



د. خالد بن عبد العزيز السعيد

تحليل النص الفقهي

دراسة نظرية تطبيقية



المجلد الأول

تحليل النص الفقهي

دراسة نظرية تطبيقية

تحليل النص الفقهي
دراسة نظرية تطبيقية
د. خالد بن عبد العزيز السعيد

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ

تصميم الغلاف: مركز التأصيل
الحجم: ١٧ × ٢٤ سم
التجليد: كرتوناج

All rights reserved. No part of this book may be reproduced. Or transmitted in any form or by any means. Electronic or mechanical. Including photocopyings. Recordings or by any information storage retrieval system. Without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للمركز. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع دون إذن خطي مسبق من:

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار جسر التحلية.

هاتف: ٩٦٦ ٠١٢ ٦٢٨٨٦٨٥ + ناسوخ: ٩٦٦ ٠١٢ ٢٧١٨٢٣٠ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

بريد إلكتروني: info@taseel.com

رأي المؤلف لا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



أصل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم الفقه المقارن، بالمعهد العالي للقضاء، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لنيل درجة الدكتوراه، وقد تكونت لجنة الحكم والمناقشة من كل من:

- معالي الشيخ الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حميد
المستشار في الديوان الملكي، وعضو هيئة كبار العلماء، وإمام وخطيب المسجد الحرام

مشرقاً

- معالي الاستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله السند
الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مناقشاً

- معالي الدكتور/ يعقوب بن عبدالوهاب أباحسين
الاستاذ بالمعهد العالي للقضاء عضو هيئة كبار العلماء

مناقشاً

وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٦/٨/٢، وأوصت اللجنة منح الباحث درجة الدكتوراه في الفقه المقارن بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، والتوصية بطباعة الرسالة وتداولها بين الجامعات.

والله ولي التوفيق

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١١٢﴾﴾
﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ءَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾

أما بعد:

فلا شك أن الفقه من العلوم الكاشفة والضابطة للحراك الحاصل بين أصول الشريعة وكتلياتها، ووقائع الناس ومستجداتهم الحياتية؛ فهو علم عملي يقوم على قواعد استنباط، وأدوات تكوين لشخصية المجتهد، حتى صار الفقه بهذه الاعتبارات محلّ التقديم والتقدير؛ ولهذا كانت المدارس الفقهية المذهبية تمتاز في أصولها، ومسالك الاستدلال والاستنباط، فتلقته الأمة بالقبول، واحتفت بها السلطات السياسية في ضبط معاملات الناس؛ من خلال تفعيل مخرجات تلك المدارس الأصولية والفروعية من خلال القضاء والإفتاء، بل إن معالم السياسة الشرعية في تصرفات الحكام كانت تُراعي تلك الأصول وطبيعة تعاملاتها مع المتغيرات التي تمرُّ بها الدول في تلك المرحلة.

وأما طلاب العلم، والمتفقهة عبر التاريخ الفقهي فقد كان لهم العناية

الفائقة في تتبع العطاء الفقهي من خلال تلقّيه من أفواه المجتهدين في الفقه عمومًا أو المجتهدين في المذاهب، فانتشر الفقه بتدويناتهم، وممارساتهم للولايات الشرعية التي تُسند إليهم؛ لنضوجهم علميًا وقناعة الآخرين بهم.

كما كان للفقهاء حضور في التأليف، والتفنن فيه لتقرير الفقه، وبيان قدره وأصالته، واتصاله بالنص، فدرسوا الأحكام من نصوصها، وبيّنوا طرائق الاستنباط منها، وتعليقاتها فتشكّلت أسفار في الفقه الفروعى والأصولي، وصدرت التطبيقات الفقهية مما سطره في خدمة المذاهب، والمناقشات الفقهية في علم الخلاف العالى وضبط أصول الأحكام، ومحال الجمع والفرق، وتحديد الأشباه، وضم النظائر الفقهية لبعضها، فقامت بذلك رسوم الفقه ومسالكه للمتفحمة بعدهم.

ويبقى مسلك التحليل للنصوص الفقهية من خلال دراستها تركيبًا، وتفكيكًا، ونقدًا تقويميًا هو الحاضر الغائب؛ إذ هو حاضر في ممارسة جملة من الفقهاء، ولكنه غائب في الدراسات التي تُبرز منهجيته وطرائقه، فهو حقيقة صانع للدربة الفقهية، وصاقل لصناعة الفقه والفقهاء لينظم في سلك المحققين. لذا رأى الباحث أن يرسم مستعينًا بالله أول خطوط هذه المنهجية دعوة للجهود في هذا المسلك، ولتستكمل خارطته.

ومحل التحليل المقصود في هذه الدراسة النص الفقهي، وهو: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو مقدماته.

كما أن الباحث يقصد بتحليل النص الفقهي: دراسة النص الفقهي بطريق [التفكيك]؛ من خلال إرجاعه إلى أصوله، أو بطريق [التركيب] لعناصره المتفرقة؛ من خلال دراسة طبيعتها، ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولا ما، أو قواعد معينة، أو بطريق [التقويم] نقدًا لا نقضًا، ويتحقق بذلك مسلك

[السبر]؛ الفحص والاختبار الذي يلغي ما ليس مناسباً، ويُثبت الصالح المناسب، والباحث سيقوم جاهداً - بإذن الله تعالى - بتنظير تلك المراحل العملية لمنهجية تحليل النصوص، مستكملاً ذلك بالأمثلة والتطبيقات العملية من مدونات أهل العلم.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية تحليل النص الفقهي في الأمور الآتية:

الأمر الأول: بتحليل النص الفقهي يتحقق الفهم لطبيعة الفقه، وعلاقته بالنصوص، وأثرها في بناء المجتمعات سواء في جوانب العبادة، أو المعاملة، ودورها في تجذير المعاني الشرعية في التشريعات للنهوض بالأفراد والمجتمع، فيتبين بذلك سيادة الشرع.

الأمر الثاني: إبراز مقام الفقه بين العلوم وتعامله مع المتغيرات وعلاجه للإشكاليات التي تطرأ على واقع الناس، ودور الاجتهاد الذي يقوم عليه الفقه في إنتاج البدائل وسد الذرائع؛ وذلك جمعاً بين مقاصد الشارع وحاجات المجتمع، خاصة مع تداعي الموضوعات المستجدة التي تمخّضت عنها الحياة المعاصرة، فقام بذلك موجب دراستها، وبيان موقف الشريعة من كثير من مظاهرها التي تحتاج إلى دراساتٍ عملية تحليلية فقهية، متأنية ليست مرتجلة.

الأمر الثالث: تقديم دراسة للفقه بمنظور تحليلي يُقرب التصور الحقيقي لدارسي المقارنات التشريعية والفقهية في المجالات التي تُعنى بالفقه في فصوله وأبوابه، والوقوف على جهود العلماء في بناء الفقه وتقريبه.

الأمر الرابع: تكوين الدربة الفقهية والملكة لدى المتفقه من خلال التنظير

لدراسة تحليلية تقوم على مناهج الفقهاء المجتهدين في بناء الفقه، وتأصيله؛ لتعزيز الوعي بمسؤوليات الفقيه، وعلاقته بغيره من أصحاب التخصصات الأخرى، وتوضيح القواعد الضابطة لتلك المسؤوليات ودورها في بناء المعرفة والنهضة.

أسباب اختيار الموضوع:

السبب الأول: ورود مفردة التحليل وبعض مشتقاتها في نصوص بعض الفقهاء منها:

ما قاله ابن السمعاني -رحمه الله- ناقدًا من يُعنى بأصول الفقه دون إدراك معاني الفقه: «من لم يعرف أصول معاني الفقه لم ينبج من مواقع التقليد، وعُدَّ من جملة العوام، وما زلت طول أيامي أطالع تصانيف الأصحاب في هذا الباب وتصانيف غيرهم، فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام، ورائق من العبارة لم يداخل حقيقة الأصول على ما يوافق معاني الفقه، وقد رأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق المتكلمين الذين هم أجنب عن الفقه ومعانيه»^(١).

وما قاله المرغيناني - رحمه الله - في مقدمة كتابه: «جمعت مسائل «المبسوط»، «الجامعين»، «والسير»، «والزيادات»، وألحقت بها مسائل النوادر والفتاوى والزيادات، وضممت إليها من الفوائد التي استفدتها من سيدي ومولاي والذي تغمده الله بالرحمة، والدقائق التي حفظتها من مشايخ زمني رضوان الله عليهم أجمعين، وفصلت الكتاب تفصيلاً، وحللت المسائل

(١) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

تحليلًا، وأيدت بدلائل عوّل عليها المتقدمون واعتمد عليها المتأخرون، وعملت فيه عمل من طبّ لمن حبّ، ووسمت الكتاب بالمحيط، وتوقعت ممن ينظر فيه ويتنفع به مدة حياتي أو بعد انقراضي أن يدعوا لي بأن يتقبل الله في دينه جهدي، ويجعل كتابي هذا نقلًا من ميراثي وقد لا يصرف به وجهي عنه، نستعيذ من رده. وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب هو حسيب عباده ونعم الحسيب»^(١).

وما قاله الزركشي - رحمه الله - في بيانه طرق حصول الملكة: «ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرفه، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته، فلذلك إنما تصير للفقهاء ملكة الاحتجاج واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء وما أتوا به في كتبهم، وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة، وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها. ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتاب ورده إلى الحجج، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب، وما خرج عن ذلك فهو فاسد، وما أشكل أمره توقف فيه»^(٢).

فمن جملة هذه المنقولات ومقام استعمال مفردة التحليل فيها جعل الباحث يسعى للكتابة في الموضوع؛ لكون التحليل مسلکًا علميًا لم يمنهج في مدون لا قديمًا ولا معاصرًا، وإن كانت الممارسة له ظاهرة في مدونات جملة من الفقهاء، سوف يعرض لهم الباحث أثناء بحثه.

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٩/١.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٥١٦/٤.

السبب الثاني: رغبة الباحث في وضع أصول، وضوابط يستفيد منها والمتخصصون في الفقه وأصوله في حال تضمين دراساتهم الفقهية جوانب تحليلية. وخدمة لهذا العلم «الفقه» الشرعي المتين.

السبب الثالث: السعي لإضافة طريقة جديدة في عرض الفقه، وتجليته تقوم على الأصول المعتبرة، وتنهج العرض الملاقي لتغيرات العصر، وخاصة مع عدم توافر دراسة تعنى بمنهجية تحليل النص الفقهي مع أهميته. فإن أي بحث ما إذا لم يتحقق له عنصر الجودة والابتكار بأي شكل من الأشكال فهو في الواقع ونفس الأمر إعادة لما قرره السابقون، وتكراراً لمقالات الآخرين، لا يقدم شيئاً في موازين البحوث العلمية ما لم يكن للباحث دور في تحديث المعلومات من ترتيب جديد، أو معنى غير مطروح في ساحة التخصص.

السبب الرابع: المشاركة في رسم أصول لمنهج التحليل الفقهي المقرر ضمن مناهج الدراسات العليا في الكليات الشرعية، وإعداد حقيبة تدريبية فقهية تعين على بناء شخصية فقهية مستقبلاً.

أهداف الموضوع:

الهدف الأول: إبراز منزلة علم الفقه وجزالة بنائه وعميق تكوينه من خلال بيان العلاقة بين مكوناته وابتناء فروعه على أصوله.

الهدف الثاني: بيان الدور الذي بذله الفقهاء في تأسيس هذا العلم، والتعريف بحجم الجهد الذي بذلوه تقييداً وتأصيلاً، وصياغةً وتدويناً.

الهدف الثالث: تعزيز الدراسات الفقهية التطبيقية في التعامل مع نصوص الفقهاء، وتسهيل تصور مسائل الفقه ودلائله للمتفقه.

الهدف الرابع: تأسيس منهجية تعنى بتحليل النص يتحقق بها صقل الملكة

الفقهية لمن يزاوُل تنزيل الأحكام على الوقائع؛ كالمفتين والقضاة ودارسي الفقه.

الهدف الخامس: التعريف بطبيعة الفقه وعلاقة الفقهاء بمجتمعاتهم، ودورهم في التعامل مع المتغيرات.

الدراسات السابقة:

وبناء على تلك الأهمية في البناء، والصياغة، والتكوين، سعت جملة من الكتابات الفقهية المعاصرة لدراسة تلك الجهود العلمية؛ إما من خلال العناية باستخراج المندرس من تلك المدونات التي كتبها ونظمتها أقلام المتقدمين أو بعقد الدراسات المقارنة بين المذاهب في الفروع الفقهية أو باستقراء جهود المحققين، والبارزين من الفقهاء المتقدمين، وغيرها من الدراسات الفقهية المباركة.

ولكن بعد تتبع الباحث لكثير من الدراسات الفقهية، والمقالات العلمية؛ وذلك خلال مدة طويلة، وبعد الرجوع لفهارس المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية -حرسها الله- وغيرها من الدول، من فهارس المكتبات المعلنة على شبكة الإنترنت، وبمراجعة فهارس الجامعات السعودية ودول الخليج العربي، والأردنية، ومراجعة فهارس جملة من معارض الكتاب في دول الخليج العربي، لم أجد من تناول تأصيل وتنظير تحليل النص الفقهي الذي يتحقق بمعرفة أصوله، وأقسامه، ومسالكه، وضوابطه التكامل بين التنظير الفقهي وتطبيقه^(١).

(١) وبسؤال جملة من العلماء، والمتخصصين في المملكة العربية السعودية، وبلاد المغرب عن بحث تناول تحليل النصوص الفقهية، ومنهجيته، فأفادوني بحسب اطلاعهم بأنهم لم يقفوا على دراسة تعنى بالتحليل الفقهي وفق تصور الباحث له، وقد أكدوا على أهمية ذلك.

فإن البحوث التطبيقية في الفقه الإسلامي من شأنها أن تصقل أذهان الطلاب، وتوسع آفاق أفكارهم، وهذا متوافر وبشكل واضح في الكتب المؤلفة في علمي: الفروق، والأشباه والنظائر فإنها تفسح المجال لرياضة ذهنية تقوي وتنمي الملكة الفقهية.

منهج البحث:

سوف أسلك - بإذن الله - في هذا البحث المنهج^(١) الآتي:

- ١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها.
- ٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فسأذكر حكمها بالدليل مع توثيق هذا الاتفاق من مظانه المعتمدة.
- ٣- إذا كانت المسألة من مواضع الخلاف بين أهل العلم فسأتبع ما يلي:
 - أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف، وبعضها محل اتفاق.
 - ب- أذكر الأقوال في المسألة وأبين من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
 - ج- الاختصار على المذاهب الفقهية المعتمدة مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح.
 - د- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.
 - هـ- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة.

(١) وفق الطريقة المعتمدة من قسم الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء، وهذا في حال ورود مسائل فقهية وكان الغرض منها بيانها على جهة الأصالة.

- و- الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.
- ٤- أقوم بإيراد تطبيقات قضائية في ثنايا البحث.
- ٥- سأعتمد - بإذن الله - على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج، وذلك على النحو التالي:
- أ- إذا استفدت من مرجع من المراجع فإن كنت قد نقلت منه بالنص فإنني أضع النص بين علامتي التنصيص، ثم أشير في الحاشية إلى المرجع الذي نقلت منه النص، وفي حال التصرف البسيط ولو كان قليلاً فإن الإشارة إلى المرجع يكون مبتدأ بكلمة (انظر) (راجع) من غير وضع النص المستفاد بين علامتي تنصيص.
- ب- عند ذكر المرجع لأول مرة فإنني أذكر اسم الكتاب أولاً، ثم المؤلف، ثم دار النشر ومكان الطبع، ثم الطبع وتاريخ الطباعة إن وجدت، ثم الجزء والصفحة.
- ج- إذا تكررت ذكر الكتاب مرة أخرى وكان في الصفحة نفسها فإنني أكتفي بقولي (المرجع السابق)، ثم أذكر الجزء والصفحة، أما إن كان في صفحة أخرى فإنني أكتفي بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة فقط دون تكرار لمعلومات الكتاب.
- ٦- التركيز على موضوع البحث دون استطراد قدر المستطاع، وإن استلزم الأمر ذلك فسأختصر اختصاراً غير مخل.
- ٧- اجتناب الأقوال الشاذة في المسائل.
- ٨- ترقيم الآيات وتبيين سورها مضبوطة بالشكل.
- ٩- تخريج الأحاديث من مصادرها وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة،

وتبيين ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما. فإن كانت كذلك فسأكتفي بالتخريج منهما.

١٠- تخريج الآثار من مصادرهما والحكم عليها إن تيسر ذلك من كتب التخريج المعتمدة.

١١- توثيق المعاني من معاجم اللغة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

١٢- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم، وأما علامات التنصيص للقرآن الكريم فسأضعها بين قوسين بهذا الشكل ﴿﴾، وللأحاديث الشريفة هذا الشكل ()، وأما الآثار فستكون بهذا الشكل [] وأما النقول وأقوال العلماء فستكون بهذا الشكل «».

١٣- ذكر أهم النتائج والتوصيات في ختام البحث.

خطة البحث:

وقد وضع الباحث لهذا الموضوع خطة انتظمت في مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

المقدمة

التمهيد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بيان مفردات البحث.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التحليل لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف النص لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: تعريف الفقه لغة واصطلاحاً.

المطلب الرابع: تعريف النص الفقهي باعتبار التركيب.

المطلب الخامس: أقسام النص الفقهي.

المطلب السادس: مفهوم تحليل النص الفقهي.

المبحث الثاني: تحليل النصوص الفقهية لدى الفقهاء، الإمام الشافعي
أنموذجاً في كتابه الأم.

المبحث الثالث: مقومات ملكة التحليل للنص الفقهي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاستعداد العقلي والروحي والشخصي لمزاولة التحليل.

المطلب الثاني: المنهجية العلمية في تكوين فقه المزاولة للتحليل.

المطلب الثالث: معرفة العلوم المؤثرة في بناء الفقه والملكة الفقهية.

وفيه ثمانية فروع:

الفرع الأول: معرفة آيات الأحكام وعلوم القرآن.

الفرع الثاني: معرفة أحاديث الأحكام وعلوم السنة النبوية.

الفرع الثالث: معرفة مواقع الإجماع في الفقه وطبيعتها.

الفرع الرابع: معرفة علم أصول الفقه وقواعده المؤثرة في الأحكام

الفقهية وبنائها.

الفرع الخامس: معرفة علوم اللغة العربية وأثرها في الأحكام
الفقهية صياغة واختلافًا.

الفرع السادس: معرفة مقاصد الشريعة ودورها في تقرير الأحكام
الفقهية.

الفرع السابع: معرفة الفروع الفقهية وقواعدها تكوينًا وصياغة
وتطبيقًا.

الفرع الثامن: معرفة أصول فهم الواقع وأثرها في آراء الفقهاء.

الباب الأول: في بيان النصوص الفقهية.

وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: آيات الأحكام.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بآيات الأحكام.

المبحث الثاني: خصائص آيات الأحكام في كونها نصوصًا فقهية.

المبحث الثالث: منهج القرآن الكريم في عرض آيات الأحكام

المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهية في تفسير آيات الأحكام.

المبحث الخامس: مظان آيات الأحكام.

الفصل الثاني: أحاديث الأحكام.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بأحاديث الأحكام.

المبحث الثاني: خصائص أحاديث الأحكام في كونها نصوصاً
فقهيّة.

المبحث الثالث: بيان مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع، وأثرها
في الأحكام.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ذكر مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع.

المطلب الثاني: أثر تعدد مقامات النبي ﷺ في الأحكام.

المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهيّة في أحاديث الأحكام.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر المذاهب الفقهيّة في تدوين أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني: أثر المذاهب الفقهيّة في شرح أحاديث الأحكام.

المبحث الخامس: مظان أحاديث الأحكام.

الفصل الثالث: أقوال الصحابة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بأقوال الصحابة.

المبحث الثاني: قول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام.

المبحث الثالث: خصائص أقوال الصحابة في كونها نصوصاً فقهيّة.

المبحث الرابع: مظان أقوال الصحابة.

الفصل الرابع: أقوال الأئمة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال التابعين.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بأقوال التابعين.

المطلب الثاني: خصائص أقوال التابعين في كونها نصوصاً فقهية.

المطلب الثالث: مظان أقوال التابعين.

المبحث الثاني: أقوال الأئمة الأربعة.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بمصطلح الأئمة الأربعة.

المطلب الثاني: المقصود بأقوال الأئمة الأربعة.

المطلب الثالث: خصائص أقوال الأئمة الأربعة في كونها نصوصاً فقهية.

المطلب الرابع: تخريج الفروع على ما ينسب للأئمة هل يعد نصاً فقهياً؟

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الفروع على نصوص الأئمة أو ما يجري مجراه.

الفرع الثاني: تخريج الفروع على مفهوم نصوص الأئمة.

الفرع الثالث: تخريج الفروع على أفعال الأئمة.

المطلب الخامس: القول في اعتبار لازم مذهب الإمام.

المطلب السادس: مضان أقوال الأئمة الأربعة.

الفصل الخامس: مدونات المذاهب الفقهية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بمدونات المذاهب الفقهية.

المبحث الثاني: مصادر استمداد المذاهب الفقهية وأثرها في

نصوصها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر استمداد أصلية.

المطلب الثاني: مصادر استمداد تبعية.

المطلب الثالث: أثر مصادر الاستمداد في نصوص المذاهب

الفقهية.

المبحث الثالث: أقسام مدونات المذاهب الفقهية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقسيم مدونات المذاهب باعتبار الاعتماد.

المطلب الثاني: تقسيم مدونات المذاهب الفقهية باعتبار النوع.

الفصل السادس: القواعد الفقهية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القواعد الفقهية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القواعد الفقهية باعتبار أفرادها.

المطلب الثاني: تعريف القواعد الفقهية باعتبار تركيبها.

المطلب الثالث: الفرق بين القواعد الفقهية والضوابط الفقهية.

المبحث الثاني: مقومات القواعد الفقهية في كونها نصوصاً فقهية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أن تكون القاعدة الفقهية قضية حملية موجبة.

المطلب الثاني: أن تكون القاعدة الفقهية قضية تركيبية.

المطلب الثالث: أن تكون القاعدة الفقهية موجزة الصياغة.

المبحث الثالث: مظان القواعد الفقهية.

الفصل السابع: الفتوى.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الفتوى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الفتوى لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الفرق بين الفتوى وما يشابهها.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الفرق بين الفتوى والفقہ.

الفرع الثاني: الفرق بين الفتوى والاجتهاد.

الفرع الثالث: الفرق بين الفتوى والقضاء.

المبحث الثاني: مجالات الفتوى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجالات الفتوى من حيث نوع المسائل.

المطلب الثاني: مجالات الفتوى من حيث النص على حكم

الواقعة المسؤول عنها وعدمه.

المبحث الثالث: خصائص الفتوى في كونها نصًّا فقهيًّا.

المبحث الرابع: مظان الفتاوى.

المبحث الخامس: المكونات الاجتهادية في الفتوى.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الواقعة محل الإفتاء.

المطلب الثاني: الأدلة التي بنيت عليها الفتوى محل الدراسة.

المطلب الثالث: تحقيق المفتي المناط في الفتوى محل الدراسة.

الفصل الثامن: الأقضية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الأقضية لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: علاقة الأقضية بالفقه.

المبحث الثالث: المكونات الاجتهادية للأقضية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الواقعة القضائية.

المطلب الثاني: التسبب القضائي.

المبحث الرابع: مراحل تحول نتائج الأقضية إلى مبادئ فقهية.

الباب الثاني: أدوات تحليل النص الفقهي

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الدلالة اللفظية في النص الفقهي.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الدلالة لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: المبادئ اللغوية.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: علاقة اللغة بالشريعة.

المطلب الثاني: مبدأ اللغات.

المطلب الثالث: الأسماء الشرعية.

المطلب الرابع: الاشتراك.

المطلب الخامس: الترادف.

المطلب السادس: العطف والاقتران.

المبحث الثالث: قواعد دلالات الألفاظ، وطرق الاستنباط ودورها

في تحليل النص الفقهي.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر قواعد دلالات الألفاظ،

وطرق الاستنباط في تحليل النص الفقهي.

الفصل الثاني: المصطلح الفقهي.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المصطلح الفقهي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار أفرادهِ.

المطلب الثاني: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار تركيبهِ.

المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريفات.

المطلب الثاني: المفهوم.

المبحث الثالث: نشأة المصطلح الفقهي وأهميته في التحليل

الفقهي.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المصطلح الفقهي في عصر التشريع.

المطلب الثاني: المصطلح الفقهي قبل استقرار المذاهب

المطلب الثالث: المصطلح الفقهي بعد استقرار المذاهب.

المطلب الرابع: أهمية المصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي.

المبحث الرابع: ضوابط في فهم المصطلح الفقهي.

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالمصطلح الفقهي

في تحليل النص الفقهي.

الفصل الثالث: السياق.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف دلالة السياق.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف دلالة السياق في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: ذكر بعض مرادفات دلالة السياق.

المطلب الثالث: الفرق بين الدلالة والاستدلال.

المبحث الثاني: فوائد دلالة السياق في تحليل النص الفقهي.

المبحث الثالث: ضوابط إعمال دلالة السياق في تحليل النص الفقهي.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر دلالة السياق في تحليل النص الفقهي.

الفصل الرابع: القرائن المؤثرة في النص الفقهي وأثرها في تحليله.
وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القرائن.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القرينة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

المطلب الثالث: معنى القرينة عند الفقهاء.

المبحث الثاني: أقسام القرينة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أقسام القرينة من حيث المصدر.

المطلب الثاني: أقسام القرينة من حيث قوتها.

المطلب الثالث: أقسام القرينة من حيث المقال والحال.

المطلب الرابع: أقسام القرينة من حيث علاقتها بمدلولها.

المبحث الثالث: الألفاظ ومدى دخول القرينة عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الألفاظ الواضحة ومدى دخول القرينة عليها.

المطلب الثاني: الألفاظ الخفية ومدى دخول القرينة عليها.

المبحث الرابع: طريقة عمل القرينة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طريقة عمل القرينة المتصلة.

المطلب الثاني: طريقة عمل القرينة المنفصلة.

المبحث الخامس: أهمية القرينة في تحليل النص الفقهي.

المبحث السادس: أثر القرينة في تحليل النص الفقهي.

المبحث السابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر القرائن في تحليل النص

الفقهي.

الفصل الخامس: المقارنة الفقهية.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالمقارنة الفقهية.

المبحث الثاني: موضوع المقارنة الفقهية.

المبحث الثالث: محال المقارنة الفقهية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفروع الفقهية.

المطلب الثاني: الكليات الفقهية.

المطلب الثالث: الأصول الفقهية.

المبحث الرابع: مراحل المقارنة الفقهية في النص الفقهي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مرحلة التصوير.

المطلب الثاني: مرحلة التأصيل.

المطلب الثالث: مرحلة الاستدلال.

المبحث الخامس: فوائد المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي.

المبحث السادس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المقارنة الفقهية في

تحليل النص الفقهي.

الفصل السادس: المطابقة الفقهية.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالمطابقة الفقهية.

المبحث الثاني: معنى المطابقة بين الواقعة المعروضة والأصل.

المبحث الثالث: مجالات المطابقة الفقهية وضوابطها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحقق من المجانسة بين الواقعة والأصل في العناصر الأساسية.

المطلب الثاني: تحقيق مناط الحكم في الواقعة.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم تحقيق مناط الحكم وأهميته في التكيف الفقهي.

الفرع الثاني: مراتب تحقيق مناط الحكم.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق المنطاط في النص الفقهي في حال تحليله.

المطلب الثالث: التحقيق في حصول مقاصد الشريعة في الواقعة.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم مقاصد الشريعة.

الفرع الثاني: أهمية التحقيق من حصول مقاصد الشريعة في التكيف الفقهي.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مقاصد الشريعة في النص الفقهي في حال تحليله.

المطلب الرابع: التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه للواقعة المستجدة.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم مآلات الأفعال.

الفرع الثاني: أهمية التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه الواقعة المستجدة.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مآلات الأفعال في النص الفقهي في حال تحليله.

المبحث الرابع: أهمية إدراك المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.

الفصل السابع: العرف.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العرف لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الفروق بين العرف وما يشبهه به.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفرق بين العرف والعادة.

المطلب الثاني: الفرق بين العرف والعمل.

المطلب الثالث: الفرق بين العرف والإجماع.

المبحث الثالث: أقسام العرف.

المبحث الرابع: أهمية العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي.

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي.

الباب الثالث: في بيان طرق تحليل النص الفقهي.

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: تحليل الألفاظ الواردة في النص الفقهي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحليل دلالة اللفظ اللغوية الواردة في النص الفقهي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صياغة تحليل الدلالة اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

المطلب الثاني: مغان الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

المبحث الثاني: تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي.

المطلب الثاني: مظان المعاني الاصطلاحية للألفاظ الواردة في النص الفقهي.

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الاصطلاحي للألفاظ الواردة في النص الفقهي.

المبحث الثالث: تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

المطلب الثاني: مظان المعاني الشرعية للفظ الوارد في النص الفقهي.

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

الفصل الثاني: تحليل النص الفقهي بالسياق.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحليل السياق باعتبار لغة العرب.

المبحث الثاني: تحليل السياق باعتبار كلام الشارع.

المبحث الثالث: تحليل السياق باعتبار حال الصحابة.

المبحث الرابع: تحليل السياق باعتبار العرف الجاري.

المبحث الخامس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالسياق.

الفصل الثالث: تحليل النص الفقهي بالقرائن.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: القرائن المتصلة بالنص الفقهي.

المبحث الثاني: القرائن المنفصلة عن النص الفقهي.

المبحث الثالث: طرق معرفة القرائن المؤثرة في النص الفقهي.

المبحث الرابع: تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الشرعي.

المبحث الخامس: طرق دفع تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي.

المبحث السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالقرائن.

الفصل الرابع: تحليل النص الفقهي بالمقارنة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب

الواحد.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليل الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد.

المبحث الثاني: تحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب.
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليل الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب.

الفصل الخامس: تحليل النص الفقهي بطريق التخريج الفقهي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالتخريج الفقهي.

المبحث الثاني: أنواع التخريج الفقهي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الكليات الفقهية.

المطلب الثاني: تخريج الفروع الفقهية.

المبحث الثالث: طرق تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريقة القياس.

المطلب الثاني: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريقة المفهوم.

المطلب الثالث: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريقة لازم المذهب.

المطلب الرابع: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بأصول المذهب.

المطلب الخامس: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بتفسير نصوص المذهب.

المطلب السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي.

الباب الرابع: ضوابط تحليل النص الفقهي، وفوائده.
وفيه فصلان:

الفصل الأول: ضوابط تحليل النص الفقهي.
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمزاوّل التحليل الفقهي

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمحل التحليل الفقهي

المبحث الثالث: الضوابط المتعلقة بعملية التحليل الفقهي

الفصل الثاني: فوائد تحليل النص الفقهي.
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفوائد العائدة على الفقيه

المبحث الثاني: الفوائد العائدة على المتفقه

المبحث الثالث: الفوائد العائدة على الفقه ونوازله.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس الموضوعات.

وفي هذا المقام فإنني أشكر الله تعالى لإنعامه علي بنعم كثيرة، وأحمده سبحانه أن مدّني بعونه وتوفيقه لإتمام هذا البحث.

وبعد شكر الله أشكر والديّ اللذين ربّاني صغيراً، وقوماني كبيراً، فلهما منّي خالص الدعاء بأن يمتع الحيّ منهما بطاعته، وأن يرحم الميت منهما رحمة واسعة، وأسأله تعالى أن يوفقني ويعينني على برهما، إنه نعم المستعان.

كما أشكر شيخني معالي العالم الشيخ الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حميد - حفظه الله - إمام وخطيب المسجد الحرام وعضو هيئة كبار العلماء ورئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ الذي عشت مع معاليه لحظات تكوين البحث، فقد عرضت عليه الفكرة في المشرق الإسلامي فاستحسنها في مغربه، وهذه بعض من لطائفه، وقد أحسن إليَّ بموافقته على الإشراف وبمتابعته وتقويمه بعميق علمه وفصيح بيانه، فقد كان نعم المقوم لتلميذه علماً وتربية؛ فجزاه الله خيراً ورفع منزلته في الدارين.

والشكر موصول لصاحب الفضيلة العلامة المتقن الشيخ الدكتور/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين - حفظه الله - عضو هيئة كبار العلماء والأستاذ في هذا المعهد، والذي أفدت منه من خلال تدريسه لي في مرحلة الماجستير، والذي تفضل بقبول مناقشة الرسالة، مع تزامم مشاغل فضيلته؛ فجزاه الله خيراً، ورفع منزلته في الدارين.

كما أشكر صاحب المعالي العالم الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله السند - حفظه الله - الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي كان منه الإسهام المبارك في اعتماد موضوع الرسالة بخطتها إبان توليَّه عمادة هذا المعهد الشامخ، والذي شرفني بقبوله مناقشة الرسالة، مع كثرة مسؤولياته العلمية والعملية، فجزاه الله خيراً، ورفع منزلته في الدارين.

كما لا أنسى شيخني الأستاذ الدكتور سعد بن عمر الخراشي - حفظه الله - عضو هيئة التدريس في هذا المعهد، الذي سار بي ووجهني وأرشدني أثناء إعداد الخطة، فقد بذل مشكوراً كثيراً من جهده ووقته إلى حين اعتماد خطة الرسالة من قسم الفقه المقارن، فكان نعم المرشد في علمه وخلقه وتوجيهه؛ فجزاه الله خيراً، ورفع منزلته في الدارين.

وأكتب صفحات الشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء رئيسًا ووكيلًا وأعضاء، فقد أتاحوا لي فرصة مواصلة طلب العلم والبحث.

وأدعو الله أن يبقي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية صرحًا شامخًا ومنارة علم، فقد تلقيت في أروقتها العلم الشرعي، ونهلت من أفواه أساتذتها الفقه في الدين، كما أدعو الله - عز وجل - أن يجعل المعهد العالي للقضاء مآرژًا للعلم ورحمًا تدفع النابيين والعلماء المجتهدين.

كما أسأل الله لصاحبي الفضيلة: الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى - حفظه الله - وكيل وزارة العدل والأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء سابقًا، والشيخ سلمان بن محمد النشوان - حفظه الله - الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء، التوفيق والتسديد على ما بذلاه لمحبهما من جهد وتشجيع وتذليل للسبل نحو الاستمرار في الدراسات العليا والتحصيل الأكاديمي.

وأدعو الله لكل من أسهم في بناء هذا البحث برأي أو مرجع أو دعاء، من مشايخي وأقراني، وأذكر منهم الشيخ الدكتور حمد بن عثمان الجميل - حفظه الله - الذي فتح لي أبواب مكتبته العامرة، والشيخ الدكتور هيثم بن فهد الرومي الذي كان له سبق المشاورة في بناء هيكله الرسالة.

وفي الختام لستُ أدعي الإحاطة بكافة الموضوعات والمسائل في إطار العنوان؛ إذ لا يزال المجال بكرا وبحاجة إلى جهود أصيلة متواصلة، حتى يبلغ المنهج تمامه، إن شاء الله تعالى.

وأسأل المولى العليم الحكيم أن يوفق ويسدد الجميع لما فيه نفع للإسلام

والمسلمين.



تمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بيان مفردات البحث.

المبحث الثاني: تحليل النصوص الفقهية لدى الفقهاء، الإمام الشافعي أنموذجاً في كتابه الأم.

المبحث الثالث: مقومات ملكة التحليل للنص الفقهي.

المبحث الأول

بيان مفردات البحث

المطلب الأول: تعريف التحليل لغة واصطلاحاً.

لغة: حلل العقدة، فكَّها، وحلَّل الشيء: أرجعه إلى عناصره، وحلَّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها، وتحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها^(١).

واصطلاحاً: يطلق التحليل بإطلاقين:

الأول: عام.

والثاني: خاص.

فالعام: هو إرجاع ظاهرة مركبة إلى أبسط عناصرها أو أجزائها.

وأما الخاص: فيستخدم في علوم إنسانية وطبيعية كثيرة بمعان متعددة تتناسب مع طبيعة هذه العلوم، كحال المعاني العرفية الاصطلاحية، لكنها جميعاً ترتبط بهذا المعنى العام^(٢).

(١) انظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، مادة «حلل» ١/ ١٩٤.

(٢) فمن تلك المعاني:

المعنى الأول: في علم المنطق يعتبر التحليل بمثابة طريقة لدراسة الظواهر، تجزئ الشيء المدروس إلى وحدات متشابهة؛ إما بالتقسيم المادي وإما بالتفكير في أجزاء أو صفات الشيء المتمايز كل على حدة.

المعنى الثاني: في علم النفس فإن التحليل هو تحديد مكونات أية خبرة كلية أو مركبة أو عملية عقلية، ويستخدم لفظ التحليل (اختصاراً للتحليل النفسي) للدلالة على منهج ومزاولة التحليل النفسي (وهو ما يطلق عليه تجاوزاً: نظرية التحليل النفسي)؛ حيث تدرس الأحلام والتداعيات غير =

= المقهورة وأحلام اليقظة بتوجيه عدد كبير من القوانين وقواعد التفسير، وتمايز أنواع مختلفة من التحليل تبعاً لهذا، فالتحليل الفعال هو الطريقة التي لا يقصر فيها المحلل نفسه على تسجيل وتفسير التدايعات الحرة، بل يتدخل بجديّة وفاعليّة، في إثارة ارتباطات ذات دلالة، وتقديم النصّح على أساس المحتوى الصريح. وتحليل الذكريات هو بحث التاريخ العقلي للفرد المستمد في جزء منه من الشخص نفسه، وفي بقيته من أقرانه ومعارفه.

المعنى الثالث: في علوم التربية يطلق تحليل المناشط على أسلوب يعتمد إلى تجزئة السلوك المركب والمعقد إلى وحدات أصغر، هي أكثر نوعية وتحديداً، ويستخدم هذا بصفة خاصة في المفردات الدراسية.

المعنى الرابع: في علوم الاجتماع يستخدم تعبير تحليل الصفة أو الجانب في الدراسات التي تستهدف إيجاد ذلك الجانب المتميز - من سمة معينة في مجموعة مدروسة من الناس - على نحو ما يحدث في دراسة الثقافات المختلفة، وذلك لتحليل المعاني والصفات المشتركة المرتبطة بالقيم المختلفة. وتحليل المضمون يقودنا إلى دراسات موسعة وشائعة الانتشار الآن في الدراسات الإعلامية والأدبية، تعنى بتحليل الخطاب الذي يدلي به الشخص على أساس ما يقال لا على أساس كيف قيل، وبمعناه العام فإن تحليل المضمون قد يكون بمثابة الجدولة الموضوعية للتكرار، التي تظهر عناصر معينة في النص المحلل، وهو إذن بمثابة اكتشاف وتبويب الأفكار والمشاعر والحقائق والأطر المرجعية وفق خطة منظمة.

المعنى الخامس: في الطب بصفة عامة يعنى الأطباء بتحليل مضمون شكوى المريض، للحصول على المعلومات التي تتعلق بعناصر المرض، ويدربون في دراستهم الإكلينيكية على القدرة على تحليل ما يتاح لهم من معلومات، حتى لو كانت ظاهرة البطلان، فالذي يشكو مما ليس فيه يريد بمثل هذه الشكوى الكاذبة شيئاً آخر يستطيع الأطباء استنتاجه، والوصول إليه بحكم خبرتهم الطويلة يمثل هذه الحالات.

المعنى السادس: في الطب النفسي يطلق التحليل المباشر على إحدى الطرق المتبعة في علاج المصابين بانفصام.

المعنى السابع: في علم الإحصاء يستخدم لفظ التحليل في كثير من المصطلحات الإحصائية، ومنها التحليل التوزيقي. أما تحليل متعدد المتغيرات فأسلوب إحصائي يستخدم بكثرة ووفرة الآن في البحوث العلمية والطبية، ويهدف إلى بيان أثر عدة متغيرات وهي تتفاعل معاً، وذلك من خلال عدة طرق مختلفة (كتحليل العوامل المتعددة وتحليل التباين الاقتراني).. أما تحليل التباين فهي طريقة لتحديد ما إذا كانت الفروق (ويعبر عنها بالتباين) الموجودة في المتغير التابع تتجاوز ما =

المطلب الثاني: تعريف النص لغة واصطلاحًا.

النص لغة: النص في اللغة رفعك الشيء، مأخوذ من مادة نصص، نصّ الحديث ينصه رفعه، وكل ما أظهر فقد نصّ، قال عمرو بن دينار: «ما رأيت رجلاً أنصّ للحديث من الزهري»^(١)؛ أي أرفع له وأسند، يقال: نص الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصته إليه، ووضع على المنصة: أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمنصة ما تظهر عليه العروس لترى، وهي تنص عليها لترى من بين النساء، وكل شيء أظهرته فقد نصصته وأصل النص أقصى الشيء وغايته، وقد سمي به ضرب من السير السري^(٢).

إذن معنى النص في اللغة يدور حول الظهور والرفعة والتعيين.

النص اصطلاحًا:

ثمة تنوع اصطلاحى في تعريف النص؛ لكون لفظة النص لها عدة استعمالات عرفية متعددة وفق سياقات معرفية وأدبية عربية وغربية، وهذا أدى

= يمكن أن نتوقعه عن طريق المصادفة.. وقد يعامل كل متغير بدوره على أنه المتغير التابع.

المعنى الثامن: في علم الصوتيات يطلق على تجزئة تتابع صوتي إلى وحدات أصغر. المعنى التاسع: في علم الكيمياء يطلق على العملية التي تثبت العناصر المختلفة المكونة لمركب ما، وقد تطرق هذا المعنى إلى تحليل الدم وسوائل الجسم الأخرى بل وأنسجته في المختبرات الطبية للكشف عن عناصر معينة تنبئ عن حالة المرض، أو نسبة معينة من مكون معين تنبئ زيادتها عن المرض وتطوره. (انظر: مفاهيم إسلامية، موقع وزارة الأوقاف المصرية، أ.د: محمد محمد الجوادى، وانظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د: أحمد مختار عبد الحميد عمر وبمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ١/١٥٥).

(١) تاريخ دمشق، لابن عساکر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، ٥٥/٣٣٦.

(٢) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، مادة «نصص» ٩٧/٧.

بدوره للتنوع المشار إليه، وقد يتفق الباحثون على أن تعريف النص أمر صعب؛ وذلك لتعدد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطلقاته^(١).

وبما أن البحث في علم الفقه فسوف يشير الباحث إلى جملة من معاني النص في عرف الفقهاء، فقد قال الزركشي - رحمه الله - في بيان معنى النص في الاصطلاح: «ويطلق باصطلاحات:

أحدها: مجرد لفظ الكتاب والسنة، فيقال: الدليل إما نص أو معقول وهو اصطلاح الجدليين. يقولون: هذه المسألة يتمسك فيها بالنص، وهذه بالمعنى والقياس.

الثاني: ما يذكر في باب القياس، وهو مقابل الإيماء.

الثالث: نص الشافعي فيقال لألفاظه نصوص باصطلاح أصحابه قاطبة.

الرابع: حكاية اللفظ على صورته^(٢) كما يقال: هذا نص كلام فلان.

الخامس: يقابل الظاهر.. وقد اختلف فيه، فقال إلكيا الطبري: نص الشافعي

(١) انظر: للتوسع، الأسلوبية ونظرية النص، لإبراهيم خليل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م. وانفتاح النص الروائي النص والسياق، لسعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م. وبلاغة الخطاب وعلم النص، لصالح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٩٢م. وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة. وعلم النص، لجوليا كريستفا، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب. ولسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، ١٩٩١م. ومبادئ في اللسانيات، لخولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، الجزائر ٢٠٠٠م. ومدخل إلى تحليل النص الأدبي، لعبد القادر أبو شريفة، وحسن لافي قزق، دار الفكر - عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

(٢) وهذا المعنى معدود في المعاني المولدة التي استعملها الناس قديمًا بعد عصر الرواية. (انظر: المعجم الوسيط، مادة «نصص»، ٢/ ٩٦٢).

على أن النص كل خطاب علم ما أريد به من الحكم، قال: وهذا يلائم وضع الاشتقاق، لأنه إذا كان كذلك كان قد أظهر المراد به وكشف عنه..»^(١).

والمقصود بالنص اصطلاحًا في هذا البحث: حكاية اللفظ على صورته، وبتعبير آخر: صيغة الكلام الأصلية التي وردت عن المؤلف أو المتكلم^(٢).

وثمة مسألة يناسب ذكرها، وهي أنه عندما يقصد بالنص في هذا البحث حكاية اللفظ أو صيغة الكلام فليس معناه المساواة قوةً وضعفًا، ولا تجريده من الدلالة والتأثير والاعتبار في عوائد الفقه واستعمالات الفقهاء تقديمًا وتأخيرًا، فقد ذكر القرافي في تنقيح الفصول ثلاث درجات للنص، تختلف قوة وضعفًا:

الإطلاق الأول: وهو الأقوى، إطلاقه مقابل الظاهر، أي الذي لا يقبل الاحتمال.

الإطلاق الثاني: وهو الأضعف، جعله بمعنى مطلق الدليل، وأعم من أن يكون من كتاب أو سنة أو غيرهما، فيتناول الآراء الخاصة الاجتهادية للفقهاء، وهذا الإطلاق يرد كثيرًا في مدونات الفقهاء، من ذلك قولهم: نص مالك على كذا، ونص الشافعي على كذا، ونصوص الشريعة ظاهرة في هذا المعنى.

الإطلاق الثالث: كما أضافه القرافي وهو وسط في قوة الدلالة، ومثل له ببعض الألفاظ التي تدل قطعًا بالوضع اللغوي على عدد معين، وتدل على غيره احتمالًا، وذلك كما في صيغ الجموع نحو: قال تعالى: ﴿الْأَشْهُرُ

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ١/٣٧٣. وانظر: التعريفات الفقهية، محمد عميم البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، بيروت، لبنان، ص: ٢٨٨.

(٢) انظر: دلالة الألفاظ في مباحث الأصوليين، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسحين، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ٢/٢٠٧.

الْحُرْمُ ﴿١﴾. فإنه يقتضي قتل اثنين قطعاً، ولكنه يحتمل الأمر بقتل الجميع، فدلالته على قتل الجميع ليست في قوة الأول، ولكنها أقوى من دلالة الإطلاق الثاني للنص، وهذا يقرب من الرأي الذي يجعل النص والظاهر شيئاً واحداً^(٢).

المطلب الثالث: تعريف الفقه لغة واصطلاحاً.

الفقه لغة: «العلم بالشيء والفهم له والفظانة، تقول: فقهت الحديث أفقهه، وتقول: فلان أتى فقهاً إذا رزق فيه فهماً، واشتقاقه من الشق والفتح، وقد جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة شرفها الله تعالى وتخصيصاً بعلم الفروع منها»^(٣). وأيد هذا الاشتقاق الحكيم الترمذي، وقرر أن الفقه هو معرفة بواطن الأمور والوصول إلى أعماقها، فمن لم يعرف من الأمور إلا ظواهرها لا يسمى فقيهاً، ويرى أن الانفتاح هو الفقه، والعارض هو الفهم^(٤).

ولا مانع من اعتبار الاشتقاقين لما في الثاني «الفهم» من أثر الالتزام بالأحكام الشرعية. ومما يؤيد الأخذ بالاشتقاق أن عمل الفقيه لا يقتصر على العلم بالأحكام الفقهية وفهمها، وإنما يتعدى ذلك إلى الكشف عن علل الأحكام ومآخذها ومقاصدها، وغير ذلك مما يساعد في عملية استنباط الأحكام الشرعية^(٥).

(١) سورة التوبة: آية: ٥.

(٢) انظر: الحكم الشرعي بين العقل والنقل، لصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص: ٦٩، ٧٠.

(٣) انظر: لسان العرب، مادة «فقه»، ١٣/٥٢٢. والمعجم الوسيط، مادة «فقه»، ٢/٦٩٨.

(٤) انظر: نواذر الأصول، للحكيم الترمذي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص: ٧٧.

(٥) تكوين الملكة الفقهية، للدكتور: محمد عثمان شبير، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص: ١٢، ١٣.

وقد سعى بعض المتأخرين إلى التفريق بين الفهم والعلم بشكل متكلف، وهو ناتج عن تأثرهم بمباحث المنطق والفلسفة، مما لم يكن مستصحباً ولا حاضرًا في أذهان أهل اللغة^(١). كما أنه قد جرى في كلام أهل العلم امتزاج بين المعنى اللغوي للفقه وبين معناه الاصطلاحي فخصوه بمزيد أو صاف على أصل معناه الذي يذكره أهل اللغة وهو الفهم مطلقاً^(٢).

الفقه اصطلاحًا:

لقد مر تحديد معنى الفقه في اصطلاح أهله بمراحل، تشكل من خلالها وفق التصورات التي يحملها الفقهاء في تلك الأزمنة، وهذه التعاريف أخذ بعضها صفة الشمول والبعض الآخر نحا منحى القصر والتخصيص بالفروع دون الأصول^(٣).

والباحث سيعرض في هذا المقام جملة من التعريفات ليظهر للقارئ صور التنوع في حد الفقه اصطلاحًا في اللسان الفقهي.

فقد عُمِّمَ الفقه في بعض تعريفاته بعلم الشرائع مطلقاً عملياً أو اعتقادياً أو أخلاقياً، وقد عرف أبو حنيفة -رحمه الله - الفقه: «معرفة النفس ما لها وما عليها»^(٤)، ولهذا المعنى أطلق على ما صنفه في العقائد الفقه الأكبر.

(١) انظر: أصول الفقه الحد والموضوع والغاية، للدكتور: يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، مكتبة

الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ص: ٥٥.

(٢) الصياغة الفقهية في العصر الحديث دراسة تأصيلية، للدكتور: هيثم فهد الرومي، دار التدمرية،

الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص: ١٦.

(٣) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث دراسة تأصيلية، ص: ١٥-١٧.

(٤) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب

الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٣/ ٢٩.

وجاء بعد ذلك تخصيص الفقه وقصره على العلم بالفروع؛ وذلك لغلبة الاستعمال، وكذلك لكون الفقه في تلك العصور قد استقل عن غيره من العلوم الشرعية، وقد ظهر ذلك غالباً في تعريفات الفقهاء، فقد جاء في أصول البزدوي - رحمه الله -: «.. علم الفروع وهو الفقه، وهو ثلاثة أقسام؛ علم المشروع بنفسه، والقسم الثاني إتقان المعرفة به، وهو معرفة النصوص بمعانيها وضبط الأصول بفروعها، والقسم الثالث هو العمل به»^(١).

كما عرف الجرجاني - رحمه الله - الفقه بقوله: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»^(٢).

وزاده ابن خلدون - رحمه الله - بيئاً حيث قال: «معرفة أحكام الله في أفعال المكلفين بالوجوب، والحظر، والندب والكرهية، والإباحة، وهي متلقة من الكتاب والسنة، وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت تلك الأحكام من الأدلة قيل لها فقه»^(٣). ومع أن كلمة الفقه لم تكن تطلق في الاصطلاح الأول إلا على الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية بنوع من الاجتهاد، غير أن المتأخرين أصبحوا يطلقون هذه الكلمة على جميع الأحكام العملية التي تحويها كتب الفقه المصنفة مع أن فيها ما يشترك في معرفته الخاص والعام من المسلمين؛ لدلالة النصوص القطعية المشتهرة عليه، فيكون الفقه اسماً

(١) كنز الوصول لمعرفة الأصول «أصول البزدوي»، لعلي بن محمد البزدوي، مركز العلم والأدب، الطبعة الأولى، ص: ٤.

(٢) التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ص: ٢١٦.

(٣) مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون، خزانة ابن خلدون بيت الفنون والعلوم والآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٣/٣.

لمجموع تلك المسائل لا للعلم بها أو ببعضها^(١).

بل قد توسع بعض الباحثين المعاصرين في تعريف الفقه بقوله: «الفقه هو الفهم الممتد سريانه إلى إدراك لوازم معاني النصوص، وملزوماتها، والمقاصد منها، والغايات، وأحوال تلك النصوص، وما يلابسها من ظروف زمانية ومكانية، وأحوال أصحاب تلك النصوص، وخصائصهم النفسية والفكرية من الناس»^(٢).

وفي هذا التعريف الأخير تفصيل قد لا يتناسب مع معايير الحدود والتعاريف المرسومة في اصطلاح الأصوليين، كما أنه لم يتناول أفراد المعرف، «وهو الفقه» وفق من سبقه من الفقهاء، وإن كان تعريفه قد ركز على المعنى اللغوي للفقه «وهو الفهم»، وبين في تعريفه مدى ومساحة الفهم الذي يجب أن يكون من مكونات الفقه وعقلية الفقيه عند تعامله مع النصوص الفقهية محل البحث؛ حيث شمل النصوص وما يجاورها من المؤثرات على الأحكام الصادرة من أصحابها.

والذي ظهر للباحث بعد ذكر جملة من التعريفات للفقه أن التعريف المختار للفقه في اصطلاح الأصوليين هو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»^(٣). وقد استقر جمهور من أقلام الأصوليين المتأخرين على هذا التعريف لكونه أشهر وأضبط^(٤).

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، للدكتور عياض بن نامي السلمي، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص: ١٣.

(٢) القانون في تفسير النصوص، لأبي الطيب مولود السري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص: ١١٥.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ١٥.

(٤) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، =

المطلب الرابع: تعريف النص الفقهي باعتبار التركيب.

وبعد العرض لتعريف النص والفقهاء باعتبار الأفراد يحسن تعريف النص الفقهي باعتباره مركباً. وبالنظر لما دوّنه الفقهاء والأصوليون حول معنى النص والفقهاء في اصطلاحهم وما اتسم به من تنوع فقد ظهر للباحث بأن النص الفقهي: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو مقدماته.

شرح التعريف:

«كل قول»: القول هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة، ويشمل الفعل المحكي بالقول.

وهو عام لقول الشارع ومن دونه.

«اشتمل على حكم شرعي»: الحكم هو: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية. ويكون الحكم شرعياً إن كان الإيجاب والسلب شرعياً؛ كإيجاب الصلاة والزكاة، وتحريم الخمر والربا، وأما الحكم الشرعي في عُرف الفقهاء فهو عبارة عن أثر خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء والتخيير والوضع^(١). وعند الأصوليين هو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع. فالحكم عندهم هو نص خطاب الشارع، وهو اصطلاح فيه تجوز؛ لأن النص من الشارع

= تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١٧/١. والإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/٢٨/١. والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ص: ٥٠. أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١١.

(١) انظر: التعريفات، ص: ١٢٣. والحكم الشرعي بين العقل والنقل، ص: ١٥.

هو دليل الحكم ومصدره وليس عينه، وساغ هذا التجويز بإطلاق الدليل على الحكم لتضمنه إياه.^(١) والحكم هنا يشمل التكليفي والوضعي، والجزئي، والكلي باعتباره حكماً أغلياً ينطبق على معظم جزئياته لتتحقق معرفة أحكامها منه. وقيدَ بالحكم الشرعي احترازاً عن الحكم اللغوي والعقلي.

«اشتمل على حكم شرعي فرعي»: احترازاً عن الحكم الشرعي المتعلق بالأصول العقدية. فالفرع يعد مضافاً للأصل بمعنى أنه مقابل له في معنى الشمول والإحاطة، وبالرغم من أن الأصل إنما يتكون من جملة من الفروع مجتمعة، فإن التضاد بينهما حاصل من حيث اعتبارهما وحدتين منفصلتين، فصار عموم الأصل مقابلاً لخصوص الفرع. قال الشاطبي -رحمه الله-: «امتازت الأصول من الفروع؛ إذ كانت الفروع مستندة إلى آحاد الأدلة وإلى مأخذ معينة فبقيت على أصلها من الاستناد إلى الظن بخلاف الأصول؛ فإنها مأخوذة من استقراء مقتضيات الأدلة بإطلاق لا من آحادها على الخصوص»^(٢). كما أنه «لا سبيل إلى إثبات أصول الشريعة بالظن لأنه تشريع ولم نتعبد بالظن إلا في الفروع»^(٣).

«أو مقدماته»: وهي تتضمن الأصول التي يبني الفقهاء أحكامهم عليها سواء المتفق عليها أو المختلف فيها، وكذلك الأوصاف المؤثرة في تكون الحكم؛ كعلل الأحكام، والظروف المجاورة للنص.

المطلب الخامس: أقسام النص الفقهي.

ومما يتحصل من خلال المطلب السابق المتعلق بتعريف النص الفقهي؛

(١) انظر: المرجع السابق، ص: ١٦.

(٢) الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ١/ ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ١/ ٣١.

أن النص الفقهي ينقسم إلى قسمين - كما ظهر للباحث -:

- القسم الأول: النص الفقهي الشرعي، وهي: نصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتخصيص كونها فقهية؛ لتعلقها بأفعال المكلف التي هي محل خطاب الشارع في الحكم التكليفي والوضعي. وهذه النصوص لها خصائصها التي تميزها عن غيرها لما تتسم به من القداسة والحاكمية، ولذلك هي المقدمة في نظر الفقهاء عند التعامل مع الوقائع، قال المقرئ - رحمه الله - : «والواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة وفهمهما، والتفقه فيهما، والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما، فإذا عرضت نازلة عرضها على النصوص، فإن وجد فيها فقد كفى أمرها، وإلا طلبها بالأصول المبنية عليها، فقد قيل: إن النازلة إذا نزلت أعين عليها المفتي»^(١).

- القسم الثاني: النص الفقهي الاجتهادي، وهي: النصوص المتعلقة بأفعال المكلفين الصادرة وفق اجتهاد معتبر، ومنها أقوال الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة، وغيرهم من المجتهدين، المتعلقة بالأحكام التكليفية والوضعية، ونتائج الأحكام؛ كالكليات، والقواعد، والضوابط الفقهية، ومدونات الأحكام من متون وغيرها، ومواطن تحقيق مناطات الأحكام؛ كالفتاوى والأقضية. ولهذه النصوص والنقول الفقهية مكانتها عند الفقهاء، لذا اعتنى بها من خلال تدوينها وبيانها وهي معدودة في أسس بناية الفقه وملكته، قال النووي -

(١) القواعد الفقهية، لمحمد بن محمد بن أحمد المقرئ، تحقيق: الدكتور: أحمد بن عبد الله بن حميد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ .٥١٥/١

رحمه الله:- «واعلم أن معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه؛ لأن اختلافهم في الفروع رحمة، وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكنُ المذاهب على وجهها والراجع من المرجوح ويتضح له ولغيره المشكلات، وتظهر الفوائد النفيسات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويفتح ذهنه ويتميز عند ذوي البصائر والألباب، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات ولا يشكل عليه إلا أفراد من النادر»^(١).

المطلب السادس: مفهوم تحليل النص الفقهي.

ومن الممهديات لهذا المطلب أن يُعلم بأن التعامل مع النص الفقهي له ثلاثة مسارات -ظهرت للباحث- ينبنى بعضها على بعض لا بد للمجتهد من مراعاتها في دراسته للنصوص الفقهية وهي:

المسار الأول: مسار تفسير النص الفقهي والذي يعني بكشف معاني دلالات الألفاظ، وصيغ التراكيب، والأعراف المصطلحية ونحوها.

المسار الثاني: مسار تحليل النص الفقهي، والذي يعني بكشف العلاقة بين مكونات النص وإدراك طبيعتها من تدليل وتعليل، وأثرها في البناء، والتفريع للأحكام.

وهذان المساران يشكلان الفهم للنص الشرعي وبهما يتحقق ويُهيأ النص للاستنباط منه، وهو المسار الثالث الآتي.

(١) المجموع شرح المذهب للشيرازي، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩/١.

المسار الثالث: مسار الاستنباط من النص الفقهي والذي يعنى باستخلاص الأحكام بواسطة القواعد والضوابط الأصولية المرعية والمقررة في علم الأصول.

وقد ظهرت عناية الفقهاء بجميع المسارات المذكورة إلا أن مسار التحليل كان حاضرًا في الممارسة، ولم تكن الدراسات بمنهجته وجعله وفق ضوابط يستوعبها دارس الفقه والمتفقه، الذي درج فكره على مراتب الاجتهاد وتراتبه. وقد اعتبر الزركشي تحليل ما في مدونات الفقهاء من معززات بناء الملكة الفقهية كما في قوله: «ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرفه، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته، فلذلك إنما تصير للفقيه ملكة الاحتجاج واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء وما أتوا به في كتبهم، وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها، ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتاب ورده إلى الحجج، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب، وما خرج عن ذلك فهو فاسد، وما أشكل أمره توقف فيه»^(١). لذا فإن التحليل العلمي للنصوص الفقهية بحاجة لملكة قوية قادرة على كشف معاني تلك النصوص، وإدراك علاقة مكوناتها المؤثرة في صناعة الحكم وتقديره، وهذا الإدراك لا يتأتى إلا بسبر ورصد لأبعاد تلك النصوص، ومفاهيمها الظاهرة في صياغتها، والمجاورة لها في سياقاتها؛ كالأعراف والدواعي الموضحة لورودها ولإيرادها من المستدل على الوقائع والنازلات. فحفظ النصوص لا يستقل بصناعة الفقه ومسالك تفوقه^(٢) ف «من كان حافظاً

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ٥١٦/٤.

(٢) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، للدكتور: =

للمشروعات من غير إتقان في المعرفة فهو في جملة الرواة»^(١).

ومفهوم تحليل النص الفقهي المراد في البحث: هو دراسة النص الفقهي بطريق (التفكيك) من خلال إرجاعه إلى أصوله، أو بطريق (التركيب) لعناصره المتفرقة من خلال دراسة طبيعتها، ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة، أو بطريق (التقويم) نقدًا لانقضاء. ويتحقق بذلك مسلك (السبر) الفحص والاختبار الذي يلغي ما ليس مناسبًا، ويثبت الصالح المناسب، والباحث سيقوم - بإذن الله - بتنظيم تلك المراحل العملية لتحليل النصوص الفقهية وفق منهجية، مستكملًا ذلك ومعززا بالأمثلة والتطبيقات العملية.

وثمة طرق للتحليل تعد هي مسالك يتم من خلالها دراسة النص الفقهي سواء كانت تلك الدراسة تفكيكية أو تركيبية أو نقدية تقويمية، والذي يحدد مسار الدراسة طبيعة النص الفقهي المدروس، والتي سيسعى الباحث - بإذن الله - إلى بيانها ضمن الفصول القادمة.



= عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ص: ٤٧.

(١) أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ / ١٠ / ١.

المبحث الثاني

تحليل النصوص الفقهية لدى الفقهاء الإمام الشافعي أنموذجاً في كتابه الأم

إن تتبع ورصد أي نتاج علمي يعتبر نوعاً من التوثيق لتاريخ تدوين ذلك العلم، فكثير ما يُعملُ الفقهاء في دراستهم للنصوص الفقهية جملة من القواعد والضوابط التي تعتبر من القواعد والوسائل المستقرة في تناولهم المسائل الفقهية، وهي تشكل الأساس للعلم الذي تدرج تحته، وفي نفس الوقت تعد شاهداً تاريخياً على تاريخ ذلك العلم، وغالباً ما تكون هذا القواعد مبنوثة في غمار مدوناتهم، لذلك هي تفتقر لجهد لجمعها وترتيبها وتقريبها للمتفقه، ومن هذه العلوم التحليل للنصوص الفقهية، فقد كان تحليل النصوص الفقهية ممارساً من قبل الفقهاء في مدوناتهم، وهذا النوع من الممارسة الفقهية يبرز من خلال طرائق الفقهاء وتنوعها في التدوين والتأليف الفقهي، ومنها على سبيل البيان والتوضيح لا الحصر:

- مدونات علم أصول الفقه الذي يشكل قانوناً بقواعده الضابطة لنظر الفقيه للتعامل مع الأدلة، والتمييز بين الوقائع المعروضة على نظر المجتهد، وتمحيص المناط المؤثر في تنزيل الدلائل على المسائل، وفي إلحاق المسكوت بالمنطوق، ليشكل بذلك مهارة الربط والتفكيك بين المعطيات العلمية؛ فيتحقق بذلك البناء الفقهي والصقل للملكة الفقهية.
- مدونات علم القواعد الفقهية فهو مجمع الضبط للجزئيات تحت كلي فقهي يقرب مقاصد الشريعة ويعتبر مقاصد المكلف، وبه يتمايز

الفقهاء في ميدان أعمال الفقه في الفتوى والقضاء، قال القرافي -رحمه الله-: «.. والقسم الثاني قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه.

• ... وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع، وحاز قصب السبق من فيها برع، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع، واختلفت وتزلزلت خواتمه فيها واضطربت، وضاعت نفسه لذلك وقطعت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهي، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناهجها، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب»^(١).

• مدونات علم الفروق الفقهية هو امتداد لتطور علم أصول الفقه، وقد استقل بزيادة عناية في الصياغة والبيان. فالعلم بالفروق الفقهية والأصولية تمكن المتعلم من الفهم الدقيق لما يدرسه، وذلك بربطه كثيرًا من الجزئيات في سلك واحد، فهي تشحذ ذهن المتفقه وتكسبه دقة الاستنباط وقوة الملاحظة؛ فإن البحث في مسائل الفروق في سائر العلوم والفنون من أشرف ما يكون ومن أهم المهمات؛ ذلك أن

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١/٢-٣.

التمييز بين المشتبهات، والتفريق بين الأحكام في كثير من القضايا والوقائع إنما هو مستند إلى العلم بتلك الفروق وفهمها وتحريرها؛ فإن المفاهيم قد يرد عليها بعض التداخل والتشابه في تصور المسائل وفهمها، فكان من اللازم تجريد هذه المفاهيم من تلك الإشكالات الحاصلة من تداخل المعلومات، وتشابه الاصطلاحات، فإن فيه الإجابة على الكثير من التساؤلات لدى قرّاء علم الفقه وأصوله، سواء من المتخصصين فيه أو من غيرهم. ولا شك أن عدم تحرير مناط الفرق بين مصطلحين أو مسألتين يخشى منه زلل الأقدام وضلال الأفهام عند إصدار الأحكام. فمعرفة الفروق عونٌ على فهم العلوم والنصوص الشرعية، وبالتالي صحة تنزيل القضايا على ما يناسبها منها؛ إذ مبني ذلك على فهم الفروق^(١).

• مدونات علم التخريج الفقهي^(٢) تعنى تلك المدونات بكشف الرابطة بين أحكام الفروع وأداتها، فعلم التخريج الفقهي هو ملتقى التنظير والتطبيق، قال الزنجاني - رحمه الله - : «..والأدلة التي يستفاد بها هذه الأحكام هي التي تسمى أصول الفقه، ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأداتها التي هي أصول

(١) الفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين جمعاً وتوثيقاً ودراسة، للدكتور: هشام بن محمد السعيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة في الرياض التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ لم تطبع حتى تاريخه، ص: ١، ٢.

(٢) انظر للتوسع: التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية، للدكتور: يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

الفقه لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفرع عليها بحال، فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة وأوضاع منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علماً^(١).

• ومدونات علم التخريج الفقهي حظيت باهتمام كبير، فقد أخذت تنوعاً رسمته حاجة الفقهاء لبيان الروابط بين الأصل والفرع، فمن ذلك تخريج الأصول من الفروع^(٢)، وتخريج الفروع على الأصول^(٣)، وتخريج الفروع على الفروع^(٤). ولا شك بأن هذا التنوع يثبت عناية الفقهاء بتحليل النصوص الفقهية للنهوض بالإنتاج الفقهي المشارك في تعزيز مبادئ التشريعات الإسلامية في كافة ميادين الحياة.

• ومدونات علم الخلاف برز من خلال مشمولها كيفية إيراد الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية باعتبارها مسطورة للجدل الفقهي تقريراً وانتصاراً للمذاهب، ومحل وموضوع هذا العلم الوقائع والتصرفات أو النوازل والحادثات التي

(١) تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، تحقيق: الدكتور: محمد

أديب الصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ. ص: ٣٤.

(٢) تعريفه: العلم الذي يكشف عن أصول وقواعد الأئمة من خلال فروعهم الفقهية وتعليقاتهم

لأحكامهم. التخريج عند الفقهاء والأصوليين، للدكتور: يعقوب الباحسين، ص: ١٩.

(٣) تعريفه: هو العلم الذي يبحث عن علل أو مآخذ الأحكام الشرعية لردّ الفروع إليه بيانا لأسباب

الخلاف أو لبيان حكم لم يرد بشأنه نص عن الأئمة لإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم. «المرجع

السابق، ص: ٥١».

(٤) تعريفه: هو العلم الذي يتوصل به إلى التعرف على آراء الأئمة في المسائل الفرعية، التي لم يرد

عنهم فيها نص، بإلحاقها بما يشبهها في الحكم، عند اتفاقهما في علة ذلك الحكم، عند المخرّج أو

بإدخالها في عمومات نصوصه أو مفاهيمها، أو أخذها من أفعاله أو تقريراته، وبالطرق المعتدّ بها

عندهم، وشروط ذلك، ودرجات هذه الأحكام. «المرجع السابق، ص: ١٧٨».

صدرت أو تصدر بشأنها آراء مختلفة من مجتهدي الأمة وعلمائها في عصور مختلفة، وتعد هذه المدونات مؤشر موازنة يقيس من خلاله المتفقه طبيعة الخلاف الواقع بين الفقهاء في مسألة ما ليعرف منه مدى الاتفاق والاختلاف، فيدرك بذلك قوة الخلاف وضعفه^(١). قال النووي -رحمه الله-: «واعلم أن معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه لأن اختلافهم في الفروع رحمة، وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن من المذاهب على وجهها والراجع من المرجوح، ويتضح له ولغيره المشكلات، وتظهر الفوائد النفيسات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويفتح ذهنه ويتميز عند ذوي البصائر والألباب، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات، ولا يشكل عليه إلا أفراد من النادر»^(٢).

وبعد هذه الإلماحة حول طبيعة بعض المدونات وفنون التأليف لدى الفقهاء فإن الناظر يتقرر لديه عناية الفقهاء بتحليل النصوص الفقهية. كما أن السابر لمكونات هذه المدونات والمهارات الفقهية التي شكلت هذا البناء التفصيلي الدقيق يتجلى له عمق هذا الفقه وجزالته في قواعده وضوابطه، ومدى القوة العقلية لأصحابه وعلمائه.

ومن هؤلاء العلماء الإمام الشافعي^(٣) -رحمه الله تعالى- فهو معدود في

(١) انظر: الأسس في فقه الخلاف دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية جامعة في اختلافات الفقهاء، للدكتور:

أبو أمامة نوار بن الشلي، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ص: ٢٢.

(٢) المجموع شرح المذهب للشيرازي ١/١٩.

(٣) انظر للتوسع في معرفة مناقب الشافعي: مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، =

أصول أهل العلم وصناع الفقه، وهو في منهجيته الفقهية، وتنظيراته الأصولية، وممارسته التحليلية في مدوناته صيرته - بفضل من الله - ابن بجدتها^(١)؛ فقد انفراد بين الأئمة بتدوين فقه مذهبه وأصوله بأسلوب ومنهج غير مسبوقين^(٢)، ومن طالع كتابه «الأم»^(٣) المدون في الفروع بمسائله الموزعة والمصنفة وفق التقسيم الفقهي؛ كتاب العبادات والمعاملات وكافة الأبواب الفقهية كالحدود، والجنايات والشهادات، والقضاء. وهو آخر مؤلفاته الفقهية، ألفه بمصر، لذا هو يمثل «القول الجديد» الذي يمثل مذهبه. ويرويه عنه تلميذه الربيع بن سليمان المرادي - رحمه الله - يقول النووي - رحمه الله -: «وفي كتاب الأم للشافعي - رحمه الله - من المناظرات جمل من العجائب، والنفائس الجليلات، والقواعد المستفادات، وكم من مناظرة واقعة فيه يقطع كل من وقف عليها، وأنصف، وصدق أنه لم يسبق إليها»^(٤).

= تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث العربي، مصر، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م. والشافعي حياته وعصره وآراؤه الفقهية، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر، مصر.

(١) يقولون (هو ابن بَجْدَتِهَا) يقال: (عنده بَجْدَةٌ ذلك) أي: عِلْم ذلك (وهو عالم بَبَجْدَةِ أَمْرِك) أي: بِدَخْلِيَّتِهِ ويقال: (أَنَا ابْنُ بَجْدَتِيهَا): الضمير للأرض أي أنا العالم بها كإني نشأت فيها من بجد بالمكان إذا أقام به، وأصله في الهادي الخريت ثم تمثل به لكل عالم بالأمر ماهر فيه (انظر: المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ٣٧٦/١. وأدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المرزوي الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م، ص: ٤٦).

(٢) انظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله تأصيل وتحليل، للدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص: ٩، ١٠.

(٣) قال الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه كتاب الرسالة للشافعي: «وهو كتاب (الأم) الذي جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي، وسماه بهذا الاسم» (كتاب الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاکر، ص: ٩).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي، دار الكتب العلمية، مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية، ٥٠/١.

وقد تعرض الإمام الشافعي - رحمه الله - لمسائل الموضوعات السابقة بالتفصيل، في تحليل واسع، بل تعرض أحياناً كثيرة إلى التفصيلات الدقيقة، والأمثلة النادرة البعيدة مما يعز، أو يندر وجوده في المدونات الفروعية وغيرها المماثلة للغرض الذي دون الشافعي كتابه الأم من أجله^(١). وسوف يعرض الباحث - بإذن الله - في هذا المبحث معالم من منهج الإمام الشافعي - رحمه الله - في تحليله للنصوص الفقهية في كتابه الأم، وبيان كيف ارتسم منها منهجية فقهية فذة، وذلك وفق المحاور الآتية:

- تحليل الشافعي للآيات من الكتاب العظيم من خلال جمعه للآيات ذات العلاقة بالمسألة المطروحة للبحث، ويكون لها دلالة واضحة؛ ليكشف بها المقصد الشرعي في حكمه على الواقعة محل البحث، دون الحشد الذي لا يلاقي المعنى المقصود لبيان الحكم المختار، وهذا الاستقراء للآيات لا ينتقل عنه إلى السنة إلا إذا لم يتحصل له دلالة صريحة، أو إشارية على الحكم في المسألة المطروحة.

مثاله: «قال - الشافعي - قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)، وقال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣)»^(٤).

وبعد ذلك يمارس في نظره للنصوص مسلك التحليل الذي استعمل فيه ثلاث أدوات:

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته. ص: ٩٠.

(٢) سورة النساء: آية: ٢٩. (٣) سورة البقرة: آية: ٢٧٥.

(٤) الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد بدر الدين حسون، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ٥/٦.

الأداة الأولى: التحليل من خلال القواعد اللغوية.

الأداة الثانية: التحليل من خلال القواعد الأصولية.

الأداة الثالثة: سبر وتقسيم الأوجه المحتملة لمعنى الآيات.

مثاله: «قال الشافعي: وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين:

أحدهما: أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان جائزي الأمر فيما تباعه عن تراض منهما، وهذا أظهر معانيه.

قال: والثاني: أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله ﷺ، المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد، فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه، وبين كيف هي على لسان نبيه.

أو من العام الذي أراد به الخاص فبين رسول الله ﷺ ما أريد بإحلاله منه وما حرم، أو يكون داخلاً فيهما، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه ﷺ منه، وما في معناه، كما كان الوضوء فرضاً على كل متوضئ لا خفي عليه لبسهما على كمال الطهارة.

وأي هذه المعاني كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله ﷺ، وأن ما قبل عنه فعن الله عز وجل قبل؛ لأنه بكتاب الله تعالى قبل»^(١).

وبعدما يستوفي أعمال هذه الأدوات تأتي مرحلة الاستنباط المسبوقة بترجيح أحد الاحتمالات، ثم يأخذ في بناء الفروع التي تتفق مع الاحتمال الراجح.

(١) الأم، ٦/٦.

• تحليل الشافعي للأحاديث؛ السنة النبوية؛ وذلك برصد ما لديه من مرويات متفقة المعنى في القضية الفقهية المطروحة على نظره.

مثاله: «قال الشافعي: وبحديث^(١) مالك بن أنس، وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد، وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس تأخذ، وفي حديث^(٢) ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفي من جملة التفليس. ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثهما ثابتان متصلان، وفي قول النبي ﷺ: (من أدرك ماله بعينه فهو أحق به)^(٣) بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء، كما جعل للمستشفع الشفعة إن شاء؛ لأن كل من جعل له شيء فهو إليه، إن شاء أخذه وإن شاء تركه.

وإن أصاب السلعة نقص في بدنها: عوار، أو قطع، أو غيره، أو زادت فذلك كله سواء، يقال لرب السلعة: أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت؛ لأننا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة نقضاً للعقدة الأولى بحال السلعة الآن...»^(٤).

فيقوم بتهيئتها للتحليل الذي يقوم على ثلاث أدوات:

- (١) قوله عليه الصلاة والسلام: (أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه). أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع: باب في الرجل يفلس، ٢٨٧/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام: باب من وجد متاعه بعينه، ٧٩٠/٢، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ ووافقه الذهبي، ٥١-٥٠/٢.
- (٢) قوله عليه الصلاة والسلام: (أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به)، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب: من أدرك ما باعه عند المشتري، ٤١١٩٣/٣.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستقراض: باب إذا وجد ماله عند مفلس، ٦٢/٥، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة: باب من أدرك ما باعه عند المشتري ١١٩٣/٣.
- (٤) الأم، ١٨٩/٤.

الأداة الأولى: النقد التقويمي للروايات ذات المعنى المتفق من حيث الرواة، والمتن؛ درءاً للعلل الإسنادية أو المتنية، ووفقاً للقواعد المعتمدة في ميزان أهل الصنعة.

الأداة الثانية: الربط والمقارنة بين الأحاديث المستقرة والجوانب الفقهية الأخرى ذات العلاقة؛ لتجلية التصور الكامل للقضية الفقهية وأبعادها، وآثارها الفقهية.

الأداة الثالثة: التمييز ببيان رجحان روايات الأحاديث المتعارضة، وهذا ناتج عن المقارنة بين الروايات في إسنادها ومتنها ودلالاتها.

مثاله: «قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر بضباغة بنت الزبير فقال: (أما تريدن الحج؟). فقالت: إني شاكية. فقال لها: (حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني)^(١). أخبرنا سفيان،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح: باب الأكلء في الدين، ٥٦٣/١٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج: باب جواز اشتراط التحلل بعذر المرض ونحوه، ٢٦/٤. قال ابن الملقن: «وقال الدارقطني في «علله»: إنه روي مسنداً ومرسلاً وهو أصح. وقال الأصيلي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح. وهو عجب منه؛ فالحديث مشهور ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وقال النسائي: لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر. وقال في موضع آخر: لم يسنده عن معمر غير عبد الرزاق فيما أعلم. وقال الشافعي في كتاب المناسك وهو من الجديد: لو ثبت حديث عروة عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعده إلى غيره؛ لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ. قال البيهقي: وقد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ. ثم ذكر ما سبق، وقال العقيلي: روى ابن عباس قصة ضباغة بأسانيد ثابتة جيد انتهى. وثبت عن ابن عمر «أنه كان ينكر الاشتراط في الحج» كما رواه النسائي ثم البيهقي وقال: عندي أنه لو بلغه حديث ضباغة لصار إليه ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبوه فيما روينا عنه». (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، ٤١٥/٦).

عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: قالت لي عائشة: هل تستثني إذا حججت؟ فقلت لها ماذا أقول؟ فقالت: قل: (اللهم الحج أردت وله عمدت، فإن يسرت فهو الحج، وإن حبستني بحابس فهي عمرة)^(١).

قال الشافعي: ولو ثبت حديث عروة عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعدّه إلى غيره؛ لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ، وكانت الحجة فيه أن يكون المستثنى مخالفاً غير المستثنى من محصر بعدو، أو مرض، أو ذهاب مال، أو خطأ عدد، أو توان، وكان إذا اشترط فحبس بعدو، أو مرض، أو ذهاب مال، أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدى، ولا كفارة غيره وانصرف إلى بلاده، ولا قضاء عليه، إلا أن يكون لم يحج حجة الإسلام فيحجها، وكانت الحجة فيه أن رسول الله ﷺ لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما يأمر به، وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط إن حبس عن الحج فهي عمرة، أن يقول: إن حبسني حابس عن الحج، ووجدت سبيلاً إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة، وكان موجوداً في قولها أنه لا قضاء، ولا كفارة عليه والله أعلم.

ومن لم يثبت حديث عروة لانقطاعه عن النبي ﷺ احتتمل أن يحتج في

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب المناسك: باب الاستثناء في الحج، ٥/٢٢٣. قال البيهقي: قال أحمد: أما حديث سفيان بن عيينة، فقد رواه عنه عبد الجبار بن العلاء موصولاً لا يذكر عائشة فيه. وقد ثبت وصله أيضاً من جهة أبي أسامة حماد بن أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وأخرجه البخاري، ومسلم في الصحيح وثبت عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وعن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مثله. وأخرجه مسلم في الصحيح وثبت عن عطاء، وسعيد بن جبير، وطاوس، وعكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وهو مخرج في كتاب مسلم، قرن عكرمة بغيره. وقد أخرجنا جميع ذلك في (كتاب السنن)، (معرفة السنن والآثار، ٧/٤٩٧، ٤٩٨).

حديث عائشة لأنها تقول: إن كان حج وإلا فهي عمرة، وقال: أستدل بأنها لم تراه يحل إلا بالوصول إلى البيت، ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط رأت له أن يحل بغير وصول إلى البيت أمرته به، وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء، وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كما روي عن عمر بن الخطاب، والظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة، إذ أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط ولم يشترط، فلا يكون للشرط معنى، وهذا مما أستخير الله تعالى فيه، ولو جرد أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر فيمن فاته الحج يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ويهدي، وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط وليس يذهب في إبطاله إلى شيء عالٍ أحفظه.

أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سأله عن الاستثناء في الحج فأنكره.

ومن أبطل الاستثناء فعمل رجل به، فحل من حج أو عمرة، فأصاب النساء والطيب والصيد جعله مفسدًا، وجعل عليه الكفارة فيما أصاب، وأن يعود حرامًا حتى يطوف بالبيت، ثم يقضي حجًا إن كان أحرم بحج أو عمرة إن كان أحرم بعمرة»^(١).

وبعد استكمالها لما ذكر يشرع الشافعي في الاستنباط من جملة النصوص النبوية.

• تحليل الشافعي للنصوص الفقهية الاجتهادية: وقد بين الباحث اصطلاحه في البحث بالنصوص الفقهية الاجتهادية وهو كل نص فقهي ليس من نصوص الوحي «الكتاب العظيم والسنة النبوية»، فالشافعي يعتبر النصوص الفقهية الاجتهادية من

(١) الأم، ٥/١٩٣.

خلال تعامله مع أقوال الصحابة وفتاويهم، وكذلك تعامله مع القياس، فهو لا يأخذ من ضروب الاجتهاد بالرأي إلا بالقياس، ولا طريق سواه من بعد النصوص الصريحة والإجماع وفتاوى الصحابة، وهذا جعله يتخذ جادة في تحليل تلك النصوص، ليقيس من خلالها تقويم تلك النصوص، ومعرفة مدى اقترابها من النصوص الشرعية، وكانت منهجيته في تحليل هذا النوع من النصوص بجملته من الأدوات:

الأداة الأولى: الاستقراء لأقوال الصحابة في القضية المعروضة، وفحصها ليتجلى له مدى توافقهم واتفاقهم على حكم ما لينتهض بعد ذلك لأن يكون إجماعاً معتبراً، فيكون داخلاً في عموم الاحتجاج بالإجماع.

الأداة الثانية: المقارنة بين أقوال الصحابة في حال الاختلاف بينهم؛ ليتبين أقربهم لدلالة الكتاب أو السنة، فلسان الترجيح لدى الشافعي في حال اختلاف الصحابة يقوم على أقربهم دلالة للنصوص الشرعية.

الأداة الثالثة: المطابقة للتحقق من المجانسة بين الواقعة والأصل في العناصر الأساسية؛ لبيان المواءمة بين نتيجة الحكم ومقاصد الشريعة، وهذا النوع من الأدوات يبرز عند الشافعي في النصوص الفقهية ذات السياق القياسي^(١).

مثاله: «قال الشافعي -رحمه الله-: ومن شرب خمراً أو نبيذاً فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض، ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من النبيذ عنه فرضاً ولا طلاقاً.

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص: ٤٦٠-٤٦١.

فإن قال قائل: فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله.

قيل: المريض مأجور ومكفر عنه بالمرض، مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله، وهذا آثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم، فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب!؟

والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله، ولا ترفع عن السكران، وكذلك الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك.

ومن شرب بنجاً^(١) أو حريقاً^(٢) أو مرقدًا^(٣) ليتعالج به من مرض فأذهب عقله فطلق لم يلزمه الطلاق، من قبل أن ليس في شيء من هذا أن يضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع، فإذا كان هكذا كان جائزاً أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا لإذهاب العقل، فإن جاء منه قتل نفس أو إذهاب عقل كان كالمريض يمرض من طعام وغيره وأجدر ألا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحداً منهما، كما يكون جائزاً له بَطُّ^(٤) الجرح وفتح العرق والحجامة، وقطع العضو رجاء المنفعة، وقد يكون من بعض ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة، وأن ليس يراد ذلك لذهاب العقل ولا للتلذذ بالمعصية^(٥).

(١) البنج: جنس نباتات طبية مخدرة. المعجم الوسيط، مادة «بنج»، ١/ (٧١).

(٢) يقال: شيء حريف للذي يلذع اللسان بحرافته، (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ١/ (١٧٩).

(٣) المرقد شيء يشرب ينوم من شربه ويرقده وتذهب معه الحواس، (الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٩/٢٥).

(٤) أي: شق. الوسيط (ب ط ط).

(٥) الأم، ٥/ ٢٧٠.

تحليل الشافعي المعاني الواردة في النصوص الفقهية:

بقدر معرفة الفقيه بمدلولات ألفاظ النصوص الفقهية، وتمكنه من تحليل تلك الدلالات يكون فهمه واستنباطه أقرب للصواب، وفاق ذلك واقع في عكسه. وقد كان من ممارسة الشافعي في تقريره للأحكام عنايته بتحديد المقصود من النص لغويًا، مجردًا عن استصحاب أي مؤثر في صرف المعنى عن مدلوله الأولي في اللغة، ثم يقارن بين هذا المعنى وما جاء في معناه من المنقولات من خلال استشهاده بالنصوص المؤيدة من الآثار والأخبار، ليكون بذلك بناء الدلالة وتمحيضها للاعتبار في استنباط الحكم، مكونًا له من أصليين هما مقاصد الشريعة، واللغة العربية.^(١)

مثاله: «قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : قال الله عز وجل: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾»^(٢).

قال الشافعي: والبحر اسم جامع، فكل ما كثر ماؤه واتسع قيل هذا بحر.

فإن قال قائل: فالبحر المعروف: البحر هو المالح.

قيل: نعم، ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب.

فإن قال: فهل من دليل عليه في كتاب الله؟

قيل: نعم قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾^(٣). ففي الآية دالتان:

(١) انظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ص: ٤٧.

(٢) سورة المائدة: آية: ٩٦.

(٣) سورة فاطر: آية: ١٢.

إحداهما: أن البحر العذب والمالح، وأن صيدهما مذكور ذكراً واحداً، فكل ما صيد في ماء عذب، أو بحر قليل، أو كثير مما يعيش في الماء للمحرم حلال، وحلال اصطياده وإن كان في الحرم؛ لأن حكمه حكم صيد البحر الحلال للمحرم لا يختلف.

ومن خوطب بإحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه إنما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك، وأنه أحل كل ما يعيش في مائه؛ لأنه صيده، وطعامه عندنا ما ألقى وطفأ عليه والله أعلم.

ولا أعلم الآية تحتل إلا هذا المعنى، أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه، فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف كتكلف صيده، فكان هذا داخلاً في ظاهر جملة الآية والله أعلم.

فإن قال قائل: فهل من خبر يدل على هذا؟

قيل: أخبرنا سعيد، عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن صيد الأنهار وقِلات^(١) المياه أليس بصيد البحر؟ قال: بلى وتلا: ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾^(٢).

أخبرنا سعيد، عن ابن جريج أن إنساناً سأل عطاء عن حيتان بركة القَسْري^(٣) وهي بئر عظيمة في الحرم أتصاد؟ قال: نعم، ولوددت أن عندنا

(١) «الْقَلْتُ» نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء والجمع «قِلَاتٌ» مثل سهم وسهام. (انظر: المصباح المنير، مادة «قَلْتُ» ١/٢٦٥).

(٢) سورة فاطر: آية: ١٢.

(٣) «كتب سليمان بن عبد الملك إلى خالد بن عبد الله وهو عامل مكة، يأمره أن يجري له عيناً تخرج من الثقب من الماء العذب، حتى تظهر بين زمزم والركن الأسود، يباهي بها زمزم، فعمل خالد البركة التي بقم الثقب، يقال لها: بركة القسري، وهي قائمة إلى اليوم، في أصل نبيير، عملها بحجارة منقوشة، واستنبت ماءها من ذلك الموضع، ثم شق من هذه البركة عيناً تجري إلى المسجد الحرام، في قصب =

منه»^(١).

تحليل الشافعي الأصولي وأثره في إقامة الأحكام:

تكوين الأصول والكليات من خلال الفروع الفقهية يعد من أصدق الشواهد على أثر التمازج والانسجام بين النظرية والتطبيق على البناء الفقهي للمتفقه، وتدريب ملكته الفقهية وبنائها. وقد امتاز الشافعي بتكوين الأصول الحاكمة للاستنباط، فهو أول من نسج علم الأصول في كتابه «الرسالة» كما هو معلوم من علم الأصول وتاريخ نشأته. وقد أثر ذلك في طرائقه في كتابه «الأم» محل الدراسة، مثال ذلك تقريره قاعدة الأمر ودلالاتها من خلال استعراضه للنصوص الشرعية وعوائد الناس.

مثاله: ما جاء في أمر النكاح قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢).

قال الشافعي رحمه الله: والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتمل معاني:

= من رصاص، حتى أظهرها في فواره تسكب في فسقية رخام، بين الركن وزمزم، فلما أن جرت وظهر ماؤها أمر خالد بجزر، فتحرت بمكة، وقسمت بين الناس، وعمل طعامًا، فدعا إليه الناس، ثم أمر صائحًا، فصاح: الصلاة جامعة، ثم صعد المنبر فقال: أيها الناس احمدا الله، وادعوا لأمر المؤمنين الذي سقاكم الماء العذب، بعد المالح الأجاج، الذي لا يطاق شربه، يعني زمزم، وكان لا يجتمع على ذلك الماء اثنان، وكانوا على شرب زمزم أكثر ما كانوا، فلما رأى خالد ذلك قام خطيبًا، فقال من أهل مكة، وكلمهم بكلام قبيح يعنفهم فيه على تركهم شرب ذلك الماء، وإقبالهم على زمزم، ولم تزل تلك الفسقية على حالها أيام بني أمية، فلما صار الأمر إلى بني هاشم هدمها داود بن علي أول ما قدم مكة^٤. (تاريخ يعقوبي، ص: ٢٢٨).

(١) الأم، ٥/ ٢٩١.

(٢) سورة النور: آية: ٣٢.

أحدها: أن يكون الله عز وجل حرم شيئاً ثم أباحه، فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل: ﴿حَلَلْتُمْ فَاَصْطَادُوا﴾^(١) وكقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) الآية.

قال الشافعي رحمه الله: وذلك أنه حرم الصيد على المحرم، ونهى عن البيع عند النداء، ثم أباحهما في وقت غير الذي حرهما فيه كقوله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾^(٣) إلى ﴿الْأَيْمَى﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ﴾^(٥).

قال الشافعي: وأشباه لهذا كثير في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا صلوا، ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفساً، ولا يأكل من بدنته إذا نحرها.

قال: ويحتمل أن يكون دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٦) يدل عليه ما فيه سبب الغنى والعفاف كقول النبي ﷺ: (سافروا تصحوا وترزقوا)^(٧). فإنما هذا دلالة لا حتم

(١) سورة المائدة: آية: ٢.

(٢) سورة الجمعة: آية: ١٠.

(٣) سورة النساء: آية: ٤.

(٤) سورة الحج: آية: ٣٦.

(٥) سورة النور: آية: ٣٢.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، موقوفاً على عمر - رضي الله عنه - كتاب المناسك، باب صلاة الجماعة في السفر وكيف يسلم الحاج، ١٦٧/٥، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى مرفوعاً، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ﴾، ١٠٢/٧. قال الشيخ الألباني: في رواية عبد الرزاق: «ضعيف» انظر حديث رقم: ٣٢١١ في ضعيف الجامع، وأما الرواية المخرجة عند البيهقي ضعيفة لكون إسنادها منقطعاً. وللتوسع في علل الروايات الأخرى: انظر: العلل لابن أبي حاتم، ٣٠٦/٢، ومجمع الزوائد، ١٧٩/٣ و ٣٢٤/٥، والكمال لابن عدي، ٢٥٢١/٧، وتخريج أحاديث الإحياء للعراقي، ٨٥/٣، وميزان الاعتدال، ٦٢٣/٣، والمقاصد الحسنة، ص: ٢٣٦، وكشف الخفاء، ٤٤٥/١، والدرر المنتثرة للسيوطي، ص: ١٢٧، وسلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: (٢٥٥)، ٤٢١/١.

أن يسافر لطلب صحة ورزق.

قال الشافعي: ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتمًا وفي كل الحتم من الرشد فيجتمع الحتم والرشد.

وقال بعض أهل العلم: الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجد الدلالة من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم، فيكون فرضًا لا يحل تركه، كقول الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) فدل على أنهما حتم وكقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٢). وقوله: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾^(٣) وقوله: ﴿عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤). فذكر الحج والعمرة معًا في الأمر وأفرد الحج في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم: العمرة على الحتم، وإن كنا نحب ألا يدعها مسلم، وأشبه هذا في كتاب الله عز وجل كثير.

قال الشافعي: وما نهى الله عنه فهو محرم، حتى توجد الدلالة عليه بأن النهي عنه على غير التحريم، وأنه إنما أريد به الإرشاد، أو تنزهها، أو أدبا للمنهى عنه.

وما نهى عنه رسول الله ﷺ كذلك أيضًا.

قال الشافعي رحمه الله: ومن قال: الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي، وما وصفنا في مبتدأ كتاب الله القرآن والسنة وأشبه لذلك - سكتنا عنه اكتفاء بما ذكرنا عما لم نذكر.

(٢) سورة التوبة: آية: ١٠٣.

(٤) سورة آل عمران: آية: ٩٧.

(١) سورة البقرة: آية: ٤٣.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٦.

أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: (ذروني ما تركتكم؛ فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فما أمرتكم به من أمر فاتتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتتوا)^(١).

أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل معناه.

قال الشافعي رحمه الله: وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي فيكونان لازمين، إلا بدلالة أنهما غير لازمين، ويكون قول النبي ﷺ: (فاتتوا منه ما استطعتم)^(٢). أن يقول: عليهم إتيان الأمر فيما استطعتم؛ لأن الناس إنما كلفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعة شيء، لأنه شيء متكلف، وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع؛ لأنه ليس بتكلف شيء يحدث، إنما هو شيء يكف عنه.

قال الشافعي رحمه الله: وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب ومعرفة السنة طلب الدلائل ليفرقوا بين الحتم، والمباح، والإرشاد الذي ليس يحتم في الأمر، والنهي معاً.

(قال): فحتم لازم الأولياء الأيامي، والحرائر البوالغ إذا أردن النكاح،

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى واللفظ له، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَاتِ﴾، ١٠٣/٧، وله أصل أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ولفظه: (دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فاتتوا منه ما استطعتم)، ٦/٢٦٥٨.

(٢) سبق تخريجه.

ودعوا إلى رضا من الأزواج أن يزوجهن؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ
النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ
بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) (٢).

التحليل بالمقارنة لدى الشافعي بقصد التوضيح:

مسلك المقارنة بين مسألة ومسألة، أو قضية وأخرى، يعد منهجًا تحليليًا
يقوم على تفكيك مكونات الموضوع؛ لإدراك المؤثر منها وعدمه، والتعرف
على أوجه الاتفاق والاختلاف، وهذا بلا شك يعد منهجًا عميقًا يتحقق به
التأصيل؛ فهو يجمع بين المتفتحات ويفرق بين المختلفات وإن اتحدت صورها،
فالشافعي يقيم الفارق إما في حكمها أو دليلها أو تعليلها.

كما أن الشافعي في هذا له قدم سبق، فهو كثيرًا ما يوظف هذا المسلك؛
ليوضح به أغراضًا عديدة^(٣) منها:

أولاً: إقامة الفارق بين قضيتين أو مسألتين قد يتوهم اشتباه موضعهما
وحكهما لاتفاقهما شكلاً.

فالشافعي في هذا السياق وفقاً لمنهجه في كتابه «الأم» يسعى لبيان
وتوضيح صورة المسألة محل البحث مما يجعله يسلك مسلك المقارنة بين
المسألة محل البحث ومسائل أخرى؛ ليقيم الفارق، ودفعًا لتوهم التشابه
بينهما.

مثاله: «قال الشافعي: رحمه الله تعالى: ومن شهد على رجل بحد، أو

(١) سورة البقرة: آية: ٢٣٢.

(٢) الأم ٤٨٦/١٠.

(٣) انظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ص: ٦٧-٧٠.

قصاص، أو غيره فلم تجز شهادته بمعنى من المعاني؛ إما بأن لم يكن معه غيره، وإما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه، ولا عقوبة إلا شهود الزنا الذين يقذفون بالزنا، فإذا لم يتموا فالأثر عن عمر وقول أكثر المفتين أن يحدوا.

والفرق بين الشهادة في الحدود، وبين المشاتمة التي يعزر فيها من ادعى الشهادة، أو يحد: أن يكون الشاهد إنما يتكلم بها عند الإمام الذي يقيم الحدود، أو عند شهود يشهدهم على شهادته، أو عند مفتٍ يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها، لا على معنى الشتم، ولكن على معنى الإشهاد عليها، فأما إذا قالها على معنى الشتم، ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه، وأقيم عليه فيها الحد إن كان حدًا، أو التعزير إن كان تعزيرًا^(١).

ثانيًا: بيان تعدد وتمايز الحقائق الشرعية، وكشف ذلك التباين والتمايز. من دقائق العلم أن يوجد تشابه بين مسألتين في بعض السياقات فيرد في عقل الناظر أن ثمة تطابقًا بين المسألتين، وهذا منشأ للاختلاف في حكم المسائل. والشافعي يرفع الإشكال في مثل ذلك بالتحليل الدقيق الكاشف عن تباين هذه المسائل بطريق إقامة الفرق.

مثاله: «فإن قال قائل: أفرأيت إذا غلب على عقله (أي الجنون) كيف لم تزعم أنه خارج من الإحرام، كما أنه خارج من الصلاة؟ قيل له: إن شاء الله لاختلاف الصلاة والحج.

فإن قال قائل: فأين اختلافهما؟

قيل: يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهرًا في صلاته، عاقلًا لها، ويحتاج إلى أن يكون عاقلًا لها كلها؛ لأن كلها عمل لا يجزيه غيره. والحاج يجوز له

كثير من عمل الحج وهو جنب، وتعمله الحائض كله إلا الطواف بالبيت.

فإن قال قائل: فما أقل ما يجزي الحاج أن يكون فيه عاقلاً؟

قيل له: عمل الحج على ثلاثة أشياء: أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة في وقتها وهو يعقل.

ويطوف بالبيت وبالصفا والمروة وهو يعقل.

فإذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بينها فعمل عنه أجزاء عنه حجة إن شاء الله..^(١).

ثالثاً: إلزام الخصم بالحجة، والإجابة على ما يورده من إیرادات.

الحوار مع الخصم، وتشريكه في تحليل ما يورد من أقيسة أو تعليقات، يجعله أكثر تأملاً وتفكيراً، فيعالج موطن الخلاف، ويظهر له الفرق الذي يبطل معه الإلحاق، وهذا سيؤدي إلى التسليم القانع لا المتنزل، والشافعي في كتابه «الأم» قد درج على ذلك كثيراً وخاصة في مسائل الخلاف.

مثاله: «قال الشافعي: فقلت له: أويشبه حكم دار الحرب الحكم في دار الإسلام؟

قال: وما الفرق بينه؟

قلت: أنت تفرق بينه.

قال: وأين؟

قلت: رأيت الكبير الفاني، والراهب الأجير، أيقتل من هؤلاء أحد في دار الحرب؟

قال: لا.

قلت: فإن ارتد رجل فترهب أو ارتد أجيروا نقتله؟

قال: نعم؟

قلت: ولم وهؤلاء قد ثبت لهم حرمة الإسلام وصاروا كفارا فلم لا تحقن دماءهم؟

قال: لأن قتل هؤلاء كالحمد ليس لي تعطيله.

قلت: أرأيت ما حكمت به حكم الحد أنسقطه عن المرأة؟

أرأيت القتل، والقطع، والرجم، والجلد أتجد بين المرأة والرجل من المسلمين فيه فرقا؟

قال: لا.

قلت: فكيف لم تقتلها بالحد في الردة؟

قال الشافعي: وقلت له: أرأيت المرأة من دار الحرب أتغنم مالها وتسيبها وتسترقها؟

قال: نعم.

قلت: فتصنع هذا بالمرتدة في دار الإسلام؟

قال: لا.

قال: فقلت له: فكيف جاز لك أن تقيس بالشيء ما لا يشبهه في الوجهين؟!^(١).

وبعد هذا الأنموذج المختصر لبيان منهج الإمام الشافعي في تحليله للنصوص الفقهية، وما اتسم به من الدقة في التحرير، والعمق في التصور

والتصوير، والحدة في الفهم، والذكاء في المناظرة والجدل، فإن الباحث تلخص له الآتي^(١):

أولاً: أن الشافعي تميز بخطوات إجرائية ممنهجة في طرحه تقوم على ثلاث مرتكزات^(٢):

المرتكز الأول: الاستقراء والرصد وتبع النصوص الفقهية في الموضوع الواحد.

المرتكز الثاني: التحليل العميق من خلال تفكيكه للجزئيات وتركيبه لها لتكوين الكليات، وتقويمه النقدي والنقضي المبرهن بالنقل والعقل.

المرتكز الثالث: الاستنباط الدقيق للأحكام المسبوق بالمقدمات والممهديات؛ لتنزيل الحكم وتقريره.

ثانياً: أن المنهج الذي سار عليه الشافعي في كتاب «الأم» يقوم على المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث يشكل التحليل فيه مساحة واسعة، وهو وسيلة للاستنباط، فهو يجمع ويحلل ثم يسبر ويقسم؛ ليفحص الصادق من الزائف. كما أن منهج الشافعي هو امتداد لمسالك المجتهدين في هذا فليس مسلكه هذا بدعاً من الفقهاء، ولكن له الأولوية في إثباته وتدوينه وتفصيله. وقد صدق البيهقي -رحمه الله- عندما قال واصفاً حسن تأليف الشافعي: «.. وذلك لانفراده من بين فقهاء الأمصار بحسن التأليف، فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: حسن النظم والترتيب.

(١) منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، ص: ١٤٨-١٥١.

(٢) «ارتكز»: ثبت واستقر وعليه اعتمد. (المعجم الوسيط، ١/ ٣٦٩ (رك ز)).

والثاني: ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول.

والثالث: تحري الإيجاز والاختصار فيما يؤلف.

وكان قد خص بجميع ذلك رحمة الله عليه، ورضوانه^(١).

ولذا «كما يتحقق الإبداع في المنهج، وحسن التبويب فإنه يتحقق في

حسن السبك، وإعادة الصياغة، والتحليل الرفيع للنصوص»^(٢).

ثالثاً: أن الشافعي يجتهد في بحثه عن النتائج دون أحكام مسبقة، خلافاً

لمن يصدر الأحكام ثم يعرض الآراء مُلِحِقاً بها الاستدلال، وهذا من مميزات

البحث الفقهي التحليلي الذي يوسع الآفاق ويستثير المعلومات، ويطرح

التساؤلات، ويكشف الروابط والعلاقة بين المقدمات الفقهية ونتائجها، وبمثل

ذلك المسلك وآثاره تُنمى الملكة الفقهية.



(١) مناقب الشافعي، ١/ ٢٦١.

(٢) منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، ص: ١٧٧.

المبحث الثالث

مقومات ملكة التحليل للنص الفقهي

قبل الشروع في المقصود من عقد هذا المبحث سيقوم الباحث ببيان مفهوم الملكة، في اللسان اللغوي والاستعمال الاصطلاحي:
الملكة في اللغة:

جاء في المعاجم أن الملكة تحمل معنى القوة في الشيء، والقدرة على احتوائه، ومالك الشيء هو المتصرف بالأمر والنهي فيه، والاسم الملك؛ لأن يده فيه قوة صحيحة^(١).

والملكة في الاصطلاح:

«هي صفة راسخة في النفس»^(٢).

وقد شرح الجرجاني هذا التعريف بقوله: «وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية، وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت، ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة، وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخلقاً»^(٣).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، مادة «ملك»، ٥/٣٥١.
ولسان العرب، مادة «ملك»، ١٠/٤٩٢.

(٢) التعريفات، ص: ٢٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٩٦.

• وثمة خصائص^(١) للملكة تختص بها، وهي:

الخاصية الأولى: الملكة صفة في النفس. وهي تعين الشخص على سرعة البديهة في فهم الموضوع وإعطاء الحكم الخاص به، والتمييز بين المتشابهات بإبداء الفروق والموانع، والجمع بينها بالعلل والأشباه والنظائر وغير ذلك.

الخاصية الثانية: الملكة صفة مكتسبة وموهوبة، تتحقق للشخص بالاكْتساب والموهبة، فاكتسابها يتحقق بالإحاطة بمبادئ العلم وقواعده، جاء في كشف الظنون: «أن الحذاقة والتفنن في العلم والاستيلاء عليه إنما هو بحصول الملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وهذه الملكة هي غير الفهم»^(٢). في حين يرى بعضهم أنها ليست مكتسبة، وإنما هي هبة موروثة لا تكتسب ولا تعلم، فمن وهبه الله ملكة الحفظ كان حافظًا، ومن وهبه الله ملكة التخيل كان شاعرًا.

والحقيقة أن الملكة تجمع بين الأمرين؛ فهي هبة من الله تعالى تنمو وتزداد بالاكْتساب؛ فقد روي عن الإمام مالك أنه قال: «ليس الفقه بكثرة المسائل ولكن الفقه نور يؤتاه الله من يشاء من خلقه»^(٣). وقال الإمام مالك للإمام الشافعي وهو غلام يطلب العلم: «إن الله ألقى على قلبك نورًا فلا تطفئه بالمعصية».

(١) انظر: تكوين الملكة الفقهية، ص: ٩٠، ١٠٩. وتربية ملكة الاجتهاد من خلال كتاب «بداية المجتهد وكفاية المقتصد» لابن رشد، للدكتور: محمد بولوز، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ٣٥٢-٣٥١/١.

(٢) كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٤١/١.

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣ هـ ٥٧/٢.

الخاصية الثالثة: الملكة صفة راسخة كالنبتة التي تظهر في الأرض تنمو وتتجذر بالرعاية والعناية، وكذلك الملكة تبدأ ضعيفة، ثم تتقوى وترسخ في النفس.

الخاصية الرابعة: الملكة تعد مرحلة متقدمة في مراتب العلم، والعلم يطلق على مجموع المسائل والمبادئ التصورية، والمبادئ التصديقية والموضوعات، فهو يطلق «كما يقال: فلان يعلم النحو، وتارة على التصديقات بتلك المسائل، وتارة على الملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات، أي: ملكة استحضارها وقد تطلق الملكة على التهيؤ التام؛ وهو أن يكون عنده ما يكفي لاستعلام ما يراد»^(١). فلا يحصل العالم على الملكة بمجرد استحضار ما تعلمه وتكرار ما قيل قبله، كما أن الشاعر لا يسمى كذلك ولا الأديب، بمجرد حفظ الأشعار والنصوص مهما بلغت في الكثرة ما لم ينتقل إلى مرحلة الإنتاج والتصرف المبدع في مجاله، ومواجهة الحالات الطارئة والجديدة بما يناسبها. ولا يعتبر ذا شأن في مجاله حتى يحصل ملكة نفسانية يقدر بها صاحبها على النظر في الأحوال العارضة لموضوع ما من جهة ما بحيث يؤدي إلى الغرض»^(٢).

• وبناء على ما ذكر فيمكن القول بأن الملكة التحليلية للنصوص الفقهية هي: القدرة العلمية على دراسة النص الفقهي بيسر وسهولة بطريق (التفكيك) من خلال إرجاعه إلى أصوله، أو بطريق (التركيب) لعناصره المتفرقة من خلال دراسة طبيعتها، ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة، أو بطريق (التقويم) نقدًا لا

(١) كشف الظنون، ٦/١.

(٢) كشف الظنون، ٤٢/١.

نقضاً؛ ولتحقق بذلك مسلك (السبر)؛ الفحص والاختبار الذي يلغي ما ليس مناسباً، ويثبت الصالح المناسب.

• ولملكة تحليل النصوص الفقهية سمات:

- استيعاب المعاني الشرعية الفقهية لفظاً ودليلاً ومصدرًا.
- التمكن من البحث، والاستقراء، والتتبع للجزئيات ورصدها.
- القدرة على المقارنة بين المسائل والدلائل، وإدراك الفروق بينها.
- القدرة على ربط الدليل بالمدلول، والحكم بالعلة، والفرع بالأصل، وضم الجزئيات لبعضها، وإلحاق النظير بنظيره.
- التمكن من النقد الفقهي وضبط قواعده.

وبعد هذا البيان المختصر يفهم أن ملكة التحليل للنصوص الفقهية لا تحصل إلا بالإحاطة بمبادئ وقواعد الفنون، والوقوف على مسائلها واستنباط فروعها من أصولها^(١).

«فالفقه صناعة، بل من أبداع الصنائع، وكل صناعة لها مبادئها، وأسسها التي تقوم عليها، وذرائعها التي ترتقي بها، والشرط الأساس لتحقيق الملكة فيه:

أولاً: رغبة ذاتية أكيدة.

ثانياً: فطرة صافية، وقريحة مبدعة، إن أهملت تبلدت، وإن استغلت بما يقويها وينميها قويت ونمت»^(٢).

(١) انظر: تكوين ملكة المقاصد دراسة نظرية لتكوين العقل المقاصدي، للدكتور: يوسف بن عبد الله حميتو، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠١٣م، ص: ١٦.

(٢) منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، ص: ٦٥، «بتصرف».

وعليه فإن ملكة تحليل النصوص الفقهية تفتقر لمقومات نفسية، وعقلية، وعلمية، وعملية؛ ليكون صاحبها قادرًا على بناء ملكته بالقوة والفعل.

المطلب الأول: الاستعداد العقلي والروحي والشخصي لمزاولة التحليل.

لا تنفصل احتياجات الفقيه عن الاحتياجات المشتركة التي لا بد من تكاملها في أي شخصية جادة لها أهدافها، وقناعاتها، وذات تواصل مع المعرفة والعلم وتوظيف ذلك في التعامل مع واقعها الذي تعيشه.

بل إن الفقيه عليه مسؤوليات في بناء مجتمعه، والإبداع في تخصصه؛ لارتباطه بالشريعة الحاكمة على وقائع الناس. يقول الغزالي - رحمه الله -: «الفقيه هو العالم بقانون السياسة، وطريق التوسط بين الخلق إذا تنازعوا بحكم الشهوات، فكان الفقيه معلم السلطان، ومرشده إلى طرق سياسة الخلق، وضبطهم لينتظم باستقامتهم أمورهم في الدنيا، ولعمري إنه متعلق أيضًا بالدين لكن لا بنفسه بل بواسطة الدنيا، فإن الدنيا مزرعة الآخرة، ولا يتم الدين إلا بالدنيا»^(١). فلا بد من بيان الحق للناس، وبذل علمه في ذلك، فالفقهاء امتداد لمسؤولية الأنبياء بسبب العلم وحمل الميثاق، فشان الفقيه وحرفته تبليغ ما بَلَّغَهُ عن رسول الله ﷺ؛ فإن العلماء هم ورثة الأنبياء، فيلزمهم بلاغ ما بَلَّغَهُ رسل الله عليهم الصلاة والسلام، «وهو إبلاغ البشر إلى الغاية التي خلقوا لها، وحفظ نظام عالمهم، وضبط تصرفاتهم فيه على وجه لا يعتوره خلل»^(٢).

وطريق هذا هو النص، الذي أخبر عنه سبحانه في مخاطبته نبيه عليه الصلاة

(١) إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار الشعب، القاهرة، ١/ ٣٠. وقد أظنبت رحمه الله في هذا الموضوع وما بعده في بيان وجوه كون الفقهاء علماء الدنيا من حيث ضبط تصرفات الناس فيها. والحكم على أفعالهم.

(٢) التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ١/ ٣٦٦.

والسلام بقوله: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾^(١).. ويستعار ثقل القول لاشتماله على معان وافرة يحتاج العلم بها لدقة النظر؛ وذلك بكمال هديه ووفرة معانيه. قال الفراء: «ثقيلاً ليس بالكلام السفساف». وحسبك أنه حوى من المعارف، والعلوم ما لا يفي العقل بالإحاطة به، فكم غاصت فيه أفهام العلماء من فقهاء، ومتكلمين، وبلغاء، ولغويين وحكماء، فشابه الشيء الثقيل في أنه لا يقوى الواحد على الاستقلال بمعانيه»^(٢).

فما كان هذا شأنه، فلا بد من استعداد نفس دارسه ومُعَمِّلِهِ، بقوة علمية كما هو مطالب بالقوة العملية.

والقوة العلمية لا تحصل في نفس الفقيه - بعد توفيق الله وعونه - إلا بجملة تكاملية بين العقل، والروح، والشخصية؛ ليقوم بدوره العام وهو العبودية لله تعالى، ودوره الخاص في بناء ملكته في تخصصه والإبداع فيه.

ولا شك أن من وسائل الإبداع ما يتصل بمهارة تحليله للنصوص الفقهية. وهذه المهارة كما بيّن الباحث في سماتها تحتاج لكبير رعاية وعناية، فقوة الإدراك العقلي الذي يهيئ الفقيه لمعرفة الكلام ومعناه، وما يتصل به من قرائن مؤثرة سواء كانت متصلة أو منفصلة عن الكلام، لهو الصانع لفقيه النفس المتصف بشدة الفهم بالطبع لمقاصد الكلام، فهذا كما يعبر عنه بعض الفقهاء بالفطنة والذكاء، الذي يصل بصاحبه إلى معرفة المسكوت عنه من أمارات المنطوق، وقليل البضاعة في ذلك أو فاقدما لا ينضح بالاجتهاد ولا يصح منه^(٣).

(١) سورة المزمل، آية: ٥.

(٢) التحرير والتنوير، ٢٩/٢٤٤.

(٣) انظر: حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن =

ولا يمكن أن يستتم للفقير بناء ملكته في تحليل النصوص الفقهية وهو يعيش مفاصلة بين رصف^(١) عقله وصفاء نفسه، وارتباط كمال العقل بصفاء النفس وتزكيتها جسر للتوفيق والتسديد والبركة في القول والعمل، فإذا أخلصت نفس الفقيه لله، فثم فلاح الزكاء الجالب للذكاء، وبامثاله لشرع الله وتزكيته لنفسه يتحقق له الرقي في جملة من الجوانب، ومنها فقهه في دين الله، فهما وعملاً، قال السعدي - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ (٦٦) وَإِذَا لَاتَيْنَهُمْ مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا (٦٨) ﴿٢١﴾. رتب ما يحصل لهم على فعل ما يوعظون به، وهو أربعة أمور:

أحدها: الخيرية في قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ أي: لكانوا من الأخيار المتصفين بأوصافهم من أفعال الخير التي أمروا بها، أي: وانتفى عنهم بذلك صفة الأشرار؛ لأن ثبوت الشيء يستلزم نفي ضده.

الثاني: حصول الثبوت والثبات وزيادته؛ فإن الله يثبت الذين آمنوا بسبب ما قاموا به من الإيمان، الذي هو القيام بما وعظوا به، فيثبتهم في الحياة الدنيا عند ورود الفتن في الأوامر والنواهي والمصائب، فيحصل لهم ثبات يوفقون لفعل الأوامر وترك الزواجر التي تقتضي النفس فعلها، وعند حلول المصائب التي يكرها العبد. فيوفق للتثبيت بالتوفيق للصبر أو للرضا أو للشكر. فينزل عليه معونة من الله للقيام بذلك، ويحصل له الثبات على الدين، عند الموت وفي القبر.

= جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، للبناني، دار الفكر للطباعة والنشر، ٣٨٢/٢. وأدب القاضي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: محمد هلال السرحان، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، جمهورية العراق، بغداد، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ٤٩٢/١.

(١) أي: إحكام، الوسيط (ر ص ف).

(٢) سورة النساء، آية: ٦٦-٦٨.

وأيضاً فإن العبد القائم بما أمر به، لا يزال يتمرن على الأوامر الشرعية حتى يألفها ويشتاق إليها وإلى أمثالها، فيكون ذلك معونة له على الثبات على الطاعات.

الثالث: قوله: ﴿وَإِذَا لَا تَيْتَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١٧). أي: في العاجل والآجل الذي يكون للروح والقلب والبدن، ومن النعيم المقيم مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

الرابع: الهداية إلى صراط مستقيم. وهذا عموم بعد خصوص؛ لشرف الهداية إلى الصراط المستقيم، لكونها متضمنة للعلم بالحق، ومحبته وإيثاره والعمل به، وتوقف السعادة والفلاح على ذلك، فمن هُديَ إلى صراط مستقيم فقد وُفِّقَ لكل خير، واندفع عنه كل شر وضير^(١).

ومجمع ما ذُكر؛ الاستعداد الشخصي من الفقيه في إقباله على الفقه ودراسته، وبذل الجهد في تحصيل أسباب إدراكه واستشراجه، فيقبال المتفقه على النظر الفقهي لا بد أن يدفعه النهم لا الهم، وقد خاطب الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه نبيه يحيى عليه السلام بقوله: ﴿يٰحَيُّ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَءَاتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ (١٢). «.. فلما وصل - يحيى عليه السلام - إلى حالة يفهم فيها الخطاب أمره الله أن يأخذ الكتاب بقوة، أي: بجهد واجتهاد؛ وذلك بالاجتهاد في حفظ ألفاظه، وفهم معانيه، والعمل بأوامره ونواهيه، هذا تمام أخذ الكتاب بقوة، فامثل أمر ربه، وأقبل على الكتاب، فحفظه وفهمه، وجعل الله فيه من الذكاء والفتنة، ما لا يوجد في غيره ولهذا قال: ﴿وَءَاتِنَاهُ الْحُكْمَ

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق:

عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ١٨٥.

(٢) سورة مريم، آية: ١٢.

صَبِيًّا ﴿١٢﴾. أي: معرفة أحكام الله والحكم بها، وهو في حال صغره وصباه^(١). فتهيؤ النفس للجلد في التبصر والنظر في النصوص الفقهية، وكثرة المطالعة فيها يورث ملكة في الفكر، والدقة في التحرير والتحليل. «قال الشافعي رضي الله عنه: حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله تعالى في إدراك علمه نصًّا واستنباطًا، والرغبة إلى الله تعالى في العون عليه. وقال الربيع: لم أر الشافعي رضي الله عنه آكلًا بنهار ولا نائمًا بليل؛ لاشتغاله بالتصنيف. ومع ذلك فلا يحمل نفسه من ذلك فوق طاقتها كي لا تسأم وتمل، فربما نفرت نفرة لا يمكنه تداركها، بل يكون أمره في ذلك قصدًا وكل إنسان أبصر بنفسه»^(٢).

المطلب الثاني: المنهجية العلمية في تكوين فقه المزاويل للتحليل.

يقول ابن خلدون في مقدمته: «إن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته - أي الحياة - من الحس والحركة والغذاء.. وغير ذلك وإنما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون وقبول ما جاءت به الأنبياء عن الله تعالى والعمل به وإتباع صلاح أخراه فهو مفكر في ذلك كله ودائمًا لا يفتر عن الفكر فيه طرفة عين بل اختلاف الفكر أسرع من لمح البصر وعن هذا الفكر تنشأ العلوم...»^(٣)

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص: ٤٩٠.

(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتاني، دار الفكر، الناشر: السيد محمد هاشم الندوي، ١٣٥٤هـ ص: ٢٧، ٢٨.

(٣) المقدمة لابن خلدون، تحقيق: حجر عاصي، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ص: ٢٧٣.

ومما يصقل الفكر المنهجية التي هي من سمات شريعة الإسلام الذي شكل أثرًا بالغًا على نفوس كثير من العقلاء في المجتمعات الغربية مما جعل حادي الهداية يلمس شغف قلوبهم.

يقول محمد أسد - رحمه الله -: «... وكلما تكشف لي من قوة تعاليم الإسلام ومن ملاءمتها غير المحدودة للتطبيق الواقعي في الحياة، زاد عجبي وتساؤلي عن السبب الذي حدا بالمسلمين إلى التخلي عن الالتفاف الكامل بهذه التعاليم وممارستها فعليًا في واقع حياتهم»^(١).

إذن الشريعة الإسلامية بروحها وأسسها ذات منهجية ملفتة، وهذا يحتم أن كل وسيلة يتلقى بها هذه الشريعة أن تكون على مستوى من النضج والعمق في البيان والمشاركة في البناء، ولكن غياب المنهجية صير المعلومة والنظرية عسيرة التناول.

إن التجدد والتعدد من سمات الزمان والمكان اللذين هما الظرف للأعراف، والعوائد، وهما ميدان الأفضية، والأحداث والنوازل التي جاء القرآن الكريم بعلاجها بدعوة أهل العلم بالتعامل معها بالفعل أو بالقوة القريبة، ويسر السبل والمسالك العلمية لإفادة من يجهلون الموقف وحلوله المناسبة. قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ۝١٥﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾^(٣). وكل هذا يشكل ضرورة - لدارسي الفقه - لزوم إعداد الآليات والمهارات الفقهية

(١) لماذا أسلمنا، جمع د. عبد الحميد السحبياني، دار ابن خزيمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ص ٥٢.

(٢) سورة النساء، آية: ١٥٥. (٣) سورة النحل، آية: ٤٣.

المساندة للفقهاء في تفسير النصوص الفقهية، وتحليلها، وتصوير الوقائع، واستيعاب الأحكام، وقواعد استنباطها، وتقعيد نتائجها؛ لتحقيق المناطات الملاقية لمقصود الشارع والمراعية لمقصد المكلف.

فمثل هذه المهارات يتحقق تكوين المنهجيات، ومن هذه المهارات على سبيل المثال:

• مهارة التحليل الفقهي:

إن التحليل يعد من مناهج البحث العلمية؛ ينظر فيه الخلاف بين المدارس الفقهية وآراء المجتهدين، قال الزركشي -رحمه الله-: «ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرفه، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته، فلذلك إنما تصير للفقهاء ملكة الاحتجاج، واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء، وما أتوا به في كتبهم. وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة، وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها. ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتاب ورده إلى الحجج؛ فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب، وما خرج عن ذلك فهو فاسد، وما أشكل أمره توقف فيه»^(١).

وعقد المقارنات بين تلك المدارس، وتحليل أصولها المعتمدة في الأبواب الفقهية عموماً؛ ليتم معرفة طرق تعامل المجتهدين مع الوقائع والأحداث وتفسير نصوصهم، يقول عنها عبد القادر عودة - رحمه الله -: «القواعد العامة اللغوية والتشريعية التي وضعها الفقهاء للاهتداء بها في تفسير النصوص، على القاضي أن يستعين بها في تفهم النصوص، ومعرفة مراميها،

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٥١٦/٤.

وما يدخل تحتها، كما أن هذه القواعد تعينه على معرفة النص الواجب التطبيق، ومدى سلطته في تفسير النص أو إعماله أو إبطاله، ولذا كان للقاضي المدني أن يطبق هذه القواعد بتوسع، وأن يجعل للقياس والعرف والعدالة وغير ذلك من الاعتبارات مكاناً عند تفسير النص وتطبيقه^(١). وهذا يساعد المتفقه في فهم العقود المسماة في الفقه وآليات تكوين الرأي الفقهي عند ورود الحوادث والنوازل.

• مهارة بناء القواعد:

مما لا شك فيه أن علم القواعد الفقهية ثمرة من الثمرات التي أضافت للمدونات الفقهية والمستفيدين منها عمقاً، ونضجاً فقهياً قال القرافي: «القواعد مهمة عظيمة النفع في الفقه بقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويظهر رونق الفقه بلا تمويه وتتضح مناهج الفتاوى وتنكشف، ويحوز قصب السبق من البراعة فيها يتصف»^(٢)، والعناية ببيان طرائق بناء القواعد من حيث تتبع الجزئيات المنشورة في كتب الفروع، وتأمل المعاني الكلية الجامعة لتلك الجزئيات، فعندما تكون القاعدة الفقهية أو الضوابط الفقهية فإنه يقرأ من خلال ذلك - القدرة على بناء القواعد، وصياغة المضامين - القوة العقلية التركيبية للمتفقه.

• مهارة صناعة الفتوى والحكم القضائي:

الفتوى إخبار بحكم الله في واقعة ما إما جواباً عن سؤال أو بياناً ابتدائياً، والفتوى فيها استخلاص الحكم المناسب للواقعة يسبقه حسن تصور،

(١) التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٧/١.

(٢) أنواء البروق في معرفة الفروق، ١٧/١.

وتكييف، وتوصيف، وهذا مما يحتاج إلى ممارسة لهذه الصناعة، وضبط أدواتها التي لا يمكن أن تستقر في نفس الفقيه إلا بالتطبيق والمزاولة، قال العلامة ابن القيم - رحمه الله -: «والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات، ودلائل الحال ومعرفة شواهد، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهاء في جزئيات وكليات الأحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها، وحكم بما يعلم الناس بطلانه، ولا يشكون فيه اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه، وقرائن أحواله، فههنا نوعان من الفقه لا بد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب، والمحق والمبطل، ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع»^(١).

وبناءً على التقارب بين دور القاضي والمفتي، ووجود مواطن اتفاق وسبل اختلاف فلا بد من تحليل طبيعة مسؤولية كل منهما، وتحديد الأدوار وتعزيز المهارات الفقهية المساندة لطبيعة أعمالهم.

وبتأمل ما عرضه الباحث، فثم أهداف لا بد أن تكون حاضرة في رسم منهجية للمتفقه، ليستوعب مسؤوليته في تخصصه، فمن هذه الأهداف الآتي^(٢): -

الأول: بناء شخصية فقهية تستوعب آراء الفقهاء وحاجات المجتمع:

إن مسؤولية البناء الذاتي «الفقهي» تحتاج إلى حشد عدد من الجهود التي لا بد أن تبذل من الفقيه من خلال مركزين؛ الأول: آراء الفقهاء، والثاني:

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، مطبعة المؤيد والآداب، شركة طبع الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ، ص ٤.

(٢) أحكام بيع المزايدة في الفقه الإسلامي دراسة تطبيقية مقارنة، لخالد السعيد، دار الميمان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ص: ٣٥-٣٩.

حاجات المجتمع؛ لأن هذين المركزين يشكلان نسيج الفقه بكلياته وجزئياته، وإدراك ذلك يُكوّن للفقيه القناعة التي تصدر التشريعات الرائدة العلمية والعملية؛ للارتقاء بذوق الفقيه الذي يُعد سلم الوصول إلى الأهداف المنشودة لعملية الاجتهاد والحراك الفقهي المستمر.

الثاني: المشاركة في التجديد الفقهي من خلال تفعيله في المجتمع وصياغته المكتوبة والملفوظة:

الفقه علم وفن يتواصل مع الأفراد والمجتمعات، وهذا يجعله عبئاً على الفقيه من خلال توظيف السياسات الفقهية ومفرداتها في تناول الفهم للعامة من جهة والخاصة من جهة أخرى، وفي صدارة اللغة الراقية في التنظيم، فينهض بمدوناته التشريعية ذات المرجعية لأصحاب القرار المناط بهم الموازنات عند التعامل مع الأحداث والظروف الطارئة والمستديمة من جهة أخرى.

الثالث: إعداد شخصيات متكاملة مع الشخصيات العلمية الفقهية:

إن إعداد شخصيات موازية للطاقت الفقهية له أهمية، وما انطلقت مذاهب الأئمة الأربعة على خارطة العالم الإسلامي إلا بعد تداول آرائهم وبتتابع مسلسل من الأكابر حتى الأصاغر. وهذا كوّن قاعدة علمية مستندة إلى ذوات علمية قد تولت من خلال إعداد مسبق من أئمة الدين والفقه السابقين، بل تنوعت في اهتماماتها وإمامتها في جوانب مؤثرة في التجديد الواقعي ومنه الفقه.

الرابع: توسيع مجالات المشاركات الفقهية للفقهاء:

إن الأحادية في منابر المشاركة في دراسة الفقه الإسلامي تؤدي إلى نضوب الفقه، وجفاف منابعه التي تؤثر في تسجيل النجاحات الفقهية المنعكسة

على تصحيح المسار للنوازل الواردة على أرض الواقع، فتعدد مجالات المشاركة الفقهية للفقهاء تعطي رصيّدًا للفقهاء في التعايش مع المجتمع، وإعداد أطوار النهوض بالطرح الفقهي، وبهذا يمكن أن يشكل رصيّدًا يرتفع به مؤشر المشاركة الفقهية لمنسوبيه.

الخامس: استغلال الوسائل الممكنة للتأهيل الفقهي وتوظيفه:

إن لكل وسيلة سلبياتها وإيجابياتها، وهذا يحتم على القائمين بالانتقاء والتصنيف لهذه الوسائل دراسة هذه الوسائل؛ لتقييم مخرجاتها في سياق الحقيقة والاحتياج والتناسب، لا في سياق المشاكلة والتبعية؛ وهذا لا يستكمل نجاحه إلا بعد قراءة إحصائية رقمية لمعرفة الواقع الحقيقي. والوسائل المؤدية للنجاح في التأهيل الفقهي تحتاج إلى تفعيل مكمل له؛ لتكوين حزمة من الخيارات المتعددة لتوظيفها في مشروع التأهيل.

السادس: إقامة اللحمة والتكاملية بين علم الفقه والعلوم الأخرى المساندة:

الفقه ليس في معزل عن العلوم الأخرى وعناصره، والفقهاء لا يمكن أن يستقلوا عن غيرهم من أهل النظر والخبرة، الذين يضيفون تكاملاً في تصور الفقيه للوقائع والأحداث، وفقد الفقهاء لهؤلاء يؤدي إلى إشكالات في الموازنات والعمل بالمآلات أثناء تقرير الأحكام وتحليلها، فإن التجانس بين العلوم الواسائية والغائية من أصول صناعة الفقه الشرعي الذي يتولى الربط بين العلوم الشرعية التي بدورها تعزز التكامل في النظرة والتصور، ومن ثمّ النتيجة الملائمة لأفضية ونوازل الناس.

لذا فإن خلو مفردات التأهيل الفقهي من ترجمة هذا التكامل في جلسات التأهيل والتدريب الفقهي، قد يعلن نجاحاً شكلياً لا جوهرياً في الارتقاء بالعمل الفقهي.

السابع: تكوين شخصيات فقهية علمية مشاركة للمجتمع من خلال صياغة نظمه المعرفية والنظامية:

إن مجالس القضاء والفتوى، والمجامع والهيئات الفقهية مختبر يقيس عناصره بواسطة المجتمع، ويرصدون احتياجاته، ومعاهد النزاع بين أفراده واحتياجاتهم وإشكالاتهم، وهذا يشكل كماً من المظاهر والسلوك والمسالك الاجتماعية التي تفتقر إلى الحلول الواقعية، لذا فإن الفقيه يحتاج من ضمن مفردات تأهيله إلى الأدوات والوسائل المعينة على قياس تلك المشاهدات وتحليلها، وتوضيحها للمختصين من أصحاب القرار أثناء إعداد التدابير الوقائية والعلاجية لهذه الوقائع والانعكاسات الاجتماعية.

والأنظمة العامة والأمر لا تؤتي ثمارها إلا بمشاركة الواقعيين في قراءتهم للوقائع والمتغيرات في محيطهم الاجتماعي.

الثامن: تقديم نماذج فقهية قادرة على الحوار العلمي والبناء التنظيري لكليات الشريعة والمضامين الفقهية العلمية:

الفقه الإسلامي بمضامينه ومستنداته ورجالاته من مرحلة التشريع وحتى تشكله في فقه فروع مذهبي شكل نقلة في أحوال الناس عامة، وفي الفقه ونتائجه خاصة، فلو استقرأ أحد الأسباب المؤثرة على تمدد مدونات الفقه، ونشوء مسائله فسيذكر الدور الناشط الذي قدمه فقهاء الإسلام في صياغة قواعد الفقه وضوابطه، بل إن عددًا من الاستثناءات الواردة على تلك الكليات هي وليدة ممارسة تطبيقية لهذه القواعد على الوقائع والأحداث، وللفقهاء أوفر التجارب في ذلك، ونحن في هذا الزمن نمر بصور من العقود والحقوق وصياغات التعاقد، وصور النوازل مما تحتاج إلى تحليل فقهي لكشف مواءمتها للأصول الشرعية وقابلية تسنيدها بأدلة الشريعة، وتركيز التطبيق

الفقهي على ذلك من أسمى المطالب للفقهاء لفهم النوازل المعاصرة، ومقارنتها بالصور الفقهية المسماة في مراجع الفقه.

التاسع: بناء عقليات فقهية تحلل المخرجات الفقهية والربط المقاصدي للفقهاء الوظيفي:

العقلية الفقهية لا يمكن أن تحقق ثمار مزاواتها إلا بالنظر في المعاني العلمية من المنقولات والمعقولات الشرعية وتحليلها ضمن سياقات البحث والاستنباط لأحكام الشريعة الغراء، وتحليل المخرجات الفقهية يخضع لعدد من الأسس في الأدوات والمقاصد من التشريع، ولن يتوفر للفقيه هذا التجمع بدون المراس والتجربة المشبعة بالتطبيقات الفقهية.

العاشر: المشاركة في إعداد قواعد علمية خاصة للحراك الفقهي المعاصر والاجتهاد الاستشراقي البنائي للمستقبل:

إن تمكن الفقيه من الانتقال من مرحلة توظيف الأحكام إلى مرحلة الصياغة، والإعداد للقواعد الكلية، والمعايير الضابطة للحراك الفقهي عمومًا، مرحلة يقرأ منها نضج الفقيه، وعمق تفكيره في جوانب التحليل والتركيب، وهذا هو قطب رحي الاجتهاد البنائي لفصول التأسيس، والتعديد لمعاني الشريعة ومبادئها السامية.

• إن استيعاب تلك الأهداف من المتفقه، وممن يشارك في بناء منهجية المتفقه عمومًا هو المنطلق الأول لبناء تلك المنهجية. فالأهداف تعد هي الركيزة الأساسية في النهوض بالأعمال الممنهجة.

المطلب الثالث: معرفة العلوم المؤثرة في بناء الفقه والملكة الفقهية.

إن النصوص الفقهية تحتاج إلى إعمال الرأي في فهمها، وكيفية تحقيق

مقاصد الشارع ومراعاة مقاصد المكلف في حال تنزيلها، سواء كانت تلك النصوص الفقهية شرعية أو اجتهادية.

ولن يتحقق إعمال هذا النوع من النصوص في واقع الحياة وتنزيلها على الحوادث إلا بتنمية العقل بزيادة العلوم والمعارف، والكشف عن الحقائق العلمية، والتربية على طرائق التفكير المنظم، الذي يلاحظ المعاني في الدلائل والأوصاف في المسائل، فيدرسها بالطريقة العلمية السليمة المقررة في أسفار أهل العلم، ويصل إلى النتائج الصحيحة المبنية على الوسائل والمقدمات الصحيحة.

وعليه فلن يتحصل للمتفقه «النظر الصناعي الفقهي»^(١)، والذي منه القدرة على تحليل نصوص الفقه إلا بعد استيعابه للعلوم المؤثرة في تصوره وبناء أحكامه، وإدراك علاقتها ببعضها، ومعرفته لها معرفة تعينه على فهم مقاصد الشارع وعوائد التشريع، وتحقيقات العلماء، وكشف معاني إطلاقاتهم وقيوداتهم وفق أعرافهم.

ومدرّجة^(٢) ذلك معرفة النسبة بين تلك العلوم، حتى إذا علم المتفقه أن هذا العلم جزئي لذلك العلم؛ كان مُستمدًّا منه، أو أن هذا العلم كلي لذلك؛ كان مستمدًّا له، والعلم المتفرع يستمدُّ من العلم الأصل، فالأصل هو الحاكم

(١) «..ولكن النظر الصناعي الفقهي يقتضي أن يفرد بالتكلم فيه». (بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تنقيح وتصحيح: خالد العطار، إشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

قال الدكتور محمد بولوز - معلقًا على العبارة -: «..(النظر الصناعي الفقهي) وهذه العبارة بهذه الصيغة لم أجد غيره استعملها في المجال الفقهي والأصولي لا قبله ولا بعده». تربية ملكة الاجتهاد من خلال كتاب «بداية المجتهد وكفاية المقتصد» ٢٧٩/١.

(٢) جاء في لسان العرب: «..وهذا الأمر مدرجة لهذا أي متوصل به إليه..»، ٢/٢٦٦.

عليه والكاشف لمعانيه^(١).

ومسلك التحليل للنصوص الفقهية له أدواته وطرائقه التي تقوم على مسائل وقواعد علوم شتى. فإن معرفة هذه العلوم وطبيعتها، وقواعدها، وعلاقتها بالفقه، تنمي ملكة التحليل لدى المتفقه.

وسوف يبين الباحث - بإذن الله - تحت هذا المطلب جملة من العلوم الأساسية والمساندة في تكوين ملكة التحليل للنصوص الفقهية.

الفرع الأول: معرفة آيات الأحكام وعلوم القرآن.

إن معاني القرآن ومقاصده ذات أفانين كثيرة بعيدة المدى مترامية الأطراف موزعة على آياته، فالأحكام مبينة في آيات الأحكام التي بها صلاح الناس في أنفسهم وصلاحهم في مجتمعهم، والآداب في آياتها، والقصص في مواقعها، وربما اشتملت الآية الواحدة على فنين من ذلك أو أكثر^(٢).

وقد كان للعلماء كبير العناية وفائقها بكتاب الله الكريم حتى تنوعت تأليفهم صياغة ومضامين، وهذا التنوع بجملته يشكل منهجاً فريداً في تحليل النصوص القرآنية من جوانب عدة في ذات النص وما يجاوره، يقول البيهقي - رحمه الله -: «فإن خاتم كتب الله المنزلة على أنبيائه المرسلين، خص به خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وقد حوى من علوم الهداية ما لا يتصور المزيد عليه، حتى استنهض همم علماء هذه الأمة، في التوسع في تبیین تلك العلوم من ثنايا القرآن الكريم، فألفوا كتباً فاخرة في

(١) انظر: الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، لأبي محمد الطالب

ابن الحاج السلمي المرادسي الفاسي، تحقيق: الدكتور: جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات

جمعية أسمير، تطوان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٢/٣٠.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ١/٨، ٢/٦٦.

تفسير الذكر الحكيم، على مناهج من الرواية والدراية، وعلى أنحاء من وجوه العناية، فمنهم من عني بغريب القرآن، فألف في تبين مفردات القرآن كتباً عظيمة النفع، ومنهم من اهتم بمشكل الإعراب، فتوسع في تبين وجوه الإعراب على لهجات شتى القبائل العربية، ومنهم من نحا نحو توجيه وجوه القراءات المروية تواتراً، وشواذ القراءات المروية في صدد التفسير، ومنهم من ألف في مشكل معاني القرآن وأجاد، ومنهم من خدم آيات المواعظ والأخلاق، ومنهم من شرح آيات التوحيد والصفات، ومنهم من أوضح آيات الأحكام، في الحلال والحرام، ومنهم من خص جدل القرآن بالتأليف، إلى غير ذلك من علوم أشار إليها كل من ألف في علوم القرآن من العلماء الأجلاء»^(١). كما يؤكد - رحمه الله - أثر التخصص في بيان مكنونات كتاب الله وانعكاسها على أصالة ما يدون وتكوين المتفقه: «وأما من اختط لنفسه أن يبين ناحية خاصة من القرآن فيكون عمله أتم فائدة، وليس الخبر كالمعاينة، ومن جمع بين علوم الرواية والدراية يكون بيانه أوثق، وبالتعويل أحق، ومن يكون مقصراً في شيء منها يكون التقصير بادياً في بيانه مهما خلع عليه من ألقاب العلم ولأئمة الاجتهاد - رضي الله عنهم - استنباطات دقيقة من آيات الأحكام بها تظهر منازلهم في الغوص، وبها يتدرج المتفقهون على مدارج الفقه، فتجب العناية بها كل العناية لثمر ثمرتها كما ينبغي»^(٢).

فلا غرابة في مدى تأثير كتاب الله تعالى على النهوض بالملكة الفقهية؛ فهو مجمع الكليات ومكثز المعاني الحاكمة لكل النصوص الفقهية، يقول الشاطبي - رحمه الله - في هذا الشأن: «إن الكتاب قد تقرر أنه كلية الشريعة،

(١) أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني

عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م، ١٢/١.

(٢) المرجع السابق، ١٣/١.

وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة، وطمع في إدراك مقاصدها وللحاق بأهلها أن يتخذ سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مرّ الأيام والليالي نظرًا وعملاً لا اقتصارًا على أحدهما»^(١).

و«قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن، وقال أيضًا: جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»^(٢).

ومن طالع بعض التفاسير التي عنيت بآيات الأحكام، سيظهر له منهجية جملة من العلماء في تحليلهم للنصوص القرآنية، ومن ذلك تفسير^(٣) ابن عرفة الذي سيلاحظ اهتمامه بالفقه وأصوله؛ فهو يتوقف عند آيات الأحكام ويستخرج منها الأدلة الأصولية، ويعنى بالتفريعات الفقهية، مما يدل على سعة علم الرجل، ودقة فهمه وتحليله، وهو يقوم بهذا العمل حتى مع الآيات التي ظاهرها لا يتناول الفقه فيستنتج منها حقائق أصولية واجتهادات فقهية، وهو شديد الاهتمام بأن ينتزع من الآيات ما هو من سياقها، أو ليس منه بما يرجع

(١) الموافقات، ٣/٣٤٦.

(٢) الإتيان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، ٤/٢٨.

(٣) وهذا التفسير ليس من تحرير ابن عرفة نفسه، بل هو حصيلته تدوين بعض تلامذته؛ حيث اضطلعوا بهذه المسؤولية ودونوا ما كان يقرره شيخهم ابن عرفة في دروسه من المسائل والفوائد، حتى اجتمع من ذلك سفرٌ نافعٌ، والذين عنوانه من طلابه ثلاثة منهم، تونسي هو الشيخ محمد الأبي، وجزائري هو الشيخ أحمد البسيلي، ومغربي هو الشيخ أبو القاسم السلاوي. (انظر: التفسير ورجاله، للشيخ: محمد الفضل بن عاشور، ص: ١٠٦).

إلى الأحكام التكليفية من مسائل الأصول ومسائل الفقه، وإيراد ما يتعلق بذلك من الأنظار ومناقشتها. وهذه الشواهد العلمية على ممارسة العلماء لمسلك التحليل لآيات الأحكام، فهي كافية لبيان أهمية عناية المتفقه به لتنمية مهارة تحليل النصوص الفقهية، وبناء الملكة الفقهية على جهة العموم^(١).

الفرع الثاني: معرفة أحاديث الأحكام وعلوم السنة النبوية.

كان لكل طائفة من العلماء - على اختلاف علومهم واختصاصاتهم - نصيب من العناية بالحديث النبوي؛ إذ كما عني به أهله من علماء الحديث وعلماء الرجال وعلماء المصطلح، عني به أهل اللغة، والفقهاء، والنحويون، وعلماء البلاغة، فكان للمكتبة الإسلامية من ذلك كتب تشرح ألفاظ الحديث وتفسر غريبه، وكتب فقهية المنزعة تتناول أحاديث الأحكام، وكتب تعرب أكثر ألفاظه أو ما أشكل منها، وكتب تتناول أسلوبه وتحدث عن البلاغة النبوية.

ولا شك أن هذا التعدد أو وجد مرجعية لمزاولة التحليل الفقهي للنصوص الفقهية، سيما أن هذه المراجع قامت على التخصص في تناول جوانب متعددة من الحديث النبوي، وهذا سيؤدي بدوره إلى الدقة في تحليل النص النبوي، وإظهار العلاقة بين النصوص الفقهية الشرعية «الكتاب والسنة»، كما سيبرز خصائص كل منها؛ إذ بإدراك خصائص النصوص الفقهية عموماً يمتني في ملكة المتفقه المعايير التي يجب أن يتعامل على وفقها الفقيه في أثناء تحليله للنصوص الفقهية، وأحاديث الأحكام داخلية في عداد ذلك.

وقد تعرض علماء الأصول إلى مقدار ما يجب معرفته من أحاديث

(١) انظر: التفسير ورجاله، للشيخ: محمد بن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، مصر، السنة الثانية، الكتاب الثالث عشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، ص: ١٠٦.

الأحكام لتكوين المجتهد وملكته، كما حُكيت الأقوال في ذلك، وهذا يفيد أهمية ذلك في بناء الفقيه.

قال ابن قدامة - رحمه الله -: «والمشترط في معرفة السنة:

معرفة أحاديث الأحكام، وهي وإن كانت كثيرة فهي محصورة. ولا بد من معرفة الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة، ويكفيه أن يعرف أن المستدل به في هذه الحادثة غير منسوخ، ويحتاج أن يعرف الحديث الذي يعتمد عليه فيها أنه صحيح غير ضعيف؛ إما بمعرفة رواته وعدالتهم، وإما بأخذه من الكتب الصحيحة التي ارتضى الأئمة رواتها^(١). ولأثر ذلك وفائدته «.. أدى العلماء للسنة النبوية خدمات جليلة، وعنوا بفحص أسانيدنا ورواة كل حديث منها؛ حيث كفوا من جاء بعدهم مؤونة البحث في الأسانيد، وصار معروفاً في كل حديث أنه متواتر، أو مشهور، أو صحيح، أو حسن، أو ضعيف.

وكذلك عني العلماء بجمع أحاديث الأحكام، وترتيبها حسب أبواب الفقه وأعمال المكلفين؛ بحيث يتيسر للإنسان أن يرجع إلى ما ورد في السنة الصحيحة من أعمال البيع أو الطلاق أو الزواج أو العقوبات أو غيرها، ويستطيع أن يرجع إلى الآيات والأحاديث التي وردت في موضوع واحد من موضوعات الأحكام، وعلى ضوءها يفهم الحكم الشرعي، ومن خير الكتب التي يرجع إليها في هذا كتاب نيل الأوطار للإمام الشوكاني^(٢). وسوف يأتي بإذن الله مزيد من البيان فيما يتعلق بأحاديث الأحكام في مظنته من هذا البحث.

(١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص: ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر، دار القلم، الطبعة الثامنة، ص: ٢١٩.

وقبل ختم هذا الفرع فإن الباحث يشير إلى مسألة وهي: إننا بحاجة إلى توسيع البحث في المسائل المتعلقة بدراسة آيات الأحكام، وألا نقصر تلك الدراسة على مواطن بيان الحلال والحرام فقط، بل لا بد أن نوسع النظر في دراسة تلك النصوص الشرعية من حيث أسباب ورودها^(١)، وأسباب إيرادها^(٢) في استدلالات الصحابة رضوان الله عليهم، والتركيز على دراسة العلل المتنية خاصة لما لها من أثر في تفسير النص النبوي وتصحيحه ويتبع ذلك الاستنباط منه، وقد ترتب على الاختلاف في العلل المتنية اختلاف عند الفقهاء؛ لذا هي معدودة من أسباب اختلاف الفقهاء، وهذه العلل المتنية أرجعها بعض أهل العلم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: ما كانت علته إحالة المعنى كلياً أو جزئياً.

النوع الثاني: ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه.

النوع الثالث: ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

(١) هذا نوع من أنواع علوم الحديث ظهر في القرن الثامن الهجري، حيث اشتهر بين العلماء، وهذا

النوع يبحث في الدواعي التي دفعت النبي ﷺ لقول الحديث، أو يتعرض للحادثة التي من أجلها

قال النبي ﷺ هذا الحديث، وهذا النوع يشابه ما عرف بأسباب نزول الآيات القرآنية.

وقد عرفه العلماء بقولهم: هو ما ورد الحديث متحدثاً عنه أيام وقوعه.

وقد أدخل عدد من العلماء الدواعي التي تدفع الصحابي لقول هذا الحديث داخل هذا المصطلح،

ولكن بعض أهل العلم فرّق بين الدواعي التي دفعت النبي ﷺ، والدواعي التي دفعت الصحابي.

(انظر: منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي، لشادي حمزة عبد طيارة، بحث مقدم

لمؤتمر العالم الشهيد الدكتور نزار ريان وجهوده في خدمة الإسلام المنعقد بكلية أصول الدين في

الجامعة الإسلامية، في الفترة: ٢٠-٢١/١٠/٢٠٠٩م، ص: ٤٦٠-٤٦١).

(٢) هذا المصطلح مصطلح خاص وُضِعَ لكي يُفرق بين الدواعي التي دفعت النبي ﷺ لقول الحديث،

والدواعي التي دفعت الصحابي لقول الحديث، أو التي دعت التابعي لقوله، وهذا شيء جميل يتبين

فيه منهج هذا الصحابي أو التابعي من خلال التبع لأسباب إيراد الأحاديث عن هذا الصحابي أو

التابعي. (المرجع السابق، ص: ٤٦١).

النوع الرابع: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه ليس منه.

النوع الخامس: ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة^(١).

كما أن هذا النوع من العلم يكشف قواعد وأصول الفقهاء المذهبية في التعامل مع أحاديث الأحكام؛ لأن علل المتن في الغالب آتية مما اشترط الفقهاء للعمل بخبر الآحاد، وكثير منها يعود للترجيح؛ بمعنى أن بعض الفقهاء يرجح العمل بالدليل المعارض عنده على العمل بخبر الآحاد؛ وذلك كرد بعض الفقهاء خبر الآحاد كأن يكون واردًا فيما تعم به البلوى، أو خالفت فتيا الصحابي الحديث الذي رواه، وكتقديم بعض العمل بالقواعد العامة، أو عمل أهل المدينة على العمل بخبر الآحاد عند المعارضة. فإدراك مثل هذه القضايا في علم الحديث من قبل الفقيه سيُشكل له عقلية تحليلية تجمع بين جوادّ المحدثين الناقد، ومسالك الفقهاء المحققة للدليل والتعليل^(٢). وهذا سيضيف بُعدًا في تحليل النصوص الشرعية ومنها أحاديث الأحكام، كما يجب أن يكون إطار الدراسة وفق إجراءات ومعايير منضبطة، تحفظ للنص قدسيته وحاكميته، وألا ينزل منزلة النصوص الفقهية الاجتهادية.

الفرع الثالث: معرفة مواقع الإجماع في الفقه وطبيعتها.

إن علم الفقه من العلوم التي تتجدد؛ لأنه يعني بأفعال المكلفين كما بين سابقًا، وأحوالهم، ووقائعهم. ولما مرت به مراحل التشريع، فإن مسائل الفقه أخذت نوعًا من المسالك في توضيح الأحكام، وتداول العلماء أطراف

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة: الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، ١/ ١٥٦.

(٢) انظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر ياسين الفحل، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ص: ٣٢٠.

المسائل على موائد الفقه، فكان جزء منها يتم الاتفاق والإجماع فيه على الحكم الناتج عن هذه المباحثات القائمة على النصوص والبراهين المعتمدة في الشريعة.

والمسائل الإجماعية ليست محدودة في الفقه الإسلامي^(١) وإن كان قد وقع نزاع بين أهل الأصول حول إمكان انعقاد الإجماع من عدمه، ولكن يبقى أن عدد المسائل المحكي فيها الإجماع لها وجود ظاهر، وقد روي عن أبي إسحاق الإسفرائيني قوله: «نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة»^{(٢)(٣)}.

والإجماع يعد من أدلة التشريع، والمقصود به: «اتفاق مجتهدي الأمة الإسلامية في عصر من العصور على حكم شرعي»^(٤). وقد اشترط علماء الأصول على من يروم الاجتهاد الفقهي «معرفة الإجماع والاختلاف، وما ينعقد به الإجماع، وما لا ينعقد به الإجماع، وما لا يعتد به في الإجماع، وما لا يعتد به في الإجماع؛ ليتبع الإجماع ويجتهد في الاختلاف»^(٥).

(١) ولدى جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية مشروع بحثي لطلاب مرحلة الدكتوراه حول دراسة المسائل الإجماعية المحكية في كتب الفقه، وقد تم مناقشة أغلبها، منها: «الإجماعات المحكية» في كتاب الطهارة للدكتور أسامة بن سعيد القحطاني، و«الإجماعات المحكية في عقود المعاوضات المالية»، للدكتور علي بن عبد العزيز الخضير، و«الإجماعات المحكية في كتاب النكاح»، للدكتور سعيد العمري، و«الإجماعات في عقود المدائنات والتوثيق والإطلاقات والتقييدات في عقود المشاركة» للدكتور فيصل الوعلان.

(٢) التقرير والتحرير، لمحمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ٣/ ١٠٦.

(٣) انظر: تأصيل بحث المسائل الفقهية، لخالد السعيد، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص: ٢٩.

(٤) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٢٤.

(٥) قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، =

كما لا يخفى على طلاب العلوم الشرعية مكانة الإجماع وأهميته من بين الأدلة الشرعية، وهو دليل قاطع للنزاع، لأنه دليل متفق عليه، بل إن دلالاته عند بعض العلماء أقوى من دلالة الكتاب والسنة؛ نظرًا لاعتماده على النص، ولأنه يرفع احتمال النسخ والتأويل^(١).

لذا فقد اعتنى العلماء بتدوين المسائل المجمع عليها سواء في مؤلفات مستقلة مثل:

«الإجماع» لمحمد بن إبراهيم بن المنذر، و«مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات» لابن حزم الظاهري. و«نقد مراتب الإجماع»، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

واعتنى فريق كبير من أهل العلم في حكاية الإجماع على المسائل الفقهية في مدوناتهم عامة مثل:

الإمام ابن المنذر في كتابه «الأوسط في السنن والإجماع»، وكتابه «الإشراف على مذاهب العلماء»، والإمام أبي جعفر الطحاوي في كتابه «شرح معاني الآثار»، والإمام الماوردي في كتابه «الحاوي الكبير»، والموفق ابن قدامة في كتابه «المغني شرح متن الخرقى»، وابن عبد البر في كتابه «الاستذكار»، وكتابه «التمهيد».

كما اعتنى عدد من المعاصرين بدراسة الإجماع بإفراده في مؤلفات مستخلصة من كتب الفقهاء الذين اعتنوا بحكاية الإجماعات ومن هؤلاء المعاصرين:

= تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م، ٣٠٦/٢.

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٢٩.

سعدي أبو جيب من خلال كتابه «موسوعة الإجماع»، عبد الله عمر البارودي من خلال كتابه «البرق اللامع فيما في المغني من اتفاق وافتراق وإجماع»، د. عبد الله بن مبارك البوصي من خلال كتابه «إجماعات ابن عبد البر في قسم العبادات»، وكتابه «إجماعات شيخ الإسلام ابن تيمية».

• وفي دراسة المسائل الإجماعية والوقوف على مواضعها فوائد منها:

الفائدة الأولى: أن في دراسة مسائل الإجماع إيراداً للوحدة الفقهية بين مجتهدي الأمة، والوقوف على المعاني والأدلة والتعليقات المشتركة بين الفقهاء؛ فإن الإمام بمراد الاتفاق بين أهل العلم على المسائل يضيف على فكر الفقيه المعنى الجمعي المؤثر في تقريرات الفقهاء، كما يلحظ الفقيه مواطن البناء ومواضع الأصول الحاكمة في ممارسة الفقهاء أثناء بناء الأحكام.

الفائدة الثانية: يتحقق من خلال دراسة المسائل الإجماعية الوقوف على المسائل المدعى فيها إجماع وليس ثمة إجماع؛ ولذا تولى شيخ الإسلام ابن تيمية دراسة مسائل الإجماع التي أوردها ابن حزم الأندلسي ونقضها. أي: نقض ما لم يثبت فيها الإجماع^(١). وما قام به شيخ الإسلام في هذا الكتاب هو نوع من التحليل التقويمي النقدي والنقضي.

مثال ذلك: «قال- أي ابن حزم-: وأيضاً، فإنهم لا يُكفرون من خالفهم في هذه المعاني، ومن شرط الإجماع الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف من أحد من المسلمين في ذلك، فلو كان ما ذكروه إجماعاً لَكُفَّرَ مخالفوهم، بل لَكُفُّروا هم؛ لأنهم يخالفونها كثيراً».

(١) انظر: نقد مراتب الإجماع، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الدمشقي، بعناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

قلت: أهل العلم والدين لا يعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعاً ما ليس بإجماع؛ لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه، فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص: تارة يكون هناك نص لم يبلغ أحدهم، وتارة يعتقد أحدهم وجود نص، ويكون ضعيفاً أو منسوخاً. وأيضاً فما وصفهم هو به قد اتصف هو به، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع.

وكذلك ما ألزمهم إياه من تكفير المخالف غير لازم؛ فإن كثيراً من العلماء لا يكفرون مخالف الإجماع.

وقوله: «إن مخالف الإجماع يكفر بلا اختلاف من أحد المسلمين» هو من هذا الباب، فلعله لم يبلغه الخلاف في ذلك، مع أن الخلاف في ذلك مشهور مذكور في كتب متعددة، والنظام نفسه المخالف في كون الإجماع حجة لا يكفره ابن حزم والناس أيضاً. فمن كفر مخالف الإجماع إنما يكفره إذا بلغه الإجماع المعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيراً من الناس، وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعي أحدهما الإجماع في ذلك، إما أنه ظني ليس بقطعي، وإما أنه لم يبلغ الآخر، وإما لاعتقاده انتفاء شروط الإجماع.»

الفائدة الثالثة: أن دراسة الإجماع تساعد على تصور المسائل وخاصة في مرحلة تحرير محل النزاع. وتحرير محل النزاع في مراحل البحث الفقهي تأخذ المعنى العام للتحليل الفقهي؛ لأن معرفة مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل يبني على إدراك الفقيه مناطات أحكام الفقهاء ومنازعاتهم في المسائل.

الفائدة الرابعة: أنه يكشف عن وجود دليل في المسألة من غير حاجة إلى

معرفة ذلك الدليل والبحث عن كيفية دلالاته على المدلول^(١). وهذا يفيد بأن الإجماع فيه معنى الكلية في البناء؛ بحيث إن الكلّي يقوم في كثير من أحيانه على العمومات المعنوية في الأدلة الشرعية.

الفرع الرابع: معرفة علم الأصول وقواعده المؤثرة في الأحكام الفقهية وبنائها.

علم أصول الفقه من العلوم الواسطية التي يستعان بها في معرفة وكشف الأحكام التكليفية؛ لذا يجد الناظر في البناء الفقهي أن علم أصول الفقه سابق للفقه؛ لكون الأول مقدمة للثاني، كما أن أصول الفقه يحتاج في إدراكه إلى إدراك أمثلة من الفقه يمثل بها لتتضح القواعد الأصولية؛ فالأصولي حين يتكلم عن طرق الدلالة يحتاج إلى ضرب أمثلة فقهية توضح مقصده، وإلا كان كلامه نظرياً يصعب استيعابه وفهمه، كما أنه لا بد له من معرفة معنى الأحكام الفقهية؛ كالواجب والمندوب والحرام والمكروه إلخ؛ لأنه حين يقرر حجبية السنة يقرر أن طاعة الرسول ﷺ واجبة، وأن معصيته حرام، ولا بد من تصور معنى الواجب والحرام، وهكذا سائر القواعد الأصولية^(٢). وهذا النوع من العلاقة بين أصول الفقه والفقه يبين أهميتهما في تكوين الملكة الفقهية، وهذه الأهمية لا يظهر أثرها بشكل واضح إلا لمن تتبع معاهد الخلاف التي وقعت وتقع بين الفقهاء؛ فإن جملة من أسباب الخلاف بين الفقهاء تدور حول قواعد أصول الفقه، وهذا يحتم على الفقيه الذي يسعى لبناية ملكته في التحليل للنصوص الفقهية أن يتأمل ذلك، ويباشر الدربة على مثل ذلك، ولن يتحقق

(١) المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني،

مؤسسة الرسالة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ٤ / ١٨٩.

(٢) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٧.

للفقيه تلك الملكة إلا باستيعابه لعلم أصول الفقه وقواعده وخاصة المؤثرة في البناء الفقهي الفروعى.

قول الشاطبي - رحمه الله - : «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو أبواب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية»^(١).

ولذا يرى علماء الأصول بأن من متطلبات المفتي العلمية استجماعه جملة من العلوم، ومنها أصول الفقه.

قال الجويني - رحمه الله - : «..ثم يشترط وراء ذلك كله فقه النفس فهو رأس مال المجتهد، ولا يتأتى كسبه، فإن جبل على ذلك فهو المراد وإلا فلا يتأتى تحصيله بحفظ الكتب، وعبروا عن جملة ذلك بأن المفتي من يستقل بمعرفة أحكام الشريعة نصّاً واستنباطاً؛ فقولهم: نصّاً. يشير إلى معرفة اللغة والتفسير والحديث. وقولهم: استنباطاً. يشير إلى معرفة الأصول والأقيسة وطرقها وفقه النفس.. ومعرفة الأصول لا بد منه، وفقه النفس هو الدستور، والفقه لا بد منه فهو المستند، ولكن لا يشترط أن تكون جميع الأحكام على ذهنه في حالة واحدة، ولكن إذا تمكن من دركه فهو كاف»^(٢).

ومن هذه الإلماحة التي تبرز أهمية معرفة وتحصيل الفقيه والمتفقه لعلم الأصول، وضبط قواعده هنا يشير الباحث إلى بعض فوائد هذا العلم والمؤثرة على بناء الملكة الفقهية والتحليلية للفقيه:

الفائدة الأولى: أن أصول الفقه تعين على معرفة مناهج المجتهدين،

(١) الموافقات، ١/١٧.

(٢) البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي، تحقيق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، مطابع الدوحة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ص: ١٣٣٠.

والتصور لطبيعة الفقه ومآخذه، وهي ضابط لعملية التخريج والإلحاق الفقهي، وبه يدرك الشبيه والنظير في الفقه. قال السيوطي - رحمه الله -: «اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تقضي على مر الزمان، ولهذا قال بعض أصحابنا: الفقه معرفة النظائر»^(١).

الفائدة الثانية: أن القواعد الأصولية تضبط الاستنباط للأحكام الشرعية، وتكشف لمقاصد الشريعة، وتنمي الحراك للتفكير نحو سير المتفقه للاتجاه الصحيح في نظره الفقهي، وترقى بالتأمل في النص الفقهي بنوعيه الشرعي والاجتهادي؛ لتحقيق الاستنباط واستخراج الأحكام الشرعية، وإدراك العلاقة بين مكونات تلك النصوص، ومعرفة الأسباب والعلل في مخرجات الفقهاء المتقدمين^(٢).

الفائدة الثالثة: أن القواعد الأصولية تعد قواعد إجرائية للاجتهاد الفقهي للتعامل مع الدليل وما ينتج عنه من مدلولات وأحكام؛ لذا فإن الفقيه كما يفتقر لها في الاستنباط من النص فكذلك حاجته قائمة في حال تفسير النص وتحليله. وهذا أوجد قدرًا مشتركًا بين قواعد الاستنباط وأدوات التحليل.

الفرع الخامس: معرفة علوم اللغة العربية وأثرها في الأحكام الفقهية صياغة واختلافًا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «إن نفس اللغة العربية من

(١) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣هـ، ص: ٦.

(٢) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، ص: ٥٣-٥٤.

الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية.. لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله^(١). يظهر من هذا المنقول قيمة اللغة العربية في فهم النص الشرعي ومنه الفقهي؛ لكون محله فعل المكلف، والحكم التكليفي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين.. المبين باللسان العربي، ففهم هذه اللغة مفتاح للعقل، وسلك تنتظم به المعاني اللغوية والشرعية؛ لذا يعد أهل العلم أن «معرفتها ضرورية على أهل الشريعة؛ إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها في الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغاتهم، فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة»^(٢).

وقد اختلفت آراء الأصوليين في المقدار الذي لا يسع الفقيه جهله من اللغة العربية، والمنخول من هذا أن القدر هو الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال، وبه يتمكن من استنباط الأحكام، ولا يمكن استنباط الأحكام إلا بفهم كلام العرب أفراداً وتركيباً، ومعرفة معاني اللغة العربية وخواص تراكيبيها.. ومعرفة دلالات الجمل ما كان منها على سبيل الحقيقة، وما كان على سبيل المجاز والكناية، ودلالات التقديم والتأخير والحذف والحصر.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ص: ٣٩٦-٣٧٠.

(٢) المقدمة لابن خلدون، ٣/٢٣٦.

وقد يعد من الدلائل على قيمة اللغة وأثرها في الصناعة الفقهية وجود مباحث لغوية مدرجة ضمن مباحث الأصول، وهذه المباحث تعتبر في نظر الأصوليين داخلية في تكوين مهارة المجتهد للحاجة إليها أثناء إعمال اجتهاده في ما من شأنه تبين المعاني المؤثرة في تقرير الأحكام من جهة التأصيل أو التدليل. يقول المازري - رحمه الله - ضابطاً للنافع من مباحث اللغة التي تعتبر في مباحث الأصول: «..مع العلم بأنه لا تمس الحاجة إليه في النظر في الأصوليات، ولا يستعمل قانوناً كلياً في شيء من الاستدلالات»^(١). ومن الدلائل كذلك أن علماء الأصول بحثوا جوانب لغوية لم يتعرض لها أهل اللغة، مثاله: دلالة صيغة «افعل» على الوجوب، و«لا تفعل» على التحريم، وكون كل للعموم، قال السبكي - رحمه الله -: «..إن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع جداً، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصول واستقراء زائد على استقراء اللغوي.. ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون، وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو فهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه»^(٢). فهذه العناية والدقة في تناول علماء أصول الفقه لمباحث اللغة يدرك منه المتفقه أثر تلك اللغة في تكوين ملكته الفقهية؛ من حيث تفسير النصوص الفقهية وتحليلها والاستنباط منها. فإن معرفة اللغة العربية وفهمها من الفقيه يجعله أكثر إماماً لطبيعة الخلاف الفقهي؛ فإن الفقهاء قد يختلفون في فهم أو ضبط نص فقهي من حيث اللغة.

(١) إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: الدكتور:

عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص: ١٤٧.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول لليضاوي، ١/٧-٨.

فقد تختلف الأحكام بناء على الموقع الإعرابي للفظة واردة في النص الفقهي، أو لسياق النص المؤثر في دلالاته، وقد يختلف الفقهاء ويكون معقد اختلافهم في اعتبار حقائق الأسماء.

فإن هذه المعقولات من أسباب الخلاف، والمتصلة باللسان العربي فقدُ تصورها من قبل الفقيه ثلثة في ملكته الفقهية عمومًا وملكة التحليل للنصوص الفقهية خصوصًا.

وعلى المتفقه أن يتصور دور اللغة العربية في تفسير النص الفقهي وتحليله واستنباط الأحكام منه، كما لا بد أن يدرك بأن العمل بمقتضى اللغة مطلقًا دون مراعاة الاعتبار الشرعي موقع في الزلل، وهذا مدرك من العلماء المتقنين للغة العربية والمثريين لمفاهيم الشريعة واعتباراتها واستيعاب مقاصدها^(١).
الفرع السادس: معرفة مقاصد الشريعة ودورها في تقرير الأحكام الفقهية.

ثمة معانٍ شرعية تنزل منزلة النصوص الشرعية؛ لكونها مكونة من تلك النصوص وتابعة لها، وهذه المعاني هي المقاصد الشرعية الشاملة في حدها «المعاني والحكم التي راعاها الشارع عمومًا وخصوصًا من أجل تحقيق مصالح العباد في الدارين»^(٢). وعلم المقاصد الشرعية علم كاشف لأسرار التشريع وحكم الشريعة، ومستخلص من التصرفات الشرعية المتنوعة خصوصًا وأحكامًا وقرائن وتعليقات ومعطيات لغوية وتاريخية وغير ذلك وهي مع أدلتها الشرعية؛ كالكلي مع جزئياته، وكالأصل مع فروعه، فبينهما تلازم وثيق

(١) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية دراسة تأصيلية تطبيقية، لماجد بن عبد الله الجوير، دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ص: ٧٠٤.

(٢) الوعي المقاصدي قراءة معاصرة للعمل بمقاصد الشريعة في مناحي الحياة، لمسفر بن علي القحطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص: ١٩.

وارتباط عميق من حيث البقاء والانتفاء، فهي بذلك ليست دليلاً مستقلاً عن الأدلة الشرعية.

وقد حظي بعناية العلماء واحتفائهم، فكان حاضرًا في التقرير والبيان للأحكام. كما عرف تاريخ الفقه أعلامًا اشتهروا بالمقاصد، من حيث الأفراد بالتأليف وكثرة التدليل والاستشهاد والاستعمال وغير ذلك، ومن هؤلاء العز بن عبد السلام، والقرافي، وابن تيمية، وابن القيم، والمقري المالكي، والشاطبي الذي عد بحق مبتكر علم المقاصد، ورأس معالمه، ومرجع كل مشتغل بهذا الفن الجليل^(١).

وقد عدّ هؤلاء العلماء وغيرهم أن من مقومات المجتهد عنايته بالمقاصد الشرعية أثناء اجتهاده في تأمل المسائل أو الحكم على النوازل؛ لأن هذا مسلك الصحابة ومن مدارج اجتهادهم، يقول ابن القيم - رحمه الله -: «وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده»^(٢).

قال السبكي - رحمه الله - مبيّنًا شروط المجتهد المعتمدة في ميزان علم الأصول: «أن يكون له من الممارسة، والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك، وما يناسب أن يكون حكمًا له في ذلك المحل وإن لم يصرح به، كما أن من عاشر ملكًا ومارس أحواله، وخبر أموره إذا سئل عن رأيه في القضية الفلانية يغلب على ظنه ما يقوله فيها وإن لم يصرح له به، لكن بمعرفته

(١) انظر: الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، لنور الدين الخادمي، كتاب الأمة، العدد: ٦٥، ١٤١٩هـ، ص: ١٣١، ١٣٥-١٣٧.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ٢١٩/١.

بأخلاقه وما يناسبها من تلك القضية، فإذا وصل الشخص إلى هذه الرتبة وحصل على الأشياء الثلاثة^(١) فقد حاز رتبة الكاملين في الاجتهاد^(٢).

وقال الشاطبي - رحمه الله - : «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها. والثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها.

أما الأول: فهم مقاصد الشريعة على كمالها؛ لأن الإنسان إذا بلغ مبلغاً؛ فهم عن الشارع فيه قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة، وفي كل باب من أبوابها، فقد حصل له وصف هو السبب في تنزله منزلة الخليفة للنبي ﷺ في التعليم، والفتيا، والحكم بما أراه الله.

وأما الثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولاً، وفي استنباط الأحكام ثانياً^(٣).

ومن الأدوار التي يمارسها الفقيه في بناء فقهه تأمله للنصوص الفقهية،

(١) «واعلم أن كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على ثلاثة أشياء:

أحدها: التأليف في العلوم التي يتهدب بها الذهن؛ كالعربية وأصول الفقه وما يحتاج إليه من العلوم العقلية في صيانة الذهن عن الخطأ، بحيث تصير هذه العلوم ملكة الشخص فإذا ذاك يثق بفهمه لدلالات الألفاظ من حيث هي وتحريره تصحيح الأدلة من فاسدها، والذي نشير إليه من العربية وأصول الفقه كانت الصحابة أعلم به منا من غير تعلم، وغاية المتعلم منا أن يصل إلى بعض فهمهم وقد يخطئ وقد يصيب.

الثاني: الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة حتى يعرف أن الدليل الذي ينظر فيه مخالف لها أو موافق. الثالث: أن يكون له من الممارسة والتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك وما يناسب أن يكون حكماً له في ذلك المحل وإن لم يصرح به..» (الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ١/٨-٩).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ١/٨-٩.

(٣) الموافقات، ٤/٥٦ بتصرف.

والتعرف على عوائد الشارع من خلال النصوص الفقهية الشرعية أو النصوص الفقهية الاجتهادية، وتتبع المقاصد والحكم. وذرائع ذلك تحليل تلك النصوص وكشف مقاصدها وفق الاعتبار الشرعي؛ فإن ممارسة تحليل النصوص دون مراعاة مقاصد قائلها وعوائده يضعف تصور الفقيه للدلائل والمسائل المدونة في مصادرها ومراجعتها. واعتبار المقاصد في أثناء مزاوله التحليل للنصوص الفقهية يعود على عقلية الفقيه بالتكميل في النظر الكلي والشمولي؛ بحيث يستحضر مجموعة أهداف الشريعة، ويستوعب جوانب المطلب الفقهي؛ بحيث لا يمنعه التعمق في تحليل الجزئيات الفقهية عن رؤية كلياته تركيباً أو تفكيكاً^(١)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصولٌ كلية تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقي في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكلليات، فيتولد فساد عظيم»^(٢).

الفرع السابع: معرفة الفروع الفقهية وقواعدها تكويناً وصياغة وتطبيقاً.

إن مما يُعنى به الفقيه تتبعه للفروع الفقهية الناتجة عن اجتهادات الفقهاء؛ لما في ذلك من دربة فقهية توسع مداركه وتُفهمه طرائق الفقهاء في التعامل مع الأصول استنباطاً وتخريجاً، واعتبر الغزالي - رحمه الله - أن ممارسة الفقه ومنها تتبع فروعه، وفهم مسائله مما يعزز الملكة للفقيه ويهيئه لمنصب الاجتهاد: «إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارسته فهو طريق تحصيل الدربة في هذا الزمان»^(٣)؛ لهذا اعتنى الفقهاء بتدوين الفقه وبينوا

(١) انظر: تكوين الملكة الفقهية، ص: ٧٦.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٠٣/١٩.

(٣) المستصفي في علم الأصول، ٢/٣٨٨.

طرائق تولده وفق قواعد وضوابط، قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله -: «أمام هذه الثروة الفقهية، حصلت حركة تدوينية، قام بها عدد من الأصحاب - كالشأن في أتباع كل مذهب متبوع - بعمل مداخل فقهية لكل مذهب، تَضْبِطُهُ أصلاً، وفرعاً، وَتَرَسِّمُ طريقه، روايةً وتخريجاً، وتُعرِّفُ بكتبه، ومراتبها، وعلمائه، ومراتبهم، وطبقاتهم فيه، اجتهاداً، وتقليداً... إلى آخر ما هنالك من معارف، ومعالم، تَعْنِي المتفقه، وَتَرَسِّمُ طريقه فيه؛ حتى يعرف المذهب المعتمد على التحقيق، ومسالك الترجيح فيه، وتخطو به خطوات سريعة إلى الدربة على التفقه في السنة والتنزيل، والنقلة إلى فقه الدليل، ويكون في مأمن من الاختلال والغلط، وجنوح الفكر واضطراب الفكر، وموقف الحائر العائر المجازف بِالْعَزْوِ وحكاية المذاهب.

فلا يقول قائلٌ هذا المذهب، وعليه الأصحاب، أو هذا الراجح فيه رواية، أو تخريجاً، إلا عن علم وبصيرة، وإدارة لفروعه على أصوله، وأحكامه على محكماته، قد قَبِضَ على زِمَامِ الأصول، واستعد للجلوس على مَنْصَةِ التَّقْرِيرِ للفروع»^(١). ومن تتبع الفروع وأدرك أدلتها وما أخذها صار عارفاً بالأحكام من جهة الدربة والتجربة.

وليس المقصود هنا قصر النظر في الفروع الفقهية المنصبة في قالب مذهب معين فقط، بل لا بد من ارتقاء النظر الفقهي لدى المتفقه وفق تراتيب منهجية يستوعبها العقل، ولا تكون عائقاً لمنهجية التحصيل، وهذا الارتقاء يكون بالنظر في الخلافات الفقهية المجموعة في علم الفقه المقارن، «ذلك العلم الذي يبحث في الأحكام الشرعية العلمية الخلافية، بحثاً في الأدلة

(١) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، للدكتور: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٧.

التفصيلية الواردة في محلّ النزاع، ويستند إلى مناهج الأصول في إبرام أوجه الاستدلال ودفع قوادحه؛ توسّلاً إلى حفظ رأي، أو إنشائه؛ مع نقض مخالفه؛ طلباً للحقّ على جهة الظنّ الغالب»^(١).

ومما يحسن مراعاته من قِبَل الفقيه في نظره للفروع الفقهية وقواعدها، وتأمّل سياقاتها، وصياغاتها ألا يغفل عن النظر في المسوغات الشخصية في اختلاف نتائج الأحكام الفرعية التي تصدر من الفقهاء؛ لأن ذلك يعين المتفقه في أثناء تحليله لمنصوصات الفقهاء، وهذا بحد ذاته يرشده لتفسير العلاقة بين المؤثرات في نظر الفقيه، مما أوجد اختلافاً بينه وبين غيره من الفقهاء في نتائج الأحكام، ومن هذه المسوغات التفاوت في القدرات العقلية، أو التباين في الطّباع والخصائص النفسية، أو البيئة وعواملها كالمهن ونحوها، أو المشرب العلمي، أو أعراض البشرية ولازم الخطأ. وقد تعد هذه المسوغات من أسباب الخلاف التكوينية في شخصيات الفقهاء^(٢).

الفرع الثامن: معرفة أصول فهم الواقع وأثرها في آراء الفقهاء.

إن النصوص الفقهية وما تشتمل عليه من بيان الأحكام التكليفية أو الوضعية، لا يتصور أن تنفك عن الواقع إما حكماً عليه، وإما مراعاة له.

إذن بتصور الواقع يتصور النصّ الفقهي، ومدى ملاقاته للنوازل والوقائع؛ لذا تجد أن من أصول النظر الفقهي في الواقعة حسن سبر الواقع واستيعابه، يقول ابن القيم: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

(١) محكمات الخلاف الفقهي من خلال القواعد والمقاصد الشرعية، للدكتور: محمد هندو، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص: ٤٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ٥١-٦٦.

أحدهما: فهم الواقع والفقهاء فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر.. فالعالم من توصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله.. ومن تأمل الشريعة وأفضية الصحابة وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم»^(١).

وفهم الواقع ليس حكراً على النازلة أو ظرف الحكم الذي صدر بحكمه النص الفقهي الاجتهادي، بل يتسع النظر في الواقع وفهمه بكشف أسباب اختلاف الفقهاء في تقرير أحكامهم، فمن أسباب الاختلاف ما هو راجع للواقع وفهمه، قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله - عند عده لأسباب اختلاف الفقهاء:

«..(ج) اختلاف لسبب خارج عن النص وهو اختلاف في فهم الواقع.

(د) اختلاف بسبب اختلاف حال المكلف؛ فقد يكون السبب خارجاً عن اختلاف الفهم من فقيه إلى فقيه، وإنما لاختلاف أحوال الإنسان - ذاته - المتلبس بالواقعة، الذي يتراوح حاله بين الضرورة والحاجة، والتوسع والرفاهية، فيحف بهذا من الأحوال ما لا يحف بالآخر، فيتفاوت الحكم من مراتب التكليف في حق كل منهما..»^(٢). ويندرج في هذا فهم الواقع الذي أثر على ممارسة الفقيه واختياراته الفقهية؛ لكونها عنصرًا مفيدًا لمزاولة تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٨٧، ٨٨.

(٢) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب ١/٩٦، ٩٧.

كما أن من النصوص الفقهية الاجتهادية ما يتضمن الحكم على النوازل المعاصرة، وهذه النوازل إن لم يتصورها الفقيه فإنه سوف يتسبب في ضعف إدراك تحقق المناطات الشرعية على النوازل العصرية، وعليه فلن يستكمل بذلك مقومات من يمارس تحليل نصوص الفقهاء في النوازل المعاصرة، لذا فإن من تمام تنمية الملكة الفقهية والتحليلية إلمام الفقيه بالواقع من خلال استيعاب علوم العصر، أو مد الجسور مع أهل الاختصاص. يقول ابن القيم - رحمه الله - في أثر الاستعانة في معرفة الواقع بأهل الخبرة والاختصاص على الحكم الفقهي: «الفرق بين دليل مشروعية الحكم وبين دليل وقوع الحكم فالأول: متوقف على الشارع، والثاني: يعلم بالحس أو الخبر أو الزيادة.

فالأول: الكتاب والسنة ليس إلا، وكل دليل سواهما يستنبط منهما.

والثاني: مثل العلم بسبب الحكم وشروطه، وموانعه، فدليل مشروعيته يرجع فيه إلى أهل العلم بالقرآن، والحديث، ودليل وقوعه يرجع فيه إلى أهل الخبرة بتلك الأسباب والشروط، والموانع.

ومن أمثله ذلك: بيع المغيب في الأرض... فدليل المشروعية أو منعها موقوف على الشارع لا يعلم إلا من جهته.

ودليل سبب الحكم، أو شروطه، أو مانعه يرجع فيه إلى أصله، فإذا قال المانع من الصحة: هذا غرر؛ لأنه مستور تحت الأرض. قيل: كون هذا غررًا أو ليس بغرر يرجع إلى الواقع لا يتوقف على الشرع، فإنه من الأمور العادية المعلومة بالحس أو العادة، مثل كونه صحيحًا أو سقيمًا، وكبارًا أو صغارًا ونحو ذلك، فلا يستدل على وقوع أسباب الحكم بالأدلة الشرعية، كما لا يستدل على شرعيته بالأدلة الحسية، فكون الشيء مترددًا بين السلامة والعطب، وكونه مما يجهل عاقبته وتطوى مغبته أو ليس كذلك، يعلم بالحس أو العادة

لا يتوقف على الشرع، ومن استدل على ذلك بالشرع فهو كمن استدل على أن هذا الشراب مسكر بالشرع وهذا ممتنع، بل دليل إسكاره الحس ودليل تحريمه الشرع. فتأمل هذه الفائدة ونفعها^(١). وتواصل الفقيه مع الواقع المتجدد من خلال الاطلاع على المتغيرات وطبيعتها يجعله أكثر دقة في تحليل النصوص الفقهية المتقدمة والمتأخرة عند تناولها نازلة معينة^(٢).



(١) بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، منشورات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ص: ١٣٢٢، ١٣٢٣.

(٢) انظر: تكوين الملكة الفقهية، ١٧-٧٨.

الباب الأول

في بيان النصوص الفقهية

توطئة

بين الباحث في التمهيد مراده بالنص الفقهي وأقسامه حيث خلص للآتي:
أولاً: أن النص الفقهي: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو
مقدماته.

ثانياً: أن النص الفقهي ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: النص الفقهي الشرعي، وهو: نصوص الأحكام من الكتاب
والسنة، وتخصيص كونها فقهية لتعلقها بأفعال المكلف التي هي محل خطاب
الشارع في الحكم التكليفي والوضعي. وهذه النصوص لها خصائصها التي
تميزها عن غيرها لما تتسم به من القداسة والحاكمة.

القسم الثاني: النص الفقهي الاجتهادي، وهو: النصوص المتعلقة بأفعال
المكلفين الصادرة وفق اجتهاد معتبر، ومنها أقوال الصحابة، والتابعين، والأئمة
الأربعة، وغيرهم من المجتهدين، المتعلقة بالأحكام التكليفية والوضعية،
ونتائج الأحكام؛ كالكليات، والقواعد، والضوابط الفقهية، ومدونات الأحكام
من متون وغيرها، ومواطن تحقيق مناطات الأحكام كالفتاوى والأقضية.

ومن هنا يحسن بيان أفراد هذه النصوص، وما يتعلق بها من مسائل لتعطي
تصورًا للقارئ يدرك به طبيعة وخصائص تلك النصوص في كونها نصوصاً
فقهية. فهي محل التحليل، والمقصودة به في هذا البحث.

والنصوص المذكورة في هذا البحث ليست على جهة الحصر، بل على
جهة الأثر والاعتبار في البناء الفقهي وتقرير الأحكام.

فإن من النصوص الفقهية ما يعد دليلاً قائماً بذاته، وهي نصوص الكتاب

والسنة، ومن النصوص ما يعد دليلاً تبعياً؛ كالإجماع والقياس، ومنها ما اختلف في اعتباره؛ كدليل كقول الصحابي. وثمة نصوص فقهية ليست في مقام الدليل حجية وإلزاماً، ولكن انتظمت بها معانٍ شرعية فيكشف بها مقاصد الشرع وأصوله الحاكمة، كالقواعد الفقهية، واختيارات الفقهاء المعتمدين من التابعين ومن دونهم من الأئمة الأربعة. وقد كانت تلك الأقوال تقدم على جهة التنظير من خلال التدوين والتأليف، أو على جهة التداول كالفتاوى والأقضية. وقد ترتب على هذا الاعتبار والتنوع اختلاف في الفروع، واختلاف في البناء الفقهي المذهبي.

وهذه الدراسة التي جمعت تحليل النصوص الفقهية الشرعية والنصوص الفقهية الاجتهادية يتحقق بها دفع وتفادي الفصل بين الفقه ونصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتجلية الترابط المنهجي والمعرفي بينها^(١). قال الطاهر بن عاشور: «إن كثيراً من أهل السذاجة في العلم يتوهمون أن السنة شيء ومذاهب الأئمة المجتهدين شيء آخر، حتى يخيل لهم أو لمن يسمع مقالاتهم أن أئمة الاجتهاد شرعوا في فقههم قبل العلم بالسنة»^(٢). وهذا موجبٌ يستحث الباحث في الفقه لكشف منهجيات المدارس والمذاهب الفقهية من خلال تحليل النصوص الفقهية بقسميها الشرعي والاجتهادي.

(١) انظر: منهاج تدريس الفقه دراسة تاريخية تربوية، لمصطفى صادقي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص: ٣٤٥.

(٢) أليس الصبح بقريب، لمحمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، تونس، ص: ١٩٥.

الفصل الأول آيات الأحكام

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: المقصود بآيات الأحكام.
- المبحث الثاني: خصائص آيات الأحكام في كونها نصوصاً فقهية.
- المبحث الثالث: منهج القرآن الكريم في عرض آيات الأحكام
- المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهية في تفسير آيات الأحكام.
- المبحث الخامس: مظان آيات الأحكام.

المبحث الأول

المقصود بآيات الأحكام

إن من لوازم الدراسات التي تعنى برسم المنهجية، وتقرير مبادئ بحثية العناية بتحديد المصطلحات التي ترد في مسطور الدراسة والبحث، ومن ذلك ما الحديث بصدده تحت هذا الفصل المتعلق ببيان جملة من المباحث ذات الصلة بآيات الأحكام.

وعليه فسيعرض الباحث تحديد مصطلح آيات الأحكام؛ حيث اختلف العلماء في تحديد مصطلحها على رأيين^(١):

الرأي الأول: ذهب إلى أن آيات الأحكام: هي كل آية يُستفاد منها حكمٌ فقهيٌّ، وتدلُّ عليه نصًّا أو استنباطًا، سواء سِيقتْ لبيانِ الأحكامِ الفقهية، أو لغير ذلك كآيات العقيدة، والقصص، والترغيب، والترهيب. وبه قال أكثر العلماء منهم: العز بن عبد السلام والقرافي والطوفي والزرکشي وغيرهم^(٢).

وهذا المعنى عام، فبعض الآيات لا تنتهض في بعض موضوعاتها أو سياقاتها أن تكون حكمًا شرعيًّا بالنظر إلى ذاتها، ولكن إذا ضم إليها ما ورد من الأمر بالتصديق بما جاء به محمد ﷺ من الوحي، وما ورد من وجوب

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، ٣/٢-٥. ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب، للعلامة الشوشاوي، تحقيق: د. مبارك موتافي، وأحمد الغالب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م. ٣١٣/٢، ٣١٤. والبحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٤٩٠. وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٢٦.

(٢) انظر: شرح التنقيح، ص: ٤٣٧، وشرح مختصر الروضة، ٣/٤١٥، البرهان في علوم القرآن، ٤/٢ -

الاعتبار في أحوال الماضين والاتعاظ بما جرى لهم صارت متعلقة بأفعال المكلفين فتكون حكماً. فعلى سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (٤٧) وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴿٤٨﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿الْأَنْدَادِ الَّذِينَ طَفَعُوا فِي الْبَلَدِ﴾ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلُهُ ﴿١٥﴾ (٢).

وكذلك الآيات المتعلقة بذوات المكلفين كأصل خلقهم الوارد في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ﴾ (٧٦) (٣)، فمن حيث إنها متعلقة بذوات المكلفين لا يصدق عليها تعريف الحكم، أي كونها من آيات الأحكام، ولكن إذا ضممنا إلى ذلك ما أَرَادَهُ اللهُ جَلَّ وَعَلَا وأمر به من وجوب شكر النعمة صارت أحكاماً.

الرأي الثاني: ذهب إلى أن آيات الأحكام: هي كل آية بينت الحكم الفقهي تصريحاً، أو استنباطاً. وبه قال الغزالي والرازي والماوردي (٤).

وهذا الرأي لا حظ المعنى الاصطلاحي للحكم. وقد قسم أصحاب هذا الرأي آيات الأحكام على قسمين:

القسم الأول: الآيات التي صرحت بدلالة على الحكم الشرعي، وهذه كثيرة كما في سور البقرة، والنساء والمائدة وغيرها.

(١) سورة الذاريات، ص: ٤٧، ٤٨.

(٢) سورة الفجر، آية: ٧-١١.

(٣) سورة ص، آية: ٧١.

(٤) المستصفي في علم أصول الفقه ٦/٤، المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ / ٢٣/٦، أدب القاضي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد، بغداد. ١٣٩١هـ / ١/٥١٤.

القسم الثاني: الآيات التي دلت على الحكم ولكن بطريق الاستنباط، وهذه تنقسم لقسمين:

القسم الأول: ما يستنبط من غير ضميمة إلى آية أخرى. ومن أمثلة ذلك:

- استنباط تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۗ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۗ﴾ (٧) (١).

- استنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى: ﴿أَمْرَأَتٌ فِرْعَوْنُ ۗ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۗ﴾ (٤) (٣).

- استنباط صحة صوم الجنب من قوله تعالى: ﴿فَأَلْزَمْنَا بَشَرُوهُنَّ ۗ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۗ﴾ (٤) فدل على جواز الوقاع في جميع الليل، ويلزم منه تأخير الغسل إلى النهار وإلا لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع الغسل فيه.

القسم الثاني: ما يستنبط مع ضميمة آية أخرى. ومن أمثلة ذلك:

- استنباط أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۗ﴾ (٥) مع قوله تعالى: ﴿وَفِصْلُهُ، فِي عَامَيْنِ ۗ﴾ (٦).

(١) سورة المؤمنون، آية: ٦، ٧.

(٢) سورة التحريم، آية: ١١.

(٣) سورة المسد، آية: ٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

(٥) سورة الأحقاف، آية: ١٥.

(٦) سورة لقمان، آية: ١٤.

- استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾^(١) مع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾^(٢).

وهذا الخلاف في تحديد مصطلح آيات الأحكام ترتب عليه نشوء خلاف في عدد آيات الأحكام^(٣). قال الشوكاني - رحمه الله - : «قال الغزالي، وابن العربي: والذي في الكتاب العزيز من ذلك قدر خمسمائة آية، ودعوى الانحصار في هذا المقدار إنما هو باعتبار الظاهر، للقطع بأن في الكتاب العزيز من الآيات التي تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف أضعاف ذلك، بل من له فهم صحيح، وتدبر كامل، يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص والأمثال.

قيل: ولعلمهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات، لا بطريق التضمن والالتزام.

وقد حكى الماوردي عن بعض أهل العلم أن اقتصار المقتصرين على العدد المذكور إنما هو لأنهم رأوا مقاتل بن سليمان أفرد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة آية^(٤).

وما ذكره الشوكاني - رحمه الله - يفيد في بيان عدد آيات الأحكام، ولكن لا يعني ذلك بأن ليس ثمة مصطلح يحد آيات الأحكام، بل هي محدودة

(١) سورة طه، آية: ٩٣.

(٢) سورة الجن، آية: ٢٣.

(٣) انظر: للتوسع: تفسير آيات الأحكام ومناهجها، للدكتور: علي بن سليمان العبيد، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص: ٤٥-٥٠.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

باعتبار تعلقها مباشرة بفعل المكلف، ونشوء خطاب الله تعالى بها متعلق بفعل المكلفين.

وعليه فيما أن سياق هذا المبحث معني بتحديد مصطلح آيات الأحكام فقد ظهر للباحث بعد ذكر الآراء في المسألة أن آيات الأحكام يقصد بها: كل آية دلت على الحكم الشرعي الفقهي دلالة أولية بذاتها.

ويقصد الباحث من ذلك تحرير المصطلح، كما قال القنوجي - رحمه الله - عند بيانه لآيات الأحكام: «وليس القصد إلا ذكر ما يدل على الأحكام دلالة واضحة، لتكون عناية طالب الأحكام به أكثر وإلا فليس يحسن من طالب العلم أن يهمل النظر في جميع كتاب الله تعالى مقدماً للعناية فيه، شاملاً للطائفت معانيه، مستنبطاً للأحكام والآداب من ظواهره وخوافيه، فإنه الأمان من الضلال، والعمود الأعظم في جميع الأحوال، والأنيس في الوحدة، والغوث في الشدة، والنور في الظلمة، والفرج للغمّة، والشفاء للصدور، والقيصل عند اشتباه الأمور. فلا ينبغي أن يغفل عنه لحظة، ولا أن يزهد منه في لفظة»^(١).



(١) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، لصديق حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص:

المبحث الثاني

خصائص آيات الأحكام في كونها نصوصاً فقهية

لا شك بأن من خصائص القرآن اشتماله على كل ما يحتاجه الناس من أحكام، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أحكام اعتقادية: وهي المتعلقة بالعبادة؛ كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر.

النوع الثاني: أحكام أخلاقية سلوكية، وهي المتعلقة بتهديب النفس وتزكيتها؛ كأعمال القلوب، ومكارم الأخلاق؛ كالمحبة، والخوف، والرجاء، والصدق، والشكر، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والصبر، والعفو، والإصلاح بين الناس، وكف الأذى، والوفاء بالعهد، وغير ذلك.

النوع الثالث: أحكام عملية، وهي المتعلقة بأفعال المكلفين، وهي مندرجة في النصوص الفقهية الشرعية؛ لتعلقها بأفعال العباد وهي آيات الأحكام في اصطلاح الأصوليين، وهي قسمان:

القسم الأول: عبادات، وهي ما بين العبد وربّه، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

القسم الثاني: معاملات، وهي اسم يطلق على ما سوى العبادات، ويراد بها: ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات؛ كأحكام البيوع، والنكاح، والطلاق، والجنايات والحدود، والسياسة الشرعية.

* وهذا التقسيم المذكور آنفاً محدود في خصائص القرآن الكريم، ولكن آيات الأحكام لها نوع من الخصائص التي تحدده ضمن النصوص الفقهية

الشرعية، وتستقل بها عن النصوص الفقهية الاجتهادية، فمن هذه الخصائص:

الخصيصة الأولى: أن آيات الأحكام هي الأصل وغيرها من النصوص الفقهية الشرعية راجعة لها، قال الزركشي - رحمه الله -: «..وردها القفال الشاشي إلى واحد فقال: أصل السمع هو كتاب الله تعالى، وأما السنة والإجماع، والقياس فمضاف إلى بيان الكتاب، لقوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(١)، وقوله: ﴿ مَا قَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢)..»^(٣)^(٤).

الخصيصة الثانية: ظهور علل الأحكام، وحكمها، وأسرارها، ومقاصدها، من خلال سياقات وصياغات آيات الأحكام، ومن هذه الخصيصة يستفاد الآتي:

أولاً: توضيح الأحكام وبيان شرعيتها وحقيتها وصلاحتها.

ثانياً: توظيف ذلك في تطوير كثير من المباحث الشرعية، والدراسات الأصولية، على نحو الأقيسة والتعليل والتفعيد والمصالح المرسلة ومنع الذرائع، وتأكيد مكانة النظر المقاصدي المصلحي في عملية الاجتهاد

(١) سورة النحل، آية: ٨٩. (٢) سورة الأنعام، آية: ٣٨.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ١٢.

(٤) «..وروي عن ابن مسعود أنه لعن الواصلة والمستوصلة، وقال: مالي لا لعن من لعنه رسول الله؟ فقالت امرأة: قرأت كتاب الله فلم أجد فيه ما تقول، فقال: إن كنت قرأته فقد وجدته ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (وأن النبي ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة). فأضاف عبد الله بن مسعود بلطف حكمته قول الرسول إلى كتاب الله، وعلى هذا إضافة ما أجمع عليه مما لا يوجد في الكتاب والسنة نصاً.

قلت: ووقع مثل ذلك للشافعي في مسألة قتل المحرم للزنبور. قال الأستاذ أبو منصور: وفي هذا دليل على أن الحكم المأخوذ من السنة، أو الإجماع أو القياس مأخوذ من كتابه سبحانه، لدلالة كتابه على وجوب اتباع ذلك كله». (البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ١٢-١٣).

واستنباط الأحكام^(١).

الخصيصة الثالثة: النسخ^(٢) في آيات الأحكام، قال ابن الشاط في تعليقه على الفروق - رحمه الله - : «.. شرعه مقتضى كلامه وهو الأحكام وهي التي يلحقها النسخ»^(٣). وهو من دلائل التدرج في أحكام القرآن، ومقصد التدرج والنسخ في أحكام القرآن الكريم يضم من الحكم الآتي:

أولاً: تعليقات وحكم كثيرة تتصل إجمالاً بدفع الحرج والمشقة، وإقرار التيسير والتخفيف.

ثانياً: مراعاة العادات الحسنة ومصالح الناس.

ثالثاً: تهيئة الظروف والأجواء المناسبة لتطبيق الحكم وضمان جدواه وفاعليته وأثره الشرعي المضبوط، وعدم مفاجأة المكلفين بما يروونه تغييراً مخالفاً لواقعهم وحياتهم، ومصادماً لمألوفهم وتقليدهم وأعرافهم، الأمر الذي

(١) انظر: الاجتهاد المقاصدي، ص: ٧٣-٧٥.

(٢) «النسخ في كلام المتقدمين من علماء السلف أعمّ منه لدى الأصوليين، فهو عندهم (بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه)، وأما الأصوليون فإنهم يريدون به معنى خاصاً وهو (رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه)، وقد أوردت عدم اعتبار التفريق بين الإطلاقين بعض الإشكالات عند المتأخرين.

والنسخ لا يقع في الكليات؛ وهي القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينات وما يتعلّق بأصول العقيدة والأخلاق العامة، فلا يتصوّر وقوع النسخ فيها؛ لأنها مما لا يقبل التغيير أصلاً، وأما الجزئيات مما سوى ذلك فهي محل النسخ، ولذا فإن النسخ في العهد المكي أقل منه في المدني». (الفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين جمعاً وتوثيقاً ودراسة، ص: ١٥-١٦).

(٣) إدرار الشروق على أنواع الفروق، لأبي القاسم قاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف ابن الشاط، وهو حاشية على أنواع الفروق، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٦١/٣.

قد يؤدي بهم إلى النفرة وعدم التقبل، والركون إلى ما هم فيه من الضلال والتهيه والانحراف عن المنهج الإسلامي كلياً أو جزئياً^(١).

الخصيصة الرابعة: هي الأصل والدليل والبرهان على ثبوت الكليات الشرعية الخمس؛ حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال - فقد تواتت طائفة من آيات الأحكام؛ لتثبيت تلك الكليات وتدعيمها، واعتبارها أصولاً قطعية معتبرة في التقديم والإلزام.

الخصيصة الخامسة: تأصيل معنى المقاصد من خلال النظر لنصوص آيات الأحكام، وخاصة التي تعلقت ظاهراً بعللها وأسرارها الجزئية بأحكامها الفرعية، والتي شكلت محتوى مهما أسهم في إبراز المقاصد وتكوينها، ومن أمثلة ذلك: حكمة اعتزال النساء في المحيض والتي هي دفع الأذى، وحكمة تشريع الحج والتي هي تحصيل المنافع وذكر الله وغيره، وحكمة تشريع الزواج والتي هي السكن والمودة والرحمة وإعمار الكون، وحكمة تشريع الصوم والتي هي تحصيل التقوى وغيرها، وحكمة منع الاقتراب من الزنا والتي هي فحشه وسوء سبيله ومفاسد مآله، وحكمة شرع القتال والتي هي دفع الظلم عن المسلمين والذب عن دينهم واستقلالهم ومنعتهم وغير ذلك.

الخصيصة السادسة: المرجعية الحاكمة والمؤصلة لبناء واستقرار بعض القواعد الفقهية، فقد كان المنشغلون بفن القواعد يرجعون كل قاعدة إلى أصلها من القرآن الكريم.

«إن القرآن الكريم ظل الأصل المهم لتلك النظريات والمباحث، وذلك بما اتسم به من تنوع في نصوصه وأحكامه، وثراء في معانيه ودلائله، وتعدد

(١) انظر: الاجتهاد المقاصدي، ص: ٧٣-٧٥.

في أساليبه وموضوعاته، وتحد في نظمه وإعجازه، مما يدل على سعة أفقه، واطراد حقائقه، وجدارة صلاحه، ودوام هديه على مر الأيام والعصور.. كما ظل أصل تلك النظريات بما فوضه للسنة الشريفة لشرحه وبيانه وتدقيقه وتفصيله، وبما أحاله على الخاصة من أهل العلم لاستنباطه^(١).

وبتأمل ما ذكر يظهر للباحث أهمية استيعاب المتفقه لسلمات آيات الأحكام ليقوم الفارق بينها وبين غيرها من الآيات من حيث الدلالة والمقصد الأولي للشارع من تشريع الأحكام الواردة فيها، كما يجب ملاحظة طبيعة هذه الخصائص واستصحابها في أثناء تحليل آيات الأحكام، وإبراز مكوناتها من التعليلات والمقاصد الشرعية ومعانيها^(٢).



(١) الاجتهاد المقاصدي، ص: ٧٣.

(٢) كما ظهر للباحث أهمية إعداد دراسة موسعة من المختصين في علوم القرآن تتعلق ببيان خصائص آيات الأحكام متضمنة الأمثلة والشواهد، فإن آيات الأحكام هي شواهد التشريع الإسلامي وركنه الأصيل.

المبحث الثالث

منهج القرآن الكريم في عرض آيات الأحكام

من المدرك في نظر المتأمل في العلوم الشرعية أن علم الفقه تأسست مبانيه من القرآن الكريم وما شمل من أحكام؛ سواء كانت تلك الأحكام من قبيل الكلي وهو الأغلب، أو الجزئي المربوط بالاعتبار أو بمعنى الأصل. قال الشاطبي - رحمه الله -: «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي ﷺ»^(١).

وهذا الابتداء جعل المفسر للقرآن ينظر في الفروع الفقهية استصحاباً للشواهد على هذا التأثير، وتوسعاً في تجلية معاني القرآن. قال الطاهر بن عاشور - رحمه الله -: «إن علم الفقه متأخر عن التفسير وفرع عنه، وإنما يحتاج المفسر إلى مسائل الفقه، عند قصد التوسع في تفسيره، للتوسع في طرق الاستنباط وتفصيل المعاني تشريعاً وآداباً وعلومًا»^(٢).

كما أن صلة الفقيه بالقرآن جعلته يلاحظ معاني القرآن، وكلياته، ومنهجه في التعامل مع الأحداث عند تنزيل الحكم الشرعي على أرض الواقع؛ لذا فإن استيعاب الفقيه لمنهج القرآن الكريم في عرض آيات الأحكام سيكُون لديه ملكة شرعية تعينه على تحليل تلك الآيات، وإدراك مداراتها في تقرير الأحكام، كما يستوعب طبيعة البناء، والربط بين كليات القرآن وما يرد فيه من مسائل فقهية إما على جهة الاختصار أو الإطناب.

(١) الموافقات، ٣/٣٦٧.

(٢) التحرير والتنوير، ١/٢٤.

ولعل الباحث يعرض من خلال السطور الآتية بعض صور منهج القرآن في عرض آيات الأحكام؛ وذلك فيما يحتاجه الفقيه في تحليله لآيات الأحكام^(١):

الصورة الأولى: عرض الأحكام على هيئة كليات، ومبادئ تشريعية تكون مرجعاً للبناء والتفريع. قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله- في معرض حديثه عن مقاصد القرآن: «التشريع وهو الأحكام خاصة وعامة. قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾^(٢)، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٣)، ولقد جمع القرآن جميع الأحكام جمعاً كلياً في الغالب، وجزئياً في المهم، فقوله ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤)، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٥)، المراد بهما إكمال الكليات التي منها الأمر بالاستنباط والقياس. قال الشاطبي: لأنه على اختصاره جامع والشريعة تمت بتمامه ولا يكون جامعاً لتمام الدين إلا والمجموع فيه أمور كلية»^(٦).

مثاله:

أولاً: بيان مقام الشورى وأثرها في علاقة الحاكم بالمحكوم وخاصة النخب منهم، قال تعالى: ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(٧).

ثانياً: الوفاء بالعقود واحترام الرابطة العقدية، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) انظر: تفسير آيات الأحكام ومناهجها، ص: ٥١-٧٢.

(٢) سورة النساء، آية: ١٠٥. (٣) سورة المائدة، آية: ٤٨.

(٤) سورة النحل، آية: ٨٩. (٥) سورة المائدة، آية: ٣.

(٦) التحرير والتنوير، ١/ ٣٨. (٧) سورة الشورى، آية: ٣٨.

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿١﴾، فالتعريف في العقود تعريف الجنس للاستغراق، فشمّل العقود التي عاقد المسلمون عليها ربهم وهو الامتثال لشريعته، وشمّل العقود التي عاقد المسلمون عليها المشركين، ويشمّل العقود التي يتعاقدها المسلمون بينهم.

الصورة الثانية: توزع آيات الأحكام في مواضع من القرآن. مثاله: أحكام الحج، وأحكام الميراث، وأحكام الطهارة، وأحكام العدد، وغيرها.

الصورة الثالثة: ربط الأحكام بعللها، ليرز معنى أثر العلة على الحكم، وهذه الصورة من عرض القرآن لآيات الأحكام لها مسالك متعددة منها:

المسلك الأول: دوران الحكم مع علته، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (٢).

المسلك الثاني: ذكر المصالح المترتبة على الفعل للبيان والحض، وذكر المفسد المترتبة على الفعل للبيان والمنع، مثاله:

قوله تعالى: ﴿يُعْجِزُونَ ﴿٩٦﴾ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٤).

﴿١٠٨﴾ (٥).

(٢) سورة النساء، آية: ١٠١.

(٤) سورة الأنفال، آية: ٦٠.

(١) سورة المائدة، آية: ١.

(٣) سورة التوبة، آية: ٢٨.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٨.

المسلك الثالث: تعليل الأحكام بذكر أدوات التعليل، مثاله:

أداة التعليل «الباء» قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (١٣) ﴿١﴾.

أداة التعليل «اللام» قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتَيْدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١٧) ﴿٢﴾.

أداة التعليل «كي» قوله تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٣) ﴿٣﴾.

الصورة الرابعة: بيان الأحكام في آيات الأحكام يكون على وفق دلالتين، لفظية وأخرى معنوية، قال العز بن عبد السلام - رحمه الله -: «أدلة الأحكام ضربان:

أحدهما: لفظي يدل بالصيغة^(٤) تارة وبلفظ الخبر أخرى^(٥).

والثاني: معنوي يدل دلالة لزوم إما بواسطة وإما بغير واسطة.

(١) سورة الأنفال، آية: ١٣.

(٢) سورة المائدة، آية: ٩٧.

(٣) سورة الحشر، آية: ٧.

(٤) أما الصيغة فقولته تعالى: ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ف ﴿حُدُوا﴾ أمر ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ إباحة ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ نهي، ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾، ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا وَعْبُدُوا﴾، ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾، ﴿وَلَا يَجْتَسِرُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَمَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾، ﴿كُلُوا﴾ مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴿﴾.

(٥) ومثال الخبر عن الإباحة: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾، ﴿قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ﴾، ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾.

فكل فعل طلبه الشارع، أو أخبر عن طلبه، أو مدحه، أو مدح فاعله لأجله، أو نصبه سبباً لخير عاجل، أو أجل فهو مأمور به^(١).

وكل فعل طلب الشارع تركه، أو أخبر أنه طلب تركه، أو ذمه، أو ذم فاعله لأجله، أو نصبه سبباً لشر عاجل، أو أجل فهو منهي عنه^(٢).

(١) من أمثلة ذلك:

أولاً: تَعْظِيمُ الْفِعْلِ وَتَوْقِيرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَبِيرُ الطَّيِّبُ وَالْمَمْلُ الصَّلِيحُ﴾، ﴿هِيَ أَشَدُّ وَطْكَ وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾

﴿٦﴾ وَكَذَلِكَ الْإِتْسَامُ بِالْفِعْلِ وَضَرْبٌ مِنْ تَعْظِيمِهِ وَتَوْقِيرِهِ ﴿وَأَنَّكَ لَمَنْ خَلَقْتَ عَظِيمٌ﴾

ثانياً: مَدْحُ الْفِعْلِ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾،

﴿ذَلِكَ لَكُمْ أَنْزَلٌ لَكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾

ثالثاً: مَدْحُ الْفَاعِلِ: ﴿أَوْلَيْتُكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾، ﴿وَأَوْلَيْتُكَ هُمْ الْمُتَهْتَدُونَ﴾

رابعاً: حُبُّ الْفَاعِلِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾

خامساً: نَصْبُ الْفِعْلِ سَبَبًا لِمَحَبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾

سادساً: نَصْبُ الْفِعْلِ سَبَبًا لِثَوَابِ أَجَلٍ وَهُوَ أَكْثَرُ وَعُودِ الْقُرْآنِ: ﴿بِهِ جَمَعًا﴾، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ

لَكَنُودٌ﴾، ﴿وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَضْعُفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَسْلَحَ

فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾، ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾، ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ

قَرْضًا حَسَنًا فَيَضْعُفُ لَهُ أَمْثَالَ كَثِيرَةً﴾

وقد ذكر العز بن عبد السلام تحت هذا النوع ثلاثة وثلاثين فرعاً وأتبع مع كل فرع شواهد النصية.

(انظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام، ص: ٨١-١٤٩.)

(٢) من أمثلة ذلك:

أولاً: الْعَتَبُ عَلَى الْفَاعِلِ: ﴿عَمَّا اللَّهُ عَنكَ لِمَ آذَنْتَ لَهُمْ﴾، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ

وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾، ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾، ﴿لِمَ تَحْرِمُهُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَتُّغِي مَرْضَاتِ

أَرْوَاحِكَ﴾، ﴿عَسَ وَتَوَلَّى﴾، ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَلَّا﴾

ثانياً: ذَمُّ الْفِعْلِ: ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾، ﴿شَرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْيَسُوا عَلَيْهِمْ﴾،

﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾، ﴿وَيَجِيئُهُ مِنَ الْقُرْبِيِّ أَلْيَى كَأَن تَعْمَلُ الْفَبْتِجَاتِ﴾، ﴿وَمَسَلُ كَلِمَةٍ

حَبِيئَةٍ﴾، ﴿وَلَيْتَسَ مَا سَكَّرُوا بِوَجْهِهِمْ﴾، ﴿بِنَسَا خَلْقْتُوهُنَّ مِنْ بَعْدِي﴾. ثالثاً: مَقْتُ الْفِعْلِ:

﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا﴾، ﴿كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ﴿كَبْرَ مَقْتًا

عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾

وكل فعل خير الشارع فيه مع استواء طرفيه، أو أخير عن تلك التسوية فهو مباح»^(١).



= رابعاً: نفي محبة الفعل: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ۝٥٥﴾، ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾. خامساً: نصب الفعل سبباً لحرمان القول: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ﴾، ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا﴾. سادساً: نصب الفعل سبباً لعذاب عاجل: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾، ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ﴾، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾، ﴿هَلَّمَ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. وقد ذكر العز بن عبد السلام تحت هذا النوع سبعة وأربعين فرعاً وأتبع مع كل فرع شواهد النصية. (انظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام، ص: ١٢٦ - ١٥٠).

(١) الإمام في بيان أدلة الأحكام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص: ٨١.

المبحث الرابع

أثر المذاهب الفقهية في تفسير آيات الأحكام

لما جاء عصر أئمة الاجتهاد ساروا على نهج سلفهم، وفسروا آيات الأحكام، وضمنوا تفاسيرهم اجتهاداتهم وآراءهم في الفروع، وبعد عصر الأئمة بدأت البوادر الأولى للالتزام المذهبي تبرز، ثم ما لبثت الظاهرة أن انتقلت إلى كتب التفسير، تستوي في ذلك كتب التفسير الفقهي التي اهتمت بآيات الأحكام فحسب، وكتب التفسير التي تتبع آيات القرآن عامة حسبما يقتضيه الأسلوب التحليلي.

إن القواعد والأصول العلمية التي يقوم عليها تفقه أي متفقه تكون هي الحاكمة والمؤثرة في تشكيل فقهاء، وتعامله مع ما يرد عليه من الأدلة والمسائل، بل إن المعيار النقدي الفقهي لديه يتعزز بمذهبه، كما أن انتصاره في مسائل الخلاف لا يخرج عن راجح المذهب ومُرَجِّحاته؛ ويعود ذلك إلى اعتبار أصول إمام المذهب وأصول المذهب المتشكلة عن اصطلاح الأصحاب؛ كالعرف الثابت الذي تُقرأ على ضوءها أدلة الأحكام استنادًا عليها وتفسيرًا لها.

وآيات الأحكام هي من أصول الأدلة التي لها الصدارة في تقرير الأحكام الفقهية في جميع المدارس والمذاهب الفقهية؛ لذا سعى أتباع كل مذهب فقهي إلى توظيفه في كتب التفاسير عمومًا وفي آيات الأحكام خصوصًا، وثمة إلماحة يسيرة يعرض فيها الباحث مسارًا علميًا ليرز فيه الحراك الفقهي الواقع في بعض التفاسير العامة:

حيث برز جملة من المعتنين بالتأليف والتصنيف في التفسير ممن كان تدوينه وفق مذهب فقهي معين، أذكر منهم اثنين على سبيل المثال، وهما:

• الأول: القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية، فقد استصحب المذهب المالكي في تقريراته من خلال مصنفه «المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز»، والمطالع لهذا التفسير يلحظ عنايته بمذهب مالك، وذلك من خلال أمرين:

الأمر الأول: أن نصريحه للمنقولات لا يكون غالبًا إلا عن المذهب المالكي، ومثاله:

المثال الأول: قوله: «..تَزُوجُ الأمة معلقًا بشرطين؛ عدم السعة في المال وخوف العنت فلا يصح إلا باجماعهما وهذا هو نص مذهب مالك في المدونة من رواية ابن نافع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد»^(١).

المثال الثاني: قوله: «قال مالك في المدونة لا يجزئه صيام وهو يقدر على أحد الوجوه الثلاثة، وروي عن ابن القاسم أن من تفضل له نفقة يوم فإنه لا يصوم، وقال ابن المواز: ولا يصوم الحائث حتى لا يجد إلا قوته أو يكون في البلد لا يعطف عليه فيه»^(٢).

الأمر الثاني: أن مصادره الفقهية في تفسيره مدارها على مدونات المذهب المالكي، مثاله:

المثال الأول: قوله: «وهذا هو المذهب المالكي نص عليه ابن الماجشون في الواضحة»^(٣).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٤٤/٢.

(٢) المرجع السابق، ٢٧١/٢.

(٣) المرجع السابق، ٤٥/٢.

المثال الثاني: قوله: «قال مالك في الموازية: لا أسمع للبحر ذكراً»^(١).

• الثاني: أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، وهو حنفي المذهب يبرز ذلك من خوضه في مسائل الفقه في مصنفه «مدارك التنزيل»، فعند تفسيره لآية من آيات الأحكام نجده يعرض للمذاهب الفقهية التي لها تعلق وارتباط بالآية، ويوجه الأقوال ولكن بدون توسع. وهو ينتصر لمذهبه الحنفي ويرد على مَنْ خالفه في كثير من الأحيان، ومثاله:

المثال الأول: ... ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ ﴿قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على أن التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور، وإنما كتبت للفصل والتبرك للابتداء بها، وهو مذهب أبي حنيفة ومن تابعه - رحمهم الله - ولذا لا يجهر بها عندهم في الصلاة، وقراء مكة والكوفة على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وعليه الشافعي وأصحابه - رحمهم الله - ولذا يجهرون بها في الصلاة وقالوا: قد أثبتها السلف في المصحف مع الأمر بتجريد القرآن عما ليس منه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله. ولنا حديث أبي هريرة..»^(٢).

المثال الثاني: «وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسِّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾^(٣). فأقام الأشهر مقام الحيض دون الأطهار، ولأن المطلوب من العدة استبراء الرحم، والحيض هو الذي يستبرأ به الأرحام،

(١) المرجع السابق، ٤/ ١٤٤.

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٣) سورة الطلاق، آية: ٤.

دون الطهر، ولذلك كان الاستبراء من الأمة بالحیضة، ولأنه لو كان طهراً كما قال الشافعي لانقضت العدة بقرءين وبعض الثالث فانقضت العدة عن الثلاثة، لأنه إذا طلقها لآخر الطهر فذا محسوب من العدة عنده، وإذا طلقها في آخر الحيض فذا غير محسوب من العدة عندنا..»^(١).

كما ظهر للنظر تضمين هذين العلمين تفسيريهما طائفة من آراء مذاهبهم واجتهاداتهم، وأيضاً نصيباً من الجدل الفقهي والخلافات، وتفاوتوا في ذلك تبعاً لتنوع ميولهما العلمية. لكن ظاهرة الالتزام المذهبي برزت بشكل جلي في كتب «أحكام القرآن» حيث أصبحت الآيات تفسر على قواعد المذهب في استنباط الأحكام، وأخرجت للناس تفاسير لا تكاد نجد بينها وبين أمهات كتب الفقه فرقاً كبيراً^(٢)، ويمكن أن يعد هذا الجهد الفقهي لونا من ألوان الاجتهاد في الشريعة الإسلامية يهدف إلى تفهم وتحليل النصوص ومعرفة مراميها ودلالاتها على الأحكام في كافة حالاتها وفق قواعد وضوابط تحفظ المجتهد من الخطأ.

وتفسير آيات الأحكام هو نوع من التخصص الدقيق في تناول آيات الأحكام، فهو نقلة وتحول عن علم التفسير المبني على الإحاطة والشمول إلى الاختصاص. ومن أشهر المصنفات في هذا التخصص يمكن سردها على الوجه الآتي^(٣):

أولاً: «أحكام القرآن» للإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي المتوفى

(١) المرجع السابق، ١/١٨٩.

(٢) انظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه، للدكتور: فهد الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ص ٤٩.

(٣) انظر: كشف الظنون، ١/٢٢٠.

بمصر سنة ٢٠٤ هـ. وهو أول من صنف فيه. جمعه من كلامه البيهقي صاحب السنن، وهو مطبوع.

ثانيًا: «أحكام القرآن» للشيخ أبي الحسن علي بن حُجر السعدي المتوفى سنة ٢٤٤ هـ.

ثالثًا: «أحكام القرآن» للقاضي الإمام أبي اسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري المتوفى سنة ٢٨٢ هـ.

رابعًا: «أحكام القرآن» للشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بالجصاص الرازي الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، وهو مطبوع ومتداول.

خامسًا: «أحكام القرآن» للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد المعروف بـ «إلكيا الهراسي» الشافعي البغدادي المتوفى سنة ٥٠٤ هـ.

سادسًا: «أحكام القرآن» للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف: بابن العربي الحافظ المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ. مطبوع ومتداول.

وقد رأى بعض الباحثين أن من هؤلاء المفسرين وهم من فقهاء المذاهب من نهج نهج الفقهاء في كتبهم من التعصب المذهبي الذي يلوح من خلال التفسير، ومن يطالع كتاب «أحكام القرآن» للجصاص يقف على اختيار الأحناف من آراء السلف، وكذلك من يطالع «أحكام القرآن» لابن العربي يتعرف على مذهب الإمام مالك، ومثله كتاب إلكيا الهراسي؛ حيث قدم ما اختاره فقهاء الشافعية من آراء فقهية مستنبطة من كتاب الله تعالى^(١).

(١) انظر مقدمة تحقيق، أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، المعروف بإلكيا الهراسي، تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ ص: ١.

ومن باب البيان بالمثال يعرض الباحث عددًا من النماذج لكتب تفسير آيات الأحكام:

النموذج الأول: «أحكام القرآن» لأحمد بن عليّ الرازي، المشهور بالخصائص:

يُعدّ هذا التفسير من أهم كتب التفسير الفقهي خصوصًا عند الحنفية، لأنه يقوم على تركيز مذهبهم والترويح له، والدفاع عنه. وهو يعرض لسور القرآن كلها، ولكنه لا يتكلم إلا عن الآيات التي لها تعلق بالأحكام فقط، وهو - وإن كان يسير على ترتيب سور القرآن - مبوب كتبويب الفقه، وكل باب من أبوابه معنون بعنوان تدرج فيه المسائل التي يتعرّض لها المؤلف في هذا الباب.

وقد درج المؤلف - رحمه الله - على التوسع في تناوله للأحكام الفقهية في مظانها، بل إنه يستطرد إلى كثير من مسائل الفقه والخلافات بين الأئمة، مع ذكره للأدلة بتوسع كبير، مما جعل كتابه أشبه ما يكون بكتب الفقه المقارن، وكثيرًا ما يكون هذا الاستطراد إلى مسائل فقهية لا صلة لها بالآية إلا عن بُعد^(١)، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٢) يستطرد لمذهب الحنفية في أن من قال لعبيده: مَنْ بَشَّرْنِي بُولَادَةِ فَلَانَةٍ فَهُوَ حُرٌّ، فبشّره جماعة واحدًا بعد واحد أن الأول يُعتق دون غيره^(٣).

(١) التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢/ ٣٢٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥.

(٣) انظر: أحكام القرآن، لأحمد بن عليّ أبو بكر الرازي الخصائص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١/ ٣٦.

المثال الثاني: عندما تعرّض لقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَيْصُومًا قَدْ مِّنْ قَبْلِ﴾^(١)... الآية، نجده يستطرد لخلاف الفقهاء في مدّعى اللقطة إذا ذكر علامتها، وخلافهم في اللقيط إذا ادّعه رجلان ووصف أحدهما علامة في جسده، وخلافهم في متاع البيت إذا ادّعه الزوج لنفسه وادّعت الزوجة لنفسها، وخلافهم في مصراع الباب إذا ادّعه رب الدار والمستأجر.. وغير ذلك من مسائل الخلاف التي لا تتصل بالآية إلا عن بُعد^(٢).

ومن طالع كتاب الجصاص محل البحث يدرك بوضوح تعصبه رحمه الله للمذهب الحنفي، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: عندما تعرّض لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾^(٣).. حاول بتعسف ظاهر أن يجعل الآية دالة على أن من دخل في صوم التطوع لزمه إتمامه^(٤).

المثال الثاني: عندما تعرّض لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(٥)... الآية، حاول أن يستدل بالآية من عدة وجوه على أن للمرأة أن تعقد على نفسها بغير الولي وبدون إذنه^(٦).

وغير ذلك من الشواهد التي تبين طبيعة منهجية الجصاص في تقريره للمذهب الحنفي في تفسيره لآيات الأحكام.

(١) سورة يوسف، آية: ٢٦.

(٢) أحكام القرآن، للجصاص، ٤ / ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

(٤) أحكام القرآن، للجصاص، ١ / ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٣٢.

(٦) أحكام القرآن، للجصاص، ١ / ١٠٠-١٠٤.

النموذج الثاني: «أحكام القرآن» - لابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد:

تعرض هذا الكتاب لسور القرآن كلها، ولكنه لا يتعرض إلا لما فيها من آيات الأحكام فقط، وطريقته في ذلك أن يذكر السورة، ثم يذكر عدد ما فيها من آيات الأحكام، ثم يأخذ في شرحها آية آية.. قائلًا: الآية الأولى وفيها خمس مسائل (مثلًا)، الآية الثانية وفيها سبع مسائل (مثلًا).. وهكذا، حتى يفرغ من آيات الأحكام الموجودة في السورة. ويعتبر أحكام القرآن لابن العربي مرجعًا مهمًا للتفسير الفقهي عند المالكية؛ وذلك لأن مؤلفه مالكي تأثر بمذهبه^(١).

وإليك بعض الأمثلة على طرح ابن العربي الفقهي في كتابه أحكام القرآن:
المثال الأول: عندما تعرّض لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾^(٢). قال: «تعلق أصحابنا على أصحاب أبي حنيفة بهذا التنوع والتقسيم على أن الحر لا يقتل بالعبد؛ لأن الله تعالى بين نظير الحر ومساويه وهو الحر، وبين العبد ومساويه، وهو العبد، ويعضده ما ناقض فيه أبو حنيفة من أنه لا مساواة بين طرف الحر

(١) فظهرت عليه في تفسيره روح التعصب له، والدفاع عنه، غير أنه لم يشتط في تعصبه إلى الدرجة التي يتغاضى فيها عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكي، ولم يبلغ به التعسف إلى الحد الذي يجعله يفند كلام مخالفه إذا كان وجيهاً ومقبولاً، والذي يتصفح هذا التفسير يلمس منه روح الإنصاف لمخالفه أحياناً، ما يلمس منه روح التعصب المذهبي التي تستولي على صاحبها فتجعله أحياناً كثيرة يرمي مخالفه وإن كان إماماً له قيمته ومركزه بالكلمات المقذعة اللاذعة، تارة بالتصريح، وتارة بالتلويح. ويظهر لنا أن الرجل كان يستعمل عقله الحر، مع تسلط روح التعصب عليه، فأحياناً يتغلب العقل على التعصب، فيصدر حكمه عادلاً لا تكدره شائبة التعصب، وأحياناً - وهو الغالب - تغلب العصبية المذهبية على العقل، فيصدر حكمه مشوباً بالتعسف، بعيداً عن الإنصاف.
(التفسير والمفسرون، ٢/ ٣١٣).

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٨.

وطرف العبد، ولا يجري القصاص منهما في الأطراف، فكذلك لا يجب أن يجري في الأنفس..»^(١).

المثال الثاني: عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ﴿٢﴾﴾^(٢) قال: «.. وتعلق من أخذ بظاهر المدونة بما كان في المدينة من العمل، ولم يثبت عندك أن أحدا من أئمة الأمة ترك الاستعاذة فإنه أمر يفعل سرًا، فكيف يعرف جهراً. ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في المجموعة في تفسير هذه الآية: ﴿يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ فَإِذَا ﴿١٧﴾﴾ الآية قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثر، ولا يعضده نظر؛ فإننا قد بينا حكم الآية، وحقيقتها فيما تقدم، ولو كان هذا كما قال بعض الناس: إن الاستعاذة بعد القراءة لكان تخصيص ذلك بقراءة أم القرآن في الصلاة دعوى عريضة لا تشبه أصول مالك، ولا فهمه، والله أعلم بسر هذه الرواية»^(٣).

النموذج الثالث: «أحكام القرآن»، لعماد الدين أبي الحسن عليّ بن محمد بن عليّ الطبري، المعروف بالكنية الهراسي:

يعتبر هذا التفسير من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية؛ وذلك لأن مؤلفه شافعي، مما جعله يُفسّر آيات الأحكام على وفق قواعد مذهب الشافعي، ويحاول أن يجعلها غير صالحة لأن تكون في جانب مخالفته^(٤).

وقد قصد في تأليفه منهج الشافعي أصولاً واستدلالات؛ حيث قال في

(١) أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ٩٢/١.

(٢) سورة النحل، آية: ٩٨.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي، ٣/١٥٩.

(٤) التفسير والمفسرون، ٢/٣٢٨.

المقدمة: «أردت أن أصنف في أحكام القرآن كتابًا أشرح فيه ما انتزعه الشافعي رضي الله عنه، من أخذ الدلائل في غوامض المسائل، وضممت إليه ما نسجته على منواله، واحتذيت فيه على مثاله، على قدر طاقتي وجهدي، ومبلغ وسعي وجددي، ورأيت بعض من عجز عن إدراك مستلحاته^(١) فهمه، ولم يصل إلى أغراض معانيه سهمه، جعل عجزه عن فهم معانيه، سببًا للقدح في معاليه. ولم يعلم أن الدر در برغم من جهله، وأن آفته من قصور فهمه، وقلة علمه، وما يضر الشمس قصور الأعمى عن إدراكها، والحقائق عجز البليد عن لحاقها»^(٢).

ومن شواهد اعتباره لأصول الشافعي وإعماله في كتابه الآتي من الأمثلة:

المثال الأول: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿أَعْتَدْنَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهِ﴾^(٣). مبينا أصل الشافعي في التفريق بين العمد والنسيان: «وغاية ما في النسيان أن يقدر عذرًا، والعذر لا يسقط الجزاء المتعلق بالجناية، والدليل عليه الحلق للأذى، إلا أن هذا لا يستقيم على أصل الشافعي، فإنه فرق في اللبس بين العمد والنسيان، وكذلك في التطيب، ولأن الصوم يبعد جعله بدلًا من العين»^(٤).

المثال الثاني: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِيُغَيِّرِ اللَّهُ﴾^(٥)، قال: «ولا يرى ذلك أصحابنا محرما إلا من جهة الاعتقاد، ومقتضاه أن النصراني إذا سمى المسيح على الذبح يحل، وهو ظاهر مذهب الشافعي، ومذهب عطاء ومكحول والحسن وسعيد بن المسيب، والمشرك وإن ذبح على اسم الله تعالى لا يحل».

(١) طريق الاستدلال ووسائل الاستنباط التي يسلكها. (حاشية المحقق لأحكام القرآن، ١/٢).

(٢) أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، المعروف بإلكيا الهراسي، تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، ٢/٣.

(٣) سورة المائدة، آية: ٩٥.

(٤) أحكام القرآن لإلكيا الهراسي، ٣/١٠٧. (٥) سورة البقرة، آية: ١٧٣.

ونقل عن الشافعي خلاف ذلك في النصراني يذبح على اسم المسيح، وليس بصحيح؛ فإن الله تعالى أباح لنا أكل ذبائحهم مع علمه بأنهم يهلون باسم المسيح، وأن النصراني إذا سمي الله عز وجل ثالث ثلاثة فإنما يريد بمطلقه المسيح، وذلك معلوم من اعتقاده، وبه كفرناه، وليس كالمناق الذي ليس يحكم بكفره ظاهراً بما يعتقد، والنصراني حكم بكفره لما يعتقد من الشرك فلا يغيره بالتسمية مع الاعتقاد القبيح»^(١).

ولم يقف الباحث على من أفرد أحكام القرآن من الحنابلة^(٢)، ولكن في تفسير «زاد المسير في علم التفسير»، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، وهو حنبلي المذهب، قد اعتنى في بيانه للمسائل الفقهية المندرجة تحت آيات الأحكام بمذهب الإمام أحمد بن حنبل^(٣). فقد تكون العناية به واستخراج آيات الأحكام وما تبعها من بيان فقهي ومنه مذهب الإمام أحمد مرجعاً وتفسيراً

(١) أحكام القرآن، لإلكيا الهراسي، ١/ ٤١.

(٢) قال الدكتور بكر أبو زيد: «تنبيه: لم أر للأصحاب كتاباً في تفسير آيات الأحكام سوى ما ذكر في «مفتاح السعادة» لطاش زاده: (٢/ ١٥٦) من: «تفسير الخرقى»، وأنه في تفسير آيات الأحكام، وترجمة أبي يعلى من أن له كتاب: «أحكام القرآن»، وفي ترجمة الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد سنة (١٤٠٨ هـ) ذكر تأليف له بذلك، ولم يطبع، ويظهر أنه لم يكمله فقد حدثني قبيل وفاته -رحمه الله تعالى- أنه يشتغل في تأليفه. والله أعلم». (المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ٢/ ٨٩٤، ٨٩٥).

(٣) مثاله: «فأما الصيد بكلب المجوسي، فروي عن أحمد أنه لا يكره، وهو قول الأكثرين، وروي عنه الكراهة، وهو قول الثوري لقوله تعالى: ﴿الطَّيِّبُتُّ وَمَا عَلَّتْهُ﴾ وهذا خطاب للمؤمنين. قال القاضي أبو يعلى: ومنع أصحابنا الصيد بالكلب الأسود، وإن كان معلماً، لأن النبي ﷺ أمر بقتله، والأمر بالقتل: يمنع ثبوت اليد، ويبطل حكم الفعل، فيصير وجوده كالعدم، فلا يباح صيده». (زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ١/ ٥١٦). والكتاب ينضح بنقل المذهب الحنبلي واختيارات الأصحاب.

فقهياً لآيات الأحكام وفق مذهب الإمام أحمد.

وبعد هذا التطواف المختصر في جنبات مدونات تفسير آيات الأحكام يخلص الباحث إلى أمور معدودة يبينها في الآتي:

الأمر الأول: أن المذاهب الفقهية قد بسطت تعدد الدلالات في النص الواحد من خلال عرض أصول تلك المذاهب وفق قواعد الاستنباط المقررة في أصول المذهب، وهذا بلا شك أو جد ثراءً علمياً تطبيقياً لإعمال القواعد الأصولية والمذهبية.

الأمر الثاني: في هذا النوع من التصنيفات تكثير للنصوص والاستدلالات من القرآن على نتائج الفروع الفقهية في المذاهب، وهذا بناءً تأصيلي يفرح به من طالع هذه المدونات مستجيراً بها في تحرير قول أو تدليل لرأي.

الأمر الثالث: أن ما ورد في هذه المدونات من خلاف عالٍ يُظهر للناظر حرص الأئمة الفقهاء على القرب من الدليل والتمسك به والاعتزاز به.

الأمر الرابع: أن في كثير من التقريرات الأصولية المصاحبة لبيان الفقهاء في هذه المدونات تحقيقاً لمبدأ بناء المسائل على الدلائل. وهذا المبدأ من المهمات في التحليل الفقهي لنصوص القرآن والسنة.

الأمر الخامس: ظهور التكامل بين أدلة الشرع في بيان كتاب الله من خلال بيان المعنى الشرعي للآيات استناداً للسنّة النبوية، وتوثيقاً للدلالة بالإجماع، وكشفاً للعلة والحكمة بالقياس وهكذا.

الأمر السادس: توسيع مراجع التدليل لفروع المذاهب؛ حيث تكوّن من خلال هذا الحشد الكبير من الأقوال والتقريرات قاعدة واسعة متعددة الدلالات على مسائل فقهية مدونة في أسفار المذهب وعمده المتينة.

الأمر السابع: أن من الأصول الراسخة عند الفقهاء اعتبار القراءات القرآنية في الاستدلال، والتفسير، بل شكّل اعتبارها أثراً في الخلاف، مما يحتم على الباحث الوقوف على أوجه القراءات القرآنية المؤثرة في الأحكام والتي يستدل بها بعض الفقهاء في خلافاتهم، وخاصة أن توزع الفقهاء في الأمصار جعل اختلاف القراءات القرآنية مؤثرة في استدلالاتهم، وهذا يلحظه من تأمل في بعض الخلافات الفقهية الواردة في تفاسير آيات الأحكام: «ومن القواعد الأصولية أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة، فلهما حكم آيتين، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولاً مهما أمكن؛ لأن أعمال الكلام أولى من إهماله»^(١).

الأمر الثامن: أن من طرائق الفقهاء سعيهم على تعدد طبقاتهم إلى تعמיד آرائهم، وأقوالهم، ومذاهبهم بالآيات ذات الصلة بالمسائل الفقهية الواردة في تفسيرهم لآيات الأحكام، وفي جدلياتهم، وفقهم المقارن، وذلك من خلال عرض ما ورد في الموضوع الفقهي أو المسألة - محل البحث - من آيات قرآنية لها علاقة بالقضية المطروحة، أو تعالج جانباً فقهياً ذا علاقة بها، والوقوف على الاحتمالات والتحليلات الممكنة يعد مقبولاً ومعتمداً في ميزان أهل العلم.

ويمكن اعتبار ذلك من الخطوات المهمة لاستقراء الأدلة القرآنية في الموضوع الواحد؛ لغرض بيان المعاني الشرعية أو اللغوية أو تحليل الآيات أو الاستنباط منها.

الأمر التاسع: بروز مناصرة المذهب من خلال تفسير آيات الأحكام مع

(١) أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، للدكتور: عبد الله الدوسري، دار الهدى، الطبعة الأولى،

شيء من التكلف في بعض الأحيان^(١) من خلال ترجيح المذهب الفقهي للمفسر، والذب عنه، ودعمه بالدلالات والأدلة الفقهية الشرعية أو الاجتهادية لاستظهار دلالات النص القرآني على رأي المذهب، وهذا بارز كما أشار الباحث في صنيع الجصاص الحنفي، وإلكيا الهراسي الشافعي.



(١) ومن أمثلة التكلف في التفسير من أجل نصرة المذهب الفقهي ما وقع فيه فخر الدين الرازي عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَمَّضُوهُنَّ أَنْ يَتَّكِنَ زَوْجُهُنَّ﴾ الآية حيث قال في المسألة الثالثة: «اختلف المفسرون في أن قوله: ﴿فَلَا تَمَّضُوهُنَّ﴾ خطاب لمن؟ فقال الأكثرون إنه خطاب للأولياء، وقال بعضهم: أنه خطاب للأزواج وهذا هو المختار»، وتكلف الرازي في حمل نظم الآية وسياقها لتفيد مذهب الشافعي رحمه الله، ولما وجد الجمهور احتجوا بحديث معقل بن يسار رضي الله عنه رد الاحتجاج به؛ لأنه خير الواحد، وأيضاً لأن الروايات متعارضة حسب كلام الرازي (انظر: مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٩٦/٦-٩٧).

المبحث الخامس

مضان آيات الأحكام

تقريب مظان ورود المسائل أو الأدلة يعد من مسعفات الباحثين، بل هو مطلب لكل من يسعى للتوسع والتوثيق للمعلومات التي تعينه في استكمال جوانب البحث والخروج بنتائج تفيد وتضيف في ميدان العلم.

وآيات الأحكام هي من أصول الأدلة التي يحرص كل باحث على تقريبها وبيان مظانها في كتب العلم، والفقهاء بشتى مذاهبهم يبنون مسائلهم على آيات القرآن الكريم من خلال إبراز الدلالات المعتمدة في استنباط الأحكام منها؛ لذا حرص المفسر المشارك في الفقه أن يؤكد ذلك في أثناء تفسيره، كما انتخب بعض الفقهاء أنفسهم للتدليل على فروع المذهب، وكتب الخلاف العالي يسلك أصحابها في تعاملهم مع المخالف مسلك حشد النصوص القرآنية لتعميد أقوالهم وإلزام المخالف، وجميع ما ذكر شكّل قدرًا كبيرًا من المراجع والمظان لآيات الأحكام متبوعة بالبيان الأصولي والتمثيل الفقهي والبناء والربط بين الأدلة من القرآن والمسائل الفرعية المبنية عليها.

ولعل الباحث في هذا المبحث يشير إلى جملة من المظان لآيات الأحكام في مدونات أهل العلم ويذيل ذلك ببعض الفوائد المعينة للمتفقه في هذا الباب.

كما أشار الباحث في السطور السابقة بأن مدونات أهل العلم من الفقهاء حافلة بالأدلة الشرعية في مواردها، وهذه المدونات يمكن تقسيمها وفق الآتي:

أولاً: مدونات أحكام القرآن وكتب تفسير آيات الأحكام.

قد توجهت بعض همم العلماء ممن لهم عناية بالتفسير للقرآن الكريم كما بُين في هذا الفصل، وأفردوا مؤلفات تعنى بتفسير آيات الأحكام استقلالاً أو تعرض تفاسير عامة ويتم التركيز على آيات الأحكام ويحكى الخلاف فيها مع التبحر في تفاصيلها ومنها:

المذهب الحنفي:

«أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي المشهور بالجصاص.

المذهب المالكي:

«الجامع لأحكام القرآن» محمد بن أحمد القرطبي.

«أحكام القرآن» لمحمد بن عبد الله، ابن العربي.

«أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» لمحمد الأمين الشنقيطي.

المذهب الشافعي:

«أحكام القرآن لإلكيا الهراسي».

«الإكليل في استنباط التنزيل» لجلال الدين السيوطي.

المذهب الحنبلي:

لم يقف الباحث كما أشير سابقاً على كتب في تفسير آيات الأحكام أو مؤلف يتعلق بأحكام القرآن على مذهب الحنابلة مطبوعة، ويمكن الاستفادة من بعض آيات الأحكام المفسرة في كتاب «زاد المسير» لابن الجوزي، أو معرض المنقولات عن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب الحنبلي.

مذهب ابن جرير الطبري:

ولمكانة الإمام ابن جرير الطبري وعلو كعبه في الفقه يمكن الاستفادة

لمعرفة الأدلة من الكتاب على مذهبه واختياراته من خلال آيات الأحكام التي أوردها - رحمه الله - في تفسيره الحافل «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

ثانياً: ما ألفه العلماء من أتباع المذاهب لغرض الاستدلال للمذهب.

لقد بذل العلماء جهودهم في الاستدلال للمذهب خدمة له وتقوية لأحكامه فمن ذلك:

المذهب الحنفي:

«اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» للإمام أبي محمد علي بن زكريا المنبجي.

المذهب المالكي:

«المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات» لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي.

المذهب الشافعي:

«مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب.

المذهب الحنبلي:

«شرح منتهى الإرادات» لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي.

«منار السبيل في شرح الدليل» لإبراهيم بن محمد بن ضويان.

«السلسبيل لمعرفة الدليل» للشيخ صالح البليهي.

ثالثاً: كتب الخلاف العالي لأرباب المذاهب.

كتب الخلاف العالي من أوسع الميادين لاستصحاب الأدلة من الكتاب وإبرازها أمام المخالف لتدعيم القول والاختيار.

المذهب الحنفي:

«بدائع الصنائع» للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني.

المذهب المالكي:

«الاستذكار» ليوسف بن عبد الله بن عبد البر.

«الذخيرة» لأحمد بن إدريس القرافي.

المذهب الشافعي:

«الأم» للإمام محمد بن إدريس الشافعي

«المجموع شرح المهذب» ليحيى بن شرف النووي.

المذهب الحنبلي:

«المغني شرح مختصر الخرقى» لعبد الله بن قدامة الحنبلي.

وما ذكر من الكتب في هذا الشأن هي على سبيل المثال ولم يُقصد الحصر، والكتب عمومًا التي عنيت بالتدليل الفقهي للفروع صالحة لأن تكون من مظنة آيات الأحكام. وثمة تنبيهات يراها الباحث ذات بال في سياق البحث، وهي على النحو الآتي:

التنبيه الأول: لا بد أن يصنف المتفقه طبيعة الكتاب الذي يرغب الرجوع له لاستقراء النصوص القرآنية في مسألة معينة؛ وذلك من حيث مشاركة المؤلف في الفقه ومدى عنايته به، وجميل أن ينضم مع ذلك تمكن المؤلف في أصول الفقه، مع التأكيد على أن الكتاب ألف في الغرض المقصود.

التنبيه الثاني: معرفة المذهب الفقهي للمؤلف من المهمات في هذا الباب؛ لأن المذهب الفقهي للمؤلف يحدد طبيعة تعامله مع آيات الأحكام من خلال اعتبار دلالاتها تقديمًا وتخصيصًا وتقييدًا؛ فالحنفي يتعامل مع دلالات الألفاظ من حيث الاعتبار على غير جادة الجمهور وهكذا. وهذا مؤثر في تحليل استدالات الفقهاء بآيات الأحكام على الفروع الفقهية.

التنبيه الثالث: إدراك الفرق بين التأليف لبيان آيات الأحكام كما في مصنفات أحكام القرآن، والتأليف في الفقه ابتداء المضمّن الاستدلال بآيات الأحكام؛ فالأول يعنى باستنباط الفرع من الدليل وهذا يقتضي التوسع في التعامل مع النص القرآني، كما أن العناية بهذا أضافت مجالًا رحبًا لتحليل النص القرآني وتتبع كل ما يفيد حكمًا أو يعزز قاعدة أصولية أو معنى لغويًا أو شرعيًا؛ إذ هو يُعنى بالمفردات والتراكيب في النص القرآني كما يشمل أسباب النزول والإيراد للاستدلال بهذه النصوص من خلال إظهار المنقولات عن السلف المؤيدة للاستدلال أو المقيمة للفارق في تنزيل النص أو اعتبار الدلالة منه، وهذا حال كتب الدلائل فهي تعنى ببيان أصول الحكم لا صور فروعه المنبئية عليه. أما الثاني فهو يقتصر على موطن الشاهد أو ما يعزز الاستدلال بالنص القرآني؛ لأن عنايتها بتصوير الفرع والاستدلال له.

التنبيه الرابع: ملاحظة توظيف مؤلف الكتاب لقواعد الأصول والربط بمقاصد الشريعة؛ فهذا يعين - بإذن الله - الفقيه عمومًا والمعتمني بالتحليل على كشف العلاقة بين مكونات الحكم في النص القرآني من علل ومقاصد وحكم، وكذلك طبيعة التشريع في ضبط أفعال المكلفين، ومراعاة أحوالهم في تنزيل الأحكام من رب العالمين.

التنبيه الخامس: العناية بمنقولات السلف في كتب أحكام القرآن وتأملها

فهي تتضمن في الغالب قواعد للتعامل مع دلالات النص القرآني ومعايير تنزيهه على الوقائع، وهذا مسلك مهم في تحليل آراء الصحابة والأئمة المعترين.



الفصل الثاني

أحاديث الأحكام

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: المقصود بأحاديث الأحكام.
- المبحث الثاني: خصائص أحاديث الأحكام في كونها نصوصاً فقهية.
- المبحث الثالث: بيان مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع، وأثرها في الأحكام.
- المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهية في أحاديث الأحكام.
- المبحث الخامس: مظان أحاديث الأحكام.

تمهيد

من الأصول المستقرة في العلم الشرعي مكانة السنة النبوية ودورها في بناء الأحكام كما الكتاب العزيز، قال الشوكاني -رحمه الله-: «اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: (ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه)^(١) أي: أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن»^(٢).

وقد بين جل وعلا ذلك في كتابه الكريم في مواضع عدة منها:

- الآيات التي تصرح بوجوب طاعة الرسول ﷺ وإتباعه، والتحذير من مخالفته وتبديل سنته، وأن طاعته طاعة لله، كقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾^(٤)، وقوله عز من قائل عليماً: ﴿وَمَا آءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٥).

(١) أخرج بنحوه أبو داود في سنته من حديث المقدم بن معد يكرب، كتاب السنة: باب لزوم السنة ٦١٠/٢، والإمام أحمد في المسند، ٤/ ١٣٠. والطبراني في الكبير، ٢٠/ ٢٨٣ و٦٦٩، والبيهقي في السنن، كتاب الضحايا: باب ما جاء في أكل لحوم الحمر الأهلية، ٩/ ٣٣٤. وصححه العجلوني، (انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ٢/ ٤٢٣).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ١/ ٩٦.

(٣) سورة محمد، آية: ٣٣.

(٤) سورة النساء، آية: ٨٠.

(٥) سورة الحشر، آية: ٧.

• الآيات التي رتبت الإيمان على طاعة رسوله ﷺ والرضا بحكمه، والتسليم لأمره ونهيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا مُبِينًا ﴿٣٦﴾﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾^(٢)، وقوله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾^(٣).

• الآيات التي تبين أن السنة في مجملها وحي من الله عز وجل، وأن الرسول ﷺ لا يأتي بشيء من عنده فيما يتعلق بالتشريع، وأن ما حرم رسول الله ﷺ بسنته مثل ما حرم الله في كتابه، كقوله سبحانه: ﴿٤٢﴾ نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا ﴿٤٧﴾، وقوله جل وعلا: ﴿قَلِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾^(٤)، وقوله جل وعلا: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ

(١) سورة الأحزاب، آية: ٣٦.

(٢) سورة النساء، آية: ٦٥.

(٣) سورة النور، آية: ٥١.

(٤) سورة الحاقة، آية: ٤٤-٤٧.

(٥) سورة التوبة، آية: ٢٩.

وَيُحَدِّثُ لَهُمُ الطَّبِيبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهُمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ
وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴿١١﴾.

• الآيات الدالة على أن الرسول ﷺ مبين للكتاب وشارح له، وأنه يعلم أمته الحكمة كما يعلمهم الكتاب، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ﴿٤٤﴾ (١)، وقوله سبحانه: ﴿ أَلَيْسَ (١٣) وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ (٣)، وقوله جل وعز: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ﴿١٦١﴾ (٤)، قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : « فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أَرْضَى - من أهل العلم بالقرآن - يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ وهذا يشبه ما قال - والله أعلم - لأن القرآن ذكر، وأُتبعته الحكمة، وذكر الله منه على خلقه: بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز - والله أعلم - أن يقال الحكمة هنا إلا سنة رسول الله ﷺ وذلك أنها مقرونة بالكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله ﷺ وحتم على الناس إتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض. إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله: لما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به... » (٥). وهذه النصوص

(١) سورة الأعراف، آية: ١٥٧.

(٢) سورة النحل، آية: ٤٤.

(٣) سورة النحل، آية: ٦٤.

(٤) سورة آل عمران، آية: ١٦٤.

(٥) الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص: ٣٤، ٣٥.

المتضافرة يتحقق بها هذا الأصل، وهو مقام السنة النبوية من الكتاب العزيز، وهي مكمل^(١) لمصدرية الكتاب وقد علم النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه، وعليه بعثهم للبيان والحكم والفتوى، فقد روي أنه ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن، قال له: (كيف تقضي إذا غلبك قضاء؟). قال: أقضي بكتاب الله؛ قال: (فإن لم تجد في كتاب الله؟) قال: بسنة رسول الله. قال: (فإن لم تجد؟). قال: اجتهد رأيي ولا ألو. فضرب صدره، وقال: (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله)^(٢).

(١) قال الشوكاني: وأما ما يروي من طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن فقال يحيى بن معين: إنه موضوع، وضعته الزنادقة، وقال الشافعي: ما رواه أحد عن يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير، وقال ابن عبد البر في كتاب جامع العلم: قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا حديث ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وقد عارض حديث العرض قوم فقال: وعرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فخالفه؛ وأنا وجدنا في كتاب الله ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ ﴾ ووجدنا فيه: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ووجدنا فيه: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ﴾. قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب، قال ابن عبد البر: إنها تقضي عليه وتبين المراد منه، وقال يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب، والحاصل: أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام. اهـ. (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، ١/٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأفضية: باب اجتهاد الرأي في القضاء، ٢/٣٢٧، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام: باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، ٣/٦١٦، وأحمد في مسنده، ٥/٢٣٠، ٢٤٢، كلهم من طريق شعبة عن الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ بن جبل عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ حين بعثه إلى اليمن قال له: (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟). قال: أقضي بما في كتاب الله. قال: (فإن لم يكن في كتاب الله؟). قال: بسنة رسول الله. قال: (فإن لم يكن في سنة رسول الله؟) قال: اجتهد رأيي ولا ألو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله) اهـ. وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل. وقال البخاري: =

ومصطلح السنة أخذ تعددًا في بيان مقصوده بين أعراف أهل العلم -رحمهم الله - ولعل سبب هذا التنوع في مفهوم مصطلح السنة يعود لطبيعة محل البحث فيها عند أرباب كل تخصص.

فعند الفقهاء تطلق السنة ويقصد بها تارة ما يقابل الفرض، كقولهم: فروض الصلاة وسننها، ومنهم من يطلقها ويريد بها ما ليس بواجب، فيريد بها المندوب والمستحب، وقد يقصدون بها ما نقل عن النبي ﷺ من نوافل العبادات.

وأما المحدثون فيطلقون مصطلح السنة ويقصدون به: ما أضيف للنبي عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

وأما الأصوليون فيطلقون مصطلح السنة على: ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير^(١).

وهذا التنوع في بيان مصطلح السنة يمكن أن يعود إلى أن محل عناية الفقهاء نتائج الأحكام المستنبطة من النص، وأنهم إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا أو حرمةً أو إباحتًا أو غير ذلك.

والأصوليون محل عنايتهم الأدلة لكونها محل الاستنباط؛ لذا فسروا السنة بما يعد خطابًا متعلقًا بفعل المكلف بخلاف الصفة الخلقية والخلقية

= لا يصح. وقد أطلق صحته جماعة من الفقهاء؛ كالباقلائي وأبي الطيب والطبري وإمام الحرمين لشهرته وتلقي العلماء له بالقبول. وله شاهد صحيح الإسناد لكنه موقوف لا يصح، (انظر: التاريخ الكبير ٢ / ٢٧٧)، وخلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، ٢ / ٤٢٤، والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ٤ / ٤٤٦، ٤٤٧).

(١) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ١ / ٩٥.

للنبي ﷺ؛ فهم بحثوا عن رسول الله الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

وأما المحدثون فعنايتهم بالراوي والمروي قبولاً ورداً؛ لذا اعتنوا بالجمع لكل ما يضاف للنبي ﷺ مما يتعلق بفعل المكلفين أو فعله عليه الصلاة والسلام وصفته. كما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

والمتفقه عندما يكون على دراية بدواعي هذا التعدد في بيان معنى السنة عند كل أصحاب تخصص فإنه سيستوعب طبيعة تلك المصطلحات في مدوناتهم وتعبيراتهم فلا يقع في خلط في التصور والحكم.

والذي يعنينا في هذا البحث هو ما كان متعلقاً من قول النبي أو فعله أو تقريره بفعل المكلف. وقد تعارف العلماء على تسمية هذا النوع من السنة النبوية بأحاديث الأحكام كما سيبين الباحث ذلك في المبحث الآتي.

المبحث الأول

المقصود بأحاديث الأحكام

بعد مراجعة الباحث لكتب المصطلح والأصول لم يظهر له من اعتنى ببيان المقصود بأحاديث الأحكام، ولعل ذلك يعود لظهور معناها لديهم في الذهن، وأن معناها متقرر في بديهيات تصوراتهم.

وقد عرف بعض المعاصرين أحاديث الأحكام باعتبارها لقباً بعد تعريفهم مفردة الحديث والحكم، وهي على النحو الآتي:

التعريف الأول: «ما ورد عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير يتضمن خطاباً شرعياً يفهم منه طلب الفعل، أو الكف عنه، أو جعل شيء سبباً أو شرطاً لشيء أو مانعاً منه»^(١).

التعريف الثاني: «علم يبحث في أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، من حيث تعلقها بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع»^(٢).

التعريف الثالث: «الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية»^(٣).

وهذه التعريفات لا تسلم من الانتقاد، ولكن منعا للإطالة لن يطيل الباحث في العرض النقدي للتعريفات المذكورة، فالذي ظهر للباحث من انتقادات الآتي:

-
- (١) مفاهيم إسلامية، مقال للدكتور علي مرعي، الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء بالأزهر.
 - (٢) مجلة أم القرى، بحث: مدخل لدراسة أحاديث الأحكام، للدكتورة: نورة بنت حسن قاروت، السنة الحادية عشرة، ١٤١٩هـ، العدد ١٨، ص: ١٤١.
 - (٣) أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها، لمحمد الفراء، جامعة غزة، فرع الجنوب خان يونس، ص: ٢. «لم يطبع».

يمكن أن ينتقد التعريف الأول بالآتي:

أولاً: أطلال المعرف في التعريف فنقله من الاختصار إلى أسلوب الشرح وهذا من قوادح الحدود التي يفترض أن تكون مختصرة.

ثانياً: اشتراط أن يتضمن القول أو الفعل أو التقرير الوارد عن النبي عليه الصلاة والسلام خطاباً يفهم منه الطلب.. فيه قصر أحاديث الأحكام في السنة على القولية، فاقتران الفعل بالقول أو بالتقرير يصيرها سنة قولية، وهذا غير متحقق في كثير من أحاديث الأحكام الواردة في مدونات السنة، كما أن هذا يقصر أحاديث الأحكام على القولية دون الفعلية أو التقريرية، وهذا فيه تعارض بين أول التعريف وأوسطه.

ويمكن أن ينتقد التعريف الثاني بالآتي:

وصف المعرف أحاديث الأحكام بالعلم الذي يبحث في أقوال النبي ﷺ يخالف طبيعة أحاديث الأحكام؛ حيث إن أحاديث الأحكام نصوص شرعية تفيد العلم لكن ليست بذاتها قواعد للبحث، بل هي محل البحث لكي يفهم معناها أو يستنبط منها الأحكام.

ويمكن أن ينتقد التعريف الثالث بالآتي:

أولاً: وقوع الدور في التعريف؛ حيث عرف أحاديث الأحكام بأنها «أحاديث... المتعلقة بالأحكام الشرعية» والدور قادح في الحدود.

ثانياً: الاختصار الذي يفتقر للتوضيح فقوله: «الأحاديث» دون ذكر الوصف الكاشف لما يتناوله معنى مفردة «الحديث» باعتبار عرف المعرف.

وبعد هذا العرض اليسير فيمكن القول بأن المقصود بأحاديث الأحكام:

«ما نقل عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير متعلقًا بفعل المكلف بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع».

شرح التعريف:

«ما نقل عن النبي ﷺ»: فيه بيان أن الحديث في العرف الخاص للعلماء يقتضي النقل.

«غير القرآن»: قيد احترازي حتى لا يدخل القرآن في معنى الحديث النبوي وإن كان منقولاً عن النبي ﷺ.

«من قول أو فعل أو تقرير»: ومن أمثلة ذلك:

مثال القول: ما تحدث به النبي ﷺ في مختلف المناسبات مما يتعلق بتشريع الأحكام كقوله عليه الصلاة والسلام: (إنما الأعمال بالنيات)^(١). وقوله: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)^(٢).

ومثال الفعل: ما نقله الصحابة من أفعال النبي ﷺ في شؤون العبادة وغيرها، كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام، وقضائه بالشاهد واليمين.

ومثال التقرير: ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه مع دلالة الرضا، أو بإظهار استحسان وتأييد.

فمن الأول: إقراره عليه الصلاة والسلام لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ٩/١، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة: باب قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنية)... ١٥١٥/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع: باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ٣٢٨/٤، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع: باب الصدق في البيع والبيان، ١١٦٤/٣.

العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم: (لا يُصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة)^(١). فقد فهم بعضهم هذا النهي على حقيقته فأخروها إلى ما بعد المغرب، وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي ﷺ ما فعل الفريقان فأقرهما ولم ينكر عليهما.

ومن الثاني: ما روي أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أكل ضباً قُدِّم إلى النبي ﷺ دون أن يأكله، فقال له بعض الصحابة: أو يحرم أكله يا رسول الله؟ فقال: (لا، ولكنه ليس في أرض قومي فأجدني أعافه)^(٢).

«وكان متعلقاً بفعل المكلفين»: أي: الذي له ارتباط بأفعال المكلفين من جهة كونها مطلوبة أو غير مطلوبة، ومن جهة صحتها وفسادها وما يتبع ذلك. يخرج بذلك الأحاديث المتعلقة بوصف للكون وما فيه من جبال وأشجار وأنهار وشمس وقمر ونحو ذلك، وكذلك ما ورد من ذكر أحوال الماضين فهذه الأحاديث وأمثالها ليست بالنظر إلى ذاتها حكماً شرعياً، ولكن إذا ضم إليها ما ورد من الأمر بالتصديق بما جاء به محمد ﷺ من الوحي، وما ورد من وجوب الاعتبار في أحوال الماضين، والاتعاظ بما جرى لهم صارت متعلقة بأفعال المكلفين فتكون حكماً.

وكذلك الأحاديث المتعلقة بذوات المكلفين كأصل خلقهم، فمن حيث إنها متعلقة بذوات المكلفين لا يصدق عليها تعريف الحكم^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي: باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم، ٤٠٧/٧، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير: باب المبادرة بالغزوة...، ١٣٩١/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد: باب الضب، مع الفتح ٦٦٣/٩، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح: باب إباحة الضب، ١٥٤٣/٣.

(٣) انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٩.

«بالاقتضاء»: المراد بالاقتضاء: الطلب، سواء أكان طلب فعل أم طلب ترك.

«أو التخيير»: وهو الإباحة، وهو تخيير الشارع بين الفعل والترك، والإباحة حكم شرعي، ولكنها قد تعرف بخطاب التخيير، وقد تعرف بسكوت الشارع عن الأمر والنهي، وقد تعرف بما سوى ذلك^(١).

«أو الوضع»: المراد بالوضع: جعلُ الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو وصفه بالصحة أو الفساد أو البطلان.



(١) المرجع السابق، ص: ٢٠.

المبحث الثاني

خصائص أحاديث الأحكام في كونها نصوصاً فقهية

ثمة خصائص لأحاديث الأحكام تخصها عن النصوص الفقهية الأخرى، وهي تشارك آيات الأحكام في كثير من الخصائص؛ لكونها صادرة عن مشكاة واحدة^(١)، وما سيعرضه الباحث - بإذن الله - تحت هذا المبحث هو من الخصائص العامة للسنة والخاصة؛ لكونها أحاديث أحكام والتي رآها أهل العلم، وهي على النحو الآتي:

الخصيصة الأولى: المطابقة^(٢) بين أحاديث الأحكام وآيات الأحكام، وهذه المطابقة عائدة لكون الكتاب والسنة يشكلان المصدرية التشريعية للأحكام، وهذه المطابقة - بما ظهر للباحث - تشمل جملة من المجالات منها:

(١) يقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور: «على الأصول الثلاثة من التلقين والتمثيل والتمرين، التي جاء بها الوحي الإلهي، وكان استمدادها من القرآن والسنة. ولئن شاركت السنة القرآن في الأصل الأول بما قرراه من مبادئ، وبسطاه من دعوات، ورسخاه من قواعد، فإن السنة النبوية قد انفردت بتحقيق الأصولين الآخرين اللذين هما التمثيل والتمرين. وينبغي أن يعلم أن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وإقراراته موفية بالأصول الثلاثة.

فالأقوال هي تلقين، وإلقاء للحقائق، وتعريف بالواجبات، وإرشاد للقواعد. وأفعال النبي ﷺ هي تمثيل ليكون فيها النبي ﷺ المثل الصالح للأمم، فيما يأتي من الأعمال وما يترك، وما يحقق من امتثال الواجبات، وما يحقق من اجتناب النواهي. وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وأما الإقرارات فإنما هي عبارة عن أعمال غير النبي ﷺ من المؤمنين، التي تكون محللاً لمراقبته ورضاه عنها، إذا كانت مرضية، أو إنكاره إياها إذا كانت منكراً، فإن هذا يرجع إلى معنى التمرين». (محاضرة مسجلة عن التربية الإسلامية).

(٢) «المطابقة: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين...» (التعريفات، ص: ٢٧٩).

المجال الأول: المطابقة في الحكم بحيث تأتي أحاديث الأحكام مطابقة لآيات الأحكام فتكون مؤكدة لما جاء فيها، والمطابقة في هذه الصورة تعزز الحكم الذي تضمنته ومقامه في التشريع وطبيعته في عموم الأحكام مثال ذلك:

الأحاديث الدالة على وجوب الصلاة، والأحاديث الدالة على حرمة الشرك، وشهادة الزور ونحوها.

المجال الثاني: المطابقة في الصياغة والأسلوب والبيان، وهذا قد يظهر في أحيان كثيرة في الأحاديث القدسية وغيرها من الأحاديث، والمطابقة في صياغة الكليات، فإن كلام الله عز وجل محكم الصياغة بديع الأسلوب، والسنة أيضًا جاءت مليئة بالصيغ الجامعة المحكمة؛ لذا جاءت صياغة الكليات مؤسسة على أوجز عبارة وأدقها، وهي كذلك مستوعبة وشاملة، وبهذا وقعت المطابقة بين أسلوب آيات الأحكام وأحاديث الأحكام فهي مليئة بالكليات الشرعية^(١).

المجال الثالث: المطابقة في تعزيز الكليات الشرعية وتأصيلها، وبهذا يتحقق بناء القواعد الشرعية على معاني الوحي ومقاصد التشريع، قال الشاطبي رحمه الله:- «فالضروريات الخمس كما تأصلت في الكتاب تفصلت في السنة»^(٢)، فقد أقرت السنة كما أقر القرآن مختلف الأحكام التي أكدت شرعية وقطعية تلك الكليات المعتمدة في كل أمة وملة، على نحو كلية حفظ العرض والنسل، التي تواترت على تثبيتها أدلة تشريع الزواج وتيسيره ومدحه، ومنع

(١) انظر: الكليات الشرعية في السنة من خلال سنن أبي داود، للدكتور: عبد الإله القاسمي، دار الكلمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص: ٤٩.

(٢) الموافقات، ٤/٢٧.

الزنا واللواط والسحاق، وسد المنافذ المؤدية إلى الشذوذ والانحراف، ومنع الخلوة، والحث على الصوم والطاعة والصبر عند انعدام الباءة، والحث على الستر والعفة والتحوط والحياء، وإقامة الحدود والتعزيرات، وغير ذلك من جزئيات الأدلة والأحكام المؤكدة لتلك الكلية القطعية الأصلية، المعتبرة في كل الأمم وسائر الأعصار^(١).

فعلى سبيل المثال:

قاعدة: «لا تكليف إلا بما يطاق»، وهذه القاعدة تعد من الكليات الشرعية التي تبرز مقصد رفع الحرج في الشريعة، وهي امتداد للمعنى الشرعي المودع في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢)، قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: «وهذا دليل على عدم وقوع التكليف بما فوق الطاقة في أديان الله تعالى لعموم «نفساً» في سياق النفي؛ لأن الله تعالى ما شرع التكليف إلا للعمل واستقامة أحوال الخلق، فلا يكلفهم ما لا يطيقون فعله، وما ورد من ذلك فهو في سياق العقوبات، هذا حكم عام في الشرائع كلها»^(٣).

وعن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي ﷺ (دخل وعندها امرأة، قال: (من هذه؟). قالت: فلانة، تذكر من صلاتها قال: (مه، عليكم ما تطيقون، فوالله لا يمل الله حتى تملوا)^(٤). قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «(عليكم بما تطيقون): أي اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون من المداومة عليه، فمنطوقه الأمر بالاختصار على ما يطاق من العبادة، ومفهومه يقتضي

(١) الاجتهاد المقاصدي، ص: ٧٩، ٨٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٦.

(٣) التحرير والتنوير، ٥٩٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في التهجد: باب ما يكره من التشديد في العبادة، ٢٧٩/٣، ومسلم في صحيحه، في صلاة المسافرين: باب أمر من نعس في صلاته ١٩٠/٢.

النهي عن تكلف ما لا يطاق»^(١).

المجال الرابع: المطابقة في إمكان ورود النسخ على أحاديث الأحكام كآيات الأحكام، وهذا النسخ لا يكون إلا بطريقتها، فإن النسخ لا يثبت بالاجتهاد وآراء الرجال؛ لأن حقيقة النسخ تغيير للأحكام بتغير الأحوال والظروف، ممن يعلم مصالح خلقه تبارك وتعالى، ولما امتنع أن يكون للعلماء من الإحاطة بالمصالح والمفاسد في أحوال البشر كإحاطة علم الله تعالى، امتنع القول بالنسخ بالاجتهاد، لما يقع به من إبطال أحكام الشرع المتيقنة بالظن.

لكن للعلماء الاهتداء بمبدأ النسخ في مراعاة الظروف والمناسبات فيما مجاله الاجتهاد من الأحكام، فيفتي أحدهم في المسألة في ظرف يكون على خلافه في ظرف آخر، وهذا مما يحسن ملاحظته من المتفقه في تأمله للنصوص الفقهية الشرعية.

وهذه الصورة من التطابق تعمق القداسة للنصوص الفقهية الشرعية، وأنها غير قابلة لرفع حكمها بالذوق أو الاجتهاد أو العقل.

بل من تمام تلك القداسة للنصوص الفقهية الشرعية أن ما تشكل منها من القواعد الكلية ومقاصد التشريع لا يطرأ عليها النسخ، لأنها كليات، ولم يقع في جميع ما يُذكر مما وقع فيه النسخ من نصوص الكتاب والسنة نسخ لقاعدة كلية، إنما جميعها وارد في جزئيات الأحكام رعاية للمقاصد الكلية.

وكذا الأحكام الجزئية التي اقترن تشريعها بما دل على تأييدها، كقوله

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ١/١٠٢.

تعالى في حديث فرض الصلوات ليلة المعراج: (هي خمس وهي خمسون، لا يبدل القول لدي)^(١)، وقوله ﷺ: (لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها)^{(٢)(٣)}.

الخصيصة الثانية: أن أحاديث الأحكام ضميمة لآيات الأحكام في بيان المعنى والحكم، فقد أوضح أهل العلم صور انضمام أحاديث الأحكام لآيات الأحكام، فإن بيان القرآن لأحكام التشريع حلاله وحرامه؛ إما بالوحي نصًّا ومعنى مباشرة، أو بضميمة الوحي معنى وهو السنة التي فيها بيان آخر لمجمل القرآن، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَزَّلْنَا بِهَا الْقُرْآنَ﴾^(٤).

قال ﷺ عن المقدم بن معد يكرب: (إني أوتيت القرآن ومثله معه)^(٥).

قال الشاطبي - رحمه الله -: «.. وذلك أن القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلبًا لها، والتعريف بمفاسدها دفعا لها... وإذا نظرنا إلى السنة وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور، فالكتاب أتى بها أصولًا يرجع إليها، والسنة أتت بها تفريعًا على الكتاب وبيانا لما فيه منها»^(٦).

ثم يأتي دور الاجتهاد في نطاق النصوص الشرعية، وفي ضوء مبادئ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة: باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، وكتاب الأنبياء: باب ذكر إدريس عليه السلام، ١/٣٨٨ - ٣٩٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، ١/١٠٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد: باب في الهجرة هل انقطعت، ٤/٣، والنسائي في «الكبرى»، كتاب السير: باب متى تنقطع الهجرة، ٥/٢١٧. وصححه الألباني في إرواء الغليل، ٣٣/٥.

(٣) انظر: تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص: ٣٢٤-٣٢٦.

(٤) سورة النحل، آية: ٤٤.

(٥) سبق تخريجه. (٦) الموافقات، ٤/٢٧.

التشريع، وروح الشريعة العامة، وضمن مقاصدها وأهدافها العامة. والاجتهاد يشمل كل مصادر التشريع الأخرى غير النصية من إجماع وقياس واستصلاح واستحسان وعرف وسد ذريعة واستصحاب وغير ذلك^(١).

وقد ذكر أهل العلم من صور التكامل بين أحاديث الأحكام وآيات الأحكام، والتي عدها المتقدمون من السلف من باب النسخ، قال ابن القيم - رحمه الله -: «مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتنبهه فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو: بيان المراد بغير ذلك اللفظ بأمر خارج عنه، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر»^(٢).

وقال الشاطبي - رحمه الله -: «النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخًا، وعلى بيان المجمل والمبهم نسخًا، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخًا؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد»^(٣).

وهذا الإطلاق من السلف يبين مقدار التكامل بين نصوص أحاديث الأحكام وآيات الأحكام، كما لا يمكن أن يسد مسده اجتهاد مجتهد ونحوه. وإليك صورته:

(١) انظر: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للدكتور: وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر

المعاصر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ، ٢٠٨/١٤.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٣٥.

(٣) الموافقات، ٣/١٠٨.

أولاً: بيان المجمل من آيات الأحكام، وهو كثير الوقوع، مثاله تفصيل أحكام الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والمعاملات المالية، وغيرها.

ثانياً: تخصيص العام من آيات الأحكام، كتخصيص عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾^(١)، بقوله ﷺ: (لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها)^(٢).

وتخصيص عموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٣)، بقوله ﷺ في البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)^(٤).

وتخصيص عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ﴾^(٥)، بحديث ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: كان رسول الله - ﷺ - (يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض)^(٦) وهذا فيه تخصيص القرآن بفعل النبي ﷺ.

ثالثاً: تقييد المطلق الوارد في آيات الأحكام، كتقييد المطلق في قوله

(١) سورة النساء، آية: ٢٤

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح: باب لا تنكح المرأة على عمتها، ١٦٠/٩، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح: باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ١٠٢٨/٢.

(٣) سورة المائدة، آية: ٣.

(٤) أخرجه مالك في موطنه: كتاب الطهارة: باب الطهور للوضوء، ٢٢/١، وأحمد في مسنده، ٣٦١/٢، وأبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب الوضوء بماء البحر، ٦٤/١، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة: باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، ١٠٠/١-١٠١، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة: باب الوضوء بماء البحر، ١٧٦/١، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة: باب الوضوء بماء البحر، ١٣٦/١. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح وقد تويع مالك على هذا الحديث فتابعه أبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق وإسحاق بن إبراهيم. قال: وسألت البخاري عنه، فقال: هو حديث صحيح».

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٢٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، ٢٤٣/١.

تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا ﴾^(١)، فلفظ ﴿ وَصِيَّةٍ ﴾ مطلق ورد الدليل من السنة بتقييده بالثلث، كما في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: (لا) فقلت: بالشرط؟ فقال: (لا) ثم قال: (الثلث والثلث كبير - أو: كثير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس)^(٢).

وكتقييد قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٣) بما

روي في السنة^(٤).....

(١) سورة النساء، آية: ١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا: باب الوصية بالثلث، ١٠٠٧/٥. ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية: باب الوصية بالثلث، ٧١/٥.

(٣) سورة المائدة، آية: ٣٨.

(٤) قال البيهقي - رحمه الله -: «قال مجاهد: في قراءة ابن مسعود: فاقطعوا أيماهما، وبمعناه قال إبراهيم النخعي. وهذا يدل على أنه «إذا سرق ابتداء قطعت يده اليمنى، ثم تقطع من مفصل الكف، ويحسم».

وروي عن جابر، وعبد الله بن عمرو، وعن رجاء بن حيوة، عن عدي، مرفوعاً أنه ﷺ «قطع يد السارق من المفصل».

وعن عمر بن الخطاب: «أنه كان يقطع من المفصل» وفي إسناده هذا الحديث مقال. أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي المعروف الفقيه، نا أبو بشر الإسفراييني، نا أبو جعفر الحذاء، نا علي بن عبد الله المدني، نا يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، قال: أتني النبي ﷺ بسارق سرق شملة، فقال: «سرت؟ ما إخالك فعلت». فقال: بلى قد فعلت فقال: «اذهبوا به، فاقطعوه، ثم احسموه، ثم اتوني به» قال: فقطع، ثم حسم، ثم أتني به، فقال: «تب إلى الله» وربما قال سفيان: «ويحك تب إلى الله» قال: «تبت إلى الله». قال: «اللهم تب عليه». ثم قال سفيان: وحدثنا هذا الحديث غير يزيد بن خصيفة. قال الشيخ: هكذا روي مرسلًا، وقد قيل عنه عن ابن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. (السنن الكبرى للبيهقي، ٢٧١، ٢٧٠).
وهذا وإن كان النقل بخصوصه لا يثبت به إسناده، لكنه لم ينقل غيره والرواية فيه ليست بساقطة، =

من تقييد القطع بالكف إلى الرسغ^(١).

الخصيصة الثالثة: إنشاء أحكام ابتداء فتمة أحكام سكت القرآن عن بيانها وجاءت أحاديث الأحكام ببيانها، وقد عبر عنها الشافعي -رحمه الله- بقوله: «ومنه ما سن رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص حكم»^(٢)، مثالها: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، والجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها. الخصيصة الرابعة: تشكيلها للبناء الأصولي لمن تأملها، وهذا البناء من عدة جوانب منها:

الجانب الأول: أنها بينت العديد من العلل والحكم والأسرار المتعلقة بالأحكام الفقهية العملية الجزئية، على نحو علة منع ادخار لحوم الأضاحي^(٣)،

= وهو المروي فعله عن أصحاب النبي ﷺ، وقد اعتضد بأصل شرعي؛ ذلك أن لفظ (اليد) يراد به الكف، كما يراد به إلى المرفق، كما يراد به إلى المنكب، والحد يسقط بالشبهة، كما لا يتجاوز به قدر اليقين، واليقين هنا بقطع أدنى ما يسمى يدا، وبه يتحقق المقصود. (تيسير علم أصول الفقه، ص: ٢١٨)

(١) وظن البعض بأن الآية مقيدة بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: ٦)، فلفظ (الأيدي) مطلق في الآية الأولى، ومقيد في الآية الثانية، لكن حكم الأولى وجوب قطع الأيدي، وسببها السرقة، وحكم الثانية وجوب غسل الأيدي، وسببها القيام إلى الصلاة. فعلاقة التأثير منعدمة بين الحكمين، فلا يصح حمل المطلق على المقيد. (انظر: تيسير علم أصول الفقه، ص: ٢١٧-٢١٨).

(٢) الرسالة، ص: ٢٢.

(٣) حديث عائشة قالت: «دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى، في زمان رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: (ادخروا ثلاثاً - وفي رواية: «ثلاث» - ثم تصدقوا بما بقي)، فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله، إن الناس يتخذون الأسقية من ضحايهم، ويجمعون منها الودك، فقال: (إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت، فكلوا، وصدقوا، وادخروا) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي: باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، ٣/ ١٥٦١.

والتي هي تمكين الجماعة القادمة من سد حاجتها من الغذاء، وعلّة تشريع الاستئذان^(١) والتي هي صيانة العرض وعدم هتك حرّات البيوت، مما ينجر عن الدخول المفاجئ من وقوع النظر فيما يحرم أو يكره^(٢).

الجانب الثاني: تشكل منها بعض القواعد الفقهية المتصلة بالمقاصد الشرعية، كقاعدة: «الضرر يزال»، المبنية من قول النبي ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)^(٣)، وكقاعدة: «العادة محكمة»، والتي ابنت على قول النبي ﷺ: لهند بنت عتبة: (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)^{(٤)(٥)}.

(١) حديث سهل بن سعد: أن رجلاً اطلع من جحر في حجرة النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ ومذرى يحك بها رأسه، فلما رآه رسول الله ﷺ قال: (لو أعلم أنك تنظرني لطعنت به في عينك؛ إنما جعل الاستئذان من أجل النظر). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات: باب من اطلع في بيت قوم ففقتوا عينه فلا دية له، ١٢ / ٢٥٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب: باب تحريم النظر في بيت غيره، ٣ / ١٦٩٨.

(٢) حجة الله البالغة، لأحمد شاه ولي الله الدهلوي، ضبطه ووضع حواشيه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ / ٣٠.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الأفضية: باب الجعلة، ٤ / ٢٢٨، والحاكم في مستدركه، كتاب البيوع: باب النهي عن المحاقلة، ٢ / ٥٧٧، والبيهقي في سننه، كتاب الصلح: باب لا ضرر ولا ضرار، ٦ / ٦٩، ٧٠، وكلهم من طريق الدروردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: لا ضرر ولا ضرار.

قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: «تفرده به عثمان بن محمد عن الدروردي».

أما صحته على شرط مسلم فعثمان بن محمد لم يخرج له مسلم شيئاً ومع ذلك فهو ضعيف ضعفه الدارقطني. (انظر: لسان الميزان، ٤ / ١٧٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع: باب من أجرى أمر الأمطار على ما يتعارفون بينهم، ٤ / ٤٠٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الأفضية: باب قضية هند، ٣ / ١٣٣٨.

(٥) انظر: للتوسع: القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب بن إبراهيم الباحسين، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ص: ١٩٣-٢١٤.

الجانب الثالث: تدعيم البناء الفقهي والتنظير الأصولي، حيث تأسست بعض النظريات الفقهية والأصولية على ضوء الكثير من أحاديث الأحكام، والتي كانت لها علاقة ما بالمقاصد الشرعية، والقضايا والقواعد الأصولية، على نحو نظرية الضمان والضرورة والترخص والتيسير والالتزام والاستصلاح والعرف والقصود في الأفعال وغير ذلك، مما كان له الأثر الواضح في تطوير المجال المعرفي والقانوني وميدان التقاضي العائد على أهله وأربابه بالعدالة والخير والاستحقاق، وفي خدمة المقاصد الشرعية ومصالح الناس بوجه من الوجوه.

الجانب الرابع: تنطوي السنة الشريفة من جهة بعض نصوصها ومباحثها، على جوانب مقاصدية وأصولية مهمة دلت على أن الالتفات إلى المقصد والتعويل عليه أمر له مكانته وأهميته في بيان الأحكام وتثبيت شرع الله تعالى في الوجود، فهناك الكثير من النصوص والوقائع النبوية التي وردت مقرونة بعلمها وحكمها وأسرارها ومقاصدها، من ذلك على سبيل المثال: إقراره ﷺ لقول معاذ بالرجوع إلى الرأي عند عدم النصوص من الكتاب والسنة، أو عند وجود النصوص الظنية التي لها معان كثيرة، والتي تحتاج إلى تحديد أقربها إلى المراد الإلهي والمقصد الشرعي، ولن يكون ذلك ممكناً إلا باعتماد الرأي الصحيح الذي يكون المقصد الشرعي أحد مستنداته ومرجحاته.. فأقراره عليه الصلاة والسلام لمعاذ بذلك يفيد أموراً منها:

أولاً: اعتبار الرأي الصحيح في النظر الاجتهادي لإصدار الأحكام بعد النص.

ثانياً: تأكيد مكانة الاجتهاد بالرأي عند انعدام وجود النص، أو عند وجود النص الظني الاحتمالي الذي تزاومت عليه المعاني والمدلولات.

ثالثاً: شمول الاجتهاد بالرأي للعمل بالقياس «أي إلحاق النظائر بنظائرها المنصوص عليها في الكتاب والسنة»، وللعمل بالعرف والمصلحة والاستحسان، وما هو مناسب لتعاليم الدين ومقاصده دون أن يتصادم مع نص أو أصل شرعي^(١).

وبعد هذا العرض لخصائص أحاديث الأحكام، فإن الباحث يلفت لقضية ذات أهمية، وهي أن العناية بخصائص النصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية تجعل المتفقه يتصور طبيعة كل نص وقواعد التعامل معه سواء من خلال تفسيره أو تحليله أو الاستنباط منه، كما أن إدراك تراتيب العلماء في التعامل مع هذه النصوص يهيئ المتفقه لفهم كثير من مزاوالات الفقهاء لعملية التدليل من حيث الاعتبار في الترجيح والتعارض.



(١) الاجتهاد المقاصدي، ص: ٨٦. وانظر: للتوسع: حديث معاذ بن جبل في أصول الاستدلال دراية أصولية، للدكتور: عبد العزيز بن محمد العويد، دار كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

المبحث الثالث

بيان مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع وأثرها في الأحكام

لقد بعث الله نبينا محمداً عليه الصلاة والسلام لبيان الحق ورحمة الخلق، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (١٧) ﴿١﴾. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «وقال النبي ﷺ: (إنما أنا رحمة مهداة)» (٢)؛ ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية، وبيان ما ينفعهم وما يضرهم، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ، وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٣). فبين تعالى أن هذا من مننه على عباده المؤمنين» (٤). ومن بيان النبي عليه الصلاة والسلام ما كان بطريق الخطاب المفهوم الواضح المتجه لأفعال المكلفين في شأنهم كله بيانا للحق ورحمة بالخلق، قال الشاطبي - رحمه الله - : «إن المقصود الشرعي من الخطاب الوارد على المكلفين تفهيم ما لهم وما عليهم، مما هو مصلحة لهم في دنياهم وأخراهم، وهذا يستلزم كونه بينا واضحا لا إجمال فيه ولا اشتباه، ولو كان فيه بحسب هذا القصد اشتباه وإجمال لناقض أصل مقصود الخطاب فلم تقع فائدة، وذلك ممتنع من جهة رعي المصالح تفضلا أو انحتماما أو عدم رعيها؛ إذ لا يعقل خطاب مقصود من غير تفهيم مقصود».

(١) سورة الأنبياء، آية: ١٠٧.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الإيمان، ١ / ٩١. قال المناوي: «الحديث مرفوع وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح وأقره الذهبي» (الفيض ٢ / ٥٧٢).

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٦٤.

(٤) مجموع الفتاوى، ٦ / ١٣١.

وهذا الوضوح من كمال رحمة الله بعباده ليتسنى لهم إقامة الشرع والسير وفق التشريع.

وهذا التشريع كما أنه يفيد نبوة محمد ﷺ فهو لا يسلبه بشريته التي خلقه الله عليها، قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(١)، وقال جل ثناؤه: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾^(٢)، تقرر هاتان الآيتان وغيرهما أن تحمل أعباء الرسالة لا يقتضي انخلاءه من لبوس البشرية، بل من تمام المنة، وكمال الحكمة ألا يكون المرسل إلا من جنس المرسل إليهم^(٣)، وعليه فإن بشريته ﷺ مجبولة على أفعال وتكتسب أفعالاً، ومع هذا كله كان له أكمل الأحوال وأسامها في بيان الشريعة من خلال مسؤولياته، قال القرافي رحمه الله:- «اعلم أن رسول الله ﷺ هو الإمام الأعظم، والقاضي الأحكم، والمفتي الأعلم، فهو ﷺ إمام الأئمة، وقاضي القضاة، وعالم العلماء، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته، وهو أعظم من كل من تولى منصباً منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب ديني إلا وهو متصف به في أعلى رتبة غير أن غالب تصرفه ﷺ بالتبليغ؛ لأن وصف الرسالة غالب عليه، ثم تقع تصرفاته ﷺ:

- منها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجمالاً.
- ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء.
- ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة.

(١) سورة الكهف، آية: ١١٠.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٩٣.

(٣) محتكمات الخلاف الفقهي، ص: ١٨٠، ١٨١.

• ومنها ما يختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين فصاعداً:

- فمنهم من يغلب عليه رتبة.

- ومنهم من يغلب عليه أخرى.

ثم تصرفاته ﷺ بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة فكل ما قاله ﷺ أو فعله على سبيل التبليغ كان ذلك حكماً عاماً على الثقلين إلى يوم القيامة، فإن كان مأموراً به أقدم عليه كل أحد بنفسه وكذلك المباح، وإن كان منهياً عنه اجتنبه كل أحد بنفسه، وكل ما تصرف فيه - عليه السلام - بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام اقتداء به - عليه السلام -؛ ولأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة دون التبليغ يقتضي ذلك، وما تصرف فيه ﷺ بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم اقتداء به ﷺ ولأن السبب الذي لأجله تصرف فيه ﷺ بوصف القضاء يقتضي ذلك^(١).

وما ذكره القرافي من تصنيف لمقامات النبي ﷺ تبين أن الأحوال الحاقفة بأقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله تؤثر في طبيعة الحكم المستفاد، من جهة كونه تشريعاً أو غير تشريع، فإن كان تشريعاً؛ فمن جهة تحديد نوع الطلب من حيث العموم، والخصوص، وقوته من حيث الإلزام وعدم الإلزام^(٢).

وقد عدّ القرافي - رحمه الله - التعرف على مقامات النبي عليه الصلاة والسلام والتي يصدر عنها من تصرفه النبوي ضرورياً لفهم أحاديث الأحكام فهماً سليماً. فهو منبع علم كثير ومدرك حسن للمجتهدين، فيقول بعد استعراض جملة من الأمثلة المختلف فيها في سياق المقامات والتي وقع

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) انظر: محكمات الخلاف الفقهي، ص: ١٨٠.

الخلاف فيها بين الفقهاء: «ونظائر هذه المسائل كثيرة في الشريعة، فتفقدته تجده وتجد فيه علماً كثيراً ومدركاً حسناً للمجتهدين». ويعتبر قاعدة التمييز بين التصرفات الصادرة عن مقامات النبي عليه الصلاة والسلام من القواعد النافعة التي يتخرج عليها شيء كثير في الشريعة^(١).

وما لهذه المسألة من الأهمية والأثر في فهم أحاديث الأحكام تفسيراً وتحليلاً فإن الباحث سيعرض في المطلبين القادمين ما يتعلق بمقامات النبي ﷺ، وأثرها في بيان الشرع وأحكامه.

المطلب الأول: ذكر مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع.

البحث في مسألة مقامات النبي ﷺ يتناولها علماء الأصول في دائرة واسعة تتعلق بما يصدر عن النبي ﷺ من تصرفات هل يعد تشريعاً مطلقاً؟ ومن ثم يتعامل معها المكلف بدرجة واحدة، أم أنها تختلف التصرفات حسب المقام للنبي ﷺ الذي يصدر عنه هذا التصرف؟ ومن ثم يفرق بين التصرفات وفق المقامات.

وقبل الشروع في بيان مقامات النبي ﷺ، فإن الباحث سيشعر في بيان جملة من المسائل ذات صلة وأثر في الموضوع:

المسألة الأولى: أن هذا التقسيم أو التصنيف لتصرفات النبي ﷺ قد اهتم به الكثير من العلماء عبر القرون، وأهل الاختصاص في هذا علماء الأصول؛ وذلك لانصباب تخصصهم في الجوانب النصوية المؤثرة في الحكم على فعل المكلف والمتعلقة به، وقد أبدعوا -رحمهم الله- أيما إبداع، وقد أسسوا

(١) انظر: جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، للدكتور: سعد الدين العثماني، دار الكلمة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص: ١١١.

لذلك قواعد وضوابط؛ ليتحقق بذلك بناء مدخلي منهجي يعين على فهم السنة، والوقاية من حمل كلام الرسول ﷺ على غير وجهه الصحيح، تبريراً للتقصير أو الغلو، كما له فائدته في تحليل النص النبوي الفقهي المعزز لفهم أحاديث الأحكام وفهم السنة عموماً.

وثمة إشارة يبين بها الباحث من أسس هذا المسلك ومن أبداع في بيانه وتقسيمه:

فقد رأى أحد الباحثين بأن من أول من أسس هذا المسلك وهو تصنيف تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام الإمام مالك بن أنس من خلال منهج متكامل في التعامل مع الحديث النبوي، وينطلق أساساً من اعتماد عمل أهل المدينة.

كما اشتهر من منهج الإمام مالك ترك العمل بالحديث بسبب معارضته لظاهر القرآن، أو لعمل أهل المدينة، أو القواعد العامة في إطار ضوابط يلتزم بها في ذلك، وعليه يحمل صنيع مالك في الإعراض عن بعض الأحاديث وعدم إدراجها في «الموطأ» ليس هو فقط بسبب ضعف سندها عنده، وشكه في ثبوته عن النبي عليه الصلاة والسلام، بل لأسباب أخرى من بينها تنوع المقام الذي يصدر عنه التصرف النبوي. وهذا النوع من الأسباب قد لا يجد الباحث تصريحاً لمالك حوله واعتبارها، لكن المعروف أن أغلب مفردات منهج الاستنباط والقواعد التشريعية الكلية لدى إمام المذهب من بلورة أصحابه وعلماء المذهب من بعدهم^(١).

فمن أمثلة ما رآه المالكية من فقه مالك اعتبار المقامات للنبي ﷺ في تعامله مع الحديث النبوي:

(١) انظر: جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، ص: ٢٣، ٢٤.

المثال الأول: مسألة التسعير^(١):

فعن أنس قال: قال الناس: يا رسول الله، غلا السعر فسعر لنا. فقال رسول الله ﷺ: (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال)^(٢). وقد استند الجمهور^(٣) على هذا الحديث إلى عدم جواز التسعير وتحديد الأثمان والأسعار بناء على ما تقدم من امتناع النبي ﷺ عن التسعير ويكون عدم التدخل هو الأصل. وأما مالك ومن

(١) التسعير: تحديد أثمان الأشياء. (معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي/ حامد صادق قنبي، دار الفنائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص: ١٣٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه بهذا اللفظ، كتاب البيوع والإجازات: باب في التسعير، ٧٣١/٣، وأحمد في مسنده، ١٥٦/٣، والترمذي في سننه، كتاب البيوع: باب ما جاء في التسعير ٥٩٧/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات: باب من كره أن يسعر ٧٤١/٢. كلهم من حديث أنس - رضي الله عنه. قال الترمذي بعد تخريج حديث أنس: «حديث حسن صحيح»، وقال الحافظ ابن حجر عن رواية أنس: «إسناده على شرط مسلم، وقد صححه ابن حبان»، وأما رواية أبي هريرة فقد قال عنها: «إسناده صحيح»، (التلخيص الحبير ١٤/٣). وقال ابن عبد البر: «روي عن النبي ﷺ ما يمنع من التسعير من وجوه صحيحة لا بأس بها» ثم ساق بعدها روايتي أبي هريرة وأنس - رضي الله عنهما - (الاستذكار ٧٨/٢٠).

(٣) انظر: مغني المحتاج، لمحمد الخطيب، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، ٣٨/٢، وحاشيتي قليوبي وعميرة، لشهاب الدين القليوبي، والشيخ عميرة، دار إحياء الكتب العربية - مصر، ١٨٦/٢. والمغني، لابن قدامة، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٣١١/٦ - ٣١٢، كشاف القناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب - بيروت، ١٨٧/٣، الإنصاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، تحقيق الشيخ: محمد حامد الفقهي، مكتبة السنة المحمدية، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م، ٣٣٨/٣. والمحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد بن شاكر، دار التراث - القاهرة، ٤٠/٩.

وافقه^(١) فذهبوا إلى أنه يجوز لولي الأمر والجهات المختصة التدخل في تحديد أسعار وأثمان السلع والخدمات؛ تحقيقاً للعدل، وتحصيلاً للمصلحة العامة، وحفاظاً على النظام العام؛ حيث اعتبر مالك التصرف الصادر من النبي عليه الصلاة والسلام في منع التسعير وفق مقامه كإمام للمسلمين، وعليه إذا اقتضت المصلحة العامة المنع فثمة الشرع، وإن اقتضت خلافه لزم التسعير شرعاً؛ لكون تصرف الإمام في الرعية مناطاً بالمصلحة.

فقد «روى أشهب عن مالك في العتبية في صاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضأن ثلث رطل، ولحم الإبل نصف رطل، وإلا خرجوا من السوق قال: إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق»^(٢).

قال أبو الوليد الباجي تعليقا: «ووجه قول أشهب ما يجب من النظر في مصالح العامة، والمنع من إغلاء السعر عليهم والإفساد عليهم، وليس يجبر الناس على البيع، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحده الإمام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمبتاع، ولا يمنع البائع ربحا، ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس»^(٣).

(١) وافق مالك الحنفية، وهو المذهب عند المالكية، وقال به بعض الحنابلة. (انظر: تبيين الحقائق، ٢٨/٦، والفتاوى الهندية، ٣/٢١٤، والبنية في شرح الهداية ١١/٢٤٥، ٢٤٦. والتاج والإكليل لمختصر خليل، ٤/٣٨٠، والمتقى للباقي ٥/١٨. ومجموع الفتاوى، ٢٨/١٠٥، الطرق الحكمية، ص: ٢١٥، الإنصاف، ٤/٣٣٨).

(٢) المتقى شرح موطأ مالك، لسليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م، ٥/٣٥١.

(٣) المتقى شرح موطأ مالك، ٥/٣٥١.

المثال الثاني: حكم سلب^(١) القتل في الحرب:

عن أبي قتادة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال في إحدى غزواته: (من قتل قتيلاً فله سلبه)^(٢).

اختلف العلماء حول الحكم الوارد في هذا الحديث هل هو شرع عام وحكم مستمر أم هو قرار صدر لمصلحة مؤقتة بوصف الإمامة أو بوصف القيادة العسكرية؟

فالجماهير^(٣) على الأول، وأما مالك^(٤) على الثاني، فقد قال يحيى بن يحيى الليثي بعد روايته الحديث في الموطأ: «سئل مالك عن قتل قتيلاً من العدو أيكون له سلبه بغير إذن الإمام؟ قال: لا يكون ذلك لأحد بغير إذن الإمام ولا يكون ذلك من الإمام إلا على وجه الاجتهاد ولم يبلغني أن رسول الله ﷺ قال من قتل قتيلاً فله سلبه إلا يوم حنين^(٥)، وهذا النص عن الإمام مالك صريح في اعتبار التفريق بين مقامات النبي ﷺ وأثرها في التشريع. وقد بين

(١) السلب: «ثياب القتيل - من الكفار - وسلاحه، ومركوبه وما عليه ومعه من قماش، وما».
(الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٠ / ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس: باب من لم يخمس الأسلاب، ٦ / ٢٤٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير: باب استحقاق القاتل سلب القتل، ٣ / ١٣٧٠.

(٣) الشافعية والحنابلة والأوزاعي والليث وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور إلى أن المسلم إذا قتل أحدًا من المشركين في المعركة مقبلاً على القتال فله سلبه، قال ذلك الإمام أول لم يقل. وذهب الحنفية إلى أن القاتل لا يستحق السلب إلا إذا اشترط له الإمام ذلك. (انظر: رد المحتار على الدر المختار، ٣ / ٢٣٨، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ٢ / ١٦، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير، ٢ / ٢٩٦، والقوانين الفقهية، ص: ٩٩، ١٠٠، وروضة الطالبين للنووي، ٦ / ٣٧٢، ومغني المحتاج شرح منهاج الطالبين ٣ / ٩٩، والمغني لابن قدامة ٩ / ٢٣٧).

(٤) وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر من الحنابلة. (انظر: المغني لابن قدامة ٩ / ٢٣٧).

(٥) الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، ٣ / ٦٤٨.

هذا في قوله في «المدونة الكبرى»: «ولم يبلغنا أن النبي ﷺ قال ذلك ولا عمل به بعد حنين، ولو أن رسول الله ﷺ سن ذلك أو أمر به فيما بعد حنين، لكان ذلك أمرًا ثابتًا قائمًا ليس لأحد فيه قول، ثم كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ يبعث الجيوش، فلم يبلغنا أنه فعل ذلك، ثم كان عمر بن الخطاب بعده فلم يبلغنا أيضًا أنه فعل ذلك»^(١) فميز مالك بوضوح بين ما سن رسول الله وأمر به «أمرًا ثابتًا»، مما «ليس لأحد فيه قول»؛ إذ قصد به التشريع العام، وبين هذا الأمر الذي ليس مما سن رسول الله ولا كان أمرًا ثابتًا^(٢).

وهذان المثالان وغيرهما^(٣) من شواهد من ذهب إلى أن مالكا هو من أسس النظر لمقامات النبي ﷺ، وبنى عليها أثرًا في تعامله مع أحاديث الأحكام، وما صدر عنها من أحكام.

ومن العلماء الذين شاركوا في وضع العديد من المعالم المساعدة على تمييز أنواع التصرفات الصادرة عن مقامات النبي ﷺ وسياقات تصرفاته ومقدماتها ومقاصدها، - فيما يظهر للباحث - شهاب الدين القرافي؛ حيث ضبط الفرق بين أنواع تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام، وتظهر عنايته في ذلك من خلال تعدد طرحه وتوسعه في بيان المسألة تفريعًا وتمثيلًا وتفريقًا، وهذا مشاهد لمن وقف على كتابه «الفروق»، فقد خصص الفرق السادس والثلاثين للتمييز بين قاعدة «تصرفه ﷺ بالقضاء» وبين قاعدة تصرفه بالفتوى وهي التبليغ، وبين قاعدة تصرفه بالإمامة»، كما عرض جملة من الأمثلة في

(١) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢/ ٣١.

(٢) جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، ص: ٤٦.

(٣) انظر: للتوسع: المرجع السابق، ص: ٤١-٦٢.

هذا الموضوع في كتابه «الذخيرة» وقد أفرد كتابًا جعل عنوانه مختصرًا لمحتواه وهو كتابه «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام» وقد بسط فيه القول وبين أثر ذلك التقسيم في فهم النصوص النبوية الفقهية ومردودها على البناء الفقهي الاجتهادي.

وما ذكر يدل على وجود عناية للعلماء^(١) في هذا الباب، فقد كانوا يشيرون

(١) منهم على سبيل المثال:

القاضي عياض في القسم الثالث من كتابه «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» والذي عنون له بـ «فيما يجب للنبي ﷺ وما يستحيل في حقه أو يجوز عليه وما يمتنع أو يصح من الأحوال البشرية أن يضاف إليه». (انظر: الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، ٢/٩٥-١١٠).

أحمد بن عمر القرطبي في كتابه «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وذلك في أبواب متعددة ومتتالية. (انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٥/٢٨٠-٢٨٧).

النووي في باب وجوب امتثال ما قاله رسول الله ﷺ شرعًا، دون ما ذكره من معاش الدنيا على سبيل الرأي. (انظر: شرح مسلم: ١١٦/١٥).

وابن القيم في زاد المعاد في سياق الحديث عن غزوة حنين، (انظر: زاد المعاد؛ ٣/٤٨٩). وشاه ولي الله الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة، حيث قسم الحديث إلى ما سبيله تبليغ الرسالة، وفيه قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ﴾ (الحشر: ٧)، وما ليس من باب تبليغ الرسول، وفيه قوله ﷺ: (إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر) (انظر: حجة الله البالغة، ١/١٢٨).

ومن المعاصرين:

محمد رشيد رضا في تفصيله حكم اتباع الرسول ﷺ، عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٨)، وتفسير قوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، (انظر: تفسير المنار. الأعراف ٩/٢٥٥، وتفسير المنار، المائدة، ٦/١٢٨).

ومحمود شلتوت في تقسيمه السنة إلى تشريع وغير تشريع. (الإسلام عقيدة وشريعة: ٤٩٩-٥٠٥).

ومحمد الطاهر بن عاشور في حديثه عن انتصاب الشارع للتشريع. (انظر: مقاصد الشريعة: ٢٨-٣٩).

في مباحثهم^(١) الأصولية^(٢) والفروعية وشروحهم لأحاديث الأحكام لما يتعلق بتصرفات النبي ﷺ، ولكن القرافي رسم نظامها وبين تراتيبها. قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: «وأول من اهتدى إلى النظر في هذا التمييز والتعيين العلامة شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي في كتابه «أنوار البروق في أنواء الفروق»^(٣).

(١) قال ابن القيم في مبحث غزوة حنين بعد كلام في حديث: (من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه)، قال: «وما أخذ النزاع أن النبي ﷺ كان هو الإمام والحاكم والمفتي، وهو الرسول ﷺ، فقد يقول الحكم بمنصب الرسالة فيكون شرعًا عامًّا إلى يوم القيامة كقوله: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)، وقوله: (من زرع في أرض قوم بغير إذنه فليس له من الزرع شيء وله نفقته)، وكحكمه بالشاهد واليمين وبالشفعة فيما لم يقسم. وقد يقوله بمنصب الفتوى كقوله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان، وقد شكت إليه شح زوجها وأنه لا يعطيها ما يكفيها: (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)، فهذه فتيا لا حكم إذ لم يدع بأبي سفيان، ولم يسأله عن جواب الدعوى، ولا سألها البيعة.

وقد يقوله بمنصب الإمامة فتكون مصلحة الأمة في ذلك الوقت وذلك المكان وعلى تلك الحال فيلزم من بعده من الأئمة مراعاة ذلك على حسب المصلحة التي راعاها النبي ﷺ زمانًا ومكانًا وحالًا.

ومن ههنا تختلف الأئمة في كثير من المواضع التي فيها أثر عنه ﷺ، كقوله ﷺ: (من قتل قتيلًا فله سلبه)، هل قاله بمنصب الإمامة فيكون حكمه متعلقًا بالأئمة، أو بمنصب الرسالة والنبوة فيكون شرعًا عامًّا، وكذلك قوله ﷺ: (من أحيا أرضًا ميتة فهي له)، هل هو شرع عام لكل أحد أذن فيه الإمام أولم يأذن، أو هو راجع إلى الأئمة فلا يملك بالإحياء إلا بإذن الإمام على القولين، فالأول: للشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهما، والثاني: لأبي حنيفة، وفرق مالك بين الفلوات الواسعة وما لا يتشاح فيه الناس، وبين ما يقع فيه التشاح فاعتبر إذن الإمام في الثاني دون الأول «زاد المعاد في هدي خير العباد، ٢/٤٥٧».

(٢) قد تطرق علماء الأصول في مباحث السنة إلى موضوع وثيق الصلة بما نحن بصدد، وهو مسائل أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام.

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية، للطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص: ٢٠٧.

المسألة الثانية: أن التعامل مع هذا المسلك نحو مقامات النبي ﷺ لا يقصد منه رد النصوص النبوية، وعدم إعمالها، وإطراحها عن واقع الاحتجاج والاستدلال، بل هو من دلائل شمول الشريعة وسعتها للتعامل مع المتغيرات، فالنظر للمقام الذي صدر منه تصرف النبي محمد ﷺ يرسم القواعد والضوابط الشرعية الحاكمة في الوقائع المماثلة، ويأدراك ذلك تستوعب المناطات العامة^(١) والخاصة^(٢).

المسألة الثالثة: لا يمكن أن يستقل نظر المتفقه في هذه المقامات دون استيعاب للمنهج النبوي في بيان الشرع وإعماله في الوقائع والأحداث، والتمييز بين مراتب التشريع ومقاصده، كما أن تصور القواعد العامة للشريعة وأصولها من المتفقه في هذا السياق يعطي قدرًا من النضج في الفقه الاجتهادي وخاصة فيما يتعلق بهذه النصوص النبوية الفقهية الصادرة وفق مقامات النبي ﷺ؛ فبمثل هذه المعطيات العلمية الدقيقة يمكن الجمع بين النصوص النبوية وتصور سياقاتها ومقدماتها المؤثرة في بيان الشرع؛ ولأن اقتصار الفقيه على مجرد اللفظ قد يفضي به إلى استنباط حكم أو إصدار فتوى لا يستند أي منهما إلى دليل شرعي؛ لاقتصاره في استنباطه أحكام الشريعة وتحليله

(١) المناط العام: هو القاعدة التي يعرض عليها المكلفون بغض النظر عن الزمان والمكان، وذلك لتحقيق العدالة في الشهود والأوصاف الموجبة للولاية العامة. فهذا النوع هو التنزيل الأولي الراجع إلى إعمال الأصل من غير نظر إلى ما احتف به من قرائن وملاسات. (الاجتهاد بتحقيق المناط وسلطانه في الفقه الإسلامي، لعبد الرحمن زايد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص: ٢٠٧).

(٢) المناط الخاص: هو ما ينطبق على الإنسان في خاصة نفسه، فيقوم المجتهد بالنظر في حال المكلف حتى يناط بجملة من القواعد، وتكثر هذه الإناطة وتقل بحسب شخصه وحاله وزمانه وقدرته وعجزه وهو عمل خطير دقيق، لأن التقوى قد تعلق هذا الاجتهاد فيزهو ويثمر وقد تجانبه فيكون مطية إلى الفساد والتحلل من التكاليف. (المرجع السابق).

للنصوص التي انبنت عليها تلك الأحكام المختزلة في اعتصار الألفاظ وتوجيه الرأي إليها.

المسألة الرابعة: تكمن أهمية اعتبار التصنيف والتمييز لتصرفات النبي عليه الصلاة والسلام، في كونها تعين في بيان إشكالات كثيرة لم تزل تُعنت الخلق وتشجي الحلق؛ لأنها تفيد في رفع الخلاف ومعالجة التخليط وسوء الفهم^(١).

المسألة الخامسة: القاعدة الكلية في تصرفات النبي ﷺ «أن الأصل فيها إرادة التشريع وتوجهها للعموم، والانتقال عن هذا الأصل يفترق للدليل المعتبر شرعاً الذي يكشف المقصد من التصرف النبوي ومعناه» والدليل الناقل عن الأصل المذكور قد يظهر من إدراك سياقات الكلام ومقام الخطاب وما يحفه من قرائن.

المسألة السادسة: إن الناظر في تعامل الصحابة مع التصرفات النبوية الصادرة من مقاماته عليه الصلاة والسلام يظهر له أنهم رضوان الله عليهم كانوا يميزون بين ما كان من أوامر الرسول ﷺ صادرًا في مقام التشريع، وما كان صادرًا في غير مقام التشريع، وإذا أشكل عليهم أمر سألوا عنه، فهم بهذا يفرقون بين الدلالات المترتبة على الخطاب النبوي باختلاف تلك المقامات، ودلت على ذلك شواهد كثيرة منها الآتي:

الشاهد الأول: عن ابن عباس: «أن زوج بريرة كان عبدًا يقال له: مغيث كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي ﷺ لعباس: (يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثًا؟!).

(١) انظر: جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، ١٢٩.

فقال النبي ﷺ: (لو راجعته). قالت: يا رسول الله تأمرني؟ قال: (إنما أنا أشفع) قالت: لا حاجة لي فيه^(١).

قال الغزالي - رحمه الله -: «.. فليس في قولها إلا استفهام أنه أمر شرعي من جهة الله تعالى حتى تطيع طلباً للثواب، أو شفاعاة لسبب الزوج حتى تؤثر غرض نفسها عليه.. اعتقدت أن الثواب في طاعته في الأمر الصادر عن الله تعالى وفيما هو لله لا فيما يتعلق بالأغراض الدنيوية..»^(٢).

الشاهد الثاني: جاء في التحصيص أن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إنما كان منزل ينزله النبي، عليه السلام، ليكون أسمح لخروجه. وفيه عن ابن عباس قال: «ليس التحصيص^(٣) بشيء، إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ»^(٤).

قال ابن بطال - رحمه الله -: «يدل أنه ليس من مناسك الحج، وأنه لا شيء على من تركه، وهذا معنى قوله: ليس التحصيص بشيء. أي: ليس من المناسك التي تلزم الناس،.. قال الطحاوي: لم يكن نزوله عليه السلام بالمحصب لأنه سنة»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق: باب شفاعة النبي ﷺ على زوج بريرة، ٥/٢٠٢٣.

(٢) المستصفى من علم الأصول، ص: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) التحصيص نزول المحصب وهو الشعب الذي يخرج منه إلى الأبطح في طريق منى وكل موضع جعلت فيه الحصباء - وهي صغار الحجارة - فهو محصب وأراد أن النزول فيه ليس بنسك من مناسك الحج وإنما نزل فيه رسول الله ﷺ اتفاقاً من غير قصد. (كشف المشكل من حديث الصحيحين، ٢/٣٥٣).

(٤) أخرجهما البخاري في صحيحه، كتاب الحج: باب المحصّب، ٢/٦٢٦.

(٥) شرح صحيح البخاري - لابن بطال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ٤/٤٢٩.

الشاهد الثالث: تردد عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في شأن تحريم الحمر الأهلية، هل كان لعلّة مؤقتة، أم حرم تحريمًا أبدًا، حيث قال: «لا أدري أنه عن رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرّمها البتة يوم خير؟»^(١)، وفي نفس الموضوع جاء ما روي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «أصابتنا مجاعة يوم خير، فإن القدور لتغلي - قال: وبعضها نضجت - فجاء منادي النبي ﷺ: لا تأكلوا من لحوم الحُمُر شيئًا وأهريقوها. قال ابن أبي أوفى: فتحدثنا أنه نهى لأنها لم تخمس، وقال بعضهم: نهى عنها البتة؛ لأنها كانت تأكل العذرة»^(٢).

فورود الاحتمالات في أذهني الصحابين الجليلين يدل على تأمل التصرفات الناشئة عن مقامات النبي عليه الصلاة والسلام، وهذه الاحتمالات انبنت على أنه قد يقترن بالنهاي ظروف تثير احتمال تعليله بعوارض إضافية بحيث ينصرف النهي عن ذات العين المنهي عنها، فالصحابي ابن أبي أوفى نقل احتمالات تعليلية عائدة إلى عوارض إضافية اقترنت بواقعة النهي فثارت الاحتمالات بين تعليل النهي بمعنى عائد إلى ذات المنهي عنه، أو إلى بعض الأحوال التي قارنت خطاب الشارع بالنهي، كأن تكون هذه اللحوم ورد عليها النهي لأن حقها التخمس وهي لم تخمس بعدُ فالانتفاع بها محرم، أو لعلها كانت جلاله تعتاش على الأرواث، أو لعلها - كما قال ابن عباس - كانت حمولة الناس وطلبها للطعم يفضي إلى فنائها ووقوع الناس بالخرج لانقطاع وسيلة هامة للنقل في ذلك الأوان^(٣). وتلك الاحتمالات الواردة من الصحابين

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي: باب غزوة خيبر، ٤/١٥٤٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخمس: باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب، ٤/١٥٤٤.

(٣) الاحتمال وأثره على الاستدلال، لعبد الجليل زهير ضمرة، بحث لم يطبع.

الجليلين هو نوع من الممارسة لمسلك التحليل لأحاديث الأحكام، والبحث في مكونات النص النبوي الفقهي.

وهذه الشواهد تبين فقه الصحابة رضوان الله عليهم، ودرابتهم بأنواع تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام، ما كان منها تشريعياً، وما لم يكن تشريعياً، وما يقتضي الإلزام، وما لا يقتضي الإلزام، وما هو مناط عام أو مناط خاص^(١).

ولعل الباحث بعد بيان تلك المقدمات التي ظهرت أهميتها له أن يعرض تقاسيم^(٢) تصرفات النبي ﷺ الناشئة عن مقاماته ﷺ:

القسم الأول: تصرف مقطوع بأنه صدر منه ﷺ بمقتضى الحكم والسياسة. مثاله: إقطاع الأراضي، وإقامة الحدود، وقيادة الجيوش، وقسمة الغنائم، وتوزيع أموال بيت المال في المصالح.

فهذا النوع لم يكن يقع من أحد إلا بإذنه ﷺ، فهو حق للحاكم لا يؤذن فيه للأفراد بلا خلاف يذكر بين أهل العلم. وكان ﷺ يتبع فيه حكم الشرع ويطبقه فيه تطبيقاً يكفل للخلق المصلحة الخالصة أو الراجحة، ويدفع المضرة أو يخففها عنهم. فإنه ﷺ وهو رسول الله كان يقوم بها على مقتضى ما أمره الله وفق المقاصد الشرعية، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَكَالِمَتِهِ. وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٤).

(١) انظر: محتكمات الخلاف الفقهي. ص: ١٨٧.

(٢) انظر: تيسير علم أصول الفقه، ص: ١٢٩-١٣٢. وترجيح الفقهاء، اللجنة الدائمة، بحث في مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، ٣٣/ ٢٠-٢٢.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

القسم الثاني: تصرف مقطوع بصدوره منه ﷺ على وجه القضاء.

مثاله: إلزام الديون، وتسليم الحقوق، وفسخ الأنكحة.

فهذا النوع لم يكن يقع من النبي - ﷺ إلا بحكم القضاء، فهذا الاعتبار يفصل في الخصومات ويحكم فيها بمقتضى طرق الإثبات من البيئات ودلائل الأحوال والأمارات، وما كان يجرؤ عليه أحد بغير إذنه، فهو حق للقاضي لا يؤذن فيه إلا لمن كانت له ولاية قضاء بلا خلاف يذكر عن أهل العلم. فيحكمون بين الناس على ما جاء عن رسول الله ﷺ لا بالهوى ومحض الرأي، وتراعى القرائن وما يحتف بالقضية من ملابسات، حتى يتحقق للقاضي التوصيف الدقيق والملاءمة لقواعد الشرع.

القسم الثالث: تصرف مقطوع بصدوره منه ﷺ على وجه الإفتاء وبيان الشرائع لعموم الأمة.

مثاله: بيان أحكام العبادات؛ كالصلاة والصيام ومناسك الحج.

فهذا عام في حق كل فرد، لا يتوقف امتثاله على إذن حاكم ولا قضاء قاض، وهو الأصل الغالب فيما صدر عن النبي ﷺ من السنن. وهذا واجب عليه هو معصوم فيه، وليس مختصا به، بل يرثه عنه العلماء فيجب عليهم البلاغ والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إلا أنهم غير معصومين في بلاغهم وفهمهم له.

القسم الرابع: تصرف مقطوع صدوره منه ﷺ على وجه التشريع.

وهو أن يحكم حكماً شرعياً بوحى من الله تعالى، والأصل في هذا أن يكون حكماً كلياً وتشريعاً عاماً في الأعيان والأزمان إلا ما خصه الدليل،

وهذا القسم خاص به فلا يشاركه في التشريع أحد من الأمة لا الراعي ولا الرعية، وهو فيه معصوم.

القسم الخامس: تصرف صدر منه ﷺ ليس بصريح في إرادة واحد من الوجوه المتقدمة، فهو يحتمل الإلحاق بهذا أو ذاك منها، وهذا مما وقع فيه اختلاف العلماء.

مثاله:

المثال الأول: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: (من أحيأ أرضاً ميتة فهي له)^(١).

فمذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم: هذا تصرف بالفتيا، فلكل أحد حق في إحياء الأرض الميتة من غير توقف على إذن السلطان.

وخالفهم أبو حنيفة، فقال: هذا تصرف بالحكم، فلا يحل لأحد إلا بإذن الإمام^(٢).

المثال الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك)^(٣).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، ٨، ٧/٣٣، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام: باب إحياء أرض الموات، ٥٧/٣. قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن حبان.

(٢) انظر: رد المحتار على الدر المختار ٥/٢٧٨، وتبيين الحقائق شرح كثر الدقائق ٦/٣٥، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل ٦/١١، ١٢، والمتقى شرح الموطأ ٦/٢٩، والبجيرمي على الإقناع ٣/١٩٥، والمغني لابن قدامة ٥/٤١٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٦٩.

(٣) سبق تخريجه.

فذهب كثير من العلماء إلى أن هذا من النبي ﷺ تصرف بالفتيا، فهو حكم عام لكل أحد إن كان له حق عند غيره فظفر به أن له أن يأخذه.

وذهب مالك إلى أن هذا تصرف بالقضاء، وعليه اعتراضات ليس هذا محلها^(١).

المثال الثالث: حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه)^(٢).

هذا تصرف بالإمامة عند كثير من أهل العلم فلا يستحق القاتل السلب إلا بإذن الإمام، خلافاً للشافعي، واختلفوا: هل هو حق لازم له، فيكون ذلك من قبيل الفتيا النبوية للحكام والأئمة، أم يفعله الإمام سياسة إن رأى مصلحة تستدعيه؟ فذهب مالك إلى أنه سياسة يفعله الإمام إذا رأى، وذهب غيره إلى أنه حق له يعطيه إياه الإمام إذا جاء بينة، في تفصيل وبسط ليس هذا موضعه^(٣).

(١) انظر: المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ٣٩/١٧، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي، مكتبة المطبوعات الإسلامية ١٣٨٧هـ، حلب، ص: ٢٧، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة: ١٤١٤هـ/١٩٩١م، ١٤٢/٢، ومغني المحتاج شرح مناهج الطالبين ٤/ ٤٦١. وزاد المعاد في هدي خير العباد. لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٣/ ٤٨٩-٤٩١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ٢٣٨/٣، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، لعلي العدوي، دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي، القاهرة، مصر. ١٦/٢، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف، ٢/٢٩٦، والقوانين الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ص: ٩٩-١٠٠، وروضة الطالبين للنووي، =

المطلب الثاني: أثر تعدد مقامات النبي ﷺ في الأحكام.

مما قرره أهل العلم العناية بموارد أحاديث الأحكام لما لها من أثر في التعرف على أنماط التصرفات النبوية، التي يدرك بها المتفقه حجم مراعاة النبي ﷺ الظروف والأحوال والمناسبات، والعلل والغايات، ولذلك تجد أن الربط بين السنة النبوية المدونة في كتب السنة المشهورة؛ من الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم وبين السيرة النبوية من الأثر البالغ في هذا الشأن^(١)، وكذلك تعامل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم مع تصرفات النبي ﷺ مع الناس من حوله في كونه إمامًا لهم أو مفتيًا أو قاضيًا، وهذا كله في الجانب العملي، ولكن في جانب التنظير والتعديد الفقهي المعين على فهم وتصور أحاديث الأحكام وتحليلها والاستنباط منها يحتاج لكبير عناية واهتمام من الباحثين، قال القرافي -رحمه الله- مشيرًا لأهمية ذلك: «ثم تصرفاته ﷺ بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة»^(٢).

ولعل الباحث في هذا المطلب يشير إلى قدر من أثر معرفة أنماط تصرفات النبي ﷺ وفق مقاماته على الأحكام الفقهية ومقدماتها.

وقبل الشروع في المقصود لا بد أن يدرك المتفقه أن تعامله مع أحاديث الأحكام يجب أن ينطلق من قيمة راسخة وهي أن مجمع مقاصد الشارع وقواعد الشريعة هي أدلة الكتاب والسنة وافتقار الواقع لتلك الأدلة قائم إلى قيام الساعة، وأن الاستقلال بفهمها عن جادة السلف وأدواتهم مظنة مزلة، قال محمد بن الحسن: «العلم على أربعة أوجه: ما كان من كتاب الله الناطق وما أشبهه، وما كان في سنة رسول الله ﷺ وما أشبهها، وما كان فيما أجمع عليه

= للإمام شرف الدين يحيى بن زكريا النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ٦ / ٣٧٢، ومغني المحتاج شرح مناهج الطالبين ٣ / ٩٩، والمغني لابن قدامة ٩ / ٢٣٧.

(١) انظر: تيسير علم أصول الفقه، ص: ٣٥٢.

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق، ١ / ٢٠٥-٢٠٦.

الصحابة رحمهم الله وما أشبهه، وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعه؛ فإن أوقع الاختيار فيه على قول فهو علم تقيس عليه ما أشبهه وما استحسنته عامة فقهاء المسلمين وما أشبهه وكان نظيراً له^(١). قال الأمدي - رحمه الله - : «..أن الوثوق باجتهاد الصحابي لمشاهدة الوحي والتنزيل، ومعرفة التأويل، والاطلاع على أحوال النبي ﷺ، وزيادة اختصاص الصحابة بالتشدد في البحث عن قواعد الدين وتأسيس الشريعة، وعدم تسامحهم فيها أشد من غيرهم على ما قال عليه السلام: (خير القرون القرن الذي أنا فيه)^(٢) أتم من الوثوق باجتهاد غير الصحابي»^(٣).

وإليك بيان أثر معرفة مقامات النبي ﷺ على الأحكام ومقدماتها:

الأثر الأول: إدراك المقامات النبوية وما يصدر عنها من تصرفات تنكشف بها علل الأحكام التي تبني عليها، فإن بعض الفقهاء يغفلون - أثناء تأملهم أحاديث الأحكام - مواقع العلل في موارد الأحكام، أو إيرادها من الصحابة في مقام الاستدلال في الفتوى أو القضاء أو الجدل الفقهي؛ ولهذا عد بعض الأصوليين أن من المسالك في باب العلة الاستدلال على العلية من تصرفات النبي ﷺ، قال الشوكاني - رحمه الله -:

«المسلك الرابع: الاستدلال على علية الحكم بفعل النبي ﷺ:

كذا قال القاضي - رحمه الله - في «التقريب» وصورته: أن يفعل النبي ﷺ

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢/٢٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع كثيرة منها، كتاب الشهادات: باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، (٥/٣٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة: باب فضل الصحابة، (٤/١٩٦٤).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ٤/٢٠٥، ٢٠٦.

فعلًا بعد وقوع شيء، فيعلم أن ذلك الفعل إنما كان لأجل ذلك الشيء الذي وقع، كأن يسجد ﷺ للسهو، فيعلم أن ذلك السجود إنما كان لسهو قد وقع منه.

وقد يكون ذلك الفعل من غيره بأمره، كرجم ما عزر.

وهكذا الترك له حكم الفعل، كتركه ﷺ للطيب، والصيد، وما يجتنبه المحرم، فإن المعلوم من شاهد الحال أن ذلك لأجل الإحرام^(١).

وقد علم ذلك من تعامل الصحابة من خلال إيراد الاحتمالات والعلل حول تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام في بعض الأحكام، فعن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- في شأن تحريم الحمر الأهلية، هل كان لعلّة مؤقتة، أم حرم تحريمًا أبديًا، حيث قال: «لا أدري أنه من أجل أن رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرّمها البتة يوم خيبر؟»^(٢)، وفي نفس الموضوع جاء ما روي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «أصابتنا مجاعة يوم خيبر، فإن القدور لتغلي - قال: وبعضها نضجت - فجاء منادي النبي ﷺ: لا تأكلوا من لحوم الحُمُر شيئًا وأهريقوها. قال ابن أبي أوفى: فتحدثنا أنه نهى لأنها لم تخمس، وقال بعضهم: نهى عنها البتة؛ لأنها كانت تأكل العذرة»^(٣).

الأثر الثاني: يبين المعاني المقاصدية للنصوص فإن الناظر في مقاصد الشريعة بحاجة إلى تمييز الأقوال والأفعال الصادرة عن النبي ﷺ والتفريق بين أنواع تصرفاته، واستيعاب مقامها من أجل تبين معانيها المقصودة شرعًا؛ لأن

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ٢/ ١٢٤. وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ١٨٥/٤.

(٢) سبق تخريجه. (٣) سبق تخريجه.

منها ما هو مكمل للوحي أو مفسر له، ومنه ما لا يتعلق بالتشريع، إنما تصرف من الرسول لا باعتباره مبلغاً عن الله وإنما كونه حاكماً، أو بشراً، فلا بد من اعتبار المقام الذي ورد فيه الحديث^(١).

الأثر الثالث: تنتهض به القرائن المؤثرة في دلالات الألفاظ؛ فالنبي ﷺ مفسر للوحي بقوله وفعله وتقريره، وقد بين الفقهاء أثر معرفة أحوال النبي - عليه الصلاة والسلام - في بيان دلالات الألفاظ وهذا التبيين غالباً ما يكون في مرتبة القرائن المجاورة للنص القولي. من ذلك على سبيل المثال: العموم، يقول الغزالي - رحمه الله - في بيان كيفية معرفة العموم: «.. أما الصحابة رضوان الله عليهم فقد عرفوه [العموم] بقرائن أحوال النبي ﷺ وتكريراته وعاداته المتكررة»^(٢)، وكذلك صوارف الأمر للندب وصورف النهي للكره تعرف بقرائن منها تصرفات النبي ﷺ.

ومثال ذلك: أن الحمد عند العطاس مأمور به؛ وذلك لقوله ﷺ: (إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله)^(٣). وقد صرف عن الوجوب بإقرار النبي ﷺ لمن تركه، وذلك في حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «عطس رجلان عند النبي ﷺ، فشمت أحدهما، ولم يشمت الآخر، ف قيل له، فقال: (هذا حمد الله، وهذا لم يحمد الله)^(٤). فترك الإنكار من النبي عليه الصلاة والسلام على من ترك الحمد بعد العطاس دال على الاستحباب.

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: ٢٠٣-٢٣٠. وجهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، ص: ١٢٨، ١٢٩.

(٢) المستصفي من علم الأصول، ص: ٢٢٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب: باب إذا عطس كيف يشمت؟، ٨ / ٩٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب: باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله، ١٠ / ٥٠٤، ومسلم، كتاب الزهد: باب تشميت العاطس وكراهة الثأوب، ٨ / ٢٢٥.

الأثر الرابع: بتأمل تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام ترسم أسرار الفقه وأبعاده وابتداء بعضه على بعض، قال ابن القيم -رحمه الله- في تعليقه على قضاء النبي ﷺ في قضية «ابن أمة زمعة» وأمره باحتجاب سودة عنه - رضي الله عنها- حين قال عليه الصلاة والسلام: (احتجبي عنه يا سودة).

مع قوله: (هو أخوك يا عبد)^(١). «وأما أمره سودة وهي أخته بالاحتجاب منه فهذا يدل على أصل وهو تبعض أحكام النسب فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره ولا يكون أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها لمعارضة الشبه للفراش فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة. وهذا باب من دقيق العلم وسره لا يلحظه إلا الأئمة المطلعون على أغواره المعنيون بالنظر في مأخذ الشرع وأسارره، ومن نبا فهمه عن هذا وغلظ عنه طبعه فليُنظر إلى الولد من الرضاعة كيف هو ابن في التحريم لا في الميراث، ولا في النفقة ولا في الولاية؟ وهذا ينفع في مسألة البنت المخلوقة من ماء الزاني فإنها بنته في تحريم النكاح عليه عند الجمهور وليست بنته في الميراث، ولا في النفقة ولا في المحرمية وبالجملة: فهذا من أسرار الفقه، ومراعاة الأوصاف التي تترتب عليها الأحكام، وترتيب مقتضى كل وصف عليه. ومن تأمل الشريعة أطلعت من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها»^(٢).

الأثر الخامس: إعمال الموازنة بين المصالح والمفاسد في التعامل مع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع كثيرة منها: كتاب الوصايا: باب قول الموصي لوصيه: «تعاهد ولدي»، ٥/٢٧٨.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ، ٦/٢٦٢، ٢٦٣.

الوقائع والمستجدات التي تفتقر لنظر الشرع، وهذا غالبًا ما يكون في النصوص النبوية المتعلقة بفقهاء السياسة الشرعية، عن أبي وائل - رضي الله عنه - قال: «قام سهل بن حنيف يوم صفين فقال: أيها الناس اتهموا أنفسكم، لقد كنا مع رسول الله ﷺ - يوم الحديبية، ولو نرى قتالًا لقاتلنا؛ وذلك في الصلح الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين المشركين، فجاء عمر بن الخطاب فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ألسنا على حق وهم على باطل؟! قال: (بلى).

قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟! قال: (بلى).

قال: ففيم نعطي الدنيا في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟! فقال: (يا ابن الخطاب، إني رسول الله ولن يضيعني الله أبدًا). قال: فانطلق عمر فلم يصبر متغيظًا، فأتى أبا بكر فقال: «يا أبا بكر ألسنا على حق وهم على باطل؟! قال: بلى. قال أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى. قال: فعلام نعطي الدنيا في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم: فقال: يا ابن الخطاب، إنه رسول الله ولن يضيعه الله أبدًا. قال: فنزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح فأرسل إلى عمر فأقرأه إياه فقال: يا رسول الله أوفتح هو؟ قال: (نعم). فطابت نفسه ورجع^(١).

وقال الزهري - رحمه الله - مبيّنًا الفوائد المترتبة على هذا الصلح - : «ما فتح الله في الإسلام كان أعظم من صلح الحديبية؛ لأنه إنما كان القتال حين تلتقي الناس، فلما كانت الهدنة وضعت الحرب أوزارها، وأمن الناس

(١) وصلح الحديبية أخرج حديثه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة: باب كيف يكتب هذا ما صلح فلان بن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه، ٣٨/٧. ومسلم في صحيحه بالفاظ مطولة ومتعددة، كتاب الجهاد والسير: باب صلح الحديبية في الحديبية، ١٧٤/٥، ١٧٥.

بعضهم بعضاً، فالتقوا، وتفاوضوا الحديث، والمناظرة، فلم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً إلا دخل فيه، فلقد دخل في تينك الستين في الإسلام مثل ما كان في الإسلام قبل ذلك»^(١).

وما ذكر يتبين منه أن الأحكام الواردة في سياق السياسة الشرعية توزن بقدر المصالح والمفاسد الواقعة أو التي قد تؤول، وأن المقصد في هذا النوع من الأحكام تحقيق الموازنة جلباً للمصلحة وتكثيرها ودفعاً للمفسدة وتقليلها.

ومما ظهر للباحث بعد التأمل في حادثة صلح الحديبية الآتي:

أن المصالح الجانية يجب ألا تقدم على المصالح الجوهرية، فإن بقاء اسم النبي مكتوباً بوصف الرسالة مصلحة جانبية لا أثر لها في أصل وصف النبي بالرسالة، ولكن المصلحة الجوهرية هي الصلح لما يترتب عليه من نشر الدعوة التي شُغِلَ عنها الصحابة برد العدو في مكة، وكذلك التفرغ لليهود الذين يسعون في خيانة النبي ﷺ، وكذلك إثبات أن محمداً ﷺ صار له وجود وكيان في الواقع السياسي واعتراف الأعداء بهذا الكيان؛ لذا عقد معه الصلح.

فبالنظر لتصرفات النبي ﷺ وفي مقاماته المتعددة يظهر للمتفقه طبيعة هذه الأحكام، ومدى لزومها وعمومها، ومعايير التعامل مع النوازل في هذا الشأن.

وما ذكر الباحث من الآثار قد تكون محل وفاق أو اختلاف، ويبقى أن يعلم من له عناية برصد تصرفات النبي ﷺ وتأملها بأن الفقه التطبيقي لكليات الشريعة وأصولها وقواعدها هو ظاهر في هذا النوع من النصوص، بل إن قدرًا كبيراً من الاستثناءات الواردة في سنة النبي ﷺ من أصول الشريعة تعلم من

(١) الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، دار إحياء التراث العربي،

هذا النوع من النصوص، كما أن هذه الاستثناءات لا تعد تناقضاً في أعمال الشرع إنما هي من دلالات وتأصيل معنى المناط الخاص، وحوادث الأعيان التي لا عموم لها كما قرر ذلك علماء الأصول^(١).

(١) ويمكن أن يمثل على ذلك بمسألة إرضاع الكبير: قال ابن تيمية: وقد ذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن إرضاع الكبير يحرم. واحتجوا بما في صحيح مسلم وغيره عن زينب بنت أم سلمة: أن أم سلمة قالت لعائشة: إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل علي. فقالت عائشة: أما لك في رسول الله أسوة حسنة؟! قالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله: إن سالمًا يدخل علي وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ: أرضعيه حتى يدخل عليك» وفي رواية لمالك في الموطأ قال: (أرضعيه خمس رضعات) فكان بمنزلة ولده من الرضاعة. وهذا الحديث أخذت به عائشة، وأبي غيرها من أزواج النبي ﷺ أن يأخذن به، مع أن عائشة روت عنه قال: (الرضاعة من المجاعة) لكنها رأت الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية. فمتى كان المقصود الثاني لم يحرم إلا ما كان قبل الفطام، وهذا هو إرضاع عامة الناس. وأما الأول فيجوز إن احتيج إلى جعله ذا محرم. وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لغيرها، وهذا قول متوجه. وقال: رضاع الكبير تنتشر به الحرمة في حق الدخول والخلوة إذا كان قد تربى في البيت بحيث لا يحتمون منه للحاجة، وهو مذهب عائشة وعطاء والليث. (انظر: بدائع الصنائع ٦/٤، وابن عابدين ٤٠٣/٢، والمغني ٧/٥٤٢، وكشاف القناع ٥/٤٤٥، ونهاية المحتاج ٧/١٦٦، ١٧٥، وأسنى المطالب ٣/٤١٦، والقليوبي ٤/٦٣، وحاشية الدسوقي ٢/٥٠٣، والفواكه الدواني ٢/٨٨، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/٦٠، والاختيارات ٢٨٣، والإنصاف ٩/٣٣٤).

المبحث الرابع

أثر المذاهب الفقهية في أحاديث الأحكام

إن من مهمات فقهاء المذاهب الفقهية التأصيل والتدليل للمذهب، والتأصيل يقوم على بناء المذهب من خلال تكوين أصوله وقواعده وضوابطه ومنهجه في الاستدلال والاعتبار، وغالبًا ما يكون هذا المسلك منبنيًا على منهج الإمام في تفريراته الفقهية واستدلالاته أو ما يستجد في نظر الأصحاب من تعامل مع الوقائع الحادثة وهذه تُرصد من خلال كتب الفتاوى والنوازل والأقضية، وكذلك الخلافات في المسائل المتعلقة بالفروع.

وأما التدليل فيتحقق بإقامة الدليل والبراهين الشرعية على نتائج الأحكام الفرعية الصادرة من الأئمة أو اجتهاد الأصحاب من المجتهدين المنسوبين للمذهب أو المجتهدين فيه، وقد اعتنى المحدثون المنتسبون للمذاهب الفقهية بالتأليف فيما يعود على فروع المذهب بالتدليل؛ لربط أتباعه بالدليل وانتصارًا للمذهب وتجزيرًا للتأججه. وقد يقع لبعضهم - رحمهم الله - شيء من التعصب في هذا الجانب، قال ابن تيمية - رحمه الله - في معرض كلام له: «.. وإن كان البيهقي روى هذا فهذا مما أنكر عليه ورآه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفه كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها وإنما أوقعه في هذا - مع علمه ودينه - ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر.

فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع

بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي؛ لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي^(١).

وهذا التعليق من شيخ الإسلام يكشف مقدار أثر المذهبية في التدوين العلمي ومنها تدوين أحاديث الأحكام، وكذلك شرح هذه النصوص، كما بين الباحث شيئاً من ذلك في أثناء المبحث المتعلق بآيات الأحكام. كما يجب ألا يفهم أن أثر المذاهب في تدوين أحاديث الأحكام وما يتعلق ببيانها - أثر سلبي، بل فيه من الإيجابية الكثير.

وفي المطلبين القادمين يعرض الباحث - بإذن الله - تفصيل ما أجمل في السطور الآتية.

المطلب الأول: أثر المذاهب الفقهية في تدوين أحاديث الأحكام.

لم تخرج مسيرة تدوين أحاديث الأحكام عن المسار العام لتدوين السنة النبوية على صاحبها أزكى الصلاة والسلام؛ لكونها من أصول السنة التشريعية التي جرى بها بيان النبي عليه الصلاة والسلام لجملة من الكليات والجزئيات، وبرز منها منهج النبي عليه الصلاة والسلام في تنزيل الدلائل على المسائل؛ لذا اعتنى بعض المحدثين باصطفاء أحاديث الأحكام تغليباً، وضم غيرها لها كالإمام أبي داود في سننه، فقد ذكر أبو داود نفسه في رسالته إلى أهل مكة أنه قصد جمع أكبر قدر ممكن من السنن التي عليها مدار الأحكام فقال - رحمه الله -:

«فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه

إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإنني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلم ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيري»^(١).

قال الدهلوي - رحمه الله -: «كانت همته جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل»^(٢).

وقال الدهلوي: «..وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب»^(٣)»^(٤).

(١) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩/١. ومن حرصه على الاستقصاء في جمع الأحاديث المتصلة بالأحكام أنه قد يورد الحديث دون سند بعد أن يكون قد أورد حديثاً مسنداً، كما في الحديث (١٦) وهو:

(حدثنا عثمان وأبو بكر قالوا: حدثنا عمر بن سعد عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال: «مر رجل على النبي ﷺ وهو يبول، فسلم عليه فلم يرد عليه»: قال أبو داود: وروي عن ابن عمر وغيره «أن النبي ﷺ تيمم ثم رد على الرجل السلام»: فالزيادة التي في الرواية الثانية قد أوردها هنا دون سند وبصيغة التمريض رغبة منه في الاستقصاء مع الاختصار؛ وذلك لأنه أوردها في باب التيمم بالسند وذلك في الحديث (٤) رقم ٣٣٠، ولكنه ذكر هناك ما يدل على ضعف هذا الحديث:

(٢) حجة الله البالغة، ١/٤٣٤.

(٣) ومن دلائل ذلك: أنه يعقد باباً في جواز الشيء وكراهته، وهذا كثير جداً، مثل: (باب كراهة استقبال القبلة عند الحاجة) والباب الذي يليه (باب الرخصة في ذلك)، ومثل (باب الوضوء من مس الذكر) والباب الذي يليه (باب الرخصة في ذلك).

وفي جمعه - رحمه الله - لكل ما ذهب إليه العلماء فوائد منها: بيان أن بعض الأحاديث أقوى من بعض، لا سيما عندما يعلق على واحد مضعفاً إياه ويسكت عن آخر.

ومنها بيان أن الأمر جائز مع الكراهة وليس حراماً، أو هو رخصة. ومنها إتاحة الفرصة للإنسان لكي يوازن بين أقوال العلماء ويرجع ما ينصره الدليل ويعضده.

(٤) حجة الله البالغة، ١/٤٣٥.

إن تدوين أحاديث الأحكام لم ينفك عن التأثير المذهبي؛ لأن مرحلة التصنيف لأحاديث الأحكام تتوافق وقتاً مع وجود المذاهب وحضورها وقوتها في البيان من قبل الأصحاب وفقهاء المذهب مما أوجد بيئة تنعكس وتنصبغ - بِسْمَتِهَا وَبِسْمَتِهَا - على أتباع تلك المذاهب، قال ابن بدران - رحمه الله -: «اعلم أن أصحابنا تفتنوا في علومهم الفقهية فنوناً، وجعلوا لشجرتها المثمرة بأنواع الثمرات غصوناً، وشعبوا من نهرها جداول تروي الصادي، ويحمد سيرها الساري في سبيل الهدى وطريق الاقتداء، ففرعوا الفقه إلى المسائل الفرعية وألفوا فيها كتباً... ثم أفردوا لما فيه خلاف لأحد الأئمة فناً وسموه بفن الخلاف.. ثم في تخريج أحاديث الكتب المصنفة في الفروع، ثم عمدوا إلى جمع الأحاديث التي يصح الاستدلال بها فجمعوها ورتبوها على أبواب كتب فقهم، وسموا ذلك: فن الأحكام.. فجزاهم الله خيراً»^(١)، وابن بدران - رحمه الله - يشير إلى عمدية الأصحاب في جمع الأحاديث لتأصيل الأحكام وإعدادها وتقريبها للناظرين والباحثين عن مستند فروع فقهاء المذهب، ورد فتاوى المذهب إلى أصولها من السنة حتى تقوى بها الحجة عند الخلاف والمناظرة. وهذا كما أنه من أغراض جمع أحاديث الأحكام وتدوينها فكذلك المقصد من شروحاتها كما سيبينه الباحث - بإذن الله - في المطلب القادم.

بل اعتنى بعض الأئمة الأربعة؛ كمالك بن أنس - رحمه الله - بتصنيف مدون وهو الموطأ الذي أبرز فيه أحاديث الأحكام وربطها بأصولها من خلال بيان آراء المجتهدين وأصحاب الفتوى في زمن من تقدمه من الفقهاء

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، ص: ٤٤٩.

المجتهدين؛ لذا عُدَّ مرجعاً للأحاديث الأساسية في مذهب مالك، قال ابن العربي - رحمه الله -: «هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره؛ لأنه لم يؤلف مثله؛ إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها مسائله وفروعه»^(١).

ومما يحسن الإشارة إليه أن المدونات المفردة لأحاديث الأحكام قصرها أصحابها على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين؛ كالجمع بين الصحيحين أو بين الكتب الستة، أو الجمع بين أحاديث من كتب مختلفة؛ كمصابيح السنة للبخاري، وجامع المسانيد والألقاب لأبي الفرج بن الجوزي، ومنتقى الأخبار لابن تيمية، وبلوغ المرام لابن حجر، والمحرر لابن عبد الهادي، وعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي. قال ابن عبد الهادي - رحمه الله - في مقدمته للمحرر: «فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين والحفاظ المعتمدين كمسند الإمام أحمد بن حنبل، وصحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، وابن ماجه، والنسائي، وجامع أبي عيسى الترمذي، وصحيح أبي بكر بن خزيمة،

وكتاب الأنواع والتفاسيم لأبي حاتم بن حبان، وكتاب المستدرک للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، والسنن الكبير للبيهقي وغيرهم من الكتب المشهورة»^(٢).

(١) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: الدكتور. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب، ١ / ٧٥.

(٢) المحرر في الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ١ / ٧٩.

والباحث هنا لن يتعرض لعدد كتب أحاديث الأحكام وتفصيل محتواها، وإنما الغرض من عقد هذا المطلب هو إبراز تأثير المذهب على هذه المدونات، والتي يمكن بيانها وفق الآتي:

أولاً: ترتيب الأبواب:

درج أهل الفقه والمصنفون على وجه العموم بـ «أن بوبوا في كتبهم أبواباً موشحة الصدور بالتراجم، ومن فوائده أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع، واشتمل على أصناف كان أحسن وأنبل وأفخم من أن يكون بياناً واحداً، ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأهز لعطفه وأبعث على الدروس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله»^(١).

ومن صنف في أحاديث الأحكام سار وفق هذا النسق، ولكن يغلب عليه نمط ترتيب الفقهاء، ولهم في ذلك تعليقات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .. والناس: إما أن يبتدئوا مسائلها بالطهور لقوله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور»^(٢). كما رتبهم أكثرهم، وإما بالمواقيت التي تجب بها الصلاة

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، دراسة وتحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ١ / ١٠.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ١ / ١٢٩، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة: باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه، ١ / ٤١١، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة: باب أن مفتاح الصلاة الطهور، ١ / ٨، ٩، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة: باب مفتاح الصلاة الطهور، ١ / ١٠١، وقال الترمذي: «إنه أصح شيء في هذا الباب وأحسن».

وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه». وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق، والحميدي، يحتجون بحديثه، قال محمد: وهو مقارب الحديث. اهـ.

كما فعله مالك وغيره»^(١). وقال ابن بدران - رحمه الله - في معرض بيانه لجهود الحنابلة: «.. ثم عمدوا إلى جمع الأحاديث التي يصح الاستدلال بها فجمعوها ورتبوها على أبواب كتب فقهم، وسموا ذلك: فن الأحكام.. فجزاهم الله خيراً»^(٢).

ومن المقاصد في هذا التوافق بين جادة الفقهاء في التبويب وجادة مدوني أحاديث الأحكام تقريب السنة لاتباع المذهب لتكميل الفروع ونتائج الأحكام بالدليل، وتسهيل الربط بين المسائل والدلائل، والتقريب بين منهج الرأي والأثر، والرد على التهم الموجهة للمذهب من عدم العناية بالسنة فقهاً واستدلالاً. قال ابن عبد الهادي - رحمه الله - في مقدمته للمحرر «.. ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا ليسهل الكشف منه..»^(٣).

واستيعاب المتفقه لطبيعة هذا التبويب يعينه على تحليل النصوص الفقهية النبوية باعتبار اندراج بعض الأبواب في بعض الكتب وذلك بكشف علاقة تلك الأحاديث في كونها أصولاً في الأحكام، وعلاقة تقاطر^(٤) الأبواب وترتيبها، وقد اعتنى ابن عبد البر ببيان التبويب وفقه المناسبة في كتابه الاستذكار الذي عني ببيان معاني موطأ الإمام مالك، مثاله قال ابن عبد البر -

(١) القواعد النورانية، لأحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي،

الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص ٢١.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص: ٤٤٩.

(٣) المحرر في الحديث، ٨٠/١.

(٤) «تَقَاطَرُ الْقَوْمُ: جَاؤُوا أَرْسَالًا، وَهُوَ مَجَازٌ مَأْخُودٌ مِنْ قَطَارِ الْإِبِلِ: وَكَذَا تَقَاطَرَتْ كُتُبُ فُلَانٍ» (تاج

العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرضى

الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٣/٤٥٠).

رحمه الله:- «ووجه تبويب مالك لهذا الباب [باب العمل في الرعاف] بعد الذي قبله [باب ما جاء في الرعاف] أنه أعلم الخلاف في الباب الأول، وجعل هذا الباب يبين لك ما عليه العمل عندهم في الدم الخارج من الجسد إلا أنه لا وضوء فيه، وأنه لو كان حدثاً لاستوى قليله وكثيره كسائر الأحداث وهذا هو الحق وبالله التوفيق»^(١).

ومثله ابن حجر في صنيعه مع صحيح البخاري في شرحه فتح الباري، كما اعتنى الفقهاء بذلك، وأبرز من اتسم بتعليل ترتيب الأبواب من الفقهاء فقهاء الحنفية^(٢).

ثانياً: الاتفاق في مسميات الأبواب.

إن مراعاة مدوني أحاديث الأحكام للتبويب الفقهي هو انعكاس لتأثرهم بما شاع وانتشر في واقعهم من تبويات فقهية سيّما أن تدوين هذه المدونات جاء وفق ترتيب الفقهاء؛ لكونهم أسبق في البناء والتبويب، وهذا بدوره أثر على مسميات وإطلاقاتها على بعض الأبواب وفقاً للتبعية الطبيعية في هذا السياق، منها باب القراض فهذا مشتهر عند الشافعية والمالكية وقد عنون به ابن حجر في بلوغ المرام خلافاً لصاحب منتقى الأخبار الحنبلي؛ فقد سماه الشركة والمضاربة، وكذلك إطلاق الأقباس على الأوقاف فهو مشتهر عند

(١) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ودار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، ٢/٢٧٢.

(٢) انظر: التبويب وفقه المناسبة في كتاب الطهارة في مؤلفات الحنابلة، للدكتور: عبد العزيز بن سعود الضويحي، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ٢٠/١١٤، ١١٥.

المالكية خلافاً للحنابلة والشافعية؛ لذا ترى هذا الإطلاق في تبويبات الموطأ دون المحرر والبلوغ ومنتقى الأخبار.

ثالثاً: إدراج الباب تحت الكتاب.

تنحصر القسمة العامة لأبواب أحاديث الأحكام إلى قسمين: قسم العبادات وقسم المعاملات، وهذا التقسيم يشتمل على جملة من الكتب وتحت الكتب أبواب، والمذاهب في هذا الموضوع يختلف إيرادهم لبعض الأبواب تحت بعض الكتب، فالبعض قد يجعل باباً معيناً من قبيل العبادات فيدخله ضمن مشمول قسم العبادات، والآخر قد يراه من قبيل العادات أو المعاملات فيدخله ضمن مشمولها، وهذا انعكس بالطبع على مدونات أحاديث الأحكام، مثاله: باب السبق عده المالكية والشافعية ضمن كتاب الجهاد التابع لقسم العبادات، وهذا مراعى في كتاب بلوغ المرام.

وأما الحنابلة فقد جعلوه ضمن كتاب البيوع التابع لقسم المعاملات كما هو ظاهر في المحرر وعمدة الأحكام.

وهذا النمط من التأثير يعين على استيعاب سياقات النصوص وفق تصنيفها الذي يعامل في إطار أصول كل مذهب من حيث القيود والضوابط.

رابعاً: تقديم وتأخير الأحاديث:

من القرائن الموضحة لأثر المذهب الفقهي على تدوين أحاديث الأحكام تقديم بعض الأحاديث على بعضها؛ لبيان تقييد المطلق أو تخصيص العام، أو لتقديم القرينة الصارفة من الوجوب للندب وفقاً لمذهب المؤلف. من ذلك على سبيل المثال:

المثال الأول: قال ابن عبد البر - رحمه الله - : «جعل مالك - رحمه الله - حديث^(١) ابن عباس بعد حديث^(٢) ابن عمر؛ لأنه عنده مفسر له، ومبين لمعنى قوله: (فاقدروا له)^(٣) في حديث ابن عمر. وكان ابن عمر يذهب في معنى قوله: (فاقدروا) مذهباً خلافاً لما ذهب إليه مالك في ذلك، والذي ذهب إليه مالك هو الذي عليه جمهور العلماء، وهو الصحيح، وسنين ذلك كله في هذا الباب بعون الله وفضله»^(٤).

المثال الثاني: قال ابن حجر - رحمه الله - في بلوغ المرام: «باب صلاة الجماعة والإمامة عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله قال: (صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٥).. وعن أبي هريرة أن رسول الله قال: (والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم

-
- (١) عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ: «ذكر رمضان فقال: (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدد) (العدة ثلاثين). (أخرجه مالك في موطنه، برواية يحيى الليثي، كتاب الصيام: باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفتور في رمضان، ١/ ٣٨٦)، وأصل الحديث مخرج في الصحيحين من طريق ابن عمر رضي الله عنهما وغيره.
- (٢) حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : أن رسول الله ﷺ: «ذكر رمضان فقال: (لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له).
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم: باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان، ٤/ ١٣٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام: باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، ٢/ ٧٦٠.
- (٤) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ١٠/ ١٣، ١٤.
- (٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان: باب فضل صلاة الجماعة، ١/ ١٣١، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة، ١/ ٤٥٠.

أحدهم أنه يجد عرفاً سميماً أو مرمايتين حسنتين لشهد العشاء»^(١)»^(٢).

قدم ابن حجر حديث ابن عمر على حديث أبي هريرة لأمرين:

الأمر الأول: بيان ما عليه بعض الشافعية من أن صلاة الجماعة سنة.

الأمر الثاني: بيان القول الآخر في المذهب بأن صلاة الجماعة فرض

كفاية؛ لكون حديث ابن عمر قرينة صارفة لحديث أبي هريرة من فرض العين إلى فرض الكفاية وفق ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله^(٣).

ومن تأمل هذا المسلك وربط بين السياقات المذهبية في أسفار الفقهاء

وترتيب النصوص النبوية في مدونات الأحكام وتبويباتها أدرك مدى العلاقة بين فروع المذهب وأدلته، ومقاصد ترتيب الأحاديث في تلك المدونات.

ولكن يبقى التجاذب بين النظر الفقهي والنظر الحديثي في النص النبوي

عموماً والفقهي منه خصوصاً محل إشكال في التدوين وأثر المذهب عليه، حيث إن النظر الفقهي للحديث النبوي غايته إنما هي استخراج الحكم الشرعي منه، واعتباره دليلاً من أدلة الأحكام الشرعية.

وأما المحدث فغاياته حفظ سنة النبي عليه الصلاة والسلام، ومعرفة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة الجماعة: باب وجوب صلاة الجماعة، ١٠٤/٢-١٠٨، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، ١٢٣/٢.

(٢) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار أطلس للنشر والتوزيع، ١٠٣/١.

(٣) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٢٥-١٣٥، والمهذب، ٩٣/١. قال ابن حجر في الفتح: «..الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفذ كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا، لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل، ومن لازم ذلك الجواز». (فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٢٧/٢).

المقبول والمردود، أو تمييز ما صحت نسبته إليه وما لم تصح نسبته.

وبالمقارنة بين النظريين يظهر بأن النظر الحديثي في ممارسة الفقيه وسيلة إلى العمل أو عدم العمل، وذلك من خلال نظر شامل إلى جميع وجوه المسألة، وما يحيط بها من نصوص أخرى من الكتاب والسنة، ومن خلال فهمٍ للرواية على شتى مراميها بناءً على ما فهمه من روح الشريعة، وعلى ما استنبطه من قواعدها^(١).

والنظر الفقهي لأحاديث الأحكام هو محور أساس في التحليل؛ لكون النظر الفقهي يلحظ في أثناء اعتباره للعمل بأحاديث الأحكام الواقع العملي على مستوى طبقة الصحابة والتابعين، قال الشاطبي - رحمه الله - في هذا الشأن: «كل دليل شرعي لا يخلو أن يكون معمولاً به في السلف المتقدمين دائماً أو أكثرياً، أو لا يكون معمولاً به إلا قليلاً، أو في وقت ما، أو لا يثبت به عمل، فهذه ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معمولاً به دائماً أو أكثرياً فلا إشكال في الاستدلال به، ولا في العمل على وفقه، وهي السنة المتبعة والطريق المستقيم كان الدليل مما يقتضي إيجاباً أو ندباً أو غير ذلك من الأحكام كفعل النبي ﷺ مع قوله في الطهارات والصلوات على تنوعها؛ من فرض أو نفل والزكاة بشروطها والضحايا والعقيقة والنكاح والطلاق والبيوع، وسواها من الأحكام التي جاءت في الشريعة وبينها عليه الصلاة والسلام بقوله أو فعله أو إقراره، ووقع فعله أو فعل صحابته معه أو بعده على وفق ذلك دائماً أو أكثرياً، وبالجملة

(١) انظر: الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين في قبول الأحاديث وردها، لعدنان علي الخضر، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، ص: ٨٧.

ساوى القول الفعل ولم يخالفه بوجه فلا إشكال فى صحة الاستدلال وصحة العمل من سائر الأمة بذلك على الإطلاق...

والثاني: ألا يقع العمل به إلا قليلاً أو في وقت من الأوقات أو حال من الأحوال ووقع إثارة غيره والعمل به دائماً أو أكثرياً فذلك الغير هو السنة المتبعة والطريق السابلة، وأما ما لم يقع العمل عليه إلا قليلاً فيجب الثبوت فيه، وفي العمل على وفقه والمثابرة على ما هو الأعم والأكثر؛ فإن إدامة الأولين للعمل على مخالفة هذا الأقل إما أن يكون لمعنى شرعي أو لغير معنى شرعي وباطل أن يكون لغير معنى شرعي..

والقسم الثالث: ألا يثبت عن الأولين أنهم عملوا به على حال فهو أشد مما قبله والأدلة المتقدمة جارية هنا بالأولى وما توهمه المتأخرون من أنه دليل على ما زعموا ليس بدليل عليه ألبتة إذ لو كان دليلاً عليه لم يعزب عن فهم الصحابة والتابعين ثم يفهمه هؤلاء فعلم الأولين - كيف كان - مصادم لمقتضى هذا المفهوم ومعارض له ولو كان [ترك العمل]^(١) فما عمل به المتأخرون من هذا القسم مخالف لإجماع الأولين، وكل من خالف الإجماع فهو مخطئ، وأمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة فما كانوا عليه من فعل أو ترك فهو السنة والأمر المعترف وهو الهدى وليس ثم إلا صوابٌ أو خطأ، فكل من خالف السلف الأولين فهو على خطأ وهذا كاف، والحديث الضعيف الذي لا يعمل العلماء بمثله جار هذا المجرى^(٢).

(١) قال الشيخ مخلوف - رحمه الله - معلقاً: «أي: ولو كان عملهم ترك العمل بمعنى الكف عنه».

(الموافقات، بتحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، هامش ٦٤، ٣ / ٢٨٠).

(٢) الموافقات، ٣ / ٥٦ - ٧١.

وبهذا التقسيم الكاشف لجواذ الفقهاء في ملاحظة إعمال الحديث واعتباره في ميزان الاحتجاج يظهر العمق التحليلي في التعامل مع أحاديث الأحكام، واعتبار القرائن المؤثرة في إعماله.

المطلب الثاني: أثر المذاهب الفقهية في شرح أحاديث الأحكام.

كما تبين فيما سبق أثر المذاهب في مسألة تدوين أحاديث الأحكام، والتي اتخذت مسارًا يلمس منه المتفقه عمق العلاقة بين النصوص الفقهية الشرعية والفروع الفقهية، ومدى ابتناء الثانية على الأولى، وأثر مقاصد المؤلف المكونة من مذهبه الفقهي في التدوين والتبويب.

وهذه الأمور تظهر بوضوح في تأمل أثر المذاهب الفقهية في شرح أحاديث الأحكام، وقبل بيان ذلك يذكر الباحث جملة من المسائل يحسن البدء بها هنا:

المسألة الأولى: أن أحاديث الأحكام مبثوثة في مدونات السنة عموماً، ومجموعة ومرتبة في مدونات مخصوصة مقتصرة على أحاديث الأحكام، وقد تناول أرباب المذاهب الفقهية هذه المدونات بالشرح والبيان.

المسألة الثانية: أن إيراد أحاديث الأحكام ليس قاصراً على مدونات السنة، بل إن جملة من مدونات الفقهاء اشتملت على أحاديث الأحكام تدليلاً على المسائل الواردة في المذهب، كشروح المتون والمدونات المعرّفة بدليل المذهب أو المنتصرة له، ككتب الخلاف العالي. ويكثر في هذا النوع من المظان تساهل الفقهاء في نقل النصوص النبوية الفقهية، قال ابن رجب - رحمه الله -: «لا يكادون [الفقهاء] يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيدهم، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى

ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بالألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

وقد اختصر شريك حديث رافع في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى، فقال: (من زرع في أرض بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته)^(١). وهذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذلك روى حديث أنس: «أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتوضأ برطلين من ماء»^(٢).

وهذا رواه بالمعنى الذي فهمه؛ فإن لفظ الحديث «أنه كان يتوضأ بالمد» والمد عند أهل الكوفة رطلان...

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهم من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جداً؛ بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأوله به غير مراد بالكلية؛ فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه: وقد سبق أن شريكاً روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك»^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع: باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، ٣/ ٢٦١-٢٦٢، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام: باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم، ٣/ ٦٤٨، وابن ماجه في سننه، كتاب الرهون: باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، ٢/ ٨٢٣، وأحمد في مسنده، ٤/ ١٤١، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء في الغسل، ١/ ١٧٧.

(٣) شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحمن سعيد، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص: ٨٣٣، ٨٣٤.

وقال رحمه الله في المحدثين وليسوا بفقهاء: «الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم، وليسوا بفقهاء: قال ابن حبان: «عندي لا يجوز الاحتجاج بحديثهم؛ لأن همتهم حفظ الأسانيد، والطرق دون المتون:... ومن كانت هذه صفته وليس بفقهاء، فربما يقلب المتن ويغير المعنى إلى غيره وهو لا يعلم، فلا يجوز الاحتجاج به إلا أن يحدث من كتابه أو يوافق الثقات».

وقد ذكرنا هذا عن ابن حبان فيما تقدم وبيننا أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، ولعله يختص بالمتأخرين من الحفاظ، نحو من كان في عصر ابن حبان، فأما المتقدمون؛ كشعبة والأعمش وأبي إسحاق ونحوهم فلا يقول ذلك أحد في حقهم؛ لأن الظاهر من حال الحفاظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على خلاف ذلك، والله أعلم.

وقد سبق قول الشافعي أن من حدث بالمعنى ولم يحفظ لفظ الحديث: إنه يشترط فيه أن يكون عاقلاً لما يحدث به من المعاني، عالمًا بما يحيل المعنى من الألفاظ، وأن من حدث بالألفاظ فإنه يشترط أن يكون حافظاً للفظ الحديث متقناً له^(١).

وهذا التعيد من ابن رجب - رحمه الله - وهو الفقيه البارع، والمحدث المتقن يبين مقدار الموازنة في أثناء النظر في فقهيات المحدث، أو في حديثيات الفقيه؛ لما لها من كبير الأثر في التعامل مع النصوص تفسيراً وتحليلاً واستنباطاً.

المسألة الثالثة: أن أحاديث الأحكام منها ما يُنقل مطوّلاً أو مختصراً،

(١) المرجع السابق، ص: ٨٣٧.

ويترتب عليه أثر في تفسيرها أو تحليلها أو الاستنباط منها، فنقل الحديث مطولا يظهر معه غالباً سبب ورود الحديث الذي يتحقق معه جملة من الفوائد، منها: معرفة أن الحديث روي بالمعنى، ومعرفة مختلف الحديث ومشكله، ومعرفة تعدد السبب لحديث واحد، ومعرفة زمن ورود الحديث، ومعرفة مكان ورود الحديث، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة علل الأحكام الواردة في الحديث، ومعرفة مناطات الأحكام^(١).

وأما الاختصار فمنه الاختصار المناسب الذي يدرك مختصره المعنى بحيث لا يختصر ما يخل به، وأما الاختصار المخل بالمعنى فهذا ظاهر البطلان والنقصان.

واختصار النص النبوي قد يترتب عليه جملة من الخلافات الفقهية ليس هذا محل ذكرها.

المسألة الرابعة: عرض الفقه من خلال شرح أحاديث الأحكام يخالف نسق عرضه في مدونات الفقهاء؛ لعناية شرح الأحاديث بالوصول للحكم المستنبط من الحديث وفق الدلالات المتقررة عند الأصوليين فليس ثمة عناية كبيرة ببيان صور المسائل التي يُصدر بها الفقهاء مسائلهم قبل الشروع في بيان الحكم.

والفقهاء كذلك كثيرا ما يقررون الفروع الفقهية في مدونات الفقه وفق أصول الإمام أو المذهب، أما شراح أحاديث الأحكام فهم يقررون الفقه وفق القواعد الأصولية المقررة في المذهب، وهنا يظهر أثر المذهب الفقهي على شراح أحاديث الأحكام.

(١) انظر: سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير، للدكتور: محمد عصري زين العابدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص: ٢٧٠-٢٨٣.

كما أن عرض الفقهاء الفقه في مدونات الفقه كثيرًا ما يعرض القواعد الفقهية؛ لكونها معاني كلية بعضها قد يكون من مفردات المذهب، وأما شراح أحاديث الأحكام فكثيرا ما يعرضون القواعد الأصولية المساندة في الاستنباط أو المبررة للاستنباط.

وهذه الفروق بين الجادتين في عرض الفقه سببها اختلاف المقصد من التأليف في هذين المجالين.

وما ذكره الباحث من المسائل يلحظها من تتبع شروح أحاديث الأحكام، ووقف على مسالك الشراح فيها.

إن تأثير المذاهب الفقهية في شروح أحاديث الأحكام قد تشابه كثيرا مع ما اتسمت به تفاسير آيات الأحكام، وهذا التشابه مرجعه في كون أن هذه النصوص المفسرة والمشروحة حاکمة لا محكومة، وأن القواعد المعتمدة في تفسيرها واحدة في الأغلب، كما أن الدور الذي يقوم به المفسرون والشراح لا يخرج عن كشف المعاني وبيان الأحكام التي تعتبر أصول إمام المذهب، وقواعد المذهب في التعامل مع هذين النوعين الشرعيين من النصوص الفقهية.

لذا سيبين الباحث جملة من السمات والملامح المذهبية الفقهية وأثرها في شروح أحاديث الأحكام وذلك وفق الآتي:

السمة الأولى: التصريح بالانتساب إلى المذهب.

كثيرًا ما ينص شراح أحاديث الأحكام بانتسابهم إلى المذهب كقولهم: «مذهبنا» وهذا التصريح يفيد كثيرًا المتفقه عند تأمله لتقريرات الشارح ومدى توافقها مع أصول مذهبه الفروعية والأصولية، ومن خلالها يقيس دقة فقهه واستنباطه، واستيعابه لعلاقة النصوص بفروع مذهبه، ومن مثال هذا التنصيص الآتي:

المثال الأول: قال العيني - رحمه الله - : «وقال الشيخ محيي الدين: وفيه^(١) استحباب قراءتهما بكمالهما فيهما؛ وهو مذهبنا ومذهب آخرين.

قلت: ومذهبنا أيضًا إذا لم يقصد التعيين؛ وليس في هذه المسألة خلاف بيننا وبين الشافعي؛ فالذي يُثبت الخلاف هو من قصور فهمه؛ لأن أبا حنيفة إنما كره الملازمة إذا لم يعتقد الجواز بغيره، والشافعي أيضًا يكره مثل هذا، وأما إذا اعتقد الجواز بغيره ولازم على سورة مُعيّنة إما لأنها أيسر عليه، أو اقتداء بفعله - عليه السلام - فلا يكره، فلم يكن في الحقيقة خلاف»^(٢).

المثال الثاني: قال الزرقاني - رحمه الله - «.. وإرسال الإمام إلى المرأة ليسألها عما رميت به، وقد صحح النووي وجوبه، وهو ظاهر مذهبنا، واحتج له ببعث أنيس، لكن تعقب بأنه فعل في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب؛ لاحتمال أن سبب البعث ما وقع بين زوجها، وبين والد العسيف من الخصام، والمصالحة على الحد، واشتهار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به، ولم ينكر عليه زوجها، فالإرسال إلى هذه يختص بمن كان على مثلها من التهمة القوية بالفجور»^(٣).

المثال الثالث: قال النووي - رحمه الله - : «.. إذا قال لزوجته: أنت عليّ

(١) عن ابن عباس: «أن رسول الله كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة (الجمعة) و(إذا جاءك المنافقون)،»

(أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة: باب ما يقرأ في يوم الجمعة، ٦٤ / ٨٧٩).

(٢) شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ٤ / ٤٠٤.

(٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ٤ / ٢٢٩.

حرام فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الظهار كان ظهاراً، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ولا يكون ذلك يميناً وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي أصحهما يلزمه كفارة يمين والثاني أنه لغو لا شيء فيه ولا يترتب عليه شيء من الأحكام هذا مذهبنا وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهبا..»^(١).

المثال الرابع: قال ابن رجب - رحمه الله - : «واختلفوا في المأموم: هل ينوي بسلامه من الصلاة الرد على إمامه، أم لا؟ وفيه قولان:

أحدهما: لا ينوي ذلك، ونص عليه أحمد في رواية مُهنا وغيره، وهو اختيار ابن حامد من أصحابنا؛ لأن السلام ركن من أركان الصلاة، لا يخرج منها بدونه، على ما تقدم، والصلاة لا يردّ فيها السلام على أحد، بل هو مبطل للصلاة؛ لأنه خطاب آدمي، هذا مذهبنا، وقول جمهور العلماء»^(٢):

السمة الثانية: إقامة الأدلة المساندة في بيان الحكم ومنها الأدلة المختلف فيها بين المذاهب، فالشراح كثيراً ما يستدلون بأصول الأدلة المعتمدة في مذهبهم، أو يفسرون أو يعللون بها تصرف النبي عليه الصلاة والسلام أو قوله، مثال ذلك:

المثال الأول: قال العيني - رحمه الله - في عمدة القاري «قلت: عند أصحابنا البيع بالشرط على ثلاثة أوجه. الأول: البيع والشرط كلاهما جائزان، وهو على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن كل شرط يقتضيه العقد ويلائمه فلا يفسده بأن يشتري أمة

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي،

= دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ / ١٠ / ٧٣.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، ٥ / ٢٢٧.

بشرط أن تخدمه أو يغشاها، أو دابة بشرط أن يركبها ونحو ذلك.

النوع الثاني: كل شرط لا يقتضيه العقد ولكن يلائمه بأن يشترط أن يرهنه بالثمن رهناً، وسماه أن يعطيه كفيلاً وسماه، والكفيل حاضر فقبله، وكذلك الحوالة، جاز استحساناً خلافاً لزفر.

النوع الثالث: كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه، ولكن ورد الشرع بجوازه: كالخيار والأجل، أو لم يرد الشرع به ولكنه متعارف متعامل بين الناس بأن اشترى نعلًا على أن يحذوه البائع، أو قلنسوة بشرط أن يبطنه. جاز استحساناً خلافاً لزفر...»^(١).

المثال الثاني: قال القرطبي - رحمه الله - في المفهم: «وقوله: (ولا تأكل منها أنت ولا أحد من رفقتك)^(٢)؛ يعني برفقته: الموافقين له في سوق الهدى ومن يتعلّق به: وإنما منعه النبي ﷺ ورفقته من أكلها سدًا للذريعة؛ لأنه لو لم يمنعهم من ذلك لأمكن أن يبادروا إلى نحرها، أو يتسبّبوا إلى ذلك ليأكلوها، فلما منعهم من المحذور المتوقع انسدّ ذلك الباب. وهذا وأشباهه من المواضع الواقعة في الشريعة حمل مالكًا على القول بسدّ الذرائع. وهو أصل عظيم لم يظفر به إلا مالك بدقّة نظره، وجودة قريحته»^(٣).

المثال الثالث: قال الخطابي - رحمه الله - في معالم السنن: «قلت والذي ذهب إليه الشافعي هو الظاهر في التلاوة وقد اعتبره بأية الغنيمة وهو

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٤/٢٢٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق، ٤/٩٢.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستور، وأحمد السيد، ومحمد إبراهيم، ويوسف بدوي، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٣/٤٢٥.

قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾^(١).

فحمل حكم الفيء عليها في إخراج الخمس منه ويشهد له على ذلك أمران أحدهما أن العطف الآخر على الأول لا يكون إلا ببعض حروف النسق، وحرف النسق معدوم في ابتداء الآية الثانية وهي قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾^(٢). وإنما هو ابتداء كلام، والمعنى الآخر أن المسمين في الآية الآخرة وهي قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾^(٣). لو كانوا داخلين في أهل الفيء لوجب أن يعزل حقوقهم، ويترك إلى أن يلحقوا كما يفعل ذلك بالوارث الغائب والشريك الظاعن، ويحفظ عليه حتى يحضر، ولم يكن يجوز أن يستأثر الحاضرون بحقوق الغيب إلا أن عمر بن الخطاب أعلم بحكم الآية وبالمراد بها، وقد تابعه عامة الفقهاء ولم يتابع الشافعي على ما قاله فالمصير إلى قول الصحابي، وهو الإمام العدل المأمور بالافتداء به في قوله ﷺ: (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر). أولى وأصوب.

وما أحسب الشافعي عاقه عن متابعة عمر في ذلك إلا ما غلبه من ظاهر الآية وأعوزه من دلالة حرف النسق فيما يعتبر من حق النظم والله أعلم^(٤).

المثال الرابع: قال ابن رجب - رحمه الله - في فتح الباري: «.. ويدل على كراهة الصلاة في المقبرة ولو كانت قبور المشركين؛ لما فيه من سد الذريعة إلى اتخاذ القبور مساجد، فإنه إذا تناول العهد، ولم تعرف الحال،

(١) سورة الأنفال، آية: ٤١.

(٢) سورة الحشر، آية: ٨.

(٣) سورة الحشر، آية: ١٠.

(٤) معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى،

خشى من ذلك الفتنة»^(١):

السمة الثالثة: اعتبار أصول الأئمة أو الأصحاب في الباب الفقهي المناسب لموضوع الحديث والبناء عليها وتعليل الأقوال بها، مثال ذلك:

المثال الأول: قال الملا القاري - رحمه الله: «ومن يرى الإحصار بالمرض وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - يستدل بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري الآتي^(٢)، وبما صح عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط ويقول: أليس حسبكم سنة نبيكم؟! ويقول: فائدة الاشتراط تعجيل التحلل؛ لأنها لو لم تشترط لتأخر تحللها إلى حين بلوغ الهدى محله، وهذا على أصل أبي حنيفة فإنه يرى أن المحصر ليس له أن يحل حتى ينحر هديه بالحرم، إلا أن يشترط»^(٣).

المثال الثاني: قال ابن عبد البر - رحمه الله - في التمهيد: «وزعم الأبهري أنه لم يقل أحد من أصحاب مالك ما ذكره أبو الفرج عنهم، وأن المعروف لمحمد بن مسلمة، ومن قال بقوله أن الممسوح من الرأس إذا كان الأكثر والمتروك منه الأقل جاز على أصل مالك في أن الثلث يسير مستندر عنده في

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤١٢/٢.

(٢) عن الحجاج بن عمرو الأنصاري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (من كسر، أو عرج فقد حل، وعليه الحج من قابل). (أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحج: باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج، ١٦٩/٢، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك: باب الإحصار، ١١١/٢، والنسائي في سننه، كتاب الحج: باب من أحصر بعدو، ١٩٨-١٩٩. وفي سننه يحيى بن أبي كثير وهو ثقة لكنه يدلس ويرسل كما قال في حاشية جامع الأصول، ٣/٣٥٢).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ٥/ (١٨٦١، ١٨٦٢).

كثير من أصول مسائله ومذهبه»^(١).

المثال الثالث: قال الخطابي - رحمه الله - : «إذا كان النبي ﷺ يأمره بالوفاء فيما نذره في الجاهلية^(٢) فقد دل على تعلق ذمته به.

وفيه دليل على أنه مؤاخذ بموانع الأحكام التي كانت مبادئها في حال الكفر، فلو حلف في الجاهلية وحنث في الإسلام لزمته الكفارة وهذا على أصل الشافعي ومذهبه، وعند أبي حنيفة لا تلزمه الكفارة بالحنث»^(٣).

المثال الرابع: قال ابن رجب - رحمه الله - : «وقد يستدل به^(٤) على أن من نذر أن يصلي صلاة، ونوى في نفسه أكثر من ركعتين، فهل يلزمه ما نوى، أم لا؟

وقد نص أحمد على أنه يلزمه ما نوى، ورجحه طائفة من أصحابنا، وبناء على أن من أصل أحمد الرجوع في الأيمان والنذور إلى المقاصد والنيات»^(٥):

السمة الرابعة: تعزيز بيان الأحكام بالقواعد الفقهية أو الأصولية سواء

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ / ٢٠ / ١٢٦.

(٢) عن ابن عمر عن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: (يا رسول الله، إنني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة، فقال له النبي ﷺ: (أوف بندرك). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتكاف: باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً، ٤ / ٢٨٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب: نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم، ٣ / ١٢٧٧.

(٣) معالم السنن، ٤ / ٦٢.

(٤) يريد حديث عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: (إنني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي، كراهية أن أشق على أمه). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجماعة والإمامة، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ١ / ٣٢٧.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤ / ٢٢٢.

المتفق عليها أو المقررة في المذهب استقلالاً، وذكر هذه القواعد في شروح أحاديث الأحكام يشارك في تأصيل تلك القواعد، وكشف جوانب من تطبيقاتها، مثال ذلك:

المثال الأول: قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - في كتابه الإحكام شرح عمدة الأحكام، شرحاً لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: (من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ؛ من أول الليل وأوسطه وآخره وانتهى وتره إلى السحر)^(١): «اختلفوا في أن الأفضل تقديم الوتر في أول الليل أو تأخيره إلى آخره؟ على وجهين لأصحاب الشافعي مع الاتفاق على جواز ذلك، وحديث عائشة يدل على الجواز في الأول والوسط والآخر، ولعل ذلك كان بحسب اختلاف الحالات وطروء الحاجات، وقيل: بالفرق بين من يرجو أن يقوم في آخر الليل وبين من يخاف ألا يقوم والأول تأخيره أفضل والثاني تقديمه أفضل، ولا شك أننا إذا نظرنا إلى آخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه أفضل من أوله، لكن إذا عارض ذلك احتمال تفويت الأصل قدمناه على فوات الفضيلة، وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ومن جملة صورها: ما إذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت فهل يقدم التيمم في أول الوقت؛ إحرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره إحرازاً للوضوء؟

فيه خلاف: والمختار في مذهب الشافعي أن التقديم أفضل، فعليك بالنظر في التنظير بين المسألتين والموازنة بين صورتين»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب: ساعات الوتر، ٢/٥٦٤، ومسلم في صحيحه،

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، ٣/٢٧٤.

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: محمد حامد الفقي،

مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، ١/٣٠٢.

المثال الثاني: وقال في موضع آخر: «والحديث أصل في إلحاق الولد صاحب الفراش وإن طرأ عليه وطء محرم، وقد استدل به بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم، وأصل من أصول المذهب وهو الحكم بين حكيمين؛ وذلك أن يكون الفرع يأخذ مشابهة من أصول متعددة: فيعطي أحكامًا مختلفة ولا يمحض لأحد الأصول، وبيانه من الحديث: أن الفراش مقتض لإلحاقه بزمعة، والشبه البين مقتض لإلحاقه بعتبة فأعطي النسب بمقتضى الفراش، وألحق بزمعة وروعي أمر الشبه بأمر سودة بالاحتجاب منه، فأعطي الفرع حكمًا بين حكيمين فلم يمحض أمر الفراش فتثبت المحرمية بينه وبين سودة، ولا روعي أمر الشبه مطلقًا فيلتحق بعتبة»^(١).

المثال الثالث: قال المناوي - رحمه الله - : «(إنما يبعث الناس) من قبورهم (على نياتهم)^(٢). فمن مات على شيء بعث عليه؛ إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر. فيه أن الأمور بمقاصدها وهي قاعدة عظيمة مفرع عليها من الأحكام ما لا يخفى، وفي رواية: (إنما يحشر الناس على نياتهم). وفي رواية لابن ماجه أيضًا بدون إنما»^(٣).

السمة الخامسة: التخريج والإلحاق الفقهي إما على أصول المذاهب أو على صور الخلاف، وهذا المسلك يتحقق به إدراك المعاني العامة للأحكام

(١) المرجع السابق، ٢/ ٢٢٠.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ١٥/ ٤٤، قال محققو المسند: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف شريك وليث - وهو ابن أبي سليم -. وأخرجه ابن ماجه (٤٢٢٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو يعلى (٦٢٤٧) عن بشر بن الوليد، كلاهما عن شريك النخعي، بهذا الإسناد. وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري (٧١٠٨)، ومسلم (٢٨٧٩)، وسلف في «المسند» برقم (٤٩٨٥): وذكر له شاهدان هناك عن عائشة وأم سلمة». (هامش «٢»، ١٥/ ٤٤).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ ٧/٣.

الناتجة عن استنباط الفقيه لها من خلال دلالات النصوص النبوية الفقهية، أو الإلحاق بمعانيها، وهذا بلا شك من مباني الملكة الفقهية التي تتسم بحسن التصور لمعاني الشرع وعلله، وقد يكون في ذلك شيء من الاستطراء، ولكنه يعين المتفقه على كشف العلاقة بين المعاني المعتمدة في تقريرات الفقهاء المنبثقة عن النص النبوي الفقهي دلالة أو إلحاقاً، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال ابن بطال - رحمه الله - : «معنى قوله: (شهرًا عيد لا ينقصان)»^(١)، ليس على نقصان العدد، ولكنه على نقصان الأحكام، والوجه عندنا أنهما لا ينقصان، وإن كانا تسعا وعشرين فهما شهران كاملان؛ لأن في أحدهما الصيام، وفي الآخر الحج، والأحكام في ذلك متكاملة غير ناقصة... قيل: قد يكون في أيام الحج من النقصان والإغماء مثل ما يكون في آخر رمضان؛ وذلك أنه قد يغمى هلال ذي القعدة ويقع فيه غلط بزيادة يوم أو نقصان يوم، فإذا كان ذلك، وقع وقوف الناس بعرفة مرة اليوم الثامن من ذي الحجة، ومرة اليوم العاشر منه، وقد اختلف العلماء في ذلك... وروى يحيى بن يحيى، عن ابن القاسم أنهم إن أخطؤوا ووقفوا بعد يوم عرفة يوم النحر أنه يجزئهم، وإن قدموا الوقوف يوم التروية لم يجزئهم، وأعادوا الوقوف من الغد، وهذا يُخرَج على أصل مالك فيمن التبست عليه الشهور فصام رمضان ثم تبين له أنه أوقعه بعد رمضان أنه يجزئه، ولا يجزئه إذا أوقعه قبل رمضان، كمن اجتهد وصلى قبل الوقت أنه لا يجزئه»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب: شهرًا عيد لا ينقصان، ١٠٦/٤، ومسلم في

صحيحه، كتاب الصيام باب: بيان معنى قوله ﷺ: شهرًا عيد لا ينقصان، ٧٦٥/٢.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري

القرطبي، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية / الرياض، الطبعة الثانية،

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، ٣٠-٣١.

المثال الثاني: قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - : «وقوله: [أنس بن مالك رضي الله عنه] إلى حصير قد اسودّ من طول ما لبس^(١). أُخِذَ منه: أن الافتراش يطلق عليه لباس ورتب عليه مسألتان: إحداهما: لو حلف لا يلبس ثوبًا ولم يكن له نية فافترشه: أنه يحنث، والثانية: أن افتراش الحرير لباس له فيحرم على أن ذلك - أعني افتراش الحرير - قد ورد فيه نص يخصه»^(٢).

المثال الثالث: قال ابن رجب - رحمه الله - : «وفي الحديث^(٣): دليل على أن بيع الأرض التي في بعضها قبور صحيح؛ فإن النبي «طلب شراء هذا المرید».

(١) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - : «أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: (قوموا فلأصلي لكم) قال أنس: فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام عليه رسول الله ﷺ وشفقت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا. فصلى لنا ركعتين، ثم انصرف». (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وضوء الصبيان، ٣٤٥ / ٢، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد باب: جواز الجماعة في النافلة، ٤٥٧ / ١).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١٩٢ / ١، ١٩٣.

(٣) عن أنس قال: «قدم النبي ﷺ المدينة فنزل أعلى المدينة في حي يقال لهم: بنو عمرو بن عوف، فأقام النبي ﷺ فيهم أربع عشرة ليلة ثم أرسل إلى بني النجار فجاؤوا متقلدي السيوف كأنني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه، وملأ بني النجار حوله حتى ألقى بفناء أبي أيوب، كان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرائب الغنم، وأنه أمر ببناء المسجد فأرسل إلى ملأ من بني النجار فقال: (يا بني النجار ثامنوني بحائظكم هذا). قالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله. فقال أنس: فكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين، وفيه خرب (خرب)، وفيه نخل فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت، ثم بالخرب فسويت، وبالنخل فقطع فصفوا النخل قبلة المسجد وجعلوا عضادته الحجارة، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي ﷺ معهم وهو يقول: (اللهم لا خير إلا خير الآخرة فاغفر للأتباع والمهاجرة)، (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة: باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد لقول النبي ﷺ: (لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد). وما يكره من الصلاة في القبور ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال: القبر القبر ولم يأمره بالإعادة، (٢١٣ / ١).

وهذه المسألة على قسمين:

أحدهما: أن يكون المقبور في الأرض يجوز نبشه ونقله، كأهل الحرب، ومن دفن في مكان مغصوب، فهذا لا شك في صحة البيع للأرض كلها، وينقل المدفون فيها، كما أمر النبي «بنقل عظام المشركين من المربد»:

والثاني: أن يكون المقبور محترماً لا يجوز نبشه، فلا يصح بيع موضع القبور خاصة:

وهل يصح في الباقي؟ يُخَرَّج على الخلاف المشهور في تفريق الصفقة^(١): هذا ما ظهر للباحث من السمات التي تعكس حضور الفقه المذهبي وتأثيره في شروح أحاديث الأحكام.

وختم المسطور في هذا المبحث أن من تأمل مرقوم أفهام الفقهاء، وبراعة رواية ونقد المحدثين ترسخ في مكنون علمه أن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب^(٢).



(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٢/٤١٤.

(٢) معالم السنن، ١/٣.

المبحث الخامس

مضان أحاديث الأحكام

إن مظان أحاديث الأحكام على تنوعها عرضًا وتبويبًا وغرضًا سواء كانت مستقلة في بيان أحاديث الأحكام أو تبعًا لغيرها، تفيد المتفقه في التعرف على متعلقات تلك النصوص النبوية من حيث أسانيدها، ومتونها، وما يكمل ذلك من الوقوف على العلل بكافة أحوالها، وكذلك الترتيب والتبويب وأسواره، وأسباب ورود الحديث وإيراده، وغير ذلك من المعالم والفوائد التي تكشف مدارك الأحكام وأصول التشريع وسنن إعماله، كما أن النظر في السنة وسبرها لا يستقل الناظر فيها عن أدوات تفسيرها والاستنباط منها وتحليلها.

ولا يخفى على الباحثين في فقه السنة النبوية طبيعة مظان نصوصها وما يتمايز به بعضها عن بعض؛ لذا فإن الباحث يصنفها وفق الآتي:

أولاً: ما ألفه أتباع المذاهب استدلالاً للمذهب.

المذهب الحنفي:

«الهداية شرح بداية المبتدي»، لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، وقد خرج أحاديثه الإمام الزيلعي في كتابه: «نصب الراية إلى أحاديث الهداية».

المذهب المالكي:

«الموطأ»، للإمام مالك بن أنس، وقد درس أسانيده وحكم عليها الإمام ابن عبد البر في كتابه الحافل: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

المذهب الشافعي:

«المهذب في فقه الإمام الشافعي» لأبي إسحاق الشيرازي.

المذهب الحنبلي:

«منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل»،
 لإبراهيم بن ضويان، وقد خرج أحاديثه المحدث ناصر الدين الألباني في كتابه
 «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل».

ثانيًا: ما ألفه أتباع المذاهب من أحاديث الأحكام.

إن جملة من المحدثين كانوا يتبعون عددًا من المذاهب فاعتنوا بجمع
 أدلة الأحكام التي يعتمد عليها في تقرير المذهب، وقد تولى شرحها أهل
 العلم، وبسطوا الشرح واختصره بعضهم فمنها على سبيل المثال:

المذهب الحنفي:

لم يقف الباحث على من اعتنى من الحنفية بإصدار مؤلف في أحاديث
 الأحكام استقلالاً حسب بحثه لما بين يديه من الكتب والمصادر في المذهب.

المذهب المالكي:

«الموطأ»، للإمام مالك بن أنس.

المذهب الشافعي:

«السنن الكبرى»، للإمام البيهقي وتهذيبه للإمام الذهبي.

«بلوغ المرام من أدلة الأحكام»، لابن حجر العسقلاني.

المذهب الحنبلي:

«منتقى الأخبار»، لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية.

«عمدة الأحكام»، لعبد الغني المقدسي.

«المحرر»، لابن عبد الهادي.

ثالثاً: موسوعات شروح كتب السنة وشروح أحاديث الأحكام.

لقد حفلت كتب السنة بأقلام عدد من الشراح الذين درجوا في شروحهم لهذه الكتب بذكر مسائل الخلاف، والترجيح سواء موافقة لدلالة الأحاديث المعتمدة في المذهب، أو الترجيح لما يظهر للشارح من قول، وإن كانت مسالك هؤلاء الأئمة خاضعة في قواعدها الأصولية إلى أصول الفقه المذهبي، ولهذا يجد الباحث عددًا لا بأس به من الشروح التي تبرز أدلة المذهب الذي ينتمي إليه الشارح، منها على سبيل المثال لا الحصر:

المذهب الحنفي:

«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، لبدر الدين محمد العيني.

المذهب المالكي:

«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لأبي عمر يوسف بن

عبد البر.

«الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ

من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار»، لأبي عمر

يوسف بن عبد البر.

«عارضه الأحوذى شرح سنن الترمذي»، لأبي بكر محمد بن عبد الله

المعروف بابن العربي.

المذهب الشافعي:

«فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لابن حجر العسقلاني.

«المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، ليحيى بن شرف النووي.
المذهب الحنبلي:

«فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب
الحنبلي.

«تهذيب سنن أبي داود»، لمحمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية.

هذا بعض ما يتعلق بشروح موسوعات السنة، وأما بعد:

فهذا عدد لبعض شروح أحاديث الأحكام، منها على سبيل المثال:

«نيل الأوطار شرح متقى الأخبار»، لمحمد بن علي الشوكاني.

«إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، لأبي الفتح تقي الدين محمد بن

علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد، وعليه حاشية العمدة على إحكام
الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.

«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري،

المشهور بابن الملقن.

«كشف اللثام بشرح عمدة الأحكام»، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني.

«سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»، لمحمد بن إسماعيل الأمير

الصنعاني.

«البدر التمام شرح بلوغ المرام»، للحسين بن محمد المغربي.

«فتح العلام شرح بلوغ المرام»، لصديق حسن علي خان.

«طرح الثريب في شرح التقريب»، لزين الدين عبد الرحيم بن حسين

العراقي.

«الإمام في أحاديث الأحكام»، لابن دقيق العيد، شرحه المؤلف في كتاب: الإمام شرح الإمام.

رابعًا: كتب الخلاف العالي.

تعد كتب الخلاف العالي من أوسع الدواوين لعرض الأدلة من السنة على أقوال المذاهب، واختيارات الأئمة المتقدمين، ومنها على سبيل المثال:

المذهب الحنفي:

«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»، لأبي بكر بن مسعود الكاساني.

المذهب المالكي:

«الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار»، لأبي عمر يوسف بن عبد البر.

«الذخيرة»، لأحمد بن إدريس القرافي.

المذهب الشافعي:

«المجموع شرح المهذب للشيرازي»، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي.

المذهب الحنبلي:

«المغني شرح مختصر الخرقى»، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة.

المذهب الظاهري:

«المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار»، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي.

وبنهاية هذا المسرد لمظان أحاديث الأحكام ينتهي البيان فيما يتعلق
بالنصوص الفقهية الشرعية، وبعدها بإذن الله يدلف الباحث في الفصول
القادمة لبيان النصوص الفقهية الاجتهادية.



تمهيد

الصحابة والصحابي إطلاقان لهما الاعتبار والأثر في المدونات الشرعية عموماً، وهذا الاعتبار والأثر ليس قاصراً على الجوانب العلمية بل حتى العملية، وهذا الدور مقامه في الشريعة كمقام الوسائل من الغايات، فإذا عظمت الغاية عظمت الوسيلة الموصلة إليها؛ ولهذا السبب اعتنى المحدثون والفقهاء الأصوليون في تحديد مفهوم الصحبة ومن ينطبق عليه وصف الصحابي.

والباحث في هذا المقام سيعرض ما يتعلق بمفهوم الصحابي وفق ما حرره أهل العلم؛ تحقيقاً للتصور الجلي قبل الشروع في المسائل المذكورة في البحث والمتعلقة بهذا الشأن. وسيكون العرض وفق الآتي:

أولاً: معنى الصحابي في لسان أهل اللغة:

الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربتة. من ذلك الصاحب والجمع الصحب، كما يقال راكب وركب. ومن الباب: أصحاب فلان، إذا انقاد. وأصحاب الرجل، إذا بلغ ابنه. وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه. ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره مصحب. ويقال أصحاب الماء، إذا علاه الطحلب^(١).

ويقال: صحبته أصحابه صحبة فأنا صاحب والجمع صحب وأصحاب وصحاب.. والأصل في هذا الإطلاق لمن حصل له رؤية ومجالسة، ووراء ذلك شروط للأصوليين، ويطلق مجازاً على من تمذهب بمذهب من مذاهب الأئمة؛ فيقال أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة وكل شيء لازم شيئاً فقد

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة: «صحب»، ٣/٣٣٥.

استصحابه.. واستصحب الكتاب وغيره حملته صحبتي، ومن هنا قيل استصحب الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة. والمصاحبة تأنيث الصاحب وجمعها صواحب وربما أنث الجمع فقيل صواحيبات^(١).

كما تلحقه ياء النسب فيقال: صحابي، وجمعه: صحابة، والمراد: من لقي رسول الله ﷺ مؤمناً ومات على الإسلام^(٢)، فالصحابي لغة مشتق من الصحبة، وليس مشتقاً من قدر خاص منها، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، مثل مكلم ومخاطب، وهو جار على كل من وقع ذلك منه قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأمثال^(٣).

ثانياً: مفهوم الصحبة في الواقع العرفي:

يطلق لفظ الصحبة في الواقع العرفي على من كانت ملازمته للشيء طويلة، أو الترابط والملابسة له عميقة، ولذلك كان إطلاق الصحبة في العرف متوجهاً لمن كثرت صحبته، قال ابن الأثير - رحمه الله -: «العرف يخص اسم الصحبة بمن كثرت صحبته»^(٤).

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، بيروت، مادة: «صحب»، ١/٣٣٣.

(٢) المعجم الوسيط، مادة: «صحب»، ١/٥٠٧.

(٣) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٧٨/٧٩.

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمبارك بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار البيان، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ١/١٣٤.

وبمثله حدها الجرجاني في كتابه «التعريفات»^(١)، وقال الزركشي - رحمه الله -: «إن العرف يقتضي طول الصحبة وكثرتها»^(٢).

وبناء على هذا التفاوت في تحديد مفهوم الصحبة بين استعمال أهل اللغة واستعماله في العرف تفاوتت تعريفات المحدثين والأصوليين لمفهوم الصحابي، وسوف يعرض الباحث في الفقرة الآتية شيئاً من ذلك:

ثالثاً: مفهوم المحدثين للصحابي:

قال ابن الصلاح - رحمه الله -: «فالمعروف من طريقة أهل الحديث: أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة».

قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه. وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة؛ وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة»^(٣).

ومبنى هذا التوسع في مشمولات هذا الإطلاق هو اعتبار المعنى اللغوي؛ فقد أدخلوا في مفهوم الصحابي الأعمى، وغير البالغ، والأعرابي الذي رآه مرة وخرج من المدينة، قال الفتوحى - رحمه الله -: «الصحابي: من لقيه، أي: لقي النبي ﷺ، من صغير أو كبير، ذكر أو أنثى أو خثى «أو رآه يقظة» في حال كونه ﷺ «حيّاً» وفي حال كون الرائي «مسلمًا ولو ارتد» بعد ذلك «ثم أسلم

(١) التعريفات، ص: ٧٥.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/ ٣٠١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور: مصطفى

البغا، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص: ١٧٣.

ولم يره» بعد إسلامه «ومات مسلمًا» وهذا هو المختار في تفسير الصحابي» وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد رضي الله عنه وأصحابه البخاري وغيرهم»^(١).

رابعًا: بيان الأصوليين لمفهومهم للصحابي بقولهم:

هو كل من طالت مجالسته للرسول ﷺ عن طريق التبعية له والأخذ عنه، بخلاف من وفد عليه وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة^(٢).

وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى أنه [إطلاق الصحابي] اسم لمن اختص بالنبي عليه السلام وطالت صحبته معه على طريق التبعية له والأخذ منه؛ ولهذا لا يوصف من جالس عالما ساعة بأنه من أصحابه، وكذا إذا أطال المجالسة معه إذا لم يكن على طريق التبعية له والأخذ عنه^(٣).

ومجموع عبارات جمهور الأصوليين متفقة على أن شروط الصحبة هي: طول المكث، وكثرة المجالسة والملازمة للنبي عليه الصلاة والسلام؛ استنادًا إلى المعنى العرفي للصحبة والصاحب، وأن الرؤية لا تكفي وحدها لجعل الرائي صحابيًا^(٤).

وبعد النظر في مفهوم الصحابي لدى المحدثين والأصوليين وما ترتب على ذلك من توسيع وتضييق للمفهوم، يمكن القول بأن إطلاق الصحابي له

(١) شرح الكوكب المنير، لتقي الدين الفتوحى، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢/٤٦٥.

(٢) سلم الوصول شرح نهاية السؤل، لمحمد بخيت، بهامش نهاية السؤل، للأسنوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٤٣هـ/٣/١٧٩.

(٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢/٥٦٠.

(٤) انظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، للدكتور: مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/١٩٩٢م، ص: ٥٣٠.

مفهومان: مفهوم عام، ومفهوم خاص اعتبر فيهما طبيعة عناية المحدثين والأصوليين وتخصصهم.

فالمحدثون يعنون الصحابي الراوي لحديث النبي ﷺ، فكل من رأى النبي ﷺ وهو مؤمن به ومات على إسلامه وجب قبول روايته، والحكم بصحة سماعه من رسول الله ﷺ، وقد وجدوا بالاستقراء والتتبع أن الذين ثبت لهم ذلك كلهم عدول، فقرروا أنه لا حاجة للبحث في عدالتهم، وأن روايتهم مقبولة، سواء أكانوا ممن لازموا النبي ﷺ أم من الأعراب الذين رأوه مرة واحدة بعد إسلامهم.

وأما الأصوليون فإنهم يتكلمون عن الصحابي الذي له اجتهاد في الأحكام الشرعية، وله فقه بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويمكن تقليده واتباع رأيه، وهذا لا يحصل إلا لمن لازم النبي ﷺ فترة طويلة، وأخذ عنه وأفاد من علمه وخلقه وسيرته، وأما من رأى النبي ﷺ مرة فإنه لا يكتسب بهذه الرؤية فقهاً وعلماً يجعله من أهل الاجتهاد في الشريعة، ولذلك لا يمكن أن يقال إن رأيه حجة، وهم إنما عرفوا الصحابي الذي وقع الخلاف في حجية قوله^(١).

فالمحدثون لما كان محل عنايتهم ناقل الأحاديث والآثار والأخبار من السنة النبوية؛ كان المفهوم العام وفق مفهومهم للصحابي المجرد عن القيود، والأصوليين لما كان محل عنايتهم في هذا الشأن من لازم النبي عليه الصلاة والسلام، وطالت صحبتهم له، ونهلوا من معين علمه، وشهدوا أسباب النزول، وتفقهوا في الدين، وأسسوا المدارس الفقهية الاجتهادية من خلال فتاويهم وأقضيتهم وسياستهم الشرعية، فهم محط لأخذ الأحكام وقواعد الفقه وطرائق

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٨٤.

الاستنباط، وهذه القيود اقتضت المفهوم الخاص للصحابي^(١).

ومحل البحث من هذين المفهومين هو مفهوم الأصوليين للصحابي في كونه ضابطاً؛ لاعتبار قول الصحابي نصاً فقهياً اجتهادياً له مكوناته وأثره في بناء الفقه وبيان طرائق الاجتهاد.

وليس معنى هذا إهمال مفهوم الصحابي عند المحدثين فهو معتبر في نقل السنة ومقام التفضيل الوارد في نصوص الشرع المبين.



(١) انظر: قول الصحابي وحجية العمل به، لأنس بن محمد بن رضا القهوجي، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص: ٤٩، ٥٠.

الفصل الثالث

أقوال الصحابة

وفيه أربعة مباحث:

- | | |
|----------------|--|
| المبحث الأول: | المقصود بأقوال الصحابة. |
| المبحث الثاني: | قول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام. |
| المبحث الثالث: | خصائص أقوال الصحابة في كونها نصوصاً فقهية. |
| المبحث الرابع: | مضان أقوال الصحابة. |

المبحث الأول

المقصود بأقوال الصحابة

حقيقة أقوال الصحابة في سياق البحث:

وبعد العرض الموجز في الفقرات السابقة، فإن مقصود الباحث أن حقيقة أقوال الصحابة في سياق البحث: هي آراؤهم الاجتهادية المحكية، والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين بالالتضاء أو التخيير أو الوضع، والناجئة عن فتاواهم - سواء كانت بيانًا ابتدائيًا أم جوابًا عن سؤال - أو أفضيتهم أو سياستهم الشرعية.

ويتبين من هذه الحقيقة أن أصحاب النبي ﷺ لم يكونوا رضوان الله عليهم كلهم أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ من جميعهم وإنما كانوا على اختلاف في درجة الإفتاء والفقهاء في الدين؛ فمنهم العامة الذين لم يُعرفوا بفقهاء ولا دراية وإذا نزلت بأحدهم نازلة سأل فيها أهل الذكر، وكان منهم المجتهدون الأوّلون وهم الفقهاء من أصحاب الرسول الذين اجتهدوا في حياة الرسول^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في بيان تفاوت فقه الصحابة بين بعضهم البعض: «أفتى أبو هريرة في دقائق مسائل الفقه مع فقهاء الصحابة؛ كابن عباس وغيره من أشهر الأمور، وأقواله المنقولة في فتاويه تدل على ذلك، وإذا كان عمر وعلي أفقه من عمران بن حصين وأبي موسى الأشعري، لم يخرجوا بذلك من الفقه، وكذلك إذا كان معاذ وابن مسعود ونحوهما أفقه

(١) تاريخ الفقه الإسلامي، لإلياس دردور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

من أبي هريرة وعبد الله بن عمر ونحوهما: لم يخرجوا بذلك من الفقه»^(١).

وقد قسم ابن القيم تبعاً لابن حزم طبقات الصحابة في الفتوى بقوله: «ثم قام بالفتوى بعده [ﷺ] برك الإسلام وعصابة الإيمان، وعسكر القرآن، وجند الرحمن، أولئك أصحابه - ﷺ - أئمة الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأحسنها بياناً، وأصدقها إيماناً، وأعمها نصيحة، وأقربها إلى الله وسيلة، وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط»^(٢).

كما أن مذاهب الصحابة ليست متساوية قوة؛ فأعلاها مذاهب الخلفاء الراشدين، ثم مذاهب الفقهاء الذين اشتهروا بالفقه وعرفوا به، ثم الصحابة الذين لا يحفظ عنهم في الفقه إلا المسألة والمسألان ولم يشتهروا به.

وهذه قسمة منطقية صحيحة، فإن العبرة في المتابعة إنما هي الفقه والعلم، والخلفاء الأربعة أعلم هذه الأمة بعد نبيها ﷺ والأئمة الذين تصدروا للناس يعلمونهم ويفتونهم من الصحابة؛ كمعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعائشة أم المؤمنين؛ فوق من لم يكن له بذلك اشتغال^(٣).

وقد فصل ذكرهم رحمه الله في سفره الزاخر «إعلام الموقعين عن رب العالمين»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى، ٥٣٣/٤.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٩، ١٠.

(٣) تيسير علم أصول الفقه، ص: ٢١٧.

(٤) قال رحمه الله: «المكثرون من الصحابة: والذين حفظت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ مائة ونيف وثلاثون نفساً، ما بين رجل وامرأة، وكان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر.

= وقال أبو محمد بن حزم: ويمكن أن يجمع من فتوى كل واحد منهم سفر ضخم، قال: وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في عشرين كتاباً، وأبو بكر محمد المذكور أحد أئمة الإسلام في العلم والحديث.

المتوسطون في الفتيا منهم: قال أبو محمد: والمتوسطون منهم فيما روي عنهم من الفتيا: أبو بكر الصديق، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، ومعاذ بن جبل؛ فهؤلاء ثلاثة عشر يمكن أن يجمع من فتى كل واحد منهم جزء صغير جداً، ويضاف إليهم: طلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وأبو بكر، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أبي سفيان.

المقلون: والباقون منهم مقلون في الفتيا، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان، والزيادة اليسيرة على ذلك يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث، وهم: أبو الدرداء، وأبو اليسر، وأبو سلمة المخزومي، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد، والحسن والحسين ابنا علي، والنعمان بن بشير، وأبو مسعود، وأبي بن كعب، وأبو أيوب، وأبو طلحة، وأبو ذر، وأم عطية، وصفية أم المؤمنين، وحفصة، وأم حبيبة، وأسامة بن زيد، وجعفر بن أبي طالب، والبراء بن عازب، وقرظة بن كعب، ونافع أخو أبي بكر لأمه، والمقداد بن الأسود، وأبو السنابل، والجارود، والعبدى، وليلى بنت قانف، وأبو محذورة، وأبو شريح الكعبي، وأبو برزة الأسلمي، وأسماء بنت أبي بكر، وأم شريك، والحولاء بنت تويت، وأسيد بن الحضير، والضحاك بن قيس، وحبيب بن مسلمة، وعبد الله بن أنيس، وحذيفة بن اليمان، وثمامة بن أثال، وعمار بن ياسر، وعمرو بن العاص، وأبو الغادية السلمي، وأم الدرداء الكبرى، والضحاك بن خليفة المازني، والحكم بن عمرو الغفاري، ووابصة بن معبد الأسدي، وعبد الله بن جعفر البرمكي، وعوف بن مالك، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن أوفى، وعبد الله بن سلام، وعمرو بن عبسة، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، وعبد الله بن سرجس، وعبد الله بن رواحة، وعقيل بن أبي طالب، وعائذ بن عمرو، وأبو قتادة عبد الله بن معمر العدوي، وعمي بن سعدة، وعبد الله بن أبي بكر الصديق، وعبد الرحمن أخوه، وعاتكة بنت زيد بن عمرو، وعبد الله بن عوف الزهري، وسعد بن معاذ، وسعد بن عباد، وأبو منيب، وقيس بن سعد، وعبد الرحمن بن سهل، وسمرة بن جندب، وسهل بن سعد الساعدي، وعمرو بن مقرن، وسويد بن مقرن، ومعاوية بن الحكم، وسهلة بنت سهيل، وأبو حذيفة بن عتبة، وسلمة بن الأكوع، وزيد بن أرقم، وجريز بن عبد الله البجلي، وجابر بن سلمة، وجويرية أم المؤمنين، وحسان بن ثابت، وحبيب بن عدي، وقدامة بن مظعون، وعثمان بن مظعون، وميمونة أم المؤمنين، ومالك بن الحويرث، =

وهذا التصنيف لطبقات المفتين من صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام، يؤكد على أهمية إدراكها من قبل المتفقه؛ فإن دراسة فقهيات الصحابة وتحليلها وتأمل مبانيها وقواعدها في الاجتهاد يصقل عقل المتفقه المستيقظ ويعطيه ملكة فقهية عميقة.

مقام أقوال الصحابة من النصوص الفقهية الاجتهادية:

مما لا يخفى على المتفقه أن الصحابة هم المباشرون للنقل عن رسول الله ﷺ وهم قد حضروا التنزيل، وشاهدوا الوحي، وسمعوا الشرع من في رسول الله ﷺ فهم أعلم بمراد الشارع من كلامه، وأعرف بمقاصد الشريعة من غيرهم، فقد أدركوا من القرائن وعلل الأحكام ما يفوت غيرهم، وهم قد استوعبوا حقائق الألفاظ ودلالاتها، وفهم سياقات الوحي. فبهذه وغيرها من الشمائل والدلائل الفقهية المكونة لعقولهم الفقهية ومناهجهم في تنزيل

= وأبو أمامة الباهلي، ومحمد بن مسلمة، وخباب بن الأرت، وخالد بن الوليد، وضمرة بن الفيض، وطارق بن شهاب، وظهير بن رافع، ورافع ابن خديج، وسيدة نساء العالمين فاطمة بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وفاطمة بنت قيس، وهشام بن حكيم بن حزام، وأبوه حكيم بن حزام، وشرحبيل بن السمط، وأم سلمة، ودحية بن خليفة الكلبي، وثابت بن قيس بن الشماس، وثوبان مولى رسول الله ﷺ والمغيرة بن شعبة، وبريدة بن الحصيب الأسلمي، ورويفع بن ثابت، وأبو حميد، وأبو أسيد، وفضالة بن عبيد.

وأبو محمد رويانا عنه وجوب الوتر قلت: أبو محمد هو - مسعود بن أوس الأنصاري نجاري بدري - وزينب بنت أم سلمة، وعتبة بن مسعود، وبلال المؤذن، وعروة بن الحارث، وسياه بن روح أرواح بن سياه، وأبو سعيد المعلى، والعباس بن عبد المطلب، وبشر بن أرطاة، وصهيب بن سنان، وأم أيمن، وأم يوسف، والغامدية، وماغز، وأبو عبد الله البصري فهؤلاء من نقلت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله - ﷺ - وما أدري بأي طريق عد معهم أبو محمد الغامدية وماغزا، ولعله تخيل أن إقدامهما على جواز الإقرار بالزنا من غير استئذان لرسول الله ﷺ في ذلك هو فتوى لأنفسهما بجواز الإقرار، وقد أقرأ عليها، فإن كان تخيل هذا فما أبعد من خيال، أو لعله ظفر عنهما بفتوى في شيء من الأحكام. (إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ١٠-١٢).

الأحكام، جعلت مقولهم المنقول مقدمًا على كافة نقول من دونهم. وقد كونت تلك الحصافة الفقهية والعبقرية الاجتهادية مركزية تجتمع عليها مناهج الفقهاء من التابعين ومن بعدهم كالأئمة الأربعة ومن جاء بعدهم من المحققين.

ومعالم مقام منصوص أقوال الصحابة في منظومة النصوص الفقهية الاجتهادية كثيرة يشير الباحث لأهمها باعتبار مناسبتها لأغراض البحث ومفاهيمه:

المعلم الأول: تعد أقوال الصحابة وفقهها من أصول البناية للفقهاء والفقهاء؛ لذا اعتنى بنقل فتاويهم وأقضيتهم من جاء بعدهم من التابعين وغيرهم؛ فقد بنوا فقههم وجل أحكامهم من فقه الصحابة ومناهجهم في الاستنباط والتعامل مع النصوص، فكانت نصوص الصحابة مقدمة عند بعض الفقهاء على الأخذ بالحديث المرسل والضعيف والقياس^(١).

وإليك بعض النقولات عن الأئمة الأربعة الموضحة مقام نصوص وأقوال الصحابة في بنائهم الفقهي اجتهادًا وتقريرًا:

نُقل عن أبي حنيفة - رحمه الله - قوله: «إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن

(١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي ١/ ٤١٠-٤١١.

المسيب فعليّ أن أجتهد كما اجتهدوا»^(١).

وقال الإمام مالك - رحمه الله -: «إنما الناس تبع لأهل المدينة؛ إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأحل الحلال وحرم الحرام؛ إذ رسول الله بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويسن لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ما عنده صلوات الله عليه ورحمته وبركاته.

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته، ممن ولي الأمر من بعده فما نزل بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحدثا عهدهم، وإن خالفهم مخالف أو قال امرؤ غيره»^(٢).

قال الربيع - رحمه الله -: قال الشافعي رضي الله عنه: «ما كان الكتاب أو السنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ أو واحد» وقال في موضع آخر: «والعلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب

(١) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ص: ٦٣.

وقد جاء في المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، ص: ٣٠٢: «قال: أبو يوسف: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ عن الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن الصحابة لم نخرج عن أقاويلهم، فإذا جاء عن التابعين زاحمناهم».

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ٤٢/١.

والسنة»^(١).

قال ابن القيم: «الأصل الثاني من أصل فتاوى الإمام أحمد: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يَعْذُها إلى غيرها، ولم يقل: إن ذلك إجماع، بل من ورعه في العبارة يقول: لا أعلم شيئاً يدفعه، أو نحو هذا، كما قال في رواية أبي طالب: لا أعلم شيئاً يدفع قول ابن عباس وابن عمر وأحد عشر من التابعين؛ عطاء ومجاهد وأهل المدينة على تسري العبد، وهكذا قال أنس بن مالك: لا أعلم أحداً رد شهادة العبد، حكاه عنه الإمام أحمد، وإذا وجد الإمام أحمد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً.

الأصل الثالث من أصوله: إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول»^(٢).

(١) المدخل إلى السنن الكبرى، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ص: ١٠٩، ١١٠.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢٥/١. قال ابن بدران- رحمه الله- معقبا على كلام ابن القيم: «فكانت فتاواه لذلك من تأملها وتأمل فتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الأخرى ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان وكان تحريه لفتاوى الصحابة كتجري أصحابه لفتاواه ونصوصه بل أعظم حتى إنه ليقدم فتاواهم على الحديث المرسل قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في مسائله قلت لأبي عبد الله حديث عن رسول الله مرسل برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت قال أبو عبد الله رحمه الله عن الصحابة أعجب إلي ومن ثم صارت فتاواه إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى إن المخالفين لمذهبه في الاجتهاد والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة». (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص: ١١٥، ١١٦).

المعلم الثاني: اعتبار نصوصهم من الصور الكاشفة للحقائق الشرعية واللغوية في بيان ألفاظ الوحي؛ فتفسيرهم للنصوص من الكتاب والسنة من جهة ما تدل عليه ألفاظها في استعمال اللسان؛ فهو حجة، وهو أعلى وأقوى مما يذكر عن آحاد أئمة اللغة بعدهم، لأنهم كما لا يخفى أهل اللسان، فكيف وقد انضم إلى ذلك معرفتهم بمراد الشارع فيما يستعمله من تلك الألفاظ؟ وهذا غير الآراء في المسألة الفقهية التي تستفاد بالرأي والنظر^(١).

المعلم الثالث: غلبة الجانب التطبيقي في نصوصهم الفقهية على الجوانب النظرية؛ وذلك لوضوح أصول الاستدلال والقواعد الضابطة للاجتهاد في أذهانهم - رضي الله عنهم - ولقربهم من النبي ﷺ، فكانت الملازمة له ﷺ مثرية للجانب التطبيقي في ممارستهم الفقهية، وكان بروز الجانب التنظيري في نصوصهم رضي الله عنهم يلحظ في حال المجادلات الفقهية بينهم، أو الفتاوى، أو الأقضية المسببة، ومن هذا التنظير بيان القياس، وإقامة الفارق في حال ورود الإلحاق بين مسألة ومسألة، وذكر بعض الأدلة كالاستحسان، والمصلحة المرسلة وغيرها والتي سيبينها الباحث بإذن الله في الباب الثالث من هذا البحث.

المعلم الرابع: مدلول ألفاظ الصحابة في نصوصهم الفقهية معتبر من جهة السياق والتعبير؛ فبيان الصحابي إذا كان مما لا يقال مثله بالاجتهاد فقد نزله الفقهاء منزلة المرفوع، ومن ذلك الإخبار بأسباب النزول، وما يتعلق بالمعاني التعبدية وغير ذلك، وسوف يأتي مزيد تفصيل - بإذن الله - في خصائص أقوال الصحابة في كونها نصوصاً فقهية.

وبعد هذا المبحث يشرع الباحث في بيان أثر قول الصحابي في نصوص الأحكام من خلال المبحث الآتي.

(١) تيسير علم أصول الفقه، ص: ٢١٩.

المبحث الثاني

قول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام

إن من أصول مسائل علم الأصول ما يتعلق بقول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتلك العناية بأثر قول الصحابي في نصوص الأحكام تنبني على حجية قول الصحابي^(١)، وحيث إن محل البحث

(١) ويمكن تقسيم المسألة إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه، كالعبادات والتقديرات ونحوها. وهذا القسم حجة عند الأئمة الأربعة؛ لأنه لا بد أن يكون سمعه الصحابي من النبي ﷺ؛ إذ لا اجتهاد في الأمور التي لا تعرف إلا بتوقيف، ولكن الأئمة يختلفون في مدى الاحتجاج به قلة وكثرة لعدم الاتفاق على ضابط معين يحدد ما لا مجال للرأي فيه. فقد يرى بعضهم أن هذه المسألة مما لا مجال للرأي فيها فيعمل بقول الصحابي فيها، ويرى الآخر أنها مما يدخله الاجتهاد فلا يعمل بقول الصحابي فيها. ومن هذا النوع قضاء الصحابة في النعامة إذا اصطادها المحرم بيدته، وفي الغزال بعتر. فقد أخذ الأئمة بذلك. وكونه من التقديرات يدل على أنه مما سمع من النبي ﷺ وليس مما قضى فيه بالاجتهاد.

وقد يقول قائل إن تقدير المثل في جزاء الصيد متروك للاجتهاد فيكون قضاؤهم هذا من باب الاجتهاد. القسم الثاني: قول الصحابي الذي اشتهر ولم يخالفه غيره فيه، وهذا هو المسمى بالإجماع السكوتي وقد تقدم الكلام فيه.

والشهرة قد يستدل عليها بكثرة خوض الصحابة في المسألة، وقد يستدل عليها بكون الصحابي من الخلفاء الأربعة والمسألة مما تعم به البلوى ويقع لكثير من الناس. مثل جعل عمر رضي الله عنه طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً توجب البيئونة الكبرى.

القسم الثالث: قول الصحابي الذي خالفه فيه غيره من الصحابة، فإنه ليس بحجة، ولكن لا يخرج الفقيه عن أقوالهم إلى قول آخر، بل يتخير من أقوالهم ما هو أقرب للدليل.

هكذا قال كثير من الأصوليين، والذي يظهر من صنيع الفقهاء أن منهم من يستدل بقول الصحابي ولو خالفه غيره إذا رأى رجحانه بقياس أو غيره.

وقولهم: لا يخرج عن أقوالهم إلى غيرها يؤيد ذلك؛ لأن هذا حال الفقيه عند تعارض أحاديث الرسول ﷺ فإنه لا يخرج عما دلت عليه، فإن أمكنه الجمع بينها جمع، وإلا أخذ بما يسنده النظر وتعضده أدلة أخرى.

= ويمكن أن يحمل قول الأصوليين: إن قول الصحابي إذا خالفه صحابي آخر ليس بحجة، على أنه لا يكتفى به، ومن اكتفى به فهو مقلد للصحابي لا مستدل بقوله. والله أعلم.

القسم الرابع: قول الصحابي فيما للرأي فيه مجال ولم يتشر ولم يعرف له مخالف من الصحابة، وهذا هو محل النزاع.

فمن العلماء من يرى حجيته، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد وقول الشافعي القديم. ومنهم من يرى أنه ليس بحجة، وإلى هذا ذهب الشافعي في قوله الجديد، وجماعة من أتباع المذاهب الأخرى، ولابن القيم كلام في رد هذه النسبة وتقرير أن مذهب الشافعي لا يختلف عن مذاهب الأئمة الثلاثة في ذلك. ولكن علماء الشافعية كلامهم صريح في نقل مذهب الشافعي المتقدم، وهم أعلم برأي إمامهم، علاوة على ما في الرسالة والألم من تصريح بحصر الأدلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

واستدل من ذهب لحجية قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف من الصحابة، بأدلة منها: الدليل الأول: قول الرسول ﷺ كما في الصحيحين: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». (وقد سبق تخريجه).

وجه الدلالة من الدليل: فهذه شهادة لهم بالفضل على من سواهم، وهي تقتضي تقديم اجتهادهم على اجتهاد غيرهم.

أجيب عن الدليل: والاستدلال بحديث: «خير الناس قرني» لا يكفي؛ لأن الخيرية لا توجب حجية قول كل واحد إذا انفرد، بدليل أن التابعين أيضًا مشهود لهم بالخيرية في الحديث، ولم يقل أحد إن رأي التابعي حجة يترك لها القياس الصحيح.

= الدليل الثاني: أن قول الصحابي الذي لم يعلم له مخالف يحتمل أن يكون نقلًا عن رسول الله ﷺ فيقدم على الرأي المحض.

أجيب عن الدليل: باحتمال كون ما قاله رواية لا يدل على الحجية؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

الدليل الثالث: أن الصحابة شاهدوا الرسول ﷺ وحضروا نزول الوحي وهم أعرف الناس بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلا بد أن يكون قولهم مقدمًا على قول غيرهم.

أجيب عن الدليل: بأن مشاهدتهم الرسول ﷺ ونزول الوحي بلغتهم فلا شك أنها ميزة لهم ولكنها لا تكفي لأن يعد قول الواحد منهم دليلًا.

واستدل الذين رأوا عدم الحجية بعدة أدلة منها:

الدليل الأول: أن الصحابة غير معصومين من الخطأ إذا لم يجمعوا، وقول من لم تثبت عصمته لا يكون حجة.

معني بدراسة قول الصحابي من كونه نصًّا فقهياً له مكوناته وأثره في نصوص الأحكام، لا باعتباره دليلاً؛ لذا سيقصر الباحث الحديث في الإطار المشار إليه، ولن يتعرض لمسألة الخلاف في حجية قول الصحابي.

وتناول الباحث لأثر قول الصحابي في نصوص الأحكام يدور حول الآثار التي ذكرها الفقهاء في مداولاتهم وجدلياتهم الأصولية بغض النظر عن الخلافات الناشئة في هذا الموضوع.

= الدليل الثاني: أن التابعين قد أثر عنهم مخالفة آحاد الصحابة، ولو كان قول الصحابي حجة لما صحت مخالفته من التابعي، ولأنكر الصحابي على من خالفه من التابعين، وإذا جاز للتابعي مخالفة الصحابي جاز لغيره ذلك.

والراجح: أن مذهب الصحابي وحده لا يعد حجة إلا إذا غلب على الظن اشتهاؤه بين الصحابة وعدم إنكاره، كأن يكون من الخلفاء الراشدين الذين هم في موضع القدوة لغيرهم، أو كانت المسألة مما يكثر وقوعها وتعم بها البلوى.

وأما إذا اختلفت الصحابة على أقوال فالخروج عن أقوالهم يقتضي تخطئهم جميعاً، وهي بعيدة، فالواجب أن يختار من أقوالهم ما يسنده النظر والدليل.

وهنا دقيقة ينبغي التنبيه لها، وهي أن القول بعدم حجية قول الصحابي لا يدل على المنع من تقليده لمن لا قدرة له على الاجتهاد، أو لمن لم ينظر في المسألة بعدُ وحضره وقت العمل. والله أعلم بالصواب (أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٨٥-١٨٨، «بتصرف»)، وانظر في المسألة: المسودة، ص: ٢٧٦، ٣٣٦، ٤٧٠، والإحكام لابن حزم، ٢/٨١٧، والروضة، ص: ١٦٥، وشرح تنقيح الفصول، ص: ٤٤٥، والتبصرة، ص: ٣٩٥، والبرهان، ٢/١٣٥٨، والإحكام للآمدي، ٤/١٤٩، والمحصول، ٢/٣١٧٨، ونهاية السؤل، ٣/١٧٣، وتيسير التحرير، ٣/١٣٢، والعقد على ابن الحاجب، ٢/٢٨٧، والتمهيد للأسنوي، ص: ١٥٣، وأصول السرخسي، ٢/١٠٥، وكشف الأسرار، ٣/٢١٧، ٢١٩، وتأسيس النظر، ص: ١٠٥، ومختصر البعلي، ص: ١٦١، ومختصر الطوفي، ص: ١٤٢، وإعلام الموقعين، ٢/٢٥٥، ٢٥٦، والقواعد والفوائد الأصولية، ص: ٢٩٥، وأخبار أبي حنيفة، ص: ١٠، وأصول مذهب أحمد، ص: ٣٩٤، ٣٩٥، والمدخل إلى مذهب أحمد، ص: ١٣٥، وفواتح الرحموت، ٢/١٨٦، والمعتمد، ٢/٥٣٩، وأثر الأدلة المختلف فيها، ص: ٣٣٨-٣٤٠، وتخريج الفروع على الأصول، ص: ١٧٩، والجدل لابن عقيل، ص:

وبناء عليه فإن أثر قول الصحابي يصنف وفق التصنيف الآتي:

أولاً: تفسير الصحابي لنصوص الأحكام «الكتاب والسنة»:

يعد تفسير الصحابي وبيانه للنصوص الفقهية الشرعية من الكتاب والسنة معتبراً ومقوماً في ميزان أهل العلم قال ابن القيم - رحمه الله -: «إنه أولى بالقبول من تفسير مَنْ بعدهم، فهم أعلم الأمة بمراد الله من كتابه، فعليهم نزل وهم أول من خوطب به من الأمة، وقد شاهدوا تفسيره من الرسول علماً وعملاً، وهم العرب الفصحاء على الحقيقة فلا يعدل عن تفسيرهم ما وجد إليه سبيل»^(١). ولا شك أن تفسير الصحابي يجلي الحقائق الشرعية واللغوية لتلك النصوص، كما أنه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التفسير مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه؛ كبيان أسباب النزول، وتفسير بعض الكلمات أو الآيات.

المثال الأول: فعن سعيد بن المسيب - رحمه الله - قال: «جاء صبيغ التميمي إلى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾^(٢)؟ فقال: هي الرياح، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقوله ما قلته. قال: فأخبرني عن ﴿فَالْمَقْسِمَاتِ أَمْرًا﴾^(٣) قال: هي الملائكة، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقوله ما قلته. قال: فأخبرني عن ﴿فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾^(٤) قال: هي السفن، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقوله ما

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٤٠/١.

(٣) سورة الذاريات، آية: ٤.

(٢) سورة الذاريات، آية: ١.

(٤) سورة الذاريات، آية: ٣.

قلته»^(١).

المثال الثاني: عن عبد الله بن معقل قال: «قعدت إلى كعب -رضي الله عنه- وهو في المسجد فسألته عن هذه الآية: ﴿رَأْسِيءَ فِذْيَةٍ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ﴾ فقال كعب رضي الله عنه: نزلت فيّ، كان بي أذى من رأسي فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال: (ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى، أتجد شاة؟) فقلت: لا. فنزلت هذه الآية: ﴿رَأْسِيءَ فِذْيَةٍ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ﴾ قال: (صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعامًا لكل مسكين). قال: فنزلت فيّ خاصة وهي لكم عامة»^(٢).

القسم الثاني: التفسير فيما له مجال بالرأي والاجتهاد واللغة.

قال ابن كثير - رحمه الله - في مقدمة تفسيره: «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماءهم وكبراءهم كالأئمة الأربعة والخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين»^(٣).

قال الزركشي - رحمه الله -: «اعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره وقسم لم يرد، والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد

(١) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ٤١٣/٧، وأخرجها الأجرى في أخلاق العلماء، من طرق عن علي - رضي الله عنه - الطبعة المغربية، ص: ١٢٦. قال محقق الموافقات، مشهور حسن سلمان: «وبعضها إسناده صحيح»، ٥٢/٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج: باب باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها، ٢١/٤.

(٣) تفسير القرآن العظيم، ٨/١.

التفسير عن النبي ﷺ أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين؛ فالأول يبحث في صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة فإن أمكن الجمع فذاك..»^(١).

وقد عدَّ أهل العلم أن من صور تفسير الصحابي للنص تخصيصه لعامه أو تقييده له، ولكن لأهميته أفرد الباحث له الفقرة الآتية.

ثانياً: تخصيص الصحابي لعموم نصوص الأحكام أو تقييد مطلقها:

من المتقرر أن النص العام يكون من القرآن الكريم أو السنة الشريفة، وإذا كان النص من السنة قد يكون الراوي هو الصحابي المخصص، وقد يكون غير الراوي؛ لذا قرر العلماء قاعدة: «الراوى أوعى أو أعلم بما روى»^(٢) وهذه القاعدة كثيراً ما تستحضر في سياق مخالفة الصحابي^(٣) لروايته، فإن كانت المخالفة من جميع الوجوه بحثت في باب النسخ^(٤)، وأما إذا كانت المخالفة

(١) البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ٢/١٧٢.

(٢) لأنه لا يتصور أن يقصد الصحابي المخالفة لذاتها بل لا يقع منه ذلك إلا لعلمه بنص مبين أو مخصص أو مقيد أو ناسخ ونحو ذلك.

(٣) «والمراد بالمخالفة هنا: هو: ما يقوله الصحابي أو يفعله، أو يفتي به مضافاً بذلك أو مغايراً أو مناقضاً لما دل عليه الحديث النبوي الشريف:

أو تقول بعبارة أخرى: إن المراد: بمخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف: أن يدل الحديث الشريف على معنى معين أو راجح، ثم يفعل الصحابي أو يقول أو يفتي بما يصاد أو يناقض أو يغير ذلك المعنى المعين أو الراجح»: (مخالفة الصحابي للحديث الشريف دراسة نظرية تطبيقية، أ.د: عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص: ٢٩).

(٤) لا يتصور من الصحابي مخالفة النص من جميع الوجوه وهو عالم بالمخالفة دون أن يخبر بأن هذا=

من بعض الوجوه فيما أن تكون المخالفة مخصصة أو مقيدة بحسب طبيعة العموم^(١).

ومن أمثلة ما ذكر:

المثال الأول: تخصيص الصحابي لعموم الحديث في حال كونه راوي الحديث:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: (من بدل دينه فاقتلوه)^(٢):

فهذا عام في الرجال والنساء؛ لأنه فيه صيغة عموم متفقا عليها هي: مَنْ الشرطية:

فهذا الحديث قد رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - ولكنه خالفه فخصص الحديث بالرجال - فقط - دون النساء، فقد كان مذهب ابن عباس أن المرأة المرتدة لا تقتل، حيث روي عن ابن عباس قوله: «النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام، لكن يحبسن ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه»^(٣).

= الحديث منسوخًا؛ وعليه فلا تعد هذه الصورة مخالفة لعلمه بالناسخ، خلافًا لما ذكره الزركشي في البحر المحيط، ٤/٣٦٧، بقوله: «إن الصحابي إذا ادعى نسخ الحديث فإنه يعد مخالفًا له».

(١) انظر: إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي تحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص: ٨٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير: باب لا يعذب بعذاب الله، ٦/٢٥٨.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه مرفوعًا من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، كتاب الحدود والديات: باب لا تقتل المرأة إذا ارتدت، ٤/١٢٦، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود: في المرتدة ماذا يصنع بها؟ ٩/٤٧٠، وأخرجه موقوفًا على ابن عباس، وكذا البيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد: باب قتل المرتد عن الإسلام إذا ثبت عليه، ٨/٢٠٣.

قال الألباني - رحمه الله - عن المرفوع: «موضوع أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/١١٧ / ١١٨) =

المثال الثاني: تخصيص الصحابي لعموم الحديث في حال كونه غير

راوي الحديث:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه-: أن النبي عليه الصلاة والسلام قال:

(ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة)^(١).

وقد روى أبو هريرة ذلك في عهد مروان بن الحكم، فقال مروان لزيد بن

ثابت: «ما تقول يا أبا سعيد؟ فقال زيد: صدق رسول الله ﷺ إنما أراد به

الفرس الغازي، فأما تاجر يطلب نسلها ففيها الصدقة»، وهذا معدود في

تخصيص الصحابي لعموم الحديث، وفي هذه الصورة هو غير راوي الحديث،

حيث خصص زيد بن ثابت عموم الحديث؛ وليس براؤ له.

= من طريق عبد الله بن عيسى الجزري: أخبرنا عفان: أخبرنا شعبة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره: وقال الدارقطني: «عبد الله بن عيسى هذا كذاب يضع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح عن النبي ﷺ ولا رواه شعبة»: وأقره الذهبي في «الميزان»، وذكر أن هذا الحديث من مصائبه، ووافقه العسقلاني: وقال الجوزقاني في كتابه «الأباطيل والمناكير» (٢/ ١٧٠): «هذا حديث باطل»، ثم ذكر كلام الدارقطني: وعاصم - وهو ابن أبي النجود - في حفظه ضعف: وقد خولف الجزري في رفع هذا الحديث؛ فقال عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٧٧ / ١٨٧٣١): عن الثوري عن عاصم به، موقوفاً على ابن عباس: وهذا إسناد حسن في الظاهر، لكن قد أخرجه الدارقطني من طريق أبي يوسف محمد بن بكر العطار الفقيه: أخبرنا عبد الرزاق عن سفيان عن أبي حنيفة عن عاصم بن أبي النجود به، فبين سفيان - وهو الثوري - وعاصم أبو حنيفة، وفيه ضعف من قبل حفظه، وقد أشار إلى هذا سفيان نفسه كما يأتي عن البيهقي: لكن العطار هذا؛ قال الذهبي: «لا يدري من ذا؟»: وأقره الحافظ في «اللسان»: قلت: لكنه لم يتفرد به؛ فقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/ ١٣٩ / ٩٠٤٣): حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ووكيع عن أبي حنيفة به. أخرجه البيهقي (٨/ ٢٠٣)، وعقب عليه بما رواه بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي قال: سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة؟ فقال: «أما عن ثقة فلا». (انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ٧/ ١٩١، ١٩٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة: باب ليس على المسلم في فرسه صدقة، ٢/ ١٢٠.

المثال الثالث: تقييد الراوي لمطلق الحديث:

عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: (خالفوا المشركين وفروا للحي وأحفوا الشوارب)^(١). «وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه»^(٢).

قال ابن عبد البر - رحمه الله -: «قد صح عن ابن عمر ما ذكرناه عنه في الأخذ من اللحية وهو الذي روى عن النبي ﷺ أنه أمر بإحفاء الشوارب وإعفاء اللحي وهو أعلم بما روى»^(٣).

وما ذكر من فعل ابن عمر فهو تقييد لمطلق حديث الإرخاء.

ثالثاً: حمل الحديث على غير ظاهره:

والمراد بذلك أن الحديث يكون له ظاهر ويأتي الصحابي فيحمل الحديث على غير ظاهره؛ كأن يحتمل الحديث معنيين فيحمله الصحابي على أحدهما ونحو ذلك، قال الآمدي - رحمه الله - في هذا الشأن: «إذا روى الصحابي خبراً، فلا يخلو إما أن يكون مجملاً أو ظاهراً أو قاطعاً في متنه.

فإن كان مجملاً مشتركاً بين محامل على السوية، كلفظ القرء ونحوه، فإن حمله الراوي على بعض محامله، فإن قلنا: إن اللفظ المشترك ظاهر العموم في جميع محامله، كما سيأتي تقريره، فهو القسم الثاني وسيأتي الكلام فيه.

وإن قلنا: بامتناع حمله على جميع محامله فلا نعرف خلافاً في وجوب حمل الخبر على ما حمله الراوي عليه؛ لأن الظاهر من حال النبي ﷺ، أنه لا ينطق باللفظ المجمل، لقصد التشريع وتعريف الأحكام، ويخليه عن حاله أو مقالية تعين المقصود من الكلام.

(١)، (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس: باب تقليم الأظافر، ٧/ ١٦٠.

(٣) الاستذكار، ٨/ ٤٣٠.

والصحابي الراوي المشاهد للحال أعرف بذلك من غيره، فوجب الحمل عليه^(١).

وصور حمل الصحابي الحديث على غير ظاهره كثيرة يمنع من ذكرها خشية الإطالة، وقد ذكر العلماء جملة من أسبابها ليس هذا محل ذكرها^(٢)، مثاله:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار)^(٣)، فالحديث يحتمل معنيين: إما التفرق بالأبدان أو التفرق بالقول، قال الترمذي - رحمه الله - في سننه: «فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليجب له البيع.

..والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقالوا: الفرقة بالأبدان لا بالكلام.

وقد قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ: (ما لم يتفرقا). يعني: الفرقة بالكلام، والقول الأول أصح لأن ابن عمر هو روى عن النبي ﷺ وهو أعلم بمعنى ما روى وروي عنه أنه كان إذا أراد أن يوجب البيع مشى ليجب له^(٤).

هنا يؤكد الباحث بأن ما ذكر وأشار إليه في الفقرات السابقة كان لبيان ما ورد في الباب دون الخوض في الخلافات؛ لما يترتب عليها من دخول في

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدى، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، ١١٥/٢.

(٢) للتوسع: انظر: قول الصحابي وحجية العمل به، ص: ٣٨٥-٤٠٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع: باب البيعان بالخيار، ٦٤/٣.

(٤) سنن الترمذي، أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ: باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ٥٢٦/٢.

مسألة الاعتبار من عدمه، وهذا الأمر ليس من أغراض الباحث في البحث؛ لأن المقصود بيان قول الصحابي وأثره على نصوص الأحكام في إطار كونها نصوصاً فقهية وليس في كونها أدلة مع بقاء ذلك معلوماً ومعمولاً به في أصل العلم ومسائله.



المبحث الثالث

خصائص أقوال الصحابة في كونها نصوصاً فقهية

لا يغيب عن المتفقه الواعي لأدوار الفقه، وما مر به من مراحل تميز فقه الصحابة الكرام، الذي كان من أسس التكوين للفقه والفقهاء؛ لما اتسموا به من العناية والرعاية والإعمال للشريعة وأصولها في الواقع والأنفس، وهذا المسلك الرائد في الاهتمام يقوم على أصليين؛ الإخلاص والاتباع؛ لأن هذين الأصلين هما أسس التوفيق للفقهاء في بنائه الفقهي القائم على العلم والعمل، العلم المبني على الدلائل، والعمل الموظف للقواعد والمسائل، ومن نظر في فقه الصحابة الملفوظ والمحكي عنهم بدا له مركزية هذا الفقه في فقه من جاء بعدهم؛ لذا جاءت أهمية إبراز خصائص أقوال الصحابة المتعلقة بفقههم، وعدها من حيث مبناها ومعناها في جملة النصوص الفقهية الاجتهادية، وهذه الخصائص تنتظم في الآتي:

الخصيصة الأولى: السهولة والإيجاز مع وضوح المعنى:

إن ارتباط الصحابة بالنبي ﷺ جعلهم يختصون بالفضل والفضيلة في المقام والمنزلة، وكذلك في البيان والعبارة، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أوتي جوامع الكلم مما انعكس على ملفوظ الصحابة وبيانهم للفقه وغيره، فقد جمعوا بين الإيجاز في العبارة والسهولة في اللفظ والوضوح في المعنى، وهذا بدوره يعين على حفظ العلم من خلال صياغة الجمل الكلية التي ينضوى تحتها عميق الفقه؛ لذا كانت عباراتهم صياغات تعييدية وكانت مواردنا تظهر عند تأصيل مبدأ، أو تعليل أحكام، ومثال تلك العبارات قول عمر - رضي

الله عنه-: «مقاطع الحقوق عند الشروط»^(١). فهذه العبارة من عمر - رضي الله عنه- تعتبر من جملة القواعد الفقهية النافعة في بيان الأحكام وتقريرها، بل ورسمت منهجية الشرط وأثره في العقود في الفقه الإسلامي.

الخصيصة الثانية: المعيارية في مضمونها:

أقوال الصحابة يعدها الفقهاء معيارًا لضبط الفقه سواء في فروعه أو أصوله، وهذه المعيارية تُعوّد على ممارسة الفقيه الاجتهاد وكذلك في دراسة الفقه وتحليله، مثال ذلك قول عمر رضي الله عنه في وصيته لأبي موسى الأشعري في كتابه له: «أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم، إذ أدلي إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في وجهك، ومجلسك، وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك، البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا، أو حرم حلالًا، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت الحق؛ فإن الحق قديم لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك، فما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح: باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح، معلقًا مجزومًا به، ٧/٧٦، وأخرجه موصولًا ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح: باب في الرجل يزوج المرأة ويشترط لها دارها، ١٠١/٦، قال فيه: «حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال: قال عمر - رضي الله عنه -: مقاطع الحقوق عند الشروط». وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب الصداق: باب الشروط في النكاح، ٧/٢٤٩، وسعيد بن منصور في سننه، كتاب النكاح: باب ما جاء في الشرط في النكاح، ١/٢١١. كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال: (شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنِّي فِي امْرَأَةٍ جَعَلَ لَهَا زَوْجَهَا دَارَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: لَهَا شَرْطُهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِذَا يُطَلَّقُنَا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّمَا مَقَاتِعُ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ)، وصححه الألباني، (انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٦/٣٠٢).

لم يبلغك في القرآن والسنة، فتعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أحبها إلى الله، وأشبهها فيما ترى، واجعل للمدعي أمدا ينتهي إليه، فإن أحضر بينته، وإلا وجهت عليه القضاء، فإن ذلك أجلى للعمى، وأبلغ في العذر، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً بشهادة الزور، أو ظنياً في ولاء أو قرابة، فإن الله تولى منكم السرائر ودرأ عنكم الشبهات، ثم إياك والضجر والقلق، والتأذي بالناس، والتنكر بالخصوم في مواضع الحق التي يوجب الله بها الأجر، ويكسب بها الذخر، فإنه من يصلح سريرته فيما بينه وبين ربه أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك شانه الله، فما ظنك بثواب غير الله في عاجل الدنيا، وخزائن رحمته، والسلام^(١). فمن تأمل هذه العبارات الكلية في هذا النص أدرك ما اختصت به أقوال الصحابة ومنصوصاتهم الفقهية؛ فهي تحمل منهجاً معيارياً فقهياً في القضاء والفصل بين الناس، والمتأمل في عبارته يقف على كثير من الكليات الفقهية، والأصول التشريعية، اقتبسها عمر من مشكاة النبوة، وصدر فيها عن ثاقب فهمه، وواسع نظره.

الخصيصة الثالثة: أولويتها في تراتيب الأدلة والاعتبار في الاستدلال:

قد ذكر في المبحث السابق مقام أقوال الصحابة وطبيعتها ومعالمها مما أكد وضعها في مراتب الأدلة، بل هي من أصول الاستدلال لدى الفقهاء المتقدمين، وهذه الأولوية لنصوص الصحابة الفقهية مبنية على بنائها وأسسها

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الأفضية والأحكام وغير ذلك: باب كتاب عمر - رضي الله عنه - لأبي موسى الأشعري، ٣٦٧/٥، والبيهقي في سننه، كتاب آداب القاضي: باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، ١١٥/١٠. وصححه الألباني، (انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٢٤١/٨).

المكونة من النصوص الشرعية، وهذا الاعتبار لنصوص الصحابة الفقهية له صور، منها:

الصورة الأولى: تنزيل بعض أقوالهم منزلة المرفوع من حديث النبي ﷺ،
منها:

أولاً: قول الصحابي: «أمرنا بكذا»، أو: «نهينا عن كذا». مرفوع مسند عند أصحاب الحديث. وهو قول أكثر أهل العلم. وأقوى منه قول الصحابي: أحل لنا كذا، أو حُرِّم علينا كذا، فإنه ظاهر في الرفع حكماً^(١).

ثانياً: تفسير الصحابي في حكم المرفوع، وإنما ذلك فيما كان سبب نزول، أو نحو ذلك^(٢).

وتنزيل أقوال الصحابة في بعض الحالات منزلة المرفوع؛ لكون ما يقررونه في تلك الحالات فيما لا مجال للرأي فيه، وإن كان ذلك خارجاً عن اجتهاد الصحابي لكنه من خصائص أقوالهم، فثمة قرائن تلحق أقوالهم بالمرفوع، تعود على السياق أو طبيعة الموضوع الذي تضمنه قول الصحابي، واستيعاب ذلك من قبل الفقيه يؤسس في ملكته الفقهية جعل فقهيات الصحابة وفق نصابها.

(١) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الأمير الصنعاني، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ١/٢٤٣-٢٤٥.

(٢) قال ابن تيمية - رحمه الله -: «وقد تنازع العلماء في قول الصحاب: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله؟ أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسند. وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره؛ بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند». (مجموع الفتاوى، ١٣/ ٣٤٠).

الصورة الثانية: اعتبار نقولهم لأسباب ورود الحديث:

إن الربط بين السنة ومناطاتها من أهم أدوات الفقيه، وهذا غالبًا لا يتأتى للفقيه إلا بسبر أقوال الصحابة ومنقولاتهم لأسباب ورود أحاديث الأحكام، كما هو الحال في أسباب نزول السور أو الآيات من القرآن الكريم، والسرفي أهمية العناية بأقوال الصحابة الناقلة لأسباب ورود الحديث؛ أن هذه الأسباب تبرز الداعي لوجود الحديث زمن صدوره عن النبي ﷺ، وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل من أقوال غير الصحابة استقلالاً^(١).

الصورة الثالثة: العناية بموارد استدلال الصحابة وأسباب ودواعي إيراد

الصحابة للنصوص الفقهية الشرعية:

إن تتبع الفقهاء المتقدمين لموارد استدلال الصحابة، الواردة في أقوالهم واجتهاداتهم المحكية، وكذا أسباب إيرادهم للنصوص الفقهية الشرعية يتجلى بوضوح في تعزيزهم ما يذهبون إليه من الأحكام، وهو شاهد على دقائق فقه الصحابة ومدارك أحكامهم.

الخصيصة الرابعة: المقاربة والمراعاة للنصوص الفقهية الشرعية دون النظر في

اجتهادات بعضهم البعض أو من دونهم:

والمقصود بذلك أن أقوال الصحابة الفقهية في بنائها تقارب بين نصوص الفقه الشرعية وما انبعث منها من أصول وكتليات، وتراعيها كذلك عند تحقيق المناطق الخاصة والعامة بخلاف من دونهم من الفقهاء الذين يراعون ويقاربون بين النصوص وأصول المذهب أو الإمام في أثناء تقريراتهم الفقهية، ومسلك الصحابة في هذا الباب يلاحظه من تأمل نقاشاتهم ونقدمهم الفقهية لبعضهم، من ذلك:

(١) انظر للتوسع: سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير، ص ٤٨، ١٢٩-١٥١.

ما بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: «يا عجباً لابن عمرو؛ هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن: أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؛ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله - ﷺ - من إناء واحد ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إ فراغات»^(١).

خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «ألا لا تغالوا في صدق النساء؛ فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله ﷺ أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال، ثم نزل فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين، كتاب الله عز وجل أحق أن يتبع أو قولك؟! قال: بل كتاب الله عز وجل، فما ذلك؟ قالت: نهيت الناس أنفاً أن يغالوا في صدق النساء والله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ فقال عمر: كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني نهيتكم أن تغالوا في صدق النساء ألا، فليفعل الرجل في ماله ما بدا له»^(٢).

الخصيصة الخامسة: اعتبارها من القرائن المؤثرة في نصوص الأحكام:

ثمة قرائن تكون متصلة بالنص وأخرى مجاورة له، يتحقق بها الكشف عن الأحكام الواردة في النص؛ كأن تخصص العام أو تقييد المطلق أو تبين المجمل، أو تصرف الأمر للندب، والتحريم للكرهية، أو تميز الرخصة من العزيمة ونحو ذلك، وهذا معتبر في أن تكون هذه القرائن لفظية من جنس

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض: باب حكم ضفائر المغتسلة، ١/١٧٩.

(٢) أخرجه مختصراً عبد الرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، بسم الله الرحمن الرحيم، باب غلاء الصداق، ٦/١٨٠، وأخرجه بهذا اللفظ سعيد بن منصور في سننه، كتاب النكاح: باب ما جاء في الصداق، ١/١٩٥، والبيهقي في سننه، كتاب الصداق: باب لا وقت في الصداق أكثر أو أقل، ٧/٢٣٣. وقد ضعفه الألباني وأعل طرقة. (انظر: إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، ٦/٣٤٨).

نصوص الأحكام، وفي أحايين تكون لفظية من غير جنس نصوص الأحكام، وهذا لا يكون إلا في أقوال الصحابة؛ لما لهم من ملازمة للرسول ﷺ وعهدهم بنزول الوحي، وضبطهم لعوائد الشرع وأصوله وقواعده ومقاصده. وسوف يجلي الباحث ذلك - بإذن ربه - بشكل أوسع في مظنته من هذا البحث.

هذا ما ظهر للباحث من خصائص، هي من وسم أقوال الصحابة، امتازت بها ابتداء وإن كانت أقوال من بعدهم تبعاً لهم ومشاركة في بعض تلك الخصائص.



المبحث الرابع

مضان أقوال الصحابة

قال ولي الله الدهلوي - رحمه الله -: «على من رام التحقيق إلا من وجه واحد؛ وهو أن يجعل المحقق الموطأ نصب عينيه ويجتهد في وصل مراسيله، ومعرفة مأخذ أقوال الصحابة والتابعين بتتبع كتب أئمة المحدثين، ثم يسلك طريق الفقهاء المجتهدين في المذاهب؛ من تحديد مفهوم الألفاظ، وتطبيق الدلائل، وتبيين الركن والشرط، والآداب، واستخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة، ومعرفة علل الأحكام وتعميمها وتحقيقها وفقاً لعموم العلة وخصوصها وأمثال ذلك، ويجتهد في فهم تعقبات الإمام الشافعي وغيره؛ كتعقبات الإمام محمد في موطئه، وكتاب الحجج، ثم يجتهد في تطبيق المختلفات أو ترجيح الأحسن منها، ويتمكن من تحصيل اليقين بدلالة الدلائل على تلك المسائل ويغالب الظن للرأي لمعرفة أحكام الله تعالى»^(١).

وكلامه رحمه الله قابل للتعدية لكل المدونات المعنية بالمقاطيع والموقوفات من أقوال الصحابة؛ فإن الوقوف عليها له بالغ الأهمية في صقل الفقه وتعميقه؛ وما ذاك إلا لما اتسموا به من إدراك نزول الوحي، ومعرفتهم بلغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم والسنة المطهرة، وأعرف الناس بمعاني اللغة من حقيقة ومجاز، وإطلاق وتقييد، وعموم وخصوص، ومنطوق ومفهوم، وهم إضافة إلى ما سبق قد عرفوا أسباب النزول، والظروف التي قيلت فيها

(١) قال أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشيخ ولي الله الدهلوي ذلك في مقدمة كتابه «المصنفى شرح الموطأ» بالفارسية ما معناه بالعربية قال - بعدما ذكر حيرته بسبب اختلاف مذاهب الفقهاء، وكثرة أحزاب العلماء وتجاوزهم كل واحد عن الآخر إلى جانب. نقلاً عن «تسهيل دراية الموطأ في كتاب المسوى شرح الموطأ»، لولي الله الدهلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: ٢٩.

الأحاديث القولية، وشهدوا الحوادث التي قضى فيها الرسول ﷺ، إلى ذلك سلامة النية وحسن القصد في طلب الحق من غير هوى ولا تعصب^(١).

ومن أجل هذا فقد حرص علماء الإسلام على تدوين فقه هؤلاء الصحابة الكرام، بل امتد الجهد حتى بلغ عصرنا هذا؛ حيث صدر عدد من الموسوعات في فقه الصحابة، ودراسته في رسائل علمية وأطروحات أكاديمية، ولعل من المناسب أن تصنف مظان أقوال الصحابة في المسائل الفقهية على النحو الآتي:

أولاً: المصنفات المسندة:

مما لا شك فيه أن الصحابة هم الأصول العليا لأسانيد أحاديث رسول الله ﷺ؛ لذا كان لآرائهم القِدح المَعْلَى في نقولات علماء الحديث سواء في المسانيد أو المعاجم أو الصحاح أو المصنفات، وإضافة إلى ذلك ما ورد من مصنفات فقهية مسندة تُعنى بنقل آراء الصحابة في المسائل الفقهية فعلى سبيل المثال لا الحصر:

«الموطأ»، للإمام مالك بن أنس.

«سنن أبي داود»، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني

«سنن الترمذي»، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي.

«المصنف»، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني.

«المصنف في الأحاديث والآثار»، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة.

«شرح المعاني والآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي.

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٥ «بتصرف».

«جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بتفسير الطبري» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري.

«الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لأبي بكر محمد إبراهيم بن المنذر.

«المحلى»، لابن حزم الأندلسي.

وهذا النوع من المصنفات يحتاج إلى كثير عناية للحكم على الأسانيد وتقويمها في ميزان علماء الحديث^(١).

ثانياً: المصنفات غير المسندة:

وهذا النوع من المصنفات هو الأكثر في نقله لآراء الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - سواء من شروح كتب السنة المطولة، أو مدونات فقه الخلاف العالي، ومن هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر:

«فتح الباري شرح صحيح البخاري»، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني.

«فتح الباري شرح صحيح البخاري»، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي.

«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر.

«نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» لمحمد بن علي الشوكاني.

«المجموع شرح المذهب»، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي.

(١) ويقترح الباحث على طلاب الدراسات العليا في السنة أن يعتنوا بدراسة أسانيد موقوفات الصحابة - رضي الله عنهم - ضمن مشاريع بحثية، وقبل ذلك تدوين القواعد والمعايير للتصحيح والتضعيف لأنثار الصحابة.

«المغني شرح متن الخراقي»، لموفق الدين عبد الله بن قدامة.
ويختم هذا المبحث يختم الفصل الذي تضمن بياناً عن أقوال الصحابة،
وما يتعلق بها من مسائل منسوبة على كونها محللاً للتحليل الفقهي، ومن عمدة
النصوص الفقهية الاجتهادية.



الفصل الرابع أقوال الأئمة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال التابعين.

المبحث الثاني: أقوال الأئمة الأربعة.

المبحث الأول

أقوال التابعين

يعتبر علماء الإسلام الذين شاركوا في بناء الفقه وتقريبه من خلال نشره بالتعليم، وتوظيفه في النوازل الحادثة مكنز بيان للشريعة وأحكامها، فهم مارسوا الاجتهاد في محله وهم أهله. قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «قد امتن الله تعالى على هذه الأمة بعلماء أجلاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، تفقهوا في دين الله وتعمقوا في فهم النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله، وأظهروا ما فيها من أحكام، حتى أوضحوا للناس معالم الطريق على هدى وبصيرة، فرضي الله عنهم أجمعين بقدر ما اجتهدوا وبذلوا»^(١).

ولن تنشر جهود هؤلاء الأئمة البارعين إلا بدراسة فقههم وتحليله، وتتبع مسالكهم في تقرير الأحكام من خلال أقوالهم الواردة في سياق الفتوى أو القضاء أو التدوين العلمي لمخرجاتهم الفقهية، المحكية عنهم من قبل تلاميذهم، الذين سبروا علومهم وأصولهم، فرسموها من خلال قواعد وضوابط علمية انتظمت بها أصولهم وفروعهم مما أنتج تأصيلاً راسخاً وعلماً نافعاً.

إن رسوم الفقه ومبادئه تبدو للمتفقه من خلال التعمق في أغوار فقه هؤلاء الأئمة الكبار، المكون من استيعابهم لأطراف ثلاث هي: الواقع «المسائل»، والدليل، وأدوات التنزيل.

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص: ٣.

ومعرفة مساحة ذلك وزنته عند هؤلاء الأئمة تنهض بتحليل المنقول من أقوالهم الاجتهادية، في توضيح الأحكام والحكم على النوازل من خلال الاستدلال، والإلحاق والتقييد ونحو ذلك.

ومن تمام البيان التعريف بطبيعة هؤلاء الأئمة وتمييز جنسهم ووصفهم، فإليك ما يوضح الصورة ويقرب المفهوم:

أولاً: معنى الأئمة في لسان اللغة: جمع إمام، من أمّ بمعنى قصد، والإمام كل من اتّمسّ به قوم كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالين فهو من يقتدى به.

والإمام: كل من اقتدى به وقُدّم في الأمور. والنبى ﷺ إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، والقرآن إمام المسلمين

ومعنى ذلك كله، أن هذه الكلمة تفيد معنى التقدم والقصد إلى جهة معينة، والهداية والإرشاد، والقيادة، وأهلية أن يكون المرء قدوة^(١).

ثانياً: إن المعنى العام للأئمة لم يخرج عن المعنى اللغوي، ولكن ثمة اصطلاحات متعددة للمقصود بالأئمة تختلف باختلاف المطلقين^(٢)، ومنشأ

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: «أمم»، ٢٨/١، المعجم الوسيط، مادة: «أمم»، ٢٧/١، التعريفات

الفقهية، لمحمد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ص: ١٤، ٣٤.

(٢) يطلق اصطلاح «الأئمة» على الأنبياء عليهم السلام من حيث إنه يجب على الخلق اتباعهم، قال الله

تعالى عقب ذكر بعض الأنبياء: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ كما يطلق على الخلفاء «أئمة»

لأنهم رتبوا في المحل الذي يجب على الناس اتباعهم وقبول قولهم وأحكامهم: وتوصف إمامتهم

بالإمامة الكبرى، كما يطلق أيضاً على الذين يصلون بالناس وتفيد هذه الإمامة بأنها الإمامة

الصغرى؛ لأن من دخل في صلاتهم لزمه الائتمام بهم، قال عليه الصلاة والسلام: (إنما جعل الإمام

ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، ولا تختلفوا على إمامكم). (الموسوعة الفقهية

الكويتية، ١/٧٥، ٧٦).

هذا الاختلاف يعود على محددات مفهوم الإمام في بعض الأعراف العلمية، فهو يطلق عند الفقهاء على مجتهدي الشرع أصحاب المذاهب المتبوعة، وإذا قيل: «الأئمة الأربعة» انصرف ذلك إلى أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد^(١). كما أن جملة من المذاهب قد يطلقون لفظ «الإمام أو الأئمة» وقد اصطالحوا على ذلك وفق عرفهم المذهبي الخاص^(٢).

ويطلق عند الأصوليين على من لهم سبق في تدوين الأصول بطرائقه الثلاث: طريقة المتكلمين، كالجويني والغزالي؛ وطريقة الحنفية، كالكرخي والبزدوي، والطريقة الجامعة بينهما، كابن الساعاتي والسبكي، وأمثالهم: ويطلق عند المفسرين على أمثال مجاهد، والحسن البصري، وسعيد بن جبير:

ويطلق في علم القراءات على القراء العشرة الذين تواترت قراءاتهم، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف^(٣). ويطلق مصطلح «أئمة» عند المحدثين على أهل الجرح والتعديل؛ كعلي بن المديني ويحيى بن معين وأمثالهما: وإذا قيل عندهم: «الأئمة الستة» انصرف ذلك إلى الأئمة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه: وعد بعضهم مالكا بدلاً من ابن ماجه، وبعضهم أبدله بالدارمي^(٤).

(١) انظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل، ١ / ٣٠.

(٢) عند المالكية يُشار بهم إلى ابن محرز، والقاضي عياض من المتأخرين، وابن سلمة من المتقدمين، أما الأحناف فعندهم مصطلح الأئمة مقيد بالثلاثة ويريدون بهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد. (انظر: كشف النقاب للحاجب، ص: ١٧٦، البحر الرائق ١ / ٤٤، حاشية ابن عابدين ١ / ١٦٥).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، المكتبة التجارية، ١ / ٨، ٩، ٥٤.

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ١ / ١٨٠ وما بعدها.

ثالثاً: أن المعبر من تلك الإطلاقات الواردة في أعراف العلوم المتنوعة لا يختص بهذا البحث منها إلا إطلاق الفقهاء القاضي بأن إطلاق «الأئمة» يقصد بهم: من بلغوا رتبة الاجتهاد ولهم مذاهب متبوعة ولو اندرست.

والتابعون هم طورهم الأول، ثم يأتي بعدهم أتباعهم وهكذا، وقد امتاز هؤلاء الأئمة بمزايا علمية تكاملت به شخصياتهم الفقهية، مما جعلهم حاضرين في عين العناية، والاهتمام من قبل فقهاء عصرهم، مما جعل حضورهم أولوياً في بيان الأحكام، واعتبار أقوالهم في المحيط الفقهي، فميزهم غيرهم بالدراسة والعناية واستخراج أصولهم العلمية في الاجتهاد، فانجذب لذلك الطلاب، ولازموهم والتزموا أقوالهم ونشروها، وهذا الجهد في نشر أقوال هؤلاء الأئمة اعتراه شيء من التفاوت؛ فمنهم من سار فقهه في الناس، ومنهم من اندرس فقهه فصار معدوداً في خبايا الزوايا.

ومن هؤلاء الأئمة النبلاء الذين علا ذكرهم ودرج مصطلحهم في عرف الفقهاء على سبيل المثال:

الفقهاء السبعة الذين كانوا مراجع العلم في مدينة رسول الله ﷺ، وهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. وغيرهم من الأئمة المعبرين في المسيرة الفقهية مسلکاً وسلوكاً كالأئمة الأربعة المشهورين «أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل».

المطلب الأول: المقصود بأقوال التابعين.

قبل الشروع في تحديد المقصود بأقوال التابعين يعرض الباحث المعنى

اللغوي والاصطلاحي لإطلاق لفظة «التابعي»، وفق الآتي:

أولاً: المعنى اللغوي:

التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التلو والقفو. يقال: تبعت فلاناً إذا تلوته واتبعته. وأتبعته إذا لحقته. والأصل واحد. ويقال: تبع فلاناً بحقه طالبه به، وتبع المصلي الإمام حذا حذوه واقتدى به، وتبع الأغصان الريح مالت معها^(١).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي:

ثمة رأيان في تحديد معنى التابعي في الاصطلاح هما^(٢):

الرأي الأول ذهب إلى أن التابعي: هو من صحب صحابياً.

وهذا الرأي لا يعتبر التابعة تثبت بمجرد الرؤية، بل لا بد من اللقي والمصاحبة التي يتحقق منها المكث الطويل، والتأثر وإمكان النقل واستيعاب الفقه.

وأما الرأي الثاني ذهب إلى أن التابعي: هو من لقي صحابياً وإن لم يصحبه.

وهذا الرأي اكتفى بمجرد الرؤية دون المصاحبة وطول المكث.

والمقوم في ميزان الفقهاء من هذين الرأيين هو ما ذهب له الرأي الأول

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، ٣٦٢/١، المعجم الوسيط، ٨١/١. مادة «تبع».

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص: ١٩١، ١٩٢. والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص: ٣١٧، ٣١٨.

من اشتراط اللقي والمصاحبة للصحابي؛ لأن المقصود في عرف الفقهاء لمفهوم التابعي ما يتحقق به نقل فقه الصحابة وملازمتهم الذي من خلاله تنكشف طرائقهم الفقهية ومعاييرهم في الاعتبار لقواعد الفقه وأصوله، ومبادئ الشريعة ومقاصدها.

وعليه فإن المقصود بأقوال التابعين: هي آراؤهم الاجتهادية المحكية، والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين، بالاقضاء أو التخيير أو الوضع، والناجئة عن فتاواهم - سواء كانت بياناً ابتدائياً أم جواباً عن سؤال- أو أفضيتهم أو سياستهم الشرعية.

المطلب الثاني: خصائص أقوال التابعين في كونها نصوصاً فقهية.

إن للتابعين مقامًا في منظومة الفقه والفقهاء، أخذوا بها السبق في علو المنقولات، ودقائق الفقه النبوي المنقول عن تقارير الصحابة الفقهية، الناشئة عن فتاويهم أو أفضيتهم، أو مخرجات تصرفاتهم في سياقات السياسة الشرعية، وهذا التقارب الزمني انعكس على التقارب المنهجي؛ فكان التابعون صنو الصحابة في الفقه والمنهج لا الحجية والاعتبار، في تراتيب الأدلة والاستدلال.

فإذا ذُكر الصحابي في مضامين المسائل والمباحث العلمية ذكر التابعي على جهة التبعية والتقريب. وهذا من أسباب امتياز أقوال التابعين الفقهية على أقوال من دونهم، فمن أوجه الامتياز والخصيصة في أقوالهم باعتبارها نصوصاً فقهية الآتي:

الخصيصة الأولى: المقاربة لفقهيات الصحابة:

إن أقوال التابعين كثيرا ما تكون في سيرها وفق منهج الصحابة في

أقوالهم صياغة ومضامين؛ وما ذلك إلا لعمق التواصل في التلقي والتعلم، فانتقل فقه الصحابة للتابعين منهجًا، مما كان لصبغته أثر في حركية الاجتهاد؛ لذا من تتبع جملة من المسائل، التي كانت محل تجاذب في الفقه في عهد الصحابة، وتتبع ذات المسائل في عهد التابعين وجد أن الخلاف تابع لطبيعة الخلاف في عهد الصحابة، وهذا مؤشر على المقاربة بين أقوال الصحابة والتابعين^(١)، وهذا لا يعني الاكتفاء بأقوال التابعين في المسألة، بل لا بد من اعتبار أقوال الصحابة على جهة العموم، قال ابن القيم - رحمه الله -: «جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوى الصحابية، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين، وهلم جرا وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد من المسائل، كما أن عصر التابعين وإن

(١) فعلى سبيل المثال مسألة القبلة للصائم تجد أن الذين قالوا بالرخصة فيها من التابعين قد تابعوا من قال بها من الصحابة في الحكم والبيان، من خلال بيان الرخصة بحكاية فعلهم له: «حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن قابوس، عن أبيه، عن علي قال: لا بأس بالقبلة للصائم. حدثنا وكيع، عن عبد الله بن مبشر، عن زيد بن غياث قال: سئل سعيد عن القبلة للصائم؟ فقال: إني لأخذته منها وأنا صائم. حدثنا ابن مبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد أنه سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها ما لم يعد ذلك. حدثنا حفص عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس أنه سئل عن القبلة للصائم فقال لا بأس بها. حدثنا حفص، عن عاصم عن مروق قال: سألت ابن عباس عن القبلة للصائم فرخص فيها. حدثنا عباد بن العوام، عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن القبلة والمباشرة للصائم فرخصا فيهما. حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني قال: سألت سعيد بن جبير عن القبلة للصائم؟ فقال لا بأس بها، وأنها تزيد سوءًا. حدثنا وكيع، عن الوليد بن عبد الله بن جميع قال: سألت سعيد بن جبير عن القبلة للصائم؟ فقال: إني لأقبل الكلية وأنا صائم». (مصنف ابن أبي شيبة، ٢/ ٤٧٤، ٤٧٥).

كان أفضل من عصر تابعيهم فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص^(١). وتلك المقاربة تفيد المتفقه في معرفة مدرك الصحابة في المسألة من خلال أقوال التابعي، وإبراز علل الأحكام ونحوها.

الخصيصة الثانية: بروز الاجتهاد في أقوال التابعين، وهذا الاجتهاد انطلق من خلال النوازل التي حلت في واقعهم رحمهم الله؛ لاتساع رقعة العالم الإسلامي، وانتشار الرأي في البناء الفقهي، وحلول بعض الفتن، وانتشار الخلاف الذي يعد من الأطوار الأولى للفقهاء المقارن؛ وهذه الأسباب وغيرها جعلت أقوال التابعين تحمل في طياتها نتائج اجتهادات في وقائع حادثة، فعن شريح القاضي قال: «قال لي عمر بن الخطاب أن اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ﷺ فإن لم تعلم كل قضية رسول الله ﷺ فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين، فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين فاجتهد رأيك، واستشر أهل العلم والصلاح»^(٢).

الخصيصة الثالثة: المعيارية في ترجيح الخلاف الفقهي، الذي جرى بين الصحابة، وهذا الترجيح يكون في المسائل معقولة المعنى، فقد بدا في منهج جملة من التابعين التدقيق في الأسس التي بني عليها التشريع، فظهر لهم أن الأحكام الشرعية معقولة المعنى، وأنها مبنية على علل ضابطة، فصارت العلل حاضرة في تأملهم في أقوال الصحابة والمقارنة بينها، فما كان ظاهر العلة قدم حكمه لعلته، وما لا فلا.

وهذا المسلك نشأ بنشوء مدرسة الرأي التي لم تكن قاصرة على إقليم دون إقليم، بل هو منهج أُتخذ واندرجت فيه جملة من الاجتهادات للتابعين

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٤/ ٩٠.

(٢) المرجع السابق، ١/ ١٥٦.

تغليياً للرأي في النظر الاجتهادي^(١).

الخصيصة الرابعة: شمول أقوال التابعين الخلاف العالي أو الفقه المقارن من خلال حكاية الخلاف عن الصحابة، أو حكايته عن عاصريهم، ومثاله:

المثال الأول: عن الضحاك قال: «اختلف ابن مسعود وابن عباس في الرجل يخلع امرأته ثم يطلقها؛ قال أحدهما: ليس طلاقه بشيء. وقال الآخر: ما دامت في العدة فإن الطلاق يلحقها»^(٢).

المثال الثاني: عن سعيد بن المسيب قال: «اختلف فيه - في الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً - أهل المدينة؛ فمنهم من كرهه، ومنهم من رخص فيه وأي ذلك فعل فلا بأس»^(٣).

فبيان التابعين للخلاف الفقهي يفيد المتفقه في تحليل نصوص الصحابة وطبيعة خلافهم، كما يضيف له بعداً في إدراك حجم الخلاف قوة وضعفاً.

المطلب الثالث: مظان أقوال التابعين.

إن أقوال التابعين تعد في الدرجة الثانية بعد أقوال الصحابة، كما أوضح الباحث ذلك في المطالب السابقة، وهم الذين نقلوا فقه الصحابة وبلغوه للأمة؛ لذا كان لهم عناية بالغة لدى من ذكر من أهل العلم في المصنفات الميينة لأقوال الصحابة في الفصل السابق، فلا حاجة للتفصيل هنا، ولكن ثمة تنبيه أن التفاضل قد ظهر واضحاً بين التابعين في العلم والفتوى، وفي أواخر

(١) انظر: منهج البحث والفتوى في الفقه، ص: ٢٢-٢٩، والمدارس الفقهية في عصر التابعين «أهل الحديث» و«أهل الرأي» دراسة نقدية في مراجع تاريخ الفقه الإسلامي الحديثة، للدكتور حميدان الحميدان، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ١٢٦-٧١/٤.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٨٩/٤. (٣) مصنف ابن أبي شيبة، ٣/٣٢٥.

عهدهم بدأت المدارس الفقهية بالظهور مع أتباع التابعين، وملاحظة ذلك من قبل المتفقه حتمية علمية ترشد إلى مقدار التمايز بين فقهم وأسبابه.

وفي أواخر هذا العهد صدرت المدونات، والمرويات عن التابعين وأتباع التابعين، فنُقلت من خلال كتب الخلاف العالي، والتي أشار إليها الباحث في الفصل السابق.



المبحث الثاني

أقوال الأئمة الأربعة

المطلب الأول: المقصود بمصطلح الأئمة الأربعة.

إن مصطلح الأئمة الأربعة من المصطلحات التي تعدد المقصود بها في الأعراف العلمية، وينكشف المقصود بالمصطلح بطريقتين الطريق الأول السياق، والطريق الثاني عرف المطلق للمصطلح؛ فمن تحدث في سياق التاريخ الإسلامي، أو كان المتحدث من أهل علم التاريخ وأطلق اصطلاح الأئمة الأربعة فإنه يتوجه للخلفاء الأربعة: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم وأرضاهم.

وإذا أطلقه الفقيه في سياق الفروع وتقرير المذاهب حمل الإطلاق على جهة الأولوية في الاستعمال للأئمة الأربعة أرباب المذاهب الإسلامية: أبي حنيفة، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم.

وسياق البحث الذي بين يدي القارئ سياق فقهي بلسان باحث في الفقه، وعليه فيقصد بالأئمة الأربعة في هذا المبحث هم الفقهاء المعروفون، أئمة المذاهب الفقهية المنتشرة المعتمدة، والمقصود من هذا الإطلاق معلوم من الفقه بالضرورة أنهم الفقهاء المذكورون آنفاً، وقد اصطاح مدونو فقه المذاهب الأربعة على هذا، فإذا قيل الأئمة الأربعة: فإن المراد بهم أئمة المذاهب الذين لهم أتباع وهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد^(١).

(١) انظر: البحر الرائق ١/٢٩٣، وحاشية ابن عابدين ١/١٠٨، والمدخل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد الشهرير بابن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ١/٢٤٧، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب =

وقد أشار بعض أهل العلم إلى عوامل انتشار أقوال هؤلاء الأئمة حتى صارت مذاهب فقهية معتبرة، فمما ذكر أن من عوامل اشتهاار الأئمة الأربعة وكثرة أتباعهم واشتهاار مذاهبهم، أنها حفظت ودونت، قال الزركشي - رحمه الله -: «الناس كانوا قبل الأئمة الأربعة لم يدونوا مذاهبهم، ولا كثرت الوقائع عليهم»^(١).

ويين ابن حجر الهيتمي - رحمه الله - سبب تقليد الناس للمذاهب الأربعة فقال: «لأن مذاهبهم انتشرت حتى ظهر تقييد مطلقها، وتخصيص عامها بخلاف غيرهم، ففيه فتاوى مجردة لعل لها مكملاً أو مقيداً لو انبسط كلامه فيه لظهر خلاف ما يبدو منه»^(٢).

وقد أراد الله تعالى لهذه المذاهب أن تحفظ أصولاً وفروعاً وقواعد، قال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - في رده على من اتبع غير المذاهب الأربعة: «فاقتضت حكمة الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه، بأن نصب للناس أئمة مجتمعاً على علمهم ودرايتهم، وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى من أهل الرأي والحديث.

فصار الناس كلهم يعولون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة

= الرُّعيني، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ٢٧/١، وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين «هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين»، لأبي بكر المشهور بالبكري» بن محمد شطا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ٢٤/١، والحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي، دار الفكر، بيروت، ٢٣٨/٣، والشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ١١/٢.

(١) البحر المحيط، ٣٧٥/٨.

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي، المكتبة الإسلامية، ٣٠٧/٤.

الأحكام إليهم. وأقام الله من يضبط مذاهبهم ويحرر قواعدهم، حتى ضبط مذهب كل إمام منهم وأصوله وقواعده وفصوله، حتى ترد إلى ذلك الأحكام، ويضبط الكلام في مسائل الحلال والحرام، وكان ذلك من لطف الله بعباده المؤمنين، ومن جملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين»^(١).

المطلب الثاني: المقصود بأقوال الأئمة الأربعة.

إن الناظر في فقه الأئمة الأربعة بعين البصيرة، والمتتبع لمخرجاتهم الفقهية سواء الفروعية أو الأصولية، وما دون في ضوء ذلك من القواعد والأصول، المتعلق بسيرهم الاجتهادي وتعامله مع الأدلة وترتيبها يدرك من أول وهلة عمق هؤلاء الأئمة في فقههم، وعبقريتهم في استيعاب المعاني الشرعية، ونصوصها الفقهية، ومقاصد الشريعة، ودقة فهمهم، وربطهم بين ذلك، مع إمام بمنهاج السلف الصالح، وطبيعة الواقع الذي يعيشونه، وتبعه تأصيل في البناء الفقهي.

فبهذا وغيره تكوّن لديهم مخزون من الكليات والفروع الفقهية من خلالها بُنيت مذاهبهم وقامت أصولهم.

وإن من محال فقههم أقوالهم الحاوية لآرائهم الاجتهادية المحكية، والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين بالاقضاء، أو التخيير أو الوضع، والنتيجة عن فتاواهم - سواء كانت بياناً ابتدائياً أم جواباً عن سؤال - أو تقريراتهم الفقهية المتعلقة بالقضاء أو السياسة الشرعية.

وهو المقصود بأقوال الأئمة الأربعة في سياق البحث.

(١) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م،

المطلب الثالث: خصائص أقوال الأئمة الأربعة في كونها نصوصاً فقهية.

قبل الشروع في المقصود سيوضح الباحث جملة من المسائل تتعلق بأقوال الأئمة وطبيعة تدوينها، على النحو التالي:

المسألة الأولى: أن أقوال الأئمة الأربعة الفقهية تعد من البحوث العلمية التي يتم فيها النظر في الأدلة الشرعية الكلية؛ كالكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأدلة، وهذا النظر مباشر لمعرفة واستناط الحكم الشرعي للمسألة، أو المسائل التي هي موضوع البحث، ويتم ذلك وفق قواعد معينة ثابتة توصلوا إليها بأنفسهم، ولم يأخذوها عن مجتهد آخر بطريق التقليد أو المحاكاة^(١).

المسألة الثانية: من الأئمة الأربعة من دون أقواله بنفسه، وجعلها في مصنف يشتمل على أحكام فقهية عديدة، تعرض لها بالبيان؛ كالإمام الشافعي في كتابه الإمام «الأم»، ومنهم من دونت أقواله وجمع طلابه آراءه في مدون واحد كالإمام مالك بن أنس وذلك في سفره الفقهي الموسوعي «المدونة»، ومن ذلك أيضاً كتب «ظاهر الرواية» لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة؛ فقد جمع فيها المسائل التي أجاب عنها الإمام أبو حنيفة، وعرض شيئاً منها على أبي يوسف، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل فقد دون عنه طلابه مسائله، منها: «مسائل عبد الله، ومسائل ابن هانئ، ومسائل أبي داود، ومسائل الكوسج، ومسائل حرب الكرماني، ورواية صالح، ورواية المروزي». قال ابن القيم - رحمه الله - في هذا السياق متحدثاً عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «وكان - رضي الله عنه - شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشد عليه جداً، فعلم الله

(١) انظر: منهج البحث والفتوى في الفقه الإسلامي، ص: ٥١.

حسن نيته وقصده، فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرًا، ومنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرًا أو أكثر، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرنًا بعد قرن فصارت إمامًا وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم^(١).

المسألة الثالثة: أن التدوين الفقهي قد ابتداء في عصر الأئمة الأربعة؛ لذلك كانت طلائع هذا التدوين تتسم بسمتين:

السمة الأولى: التدوين الفقهي المختلط بالسنة النبوية وآثار الصحابة والتابعين المعنية بالفقه، من ذلك: كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس، وكتاب «الجامع الكبير» لسفيان الثوري، وكتاب «اختلاف الحديث» للشافعي.

السمة الثانية: التدوين الفقهي المجرد من السنن والآثار، وهذا ظاهر في مدونات الحنفية، مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف، وكتب «ظاهر الرواية» لمحمد بن الحسن.

وبعد هذه الإشارات اليسيرة يشرع الباحث في الحديث عن خصائص أقوال الأئمة الأربعة في كونها نصوصًا فقهية، مستعينًا بالله ومتوكلًا عليه سبحانه. مع استحضار أن هذه الخصائص في عامة أقوالهم أو في أقوال بعضهم دون بعض.

الخصيصة الأولى: مشابهتها لأقوال الصحابة، وهذا يعود إلى بناء فقهم على أقوال الصحابة، واعتمادهم على آثارهم في النظر والاستدلال، بل إن أقوال الصحابة حاضرة في أصولهم ومنهجهم في الاجتهاد، فعلى سبيل المثال: قال ابن القيم - رحمه الله - واصفاً منهج المقاربة للصحابة لدى

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٢٣.

الإمام أحمد: «إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد، والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة، ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الأخرى، ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة، حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان، وكان تحريه لفتاوى الصحابة كتحري أصحابه لفتاويه ونصوصه»^(١).

الخصيصة الثانية: نشوء مصطلحات في أقوالهم؛ حيث عرفوا - رحمهم الله - برسوخهم في العلم، وسعة اجتهادهم، فكانوا أمثلة واضحة على شخصية المجتهد المطلق، الذي تمكن من العلم وأصوله، واستوعب ما يساند الفقيه في تكون الاجتهاد، وبناء الملكة الفقهية العالية، فمن كان هذا سيمته فإن بناء المفاهيم الاجتهادية وتأصيلها ستكون من عوائده، وسيوفق لصناعة المصطلحات التي تنضوي تحتها مفاهيم علمية، ذات أثر من الفروع والأصول الفقهية، فإن المصطلح عنوان المفاهيم، وقد عرف الأئمة الأربعة في أثناء عطائهم الفقهي بمصطلحات صار لها العناية بالبيان والشرح من الأصحاب بعدهم؛ فأبو حنيفة عرف بمصطلح «الاستحسان»^(٢) الذي تأسس عليه جملة من الفروع الفقهية^(٣)، بل أطلق عليه بعض الفقهاء «استحسان أبي حنيفة»^(٤). وهذا الإمام مالك بن أنس استقر في مقوله مصطلح «عمل أهل المدينة»

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢٣/١.

(٢) عرف الحنفية الاستحسان بأنه: كل دليل في مقابلة القياس الظاهر. أو أنه: ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس. (انظر: التحرير مع شرحه التيسير ٧٨/٤، والمبسوط ١٠/١٤٥).

(٣) انظر بيان رأي الحنفية في: تيسير التحرير ٧٨/٤، وأصول السرخسي، ١٩٩/٢، وكشف الأسرار للنسفي ٢/٢٩٠ وفواتح الرحموت ٢/٣٢٠.

(٤) انظر: البرهان في أصول الفقه، ٢/٨٩١.

حتى اعتبره أصحابه من الأدلة التي يرفع بها الخلاف، ويبني عليه الأحكام^(١)، والشافعي جاء في أقواله مصطلح «النص» فإنه يطلقه ويريد به النص والظاهر. قال الجويني: «فأما الشافعي فإنه يسمي الظواهر نصوصاً في مجاري كلامه»^(٢)، وقد اعتبر الأصحاب ذلك وبنوا عليه جملة من التصورات، واعتبارات الدلالة لبعض ظواهر النصوص^(٣). وأما الإمام أحمد فقد كان من عوائده الاصطلاحية كقوله: «لا يصلح، لا ينبغي، أستقبحه، أو هو قبيح، أو قال: لا أراه» وقد اختلف الأصحاب في تحرير تلك المصطلحات على أقوال^(٤).

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول، أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م، ص: ٣٣٤.

(٢) البرهان في أصول الفقه، ١/ ٢٧٩.

(٣) طريقة الأصوليين بعد الشافعي لهم مسلكان:

الأول: تعريف النص بأنه ما لا يقبل الاحتمال بأي وجه من الوجوه. الثاني: تعريفه بأنه ما لا يقبل الاحتمال العاري عن الدليل، ولكن الاحتمال المصحوب بالدليل يقبله. وقد اختار الغزالي الأول وتابعه عليه جماهير المتكلمين، فالنص عندهم ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وبالتالي لا يقبل التأويل. مثاله: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقوله ﴿وَأَشْهَدُوا إِذًا﴾، فهو ظاهر في وجوب الإشهاد، ولكنه يحتمل الندب. (انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ١٩٨، ٣٧٣، والبرهان في أصول الفقه، ١/ ٢٧٩).

(٤) كقوله لا يصلح، لا ينبغي، أستقبحه، أو هو قبيح، أو قال: لا أراه، فهو للتحريم. وقال البهوتي: «لكن حمل بعضهم «لا ينبغي» في مواضع من كلامه على الكراهة». وإن قال: «هذا حرام» ثم قال: «أكرهه»، أو: «لا يعجبني»، فحرام، وقيل يكره. وإن قال: «أكره»، أو: «لا يعجبني»، أو: «لا أحبه»، أو: «لا أستحسنه»، ففيه وجهان: إحداهما: هو للتنزيه. والثاني: أن ذلك للتحريم. وقال المرادوي والبهوتي: «الأولى النظر إلى القرائن... فإن دلت على وجوب أو ندم أو تحريم، أو كراهة، أو إباحة حمل قوله عليه، وقال في تصحيح الفروع: «وهو الصواب، وكلام أحمد يدل عليه». (انظر: الفروع ١/ ٦٦، والمسودة ص ٥٢٩-٥٣٠، والإنصاف ١٢/ ٢٤٨، وكشاف القناع ١/ ٢١، وتصحيح الفروع المطبوع مع الفروع ١/ ٦٧-٦٨، ومفاتيح الفقه الحنبلي ٢/ ١٤، وما بعدها).

والشاهد من ذلك كله أن أقوال الأئمة الأربعة تضمنت في صياغاتها وعرضها قدرًا من المصطلحات التي كانت شاهدة على بداية نشوء المصطلحات العلمية في العرض الفقهي.

الخصيصة الثالثة: التوسع في بيان الفقه، وهذا ظاهر فيمن تأمل حوارات أبي حنيفة والشافعي؛ فقد كانا على دراية ودربة في بيان الخلاف الفقهي؛ لوجود المخالفين في بعض المسائل الأصولية، وخاصة فيما يتعلق بأصول المسائل الفقهية؛ لذا اتسمت أقوالهما بالبيان المفصل القائم على البيان بالدليل، والتعليل والإجابة على ما يورده المخالف، وهذه الخصيصة منهجت عرض الخلاف العالي وخاصة ما ورد في كتاب «الأم» للشافعي. فمقول الشافعي في هذا الكتاب يعد من المنهج الاستدلالي الذي يقوم على مسلك الاستقراء للنصوص، وتتبع معانيها، ثم يزاوّل بعد ذلك المنهج التطبيقي في إعمال القواعد الأصولية المتقررة لديه؛ ليستكمل بذلك المنهج الفقهي العملي، والحامل في طياته إبراز اعتراض المخالف والجواب عنه^(١).

الخصيصة الرابعة: أقوال الأئمة الأربعة تعد نصوصًا فقهية أولية؛ فهي كلية في تقريراتها، وعامة ومطلقة، لذا فهي محل للتخريج والتخصيص والتقييد من قبل الأصحاب، قال الدهلوي - رحمه الله - متحدثًا عن موقف الأصحاب من أقوال ومنقول الأئمة، وبيان عنايتهم ورعايتهم لها من خلال تفسيرها، والبناء عليها: «فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج؛ وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أصحابه، وأعرفهم بأقوال القول، وأصحهم نظرًا في الترجيح، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم، فكلما سئل عن شيء، أو احتاج

(١) انظر: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، للدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص: ٣٥٦.

إلى شيء رأى فيما يحفظه من تصريحات أصحابه، فإن وجد الجواب فيها، وإلا نظر إلى عموم كلامهم، فأجراه على هذه الصورة، أو إشارة ضمنية لكلام فاستنبط منها... وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يفهم المقصود، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها، وربما نظروا في علة الحكم المصرح به بالتخريج... فأداروا حكمه على غير المصرح به، وربما كان له كلامان لو اجتماعا على هيئة القياس الاقتراني أو الشرطي أنتجا جواب المسألة، وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثل والقسمة غير معلومة بالحد الجامع المانع، فيرجعون إلى أهل اللسان، ويتكلفون في تحصيل ذاتياته، وترتيب حد جامع مانع له، وضبط مبهمه وتمييز مشكله، وربما كان كلامهم محتملاً بوجهين فينظرون في ترجيح أحد المحتملين، وربما يكون تقريب الدلائل خفياً، فيبينون ذلك، وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك»^(١). وقال ابن حجر الهيتمي - رحمه الله - في معرض بيانه لسبب تقليد الناس للمذاهب الأربعة فقال: «لأن مذاهبهم انتشرت حتى ظهر تقييد مطلقها وتخصيص عامها بخلاف غيرهم؛ ففيه فتاوى مجردة لعل لها مكملاً أو مقيداً لو انبسط كلامه فيه لظهر خلاف ما يبدو منه»^(٢).

الخصيصة الخامسة: تعدد الروايات لأقوالهم في المسألة الواحدة، وهذا التعدد يدل على أنه ثمة اعتبارات مؤثرة في قرارات الإمام، وهذه الاعتبارات؛ إما أن تعود للصناعة الفقهية الموضوعية، أو أن تعود لطبيعة الرواية، أو التخريج من قبل الأصحاب، أو أن تعود لمبادئ منهجية يراها الإمام مؤثرة في تغير الاجتهاد ومدلول ذلك دقة فهمهم وسعة علمهم^(٣). فهذا الإمام

(١) حجة الله البالغة، ١/١٥٢.

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى، ٤/٣٠٧.

(٣) قال الدكتور: بكر أبو زيد - رحمه الله - : «فكانت الحال في هذا المذهب كالشأن في أي مذهب: =

الشافعي له أقوال في الجديد وأخرى في القديم، وقد يكون له في المسألة الواحدة قولان^(١)، وكذلك أحمد بن حنبل له عدد من الروايات^(٢).

= من وجود روايتين، أو قولين، فأكثر لإمام واحد في مسألة واحدة، لكن في وقتين مختلفين أو أوقات: وهذا لا إنكار فيه، ولا اعتراض عليه، أما في وقت واحد فلا يقع. ففي المذهب الحنفي، قال أبو يوسف، المتوفى سنة (١٨٢ هـ) - رحمه الله تعالى - : «ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة، إلا وهو قول قد قاله أبو حنيفة، ثم رغب عنه».

وتعدد الأقوال والآراء في: «المذهب الحنفي» طبيعة له، يقتضيها الجرح إلى الرأي، وعن الاختلاف في المذهب المالكي، حكى البقاعي، عن شرف الدين يحيى الكندي، أنه سئل: ما لمذهبكم كثير الخلاف؟ قال: «لكثرة نظاره في زمن إمامه»:

ولا عجب فقد نقل عن الإمام مالك - رحمه الله تعالى - إلى العراق نحو سبعين ألف مسألة، فاختلف الناس في مذهبه لاختلاف نشرها في الآفاق: وعن الاختلاف في المذهب الشافعي، فمعلوم ما للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - من القول القديم، ثم القول الجديد، بعد نزوحه إلى مصر، وقد ألف محمد بن إبراهيم المناوي الشافعي ت سنة (٧٤٦ هـ) - رحمه الله تعالى - كتابه في ذلك: «فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد».

وأشار النووي، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) - رحمه الله تعالى - في مقدمة «المجموع»: ٤/١، ٥: «إلى ما في كتب المذهب الشافعي من الاختلاف الشديد بين الأصحاب، وطريق تعيين المذهب. فهذه الثروة الفقهية المباركة تكونت من «فروع اجتهادية» على رواية واحدة عن الفقيه الواحد، أو فيها اختلاف في المذهب على روايتين فأكثر، أو مخالفة التلاميذ لشيخهم، والأصحاب لإمام المذهب. أو خلاف عال مع الأئمة المجتهدين أو بعضهم. أو فروع اجتهادي مخرج من أصحاب ذلك الإمام على أصول مذهبه، وقواعده، اتفاقاً بين الأصحاب، أو اختلافاً في التخريج وكل هذه الأنماط مشمولة باسم: «الاختلاف الفقهي بمعناه العام». (المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ١/١٥، ١٦).

(١) وقع ذلك للشافعي - رحمه الله - في ثمانية عشر موضعاً (انظر: تحفة المحتاج ٤٦/١)

وأما بالنسبة لمسألة المعمول به منهما قال في مغني المحتاج: «وإن كان في المسألة قولان جديداً فالعمل بأخرهما، فإن لم يعلم فيما رجحه الشافعي فإن قالهما في وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطاً للآخر عند المزني، وقال غيره: لا يكون إبطاً بل ترجيحاً، وهذا أولى، واتفق ذلك للشافعي في نحو ست عشرة مسألة، وإن لم يعلم هل قالهما معا أو مرتباً لزم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية، فإن أشكل توقف فيه». (١/٢٢).

(٢) إن أوسع المذاهب في الروايات مذهب الإمام أحمد رحمه الله، ومن الأسباب في ذلك أنه لم يدون =

الخصيصة السادسة: دقة ألفاظهم وعمق معانيها، قال ابن رجب - رحمه الله - في معرض ثنائه على الإمام أحمد وفقهه: «ومن تأمل كلامه في الفقه وفهم مأخذه ومداركه فيه، علم قوة فهمه واستنباطه. ولدقة كلامه في ذلك، ربما صعب فهمه على كثير من أئمة أهل التصانيف ممن هو على مذهبه، فيعدلون عن مأخذه الدقيقة إلى مأخذ آخر ضعيفة يتلقونها عن غير أهل مذهبه، ويقع بسبب ذلك خلل كثير في فهم كلامه، وحمله على غير محامله.

ولا يحتاج الطالب لمذهبه إلا إلى إمعان وفهم كلامه»^(١).

المطلب الرابع: تخريج الفروع على ما ينسب للأئمة هل يعد نصاً فقهياً؟

يعد التخريج الفقهي منهجاً من مناهج تفريع الأحكام الشرعية العملية، وهذا التفريع يكون منطلقاً من نصوص المذهب وقواعده وفق مسالك التفريع الفقهي^(٢).

= مذهبه، وقام مذهبه على الرواية عنه، وكثرة الرواية عن الإمام أحمد لسعة علمه؛ فإنه تأخر عن الأئمة، ولذلك اطلع على أقوالهم، وتارة يقول بقول قائل ثم يرجع إلى قول غيره، ثم يرجع إلى قول ثالث، ثم تستبين له سنة، فيقول بقول خارج عن أقوال الثلاثة؛ لاستبانة السنة وصحتها عنده، ثم تستبين عنده سنة تقتضي التفصيل فيفصل، ثم يتورع ويتوقف فتتعدد عنه الرواية من فقهه رحمه الله وكثرة ورعه، وقد يعدل رحمه الله عن رأيه، فيأتي من ينقل عنه ويروي قولين في الموضوع الواحد، كما كان الإمام أحمد يروي أقوال الصحابة، وأحياناً يختار منها، وأحياناً يتركها بدون اختيار، فينقل الرواية عنه هذه الآراء على أنها آراؤه وأقواله: ومن أوسع المذاهب في الروايات مذهبه، ولذلك تجد مذهب الحنابلة قد يجمع المذاهب الأخرى من كثرة رواياته ويزيد عليها. (انظر للتوسع: أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد، للدكتور: فايز بن أحمد حابس، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م).

(١) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، ٢ / ٦٣٠.

(٢) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، للدكتور: نوار بن الشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، ص: ٦٢.

وأقوال الأئمة معتبرة في نصوص المذهب، بل إن قواعد المذهب متكونة منها غالبًا.

وفي هذا المطلوب، ومن خلال هذا المنهج التخريجي الفقهي سيعرض الباحث - بإذن الله - مدى إمكان إنزال نتائج التخريج على نصوص الإمام منطوقها ومفهومها، أو على أفعال الإمام، أو لوازم أقواله منزلة منصوصه.

كما يود الباحث قبل الشروع في المقصود لفت النظر لقضيتين:

القضية الأولى: أن الحديث عن التخريج له مرحلتان:

المرحلة الأولى: الحديث عن التخريج في كونه منهجًا فقهيًا داخليًا في ممارسة المجتهد لبناء وتفريع المسائل؛ إما من الأدلة على حد قول من فسر معنى التخريج بالقياس، أو التخريج على أقوال الأئمة، وأصولهم، أو أفعالهم، أو لوازم أقوالهم وأفعالهم على حد قول من فسر التخريج بالتفريع، وهذه المرحلة محضّة في عمل الفقيه، وهي مرحلة عملية من مراحل الاجتهاد، وليست هي المقصود في هذا المبحث.

المرحلة الثانية: الحديث عن نتائج التخريج في كونها نصوصًا تنزل منزلة قول الإمام المخرج على قوله أو أصوله.

وهذه المرحلة هي مقصود الباحث في هذا المبحث عن سؤالٍ هو: هل نتائج التخريج على قول الإمام تعد نصًّا ينسب للإمام ومن ثم فهي تخضع للتحليل في كونها قولًا له؟

القضية الثانية: أن التخريج طريقة من طرق التحليل لنصوص الفقهاء ومعنى ذلك كما أن التخريج وسيلة للتفريع والبناء للفروع الفقهية فهو كذلك طريقة كاشفة لطبيعة العلاقة بين الفروع الفقهية وكاشفة لتكوّن الكليات

الفقهية، وهذا ما سيعرض له الباحث في الباب الثالث من هذا البحث بإذن الله تعالى.

وهذه القضية منخول عملي لتعريف تخريج الفروع على الأصول سواء كانت هذه الأصول نصوصاً فقهية شرعية أو نصوصاً فقهية اجتهادية؛ إذ إن تعريف تخريج الفروع على الأصول: «هو العلم الذي يبحث عن علل أو مأخذ الأحكام الشرعية لرد الفروع إليها بياناً لأسباب الخلاف، أو لبيان حكم ما لم يرد بشأنه نص عن الأئمة بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم»^(١).

الفرع الأول: تخريج الفروع على نصوص الأئمة أو ما يجري مجراها.

إن تنوع طرح الفقهاء وتفرقه فيما يتعلق بمباحث التخريج الفقهي وفق اصطلاح الفقهاء من الفروعيين والأصوليين، جعل بعض من كتب في معنى التخريج أن يقسمه على ثلاثة أقسام: الأول: تخريج الأصول من الفروع، والثاني: تخريج الفروع على الأصول، والثالث: تخريج الفروع من الفروع، وهذا التقسيم وصفي لتأسيس علم ونظرية التخريج عند الفقهاء بشقيها الفروعى والأصولي، وجميع هذه الأقسام لها نتائج ومخرجات فقهية تأصيلية وكشفية، كما أن لها مصادر ومحالاً للتخريج، من هذه المصادر ما يتعلق بنصوص الأئمة أو ما يجري مجراها من المفاهيم الناشئة عن الدلالة اللفظية وغيرها، والتي سيُعرضُ شيءٌ منه في الفروع القادمة بإذن الله تعالى.

والتصور عن قسم التخريج الفقهي في هذا الفرع يتلخص في الآتي^(٢):

أولاً: كشف آراء الأئمة في المسائل التي لم يُر فيها عنهم نص؛ وذلك

(١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية، للدكتور: يعقوب بن عبد الوهاب

الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ص: ٥١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ١٨٧.

من خلال مسلك إلحاق تلك المسائل بالمسائل التي للإمام فيها نص وفق علة جامعة بينهما في ذلك الحكم.

ثانيًا: إدراج المسائل التي لم يرد فيها نص عن الأئمة ضمن عموم نصوصهم أو مفاهيمها.

ثالثًا: أخذ الأحكام من غير منطوق الأئمة ومفاهيم أقوالهم كأخذها من أفعالهم أو تقاريراتهم.

ومن هذا التقريب للطبيعة العملية للتخريج يتبين أن التخريج مرحلة من مراحل الاجتهاد تضم مسالك منها: القياس، والتفريع، والاستنباط. وهذه المسالك معتبرة في تكوّن الأحكام الشرعية، ولكن يبقى السؤال قائمًا: هل تنزل تلك الأحكام المخرجة منزلة نص الأئمة؟

وهنا لا بد من بيان مكونات منصوص الأئمة المتضمن أحكامًا فقهية، وهذه المكونات بمجموعها يدرك المتفقه منها طبيعة النصوص الفقهية للأئمة وغيرهم ممن سبقهم أو ألحق بهم.

والفهاء والأصوليون في إطلاقاتهم وتعبيرهم عن النصوص حين يقولون: «نص عليه» هو ما دلّ عليه بألفاظه صراحة. ومن تعبیرهم معنى النصّ. ما دلّ عليه بألفاظه بصورة غير صريحة، وهذا المقصود موافق لاصطلاح جمهور الأصوليين في تقسيم الألفاظ من حيث دلالتها على المعنى؛ حيث إنهم جعلوا دلالة اللفظ على المعنى قسامين: الأول منهما: دلالة عليه بمنطوقه وهي دلالة اللفظية التي تؤخذ من عبارات المتكلم، وثانيهما: دلالة عليه بمفهومه وهي الدلالة بمفهوم اللفظ فهي دلالة معنوية التزامية^(١).

(١) انظر: المرجع السابق، ص/ ١٩١-١٩٢.

وعليه فإن منصوص الإمام يثبت له من طريق منطوقه، والمنطوق ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المنطوق الصريح المستفاد من صريح اللفظ. وقد يقال: ما دل عليه اللفظ في محل النطق^(١).

ومعنى قولهم: في محل النطق، أي: في العبارة المنطوق بها. فهو يدل عليه بالمطابقة أو التضمن، ويسمى الثابت به كما عند الحنفية في تعبيرهم عنهم بـ «ثابتاً بعبارة النص».

ومن أمثلة ذلك في منصوصات الأئمة:

المثال الأول: قال محمد بن الحسن: «قلت: رأيت المرأة تترد عن الإسلام كيف الحكم فيها؟ قال: قال أبو حنيفة: لا تقتل ولكنها تحبس أبداً حتى تسلم»^(٢).

وهذا النص عن أبي حنيفة صريح من منطوقه على أن المرأة المرتدة عن الإسلام لا تقتل بل تحبس حتى ترجع للإسلام.

المثال الثاني: قال مالك بن أنس - رحمه الله - : «... ليست العقيقة بواجبة ولكنها يستحب العمل بها...»^(٣).

(١) انظر تعريفات الأصوليين للمنطوق في: إرشاد الفحول، ص: ١٧٨، وتيسير التحرير، ١/ ٩١، والمحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه، ١/ ٢٣٥، والآيات البينات، ٢/ ٢، وشرح العضد، ٢/ ١٧١، ونشر البنود، ١/ ٨٩، ٩١، والإحكام للأمدى، ٣/ ٦٦، وفواتح الرحموت، ١/ ٤١٣، ومنهاج العقول، ١/ ٣٠٩، ٣١١.

(٢) السير الصغير، لأبي عبد الله محمد بن الحسن، تحقيق: مجيد خدوري، دار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، ص: ٢٠٤.

(٣) موطأ الإمام مالك بن أنس برواية يحيى الليثي، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبغي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ص: ٥٠٢.

وهذا منطوق مالك صريح في أن العقيقة في مذهبه حكمها الاستحباب لا الوجوب.

المثال الثالث: قول الشافعي - رحمه الله - : «والنية لا تقوم مقام التكبير، ولا تجزيه النية إلا أن تكون مع التكبير لا تتقدم التكبير ولا تكون بعده...»^(١). فهذا نص صريح في مذهب الشافعي على لزوم التكبير للصلاة، وأن النية لا تقوم مقامه، ولا تنعقد الصلاة من غير تكبير لا توافقه النية.

المثال الرابع: قال أحمد بن حنبل: «لا يعطى من الزكاة الولد وإن سفل، ولا يعطى الجد وإن ارتفع»^(٢).

وهذا النص من أحمد بن حنبل منطوقه صريح في عدم إعطاء الفروع ولا الأصول من الزكاة.

القسم الثاني: المنطوق غير الصريح: فهو ما دل عليه اللفظ، بغير دلالي المطابقة والتضمن، بل بدلالة الالتزام، وهذا معنى قولهم ما يجري مجرى النص، والتي تشمل دلالات الاقتضاء، والإشارة والتنبيه أو الإيماء^(٣).

والمنطوق غير الصريح قسمان:

القسم الأول: ما كان مقصودًا للمتكلم، وهو دلالة الاقتضاء إذا توقف عليه الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية، وأما إذا اقترن المنطوق بحكم يفهم

(١) الأم، ١/١٢١.

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ٣/١٠٤٧.

(٣) انظر: شرح العضد ٢/١٧٢، وتيسير التحرير ١/٩٢ وما بعدها، وفواتح الرحموت ١/٤١٣، وإرشاد الفحول ص ١٧٨.

منه التعليل من ترتيب الحكم على الوصف المناسب، فهي دلالة الإيماء أو التنبيه.

القسم الثاني: ما كان غير مقصود للمتكلم وهو دلالة الإشارة.

وبناء على هذا فقد اعتبر العلماء أن ما خرج وفق هذه الدلالات محدود فيما جرى مجرى النص، وعليه فيصح نسبة ذلك للأئمة وتنزل منزلة المنصوص من أقوالهم.

وثمة أمثلة في هذا ليستكمل بها عقد هذا الفرع:

المثال الأول: قال أبو حنيفة - رحمه الله - في شأن صلاة كسوف الشمس: «إن شأؤوا صلوا ركعتين، وإن شأؤوا صلوا أربعاً، وإن شأؤوا أكثر من ذلك».

فلم يصرح أبو حنيفة - رحمه الله - بكون صلاة الكسوف نافلة، ولكن ذلك عرف من نصه إيماء؛ لأن كلامه يفيد التخيير. قال الكاساني - رحمه الله -: «والتخيير يكون في النوافل لا في الواجبات»^(١).

المثال الثاني: قال سحنون - رحمه الله -: «سألت ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية ما قول مالك فيه؟ فقال: سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال: أما يقرأ أما يصلي؟ إنكاراً لذلك أي ليتكلم بالعربية لا بالعجمية، قال: فما يدرية أن الذي قال أهو كما قال؟ أي الذي حلف به أنه هو الله ما يدرية أنه هو الله أم لا؟ قال: وقال مالك: أكره أن يدعو الرجل بالأعجمية في الصلاة، قال: ولقد رأيت مالكا يكره للأعجمي أن يحلف بالعجمية ويستثقله»^(٢).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١/ ٢٨٠، وانظر: التخریج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ١٩٥.

(٢) المدونة، ١/ ١٦١.

في هذه المسألة لم يجب ابن القاسم سحنونًا عن سؤاله وإنما أجابه بمسائل عن مالك كره فيها الحلف والدعاء بالأعجمية، معملًا دلالة الإشارة في ذلك الموصلة لرأي مالك كراهية افتتاح الصلاة بالأعجمية.

المثال الثالث: في مسألة عدة من انقطع حيضها لمرض أو إرضاع ونحوه، جاء عن الشافعي فيها ثلاثة أقوال: أحدها في الجديد والباقيان في القديم^(١): القول الأول: تعتد بالأقراء أو تياس «أي تصل إلى سن اليأس»، وأقصاه اثنان وستون سنة، فتعتد حينئذ بالأشهر. وهو قوله في الجديد.

القول الثاني: تربص غالب مدة الحمل «تسعة أشهر». وهذا أحد قولي في القديم.

القول الثالث: تربص أكثر مدة الحمل «أربع سنين». وهذا القول الثاني في القديم.

وقد ذكر الشربيني - رحمه الله - قولًا رابعًا مخرجًا على إحدى قولي الشافعي في القديم؛ هو القول القاضي بأن تربص أكثر مدة الحمل «أربع سنين» حيث قال: «وفي قول مخرج على القديم: إنها تربص ستة أشهر أقل مدة الحمل»^(٢)، ووجه هذا التخريج مبني على دلالة الاقتضاء؛ إذ مثل هذه المدة يمكن فيها ظهور علامات الحمل كما هو الحال في الأربع السنوات.

المثال الرابع: قال المرداوي - رحمه الله -: «ذكر كثير من الأصحاب في المقبوض على وجه السوم ثلاث صور:

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ٨٣، ٨٢/٥.

(٢) المرجع السابق، ٨٣/٥.

الأولى: أن يساوم إنساناً في ثوب أو نحوه، ويقطع ثمنه ثم يقبضه ليريه أهله، فإن رضوه وإلا رده فيتلف، ففي هذه الصورة يضمن إن صح بيع المعاطاة والصحيح من المذهب صحة بيع المعاطاة، وقطع بالضمان في هذه الصورة في المستوعب، والرعايتين، والحاويين، والفائق وغيرها، وهو ظاهر كلام المصنف هنا.

قال ابن أبي موسى: يضمه بغير خلاف.

وقال ابن رجب: وهذا يدل على أنه يجري فيه الخلاف إذا قلنا إنه لم ينعقد البيع بذلك، وفي كلام أحمد إيماء إلى ذلك...»^(١).

الفرع الثاني: تخريج الفروع على مفهوم نصوص الأئمة.

كما تبين في الفرع السابق أن دلالات المنطوق الصادرة عن الأئمة بقسميه معتبرة في تنزيلها منزلة المنصوص من أقوالهم، ولكن هل ينزل مفهوم نصوص الأئمة منزلة منصوصاتهم؟

يحسن قبل الشروع في بيان ذلك الإشارة إلى أقسام المفهوم؛ ليتصور طبيعة المفهوم في نصوص الأئمة.

المفهوم في الأصل ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مفهوم الموافقة: وهو إثبات مثل حكم المنطوق للمسكوت عنه الأولى منه أو المساوي^(٢).

(١) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ٦/٢٨٨.

(٢) ومن أمثلة مفهوم الموافقة:

المثال الأول: المفهوم الأولى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَوْ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإنه يدل بطريق =

القسم الثاني: مفهوم المخالفة: والمقصود به: إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه.

ويسمونه «دليل الخطاب»؛ لأن الخطاب دل عليه، وله أنواع^(١).

= الأولى على تحريم الضرب والشم.

المثال الثاني: المفهوم المساوي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ تُلْمَةً إِيْمًا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، فإنه يدل على تحريم الأكل بمنطوقه، وعلى تحريم كل ما فيه نفوت لمال اليتيم بمفهوم الموافقة المساوي، فلا يجوز التصدق بمال اليتيم ولا إنفاقه في الجهاد ونحوه. (انظر: العدة ١/ ١٥٢ وما بعدها، والمسودة ص ٣٥٠، والتمهيد للأسنوي ص: ٦٥، والبرهان ١/ ٤٤٩، وتيسير التحرير ١/ ٩٤، ومختصر الطوفي ص: ١٢١، والإحكام للآمدي ٣/ ٦٦، واللمع ص: ٢٥، وإرشاد الفحول ص: ١٧٨، وفواتح الرحموت ١/ ٤١٤، ونشر البنود ١/ ٩٥، وشرح العضد ٢/ ١٧٢، وروضة الناظر ص: ٢٦٣، والتعريفات للجرجاني ص: ١١٧، والمحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١/ ٢٤٠، والآيات البيئات ٢/ ١٥، والمستصفي ٢/ ١٩١، وشرح تنقيح الفصول ص: ٥٤).

(١) أنواع مفهوم المخالفة:

النوع الأول: مفهوم الصفة:

هو أن يدل اللفظ المقيد بوصف على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك الوصف.

ويدخل في «الصفة» كل قيد ليس بشرط أو غاية أو حصر أو عدد أو لقب، فهذه الخمسة سيأتي بيان دلالاتها مستقلة.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً﴾ [سورة النساء، آية: ٩٢] المنطوق: وجوب تحرير رقبة مؤمنة، والمفهوم: منع تحرير رقبة كافرة.

النوع الثاني: مفهوم الشرط: هو أن يدل اللفظ المقيد بشرط على ثبوت نقيضه عند انتفاء الشرط.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَنْوَاعُ النِّسَاءِ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ حَتَّى رَيْتَهُ نَقَسًا فَكُلُوهُ﴾ [سورة النساء، آية: ٤]، المنطوق: إباحة ما طابت به نفس الزوجة من مهرها، والمسكوت: حرمة ذلك بغير طيب نفس منها.

النوع الثالث: مفهوم الغاية:

هو أن يدل اللفظ المقيد بغاية على نقيض حكمه عند انتفاء تلك الغاية.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ ابْنِ مَرْثَدَةَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الحجرات، آية: ٩]، المنطوق: وجوب قتال الفئة الباغية لغاية أن تفيء، والمفهوم: ترك قتالها بعد أن تفيء.

وثمة خلاف فقهي حيال تخريج آراء الأئمة من طريق مفهوم نصوصهم،
والخلاف يمكن حصره في الآتي:

أولاً: الأقوال في المسألة:

القول الأول: عدم جواز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الأئمة، وهو قول
لبعض الحنفية^(١)، وأبي إسحاق الشيرازي^(٢).....

= النوع الرابع: مفهوم الحصر بـ (إنما):

هو إثبات الحكم لشيء بصيغة ونفيه عما عداه بمفهوم تلك الصيغة.

وهو قد يقع بغير (إنما)، لكن هذا الذي يصح اندراجه منها تحت (أنواع المفهوم):

مثاله: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» [متفق عليه]، المنطوق: اعتبار الأعمال بالنيات، والمفهوم:
عدم اعتبارها بغير النيات.

النوع الخامس: مفهوم العدد:

هو أن يدل اللفظ المقيد بعدد على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك العدد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَسَيَّامٌ تَلْتَفِئًا﴾ (سورة المائدة، آية: ٨٩)، المنطوق: وجوب صيام
ثلاثة أيام، والمفهوم: ما نقص عن ذلك أو زاد عليه.

النوع السادس: مفهوم اللقب:

هو دلالة اللفظ الذي علق الحكم فيه بالاسم العلم على انتفاء ذلك الحكم عن غيره.

مثاله: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (سورة الفتح، آية: ٢٩)، مفهومه: غير محمد ليس رسول الله.

(انظر: التمهيد للأسنوي ص ٦٧، والآيات البيّنات ٢٦/٢، والمحلي على جمع الجوامع وحاشية

البناني عليه ٢٤٨/١ وما بعدها، وتيسير علم أصول الفقه، ص: ٣١٨-٣٢٠).

(١) انظر: رد المحتار، ١/١١٠، ١١١، والتقرير والتحري، لابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١/١١٧.

(٢) لم أجد بعد البحث للشافعية قولاً في هذه المسألة فيما بين يدي من المراجع سوى قول أبي إسحاق

الشيرازي، وإن كان كلام الشيرازي جاء في سياق الحديث عن القياس لا المفهوم، ولكن الخلاف

في المفهوم أوسع من الخلاف في القياس؛ لذلك فإن قيام المانع من النسبة للإمام في هذا الباب

أولى. ولعل عدم وجود رأي للشافعية في هذه المسألة في حال ثبوت ذلك؛ لا اعتبارهم لقاعدة

الإمام الشافعي: «لا ينسب لساكت قول» وما يتعلق بمفاهيم أقوال الأئمة، وإمكان نسبة نتائجها

للأئمة هو من هذا الباب. والله أعلم.

.....(١).

القول الثاني: جواز الاحتجاج بمفهوم الموافقة، ومنعه الاحتجاج بمفهوم المخالفة في كلام الأئمة. وهو قول القاضي أبي عبد الله المقرئ من المالكية^(٢)، وغلّام الخلال من الحنابلة^(٣).

القول الثالث: جواز الاحتجاج بمفهوم الموافقة والمخالفة في كلام الأئمة. وهو قول محمد بن الحسن ومتأخري الحنفية^(٤)، وأكثر المالكية^(٥). وعامة الحنابلة^(٦).

أدلة الأقوال في المسألة:

دليل القول الأول: أن الخلاف وقع في اعتبار القول بمفهوم الكتاب والسنة فمن باب أولى وقوعه في كلام الناس؛ إذ إن علة المنع من اعتبار

(١) التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م، ص: ٥١٧، وشرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٢/ ١٠٨٤.

(٢) قواعد المقرئ، ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) انظر: صفة الفتوى، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ص: ١٠٣.

(٤) انظر: رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ١/ ٧٥، ورسم المقتي، لابن عابدين، دار عالم الكتب، ص: ٤١، ٤٢.

(٥) انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الدكتور: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ١٩٨١م، ٦/ ٣٧٦.

(٦) انظر: تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص: ١٩١، وشرح الكوكب المنير، ٤/ ٤٩٧.

إعمال مفهوم الكتاب والسنة متحققة في كلام الناس^(١).

دليل القول الثاني: أن كلام الأئمة قد يكون خاصًا بسؤال سائل، أو حالة خرج الكلام لها مخرج الغالب، وعليه فلا يكون مفهوم كلامه بخلافه؛ ولهذا له أن يعقب كلامه بخلافه، ولو كان مراده ضده لبينه غالبًا^(٢).

أدلة القول الثالث:

الدليل الأول: أن كلام الشارع مغاير لكلام البشر، فإن التنصيص في كلام الشارع، لا يلزم منه أن يكون فائدته النفي عما عداه؛ لأن كلامه معدن البلاغة، وقد يكون مراده غير ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(٣).

فإن فائدة التقييد بالحجور؛ كون ذلك هو الغالب في الربائب، وأما كلام الأئمة فهو خال من هذه المزية، فيستدل بكلامهم على المفهوم لأنه المتعارف بينهم^(٤).

الدليل الثاني: جريان العادة بين العلماء في كتبهم أنهم يذكرون القيود والشروط ونحوهما؛ تبيينًا على إخراج ما ليس فيه ذلك القيد أو الشرط، وأن حكمه مخالف لحكم المنطوق^(٥).

الدليل الثالث: أن الأئمة عارفون لقواعد الاستنباط، واللسان العربي وأصول مذاهبهم، وقواعده التي منها النص، والظاهر والمفهوم، وهذه المعرفة

(١) انظر: المعيار، ٦/٣٧٦.

(٢) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ٢٢٢.

(٣) سورة النساء، آية: ٢٣.

(٤) انظر: رد المحتار، ١/٧٥، ورسم المفتي، ص: ٣١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

صيرت كلامهم ونصوصهم وفق تلك القواعد مبنًى ومعنى^(١).

الدليل الرابع: قياس الأخذ بالمفهوم في كلام الأئمة على أخذه في كلام الله تعالى، ويمكن القول بأن الجامع هو أن كلام الشارع وكلام الأئمة وسيلة لبيان الشرع^(٢).

ثالثاً: الترجيح:

وبعد ذكر الأقوال وعرض أدلة كل قول فقد ظهر للباحث الآتي^(٣):

أولاً: قوة القول الثالث القاضي بجواز الاحتجاج بمفهومي الموافقة والمخالفة في كلام الأئمة؛ لما ذكر أصحابه من أدلة وتعليلات.

ثانياً: يشترط للأخذ بمفهوم كلام الأئمة عدم نصهم على خلافه، فإن نصَّ على خلاف المفهوم من كلامه؛ فيقدم المنطوق على المفهوم، كما هو الحال إذا تعارض المنطوق والمفهوم من نصوص الشرع.

ثالثاً: إعمال الشروط التي ذكرها علماء الأصول للأخذ بمفهوم المخالفة في نصوص الشارع.

رابعاً: إعمال القرائن الكاشفة لقصد المجتهد من نفي الحكم عما عداه، وعدم وجود ما يعارض ذلك المفهوم في المذهب.

وعليه فإنه لا مانع من أن ينزل مفهوم نصوص الأئمة منزلة منصوصاتهم ونسبة ذلك لهم، وخاصة إذا كان ذلك من طريق تلاميذ الإمام ممن عرفوا بالتقوى والعدل، والخبرة بما رَوَوْه. وأعرف بمذهب إمامهم، وأكثر إدراكاً

(١) انظر: المعيار، ٦/٣٧٦.

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ١٩٢.

(٣) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ٢٢٣.

لمراميه من خلال القرائن التي تحف بظروف المسألة، وطريقة تعبير الإمام عنها^(١).

وهذا النوع من الاستعمال، وتخريج الفروع على مفاهيم نصوص الفقهاء كثيرًا ما يقع في المصنفات في بيان الأحكام الواردة في المتون، وقد يقل في بيان الأحكام من خلال التعامل مع نصوص الأئمة الأربعة؛ لكون العادة المتبعة، والدارج عليها من الفقهاء إبراز نتائج تخريج الفروع على مفاهيم الأئمة الأربعة، ونسبتها إما للأئمة مباشرة وهذا قليل، وإما نسبتها للمذهب وهذا كثير، مع عدم تصريح من الأصحاب في بيان مصادر تخريج تلك الفروع هل هو على مفاهيم نصوص الأئمة أم غير ذلك، وجميل لو أعدت دراسة توضيحية لمصادر تخريج الفقهاء للفروع، تبرز إجراءات ذلك التخريج. وسوف يكشف الباحث - بإذن الله - شيئًا من تلك الدراسة من خلال بيان تحليل النصوص الفقهية بطريق التخريج؛ وذلك ضمن الباب المتعلق ببيان طرق التحليل للنص الفقهي.

ومن أمثلة الأخذ بالمفهوم من نصوص الأئمة ومتون الفقهاء، الآتي:

أولاً: أمثلة الأخذ بالمفهوم من نصوص الأئمة:

المثال الأول: البناء على مفهوم الإمام من الأصحاب:

توقف الإمام أحمد - رحمه الله - في رواية صالح في الرجل يملك ذا رَحِم هل يعتق عليه؟ حيث سأل الإمام أحمد بقوله: «قلت: الرجل يملك ذا رحم محرم؟ قال: فيها اختلاف»، والمنصوص عن أحمد بلا خلاف أنه إن ملك أباه أو ولده عتق عليه، واختلفت الرواية عنه في عتق عمودي النسب

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٠٦.

بالمملك فنقل عنه روايتان^(١):

الرواية الأولى: أنه لا يعتق بالمملك إلا عموداً النسب. وقد أخذها الأصحاب من مفهوم الإمام أحمد في رواية أبي الحارث، وقد سأله فقال: «قلت: ملك أخاه؟ فقال: دعها، ولكن إذا ملك أباه عتق عليه؛» لذا قالوا: مفهومه أن الأخ لا يعتق عليه.

والرواية الثانية: أن من ملك ذا رحم محرم عليه عتق عليه مطلقاً من غير حصر ولا استثناء.

المثال الثاني: البناء على مفهوم نص الإمام من غير الأصحاب:

قال القاضي عياض - رحمه الله - : «لقوله [مالك بن أنس] فيه [الموطأ]: وذلك الأمر عندنا أن العمرى ترجع إلى من أعرها إذا لم يقل: لك ولعقبك. والمشهور عن مالك ما تقدم، وهو قول أبي ثور وداود، وتأول معظم علمائنا قوله في الموطأ، أي: فإذا قال: ولعقبك فلا ترجع إليه إلا بعد انقراضه على شهود ومذهبه:

فإن قال: أعرمتك ولم يقل: ولعقبك، رجعت إذا مات لربها عند هولاء إذا كان حياً، أو لورثته بعده.

وهو مفهوم قول الشافعي في هذا القول الذي نقله عنه ابن المنذر، والمشهور عنه مثل قول أبي حنيفة؛ أن لفظ (الإعمار) تمليك^(٢):

ثانياً: أمثلة على إعمال مفاهيم المتون في بيان الأحكام من قبيل الشراح:

(١) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ١٩٠-١٩٥، وكشاف القناع على متن الإقناع، لمنصور البهوتي، دار

عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ٥١٢/٤.

(٢) إكمال المعلم شرح مسلم، ١٨٥/٥.

المثال الأول: قال ابن عابدين - رحمه الله - : «قوله: رعاية للحقين»؛
حق الوقف وحق صاحب السكنى؛ لأنه لو لم يعمرها تفوت السكنى أصلاً
بحرّ [قوله: فلا عمارة على من له الاستغلال إلخ] مفهوم قول المتن فعمارته
على من له السكنى، وهذا معلوم أيضاً من قوله: يبدأ من غلة الوقف»^(١).

المثال الثاني: «سأل سحنون ابن القاسم عما إذا تعمد قطع رأسها ابتداء
وهو مفهوم قول مالك - رضي الله عنه - إذا لم يتعمد فهل تؤكل في قول
مالك - رضي الله عنه - أم لا؟ فقال: لم أسمع من مالك - رضي الله تعالى
عنه - شيئاً ثم قال من رأيه: وأرى إن أضجعها وسمى الله وأجهز على الحلقوم
والودجين أن تؤكل، وهو كرجل ذبح فقطع رأسها قبل أن تزهر نفسها.

واختلف الشيوخ في قول ابن القاسم هل هو وفاق لقول مالك - رضي
الله تعالى عنهما - أم لا، فبعضهم حمل قول ابن القاسم على الخلاف؛ إذ
مفهوم قول مالك - رضي الله عنه - إن تعمد قطع رأسها لا تؤكل كقول
مطرف وابن الماجشون، وقد نص ابن القاسم على أنها تؤكل وهو الظاهر،
وحمل بعضهم قول ابن القاسم على الوفاق، ورد قول مالك لقول ابن القاسم
- رضي الله تعالى عنهما - وجعل مفهوم قول مالك - رضي الله عنه -
معطلاً»^(٢).

المثال الثالث: جاء في الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: «لو كانت
البلد التي لقيه بها يعتاد حمل المسلم فيه منها إلى مكان التسليم، فإنه يكلف
الأداء كما لو أسلم في حنطة يؤديها بالقاهرة ثم وجده بالصعيد، فيجب عليه

(١) رد المحتار على الدر المختار، ٤/٣٧٣.

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عlish، دار الفكر، بيروت،

الدفع؛ لأنه وفر عليه مؤنة الحمل إلى القاهرة قال: وهو ظاهر وإن لم أر التصريح به. اهـ. ولا يخفى عليك أن هذا الذي بحثه آخرًا مفهوم قول الشارح: ولم يقنع المسلم به، بل طلبها^(١).

المثال الرابع: قال في الإنصاف: «اعلم أن إمامة الصبي تارة تكون في الفرض وتارة تكون في النفل... وقال بعض الأصحاب تصح في التراويح إذا لم يكن غيره قارئًا وجهاً واحداً قال في القواعد الأصولية: تنبيه مفهوم قول المصنف: لبالغ صحة إمامته بمثله وهو صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وقال في المنتخب عن ابن الشيرازي: لا تصح إمامته بمثله^(٢)».

الفرع الثالث: تخريج الفروع على أفعال الأئمة.

الأفعال من وسائل البيان والتبليغ إذا كانت في سياق التعليم، ودلت القرائن على إرادة البيان بها، وما كان هذا حاله اعتبر ونزل الفعل منزلة القول، وهذا هو الذي جعل الفقهاء يطرقون مسألة التخريج على أفعال الأئمة؛ لكونها وسائل بيان ولعلمهم بأثر أفعالهم كما هو أثر أقوالهم.

وقد اختلف الفقهاء في دخول الترك في مهية الفعل، والمقصود بالترك هنا هو الترك من القادر على الفعل وإعراضه عنه قصدًا؛ والذي عليه أكثر الأصوليين اعتبار الترك فعلاً.

ومما يعزز اعتبار الفعل نوع بيان هو أن الترك للفعل مع وجود المقتضي

(١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية، مذيل به حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي، وحاشية العلامة الشرييني، ٦٦/٣.

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ٢/٢٦٧.

معدود عند البعض بياناً^(١).

ورغم ما أشير إليه فإن الخلاف قائم بين الفقهاء في مسألة التخريج على أفعال الأئمة، ويتبع ذلك صحة نسبة ذلك التخريج لمذهب الإمام. وإليك ذكر الخلاف في المسألة:

أولاً: الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن فعل الإمام يعد مذهباً له، ويترتب عليه صحة نسبته إليه. وهذا القول هو أحد الوجهين عند الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣)، وهو قول ابن حامد^(٤)، والشاطبي^(٥).

القول الثاني: أن فعل الإمام لا يعد مذهباً له، ولا تصح نسبته إليه. وهذا هو الوجه الثاني عند الشافعية^(٦) والحنابلة^(٧)، وهو اختيار ابن فرحون من المالكية^(٨).

ثانياً: أدلة الأقوال والمناقشة:

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: قيام المجتهدين مقام النبي ﷺ، ومن ذلك بيان الشرع

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٣.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ١٩/١٥٣.

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ٤٥، وشرح الكوكب المنير، ٤/٤٩٧.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: الموافقات، ٤/٢٤٦.

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ١٩/١٥٣.

(٧) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ٤٥، وشرح الكوكب المنير، ٤/٤٩٧.

(٨) انظر: كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب، لإبراهيم بن علي بن فرحون، تحقيق:

حمزة أبي فارس والدكتور: عبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،

١٩٩٠م، ص: ١٠٤.

بالفعل؛ لذا فلا يمكن أن يقوم المجتهد بفعل لا دليل عليه وخاصة مع ورعه وتدينه^(١).

نوقش الدليل الأول: عدم قيام الدليل القاضي بأن المجتهد يقوم مقام النبي عليه الصلاة والسلام في التشريع، وأن ما يفعله ينزل منزلة فعل النبي عليه الصلاة والسلام، إنما المقصود هو أن يسير المجتهد في تعامله مع النصوص والنظر في النوازل وفق المنهج النبوي، على ضوء ما قرره الصحابة من قواعد وأصول في ذلك^(٢).

الدليل الثاني: اعتبار العلماء أفعال الصحابة دليلاً على مذاهبهم كما هي أفعال النبي ﷺ؛ حيث اعتبر فعله في منزلة قوله في الدلالة على الأحكام ونسب إليه عليه الصلاة والسلام ما دل عليه فعله^(٣).

نوقش الدليل الثاني: عدم التسليم بأن فعل الصحابة دليل على مذاهبهم؛ لكون هذا يفترق للقرائن والأحوال المحتفة بأفعال الصحابة حتى تدل أفعالهم على مذاهبهم، ومع عدم القرائن ونحوها فإن أفعال الصحابة في دلاليتها على مذاهبهم داخلية في محل النزاع؛ لكون الإنسان قد يفعل الأمر وهو غير معتد به^(٤).

الدليل الثالث: أن التأسى الواقع من الناس لمن يحبون يقضي بتنزيل أفعالهم منزلة أقوالهم، بل قد يقدمون الفعل على القول، وهذا سر مبثوث في

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٦، وصفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن

حمدان الحراني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ص: ١٠٣.

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٨.

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ٤٦.

(٤) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٨، ٢٢٩.

النفوس وطبائعها^(١).

نوقش الدليل الثالث: بأن هذا المعيار لا ينهض لأن يكون دليلاً على أن فعل الإمام يمثل مذهبه؛ لكون أفراد الأفعال الصادرة من المجتهد تفتقر للقرائن والأحوال، التي بها يدل فعل الإمام على مذهبه^(٢).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن الأئمة بشر لا ينفكون عن سنة الله في البشر بوقوع الخطأ والنسيان والعصيان، ومن كان هذا حاله فلا يقبل أن يطرد في أفعاله أن تكون دليلاً على مذهبه، وعليه فلا يمكن نسبتها إليه^(٣).

نوقش الدليل الأول: بأن هذه السنة الربانية كما أنها تقع في الأفعال فهي تقع في الأقوال، فجميعها محل لتلك السنة الربانية، واستثناء الأقوال من هذه السنة تحكم لا دليل عليه^(٤).

الدليل الثاني: أن المجتهد أو الإمام قد يفعل الفعل لا يقصد به الاعتبار والتصديق؛ لكون بعض الأحوال قد تعتريه، كتعارض الأدلة أو وجود الضرورة أو الحاجة للفعل مما لا يصح ترتيب مذهبه عليه، لكونه استثناء، أو لتكافؤ الأدلة في نظر الإمام مما يستوجب التقليد، والمقلد بلا شك لا يعد فعله مذهبه ولا ينسب له^(٥).

نوقش الدليل الثاني: أن ما ذكر لا يعدو أن يكون احتمالاً وهذا الاحتمال

(١) انظر: الموافقات، ٤/٢٤٨-٢٥١.

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٩، والموافقات، ٤/٢٤٨، هامش: ٧.

(٣) انظر: صفة الفتوى، ص: ١٠٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية، ١٩/١٥٢.

(٤) انظر: الموافقات، ٤/٢٤٨، هامش: ٧.

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ٤٥، ٤٦، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٢٨.

لا يخرجها عن كونها ديناً^(١).

ثالثاً: الترجيح:

وبتأمل الأقوال في المسألة، وما استدل به كل قول، وما ورد على تلك الأدلة من مناقشات، فقد ظهر للباحث الآتي:

أولاً: أن التخريج على أفعال الإمام أو المجتهد، ونسبتها مذهباً له تفتقر للقرينة الكاشفة لمقصد الإمام أو المجتهد من الفعل، وهذه القرينة قد تكون مصاحبة للفعل؛ كأن يكون المقام والسياق الذي جاء فيه الفعل بيانياً، أو مجاورة له كإفادة من لازمه وفقه أصوله وقواعده في الأبواب ونحو ذلك.

ثانياً: أن يكون اعتبار أفعال الإمام دليلاً على مذهبه في إطار ضيق محدود، ولا يتوسع فيه دفعاً للغلو والمبالغة في التعظيم، وصيانة للإمام والمجتهد من أن ينسب له ما لا يعتقد.

وبعد هذا العرض للمسألة يعرض الباحث جملة من الأمثلة في هذا الباب وفق الآتي:

المثال الأول: قال ابن مفلح - رحمه الله -: «القنوت سنة زاد ابن شهاب في ظاهر المذهب: ويمسح وجهه بيديه... فعله أحمد، اختاره صاحب المغني والمحرم وغيرهما كخارج الصلاة عند أحمد»^(٢).

المثال الثاني: قال البهوتي - رحمه الله -: «ويستحب تشيع غاز ماشياً إذا خرج [إلى الغزو، ولا بأس بخلع نعله] أي المشيع [لتغبر قدماه في سبيل

(١) انظر: تهذيب الأجوبة، ص: ٤٦.

(٢) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، ٢/ ٣٦٤.

الله؛ فعله أحمد] فشيح أبا الحارث الصائغ ونعلاه في يده»^(١).

المثال الثالث: وقال أيضا: «ويسمي الشارب عند كل ابتداء، ويحمد عند كل قطع»، وقد يقال مثله في أكل كل لقمة؛ فعله أحمد وقال: أكل وحمد خير من أكل وصمت»^(٢).

المطلب الخامس: القول في اعتبار لازم مذهب الإمام.

الحديث عن لازم مذهب الإمام، والذي يطلق عليه البعض^(٣) مآل المذهب، ولازم القول، ومآل القول، هو من أغمض المباحث الكلامية والأصولية وأدقها؛ من حيث عدم وضوح معناه وصوره، بل إن الممارسة من بعض أتباع المذاهب أدت لإشكالات كبيرة^(٤).

يقول ابن القيم كاشفاً خطر ذلك: «..المتأخرون يتصرفون في نصوص الأئمة، وبنونها على ما لم يخطر لأصحابها ببال، ولا جرى لهم في مقال،

(١) كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية، ٣/٣٩

(٢) المرجع السابق، ٥/١٧٤.

(٣) كما عُبر عن التخريج على لازم المذهب بعدة ألفاظ منها: «ثمرة الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية، هل تكون مذهباً للمجتهد أم لا؟»، «فائدة الخلاف: هل تكون مذهباً للمجتهد، أم لا؟»، «أثر قول المجتهد في الخلافات: هل يعتبر قولاً له، أم لا؟»، «ما يبنيني على الخلاف من أحكام فقهية: هل تكون مذهباً للمجتهد، أم لا؟»، «أثر الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية». ومؤدى هذه التراجم والتعريفات واحد؛ إذ هو من باب اختلاف العبارات؛ لاختلاف الاعتبارات معناه: إذا قال المجتهد قولاً في مسألة خلافية، فهل يلزمه ما تولد عن هذا الخلاف من لازم قوله، وثمرة خلافه، فيكون له حكمان في مسألتين:

حكم قاله، وحكم يلزمه على إثر قوله، فيكون بمثابة ما قاله؟ (انظرا: المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/٢٨٤).

(٤) لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور: عبد الباقي بدوي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ولاية عين الدفلى، الجزائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص: ٩٩.

ويتناقله بعضهم عن بعض، ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الأئمة، فمنهم من يطردها ويلتزم القول بها، ويضيف ذلك إلى الأئمة، وهم لا يقولون به فيروج بين الناس بجاه الأئمة، ويفتي ويحكم به والإمام لم يقله قط، بل يكون قد نص على خلافه»^(٥):

وقبل بيان القول في اعتبار لازم قول الإمام أو مذهبه هل يعد مذهباً له وينسب إليه وينزل منزلة قوله؟

يعرض الباحث تعريفاً موجزاً لمعنى اللزوم على النحو الآتي:

أولاً: معنى اللزوم في اللغة: من لزم الشيء عن الشيء لزوماً، ويدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً فهو يعني: الثبوت والدوام. ولزم كذا من كذا، يعني أنه نشأ عنه وحصل منه^(٦).

ثانياً: معنى اللزوم في الاصطلاح «في استعمال الفقهاء»: بمعنى الواجب^(٧).

واللزوم عند أهل المناظرة كون الحكم مقتضياً لحكم آخر بأن، يكون إذا وُجد المقتضى وُجد المقتضى وقت وجوده.

ثالثاً: المقصود بلازم مذهب الإمام: هو ما يقتضيه قول المجتهد عقلاً، أو شرعاً، أو عرفاً، ولم يُنصَّ عليه صراحة^(٨).

فما يؤدي ويؤول إليه قول الإمام من معاني وأحكام بمقتضى العقل أو

(٥) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ٦٠٩/٢.

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: «لزم»، ٥٤١/١٢، ومعجم مقاييس اللغة، مادة: «لزم»، ٢٤٥/٥، والمعجم الوسيط، مادة: «لزم»، ٨٢٣/٢.

(٧) التعريفات الفقهية، ص: ١٨٧، ١٨٨.

(٨) لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، ص: ١٠١.

الشرع أو العرف يعتبر لازم قوله وجميع ذلك مشروط بعدم ورود ما يدل عليه بطريق المطابقة أو التضامن، ومثال ذلك:

المثال على ما يقتضيه الكلام عقلاً: قول القائل: اصعد السطح، فإنه يدل على نصب السلم بطريق الالتزام.

المثال على ما يقتضيه الكلام بالشرع: الأمر بالصلاة؛ فإنه يدل على تحصيل الطهارة بطريق الالتزام.

المثال على ما يقتضيه الكلام عرفاً: دلالة لفظ حاتم على الجود؛ لأنه يمتنع تصور حاتم بدون تصور الجود.

ويتضح مما ذكر أن مسألة لوازم القول ليست مباشرة في الدلالة من اللفظ؛ لذا فلازم القول قد يكون صحيحاً وقد يكون باطلاً، وقد يكون مراداً من القائل، وقد لا يكون مراداً، وهذا بدوره يؤثر في اعتبار لازم قول الإمام مذهباً له وصحة نسبته إليه في حال عدم تصريحه بالتزامه؛ لذا جرى الخلاف في هذه المسألة كما سيتبين - بإذن الله - في العرض الآتي:

أولاً: تحرير محل النزاع:

اتفقوا على أن الإمام إذا صرح بالتزامه ما يلزم من قوله فإنه ينسب له. واختلفوا في أن الإمام إذا سكت ولم يصرح بالتزامه ما يلزم من قوله على ثلاثة أقوال:

ثانياً: الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن لازم المذهب يعد مذهباً، ويترتب عليه القول بجواز التخريج عليه ونسبة القول المخرج إلى الإمام. نسبه شيخ الإسلام للأثرم

والخرقي^(١).

القول الثاني: أن لازم المذهب لا يعد مذهباً. وهو قول العز بن عبد السلام^(٢)، وابن القيم^(٣)، وابن تيمية في أحد قوليه^(٤)، والزرکشي^(٥)، وابن حجر الهيتمي^(٦)، وزكريا الأنصاري^(٧).

القول الثالث: التفريق بين اللازم البين واللازم الخفي، فينسب إلى المجتهد اللازم البين، ولا ينسب إليه اللازم الخفي. وهو قول بعض المالكية^(٨).

القول الرابع: التفصيل وهو:

إذا كان لازم قول الإمام الحق، فيجب التزامه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره؛ إذ إن كثيراً مما يضيفه الناس إلى المذاهب من هذا النوع.

وأما إذا كان لازم قول الإمام الذي ليس بحق فهذا لا يجب التزامه؛ لما يترتب على ذلك من المفاسد: وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٩).

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٢٨٩/٣٥.

(٢) انظر: القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام، تحقيق: الدكتور: نزيه حماد ود. عثمان ضميرية، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٣٠٦/١.

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢/٢٥٩-٢٦٠.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، ٥/٣٠٦، ١٦/٤٦١، ٢٠/٢١٧.

(٥) انظر: البحر المحيط، ٢/١١٦.

(٦) انظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ٩/٨٦.

(٧) انظر: حاشية العطار، ٢/٤٠٣.

(٨) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عيش، دار الفكر، ٩/٢٠٩.

و٢٤١. وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٤/٤٦٥. وبلغه السالك لأقرب المسالك، ٣/٤٤٦.

(٩) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٢٩/٤١-٤٣.

ثالثًا: أدلة الأقوال والمناقشة:

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: قياس لازم نص الإمام على لازم نص الشارع، فكما يؤخذ بلازم نص الشارع يؤخذ بلازم نص الإمام^(١).

نوقش: بقيام الفارق بين أطراف القياس، والفارق هو: أن لازم نص الشارع حق؛ لأنه لا يجوز عليه التناقض، بخلاف الإمام فإنه محل قابل للغفلة والنسيان والذهول عن لوازم كلامه^(٢).

الدليل الثاني: أن الإمام لو لم يلتزم بلازم قوله؛ لكان متناقضًا^(٣).

نوقش: بدليل الوقوع؛ حيث إنه قد ثبت ما لا يرد عليه شك أن يقول الإمام أو المجتهد الشيء ويخفى عليه لازمه، بخلاف الشارع الحكيم^(٤).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: إمكان الغفلة والنسيان والذهول من الإمام أو المجتهد عن لوازم كلامه، وهذا مانع عن تأصيل [أي: جعلها أصلًا] إعمال لوازم نصوص الإمام أو المجتهد^(٥).

نوقش: بأن هذا غير متصور في اللوازم البينة، ولكن قد يتصور في اللوازم الخفية، وفي حال حصوله فهو مغتفر ولا يضر الإمام أو المجتهد ذهوله

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢/٢٥٩.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، ٢٩/٤٢.

(٥) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢/٢٥٩، ٢٦٠.

وغفلته وسهوه والحال هذه وما دام أن اللازم حق؛ لأن لازم الحق حق^(١).

الدليل الثاني: أن اللوازم يختلف الملزمون في تحديدها، مما يجعل بعضها من قبيل الخطأ، وما كان هذا شأنه فإنه مظنة لنسبة الباطل لغير من قال به وقصده^(٢).

نوقش: بأن هذا متصور في اللازم الخفي دون اللازم الواضح؛ إذ إن الخطأ متصور في تحديد الخفي لا تحديد الواضح، والخطأ في التحديد لا يتصور في اللوازم البينة فهي محل الاعتبار^(٣).

الدليل الثالث: لو كان لازم المذهب مذهباً، لما أنكره المخالف غاية الإنكار في حال ما إذا قُرر عليه^(٤).

نوقش: أن هذا الإيراد مدفعٌ لكون اللازم الذي ينكره المخالف في حال ما إذا قُرر عليه هو اللازم الباطل أما الحق فهو يلتزمه^(٥).

أدلة القول الثالث:

دليل القول الثالث: أن اللازم البين لا يخفى على العالم، فلا يقول القول إلا وهو حاضر في ذهنه؛ فلذلك يضاف إليه، بخلاف اللازم الخفي فإنه قد يغفل عنه^(٦).

(١) انظر: لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، ص: ١٨٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ١٨٤، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٨٩.

(٣) انظر: لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، ص: ١٨٤.

(٤) انظر: الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ٦٤/٢.

(٥) انظر: لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، ص: ١٨٧.

(٦) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم «النونية»، لأحمد بن

إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٣٩٤/٢.

نوقش الدليل من عدة أوجه^(١):

الوجه الأول: أن العالم قد يذهل عن اللازم البين القريب.
أُجيب عنه: بأنه يبعد ذهول العالم أو المجتهد عن اللازم البين، وإلا لم يكن بيناً.

الوجه الثاني: أن العالم يجوز ألا يعتقد اللازم البين.
أُجيب عنه: بأن هذا يتصور في اللوازم الخفية، ويبعد أن يكون في اللوازم البينة.

الوجه الثالث: قد يكون اللازم ليس بلازم في حقيقة الأمر، ولكن يظنُّ الملمزم أن ذلك مما يلزم المجتهد أو العالم.
أُجيب عنه: أن الخطأ في تعيين اللازم إنما يكون بسبب خفاء اللازم، بخلاف اللازم البين فإنه يبعد الاختلاف في تحديده.

أدلة القول الرابع^(٢):

الدليل الأول: أن لازم القول الصحيح حق فلا يمتنع إضافته إلى المجتهد؛ إذ لا ضرر يلحقه في ذلك. أما اللازم الباطل فلو صحت نسبته إلى المجتهد للزم تكفير كثير من علماء الأمة الذين قالوا أقوالاً لازمها الكفر. وهذا باطل فيبطل ملزومه.

الدليل الثاني: أن التناقض ليس مستحيلاً على المجتهد، وليس أمراً مستبعداً، بل هو لا يكاد يسلم منه أحد من الفقهاء، وإذا ثبت ذلك احتمل أن يكون المجتهد لا يقول بلازم قوله فكيف ينسب إليه؟!

(١) انظر: للأوجه والإجابة عليها في «لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، ص: ١٩٦-١٩٧».

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، ٤٢/٢٩.

رابعاً: الترجيح:

وبعد عرض الأقوال وبيان الأدلة والمناقشة ظهر للباحث الآتي:

أولاً: رجحان القول الرابع القاضي بالتفصيل وهو: إذا كان لازم قول الإمام الحق فيجب التزامه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره؛ إذ إن كثيراً مما يضيفه الناس إلى المذاهب من هذا النوع.

وأما إذا كان لازم قول الإمام الذي ليس بحق فهذا لا يجب التزامه؛ لما يترتب على ذلك من المفساد.

ثانياً: ثمة شروط لا بد من مراعاتها عند إرادة نسبة اللازم للإمام، وهي:
الشرط الأول: أن يكون اللازم حقاً.

الشرط الثاني: أن يكون اللازم بيناً ظاهراً؛ بحيث يبعد خطأ المخرج في تحديده.

الشرط الثالث: ألا ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه، إلا على جهة بيان تناقضه.

ثالثاً: أن عمل الفقهاء في تخريجهم على مذاهب أئمتهم هو على وفق القول المرجح في المسألة غالباً، قال بكر أبو زيد - رحمه الله -: «وإذا تأملت ما عليه العمل في كتب المذاهب الفقهية؛ وجدت المعول عليه، حتى عند الذين يقولون بعدم اعتباره - هو اعتباره؛ لجريان تقريره في المذهب.

وسواء سلمنا بجواز نسبته إلى المجتهد عن طريق اللزوم لقوله أم لم نسلم فهو من أهم مسائل العلم، وأبهجها للنفوس؛ إذ يترقى بمعرفتها المتفقه

إلى اتفاق الأقوال، وضبط الفتيا والله المستعان»^(١).

ولبيان ما عليه العمل عند الفقهاء من حيث تخريج مذاهب أئمتهم على لوازم أقوالهم، إليك الأمثلة:

المثال الأول: قال عبد العزيز البخاري - رحمه الله -: «إن قيل لما جاز الاكتفاء بالمعنى عنده [يعني أبا حنيفة] في الصلاة من غير عذر لا بد من أن يكون ذلك قرآناً؛ إذ لا جواز للصلاة بدون القرآن بالإجماع.. قلنا إنما جاز الاكتفاء عنده بالمعنى؛ إما لقيام المعنى المجرد في حالة الصلاة؛ قيام النظم والمعنى، أو لقيام العبارة الفارسية الدالة على معنى القرآن مقام النظم المنقول كما قال أبو يوسف ومحمد في حالة العذر، فيكون النظم المكتوب المنقول موجوداً تقديراً وحكماً... هو [يعني أبا حنيفة] يسلم أن المعنى بدون النظم ليس بقرآن، ولكنه لا يسلم أن جواز الصلاة متعلق بقراءة القرآن المحدود بل هو متعلق بمعناه»^(٢). وهذا النقل يفيد بأن القول القاضي بجواز قراءة المصلي للقرآن بالفارسية مع قدرته على القراءة بالعربية أخذ من لازمه مذهباً لأبي حنيفة أنه يرى أن القرآن اسم للمعنى لا النظم.

المثال الثاني: قال سحنون - رحمه الله -: «قلت: أرأيت عروض الزوج هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك؟ قال [ابن القاسم]: قال مالك: يلزم الزوج النفقة، فإذا كان ذلك يلزمه فلا بد من أن يباع فيه ماله»^(٣).

المثال الثالث: قال أيضاً: «قلت: أفيجيز [يعني مالك بن أنس] بيع السباع أحياء؛ النمر والفهود والأسود والذئاب وما أشبهها؟ قال [ابن القاسم]: ما

(١) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخرجات الأصحاب، ٢٨٦/١.

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، ٢٥-٢٦.

(٣) المدونة، ١٧٨/٢.

سمعت من مالك فيها شيئاً؟ ولكن إن كانت تشتري وتذكى لجلودها، فلا أرى بأساً؛ لأن مالكا قال: إذا ذكيت السباع فلا أرى بالصلاة على جلودها ولا بلبسها بأساً.

قال ابن القاسم: وإذا ذكيت لجلودها لم يكن بيع جلودها بأساً^(١).

وفي المثالين السابقين يظهر اعتبار ابن القاسم للازم قول الإمام مالك بن أنس.

المطلب السادس: مظان أقوال الأئمة الأربعة.

ثمة مدونات فقهية جمعت أقوال ومذاهب الأئمة الأربعة، ولكن هذه المدونات تنوعت في مدلولاتها على أقوال الأئمة، ونصوصها، فصار بعضها غير معتمد والبعض الآخر معتمداً، وهذا يجعلنا نقسم مظان أقوال الأئمة الأربعة إلى أقسام ثلاثة وهي على النحو التالي:

القسم الأول: المظان الناقلة لمنصوص الأئمة الأربعة:

بناء على أن قول الإنسان ما نص عليه، أو دل عليه بما يجري مجرى النص، فلا يحل أن يضاف إليه ما لم ينقله، ولذا قال الإمام الشافعي: «لا ينسب لساكت قول» كما بين ذلك الباحث فيما سبق.

ولذا فقد حرص أتباع الأئمة من تلاميذهم، وطلابهم أن ينقلوا منصوصاتهم في الأحكام، ومن هذه المدونات والمصادر على سبيل المثال: مذهب أبي حنيفة:

«المبسوط» لمحمد بن أحمد السرخسي الحنفي.

«كتب ظاهر الرواية» للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني.

مذهب مالك بن أنس:

«الموطأ» للإمام مالك بن أنس.

«المدونة» في مذهب المالكية، لعبد السلام أبي سعيد سحنون بن

سعيد.

مذهب الشافعي:

«الأم» للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي.

مذهب أحمد بن حنبل:

«مسائل الإمام أحمد بن حنبل» برواية أبي داود.

«مسائل الإمام أحمد بن حنبل» برواية ابنه عبد الله.

«مسائل الإمام أحمد بن حنبل» برواية ابنه صالح.

القسم الثاني: مظان أقوال الأئمة من غير منصوصهم إنما هي بطريق

الرواية والتخريج على أقوالهم:

تعددت المصادر التي تُعنى بذكر الروايات، أو التخريجات لمذهب

الأئمة، والتدليل عليها والتعليل لها، حتى يحرر مذهب الإمام على أصوله

المقررة في أقواله المنصوصة؛ ولنشر فقهه وعلمه بين الخليقة، حتى توسعوا

في ذلك.

وعلى هذا فإن المصادر التي سوف نذكرها قد كان لأصحابها الاعتماد

والعمدة في نقل تخريجات المذهب وتحليلها وهي على سبيل المثال:

المذهب الحنفي:

«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للإمام الكاساني.

«وقاية الرواية في مسائل الهداية» لبرهان الشريعة محمود بن أحمد صدر الشريعة الأول.

«المختار في الفروع الحنفية» لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود الموصلي.

«مجمع البحرين وملتقى النهرين» مظفر الدين أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي.

«رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار» لمحمد أمين المشهور بابن عابدين.

المذهب المالكي:

«النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني.

«الذخيرة» للإمام القرافي المالكي.

«مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها» لأبي الحسن علي بن سعيد الرجرجاني.

المذهب الشافعي:

«المهذب» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي.

«نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني.

«الوسيط في فروع المذهب» لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي.

المذهب الحنبلي:

«كتاب الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسن بن الفراء البغدادي.

«الكافي» لموفق الدين عبد الله بن محمد بن قدامة.

«المحرر» لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي القاسم، ابن تيمية.

القسم الثالث: مظان المدونات الناقلة والمحركة للمذهب.

وهذه المصادر تلتقتها أقلام أتباع المذاهب بالقبول والتقييد، والنقول،

وإليك أصول متونها وبعض شروحيها وهي على النحو التالي:

أولاً: كتب المذهب الحنفي:

١- «الهداية»: لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، وهو شرح

لبداية المبتدي له أيضاً، جمع فيه بين كلام محمد بن الحسن في

«الجامع الصغير» وبين مختصر القدوري.

من شروحه:

«فتح القدير» لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف

بابن الهمام. ولم يكمله رحمه الله؛ حيث وصل إلى باب الوكالة،

فأكمله شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده في كتاب

«نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار».

«البنية في شرح الهداية» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى

المعروف بالعيني.

٢- «مختصر القدوري»: لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد

القدوري.

من شروحه:

- «اللباب في شرح الكتاب» لعبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي.
 ٣- «كنز الدقائق»: لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي.
 ٤- «المختار للفتوى»: لأبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي.

شرحه المؤلف في كتاب «الاختيار لتعليل المختار».

- ٥- «مجمع البحرين وملتقى النهرين»: لأحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء الساعاتي البعلبكي، جمع فيه بين مختصر القدوري ومنظومة النسفي في الخلاف مع زوائد، وقد شرحه المؤلف نفسه^(١).

ثانيًا: كتب المذهب المالكي:

- ١- «الرسالة»: لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني.

من شروحها:

- «كفاية الطالب الرباني» لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن علي بن محمد المنوفي المصري، وعليه حاشية علي الصعيدي العدوي.

- «الثمر الداني في تقريب المعاني لرسالة ابن زيد القيرواني»، لصالح بن عبد السميع الأبي الأزهري.

(١) لمعرفة ما يتعلق بالمذهب الحنفي ينظر كتاب: «المذهب الحنفي: مراحل وتطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته» لأحمد بن محمد النقيب، من مطبوعات مكتبة الرشد، الرياض.

٢- «مختصر خليل» لأبي محمد ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي.

من شروحه:

«مواهب الجليل في شرح خليل»، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف بالحطاب.

«شرح الخرشي»، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي.

«جوهر الإكليل على مختصر الإمام خليل»، لصالح بن عبد السميع الأبي الأزهري^(١).

ثالثاً: كتب المذهب الشافعي:

١- «متن الغاية والتقريب» ويسمى: «متن أبي شجاع» أو «غاية الاختصار»، لأبي شجاع أحمد بن الحسين الأصفهاني العباداني.
من شروحه:

«كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار»، لأبي بكر بن محمد الحسيني الحصني.

«فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب»، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي، وعليه حاشية إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري.

(١) ولمعرفة ما يتعلق بالمذهب المالكي ينظر كتاب: «اصطلاح المذهب عند المالكية»، للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي. من مطبوعات دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.

٢- «منهاج الطالبين وعمدة المفتين»، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي.

من شروحه:

«تحفة المنهاج بشرح المنهاج»، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي.

«مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج»، لمحمد بن محمد الشرييني الخطيب.

«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الشهير بالشافعي الصغير^(١).

رابعاً: كتب المذهب الحنبلي:

١- «المقنع»، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي.

«المبدع شرح المقنع» لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح.

«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، لعلاء الدين علي بن سليمان المرदाوي، وقد اختصره في كتاب: «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع».

٢- «زاد المستقنع في اختصار المقنع»، لشرف الدين أبي النجا موسى بن

(١) ولمعرفة ما يتعلق بالمذهب الشافعي ينظر كتاب: «المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي»، للدكتور: أكرم يوسف عمر القواسمي. من مطبوعات دار النفائس، الأردن.

أحمد بن موسى بن سالم المقدسي الحجاوي.

من شروحه:

«الروض المربع شرح زاد المستقنع»، لمنصور بن يونس بن صلاح

الدين البهوتي، وعليه حاشية عبد الرحمن بن قاسم.

٣- «متهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات»،

لابن النجار الفتوحي.

من شروحه:

«معونة أولي النهى بشرح المتهى»، لابن النجار الفتوحي.

«دقائق أولي النهى شرح المتهى»، لمنصور بن يونس البهوتي.

٤- «دليل الطالب لنيل المآرب»، لمرعي بن يوسف الكرمي، وهو

مختصر من «متهى الإرادات».

من شروحه:

«منار السبيل شرح الدليل»، لإبراهيم بن ضويان.

٥- «الإقناع لطالب الانتفاع»، لأبي النجا موسى بن أحمد بن موسى

الحجاوي.

من شروحه:

«كشاف القناع عن متن الإقناع»، لمنصور بن يونس البهوتي^(١).



(١) لمعرفة ما يتعلق بالمذهب الحنبلي ينظر كتاب: المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد

وتخرجات الأصحاب»، للدكتور بكر أبو زيد.

ولمعرفة مصطلحات المذاهب الأربعة ينظر كتاب: مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري.

الفصل الخامس

مدونات المذاهب الفقهية

وفيه ثلاثة مباحث:

- | | |
|--|----------------|
| المقصود بمدونات المذاهب الفقهية. | المبحث الأول: |
| مصادر استمداد المذاهب الفقهية
وأثرها في نصوصها. | المبحث الثاني: |
| أقسام مدونات المذاهب الفقهية. | المبحث الثالث: |

تمهيد

الفقه الإسلامي أحد علوم الإسلام العريقة؛ بدأت نشأته منذ بزوغ نور الإسلام، وإشراقه الإيمان، تكونت أصوله وقواعده ومصطلحاته عبر قرون وأجيال، وفي أصقاع شتى من العالم، لا يستطيع إدراك ذلك كله إلا الدارس الذي انكب على دراسته في مختصراته، ومطولاته على أساتذة التخصص، الذين أدركوا أسرارهم، وهضموا مفاهيمهم، وعرفوا مصطلحاته، وتأملوا مكنون مدوناته، فاستوعبوا المضمون والصياغة، وكشفوا العلاقة بين أصوله وفروعه، فارتقوا بنظرهم في النوازل بسلم التخريج والتععيد^(١).

وقد استعمل الله الفقهاء لحفظ الفقه فحفظوه في أوعية متصلة وأخرى منفصلة، الأولى عقولهم العبقريّة وقلوبهم الواعية، والثانية مدوناتهم المسطورة، شاركت في البناية والعناية فكانت مدونات موطأة بفصول ذات أصول، ظهر فيها بدائع في بيان الشرائع وعميق ترتيبها، فصار الفقيه بها غنياً مُغنياً، يمهّد للعلماء الفقه من خلال مجموع محلي، هو كافٍ مكتفٍ بالنصوص الفقهية الشرعية، ومستذكر للنصوص الفقهية الاجتهادية، فتحصل له بذلك ذخيرة فقهية، متنقل بين ذلك ليفسر ويحلل ويستنبط المعاني من الآثار.

وقد كان للفقهاء كبير الاهتمام بالكتابة والكتاب الفقهي، فتميزت أساليبهم فيها بالدقة المتناهية في تركيبه، واختيار ألفاظه، وعباراته مع الوضوح والبيان. كما تنوعت طرائق التأليف والتدوين للفقهاء؛ فنوع تحققت به مصلحة تأصيل المذهب وتلقيه، ونوع بتأسيس الفقيه وبناء المتفقه بإعطائه الدربة وتدريبه، ونوع عُني بتقريب الفقه بالتفنن في تصنيفه وتقاسيمه، ونوع في تقرير الفقه

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ١٦٣.

وأصوله ودليله من خلال الخلاف العالي. فهذا صارت المدونات الفقهية محلاً للدراسة والتحليل؛ ليتحقق بذلك تعميق نظر المتفقه في الربط بين نصوص الفقهاء ومكوناتها سواء التأصيلية أو الصياغية.

والباحث في هذا الفصل سيسعى - بإذن ربه - لتجلية طبيعة المدونات الفقهية في كونها نصوصاً فقهية اجتهادية، وأنها من مواطن التحليل الفقهي الذي يكشف علاقة تلك المدونات بالبناء الفقهي.



المبحث الأول

المقصود بمدونات المذاهب الفقهية

إن من الممهّدات لبيان المقصود بمدونات المذاهب الفقهية أن يعلم القارئ معنى «المدونات» والتي هي جمع مدوّنة، وهي اسم مفعول من الفعل «دَوَّن» واسم الفاعل منها «مُدَوِّن»، ويقال دَوَّن الكُتُب: إذا جمعها ورتبها. وفيه معنى التقريب ليكون الشيء مقاربًا أو دانيًا.

وهذا المعنى ظاهر في معنى المدونات؛ حيث يجمع فيها العلم ويرتب قصدًا لتقريبه وتدنيته؛ لأخذه والاستفادة منه، ومن شواهد هذا الاستعمال عند الفقهاء وسم كتاب سحنون الذي قرب فيه فقه مالك وأصحابه بـ «المدوّنة»^(١).

ومن هنا يمكن رسم المقصود بمدونات المذاهب الفقهية وكشفها: بأنها مجمع ما كتبه علماء المذاهب من المسائل ونتائج الأحكام، وفق ما عليه المذهب وإمامه، في تقرير الأحكام وبنائها، يُراعى فيها مساق مرتب.

وعليه فإن مدونات المذاهب الفقهية جهدٌ فقهيٌّ، فهو جهد انطلق بهمم فقهاء، سعت للنهوض بمذاهبها تعليمًا وإعمالًا، وهو فقهيٌّ في صياغته ومساقه، فقد استقل بأعراف واصطلاحات اجتمعت عليها معارف فقهاء المذاهب فاخص بها بعضهم عن بعض في جوانب، واشتركوا في البعض الآخر وهو الغالب.

ومن إتمام بيان المقصود بالمدونات الفقهية للمذاهب الحديث باختصار عن مركزيات ثلاث:

المركزية الأولى: بيان مراحل التدوين الفقهي في عصر نشوء المذاهب الفقهية وامتدادها.

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، ٢/٣١٧، والمعجم الوسيط، ١/٣٠٥، مادة: «دون».

إن وقوف المتفقه على مرحلة التدوين في هذا العصر الفقهي ضرورة صناعية فقهية؛ لأن إدراكها يوضح دواعي التأليف ومدى علاقته بتأسيس المذهب ومقامه في مدونته. ويمكن أن تفهم مرحلة التدوين وفق الأطر الآتية:

الإطار الأول: كتابة المذاهب ومحور هذه الكتابة يقوم على تدوين فقه الأئمة الأربعة؛ لكون نصوصهم الفقهية تعد من النصوص الأولية التي يفهم من خلالها فقه الإمام، وترسم أصوله الفقهية ومنهجه في الاستدلال والتعليل؛ ولذلك اتسم هذا النوع من التدوين بعلو فقهه وفقهائه؛ لاتصالهم بالأئمة واستيعاب نصوصهم، ولكونهم أقرب فقهاء المذهب لمنهج الإمام في التلقي والاجتهاد. وقد حمل عبء هذا الدور من فقهاء المذاهب أمثال: محمد بن الحسن من الحنفية، وعبد الرحمن بن القاسم من المالكية، والمزني من الشافعية، وأحمد بن محمد الخلال من الحنابلة. فلفتوا بهذا الجهد الأنظار، وصار مطلبًا لعلماء الأمصار، ومن هنا بدأ ظهور الانتساب إلى الأئمة، وبرز في مذاهبهم المشايخ الكبار، وأخذت أصول المذاهب وخطوطها العريضة، ومصطلحاتها الدقيقة، وآثارها النفيسة، محل درس، وتدریس، واستقراء، وتأليف، وتقريب، وتلقين.

كل هذا بالإسناد، والتلقي، طبقة بعد طبقة، وجماعة عن جماعة^(١).

الإطار الثاني: مرحلة الاستدلال للمذاهب، وهذه المرحلة تعد من المراحل التي ظفرت بتأصيل المذاهب وتسنيده [أي: بيان المستند] نتائج أحكامها، والباعث لهذا التأصيل أمران:

(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، إشراف: أ.د: محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٢٠٧/٥. والمدخل المفصل لفقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ص: ١٣٥.

الأمر الأول: الانتصار للمذهب؛ حيث حشد الفقهاء النصوص والشواهد على الفروع الفقهية في مذاهبهم.

الأمر الثاني: المناظرات والمجادلات الفقهية، وهذا النوع من المسالك في بيان الفقه يستدعي إبراز أصول المذهب، والإمام في تعامله مع النصوص الفقهية الشرعية وكذا الاجتهادية.

وهذا الإطار كان له انعكاسات على بعض العلوم كعلم الأصول، وعلى الدراسات المقارنة، مما تولد عن ذلك علم القواعد الفقهية.

لهذا كانت مرحلة الاستدلال مرحلة نماء للفقه في جميع المذاهب، ومن شواهد ذلك ازدياد المؤلفات في كتب المقارنات، حتى توسعت في طرحها لتشمل المقارنات الفقهية على مستوى مقارنة الأصول، بالأصول، والفروع بالفروع، وقد تجلّى الجانب التطبيقي لذلك من خلال جملة من المدونات المذهبية المعنية بالخلاف العالي، من أمثال: «بدائع الصنائع» للكاساني عند الحنفية، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد الحفيد عند المالكية، و«المجموع شرح المهذب» للنووي عند الشافعية، و«المغني» لابن قدامة عند الحنابلة^(١).

الإطار الثالث: مرحلة تعليم المذاهب، وهذه المرحلة أخذت مسارًا إعداديًا لفقهاء المذهب من جهة، ومن جهة أخرى نشر المذهب من خلال التلقين والتعليم، وهذا استوجب مسارًا منهجيًا في الحراك الفقهي، اتخذ جانب التدوين القائم على الاختصارات والشروحات والحواشي الموضحات، فكان الفقه يدور في فلك فروع المذهب ونتائج أحكامه وضبط جزئياته.

(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/ ٢٧١-٢٧٣.

فاعتني الفقهاء في هذه المرحلة ببيان المتون على منهجين:

المنهج الأول: تشقيق المسائل، والتفريع القائم على مدلولات ألفاظ المختصرات وتأمل مفاهيمها.

والمنهج الثاني: التأصيل لهذه المدونات واستجلاب الأدلة والتعليقات المعززة للمذهب^(١).

المركزية الثانية: أغراض كتابة المدونات المذهبية الفقهية ومقاصدها، فإنه من المهم لمن يطالع أي مصنف فقهي مذهبي أن يقف على مقصد المؤلف من تدوينه؛ لأن وضوح مقاصد التأليف تعين المتفقه على استيعاب مضامين الكتاب، وأثره في سياق مدونات المذهب. وملاحظة المقصد من التأليف غالبًا ما تكون مسطوره في مقدمة تلك المدونات ومن شواهد تلك المقاصد ترتيب مساق المدون ونحو ذلك^(٢)، قال الخرخشي - رحمه الله -: «واعلم أنه قد اختلفت مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يتدنون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينه من أحكام الشريعة»^(٣)، وثمة مقاصد ودواعٍ وراء كتابة المدونات الفقهية، وهذه الدواعي والمقاصد منها ما يتعلق بالفقه بوجه عام، ومنها ما يتعلق بطبيعة التأليف الفقهي المذهبي، ودور هذا المدون في تحرير المذهب أو التفريع عليه أو تأصيله أو تعقيده، وهذا الوجه الخاص هو الغرض المنشود لبيانه في هذه المركزية، فإليك جملة من الأغراض والمقاصد من التأليفات الفقهية المذهبية على النحو الآتي:

الغرض الأول: ترتيب النصوص الفقهية الأولية من مرويات الأئمة ترتيبًا

(١) انظر: المرجع السابق، ٥/٢٧٣.

(٢) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١١٧.

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي، ١/٨٥.

يجعل مسائلها متألفة. ويكون منها مؤلفات متناسقة من غير تصرف في عبارات واضعيتها. كما وقع في ترتيب كتب محمد بن الحسن وغيره من المؤلفين الأولين.

الغرض الثاني: شرح هذه المؤلفات بإيضاح معانيها، وإيراد دلالتها من الكتاب والسنة، وذكر الروايات المختلفة في المسائل تأصيلًا.

الغرض الثالث: اختصار المؤلفات المبسوطه، بحذف ما تكرر فيها، وإيراد مسائلها بعبارات موجزة جامعة؛ ليسهل على الطلاب تحصيل الفقه المذهبي بحفظ جزئيات الأحكام.

الغرض الرابع: شرح هذه المختصرات شروحًا مبسوطه أو متوسطة أو وجيزة على قدر الحاجة، وأخيرًا التعليق على هذه المختصرات وشروحها بما يكشف عن غوامضها ويصحح أخطاءها، ويخصص عامتها، ويقيد مطلقها، وغير ذلك مما يتعلق بها. وعرفت هذه التعليقات باسم الحواشي؛ لأنها كانت تكتب في حواشي أوراق الشروح. ثم وجد أخيرًا بجانب الحواشي تقارير؛ هي تعليق على ما جاء بهذه الحواشي وشروحها.

الغرض الخامس: الاستدراك على المختصرات الأولى بمختصرات أخرى تقضي على ما أخذ على الأولى، وتضيف إلى مسائلها ما قصرت في إيرادها أو ما حدث بعدها من المسائل. وكانت لهذه المختصرات شروحها والتعليق عليها، ثم ما اشتق منها من المختصرات.

الغرض السادس: تدوين اختلاف الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد يكون بإيراد المذاهب والأقوال مجردة، أو مع إشارات موجزة للدلائل بدون توسع فيها.

الغرض السابع: العناية بآيات الأحكام والتأليف في تفسيرها خاصة وفق أصول وقواعد الاستنباط عند المذهب، وبيان آراء المجتهدين فيما استنبط منها. ونظير ذلك ما يتعلق بأحاديث الأحكام والسير في بيانها على نحو ما ذكر في آيات الأحكام.

الغرض الثامن: تدوين القواعد الكلية وأصول المسائل التي انبنى عليها التفريع في المذاهب المختلفة، وكانت متفرقة في كلام الأئمة المجتهدين، ومنشورة في مختلف الأبواب.

الغرض التاسع: الجمع بين المسائل المتشابهة مختلفة الأحكام، وبيان ما بينها من الفروق، التي دعت إلى اختلاف أحكامها، وهذا النوع من المدونات يُعدُّ من المرتقيات بالملكة الفقهية ومهارة الاستنباط. وهي المسماة في عرف الفقهاء بـ« كتب الفروق الفقهية والتفاسيم، وكتب الأشباه والنظائر والاستثناءات».

الغرض العاشر: التدريب الفقهي وبناء الدربة فيه؛ وذلك فيما يتعلق بالعناية والحرص على تثبيت الأحكام الدقيقة في الأذهان، من خلال كتب الألغاز الفقهية.

الغرض الحادي عشر: الانتصار للمذهب الفقهي في مسألة أو مسائل معينة، بتحقيق ما ورد عنها في كتب مذهب بعينه، أو في الكتاب والسنة والآثار. وغالبًا ما يتقرر ذلك من خلال الجدليات الفقهية، والمناقشات، من أمثله: مناقشة الشافعي لمحمد بن الحسن، ومناقشات المالكية للشافعي، للحنفية كتاب «الانتصار لأهل المدينة» لابن الفخار القرطبي المالكي، ومناقشة الحنابلة لغيرهم كما في كتاب «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب الكلوذاني.

الغرض الثاني عشر: توثيق الفتاوى في النزالات والواقعات، بقصد تقريب فقه الفقهاء في المذهب، ممن عرفوا بالتحريح والاجتهاد في المذهب، وهذا النوع من المؤلفات يعطي الدربة في التعامل مع النوازل، وتنزيلها على الدلائل وفق القواعد والضوابط المنهجية المستخلصة من ممارسة إمام المذهب أو أصحابه المشهود لهم في ميدان التفريع والبناء على قواعد المذهب وأصوله. وهذه الأغراض تعود مصالحتها إلى أمرين هما:

الأمر الأول: عود مصالحتها على متفقهة المذهب من المبتدئين أو المتوسطين أو المنتهين؛ فإن طبيعة المسائل التي تعرض للمبتدئين تختلف في التنوع والبناء الفقهي من حيث التدليل والتعليل وذكر الخلاف توسيعاً وتضييقاً^(١)، ومن أمثلة تلك المدونات، مدونة ابن قدامة - رحمه الله - كتابه «العمدة» حيث جاء في مقدمته: «فهذا كتاب في الفقه اختصرته حسب الإمكان، واقتصرت فيه على قول واحد؛ ليكون عمدة لقارئه فلا يلتبس الصواب عليه باختلاف الوجوه والروايات، سألني بعض إخواني تلخيصه ليقرب على المتعلمين، ويسهل حفظه على الطالبين»^(٢). والملاحظ في منقول ابن قدامة سمة نصوص المدونات المؤلفة للمبتدئين أنها لا تعنى بالتوسع الفقهي

(١) قال المرادوي - رحمه الله -: «فإن كتاب «المقنع» في الفقه تأليف شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه، ونور ضريحه من أعظم الكتب نفعاً، وأكثرها جمعا، وأوضحها إشارة، وأسلسها عبارة، وأوسطها حجماً، وأغزرها علماً، وأحسنها تفصيلاً وتفریعاً، وأجمعها تقسيماً وتنويعاً، وأكملها ترتيباً، وألطفها تبييناً. قد حوى غالب أمهات مسائل المذهب، فمن حصلها فقد ظفر بالكز والمطلب. فهو كما قال مصنفه فيه: «جامعاً لأكثر الأحكام» ولقد صدق وبر ونصح. فهو الحبر الإمام. فإن من نظر فيه بعين التحقيق والإنصاف، وجد ما قال حقاً وافيًا بالمراد من غير خلاف...» (الإنصاف، ١/٣).

(٢) العدة شرح العمدة، لابن قدامة المقدسي، بعناية: خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ص: ١٧.

المذهبي، ولا الخلاف العالي؛ فهي تتخذ الأسلوب السهل في العرض والصياغة، مع مراعاة أمهات المسائل الفرعية في الأبواب الفقهية. بخلاف ما قد اتبعه ابن قدامة في مدوناته الفقهية المذهبية الأخرى، والممرحلة وفق منهجية روعي فيها التدرج في التأصيل والتفصيل لمخرجات الأحكام الفرعية في المذهب. قال بكر أبو زيد - رحمه الله -: «وقد راعى ابن قدامة - رحمه الله تعالى - في تأليفها طبقات التلقي والطلاب للمذهب، فجعلها: «العمدة» للمبتدئين على رواية واحدة. ثم: «المقنع» لمن ارتفع عن درجتهم فعدد فيه الرواية، وجرده من الدليل؛ ليتمرن الفقيه على الاجتهاد في المذهب وعلى التصحيح، والبحث عن الدليل^(١). ثم «الكافي» للمتوسطين، بناه على رواية واحدة مقرونة بالدليل، وذكر في مواضع تعدد الرواية في المذهب للتمرين. ثم: «المغني في شرح الخرقى» وفيه الدليل، والخلاف العالي، والخلاف في المذهب، وعلل الأحكام، ومآخذ الخلاف، وثمرته؛ ليفتح للمتفقه باب الاجتهاد في الفقهيات»^(٢).

(١) يقول ابن بدران في بيان مقصد ابن قدامة في منهجه في تأليفه للمقنع: «... إن موقف الدين راعى في مؤلفاته أربع طبقات؛ فصنف (العمدة) للمبتدئين، ثم ألف (المقنع) لمن ارتقى عن درجتهم ولم يصل إلى درجة المتوسطين فلذلك جعله عرياً عن الدليل والتعليل، غير أنه يذكر الروايات عن الإمام ليجمع لقارته مجالاً إلى كد ذهنه ليتمرن على التصحيح، ثم صنف للمتوسطين (الكافي) وذكر فيه كثيراً من الأدلة لتسمو نفس قارته إلى درجة الاجتهاد في المذهب حينما يرى الأدلة وترتفع نفسه إلى مناقشتها ولم يجعلها قضية مسلمة، ثم ألف (المغني) لمن ارتقى درجة عن المتوسطين وهناك يطلع قارته على الروايات وعلى خلاف الأئمة وعلى كثير من أدلتهم وعلى ما لهم وما عليهم من الأخذ والرد؛ فمن كان فقيه النفس حيثئذ مرن نفسه على السمو إلى الاجتهاد المطلق إن كان أهلاً لذلك وتوافرت فيه شروطه وإلا بقي على أخذه بالتقليد فهذه هي مقاصد ذلك الإمام في مؤلفاته الأربع وذلك ظاهر من مسالكة لمن تدبرها». (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل، ص ٤٣٦).

(٢) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ٧١٩/٢.

إن تأمل هذه الإشارات المنهجية يعزز مهارة التحليل الفقهي للنصوص، فإن النصوص الفقهية لبعض المدونات المذهبية وخاصة المؤلفات بغرض بيان الأصول والقواعد، من خلال عرض الخلاف وكشف أسبابه، وما ينبني عليه من الآثار والثمار معتبرة في تكون ملكة التحليل، من ذلك غرض ابن رشد - رحمه الله - في كتابه «بداية المجتهد»؛ حيث قال في مقدمته: «فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجرى الأصول القواعد لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع، أو تتعلق به تعلقاً قريباً، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين»^(١).

الأمر الثاني: عود مصالحتها على المذهب وبناء أصوله وتقرير فروعه وتأسيس قواعده ونحو ذلك، وهذا جار في مناهج التدريس والتأليف للمدونات المذهبية، قال الرجراجي - رحمه الله - في مقدمة كتابه «مناهج التحصيل» في سياق بيانه لتعامل فقهاء المالكية في بيان «المدونة» حيث نص بقوله: «وقد كان للقدماء رحمة الله عليهم في تدريس «المدونة» اصطلاحان: اصطلاح عراقي، واصطلاح قروي.

فالاصطلاح العراقي: جعلوا مسائل المدونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى أفراد المسائل وتحرير الدلائل برسم الجدليين، وأهل النظر من الأصوليين.

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١/٥٠.

وأما اصطلاح القروي: فهو البحث عن ألفاظ الكتاب، والتحرر عما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكتاب من اضطراب الجوابات، واختلاف المقالات مع ما انضاف لذلك من تتبع سياق الآثار، وترتيب أسانيد الأخبار، وضبط الحروف على حسب ما وقع من السماع- وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها^(١).

وهذا الإمام الجويني - رحمه الله - في مقدمة نهاية المطلب يؤكد عنايته بخدمة المذهب، والعمل في صالح تأصيله، وبناء قواعده؛ حيث قال: «... وأبتهل إليه سبحانه في تيسير ما هممت بافتتاحه من تهذيب مذهب الإمام المطلب الشافعي رضي الله عنه، يحوي تقرير القواعد وتحرير الضوابط، والمعاهد في تعليل الأصول، وتبيين مآخذ الفروع، وترتيب المفصل منها والمجموع»^(٢).

وقد عني المرداوي - رحمه الله - في كتابه «الإنصاف» بخدمة كتاب المقنع متوصلاً بذلك إلى خدمة المذهب، فقال في مقدمته: «...إلا أنه [يقصد ابن قدامة في المقنع] - رحمه الله تعالى - أطلق في بعض مسائله الخلاف من غير ترجيح. فاشتبه على الناظر فيه الضعيف من الصحيح. فأحببت إن يسر الله تعالى أن أبين الصحيح من المذهب والمشهور، والمعمول عليه والمنصور، وما اعتمده أكثر الأصحاب، وذهبوا إليه، ولم يعرجوا على غيره ولم يعولوا عليه»^(٣).

(١) مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجرجاني، تحقيق: أبي فضل الدمياطي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٣٨/١.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، تحقيق: أ.د/ عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٣/١.

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٣/١.

وهذا الإجمال إلماحة منهجية حول المقاصد والأغراض، من بناء المدونات الفقهية المذهبية، ولكن ثمة خصائص تميزت بها النصوص الفقهية عند المتقدمين من الفقهاء والمتأخرين منهم في المدونات الفقهية، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

أولاً: خصائص مدونات المتقدمين:

الخصيصة الأولى: أن نصوصهم نصوص في الغالب تعقيدية وتأصيلية؛ فإن علومهم كلية في العموم وقد باشروا أعمالها وتحقيق مناطها وفق قواعد تفسير النصوص وفهمها، وأخرى وفق قواعد الاستنباط، فأذهانهم لذلك مستعدة، قال ابن عابدين - رحمه الله - مادحاً مسلك المتقدمين: «... فالمتقدمين كان مصرف أذهانهم إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل»^(١)، وبين الشاطبي - رحمه الله - قبل بقوله: «... أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين»^(٢).

الخصيصة الثانية: سلاسة العبارات ووضوحها مع جزالة في المعنى والدلالة على المقصود دون تشويق. قال ابن رجب - رحمه الله -: «... ففي كلام السلف والأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق التنبيه على مأخذ الفقه ومدارك الأحكام بكلام وجيز مختصر، يفهم به المقصود من غير إطالة ولا إسهاب. وفي كلامهم من رد الأقوال المخالفة للسنة بألفاظ إشارة وأحسن عبارة؛ بحيث يغني ذلك من فهمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم، بل ربما لم يتضمن تطويل كلام من بعدهم من الصواب في ذلك ما تضمنه كلام السلف والأئمة مع اختصاره وإيجازه، فما سكت من سكت من كثرة الخصام

(١) حاشية رد الحتار على الدر المختار «حاشية ابن عابدين»، ٢٩/١.

(٢) الموافقات، ٩٧/١.

والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزاً ولكن سكتوا عن علم وخشية لله»^(١).

ثانياً: خصائص مدونات المتأخرين:

الخصيصة الأولى: الضبط لنصوصهم من خلال العبارة المختصرة والترتيب المناسب للمساق الفقهي في الأبواب، خلافاً لمدونات المتقدمين الذين لم يعتنوا بذلك؛ لمزاحمة ما هو أولى، ولعدم قيام الموجب من ظهور المذاهب واختصاصها ببعض القواعد والمسالك، قال ابن عابدين - رحمه الله -: «إذا كانت العلوم منحاً إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين، ما عسر على كثير من المتقدمين. وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار وجزالة الألفاظ وجمع المسائل»^(٢).

الخصيصة الثانية: بروز جانب التقعيد المذهبي؛ من خلال العناية باستخلاص ضوابط المذهب واستخراج القواعد، وحصر عدد من المدونات في فقه الإمام والأصحاب؛ طلباً وقصدًا لتحرير المذهب وهو نخل مصنفات أئمتة وشيوخه، وبيان ما هو موافق لقول الإمام وأصوله، حتى يصح أن ينسب إليه، ويتميز عن غيره من الوجوه والاجتهادات التي لا يصح أن تنسب إلى الإمام، وتعتبر مذهباً له.... ومن هؤلاء المحررين النووي فهو أهل هذا الشأن؛ فجهده وجهاده في الفقه - مع الرافي - هو تحرير المذهب، أي تنقيحه، وتحديد ما يصح أن ينسب إلى الشافعي، ويسمى مذهباً له، وتمييزه عن غيره من تخريجات، واجتهادات لمجتهد المذهب على طول القرون التي سبقت

(١) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، ٣/ ٢٠.

(٢) حاشية رد الحنار على الدر المختار «حاشية ابن عابدين»، ١/ ٢٩.

عصره^(١).

الخصيصة الثالثة: نشوء المصطلحات والاصطلاح الفقهي، فمع تشعب المدونات وانتشار المذاهب، وبداية استقرار أصول المذاهب وأبنتها الفقهية ظهرت العناية بمدونات المذاهب الفقهية، وتهذيب نصوصها من خلال إيجاد مصطلحات ذات مدلول خاص بكل مذهب، وتعد من مفاتيح فهم جملة من الإطلاقات الواردة في المتون أو نصوص الأصحاب، وحتى تأسس ما يطلق عليه «لغة الفقهاء» أو «المصطلح الفقهي»، ولفظ: «المصطلح الفقهي» في أي مذهب يشمل نوعين من المصطلح لدى الفقهاء:

النوع الأول: صيغ متداولة للأحكام الفقهية نفسها، وهي المعروفة باسم: «الحدود» و«التعاريف» و«لغة الفقهاء»:

والمؤلفات المفردة في هذا كثيرة، وقد طبع منها كتب في كل مذهب من المذاهب الأربعة، وسيأتي ذكرها في مظانها من هذا البحث بإذن الله.

ومثال ذلك: لابن الجوزي بهذا الاسم كتاب: «لغة الفقهاء». كما طبع في مصطلحات الحنابلة كتابان هما «المطلع»، و«الدر النقي».

النوع الثاني: اصطلاح بالفاظ، ورموز ومبهمات، يستعملها فقهاء كل مذهب، ويتواطؤون عليها؛ رغبة في الاختصار لكثرة التكرار بغرض الدلالة على الرواية في المذهب، ومنزلتها، وما يتبعها للأصحاب من وجوه، وتخاريج، ونحوها، ومراتبها الحكمية في المذهب، أو اختصارًا لاسم علم، أو كتاب، وهي التي اشتهرت بهذا الاسم: «المصطلحات الفقهية»، وعند الحنفية باسم: «رسم عقود المفتي» أي: «العلامة التي تدل المفتي على ما يفتي به».

(١) مقدمة تحقيق نهاية المطلب، للدكتور: عبد العظيم محمود الديب، ص: ١٢٣.

وهذا النوع الثاني هو المراد بالخصيصة الثالثة في مدونات المتأخرين، وله أقسام ثلاثة، وهي:

القسم الأول: المصطلحات الدالة على نقل المذهب، ومرتبته الحكمية بالكلمة، أو الرمز بحرف.

القسم الثاني: المبهمات في أسماء الأعلام بالكلمة، أو الرمز بحرف.

القسم الثالث: المبهمات في أسماء الكتب بالكلمة، أو الرمز بحرف.

وهذه الرموز الحرفية، والمصطلحات الكلامية مظان كواشفها تكون في مؤلفات مفردة، ومقدمات الكتب الفقهية، وموضعها من الكتب الأصولية في مباحث: الاجتهاد، والتقليد. ومن خلال كتب التراجم وخاصة: «طبقات الحنابلة» وذيوله.

وهذا يلفت نظر المتفقه ألا ينظر في كتاب إلا بعد قراءة مقدمته، وألا يحكم على كلامه إلا بعد معرفة اصطلاحه^(١).

هذه أصول الخصائص في هذا الباب وغيرها من الصفات مندرجة تحتها وملحقة بها تفريعاً.

المركزية الثالثة: المؤثرات العلمية في بناء المدونات الفقهية، فلا يشك المعتمي بالنظر في المدونات الفقهية المذهبية أن ثمة مؤثرات شاركت في تشكل المدونات الفقهية، مما أوجد أثرًا كبيرًا في الترتيب والصياغة، ويعود ظهور هذا التأثير إلى مدى العلاقة بين أئمة المذاهب الأربعة، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى مقدار التأثير أو المشابهة بين الأئمة الفقهاء

(١) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/١٦٢-١٦٥.

المتبوعين بقوله في مواضع مبيِّناً تأثر أحمد بأصول غيره من الفقهاء: «.. أصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره؛ فإنه أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب الذي كان يقال: هو أفقه الناس في البيوع: كما كان يقال: عطاء أفقه الناس في المناسك، وإبراهيم أفقهم في الصلاة، والحسن أجمعهم لذلك كله: ولهذا وافق أحمد كل واحد من التابعين في أغلب ما فضل فيه لمن استقرأ ذلك من أجوبته، والإمام أحمد موافق لمالك في ذلك في الأغلب»^(١).

وقال في موضع: «موافقته للشافعي وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما، وكان يثني عليهما ويعظمهما، ويرجع أصول مذهبهما على من ليست أصول مذهبهما كأصول مذهبهما: ومذهبه أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم والشافعي وإسحاق هما عنده من أجل فقهاء الحديث في عصرهما...»^(٢). وهذا التوافق والتشابه انعكس على أصحابهم في عرض الفقه وتدوينه. والباحث بصدد بيان مقدار تأثر المذاهب الفقهية ببعضها، وانعكاسه على مخرجاتها الفقهية، على مستوى النصوص لا على أصل الفقه وقواعده عمومًا، ويمكن كشف ذلك التأثير من خلال مستويين هما:

المستوى الأول: المحاكاة في التدوين:

فقد ظهرت آثار المذاهب على بناء مدوناتها الفقهية، وهذا التأثير يعطي المتفقه، والناظر في نصوص الفقهاء، التي بنيت على ذلك تبصرًا علميًا في المواطن المشتركة والمختلفة، في تقريرات الفقهاء من خلال هذه المدونات؛ فمن تلك المدونات ما وقع من محاكاة لمنهج محمد بن الحسن صاحب

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٢٧/٢٩.

(٢) المرجع السابق، ١١٣/٣٤.

أبي حنيفة من قبل مدون «المدونة»؛ حيث كان تكوين «المدونة» قائمًا على عرض المسائل التي اشتملت عليها كتب محمد بن الحسن في الفقه العراقي؛ وذلك بإنشاء أجوبة عليها من فقه مالك وتلاميذه، كابن القاسم و أشهب وغيرهما^(١).

المستوى الثاني: ترتيب المساق الفقهي في كتب المذاهب:

في ترتيب فقهاء المذاهب الفقهية للأبواب: يلاحظ أنهم جميعًا يقدمون العبادات على المعاملات، وإن كان البعض منهم يبدأ بكتاب التوحيد مباشرة، والكثرة تبدأ بالعبادات، كما أنهم يقدمون المعاملات على الحدود والجنائيات، إلا أن الخلاف يكمن في الترتيب بين الأبواب^(٢). وهذا التوافق عمومًا بين المذاهب في ترتيب الأبواب يعود إلى تأثير المذهب بكتب معينة في مذهب آخر، مثال ذلك:

تأثير كتب محمد بن الحسن في مدونات جملة من المذاهب، وكذا المزني، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «... وهذا تجده في الأصل من رأي بعض فقهاء أهل الكوفة وأتباعهم، ثم الشافعي وأصحابه، ثم كثير من أصحاب أحمد الذين صنفوا باب قتال أهل البغي نسجوا على منوال أولئك، تجدهم هكذا، فإن الخرقى نسج على منوال المزني، والمزني نسج على منوال مختصر محمد بن الحسن، وإن كان ذلك في بعض التبويب والترتيب»^(٣).

ومن ذلك أثر الغزالي - رحمه الله - على بعض المذاهب، أشار ابن عابدين - رحمه الله - بأن الغزالي لم يقف أثر كتبه على فقهاء الشافعية،

(١) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٠١.

(٢) موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/ ٢٨٨.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٤/ ٤٥٠-٤٥١.

بل تعدى إلى غيرهم^(١)، ويؤكد ذلك ابن عرفة - رحمه الله - في قوله في مساق حديثه عن مسألة في الشهادات: « لا أعلم هذا المعنى لأحد من أهل المذهب إلا لابن شاس ولفظه: ويملك الآخذ بتسليم الثمن وإن لم يرض المشتري، ويقضي القاضي له بالشفعة عند الطلب، وبمجرد الإشهاد على الآخذ ويقول: أخذت وتملكت، ثم يلزمه إن كان علم بمقدار الثمن، وإن لم يكن علم لم يلزمه.

قال - رحمه الله - : وهذا تبع فيه الغزالي في وجيزه على عادته في إضافته كلام الغزالي للمذهب^(٢).



(١) انظر: العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، دار المعرفة، ٢/ ٣٣٤.

(٢) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لمحمد بن قاسم الأنصاري الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠ هـ ص: ٣٦٧.

المبحث الثاني

مصادر استمداد المذاهب الفقهية

وأثرها في نصوصها

إن الفقه الإسلامي فقه يتمدد بتمدد الوقائع والأحداث؛ لكونه علمًا عمليًا يُعنى بأفعال المكلفين، كما أن هذا الفقه العريق العميق ينهض من خلال نصوص تشريعية وكليات شرعية تجري مجرى النص في الضبط والأثر؛ لابتنائها على عوائد الشارع وطرائقه في تشريع الأحكام؛ من خلال إعمال النبي ﷺ لتلك النصوص في وقائع الناس وفي جميع الجوانب، وقد خط ﷺ بذلك خطأ يوضح أصول الأحكام وإجراءات التعامل معها، وهذه العناية أسست معنى أصليًا لدى الصحابة وهو ضرورة إقامة الأحكام على الأدلة والأصول الشرعية، فورث ذلك العلماء والفقهاء كبارًا عن كابر، وعليه دونت المدونات الفقهية المذهبية، وانضم لذلك طرائق الأئمة في فهم النص وإعماله من خلال إنزال الدلائل على المسائل والواقع، وهذه المصادر بنوعها الأصلي والفرعي محط استمداد لبناء المذاهب، وتبعًا لذلك أثرت تلك المصادر على نصوص هذه المذاهب الموثقة في مدوناتهم.

وسوف يعرض الباحث من خلال المطالب القادمة - بإذن الله - تصنيف مصادر استمداد المذاهب الفقهية بنوعها الأصلية والتبعية، وأثرها على نصوصهم.

المطلب الأول: مصادر استمداد أصلية.

كما هو مستقر في معارف الفقهاء بأن المذاهب لم تستقل في التكون والبناء، بل هي قائمة على أصول موضوعية وأخرى إجرائية، وقد عرفت هذه

الأصول بمصادر الاجتهاد، ولكن من هذه الأصول ما هو أصلي ومنها ما هو تبعي، وفي هذا المطلب لعله يتضح المقصود بالمصادر الأصلية في البناء المذهبي؛ لأنه بمعرفة تلك الأصول يتحقق منه تمييز مكونات المذاهب وما له الأولوية منها في الاتباع والحاكمية على ما عداها، كما أن المسائل الأصولية الفقهية الصادرة عنها والفروع الفقهية المبنية عليها تُعد من دلائل مصادر الاستمداد الأصلية، قال الشاطبي - رحمه الله - موضحاً لضابط اعتبار المسائل من الأصول وعدمه: «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية، والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل له ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه وإلا أدى ذلك إلى أن تكون سائر العلوم من أصول الفقه»^(١).

وبهذا الضبط من الشاطبي يرتسم للمتفقه بأن مواطن التعرف على مصادر استمداد المذاهب هو ما تحقق منه بناء فروعها، وبناء الفروع يقوم على اعتبار ما دون في علم الأصول؛ لكون مسائل مقدمات للنتائج الفقهية الفرعية، وعليه فيمكن القول بأن مصادر استمداد المذاهب الأصلية هي مباحث الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتي يطلق عليها الأدلة الشرعية، وهي متنوعة الأقسام وفق جملة من الاعتبارات^(٢)، وقد أسس الأئمة أرباب المذاهب

(١) الموافقات، ٤٢/١.

(٢) الأدلة الشرعية تنقسم بثلاث اعتبارات:

الاعتبار الأول: من حيث الاتفاق على العمل بها وعدمه، وأقسامه ثلاثة:-

القسم الأول: أدلة متفق عليها، وهي القرآن (الكتاب)، والسنة.

القسم الثاني: أدلة فيها اختلاف ضعيف، وهي الإجماع والقياس.

مذاهبهم على تلك المصادر واستمدوها منها، قال ابن الصلاح -رحمه الله- : «المفتي المستقل وشرطه أن يكون مع ما ذكرناه قيمًا بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وما التحق بها على التفصيل، وقد فصلت في كتب الفقه وغيرها، فتيسرت والحمد لله، عالمًا بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالاتها، وكيفية اقتباس الأحكام منها؛ وذلك يستفاد من علم أصول الفقه...»^(١).

ولهذا يجب ألا ينفك نظر المتفقه عند تأمله لنصوص المذاهب من أن يستوعب مصادر تلك النصوص المذهبية من حيث الدليل والاستدلال، وهذا النظر لن يبلغ أشده إلا بكثرة الممارسة من خلال رد نتائج أحكام المذاهب

= القسم الثالث: أدلة فيها خلاف قوي، وهي قول الصحابي، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وشرع من قبلنا، والاستصحاب، وسد الذرائع.

الاعتبار الثاني: من حيث طرق معرفتها، وتنقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: أدلة عقلية، وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، والعرف.

القسم الثاني: أدلة عقلية، وهي القياس، والمصالح المرسلة، وسد الذريعة، والاستحسان، والاستصحاب. وليس مرادهم أنها عقلية محضة، بل هي عقلية مستندة إلى نقل.

الاعتبار الثالث: من حيث القطعية والظنية.

وتنقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: الدليل القطعي: ما دل على الحكم من غير احتمال ضده.

القسم الثاني: الدليل الظني: ما دل على الحكم مع احتمال ضده احتمالاً مرجوحاً.

وهذه الاعتبارات لها الأثر الكبير عند أهل العلم من حيث الاستدلال بها، والترجيح، والترتيب لمستندات آرائهم في الأحكام، وقد فاضت كتب الخلاف العالي، بل وأبرزت معاهد الخلاف عند هذه الاعتبارات، والباحث يدرك ذلك عندما يستطلع حوارات المذاهب ومناظراتهم. (انظر: تأصيل بحث المسائل الفقهية، ص: ٧٥-٧٦).

(١) أدب المفتي والمستفتي، لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، المعروف بابن الصلاح تحقيق: د.

موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص: ٨٦.

إلى مصادرها الأصلية؛ لأنها من كواشف الخلاف.

كما أن الاستدلال يقوم على تلك المصادر الأصلية، وهذا كقاعدة شرعية ضرورية الديانة: أن الدليل هو ما جاء عن الله أو عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. ومعلوم أن الإجماع الذي تنبني عليه اجتهادات الأئمة الأربعة هو إجماع الصحابة أو إجماع الطبقة الأولى من الأمة في المسائل التي ضبط الإجماع فيها^(١)، بمعنى: أنه ربما زعم الإجماع على مسائل من الفروع ليس أمرها على باب الإجماع المحقق، ولما أدرك من أدرك من الأصوليين هذا المعنى تكلّموا فيما سمي بالإجماع الفقهي والإجماع الظني، أو ما يسمى بالإجماع السكوتي^(٢).

والإجماع إذا صح وانضبط فإنه مبني على الكتاب والسنة، بمعنى: أنه لا يمكن أن يجمع العلماء على مسألة إلا وفيها نص من الكتاب أو السنة على الحكم، سواء كان هذا النص خاصًا أم بتواتر دلالة عامة؛ لهذا كانت المذاهب الفقهية تقوم على هذه المصادر الأصلية التي لا يمكن أن يستقل من يروم الحديث في العمليات إلا بالدوران معها، وتغيي معانيها ومضامينها.

المطلب الثاني: مصادر استمداد تبعية.

بعد ظهور المقصود بالمصادر الأصلية لاستمداد المذاهب الفقهية، لا بد من بيان المصادر التبعية، والمصادر التبعية على نوعين:

النوع الأول: مصادر تبعية اجتهادية جرت مجرى الدليل.

النوع الثاني: مصادر تبعية اجتهادية مذهبية.

(١) انظر: الرسالة، ص: ٢١٩-٢٢١.

(٢) انظر: المستصفى ١/ ١٩١، ١٩٢، وكشف الأسرار ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠، وشرح تنقيح الفصول، ص:

٣٣٠، والمسودة، ص: ٣٣٥، ٣٣٦.

والمراد بالمصادر التبعية الاجتهادية التي جرت مجرى الدليل المصادر التي اعتبرها بعض الأئمة من الأدلة، وهذه الأدلة المختلف فيها كونت جزءاً مهماً في بناء فقهيات المذاهب ومدوناتهم، وهذه الأدلة لما لم يعتبرها بعض الأئمة - لا يعني الرفض التام لها في عرضه الفقهي أو بنائه، كما أنه لا يلزم أن يكون من نطق أو استعمل بعض هذه الأدلة أنه كان يراها حجة لازمة؛ بل ربما اعتبرها حجة محركة إلى الحكم، مستظهرة له.

وهذه الأدلة المختلف فيها لم يعتبرها الأئمة في بناء مذاهبهم، وأصحابهم في أعمالها في تقاريرهم، إلا لكونها منبثقة عن الأصول الشرعية، ومنهج النبي عليه الصلاة والسلام والصحابة الكرام، وهذه الأدلة كلها مسالك اجتهادية؛ وهي الاستصلاح، والاستحسان، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وإجماع أهل المدينة، وشرع من قبلنا، وسد الذريعة، والاستقراء.

وأما المراد بالمصادر التبعية الاجتهادية المذهبية فهي ما استقل بها كل مذهب عن المذهب الآخر، وكانت متعلقة بتحرير المذهب وفق مسالك الأصحاب، وهذه المصادر غالباً ما تظهر في الموازنات بين الروايات ومنصوصات الإمام، والتخريج على أصول الإمام أو المذهب.

وكذلك من المصادر القواعد الضابطة للاجتهاد في المذهب، وما تولد عن فقهيات المذهب من قواعد وضوابط فقهية.

والذي يظهر للباحث أن المصادر التبعية الاجتهادية المذهبية تدور على ثلاثة مصادر هي:

أولاً: أقوال الأئمة.

ثانياً: التخريج على ما صدر عن الإمام، أو ما تقرر في المذهب.

ثالثاً: فتاوى الأصحاب وأقضيتهم.

فمن تأمل تلك المصادر تحصّل له مباني المذاهب ونصوص الأصحاب، وأدرك بها سُبُل الصناعة الفقهية.

«وقد اعتنى فقهاء المذاهب بهذه المصادر ضمن عنايتهم بالمذهب؛ حيث قاموا بعمل مداخل فقهية لكل مذهب، تضبطه أصلاً، وفرعاً، وترسم طريقه، رواية وتخريجاً، وتعرف بكتبه، ومراتبها، وعلمائه، ومراتبهم، وطبقاتهم فيه، اجتهاداً، وتقليداً... إلى آخر ما هنالك من معارف، ومعالم، تعني المتفقه، وترسم طريقه فيه؛ حتى يعرف المذهب المعتمد على التحقيق، ومسالك الترجيح فيه، وتخطو به خطوات سريعة إلى الدربة على التفقه في السنة والتنزيل، والنقلة إلى فقه الدليل: ويكون في مأمن من الاختلال والغلط، وجنوح الفكر واضطرابه، وموقف الحائر العائر المجازف بالعزو وحكاية المذاهب.

فلا يقول قائل: هذا المذهب، وعليه الأصحاب، أو هذا الراجح فيه رواية، أو تخريجاً، إلا عن علم وبصيرة، وإدارة لفروعه على أصوله، وأحكامه على محكماته، قد قبض على زمام الأصول، واستعد للجلوس على منصة التقرير للفروع»^(١).

المطلب الثالث: أثر مصادر الاستمداد في نصوص المذاهب الفقهية.

إن المراجع لنصوص الفقهاء يظهر له أثر تلك المصادر على نصوص المذاهب؛ فهي عمود البناء وأسس التقعيد والتنظير والتفريع بطريق التدليل والتعليل، بل إن هذه المصادر قد أوجدت تمايزاً بين المذاهب في محتوى مضامين نصوصها وأصولها؛ فالحنفية برزت في الفقه التقديري والافتراضي مما أنشأ نصوصاً فقهية استشرافية، والمالكية في مراعاة الخلاف وما جرى به

(١) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/١٧. «بتصرف».

العمل، فارتفع بذلك الحرج، والشافعية في الاستقراء تقريراً للكليات فنهض بذلك قانون الفقه، والحنابلة اعتبار أقوال الصحابة في ترتيب الأدلة فتحقق بها حسن المسلك والمنهج، وهكذا^(١).

وإليك ذكر جملة من أثر تلك المصادر في نصوص المذاهب الفقهية على النحو التالي:

أولاً: أثر مصادر الاستمداد الأصلية:

تعد تلك المصادر من معايير القبول والرد، وهي أصول الأدلة ومدار بناء الأحكام، ولذلك اعتنى أصحاب المذاهب بتأليف المدونة المبيّنة لأدلة المذهب من الكتاب والسنة، وقد سبق عدها وعرض شيء منها في مبحث مظان أقوال الأئمة الأربعة.

وهذا المسلك في التأليف من أثر تلك المصادر في بناء المذاهب، وهذه النصوص المذهبية المدوّنة للدليل قررت المذاهب وحررتها وفقاً لتلك المصادر؛ تقوية للمذاهب وتعزيزاً لمقاربتها لنصوص الشارع في البيان.

ثانياً: أثر مصادر الاستمداد التبعية الاجتهادية التي جرت مجرى الدليل: وهذه المصادر التبعية هي محط التنوع والتباين غالباً بين نصوص المذاهب؛ لتجاذب الخلاف المذهبي من حيث اعتبارها أو تقديمها في البناء الفقهي والتعارض في تقرير الأحكام.

وثمة أمثلة في هذا يحسن بالمتفقه تأملها والعناية بالتعرف على أثرها في الاختيار والخلاف الفقهي، ومن جواد ذلك وطرائقه التحليل بالمقارنة بين المذاهب في تعاملها مع تلك المصادر، وسوف يتعرض الباحث لها بالبيان في الباب الثالث بمشيئة الله.

(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٥٠٣-٥١٦. والصيغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٩٠.

وإليك جملة من الأمثلة في بيان أثر تلك المصادر في نصوص المذاهب وفق الآتي:

أولاً: الحنفية والاستحسان:

جاء في العناية شرح الهداية: «الاستصناع هو أن يجيء إنسان إلى صانع فيقول: اصنع لي شيئاً صورته كذا وقدره كذا بكذا درهما، ويسلم إليه جميع الدراهم أو بعضها أو لا يسلم، وهو لا يخلو إما أن يكون فيما فيه تعامل، وإليه أشار بقوله: شيئاً من ذلك أي: مما تقدم من طست وقمقم وخفين أو لا. والثاني لا يجوز قياساً واستحساناً كما سيجيء، والأول يجوز استحساناً والقياس يقتضي عدم جوازه؛ لأنه بيع المعدوم، وقد نهى ﷺ عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم، وهذا ليس بسلم؛ لأنه لم يضرب له أجل، وإليه أشار قوله: بغير أجل.

وجه الاستحسان الإجماع الثابت بالتعامل؛ فإن الناس في سائر الأعصار تعارفوا الاستصناع فيما فيه تعامل من غير نكير، والقياس يترك بمثله كدخول الحمام، ولا يشكل بالمزارعة فإن فيها للناس تعاملًا..»^(١).

ثانياً: المالكية واعتبار شرع من قبلنا:

جاء في التاج والإكليل لمختصر خليل: «(وضمن بائع مكيلاً لقبضه بكيل كموزون ومعدود) ابن شاس: القسم الثالث من الكتاب في حكم البيع قبل القبض وبعده، ولا بد من بيان حكم القبض وصورته ووجوبه.

وقال ابن عرفة: ضمان ما فيه حق توفية قبلها من بائعه، ويتم بعدما عد على مبتاعه، واستقرارها كيلاً أو وزنًا في وعاء مبتاعه (والأجرة عليه)؛ سمع

ابن القاسم: الصواب والذي يقع في قلبي أن أجر الكياليين على البائع، وقد قال إخوة يوسف: ﴿فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ﴾^(١). ابن رشد: هذا المعلوم من قوله الذي عليه أصحابه، واستدلالة بالآية صحيح على القول أن شرع من قبلنا لازم لنا. ابن العربي: لا خلاف أن شرع من قبلنا شرع لنا في المسائل الخلافية^(٢).

ثالثاً: الشافعية والأخذ بأقل ما قيل:

جاء في الفرر البهية في شرح البهجة الوردية: «(في كامل النفس) وهو المسلم الحر الذكر غير الجنين أي: مُعَقَّب تلف معصوم يوجب الضمان في النفس الكاملة (لدى الموت) أي: عنده وإن كانت ناقصة عند الإصابة، أو بعدها كأن جرح ذميًّا، أو مسلماً فارتد، ثم أسلماً وماتا.

قوله: (مائة) بدل من الضمان أي: معقب التلف يوجب في النفس الكاملة الضمان مائة من الإبل، (قد خمست) عشرين (بنت مخاض مجزئة) أي: كافية بأن تكون سليمة من العيوب (وولدي لبونة) أي: وعشرين بنت لبون وعشرين ابن لبون (و) عشرين (حقة و) عشرين (جذعة في الخطأ) أي: خمست في القتل الخطأ؛ وهو ألا يقصد الفعل؛ كما لو زلق فسقط على غيره، أو يقصده دون الشخص؛ كما لو رمى إلى هدف فأصاب إنساناً، أو إلى إنسان فأصاب آخر، وكذا لو قصد إنساناً ظنه شجرة، أو أراد ضربه بالسيف صفحاً فأخطأ وأصابه بحده، وقوله: مجزئة من زيادته وكذا قوله: (استحقه) أي استحق القتل ما ذكر لخبر الترمذي وغيره بذلك من رواية ابن مسعود، قالوا: وأخذ به الشافعي؛ لأنه أقل ما قيل، واختار البلقيني على أصل الشافعي في الأخذ

(١) سورة يوسف، آية: ٨٨

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف المواق المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٤م، ٤١١/٦.

بأقل ما قيل وجوب عشرين بني مخاض بدل بني اللبون»^(١).

رابعًا: الحنبلة وقول الصحابي:

جاء في الإنصاف: «... (وفي العسل العشر. سواء أخذه من موات أو من ملكه) هذا المذهب رواية واحدة، وعليه الأصحاب. وهو من مفردات المذهب، وذكر في الفروع أدلة المسألة، وقال: من تأمل هذا وغيره ظهر له ضعف المسألة، وأنه يتوجه لأحمد رواية أخرى: أنه لا زكاة فيه، بناء على قول الصحابي»^(٢).

ولعل من هذه النماذج يظهر للقارئ من خلالها أثر المصادر التبعية على نصوص المذاهب، ودور الأصحاب في تقرير المذهب وتأصيله والاختيار بين الروايات على وفق تلك المصادر.

ثالثًا: أثر مصادر الاستمداد التبعية الاجتهادية المذهبية:

إن أثر هذه المصادر غالبًا لا يكون إلا في رواق المذهب، وهي مصادر فاعلة في ترسية المذهب، وإحكام أصوله وقواعده، والتفريع والبناء عليه.

وكما ذكر الباحث سابقًا بأن مدار هذه المصادر على الآتي:

أولًا: أقوال الأئمة.

ثانيًا: التخريج على ما صدر عن الإمام أو ما تقرر في المذهب.

ثالثًا: فتاوى الأصحاب وأقضيتهم.

ولذلك سيعرض الباحث نماذج من نصوص المذاهب يتجلى بها أثر تلك

المصادر على المذهب ونصوصه:

(١) ١١/٥.

(٢) ١١٦/٣-١١٧.

أولاً: نماذج لمصدرية أقوال الأئمة في نصوص المذهب:

النموذج الأول: جاء في العناية شرح الهداية: «.. (وإذا كان علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل أن يتدّ فيه وتدًا، ولا أن ينقب فيه كوة بغير رضا صاحب العلو)، وليس لصاحب العلو أن يبني على علوه ولا أن يضع عليه جذعًا لم يكن له، ولا يحدث كنيفًا إلا برضا صاحب السفل (عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقالوا: جاز لكل واحد منهما أن يصنع ما لا يضر به، وقيل هذا تفسير لقول أبي حنيفة - رحمه الله-) يعني أن أبا حنيفة إنما منع عما منع إذا كان مضرًا، وأما إذا لم يكن مضرًا فلا يمنع كما هو قولهما، فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يتضرر به الآخر فصلا مجعما عليه؛ لأن التصرف حصل في ملكه فيكون المنع بعلّة الضرر لصاحبه»^(١).

النموذج الثاني: جاء في التاج والإكليل لمختصر خليل: «(وإن ظنهم سفرًا فظهر خلافه أعاد أبدًا إن كان مسافرًا) قال مالك فيمن دخل مع قوم يظنهم سفرًا فإذا هم مقيمون قال: يعيد أحب إليّ. قال سحنون: وذلك إذا كان هذا الداخل مسافرًا:

ابن رشد: قول سحنون تفسير لقول مالك: لأنه لو كان مقيمًا لأتم صلاته ولم يضره وجود القوم على خلاف ما حسبهم عليه من القصر والإتمام، لأن الإتمام واجب عليه في الوجهين فلا تأثير لمخالفة نيته لنية إمامه في ذلك.

وقول مالك: يعيد أحب إليّ. يريد في الوقت، وبعده أتم صلاته بعد سلام الإمام، أو سلم معه من الركعتين على ما اختاره ابن الموّاز وقاله ابن القاسم..»^(٢).

(١) ٣٢١/٧.

(٢) ٥٠٨/٢.

النموذج الثالث: جاء في نهاية المطلب: «ولو ترك المتوضى الترتيب ناسياً؛ فالمذهب أنه لا يُعتدّ بوضوئه. وكان شيخي يحكي قولاً آخر في القديم؛ أن الناسي معذور في ترك الترتيب، وكان يبني هذا على قول الشافعي؛ في أن من ترك قراءة الفاتحة ساهياً هل يُعذر؟»^(١).

النموذج الرابع: جاء في الإنصاف: «وقال المصنف في المغني: يحتمل أن الخرقى أراد بالمرعى: الراعي؛ ليكون موافقاً لقول أحمد، ولكون المرعى هو المسرح»^(٢).

ثانياً: نماذج لمصدرية التخريج على ما صدر عن الإمام أو ما تقرر في المذهب في نصوص المذهب:

النموذج الأول: جاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: «فإن جاء رجل وادعى نكاحها وأقرت المرأة به وقالوا: يعني المرأة والذي حضر: هذا هو الذي أقرّ به الزوج الثاني، وأنكر الثاني ذلك فالتقول قول الزوج الثاني، لأنه أقر بمجهول والإقرار للمجهول لا يصح، فإذا جاء رجل وادعى كان هذا بمنزلة ابتداء الدعوى من غير تقدم الإقرار، فيكون القول في إنكار نكاحه قول الزوج الثاني.

قال: ولا يمين على الزوج الثاني في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله، وفي قياس قولهما يستحلف، فإن حلف فهي امرأة الثاني، وإن نكل فرق بين المرأة والزوج الثاني وقضى بها للذي حضر. وبعض مشايخنا قالوا: يجب أن يستحلف الزوج الثاني ههنا بلا خلاف؛ لأن الدعوى ههنا في التفرقة. ألا ترى لو نكل الزوج الثاني يفرق بينه وبين المرأة، والاستحلاف يجري في دعوى

(١) ٨٦/١

(٢) ٧١/٣

الفرقة بلا خلاف؛ فإن المرأة إذا ادعت الطلاق على الزوج وأنكر الزوج الطلاق يستحلف بلا خلاف.

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: هذا هو الصحيح أن الزوج الثاني يحلف بالإجماع؛ لأنه استحلاف على الفرقة، وأبو حنيفة رحمه الله يرى ذلك، ومحمد رحمه الله في «الكتاب» يقول: في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله، ولم يقل في قول أبي حنيفة رحمه الله فيكون هذا تخريباً على قول أبي حنيفة رحمه الله، ويجوز أن محمداً أخطأ في هذا التخريج فلا يسلم هذا التخريج على قول أبي حنيفة رحمه الله^(١).

النموذج الثاني: جاء في الإلتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام «.. الطعام في معنى الدراهم والدنانير الموقوفة للسلف إذا وقف لذلك، لأنه مثلي مثلها والمنفعة في كليهما في استهلاكه، فما المانع من أن يوقف الطعام للسلف كالعين تخريباً على قول مالك في المدونة»^(٢).

النموذج الثالث: جاء في نهاية المطلب: «ولو أقر المفلس بأن عيناً من الأعيان - التي اطرده الحجر عليها ظاهراً وكانت في يده مغصوبةً، وهي لفلان، فقد نص الشافعي في كتبه القديمة على قولين في إقراره بالعين: أحدهما - أنه لا ينفذ في الحال، وإن مسّت الحاجة إلى صرفها إلى ديونه، صرفت إليها. والثاني - أن إقراره ينفذ في العين، وهي مصروفة إلى المقر له بها؛ فإن عبارة المفلس صحيحة، ولا تهمة في قوله.

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز ابن مازة البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م، ٣/١٥٩.

(٢) الإلتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام المعروف بشرح ميارة، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، ميارة، دار المعرفة، ١٣٧/٢.

فقال الأئمة: يجب طرد القولين في الإقرار بالدين المرسل: أحدهما - أن المقر له لا يضارب الغرماء بالدين. والثاني - أنه يضارب تخريبًا على قبول إقراره بالعين ناجزًا. وهذا القول يتجه في القياس. وفي الجملة لا فرق بين الدين والعين»^(١).

النموذج الرابع: جاء في الإنصاف: «..إذا نسيت العادة ولم يكن لها تمييز. وهذه تسمى المتحيرة عند الفقهاء، ولها ثلاثة أحوال. وفي هذه الأحوال الثلاثة لا تفتقر استحاضتها إلى تكرار، على أصح الوجهين، بخلاف غير المتحيرة على الصحيح، على ما تقدم. أحدها: أن تنسى الوقت والعدد، وهو مراد المصنف هنا، فالصحيح من المذهب أنها تجلس غالب الحيض. وعليه جماهير الأصحاب. قال المصنف، والشارح، وغيرهما: هذا ظاهر المذهب، وقال الزركشي: هو المختار للأصحاب... وجعلها المصنف في الكافي تخريبًا. وحكى القاضي في شرحه الصغير فيها وجهًا: لا تجلس شيئًا، بل تغتسل لكل صلاة، وتصلي وتصوم، ويمنع وطؤها. وتقضي الصوم الواجب. وخرج القاضي رواية ثالثة من المبتدأة: تجلس عادة نسائها. وأثبتها في الكافي رواية. فلذلك قال الزركشي لما حكى في الكافي الرواية الثانية تخريبًا وتخريج القاضي رواية، وهو سهو.

بل الثانية رواية ثابتة عن أحمد. والثالثة مخرجة وقيل: فيها الروايات الأربع يعني التي في المبتدأة المستحاضة إذا كانت غير مميزة وهي طريقة القاضي. وخرج فيها روايتي المبتدأة. وقدمها في الحاويين وجزم به في نهاية ابن رزين، ونظمها. وهي طريقة ضعيفة عن الأصحاب. وفرقوا بينها وبين المبتدأة بفروق جيدة. وقدم في الفروع هذه الطريقة.

لكن قال: المشهور انتفاء رواية الأكثر^(١).

ثالثاً: نماذج لمصدرية فتاوى الأصحاب أو أفضيتهم في نصوص المذهب:

النموذج الأول: جاء في حاشية ابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان «وقد وقع الاستفتاء عن له نحل يضعه في بستانه فيخرج فيأكل عنب الناس وفواكههم، هل يضمن رب النحل ما أتلفه النحل من العنب ونحوه أم لا، وهل يؤمر بتحويله عنهم إلى مكان آخر أم لا؟ وجوابه: أنه لا يضمن ربه شيئاً مطلقاً، أشهدوا عليه أم لا، أخذاً من مسألة الكلب بل أولى، وكذا ذكره المصنف في معينه.

لكن رأيت في فتواه أنه أفتى بالضمنان في مسألة النحل، فراجعه عند الفتوى، وأما تحويله عن ملكه فلا يؤمر لذلك على ما هو ظاهر المذهب.

وأما جواب المشايخ فينبغي أن يؤمر بتحويله إذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى^(٢).

النموذج الثاني: جاء في البهجة في شرح التحفة: «ولا يتوقف قبول شهادته [أي: الشاهد على إعسار المعسر] على بيان مستند علمه في ذلك من طول العشرة في الحضر والسفر في التعديل والصبر على الجوع والبرد في الإعسار ونحو ذلك، وهو واضح إن كان الشاهد بذلك من أهل العلم وإلا فلا بد من سؤاله عن مستند علمه، فإن تعذر سؤاله لموته أو غيبته سقطت: قال أبو العباس الملوي: وهو الذي جرت عليه الفتوى من فقهاء العصر حتى لا يستطاع صرفهم عنه، وهو الذي قال به الزيناسي كما في أحباس المعيار

(١) ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) ١٨٥/٧.

أنه المذهب معترضاً على ابن سهل بما يعلم بالوقوف عليه»^(١).

النموذج الثالث: جاء في المجموع شرح المهذب: «وقد أورد المصنف وجهين في الأرض التي يغطيها الماء وعلم انحسار أو احتمال تبخرها وجفافها، أحدهما: عدم صحة العقد لعدم إمكان استيفاء المنفعة حالاً، والثاني: وهو قول أبي اسحاق المروزي وهو الصحيح والذي عليه الفتوى من أئمة المذهب أنه يصح؛ لأنه يعلم بالعادة المطردة إمكان الانتفاع والله أعلم»^(٢).

النموذج الرابع: جاء في الإنصاف: «تنبيه: أفادنا المصنف - رحمه الله - أن العبد إذا ملكه سيده مآلاً: أن في ملكه خلافاً؛ لقوله: «وقلنا: إنه يملكه» واعلم أن الصحيح من المذهب والروايتين: أنه لا يملك بالتمليك، وعليه أكثر الأصحاب، منهم الخرقى، وأبو بكر، والقاضي، قاله ابن رجب في قواعده وقواعد ابن اللحام، وقال: هذه الرواية أشهر عند الأصحاب. قال في التلخيص في باب الديون المتعلقة بالرقيق: والذي عليه الفتوى أنه لا يملك، قال في الفروع في آخر باب الحجر: اختار الأصحاب: أنه لا يملك، والرواية الثانية: يملك بالتمليك...»^(٣).

فهذه النماذج المتعلقة بمسألة مصدرية فتاوى الأصحاب في نصوص المذاهب، وأما ما يتعلق بالأفضية فسوف يتعرض الباحث - بإذن الله - إلى شيء منها في الفصل المتعلق بالأفضية.



(١) البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، ١/ ١٩٥-١٩٦.

(٢) (٣) ٧-٦/٣.

(٢) ١١/١٥.

المبحث الثالث

أقسام مدونات المذاهب الفقهية

إن العلوم والمعارف الحافلة، والتي يكون لها امتدادات تقوم على أصولها لا يتصور أن يحجم أربابها عن التدوين لتلك العلوم والمشاركة في صياغة مضامينها في قوالب نصية تقدم للمستفيد، ويُشارك بها لنشر تلك العلوم وتوعية الواقع نحوها.

والفقه ليس بدعًا من هذه العلوم، والفقهاء ليسوا غرباء في هذا المسلك، بل إن الفقهاء حازوا قصب السبق في التدوين للفقه، مما شكّل تفننًا واضحًا في الصياغة للفقه وتقديمه؛ فقد قدموا الفقه بنصوصه الأولية، وقدموه في قواعد وضوابط فقهية، وقدموه مختصرًا ومشروحًا، وقدموه مصنفًا وفق وسيلة [أصول الفقه] وغاية [الفقه]، قدموه مجموعًا في أسلوب متنيّ وفي أسلوب مفصل لبيان النظائر والأشباه، والفروق والتقسيم ونحو ذلك من التعدد، فكانوا أهل إبداع لا ابتداع.

ومن شواهد ذلك فن تصنيف المدونات اعتمادًا وتنويعًا، ولعل الباحث من خلال المطلبين القادمين يقف - مستعينًا بالله - على تلك الشواهد لبيانها.

المطلب الأول: تقسيم مدونات المذاهب باعتبار الاعتماد.

إن المذهب الحقيقي واعتماده مسألة ذات بال وصناعة؛ لكون المذهب حقيقة هو ما يمكن أن ينسب لإمام المذهب، وذات صناعة؛ لكونه يلزم منه علم بالرواية والدراية فيما يتعلق بالمنقولات عن الإمام طريقًا وفقهاً. ومثله المذهب الاصطلاحي المتعلق بإضافة المذهب إلى الإمام من جهة القياس، ولازم المذهب، وفعله، وما إلى ذلك مما تراه في طرق معرفة المذهب ومما

صار للأصحاب من مسالك وطرق في فهم كلامه، وتنزيل رواياته، والتخريج عليها، فهي محل خلاف في نسبتها لمذهب إمام المذهب، ثم إن الأصحاب - أحسن الله إليهم - رسموا لكلا الوجهين معالم، وأثبتوا لها أصولاً، ورسموا لها طرقاً، يتفرع منها اجتهادهم في الاختيار والترجيح، والتحقيق، والتنقيح للمعتمد من المذهب، ثم التخريج من محققي المذهب؛ فألت الكيفية التي يعرف بها المذهب المعتمد إلى طريقتين:

الطريق الأول: أخذ المذهب ومعرفته من كتب الإمام، وكتب الرواية عنه.

الطريق الثاني: أخذ المذهب ومعرفته من طريقة الأصحاب في كتبهم المعتمدة في المذهب^(١).

كما يتحصل من ذلك: أن مذهب «الإمام» ما ذهب إليه في كتبه، أو المروي عنه. وأما المخرج على قول الإمام في المسائل الاجتهادية فهو «المذهب»، وهذا الضابط مستصحب في جميع المذاهب الأربعة^(٢).

ونظرًا لهذه الدقة في الاعتبار عُني الفقهاء من المذاهب بتصنيف كتب معتمدة لمعرفة مذهب الإمام، أو المذهب وفق الضابط المشار إليه آنفًا، فكان لكل مذهب مسلك في مدوناته وتقسيمها من حيث التوصل للمعتمد في مذهبهم. ويمكن عرض ذلك التقسيم واعتباراته على النحو الآتي:

أولاً: تقسيم مدونات الحنفية باعتبار الاعتماد:

إن الناظر في جهود الحنفية في التأليف يلمس الثروة العلمية الهائلة التي قامت عليها، وكيف كان التدوين الفقهي الحنفي في المصاف الأولى في

(١) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ٣٦/١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٣٦/١، ٣٧.

توثيق الفقه وتدوينه، كما كان لهم سمة في طبيعة مؤلفاتهم وفقهها خطت طبيعة التقسيم لمدوناتهم من حيث الاعتماد خطوات، وهي كالآتي:

القسم الأول: كتب ظاهر الرواية:

هذه الكتب تسمى «الأصول»، و«ظاهر المذهب»، وهي التي اشتملت عليها مؤلفات محمد بن الحسن من «الجامعَيْن»^(١)، و«السَّيرَيْن»^(٢)، و«الزيادات»^(٣)، و«المبسوط»^(٤)، وسمتها أن محمد بن الحسن أسندها عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، أو عن أبي حنيفة مباشرة، وتحقق اعتمادها من خلال أمرين:

الأمر الأول: في كونها ظاهر منصوص أبي حنيفة.

الأمر الثاني: في كونها اشتهرت برواية متواترة.

القسم الثاني: كتب «النوادر» أو «غير ظاهر الرواية»:

وهذه الكتب لم تروَ بطريق متواتر، ولم تشتهر عنه ككتب الأصول، لذا سميت بـ«النوادر» أو «غير ظاهر الرواية»، فهي ليست في منزلة كتب ظاهر الرواية في الاعتماد، وقد رأى بعض أهل العلم أن كتب الأصول عند الحنفية كالصحيحين في الحديث، ومرتبة كتب النوادر كالسنن الأربع.

(١) يقصد بهذا الاصطلاح: كتاب الجامع الكبير، والجامع الصغير.

(٢) يقصد بهذا الاصطلاح: كتاب السير الكبير والسير الصغير.

(٣) سمي بذلك لاشتماله على مسائل زائدة على ما في الكتب الأخرى.

(٤) ويطلق عليه الأصل، وله نسخ كثيرة مشتهرة، فقد كان محمد بن الحسن يمليه على طلبته، ويعد أول كتاب فقهي صنف جمع أبواب الفقه كلها، وهو أول مصنفات محمد بن الحسن. (انظر: الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية، للدكتور: عبد الإله بن محمد الملا، ضمن بحوث مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد: ٦٢، سنة: شعبان، ١٤٢٦، ص: ١٩٢. وتدوين الفقه الحنفي وأثره على تدوين فقه المذاهب، للدكتور: محمد السيد الدسوقي، ص: ١٤).

وقد تقدم أحياناً بعض الروايات في النوادر على ما في الأصول إذا كانت أقوى في المدرك، وكانت الرواية صحت ولو بطريق الأحاد^(١).

وهذه الكتب هي: «الرقيات»^(٢)، و«الكيسانيات»^(٣)، و«الجرجانيات»^(٤)، و«الهارونيات»^(٥).

وهذه المدونات من جهد محمد بن الحسن مما يؤكد أثره ومنزلته في المذهب^(٦). وأصبحت مؤلفاته عماد المذهب وعمدته، وكل من جاء بعده من الفقهاء والشراح الأحناف عيال عليه، يدورون في فلك مؤلفاته؛ ليس لهم إلا التفسير أو التلخيص والترجيح والاجتهاد في بعض المسائل التي جدت، مقتفين في اجتهادهم ما اشتملت عليه كتب محمد من آراء وقواعد أصولية،

(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٤٩٢.

(٢) هي المسائل التي فرعها رحمه الله في الرقة لما كان قاضياً فيها.

(٣) هي المسائل التي رواها عن محمد شعيب بن سليمان الكيسانى، وتسمى «الأمالي» حيث كان يملئها على تلاميذه.

(٤) هي المسائل التي يروها عن محمد علي بن صالح الجرجاني.

(٥) هي المسائل التي جمعها محمد بن الحسن في زمن هارون الرشيد.

(٦) قال ابن عابدين في حاشيته: «(وقد قالوا الفقه) أي: الفقه الذي استنبطه أبو حنيفة أو أعم. (زرعه) أي: أول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن مسعود، (وسقاه) أي: أيده ووضحه علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير، عم الأسود بن يزيد، وخال إبراهيم النخعي. (وحصده) أي: جمع ما تفرق من فوائده ونوادره وهياهه للانتفاع به إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، (وداسه) أي: اجتهد في تنقيحه وتوضيحه حماد بن مسلم، (وطحنه) أي: أكثر أصوله وفرع فروعه وأوضح سلبه إمام الأئمة وسراج الأمة أبو حنيفة النعمان، (وعجنه) أي: دقق النظر في قواعد الإمام وأصوله واجتهد في زيادة استنباط الفروع منها والأحكام تلميذ الإمام الأعظم أبو يوسف، (وخبزه) أي: زاد في استنباط الفروع وتنقيحها وتهذيبها وتحريها؛ بحيث لم تحتج إلى شيء آخر الإمام محمد بن الحسن الشيباني، (من خبزه) بالضم: أي خبز محمد الذي خبزه من عجين أبي يوسف من طحين أبي حنيفة، ولذا روى الخطيب عن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه» (١/٢٥-٣٥، «بتصرف»).

ومن ثم كان الاختلاف أحياناً بين فقهاء الأحناف المتأخرين أن الرواية عن محمد كانت تختلف ألفاظها فينبني عليه اختلاف آرائهم^(١).

القسم الثالث: كتب «الفتاوى»:

وتسمى كتب «الوقاعات» وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب.

فكتب الفتاوى مخلوطة بآراء المتأخرين، لذا هي أقل درجة من النوادر، فإن ما بها ليس له إسناد يضيفه إلى قائله، ولا أصحابها في درجة أبي حنيفة وصاحبيه في الفقه، ولا في العلم والإتقان^(٢).

ثانياً: تقسيم مدونات المالكية باعتبار الاعتماد^(٣):

يمتاز المذهب المالكي بمروره عبر مراحل تمايزت مدوناته عبر تلك المراحل، فأصبح لكل مرحلة مدونات لها مكانتها وحقها من الاعتماد عند المالكية، ولذا يمكن تقسيم المدونات المعتمدة عند المالكية على النحو الآتي:

القسم الأول: المدونات الأساسية والأولية:

وهذه المدونات تعد من مبررات النصوص الأولية لمالك وكبار أصحابه

(١) انظر: بدائع الصنائع، ١٥٧/٥.

(٢) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٤٩٣/٥. وأثر تدوين المذهب الحنفي على التدوين الفقهي، ص: ١٨.

(٣) انظر: الكتب المعتمدة في المذهب المالكي، لياسين بن سيدي بن أحمد القيم علوين، ص: ٦- ١٧. والمذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته، لمحمد المختار المامي، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص: ٢٤٣- ٣٧٠. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، دار المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، ١٣٤٠هـ، ٣٨/٤- ١٥٦. وموسوعة التشريع الإسلامي، ٤٩٤- ٤٩٦.

من الفقهاء البارعين؛ من مثل ابن القاسم وأشهب وغيرهم، وهي عمود المذهب من المدونات والأصل فيه هو:

«الموطأ»: لإمام المذهب مالك بن أنس الأصبحي - رضي الله عنه - و«المدونة» وهي مقدمة على غيرها وفي الرتبة بعد «الموطأ» مباشرة عند المالكية. وهي للإمام سخنون بن سعيد التنوخي - رحمه الله - و«الواضحة في السنن والفقهاء»: وهي في المرتبة بعد «المدونة» وهي للحافظ عبد الملك بن حبيب السلمي، و«المستخرجة من الأسمعة»: أو «العتبية» وهي للإمام محمد بن أحمد العتبي، و«الموازية»: للإمام محمد بن إبراهيم المعروف «بابن المَوَاز».

القسم الثاني: المدونات المطوّرة والخادمة:

والمراد بهذا أن ثمة مدونات قد برزت في المذهب المالكي واعتمدت؛ لكونها معنية بشرح وبيان وتطبيق المدونة وما فيها من المسائل والدلائل الفقهية؛ حيث عكف جملة من فقهاء المالكية إلى العناية بالمدونة وروايات الأصحاب عن مالك، والتي اتسمت بأمرين:

الأمر الأول: العناية بالجانب التنظيري:

وهذه المدونات هي المتخصصة في بيان الجانب النظري والتنظيري والمعنية بالتقعيد والضبط للمذهب أصولاً وتفريعاً، ومنها:

كتب الإمام أبي بكر الأبهري «شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير، وشرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير»، و«التفريع» للإمام عبيد الله بن الحسين بن الجلاب ويسمى أيضًا «مختصر الجلاب»، ومؤلفات ابن أبي زيد القيرواني، «الرسالة، والنوادر والزيادات، ومختصر المدونة».

و«عيون الأدلة» للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد المعروف «بابن القصار»، وكتب القاضي عبد الوهاب بن نصر. و«تهذيب المدونة»: لخلف بن سعيد الأزدي القيرواني، الشهير «بالبراذعي»، وكتاب «الجامع لمسائل المدونة والأمهات»: للإمام المجتهد أبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، وكان يسمى «مصحف المذهب» لصحة مسائله.

و«مؤلفات ابن رشد» «الجد» أبي الوليد محمد بن أحمد «البيان والتحصيل، والمقدمات الممهدة». و«مؤلفات المآزري»، أبي عبد الله محمد بن علي «التعليقة على المدونة، وشرح التلقين». و«التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة»، للقاضي عياض اليعصبي، وعليه المعول في حل ألفاظ «المدونة» وتحليل رواياتها وتسمية رواياتها.

الأمر الثاني: العناية بالجانب التطبيقي وتوظيف فقه المذهب:

إن المدونات في هذا الجانب اتسمت بإعمال الفقه المذهبي وتوظيفه في الجوانب القضائية، والفتاوى من خلال الحكم في الوقائع الناشئة في الخصومات، والحكم على الوقائع الناشئة في سؤالات الناس ونوازلهم.

وللإشارة فإن هذه الكتب تمثل في مجموعها كل المدارس المالكية الفقهية باختلاف فروعها، هذا أولاً.

ثانياً: أن هذه الكتب ترتبط في جلها ارتباطاً مباشراً بعضها ببعض ويتسلسل

ارتباطها إلى أمهات كتب المذهب ودواوينه. فمن هذه المدونات:

«وثائق المجموعة»: لمحمد بن أحمد المعروف «بابن العطار»، ويعول

عليه الناس في عقد الشروط. و«الوثائق والشروط»: لأحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني. و«المقنع في أصول الأحكام»: لأبي أيوب سليمان بن

محمد بن بطّال البطليوسي، وعليه مدار المفتين والحكام. و«الإعلام بنوازل الحكام»: لأبي الأصبع عيسى بن سهل الأسدي، والمشهور «بنوازل ابن سهل».

القسم الثالث: المدونات التي استقر بها المذهب:

إن استقرار المذهب يقوم على أصلين؛ الاستقرار في التنظير، والاستقرار في التطبيق والإعمال، والمدونات في الفقه المالكي تمتاز بعنايتها بالمتقدم منها وتطويره؛ من حيث التفريع والتحرير، ويتحقق ذلك كله كما ذكر سالفًا في التنظير القائم على التقييد والضبط للمذهب، والتطبيق المُعمل لمناطات المذهب في الوقائع، ولمنهج الأصحاب في التخريج على المذهب.

وبناء عليه فيمكن عرض الكتب المعتمدة في هذا الجانب، والتي تحقق بها الاستقرار للمذاهب وفق الآتي:

أولاً: الاستقرار في الجانب النظري:

إن المدونات وفق غرض الاستقرار للمذهب في الجانب النظري كثيرة جدًا، وهذا يعود على انتشار المالكية في الأقطار؛ فقد كان لهم طرائق في التعامل مع مدوناتهم، وهذا شكل كمًا ظاهرًا في المدونات، فمن هذه المدونات:

«الجامع بين الأمهات»: للإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف «بمختصر ابن الحاجب». و«شرح أبي الحسن الصغير على الرسالة»: لعلي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي. و«تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب» لعبد السلام بن محمد الهواري، وهو من أتقن الشروح وأوفاهها. و«مختصر الشيخ خليل بن إسحاق»، وهو أكثر المؤلفات الفقهية صوابًا، وهو ديوان من دواوين المالكية العظام للفتاوى والأحكام. و«المختصر الفقهي» لابن عرفة،

محمد بن محمد الوردغمي، وهو عمدة من أراد التوسع في الفقه المالكي. و«مواهب الجليل في شرح مختصر خليل»: لمحمد بن محمد الشهير بالحطاب، و«شرح مختصر خليل»: لأحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير. و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير لمختصر خليل»: لمحمد بن عرفة الدسوقي.

ثانياً: الاستقرار في الجانب التطبيقي:

كما شاركت المدونات النظرية في استقرار المذهب المالكي فكذا الحال المدونات التطبيقية، وهذا النوع من المشاركة يستقر به العمل وعليه يجري، فمن تلك المدونات:

«العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام»: لأبي القاسم سلمون بن علي بن سلمون. و«تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام»: لإبراهيم بن علي بن فرحون. و«جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا بالمفتين والحكام»: للبرزلي. و«المعيار المعرب والجامع المغرب»: لأحمد بن يحيى اللونشريسي.

ثالثاً: تقسيم مدونات الشافعية باعتبار الاعتماد:

يمتاز المذهب الشافعي أن إمام المذهب قد خط خطأ واضحاً في بيان منهجه في الأصول والفروع، بل إنه - رحمه الله - قد دون في ذلك منهجاً تأصيلياً وهو «الرسالة» ومنهجاً تطبيقياً من خلال كتابه النفيس «الأم»؛ فقد أسس فيه منهجاً تطبيقياً للقواعد الأصولية، وبناء الأحكام الفروعية على أساسها في صورة متكاملة، تبين العلاقة بين الفقه والأصول، وتوضح بصورة علمية طريقة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في أسلوب سلس،

وبيان واضح^(١).

وهذه البراعة المنهجية التي اتسم بها الإمام الشافعي اختصرت جهود الأصحاب في تحرير أصول الشافعي ومنهجه في بناء الأحكام، مما قلص المدونات التي تعنى بتحرير منهج الشافعي، وإنما الذي ظهر نسبة المذهبين للشافعي المذهب القديم والمذهب الجديد، والمقصود بهما:

المذهب القديم: هو منهجه في المرحلة العراقية: فبعد خروجه من المدينة وذهابه إلى العراق نشر آراءه وأقواله وفتاواه، والتي عرفت فيما بعد بالمذهب القديم، وفي هذه المرحلة غالبًا ما كانت فتاواه موافقة لمذهب أهل المدينة؛ إذ كان يعد نفسه من أصحاب مالك، وكان يجعله أكثر من غيره.

والمذهب الجديد: وهو منهجه في المرحلة المصرية: وفي هذه المرحلة اعتصرت وتمحصت في ذهن الإمام الكثير من القضايا، فراجع أصوله الأولى، فرجع عن بعضها؛ كالاتجاه بعمل الصحابي، وراجع فتاواه وأقواله فتراجع عن معظمها، وضرب عليها، وشدد على من روى عنه فتاواه الأولى.

وهذا التعدد في المنهج أوجد جدلية بين الأصحاب في تحرير مذهب الشافعي وأقواله من حيث انتمائها لأحد المذهبين.

والمقصود من ذكر ذلك بيان أن منصوصات الشافعي معتبر فيها المكان والزمان، وإدراك ذلك من المتفقه يعينه على تحليل أقواله في مدونة «الأم» وما ينقله عنه الأصحاب.

وبناء على ما امتاز به الشافعي ومذهبه، فإن تقسيم مدونات المذهب

(١) انظر: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، للدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص: ٣٥٦.

الشافعي باعتبار الاعتماد سيكون على النحو الآتي:

القسم الأول: المدونات الأولية التأسيسية في المذهب القديم:

«كتاب الحجة»: وهو كتاب في الفروع الفقهية مرتب على أبواب الفقه، وسماه الزعفراني الحجة؛ لأن مقصد وضعه الرد على فقهاء الرأي من الحنفية وغيرهم من فقهاء العراق.

وهذا الكتاب قد انسحب عليه ما انسحب على المذهب القديم إلا ما نصره الدليل^(١).

القسم الثاني: المدونات الأولية التأسيسية في المذهب الجديد:

«كتاب الأم»، وقد تحدث عنه الباحث في الجزء التمهيدي من البحث مما يغني عن ذكره هنا دفعًا للإطالة.

القسم الثالث: المدونات المعتمدة وفق الطريقتين العراقية والخرسانية:

تعد الطريقتان العراقية والخرسانية منهجين في العرض للمذهب والتحرير، قال النووي - رحمه الله -: «واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين

(١) استقر رأي الشافعية على أمرين:

الأول: أن القول القديم يعتبر مذهبًا في حالتين: الأولى: إذا عضده نص حديث صحيح لا معارض له. الثانية: إذا لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد.

الثاني: فيما عدا ذلك فكل مسألة فيها قولان للشافعي: قديم وجديد، فالجديد هو الصحيح، وعليه العمل، وهو المذهب حيثئذ؛ وذلك لأن القديم مرجوعًا عنه، والمرجوع عنه ليس مذهبًا للراجع. قال النووي: «واعلم أن قولهم: القديم ليس مذهبًا للشافعي، أو مرجوعًا عنه، أو لا فتوى عليه، المراد به قديم نص فيه، الجديد على خلافه، أما قديم لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد، فهو مذهب الشافعي واعتقاده، ويعمل به ويفتى عليه، فإنه قاله ولم يرجع عنه، وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة.. وإنما أطلقوا: أن القديم مرجوع عنه ولا عمل عليه؛ لكون غالبه كذلك». (المجموع شرح المذهب، ١/٧٠٧).

لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحثاً وتفریعاً وترتيباً غالباً»^(١).

وعليه فإن المدونات المندرجة تحت معيار هذا القسم على نوعين:

النوع الأول: مدونات على الطريقة الخراسانية، منها:

«مصنفات أبي علي السنجي» حيث شرح مختصر المزني، و«شرح تلخيص ابن القاص»، و«التعليقة، والفتاوى» للقاضي حسين، و«السلسلة» للجويني.

النوع الثاني: مدونات على الطريقة العراقية، منها:

«تعليقة» الشيخ أبي حامد الإسفراييني، و«الذخيرة» للبندنجي، و«المجموع، والأوسط» للمحاملي.

القسم الرابع: المدونات المعتمدة الجامعة بين الطريقتين:

وبهذه المدونات استقر المذهب على منهجية معينة صارت بعدها المدونات تدور عليها، وأصل هذه المدونات كتاب «نهاية المطلب في دراية المذهب»^(٢)، وتالت المدونات في ظله؛ حيث اختصر الغزالي «نهاية المطلب»

(١) المجموع شرح المذهب، ٧٠٩/١.

(٢) «إن نهاية المطلب كانت الخطوة الأولى المبكرة في تحرير المذهب، قبل الرافعي والنووي، يشهد لذلك ما يأتي: قول الإمام في خطبته: «... وأبتهل إليه سبحانه في تيسير ما هممت بافتتاحه من تهذيب مذهب الإمام المطلب الشافعي رضي الله عنه، يحوي تقرير القواعد وتحرير الضوابط، والمعاهد في تحليل الأصول، وتبيين مآخذ الفروع، وترتيب المفصل منها والمجموع» فهو يؤكد أن عمله هذا تهذيب لمذهب الإمام، وتقرير للقواعد.

ثم زاد هذا الأمر إيضاحاً، فقال: «وما اشتهر فيه خلاف الأصحاب ذكرته، وما ذكر فيه وجه غريب =

في كتبه المتتابعة: «البيسط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، وهكذا..

وبعد ذلك حمل عبء تحرير المذهب عالمان من علماء الشافعية هما: الرافعي والنووي -رحمهما الله- فإليهما يرجع الفضل -بعد الله- في تحرير المذهب وتنقيحه، وهما العمدة في معرفة ما هو من المذهب، وتمييزه مما ليس منه، فهما شيخا المذهب في لسان من بعدهما من طبقات المذهب، فحيث قيل: «الشيخان» فهما الرافعي والنووي، وإليهما ينتهي الاجتهاد؛ فالراجع ما رجحاه، والمفتيُّ به ما اعتمده؛ ولم يخرج مَنْ بعدهما على قولهما، حتى شاع بين المتأخرين قول ابن حجر الهيتمي:

«... ومن جَوَزَ اعتماد المفتي ما يراه في كتابٍ فيه تفصيل لا بدّ منه - ودل عليه كلام النووي في المجموع وغيره - وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد؛ فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد: ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع

= منقاس ذكرتُ ندوره وانقياسه، وإن انضمَّ إلى ندوره ضعف القياس نبهت عليه بأن أذكر الصواب قائلًا: «المذهب كذا» فهو يذكر خلاف الأصحاب، والوجه المعتمدة في المذهب، منبها إلى ما يخرج بندوره وضعف قياسه عن المذهب.

ثم تابع التأكيد لهذا المنهج قائلًا: «وإن جرت مسألة لم يبلغني فيها مذهب الأئمة، خرّجتها على القواعد، وذكرت مسالك الاحتمال فيها على مبلغ علمي وفهمي».

فهو يؤكد أن المسائل التي لا يجد فيها حكمًا لأئمة المذهب سيخرّجها على (القواعد) أي قواعد المذهب.

ويشهد لما نحاوله من إثبات أن هذا الكتاب كان أسبق في تحرير المذهب الاسم الذي اختاره له الإمام (نهاية المطلب في دراية المذهب)، فهو اسم معمود مقصود لأداء معنى وتحقيق غاية، صرح بذلك الإمام قائلًا: «وقد استقر رأيي على تلقيبه بما يشعر بمضمونه، فليشتهر بـ (نهاية المطلب في دراية المذهب) فمضمونه: (علم المذهب درايةً)»: (مقدمة نهاية المطلب، للديب، ص: ٢٢٨،

كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبًا، وإن خالفت سائر الأصحاب، فتعين سبُرُ كتبهم.

هذا كله في حكمٍ لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين، ولم تزل مشايخنا يوصون به، وينقلونه عن مشايخهم، وهم عنمن قبلهم، وهكذا - أن المعتمد ما اتفق عليه الشيخان الرافعي والنووي، فإن اختلفا، فالنووي، فإن وجد للرافعي ترجيحٌ دونه فالرافعي»^(١).

وهذا كلام واضح مُبينٌ دالٌّ على أن تحرير المذهب، وتمييز ما هو منه عما سواه انتهى إلى الإمامين الرافعي والنووي^(٢).

وبعد ما ذكر يمكن أن يُجمل القول في الكتب المعتمدة تحت هذا القسم في الآتي:

«المحرر، والعزیز شرح الوجيز» للرافعي. و«المنهاج، والروضة» للنووي. و«تحفة المحتاج شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي. و«نهاية المحتاج شرح المنهاج» للرملي. وأسنى المطالب في شرح روض الطالب» لذكريا الأنصاري. و«مغني المحتاج شرح المنهاج» للخطيب الشربيني^(٣).

رابعًا: تقسيم مدونات الحنابلة باعتبار الاعتماد:

كان الإمام أحمد - رحمه الله - يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي، حرصًا منه على ربط الفقهاء بالنقل، ويزرع في قلوبهم التمسك بالأثر؛ لذا لم يؤلف كتابًا في الفقه، وغاية ما كتب في ذلك رسالة يسيرة في الصلاة، كتبها إلى إمام صلي وراءه، وقد أساء في صلاته.

(١) تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني وابن قاسم: ٣٩/١.

(٢) مقدمة نهاية المطلب في دراية المذهب، للدبيب، ص: ٢٢٦.

(٣) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٤٩٨، ٤٩٩.

وقد كان تلاميذ الإمام يتلقون عنه فيسمعون بيانه وفتاويه فيكتبونها وينشرونها حتى بلغت الآفاق^(١).

وقد كان لمذهب الإمام أحمد والحنابلة أصول قامت عليها فروعهم الفقهية، كما أوضح الباحث ذلك في مناسبة سابقة، وهذه الفروع دوت في نصوص مدونات متنوعة، عبر مراحل تدوين المذهب، ومنها النصوص المعتمدة، وعليها المدار في تحرير المذهب وترجيحه^(٢)، وعليه فيمكن تقسيم مدونات الحنابلة باعتبار الاعتماد على النحو الآتي:

(١) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب والمدارس الفقهية، للدكتور: عمر بن سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص: ١٨٩.

(٢) «واعلم أن الترجيح باعتبار الشيوخ المعتمدين فيه والكتب المعتمدة في المذهب:

قد قال كل في هذا الباب قولاً فسمى شيخاً، أو شيوخاً، وعين كتاباً، أو كتباً، وهي تكتسب الانتقال من شيخ إلى آخر ومن كتاب إلى آخر، وذلك بالنسبة للزمان من فترة إلى أخرى، في طباق الأصحاب وهذا التمييز لأعيان العلماء المعتمد ترجيحهم في المذهب، ولأسماء الكتب المعتمدة فيه، هو معتمد من حيث الجملة، وفي الغالب، لكنه غير مطرد؛ بل قد يكون ما صححه الشيخ المسمى غير صحيح في المسألة، والمسألتين، والصحيح ما صححه غيره، وإن كان دونه، وهكذا في الكتب.

ولهذا فإن شيخ المذهب في زمانه العلاء المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥ هـ) لما سمي طرفاً من ذلك في مقدمة «تصحيح الفروع: ١/ ٥٠، ٥١» قال: «وهذا الذي قلته من حيث الجملة، وفي الغالب، وإلا فهذا لا يطرد البتة، بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة، ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر، أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلة باعتبار النصوص، والأدلة، والعلل، والمآخذ، والاطلاع عليها، والموافق من الأصحاب، وربما كان الصحيح مخالفاً لما قاله الشيخان، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا المعصوم ﷺ هذا ما ظهر لي من كلامهم، ويؤيده كلام المصنف في إطلاق الخلاف ويظهر ذلك بالتأمل لمن تتبع كلامهم، وعرفه» انتهى.

ومحصل كلامهم أن معرفة المعتمد في المذهب تحقيقاً وتصحيحاً، وتدقيقاً وترجيحاً، تعرف من جهتين: الشيوخ المعتمدين، والكتب المعتمدة..». (المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٦٦، ٢٦٧).

القسم الأول: مسائل الإمام أحمد:

لقد هيا الله - سبحانه - للإمام أحمد أصحابًا، كتبوا عنه من أقواله، وآرائه، وفتاويه: الجم الغفير والخير الكثير، قيل: بلغت نحو ستين ألف مسألة، وقد بلغ الكاتبون لها عنه: العدد الكثير، ومما طبع منها:

«مسائل الإمام أحمد» لابنه عبد الله. و«مسائل الإمام أحمد» لابنه صالح.
و«مسائل الإمام أحمد» لأبي داود. و«مسائل الإمام أحمد» لإسحاق بن هانئ.
و«مسائل الإمام أحمد» لأبي القاسم البغوي: عبد الله بن محمد، المعروف بابن بنت منيع. و«مسائل الإمام أحمد» للكوسج. و«مسائل الإمام أحمد المستخرجة من الطبقات لابن أبي يعلى»^(١).

القسم الثاني: كتب الروايات في المذهب:

بعدهما دون علم أحمد، وفقهه وثبت في الدفاتر والكتب والطرّوس، بقي لأهل العلم تناقل هذه الكتب وتلقيها بالإسناد إلى مؤلفيها، بالإجازة، والسماع على ما هو مدون في كتب الفهارس، والمشيوخات، والأثبات. من هنا فما بعد في طبقات علماء المذهب تفنن الناس في تدوين المتون في المذهب على الرواية، فمنهم من انتخب رواية واحدة وعقدها على أنها هي المذهب، ومنهم من ألف على الروايتين^(٢). ومن المعتمد منها: «مختصر الخرقى». و«الروايتين» لأبي يعلى. و«العمدة والكافي والمقنع» جميعها لابن قدامة.

حتى قبض الله شيخ المذهب في زمانه العلامة المرداوي علاء الدين علي بن سليمان - رحمه الله تعالى - فصارت هذه الكتب الناقلة للرواية،

(١) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ٦٥٢/٢. «بتصرف

يسير»

(٢) المرجع السابق، ٦٧٤/٢. «بتصرف يسير»

واختيارات الأصحاب من بطون الكتب أمامه، مثل كتب الرواية الناقلة مشافهة أمام الخلال، فمن ذكر بعده إلى زمن الحسن بن حامد، فألف المرداوي - رحمه الله تعالى - كتابه الحافل في جمع الروايات والتخاريج، والأوجه، والاحتمالات، والأقوال في المذهب باسم: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» فضم بذلك الروايات، وجمع شمل المذهب فيها، وجعل المختار منها ما قاله الأكثر منهم فصار بهذا «ديوان المذهب» ويصح أن يُطلق عليه: «مكنسة المذهب في الروايات» كما أطلق ابن رجب على كتاب «الفروع»: مكنسة المذهب، أي من حيث كثرة الفروع^(١).

القسم الثالث: المدونات الخادمة «الجمع، والاختصار، والشرح»:

وقد اعتنى الحنابلة بالمدونات المتقدمة من خلال استخلاص المذهب، روايةً وتخريجًا، نثرًا ونظمًا، وشرحًا، وجمعًا، وتعليقًا، وحاشيةً، وهكذا في مجموعات مباركة من المؤلفات المختصرة، والمتوسطة، والمطولة، منها:

أولاً: الجمع:

«التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح» للشويكي. و«منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات» للفتوحى. و«غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» لمرعى.

ثانياً: الاختصار:

«زاد المستقنع في اختصار المقنع» للحجاوي، و«أخصر المختصرات»

للبلباني.

(١) المرجع السابق، ٢/ ٦٧٥. «بتصرف يسير»

ثالثاً: الشرح:

«المغني بشرح الخراقي» للموفق ابن قدامة. و«الشرح الكبير» ويقال: «الشافعي في شرح المقنع» لابن أبي عمر. و«العدة شرح العمدة» للبهاء المقدسي. و«كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي. و«المتع في شرح المقنع» للمنجا. و«المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح.

أما بعد ختم هذا المطلب فإن من لوازم القول أن العلم بالمعتمد من المدونات في المذاهب الفقهية من أصول فهم جادة المذهب وتحليل نتائجه، فالمعتبر من المدونات غالباً يكون عليه المعول في التدليل والتعليل وفي الترجيح والتحرير، فهي نواصي المذهب وكواشف قواعده وأصوله.

وما ذكر من تقسيم محض اجتهاد من الباحث، قصد به الإشارة والإحاطة والتنبيه، وما في مدونات مداخل المذاهب سعة وتوسع من تكون المذهب حتى استقراره، وما بين ذلك من أصول وتأصيل.

المطلب الثاني: تقسيم مدونات المذاهب الفقهية باعتبار النوع.

إن أقلام المدونين من فقهاء المذاهب حافلة بفنون الصياغة والعرض خدمة للمذهب وتقريباً له، فاستوعب المتمذهبون والمتفقهون تقرير المذهب وتحليله من خلال منهجية الأصحاب ومن انتظم في سلوكهم وارتضى مسالكهم، بل تعدى الأمر إلى مقارنة المذاهب والمقاربة بينها إن لم يكن في المنهج فلا يخلو أن يكون في قواعد الأحكام ونتائجها.

وفي هذا المطلب بيان مدونات المذاهب الفقهية باعتبار النوع ليس على جهة العد والرصد، بل الغرض الوقوف على مقاصدها ومباني تدوينها، فهي

ثمرة منشودة لمن يزاول تحليل النصوص الفقهية من طريق المدونات المذهبية. وقبل الشروع في المقصود يذكر الباحث المقاصد الأولى في تدوين المدونات، فمن منخول قول ابن خلدون - رحمه الله - حيث قال: «ثم إنَّ الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعُدَّوها سبعة:

أولها: استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله وتتبع مسأله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ويحرص على إيصاله بغيره؛ لتعمَّ المنفعة به فيودع ذلك بالكتاب في المصحف، لعلَّ المتأخر يظهر على تلك الفائدة.

وثانيها: أن يقف على كلام الأولين وتآليفهم فيجدها مستغلقة على الأفهام، ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممَّن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقها.

وثالثها: أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممَّن اشتهر فضله، وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده.

ورابعها: أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكامل مسأله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال.

وخامسها: أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها.

وسادسها: أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفنّ وجميع مسائله، فيفعل ذلك، ويظهر به فنّ ينظّمه في جملة العلوم التي يتحلها البشر بأفكارهم.

وسابعها: أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون مطوّلاً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرّر، إن وقع، مع الحذر من حذف الضروريّ لئلا يخلّ بمقصد المؤلف الأوّل^(١).

وهذه المقاصد وغيرها سار وفقها المدونون الفقهاء في تصنيفهم وتدوينهم، وقد كانت في الأعم الأغلب تدور مع الأغراض والمقاصد الآتية:
أولاً: الأصول:

والمراد بها: النصوص الأولية التي يبنى عليها الأصحاب أصول الإمام وأصول المذهب، وهي محل التخريج وأصله، فالحنفية يعتبرون كتب «ظاهر الرواية» هي الأصل وعليه مدار مذهب الإمام وأصل التخريج، وكذا «الموطأ» عند المالكية و «المدونة»، وعند الشافعية كتاب «الأم» ومدوناته الأخرى، وعند الحنابلة مجموع «مسائل الإمام أحمد». وكل ما ذكر محل عناية لدى فقهاء المذاهب، وهذه الأصول لها سمتها، وقد تعرض لها الباحث بالبيان في فصل أقوال الأئمة.

وهذه الأصول يجب أن تكون حاضرة لدى المتفقه عند تحليله لنصوص المذهب؛ فإن الوقوف عليها يتحقق منه الآتي:

(١) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ص: ٧٣١، ٧٣٢. «بتصرف».

أولاً: معرفة مدار المذهب في الحكم الوارد في النص محل التحليل.
 ثانياً: التوصل لدليل أو تعليل المذهب في المسألة أو النص محل التحليل.
 ثالثاً: توثيق نشوء المسألة وتطورها بداية من تدوينها في المدونات
 «الأصول» إلى تدوينها في النص محل التحليل.
 رابعاً: كشف بداية الاصطلاح الفقهي ونشؤه من خلال الوقف على
 مظانه في المدونات «الأصول».

ثانياً: المختصرات:

المختصرات في الفقه الإسلامي ضرب من صناعة التدوين في العلوم،
 تتميز بدقة الأسلوب، وإيجاز العبارة، وتختلف أهدافها عن تدوين الكتب
 المتوسطة، والموسعة^(١)، قال النووي - رحمه الله -: «اختلفت عبارات العلماء
 في معنى المختصر».

فقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني شيخ أصحاب العراقيين في تعليقه
 على حقيقة الاختصار: ضم بعض الشيء إلى بعض.

قال: ومعناه عند الفقهاء رد الكثير إلى القليل، وفي القليل معنى الكثير.
 قال: وقيل: هو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى، ولم يذكر صاحب
 الشامل غير هذا الثاني، وذكرهما جميعاً المحاملي في المجموع.

وقال صاحب الحاوي: قال الخليل بن أحمد: هو ما دل قليله على كثيره،
 سمي اختصاراً لاجتماعه، كما سميت المخصرة مخصرة لاجتماع السيور،
 ومخصر الإنسان لاجتماعه ودقته^(٢).

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٢٧٦.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، ٣/ ٩٠-٩١.

ويقصد بالمختصرات: المؤلفات التي عني أصحابها بتدوين المسائل مختصرة؛ إما بتقليل المسائل أو بتقليل ألفاظها مع تأدية المعنى^(١).

وهذه المختصرات على ما ورد عليها من بعض التحفظات^(٢) من قبل بعض العلماء، لكن تبقى مدوناً هاماً في استقراء ما اختزل أو جمع في عبارة من الفقهاء حول موضوع مشمول بنص فقهي محلاً للتحليل، فإن المختصرات كثيراً ما يكون في بعضها صياغات كلية، ولذلك تجد بعضها يعبر عن نتيجة حكم بضابط أو قاعدة، وهذا بلا شك يعين المتفقه على إدراك تكون الكليات، وكذلك انطباق القواعد على الجزئيات، وذلك مع الرجوع إلى شروحها المعتمدة، وهذا مسلك من مسالك التحليل وهو دراسة النص الفقهي بطريقة التفكيك أو التركيب. وهذا معدود في إيجابياتها^(٣).

ومن أمثلة تلك المختصرات:

«بداية المبتدي» للمرغيناني. و«الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني.
و«مختصر المزني» للمزني. و«مختصر الخرقى» لأبي القاسم الخرقى.

ثالثاً: الشروح وما في معناها:

يراد بالشروح وهي جمع شرح، والشرح كما في لغة المصنفين: هو

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون، ص: ٣٣١، والمذهب الحنبلي، ١/ ٢٢٠.

(٢) ولابن خلدون رأي في هذا النوع من المناهج في التأليف يقوم على ذم طريقة الاختصار حيث قال: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها، باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن. فصار ذلك مخللاً بالبلاغة وعسيراً على الفهم... وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل». (مقدمة ابن خلدون، ص: ٣٣١).

(٣) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٢٧٧-٢٧٩. والصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٤٤-١٤٧.

الكتاب الذي يوضع على كتاب آخر؛ بحيث يوضح عباراته ويفصل ما أجمل فيه ويتوسع في مسأله^(١).

والمراد بما في معناها: الحواشي، ويقصد بها مضافة للكتب: ما وضع على الكتاب من تعليقات وملاحظات وزيادات وإيضاح للمراد من بعض ألفاظه ومسائله، وليست كالشروح.

ولعل سبب تسميتها بذلك لأجل أنها تدون على هامش النص الأصلي وحاشيته، ثم سمي المكتوب حاشية من باب تسمية الشيء بمحلّه^(٢).

ومما يدخل في معنى الشرح وهو من متمات الحواشي ما يسمى بالتقريرات؛ وهي نتيجة لما يرد على الحواشي من تعليقات أثناء الدرس، وتأمل الفقيه ونظيره سواء كان هو صاحب الحاشية أم غيره^(٣).

ومما يجب على المتفقه في أثناء تعامله مع الشروح والحواشي، عند قيامه بتحليل النصوص الفقهية الواردة في المدونات الفقهية ملاحظة دور الشروح والحواشي في بيان النص الفقهي ذي العلاقة بالنص محل التحليل، فإن غالب دورها يتلخص في الآتي:

أولاً: الشروح:

الدور الأول: كشف المصطلحات الفقهية الواردة في المتن، وذلك تحريراً لصورة المسألة المضمنة في المتن المشروح.

(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٥٢٩، والمناهج والأطر التأليفية في تراثنا الإسلامي،

للدكتور: لمحمد لطفي الصباغ، ص: ٣٦.

(٢) انظر: المناهج والأطر التأليفية في تراثنا الإسلامي، ص: ٥٢، والصياغة الفقهية في العصر الحاضر،

ص: ١٥٣، وموسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٥٢٩.

(٣) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحاضر، ص: ١٥٤.

الدور الثاني: التحليل اللفظي للنص الأصلي وتفكيك عباراته من خلال بيان المحترزات، وبيان دلالات الألفاظ من منطوق ومفهوم.

الدور الثالث: تقييد مطلقات المتن، وذكر احتمالات المتن وتوجيهها.

الدور الرابع: توضيح المصطلحات الخاصة بصاحب المتن.

الدور الخامس: تفصيل الخلاف الوارد في المسألة وذلك إما أن يكون على مستوى المذهب والخلاف الواقع في رواقه، وإما الخلاف العالي بين المذاهب الأخرى.

الدور السادس: إبراز الدليل أو التعليل المعزز للأقوال.

الدور السابع: إيراد القواعد ذات العلاقة سواء الأصولية أو الفقهية.

الدور الثامن: التعرض لأسباب الخلاف أو بيان ثمره الخلاف وما ينبني عليها.

الدور التاسع: إظهار الفروق بين المسائل إما بطريق العلة أو غيرها.

الدور العاشر: عرض المسائل المناسبة لمساق المسألة أو المتن المعروض.

ومن أمثلة ما ذكر:

«المبسوط» للسرخسي، و«الشرح الكبير على مختصر سيدي خليل» للدردير، و«الحاوي الكبير» للماوردي، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي.

ثانيًا: الحواشي:

الدور الأول: كشف الغموض الوارد في الأصل.

الدور الثاني: تحرير عبارة الأصل.

الدور الثالث: تحرير المذهب المدون في المتون أو الشرح.

ثالثًا: التقارير:

غالبًا ما يكون دورها متممًا للحواشي.

ومن الأمثلة على ما ذكر:

«حاشية ابن عابدين» لابن عابدين. و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» للدسوقي. و«حاشية البيجرمي» سليمان بن محمد بن عمر. و«حاشية الروض المربع على زاد المستقنع» لعبد الرحمن بن قاسم.

وما أشير إليه من تقسيم للمدونات المذهبية الفقهية باعتبار النوع، قصره الباحث على ما يمكن أن يكون له أثره في ممارسة التحليل للنص الفقهي، وما ذكره المصنفون في هذا الشأن قد بلغوا بتقسيم المدونات المذهبية وفق الاعتبار المذكور إلى ما يربو على ما ذكره الباحث، وهذا باعتبار أنواع التأليف على جهة العلوم^(١).



(١) انظر: موسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٥٢٥-٥٥٥، والصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٢٩-١٦٠، والمناهج والأطر التأليفية في تراثنا، ٣١-٦٣.

الفصل السادس

القواعد الفقهية

وفيه ثلاثة مباحث:

- | | |
|----------------|--|
| المبحث الأول: | تعريف القواعد الفقهية. |
| المبحث الثاني: | مقومات القواعد الفقهية في كونها
نصوصاً فقهية. |
| المبحث الثالث: | مضان القواعد الفقهية. |

تمهيد

من النتائج العملية والعلمية للعقلية الفقهية تلك القواعد الفقهية والأصولية المشاركة في بناء الفقه، وهي صيغ إجمالية عامة من قانون الشريعة الإسلامية، ومن جوامع الكلم المعبر عن الفكر الفقهي، استخرجها الفقهاء في مدى متناول من دلائل النصوص الشرعية، وصاغوها بعبارات موجزة جزلة، وجرت مجرى الأمثال في شهرتها ودلالاتها في عالم الفقه الإسلامي، بل في عالم القانون الوضعي أيضًا^(١)، فكثير منها يعبر عن مبادئ حقوقية معتبرة ومقررة لدى القانونيين أنفسهم؛ لأنها ثمرات فكر عدلي وعقلي، ذات قيم ثابتة في ميزان التشريع والتعامل والحقوق والقضاء^(٢).

قال القرافي - رحمه الله - موضحةً أثرها: «هذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها.. يظهر رونق الفقه ويعرف وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف... ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع، واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت.. واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تنتهي، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من

(١) وهناك دراسات منشورة تشير إلى أن بعض القوانين الغربية مثل القانون الإسباني، والقانون الفرنسي «قانون نابليون» مفخرة الثورة الفرنسية، وغيرها قد تأثرت بشكل أو بآخر بالفقه المالكي الإسلامي، كما أثبتته كتاب «المقارنات التشريعية»، لعبد الله علي حسين، المطبوع بالقاهرة الذي قدّمه للملك فاروق، ملك مصر (تطوير القواعد الفقهية من ظاهرة إلى علم، وأثر ذلك في الفقه الإسلامي، للدكتور: محمد عبد الرحمن المرعشلي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، السنة: ١٤٢٨هـ العدد: ٧٠، ص: ١٨٣، وانظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، للدكتور: محمد رياض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص: ١٠٧).

(٢) شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن محمد الزرقاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص: ١٩.

طلب مُناها، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب»^(١).

من خلال تأمل ما جاء في مسطور الإمام القرافي -رحمه الله- يستخلص المتأمل خلاصات ثلاث:

الخلاصة الأولى: أن القواعد الفقهية مدار للاجتهد الفقهي وكاشفة له.

الخلاصة الثانية: أن القواعد الفقهية محل للتخريج لكون مناطقها عامًّا.

الخلاصة الثالثة: أن القواعد الفقهية حكم كلي تكوّن من معاني جزئية متناظرة في معنى أحكامها.

ومن هذه الخلاصات الثلاث يتضح بأن القواعد الفقهية عنوان لمعنى جامع لأفراد متعددة من المعاني المتوافقة أو المشتركة، وعليه فيمكن دراسة القواعد الفقهية من جانبين:

الجانب الأول: الجانب التكويني، باعتبار أن القواعد الفقهية متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع؛ حيث إنها تقوم بجمع أشاتها، وتربط بين ما تناثر منها.

الجانب الثاني: الجانب التفكيكي، باعتبار أن القواعد معنى كلي لها تطبيقاتها في جزئيات متعددة، تحقق فيها مناط القاعدة الفقهية.

وهذان الجانبان مسوغان لأن تكون القواعد الفقهية نصوصًا فقهية اجتهادية، وأن تكون محلًّا قابلاً للتحليل الفقهي.

والباحث في هذا الفصل سيسعى -بعون الله- جاهدًا في بيان ما يتعلق بالقواعد الفقهية من كونها نصًّا فقهيًّا اجتهاديًّا.

(١) أنوار البروق في أنواع الفروق ١/٣.

المبحث الأول

تعريف القواعد الفقهية

المطلب الأول: تعريف القواعد الفقهية باعتبار أفرادها.

في هذا المطلب سيعرف الباحث القاعدة في اللغة والاصطلاح، وأما ما يتعلق بالفقه فقد سبق وأن عرّفه الباحث في المطلع التمهيدي للبحث.

تعريف القاعدة في اللغة:

القاعدة أصل الأسّ، وقواعد البيت أساسه، وتُجمع القاعدة على قواعد، وتطلق على القواعد الحسية، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ الآية^(١).

وقال العزيز الحكيم: ﴿مِن قَبْلِهِمْ فَأَنفَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ﴾ الآية^(٢).

ثم استعملت مجازًا في القاعدة المعنوية، يقال: بنى أمره على قاعدة وقواعد، وقاعدة أمرك واهية، وعليه درج الفقهاء في استعمالهم لمعنى القاعدة الفقهية^(٣).

القاعدة في الاصطلاح:

قال الجرجاني: «هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»^(٤). وقال

(١) سورة البقرة، آية: ١٢٧. (٢) سورة النحل، آية: ٢٦.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، ٨/١٠٨، ١٠٩، ولسان العرب ١١/٢٣٦، والقاموس المحيط ١/٣٢٨ مادة: «قعد».

(٤) التعريفات، ص: ٢١٩.

الكفوي: «قضية كلية من حيث اشتغالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها»^(١).

المطلب الثاني: تعريف القواعد الفقهية باعتبار تركيبها.

إن تحرير تعريف القواعد الفقهية تداولته أقلام الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين، وتعددت فيه النتائج، وإن كانت متقاربة في العموم^(٢)، لكن ثمة تعريفات تعتبر جامعة، وإن اختلفت في كونها مانعة، وهذه التعريفات تتفق في ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: أن القواعد الفقهية حكم جامع «أغلبى أو كلي» يضم جزئيات.

الجانب الثاني: أن القواعد الفقهية أصول^(٣) تطبيقية يبنى عليها غيرها.

الجانب الثالث: أن القواعد الفقهية نصوص معللة فهي محل للإلحاق.

وهذه الجوانب تبرز الجانب العملي في القواعد، وخاصة أنها تتعلق

(١) الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٤٨/٢.

(٢) انظر: القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص: ٣٩-٥٣.

(٣) قال القرافي رحمه الله: «إن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم، ونحو ذلك، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة وخبر الواحد وصفات المجتهدين، والقسم الثاني قواعد كلية فقهية جلية، كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع ما لا يحصى ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه، وإن اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال..» (أنوار البروق في أنواع الفروق، ١/٢، ٣).

بالمعاني لا بالألفاظ، وهي من نتائج الأحكام العملية التكليفية المندرجة تحت أبواب فقهية متعددة، وهذا معنى كون القواعد الفقهية متأخرة عن الفروع^(١).

وبناء على تلك المعالم للقواعد الفقهية فيمكن تعريفها بأنها: حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات من جنسه.

وهذا التعريف للقاعدة الفقهية يكشف مهيتها ومعناها في عرف أهل الاختصاص.

وأما ما يتعلق بتعريف القاعدة الفقهية في كونها نصا فقهيا فيمكن استخلاص التعريف الآتي:

صياغة مجردة لحكم أغلبي فقهي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية.

وبالنظر للقواعد الفقهية المدونة في المدونات المفردة لها، أو الواردة فيها على جهة التبعية، يمكن تقسيم القواعد إلى ثلاثة أقسام^(٢)، على ما ارتضاه بعض الفقهاء^(٣):

القسم الأول: قواعد كلية يرجع إليها أغلب المسائل الفقهية، ومنها: «الأمور بمقاصدها»، و«الضرر يزال»، و«العادة محكمة»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«اليقين لا يزول بالشك»، وهذه القواعد الفقهية تعارف عليها الفقهاء بأنها القواعد الفقهية الكبرى.

(١) انظر: التخريج في المذهب المالكي وأثره في حركية الاجتهاد، ص: ٢٠٩.

(٢) مقدمة تحقيق القواعد للمقري، للدكتور: أحمد بن عبد الله بن حميد، طباعة جامعة أم القرى، ١/١٤١. «بتصرف».

(٣) على هذا النهج سار مؤلفوا الأشباه والنظائر: كتاج الدين السبكي، وجلال الدين السيوطي، وزين الدين ابن نجيم، والقسم الثالث وقع فيه الخلاف، فقد أثبت السبكي والسيوطي، ولم يذكره ابن نجيم. (مقدمة تحقيق القواعد للمقري، ١/١٤١). «بتصرف».

القسم الثاني: قواعد كلية يرجع إليها بعض المسائل الفقهية، مثل: «إعمال الكلام أولى من إهماله»، و«الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد»، وهذه القواعد ونظائرها ليست في شمولية القواعد الفقهية الخمس الكبرى. وهذا القسم من القواعد يندرج تحته القواعد المذهبية، وهي القواعد التي تختلف باختلاف المذاهب كاختلاف القواعد المستخرجة مثلاً من الحديث الشريف؛ حيث لا يحتج الإمام الشافعي بالحديث المرسل، بعكس الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى^(١).

القسم الثالث: القواعد الخلافية، وهي القواعد التي وردت بصيغة خلافية، وقد ترتب عليها خلاف في المسائل الفقهية، ومن هذه القواعد: «النذر، هل يسلك به مسلك الواجب أو الجائز؟»، و«العبرة بالحال أو المآل».

المطلب الثالث: الفرق بين القواعد الفقهية والضوابط الفقهية.

إن توافق عمل القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي في الدور والأثر الجمعي أوجد قدرًا من التشابه؛ وهذا الذي جعل الإمام ابن رجب -رحمه الله- في كتابه «القواعد» يسمي الضابط بالقاعدة، وهذا الإطلاق على جهة التسامح.

ويبرز الفرق بين القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي في مدى التطبيق والإعمال، فمدى القاعدة الفقهية أوسع من مدى الضابط الفقهي، مثاله:

قاعدة «الأمر بمقاصدها» تجري في المعاوزات والتملكيات المالية، والإبراء والوكالات، وإحراز المباحات، والضمانات، والأمانات، والعقوبات، وأما الضابط الفقهي فيختص بباب فقهي واحد؛ نحو «كل ماء لم يتغير أحد

(١) انظر: تطوير القواعد الفقهية من ظاهرة إلى علم وأثر ذلك الفقه الإسلامي، للدكتور: محمد عبد الرحمن المرعشلي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، السنة: ١٤٢٨هـ، العدد:

أوصافه طهور» فالباب الوحيد لهذا الضابط هو باب الطهارة، فاختص الضابط به مع وجود صفة الكلية، فيشمل الحكم جميع المياه الباقية على خلقتها: كمياه الأمطار، والبحار، والأنهار، ونحو ذلك، مما لم يتغير أحد أوصافه^(١). وقد ذكر بعض أهل العلم فروقاً بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي من جهتين^(٢):

الجهة الأولى: في كون القواعد الفقهية يغلب توافق المذاهب على اعتبارها بخلاف الضوابط الفقهية التي قد يستقل بها مذهب عن مذهب، بل قد يختص فقيه عن باقي الفقهاء بضابط فقهي.

الجهة الثانية: في كون الضوابط الفقهية يقل فيها الاستثناءات؛ لمحسورية مداها في باب واحد بخلاف القاعدة، التي قد يطرأ عليها الاستثناءات؛ لتخلف بعض مسائل الأبواب عنها؛ إما لعدم تحقق شروط القاعدة وانتفاء موانعها فيها، أو لتجاذب أصليين للمسألة المستثناة.



(١) انظر: المرجع السابق، ص: ١٩١.

(٢) انظر: القواعد الفقهية، للدكتور: علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ ص: ٥٢؛ وموسوعة القواعد الفقهية، للدكتور: محمد صديقي أحمد البورنو، نشر المؤلف، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، ١/٣٥.

المبحث الثاني

مقومات القواعد الفقهية في كونها نصوصاً فقهية^(١)

تعد المقومات للقواعد الفقهية من سمات النص الكلي الذي يندرج تحته جملة من الجزئيات، وهذا المعنى الكلي لا بد من وضوحه في الجانب المنطقي، وجانب البناء اللفظي الصياغي، والجانب المعنوي.

والدراسات التحليلية للنصوص الفقهية، والتي منها القواعد الفقهية أو غيرها تقوم على تجزئة النص محل التحليل وفق الجوانب المذكورة آنفاً: الجانب المنطقي، والجانب الصياغي، والجانب المعنوي.

وفي المطالب الآتية يعرض الباحث لاعتبار الجوانب المشار إليها ضمن مقومات القواعد الفقهية في كونها نصوصاً فقهية.

المطلب الأول: أن تكون القاعدة الفقهية قضية حملية موجبة.

يحسن قبل الشروع في بيان شرطية أن تكون القاعدة الفقهية قضية حملية موجبة - أن يشار إلى أن القضية الكلية تقوم على ثلاثة أركان:

الركن الأول: الموضوع، أو المحكوم عليه.

الركن الثاني: المحمول، أو المحكوم به على الموضوع.

(١) انظر: القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب الباسين، ص: ١٦٦-١٦٨، ١٨٣-١٨٧، ونظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، للدكتور: محمد الروكي، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص: ٦٧، وموسوعة التشريع الإسلامي، ٥/٤٥٨-٤٥٩، والقواعد الفقهية من خلال كتاب «الإشراف على مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب البغدادي، للدكتور: محمد الروكي، دار البحوث العلمية، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ١٩٧.

الركن الثالث: الحكم، وهو إدراك وقوع النسبة الكلامية بين الموضوع والمحمول، أو عدم وقوعها، وهو ما أطلق عليه المناطقة «الرابطه».

وهذه الرابطة إما أنها «تكون» أو ما في معناها، وهذا في حال الإيجاب، أو أنها «لا تكون»، وهذا في حال السلب.

والقاعدة الفقهية تقوم على ركنين لكونها قضية كلية، وهذان الركنان هما:

الركن الأول للقاعدة: وهو الموضوع، أو المحكوم عليه، وقد سُمي بالموضوع؛ لأنه وضع ليحمل عليه الثاني، أو ليحكم عليه بشيء، مثال ذلك: قاعدة «المشقة تجلب التيسير»؛ فالمشقة هي الموضوع في القاعدة، و«الضرر يزال» فالضرر هو الموضوع في القاعدة، و«اليقين لا يزول بالشك»؛ فاليقين هو الموضوع في القاعدة، وهكذا..

والركن الثاني للقاعدة: المحمول، أو الحكم أو المعبر عنه بالمحمول به، وبوساطته ثبت أو نفي وصفاً أو صفات عن الموضوع، وهذا الوصف إما أن يكون حكماً شرعياً أو ما له صلة بالحكم الشرعي.

مثاله: إثبات التيسير للمشقة، والإزالة للضرر، ونفي إزالة الشك باليقين، وهكذا..

وأما الحكم المعدود ركنًا في القضية الكلية فهو محصل من التركيب بين الموضوع والمحمول، كما أن الإخبار محصل من الإسناد بين المبتدأ والخبر.

وبناءً على ما ذكر فالأصل في القاعدة الفقهية أن تكون قضية حملية موجبة، وإن كان هذا لا يمنع من أن تكون شرطية كلية أو حملية سالبة؛ لدلالة الوقوع والحدوث في جملة من القواعد الفقهية، من ذلك:

أولاً: القضية [الكلية] الشرطية^(١): قاعدة: «إذا زال المانع عاد الممنوع»، و«إذا ضاق الأمر اتسع»، و«إذا اتسع الأمر ضاق».

ثانياً: الحملية السالبة^(٢): قاعدة: «لا ضرر ولا ضرار»، و«لا ينسب لساكت قول»، و«لا عبرة بالظن البين خطؤه».

وهذا المقوم المنطقي لا بد من حضوره في عقلية الفقيه الذي يمارس عملية التحليل؛ لما يترتب عليه من استيعاب القاعدة وتكونها، وآلية تصورها من خلال تفكيكها، وتصور الجانب التركيبي بين موضوعها ومحمولها.

(١) القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق؛ أي: وجود إحدى قضيتيها معلقاً على وجود الأخرى أو على نفيها؛ وهي على قسمين: متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منهما يسمى مقدماً، والثاني تالياً.

فالمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزءيها، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وكقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فجزءاهما متلازمان.

والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق، وهي التي جزاءهما متعاندان نحو: العالم إما قديم أو حديث، وزيد إما حي أو ميت. (انظر: شرح العلامة الأخضري على سلمه في علم المنطق، طبعة البابي الحلبي، ص: ٢٢، والتقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية، لابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م، ص: ١٢٥، ١٢٦).

(٢) القضية الحملية: وهي ما كان المحكوم عليه وبه فيها مفردين؛ أي: قضية حُكم فيها بثبوت شيء لشيء، مثل قولنا: المؤمن كيس فطن، أو نفي شيء لشيء، كقولنا: الجهل لا يأتي بخير. تنقسم القضية الحملية باعتبار الإثبات والنفي إلى:

١- موجبة: وذلك إن كانت النسبة التي بين الموضوع والمحمول حكماً مثبتاً، بأن يقال: الموضوع محمول، فالقضية موجبة، كقولنا: الله رحيم، زيد كاتب، الكحول نجس. ٢- وسالبة: وذلك إن كانت النسبة حكماً منفيّاً، بأن يقال: الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سالبة. كقولنا: الكاذب ليس بمؤمن، المؤمن لا يكذب، الإله لا يتغير. (تهذيب فن المنطق شرح متن إيساغوجي، للأستاذ محمد صبحي العايدي، ص: ٢٤، ٢٦).

المطلب الثاني: أن تكون القاعدة الفقهية قضية تركيبية.

تعد القواعد الفقهية من القضايا التركيبية التي يظهر معناها من مصدر خارجي لا علاقة له بتحليل الموضوع من جهة اللغة أو الاصطلاح، كما أن معيار صحتها وعدمه موافقة تلك القواعد للواقع، ولأحكام الشرع وقواعده التي منها الفقهية.

وعليه فإن القواعد الفقهية كقاعدة «الأمر بمقاصدها»، أو «الحدود تسقط بالشبهات» ونحوها، ليست المعاني المستفادة من محمولاتها هي معاني الموضوع نفسه، ولا هي مشتقة منه.

وهذا المقوم إدراکه يبين بأن مدى التحليل المعنوي للقواعد الفقهية لا يقصر على المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفردات القاعدة، بل لا بد من تحليل المعاني المستفادة من محمولاتها بعد استيعاب الأحكام والقواعد الشرعية التي استفيد منها معنى تلك المحمولات، ويتوصل لهذا المعنى من طريقين:

الطريق الأول: الاستنباط وهو الحكم المأخوذ من مصادره الشرعية.

الطريق الثاني: الاستقراء وبه يتم معرفة كلية الحكم.

المطلب الثالث: أن تكون القاعدة الفقهية موجزة الصياغة.

الإيجاز في الصياغة سمة غالبية في القواعد المعرفية، وهي منخول وخلاصة المعنى المباشر المراد معرفته من طريق القاعدة، والقواعد الفقهية كثيراً ما تشارك القواعد المعرفية الأخرى في هذا الأمر، وإن لم تكن شرطاً لازماً ومقوماً أساساً؛ إذ إن الأساس في القاعدة الفقهية هو نوع القضية لا كمية الكلمات.

وقد درج الفقهاء على صياغة القاعدة وفق منهج موجز، يتحقق منه فهم القضية الكلية منها دون مشقة، ولكن تجد بعض القواعد أو الضوابط الفقهية تأخذ منحى الإطالة النسبية؛ إتماماً لوضوح القاعدة، ولتيسير الفهم، وخاصة أن القاعدة الفقهية كما أُشير إليه سابقاً أنها قضية تركيبية لا قضية تحليلية؛ بحيث تفهم معاني محمولاتها من تحليل الموضوع من جهة المعاني اللغوية أو الاصطلاحية.

ومن الفقهاء الذين برز لديهم الإطالة النسبية في صياغة بعض القواعد: ابن رجب الحنبلي، والمقري المالكي، رحمهما الله تعالى.



المبحث الثالث

مضان القواعد الفقهية

إن من أبرز سمات القواعد الفقهية استجماعها لمعنى كلي انتظم من جزئيات متعددة، وهذه الجزئيات نتائج فقهية؛ إما أن تكون نتائج مشتركة بين المذاهب، وإما مشتركة بين مذهب ومذهب، وقد يستقل بها مذهب عن بقية المذاهب كما اتضح ذلك سابقاً؛ ولذلك صارت القواعد الفقهية حاضرة في استعمال كل من له بيان للأحكام الفقهية، مما ترتب عليه استصحاب القواعد في المدونات الفقهية المذهبية وكذلك في المدونات المعنية بشرح أحاديث الأحكام، وكتب النوازل والوقائع والفتاوى؛ فتحققت جملة من المصالح في هذا، منها على سبيل المثال:

ورود القواعد الفقهية في مدونات الفقهاء المذهبية يعطي المتفقه عدداً من التطبيقات الفقهية للقاعدة، وكذلك تبرز له مناطات القواعد الفقهية وخاصة إذا اعتنى صاحب المدونة ببيان التعليل، والتخريج على القواعد الفقهية.

وأما ورود القواعد الفقهية في المدونات المعنية بشرح أحاديث الأحكام فإنها تعين المتفقه على معرفة أدلة القاعدة وتأصيلها.

وأما ورودها في كتب الفتاوى؛ والنوازل ظاهر الفائدة؛ من حيث بيان كيفية توظيف القاعدة الفقهية في النازلة الواردة في الواقع.

ومجمع هذه المصالح المدونات المعنية بذكر القواعد الفقهية^(١).

(١) أجرى فقهاء الإسلام الاستقراء التام لنصوص الشريعة وفروعها، فخرَّجوا الأصول من الفروع، وخرجوا الفروع على الأصول، وتنامت باجتهادهم حتى أصبحت فناً يعنيه العلماء في بناء الأحكام وتجاذب الاستدلال، والتأليف على التبع أو الاستقلال، والشافعية كما كان لهم فضل سبق في =

والباحث في هذا المبحث سيبين أشهر المظان للقواعد الفقهية - بإذن الله - على النحو الآتي:

أولاً: المدونات المؤلفة في القواعد استقلاً:

قد اهتم الفقهاء في تدوين القواعد في مؤلفات مفردة تعد من أهم مظان القواعد الفقهية والضوابط الفقهية، وهذه المدونات ألفت لإبراز هذه القواعد وتجليتها للمتفقه، وقد كان لكل مدوّن طريقته وترتيبه وتقسيمه للقواعد، وقد ألفت تلك المدونات من فقهاء المذاهب؛ لتقريب تلك القواعد الفقهية لمتفقه المذهب، وتهيئتها للتخريج، والإلحاق، وفيها إبراز لطرائق فقهاء المذهب في بناء القواعد، وتحقيق منطاتها من خلال التطبيقات المودعة فيها، ومن أشهر تلك المدونات بحسب المذاهب الآتي:

في المذهب الحنفي:

«أصول الكرخي»، وتعد رسالته أول مصادر القواعد الفقهية. و«تأسيس النظر» للدبوسي، و«الأشباه والنظائر» لابن نجيم، و«قواعد مجلة الأحكام العدلية».

في المذهب المالكي:

«أصول الفتيا» للخشني، و«أنوار البروق في أنواء الفروق» للقرافي،

= التأليف في «القواعد» فقد كان لهم فضل الاهتمام وتتابع العناية بالتأليف فيها.

فهذا أبو العباس أحمد الطبري الشافعي المعروف بابن القاص ت سنة (٣٣٥ هـ) ألف كتابه: «التلخيص»، تلاه أبو طاهر الدباس الحنفي؛ إذ جمع سبع عشرة قاعدة كلية، ثم جاء الكرخي الحنفي أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال ت سنة (٣٤٠ هـ)، فألف كتابه: «الرسالة» في القواعد، أدخل فيه قواعد الدباس، مع قواعد أخرى، وعن الكرخي استفاد سمي عبيد الله الدبوسي ت سنة (٤٣٠ هـ) في كتابه: «تأسيس النظر».

ثم تتابع الناس على ذلك في كل مذهب (المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخرجات الأصحاب، ٢/ ٩٣٠، ٩٣١).

و«القواعد» للمقري، و«إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك» للونشريسي.

في المذهب الشافعي:

«قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام، و«الأشباه والنظائر» لابن الوكيل، و«المنثور في القواعد»، للزرکشي، و«الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية»، للسيوطي.

في المذهب الحنبلي:

«القواعد الفقهية النورانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«القواعد لابن رجب»، و«القواعد الكلية والضوابط الفقهية»، لابن عبد الهادي، و«قواعد مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد» لأحمد القاري.

ثانياً: المدونات الفقهية التي تناولت القواعد الفقهية ضمناً «على جهة التبع»:

إن الفقهاء في كثير من مؤلفاتهم يحرصون على ضبطها بالقواعد والضوابط الفقهية، التي ينتظم بها جملة من المعاني التي يتقرر بها رأي الفقيه، ويخرج عليها كثيراً من المسائل، وتلك المدونات سواء كانت مختصرات أو شروحا، وسواء كانت كتباً في المذهب أو كتباً معنية بالخلاف العالي.

ومن عني بهذا المسلك على سبيل المثال من الحنابلة القاضي أبو يعلى؛ فقد كان له فضل كبير على جادة الحنابلة الفقهية؛ من حيث إدارة الأحكام على القواعد الفقهية في مؤلفاته^(١).

وإليك جملة من المصادر الفقهية التي تناولت القواعد الفقهية ضمن

طرحها:

(١) انظر: المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ٢/٩٣١.

في المذهب الحنفي:

«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني، و«حاشية ابن عابدين» لابن عابدين.

في المذهب المالكي:

«الذخيرة» للقرافي، و«الاستذكار» لابن عبد البر.

وفي المذهب الشافعي:

«الأم» للشافعي، و«المجموع» للنووي، و«نهاية المطلب» للجويني.

وفي المذهب الحنبلي:

«المغني» لابن قدامة، و«كشاف القناع» للبهوتي.

وفي المذهب الظاهري:

«المحلى» لابن حزم.

ثالثاً: مدونات شروح أحاديث الأحكام.

شروح أحاديث الأحكام كثيراً ما يكون ضمن مشمولها القواعد والضوابط الفقهية، وهذا الإيراد للقواعد الفقهية يتحقق به مصلحة للقواعد من جهة ذكر أدلتها، وما بنيت عليه من النصوص الفقهية الشرعية، وهذا معتبر في مسالك تأصيل القواعد.

وأما المصلحة الأخرى فهي تعود على بيان الحديث النبوي من حيث توسيع دلالاته عند الفقهاء؛ إذ إن القواعد الفقهية تقوم على الكلية والأغلبية الجامعة لأحكام جملة من الجزئيات.

ومن تلك الشروح الآتية ذكرًا:

«المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي، و«التمهيد شرح موطأ الإمام مالك» لابن عبد البر، و«إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، و«سبل السلام شرح بلوغ المرام» للصنعاني، و«نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» للشوكاني.

رابعاً: مدونات الفتاوى^(١) والنوازل.

لا شك بأن دور القواعد الفقهية في ممارسة المفتي، في التعامل مع الوقائع والنوازل يشكل قدرًا من تأصيل الفتوى وضبطها؛ وذلك في حال تحقيق مناط القواعد الفقهية في النازلة من طريقين:

الطريق الأول: إدراك التطبيقات الفقهية النظرية للواقعة المعروضة أمام نظر المفتي، وهذا الإدراك محوره استيعاب المعنى المشترك بين تلك النظائر.

الطريق الثاني: تصور المعنى المستقى من أحكام الشريعة وقواعدها، والذي تشكل منه الحكم الكلي في القاعدة الفقهية.

والناظر في كتب الفتاوى - لمن عني بذلك - يلمس العمق في تحرير الفتوى وتأصيلها، وأثرها في تقرير الحكم وبيانه، ومن أبرز من ظهر في مساره الإفتائي مثل هذا المسلك هم كل من:

ابن عابدين الحنفي، وابن رشد المالكي، والعز بن عبد السلام، وابن حجر الهيتمي الشافعي، وابن تيمية الحنبلي، وتلميذه ابن القيم.

وذكر هؤلاء الأعلام في هذا الباب مرشد لمدوناتهم في الفتاوى والنوازل،

(١) تعرف كتب الفتاوى بذلك، بكسر الواو، وهو أفصح، ويفتح الواو وهو صحيح، وباسم: «الوقائع» و«الحوادث» وشيوعهما لدى الحنفية، وباسم: «النوازل»، والتعبير به منتشر لدى المالكية. (المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب، ٢/٩١٩).

وهذه الفتاوى قد تفرد لهم في مدونات أو تنقل عنهم في مدونات ضمن النقل عن فقهاء المذاهب.



الفصل السابع

الفتوى

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الفتوى.

المبحث الثاني: مجالات الفتوى.

المبحث الثالث: خصائص الفتوى في كونها نصًا فقهيًا.

المبحث الرابع: مظاهر الفتوى.

المبحث الخامس: المكونات الاجتهادية في الفتوى.

تمهيد

إن الفتوى في الشريعة الإسلامية ذات منزلة في بيان الشرع ونشره، ونفع الخلق فيما يتعلق بصلاح دينهم ودنياهم، وما ذاك إلا لكون الفتوى طريق البلاغ عن رب العالمين، وهي الدور المناط بأهلها ليقوموا بها في محلها، وهذه المسؤولية والتبعة مقابلة للمكانة والفضيلة والغنم العائد على صاحبها في الدار الآخرة إذا قام بها حق القيام.

وما زال الإفتاء قائمًا منذ فجر الإسلام، وحتى هذه الأيام، حتى خلف العلماء كثيرًا من كتب الفتاوى والنوازل التي زخرت بها المكتبة الإسلامية، كانت وما تزال مصدرًا من مصادر الإشعاع العلمي والحضاري الذي ترك بصماته في نهضة الأمم ورفقي الشعوب:

لهذا كانت منزلته عظيمة، ومكانته كبيرة؛ لأنه: بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول.

وهذا البيان الذي يزاوله أهل الإفتاء لا بد أن يكون وفق الأدلة الشرعية في المضمون والمقصد، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفيق الله، ثم امتلاك أدوات النظر الاجتهادي ومسالكه، ومظان ذلك علم أصول الفقه^(١)، وهذا من أصول

(١) قال ابن حمدان الحنبلي -رحمه الله-: «فأما الفقيه على الحقيقة فهو من له أهلية تامة يمكنه أن يعرف الحكم بها إذا شاء معرفته، جملة كثيرة عرفها من أمهات مسائل الأحكام الشرعية الفروعية العملية بالاجتهاد والتأمل وحضورها عنده، فكل فقيه حقيقة مجتهد قاض؛ لأن الاجتهاد بذل الجهد والطاقة في طلب الحكم الشرعي بدليله، وكل مجتهد أصولي فلهذا كان علم أصول الفقه فرضًا على الفقهاء، وقد ذكر ابن عقيل أنه فرض عين، وقال العالمي الحنفي: إنه فرض عين على من أراد الاجتهاد والفتوى والقضاء، وفرض كفاية على غيرهم، وهو أولى إن شاء الله تعالى والمذهب أنه فرض كفاية كالفقه. قلت: نحمله على غير الثلاثة، ولأن به يعرف الدليل والتعليل، والصحيح والفاسد، والعليل والنبيل والرذيل، وكيفية الاستدلال والاستنباط، والإلحاق والاجتهاد، =

مكونات المجتهد الذي يزاول الإفتاء في وقائع الناس، فمن أحسن وأتقن في مزاولته للإفتاء صارت نتائج فتاواه نصوصاً معتبرة لدى فقهاء مذهبه وفقهاء عصره، ويفسر هذا الاعتبار للفتاوى بثلاثة أمور:

الأمر الأول: التعرف على المذهب وإعمال قواعده، وتحقيقها من خلال تلك الفتوى.

الأمر الثاني: تحويل نتائج الفتوى إلى جزئيات فرعية تُضمن متون الفقهاء ومختصراتهم.

الأمر الثالث: التقييد بالفتوى ما كان عاماً من القواعد الفقهية، والإطلاقات الواردة في مدونات المذهب، ومن ذلك التعرف على الاستثناءات التي تطرأ على القواعد الفقهية أو الكليات في المذهب.

لذلك لا بد من إعداد الدراسات المعنية بتأمل الفتاوى وتحليلها، وكشف أثرها في البناء للفقهاء والمتفقه، ومعرفة مكونات الفتوى التي يتم من خلالها دراسة الفتوى وتحليلها بما يعود على ملكة المتفقه بالكمال، وعلى تفقهه بالدربة والتأصيل؛ ليتأهل في توظيف الفقه وإعماله في الوقائع والنوازل.

وفي هذا الفصل سوف يتعرض الباحث - بإذن الله - إلى ما يتعلق بالفتوى من كونها نصاً فقهياً اجتهادياً قابلاً لأن يكون محلاً للتحليل.

= والمجتهد والفتوى، والمفتي والمستفتي، ومن يجوز له الاجتهاد والفتوى، أو يجبان عليه أو يحرمان، أو يندبان له، ومن يلزمه التقليد أو يمتنع عليه، وفيما يجوز أو يمتنع، ومن جهله كان حاكمي فقه وفرضه التقليد، وقد أوجب ابن عقيل وغيره تقديم معرفته على الفروع ولهذا ذكره القاضي وابن أبي موسى وابن البناء وأبو بكر عبد العزيز في أوائل كتبهم الفروعية، وقال أبو البقاء العكبري: أبلغ ما يتوصل به إلى إحكام الأحكام إتقان أصول الفقه، وطرف من أصول الدين. لكن القاضي أوجب تقديم الفروع؛ لتحصل الدربة والملكة وهو أولى إن شاء الله تعالى». (صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، ص: ١٤).

المبحث الأول

تعريف الفتوى

المطلب الأول: تعريف الفتوى لغةً واصطلاحًا.

الفتوى في اللغة^(١):

الْفَتْوَى وَالْفُتُوَى وَالْفُتْيَا: ما أفتى به الفقيه، ومعناها: الإبانة، يقال: أفتاه في الأمر إذا أبانه له، وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء، إذا أجابه وأبان الحكم فيها.

ومن ذلك في القرآن الكريم: ﴿وَسْتَفتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾^(٢). والفتيا: تبين المشكل من الأحكام، وتفتوا إلى فلان: إذا تحاكموا إليه. ومدار الفتوى في اللغة: على البيان والإيضاح والإظهار، فبتتبع مادة (ف ت ي) في القرآن - التي وردت في عدة مواضع^(٣) - نجدها كلها متضافرة على هذا المعنى اللغوي للكلمة.

الفتوى في الاصطلاح:

تنوعت التعريفات للفتوى في لسان أهل الاختصاص^(٤)، وهذا التنوع يعود

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، ٤/٣٧٧-٣٧٩، ولسان العرب، ١٥/١٤٥، والمعجم الوسيط، ٦٧٣/٢.

(٢) سورة النساء، آية: ١٢٧.

(٣) في سورة النساء، الآيات: ١٢٧، ١٧٦، وسورة الصافات، الآيات: ١١، ٤٩، وسورة يوسف، الآية: ٤٣، وسورة الكهف، الآية: ٢٢، وسورة النمل، الآية: ٣٢.

(٤) انظر: الفتيا المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية، للدكتور: خالد المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ص: ١٦-٢١، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ١٧٧-١٨٠، والفتوى وأهميتها، للدكتور: عياض السلمي، ورقة بحثية =

إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إيجاد القيد الذي يفرق بين القضاء والفتوى من حيث الإلزام وعدمه.

الأمر الثاني: أن تكون الفتوى صادرة من أهلها وهو العالم بالدليل «المجتهد».

الأمر الثالث: أن تكون إخبارًا بجواب عن سؤال لا ابتداءً.

والذي يظهر للباحث وفق ما يتعلق بمعنى الفتوى المقصودة في هذا البحث، هو أن الفتوى: الإخبار بحكم شرعي في مسألة جوابًا عن سؤال أو بيانًا ابتدائيًا.

وهذا التعريف المرتضى من الباحث تحقق منه الآتي:

أولاً: أن الفتوى إخبار لا إنشاء.

ثانياً: أن مدار الفتوى على بيان الحكم الشرعي.

ثالثاً: أن الفتوى تتعلق ببيان حكم قد سئل عنه أو ابتدأه المفتي باعتبار أن الواقعة محلًا للسؤال حالاً أو مآلاً.

ومن المرادات من هذا التعريف بيان أن مكونات الفتوى ثلاثة:

المكون الأول: الواقعة وهي المسألة أو النازلة المعروضة أمام نظر المفتي.

المكون الثاني: مستند الفتوى من الأدلة الشرعية المتفق عليها أو المختلف

فيها.

= ضمن أعمال ندوة «الفتوى المعاصرة» التابعة لمجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، ص: ١٠-

المكون الثالث: تحقيق المناط ومعتبراته الذي نتج عنه الفتوى.

وهذه المكونات سيبينها الباحث في المبحث الخامس -ياذن الله-.

المطلب الثاني: الفرق بين الفتوى وما يشابهها.

لا يخفى أن الفتوى ميدان لإعمال الفقه، كما أنها مهارة تأخذ في إجراءاتها ما يأخذه القضاء في تعامله مع القضايا المعروضة أمام نظر القاضي، وهذا الذي جعل قدرًا من التشابه كبيرًا بين الفتوى والقضاء، ولكن ثمة فروق بين الفتوى والفقه، وبين الفتوى والقضاء، وبين الفتوى والاجتهاد، والمعنى المنشود للباحث من هذا التفريق هو تجلية طبيعة مخرجات الفقيه، ومخرجات المفتي، ومخرجات القاضي باعتبارها نصوصًا فقهية، وهذا ما سيوضح -ياذن الله- في الفروع الآتية.

الفرع الأول: الفرق بين الفتوى والفقه.

يعد الفقه مدد الفتوى ومستندها، كما أنها مشاركة في تشييد بنائه وتوظيف مفرداته من خلال التخريج على كليات الفقه، والتنظير على جزئياته من خلال الإلحاق بالعلة والشبه، ويكمن الفرق بين الفتوى والفقه في كون الفتوى إخبارًا بمضامين الفقه، والفقه مصدر التنظير، لذلك يمكن أن يعبر عن المفتي بأنه مخبر، والفقيه بأنه منظر.

وقد رأى بعض الباحثين بأن الفتوى أعم من الفقه؛ لكونها تستلزمه مع ربطها بالواقعة المسؤول عنها، والإخبار بحكمها^(١).

ورأى البعض بأن علم الفتوى أخص من علم الفقه، قال ابن عرفة - رحمه الله - موضحًا ذلك: «علما القضاء والفتوى أخص من العلم بالفقه؛

(١) انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ١٩١.

لأن متعلق الفقه كلي من حيث صدق كلياته على جزئياته، فحال الفقه من حيث هو فقه كحال عالم بكبرى قياس الشكل الأول فقط، وحال القاضي والمفتي كحال عالم بها مع علمه بصغراه، ولا خفاء أن العلم بهما أشق وأخص، وأيضاً فقها القضاء والفتوى مبنيان على أعمال النظر في الصور الجزئية، وإدراك ما اشتملت عليه من الأوصاف الكائنة فيها فيلغى طرديةا ويعمل معتبرها»^(١).

وقد يؤيد هذا الرأي الذي ذهب له ابن عرفة بأن تعامل المفتي مع الوقائع يقوم وفق مناطين؛ مناط عام وهذا قدر مشترك بين الفتوى والفقه، ومناط خاص وهذا غالباً ما يكون حاضرًا في واقع المفتي، ولذلك لا بد أن يكون المفتي بصيرًا بالواقع، مدرّكًا لجزئيات الوقائع، حتى يستطيع تطبيق الأحكام والقواعد الفقهية.

ولهذا تجد الفتاوى المسطورة ومدوناتا حافلة بهذا الذكاء الفقهي العجيب الذي في تحليل عناصره ومكوناته تغذية لعقلية المتفقه.

الفرع الثاني: الفرق بين الفتوى والاجتهاد.

قال الشاطبي - رحمه الله -: «الاجتهاد على ضربين: أحدهما: لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف؛ وذلك عند قيام الساعة، والثاني: يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا:

فأما الأول: فهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط؛ وهو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله، ومعناه أن يثبت الحكم بمدرکه الشرعي، لكن يبقى النظر

(١) البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، ٣٤/١.

في تعيين محله؛ وذلك أن الشارع إذا قال: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١) وثبت عندنا معنى العدالة شرعاً افتقرنا إلى تعيين من حصلت فيه هذه الصفة...
وأما الضرب الثاني: وهو الاجتهاد الذي يمكن أن ينقطع فثلاثة أنواع:
أحدها المسمى بتنقيح المناط... والثاني المسمى بتخريج المناط...
والثالث هو نوع من تحقيق المناط...^(٢).

وتقسيم الشاطبي السابق يشتر الاجتهاد إلى شطرين:

الشرط الأول: الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط وهذا عام في المستعمل والاستعمال.

الشرط الثاني: الاجتهاد المتعلق بالاستنباط من خلال استخراج الفروع الفقهية العلمية من أدلتها التفصيلية، وهذا خاص من جهة المستعمل والاستعمال.

والفتوى داخلة في الثاني، لذلك عدها البعض أخص من الاجتهاد؛ من جهة أنها في استعمالها خاصة في حال وقوع واقعة وحلول نازلة^(٣).

وذهب البعض إلى أن الفتوى أعم من الاجتهاد؛ فهي في حد ذاتها اجتهاد وزيادة، وهي الإخبار بنتيجة ذلك الاجتهاد؛ إذ المفتي لا بد له من اجتهاد، سواء كان منتسباً لمذهب أو كان مطلقاً^(٤).

والذي يظهر للباحث بأن الفتوى أخص من الاجتهاد؛ لكونها اجتهاداً

(١) سورة الطلاق، آية: ٢.

(٢) الموافقات، ٤/٨٩-٩٦.

(٣) انظر: أصول الفقه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر، القاهرة، ص: ٣٧٩.

(٤) انظر: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ١٩٠.

مناطقاً بحلول واقعة، سواء سئل عنها أو يتوقع السؤال عنها.

الفرع الثالث: الفرق بين الفتوى والقضاء.

إن مقام الفتوى والقضاء من المقامات المتقاربة لبعضها من خلال تنزيل الدلائل على المسائل، والأدوات الاجتهادية المستعملة في عملهما متوافقة في العموم، ولكن ثمة فروق بين المقامين، لا يتناسب مع سياق البحث وغرضه إلا الآتي^(١):

الفرق الأول: الفتوى أعم من القضاء؛ لأنها تكون في العبادات وأحوال الآخرة، وتكون في المعاملات، بينما القضاء لا يكون إلا في المعاملات لتعلقه بالحقوق والواجبات، ولمنطه بالإلزام.

الفرق الثاني: أن الواقعة المتعلقة بالفتوى مردها إلى وصف السائل وبيانه، من خلال تحقق المفتي من صيغة السؤال ليكون جوابه مطابقاً، بخلاف القضاء الذي يستكمل الواقعة محل الحكم من خلال الخصوم، وما يتعلق بالدعوى من بينات، وما في معناها كالقرائن ونحوها؛ ليكون الحكم ملائقاً لمحل الدعوى.

ولعل الباحث يختم هذا المطلب بالنقل الآتي للإمام السبكي في بيان مراتب العلماء من الفقه: «واعلم يا أخي أن العلماء الكاملين المبرزين يجيئون من الفقه على ثلاث مراتب:

إحداها: معرفة الفقه في نفسه، وهو أمر كلي؛ لأن صاحبه ينظر في أمور كلية، وأحكامها، كما هو دأب المصنفين، والمعلمين والمتعلمين، وهذه المرتبة هي الأصل.

(١) انظر: صناعة الفتوى وفقه الأقليات، لعبد الله بن بية، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص: ٢١، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ١٨٦-١٨٩.

الثانية: مرتبة المفتي، وهي النظر في صورة جزئية وتنزيل ما تقرر في المرتبة الأولى عليها، فعلى المفتي أن يعتبر ما يسأل عنه، وأحوال تلك الواقعة، ويكون جوابه عليها، فإنه يخبر أن حكم الله في هذه الواقعة كذا. بخلاف الفقيه المطلق المصنف المعلم، لا يقول في هذه الواقعة، بل في الواقعة الفلانية، وقد يكون بينها وبين هذه الواقعة فرق، ولهذا نجد كثيرًا من الفقهاء لا يعرفون أن يفتوا.

وأن خاصية المفتي تنزيل الفقه الكلي على الموضوع الجزئي؛ وذلك يحتاج إلى تبصر زائد على حفظ الفقه وأدلته، ولهذا نجد في فتاوى بعض المتقدمين ما ينبغي التوقف في التمسك به في الفقه، ليس لقصور ذلك المفتي، معاذ الله، بل لأنه قد يكون في الواقعة التي سئل عنها ما يقتضي ذلك الجواب الخاص، فلا يطرد في جميع صورها.

وهذا قد يأتي في بعض المسائل ووجدناه بالامتحان والتجربة في بعضها، ليس بالكثير والكثير، أنه مما يتمسك به فليتنبه لذلك، فإنه قد تدعو الحاجة إليه في بعض المواضع، فلا نلحق تلك الفتوى بالمذهب إلا بعد هذا التبصر.

المرتبة الثالثة: مرتبة القاضي وهي أخص من رتبة المفتي، لأنه ينظر فيما ينظر فيه المفتي من الأمور الجزئية، وزيادة ثبوت أسبابها ونفي معارضتها وما أشبه ذلك.

وتظهر للقاضي أمور لا تظهر للمفتي فنظر القاضي أوسع من نظر المفتي ونظر المفتي أوسع من نظر الفقيه^(١).

(١) فتاوى السبكي، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعرفة، ١٢٢/٢.

المبحث الثاني

مجالات الفتوى

كما هو متقرر عند أهل العلم بأن الفتوى أوسع مدى ومجالاً من القضاء^(١)، وهذا تمايز في النطاق والمجال نشأ عنه تقاسيم في مجالات الفتوى باعتبارات منها: مجالات الفتوى باعتبار نوع المسائل، ومنها: مجالات الفتوى باعتبار النص على حكم الواقعة المسؤول عنها من عدمه.

وهذا التقسيم يفيد في قضيتين:

القضية الأولى: تصنيف المخرج النصي من الفتوى وهذا يعين على تصور طبيعة النوع المصنف؛ فمعايير النص الفقهي الناتج عن الفتوى في باب العقائد تختلف عن معايير النص الفقهي الناتج عنها في باب العبادات، وكذا ما كان في باب المعاملات المالية يختلف عن معايير ما كان في باب النكاح وفروقه من الطلاق ونحوه وهكذا.

القضية الثانية: تمييز محل الاجتهاد من بين المجالات وما ليس كذلك؛ إذ إن تمييز محال الاجتهاد يعين الناظر في الفتوى على إمكان البناء والتفريع من خلال القياس، أو التخريج وهذا غالباً ما يكون في الفتوى المذهبية التي مستندها قواعد المذهب وأصوله المعتمدة.

المطلب الأول: مجالات الفتوى من حيث نوع المسائل.

ثمة نطاقات ومجالات للفتوى متعددة وذات سمات ومعايير، يكون فيها المفتي على بصيرة بقواعد ذلك المجال والنطاق الذي يمارس فيه المفتي

(١) انظر: أنوار البروق في أنواء الفروق، ٤/٤٨.

البيان الشرعي، وهذه المجالات لها تقسيمات يمكن حصرها على جهة الكلية، وهي على النحو الآتي^(١):

المجال الأول: الأحكام العقدية، ويقصد بها كل ما يتعلق بالله عز وجل من أقسام توحيده في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وما يتعلق بأركان الإيمان الستة، وهذه الأحكام المندرجة تحت هذا المجال تتسم بالنصوصية الشرعية؛ حيث إن طريق إثباتها السمع ليس للعقل في إثباتها مجال، وهذا النوع من الأحكام ليس له تعلق كبير بمراد البحث وغرضه.

وإن كان بعض مسائل الباب قد تؤثر بطريق أو آخر، في تكوين أصل فقهي قد يؤثر في باب العمليات من الأحكام الشرعية، كما هو في مسألة صيغة الأمر^(٢).

المجال الثاني: الأحكام العملية، يقصد بها الأحكام الفقهية من باب العبادات وحتى باب الجنائيات، وهذه الأبواب هي غالبًا محط السؤال وعليها

(١) انظر: الفتوى وأهميتها، ص: ١٥-١٩، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ١٩٨-٢٢٠، والفتيا ومناهج الإفتاء، للدكتور: محمد بن سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ، ص: ٢٤.

(٢) اتفق السلف على أن للأمر صيغة، وأن هذه الصيغة بمجرد تدل على الأمر، وهذه الصيغة هي: افعل للحاضر، وليفعل للغائب.

وذهب البعض إلى أنه لا صيغة للأمر «وهو ما ذهب إليه الأشاعرة» بناءً على أن الكلام معنى قائم بالنفس مجرد عن الألفاظ، فالأمر عند هؤلاء قسمان: نفسي ولفظي، فالأمر النفسي عندهم هو: اقتضاء الفعل بذلك المعنى القائم بالنفس المجرد عن الصيغة. والأمر اللفظي هو: اللفظ الدال عليه كصيغة: افعل.

والحق أن إثبات كلام النفس لا ينصره الدليل لا من الكتاب ولا السنة ولا اللغة ولا العرف. (انظر: الفقيه والمتفقه، ١/٦٧، وروضة الناظر، ٢/٦٣-٦٥، وقواعد الأصول، ص: ٦٥، ومختصر ابن اللحام، ص: ٩٨، ومذكرة الشنقيطي، ص: ١٨٨، ١٨٩، وشرح الكوكب المنير، ٢/٩-١١٥، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص: ٣٩٧).

مدار الاستفتاء، ولكل باب قواعد وأصول عامة في الشريعة، وخاصة بالمذاهب يجب على المتفقه مراعاتها في تأمل الفتوى المتعلقة بالأبواب، مثال ذلك: الأصل في الأشياء الحل يستصحب في باب المعاملات ولا يستصحب في باب العبادات، كما أن الأصل في الأطعمة الحل فليس هو في الذبائح والمعازف على ما ذهب إليه بعض المذاهب، وكذا الأصل في الشروط الحل عند الحنابلة فليس هو كذلك عند الظاهرية وهكذا.

والأحكام الشرعية بهذا المدلول أوسع نطاقاً للفتوى؛ لأنها متعلقة بكل الأفعال البشرية، والحكم عليها يحتاج إلى العلم بكيفية تطبيق الأحكام الشرعية الجزئية عليها، وهو المسمى بعلم الفتوى، وهو جانب عملي يحصل بعد العلم بالأحكام الكلية، وهو المسمى بفقهاء الفتياء، فهو نطاق تتعلق به أصول الفتوى كلها.

ومادة الأحكام الشرعية إدراكًا، وتطبيقًا تُكوّنُ الفقه الإسلامي بعبادته، ومعاملاته. كما تحتل فتاوي الفقهاء مكانًا بارزًا في هذا الفقه؛ إذ تبين كيفية تطبيق النصوص على الوقائع، وربط الكليات بالجزئيات من الناحية العملية وهو ميدان واسع، كَوْنُ تراثًا خالدًا يستدعي الاطلاع عليه، والاستفادة منه في ميادين الدراسات التحليلية المعمقة، في التعرف على مقاصد الشريعة ومناهج الفقهاء والبناء الفقهي المذهبي^(١).

المجال الثالث: مسائل أصول الفقه وما جرى مجراها، يقصد بها مقدمات الأحكام وقواعدها الضابطة لعملية الاستنباط، أو المساندة للمفتي في نظره الواسع أو نقده الفقهي، من ذلك علوم القرآن وعلوم الحديث ونحوهما مما له ارتباط بالمصنعية الفقهية.

(١) أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ٢٠٩، ٢١٠. «بتصرف».

وهذه المسائل تنتظم بعمومها في سلك العلوم الواسائية التي تستكمل بها الغايات وتنهض بها علوم المفتي.

والفتوى في هذا النوع من العلوم قد تدرج في الاستعمال الخاص أو ما يسمى بالعلم النخبوي الذي لا يقصد السؤال عنه غالبًا إلا أهل الاختصاص، أو من ارتقى عن وصف العامي غالبًا في لسان العصر.

ويتسم هذا المجال بالفتوى النظرية التي قد يضاف إليها التطبيق من خلال عرض الأمثلة ونحوها من المبيّنات، كما يعرض من خلالها جملة من المحتكمات في العلم محل الفتوى.

ومن أوسع الفتاوى في التنوع في هذه المجالات فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث شملت المجالات المذكورة بتفاصيلها وفق الترتيب المشهور من كتب الحنابلة.

المطلب الثاني: مجالات الفتوى من حيث النص على حكم الواقعة المسؤول عنها وعدمه.

الفتوى كما سبق الإشارة إليها لا تصدر من المفتي إلا بعد قيام الموجب من سؤال سائل، أو توقعه لواقعة نزلت ذات بال تحتاج لبيان لا يجوز تأخيرها عن وقته، وهذه الفتوى تتنوع بحسب النص الوارد في الواقعة المسؤول عنها وعدمه على النحو الآتي^(١):

المجال الأول: الفتوى فيما ورد فيه نص من الكتاب أو السنة: وهذا النوع من الفتوى غالبًا لا يكون دور المفتي فيه إلا تحقيق مناط النص وتفسيره؛ ليكون الحكم الوارد في النص مطابقًا للواقعة المسؤول عنها، وقد يسعى

(١) انظر: الفتوى وأهميتها، ص: ٢٠.

المفتي في بيان أدوات التحقيق للحكم على الواقعة، من خلال ذكر التعليل أو تحري الوصف المؤثر في تنزيل الحكم الوارد في الواقعة.

المجال الثاني: الفتوى فيما ورد فيه نص من الفقهاء أو أهل الاجتهاد على حكمه: وهذا الضرب من الفتاوى يغلب كثيرًا، ولكن منصوص الفقهاء على حكم بعض المسائل إما أن يكون إجماعًا، ومن ثم يجب على الناظر في هذا النوع تأمل طبيعة هذا الإجماع؛ من حيث ثبوته، ومن حيث كونه إجماعًا مؤقتًا، كأن يكون الإجماع على صورة معينة ظهرت فيها العلة المانعة للتجوز في وقت الإجماع المنعقد، وقد ارتفعت العلة بعد زمن الانعقاد؛ كبيع الحشرات وهوام الأرض لمن قصدها للتجارب الطبية^(١).

وإذا ظهر للناظر تحقق الإجماع فقد يظفر من خلال بيان المفتي بمستند ذلك الإجماع.

وبعض المسائل وهو الأغلب يكون منصوص الفقهاء في المسائل المسؤول عنها محل خلاف بين مذهب ومذهب أو فقيه وفقية، وهذا النوع من الفتاوى كبير الفائدة للمتفقه في حال النظر والتأمل في تقارير المفتي في المسألة التي قد يكون منها رد حكم المسألة إلى أصول الباب، ومنها أصول الشريعة أو الدلالة على مسلك بناء الحكم من خلال التخريج على قواعد شرعية عامة أو خاصة مذهبية.

المجال الثالث: الفتوى في مسألة لم يرد فيها نص من الفقهاء وأهل الاجتهاد، والمسماة «بالنوازل»: وهذا النوع من المسائل يقصد به إما مسألة حادثة لم يكن للمتقدمين من الفقهاء فيها نص لعدم وقوعها وحدوثها في

(١) انظر: مسائل الإجماع في عقود المعاوضات المالية، للدكتور: علي بن عبد العزيز الخضير، دار الفضيلة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ص: ١٩٨-٢٠٠.

زمنهم، وإما أن تكون المسألة حادثة الصورة وإن كان أصل المسألة منصوصاً عليه لدى الفقهاء.

فهذا النوع من الفتاوى غالباً ما يظهر فيها الجانب التطبيقي للفتوى، ويتسم ذلك ببيان صورة الواقعة، ومنهج تنزيل الحكم على الواقعة من خلال القياس أو التخريج الفقهي، أو إعمال قواعد المذاهب في النازلة وفق ما يراه المفتي، ويبرز من خلال تقرير هذا النوع من الأحكام مواطن الجمع بين النظائر الفقهية ومواطن الفرق بينها.



المبحث الثالث

خصائص الفتوى في كونها نصاً فقهياً

إن الفتوى من مصادر البيان لأحكام الشريعة، وهي من مصادر الاستمداد للمدونات الفقهية، كما أنها من ميادين إعمال قواعد الشريعة وأصولها العامة والخاصة، وهذا الحضور المؤثر للفتوى في الواقع الفقهي جعل لها خصائص ومميزات عن باقي النصوص الفقهية الاجتهادية، وهذه الخصائص التي سيعرض لها الباحث هي فيما يتعلق بالفتوى في كونها نصاً فقهياً، وبيانها على النحو الآتي:

الخصيصة الأولى: الواقعية:

والمراد بالواقعية في الفتوى أنها ناشئة في وقت السؤال، فموجبها سؤال السائل أو النازلة الواقعة التي ظهر للمفتي أنها محل سؤال وتستحق البيان، ومن هذه الخصيصة يتبين أن ثمة بعداً مكانياً وآخر زمانياً يؤثران في تصور الفتوى ومصطلحاتها الواردة فيها، كما أن تحليل عناصر الفتوى لا تستكمل إلا بمعرفة ظروف واقع الفتوى والأحوال التي أنشئت بسببها الفتوى.

الخصيصة الثانية: الخصوصية:

بما أن الفتوى اتصال مباشر بين المستفتي والمفتي فإن المستفتي يبدي من الأحوال والظروف والوقائع ما يجعل المفتي يلحظ المناط الخاص في بيانه للحكم؛ وذلك لاعتبارات شرعية كرفع الحرج أو الاحتياط ونحوه، وهذا أعطى خصيصة للفتوى بأنها تتميز في الغالب عن النصوص الفقهية الاجتهادية بالخصوصية في الأحكام، ولذلك فإن الإلحاق أو التخريج على الفتوى

السابقة لا يصح فعله إلا من متقنه.

وهذه الخصيصة تعين المتفقه على تلمس دواعي الاستثناءات من القواعد الشرعية أو الفقهية أو جوادّ المذاهب، والتطبيقات لأصل مراعاة الخلاف.

الخصيصة الثالثة: التطبيق:

من سمات الفتوى أنها ميدان لتطبيق القواعد الشرعية، ومقاصد الشريعة، والقواعد والضوابط الفقهية، والتطبيق الفقهي من المعينات على بناء الملكة الفقهية، فباحسانه وممارسته ينضج المتفقه في تقريره للأحكام، وتوازنه في التصور والحكم، ومعززات ذلك التأمل، ودوام النظر في جوادّ الإفتاء الصادرة عن الفقهاء المحققين، وتحليل نتائج فقهياتهم في هذا الميدان، وضبط أدواتهم في البناء والتفريع من خلال تعاملهم مع النوازل.

الخصيصة الرابعة: مؤشر دقيق لأثر الفقه في الواقع:

إن نظرة متأنية إلى خزانة الفقه الإسلامي، وخاصة ما يتعلق بالفتاوى ومجامع النوازل تعطي صورة حية عن واقع الأمة الاجتماعي والسياسي والتاريخي، في الواقع الذي نشأت فيه تلك الفتاوى والنوازل، وهذه الظروف بلا شك تشارك في صناعة المخرجات الفقهية من الأحكام الواردة في تلك الفتاوى والنوازل، ومراعاة تلك الظروف أثناء تحليل الفتوى؛ من حيث استيعابها وتصورها يكشف مدى العلاقة بين التصور للواقع من قبل الفقيه وعمق الربط بينها وبين أصول الاجتهاد وطرائق التنزيل^(١). فهي أحوال مجاورة كان لها دور في تحقيق المناطات بنوعيتها العام والخاص، وحجم مراعاة

(١) انظر: فقه النوازل عند المالكية تاريخاً ومنهجاً، للدكتور: مصطفى الصمدي، مكتبة الرشد، الرياض،

الواقع والواجب الشرعي في أثناء المطابقة بينهما لتقرير الحكم أو ما يترتب عليه من أثر عملي.



المبحث الرابع

مظان الفتاوى

إن فقه الفتوى وعلم الفتوى من الفقه الوظيفي، لذلك هي مركز جذب للعامة والخاصة؛ فالعامة يقصدونها لمعرفة بعض ما يطراً عليهم من مسائل وخاصة في المسائل التي ورد نص بشأنها واستقرت الفتوى عليها؛ لكونها من أصول الدين، أو من المسائل الفقهية التي لا يسع العامة جهلها وهي من الواضحات في التصوير والدليل ونتيجة الحكم.

وأما الخاصة فيقصدونها لإتمام البنية الفقهية عمومًا والمذهبية خصوصًا وخاصة ما يرد فيها من تعديدات وتنظيرات وتطبيقات تعود بالدربة على المتفقه وتبين له مسالك الفقهاء في تعاملهم مع النوازل والحادثات، كما أن الفقهاء يقصدونها للوقوف على محض الاختيار الفقهي للعالم في مواطن بعض المسائل التي لا يتحرر للعالم فيها رأي إلا في سياق فتوى.

ولهذا وذاك تنوعت مظان الفتاوى، فجاءت على عدة مناحي يذكرها الباحث في الآتي:

أولاً: المظان المفردة للفتاوى:

إن العناية الفائقة بجهود الفقهاء ظاهرة من خلال التدوين الفقهي المعني بإفراد الفتاوى في مدونات مستقلة يقرب من خلالها آراء الفقهاء، ويتلمس منها مراعاتهم لحاجات المجتمع وضبطهم للفقه وفق أصوله وقواعده بأنواعها، من هذه المظان:

مدونات الفتاوى في المذهب الحنفي:

الفتاوى العالمية: المشهورة باسم: الفتاوى الهندية^(١)، والفتاوى
البيزانية^(٢): «موجود بهامش الفتاوى الهندية»، والفتاوى الخانية^(٣).

مدونات الفتاوى في المذهب المالكي:

نوازل العلمي^(٤)، ونوازل التسولي^(٥)،

-
- (١) منسوبة إلى الملك محمد أورنك زيب، ويلقب باسم: «عالمكير» أي فاتح العالم، (١٠٢٨ - ١١١٨هـ / ١٦١٩ - ١٧٠٧م) وقد بسط سلطانه على الهند، وقد جمع هذا الملك لتأليف هذا الكتاب فقهاء الحنفية في عصره برئاسة الشيخ: «نظام الدين» وأجرى عليهم النفقات، فانتخبوا من جمع كتب المذهب الحنفي أصح ما قيل فيه من الأحكام وصاغوها في هذا المؤلف الجليل مع عزو كل حكم إلى مصدره، فاحتوى على ما لا يوجد في سواه، طبعت هذه الفتاوى لأول مرة سنة ١٢٨٢هـ بمصر في ستة مجلدات ضخمة.
- (٢) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ: حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البيز الكرد الحنفي (ت ٨٦٧) وهو كتاب جامع لخص فيه زيادة مسائل الفتاوى والوقائع من الكتب المختلفة ورجح ما أيده الدليل. وذكر الأئمة أن عليه التعويل.
- (٣) نسبة إلى قاضي خان (٥٩٢هـ)، وهي على هامش الفتاوى الهندية.
- (٤) ألفها أبو الحسن العلمي، جمع فيها فتاوى شيوخه وشيوخ شيوخه، وغيرهم من الفقهاء المالكيين، بوبها تبويباً فقهياً يتدنى بباب النكاح وينتهي بمسائل الحدود والتعزيرات، ثم تليها «مسائل الجامع». قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بطباعتها في ثلاثة أجزاء.
- (٥) هي النوازل التي جمعها الفقيه علي بن عبد السلام التسولي المتوفى سنة (١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م)، جمع فيها فتاويه وفتاوى شيوخه ومعاصريه من الفقهاء، ذكر في مقدمتها أنه سماها: «الجواهر النفيسة مما يتكرر من الحوادث الغريبة». ولا تزال هذه النوازل مخطوطة.

والمعيار المعرب^(١) للونشريسي، والإعلام بنوازل الأحكام^(٢) والأحكام^(٣)، وفتاوي ابن رشد، وفتاوى الشاطبي^(٤).

- (١) وتام عنوانه «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب» وهو من أكبر وأشهر مجموعة للنوازل بالمغرب الإسلامي، جمع فيه أبو العباس الونشريسي فتاوى المتقدمين والمتأخرين من علماء المغرب والأندلس، وزاد فيه فتاويه الخاصة. وقد احتل المعيار مكانة عالية عند رجال الفقه ورجال القضاء والإفتاء كما يُعد مصدرًا وثيقًا لعلماء الاجتماع والتاريخ يمدهم بفيض زاخر من المعلومات حول الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمغرب الإسلامي في عصور مختلفة. طبع المعيار لأول مرة في المطبعة الحجرية بفاس، عام ١٨٩٧م، وقد نقل الأستاذ إميل عمار مختارات من فتاوى المعيار إلى اللغة الفرنسية، نشرها في مجلة الوثائق المغربية بباريس سنة ١٩٠٨م، ثم أعيد طبعه للمرة الثانية في ثلاثة عشر جزءًا، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية سنة ١٩٨١م، بعدما طبعته دار الغرب الإسلامي.
- (٢) وهي للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي القرطبي الحافظ المشاور، وقد حقق الأستاذ أنس العلاني قسمًا منها، نال به دكتوراه الحلقة الثالثة في الفقه والسياسة الشرعية من الكلية الزيتونية للشرعية وأصول الدين في تونس بإشراف الشيخ: محمد الشاذلي النيفر سنة ١٤٠٢ هـ.
- (٣) للقاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي (ت ٤٩٧ هـ) حقق هذا الكتاب الأستاذ الصادق الحلوي، ونال به دكتوراه الحلقة الثالثة في الفقه والسياسة الشرعية من الكلية الزيتونية للشرعية وأصول الدين في تونس بإشراف: محمد الشاذلي سنة ١٤٠٢ هـ.
- (٤) جمعها وحققها محمد أبو الأحفان - وهو أستاذ دكتور بالكلية الزيتونية للشرعية وأصول الدين رحمه الله- طبعت بمطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل في ديسمبر ١٩٨٤ بتونس، وقد نقلها جامعها من مصادر ألفت بعد عصر الشاطبي، يقول في مقدمتها: «وقد عمدت إلى جمعها من مصادر هامة ألفت بعد عهد الشاطبي، واهتمت بما أثر عن الفقهاء الأندلسيين من الأجوبة الفقهية عن النوازل الطارئة وهي «الحديقة المستقلة النضرة»، و«فتاوى ابن طركاظ» و«المعيار المعرب» و«المعيار الجديد»، وقد تتبعتها باحثًا عما نُسب إلى الشاطبي فيها من أجوبة لجمعها وتبويبها، كما وجدت بطريق الصدفة جوابين له في كتاب «روضة الأعلام» عندما كنت بصدد مطالعته».

مدونات الفتاوى في المذهب الشافعي:

فتاوى الإمام النووي^(١)، والحاوي للفتاوى للسيوطي^(٢)، وفتاوى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي^(٣)، والفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي^(٤).

مدونات الفتاوى في المذهب الحنبلي:

فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥)، والطرابلسيات لابن قيم الجوزية^(٦).

وثمة مصنفات في الفتاوى معاصرة بعضها لم يلتزم المذهبية في تقاريراته^(٧). ومن المدونات في الفتاوى المعاصرة الفتاوى الجماعية، وقد

(١) ويسمى أيضًا بـ: «المشورات وعيون المسائل المهمات» درسه وحققه، أحمد عطاء وطبعه بمؤسسة

الكتب الثقافية في جزء واحد فقط، يقول النووي في المقدمة: «ولا ألتزم فيها ترتيبًا، لكونها حسب الوقائع فإن كملت يرجى ترتيبها... وألتزم فيها الإيضاح وتربيتها إلى أفهام المبتدئين ممن لا اختلاط لهم بالفقهاء، لتكون أعم نفعًا...».

(٢) طبعته إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.

(٣) طبعته المكتبة العربية بدمشق.

(٤) صاحب تحفة المحتاج - طبعه عبد الرحمن الحنفي بالقاهرة في أربعة أجزاء.

(٥) جمعها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، وقد جمعها من مختلف المكتبات والكتب، وطبعت في المملكة السعودية في سبعة وثلاثين مجلدًا والمسماة طبعة الإفتاء، المجلدان الأخيران فهارس للفتاوى. وقد طبعها مؤخرًا مجمع الملك فهد للمصحف الشريف، ولم يختلف عن الطبعة السابقة إلا خط الآيات؛ حيث حول على الرسم العثماني، وتصويب الأخطاء المذكورة في ثبت الطبعة السابقة.

(٦) ومنها: «الطرق الحكمية». مطبوع. مضى في كتب القضاء. وله: فتاوى متعددة في مسائل منشورة، تعلم من كتاب: «ابن القيم/ حياته. آثاره. موارده». (المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ٢/ ٩٢١).

(٧) من تلك المصنفات: «الفتاوى» لسليمان بن سحمان، و«الفتاوى السعدية» للشيخ عبد الرحمن السعدي، و«فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» توفي سنة (١٣٨٩ هـ) جمع: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. طبع في ثلاثة عشر مجلدًا، و«فتاوى الشيخ عبد الله بن حميد»، و«فتاوى ورسائل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز»، و«فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، =

نشأت تلك اللجان مع انتشار الاجتهاد الجماعي^(١)، وهذه اللجنة متعددة الأغراض منها ما هو متعلق بالمعاملات المالية، منها: هيئة الفتوى والرقابة في بيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية التابعة لمصرف الراجحي، والهيئة الشرعية التابعة لدلة البركة وغيرها، وقد صدر لها جملة من المدونات.

ومن هذه اللجان ما تختص بفتوى الأقليات، منها: مجلس الإفتاء الأوربي، ومجمع فقه الشريعة في أمريكا، وغيرها.

ومنها ما هو عام يطرق جميع الموضوعات ولكن فيما هو محدود من النوازل، منها: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مصر، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند، ومجمع الفقه الإسلامي بالسودان وغيرها.

وقد صدر لتلك المجمع واللجان مدونات نشر من خلالها ما صدر عنها من فتاوى وتقريرات وقرارات.

ثانياً: المدونات الفقهية المتضمنة فتاوى للفقهاء وأهل الاجتهاد:

مما يُدركُ بالمراجعة لمدونات الفقهاء حرصهم على نقل فتاوى الأئمة

= و«المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين»، و«فتاوى رشيد رضا» التي كان ينشرها في مجلته الغراء «المنار»، والآن قد جمعت في ستة مجلدات، و«فتاوى الشيخ شلتوت» شيخ الأزهر، وقد جاءت فتاويه على نهج فتاوى رشيد رضا.

(١) الاجتهاد الجماعي هو: «التقاء عدد من الفقهاء وبذلهم وسعهم لتحصيل حكم شرعي». (الاجتهاد الجماعي، للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، ص: ١٠. «لم يطبع»).

والمجتهدين من الفقهاء ضمن منقولاتهم في تلك المدونات وهذا يعود لأسباب منها:

السبب الأول: حفظ وتوثيق علم وفقه الإمام أو المجتهد من الاندراست. السبب الثاني: الترجيح لأحد الأقوال في المسألة المحكي الخلاف فيها سواء على مستوى المذهب أو غيره من المذاهب، والمراد بالترجيح هو كشف وجه التقديم لأحد الأقوال باعتبار أن الفتوى المستصحبة مدعمة بالتدليل أو التعليل.

السبب الثالث: النص على اختيار الإمام أو المجتهد في المسألة.

السبب الرابع: لغرض التخريج على فتوى الإمام، أو بيان أصول الإمام أو المجتهد في المسألة محل البيان أو الدراسة.

السبب الخامس: للجمع بين الأقوال في حال التعارض.

وهذا النوع من المدونات غالباً ما يكون أصحابها طلاباً لإمام أو من أتباعه على المذهب. ومن جملة تلك المدونات وقد سبق ذكر كثير منها في المبحث المتعلق بمظان أقوال الأئمة، وسوف يشير الباحث إلى بعض منها:

في المذهب الحنفي:

تعد كتب ظاهر الرواية نتاج عن سؤالات وفتاوى لأبي حنيفة ثم لأبي يوسف، وقد تكفل محمد بن الحسن بجمع ذلك ونشره.

في المذهب المالكي:

تجد «المدونة» قطب المذهب المالكي تكونت من السؤالات والفتاوى لابن القاسم وأشهب من أصحاب مالك بن أنس.

وفي المذهب الشافعي:

منقولات الربيع في الأم وكذا ما نقله صاحب الحاوي الماوردي عن الشافعي من الفتاوى؛ تقريراً لبعض الأحكام وتحريراً لقول الشافعي في بعض المسائل، وهذه كثيرة جداً. كما لا تخلو كتب النووي من نقل فتاوى الأصحاب.

وفي المذهب الحنبلي:

لقد دون الأصحاب السؤالات الموجهة للإمام أحمد وقد رووها ونقلوها، ومن تلك المظان ما نقله ابن القيم وابن مفلح في فروعهم من فتاوى الإمام أحمد وغيره من الأصحاب.



المبحث الخامس

المكونات الاجتهادية في الفتوى

إن الحكم الصادر عن عملية الإفتاء يوصف منطقيًا بالنتيجة لجملة من المقدمات التي ضبطتها مراحل في النظر والتنزيل، ولذلك فإن العملية الاجتهادية الجامعة لتلك الأطراف تحتاج إلى عناية من المتفقه في تصورها وضبط دورها في الصناعة الفقهية للفتوى، والإخلال بشيء منها تصورًا وممارسة هو إخلال بالنتيجة.

لهذا لا بد من تأمل المكونات الاجتهادية للفتوى؛ للحصول على مهارة الممارسة للفتوى والقدرة على تحليلها، ليتسنى للفقيه تحويل نتائج الأحكام الفقهية في الفتاوى إلى فقرات فقهية تنظم في سلك التنظير الفقهي من خلال مدونات تستكمل العطاء الفقهي وترصد تمدده من خلال المتون والمدونات النظرية^(١).

وفي هذا المبحث سيوضح الباحث - بإذن الله - تلك المكونات وما يتعلق بأثرها في ممارسة التحليل الفقهي. علمًا بأن الباحث لن يتناولها باعتبارها خطوات تنفيذية للتعامل مع الوقائع أو النوازل بل هو بيان كاشف لطبيعة هذه المكونات ومواطنها في الفتوى في كونها نصًا فقهيًا اجتهاديًا.

(١) ويكتب حيال ذلك معالي الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد مدونًا، عنون له ب: «الجامع في فقه النوازل» وهو يقوم على رصد النوازل التي نشأت من بعد عهد صاحب زاد المستقنع إلى عصرنا، وضمها بلغة متنية؛ بحيث تضم للأبواب المناسبة لها؛ تحقيقًا لاستكمال فقرات المسائل الفقهية في الزاد، وتقريبها لطلاب العلم، وبيانًا للتمدد الفقهي، ورصدًا لنتائج اجتهادات الفقهاء المعاصرين.

المطلب الأول: الواقعة محل الإفتاء.

من عرف الفقه الإسلامي الوظيفي ومدى عمليته، وأثره في تغيير المواقف، وإعادة التوازن إليها، تصور مقدار العملية في نتائج أحكامه، ويعود ذلك إلى مسألة، وهو أن الفقه الإسلامي لا يقوم على الافتراض بل يقوم على المناسبة، والداعي الذي يعبر عنها بالنازلة أو الحادثة أو الواقعة التي هي محل الإفتاء والتي تفتقر لحكم شرعي.

إذن فالواقعة هي: النازلة التي تتطلب اجتهادًا وبيان حكم^(١).

وقد عبر عنها العلماء بذلك، فقد جاء في جامع البيان قول ابن عبد البر -رحمه الله -: «باب اجتهاد الرأي على الأصول عند النصوص في حين نزول النازلة»^(٢)، وقال النووي في معرض سرده لجملة من الفوائد من حديث: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله..)^(٣): «وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردها إلى الأصول»^(٤)، كما عبر ابن القيم بذلك عند عقد أحد الفصول في كتابه إعلام الموقعين: «فصل: وقد كان أصحاب رسول الله يجتهدون في النوازل»^(٥).

- (١) انظر: فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور: محمد بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٢١/١.
- (٢) جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٨٤٤/٢.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان: باب: ﴿مَرَّصِدٌ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ﴾، ٢٢/١، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله... ٥٣/١.
- (٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/٢٠١٣م.
- (٥) ١٥٥/١.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النوازل لا تسمى بذلك إلا في حال الوقوع لا التوقع، وفي حال قيام الحاجة إلى بيانها من علماء الشرع، فما حل من وقائع ونوازل لا تفتقر لحكم شرعي فليست معدودة في النوازل، وهذا الأمر من باب ضبط الإطلاق وتحريم المصطلح في لسان الفقهاء؛ إذ إن المصطلح عنوان المفهوم.

وجوهر الاجتهاد في الواقعة محل الفتوى يبرز من خلال مسائل:

المسألة الأولى^(١): حسن التصور للواقعة، والتصوير مأخوذ من الصورة، وصورة الشيء: ما يمتاز به الشيء، وهي هيئته التي هو عليها، وتصوير النازلة: يتحقق بتشخيص واقعها كما هو؛ وذلك بعد ارتسام صورتها الحقيقية في ذهن المفتي دون لبس بما يشبه بها.

ومما يلزم تعقله في هذا الباب أنه لا بد من تصور الواقعة وفهمها فهما صحيحًا من الجمع بين أمرين:

الأمر الأول: تصور الواقعة في ذاتها.

الأمر الثاني: تصور ما يحيط بهذه الواقعة من ملابسات وقرائن وأحوال.

وهذه المرحلة في غاية الأهمية؛ إذ يرتبط فقه النص بفقه التصوير الواقعي ارتباط المناط بالحكم، والعلة بالمعلول، وكل خطأ في التصوير يعقبه خطأ في التوصيف والتنزيل الفقهيين.

(١) انظر: نحو تأهيل اجتهادي لأعضاء هيئة الفتوى بالمصارف الإسلامية، قطب الريسوني، ضمن بحوث مؤتمر المصارف الإسلامية بدبي، سنة: ١٤٣٠هـ. ص: ١٦، ودستور العلماء، لعبد رب النبي النكري، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ. ١٨٢/٢، وفقه النوازل، لمحمد الجيزاني، ٣٩/١، ٤٠، ومراحل النظر في النازلة الفقهية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة البحثية التي ينظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، للدكتور: خالد بن عبد الله المزيني، ص: ٨، ٩.

المسألة الثانية: فهم الواقع والواجب فيه، فقد قال ابن القيم - رحمه الله - في هذه المسألة: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقهاء فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرًا؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله..»^(١).

المسألة الثالثة: ملاحظة الواقع أثناء المطابقة، إن عدم مطابقة الواقع للواجب قد يؤدي لخرج عظيم سببه عدم التوازن في تصور الواقع، وكذا علاجه من جهة الواجب الشرعي، قال ابن القيم - رحمه الله - ضابطاً ذلك: «الفقيه من يطبق بين الواقع والواجب، وينفذ الواجب بحسب استطاعته، لا من يلقي العداوة بين الواجب والواقع، فلكل زمان حكم، والناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم»، وهذا بلا شك نوع من البصيرة في النظر للواقعة من جميع النواحي، ومن الجوانب الواقعية والشرعية.

المطلب الثاني: الأدلة التي بنيت عليها الفتوى محل الدراسة.

الأدلة الشرعية المقصودة في الحراك الاجتهادي، في عمل المفتي من خلال مراحل النظر في الواقعة هي الأدلة التي يصح البناء عليها، أو كشفها للمعاني الشرعية، التي يصح معها إدراج حكم الواقعة ضمن تلك المعاني، وهذه الأدلة غالبًا ما تقوم على أربعة أنواع:

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٦٩.

النوع الأول: النص الفقهي الشرعي وما استند عليه مما هو في حكمه وهو الإجماع.

النوع الثاني: التخريج على النوازل السابقة.

النوع الثالث: التخريج على قاعدة فقهية أو أصل شرعي أو فتوى إمام متقدم.

النوع الرابع: الاستنباط.

وهذه الأنواع هي من وسائل التكييف، وفي نفس الوقت من وسائل التوصيف الذي يتحقق به استعمال الدليل في محل الواقعة.

فتأمل المتفقه ورود أحد هذه الأنواع في الفتوى سيوقفه على مباني الحكم الوارد في الفتوى، وهذا لا يتحقق في الغالب للمتفقه إلا بجواداً ثلاث:

الجادة الأولى: ترتيب الأدلة في الاحتجاج والتقديم عند التعارض، والاعتبار في المذاهب الفقهية.

الجادة الثانية: استيعاب قواعد تفسير الأدلة من جهة اللغة أو الاصطلاح أو الشرع بحسب السياق.

الجادة الثالثة: المقدرة على معرفة قواعد الاستنباط المستعملة في الفتوى محل التحليل.

ولن يتحقق قصد الشارع، إلا إذا كان الحكم مستنداً إلى دليل صحيح؛ وهو إما النص أو الإجماع أو الاجتهاد الصحيح في الأحكام الجزئية، وإما النص أو الاستقراء في الأحكام الكلية. ولذلك لا بد أن يدرك المتفقه أثناء تحليله للفتوى قضية التلازمة بين الحكم ونطاق تنزيهه، من حيث إنه كلما كان الحكم كلياً كان نطاق تنزيهه واسعاً. وكلما اتسع نطاق التنزيل احتاج إلى

الفقه والفهم^(١).

المطلب الثالث: تحقيق المفتي المناط في الفتوى محل الدراسة.

هذه المرحلة تسمى بتنزيل الحكم الشرعي على المسألة الواقعة. والمعبر عنه في عرف الأصوليين: تحقيق المناط على الوقائع المتجددة، فإن الحكم المعلق بوصف يحتاج في الحكم على المعين أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه. وهو ضربان: تحقيق المناط في النوع، أي في عموم نوع النازلة، وتحقيق المناط في العين، أي في آحاد النوازل^(٢).

إن ممارسة المفتي لتحقيق المناط في الفتوى غالبًا ما يكون في الواقعة الجزئية، واجتهادًا في معرفة الحكم المتعلق بها، بناء على ما تقرر في نصوص الشريعة وكلياتها، أو في قواعد المذهب وأصوله، هي اجتهاد تنزيل الكلي على الجزئي؛ إما كلي النص على الواقعة الجزئية، وإما قاعدة المذهب الكلية على صورة جزئية.

ولذلك لا بد أن يستوعب المتفقه عند نظره في الفتاوى وتحليلها، أن الفتوى باعتبارها اجتهاد تنزيل، هي درجة أعلى وأدق من درجة الفقه، فكل مفتي فقيه وليس كل فقيه مفتي، قال السبكي - رحمه الله -: «مرتبة المفتي وهي النظر في صورة جزئية، وتنزيل ما تقرر في المرتبة الأولى، فعلى المفتي أن يعتبر ما يسأل عنه وأحوال تلك الواقعة، ويكون جوابه عليها، فإنه يخبر أن حكم الله في هذه الواقعة كذا، بخلاف الفقيه المطلق المصنف المعلم لا يقول في هذه

(١) انظر: فقه التنزيل حقيقته وضوابطه، للدكتورة: وسيلة خلفي، دار الوعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص: ٣٠١.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٣٣٠/٢٢، وأنوار البروق في أنواء الفروق، ١/١٢٨، ١٢٩، والموافقات، ٤/٨٩-٩٣.

الواقعة، بل في الواقعة الفلانية، وقد يكون بينها وبين هذه الواقعة فرق، ولهذا نجد كثيرًا من الفقهاء لا يعرفون أن يفتوا، وأن خاصية المفتي تنزيل الفقه الكلي على الموضع الجزئي، وذلك يحتاج إلى تبصر زائد على حفظ الفقه وأدلته، ولهذا نجد في فتاوى بعض المتقدمين ما ينبغي التوقف في التمسك به في الفقه، ليس لقصور ذلك المفتي معاذ الله، بل لأنه قد يكون في الواقعة التي سئل عنها ما يقتضي ذلك الجواب الخاص فلا يطرد في جميع صورها»^(١). وهذا يؤكد أن دراسة وتحليل النصوص الفقهية تتفاوت في طرائق التحليل، وشواهد ذلك الفرق بين الفقه المدون في المصنفات الفقهية، باعتباره يقرر أحكامًا بصفة مجردة، وما اشتهر بكتب الفتاوى أو النوازل، باعتباره تنزيلًا للأحكام المجردة على الوقائع بمختلف ملبساتها. ففي كتب النوازل والفتاوى فقه في تنزيل الأحكام لا يحصل مثله في المصنفات الفقهية المعروفة^(٢). «وقد لخص هذا المعنى البهوتي -رحمه الله- حيث رفعت إليه مسألة فأفتى فيها، فنظر فيها بعض طلبة العلم فرأى أنها مخالفة لما دونه البهوتي في كتابه كشاف القناع، فكتب إليه ينتقده وينبهه فردّ عليه البهوتي بقوله: «يا هذا: إنني إذا ألفت مشيت على قواعد مذهبي، وإذا أفتيت تذكرت الوقوف بين يدي الله عز وجل».

فالفقوى شأنها عظيم، يراعى فيها مطابقة الواقعة، وحال المستفتي، وحال الزمن، وغير ذلك من الاعتبارات التي تخفى على طالب الفقه أحيانًا»^(٣).

(١) فتاوى السبكي، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٢٢/٢، ١٢٣.

(٢) انظر: فقه التنزيل حقيقته وضوابطه، للدكتورة: وسيلة خلفي، ص: ١٧١.

(٣) الجامع في فقه النوازل، للدكتور: صالح بن عبد الله بن حميد، الدار العربية للطباعة، ١٤٢٣هـ ص: ٧، قال د. صالح بن حميد -حفظه الله- مستندًا قصة البهوتي المذكور: «هذا مما سمعته من والذي -رحمه الله- وحتى الآن لم أجد لها في مصدر».

الفصل الثامن

الأقضية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الأقضية لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: علاقة الأقضية بالفقه.

المبحث الثالث: المكونات الاجتهادية للأقضية

المبحث الرابع: مراحل تحول نتائج الأقضية إلى مبادئ فقهية.

تمهيد

إن القضاء صنو الإفتاء من حيث تعلقه بالنظر في الوقائع الجزئية من جهة، ومن جهة أخرى التوافق في إجراءات تنزيل الحكم على محل الواقعة المعروضة لبيان الحكم الشرعي فيها، وإن كان ثمة فروق بين الفتوى والقضاء، من حيث النطاق والمجالات؛ فالقضاء أحصر من نطاق ومجالات الفتوى، وليس معنى هذا أن القاضي أقل دقة من نظر المفتي فالوقائع، بل الأمر على خلاف ذلك، قال السبكي -رحمه الله-: «مرتبة القاضي وهي أخص من رتبة المفتي؛ لأنه ينظر فيما ينظر فيه المفتي من الأمور الجزئية وزيادة ثبوت أسبابها ونفي معارضتها، وما أشبه ذلك، وتظهر للقاضي أمور لا تظهر للمفتي؛ فنظر القاضي أوسع من نظر المفتي، ونظر المفتي أوسع من نظر الفقيه، وإن كان نظر الفقيه أشرف وأعم نفعاً»^(١).

وكذلك من الفروق إلزامية إنفاذ نتائج الحكم الصادر عن القاضي تختلف عنها بالنسبة لنتيجة الحكم الصادر عن المفتي ما لم يلتزمه المستفتي، وغيرها من الفروق المجاورة.

والقضاء من أعمق الممارسات العملية لتوظيف الفقه، وضبطه مسلك من مسالك النضج في أعمال الفقه وفهمه، قال ابن فرحون -رحمه الله-: «لا غرابة في امتياز علم القضاء عن فقه فروع المذهب؛ لأن علم القضاء يفتقر إلى معرفة أحكام تجري مجرى المقدمات بين يدي العلم بأحكام الوقائع الجزئيات، وغالبًا تلك المقدمات لم يجر لها في دواوين الفقه ذكر، ولا أحاط بها الفقيه خيرا وعليها مدار الأحكام، والجاهل بها يخبط خبط عشواء في

(١) فتاوى السبكي، ١٢٣/٢.

الظلام، ولذلك قال أبو الأصبح بن سهل: «لولا حضوري مجلس الشورى مع الحكام ما دريت ما أقول في أول مجلس شاورني فيه ابن الأمير سليمان بن أسود^(١)، وأنا يومئذ أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتمقن». ومن تفقد هذا المعنى من نفسه، ممن جعله الله إمامًا يلجأ إليه ويعول الناس في مسائلهم عليه وجد ذلك حقًا، وألفاه ظاهرًا وصدقًا^(٢).

وتحت هذا الفصل سيوضح الباحث -ياذن الله- ما يرفع النقاب عن طبيعة الأفضية، باعتبارها من النصوص الفقهية الاجتهادية، والإشارة إلى مواضع التحليل الفقهي في نصوص الأفضية؛ ليتجلى للمتفقه العوائد والفوائد النافعة في تكوين ملكته الفقهية، ومكنته في الصناعة الفقهية.



(١) سليمان بن الأسود، كان رجلاً صالحًا متقشفًا، صليبيًا في حكمه، مهيبًا. وكان السبب في تقليد الأمير محمد إياه قضاء قرطبة، حكم أمضاه بمدينة ماردة، وهو قاض عليها للأمير عبد الرحمن والده، عاش ابن الأسود هذا تسعة وتسعين عامًا وعشرة أشهر. وكانت مدة قضاؤه منها، على ما حكاه ابن عبد البر، اثنين وثلاثين عامًا. (انظر: تاريخ قضاة الأندلس ص ١٩٨، والمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ص: ٥٦-٥٩).

(٢) تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢/١.

المبحث الأول

تعريف الأفضية لغة واصطلاحاً

القضاء لغة^(١):

القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، والقضاء الحكم. والجمع أفضية، والقاضي: القاطع للأمور المحكم لها.

القضاء في اصطلاح الفقهاء:

قد عرف فقهاء المذاهب القضاء على النحو التالي:

الحنفية: الحكم بين الناس بالحق^(٢).

المالكية: الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام^(٣).

الشافعية: إلزام من له الإلزام بحكم الشرع^(٤).

الحنابلة: تبيين الحكم الشرعي والإلزام به، وفصل الخصومات^(٥).

ويتبين من هذه التعريفات^(٦) المسائل الآتية:

(١) انظر: لسان العرب، ١٨٦/١٥، والمصباح المنير، ص: ٢٦٢، ومعجم مقاييس اللغة، ٩٩/٥، والقاموس المحيط، ٣٧١/٤. مادة: قضي.

(٢) بدائع الصنائع، ٢/٧.

(٣) مواهب الجليل، ٦٤/٨.

(٤) حاشية البجيرمي، ٣٤٥/٤.

(٥) حاشية الروض المربع، ٥٠٨/٧.

(٦) يغلب على كتب المذاهب فيما يتعلق بالتعاريف التي تجلّي ماهية القضاء الشرعي التّعقب من جهتين: الأولى: عدم الجمع، لاقتصار التعاريف على قضايا النزاع والمخاصمة، والقضاء قد يبت في =

المسألة الأولى: أن القضاء هو الإخبار عن حكم الله تعالى في القضية، وإظهار الحق المدعى به بين الخصمين، فالقاضي مخبر بالحكم، وكاشف له، وليس منشئاً لحكم من عنده، ومثله في ذلك كمثل المفتي في الإخبار عن الحكم الشرعي.

المسألة الثانية: إلزام الطرفين بالحكم بعد تحقيق مناطه على الواقعة محل الخصومة.

المسألة الثالثة: فصل الخصومة، وقطع النزاع، وإنهاء الخلاف الواقع بين الطرفين، أو بين الخصمين.

ومما لوحظ على تلك التعريفات عدم إبراز الدور الاجتهادي الفقهي الذي يقوم به القاضي، في بيان الحكم الذي هو جوهر الإخبار بحكم الله تعالى، وبه يتحقق فصل الخصومة وقطع النزاع^(١).

وقد يحسن في هذا المقام ذكر تعريف الاجتهاد القضائي، وهو: استفراغ القاضي وسعه في دَرْك الأحكام الشرعية، وتنزيلها على الواقع، من أجل الفصل بين المتنازعين، وصيانة الحقوق العامة^(٢).

إن الاجتهادات التي يمارسها القاضي أثناء نظره القضائي مدارها على

= غيرها مما يعرى عن الخصومة كالحكم بالحجر والولاية، وهذا التضييق يؤول إلى عدم الإحاطة بأفراد المعرف وخصائصه. والثانية: عدم المنع؛ إذ يدخل في القضاء الصلح بين الخصمين، وحكم الحكامين في شقاق الزوجين، وجزاء الصيد، وفي هذا من التوسع والتسامح ما لا يخفى. (الاجتهاد القضائي المعاصر ضرورته ووسائل النهوض به، للدكتور قطب الريسوني، ضمن أعمال ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والمأمول، في الفترة الواقعة بين ١٢، ١٣، ١٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ/ ١١، ١٢، ١٣/٤/٢٠٠٦هـ، ص: ٣).

(١) انظر: الاجتهاد القضائي المعاصر ضرورته ووسائل النهوض به، ص: ٣.

(٢)، المرجع السابق، ص: ٢.

تنزيل الحكم على الواقعة، والاجتهاد المنوط بالقاضي الشرعي ذو بعدين: بعد تأويلي استنباطي، وبعد تطبيقي إنجازي، وهما يشكّلان معاً عصب الاجتهاد الصحيح^(١).

والأقضية هي نتاج ذلك الاجتهاد، وهي المرادة في إطلاق الباحث، فالأقضية: هي كل ما يصدر عن النظر القضائي من القاضي، من أحكام فقهية ومقدماتها بعد اجتهاده في تنزيل الأحكام على الواقعة ليتحقق المقصد من التقاضي.

بيان التعريف:

«كل ما يصدر عن النظر القضائي من القاضي» أي: ما يتج عن ممارسة القاضي في نظره للقضاء، وفيه احتراز مما يصدر عن القاضي خارج النظر القضائي كما لو أفتى، وكذلك احتراز عما يصدر عن المفتي من الأحكام. «أحكام فقهية» يخرج بذلك كل ما ليس معتبراً من مفردات الفقه.

«ومقدمتها» أي: ما يتصل بالأحكام من مقدمات لا بد منها لاستكمال إصدار الحكم الفقهي كتصوير الواقعة وتوصيفها وهكذا.

«بعد اجتهاده في تنزيل الأحكام على الواقعة»: إخراجاً للأحكام التي لم تصدر بناء عن اجتهاد كالصلح وتقسيم التركة ونحوها.

«ليتحقق المقصد من التقاضي»: والمقصد من التقاضي هو الفصل بين المتنازعين، وصيانة الحقوق العامة.

وعلى هذا فإن عناية المتفقه لا بد أن تنصب عند تأمله ونظره في الأقضية بالمحاور المؤثرة في عملية الاجتهاد، والمنتجة للأحكام الفقهية، وكذلك مواطن الربط بين مضمون الحكم ومستنداته الأصلية والتبعية.

(١) المرجع السابق، ص: ٢.

المبحث الثاني

علاقة الأقضية بالفقه

من المستقر في علم كل متفقه أن الفقه معنيٌّ ببيان الأحكام العملية لارتباطها بأفعال المكلفين، والمكوّنة للوقائع والأحداث، والتي قال فيها عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-: «تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور»^(١). وعليه فإن تعامل القضاء مع وقائع الناس يكمن في تنزيل أدلة

(١) المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢ هـ، ٤٦/٦. حكم عليها ابن حزم بالوضع في كتابه الإحكام، فقال: «قال أبو محمد: هذا من توليد من لا دين له، ولو قال عمر ذلك لكان مرتدًا عن الإسلام، وقد أعاده الله تعالى من ذلك، ويرأه منه؛ فإنه لا يجوز تبديل أحكام الدين إلا كافر (الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي ابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٠٩/٦). فهذا الفهم من ابن حزم لهذا الأثر لم يقصده عمر، ولا العلماء الذين احتجوا به. ولا شك أن أي عالم بل أي مسلم يوافق ابن حزم على بطلان هذا الأصل إذا فهم على فهم ابن حزم أما العلماء ففهموا شيئاً آخر وإليك البيان:

قال البدر الزركشي في البحر المحيط في مسألة أحكام الشرع ثابتة إلى يوم القيامة: «ونقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال: يحدث للناس في كل زمان من الأحكام ما يناسبهم، وقد يتأيد هذا بما في البخاري عن عائشة أنها قالت: لو علم النبي ﷺ ما أحدثته النساء بعده لمنعهن من المساجد. وقول عمر بن عبد العزيز: يحدث للناس أقضية على قدر ما أحدثوا من الفجور. أي: يجددون أسباباً يقضي الشرع فيها أموراً لم تكن قبل ذلك؛ لأجل عدمه منها قبل ذلك، لا لأنها شرع مجدد، فلا نقول: إن الأحكام تتغير بتغير الزمان، بل باختلاف الصورة الحادثة. وقال الشيخ نجم الدين البالسي: وكنت أنفر من هذا القول، وأعلل فساده بأن صاحب الشرع شرعاً مستمراً إلى قيام الساعة، مع علمه بفساد الأمر فيهم، ثم رأيت في النهاية أنه قد قرر ما في نفسي فقال قدس الله روحه: لو كانت قضايا الشرع تختلف باختلاف الناس، وتناسخ العصور لانحل رباط الشرع. قال: ولما ذكر صاحب التقريب مقالات الأصحاب في التعزير روى الحديث في نفي الزيادة على عشرة أسواط ثم قال: ولو بلغ الشافعي لقال به انتهى وقد أكثر الروياني في الحلية من اختيارات خلاف مذهب الشافعي، ويقول: في هذا الزمان وقال العبادي في فتاويه: =

الشرع وقواعده على وقائعهم، وهذا يبرز طبيعة العلاقة بين القضاء والفقهاء؛ من حيث إن الفقه من مصادر القضاء، وإن القضاء من معالم الفقه التي يصدر عنه مخرجات تعود إلى منظومة الفقه؛ لما تضمنته من قواعد وضوابط فقهية تقوم على معانٍ ومعتبرات شرعية، تكونت من تفاعل كليات الفقه مع الوقائع الجزئية.

ويمكن عرض هيكل تلك العلاقة من خلال الجوانب الآتية:

الجانب الأول: علاقة القاضي بالفقه في نظره القضائي:

إن مسألة ارتباط القاضي بالفقه متقررة عند أهل العلم والفقهاء؛ وذلك في جعل الاجتهاد شرطاً من شروط تأهل القاضي^(١) للنظر القضائي، والمراد منه أن يعرف الأصول، والارتياض بالفروع، والقدرة على الترجيح، مما يعني أن يكون عالماً بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وأقوال العلماء ولسان

= الصدقة أفضل من حج التطوع في قول أبي حنيفة وهي تحتمل في هذا الزمان. وأفتى الشيخ عز الدين بالقيام للناس، وقال: لو قيل بوجوبه في هذه الأزمنة لما كان بعيداً، وكل ذلك فإنما هو استنباط من قواعد الشرع، لا أنه خارج عن الأحكام المشروعة فاعلم ذلك فإنه عجيب». ونقل السيوطي في الحبل الوثيق في نصرة الصديق عن السبكي تفسيره لمقولة عمر فقال: «قال السبكي: ليس مراده - أي: عمر رحمه الله - أن الأحكام الشرعية تتغير بتغير الزمان، بل باختلاف الصور الحادثة، فإنه قد يحصل بمجموع أمور حكم لا يحصل لكل واحد منها، فإذا حدثت صورة على صفة خاصة علينا أن ننظر فيها، فقد يكون مجموعها يقتضي الشرع له حكماً خاصاً. هذا كلام السبكي قرره في كتاب ألفه.. وسماه غيرة الإيمان الجلي لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي». (انظر: بحث في المسألة، لأمجد الفلسطيني، «لم يطبع».

(١) ذهب جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى أن الاجتهاد شرط لصحة تقليد القضاء؛ في حال غير الضرورة، وفي حال الضرورة يلي الأمثل فالأمثل، وذهب الحنفية إلى أن الاجتهاد شرط أفضلية لا شرط صحة. (انظر: بدائع الصنائع، ٣/٧، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ٨٨/٦. وتبصرة الحكام، ٢٦/١، ومغني المحتاج، ٣٧٥/٤، والكافي، ٤/٤٣٤).

العرب، قادرًا على الاستنباط منها وفق طرائق الاجتهاد^(١).

إذن الفقه هو من أسس تكوين القاضي في أهليته للقضاء، وفي ممارسته أثناء النظر القضائي، وهذا بدوره سينعكس على نتائج أحكامه وما يرسم من ضوابط، ويؤسس من قواعد فقهية تضبط عمله في القضاء ليستقر عليها عمله. من ضمن تلك القواعد التي يتعامل معها القاضي في ضبط قضائه ما يعود على مذهبه الفقهي، وكذا أصول المذهب، قال القرافي - رحمه الله -: «الحاكم إن كان مجتهدًا فلا يجوز له أن يحكم ويفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلدًا جاز له أن يحكم بالمشهور من مذهبه، وأن يفتي به وإن لم يكن راجحًا عنده، مقلدًا في رجحان القول المحكوم به إمامه الذي يقلده في الفتيا، وأما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعًا»^(٢).

وقد جاء فيما يستحب للقاضي اتخاذه في مجلس الحكم أعوانًا من الفقهاء يحيطونه بالأراء الفقهية، والأحكام في المسائل التي تعرض عليه، قال البهوتي - رحمه الله -: «وينبغي للقاضي أن يحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب إن أمكن، يشاورهم فيما أشكل عليه، ليذكروا أدلتهم فيها وجوابهم عنها، فإنه أسرع إلى اجتهاده، وأقرب إلى صوابه.. ويشاور القاضي الموافقين والمخالفين من الفقهاء، ويسألهم عن حججهم؛ لاستخراج الأدلة، ولتعرف الحق بالاجتهاد..»^(٣)، وهذا من باب تقريب

(١) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٨م، ٤/٤٣٤، والأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ص: ٥٣.

(٢) تبصرة الحكام، ١/٢٦.

(٣) كشف القناع عن متن الإقناع، ٦/٣١٥. وانظر الكافي، ٤/٤٥٠.

البيئة الفقهية للقاضي؛ ليستكمل بها نظره القضائي في الواقعة المعروضة أمامه، ودور هؤلاء الفقهاء فيما يظهر هو تقريب الفقه للقاضي؛ من حيث بيان الكليات المناسبة، أو إبداء الفروع الفقهية المشابهة للتخريج عليها، ومن ذلك إبراز قواعد المذهب وأصوله في الباب المتعلق بالقضية المعروضة، ولهذا لا يشاركونه في تحقيق المناط، ولكن لهم رده عن الحكم على جهة الإنكار في حال لو خالفت نتيجة حكمه منصوص الكتاب أو السنة أو الإجماع، قال البهوتي -رحمه الله-: «فإن حكم باجتهاده، فليس لأحد منهم الاعتراض عليه؛ لأن ذلك افتيات عليه وإن خالف اجتهاده إلا أن يحكم بما يخالف نصًا من كتاب أو سنة وظاهره ولو آحادًا كما يأتي، أو إجماعًا لوجوب إنكاره ونقض حكمه به»^(١).

وما ذكر يتضح معه مدى العلاقة بين القاضي بالفقه في نظره القضائي.

الجانب الثاني: القاضي الفقيه ودوره في بناء الفقه:

ثمة جملة من الفقهاء القضاة الذين كان لهم مشاركة فقهية فتوية وتنظيرية مع ما يقومون به من النظر القضائي، وهؤلاء الفقهاء القضاة موجودون في مدارج طبقات فقهاء المذاهب، وقد كان لهؤلاء الفقهاء أثر واضح على المشاركة في بناء الفقه من خلال التنظير والتطبيق والتدوين الفقهي.

وهذا الأثر له جملة من المعززات هي:

أولاً: أن طبيعة النظر القضائي يقوم على العلم بالأحكام الكلية وتنزيلها على الوقائع المعروضة أمام نظر القاضي، وهذا مسلك تطبيقي للفقه، وهذا بدوره ينشئ فروعاً فقهية متجددة تضم إلى مدونات الفروع في كتب الفقهاء، وهذا الضم يتخذ صورتين:

(١) كشف القناع عن متن الإتناع، ٦/٣١٥.

الصورة الأولى: أن تجرد الأحكام القضائية من متعلقاتها ويضم نتيجة الحكم القضائي باعتباره فرعاً فقهياً نتج عن تحقيق مناط معتبر في الفقه عموماً، أو في المذهب خصوصاً.

الصورة الثانية: أن يذكر الحكم القضائي في صورة معززة للفروع الفقهية في الباب أو تأكيداً على اعتبار أصل أو قاعدة في المذهب أو ترجيح حكم على حكم، من ذلك قولهم: «وبه قضى..» و«عليه العمل في القضاء»، و«قضى به فلان..» وهكذا.

ثانياً: تولى جملة من الفقهاء القضاء مما أشاع قدرًا كبيرًا من الأحكام المتعلقة بالأبواب الفقهية الداخلة في نطاق ومجالات النظر القضائي؛ كأبواب المعاملات، والأحوال الشخصية، والحدود والتعزيرات، والقضاء ومتعلقاته^(١). وهذا الإثراء الفقهي يكثر في المسائل التي ليس لفقهاء المذهب فيها قول لكونها نازلة في الواقع القضائي.

ثالثاً: طبيعة تجدد الحوادث والنوازل في الواقع القضائي، وهذا التجدد أوجد منهجاً يقوم على تحقيق المناطات الخاصة التي حادت بأحكام بعض المسائل عن القواعد العامة، أو قواعد المذهب وأصوله لاعتبارات مؤثرة في الاجتهاد.

وهذا أوجد انفتاحاً اجتهادياً للقضاة في الأخذ بالأحكام المنصوص عليها في مدونات المذاهب على وجه قد يحملهم على مخالفة المنصوص أو المشهور من الأقوال؛ إذ يرون ذلك أدعى إلى تحقيق مقصد الشرع من صلاح الناس، فيصبح جريان العمل القضائي مخالفاً في جزئيات لما هو مأخوذ به في مدونات الفقهاء ومراجعهم.

(١) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب والمدارس الفقهية، ص: ١٢٠.

وهذا أثر على اختيارات الفقهاء ممن ولوا القضاء؛ حيث ظهر أخذهم واختيارهم للأقوال التي نص الأصحاب في المذهب على عدم العمل بها، وأنها غير مشهورة ولا راجحة، مما شكل عقداً من الفروع الفقهية الجديدة التي انبنت على مرجحات ذات أسباب معتبرة؛ لهذا اشتهرت أقوالهم. فكانت تلك الأقوال امتداداً فروعياً فقهياً. فاهتم المعتنون بفقهاء القضاء بجمع تلك الأقضية التي نشأت عنها تلك الأقوال ونظموا فيها ونثروا متوناً سميت بكتب «العمليات» وقد ألفوا عليها شروحاً^(١).

رابعاً: أن من مرتكزات الحكم القضائي في جملة من أحكامه أنه يقوم على تحكيم العرف، وهذا العرف يعبر عنه في إطلاقات بعض الفقهاء، وهو من القواعد المعتبرة «ملاءمة الأقوال للأحوال»، وهذا يعود إلى قاعدة «العادة محكمة»، فقد أخذ القضاة بهذه القاعدة مما جعلهم يسلكون في هذه القاعدة مسلك التطبيق العملي الذي نتج عنه أمران:

الأمر الأول: معالجة الأقوال الفقهية السابقة، والمدونة في كتب الفقهاء من حيث تمحيصها؛ لفرز ما هو مبني منها على عرف راجح، وما هو مبني على حقيقة ثابتة.

الأمر الثاني: إضافة الأحكام القضائية الجديدة والتي انبنت على قاعدة العرف؛ لتكون من ضمن التطبيقات الفقهية لتلك القاعدة وغالباً ما يكون مضاف تلك الأحكام كتب القواعد والعمليات والوقائع.

الجانب الثالث: التكاملية بين الفقه والقضاء:

تظهر هذه التكاملية بعد فهم أن دور الفقيه رسم الكليات والقواعد

(١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي، لإلياس دردور، ٢/ ٩٣٥-٩٣٨.

والضوابط، وأن دور القاضي تفعيل تلك الكليات ونحوها وفق مراحل الاجتهاد وطرائقه.

وهذا الفهم لتلك الأدوار يوضح أن القضاء من كواشف تجدد وتمدد الفقه، والفقه من مصادر ومؤصلات القضاء وقواعده الداعمة. وهذا بلا شك عين التكامل بين الفقه والقضاء.



المبحث الثالث

المكونات الاجتهادية للأقضية

ثمة مراحل اجتهادية في نظر القاضي في الواقعة من حين سماع الدعوى إلى أن يصدر منطوق الحكم القضائي، وهذه المراحل تعد نقاط توافق بين ممارسة المفتي والقاضي في التعامل مع الوقائع، وغالبًا ما ينص عليها القاضي في أثناء تقريره للحكم على صفحات بيانه القضائي، والرقعة المشتملة على الحكم الشرعي للواقعة. وقد يكون جزء من هذه المراحل في ذهن القاضي وملكته لا يسطرها في رقعة الحكم.

وهذه المراحل لا بد أن تكون هي مركز الدراسة ومحل التحليل الفقهي عند تأمل الأقضية من قبل المتفقه.

كما يتبين من تلك المراحل الأسس التي قام عليها التوصيف القضائي وتنزيل الحكم على الواقعة.

وهذا ما سوف يبينه الباحث - بإذن الله - في المطلبين الآتين، وهذا التبيين ليس رسمًا لطرائق الاجتهاد في تلك المراحل، بل المراد به تبيين تلك المواضيع في كونها المراحل الاجتهادية التي يمارس فيها القاضي عمله الفقهي وفق أدوات الفقه، والتي يزاول فيها الربط بين الحكم والواقعة.

المطلب الأول: الواقعة القضائية.

الواقعة القضائية هي: الحادثة التي يقع فيها التنازع لدى القاضي وتقتضي فصلًا بحكمٍ ملزم، أو صلحٍ عن تراض^(١).

(١) توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية، للشيخ: عبد الله بن محمد آل خنين، طباعة المؤلف،

فهي محل التوصيف، وأساسها الوقائع الفقهية، وهي المحركة للكلي الفقهي من سكونه، فيها تشخص الكليات وتنزل على الأعيان والأشخاص.

فالقاضي يحكم ويلزم في الوقائع المعينة، قال ابن تيمية - رحمه الله -: «وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة، ولا يحكمون في الأمور الكلية»^(١)، ولهذا فإن من أولى الاستعمالات للكليات هو تنزيلها على الوقائع المعينة، وهذا هو روح أعمال الشرع ومبينات مقاصده، قال الشاطبي - رحمه الله -: «الشرائع إنما جاءت لتحكم على الفاعلين من جهة ما هم فاعلون»^(٢)، وقال في بيان دور الاجتهاد وتنزيل الأحكام، ومنها الكليات على الوقائع المعينة: «ولو فرض ارتفاع هذا الاجتهاد لم تنزل الأحكام الشرعية على أفعال المكلفين إلا في الذهن»^(٣).

ولذلك فإنه لا بد من مقدمتين لكل حكم قضائي هما:

المقدمة الأولى: الحكم الكلي، وهي الحاكمة على الحكم.

المقدمة الثانية: الواقعة القضائية، وهي محل الحكم^(٤).

فالواقعة القضائية لها من الأهمية في ممارسة القاضي الفقهية، في نظره القضائي، ومركز هذه الأهمية أن الواقعة الفقهية هي التي تنقل الكلي النظري إلى واقع التطبيق من خلال الكشف عن دلالة الكلي من خلال تطابق المعنى

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، ١٣٢/٥.

(٢) الموافقات، ٤٤/٣.

(٣) الموافقات، ٩٣/٤.

(٤) انظر: توصيف الأفضية في الشريعة الإسلامية، ٤٥/٢.

الوارد في الكلي الفقهي مع طبيعة الواقعة القضائية، فينبعث الكلي إلى مرحلة تشخيصه تلك الواقعة القضائية. قال ابن القيم - رحمه الله - موضحاً تلك الأهمية: «الحاكم محتاج إلى ثلاثة أشياء لا يصح له الحكم إلا بها: معرفة الأدلة والأسباب والبيانات؛ فالأدلة تعرفه الحكم الشرعي الكلي، والأسباب تعرفه ثبوته في هذا المحل المعين أو انتفائه عنه، والبيانات تعرفه طريق الحكم عند التنازع، ومتى أخطأ في واحد من هذه الثلاثة أخطأ في الحكم، وجميع خطأ الحكام مداره على الخطأ فيها أو في بعضها.

مثال ذلك: إذا تنازع عنده اثنان في رد سلعة مشتراة بعيب فحكمه موقوف على العلم بالدليل الشرعي، الذي يسلط المشتري على الرد، وهو إجماع الأمة المستند إلى حديث المصرة^(١) وغيره، وعلى العلم بالسبب المثبت بحكم الشارع في هذا البيع المعين، وهو كون هذا الوصف عيباً يسلط على الرد أم ليس بعيب؟ وهذا لا يتوقف العلم به على الشرع، بل على الحس أو العادة والعرف أو الخبر ونحو ذلك وعلى البيئة التي هي طريق الحكم بين المتنازعين..»^(٢).

إذا فالواقعة القضائية مكون اجتهادي في بناء الأقضية، يبرز معها مهارة القاضي في سبرها وفرزها وتنقيحها لإظهار المؤثر منها في تجليتها وتهيتها للتوصيف.

وتنقيح الواقعة القضائية من أهم المراحل التي يجب أن يلاحظها المتفقه

(١) أخرجه البخاري - كتاب النهي للبائع ألا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة - باب إن شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من تمر ٧١/٣، ومسلم - كتاب البيوع - باب حكم بيع المصرة ١١٥٨/٣.

(٢) بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣/٤.

في تعامل القاضي؛ وذلك من خلال تأمل الواقعة القضائية ومطابقة التوصيف القضائي لإنتاج الحكم الشرعي في القضية المعروضة.

المطلب الثاني: التسبب القضائي.

قبل البداية في بيان المقصود يذكر الباحث تعريف التسبب في اللغة والاصطلاح.

التسبب في اللغة:

السبب كل شيء يتوصل به إلى غيره، وكل شيء يتوصل به إلى غيره وقد تسبب إليه.

والجمع أسباب، وكل شيء يتوصل به إلى الشيء فهو سبب وجعلت فلاناً لي سبباً إلى فلان في حاجتي أي وصلة وذريعة.. والله عز وجل مسبب الأسباب ومنه التسبب^(١).

التسبب القضائي في الاصطلاح:

ذكر القاضي ما بنى عليه حكمه القضائي من الأحكام الكلية، وأدلتها الشرعية، وذكر الوقائع القضائية، وصفة ثبوتها بطرق الحكم المعتد بها^(٢).

فالتسبب إذاً وصفٌ لاجتهاد القاضي في بيان الأحكام الكلية وأدلتها الشرعية، وبيان الوقائع القضائية المؤثرة في الحكم، وكيف تثبت لديه، بشهادة، أو يمين، أو نكول، أو غيرها من طرق الحكم، وبيان صفة انطباق الحكم الكلي على الواقعة القضائية، فهو ترجمة للاجتهاد والعمل الذهني، الذي يقوم

(١) انظر: لسان العرب، ١/٤٥٨، والمعجم الوسيط، ١/٤١١، ٤١٢، مادة «سبب».

(٢) تسبب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، للشيخ: عبد الله بن محمد آل خنين، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ، ص: ١٧، ١٨.

به القاضي عند الفصل في القضية والتوصل إلى الحكم فيها، وهو مرآة تظهر فيها الخطوات التي سلكها القاضي حتى الحكم في القضية.

والتسبيب القضائي له قسمان هما^(١):

القسم الأول: التسبيب الشرعي:

وهو تجلية الحكم الشرعي في الواقعة القضائية، وتسنيده من الكتاب أو السنة، أو أقوال أهل العلم وما يعد متمماً لذلك من بيان أوجه الاستدلال ونحوه.

القسم الثاني: التسبيب الواقعي:

وهو: بيان الواقعة المؤثرة التي شهد لها الشرع بالتأثير في الحكم القضائي وصفة ثبوتها^(٢).

إن التسبيب القضائي يبرز فيه خصائص القاضي عن المفتي في تعامله مع الواقعة؛ إذ إن المفتي متعلق بتجلية الواقعة من خلال ما يصدر من استفتاء المستفتي، والقاضي متعلق تعامله مع الواقعة بما يديه الخصوم من البيّنات والحجاج، التي من خلالها يقرأ مركز التأثير في الواقعة القضائية، والتي يتحقق بها التسبيب بنوعيه. قال السيوطي -رحمه الله- في خصوص نظر القاضي في الجزئيات: «.. ينظر فيما ينظر فيه المفتي من الأمور الجزئية، وزيادة ثبوت أسبابها، ونفي معارضها، وما أشبه ذلك.. فنظر القاضي أوسع من نظر المفتي»^(٣).

(١) انظر: تسبيب الأحكام في الشريعة الإسلامية، ٢١-٢٤.

(٢) انظر: توصيف الأفضية في الشريعة الإسلامية، ٦١/٢.

(٣) الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص: ١٨٠.

ومن هذين المواطنين يستخلص المتفقه الجوانب الفقهيّة العملية من تقرير القاضي لأحكامه، التي تستكمل بالتوصيف القضائي، وتأمل معرّفات الحكم، التي هي محيط التوصيف للقضية في مرحلة التوصيف النهائي. وبعدها النظر في الحكم الكلي، وهو نتيجة التوصيف، والمسمى منطقة الحكم التكليفي^(١).

مثاله: لو وصفت الواقعة القضائية بأنها: قتل عمد وعدوان؛ لتحقق شروطها، وانتفاء موانعها، وكانت طلبات المدعي القتل قصاصًا - كان الحكم الكلي الفقهي هو وجوب القتل القصاص^(٢).

وأسباب الحكم القضائي من المعينات في التحليل الفقهي القائم على المقارنة؛ وذلك لما لهذه الأسباب من دور في إبراز الشواهد أو الأمثلة التطبيقية للكليات الفقهيّة التي عني المتفقه بدراستها، والتي تظهر العلاقة بين الأحكام الكلية والوقائع القضائية.

وهذه الأحكام القضائية متى بان تعييدها وتأصيلها من خلال تسيبها، فسوف تكون عونًا لمن يسعى إلى تحويل الأحكام القضائية إلى مبادئ فقهيّة تحمل صفة القاعدة، التي يستفيد منها المزاول من الفقهاء أو القضاة لعملية البحث في الجوانب الفقهيّة، في المسائل العلميّة المتقدمة، أو النوازل الفقهيّة الحادثة^(٣).

(١) انظر: توصيف الأفضية في الشريعة الإسلامية، ٢/٥٠٢، ٥٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص: ٥٠٤.

(٣) تسيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، ص: ٦٦، ٦٧.

المبحث الرابع

مراحل تحول نتائج الأفضية

إلى مبادئ فقهية

إن من تمام استكمال التصور لهذا المبحث بيان معنى المبدأ الفقهي؛ فإنه الغاية المقصودة في هذا الموطن من البحث.

المبدأ في اللغة:

اسمٌ ظَرْفٌ مِنْ «بَدَأَ»، وَيُجْمَعُ عَلَى «مِبَادِي»، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَكَانُ الْبِدَاءِ فِي الشَّيْءِ، أَوْ زَمَانَهُ.

ومبدأ الشيء: أوَّلُهُ، ومادته التي يتكوَّن منها، كالطِّينِ مبدأ الإنسان؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ (٧) (١)، أو مادته التي يترَكَّب منها، كما نقول: الحروف مبدأ الكلام، ومبادئ العلم، أو الخلق، أو الدستور، أو القانون: قواعده الأساسية التي يقوم عليها، ولا يخرج عنها (٢).

المبادئ في الاصطلاح:

تعدَّد إطلاق المبادئ في الاصطلاح فتطلق ويقصد بها:

أولاً: هي ما تتوقف عليه المسائل بلا واسطة لأنها منها، بمعنى أوضح: هي التي تتوقف عليها مسائل العلم، أي تتوقف على نوعها مسائل العلم، أي

(١) سورة السجدة، آية: ٧.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، ١/٢١٢، والقاموس المحيط، ١/٣٥، والمعجم الوسيط، ١/٤٢.

مادة: «بدأ».

التصديق بها؛ إذ لا توقف للمسألة على دليل مخصوص؛ وهي إمّا تصوّرات^(١) أو تصديقات^{(٢)(٣)}.

ثانياً: تطلق المبادئ على المعنى الأعم وهو ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم، كما يذكر في أوائل الكتب قبل الشروع في العلم، لارتباطه به في الجملة، سواء كان خارجاً من العلم، بأن يكون من المقدمات^(٤).

ثالثاً: يطلق المبدأ ويقصد به القضية الكلية أو الأغلبية المنطبقة على جزئياتها^(٥). فهو بمعنى القاعدة.

والمقصود من هذه الإطلاقات الإطلاق الأخير القاضي بأن معنى المبادئ: القضايا الكلية أو الأغلبية المنطبقة على جزئياتها. وهذا هو المتسق مع طبيعة الفقه، وما ينبثق عنه من قواعد وضوابط.

وإن كان الباحث لا يرى تطابقاً تاماً من جميع الوجوه بين مفهوم القاعدة والمبدأ، ولكن يبقى المعنى العام لمفهوم الكلية هو الجامع بينهما.

ولم يقف الباحث على من استعمل من المتقدمين لفظة «المبادئ» مضافة

(١) التصورات هي حدود الموضوعات وأجزاؤها وجزئياتها وأعراضها الذاتية. (دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٣/١٤٢).

(٢) التصديقات إما بيّنة بنفسها وتسمى علوماً متعارفة. وإما غير بيّنة بنفسها، فإن أذعن المتعلم بها بحسن الظن على المعلم سميت أصولاً موضوعة. (المرجع السابق، ٣/١٤٢).

(٣) انظر الكليات، ص: ٨٦٩، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الحنفي التهانوي، تحقيق: الدكتور: علي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ٧/١.

(٤) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١٣/١.

(٥) انظر القواعد الفقهية، للدكتور: نور الدين مختار خادمي، ص: ٤. «لم يطبع»

للفقه إلا الأمدي - رحمه الله - فقد قال مقسمًا: «..القسم الثالث في المبادئ الفقهية والأحكام الشرعية..». والذي يظهر أن مراد الأمدي من هذا الإطلاق هو المعنى الأول المشار إليه في مقدمة ذكر الإطلاقات لمصطلح «المبدأ»^(١). والذي يظهر للباحث بعد العرض الموجز المتعلق بمفهوم المبدأ، ومعناه في اللغة والاصطلاح، هو أن المبادئ الفقهية: معانٍ جمعية، مستخلصة من جزئيات فقهية وفق مدارك ومآخذ وعلل معتبرة.

ومدار تلك المبادئ الفقهية على ثلاثة أمور^(٢):

الأمر الأول: المدارك: وهي القدر المشترك الذي به اشتركت فروع في حكم وهو الجامع بينها. والمُدْرَك ليس قسيمًا للضابط أو القاعدة، بل هو معنى يقوم بهما، وقد يتخلف عنهما، لكن يكثر في القواعد أن تكون مُدْرَكًا أيضًا؛ فالمشقة تجلب التيسير، واضح في أن مدرك التيسيرات الشرعية هو المشقة، كما يغلب في الضوابط تجردها عن المدارك، كقول: كل نجاسة - غير الدم - فقليلها ككثيرها، وقد يكون في الضابط ما يوحي بمدركه، كقول: كل حر مميّز مالك فوصيته جائزة، وبالعكس. فإنه مؤذن بأن اجتماع الحرية والتمييز والملك علة إجازة الوصية.

الأمر الثاني: المآخذ: وهي في معنى المدارك وإن كانت غير مطابقة لها من كل وجه؛ فهي بمعنى الأدلة على الشيء، أو علته التي من أجلها كان الحكم.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي، تحقيق:

عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١/٧٩.

(٢) انظر: القواعد والضوابط الفقهية القرآنية زمرة التملكات المالية، للدكتور: عادل عبد القادر بن

محمد ولي قوته، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ١/٢٨١،

٢٨٢. والقواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب الباحسين، ص: ٦٩، ٧٠.

الأمر الثالث: العلل، وهي أوصاف تجلب بها الأحكام، ومعنى ذلك: أن المعاني المحكوم عليها موصوفة بصفات، فما كان منها جالبًا للحكم فهو علة. وهذه الأمور الثلاثة معبر عنها بالاستنباط؛ لكونها موصولة للحكم الشرعي فهي من مسالك معرفة المؤثرات في الأحكام، وهي المباني التي تبنى عليها، وتعلق الأحكام بها تلازمي وجودًا وعدمًا.

وبناء على ما ذكر فيمكن القول بأن مراحل تحول نتائج الأقضية إلى مبادئ فقهية وفق المسالك الآتية:

المسلك الأول: الاستقراء لنتائج الأقضية الواردة في مضامين الأحكام الشرعية الصادرة في الحكم القضائي، وهذا الاستقراء لتصور العمومية في المبدأ الفقهي المقصود من الدراسة، فإن ثبت تشارك تلك الجزئيات في معنى بمثله تتحقق الكلية أو الجمعية في المعنى ناسب أن يكون مبدأً فقهيًا، ينزل منزلة القاعدة أو الضابط الفقهي الذي يستفاد منه في دراسة النوازل والوقائع الفقهية.

المسلك الثاني: المقارنة بين الجزئيات الواردة في الأقضية من خلال رد كل جزئية إلى قاعدة أو ضابط فقهي، وعقد المقارنة بينها من حيث أقربها مطابقة لتلك القواعد أو الضوابط، ومن ثم تصدير المبدأ الفقهي على نحو القاعدة أو الضابط الراجع.

المسلك الثالث: دراسة القواعد الفقهية أو الضوابط الفقهية من خلال استقراء الجزئيات الواردة في الأقضية وأحكامها، ومن ثم إعداد شواهد تطبيقية من تلك الأقضية للدلالة على تحقق المعنى الكلي في القاعدة، وعموميتها الشاملة لتلك الجزئيات؛ لاعتمادها مبدأً فقهيًا.

وبهذا المبحث يُختم الباب الأول من البحث، لينتقل الحديث - بإذن الله - إلى بيان أدوات التحليل للنص الفقهي.
فالحمد لله على التوفيق، ونسأله سبحانه الإعانة والتسديد.



الباب الثاني

أدوات تحليل النص الفقهي

توطئة

إن التحليل للنص الفقهي لا يقتصر في تصويره على محله، بل لا بد من الإلمام بأدواته فهو مسلك وسائلي للكشف والتعرف على البناء الفقهي ومكوناته الفقهية؛ من مقدمات ونتائج، وبيان العلاقة التي تحقق بها هذا البناء الفقهي، من خلال النماذج الحية لهذا البناء، وهي النصوص الفقهية بنوعها الشرعي والاجتهادي، وهذا المسلك لا بد له من أدوات كحال العلوم التوضيلية؛ التي يتوصل بها للغاية من العلوم؛ كأصول الفقه الذي يتوصل به إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، وكقواعد التفسير التي يتوصل بها لمعرفة معاني النصوص. والتحليل مسلك علمي يتوصل به لكشف العلاقة بين مكونات النص الفقهي والمؤثرات في مبناه ومعناه.

وبيان هذه الأدوات لتحليل النص الفقهي، ليست بدعاً من العلوم، بل هي مأخوذة من طرائق أهل العلم وتقريراتهم المنهجية، المتعلقة بدراسة النصوص من حيث تفسيرها أو الاستنباط منها.

فجواد أهل العلم في هذا الباب مستقرة على المسار التنظيري والتطبيقي، ويدرك ذلك من تأمل ممارسة الفقهاء في تنوعات تواليهم.

والباحث من خلال هذا الباب سوف يعرض - بإذن الله - بياناً لأدوات التحليل، وهذه الأدوات ذُكرت باعتبار أكثرها مباشرة واستعمالاً، فقد يظهر غيرها من خلال جهود مستقبلية لباحثين من ذوي الاهتمام بهذا الشأن، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾ (٧) ﴿﴾^(١).

الفصل الأول

الدلالة اللفظية في النص الفقهي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الدلالة لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: المبادئ اللغوية.

المبحث الثالث: قواعد دلالات الألفاظ، وطرق الاستنباط ودورها في تحليل النص الفقهي

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر قواعد دلالات الألفاظ، وطرق الاستنباط في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

إن النص الفقهي من طبيعته أنه مجموعة من الألفاظ كونت معنى تضمن حكماً، وهذه الألفاظ ذات دلالة إما أن تكون وضعية من جهة اللغة، أو شرعية باعتبار سياقها، أو تواضعية اصطلاحية، وحمل ألفاظ النص الفقهي على أحد هذه المحامل من تلك الدلالات يخضع لطبيعة صاحب اللسان من حيث اعتبار عرفه وجريان عوائده في التعبير عن مراداته بواسطة تلك الألفاظ.

والدلالة اللفظية للنصوص الفقهية تناولها علماء الأصول^(١)، لكونها من القواعد المعينة على استنباط الأحكام، وإدراك المعاني المؤثرة في تغير الأحكام، قال ابن رشد - رحمه الله - مبيِّناً أهمية مباحث الألفاظ ومنزلتها من أصول الفقه: «وهذا الجزء النظر فيه أحص بهذا العلم»^(٢). وقواعد دلالة الألفاظ هي الأداة التي يبرز من خلالها اجتهاد الفقيه، قال الغزالي - رحمه الله -: «اعلم أن هذا القطب هو عمدة علم الأصول؛ لأنه ميدان سعي المجتهدين في اقتباس الأحكام من أصولها، واجتنائها من أغصانها؛ إذ نفس

(١) اهتم علماء الأصول بالألفاظ اهتماماً كبيراً من حيث تقسيماتها وأنواعها، ومن حيث دلالتها على المعاني؛ وذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تستفاد من الألفاظ إما بطريق الدلالة المباشرة، وإما بطريق الإشارة والإيماء، وقد أحاط الأصوليون بما قرره علماء اللغة والنحو والتصريف، وزادوا عليهم تفصيلات لا يجدها الباحث عند غيرهم حتى من علماء اللغة الذين ألفوا فيها المؤلفات الكثيرة.

ومن الأصوليين من خاض في تقسيمات وتعريفات للألفاظ لا حاجة للفقيه بها، وإنما استدعاها حب الاستقصاء وغلبة النقل على مؤلفاتهم، والاستطراد الذي ينسي بعض المؤلفين الغرض من التأليف في علم أصول الفقه. (أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٥١).

(٢) الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفي، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تحقيق: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص: ١٠١.

الأحكام ليست ترتبط باختيار المجتهدين ورفعها ووضعها. والأصول الأربعة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل لا مدخل لاختيار العباد في تأسيسها وتأصيلها، وإنما مجال اضطراب المجتهد واكتسابه استعمال الفكر في استنباط الأحكام، واقتباسها من مداركها، والمدارك هي الأدلة السمعية ومرجعها إلى الرسول ﷺ إذ منه يسمع الكتاب أيضاً، وبه يعرف الإجماع، والصادر منه من مدارك الأحكام ثلاثة: إما لفظ، وإما فعل، وإما سكوت وتقرير^(١).

ومن استعمالات الأصوليين للدلالة اللفظية ما كان في باب التعارض والترجيح.

ولعلماء التفسير والحديث استعمالات متعددة للدلالة اللفظية؛ لكشف المعاني بتفسير الألفاظ، سواء ما كان في صورة مفردات أو جمل. والمشتغل بتحليل النص الفقهي لا ينفك عن نظير تلك الاستعمالات إلا أن استعماله يقوم على ثلاثة مسارات:

المسار الأول: استعمال الدلالة اللفظية لكشف المعنى الوارد في الألفاظ المكونة للنص.

المسار الثاني: استعمال الدلالة اللفظية للتعرف على طبيعة الدلالة من حيث وضعها الأول، وما طرأ عليها من معنى حاد بها عن المعنى الأول الناتج عن الدلالة اللفظية اللغوية إلى المعنى الشرعي أو المعنى الاصطلاحي.

المسار الثالث: استعمال الدلالة اللفظية لقياس أثرها في بناء الحكم الذي تضمنه النص.

وقد يرسم من خلال ذكر هذه المسارات أهمية الدلالة اللفظية في النص الفقهي؛ باعتبارها أداة تحليلية في عملية التحليل للنص الفقهي.

(١) المستصفي من علم أصول الفقه، ص: ١٨٠.

المبحث الأول

تعريف الدلالة لغة، واصطلاحاً

معنى الدلالة في اللغة:

تطلق مادة الكلمة في مدونات اللغة على جملة من المعاني، وألصق المعاني بما نحن بصده: هو الإرشاد. واسم الفاعل منها دالٌّ، ودليل وهو المرشد والكاشف^(١).

معنى الدلالة في الاصطلاح:

الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر. والشيء الأول الدال، والشيء الثاني هو المدلول. وقيل: الدلالة أي دلالة اللفظ على المدلول حال كونه حاصلًا في محل النطق. يعني كون المعنى مدلولاً عليه بالمنطوق أي: لا تتوقف استفادته من اللفظ إلا على مجرد النطق، ومحل النطق هو اللفظ المنطوق به، وقيل بعبارة أخرى: كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر^(٢).

وهذه التعريفات عامة، تشمل كل ما فيه إرشاد إلى غيره، سواء كان عن طريق اللفظ، أو العقل، أو الوضع^(٣).

(١) انظر: لسان العرب، ٢٤٩/١١، والمصباح المنير، ١٩٩/١، ومعجم مقاييس اللغة، ٢٥٩/٢.

(٢) التعريفات، ص: ١٣٩، والموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٨٣/٤٠، وإجابة السائل شرح بغية الأمل، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين السياغي ود. حسن محمد الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م ص: ٢٣٠، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، ص: ٨٠، وشرح الكوكب المنير، ١٢٥/١، والإبهاج، ٢٠٣/١.

(٣) دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، ١٧/١.

قال ابن القيم -رحمه الله- في بيانه لدور الدلالة في النصوص وسياقاتها:
«والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا
ظهر مراده ووضح بأي طريق كان العمل بمقتضاه:

سواء كان بإشارة، أو كتابة، أو بإيماءة، أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو
عادة له مطردة لا يخل بها، أو من مقتضى كماله وكمال أسمائه وصفاته، وأنه
يتمتع منه إرادة ما هو معلوم الفساد، وترك إرادة ما هو متيقن مصلحته.

وأنه يستدل على إرادته للنظير بإرادة نظيره ومثله وشبهه، وعلى كراهة
الشيء بكراهة مثله ونظيره ومشبهه، فيقطع العارف به وبحكمته وأوصافه على
أنه يريد هذا، ويكره هذا، ويحب هذا ويبغض هذا.

وأنت تجد من له اعتناء شديد بمذهب رجل وأقواله كيف يفهم مراده من
تصرفه ومذاهبه، ويخبر عنه بأنه يفتي بكذا ويقول، وأنه لا يقول بكذا، ولا
يذهب إليه، لما لا يوجد في كلامه صريحاً»^(١).



المبحث الثاني

المبادئ اللغوية

إن اللغة العربية زناد فهم النصوص الشرعية، قال الشافعي - رحمه الله - : «لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»^(١).

وقال في موضع آخر: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه»^(٣).

وعلى إثرها قامت البناية اللفظية للفقهاء، فكانت شروح الفقه وحواشيه تدور على مجالين هما: بيان المعنى، وبيان المقصد. كما هو الحال مع نصوص الشارع^(٤)، وهذا الارتباط بين الفقه واللغة العربية ليس بقصد تفسير المعاني، بل شمل معرفة مقدار العلاقة بين الدليل والمدلول، وكذلك مدى مناسبة إعمال قواعد الاستنباط المتعلقة بدلالات الألفاظ، لإنتاج الأحكام من الأدلة الشرعية.

(١) الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص: ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤٨.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ١١٦/٧.

(٤) انظر: أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، للشيخ عبد الله بن بيه، دار ابن حزم، جدة، ص: ١٤ -

وأوجبت هذه الأهمية على علماء الأصول العناية بمباحث اللغة، ومشاركة أهل الاختصاص في بناء تلك المباحث وإن كان تناول علماء الأصول لمباحث اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل بناء الاجتهاد وإعماله؛ لذا عدوها من لوازم تكوين المجتهد. والتحليل لنصوص الفقه لا شك أنها من مهارات الفقيه، كما اتضح في التمهيد لهذا البحث.

وعليه فلا يمكن تركيز تلك المهارة لدى الفقيه دون تصوره لمباحث اللغة ذات الصلة والأثر في عملية التحليل للنصوص الفقهية.

والاستيعاب لمباحث اللغة الذي لا بد أن يكون في ذهن الفقيه المزاول لتحليل نصوص الفقه هو ما يرتبط بالتكون اللفظي لتلك النصوص، وإدراك المعاني الزائدة على المعنى اللغوي الأول للفظة محل الدراسة والتحليل، وضبط القواعد العملية في بناء الأحكام المؤثرة في الخلاف الفقهي.

المطلب الأول: علاقة اللغة بالشريعة.

إن علاقة اللغة بالشريعة من القضايا التي لا تفتقر إلى إثبات، بل هي مستقرة في المعنى والمعقول لمن عرف الشريعة وطبيعتها وكيف حصل بلوغها، وجرى تبليغها. فعلاقة اللغة العربية بالشريعة علاقة الوسيلة بالغاية، والوعاء بالمحتوى.

كما أن الجميع متفقون على كون لغة الضاد وعاء لمضامين الشريعة، كتاباً وسنة، على مستوى العقيدة والعبادة، والمعاملة، والأخلاق، والعلم، والثقافة، والحضارة، مما جعل فقه تلك المضامين المصوغة بحرف عربي جميل بدقة متناهية في الصياغة إنما يتوقف على فهم دقيق لدلالات الألفاظ ومقاصدها حتى يكون استنباط الأحكام قائماً على أسس قوية لا تجنح إلى الظن المتهافت،

ولا تميل نحو الخطأ^(١).

والباحث عندما يتطرق لبيان العلاقة بين اللغة والشريعة فإنه يتناولها من خلال مجالين:

المجال الأول: ارتباطها بنصوص الفقه الشرعية الكتاب والسنة.

المجال الثاني: ارتباطها بنصوص الفقهاء باعتبارها مبينة للشريعة على المستوى التنظيري والتطبيقي.

وتوضيحاً لتلك العلاقة يذكرُ الباحث المسائل التالية:

المسألة الأولى: أكد الشافعي، ومن بعده الشاطبي، وغيرهما من العلماء أهمية الالتزام بمعهود العرب في تلقي خطاب الشارع عند محاولة الوقوف على معانيه أو بيانه. ويقتضي ذلك أن يحمل النص على معهود المتكلم به: قرآنًا وسنة، وهو معهود يستفاد من النصوص الشرعية مجتمعة طبقاً لعرف العرب الذين تلقوا هذه النصوص^(٢).

والمعلوم أن هناك معهودين في التعامل مع الخطاب الشرعي: معهود شرعي، ومعهود عرفي لغوي عام. فإذا لم يكن لهذا النص معهود شرعي محدد، أو تمّ صرفه عن هذا المعهود وفقاً للقرائن يحمل على المعهود العرفي العام للمخاطبين الذين نزل فيهم الكتاب ووردت لهم السنة. ولكن ابن حزم يذهب إلى أن الأولى حمل الخطابات على معهودها في اللغة ما لم يمنع من ذلك نص، أو إجماع، أو ضرورة، وإذا وجد مانع من هذه الموانع الثلاثة حمل

(١) انظر: ارتباط الشريعة الإسلامية باللغة العربية، لعلي آيت علي، مقال منشور في مجلة دعوة الحق،

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، العدد: ٣١٦، رمضان ١٤١٦هـ/يناير-فبراير،

١٩٩٦م، منشور في موقع المجلة على الشبكة الإلكترونية.

(٢) انظر: الرسالة، ص: ٥١-٥٢، والموافقات، ٢/٦٥-٧٠.

معنى اللفظ على المعهود الشرعي^(١). ويقترح بعض العلماء الاعتماد بمعهود الخطاب لدى العرب في توضيح الظواهر اللغوية؛ أخذاً باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم بالقاعدة دون محاولة استنباط علة لنقل حكمها إلى ما يشبهها من التراكيب اللغوية^(٢).

وهذه المسألة تعد من أهم المبادئ اللغوية التي تبرز العلاقة بين اللغة ونصوص الشريعة.

لذا فلا بد من عناية الفقيه بها أثناء تأمله للألفاظ الواردة في النصوص الفقهية الشرعية، وكذلك لا بد أن يلحظها بعموم معناها في نصوص الفقهاء من حيث اعتبار معهودهم في الألفاظ والإطلاقات.

المسألة الثانية: من دلائل العلاقة بين اللغة والشريعة وخاصة على المستوى الفقهي، وهي أن ثمة قواعد في علم أصول الفقه مُدرکہا لغوي شرعي، بحيث لا تثبت إلا باجتماعهما. من ذلك قاعدة: دلالة صيغة الأمر على الوجوب، فعلى قول من قال بها، فإن دلالة الأمر على الوجوب عندهم لا تؤخذ من اللغة فقط أو من الشرع فقط، ولكن تؤخذ منهما معاً^(٣)، قال ابن السبكي -رحمه الله-: «وقصارى المستفاد منها من جهة اللسان الطلب الجازم، وكون هذا الطلب موعداً عليه شيء آخر ثابت في أوامر الشرع بالدليل الخارجي، فالوجوب مستفاد بهذا التركيب من اللغة والشرع، فقد وافق القائلين

(١) انظر: سبيل الاستنباط من الكتاب والسنة، دراسة بيانية ناقدة، محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤١٣هـ، ص ٣٨-٤١.

(٢) انظر: كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ص: ٧١-١٤١.

(٣) استدلال الأصوليين باللغة العربية، ص: ٥٣، ٥٤.

بالوجوب وإن كان قد خالفهم في هذا التركيب»^(١). ثم بين أن هذا القول يغير قول من قال: يستفاد الوجوب من اللغة، أو قال: يستفاد الوجوب من الشرع، وأن هذا المذهب هو القول بالوجوب، ولكن بضم الشرع إلى اللغة^(٢).

المسألة الثالثة: أن اللغة العربية من المستندات العلمية لدى علماء الأصول في أثناء إثبات القواعد الأصولية، وهذا ظاهر لمن نظر في تقارير علماء الأصول وتأملها، والمطالع لكتبهم يلحظ ذلك من غير تكلف وتدليل.

وهذا غالبًا لا يظهر إلا في طريقة المتكلمين، وهم الجمهور بخلاف طريقة الفقهاء؛ فإن طريقة المتكلمين تعنى بأدلة إثبات القواعد الأصولية، فصنيعهم هو صنيع المجتهد الذي يُعنى ببحث القواعد الأصولية بناء على ما تدل عليه الأدلة دون الميل لنصرة مذهب معين أو إمام معين^(٣).

المسألة الرابعة: نشوء جملة من الخلاف في الفروع الفقهية على مسائل وقواعد لغوية، وهذا شاهد على علاقة اللغة بالشرعية وأحكامها، وهذا الخلاف الناشئ يعود إلى طبيعة اللغة التي هي لغة النصوص الفقهية الشرعية، فالكتاب والسنة نصوص قولية يجري عليها ما يجري على النصوص اللغوية عند فهمها وتفسيرها، سيما أن اللغة واسعة الألفاظ والمعاني، ومتعددة في أساليبها، كما أن سياقاتها تضيف لها معاني غير مباشرة من الدلالة اللفظية. ففيها المشترك الذي يحمل أكثر من معنى سواء كان ذلك في المفردات أم التراكيب، والحقيقة وتعددتها باعتبارات عامة وعرفية خاصة، وفيها ما دللته تؤخذ من المنطوق ومنها ما يؤخذ من المفهوم، ومنها العام والخاص، ومنها ما دللته قطعية

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، ٢/٢٥.

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، ٢/٢٥، واستدلال الأصوليين باللغة العربية، ص: ٥٤.

(٣) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية، ص: ٦٣، ٦٤.

ومنها ما دلالة محتملة^(١).

وهذا كما أنه جار على النصوص الفقهية الشرعية فكذلك النصوص الفقهية الاجتهادية، التي هي مبنية على تلك الدلالة والتنوع اللغوي، بل ومن هذه النصوص الفقهية الاجتهادية ما هو نتاج لذلك التنوع في نصوص الوحي.

وهذه المسائل المذكورات يتأكد منها أهمية تمكن الفقيه من علوم اللغة العربية بشتى أنواعها، وبمقدار ما لا يسع الفقيه جهله منها، فإن تفاعل العلوم اللغوية مع العلوم الشرعية من حيث المصطلحات، والأسس، والمناهج، والموضوعات التي تعالج في سياق الفهم اللغوي للنص من مكونات العقلية الاجتهادية. فللقواعد اللغوية صلة ببناء الأحكام الشرعية، واستنباط أدلتها كما هو متقرر في النفوس الفقهية الحية مما يستفاد من التحليل التركيبي، وتحديد معاني حروف المعاني، والمسائل اللغوية الدلالية، والمسائل اللغوية العرفية العامة، والقضايا المتعلقة بالقياس والعلة^(٢).

المطلب الثاني: مبدأ اللغات.

إن مسألة مبدأ اللغات من المسائل الأصولية التي طال فيها الجدل، فذهب الجمهور إلى أنها توقيفية؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٣). وقيل: إنها اصطلاحية، وقيل غير ذلك^(٤).

- (١) انظر: أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام، ص: ٦٦.
- (٢) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٦ هـ ص: ٣١-٧٤.
- (٣) سورة البقرة، آية: ٣١.
- (٤) وللتوسع في المسألة، انظر: شرح مختصر الروضة، ١/ ٤٧١-٤٧٤، وشرح الكوكب المنير، ١/ ٢٨٥، والإحكام للآمدي، ١/ ٧٣ وما بعدها.

وقد رأى بعض الفقهاء بأنها من المسائل التي لا ينبغي عليها ثمرة^(١)،
وأنها من باب الارتياض في أصول الفقه^(٢).

وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إلى أن ثمره الخلاف في
هذه المسألة القول بالمجاز في اللغة؛ ففي صفة كلامه: «إن هذا التقسيم
يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولاً لمعنى، ثم بعد ذلك قد يستعمل في
موضوعه، وقد يستعمل في غير موضوعه، وهذا كله إنما يصح لو ثبت أن
الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعانٍ، ثم بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها

(١) قال الغزالي -رحمه الله-: «أما الواقع من هذه الأقسام فلا مطمع في معرفته يقيناً إلا ببرهان عقلي أو
بتواتر خبر أو سماع قاطع، ولا مجال لبرهان العقل في هذا ولم ينقل تواتر، ولا فيه سماع قاطع فلا يبقى
إلا رجم الظن في أمر لا يرتبط به تعبد عملي ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة، فالخوض فيه إذا فضول لا
أصل له». وقد تابعه ابن قدامة -رحمه الله- فيما ما معناه:

«أما الواقع منها فلا مطمع في معرفته يقيناً؛ إذ لم يرد به نص، ولا مجال للعقل والبرهان في معرفته.
ثم هذا أمر لا يرتبط به تعبد عملي، ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة. فالخوض فيه فضول، فلا حاجة
إلى التطويل». (انظر: المستصفي من علم الأصول، ١٠/٢، وروضة الناظر وجنة المناظر، ٣/٢).

(٢) قال الطوفي -رحمه الله-: «قوله: «والخطب فيها يسير»، أي: والخطب في هذه المسألة يسير، أي:
أمرها سهل، حتى لو لم تذكر فلم يؤثر في هذا العلم ولا في غيره نقصاً؛ إذ لا يرتبط بها تعبد عملي
ولا اعتقادي، أي: لا يتوقف عليها معرفة عمل من أعمال الشريعة، ولا معرفة اعتقاد من اعتقاداتها.
فإن قلت: فإذا كان أمرها هكذا، فلم أظن الأصوليون فيها هذا الإطناب، مع العلم بأن الكلام فيما
لا ينفع، عبث؟

قلنا: لا شك أن كل علم من العلوم، ففي مسائله ما يجري مجرى الضرورات التي لا بد منها،
وفيها ما يجري مجرى الرياضات التي يرتاض العلماء بالنظر فيها، فتكون فائدتها الرياضة النظرية
لا دفع الحاجة الضرورية ونحن إنما نفينا فائدة هذه المسألة في العمل والاعتقاد لا في العلم
على جهة الارتياض، وهؤلاء الفقهاء يصورون من المسائل في الوصايا والجبر والمقابلة وغيرها
صوراً يمتنع في العادة - أو يندر - وقوعها، ويبحثون فيها البحث العريض الطويل، وما قصدهم
بذلك إلا الارتياض بها، ليسهل عليهم معرفة المسائل الضرورية، فهذه المسألة في أصول الفقه
من رياضاته. ومسألة الأمر للوجوب أو الفور، والنهي يقتضي الفساد ونحوها من ضرورياته.
(شرح مختصر الروضة، ١/٤٧٣، ٤٧٤).

وضع متقدم على الاستعمال، وهذا إنما يصح على القول بأن اللغات اصطلاحية.

وهذا القول لا نعرف أحدًا من المسلمين قاله قبل أبي هاشم الجبائي، فإنه لا يمكن أحدًا النقل عن العرب أو أمة غيرهم أنه اجتمع جماعة منهم فوضعوا جميع الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد هذا الوضع، إلا أنه قد يقال: إن الله يلهم الحيوانات من الأصوات ما يعرف به بعضها مراد بعض، وكذلك الآدميون؛ فالمولود يسمع من يريه ينطق باللفظ، ويشير إلى المعنى فصار يعلم أن هذا اللفظ يستعمل في ذلك المعنى، وهكذا حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم دون أن يصطلحوا على وضع متقدم، فعلم أن الله ألهم النوع الإنساني التعبير عما يريد ويتصوره بلفظه، وأن أول من علم ذلك آدم، وأبناؤه علموا كما علم، وإن اختلفت اللغات فهذا الإلهام كافٍ في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة، وهذا قد يسمى توقيفًا، فمن ادعى وضعًا متقدمًا فقد قال ما لا علم له به، وإنما المعلوم هو الاستعمال»^(١).

ومسألة الحقيقة^(٢)

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٧/ ٩٠-٩٦.

(٢) تنقسم الألفاظ إلى أربعة أقسام هي:

القسم الأول: حقيقة وضعية أو لغوية.

القسم الثاني: حقيقة شرعية.

القسم الثالث: حقيقة عرفية.

القسم الرابع: مجاز.

ووجه الحصر في الأقسام الأربعة:

أن اللفظ إما أن يبقى على أصل وضعه: فهذه هي الحقيقة الوضعية، أو يغير عنه ولا بد أن يكون هذا التغيير من قبل الشرع، أو من قبل عرف الاستعمال، أو من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لعلاقة بقرينة.

والمجاز^(١) من أصول المسائل العلمية التي تداولها الفقهاء باعتبارها مؤثرة في الدلالة، فهي حاضرة في بيانات الفقهاء، كما ترتب عليها اختلاف في الأحكام. ويمكن ذكر شيء ولو مختصراً من استعمالات الفقهاء لإطلاق المجاز في الرواق الفقهي؛ ليتضح للباحثين أثر مسألة الحقيقة والمجاز في تقارير الفقهاء وصياغتهما لمدوناتهم، وهي على النحو الآتي:

أولاً: استعمال الحقيقة والمجاز في بيان الأحكام، مثاله: قال في العناية شرح الهداية: «[ومن قال لامرأته: يوم أتزوجك فأنت طالق]. ههنا ثلاثة ألفاظ: النهار والليل واليوم؛ أما النهار فلليياض خاصة، وأما الليل فللسواد خاصة وذلك حقيقتهما اللغوية، وأما اليوم فإنه يستعمل في بياض النهار، ومطلق الوقت بالاشتراك عند بعض، والصحيح وهو مذهب الأكثر أن إطلاقه على مطلق الوقت مجاز؛ لأن حمل الكلام على المجاز أولى من الاشتراك لعدم اختلال الفهم بوجود القرينة، وعلى التقديرين لا يخلو من الظرفية فيرجح أحد معنييه على الآخر بما قرن به»^(٢).

ثانياً: استعمال الحقيقة والمجاز في التعبير عن بعض الأفعال في الإطلاق الفقهي، مثاله: جاء في نهاية المطلب: «..العبد إذا أحرم بغير إذن مولاه، فللسيد أن يمنعه من المضي في إحرامه وفاقاً، وأطلق أئمتنا تحليل السيد إياه، وهو مَجَازٌ بلا خلاف فيه؛ فإن التحلل لا يحصل إلا من جهة العبد، ولو أراد

= فإن كان تغييره من قبل الشرع فهو الحقيقة الشرعية، وإن كان من قبل عرف الاستعمال فهو الحقيقة العرفية، وإن كان من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لدلالة القرينة فهو المجاز. (انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ٨/٢ وما بعدها، وشرح الكوكب المنير، ١٤٩/١، ١٥٠).

(١) المجاز هو اللفظ المستعمل في غير موضعه على وجه يصح. كاستعمال لفظ «أسد» في الرجل الشجاع. (انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ١٥/٢، ١٦).

السيد تحصيله، دون العبد لم يجد إليه سبيلاً عندنا»^(١).

ثالثاً: استعمال الحقيقة والمجاز في بيان الفروق الفقهية، مثاله: جاء في المجموع شرح المذهب: «وقال بعض علماء الحنفية: يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه أن يقولوا بشفعة الجوار، لأن الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك، وأجيب عنه بأن محل ذلك عند التجرد عن القرائن، وقد قامت القرينة هنا للمجاز فإن حديث^(٢) جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك، وحديث^(٣) أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقاً؛ لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك، ولا قائل به، فإن القائلين بشفعة الجوار قدموا الشريك مطلقاً، ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بمجاور»^(٤).

رابعاً: استعمال مسألة الحقيقة والمجاز في المناقشات وإبطال قول الخصم، مثاله: ما جاء في المغني: «فصل: وإن حلف ألا يضع قدمه في الدار، فدخلها راكباً أو ماشياً، منقولاً أو حافياً، حنث، كما لو حلف ألا يدخلها. وبهذا قال أصحاب الرأي. وقال أبو ثور: إن دخلها راكباً، لم يحنث؛ لأنه لم يضع قدمه فيها.

ولنا، أنه قد دخل الدار، فحنث، كما لو دخلها ماشياً، ولا نسلم أنه لم

(١) ٤٤٢/٤.

(٢) حديث جابر - رضي الله عنه -: «إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشفعة: باب الشفعة فيما لم يقسم، ٤/٤٣٦).

(٣) حديث أبي رافع - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الجار أحق بصقه». (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشفعة: باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، ٤/٣٦٠، ٣٦١).

(٤) المجموع شرح المذهب، ٣٠٥/١٤.

يضع قدمه فيها، فإن قدمه موضوعة على الدابة فيها. فأشبه ما لو دخلها متعللاً. وعلى أن هذا في العرف عبارة عن اجتناب الدخول، فتحمل اليمين عليه. فإن قيل: هذا مجاز لا يحمل اليمين عليه. قلنا: المجاز إذا اشتهر، صار من الأسماء العرفية، فينصرف اللفظ بإطلاقه إليه، كلفظ الراوية والدابة، وغيرهما^(١).

وبذكر هذه الأمثلة يظهر مقدار تداول إطلاق المجاز واستعماله في عرف الفقهاء، وهذا الاستعمال يحتم على المتفقه استيعابه وإدراكه، إذ ثمة مسائل مبنية على القول بالمجاز، فبفهم المجاز وطبيعته يستطيع أن يطلع على علاقة بعض المسائل ببعضها، وكذلك تعدد المعاني الواردة في قوالب لفظية فقهية، وأسباب الخلافات الفقهية التي مدارها على الألفاظ ودلالاتها^(٢).

والمكنة في التحليل تكمن في تأمل دلالة الألفاظ الواردة في عرف

(١) المغني شرح مختصر الخرقى، ٩/٥٧٢-٥٧٣.

(٢) مثاله: «اختلف العلماء في دخول المسجد للجنب على ثلاثة أقوال: فقوم منعوا ذلك بإطلاق، وهو مذهب مالك وأصحابه، وقوم منعوا ذلك إلا لعابر فيه لا مقيم، ومنهم الشافعي، وقوم أباحوا ذلك للجميع، ومنهم داود وأصحابه فيما أحسب.

وسبب اختلاف الشافعي وأهل الظاهر: هو تردد قوله - تبارك وتعالى - ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ أَلْيَيْنَ تَأْتِيَنَّكَ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] الآية، بين أن يكون في الآية مجاز حتى يكون هنالك محذوف مقدر، وهو موضع الصلاة: أي لا تقربوا موضع الصلاة، ويكون عابر السبيل استثناء من النهي عن قرب موضع الصلاة، وبين ألا يكون هنالك محذوف أصلاً، وتكون الآية على حقيقتها، ويكون عابر السبيل هو المسافر الذي عدم الماء، وهو جنب.

فمن رأى أن في الآية محذوفاً أجاز المرور للجنب في المسجد، ومن لم ير ذلك لم يكن عنده في الآية دليل على منع الجنب الإقامة في المسجد.

وأما من منع العبور في المسجد فلا أعلم له دليلاً إلا ظاهر ما روي عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: (لا أحل المسجد لجنب، ولا حائض). وهو حديث غير ثابت عند أهل الحديث.

واختلافهم في الحائض في هذا المعنى هو اختلافهم في الجنب، (بداية المجتهد ونهاية المقتصد،

الفقهاء، ورد تلك الألفاظ إلى حقائقها، وتصنيف ما هو منها داخل في الاستعمال العام أو الاستعمال الخاص، والتفريق بين محمولات تلك الألفاظ من الحقائق المتعددة والمجاز.

المطلب الثالث: الأسماء الشرعية.

الأسماء الشرعية يقصد بها الأسماء التي عرفها الشرع، ومعانيها قائمة بتعريف الشارع لها، وعليه فلا تفتقر لتعريف أهل اللغة، قال ابن تيمية -رحمه الله-: «والاسم إذا بين النبي ﷺ حدَّ مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عُرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر، فإن هذا هو المقصود.

وهذا كاسم الخمر فإنه قد بين أن كل مسكر خمر، فعرف المراد بالقرآن، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر، أو تخصص به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم، وهذا قد عرف ببيان الرسول ﷺ»^(١).

وهذه الأسماء الشرعية هي من قبيل الحقائق الشرعية التي لا يعرف معناها إلا من جهة الشرع^(٢)، وهي تتسم بالخصوصية والسيادة في النصوص،

(١) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٦.

(٢) كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائع شرطت. فعفى الآخر الأول، وشغل القوم - بعد المغاورات والتجارات، وتطلب الأرباح، والكدح للمعاش في رحلة الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصيد والمعاقرة والمياسرة- بتلاوة الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه في دين الله عز وجل، وحفظ سنن رسول الله ﷺ مع اجتهادهم في مجاهدة أعداء الإسلام.

والسياقات الفقهية الشرعية والاجتهادية، وتصور المسائل الفقهية لا يتم إلا بمعرفة تلك الحقائق الشرعية وفق حد الشارع في حال تضمنت تلك المسائل الفقهية أسماء شرعية أو كانت مبنية عليها.

وإدراك المتفقه هذه الحقائق يعينه على تحليل النصوص الفقهية بنوعها. فمن ملك القدرة على معرفة الحقائق الشرعية فقد ملك مفاتيح التصور للفقه عموماً ولنصوصه خصوصاً.

وثمة مسألة لا بد من إدراكها في هذا الباب والتي تكشف سيادة الحقيقة

= فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشئوا عليه كأن لم يكن، وحتى تكلموا في دقائق الفقه وغوامض أبواب الموارث وغيرها من علم الشريعة، وتأويل الوحي بما دَوَّن وحفظ حتى الآن.

فصاروا - بعدما ذكرناه - إلى أن يسأل إمام من الأئمة وهو يخاطب على منبره عن فريضة فيفتي ويحسب بثلاث كلمات. وذلك قول أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه حين سئل عن ابنتين وأبوين وامرأة: «صار ثمنها تسعاً» فسميت: «المنبرية». وإلى أن يقول هو صلوات الله عليه علي منبره والمهاجرون والأنصار متوافرون: (سلوني، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل). وحتى قال صلوات الله عليه وأشار إلى ابنه: «يا قوم، استنبطوا مني ومن هذين علم ما مضى وما يكون».

وإلى أن يتكلم هو وغيره في دقائق العلوم بالمشهور من مسائلهم في الفرض وحده؛ كالمشتركة، ومسألة المبالغة والغراء، وأم الفروخ، وأم الأرامل، ومسألة الامتحان، ومسألة ابن مسعود، والأكدرية، ومختصرة زيد، والخرقاء، وغيرها مما هو أعمض وأدق.

فسبحان من نقل أولئك في الزمن القريب بتوقيه، عما ألفوه ونشأوا عليه وغدوا به، إلى مثل هذا الذي ذكرناه. وكل ذلك دليل على حق الإيمان وصحة نبوة نبينا محمد ﷺ.

فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق. وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق. ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً. وكذلك الإسلام والمسلم، إنما عرفت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر. فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفاق اليربوع. ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم: «فسقت الرطبة» إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جل ثناؤه.

الشرعية في النصوص الفقهية الشرعية، وهي أن التواضع بين الفقهاء المتعلق بتكريس معنى على لفظ لا يجوز أن يقضي على المعنى الشرعي في النص الفقهي الشرعي، مثال: لفظ «سنة» هذه من الألفاظ التي ترد في النصوص الفقهية الشرعية، وهي لفظ لها معنى تواضع عليه الفقهاء من أن السنة هي ما دون الواجب، وهي من قبيل المندوب، فحمل هذا المعنى على إطلاقات الشارع خلال بيان اللفظة؛ لكون التواضع الفقهي لمعناها متأخرًا عن إطلاق

= ومما جاء في الشرع الصلاة وأصله في لغتهم: الدعاء. وقد كانوا عرفوا الركوع والسجود، وإن لم يكن على هذه الهيئة، فقالوا:

أَوْ دُرَّةٌ صَدْفِيَّةٌ غَوَاصُهَا بَهْجٌ مَتَى يَرَهَا يُهْلُ وَيَسْجُدُ
وقال الأعشى:

يُرَاجِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ طَوْرًا سَجُودًا وَطَوْرًا جَوَازًا
والذي عرفوه منه أيضًا ما أخبرنا به علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد قال: قال أبو عمرو: «اشجَد الرجل: طأطأ وانحنى... وهذا وإن كان كذا، فإن العرب لم تعرفه بمثل ما أتت به الشريعة من الأعداد والمواقيت والتحريم للصلاة، والتحليل منها. وكذلك الصيام أصله عندهم الإمساك يقول شاعرهم:

حَيْلٌ صِيَامٌ وَأُخْرَى غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعِجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْمَا

ثم زادت الشريعة النية، وحظرت الأكل والمباشرة وغير ذلك من شرائع الصوم. وكذلك الحج، لم يكن عندهم فيه غير القصد، وسبر الجراح. من ذلك قولهم:

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حَلُولًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ سَبَّ الزَّبْرِقَانَ الْمَرْعَفَرَا

ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائع الحج وشعائره. وكذلك الزكاة، لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النماء، وزاد الشرع ما زاده فيها مما لا وجه لإطالة الباب بذكره.

وعلى هذا سائر ما تركنا ذكره من العمرة والجهاد وسائر أبواب الفقه. فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اسمان لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم ما جاء الإسلام به. وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالنحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان لغوي وصناعي. (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص: ٤٤-٤٦).

الشارع، فالأولى في مثل هذا هو استقراء لفظة السنة الواردة في النصوص الفقهية الشرعية، وتتبع معناها الشرعي، فإن دلت على ما تواضع عليه الفقهاء حملت عليه باعتبار أن تواضع الفقهاء مبني على المعنى الشرعي، وأما إذا تعدد معنى اللفظة فلا يقضي أحد المعاني على بقية المعاني إلا بقريئة وهكذا.

وفي هذا المقام من المناسب نقل ما قاله ابن دقيق العيد -رحمه الله- حول هذا المعنى عند شرح قوله ﷺ: (الفطرة خمس)^(١): «ومن فسر (الفطرة) بالسنة فقد تعلق بهذا اللفظ في كونه غير واجب لوجهين:

أحدهما: أن السنة تذكر في مقابلة الواجب.

والثاني: أن قرائنه مستحبات.

والاعتراض على الأول: أن كون «السنة» في مقابلة «الواجب» وضع اصطلاحى لأهل الفقه، والوضع اللغوي غيره، وهو الطريقة، ولم يثبت استمرار استعماله في هذا المعنى في كلام صاحب الشرع صلوات الله عليه، وإذا لم يثبت استمراره في كلامه ﷺ لم يتعين حمل لفظه عليه، والطريقة التي يستعملها الخلفيون من أهل عصرنا وما قاربه، أن يقال: إذا ثبت استعماله في هذا المعنى، فيدعى أنه كان مستعملاً قبل ذلك؛ لأنه لو كان الوضع غيره فيما سبق، لزم أن يكون قد تغير إلى هذا الوضع، والأصل عدم تغيره، وهذا كلام طريف، وتصرف غريب، قد يتبادر إلى إنكاره، ويقال: الأصل استمرار الواقع في الزمن الماضي إلى هذا الزمان، أما أن يقال: الأصل انعطاف الواقع في هذا الزمان على الزمن الماضي فلا، لكن جوابه ما تقدم، وهو أن يقال: هذا الوضع ثابت، فإن كان هو الذي وقع في الزمان الماضي، فهو المطلوب، وإن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس: باب قص الشارب ١٥/١٢، ومسلم في صحيحه،

كتاب الطهارة: باب خصال الفطرة، ١/١٥٢.

لم يكن، فالواقع في الزمان الماضي غيره حينئذ، وقد تغير، والأصل عدم التغير لما وقع في الزمن الماضي، فعاد الأمر إلى أن الأصل استصحاب الحال في الزمن الماضي، وهذا - وإن كان طريفاً، كما ذكرناه - إلا أنه طريق جدل لا جلد، والجدلي في طرائق التحقيق: سالك على محجة مضيق، وإنما تضعف هذه الطريقة إذا ظهر لنا تغير الوضع ظناً، وأما إذا استوى الأمران، فلا بأس به..»^(١).

قال ابن القيم - رحمه الله في مثل هذا السياق: «إذا جعلت الفطرة بمعنى السنة والسنة هي المقابلة للواجب ضعف الاستدلال بالحديث على وجوب الختان. لكن تلك المقدمتان ممنوعتان؛ فليست الفطرة بمرادفة للسنة، ولا السنة في لفظ النبي ﷺ هي المقابلة للواجب، بل ذلك اصطلاح وضعي لا يحمل عليه كلام الشارع»^(٢).

المطلب الرابع: الاشتراك.

يرى المتتبع لأساليب الخطاب في اللغة العربية أنه كثيراً ما تسمى الأشياء المختلفة بالاسم الواحد؛ كالعين وتطلق على عين الماء، وعين الإنسان، وعين الشمس وغير ذلك، وهذا يدعى في اللغة بالمشترك.

والباحث في النصوص الشرعية ومنها الفقهية يكثر أمامه نصوص تشتمل على ألفاظ مشتركة، يدل كل منها على أكثر من معنى^(٣)، والنصوص الفقهية الاجتهادية الصادرة عن الفقهاء في مدوناتهم وبياناتهم المتعددة للفقه هي الأخرى قد تحوي جملة من الألفاظ المشتركة، وإن كانت أقل من النصوص

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/١٢٥-١٢٦.

(٢) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص: ١٨٣، ١٨٤.

(٣) انظر: أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص: ٨٧.

الفقهية الشرعية؛ لكون لغة الفقهاء غالباً ما تقوم على الاصطلاح الذي يكون في الأغلب محلاً للاتفاق، فالمذاهب الفقهية المتفرعة عن كبار الفقهاء قائمة على التلقي والتعلم والتداول بين الفقهاء وفق أساليب ولغة شبه متوحدة في المعنى والمقصد.

ويُخلص من ذلك بأن الاشتراك هو أن يتعدد المعنى فقط دون اللفظ، كلفظ العين فإنه يصدق على الذهب والبالصرة^(١).

والاشتراك واقع في اللغة: في الأسماء، مثاله: كالقرء للحيض والطهر.

وفي الأفعال، مثاله: مثل عسعس بمعنى أقبل وأدبر.

وفي الحروف، مثاله: كالباء فإنها تأتي للتبعيض وليبيان الجنس.

ويجوز أن يحمل المشترك على كلا معنيه إذا أمكن ذلك^(٢).

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -: «مع أن التحقيق

جواز حمل المشترك على معنيه، كما حققه الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في رسالته في علوم القرآن، وحرر أنه هو الصحيح في مذاهب الأئمة الأربعة رحمهم الله»^(٣).

وأبرز أسباب الاشتراك في اللغة العربية في النصوص الفقهية الشرعية

والاجتهادية يمكن تلخيصها في الآتي^(٤):

السبب الأول: اختلاف الوضع في اللغة؛ فإن اختلاف القبائل العربية في

(١) انظر: شرح الكوكب المنير، ١/١٣٧.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ١٣/٣٤٠، ٣٤١، وشرح الكوكب المنير، ١/١٣٩.

(٣) أضواء البيان، ٢/١٥.

(٤) انظر: تفسير النصوص، ص: ١٣٦، ١٣٧، وأثر اللغة العربية في اختلاف المجتهدين، ص: ٩١،

استعمال الألفاظ للدلالة على معانٍ أهم أسباب المشترك، مثاله: بعض القبائل مثلاً تطلق لفظ اليد على الكف خاصة، وبعض ثان يطلقونها على الكف والساعد، وبعض ثالث يطلقونها على الكف والساعد والعضد إلى الكتف، ونقله اللغة يقررون أن اليد لفظ مشترك بين ثلاثة معانٍ.

السبب الثاني: القدر المشترك بين المعنيين، فقد يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مشترك بين معنيين، فتصلح الكلمة لكلا المعنيين، من أجل وجود المعنى الجامع بينهما، مثاله: القرء، فإنه اسم لكل وقت اعتيد فيه أمر خاص، فيقال: «للحمى قرء»، أي لها دور معتاد تكون فيه، ويقال: «للثريا قرء»، أي لها وقت اعتيد فيه نزول المطر معها، ويقال: «للمرأة قرء» أي وقت تحيض فيه وتطهر فيه، ثم أغفل هذا القدر المشترك، واستعمل القرء في الطهر والحيض، فأصبح مشتركاً لفظياً بينهما، وكأنه وضع لكل معنى على حدة.

السبب الثالث: اشتهاار المعنى المجازي، فاللفظ قد يكون موضوعاً لمعنى، ويستعمل في معنى آخر على سبيل المجاز؛ لعلاقة بينهما، فيشتهر استعمال المعنى المجازي، فيصبح حقيقة عرفية فيه، مثاله: «الأكل» الذي وضعه العرب للمعنى المعروف، ثم استعمله العرف حقيقة في أخذ الإنسان مال غيره، أو استغلاله والتصرف فيه دون مبرر شرعي، فمن الإطلاقات قولهم: فلان أكل حق فلان.

السبب الرابع: عرف الناس واصطلاحهم، فقد يُستعمل اللفظ الموضوع لمعنى لغوي في معنى آخر عرفي أو اصطلاحى، فيصير حقيقة بين معنيين؛ اللغوي والعرفي، ثم ينقل إلينا على أن له معنيين حقيقيين، مثاله: لفظ «السيارة».

السبب الخامس: الاصطلاح الشرعي، حيث قد يوضع لفظ لمعنى في

اللغة، ثم يؤسس الشارع له معنى آخر له علاقة بالمعنى الأول، ثم يشتهر ويصبح حقيقة شرعية؛ كلفظ «الشفعة» فهو موضوع في اللغة للضم، من الشفع الذي هو ضد الوتر، ثم وضع في الشرع والأحكام الشرعية لحق تملك المبيع قهراً بمثل الثمن إذا كان المبيع عقاراً مشتركاً بين اثنين، وذلك لضم أحد النصيين للآخر، والألفاظ في هذا الباب متعددة كلفظ الصلاة والزكاة والحج وغيرها.

ومن الأصول في الباب أن الاشتراك خلاف الأصل، يقول الزركشي -رحمه الله-: «وهو خلاف الأصل والمراد بالأصل هنا الغالب، فإذا جهلنا كون اللفظ مشتركاً أو منفرداً فالغالب عدم الاشتراك، فيحكم بأنه منفرد للاستقراء أن أكثر الألفاظ مفردة، وإلا لما حصل التفاهم في الخطاب دون الاستفسار، وقبوله دونه معلوم»^(١).

ومسألة الاشتراك في الألفاظ من المسائل ذات الأولوية في تحليل الألفاظ الفقهية بنوعيتها الشرعي والاجتهادي، وكما أنها تطراً على الألفاظ في النصوص الفقهية البيانية فكذلك في المصطلحات المنهجية في متون الفقهاء، واستعمالات المذاهب الفقهية.

وثمة قواعد يراها الفقهاء من المحللات للمشارك، وهي بذاتها من أدوات التحليل للنص الفقهي الشرعي والاجتهادي، وسوف يتعرض الباحث لها بالبيان -ياذن الله - في طرق تحليل النص الفقهي.

المطلب الخامس: الترادف.

الترادف من المسائل التي تداولها العلماء بالبحث من حيث وقوعها في

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ٤٩٠.

اللغة والقرآن الكريم، وهذا يشير إلى أهمية الكشف عن معنى الترادف، وسبب وقوعه؛ لكونه من الأمور التي تؤثر على دلالات اللفظة ومعناها، مما ينعكس على معنى اللفظة وتنوعه.

ومعنى الترادف كما ذكره علماء الأصول: هو الألفاظ المفردة^(١) الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، أو هو أن يتعدد اللفظ دون المعنى؛ كالبر والقمح المسمى به الحب المعروف^(٢).

الترادف واقع في اللغة في الأسماء، مثاله: الأسد والسبع، وفي الأفعال، مثاله: قعد وجلس، وفي الحروف، مثاله: إلى وحتى^(٣).

وقد قسم ابن القيم رحمه الله الأسماء الدالة على مسمى واحد في قوله: «فالأسماء الدالة على مسمى واحد نوعان: أحدهما: أن يدل عليه باعتبار الذات فقط». إلى أن قال: «وهذا كالحنطة والقمح والبر... والنوع الثاني: أن يدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها كأسماء الرب تعالى، وأسماء كلامه، وأسماء نبيه، وأسماء اليوم الآخر، فهذا النوع مترادف بالنسبة للذات، متباين بالنسبة إلى الصفات»^(٤).

كما أوضح رحمه الله أن من أنكر الترادف في اللغة فمراده النوع الثاني؛ لأنه ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة، أو نسبة، أو إضافة،

(١) واحترز بالمفردة عن دلالة الاسم والحد، فإنهما يدلان على شيء واحد، وليس مترادفين، لأن الحد مركب. وخرج باعتبار واحد المتزايلان كالسيف والصارم، فإن مدلولهما واحد، ولكن باعتبارين. «البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ٤٧٤».

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ٤٧٦، وشرح الكوكب المنير، ١/ ١٣٦.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ١٣/ ٣٤١، والبحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ٤٧٤، وشرح الكوكب المنير، ١/ ١٤١.

(٤) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ص: ٤٥.

مع أن الذات واحدة^(١).

وابن تيمية رحمه الله بيّن بأن الترادف في اللغة قليل حيث قال: «فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم. وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه؛ بل يكون فيه تقريب لمعناه. وهذا من أسباب إعجاز القرآن»^(٢).

وأما سبب وقوع الترادف وفوائده يقول الزركشي - رحمه الله -: «إما أن يكون من واضعين وهو السبب الأكثر... وإما من واضع واحد وله فوائدها منها: التوسعة، لتكثير الطرق على التعبير عن المعاني المطلوبة، ولهذا يجتنب واصل بن عطاء اللفظة التي فيها الراء للثغته حتى كأن الراء ليست عنده من حروف المعجم، ومنها: تيسير النظم للروي، والنثر للزينة والتجنيس والمطابقة»^(٣).

ومن التاصيل في هذا الباب ما قاله الزركشي - رحمه الله -: «الترادف خلاف الأصل فإذا دار اللفظ بين كونه مترادفاً أو متبايناً فحملة على المتباين أولى؛ لأن القصد الإفهام فمتى حصل بالواحد لم يحتج إلى الأكثر، لئلا يلزم

(١) انظر: المصدر السابق. ص: ٥٤.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٣/ ٣٤١. قال الزركشي - رحمه الله - في البحر المحيط في أصول الفقه: «إذا قلنا بوقوعه في اللغة، فهل وقع في القرآن؟

نقل عن الأستاذ أبي إسحاق المنع، كذا رأيت في أول شرح الإرشاد لأبي إسحاق بن دهاق الشهير بابن المرأة. فقال: ذهب الأستاذ أبو إسحاق إلى منع ترادف اسمين في كتاب الله تعالى على مسمى واحد، فقال في قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ﴾ إنه بمعنى المعدل من قول الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري

فمعناه يمضي ويقطع ما قدرت من غير توقف، وصفه بحصافة العقل وجودة الرأي. اهـ.

وهذا هو ظاهر كلام المبرد وغيره ممن أبدى لكل معنى، والصحيح: الوقوع، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾. وفي موضع: ﴿كَمَا﴾ وهو كثير. (١/ ٤٧٦).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ٤٧٦.

تعريف المعرف، ولأنه يوجب المشقة في حفظ تلك الألفاظ»^(١).

المطلب السادس: العطف والاقتران.

مسألة العطف والاقتران من المسائل المراعاة في نظر الفقيه وتأمله في النصوص الفقهية الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، وكذا الاجتهادية من تدوين الفقهاء وتعبيراتهم في المتون المنظومة والمنثورة، ويحسن بيان جملة من المسائل المختصرة ليتصور طبيعة العطف والاقتران، وأثرهما في دلالة النصوص على المعاني، وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى: ما يقتضيه العطف.

يقتضي عطف الشيء على الشيء المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراكهما في الحكم المذكور لهما^(٢).

ولهذه المغايرة مراتب^(٣):

أولى المراتب: أن يكونا متباينين؛ ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءه، ولا ملازمة بينهما، وهذه أعلى المراتب، كقوله تعالى: ﴿وَحَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾^(٤).

ثانية المراتب: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنْهُوَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٥)، فإن من لبس الحق بالباطل أخفى من الحق بقدر ما أظهر من الباطل، ومن كتم الحق أقام موضعه باطلاً فلبس الحق بالباطل.

(١) المصدر السابق، ١/٤٧٦.

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٢/١٢٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ٧/١٧٢ - ١٧٨، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، وخرج أحاديثه الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ، ص: ٣٨٧، ٣٨٨.

(٥) سورة البقرة، آية: ٤٢.

(٤) سورة البقر، آية: ٩٨.

ثالثة المراتب: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾^(١).

رابعة المراتب: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾^(٢).

وما ذكر تحت هذه المسألة يشير لأهمية علم الحروف للفقهاء، فهذا العلم يدرك الفقيه ما تدل عليه الحروف من المعاني، ليدرك وجوها في نصوص الكتاب والسنة، كمعرفة معاني حروف العطف وما تقتضيه من المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، أو الاشتراك أو الترتيب أو التراخي، أو غير ذلك. وقد عني بهذا الفن طائفة من أئمة العربية والأصول، فضمنوا الكلام في معانيها كتبهم، ومنهم من أفردوا بالتصنيف، فالوقوف عليها متيسر.

هذه العلوم من علوم العربية التي يجب على المجتهد أن يلتمس بالقدر الذي يتصل بنصوص الشرع منها^(٣).

المسألة الثانية: صورة الاقتران؟

صورة الاقتران يمكن تلخيصها في الآتي: أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع، أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة، ولم يدل دليل على التسوية بينهما.

فإن كانت الصورة كما ذكر فهل القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم؟

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٨.

(٢) سورة البقرة، آية، ٣، ٤.

(٣) انظر تيسير علم أصول الفقه، ص: ٣٤٨.

وهذه المسألة وقع الخلاف فيها بين الجمهور وغيرهم^(١)، وقد ترتب على ذلك أحكامٌ سيعرض لها الباحث بإذن الله في مجال التطبيقات.

ويبقى أن يعرف الفقيه أنه ثمة مراتب لدلالة الاقتران وهو ما سيأتي - بإذن الله - في المسألة التالية.

المسألة الثالثة: مراتب دلالة الاقتران.

يقول ابن القيم - رحمه الله - مشيراً لمراتب دلالة الاقتران: «دلالة الاقتران تظهر قوتها في موطن وضعفها في موطن وتساوى الأمرين في موطن»، إذن فابن القيم يرى أن مراتب دلالة الاقتران على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: تظهر قوتها إذا جمع بين المقترنين لفظ اشتركا في إطلاقه وافتراقاً في تفصيله، ومثاله: قوله عليه الصلاة والسلام: (ثلاث حق على كل مسلم: الغسل يوم الجمعة، والسواك، ويمس من طيب إن وجد)^(٢).

(١) قال الزركشي: «قال بها المزني وابن أبي هريرة والصيرفي منا، وأبو يوسف من الحنفية، ونقله الباجي عن نص المالكية قال: ورأيت ابن نصر يستعملها كثيراً وقيل: إن مالكاً احتج في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجمالاً، فكذلك الخيل.

وأنكرها الجمهور فيقولون: القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم، وصورته أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة، ولم يدل دليل على التسوية بينهما، كقوله تعالى: ﴿كَلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، وقوله: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآثُواهُمْ﴾، وكاستدلال المخالف في أن استعمال الماء ينجسه بقوله عليه السلام: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة)؛ لكونه مقروناً بالنهي عن البول فيه، والبول فيه يفسده، فكذلك الاغتسال فيه وهو غير مرضي عند المحققين، لاحتمال أن يكون النهي عن الاغتسال فيه لمعنى غير المعنى الذي منع من البول فيه لأجله، ولعل المعنى في النهي عن الاغتسال لا ترتفع جنابته، كما هو مذهب الحصري من أصحابنا». (البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/ ٣٩٧).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ٢٦/ ٣٢٢، وأبو يعلى في مسنده، ١٣/ ١١٠، وابن أبي شيبة في مصنفه، =

فقد اشترك الثلاثة في إطلاق لفظ الحق عليه، فإذا كان السواك والتطيب مستحيين كان الثالث وهو الاغتسال مستحباً كذلك.

المرتبة الثانية: ويظهر ضعفها عند تعدد الجمل واستقلال كل واحدة منها بنفسها، ومثاله: قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة)^(١).

إذ إن كل جملة مفيدة لمعناها وحكمها وسببها وغايتها، وهي منفردة به عن الجملة الأخرى، واشتراكهما في مجرد العطف لا يوجب اشتراكهما فيما وراءه؛ فإن العطف يفيد الاشتراك في المعنى إن كان عطف مفرد على مفرد: كقام زيد وعمرو، أما إن عطف جملة على جملة فلا اشتراك في المعنى، نحو: اقتل زيداً وأكرم عمراً.

المرتبة الثالثة: ويظهر التساوي حيث كان العطف ظاهراً في التسوية، وكان قصد المتكلم ظاهراً في الفرق، فيتعارض ههنا ظاهر اللفظ وظاهر القصد، فإن غلب ظهور أحدهما اعتبر، وإلا طلب الترجيح.

وبناء على ما جرى ذكره في المطالب السابقة تبين بأنه لا تخلو النصوص الشرعية أو الاجتهادية في مفرداتها، ولا تكوين تراكيبها من تردد بعضها بين الحقيقة والمجاز، والاشترار والانفراد، والترادف والتباين، والعطف والاقتران في النظم وأثرها على الاقتران في الأحكام.

ولذا يلزم على المتفقه إمعان النظر في كشف العلاقة بين تلك الترددات،

= كتاب الصلاة، أبواب الجمعة، في غسل الجمعة، ٢ / ٥٣٤. قال الألباني: «هذا إسناد صحيح، فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين». (السلسلة الصحيحة، ٤ / ٤٠٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء: باب البول في الماء الدائم، ١ / ٤١٢، ومسلم، كتاب الطهارة: باب النهي عن البول في الماء الراكد، ١ / ٢٣٥.

من خلال الوقوف على أسبابها ومعاهد علاقاتها؛ ليتمس من ذلك أثرها على تكون دلالة الدليل وتأصيل المدلول، ودور ذلك في نشوء الأحكام واختلافها. وهذا الكشف هو حقيقة التحليل للألفاظ بدلالاتها.



المبحث الثالث

قواعد دلالات الألفاظ وطرق الاستنباط ودورها في تحليل النص الفقهي

إن هذا الباب في علم الأصول من الأبواب التي يتضح للمتأمل فيها الفرق البين بين جادة الفقهاء «الحنفية» والمتكلمين «الجمهور»؛ حيث إن الحنفية يعتمدون المنهج التحليلي في الوصول إلى الغرض؛ أي ينطلقون من الخطاب الشرعي إلى العناصر المكونة له؛ بحيث يردون الخطاب من زاوية الوضع إلى: العام، والخاص، والمشارك، والجمع المنكر، ومن زاوية الاستعمال إلى: الحقيقة والمجاز من جهة، والصريح والكناية من جهة أخرى، ومن زاوية الحمل إلى: واضح الدلالة وخفيها، أي: المحكم والمفسر، والنص والظاهر من جهة الوضوح. والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه من جهة الخفاء.

وأما الجمهور فإنهم لا يعتمدون إلى تحليل الخطاب إلا ليكون مطية لتوظيفه في منهجية التركيب. لذلك نجد أن من ينتمي إلى مدرسة الجمهور إذا حلل الخطاب حله من زاوية الحمل إلى: محكم ومتشابه أو إلى نص وظاهر من جهة، ومجمل ومؤول من جهة، وإلى أدلة عقلية ونقلية، وإلى أصل وفرع، ومقاصد ووسائل فإنما يقوم بذلك ليزاوج بين هذه العناصر، أي بين المحكم والمتشابه، وبين الظاهر والمؤول، وبين المجمل والمبين، وبين النقل والعقل، والأصل والفرع، وبين المقاصد والوسائل ليخرج بنتائج لو بقيت الدراسة قاصرة النظر في كل عنصر على حدة ما كان ليصل إليها^(١).

(١) انظر: المنهج الأصولي في فقه الخطاب، للدكتور: إدريس حمادي، المركز الثقافي العربي، بيروت، =

وهذه المراحل التي يتخذها الحنفية والجمهور في التعامل مع النص جزء منها يعد من قبيل التحليل للنص قبل الاستنباط.

فالبيان المعنوي لألفاظ النص هو من قبيل التفسير وكشف المعنى، وأما ما يتعلق بالدلالة، وما يرتبط بها من أثر ودورها في عملية الاستنباط فلا يتم ذلك إلا بكشف العلاقة بين الدال والمدلول، وهذا هو التحليل، فاستنباط الأحكام واستثمارها من الآيات القرآنية والسنة النبوية إنما تمر عبر مراحل ومسالك متعددة بمعرفة أوضاع الألفاظ بالنسبة للمعاني، ثم ماهية الاستعمال اللفظي للمعنى، وأخيراً طرق الاستنباط عبر ما يعرف بالدلالات. فهي قواعد أصولية لغوية ترسم منهج الاجتهاد في استثمار كافة طاقات النص في الدلالة على المعنى، فالنصوص متناهية، بعكس الأحداث والوقائع فإنها ليست كذلك، لهذا يذهب البحث إلى النظر في النصوص وما تحتمله من معان ومقاصد ودلالات يستفاد بها في إيجاد فتاوى لمستجدات ووقائع متسارعة^(١).

وتحت هذا المبحث سيبين الباحث -ياذن الله- بعض قواعد دلالات الألفاظ وطرق الاستنباط التي ذكرها أهل العلم؛ ليظهر للمتفقه كيفية توظيف تلك القواعد والاستفادة من طرق الاستنباط في ممارسة التحليل للنصوص الفقهية، وهذا البيان سيكون وفق الآتي:

القسم الأول: القواعد المُجزئة «التفكيكية»:

ويقصد بهذا النوع من القواعد القواعد التي تُعنى بتجزئة النص الفقهي

= ١٩٨٨م، ص: ١١ وما بعدها، والمصالح المرسله وبناء المجتمع الإنساني، الشاطبي وابن خلدون نموذجين، للدكتور: إدريس حمادي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٩م، ص: ٦٠-٩٥.

(١) انظر: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، لمحمد فتحي الدريني، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية. ص: ٢٦٧.

الشرعي أو الاجتهادي، من حيث تعديد معانيه أو مفاهيمه.

المثال الأول: قاعدة: «المشترك يحمل على معنيه»:

ففي هذه القاعدة بيان أن اللفظة المشتركة قابلة لحملها على تعدد معانيها، وهذا الحمل يجب ألا يمنع من الحمل الآخر إلا في الحال والموضع المناسب، يقول محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في مثل هذا المعنى: «ولا خلاف بين العلماء القائلين: بوقوع الاشتراك في: أن إطلاق المشترك على أحد معنيه في موضع، لا يفهم منه منع إطلاقه على معناه الآخر في موضع آخر.

ألا ترى أن لفظ العين مشترك بين الباصرة والجارية مثلاً، فهل تقول: إن إطلاقه تعالى لفظ العين على الباصرة في قوله: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾^(١) الآية، يمنع إطلاق العين في موضع آخر على الجارية، كقوله: ﴿السَّمَاءُ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾^(٢).

والحق الذي لا شك فيه أن المشترك يطلق على كل واحد من معنيه، أو معانيه في الحال المناسبة لذلك، والقرء في حديث: (دعي الصلاة أيام

(١) سورة المائدة، آية: ٤٥.

(٢) سورة الغاشية، آية: ١٢.

أقراك»^(١). مناسب للحيض»^(٢).

وما ذكره الشنقيطي هو نوع من التحليل للفظ المشترك، وهو اعتبار معانيه، ولكن المعبر في حمله على أحدها متعلق بالمناسبة، فقبل تعيين أحد المعنيين للفظ المشترك في موضع ما لا بد أن يحلل اللفظ المشترك بتفكيكه بيان المعاني الدارجة تحته.

وحمل اللفظ على أحد المعاني معمول به عند الفقهاء حتى في خطابات الناس، وهذا بلا شك يقضي على استيعاب المعاني المحتملة في اللفظ المشترك في ألسنة الناس وخطاباتهم، واعتبار العرف والعادة في اعتبار أحد المعاني للفظ؛ وذلك من خلال تفكيك تلك المعاني وربطها بعرف مصدر الخطاب، يقول ابن تيمية - رحمه الله -: «قول الفقهاء [نصوص الواقف كنصوص

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة: باب من قال: تغتسل بين الأيام، ١/٢١٣، والنسائي في سننه، كتاب الحيض: باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، ١/١٢٣، والدارقطني في سننه، كتاب الحيض، ١/٣٠٦، والحاكم في مستدركه، كتاب الطهارة، ١/١٧٤، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

قال ابن الملقن - رحمه الله - «حديث: (دعي الصلاة أيام أقراك). رواه النسائي من رواية عائشة عن أم حبيبة بلفظ: (ترك الصلاة أيام أقرائها). ومن رواية فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ: (إذا أتاك قرؤك فلا تصلي). ورجالهما ثقات، والدارقطني من رواية أم سلمة عن فاطمة بنت أبي حبيش ولفظه: (تدع الصلاة أيام أقرائها). رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعاً بمثله، قال أبو داود: لا يصح. وقال الترمذي في علله: سألت البخاري عنه فلم يعرفه إلا من هذا الوجه. وقال البيهقي: هو مختلف في متنه والأحاديث الصحاح متفقة على العبارة بأيام الحيض دون لفظ الأقرء». (خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ١/٨٢).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ، ١/١٠١.

الشارع] يعني في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل، مع أن التحقيق: أن لفظه، ولفظ الموصي، والحالف، والناذر، وكل عاقد: يحمل على عادته في خطابه، ولغته التي يتكلم بها، وافقت لغة العرب أو لغة الشارع أم لا^(١).

وما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الجانب يؤكد أهمية تحليل اللفظ المشترك قبل حمله على أحد المعاني، وكشف المعنى المناسب من خلال عرف قائله أو عوائده.

المثال الثاني: قاعدة: «الأمر بالشيء نهي عن ضده، النهي عن الشيء أمر بضده».

هذه من القواعد الأصولية التفكيكية؛ حيث تبين مدى ارتباط الأمر بالنهي من حيث توجه النهي عن ضد ما أمر به، فالأمر بالشيء نهي عن ضده: كقولك لشخص: قم، فهنا نهيته عن كل ما يخالف القيام، أو أضداده؛ كالجلوس، والاتكاء، والاضطجاع، والانحناء، وأمرته بالقيام، وما كان في معنى القيام. والنهي عن الشيء أمر بغيره: كقولك لشخص: لا تقم، نهيته عن القيام، وأمرته بكل ما هو عكس القيام^(٢).

مع صرف النظر عما وقع في المسألة من خلاف، فإن الفقيه عندما يتأمل الأوامر، أو النواهي الواردة في النص الفقهي الشرعي أو الاجتهادي، لا بد أن يلاحظ هذا التعدد في الاحتمالات، وإمكان دخولها في مفهوم الخطاب ودلالته. واستعراض تلك الاحتمالات هو مسلك من مسالك التحليل لمفهوم الأمر أو النهي الوارد في النص الفقهي.

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٥٦/٧.

(٢) القواعد الأصولية للإمام القرافي وتطبيقاته عليها من خلال كتابه «الذخيرة» للدكتور: محمد أحمد محمد، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.

القسم الثاني: القواعد التركيبية:

ويندرج تحت هذا القسم القواعد التي يتحقق منها التركيب والتضام بين مدلولاتها، تندرج تحت معنى شمولي أو كلي، فهي شواهد شمولية كما أنه معيار التعدية في نظائرها.

المثال الأول: قاعدة: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»

فهذه القاعدة من أنفس القواعد التركيبية، وهي الضابط في تعدية الحكم الوارد بصيغة العموم على الحوادث، والوقائع المماثلة المعدودة من أفرادها، ولذلك فالعناية بهذه القواعد التركيبية، وتأمل ما يندرج تحتها من الأفراد من خلال المعيار الشمولي في صياغتها، وإيرادها في حال المناسبة هو ضرب من التحليل لدلالة تلك القاعدة ونتائج مدلولها.

وتلمس أسباب الخطابات الشرعية يعد من المقدمات والممهديات للاجتهاد الراسخ، فمعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، كما أنه ينتفع بالسبب في معرفة جنس الحكم تارة، وفي صفته تارة، وفي محله أخرى، وجهل ذلك مظنة الخطأ^(١).

المثال الثاني: قاعدة: «ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة

العموم في المقال»:

هذه من القواعد البنائية الموسعة لمفهوم العموم؛ حيث اعتبرت ترك الاستفصال في مقام الاحتمال في منزلة العموم في المقال، وقد اعتبر العمل

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١٣/٣٣٩، ودلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية جمعًا وتوثيقًا ودراسة، للدكتور: عبدالله آل مغيرة، دار كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/١/٥٩٧.

بها الشافعي^(١) - رحمه الله - وكذا الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وهذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله؛ لأنه احتج في مواضع كثيرة بمثل ذلك، وكذلك أصحابنا وأمثلة ذلك كثيرة»^(٢).

فالقاعدة تفيد أن ترك الشارع طلب التفصيل في حكاية أحوال مع قيام الاحتمال، الذي من شأنه أن يؤثر في الحكم ينزل منزلة العموم في المقال أي الأقوال، يجعله كاللفظ العام، من حيث شموله جميع ما ينطبق عليه، والمراد بالأحوال حال الشخص، والمراد بالحكاية التلغظ سواء كان الحاكي لها صاحبها أم غيره^(٣).

وقد ذهب ابن اللحام - رحمه الله - إلى أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال لا ينزل منزلة العموم إلا إذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون الدليل^(٤).

القسم الثالث: القواعد التقويمية النقدية:

وهي قواعد من مجالات أعمالها مجال الموازنة والترجيح بين الدلالات

(١) انظر: الأم، ٤٩/٥، والمحصل، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ، ٣٨٦/٢.

(٢) المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ص: ١٠٩.

(٣) انظر: نثر الورود على مراقي السعود، لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: علي العمران، عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٥/١، ودلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، ٥٨١/١.

(٤) انظر: القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص: ٣١١.

في حال تعارض الدلالات والمفاهيم، وهذا النوع من القواعد غالبًا ما يحتاج مُعمِّلها إلى تصور طبيعة الدلالات وأثرها في محل النص ومدلوله.

المثال الأول: القاعدة: «إذا تعارضت المفاهيم والدلالات قدم الأقوى منها».

إن مسألة التعارض في الأصل تحصل نتيجة نظر الفقيه في الدلالات والأدلة، وهذا التعارض من طبائع البشر لقصور العلم وكذا التصور.

والمفاهيم ودلالات الألفاظ من المسائل التي يقع فيها التعارض، سيّما أنها زمام الأدلة، وتولد المدلول، فالتعارض المتوهم في نظر الفقيه الواقع في تعامله مع الأدلة من أسبابه التعارض في المفاهيم ودلالات الألفاظ، من حيث بيان ما هو الأخرى منها بالتقديم واعتبار دلالاته والبناء على مدلوله. وليبيان المقال يحسن عرض المثال، يقول الشنقيطي - رحمه الله -: «قد تقرر في الأصول أن المفاهيم إذا تعارضت قدم الأقوى منها، ومعلوم أن مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الظرف؛ لأن مفهوم الشرط لم يقدم عليه من المفاهيم، إلا ما قال فيه بعض العلماء: إنه منطوق لا مفهوم وهو النفي والإثبات، وإنما من صيغ الحصر والغاية، وغير هذا يقدم عليه مفهوم الشرط»^(١).

ومن ذلك تقديم اللفظ الخاص على اللفظ العام في حال التعارض؛ لكون الخاص أقوى؛ باعتبار أن الخاص يتناول الحكم بخصوصه على وجه لا احتمال فيه، والعام يتناوله على وجه محتمل فكان الخاص أولى، وكذلك في بناء العام على الخاص يقع استعمال الخبرين - العام والخاص - جميعًا، أما إذا قدم العام على الخاص كان ذلك استعمالًا لأحدهما^(٢).

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، ص: ٥٢٠.

المثال الثاني: القاعدة: «العموم المحفوظ أولى من العموم الذي دخله الخصوص»:

فالعموم المحفوظ أقوى؛ لأن العموم يضعف بقدر ما يدخله من المخصصات، ومكمن التقويم والنقد في القاعدة هو استقراء العمومات، وما ورد عليها من مخصصات يعلم من خلالها قوة العموم من ضعفه، وهذا بلا شك من المؤثرات في الأحكام.

ومن المسائل التي أعملت فيها تلك القاعدة مسألة صلاة ذوات الأسباب في وقت النهي؛ حيث إن عموم أحاديث ذوات الأسباب محفوظ وإن دخله خصوص أحاديث النهي، فالناظر في عمومات المسألة يستحضر خصوص أحاديث النهي، وأنه دخل عموم أحاديث ذوات الأسباب، لكن ما دخل عموم أحاديث النهي من المخصصات أكثر مما دخل عموم أحاديث ذوات الأسباب من المخصصات، فعلى هذا يبقى عموم أحاديث ذوات الأسباب أقوى من عموم أحاديث النهي^(١).

وهذه النماذج من القواعد تبين جهد الفقهاء في دراسة النص الفقهي الشرعي أو الاجتهادي، من خلال تحليل مكوناتها والتي منها دلالات ألفاظ النص، ويبقى أن يبين الباحث أثر تلك القواعد وطرق الاستنباط في تحليل النص الفقهي من خلال ذكر جملة من الأمثلة، وهو ما سيكون في المبحث الآتي بإذن الله.



(١) انظر: للتوسع في بيان المسألة: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٢٢/٢٩٧-٢٩٩

المبحث الرابع

أمثلة تطبيقية لبيان أثر قواعد دلالات الألفاظ وطرق الاستنباط في تحليل النص الفقهي

إن فهم الفقيه لدلالات الألفاظ وقواعدها وطرق الاستنباط، محدود في أسس استثمار الحكم من دليله، ولا يتم للفقيه هذا المسلك إلا بإدراكه لدلالات الألفاظ، قال الآمدي - رحمه الله - في أثناء بيانه لشروط المجتهد: «الشرط الثاني: أن يكون عالما عارفا بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق إثباتها ووجوه دلالاتها على مدلولاتها... عالما باللغة والنحو... أن يكون قد حصل من ذلك على ما يعرف به أوضاع العرب والجاري من عاداتهم في المخاطبات؛ بحيث يميز بين دلالات الألفاظ؛ من المطابقة والتضمين والالتزام، والمفرد والمركب، والكلبي منها، والجزئي، والحقيقة والمجاز والتواطؤ والاشتراك، والترادف والتباين، والنص، والظاهر والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة والتنبيه والإيماء، ونحو ذلك مما فصلناه، ويتوقف عليه استثمار الحكم من دليله»^(١).

وإن مدار استعمال الفقيه لدلالات الألفاظ ومباحث طرق الاستنباط يكون في النواحي الآتية:

أولاً: الألفاظ من حيث وضوحها وقوة دلالتها على المقصود منها، أو خفاء ذلك فيها ودرجته.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ٤/ ١٧٠، ١٧١. وانظر: الموافقات، ٤/ ١١٤، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٤٤، ٤٥.

ثانيًا: من حيث طرق هذه الدلالة؛ أهي بصريح العبارة أم بالإشارة ولوازم المعنى؟ وهل هي بالمنطوق أم بالمفهوم؟

ثالثًا: من حيث ما تشتمل عليه الألفاظ، ومدى ما تدل عليه من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد.

رابعًا: من حيث صيغ التكليف وموجب الطلب والنهي وأنواعه فيهما، والخروج من التعارض، والترجيح بين ذلك.

وهذه النواحي هي من بناية النص الفقهي، فتحليلها لا يتحقق إلا بكشف مكونات تلك البناية من خلال توضيح علاقتها وأثرها على الأحكام بواسطة قواعد دلالات الألفاظ وطرق الاستنباط.

كما أن هذه النواحي ليست محدودة في بناء النص الفقهي الشرعي، بل هي متحققة في بناء النص الفقهي الاجتهادي، وخاصة في البناية النصية في القواعد الفقهية ومدونات الفقهاء المعدة لبيان المذاهب واختياراتها في تقرير الفروع الفقهية، كما هو الحال في المتون المذهبية وقد بينه الباحث في موطنه. وفي هذا المبحث يبين الباحث جملة من الأمثلة التي يتجلى بها أثر قواعد دلالات الألفاظ، وطرائق استنباط الأحكام في تحليل النص الفقهي بنوعيه.

أولًا: كشف استعمالات فقهاء الصحابة لبعض الإطلاقات:

قال ابن الشاط - رحمه الله - : «قال- القرافي- : [قال اللخمي: تحرم امرأة الجد للأب والجد للأم لاندرجهما في لفظ الآباء إلى قول الشهاب في تنبيهه، فإن دل إجماع على اعتبار المجاز وإلا ألغى حتى يدل دليل عليه] قلت: لا أعرف صحة ما قال من أن الحقيقة في لفظ الأب وشبهه أن المراد به المباشر، وأنه يعني إن أريد به غير المباشر فهو مجاز، ولعل الأمر في ذلك

بالعكس، وأن الحقيقة في لفظ الأب كل من له ولادة، والمجاز المباشر لكن غلب هذا المجاز حتى صار عرفاً فكان ذلك السبب في اقتصار الصحابة فيما اقتصروا به من الأحكام على المباشر والله أعلم^(١).

ويلحظ من خلال هذا النقل كيف اتخذ الفقهاء التحليل من خلال دلالات الألفاظ ومتعلقاتها في بيان وتوضيح ما استقر عليه عمل الصحابة في جملة من الأحكام، وهذا يشكل وسيلة من وسائل الفحص لطرائق الصحابة في التعامل مع الألفاظ الواردة في النصوص الفقهية، والتي استقر عليها عملهم رحمهم الله.

ثانياً: تصور الأحكام الواردة في النص الفقهي المبنية على دلالات الألفاظ:

قال ابن اللحام - رحمه الله - : «الباء للإلصاق سواء دخلت على فعل لازم أو متعد عند جمهور أهل اللغة.

وقال بعضهم الباء للتبويض.

وقال ابن كيسان وبعض الشافعية: إذا دخلت على متعد اقتضت التبويض كقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٢). صوتاً للكلام عن العيب.

وفرع بعضهم على هذا الخلاف الخلاف في استيعاب مسح الرأس بالماء في الوضوء.

وفرع بعضهم مسح البعض على أن ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، مجمل والقدر المشترك ما يقع عليه الاسم فكان المتحقق.

(١) إدرار الشروق على أنوار الفروق، ٣/١١٧.

(٢) سورة المائدة، آية: ٦.

وفرعه بعضهم على أن الأمر بالفعل هل يكتفي في امثاله بالإتيان بما يقع عليه اسم ذلك أم لا، وكل هذه التفاريع ضعيفة^(١).

يبين ابن اللحام من خلال تفريعه لهذه القاعدة أثر التحليل في تصور الأحكام المبنية على دلالات الألفاظ الواردة في النص الفقهي، فإن التفريع على القواعد هو شكل من أشكال التحليل؛ إذ إنه دراسة فقهية تقوم على البناء واستجماع الشواهد المعتبرة لاعتبار دلالات النص على حكم يعد نتيجة يصح البناء عليها والتفسير بها. وبيان أثر دخول الباء على المتعدي أو اللازم هو كشف للعلاقة بين دلالة اللفظ الوارد في النص والحكم الناتج عن تكامل مكونات النص.

ثالثاً: توسيع مدلولات الألفاظ الواردة في النص:

إن الناظر في اجتهاد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فيما يتعلق بقتل الجماعة بالواحد^(٢)، يدرك أن اجتهاده في مورد قوله تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٣). حيث فهم رضي الله عنه من نفس اللفظ وهو «النفس» بيان الجنس، والعلة المتبادرة من السياق اللغوي ذاته هي العدوان والجناية على نفس بريئة بغير وجه حق، فناسب أن يقتص من كل من تلبس

(١) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ص: ١٩٣.

(٢) القصة أخرجها البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل غيلة وقال: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً». (كتاب الديات، باب: النفر يقتلون الرجل، ٤١/٨). وأخرج البخاري في صحيحه من وجه آخر في كتاب الديات، باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم، ٢١٦/١٤. (انظر التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ٦٥/٤).

(٣) سورة المائدة، آية: ٤٥.

بالعلة فردًا كان أو جماعة^(١)، فدراسة عمر - رضي الله عنه - للنص الفقهي من خلال إدراك المعنى المشترك بين الحكم الوارد في دلالة النص والواقعة التي بين يديه، والذي أدى به إلى توسيع مدلول النص بإدراكه من خلال اللغة أن المعنى المشترك هو العلة التي استوجبت ما ذهب إليه من حكم في المسألة^(٢).

رابعًا: بناء التقاسيم المعينة على فهم الكلي الوارد معناه في النصوص الفقهية وتصوره تصورًا صحيحًا:

إن فهم الأجزاء المنقسمة من حيث صلتها بمجموعها الكلي المنقسم، ومن حيث التمايز بين تلك الأجزاء، والعلاقة بينها لا يتحقق في الغالب إلا

(١) قال الشاطبي - رحمه الله -: «إنه يجوز قتل الجماعة بالواحد، والمستند فيه المصلحة المرسله؛ إذ لا نص على عين المسألة، ولكنه منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مذهب مالك والشافعي.

ووجه المصلحة أن القتل معصوم، وقد قتل عمدًا، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى التثفي بالقتل إذا علم أنه لا قصاص فيه، وليس أصله قتل المنفرد فإنه قاتل تحقيقًا، والمشارك ليس بقاتل تحقيقًا.

فإن قيل: هذا أمر بدعي في الشرع، وهو قتل غير القاتل؟

قلنا: ليس كذلك، بل لم يقتل إلا القاتل، وهم الجماعة من حيث الاجتماع عند مالك والشافعي، فهو مضاف إليهم تحقيقًا إضافته إلى الشخص الواحد، وإنما التعيين في تنزيل الأشخاص منزلة الشخص الواحد؛ وقد دعت إليه المصلحة، فلم يكن مبتدعًا مع ما فيه من حفظ مقاصد الشرع في حقن الدماء، وعليه يجري عند مالك قطع الأيدي باليد الواحدة، وقطع الأيدي في النصاب الواحد.

(الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي، تحقيق ودراسة: الدكتور: محمد بن عبد الرحمن الشقير، والدكتور: سعد بن عبد الله آل حميد، والدكتور: هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٩/٣، ٣٠).

(٢) انظر: محتكمات الخلاف الفقهي، ص: ١٥٤-١٥٥.

بتحليل تلك الأجزاء سواء كانت متعلقة بدلالات الألفاظ الواردة في النص، أو نتائجه المتمثلة في الأحكام المستنبطة من النص؛ إذ إن فائدة التقسيم تكمن في توضيح المسائل المشتبهة في الفهم وتسهيلها، ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد من الفهم الصحيح لأقسام الكلي بعد تحليله^(١).

ويندرج في مفهوم ما ذكر من تقسيم توجه النهي إلى ذات الفعل، أو لوصف متصل به كـ «شرط في المنهي عنه»، أو لأمر خارج عن الفعل وهو مجاور له، وهذا التقسيم تجلّى به أثر دلالة النهي، وهي فساد المنهي عنه، ومسألة فساد المنهي عنه من أصول وكليات مسائل النهي، التي لها أثر في نشوء فروق ومتشابهات فقهية في الفروع المبنية عليها^(٢)، قال ابن اللحام - رحمه الله - بعد ختم ذكر الخلاف في مسألة [هل النهي يقتضي الفساد]: «إذا تقرر هذا فالتفريع على دلالة النهي عنه كثير في المذهب جدًّا في العبادات والمعاملات وغيرهما، وفي المذهب فروع منهي عنها لم يقولوا فيها بالفساد ادعى الأصحاب أنها خرجت بدليل، وفيه نظر والله أعلم»^(٣).

خامسًا: تحديد مقتضيات دلالة الأمر والنهي:

مما لا يغيب عن فكر المتأمل في النصوص الفقهية الشرعية، أو النصوص الفقهية الاجتهادية، أن الأوامر والنواهي الشرعية ليست على درجة واحدة من إلزامية طلب الفعل أو طلب الترك، وتعبيرات الفقهاء في تقريراتهم موضحة لهذا التفاوت، وقواعد دلالات الأمر والنهي وما تقتضيه من أعمال ومراعاة

(١) انظر: التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة، للدكتور:

إبراهيم البلوشي، الدار الأنثوية، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ص: ١٧٢.

(٢) انظر: القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ص: ٢٦١-٢٦٣، والاستدلال

وأثره في الخلاف الفقهي، ص: ٥٠٣.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ص: ٢٦٣.

الصيغ والقرائن التي تحتف بالسياقات التي تشتمل على صيغة أمر أو نهي ويتحدد على وفقها مرتبة طلب الفعل، أو طلب الكف لا شك أنها ذات أثر في تحليل طبيعة صيغ الأمر أو النهي الواردة في النص الفقهي، والرد لذلك التفاوت يفهم به المتفقه كثيرًا من تعبيرات الفقهاء وتأويلاتهم لصيغ الأمر أو النهي الواردة في النصوص الفقهية الشرعية، والتفريع عليها.

قال الشافعي - رحمه الله -: «وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب ومعرفة السنة طلب الدلائل ليفرقوا بين الحتم والمباح والإرشاد، الذي ليس يختم في الأمر والنهي معاً»^(١).

كما بين ابن اللحام - رحمه الله - استقرار مسألة التفاوت في مقتضيات دلالات الأمر والنهي من خلال تعبيرات الفقهاء، وتحليل اختياراتهم على ضوء ذلك حيث قال: «نقل علي بن سعيد عن الإمام أحمد أنه قال: ما أمر به النبي ﷺ عندي أسهل مما نهى عنه، وكذلك نقل عنه الجويني: الأمر أسهل من النهي.

قال أبو الخطاب: هذا يدل على أن إطلاق الأمر يقتضي الندب وهذا احتمال أبداه أبو البركات، قال: وهو بعيد لمخالفته منصوصاته الكثيرة.

قال أبو البركات: ويحتمل وهو الأظهر أنه قصد أنه أسهل بمعنى أن جماعة من الفقهاء فرقوا بأن الأمر للندب، والنهي للتحريم، والنهي للدوام، والأمر لا يقتضي التكرار والله أعلم.

قلت: قال القاضي في المجرد في باب الصلاة بالنجاسة:

إن صلاة المأموم تبطل بترك الإمام ركناً رواية واحدة، وهل تبطل بفعل

(١) السنن الكبرى، للبيهقي، ٧/١٠٣.

الإمام منهيًا عنه، طرأ عليه كالحدث والكلام ونحوه، على روايتين إحداهما: تبطل كما تبطل بترك ركن والثانية: لا تبطل. قال: لأن فعل المنهي عنه أخف من ترك المأمور به، ألا ترى أن ترك القراءة في الصلاة يبطلها رواية واحدة؟ واختلف قوله في الكلام ساهيًا هل يبطل صلاة المتكلم، وإذا سبقه الحدث هل يستقبل الصلاة أم يبني، وإذا كبر دون الصف جاهلاً بذلك عفي عنه، وكان المنهي عنه أخف من ترك المأمور به انتهى.

قلت: وهذا عكس نص أحمد في رواية الميموني وعلي بن سعيد، والله أعلم^(١).

ولعل هذه الأمثلة التطبيقية تكشف بها المقصود من بيان الأثر لقواعد دلالات الألفاظ في تحليل النصوص الفقهية، ومدى اعتبارها أدوات معينة على تحليل النصوص الفقهية بنوعها.



(١) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ص: ٢٦٠.

الفصل الثاني

المصطلح الفقهي

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم المصطلح الفقهي.
- المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة.
- المبحث الثالث: نشأة المصطلح الفقهي وأهميته في التحليل الفقهي.
- المبحث الرابع: ضوابط في فهم المصطلح الفقهي.
- المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالمصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

إنه لما بعث الله نبيه عليه الصلاة والسلام بالشريعة جاءت بمعانٍ تحمل حقائق لا تتناولها حقائق العرب العرفية ولا اللغوية، فكانت جملة من المفردات ذات عرف شرعي يتناول مقصود الشارع، وطبيعة التشريع مثل الصلاة والزكاة وهكذا، وهذا بدوره أدى إلى تهيئة نفوس الصحابة إلى تلقي هذا الفقه من خلال نصوصه الشرعية، وتفهم مفردات تلك النصوص من خلال اصطلاح الشارع المتضمن لكنهه، وطبيعة المعاني الشرعية الدالة على أقوال أو أفعال مخصوصة. قال ابن برهان - رحمه الله-: «فصاحب الشرع إذا أتى بهذه الغرائب والعجائب التي اشتملت الشريعة عليها من علوم حار الأولون والآخرين في معرفتها، مما لم يخطر ببال العرب، فلا بد من أسام تدل على تلك المعاني»^(١).

وعلم الفقه من العلوم التي تتركب مدوناته من مفاهيم ومعان يتم من خلالها تصور مسائل الفقه وطبيعته وما يُعنى به، وهذه المفاهيم قد تتفاوت في التعبير عنها أقلام الفقهاء وخاصة المتقدمين منهم، رحم الله الجميع.

كما أن علم الفقه كسائر العلوم يبنى على ثلاثة أركان هي: المصطلح، والقاعدة، والمنهج، والركنان الأخيران ينطلقان من المصطلح ويعودان إليه.

فالمصطلح عنوان أو وصف بسيط للمفهوم؛ حيث إن الحاجة العلمية تدعو إلى وجود المفهوم، ثم يتردد، ويتداول بلفظ، أو عدة ألفاظ، إلى أن يستقر في مصطلح ما؛ فيسجل بذلك أول بداية العلم.

(١) الوصول إلى علم الأصول، لابن برهان البغدادي، تحقيق: الدكتور: علي أبو زنيد، مكتبة المعارف،

ثم يتراكم استعمال المصطلحات فينتقل استعمالها من الحال البسيطة إلى حال التركيب والتعديد، فيحدث تطور في توظيف المصطلحات من خلال سبكها في نسق مركب، وهو المسمى بالقاعدة. وتتضافر هذه القواعد المشتركة في موضوعها لتشكل نسقاً مركباً من ذاتها يسمى المنهج^(١).

وابتداء القاعدة والمنهج على المصطلح، ودوره في تشكيل العلوم جعل العناية بالمصطلح في الدراسة التحليلية للنص الفقهي من الأسس اللفظية في تحليل النص الفقهي، فهو من مكوناته، فالمصطلح بمثابة عصب النص، لذلك فإن الفقيه الذي يستطيع أن يحدد معالم الألفاظ الفقهية التي تكتسب صبغة الاصطلاح يزيل بذلك عائق العنت والمشقة في تعامله مع النصوص الفقهية، كما أن استجلاء صور المسائل يصبح أمامه سهلاً في أي مهمة فقهية ينشدها من التعامل مع النص الفقهي. والباحث في المباحث الآتية سيتناول -بإذن الله- المصطلح الفقهي تحديداً، وذلك ببيان المسائل الهامة لغرض البحث.



(١) انظر: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، لفريد الأنصاري، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى،

المبحث الأول

مفهوم المصطلح الفقهي

المطلب الأول: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار أفراده.

تعريف المصطلح في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف المصطلح في اللغة:

الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد. يقال: صلح الشيء يصلح صلاحًا. ويقال: صلح بفتح اللام. ويقال: صلح صلوحًا. والصلح الاسم من المصالحة أي: المسالمة وهي خلاف المخاصمة، والصلاح ضد الفساد، وقد يعرف المتأخرون الاصطلاح بأنه اتفاق طائفة على شيء مخصوص^(١). وهذا المعنى الذي يظهر أنه متفرع عن المعنى المتقدم، وهو ارتفاع المفسدة بوقوع الصلح، كما أن لفظة [مصطلح] مصدر ميمي من الفعل [اصطلح] الذي يعني وقوع الصلح والاتفاق، واسم المفعول [مصطلح عليه] لما يقع عليه الصلح والاتفاق^(٢).

ثانياً: تعريف المصطلح في الاصطلاح:

ثمة تعريفات متعددة للمصطلح ذكرها أهل الاختصاص، ومنها على سبيل

المثال:

-
- (١) انظر: تهذيب اللغة، ٤/٢٤٣، ومعجم مقاييس اللغة، ٣/٣٠٣، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص: ٢٩٤، والمعجم الوسيط، ١/٥٢٠، وفقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١/١٢٣.
- (٢) الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٩٦. «بتصرف».

التعريف الأول: «اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى»^(١).

التعريف الثاني: «اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليميز به عما سواه»^(٢).

التعريف الثالث: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»^(٣).

التعريف الرابع: «الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»^(٤).

التعريف الخامس: «تواطؤ جماعة من الناس أو أصحاب اختصاص محدد على استخدام مفردات محددة على معانٍ محددة»^(٥).

وهذه التعريفات أبرزت خصيصة من خصائص المصطلح؛ أنه اتفاق بين كل أو جل المختصين في حقل المصطلح المعني، فالمصطلح نتيجة جماعية.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه المفردات الاصطلاحية منها ما لا تثبت دلالاته على وتيرة واحدة، بل يعترها الاستبدال والسعة والضيق؛ بحيث تتسع مدلولاتها أو تضيق وتختص بمعنى ما، لكن هذا التغير في نطاق مقاييس اللغة والشرع، وهذا التطور أيضًا في الألفاظ المتلقاة بنص من الشارع غير وارد، ولهذا حصل التفريق في ألقابها فيقال فيما ورد به نص: «حقيقته الشرعية» ولا يقال: «حقيقته الاصطلاحية»^(٦).

(١) انظر: التعريفات، ص: ٢٢، وتاج العروس، ١٨٣/٢.

(٢) فقه النوازل، ١٢٣/١.

(٣) انظر: التعريفات، ص: ٢٢. (٤) تاج العروس، ١٨٣/٢.

(٥) الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٩٧.

(٦) فقه النوازل، ١٢٣/١، ١٢٤.

المطلب الثاني: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار تركيبه.

بعد بيان حقيقة المصطلح في اللغة والاصطلاح يمكن تحديد حقيقة المصطلح الفقهي بأنه: تواطؤ جماعة من الفقهاء على استخدام مفردات محددة للدلالة على معانٍ محددة^(١). أو يقال: تلك الألفاظ العنوانية التي استعملها الفقهاء لمعنى خاص زائد على المعنى اللغوي الأصلي، أو قصرها على أحد المعاني المرادة من اللفظ المشترك، أو اعتبارها لقباً للمسألة^(٢).

وبعد ذكر هذين التعريفين للمصطلح الفقهي لا بد من بيان مسألة تتعلق بما كان الباحث بصدده، وهي: أن المصطلح الفقهي من القضايا الفقهية المنهجية التي اعتنى العلماء بها، وسعوا للتأليف فيها لإبراز مصطلحات مذهبهم وهذا النوع من المدونات قد تلتقي في بعض المصطلحات؛ لكونها معاني مشتهرة، برزت في واقع الفقهاء من خلال لسانهم، وثمة مصطلحات أخذت شيئاً من الخصوصية بمذهب دون مذهب - وهذه متعلقة غالباً بالإطلاقات المذهبية - ذات دلالات يدركها أصحاب المذهب الواحد، وهي من ضمن مكملات استيعاب أقوال إمام المذهب ولغة فقهاءه، ومنها الترميز الحرفي أو الكلمي في بعض المدونات التي غالباً ما توضح في مقدمات تلك المدونات. وقد تعرض الباحث إلى شيء منها في مظنته، ودفعاً للتكرار؛ فإن الباحث يحيل القارئ إلى موطن ذكرها في الفصل المتعلق بالمدونات الفقهية.

ومن متممات القول في الباب أنه لا يخفى على المتفقه والفقير ما لهذه المصطلحات الفقهية من مكانة علمية بارزة، ورتبة سنوية في سلم الفقهيات؛ إذ بها تتضح الملابسات وتتميز المتشابهات، ويزول الغموض عن كبريات

(١) الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ١٩٨

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية، ١/ ٦٤.

المسائل فتتحل بذلك قضايا، وتتجلى حقائق في حياة الفرد والمجتمع، ومن تلك الأهمية ما قاله الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-: «إن تاريخ العلوم تاريخ لمصطلحاتها، وأنه لا حياة لعلم بدونها، وعلمية الاصطلاح في العلوم كعلمية الاسم على المولود في إيضاح المقصود، وتحديد المفهوم. وقد علم أن مصطلحات كل علم توجد معه أو بعده بالضرورة، فيسعى العلماء حين وجود الشيء إلى تسميته فتتم على أساس من العلاقة بين اللغة والاصطلاح.

فالمصطلحات إذاً ضرورة علمية، ووسيلة مهمة من وسائل التعليم ونقل المعلومات، وقد أصبحت لضرورتها تمثل جزءاً مهماً في المناهج العلمية، مساعدة على حسن الأداء، ودقة الدلالة وسرعة الاستحضار، وتقريب المسافة، وتوفير المجهود في الإلمام بالمتون. وفيها جمع أفكار المتعلمين على دلالات واضحة. وهي ملتقى للعلماء في تناقل أفكارهم ومداركهم. وعلى أساسها يقوم التأليف والنشر.

وبالجمله فالاصطلاح عملة نافقة بواسطتها يبدأ التعليم، وينتشر العلم وتلتقي أفكار العلماء ويخطو التأليف والتدوين، ويتتبع الخلف بمجهود من سلف.

وإنه بقدر ما يتم من ثبات وحفاوة ودقة يكون توفر هذه المنافع، وعلى النقيض عند كسر العملة، وكساد السكة^(١).



المبحث الثاني الألفاظ ذات الصلة

المطلب الأول: التعريفات.

أصل التعريف الإعلام، والمراد به ذكر شيء معرفته تستلزم معرفة شيء آخر^(١). وقيل: تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة^(٢). لذا عرفه بعض الأصوليين بقوله: تحديد المفهوم الكلي، بذكر خصائصه ومميزاته^(٣).

ويرتبط التعريف بالوضوح والبيان^(٤)، لذلك فإن التعريف هو شرح وبيان للمصطلح الذي جرى التواضع عليه^(٥). وقد قسم بعض العلماء التعريف على النحو الآتي^(٦):

القسم الأول: الحد التام: وهو التعريف المشتمل على الجنس القريب، والفصل القريب، فعند تعريف الإنسان تقول: الإنسان حيوان عاقل، أو مدني بالطبع، أو ما أشبهه.

القسم الثاني: الحد الناقص: وهو التعريف الشامل للفوارق المميزة بين الشيء، وسائر الأشياء، ولكن لا تشمل جميع الخصائص الذاتية فيه، مثل

(١) مختار الصحاح، ٤/١٤٠٢، وانظر: القاموس المحيط، ص: ١٠٨٢.

(٢) المعجم الوسيط، ٢/٥٩٥.

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٢/٢٥١، ٢٥٢.

(٤) انظر التعريف والتنكير في النحو العربي، لأحمد عفيفي، دار الثقافة العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ص: ١٩.

(٥) الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢٠٨.

(٦) انظر: أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص: ٤٣٩، ٤٤٠.

تعريف الشيء بالفصل القريب، والجنس البعيد، كما نقول: الإنسان، جسم ناطق، فإنه لا يشمل الخصائص الحيوانية الذاتية التي شملها التعريف السابق.

القسم الثالث: الرسم التام: وهو التعريف الذي يشمل بعض خصائصه ومميزاته مضافاً إلى الصفة الذاتية غير الفاصلة بينه وبين سائر الأنواع مثل أن نقول: الإنسان حيوان ضاحك؛ إذ الحيوانية تستعمل خصائص الإنسان الذاتية، ولكن الضحك ليس فصلاً ذاتياً للإنسان بل هو خاصة.

القسم الرابع: الرسم الناقص: يشبه الرسم التام في أنه يبين بعض خصائص الإنسان غير الذاتية، وغير الفاصلة، مثل الضحك ولكنه يفترق عنه في أن رسم الناقص لا يشمل خصائص الإنسان الذاتية مثل الحيوانية فهو كأن يقول: الإنسان ضاحك أو جسم ضاحك، ففي الرسم الناقص لا تبين حيوانية الإنسان، وهي التي تشمل خصائصه الذاتية لا تبين نطقه وهو فارقه الفاصل.

القسم الخامس: التعريف بالمثال: مثل أن نقول: الإنسان هو هذا ونشير إلى رجل يسعى بين أيدينا. أو بنحو أن نقول: الإنسان مثل زيد وعمر ومحمد...

القسم السادس: التعريف بالمرادف: مثل أن نقول: الإنسان بشر. ومن البيان المناسب في هذا الموضع أن يدرك المتفقه طبيعة التعريفات في عوائد الفقهاء ومسالكهم؛ لبيان المفردات المتداولة على ألسنتهم، وهو مباعدهم للتكلف؛ حيث لم يدرجوا على طرائق المناطق في الحدود والرسم، بل كانوا يكشفون المعرف بما يتحقق به تمييزه عن غيره، وأن تكون عبارات التعريف معادلة لدلالة ما اصطلاح عليه^(١)، وقد يُضمّنون التعاريف بعض شروط المعرف وخصائصه، ولذلك تجد قدرًا متفاوتًا بين تعريفات الفقهاء من حيث الطول، مثاله: تعريفهم للبيع:

(١) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢١٣.

عرفه الحنفية بقولهم: «مبادلة مال على طريق الاكتساب»^(١).
 وعرفه المالكية بقولهم: «عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة»^(٢).
 وعرفه الشافعية بقولهم: «مقابلة مال بمال على وجه مخصوص»^(٣).
 وعرفه الحنابلة بقولهم: «مبادلة مال -ولو في الذمة- أو منفعة مباحة [كممر الدار مثلاً] بمثل أحدهما على التأييد غير ربا وقرض»^(٤).
 المطلب الثاني: المفهوم.

المفهوم من الإطلاقات التي تعدد المراد منها، وهذا التعدد يخضع إلى طبيعة التنوع المعنوي المبني على استعمالات الناس، فالأصوليون يقصد بإطلاقهم للمفهوم: ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق، وأما استعمال المعاصرين فحملوه على: مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي^(٥).

ويرى أهل اللغة أن ثمة فرقاً بين المفهوم والمعنى والمدلول، وهو معدود من الفروق الاعتبارية: فما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه: يسمى مفهوماً، وباعتبار أنه قصد منه يسمى: معنى، وباعتبار أن اللفظ دال عليه، يسمى مدلولاً^(٦).

(١) درر الحكام في شرح غرر الأحكام ٢/١٤٢.

(٢) مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ٤/٢٢٥.

(٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب ٢/٢.

(٤) كشاف القناع ٣/١٤٦.

(٥) المعجم الوسيط، ٢/٧٠٤.

(٦) انظر: معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ص: ٥٥٥.

والمصطلح عنوان المفهوم، ففي حال استقرار المفهوم ورسوخه لدى أصحابه فإنهم في الغالب من عوائدهم وطبائعهم ارتضاء مصطلح يتم من خلاله اختزال معنى يتبادر إلى الذهن مفهومه عند إطلاقه. وقد عرف البعض المصطلح بأنه: اللفظ الذي يُسمَّى مفهومًا معينًا داخل اختصاص ما.

وبتأمل الاستعمال الفقهي للمفهوم ظهر للباحث أنه على نوعين:

النوع الأول: استعمال وظيفي استنباطي يقوم على النظر في منطوق اللفظ، وما يدل عليه اللفظ في غير محل النطق، وهذا الاستعمال متطلب من الفقيه من حيث مهارة الاستنباط ومعرفة طرائق الاجتهاد في الوقائع من حيث تنزيل الأحكام، وطرده دلالات النصوص من واقع الحكم المنطوق إلى تأسيس حكم على المسكوت بطريق الإلحاق.

النوع الثاني: استعمال وصفي، يُعنى بدراسة استقصائية تقوم على الإحصاء، وتتبع الدلالات للمعاني الكلية والجزئية التي استجمعها المصطلح، وهذا التتبع يقوم على مراعاة الواقع الزماني والمكاني، وتطور الدلالات من خلالهما، والوقوف على المؤثرات في تطور المعنى الذي بدوره عاد على المفهوم وشكل المصطلح. وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- قد باشر شيئاً من هذا النوع من الاستعمال عند تعرضه لمفهوم [ذوي الأرحام]، فقال: «لفظ [ذوي الأرحام] في الكتاب والسنة يراد به الأقارب من جهة الأبوين، فيدخل فيهم العصبية، وذوو الفروض، وإن شمل ذلك من لا يرث بفرض ولا تعصيب، ثم صار ذلك في اصطلاح الفقهاء اسماً لهؤلاء دون غيرهم فيظن من لا يعرف إلا ذلك أن هذا هو المراد بهذا اللفظ في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة، ونظائر هذا كثيرة»^(١).

(١) مجموع الفتاوى، ٢٤٦/١.

ومن ذلك ما قاله - رحمه الله - حول مفهوم [الكامل] في استعمال الفقهاء له في بعض السياقات: «فأما تفسير الكامل بما كمل بالمستحبات فهو غالب استعمال الفقهاء في الطهارة والصلاة وغير ذلك؛ فإنهم يقولون: الوضوء ينقسم: إلى كامل ومجزئ. والغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ. ويريدون بالمجزئ الاقتصار على الواجب وبالكامل ما أتى فيه بالمستحب في العدد والقدر والصفة؛ وغير ذلك. ولذلك استعملوا ما جاء في حديث ابن مسعود مرفوعاً: (إذا قال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه، وإذا قال في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك أدناه)^(١). فقالوا: أدنى الكمال ثلاث تسيحات يعنون: أدنى الكمال المسنون. وقالوا: أقل الوتر ركعة وأدنى الكمال ثلاث. فجعلوا للكمال أدنى وأعلى؛ وكلاهما في الكمال المسنون لا المفروض»^(٢).



(١) أخرجه الطيالسي في مسنده، ٢٧٣/١، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب: الذكر في الركوع، ٥٧٠/١، وفي الدعوات الكبير، باب: القول والدعاء في السجود، ١٥٧/١، وقال البيهقي: «منقطع». (انظر: معرفة السنن والآثار، ٥٧٠/١، وقال النووي: «إسناده منقطع»، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٣٦٨/١).

(٢) مجموع الفتاوى، ٢٩٠/١٩، ٢٩١.

المبحث الثالث

نشأة المصطلح الفقهي وأهميته في التحليل الفقهي

إن تطور المفاهيم والمصطلحات، وخاصة العلمية حري بأن يتناولها الباحثون بالدراسة وفق مناهج بحثية؛ كالدراسات الوصفية والتاريخية والتحليلية؛ ليتم إدراك مراحل تطور تلك المفاهيم والمصطلحات، والمؤثرات في ذلك التطور، ومعرفة أحوال البيئات العلمية والواقعية التي نشأ فيها ذلك المفهوم أو ذلك المصطلح، فترقب حركة العلم وحراك أهله يعكس طبيعة النهوض العلمي والعمراني، فقد تمثلت عظمة العرب والمسلمين فيما رافق عنفوان الحضارة عندهم ودرابتهم في شتى أشكال العلم. وقد أغنى كل ذلك مفردات العربية والأسماء والمصطلحات. فعبّرت عن ذلك الغنى في تراث بقي منه بعض المدونات والأعمال الموسوعية.

كما وأنّ كسوف العلم وانتقاله إلى غيرهم ترابط مع تحوّلهم عنهم، واضمحلال العمران، وجمود المعاني التي عكست نفسها على جمود الألفاظ والمصطلحات، حيث ذكر ابن خلدون - رحمه الله - في مقدمته: «اعتبر ما قرّناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الإسلام، واستوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم وتفنّوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم، واستنباط المسائل والفنون حتى أربوا على المتقدمين وقاتوا المتأخرين، ولما تناقص عمرانها وابدع⁽¹⁾ سكانها

(1) بدعروا؛ تفرّقوا» وفي حديث عائشة: «ابدعوا التفّاق»، أي تفرّقوا وتبدّدوا. وابدعروا: «فروا» =

انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتعليم وانتقل إلى غيرها من الأمصار»^(١).

و«تمسك الأمة بمصطلحاتها والتزامها بمواضيعاتها -التي حددها لها- علماءها وفقهاؤها دليل على استقلالها، وعنوان لعزتها، وتثبيت لكرامتها وشخصيتها، وأداة بناءة في لم شملها لوحدتها، فهي بذلك تقاوم الانحلال والتفكك، والتحدي الوافد عليها في هذا المجال من هجنة في اللسان، وإقرار^(٢) في المعاني، ومنازمة للشريعة الإسلامية»^(٣).

والمصطلح الفقهي من أولى العلوم بتلك الدراسات وما ذاك إلا لطبيعة مرجعيته، وأصالة امتداده، وأثره في تشكيل المفاهيم ودخوله في جوانب الحياة، وعلاقة الفقه بالعلوم الشرعية الأخرى، سيما وأن الفقه وغيره من العلوم الشرعية، ذات استقلال في تكوينها؛ من حيث عدم خضوعها وعدم تعلقها بالأذواق الخاصة، والخيالات الجامحة، بل هي ذات معيارية مسطرية بالدرجة الأولى، الأصل فيها التجرد للمقاصد الشرعية، كما أن الفقه يقوم بناؤه ويُقوّم نقدًا ونقضًا في ضوء القرآن والسنة، لذا كان الفقه معقد ارتباطه بالوحيين وبهما يكمل ويتكامل، ويؤكد ذلك أن موضوع الفقه هو عمل

= وَجَفَلُوا. وَابْدَعَرَتِ الْخَيْلُ وَابْتَعَرَتْ، إِذَا رَكَضَتْ بُبَادِرُ شَيْئًا تَطْلُبُهُ. (تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٠/١٤٩).

(١) مقدمة ابن خلدون، ص: ٤٣٤.

(٢) «قرف»: القاف والراء والفاء أصل صحيح يدل على مخالطة الشيء والالتباس به. (معجم مقاييس اللغة، ٥/٧٣، ٧٤).

(٣) مقدمة الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ليوسف ابن عبد الهادي الحنبلي المعروف «ابن المبرد»، تحقيق: الدكتور: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١/٩.

المكلف الذي جاء الوحيان لضبطه والحكم عليه^(١).

وعليه فمن كان هذا شأنه فقد قام الموجب إلى دراسة مبانيه وأساسه ونتائجه ومراحل تطوره.

المطلب الأول: المصطلح الفقهي في عصر التشريع.

من الأصول المتقررة أن المصطلح ليس قاصراً على مسائل الدلالة اللفظية الذي تركيب منها، بل ثمة معنى ومفهوم زائدان يتبادران في ذهن السامع للمصطلح، وخاصة من أهل المواضع للمصطلح، وهذه الزيادة في المعنى ليست متعلقة بزيادة المبنى، بل ثمة معان ومفاهيم واسعة تفهم من إطلاق مختصر، وأشار إلى ذلك ابن سيده - رحمه الله - بقوله: «فعلم اللسان في الجملة ضربان أحدهما حفظ الألفاظ الدالة في كل لسان وما يدل عليه الشيء شيء منها؛ وذلك كقولنا: طويل وقصير... والثاني في علم قوانين تلك الألفاظ، ومعنى القوانين أقاويل جامعة تنحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة، مما تشتمل عليه تلك الطريقة حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي مصوغة للعلم بها، أو على أكثرها، وحفظ هذه الأشياء الكثيرة أعني هذه الألفاظ المفردة إنما يُدعي علمًا بأن يكون ما قصد بحفظه محصورًا بتلك القوانين وتلك القوانين كالمقاييس...»^(٢).

وبعد مبعث النبي عليه الصلاة والسلام، ونزول الوحي عليه تقرر من المعاني والمفاهيم والمصطلحات ما أضاف الحقيقة الشرعية أو الأسماء الشرعية، التي تمتاز بخصوصيتها في المعنى، قال ابن تيمية - رحمه الله -:

(١) انظر: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص: ٩٤، ٩٥.

(٢) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

«والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عُرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر، فإن هذا هو المقصود.

وهذا كاسم الخمر فإنه قد بين أن كل مسكر خمر، فعرف المراد بالقرآن. وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر أو تخصص به عصير العنب: لا يحتاج إلى ذلك؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم. وهذا قد عرف ببيان الرسول ﷺ^(١).

وليس معنى هذا هو استقلال الحقيقة الشرعية أو الأسماء الشرعية عن اللغة، بل اللغة لسان الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١٣﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٤﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١١٥﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١١٦﴾﴾^(٢). قال الطاهر ابن عاشور - رحمه الله - معلقاً على ختم الآية: «والباء للملابسة. واللسان: اللغة، أي نزل بالقرآن ملابساً للغة عربية مبينة، أي كائناً القرآن بلغة عربية.

والمبين: الموضح الدلالة على المعاني التي يعينها المتكلم؛ فإن لغة العرب أفصح اللغات وأوسعها لاحتمال المعاني الدقيقة الشريفة مع الاختصار، فإن ما في أساليب نظم كلام العرب من علامات الإعراب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك، والحقيقة والمجاز والكناية، وما في سعة اللغة من الترادف، وأسماء المعاني المقيدة، وما فيها من المحسنات، ما يلج بالمعاني إلى العقول سهلة متمكنة، فقدّر الله تعالى هذه اللغة أن تكون هي لغة كتابه الذي خاطب به كافة الناس، فأُنزِلَ بادئ ذي بدء بين العرب أهل ذلك اللسان ومقاويل

(١) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٦.

(٢) سورة الشعراء، آية: ١٩٥.

البيان، ثم جعل منهم حملته إلى الأمم تترجم معانيه فصاحتهم وبيانهم، ويتلقى أساليبه الشادون منهم وولدانهم، حين أصبحوا أمة واحدة يقوم باتحاد الدين واللغة كيانهم»^(١).

فقد وسعت اللغة تلك الحقائق الشرعية، وقد يجد الباحث جملة من الألفاظ العربية جاء الشرع بمعان لها لم تكن معلومة عند العرب، كما هو الحال في بعض المعاني العرفية:

فقد خصص بعض الأسماء ببعض مسمياتها: كألفاظ [الحج، والصوم، والإيمان]؛ كما هو الحال في تخصيص معنى [الدابة] في العرف.

وأطلق ألفاظاً على ما له صلة بمعناه: كإطلاق لفظ [الصلاة] على الركوع والسجود، وما اقترن بهما مما له صلة بالدعاء. وغير ذلك من الإطلاقات، كما هو الحال في اعتبار الوضع العرفي في معاني بعض الألفاظ، حيث أطلق لفظ [الراوية] عرفاً على البعير الذي يحمل الماء، وهي وفق الوضع اللغوي يراد بها المزة التي يحمل بها الماء.

وهذا التعدد في الإطلاقات واعتبار الأوضاع أوجد تعددًا في المعاني منها الشرعي ومنها العرفي ومنها اللغوي.

ولذلك من أسس مهارة الفقيه عند تصنيفه للحقائق في النص أن يتعرف على الحقائق الواردة فيه، ويمكن التوصل إلى الحقائق الشرعية الواردة في النص بالطريقتين الآتيتين^(٢):

(١) التحرير والتنوير، ١٩/١٩٥.

(٢) انظر: الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، للدكتور: محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ص: ١٤.

الطريقة الأولى: استقراء النصوص الشرعية، وتبع استعمال اللفظ المراد.
الطريقة الثانية: استعمال الصحابة - رضوان الله عليهم - وعرفهم للألفاظ؛
إذ الشرع نزل بلغتهم وعرفهم في الأصل. وقد اصطلح عليه بعرف الخطاب
أو العرف في زمن التشريع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله: «الأسماء التي علق الله بها
الأحكام في الكتاب والسنة:

منها ما يعرف حده ومسماه بالشرع فقد بينه الله ورسوله: كاسم الصلاة
والزكاة والصيام والحج، والإيمان والإسلام، والكفر والنفاق.

ومنه ما يعرف حده باللغة؛ كالشمس والقمر، والسماء والأرض، والبر
والبحر، ومنه ما يرجع حده إلى عادة الناس وعرفهم فيتنوع بحسب عاداتهم؛
كاسم البيع والنكاح والقبض والدرهم والدينار، ونحو ذلك من الأسماء التي
لم يحددها الشارع بحد، ولا لها حد واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة، بل
يختلف قدره وصفته باختلاف عادات الناس.

فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله، وما كان من الثاني والثالث
فالصحابة والتابعون المخاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به؛ لمعرفتهم
بمسماه المحدود في اللغة أو المطلق في عرف الناس وعاداتهم من غير حد
شرعي ولا لغوي، وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة^(١).

والحقيقة الشرعية لها السيادة والأولوية في تفسير الألفاظ الواردة في
النص الشرعي ومنها الفقهي، قال الشنقيطي - رحمه الله -: «اعلم أن التحقيق:
حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، ثم المجاز عند

القائل به، إن دلت عليه القرينة»^(١).

وفي زمن التشريع كان التقرير متركزاً على الحقيقة الشرعية في النصوص الفقهية الشرعية، وكان تداول الفقهاء على نحو تلك الحقائق من حيث الإطلاقات وحمل المعنى الشرعي عليها.

المطلب الثاني: المصطلح الفقهي قبل استقرار المذاهب.

إن الاصطلاح الفقهي الوارد في نصوص الفقهاء من جهة كونه اصطلاحاً عرفياً مخصوصاً لم يبدأ بالظهور إلا بعد أن انطلق فقهاء الصحابة^(٢) والتابعين

(١) مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، للعلامة: محمد الأمين الشنقيطي، إصدارات مجمع الفقه الإسلامي، بإشراف الدكتور: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ص: ٢٧٤.

(٢) من مطاعن بعض المستشرقين في متن رسالة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - «أن فيها بعض الاصطلاحات الفقهية التي لم تكن معروفة في عصر عمر بن الخطاب، وإنما جدت فيما بعد عصر الصحابة مثل: «واعرف الأشباه والأمثال ثم قس الأمور بعضها» إلخ. إذ كلمة «القياس» لم تستعمل في معنى الرأي في عصر الصحابة، وإنما كان استعمالها بعد ذلك. نقل الدكتور علي حسن عبد القادر ما طعن به المستشرق جولدتسيهر ومتزوفلهوزن فقال: [شك بعض الباحثين المحدثين في هذه الرسالة، ورسالة شريح، وفي الرسائل التي جاءت بمعناها؛ كوصية النبي ﷺ لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن، واحتج بأن هذه الرسائل والوصايا تشتمل على اصطلاحات دقيقة تعتبر وليدة لعصر ما بعد الصحابة، وإذا سلمنا بأن هذه الرسائل والوصايا قد صدرت عن النبي ﷺ وعن عمر حقا، فإنه من العسير أن نوفق بينها وبين مسلك أهل الحديث في كراهة الأخذ بالرأي والقياس، والتشديد في ذلك تشديداً بيّناً، ومن ثم فإنهم عمدوا إلى تضعيف هذه الروايات والتهوين من شأنها]... أما قولهم: إن فيها بعض الاصطلاحات الفقهية التي لم تكن معروفة في عصر عمر، فهو قول غير مسلم بدليلين:

أ - ورود هذه الاصطلاحات في هذه الرسالة الثابتة نسبتها إلى عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه -.

ب - ذكر أئمة اللغة هذه الرسالة في كتبهم مثل: الجاحظ في البيان والتبيين، والمبرد في الكامل في اللغة والأدب، وابن قتيبة في عيون الأخبار، وهؤلاء الأئمة غايتهم في تأليف هذه الكتب جمع صور من بلاغة العرب في الشعر والنثر والخطب والرسائل، وهم من أعرف الناس بالنصوص، ومن =

في الآفاق نتيجة الفتوحات الإسلامية ونشرًا لفقه الكتاب والسنة، وبطبيعة الحال كان ثمة تنوع في الوقائع والأحداث انشغل الفقهاء ببيان حكمها، وهذا بدوره أحدث تشقيقًا وبناء لمسائل علمية حظيت بالتنظير والتطبيق، وسعى الفقهاء المدونون إلى تسطيرها وجعلها في أسفار تعد مجمعًا للقواعد والأصول القابلة للتفريع والبناء عليها، وتبعًا لذلك وتقريبًا للفقه وتصورًا لمسائله نشأت الإطلاقات والمصطلحات على اللسان الفقهي، ودرج الفقهاء على تداولها فاستقرت تلك المصطلحات وقبلها الفقهاء كلغة فقهية تعبر عن المفاهيم والمعاني المقررة في تقارير فقهاء عصرهم.

وغالبًا ما تعد المصطلحات الناشئة في هذه المرحلة من المصطلحات الأولية الأصيلة، والتي يكون عليها مدار المذاهب الفقهية غالبًا، فكان في ذلك تقريب لأحكام الشريعة للناس، وليس هذا قاصرًا على تقرير المصطلحات بل تعدى ذلك إلى جمع متفرق الأحكام في قواعد كلية، وتعريفات جامعة مانعة، وقد اتسمت الصيغ العلمية للتعاريف بأنها مستوحاة من نور التشريع، جارية على قواعد اللغة وسنتها،^(١) ومن هذه المدونات التي اشتملت على

= أقدرهم على تمييز صحيحها من منحولها، وفصيحتها من ركيكها، فلو اعترى كتاب عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أية شبهة في أسلوبه ولغته، واصطلاحاته مما يدل على أنه ليس من كلام البلغاء في صدر الإسلام لطرحوه، ولما ذكروه في كتبهم. قال ظافر القاسمي: [نرى في إثبات كل من الجاحظ والمبرد لنص الكتاب في كتابيهما دليلًا على صحة الكتاب من الناحية اللغوية والأدبية، وإلى أنه متفق مع أساليب العصر الأول، ولا يخالف ما عهد كبار العلماء من أسلوب عمر بن الخطاب في الكتاب والخطاب]. (تحقيق رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري وبيان ما تضمنته من توجيهات للقضاة للدكتور: ناصر بن عقيل ابن جاسر الطريفي، بحث علمي في مجلة البحوث الإسلامية، صادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٧/ ٢٢١).

(١) انظر: مقدمة تحقيق الدر النقي في شرح ألفاظ الخرق، ١/ ١٠٦.

جملة من الإطلاقات، وأصبحت مصطلحًا معتبرًا لدى الفقهاء عمومًا أو أتباع المذهب من ذوي الطبقة الأولى:

ففي المذهب الحنفي: مدونات محمد بن الحسن الشيباني، وأبي يوسف ونحوهما. وأما المذهب المالكي فظاهر في الموطأ للإمام مالك رحمه الله، وما نقله عنه أصحابه كابن القاسم وغيره في المدونة. وأما الشافعي فكان له قدم سبق بالتصريح بمصطلحاته؛ وذلك من خلال الرسالة وكتابه الأم وغيرهما. وأما الإمام أحمد فقد تداول الأصحاب جملة من مصطلحاته التي عرف بها في إجابته على سؤالات أصحابه.

والجدير بالذكر أن الاصطلاح الفقهي غالبًا ما يتجلى في علم أصول الفقه؛ لكونه علمًا يقوم على الاجتهاد في بنائه، وهو مدار الربط بين النص والواقعة، والفقهاء كلما توسعت مشاركتهم في النظر والحكم على الوقائع تعزز منهج الاجتهاد والتعامل مع النصوص الشرعية والوقائع، فيتمدد الفقه الفروعوي وتتعدد قواعد الاستنباط وطرائقه، وهذا كله أنتج المفاهيم المختزلة في الاصطلاحات الفقهية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك المرحلة على ما فيها من بدء لنشوء المصطلح الفقهي لكنها بالقياس أقل من العصور التي جاءت بعد هذا العصر.

المطلب الثالث: المصطلح الفقهي بعد استقرار المذاهب.

بالنظر إلى تكوّن المدونات الفقهية، ومراحل تطورها من حيث البناء والصياغة يتضح أن القرن الثالث الهجري هو منطلق البداية لبروز المعاني الاصطلاحية؛ وذلك حسب ما يظهر في كل باب من أبواب الفقه، وفي كل

مبحث من مباحث أصوله، بل هذه سمة ظاهرة في سائر العلوم الشرعية^(١).
وهذه المرحلة هي نواة الصناعة المصطلحية للفقهاء، وهذا يعود إلى جملة
من الدواعي منها^(٢):

الداعي الأول: ظهور الترتيب والتقسيم العلمية في المدونات الفقهية،
وهذا بلا شك يعزز تطور المصطلح الفقهي ويدعو لدراسته وتأصيله، وتحري
الدقة اللفظية في التعبير عن المفاهيم، فكلما توسع التدوين وتنوعت التقاسيم
استحدثت جملة من المصطلحات التي تصب في نسق ما اندرجت تحته،
واستقرأ مراحل التدوين الفقهي في باب معين من أبواب الفقه واستعراض
بعض المصطلحات الواردة سواء كانت في مذهب معين أو مذاهب في حقبة
معينة يوضح تطور المصطلح في ضوء الترتيب والتقسيم العلمية في المدونات
الفقهية محل الدراسة.

الداعي الثاني: تطور الصياغة الفقهية باعتبارها علماً تخصصياً له لسانه،
وعرفاً لأصحابه، ومن ذلك بروز مسلك التنظير والتقييد الفقهي وما ارتبط به
من دراسات تطبيقية، وهذا جميعه دعا إلى بروز المصطلحات الفقهية، وكذلك
نشوء جملة من الإطلاقات ذات الاختصاص، وينضم لذلك ما بذله أصحاب
المذاهب من فنون في التأليف المتعلقة بتقريب فقه المذهب وتيسيره؛ ككتب
الشروح والحواشي والتمتون المختصرات، وكتب الفروق والأشباه والنظائر
التي تُعنى بعرض فروع المذهب، وإبراز أدلته وتعليقاته.

الداعي الثالث: المداولات الفقهية والدراسات المقارنة بين المذاهب
الفقهية؛ حيث تضمنت عددًا من المصطلحات الفقهية سواء ما كان منها محل

(١) المرجع السابق، ١/١٠٧.

(٢) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢٢٥-٢٣٣.

اتفاق بين المذاهب، أو من باب المشترك اللفظي وإن كان في إطار المصطلح الفقهي، أو ما كان من المعاني المستقلة بمذهب دون الآخر.

الداعي الرابع: تنوع طرائق الفقهاء في التعامل مع النصوص الفقهية الشرعية، أو تنوع أرباب المذهب الواحد في طرائقهم في بيان المذهب كما هو الحال -على سبيل المثال- عند المالكية من خلال طرائق المدرسة المدنية والمصرية والعراقية والمغربية، وكذلك الشافعية في بيان مذهبهم من خلال طريقة الخراسانيين والعراقيين^(١).

وهذه الدواعي وغيرها أثمرت عدة مصطلحات، وهذه المصطلحات تقوم على حقيقتين هما: حقيقة عرفية خاصة، وحقيقة اصطلاحية. كما أن «استعمالات الفقهاء وتواطؤهم على بعض المصطلحات ترجع إلى واحد من أمرين:

الأمر الأول: مصطلحات ترجع إلى: «المدارك القولية» للأحكام - وهي

(١) «أنه مع كثرة ترداد المصطلح في كتب الأئمة، فتراهم يقولون: في طريقة العراقيين كذا، وفي طريقة الخراسانيين كذا، مع كثرة هذا الترداد لم نجد عناية تذكر بهذه القضية ممن ألف في طبقات المذهب ومصطلحاته؛ فلم نجد كتابة شافية، ولا كافية في هذا الشأن.

فكل ما وجدناه عن الطريقتين عند الإمام النووي في الفصل الذي عقده في مقدمة المجموع لبيان القولين والوجهين والطريقتين، كل ما وجدناه هو قوله: «وأما الطرق، فهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول بعضهم مثلاً: في المسألة قولان أو وجهان، ويقول الآخر: لا يجوز، قولاً واحداً، أو وجهاً واحداً أو يقول أحدهما: في المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق. وقد يستعملون الوجهين، في موضع الطريقتين وعكسه». (مقدمة المجموع: ٦٦/١).

ومن بين مؤلفي كتب الطبقات وجدنا ابن الملقن وحده الذي يعقد فصلاً افتتحه بقوله: «وقد انقضى الكلام بحمد الله ومنه على الطبقة الأولى بأقسامها مستقصى، ونختم الكلام فيها بقاعدة مهمة، وهي بيان انقسام أصحابنا إلى عراقيين وخراسانيين» (العقد المُذَهَّب في طبقات حملة المذهب، ص: ٢١٥، ٢١٦). (مقدمة نهاية المطلب، ص: ١٣٩، ١٤٠).

نصوص الكتاب والسنة- مثل: العلة. الحكم. الحكمة. القياس. الاستصحاب... إلى آخر التسميات، لما عرف بعد باسم: «الأدلة التبعية».

الأمر الثاني: مصطلحات ترجع إلى تلقيب الفروع الفقهية ذاتها، وتسمية صور النوازل، والواقعات، بأسماء تميزها، لما عرف بعد باسم: «لغة الفقهاء». ثم نشأ بعدُ في وقت متأخر أمر ثالث، وهو التواطؤ من أهل كل مذهب على ألفاظ، وحروف، للعزو والنقل، وعرفت بعدُ باسم: «المصطلحات الفقهية». وقد يشمل هذا اللفظ: «المصطلح الفقهي» الأمرين الأخيرين.

فلفظ: «المصطلح الفقهي» في أي مذهب يشمل نوعين من المصطلح لدى الفقهاء:

النوع الأول: صيغ متداولة للأحكام الفقهية نفسها، وهي المعروفة باسم: «الحدود»، و«التعاريف»، و«لغة الفقهاء».

والمؤلفات المفردة في هذا كثيرة، وقد طبع منها كتب في كل مذهب من المذاهب الأربعة^(١).

(١) وقد اعتنى ثلثة من أهل العلم من الفقهاء بذلك وأسبابه تعود إلى اختلاف الأعراف والمدلولات اللفظية أو العرفية الخاصة ومن هذه المدونات على سبيل المثال لا الحصر: المذهب الحنفي:

(طلبة الطلبة) لنجم الدين بن حفص النسفي، و(أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء) للشيخ قاسم القنوي.

المذهب المالكي:

(شرح غريب ألفاظ المدونة) للجبلي، و(الحدود) لأبي عبد الله محمد بن عرفة.

المذهب الشافعي:

(حلية الفقهاء) لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، و(تهذيب الأسماء واللغات) لأبي زكريا محيي الدين النووي.

النوع الثاني: اصطلاح بالفاظ، ورموز ومبهمات، يستعملها فقهاء كل مذهب، ويتواطؤون عليها؛ رغبة في الاختصار لكثرة التكرار بغرض الدلالة على الرواية في المذهب، ومنزلتها، وما يتبعها للأصحاب من وجوه، وتخاريج، ونحوها، ومراتبها الحكمية في المذهب، أو اختصارًا لاسم علم، أو كتاب، وهي التي اشتهرت بهذا الاسم: «المصطلحات الفقهية»، وعند الحنفية باسم: «رسم عقود المفتي» أي: العلامة التي تدل المفتي على ما يفتي به^(١).

وبعد الإشارة لشيء من أثر استقرار المذاهب في بناية المصطلح الفقهي، سيبين الباحث - بإذن الله - في المطلب الآتي أهمية المصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي.

= المذهب الحنبلي:

(المطلع على أبواب المقنع) لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي، و(الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى) ليوسف بن حسن المعروف بابن الوبرد.

وقد ألف عدد من المعاصرين وجمع ما يتعلق باصطلاحات المذاهب واللغة الفقهية منها: ففي المذهب الحنفي ينظر كتاب: (المذهب الحنفي: مراحل وتطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته) لأحمد بن محمد النقيب.

وفي المذهب المالكي ينظر كتاب: (اصطلاح المذهب عند المالكية)، للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي.

وفي المذهب الشافعي ينظر كتاب: (المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي)، للدكتور أكرم يوسف عمر القواسمي.

وفي المذهب الحنبلي ينظر كتاب: (المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب) للدكتور بكر أبو زيد.

وجمعت مصطلحات المذاهب الأربعة في كتاب: (مصطلحات المذاهب الفقهية) لمريم الظفيري.

ولغة الفقهاء: (القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا) لسعدي أبو جيب، و(معجم لغة الفقهاء) محمد رواس قلعه جي، ومنها ما هو متخصص في أبواب معينة كـ(معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء) لتزيه حماد.

(١) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ١/١٦٢-١٦٤. «بتصرف يسير».

المطلب الرابع: أهمية المصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي.

لا يخفى على من له عناية بالنصوص الفقهية بأنها لا تخلو من ورود المصطلح الفقهي بها، سواء كان من قبيل الحقيقة الشرعية أو الحقيقة العرفية الخاصة أو الاصطلاحية، وهذا يتنوع بحسب نوع النص الفقهي من كونه شرعياً أو اجتهادياً؛ ولذلك فالدراسة المصطلحية لتلك المفردات والتراكيب الواردة في النصوص الفقهية يعين على تحليل النص الفقهي ويعطي تصوراً تكاملياً لفهم النص وإمكان توظيفه وإعماله في الواقع.

وتكمن أهمية دراسة المصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي في الأمور الآتية:

الأمر الأول: تعميق فهم النص الفقهي من خلال مدلولاته الخاصة وإن تعددت استعمالاتها، فإن اللفظة الواحدة في الفقه قد يكون لها مدلولات متعددة حسب الموضوع التي تذكر فيه، على سبيل المثال: مفردة «الرشد» معناها في الأمور المالية غير معناها في الأمور العبادية، والأنكحة، والجنايات^(١).

الأمر الثاني: التمييز بين استعمالات الفقهاء المتقدمين والمتأخرين، فثمة استعمالات للفقهاء المتقدمين لبعض الإطلاقات تختلف عنها عند المتأخرين، فعلى سبيل المثال: مفردة «النسخ» قال ابن القيم -رحمه الله-: «مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة؛ إما بتخصيص أو تقييد، أو حمل مطلق على مقيد، وتفسيره وتبيينه حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر، وبيان المراد، فالنسخ عندهم

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٩٥.

وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر»^(١).

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن من المصطلحات التي لا بد من أن يُعنى الفقيه بتمييزها؛ تلك التي منشؤها الشريعة وما بني عليها من اجتهادات الفقهاء واستنباطاتهم من الأدلة، ومصطلحات منشؤها أعراف الناس واستعمالاتهم^(٢).

الأمر الثالث: ضبط العلاقة بين المفاهيم والمسائل الفقهية ومواقعها في الفقه بعامة، فالفقه منظومة علمية ذات أبعاد ومقاصد في تبويبها وترتيبها وسياقاتها، ويكشف القرافي -رحمه الله- أثر ذلك بقوله: «وأنت تعلم أن الفقه وإن جل إذا كان مفترقاً تبددت حكمته، وقلت طلاوته، وبعدت عند النفوس طلبته.

وإذا رتبت الأحكام مخرجه على قواعد الشرع، مبنية على مأخذها، نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقمص لباسها»^(٣)، وما كان هذا شأنه فإدراك مصطلحاته سواء في مفرداته أو تراكيبه يُسهّل ويسر على الناظر تحليلها وكشف روابطها وعلاقاتها.

الأمر الرابع: إدراك دور القرائن في تشكيل الفقه ومصطلحاته، فإن القرائن التي تحتف بالمصطلح الفقهي تعد من أصول مكوناته سواء كانت هذه القرائن من جنس النص الفقهي أو كانت من الأحوال التي نشأ فيها المصطلح الفقهي،

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٣٥.

(٢) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢٤٥.

(٣) الذخيرة، ١/ ٣٤.

فإن استيعاب الخصوصية التي تنضم لمعنى المفردة لتصيرها حقيقة شرعية أو اصطلاحاً فقهيّاً من الأسس التي يقوم عليها تحليل النص الفقهي، ومعرفة هذه الخصوصية لا يتحصل إلا بعد دراسة مصطلحية للمفردات الفقهية الواردة في النص الفقهي.

الأمر الخامس: التعرف على مناهج فقهاء المذاهب وأدواتهم وطرائقهم في بناء المذهب، فإن المصطلح الفقهي إما أن ينشأ مصاحباً للمفاهيم أو تبعاً لها متراخياً عنها، وهذا ينبنى على طبيعة مناهج الفقهاء وأدواتهم وطرائقهم في بناء مذاهبهم، فالمصطلح وليد حراك ممنهج يقوم على قواعد وضوابط يتم وضعها من المتفنيين من أصحاب المذهب الفقهي، ودواعي ذلك كثيرة منها؛ تأصيل المذهب، وتقريبه، وتقعيده لتهيئته للبناء والتفريع عليه، فالدراسات المصطلحية وسيلة داعية لاكتشاف هذه الطرائق والمناهج في بناء الفقه.



المبحث الرابع

ضوابط في فهم المصطلح الفقهي

إن تحليل المصطلح الفقهي لا يتم تحليله وفق قواعد الدراسة المصطلحية إلا بعد فهمه وتمييزه عن غيره، ولهذا الفهم ضوابط ترجع للواضع، ومحل الوضع، وطبيعة المصطلح بعد وضعه.

والمام الفقيه بهذه الضوابط ينعكس على ممارسته للتحليل أثناء تعامله مع النصوص الفقهية بنوعيتها، كما أنها تحدد الإطار الذي يجب ألا يتجاوزه في تحليله لتلك النصوص، كما أنه معين على تصنيف المصطلحات الفقهية وطبيعتها في السياقات الفقهية، وتصور ابتنائها واستعمالاتها في العرف الفقهي.

وهذه الضوابط يمكن ذكرها على النحو الآتي:

أولاً: ضوابط في فهم المصطلح الفقهي المتعلقة بالواضع:

الضابط الأول: تمييز الواضع:

إن الواضع هو من يقوم بجعل اللفظ إزاء المعنى المناسب، وقد يكون الواضع لذلك إما اللغة، أو الشرع، أو أهل العرف العام، أو أهل العرف الخاص.

فالتمييز بين الواضع هو تمييز للموضوع؛ حيث إن المعاني قد تتسع وتضيق بحسب واضعها، فوضعه لتلك المعاني خاضع لطبيعة الاستعمال وتكاثره على المعنى الموضوع للفظ، قال القرافي -رحمه الله-: «إن مجرد الاستعمال من غير تكرار لا يكفي في النقل، بل لا بد من تكرار الاستعمال إلى

غاية يصير المنقول إليه يفهم بغير قرينة»^(١).

والوضع اللغوي غالبًا ما يكون أوسع في الاستعمال من الوضع الشرعي، كما أن الوضع في العرف العام قد يكون أوسع منه في الوضع في العرف الخاص، وإن كانت سعة الأول سعة نسبية.

الضابط الثاني: أن يكون واضح المصطلح الفقهي من أهل الفقه:

والواضعون للمصطلح الفقهي هم الباحثون فيه والدارسون لمسائله، والقائمون بالاجتهاد وتحقيق مناطات نصوص الأحكام ونصوص الأئمة على المسائل والنوازل. وعليه فلا يتلقى المصطلح الفقهي إلا من أفواههم أو نتائج أقلامهم.

فإذا كان هذا شأن واضح المصطلح فإن المرجع لفهم المصطلح الفقهي هم الفقهاء فهو عرفهم، والقاعدة عند أهل العلم أن حمل اللفظ عند الإطلاق على عرف قائله.

وثمة اصطلاحات تختص بها بعض المذاهب الفقهية عن بعضها فتلقى تلك المصطلحات وفهمها يكون وفق ما درج عليه كل مذهب بحسبه.

ثانيًا: ضوابط في فهم المصطلح الفقهي المتعلقة بمحل الوضع «المصطلح الفقهي»^(٢):

الضابط الأول: أن يكون المصطلح الفقهي شائعًا بين الفقهاء شيوعًا تامًا: والمراد بهذا الضابط هو استقرار المصطلح في عرف الفقهاء من خلال

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ١/ ٤٤.

(٢) انظر: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، للدكتور: علي جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ص: ١٦.

استعماله وانتشاره في الأوساط الفقهية. وليس معنى ذلك أن يكون المصطلح شائعاً في جميع المذاهب، بل ثمة مصطلحات فقهية تختص بها بعض المذاهب فلا بد أن تكون شائعة في المذهب، واستقر الاستعمال عليها.

فتخلف شرط الشيوع للمصطلح يصيره شحيح البيان والاستعمال، مما يوجد العائق في فهمه ومعرفة ما يستوعبه من المفاهيم.

الضابط الثاني: أن يكون المصطلح الفقهي مقبولاً قبولاً عاماً:

إن مسألة القبول للمصطلح الفقهي هي المؤشر الموضح لاعتبار المصطلح الفقهي، وتهيئته للاستقرار من حيث الاستعمال والتعبير عن المعنى المختزل في ذلك المصطلح، ويصير ذلك المصطلح وسيلة بيان للفقه وتعبيرات الفقهاء، فيعد بذلك من الألفاظ الواضحة وليس من غريب اللغة الفقهية.

وقبول المصطلح الفقهي من الفقهاء يؤسسه لأن يكون عمدة في الخطاب الفقهي، وبناء المسائل عليه في حال كونه محلاً للبناء الفقهي، وجعله من كواشف المعاني الفقهية على مفرداته وتصور مفاهيمه.

الضابط الثالث: أن يستعمل المصطلح الفقهي داخل الفقه:

إذا لم يكن المصطلح الفقهي مستعملاً في الداخل الفقهي فيعد مصطلحاً مهجوراً، أو أنه لفظ لم يستكمل شرائط الاصطلاح، فكل مصطلح لا يستعمل في الداخل الفقهي فإنه لا يتحقق به فهم ولا يكون مفهوماً فقهياً؛ لكون هجره دلالة على عدم اعتباره، ومن ثم لا يبنى عليه مفهوم.

وبعض الفقهاء قرروا بأن المصطلح الفقهي قد يكون متعدد الوظائف، مفتاحاً لأسرته المصطلحية، قوي الاستيعاب للقضايا والمفاهيم، ولكنه، مع ذلك كله ضعيف الاصطلاحية من حيث الاستعمال، أي أنه لا يستعمل إلا

متبوعاً بشروحه، وقرائنه، أو سوابقه، أو لواحقه؛ لبيان المراد منه على الدوام، وكأن المستعمل منه المفهوم لا المصطلح؛ لأنه لم يصر بعدُ إلى مرحلة الاستقلال والاستقرار، حيث يصير ناضجاً، قابلاً للرواج والتداول في الميدان الفقهي، وقد يكون قد بلغ درجة من النضج، لكنه لم يصل بعد فيها إلى رتبة الكمال، والتمام^(١).

ثالثاً: ضوابط في فهم طبيعة المصطلح الفقهي بعد وضعه:

الضابط الأول: حمل المصطلح الفقهي وفق طبيعته:

المقصود بهذا أن يحمل المصطلح الفقهي في النص الفقهي الشرعي أو الاجتهادي وفق طبيعته في كونه معنى شرعياً أو معنى عرفياً خاصاً في استعمال الفقهاء، قال الطوفي -رحمه الله-: «ولا شك أن هذه الألفاظ الشرعية، كالصلاة ونحوها، إذا صدرت عن الشارع، أو عن الفقهاء في تخاطبهم وتصانيفهم، فإما أن يعلم بنص أو قرينة أن المراد بها الموضوع اللغوي، أو أن المراد بها الموضوع الشرعي، ولا إشكال في هذين القسمين؛ لأن القرائن كالنصوص، أو لا يعلم شيء من ذلك، فهو حال الإطلاق، وهو محل النزاع هنا.

فالأكثر على أنها لا تكون مجملة، ويجب صرفها إلى معناها الشرعي دون اللغوي؛ لأن شأن الشارع أن يبين أحكام الشرع، لا أحكام اللغة، فلو صرفنا هذه الألفاظ الصادرة منه إلى موضوعها اللغوي، لكننا قد اعتقدنا فيه أنه ترك ما يعنيه، وعدل إلى بيان ما لا يعنيه، مع أن ما تركه لا يخلفه فيه غيره، وما عدل إليه قد يكفيه غيره، وهم أهل اللغة، وذلك تسفيه لا يليق أن يعتقد

(١) انظر: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص: ١١٢.

بعمامة الناس، فضلاً عن واضع الشرع الحكيم»^(١).

الضابط الثاني: ملاحظة أثر العوامل الذاتية على دلالة المصطلح الفقهي:

ثمة عوارض من شأنها التأثير على المصطلح؛ كتغير الزمان والمكان، أو تغير مفهوم المصطلح من تخصص لآخر، ومن عالم لآخر، ومن مذهب لآخر.

لذا لا بد من فحص تلك العوارض المسماة بالعوامل الذاتية، فلا يحمل اصطلاح المتقدمين على فهم المتأخرين دون تأمل وفحص، ولا يحمل الاسم الشرعي على وفق المصطلح الفقهي الحادث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله ﷺ، أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث، فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها»^(٢).

والنقل عن شيخ الإسلام أنف الذكر يؤكد الحاجة إلى ملاحظة هذا الضابط عند تحرير معاني الأسماء الشرعية في النص الفقهي الشرعي، وكذلك عند تحرير معاني المصطلحات الفقهية في النص الفقهي الاجتهادي، فالغلط يرد في فهم النص الفقهي الشرعي أو الاجتهادي، وينجر ذلك على الحكم المبني على ذلك الفهم^(٣).

الضابط الثالث: استيعاب علاقة المصطلح الفقهي بغيره من المصطلحات:

إن استيعاب علاقة المصطلح الفقهي مع سائر المصطلحات الفقهية

(١) شرح مختصر الروضة، ٥٠١/١.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٠٦/١٢.

(٣) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢٨١-٢٨٥.

الأخرى التي يرتبط بها بالترادف أو التضاد، من خلال بيان أوجه التضاد، أو الترادف، بينه وبين هذا المصطلح أو ذاك، انطلاقاً طبعاً من النصوص الدالة على ذلك^(١) - يستكمل بها تصور وفهم المصطلح الفقهي.

فإن إدراك تلك العلاقة يتجلى بها فهم المصطلح؛ دفعا للاشتراك بين معاني المصطلحات من جهة، ومن جهة أخرى تصور المعنى الجامع بين المترادفات من المصطلحات الفقهية، وبذلك تتبين موارد الجمع والفرق بين تلك المصطلحات وهذا ينعكس على الأحكام المبنية عليها.



(١) انظر: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص: ١١٢

المبحث الخامس

أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالمصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي

مما سبق يتضح الأثر الكشفي للمصطلح الفقهي في النص الفقهي، وطبيعته في مكونات النصوص من حيث الدلالة وتكميل المعنى لمضمون النصوص الفقهية. لذا فإن العناية به ودراسته من الدراسات المساندة لعملية تحليل النصوص الفقهية بنوعها، وليس الحديث عن المصطلح الفقهي هنا يقتصر على معناه الخاص، بل يدخل في ذلك الحقائق الشرعية التي ترد في النصوص الفقهية الشرعية المتمثلة في آيات الأحكام وأحاديث الأحكام، والاجتهادية المتمثلة في المخرجات القولية للفقهاء المبنية على الاجتهاد. فالحقيقة الشرعية والمصطلح الفقهي الجامع بينهما قضيتان:

الأولى: الخصوص في المعنى.

الثانية: تكوّن النصوص الفقهية منهما، لذا هما أولى المحامل التي يحمل عليها معنى اللفظ إذا ورد على لسان الشارع أو لسان الفقيه.

وفي هذا المبحث يعرض الباحث بعض الأمثلة التطبيقية ليتبين منها أثر العلم بالمصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي، وهذه الأمثلة على النحو الآتي:

المثال الأول: تقسيم المصطلحات الفقهية وترتب الأحكام عليها:

يعد التقسيم من مسالك التحليل الفقهي، فهو من وسائل التفكيك لمفردات النص الفقهي، ومن تلك المفردات المصطلح الفقهي، والتقسيم

الذي يرد على المصطلح غالبًا ما يتوجه للمفهوم والمعاني المختزلة في المصطلح، ومن الصور العملية ما ذكره ابن دقيق العيد -رحمه الله-: «فيه^(١) دليل على تأكد ركعتي الفجر وعلو مرتبتها في الفضيلة، وقد اختلف أصحاب مالك أعني في قوله: إنهما سنة أو فضيلة بعد اصطلاحهم على الفرق بين السنة والفضيلة، وذكر بعض متأخريهم قانونا في ذلك وهو أن ما واطب ﷺ عليه، مظهرًا له في جماعة فهو سنة، وما لم يواطب عليه وعده في نوافل الخير فهو فضيلة، وما واطب عليه ولم يظهره -وهذا مثل ركعتي الفجر- ففيه قولان أحدهما: أنه سنة والثاني: أنه فضيلة.

واعلم أن هذا إن كان راجعًا إلى الاصطلاح: فالأمر فيه قريب؛ فإن لكل أحد أن يصطلح في التسميات على وضع يراه، وإن كان راجعًا إلى اختلاف في معنى فقد ثبت في هذا الحديث تأكد أمر ركعتي الفجر بالمواظبة عليهما.

ومقتضاه: تأكد استحبابهما فليقل به ولا حرج على من يسميهما سنة وإن أريد: أنهما مع تأكدهما أخفض رتبة مما واطب عليه الرسول ﷺ، مظهرًا له في الجماعة فلا شك أن رتب الفضائل تختلف.

فإن قال قائل: إنما سمي أعلاها رتبة: رجع ذلك إلى الاصطلاح والله أعلم^(٢).

المثال الثاني: التفريق بين المصطلح الفقهي وغيره من المصطلحات التي

قد ترد في متون الفقهاء:

(١) حديث عائشة -رضي الله عنها-: أنها قالت (لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدًا منه على ركعتي الفجر). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد: باب تعاهد ركعتي الفجر، ٥٥/٣.

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/٢٠٢، ٢٠٣.

إن تمييز المصطلحات الواردة في متون الفقهاء، واستعمالهم لها في مدوناتهم يعد من المهمات في تحليل النص الفقهي، ومن وسائل التوصل لذلك عرض بعض الفقهاء لتلك المصطلحات وبيانها في مواطنها المناسبة، التي من خلالها يفهم طبيعة الاصطلاح ومعناه، ومدى إعماله في الباب الفقهي وعدمه، فهذا الجويني -رحمه الله- في سفره نهاية المطلب تظهر «معرفةً بمصطلحات التجار، وألفاظ المتعاملين في السوق، واعتمادها في الأحكام؛ ففي باب بيع المرابحة والحطيطة يذكر المصطلح الدائر على الألسنة باللغة الفارسية، كأن يبيعه بربح (ده يازده) أو (دو بازده)، ويعرض لهذه المسألة في الجزء الذي أفرده للجبر والحساب، وألحقه بالوصايا.

فهناك يعرض للخلاف بين الفقهاء والحُساب في طريقة حساب الخسائر، فيقول: «وإن باعه بخسران (ده يازده)، فالذي ذهب إليه جمهور الفقهاء أن العشرة تجري أحد عشر، ونحط منها جزءاً.

والذي رآه الحُساب أن لفظ خسران (ده يازده) معناه نقصان عُشرٍ تام، وهو نقيصة درهم من عشرة.

والذي ذكره جماهير الفقهاء متَّجِّهٌ في اللفظ، ولا وقع لهذا في الباب الذي نحن فيه؛ فإن هذا الباب ليس مُداراً على الألفاظ ومعانيها، وإنما هو مدار على ما يقع».

تأمل قوله: «مدار على ما يقع»، فهو يراعي اصطلاح الناس، وواقعهم، والمعنى الذي يفهمونه من ألفاظهم ومصطلحاتهم، وإن خالف مدلول الألفاظ ومعانيها.

ثم هو يجري في بابٍ على ما يليق به، ففي باب الطلاق والخلع يدير

الباب على معاني الألفاظ ومدلولاتها، حيث لا يوجد ما يخرجها عن ذلك»^(١).
 المثال الثالث: كشف القرائن المؤثرة في صرف المصطلح عن معناه إلى ما هو أخص:

الوقوف على القرائن التي تؤثر في دلالة النص من أهم الموضحات للألفاظ الواردة في النص الفقهي وخاصة ما كان من قبيل المصطلح الفقهي، فتحري القرائن وكشفها يعزز تحليل المصطلح الذي يرد في النص الفقهي، ومن تطبيق ذلك ما أورده ابن دقيق العيد بشأن تحرير معنى مصطلح الحدث في النص الفقهي الشرعي واستعمال الفقهاء: «استعمل الفقهاء [الحدث] عامًّا فيما يوجب الطهارة، فإذا حمل الحديث عليه - أعني قوله: (إذا أحدث)^(٢) - جمع أنواع النواقض على مقتضى هذا الاستعمال، لكن أبو هريرة قد فسر الحدث في بعض الأحاديث - لما سئل عنه - بأخص من هذا الاصطلاح، وهو الريح، إما بصوت أو بغير صوت، ف قيل له: (يا أبا هريرة، ما الحدث؟ فقال: فساء أو ضراط). ولعله قامت له قرائن حالية اقتضت هذا التخصيص»^(٣).



-
- (١) مقدمة نهاية المطالب في دراية المذهب، ص: ٢٧٥، ٢٧٦.
 (٢) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ). أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة، ١/١٤٠.
 (٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/٦٥، ٦٦.



د. خالد بن عبد العزيز السعيد

تحليل النص الفقهي

دراسة نظرية تطبيقية



المجلد الثاني

تَحْلِيلُ النَّصْرِ الْفِقْهِيِّ

وَأَسَاسُ نَظَرِيَّةِ تَطْبِيقِيَّةِ

و. خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّعِيدِ

الجزء الثاني

مركز التفاصيل للدراسات والبحوث

تحليل النص الفقهي
دراسة نظرية تطبيقية
د. خالد بن عبد العزيز السعيد

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠١٦هـ / ١٤٣٧م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل
الحجم: ١٧ × ٢٤ سم
التجليد: كرتوناج

All rights reserved. No part of this book may be reproduced. Or transmitted in any form or by any means. Electronic or mechanical. Including photocopyings. Recordings or by any information storage retrieval system. Without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للمركز. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع دون إذن خطي مسبق من:

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار جسر التحلية.

هاتف: ٩٦٦ ٠١٢ ٦٢٨٨٦٨٥ + ناسوخ: ٩٦٦ ٠١٢ ٢٧١٨٢٣٠ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

بريد إلكتروني: info@taseel.com

رأي المؤلف لا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

الفصل الثالث

السياق

وفيه أربعة مباحث:

- | | |
|----------------|--|
| المبحث الأول: | تعريف دلالة السياق. |
| المبحث الثاني: | فوائد دلالة السياق في تحليل النص الفقهي. |
| المبحث الثالث: | ضوابط إعمال دلالة السياق في تحليل النص الفقهي. |
| المبحث الرابع: | أمثلة تطبيقية لبيان أثر دلالة السياق في تحليل النص الفقهي. |

تمهيد

يُعد السياق من المصطلحات التي يتحقق بها فهم النصوص عمومًا ومنها الفقهية، كما أنه كاشف لبلاغة النصوص، ومُعين على تنزيل الكلام على المقصود منه.

فكل علم له عناية بالنصوص ودلائلها فإنه يُعنى بالسياق ودلالته، وتبقى تلك العلوم ما بين موسع ومضيق لاستعمال السياق، وتوظيفه لفهم النصوص وبناء النتائج من خلاله.

فعلم المعاني على سبيل المثال له عناية بالسياق لتلمس وتذوق البلاغات، وعلم أصول الفقه يعتبر جملة من العلماء السياق في البيان، والتعيين، والتنزيل، قال ابن دقيق العيد -رحمه الله-: «إن السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه»^(١).

وهذا التفاوت الواقع بين العلوم في اعتبار السياق في النصوص يعود إلى طبيعة مفهوم السياق وحدوده في هذه العلوم، ودوره وأثره في فهم النصوص، وإن كان ثمة قدر مشترك^(٢).

والفقهاء تعاملوا مع السياق وفق المستقر في استعماله داخل الفقه وخاصة المتأخرين منهم، قال ابن دقيق العيد -رحمه الله- في هذا الشأن: «ولم أر من تعرض لها [مسألة السياق] في أصول الفقه بالكلام عليها، وتقرير قاعدتها

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٨٢/٤.

(٢) انظر: القرائن في علم المعاني، للدكتور: ضياء الدين القالش، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى،

مطولة إلا بعض المتأخرين ممن أدركنا أصحابهم، وهي قاعدة متعينة على الناظر وإن كانت ذات شعب على المناظر»^(١).

ومراعاة السياق وسيلة مهمة من وسائل الكشف عن وحدة النص الفقهي وتحقيق تماسكه وانسجامه. وهذا يعني أن العلاقات التماسكية الدلالية والشكلية كعلاقات التماسك اللفظي - المعجمي والنحوي - وعلاقات التماسك المعنوي - العلاقات المنطقية بين المفاهيم - إنما تتضافر مع السياق في تحقيق التماسك النصي، فالنص الفقهي يحتوي على علاقات داخلية - لفظية ومعنوية - وأخرى خارجية مرتبطة بالسياق، وهذه وتلك تحققان التماسك النصي^(٢).

إن ملاحظة السياق بأنواعه أمر لا يختلف في موقعه وأهميته عن دراسة النص وتحليله، فإهمال السياق يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة^(٣).

وهذه الإشارات حول مسألة السياق هي تمهيد يسير، يتجلى به شيء من أهمية السياق في العملية الاجتهادية في الفقه سواء على مستوى النصوص الشرعية، أو التعامل مع كلام الفقهاء في تقاريراتهم الفقهية في ضوء منصوصات الأئمة، وأخذ الأحكام من ألفاظها، قال المرداوي - رحمه الله -: «الأحكام المستفادة من مذهبنا وغيره من اللفظ: أقسام كثيرة، منها: أن يكون لفظ الإمام

(١) إحكام الأحكام، ٤/٨٢.

(٢) انظر: لغة القانون في ضوء لغة النص دراسة في التماسك النصي، للدكتور: سعيد بيومي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ص: ٣٦٦، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق «دراسة تطبيقية على السور المكية»، دار قباء، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص: ١٠٧.

(٣) السياق «المفهوم - المنهج - النظرية»، للدكتور: طه جابر العلواني، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ص: ٢١.

-رضي الله عنه- بعينه، أو إيمائه، أو تعليله، أو سياق كلامه ومنها: أن يكون مستنبطاً من لفظه: إما اجتهاداً من الأصحاب، أو بعضهم...»^(١).

ومما يدخل ضمن هذا الحضور المؤثر لمفهوم السياق في الاجتهاد الفقهي ما يتعلق بالتحليل الفقهي لنصوص الفقه الشرعية والاجتهادية، وذلك لتعلق السياق بالنص الذي هو محل التحليل.

وسوف يشرع الباحث في بيان ذلك الدور -بإذن الله- في مباحث هذا الفصل.



(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١٢/ ٢٧٥.

المبحث الأول

تعريف دلالة السياق

المطلب الأول: تعريف دلالة السياق في اللغة والاصطلاح.

أولاً: تعريف الدلالة:

سبق وأن تعرض الباحث لتعريف الدلالة في اللغة والاصطلاح في الفصل الأول من هذا الباب، لذا دفعاً للإطالة يحيل الباحث القارئ إلى ذلك الموضوع. ومن حسن القول في هذا المقام إيراد النقل الآتي عن ابن القيم -رحمه الله- حيث قال: «دلالة النصوص نوعان: حقيقية، وإضافية.

فالحقيقية: تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف.

والإضافية: تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك»^(١). وهذا النقل يبين أن ابن القيم -رحمه الله- يرى شمول النصوص وإغناءها عن القياس من خلال دلالة النصوص وسعتها والتي يتبين بها «مقدار الشريعة، وجلالته، وهيمته، وسعتها، وفضلها، وشرفها على جميع الشرائع، وأن رسول الله ﷺ كما هو عام الرسالة إلى كل مكلف فرسالته عامة في كل شيء من الدين؛ أصوله وفروعه ودقيقه وجليله، فكما لا يخرج أحد عن رسالته فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه له»^(٢).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٣٥٠، ٣٥١.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٣٥٠.

ثانياً: تعريف السياق لغة واصطلاحاً:

تعريف السياق في اللغة:

السياق من السوق: وهو حَدُّ الشَّيْءِ، وَحَدُّ الشَّيْءِ فِيهِ تَتَابَعٌ وَجَزْيٌ إِلَى غَايَةٍ، يُقَالُ: انْسَاقَتِ الْإِبِلُ، وَتَسَاوَقَتْ إِذَا تَتَابَعَتْ. وَالمَسَاوِقَةُ: المَتَابَعَةُ. وَيُطْلَقُ الِاتِّسَاقُ عَلَى الِانْتِظَامِ^(١).

ومن الاستعمالات المجازية لأصل «سوق» قولهم: هو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث. هذا الكلام مساقه كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده^(٢).

وجاء في بعض المعاجم المعاصرة: «وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه»^(٣).

تعريف السياق في الاصطلاح:

بعد البحث لم يظهر للباحث تعريف اصطلاحى لمصطلح السياق، وهذا ما أكدته جملة من الدراسات المعاصرة التي عنيت بالبحث في السياق ومتعلقاته.

والفقهاء ومنهم أهل الأصول يتداولون لفظة «السياق»، ويعبرون بها عن مراداتهم المناسبة لها، ومع ذلك لم يتعرضوا لها كمصطلح بالتعريف، والذي يظهر لوضوح معناها واستقراره في لغتهم الفقهية، كما هو الحال في كثير من الواضحات.

(١) انظر: لسان العرب، مادة «س و ق»، ١٠/١٦٦، وتاج العروس من جواهر القاموس، مادة: «س و ق»

ق»، ٢٥/٤٨٣، ومعجم مقاييس اللغة، مادة «س و ق»، ٣/١١٧.

(٢) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة «س و ق»، ٢٥/٤٨٣.

(٣) المعجم الوسيط، مادة «س و ق»، ١/٤٦٥.

وقد وقف الباحث على تعريفين للسياق ذكرهما بعض الباحثين المعاصرين:

التعريف الأول: «ربط القول بغرض مقصودٍ على القصد الأول»^(١).

التعريف الثاني: «ربط القول بالغرض المقصود من غير تصريح به»^(٢).

وهذان التعريفان جاءا وفق اصطلاح علماء المعاني والبيان، وهذا قد لا يكون موصلاً للمعنى الخاص الذي يتداوله الفقهاء في تعبيراتهم عن السياق، وإن كان في هذين التعريفين قدر مشترك بين الأصوليين الفقهاء وعلماء البيان. ولذلك رأى بعض الباحثين أن يستصحبوا في هذا المقام تعريف الفقهاء لمصطلح النظم؛ لكون معناه مجمعاً بينه وبين السياق بدلالة التعبير بالأول عن الثاني كما هو ظاهر استعمالاتهم.

ومن تلك التعاريف:

تعريف الجرجاني: «تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني، متناسبة

الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل: الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل»^(٣).

وهذان التعريفان لا يتحقق بهما كمال المقصود من كشف معنى السياق وفق العرف الفقهي، ولكن لا يخلو من المقاربة، ولعل بيان معنى دلالة السياق باعتبار تركيبها يتجلى به المعنى المراد بالسياق، ودلالته الوظيفية في العمل الفقهي ومنه التحليل.

(١) المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع، للمجلماسي، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م، ص: ١٨٨.

(٢) الروض المرعب في صناعة البديع، لابن البناء المراكشي، تحقيق: رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص: ١٢٣.

(٣) التعريفات، ص: ٣١٠.

ثالثاً: تعريف دلالة السياق باعتبار تركيبها:

عرف جملة من المعاصرين دلالة السياق بعدة تعاريف محصلها التعريف الآتي:

دلالة السياق: «كشف المقصود غير الصريح في الخطاب بمراعاة ما قبله وما بعده».

ويتحصل من هذا التعريف ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن دلالة السياق هي المفهوم من جملة الخطاب.

الأمر الثاني: أن المفهوم الناتج عن دلالة السياق لا يكون صريحاً في الخطاب.

الأمر الثالث: أن المفهوم الناتج عن دلالة السياق المقصود من الخطاب. ودلالة السياق من المصطلحات التي تلتقي مع بعض المصطلحات المستعملة في عرف الفقهاء؛ وذلك للقدر المشترك في الوظيفة والإعمال في الواقع الفقهي، لذا بعضها يتناوب مع مصطلح السياق في تعبيرات بعض الفقهاء.

من هذه المصطلحات: «المقام»، و«النظم»، «دلالة الحال»، و«القرينة»، و«الغرض [مقصود الكلام]»، و«اللسان».

وبيان هذه المرادفات الاصطلاحية محلها المطلب الآتي بإذن الله.

المطلب الثاني: ذكر بعض مرادفات دلالة السياق.

تتوافق بعض الإطلاقات في بعض العلوم على معنى معين، مما يصير بعضها مرادفاً لبعض، وهذا التوافق يعود لأمر منها: عدم نضج المصطلحات واستقرارها.

ومنها: ما يكون من باب التسامح في الإطلاق.

ومنها: ما قد يكون عائداً على قدر مشترك بينها في المعنى اللغوي.

ومنها: اختصاص بعض المذاهب بإطلاق دون إطلاق.

ومنها: طروء المتغيرات على واقع المسلمين مما يكون له انعكاسه على

تجدد المصطلحات وتوسع مفاهيمها ومن ثم توافقها واشتراكها في بعض المعاني وهكذا.

ومما يُعدُّ من مرادفات مصطلح دلالة السياق في الاستعمال الفقهي الآتي:

أولاً: المقام:

والمقام في أصله اللغوي هو: الدلالة على الموضع أو المكان الذي

يصدر عنه الناس في أقوالهم وأحوالهم وتصرفاتهم^(١)، وقد عبر عنه بعض

المعاصرين بأنه: «الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف

الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال»^(٢).

ويفرق بعض اللغويين بين السياق والمقام بأن السياق هو المحيط اللغوي

الخالص في النص، أي المقول من قبل وما يقال بعد ذلك، وأما المقام فهو

المحيط غير اللغوي، بما فيها من ظروف أو ملابسات تصاحب الحديث

اللغوي.

وبناء على ما ذكر يمكن القول بأن النص الفقهي له جانبان^(٣):

(١) انظر: محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، للشيخ محمد الحبيب خوجة، وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢/٢٣٥.

(٢) اللغة معناها ومبناها، للدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ

ص: ٣٣٧.

(٣) لغة القانون في ضوء علم لغة النص، ص: ٣٦٦، ٣٦٧.

الجانب الأول: السياق الداخلي: وهو موجود في النص بوصفه نصًّا واحدًا متماسكًا أي يتعلق بالنص ذاته، ويرتبط بمكوناته التركيبية معجميًا ونحويًا، وهو ما يطلق عليه في اللسان الأصولي ظاهر النص.

الجانب الثاني: السياق المجاور: ويتعلق بالظروف والملابسات التي تحيط بالنص الفقهي وتسهم في تحديد معناه، ويتمثل في السياق الاجتماعي أو سياق الحال أو الموقف.

فالسياق الداخلي في النص الفقهي هو «المقال» والسياق المجاور هو «المقام»، ويرتبط المقال بالمقام، فلا يستكمل فهم المقال على جهة الحقيقة سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية في بعض الأحوال إلا في ضوء الظروف والملابسات المجاورة للنص «المقام».

ويتضح من هذا بأن السياق في الاستعمال الفقهي يشمل المقال والمقام، وفي حال اتصال القرينة الدالة على أحدهما يحمل السياق عليه^(١).

ثانيًا: النظم:

مصطلح النظم من المفردات التي عبر بها بعض الأصوليين نيابة عن السياق؛ فقد يقولون: سياق الكلام، وقد يقولون: نظم الكلام^(٢).

ومن أمثلة ذلك ما جاء في كشف الأسرار في قول: «[باب وجوه الوقوف على أحكام النظم] قوله: (أما الأول) أي: الوجه الأول فيما سيق الكلام له، وأريد به الضمير في له، وأريد راجع إلى ما، وفي به راجع إلى الكلام.

(١) انظر: دلالة السياق عند الأصوليين دراسة نظرية تطبيقية، لسعد بن مقبل العنزي، أطروحة ماجستير في جامعة أم القرى، ص: ٦٥. «لم تطبع».

(٢) انظر دلالة السياق عند الأصوليين، ص: ٦٧.

وقوله: ما سيق الكلام له تعرض لجانب اللفظ، وأريد به قصد العرض للمعنى والإشارة أي: الثابت بالإشارة ما ثبت بنظم الكلام أي: بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان.

إلا أن الضمير عائد إلى ما، أي: لكن ذلك الثابت غير مقصود من الكلام ولا سيق الكلام له.

وقيل في تفسير الإشارة: هي دلالة نظم الكلام لغة على ما ضمن فيه من المعنى غير المقصود^(١).

وهذا دارج في تعبيرات الفقهاء، وهو يشير إلى توسع الأصوليين في تنويع المصطلحات بعضها عن بعض؛ إما باعتبار اتفاقها في المعنى من جهة اللغة، أو التسامح من جهة العرف الخاص.

فالمعنى اللغوي للنظم هو: أن النون والطاء والميم أصل يدل على نظم شيء وتأليفه. ونظمت الخرز نظماً، ونظمت الشعر وغيره. والنظام: الخيط يجمع الخرز^(٢).

فثمة تشارك بين معنى النظم والسياق؛ لكونهما يدلان على تتابع شئيين فأكثر لرباط بينهما. فالكلمات تترايط فيما بينها في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها، فالسياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات. ويعتمد هذا الترابط بين العناصر السياقية على مفهوم التعلق، كما يتجلى في نظرية النظم للجرجاني - رحمه الله - الذي يقول: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض... نظم

(١) ٣١٤/٢.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «ن ظ م»، ٥/٤٤٣، والمعجم الوسيط، مادة «ن ظ م»، ٢/٩٣٣.

الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه... وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضى في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس. فهو إذا نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق. وكذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء... وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلِّ حيث وضع علة تقتضى كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصح^(١).

وما ذكره الجرجاني يؤكد توافق مفهوم النظم والسياق واشتراكهما في المعنى العام.

ثالثاً: الحال:

الحال يُعد مؤثراً في تكوين المعنى والدلالة عليه، بل البلاغة في عرف أهل المعاني والبيان هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالحال يدل على مُراد المتكلم، وغرضه من الكلام وهو خارج اللفظ، كما أن الحال والمقام متقاربا المفهوم^(٢).

والحال ودلالته معتبرة لدى الفقهاء في التعرف على مقاصد خطاب الشارع، وكذلك خطاب المكلف. وقد نزلوا ألفاظ الكنايات منزلة الصريح

(١) دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص: ١٣، ٥٦.

(٢) انظر: القرائن في علم المعاني، ص: ١٤٠.

في حال اقترانها بدلالة الحال^(١). وقد عبر البعض بقولهم: «الحال الناطقة بكذا»، فالمراد عندهم: تشبيه دلالة الحال بالنطق بجامع الفهم والإدراك بسبب كل منهما^(٢). وقد انبنى على ذلك جملة من الأحكام^(٣).

فالملاحظ لتعامل الفقهاء واعتبارهم للسياق يدرك الترادف المعنوي في عرف الفقهاء بين السياق والحال وخاصة السياق الخارجي أو المقامي، فوظيفة كل منها متقاربة في أثرها ودورها في تكوين المعنى والربط بين الكلام ومقتضاه.

رابعاً: القرينة:

لن يتناول الباحث ما يتعلق بمعنى القرينة ومفهومها؛ لإفراده فصلاً مستقلاً عنها، وتفصيل القول فيما يتعلق بها. والمقصود من إيرادها في هذا المقام هو ما يتعلق بمرادفة القرينة للسياق.

والذي يظهر من كلام الفقهاء من أهل الأصول أنه ثمة خلاف في علاقة السياق بالقرينة^(٤):

الرأي الأول: يذهب إلى أن السياق قرينة من القرائن.

والرأي الثاني: يذهب إلى أن القرينة جزء من السياق.

وهذان الرأيان يتفقان على أن ثمة علاقة وتوافقاً في المعنى بين السياق والقرينة، وهذا يتحقق به تصور أثر السياق في بناء المعنى في الكلام، وأنه

(١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١٠/٢١٦. وإعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢٤/٢.

(٢) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٦/١٥١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٨/٣٩٤، ١١/١١٨. والطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ١/٥٣.

(٤) انظر: المستصفى في أصول الفقه، ١/١٤٩، وكشف الأسرار، ١/١٤.

مكمل وكاشف له، وأن معرفة السياق موصلة لكشف العلاقة بين الكلام ومقتضاه كما القرينة.

خامساً: مقصود الكلام:

مما يعبر به علماء الأصول عن السياق مقصود الكلام، وهذا التعبير يفيد بأن مدار الدلالة على مقصود المتكلم، والسياق من موضحات الدلالة في أي خطاب، وهذا القدر المشترك في وظيفة كل من الإطلاقين هو معقد الترادف بين الاستعمالين.

جاء في كشف الأسرار ما يشهد على هذا الاستعمال: «أن المراد من قوله تعالى ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ البغي والعداء في نفس الفعل وكذلك أي البغي والعداء في نفس الفعل أن يتعدى المضطر إلى الميتة في الأكل عما يمسك به مهجته، فعلى هذا كان البغي والعداء بمعنى واحد... وقيل هما تفسير قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ أي: المضطر هو الذي يكون غير باغ ولا عاد في الأكل وهو كقوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ فإنه تفسير للمحصنات وقيل ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ أي: متلذذ، ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أي: متزود. وفي الكشف ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾: على مضطر آخر بالاستيثار عليه، ﴿وَلَا عَادٍ﴾: سداً لجوعه، فتبين بهذه التأويلات أن المراد نفي البغي والعدو عن نفس الفعل، وهو الأكل، وأن التقدير فمن اضطر إلى المحرم فأكله غير باغ ولا عاد في أكله، وصيغة الكلام أدل على هذا أي: على رجوع البغي والعدو إلى الأكل مما قاله الشافعي من رجوعهما إلى الاضطرار؛ لأن الآية سقت لبيان حرمة الأكل وحله، فكان صرف البغي والعدو إلى الفعل الذي هو مقصود الكلام أولى من صرفه إلى ما ليس بمقصود فيه»^(١).

المطلب الثالث: الفرق بين الدلالة والاستدلال.

التفريق بين الدلالة والاستدلال ممكن من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: من حيث تصوره:

فالدلالة هي فعل الدال، وهي الالتفات من اللفظ إلى المعنى^(١).

والاستدلال له إطلاقان لدى علماء الأصول^(٢):

الإطلاق الأول، وهو إطلاق عام: «إقامة الدليل مطلقاً سواء كان نصاً أو

إجماعاً أو غيرهما».

الإطلاق الثاني، وهو إطلاق خاص: إقامة الدليل من نوع خاص من جهة

القواعد لا الأدلة المنصوبة، ويكون إفضاؤه إلى حكم شرعي.

الجهة الثانية: من حيث نظر المجتهد^(٣):

فالدلالة: هي محل عمل المستدل.

والاستدلال: هو طلب الدلالة بواسطة المستدل.

الجهة الثالثة: وقوع الغلط:

قال ابن القيم -رحمه الله-: «الاستدلال شيء والدلالة شيء آخر، فلا

يلزم من الغلط في أحدهما الغلط في الآخر، فقد يغلط في الاستدلال والدلالة

صحيحة، كما يستدل بنص منسوخ أو مخصوص على حكم فهو دال عليه

تناولاً والغلط في الاستدلال لا في الدلالة، وعكسه كما إذا استدللنا بالحیضة

(١) الكليات، ص: ١٠١٥.

(٢) انظر: إجابة السائل شرح بغية الأمل، ص: ٢١٤.

(٣) انظر: الفروق اللغوية، ص: ٥٤.

الظاهرة على براءة الرحم فحكمنا بحلها للزوج، ثم بانت حاملا فالغلط هنا وقع في الدلالة نفسها لا في الاستدلال فتأمل هذه الفروق»^(١).

(١) بدائع الفوائد ٤/٢٠٧.

المبحث الثاني

فوائد دلالة السياق في تحليل النص الفقهي

إن من يلحظ استعمالات الفقهاء لمفهوم السياق يظهر له أن السياق معتبر لديهم، وأنه أداة من أدوات تفسير النصوص والاستنباط منها، وتحليلها، وهذه الاستعمالات لا يمكن أن يستغني عنها الفقيه في عمله الاجتهادي الدائر بين النصوص والوقائع، لهذا كان للسياق جملة من الفوائد التي تتحقق منه في أي مجال من مجالات استعمالاته، وفي هذا المبحث يذكر الباحث شيئاً من تلك الفوائد في مجال التحليل للنصوص الفقهية، وقد تشترك مجالات استعمال السياق في عمل الفقيه في بعض الفوائد وهذا يعود إلى قضيتين:

القضية الأولى: أن مراحل تعامل الفقيه مع النص تتابعية تبني بعضها على بعض؛ فالنصوص لا بد أن تمر بمراحل قبل تصدير الأحكام منها، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة تفسير النص ومدارها على كشف المعاني للنص من خلال مفرداته أو تراكيبه.

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل النص ومدارها على كشف علاقة الدليل بالمدلول، المتحققة في الاستدلال، أو المقدمة بالنتيجة، أو دور المؤثر في التأثير حتى تحقق الأثر، وجميع ذلك لا تنكشف علائقه إلا بإدراك المعاني، وتفكيك أو جمع مكونات النص.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستنباط ومدارها استخراج المعاني الشرعية الناتجة عن مكونات النص.

وهذه المراحل بينها مدارات مشتركة، مما يجعل فوائد السياق في تلك المراحل محللاً للاشتراك.

القضية الثانية: أن وظيفة السياق بيان المعنى، وأداة من أدوات فهم الخطاب، وهذه الوظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في أي مرحلة من مراحل دراسة النص الفقهي، فإن الغفلة عن السياق في تلك المراحل توقع في الإشكال والشذوذ، قال الجويني - رحمه الله -: «المقصود من النصوص الاستقلال بإفادة المعاني على قطع مع انحسام جهات التأويلات، وانقطاع مسالك الاحتمالات، وهذا وإن كان بعيداً حصوله بوضع الصيغ رداً إلى اللغة فما أكثر هذا الغرض مع القرائن الحالية والمقالية»^(١).

إن اعتبار الفقيه للسياق في منهجه أثناء دراسته للنصوص الفقهية الشرعية أو الاجتهادية يتحقق منه كمٌّ من الفوائد، منها ما يتعلق بمسلك التحليل، فمن تلك الفوائد الآتي:

الفائدة الأولى: كشف المعاني الشرعية «الحقائق الشرعية» الزائدة على المعنى اللغوي:

إن كشف المراد من النص الفقهي لا يحصل بالوقوف عند تحليل ألفاظه وبيان معاني كلماته من جهة اللغة، ولا عند بيان ما تدل عليه جملة وتراكيبه من حيث العربية، وإذا كان النص متعلقاً بغيره من النصوص فلا يحصل كشف المعاني الشرعية بالاختصار على النظر في النص محل الدراسة منفرداً بعينه والتدبر فيه بذاته فحسب، وإنما ينبغي مجاوزة ذلك إلى خارج النص للبحث عن كل ما له صلة به قريبة أو بعيدة، وكل ما له تعلق به من جهاته المختلفة:

(١) البرهان في أصول الفقه ١/١٥١.

من موضوعه، ومعناه، وظروف وروده الزمنية والمكانية، فعلى سبيل المثال: لو كان النص آية فينظر ما يتصل بها من الآيات والسنة النبوية وكلام الصحابة الذين شهدوا التنزيل وعابنوا ظروف نزول الآية، ومن نزلت فيه.

قال الزركشي -رحمه الله-: «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذى سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوى لثبوت التجوز، ولهذا ترى صاحب [الكشاف] يجعل الذى سيق له الكلام معتمدا حتى كأن غيره مطروح»^(١)، كما بين -رحمه الله- تأصل فائدة السياق بكشف المعاني الشرعية بقوله: «طريق التوصل الى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب، ومدلولاتها، واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيرا في كتاب [المفردات] فيذكر قيذا زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتضه من السياق»^(٢).

الفائدة الثانية: التمكين من معرفة كيف تم إعمال النص في موضع الاستدلال للحكم:

لا بد للفقهاء من معرفة كل ما له تأثير في الحكم المأخوذ من النص، وفي العمل به وتنزيله على محله، فالنص ليس دليلاً إلا مع سياقه، والسياق يعين على معرفة المقيد للمطلق، والمخصص للعام ونحو ذلك مما له أثر وتأثير في معنى النص والحكم الناشئ عنه. قال الزركشي -رحمه الله-: «دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٧.

(٢) المرجع السابق ٢/١٧٢.

على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته»^(١).

الفائدة الثالثة: معرفة العلة أو المؤثرات الجامعة التي ارتبط بها الحكم الوارد في النص الفقهي:

العلة في بناية الحكم هي المدار، وهي لجام الإلحاق والتخريج والتعدية للأحكام، فمعرفة ارتباط الحكم بها، وكشف طبيعة هذا الارتباط لا يتحقق إلا بالسياق، مثاله: تحليل أحاديث الأحكام يحتاج أثناء تحليلها إلى اعتبار أسباب ورود الحديث، وما يحتف به من ملابسات، ليتسنى بذلك معرفة العلة التي ارتبط بها الحكم الوارد في الحديث، بل ويتعدى ذلك إلى رفع ما يبدو في الحديث من إشكالات، وما يظهر فيه من معارضة غيره من أدلة؛ لأن الغفلة عن الملابسات من الأسباب التي يحصل بها التعارض بين النصوص، وقضية التعارض بين النصوص ودفع إيهام ذلك التعارض جزء من التحليل الذي يتحصل بمعرفة السياق^(٢).

الفائدة الرابعة: إدراك مقاصد الشارع في النص الفقهي الشرعي محل التحليل:

لا شك أن من أغراض التحليل للنصوص الفقهية الشرعية إدراك وتلمس مقاصد الشارع في تلك النصوص، وهي غاية بتحصيلها تصقل عقلية الفقيه، ويتدرب على معرفة عوائد الشارع في التشريع، فتعكس على وظيفة الفقيه الاجتهادية، ومن وسائل التوصل لمقاصد الشارع في النصوص الشرعية

(١) المرجع السابق، ٢/٢٠٠.

(٢) انظر: منهج اعتبار السياق في فقه النص الشرعي وضوابطه، للدكتور: عبد الكريم عكيوي، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ص: ٥٩٥.

السياق ودلالاته، قال الشاطبي - رحمه الله -: «إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم، والالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق ببعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف»^(١).

الفائدة الخامسة: تمييز النصوص عن بعضها؛ لكون بعض النصوص لها خصائصها في التشريع وأثرها في الأحكام:

إن استيعاب الفقيه للسياق المتمثل في اعتبار الظروف والملابسات عند النظر في النص، يجعله أكثر مهارة في تمييز ذلك النص عن غيره؛ لأن إدراك الفارق بين النصوص وطبيعتها وما يترتب عليها يحقق التوازن في الاجتهاد والتعامل مع مضامين النصوص وفق ما يجب أن يكون، مثال: اعتبار الفقيه الظروف والملابسات عند النظر في الحديث يجعله يفرق بين تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام في كونه إمامًا، وفي كونه مفتيًا مبلغًا، وفي كونه قاضيًا، وهذا لا يتحصل إلا باعتبار ظروف تلك التصرفات وملابساتها، وقال القرافي - رحمه الله - مبيّنًا لفائدة ذلك: «فكل ما قاله ﷺ أو فعله على سبيل التبليغ كان ذلك حكمًا عامًا على الثقلين إلى يوم القيامة فإن كان مأمورًا به أقدم عليه كل أحد بنفسه... وكل ما تصرف فيه - عليه السلام - بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام... وما تصرف فيه ﷺ بوصف القضاء لا

يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم»^(١).

وفائدة السياق وهي التمييز بين النصوص لا تقتصر على النصوص الفقهية الشرعية بل يتعدى ذلك إلى النصوص الفقهية الاجتهادية. فقد جاء في المحرر الوجيز ما يوضح ذلك في نصوص الفقهاء الناتجة عن اجتهادهم، والتي يميز بينها بمعرفة السياق والظروف: «اختلف العلماء في قبول توبة القاتل فجماعة على ألا تقبل توبته، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر، وكان ابن عباس يقول: الشرك والقتل مبهمان من مات عليهما خلد... والجمهور على قبول توبته وروي عن بعض العلماء أنهم كانوا يقصدون الإغلاظ والتخويف أحياناً فيطلقون: لا تقبل توبة القاتل، منهم ابن شهاب كان إذا سأله من يفهم منه أنه قد قتل قال له: توبتك مقبولة. وإذا سأله من لم يفعل قال له: لا توبة للقاتل. ومنهم ابن عباس وقع عنه في تفسير عبد بن حميد أن رجلاً سأله ألقاتل توبة؟ فقال له: لا توبة للقاتل، وجزاؤه جهنم. فلما مضى السائل قال له أصحابه: ما هكذا كنا نعرفك تقول إلا أن للقاتل التوبة، فقال لهم: إني رأيت مغضباً وأظنه يريد أن يقتل فقاموا فطلبوه وسألوا عنه فإذا هو كذلك»^(٢).

الفائدة السادسة: كشف طبيعة مناط الحكم الوارد في النص الفقهي في كون مناطه عامًّا أم مناطه خاصًّا:

لا يخفى على الفقيه بـ«أن الحكم التكليفي، متسم بالتجريد والعموم، وعمومه يكون مسوقاً إلى الوقائع في أجناسها، فهو غير محدد بزمان أو مكان أو شخص معين، بل يشمل عموم المحكوم فيه والمحكوم عليه على سبيل

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ٢٠٦/١.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٢.

الاستغراق، وأما تجريده فلو قوعه في الذهن متعلقاً من مآخذه الشرعية دون تعلق بالوقائع الجزئية.

فإذا شرع في العمل على تطبيقه على الواقع، حقق في مناطه المتجهة ابتداءً إلى الأنواع المشمولة بالحكم، فينط بها مع التحرز مما يشته منها فيقضى من نطاق الحكم، وهذه هي طبيعة تحقيق المناط العام... وثمة تحقيق المناط الخاص، وهذا التحقيق متجه إلى أفراد النوع الذي حقق كونه مناطاً للحكم، فقد يرد على ذهن المجتهد المحقق اشتباه بعض أفراد النوع الواحد وجزئياته من وقائع وتصرفات مكلفين ببعضها الآخر، فيخالها موحدة المناط، بيد أنها عند التحقيق تفرق، وقد يسري عليها الاستثناء لظروف وملابسات طارئة، فيخرجها من المساق الكلي للحكم؛ إذ ليس من المعقول ولا المشروع استصحاب حكم واقعة حصلت على وقائع أخرى مفارقة لها في ملابساتها وإن تشابهت أو تماثلت في صورتها وشكلها، لكون تلك الظروف ذات أثر بالغ في تكييف الحكم الشرعي المراد إحكام الواقع به»^(١).

ومن مسالك التفريق بين المناط العام والمناط الخاص للأحكام الواردة في النصوص الفقهية اعتبار السياق في أثناء تحليل الكليات والجزئيات الواردة في النص الفقهي، وكيفية إعمالها من قبل مُصدر النص الفقهي. فعلى سبيل المثال: «سئل ابن رشد من حاضرة مراكش عن رجل ضعيف الجسم والدماغ متى أراد المسح على رأسه في الوضوء يزيد مرضه، وأصابته نزلة شديدة كذلك أبداً، هل يكون فرضه المسح على العمامة أم لا؟ وهو مع ما هو سبيله من هذه الحال المذكورة، تتابه نوب من أمراض تنضاف إلى الضعف المتقدم الذكر الذي لا ينفك عنه، فإذا أصابته النوب المذكورة لم يقدر على الوضوء

(١) الاجتهاد التنزيلي، للدكتور: بشر بن مولود جحيش، ص: ٢٦، ٣٠. «بتصرف».

بالماء وإن كان حارًا ويخاف من الهواء، هل يتيمم في هذه الحال الموصوفة ويكون فرضه فيها التيمم؟ أم كيف يفعل؟ وكيف لو أصاب أهله في هذه الحال، هل يتيمم لجنابته ما دام على هذه الحال ويجزئه ذلك؟ ومتى أصابته جنابة من مماسة أهله في الحال الأولى المتقدمة الذكر لا يقدر على غسل رأسه بالماء، وربما احتاج إلى الاغتسال من الوجه المذكور من الثلاثة الأشهر إلى الأربعة، أو أقل من ذلك أو أكثر لضعفه، فإن صب الماء على رأسه كان حارًا أو باردًا مرض أو خاف على نفسه، فهل يكون فرضه الغسل في هذه الحال؟ أو المسح على رأسه وغسل جسده بالماء؟ أو كيف يفعل؟ راجعنا على ذلك فضلًا مأجورًا إن شاء الله تعالى.

لقد رأى ابن رشد بعد تحقيق المناط الخاص في هذه النازلة؛ أنها لا تدخل تحت حكم نظائرها من رفع الحرج والمشقة عن المكلف، وإنما ينطبق عليها مناط الحكم العام من الوضوء والغسل؛ وذلك لأن كل ما رآه صاحب النازلة مبررًا للتخفيف عنه، لم يكن إلا من وسوسة الشيطان ليفسد عليه دينه. ولم يكن هذا الحكم إلا بعد النظر في الأعذار، هل هي نوع من أنواع الأعذار الموجبة للتخفيف والأخذ بالرخصة أم لا؟ فبعد تحقيق المناط في النوع، ظهر لابن رشد أن تلك الأعذار ليست داخلية تحت نوع الأعذار الموجبة للتخفيف، بدليل أن له القدرة على إصابة أهله، ومن كانت حاله كذلك لم يصل بعد ضعف جسده ودماعه إلى الحالة التي لا يقدر معها على المسح على رأسه بالماء، سواء أكان باردًا أو حارًا في الوضوء والغسل»^(١).

ومما ينبغي أن يلحظه المتفقه والممارس لتحليل نصوص الفقهاء ما

(١) سبل الاستفادة من النوازل «الفتاوى»، والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، للشيخ خليل محيي الدين الميس، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر، ٢/ ٢١٦٢٥.

يتعلق بمسألة مضان النصوص واشتمالها على المناطق العامة والمناطق الخاصة، فمن ذلك النصوص الفقهية المسطورة في مصنفات قصد منها التدوين للفقهاء وفق المذهب على جهة الخصوص أو الفقه على جهة العموم، يغلب على تلك النصوص نتائج تحقيق المناط العام لكونها مصنفات تعنى بتأصيل القواعد وتقرير الأصول وفق المناط العام الذي لا يفترض معه الاستثناءات، فهي نصوص تتسم بالتجريد والعموم، وعمومه يكون مسوقاً إلى الوقائع في أجناسها، فهو غير محدد بزمان أو مكان أو شخص معين، بل يشمل عموم المحكوم فيه والمحكوم عليه على سبيل الاستغراق. بخلاف مدونات الفتاوى والأقضية والفتوى والأقضية ليست صورة مجردة يمكن أن تشابه كاملاً فتشابه أحكامه أو تتحد، بل الوقائع حوادث تحيط بها ملابسات وتقرن بها بواعث تجعل الفوارق بينها كثيرة. وقد تختلف الأحكام باختلاف الباعث والنتيجة التي تؤثر فيها الأحوال والملابسات - وإن اتفقت الصورة والمظهر - ويختلف حينئذ الحكم وإن اتحدت الأشكال وتشابهت الوقائع^(١)، ومن هنا يدرك المتفقه أثر السياقات في تحليل النصوص وينكشف له طبيعة المناط العام والمناط الخاص.



(١) انظر: تاريخ المذاهب الفقهية ٢/ ٥٣٩.

المبحث الثالث

ضوابط إعمال دلالة السياق في تحليل النص الفقهي

كما أوضح الباحث سابقًا بأن السياق ودلالته واسعة الاستعمال لدى الفقهاء في التعامل مع النص الفقهي بنوعيه، والفقهاء في مثل تلك الحال غالبًا ما يسعون لجعل ضوابط لاستعمال ما يكثر استعماله في دراساتهم الاجتهادية، ومنها ما يتعلق بالنصوص.

وبما أن محل البحث هو السياق ودلالته، وأثرها في تحليل النص الفقهي فسوف يعرض الباحث - بإذن الله - ضمن هذا المبحث عددًا من الضوابط التي رأى مناسبتها لضبط استعمال السياق ودلالته في تحليل النص الفقهي، وهذه الضوابط ستذكر على النحو الآتي:

الضابط الأول: العلم بالسياق.

والعلم بالسياق ودلالته من كونه مفهومًا من جملة الخطاب، وأن المفهوم الناتج عن السياق ودلالته هل هو صريح في الخطاب أو غير صريح؟ وأن المفهوم الناتج عن دلالة السياق هو المقصود الأصلي من الخطاب. فاستكمال هذه المعلومات موجب لاعتبار السياق وأثره في النص.

والعلم بالسياق الذي هو من أسباب الخطاب يساعد على معرفة المراد من النص، فقد جاء في المسودة في أصول الفقه: «سبب الخطاب إما سؤال سائل أو غيره، وغير السؤال إما أمر حادث أو أمر باق، وكلاهما يكون عينًا، وصفة، وعملاً، فينتفع بالسبب في معرفة جنس الحكم تارة، وفي صفته أخرى،

وفى محله أخرى، ومن لم يحط علمًا بأسباب الكتاب والسنة وإلا عظم خطؤه، كما قد وقع لكثير من المتفقيين، والأصوليين، والمفسرين، والصوفية، ولهذا كان من أصلنا الرجوع إلى سبب اليمين وما هيجها قبل الرجوع إلى الوضع، فجهات معرفة مراد المتكلم ثلاثة فى كلام الشارع، وكلام العباد من حالف وغيره:

أحدها: العلم بقصده من دليل منفصل كتفسير السنة للكتاب، وتخصيص العموم. وقول الحالف: أردت كذا.

والثاني: سبب الكلام، وحال المتكلم.

والثالث: وضع اللفظ مفردة ومركبه ويدخل فيه القرائن اللفظية^(١).

الضابط الثاني: اعتبار معاني وأساليب اللغة العربية أثناء تحليل النص الفقهي بالسياق:

إن الألفاظ والتراكيب مكونة من مكونات النص، ولها الأثر فى دلالة النص والحكم المشمول به، فالسياق قرينة توضح المقصود من الألفاظ والتراكيب الواقعة فى النص، وعليه فاعتبار معاني وأساليب اللغة العربية من الضوابط التي تدفع وقوع الانفصام بين المعنى وموطنه الذي أخذ منه، الممثل فى الانقطاع بين الدال «وهو النص مع قرائنه»، والمدلول «وهو المعنى»، فإن السياق من المبيّنات والمرجحات لما كان فى الأصل من معاني تلك النصوص، والوجوه المحتملة فى ألفاظها، لا أنها تسلب الألفاظ معانيها التي وُضعت بإزائها.

ولذلك فإن المحققين من أهل العلم من الفقهاء وغيرهم يتوقون حدوث

(١) المسودة فى أصول الفقه، ص: ١٣١.

ذلك المسلك وهو المفاصلة بين النص والمعنى؛ لكونه يؤدي إلى الآراء الساقطة، والأحكام التي لا أساس صحيحاً لها^(١). وهذا يلزم منه الحذر من هذا المسلك في قراءة النصوص الفقهية، أو تحليلها وفق ذلك المسلك المحذور.

الضابط الثالث: مراعاة قواعد المنهجية للنص محل التحليل:

إن النص الفقهي الذي يكون بين يدي الدارس لتحليله لم يأت من فراغ، ولا هو حل بالمقام بلا قواعد منهجية، بل خلص بطريقة منهجية، هذه الطريقة لا بد أن تراعى في أثناء التعامل مع النص، فعلى سبيل المثال:

«النص الفقهي الشرعي من السنة النبوية خلص إلينا بجهود منهجية أنتجت معايير وقواعد، منها ما يترتب عليه قبول الحديث ورده، ومنها ما يترتب عليه معرفة عدد الرواة ومعايير تبليغهم من جهة الأسانيد والطرق، ومنها ما يترتب عليه إمكان نسبته للنبي عليه الصلاة والسلام أو لغيره»^(٢).

وكذلك الحال في النصوص الفقهية الاجتهادية؛ كالنصوص الفقهية الاجتهادية المذهبية؛ حيث اعتنى فقهاء المذاهب وأصحابهم الذين عاصروهم أو من جاؤوا بعدهم بوضع قواعد ومعايير ترتب عليها قواعد منهجية موضوعية في بناء المذهب، وأخرى إجرائية تتعلق بالتخريج والتفريع على المذهب أو قول الإمام، فإدراك الفقيه لتلك المنهجيات ضابط من ضوابط تحليل النص باعتبار السياق. «كما أن محاولة تغييب هذه المنهجيات من شأنها أن تجعل

(١) انظر: القانون في تفسير النصوص، ص: ٣٤، ٣٥.

(٢) خطة السياق ومحاولة تطبيقها على النص الحديثي، للدكتور: محمد خروب، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ص: ٤٧٠، ٤٧١. «بتصرف».

النص عاريًا عن المنهج، وهي آفة تسيء إلى النص وإلى البحث العلمي، ولذلك... لا معنى لعزل النص عن سياق منهجيته»^(١).

الضابط الرابع: استيعاب المصطلحات الكاشفة لمفاهيم النص محل التحليل:

إن مقام المصطلح في النص الفقهي له دور في اختزال المفاهيم واختصارها، وهذا شكل قدرًا كبيرًا في ضبط اللغة الفقهية التي تتكون على جهة الأصالة من حقائق شرعية وحقائق عرفية «اصطلاحية» وتلك الحقائق أضافت معاني جديدة في وجودها في ثنايا النص الفقهي، وتعدد هذه الحقائق وتنوعها يكشفه السياق الذي جاءت ضمنه.

وتجدر الإشارة إلى أن سياقات النصوص الفقهية الشرعية تخضع للمعنى الشرعي وهو أولى ما يحمل عليه المفردات في نصوصه، وأما ما يتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية فلا بد من ملاحظة القدر المشترك بين المفردات الواردة في الاستعمال الشرعي والاستعمال الفقهي الاجتهادي، كما أن النصوص الفقهية الاجتهادية قد تتفاوت في مصطلحاتها بين مذهب ومذهب آخر.

وتلك المصطلحات في أثناء ورودها يحسن بالفقيه دراسة تاريخ استعمالها وحلولها في الاستعمال الفقهي، فقد «تابع الفقهاء القرآن والسنة والرعيّل الأول من الصحابة في استعارة ألفاظ من اللغات الأخرى، وجعلها مصطلحات تعبر عن معانٍ محددة في التصور الإسلامي، فكان مما استعاروه في الفقه: السُّفْتَجَة، والكدك، وده بيازده، والسوكرة وغيرها من الألفاظ، لا يرون بذلك

(١) المرجع السابق، ص: ٤٧١.

بأسأ طالما قد سبقهم إلى ذلك من هو خير منهم»^(١).

ومن الدراسات التي يجمل بالفقيه مراعاتها في أثناء تحليله للنصوص الفقهية التابعة للمذاهب كشف المصطلحات والإطلاقات والأحكام من خلال سياقات المذهب ليتحقق كونها من المذهب أو المعتمد فيه وعدمه؛ فإن «إضافة المذهب إليه من جهة القياس، ولازم المذهب، وفعله، وما إلى ذلك مما نراه في طرق معرفة المذهب، ومما صار للأصحاب من مسالك وطرق في فهم كلامه، وتنزيل رواياته، والتخريج عليها، فهي محل خلاف في نسبتها لمذهب إمام المذهب، ثم إن الأصحاب - أحسن الله إليهم - رسموا لكلا الوجهين معالم، وأثبتوا لها أصولاً، ورسموا لها طرقاً، يتفرع منها اجتهادهم في الاختيار والترجيح، والتحقيق، والتنقيح للمعتمد من المذهب، ثم التخريج من محققي المذهب؛ فألت الكيفية التي يعرف بها المذهب المعتمد في طريقين:

الطريق الأول: أخذ المذهب ومعرفته من كتب الإمام، وكتب الرواية عنه.

الطريق الثاني: أخذ المذهب ومعرفته من طريقة الأصحاب في كتبهم المعتمدة في المذهب»^(٢). وقد جاء في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ما يبين أن السياق طريقة من طرق معرفة الأوجه في المذهب، قال المرداوي - رحمه الله - في معرض كلامه عن معنى اصطلاح الوجه في استعمال الأصحاب: «إن الوارد عن الأصحاب: إما وجه، وإما احتمال، وإما تخريج، وزاد في الفروع: التوجيه.

فأما الوجه: فهو قول بعض أصحابه وتخريجه، إن كان مأخوذاً من قواعد

(١) معجم لغة الفقهاء، ص: ٣٠.

(٢) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ١/٣٦.

الإمام أحمد - رضي الله عنه - أو إيمائه أو دليله، أو تعليقه أو سياق كلامه وقوته»^(١).

كما أنه بتلك الطرق وغيرها يمكن للفقهاء تحليل النص الفقهي الاجتهادي المذهبي، واستجماع ذلك يبدأ من استعمال السياق في دراسة تلك النصوص.

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٢٥٦/١٢.

المبحث الرابع

أمثلة تطبيقية لبيان أثر دلالة السياق في تحليل النص الفقهي

قد ظهر من خلال ما ذكر في المباحث السابقة دور السياق في تحليل النص الفقهي، وهذا الدور واضح الأثر في تحليل النصوص الفقهية، وفي هذا المبحث سيشرح الباحث -ياذن الله- في ذكر بعض الأمثلة التطبيقية المتمثلة في نقول لبعض الفقهاء يتجلى منها أثر دلالة السياق في تحليل النص الفقهي. وقبل ذكر المثال الأول يحسن التوضيح الآتي^(١): وهو أن فائدة السياق في باب التعليل لا تنحصر في بيان الحكمة من التشريع، الباعثة على تشريع الحكم في النصوص الفقهية الشرعية التي لم تعرف علل الأحكام الواردة فيها، وإنما تتجاوز ذلك إلى فائدة أخرى في نصوص شرعية الأحكام فيها مقرونة بعلة نصية مصرح بها أو مؤمأ إليها، ولكن وجه التعليل فيها على درجة من الإشكال يصعب معها فهم النص، تحليل معناه والاستنباط منه.

ووجه هذه الفائدة تتجلى من خلال أمرين:

الأمر الأول: بيان ما أشكل من صيغ التعليل في النص الفقهي الشرعي؛ ذلك أن التعليل يعد موطن العلاقة بين الحكم والمعنى الظاهر في النص، ويضم لذلك أن الاطلاع على السياق والذي منه تفاصيل الملابس لنزول النص أو وروده، كثيرًا ما يزيل الإشكال الذي قد يلحق معنى النص؛ نتيجة

(١) انظر: السياق وتعليل الأحكام: أسباب النزول والورود نموذجًا، للدكتور: أمينة سعدي، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ص: ٤٢٨، ٤٢٩.

عدم وضوح وجه المناسبة بين صيغة التعليل والمعنى الظاهر للنص.

الأمر الثاني: بيان ما أجمل من صيغ التعليل في النص الفقهي الشرعي؛ ذلك أن العلل النصية في بعض الآيات والأحاديث قد تبدو عامة في كل المكلفين والحال أنها ليست كذلك.

وللسياق أثره في إزالة الغموض الذي لحق بالحكم الشرعي بسبب إجمال وارد في صيغة التعليل.

المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي آيَاتِنَا فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١).

فقد جاء هذا النص الفقهي الشرعي بصيغة «ترتيب الجزاء على الشرط». وهي من الصيغ الدالة على التعليل. إلا أن التعليل بها في هذه الآية غير واضح؛ ذلك أن الأمر بنكاح النساء وعددهن في جواب الشرط هو الخوف من عدم العدل في اليتامى، مما يشكل على قارئ النص. قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: «فقد تخفى الملازمة بين الشرط وجزائه فيبينها ما في الصحيح^(٢)، عن عائشة أن عروة بن الزبير سألها عنها فقالت: «هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله فيريد أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فنها أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن في الصداق، فأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن»^(٣).

(١) سورة النساء، آية: ٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في عدد من الأبواب منها: كتاب الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا آيَاتِنَا أَمْوَئَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا لِحَيْثُ بِالطَّبِيبِ﴾، ٢/٢٩٥.

(٣) التحرير والتنوير، ١/٤٨. وقد جاء في مسطور الطاهر بن عاشور -رحمه الله- بعد هذا الموضوع المنقول أعلاه كلاماً نفيساً رأى الباحث مناسبة ذكره لما فيه من فائدة وتحليل: «هذا وإن القرآن كتاب جاء لهدي أمة والتشريع لها، وهذا الهدي قد يكون واردًا قبل الحاجة، وقد يكون مخاطبًا به

فاتضح من خلال سبب نزول هذه الآية مناسبة ملازمة الشرط للجزاء في هذا النص، فوجهه هو موعظة الرجال بأنهم لما لم يجعلوا أوامر القرابة شافعة للنساء اللاتي لا مرغب فيهن لهم، فيرغبون عن نكاحهن، فكذلك لا يجعلون القرابة سبباً للإجحاف بهن في مهورهن. فالسياق الذي منه سبب النزول كشف العلاقة، وبين وجه تناسب الآي بعضها مع بعض.

المثال الثاني: ما ذكر ابن العربي - رحمه الله - محللاً سياق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنَيْتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾... المسألة الثانية: في فهم سياق الآية^(١): اعلّموا وفقكم الله تعالى أن العلماء اختلفوا في سياق هذه الآية؛ فمنهم من قال: إنها سيقت مساق الرخص، كقوله: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٣) ونحوه. فإذا كانت كذلك وجب أن تلحق بالرخص التي

قوم على وجه الزجر أو الثناء أو غيرهما، وقد يكون مخاطباً به جميع من يصلح لخطابه، وهو في جميع ذلك قد جاء بكليات تشريعية وتهذيبية، والحكمة في ذلك أن يكون وعي الأمة لدينها سهلاً عليها، وليمكن تواتر الدين، وليكون لعلماء الأمة مزية الاستنباط، وإلا فإن الله قادر أن يجعل القرآن أضعاف هذا المنزل، وأن يطيل عمر النبي ﷺ للتشريع أكثر مما أطال عمر إبراهيم وموسى، ولذلك قال تعالى ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (المائدة: من الآية ٣)، فكما لا يجوز حمل كلماته على خصوصيات جزئية؛ لأن ذلك يبطل مراد الله، كذلك لا يجوز تعميم ما قصد منه الخصوص ولا إطلاق ما قصد منه التقييد؛ لأن ذلك قد يفضي إلى التخليط في المراد أو إلى إبطاله من أصله، وقد اغترت بعض الفرق بذلك. قال ابن سيرين في الخوارج: إنهم عمدوا إلى آيات الوعيد النازلة في المشركين فوضعوها على المسلمين فجاءوا ببدعة القول بالكفر بالذنب، وقد قالت الحرورية لعلي رضي الله عنه يوم التحكيم: ﴿يَدُءُ إِنْ أَلْحَكُمُ﴾ (الأنعام: من الآية ٥٧) فقال علي: كلمة حق أريد بها باطل وفسرها في خطبة له في «نهج البلاغة» ٤٨/١.

(١) سورة النساء، آية: ٢٥. (٢) سورة النساء، آية: ٩٢.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٣.

تكون مقرونة بأحوال الحاجة وأوقاتها، ولا يسترسل في الجواز استرسال العزائم؛ وإلى هذا مال جماعة من الصحابة، واختاره مالك؛ ومنهم من جعلها أصلاً، وجوز نكاح الأمة مطلقاً، ومال إليه أبو حنيفة.

وقد جهل مساق الآية من ظن هذا؛ فقد قال الله تعالى ما يدل على أنه لم يبيح نكاح الأمة إلا بشرطين: أحدهما عدم الطول، والثاني خوف العنت؛ فجاء به شرطاً على شرط، ثم ذكر الحرائر من المؤمنات والحرائر من أهل الكتاب ذكراً مطلقاً؛ فلما ذكر الإمام المؤمنات ذكرها ذكراً مشروطاً مؤكداً مربوطاً.

فإن قيل: حلقتم على دليل الخطاب بألفاظ هائلة، وليس في هذه الآية إلا أن الله تعالى ذكر في نكاح الأمة وصفاً أو وصفين فأردتم أن يكون الآخر بخلافه، وهذا دليل الخطاب الذي نازعناكم فيه مذكنا وكنتم.

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا نقول: دليل الخطاب أصل من أصولنا، وقد دللنا عليه في أصول الفقه وحققناه تحقيقاً لا قبل لكم به، ومن أراد دراه.

الثاني: أن هذه الآية ليست مسوقة مساق دليل الخطاب كما بينا؛ وإنما هي مسوقة مساق الإبدال، وإنما كانت تكون مسوقة مساق شبه دليل الخطاب لو قلنا: انكحوا المحصنات المؤمنات بطول وعند خوف عنت، فأما وقد قال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ﴾^(١)؛ فقرنه بالقدرة التي رتب عليها الإبدال في الشريعة وأدخلها في بابها بعبارتها ومعناها، لم يقدر أحد أن يخرجها عنها، فليس لرجل حكمه الله واضح.

(١) سورة النساء، آية: ٢٥.

ومن غريب دليل الخطاب أن الباري تعالى قد يخص الوصف بالذكر للتنبيه، وقد يخصه بالعرف، وقد يخصه باتفاق الحال؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾^(١)، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةً لِمَلِكٍ﴾^(٢). فإنه تنبيه على حالة الإثراء، وخص حالة الإملاق بالنهي؛ لأنها هي التي يمكن أن يتعرض الأب لقتل الابن فيها. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾^(٣) خص حالة الإكثار والإثراء التي تتعلق بها النفوس بالنهي؛ فأما إذا وقع شرط بقدره فهو نص في البدلية والرخصة، وإن وقع بتنبيه مقرونا بحالة أو عادة كان ظاهراً، كقوله ﷺ: (من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع)^(٤). وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف، وبيننا إلى هذا المقام، ورأى المحققون من أصحاب أبي حنيفة أن نكاح الأمة رخصة، وأنه مشروط بعد الطول تحكماً في الطول...^(٥).

وبعد هذا النقل المطول يتجلى منه أمران:

الأمر الأول: أن السياق من كواشف طبيعة الحكم الوارد في النص الفقهي الشرعي من حيث موقعه في التشريع من كونه رخصة أم عزيمة.

الأمر الثاني: أن السياق من مرجحات معاني الأحكام الواردة في النص الفقهي الشرعي.

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٣١.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٣٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: من باع نخلاً قد أبرت... الحديث، ٤/٤٠١، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب: من باع نخلاً عليها ثمر.

(٥) أحكام القرآن، ١/١-٥٠٣-٥٠٣.

وهذان الأمران هما بعض أدوار السياق في التحليل للنص الفقهي، وما أبرزه ابن العربي في هذه القطعة الفقهية من كتابه أحكام القرآن يؤكد أثر السياق في تحليل النص الفقهي الشرعي.

المثال الثالث: إن من الأدوار التي يقوم بها السياق في النص الفقهي الشرعي غالبًا ما يتعلق برفع الخفاء الذي يطرأ على النص الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن عرض له من خارج صيغته ما جعله في انطباقه على بعض أفراد نوع غموض وخفاء، يحتاج كشفه إلى نظر وتأمل وتحليل، فيعد اللفظ خفيًا بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد، وسبب الخفاء في هذا الفرد أن فيه صفة زائدة على سائر الأفراد، أو ناقصة عنها، أو له اسم خاص أورد الاشتباه.

فالخفاء في الخفي لم يكن من ذات الصيغة، وإنما كان لعارض، والسبيل إلى إزالة هذا الغموض هو الرجوع إلى النصوص المتعلقة بالمسألة المرادة بالحكم، وتحليلها بمراعاة التعليل ومقاصد الشريعة؛ لأن ذلك يشكل قرائن سياقية تعمل على رفع الخفاء. وقد عبر جملة من الفقهاء عن هذا حين أسسوا أن بعض النصوص «لا يدل على معناها إلا الأمور الخارجية وعمدتها مقتضيات الأحوال»^(١). وقد قال الزركشي -رحمه الله-: «وقد يقترن بالخطاب من دلالة الحال ما يقف به السامع على مراد الخطاب»^(٢).

ومن بديع مسطور الشاطبي -رحمه الله- ما قرره في أهمية أسباب النزول، وهي من أقسام السياقات المؤثرة، قوله: «إن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلًا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما

(١) الموافقات، ٣/٣٤٧.

(٢) البحر المحيط، ٤/٥١.

مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معانٍ آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال، وينشأ عن هذا الوجه:

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع.

ويوضح هذا المعنى... قال: [خلا عمر ذات يوم؛ فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبياها واحد، وقبلتها واحدة؟ فأرسل إلى ابن عباس؛ فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبياها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال: ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. قال: فزجره عمر وانتهره؛ فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه فأرسل إليه، فقال: أعد علي ما قلت.

فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه»^(١)»^(٢).

من خلال السطور السابقة يتضح أثر السياق عملياً المتمثل في إدراك الملابس والأسباب في نزول النص الفقهي الشرعي، حيث إن إدراك السياق يكون ملكة في تصور الحال المرافقة للنص والتي يرتسم منها طبيعة الوقائع، وآليات تنزل الأحكام عليها وفق مقاصد التشريع القائم على تصور الواقعة، والواجب في الواقع لتحقيق مناطه، ومعرفة مدارج أعماله في الحوادث المستجدة.

كما أن إدراك سياقات الفقهاء لا بد منها وخاصة في ميدان الإفتاء، حيث إن فحص الفتوى الصادرة من الفقهاء في واقعة معينة، أو فتاوى في وقائع متعددة، والتعرف على مستندها، وما يكتنفها من الظروف والملابسات المؤثرة في تشكيل الحكم من صورة التحليل بالسياق، وما ذاك إلا لكي يعلم سبب الورع الذي قد يحيط بالفتوى، وما كان مستندها غير ذلك، كما يتحقق من ذلك التحليل التفريق بين الرخصة والعزيمة، والمناطق الخاص والعام وهكذا.

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ص ٤٥، ٤٦، وسعيد بن منصور في تفسيره، ١/١٧٦، والبيهقي في شعب الإيمان، باب: في تعظيم القرآن، ٣/٥٤٢. قال: مشهور حسن سلمان في تحقيقه للموافقات: [جميعهم]: «.. عن هشيم عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي به، والتيمي لم يدرك زمن عمر؛ فإسناده منقطع... وأخرجه عبد الرزاق في جامع معمر، ١١/٢١٧، ٢١٨، ومن طريقه الهروي في ذم الكلام، رقم «١٩٨»، والفسوي في المعرفة والتاريخ، ١/٥١٦، ٥١٧، عن علي بن بزيمة الجزري عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به نحوه، وإسناده صحيح». (الموافقات، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن العفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ هامش «١»/٨/٢٠٠).

(٢) الموافقات، ٣/٣٤٧، ٣٤٨.

الفصل الرابع

القرائن المؤثرة في النص الفقهي وأثرها في تحليله

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القرائن.

المبحث الثاني: أقسام القرينة.

المبحث الثالث: الألفاظ ومدى دخول القرينة عليها.

المبحث الرابع: طريقة عمل القرينة.

المبحث الخامس: أهمية القرينة في تحليل النص الفقهي.

المبحث السادس: أثر القرينة في تحليل النص الفقهي.

المبحث السابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر القرائن في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

مما اعتنى به الفقهاء تقرير قواعد الألفاظ والمعاني التي تعين على فهم النصوص الفقهية الشرعية، وتنزيلها على الوقائع والأحداث المستجدة بما يتناسب مع حاجاتهم، ومصالحهم، وبما لا يخرج عن مقصود الشارع من وضع الأحكام.

وقد رأى هؤلاء الفقهاء وظائف هذه القواعد والمعاني المساعدة على فهم مقتضيات الألفاظ الواردة فيها عند إطلاقها، والإعانة على تحديد نوع دلالتها.

ومن تلك القواعد والمعاني التي قررها الفقهاء الأصوليون: القرائن؛ فقد اعتنوا ببيان أثرها في الإعانة على فهم النصوص الفقهية الشرعية، وهذا ظاهر لمن طالع مدونات الأصول، فإن كثيراً من دلالات الألفاظ تعتمد في بيانها على القرائن، وهذه القرائن ليست قاصرة على كشف المعنى والدلالة فقط، بل هي وسيلة من وسائل تجلية العلاقة بين مكونات النص الفقهي الشرعي، وهذا الدور جعل جملة من فقهاء المذاهب يستصحبون قواعد القرائن في التعامل مع النصوص الفقهية الاجتهادية.

من ذلك على سبيل المثال اختلاف الحنابلة في حمل قول أحمد بن حنبل -رحمه الله- أثناء جوابه «بالكراهة: أكره، أكرهه، أكره كذا، يكره كذا» حيث حمّله بعض الأصحاب بحسب القرائن حيث قالوا: يتحدد الحمل بعد النظر إلى القرائن في كل مسألة أجاب فيها بالكراهة، فتحمل الكراهة على ما تدل عليه من أحكام التكليف، ومن القرائن: أن يكون سئل عن مسألة فأجاب عنها بالتحريم، ثم سئل عنها فأجاب بالكراهة، فيحمل جوابه بالكراهة على

التحريم لا على الخلاف بأن له في المسألة قولين^(١).

إن نظرية القرائن - إن صح هذا الإطلاق - تقدم منهجاً متكاملًا في فهم الكلام وتحليله، لا يهمل النص نفسه في سياقه الضيق والواسع ليتعلق بأهداب ما يحيط به، ولا يسقط المتكلم أو المبدع أثره في الدلالة على المقصود، ولا يغفل السامع أو المتلقي أثره في فهم الخطاب، ولا ينسى ما يحتف بهما من أحوال^(٢).

وفي المباحث القادمة - بإذن الله - يبين الباحث فيها المراد بالقرائن، وأثرها كأداة لتحليل النص الفقهي بنوعيه.



(١) انظر: المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٥٠.

(٢) القرائن في علم المعاني، ص: ١٨. «بتصرف».

المبحث الأول

تعريف القرائن

ثمة مصطلحات واستعمالات يتداولها الفقهاء المتقدمون ومن أتى بعدهم، بل وقد تكون هذه الإطلاقات من قبيل المشترك العرفي الخاص، ويغلب على ما كان هذا حاله أن ضبطها لم يحظ بالعناية الكافية التي تمكن المطلع على مصنفات من عني باستعمال تلك المصطلحات والإطلاقات من معرفة مرادهم بها على وجه التحديد.

ومن تلك المصطلحات مصطلح القرينة، فهو مصطلح قد ورد في عدة علوم لها ارتباط بعلم أصول الفقه، إما من حيث الاشتراك في دراسة النصوص الشرعية وكيفية الاستنباط منها، كما هو الحال في علم الفقه، أو من حيث الاشتراك في دراسة الألفاظ الصادرة من المتكلم باعتبارها ألفاظاً عربية يجب التعامل معها حسب ما يقتضيه اللسان العربي، كما هو الحال في علم اللغة العربية وعلم البلاغة^(١).

قد يعود عدم تحرير مصطلح القرائن لدى الفقهاء المتقدمين لسببين منهما:

السبب الأول: باعتبار القرينة واضحة، فهي بينة لديهم وليست خافية حتى تفتقر إلى تجلية وكشف لمعناها^(٢). لأن معنى القرينة في الاصطلاح لا يباين معناها اللغوي فيستطيع العالم بمعناها اللغوي إدراك المعنى الاصطلاحي حسب السياق الذي ترد فيه.

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/٣٧، ٣٨.

(٢) انظر: القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، لمحمد قاسم الأسطل، بحث ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، لم يطبع، ص: ١١.

السبب الثاني: اكتفاء الفقهاء ببيان أقسامها وأنواعها وذكر أمثلتها عن بيان حدها، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر بالتعريف بالحد المطابق»^(١).

المطلب الأول: تعريف القرينة لغة، واصطلاحاً.

أولاً: تعريف القرينة في اللغة^(٢):

بعد التتبع لمعاني إطلاقات جذر كلمة القرينة «قرن» ظهر للباحث أن المعنى الملاقي للقرينة في الاستعمال الفقهي الآتي:

المعنى الأول: المصاحبة والمقارنة:

يقال: قارن الشيء الشيء مُقارَنة وقرأنا: اقترن به وصاحبه. ويطلق على صاحب الذي يقارنك؛ قرينك، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَسِ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُمْ سَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾^(٣).

والقرينة: نفس الإنسان، لمقارنته إياه، وتطلق القرينة على الزوجة لمقارنته إياها.

المعنى الثاني: الجمع والضم:

إذا جمع البعيران في حبل واحد، فقد قرنا، لضم أحدهما إلى الآخر. والقرن جمع الدابتين في حبل واحد، ويسمى ذلك الحبل القِران والقِران.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٣٣٨/١٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة، ١٩/٩، ومعجم مقاييس اللغة، ٧٧/٥، ولسان العرب، ٣٣٩/١٣، المعجم

الوسيط، ٧٣٠/٢، جميعها مادة «قرن».

(٣) سورة الزخرف، آية: ٣٦.

والقرن: الجمع بين تمرتين، والقران: الجمع بين الحج والعمرة في نسك واحد.

ويقال: قرَنَ الشيء بالشيء وقرَّنه إليه يقرنه قرناً: شده إليه، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته.

ويظهر من المعنيين المذكورين علاقة؛ حيث إنهما مأخوذان من الاقتران، بمعنى الضم والمصاحبة.

وهذان المعنيان أقرب لملاقة المقصود من استعمال الفقهاء للقرينة؛ لأن القرينة عندهم لا بد أن تصاحب شيئاً آخر لتدل عليه^(١).

ثانياً: تعريف القرينة في الاصطلاح:

تنوعت تعريفات الفقهاء المتأخرين للقرينة، وهذا التنوع عائد لطبيعة استعمالاتهم لتلك القرينة سواء كانت قرائن تبين الأقوال أم الأفعال، ومنها ما اختص ببيان الدليل أياً كان نوعه وطبيعته^(٢).

سيماً أن الفقهاء المتقدمين لم ينشغلوا ببيان مصطلح القرينة، وقد تعرضوا لتعريفها في ثنايا ذكرها في بعض المواضع^(٣)، والذين اعتنوا ببيان معنى

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/٣٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١/٣٧-٦٧.

(٣) «نبه طائفة من علماء أصول الفقه إلى صعوبة ضبط القرينة، وفي هذا الصدد يقول الإمام الجويني: [ولو رام واجد العلوم ضبط القرائن، ووصفها بما تتميز به عن غيرها، لم يجد إلى ذلك سبيلاً، فكأنها تدق عن العبارات، وتأبى على من يحاول ضبطها بها]. (البرهان، ١/٣٧٣).

ولما ذكر الزركشي أن الأصوليين لم يتعرضوا لضباط القرائن نقل عن المازري أنه بيّن سبب ذلك بقوله: [لا يمكن أن يشار إليها بعبارة تضبطها]. (البحر المحيط، ٤/٢٦٦).

وكذا قال الشيخ القاءاني عن القرائن إنها: [يضيق نطاق النطق عن التعبير عنها]. (شرح المغني، ١/١٠٠). (القرائن عند الأصوليين، ١/٥٥، ٥٦).

مصطلح القرينة الفقهاء المتأخرون، وهذه العناية راجع سببها إلى عناية المتأخرين بتحديد المصطلحات عمومًا، والتمييز بين المعاني التي ترد على لسان أصحاب العلوم، والباحث دفعًا للإطالة لن يتعرض لتلك التعاريف للقرينة^(١)، ولكن سيذكر التعريف الذي ظهر له من خلال تأمل تعريفات الفقهاء للقرينة، والذي يلاقي المعنى المقصود للقرينة في التحليل محور البحث.

فالقرينة اصطلاحًا: أمر يصاحب النص الفقهي يبين المراد به، ويكشف العلاقة بين مكوناته في حال الاحتمال.

شرح التعريف:

«أمر» جنس في التعريف، فيشمل اللفظ والحال، فتدخل فيه القرينة اللفظية والحالية.

«يصاحب» أي: يقارن، فالقرينة لا تستكمل إطلاقها إلا أن تصاحب وتقارن شيئًا.

«النص الفقهي» وهو: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو مقدماته. وهو يشمل النص الفقهي الشرعي والنص الفقهي الاجتهادي.

«يبين المراد به» أي: يوضحه، والبيان في اللغة: الكشف عن الشيء، وهو أعم من النطق، فيتحقق البيان بالقول والفعل والحال.

«ويكشف العلاقة بين مكوناته» أي: مكونات النص الفقهي، التي تشمل ألفاظه، ودلالاتها؛ الدليل والمدلول، والمؤثر والأثر، والعلة والحكم. وكشف العلاقة بينها وتوضيحها.

«في حال الاحتمال» تقيد النص الفقهي في حال الاحتمال؛ لإخراج

(١) انظر: القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، ص: ١١-٢٠.

النصوص الفقهية التي تستقل إفادة المعنى والحكم، ولا تحتاج إلى انضمام غيرها إليها، فهي تدل على المعنى والحكم من غير التردد بين معنيين أو أكثر. كما يشمل الاحتمال النسخ بالنسبة للنص الفقهي الشرعي، وتغير الاجتهاد بالنسبة للنص الفقهي الاجتهادي.

ويتحصل من التعريف السابق جملة من المعالم للقرينة المؤثرة في تحليل النص الفقهي:

المعلم الأول: أن القرينة مصاحبة وملازمة لشيء آخر تدل عليه.

المعلم الثاني: أن القرينة مبينة وكاشفة لمدلولات النص الفقهي بنوعيه مع مراعاة طبيعة النص الفقهي محل التحليل.

المعلم الثالث: لا تقتصر القرينة على الجانب الدلالي لمكونات النص اللفظية، بل تشمل ما يتعلق بالأحكام المشمولة بالنص، ومكونات ذلك الحكم من العلل والمؤثرات في الحكم التكليفي، أو الوضعي؛ كصرف الأمر من الوجوب إلى الاستحباب، وبيان الرخصة من العزيمة.

المعلم الرابع: أن دور القرينة في التحليل للنص الفقهي أوسع من غيرها في المجالات الأخرى؛ لكون تحليل النصوص له قدر مشترك بين تفسير النص والاستنباط منه، كما أن النص الفقهي الاجتهادي تتسع قرائنه من جهة مناهج الفقهاء في التأصيل، وتنوعها في بناء الأحكام وصياغتها، وطرائق تدوينها.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

التناوب في استعمال بعض الإطلاقات والمصطلحات يقع في كثير من العلوم، وعلم الفقه وأصوله لا ينفك عن عوائد العلوم وما يرد عليها من

الظواهر، ومن ذلك ما يتعلق بالتعبير عن القرينة باستعمال بعض الإطلاقات التي قد يكون لها قدر من الاشتراك في الدلالة وتأدية المعنى المقصود بالقرينة، ومن هذه الإطلاقات: الضميمة، والاقتران، والسياق، والدليل، والدلالة، والأمانة.

وهذه الإطلاقات يلحظها الناظر في كتب الفقه وأصوله؛ فقد استعملها الفقهاء في نفس المسائل التي كان للقرينة فيها أثر، وكثيراً ما كانوا يعبرون بها، قاصدين معنى القرينة^(١).

فمن هذه الإطلاقات الآتي:

أولاً: الضميمة:

الضمُّ: قبض شيء إلى شيء، وقد ضمَّه فانضم إليه وتضامَّ وضامه: جمعه إلى نفسه^(٢).

فمعنى الضميمة يتوافق مع القرينة في الوزن والمعنى؛ حيث إن جذرها «قرن» يأتي بمعنى الجمع والضم.

ثانياً: الاقتران:

الاقتران يقصد منه في إطلاق الأصوليين وبرهنة الفقهاء في مواطن الاستدلال: أمور قرن الشارع بينها لفظاً في نص شرعي.

فمن الأصوليين من عبَّر عن هذا الإطلاق وفق هذا الاستعمال بالقرائن،

(١) القرائن عند الأصوليين، ١/٧١.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: «ضمم»، ٤/١٤٢، ولسان العرب، مادة: «ضمم»، ١٢/٣٥٧،

فقالوا: لا يجوز الاستدلال بالقرائن^(١).

والمتمأمل في استعمال إطلاق القرينة في هذا المعنى يدرك أن دلالة الاقتران لا يراد بها القرينة بالمعنى المقصود بها في مجال تحليل النص، بل يقصد بها - كما بين الباحث - أمور قرن الشارع بينها لفظاً في نص شرعي.

وهذا لا يلغي اعتبار الاقتران نوعاً من القرائن التي ارتضاها بعض الفقهاء في مجالات الاستفادة منها في بيان الأحكام، كما أن دلالة الاقتران مسلك فقهي جمعي يكشف به قدر الاشتراك بين بعض الأحكام الواردة في نظم سياقي واحد، مثال ذلك: أن مالكاً احتج في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾^(٢)، فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعاً، فكذلك الخيل^(٣).

ثالثاً: السياق:

سبق وأن بين الباحث معنى السياق وعلاقته بالقرينة، وكان محصلته: أن الذي يظهر من كلام الفقهاء من أهل الأصول أنه ثمة خلاف في علاقة السياق بالقرينة^(٤):

الرأي الأول: يذهب إلى أن السياق قرينة من القرائن.

والرأي الثاني: يذهب إلى أن القرينة جزء من السياق.

(١) انظر: المسودة في أصول الفقه، ص: ١٤٠، ٤٢٧.

(٢) سورة النحل، آية: ٨.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٤/٣٩٧.

(٤) انظر: المستصفي في أصول الفقه، ١/١٤٩، وكشف الأسرار، ١/١٤.

وهذان الرأيان يتفقان على أن ثمة علاقة وتوافقاً في المعنى بين السياق والقرينة، وهذا يتحقق به تصور أثر السياق في بناء المعنى في الكلام، وأنه مكمل وكاشف له، وأن معرفة السياق موصلة لكشف العلاقة بين الكلام ومقتضاه كما في القرينة.

رابعاً: الدليل:

مر في البحث تعريف الدليل وبيان المعنى العام له وهو أنه مرشد وموصل إلى العلم.

وقد استعمل الفقهاء من الأصوليين الدليل بمعنى القرينة في مواضع عدة، والمسوغ لذلك الاستعمال هو اتفاق القرينة والدليل في إفادة كل منهما الإرشاد والكشف عن المطلوب من جهة.

«والحاصل أن هذا الاستعمال جاء باعتبار معنى الدليل اللغوي المفيد للهدى والإرشاد، دون النظر إلى المعنى الاصطلاحي له، وهذا أمر يمكن إطلاقه على القرينة»^(١).

خامساً: الدلالة:

بالنظر في استعمال الأصوليين للدلالة يظهر تعبيرهم بالدلالة ويقصدون بها معنى الدليل، فإذا كانت الدلالة عند الأصوليين بمعنى الدليل، فإن أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين القرينة يمكن أن تلحظ من خلال مراجعة ما سبق ذكره عند الكلام عن القرينة والدليل.

سادساً: الأمانة:

لقد اعتبر الأصوليون الأمانة طريقاً من الطرق الموصلة إلى معرفة الحكم

(١) القرائن عند الأصوليين، ١/٨٢.

الشرعي؛ فهي تؤدي ما يؤديه الدليل، وهذا بلا شك تحقق منه ترادف الأمانة للدليل.

وقد استعمل الأصوليون الأمانة بمعنى القرينة في مواضع مختلفة. وعليه فإن دواعي استعمال الأصوليون للأمانة بمعنى القرينة هي نفسها الدواعي المذكورة عند الكلام عن الدليل.

المطلب الثالث: معنى القرينة عند الفقهاء.

لا يختلف الفقهاء عن الأصوليين في تقرير معنى القرينة؛ فمعناها لديهم لا يخرج عن كونها: أمانة تدل على أمر خفي مصاحب لها بواسطة نص أو عرف أو سنة أو غيرها^(١).

وهذا المعنى يفيد أن القرينة تبين الألفاظ والأفعال والحوادث والوقائع. والملاحظ من تقرير استعمال الفقهاء لإطلاق القرينة أن اعتبار القرينة في استيعاب الوقائع، والاعتماد عليها في إثبات الوقائع والأحداث. ومما يستعمل الفقهاء فيه القرائن توصيف الأيمان والندور، والوقائع اللفظية؛ كالعقود مثل البيع والهبة، وكالفسوخ كالطلاق والعتق^(٢) وهذا قد لا يكون ضمن وظائف القرينة في التعامل مع النصوص الفقهية الشرعية، لكن يبين مدى توسع الفقهاء في استعمال القرينة في الكشف عن دلالات الأقوال والأفعال الصادرة من فاعلها.

ويغلب على استعمال الفقهاء للقرائن ما كان من باب القرائن الحالية وهي: الصفات، والهيئات، والعوارض، والظروف، والملابسات، والبيئات

(١) انظر: المدخل الفقهي العام، ٢/٩١٤.

(٢) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب، ٥/٣٩٣، ٧/١٤٤.

وغير ذلك من المتغيرات التي تحتف بالنص المستدل به أو الواقعة المحكوم عليها.

وهذا الاستعمال يتوافق مع استعمال علماء الأصول إلا أن علماء الأصول يعنون بالخطاب والمؤثرات فيه؛ من القرائن الحالية التي تربط بين دلالات النص من جهة وبين الدليل والواقعة من جهة أخرى.

وثمة استعمال للقرينة في تعامل الفقهاء أثناء تقرير المذهب أو ترجيح اختيارات الإمام في حال التعارض أو الرد إلى قواعد المذهب وأصول الإمام^(١).



(١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١٢/٢٤٨-٢٥٠.

المبحث الثاني

أقسام القرينة

القرائن في الفقه لها أقسامها التي تنكشف بها حقيقة القرينة في استعمال الفقهاء، سواء في تقرير الأصول أو تقرير الفروع أو ضبط المذهب الفقهي، وتصور هذه التقسيمات للقرينة من قبل المشتغل بتحليل النص الفقهي بنوعيه يجعله يتعامل مع القرينة من حيث الاعتبار وعدمه، والتقديم والتأخير باعتبار أثر القرينة في دلالة النص، والترجيح في حال التعارض^(١).

وفي المطالب القادمة يعرض الباحث -ياذن الله- أقسام القرينة من عدة اعتبارات على النحو الآتي:

المطلب الأول: أقسام القرينة من حيث المصدر.

إضافة القرائن لمصدرها تنحصر في أربعة أقسام:

القسم الأول: القرائن الشرعية:

وهي القرائن التي يكون مصدرها الشريعة، فورود القرائن الشرعية على النص الشرعي يتحقق بها أمور منها على سبيل المثال:

أولاً: بيان الإجمال في النص الشرعي، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢)، فإن الآية ظاهرة في قطع يد السارق مطلقاً، ولم يقترن بها بيان أن المراد منها المقيد. وهذا يعد إجمالاً، وهذا الإجمال يبين بالقرينة، والقرينة المبينة لهذا الإجمال الوارد في الآية محل البحث هي

(١) انظر: التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة، ص: ٥١.

(٢) سورة المائدة، آية: ٣٨.

قوله ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»^(١).

ثانياً: تعيين الاحتمالات التي ترد على النص أو بعض ألفاظه، مثاله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢)، فلفظة القرء يتردد معناها بين معنيين، المعنى الأول: الحيض، والمعنى الثاني: الطهر، وتعيين أحد الاحتمالين يفترق لقريظة تعيين أحد الاحتمالين، وقد ذهب بعض الفقهاء بأن القريظة المعينة لأحد الاحتمالين هي قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسِّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾^(٣)؛ حيث جعلت الآية الشهر في الآية بدلاً عن الحيض، وعلقت الحكم بعدم الحيض، لا بعدم الطهر من الحيض^(٤).

القسم الثاني: القرائن العقلية:

المراد بالقرائن العقلية ما يكون مصدرها العقل، وهي نوع من القرائن معتبرة في بيان وكشف مراد المخاطب، فعلى سبيل المثال: قال تعالى: ﴿عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥)، فعموم الآية يشمل في مدلولها أن الله تعالى أوجب في الآية الكريمة الحج على الناس جميعاً عقلاً لهم ومجانينهم، إلا أن العقل قريظة خصصت العموم الوارد في الآية بالعقلاء دون الصبيان والمجانين؛ لعدم تمكنهم من معرفة الوجوب، وقد حكى جملة من العلماء الإجماع على ذلك، ومستند هذا الإجماع -والله أعلم- العقل^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ٢٨٧/٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق، آية: ٤.

(٤) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/١٥٠. (٥) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

(٦) انظر: منهاج الطالبين، ص: ٨٢، وأحكام القرآن للجصاص، ٢/٩٣، ٩٤، والعدة، ص: ١٥٨، والهداية، ١/١٤٥، والخروشي، ١/٢٨٢، والكافي، ١/٦٦٤.

القسم الثالث: القرائن الحسية:

القرائن الحسية هي ما كان مصدرها الحس، وهذا النوع من القرائن اعتبره بعض الأصوليين في تخصيص العام، والأمثلة في ذلك قد تكون شحيحة، كما لا تسلم من المناقشة، فمن تلك الأمثلة: قوله تعالى: ﴿ وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(١) فقد جاءت الآية بعموم والقرينة الحسية أفادت أنها لم تؤت بعض الأشياء، التي من جملتها ما كان في يد سليمان عليه السلام^(٢).

القسم الرابع: القرائن العرفية:

القرائن العرفية هي التي يكون مصدرها العرف، وهذه القرائن العرفية إما أن تكون قولية، أو عملية، فما كان من القرائن العرفية القولية فقد تخصص العام في رأي بعض الأصوليين، وهذا على خلاف ما عليه جملة من الفقهاء، معللين ذلك بأنه مما لا شك فيه أن من الأمصار من كان لها عرف يخالف العموم، ومع ذلك لم يكونوا يلتفتون إلى ذلك العرف، قال السمعاني -رحمه الله-: «وأما التخصيص بالعرف والعادة فقد قال أصحابنا لا يجوز تخصيص العموم به؛ لأن الشرع لم يوضع على العادة، وإنما وضع على ما أراد الله تعالى، ولا معنى للرجوع إلى العادة في شيء من ذلك»^(٣).

ومنهم من رأى صحة التخصيص بالعرف؛ كتخصيص الوالدات في قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾^(٤)، بمن عدا الوالدة الرفيعة

(١) سورة النمل، آية: ٢٣.

(٢) انظر: الإحكام، ٣/٣٤٢.

(٣) قواطع الأدلة، ١/١٩٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٣٣.

القدر، التي ليس من عادة مثلها أن تلزم بإرضاع ولدها^(١).

والباحث سيتعرض لتفصيل الحديث - بإذن الله - في الفصل المتعلق بالعرف من هذا البحث.

المطلب الثاني: أقسام القرينة من حيث قوتها.

القرائن كما هو متقرر من أنها مساندة لما تصاحبه وهذه المساندة قد تبلغ مبلغاً من القوة مما يجعلها في مستوى القطع، ومنها ما يكون ضعيفاً مما يجعلها في مستوى الظن، وعليه فإن القرينة تنقسم من حيث قوتها إلى قسمين:

القسم الأول: القرينة القطعية:

وهي القرينة التي تبين المراد من النص الذي اتصلت به على نحو قاطع لا يرقى إليه الاحتمال^(٢).

وتحقق القطع من القرائن لا يقتصر على القرائن الحالية منها، بل يشاركها في هذا القرائن المقالية. والقرائن إنما تفيد القطع بمدلولها في حال اجتماعها وتظاferها؛ حيث ينشأ عن ذلك جزمٌ قلبي قاطع يجده الإنسان في نفسه، ولا يمكنه جحده. كما أن العلم الحاصل بالقرائن علمٌ نسبي، يختلف باختلاف الأشخاص والوقائع لشخص دون آخر؛ وذلك لتفاوت الناس في قوة الإدراك والفهم، ولاختلاف الوقائع وتباينها^(٣).

(١) انظر: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور: محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، ١٤٨/٥.

(٢) القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، ص: ٣١.

(٣) انظر: نفاثات الأصول في شرح المحصول، ١٨٨٢/٤، والكليات، ص: ٥٧٦، وشرح مختصر الروضة، ٨٤/٢.

ومن الأمثلة على القرائن القطعية: قال تعالى: ﴿عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١)، وهذا النص الشرعي يفيد وجوب الحج على كل مكلف، وبورود القرينة اللفظية في قوله تعالى: ﴿أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ تبين أن محل الخطاب بوجوب الحج هو المستطيع من المكلفين لا عموم الناس، وهذه القرينة المنضمة للنص دفعت الاحتمال، فصارت دلالة النص على المقصود قطعية.

القسم الثاني: القرينة الظنية:

يمكن القول بأن القرينة الظنية هي التي تبين المراد بالنص الذي صاحبه على نحو لا يفيد القطع.

وما تفيده القرائن الظنية هو من قبيل الظن القوي أو من قبيل الظن الضعيف أو ما بينهما من مطلق الظن، ومن تمام التوضيح يذكر الباحث الأمثلة الآتية:

المثال الأول: القرينة المفيدة للظن القوي:

عن عبد الله بن مغفل -رضي الله عنه- قال: (أصبت جراباً من شحم يوم خبير فالتزمته فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً. فالتفت فإذا رسول الله متبسماً^(٢)، فالقرينة المصاحبة للنص قرينة حالية وهي عدم إنكار النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا سيما مع وقوع التبسّم منه -صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم- فإن ذلك يدل على الرضا^(٣)).

(١) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ، كتاب الجهاد والسير، باب: جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب، ٣/ ١٣٩٣.

(٣) انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ٧/ ٣٤٥.

المثال الثاني: القرينة المفيدة لمطلق الظن: روى ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة). فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي؛ لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدًا منهم^(١)، ففي هذا الحديث بيان أن بعض الصحابة -رضوان الله عليهم- حملوا النهي على غير الحقيقة، وأنه كناية عن الحث والاستعجال والإسراع إلى بني قريظة. وهذا من باب إعمال القرينة الحالية التي بدورها أفادت مطلق الظن الذي لم يترجح أحد جانبيه، فبقي على أصل مطلق الظن^(٢).

المثال الثالث: القرينة المفيدة للظن الضعيف: ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله.. هلكت، قال: (ما أهلكك؟). قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم»، وفي رواية: «أصبت أهلي في رمضان»، فقال رسول الله ﷺ: (هل تجد رقبة؟). قال: لا، قال: (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟). قال: لا، قال: (فهل تجد إطعام ستين مسكينًا؟). قال: لا، فمكث النبي ﷺ فيينا نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه ثمر، قال: (أين السائل؟). قال: أنا، قال: (خذ هذا فتصدق به). فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله! فوالله ما بين لابتيها أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابها، ثم قال: (أطعمه أهلك)^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ، كتاب: المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، ٥/٢٤٣.

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٧/٤١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، ٤/١٦٣، ومسلم في كتاب: الصيام، باب: تحريم الصيام في نهار رمضان على الصائم، ٢/٧٨١، ٧٨٢.

فقد ذهب الجمهور^(١) أن من واقع زوجته في نهار رمضان وهو متعمد عليه الكفارة المذكورة في الحديث، وقد شذ من قال بعدمها؛ لكون القرينة التي بنى عليها من ذهب هذا المذهب؛ وهي لو وجبت الكفارة بالجماع لما سقطت عند مقارنة الإعسار له، لكن سقطت، فلا تجب. وهي بهذا لا تفيد إلا الظن الضعيف أمام العموم الوارد في النص، وهي تخصيص العام بالسبب. وهو قيد الجمهور.

المطلب الثالث: أقسام القرينة من حيث المقال والحال.

تقسيم القرينة من حيث المقال والحال هو التقسيم الأكثر مناسبة بمسلك التحليل للنصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية؛ لكون القرائن وفق هذا التقسيم متمحضة في الوظيفة الواساتلية لتحليل النص الفقهي، فتحليل النص يتكئ على مسار داخل النص، وآخر مجاور للنص، مراعى فيه مضامين النص الفقهي بنوعيه.

كما أن هذا التقسيم يدخل من ضمن مفرداته لدى علماء الأصول ما يتعلق بالسياق كما بينه الباحث في الفصل السابق.

ولكن لا بد من التنبيه على أن حصر القرائن في تقسيم -من هذه الحيثية- يستغرق كل أجزاءها أمرٌ صعب، وقد صرح بذلك عدد من الأصوليين والبلاغيين، حتى إن الأصوليين مع شدة عنايتهم بالضبط في مصطلحاتهم قد اعترفوا بذلك.

ومن شواهد صعوبة ذلك اختلاف تقسيمها عندهم؛ فبعضهم يجعلها

(١) انظر: إحكام الأحكام، ٣٣٧، وبداية المجتهد، ٣٠٢/١، والكافي، ٤٤٦/١، والمهذب، ٦١١/٢، ٦١٢، والمجموع ٣٧٩/٦، ٣٨٠، والهداية ١/١٣٢.

مقالية وحالية، والبعض الآخر يجعلها لفظية ومعنوية، ومؤدّى ذلك واحدٌ عندهم^(١).

ولن يخرج الباحث عن جملة ما ارتضاه الأصوليون من تقسيم القرائن، والذي من جملتها القسمان الآتيان:

القسم الأول: القرائن المقالية:

القرائن المقالية أكثر أنواع القرائن استعمالاً؛ ولأنها تذكر مع الكلام الذي يستدل على المراد منه، فقد قال الدسوقي -رحمه الله-: «وهي الأغلب وقوعاً، والأكثر وضوحاً»^(٢)، فالقرائن المقالية تؤخذ من المحيط اللغوي للنص المقصود بالتحليل^(٣).

وبناء على سعة استعمال الفقهاء والأصوليين جاءت تعريفات القرينة المقالية مقتصرة على جانب دون آخر، وهذه التعريفات تعطي تصوراً للناظر عن المراد بها.

فمن تلك التعريفات: «أن يذكر المتكلم عقيب ذلك الكلام ما يدل على أن المراد من الكلام الأول غير ما أشعر به ظاهره»^(٤). وأما التعريف الآخر فهو: «ألفاظ تقترن بالصيغة تبين مقصود المتكلم بها»^(٥).

(١) انظر: القرائن في علم المعاني، ص: ٩٩.

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني، «ضمن شروح التلخيص»، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، ٢٠٣/٣.

(٣) انظر: القرائن في علم المعاني، ص: ١٠٠.

(٤) المحصول في علم الأصول، ١/٣٣٢.

(٥) التحقيق والبيان في شرح البرهان، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأنباري، تحقيق: الدكتور/ علي بسام، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ / ٢/٣٢٣.

فالتعريف الأول قصر القرينة المقالية على القرينة الصارفة. والتعريف الثاني أشمل من السابق؛ لكونه وصف القرائن المقالية بالمبينة^(١).

وقد عرف القرائن المقالية بعض المعاصرين بقوله: «القرائن المقالية يقصد بها: مجموعة العناصر التي تكون من جنس الكلام، أو خارجاً عن الكلام فيكون في كلام آخر لفظ يدل على المعنى المراد»^(٢).

ولعل هذا التعريف يتحقق به المعنى العام للقرينة المقالية، والذي يميزها عن القرينة الحالية ومرادفاتها.

والقرائن المقالية حظيت بعناية الفقهاء والأصوليين، وهذا ظاهر من خلال اعتبارها في تعبيراتهم في المدونات سواء على صعيد بيان المعنى أو التعرف على معاقد الاستنباط، كما أن الاجتهاد بالنظر في الوقائع من خلال الفتوى والقضاء يلاحظ فيه المتأمل استعمال الفقهاء والأصوليين لمصطلح القرائن المقالية بشكل واضح، ويعود السبب -في نظر الباحث - إلى كون النصوص الفقهية بنوعها مرتبطة بعضها ببعض من حيث البناء، والتفسير، والتأثير في الأحكام؛ كالتقييد للمطلق والتخصيص للعام ونحو ذلك.

ومن جميل توظيف القرينة المقالية لبيان أثرها في الأحكام ما وقع بين الشافعي وأحمد بن حنبل -رحمهما الله- عن أحمد قال: «كلمت الشافعي في مسألة الهبة، فقلت: إن الواهب ليس له الرجوع فيما وهب؛ لقوله ﷺ: (العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه)^(٣). وكان الشافعي يرى أن له الرجوع،

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/١٤٣.

(٢) الاعتماد على القرائن في الشريعة الإسلامية: الفقه وأصوله والقضاء، لعبد الله المودن، أطروحة ماجستير، جامعة محمد الخامس، المغرب، ١٤١٧هـ/١/٥٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، =

فقال: ليس بمحرم على الكلب أن يعود في قيئه، قال أحمد: فقلت له: فقد قال النبي ﷺ في صدر الحديث المذكور: (ليس لنا مثل السوء). فسكت الشافعي^(١).

قال الطوفي -رحمه الله- محللاً لهذا التدارس بين الشافعي وأحمد بن حنبل: «الشافعي تمسك بالظاهر، وهو أن الكلب لما لم يحرم عليه الرجوع في قيئه، فالظاهر أن الواهب إذا رجع مثله في عدم التحريم؛ لأن الظاهر من التشبيه استواء المشبه والمشببه به من كل وجه، مع احتمال أن يفترقا من بعض الوجوه احتمالاً قوياً جداً، فضعف حينئذ جانب أحمد في الاستدلال جداً؛ لأنه لم يبق معه إلا احتمال ضعيف جداً، فقواه بالقرينة المذكورة؛ وهي قوله عليه السلام في صدر الحديث المذكور: (ليس لنا مثل السوء؛ العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه). وهي دليل قوي، وجعل ذلك مقدماً على المثل المذكور، وهو دليل الاهتمام به، فأفاد ذلك لغة وعرفاً، أن الرجوع في الهبة مثل سوء، وقد نفاه صاحب الشرع، وما نفاه صاحب الشرع يحرم إثباته، فلزم من ذلك أن جواز الرجوع في الهبة يحرم إثباته، فيجب نفيه، وهو المطلوب»^(٢).

القسم الثاني: القرينة الحالية:

إن القرائن الحالية من أكثر الموضوعات الأصولية خفاءً والتباساً؛ وذلك لأن القرينة لم تكن لتظهر في الكتب الأصولية بهذا الاسم دوماً، وإنما كانت

= ١٦٠ / ٥، ومسلم في صحيحه، كتاب: الهبات، باب: تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل، ٣ / ١٢٤١.

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) شرح مختصر الروضة، ١ / ٥٦٥.

تنضوي تحت إطلاقات أخرى؛ كالضميمة، والدليل، والسياق، والأمانة، كما بينها الباحث في مطلب سابق.

هذا على المستوى الأصولي، وهو كذلك في الواقع الفقهي المذهبي؛ حيث يتم بناء المدونات الفقهية على ضوء الاستعمال المذهبي فتجد من بعض الفقهاء ضعف تصور لبعض ما يودع في مدونات غير مدونات مذهبه؛ لعدم التعرض للقرائن الحالية التي ينعكس أثرها على فهم النص الفقهي الاجتهادي.

ومن هنا يدلف الباحث في بيان معنى القرائن الحالية، وهي: كل محتف بالنص وأثر على دلالاته - بالتأكيد أو التكميل أو التأويل أو التفسير أو الترجيح - من غير كون السياق الذي ورد فيه النص^(١).

والقرائن الحالية يمكن أن تحدد في أمرين^(٢):

الأمر الأول: قرائن حالية خاصة، وهذه القرائن مصاحبة لمصدر الخطاب المكوّن للنص؛ كقرائن أحوال تصاحب المتكلم «مصدر النص» أو الفعل المحكي في النص.

الأمر الثاني: قرائن حالية عامة، وهذا النوع من القرائن يقصد به القرائن التي تصاحب المتكلم «مصدر النص» أو الفعل المحكي في النص، وهذه القرائن محيطية مجاورة منها: الصفات المعهودة لمصدر النص، أو عادات تحتف به، أو مقاصد له، أو هيئات وتصرفات.

(١) انظر: القرائن الحالية وأثرها على النص عند الأصوليين، لعبد الخليل أبو عيد وأيمن علي صالح، بحث ضمن مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، ٢٠٠٧، ج/٣٤، ع/١، ص: ١٥.

(٢) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/١٥٠.

فالقرائن المقالية والحالية، هي الأكثر تداولاً بين الأصوليين، قال الغزالي -رحمه الله- مبيناً مجال عمل القرينة: «ويكون طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة، ثم إن كان نصاً لا يُحتمل كَفَى معرفة اللغة، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينة إما لفظ مكشوف... وإما إحالة على دليل العقل... وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد أو توجب ظناً. وكل ما ليس عبارة موضوعة في اللغة فتتعين فيه القرائن»^(١).

كما أن مراد المتكلم لا يتم تحصيله عن طريق الكلام وحده «بل بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية والمتكلم به وغير ذلك»^(٢) وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله في مواضع: «والألفاظ لم تقصد لنفسها، وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم... فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان؛ عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماءة، أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو عادة له مطردة لا يخل بها»^(٣).

إن استفادة الفقيه من القرائن يتطلب ربط النص الفقهي -أيًا كان نوعه- بعضه ببعض، وذلك من خلال النظر في جميع ما يحيط به من ألفاظ مؤثرة

(١) المستصفي في أصول الفقه، ٢/٢٢، ٢٣.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣/١١٩.

(٣) المرجع السابق، ٢/٢١٨.

وأسباب ومقاصد وعادات، كما يتطلب منه أيضاً النظر في المقاصد الشرعية، وذلك بالاعتداد بقواعد الشريعة وكلياتها العامة من خلال استقراء تفاصيل النصوص الشرعية، ولا بد أيضاً من استفادة القرائن من الرجوع إلى فهم الصحابة رضوان الله عليهم؛ وذلك لامتيازهم بمباشرة القرائن المحيطة بها، سواء المقالة أو الحالية.

وأما ما يتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية فلا بد للفقهاء من النظر في أصول الأئمة والمنقولات عنهم، ومنها المعلل والمستدل له، والنظر في طرائق الأصحاب في تعاملهم مع نصوص الإمام وتأويلها وبيان منصوصاته، وكذلك النظر في الأحوال التي احتفت بالفتوى أو القضية الصادرة عن الفقيه.

المطلب الرابع: أقسام القرينة من حيث علاقتها بمدلولها.

إن قرائن الأحوال بإدراك العلاقة بين القرينة ومدلولها يعين الفقيه على تحليل النص الفقهي، وأهمية هذا الأثر ظاهرة في تصور القرينة في كونها من مكونات النص.

فالقرائن تنقسم من حيث علاقتها بمدلولها إلى قسمين^(١):

القسم الأول: القرائن العقلية:

وهي التي تكون العلاقة بينها وبين مدلولها العقل؛ حيث يستنبطها العقل في كل وقت وحين.

ويدخل في هذا القسم القرائن التي تقوم على أمور ثابتة لا تتغير ولا تبدل، كالقرائن الشرعية والفقهية والقضائية والعقلية.

(١) انظر: القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، ص: ٣٤، والمدخل الفقهي العام، ٢/ ٩٣٦.

القسم الثاني: القرائن العرفية:

هي التي تكون العلاقة بينها وبين مدلولها قائمة على العرف، سواء كان عرفاً شرعياً أم لغوياً.

ويدخل في هذا النوع سائر القرائن القائمة على العرف.

المبحث الثالث

الألفاظ ومدى دخول القرينة عليها

الألفاظ في النصوص الفقهية وغيرها مرتبطة في دلالتها ارتباطاً وثيقاً بالقرائن؛ حيث لا يمكن استفادة الدلالة التامة منها على وجه الاستقلال إذا تم صرف النظر عن القرائن المحتفة بها؛ فإن تجرد اللفظ عن جميع القرائن محال.

كما أن للقرائن أثرًا ظاهرًا ومعتدًا به في بيان المراد بالألفاظ التي تحتف بها؛ وذلك من خلال تبين الغامض منها، وتقوية الدلالة المستفادة من ظاهرها، وتعيين المراد عند احتمالها، وصرف المعنى الظاهر منها إذا لم يكن مرادًا^(١).

المطلب الأول: الألفاظ الواضحة ومدى دخول القرينة عليها.

لقد اعتنى الفقهاء في مدوناتهم الأصولية ببيان تراتيب الألفاظ الواردة في النصوص من حيث الوضوح في الدلالة والخفاء، وهذه الألفاظ على تنوعها وتعددتها تبرز دقة الفقهاء في تعاملهم مع النصوص ومنها الفقهية، وفي بناء النصوص الفقهية الاجتهادية المعبرة عن اجتهادات إمام المذهب والراجح من المذهب.

كما قد تفاوتت المذاهب في ترتيب الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء، وعليه يترتب مدى دخول القرينة عليها.

وفي هذا المطلب سيعرض الباحث الألفاظ الواضحة ومدى دخول القرينة عليها، فإنه مما لا يخفى على المعنى بتداولات الفقهاء الأصوليين

(١) القرائن عند الأصوليين، ٢/ ٨٩٣. «بتصرف».

التنوع في مباحث دلالات الألفاظ في مدونات مدرسة الأحناف والجمهور والتي تفيد الاختلاف في تقسيم كل مدرسة لتلك الألفاظ؛ فالأحناف يقسمونها على النحو الآتي:

القسم الأول: الظاهر^(١).

القسم الثاني: النص^(٢).

القسم الثالث: المفسر^(٣).

القسم الرابع: المحكم^(٤).

(١) وهو: ما ظهر المراد به للسامع بصيغته. مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة، آية: ٢٧٥]. فالآية ظاهرة في إباحة البيع الخالي من الربا، وتحريم الربا. وعندهم أن الظاهر يقبل التأويل والتخصيص والنسخ. (انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار، ٤٦/١، وأصول السرخسي، ١/١٦٤).

(٢) وهو ما زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلم لا في نفس الصيغة، مثاله: قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء، آية: ٣] فالآية نص في جواز نكاح الأربع فما دون. وقد فرق بعض علماء الحنفية بين النص والظاهر، بأن النص هو: الدال على معنى سبق الكلام للدلالة عليه، والظاهر: ما دل على معنى لم يسبق الكلام للدلالة عليه. واعترض البخاري شارح أصول البزدوي على ذلك، وعندهم أن النص يقبل التخصيص والنسخ، ولا يقبل التأويل. (انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار، ٤٦/١، ٤٧، وأصول السرخسي، ١/١٦٤).

(٣) وهو: ما ازداد وضوحاً على النص بمعنى في النص أو بغيره. أي: سواء كان وضوحه لأجل قرينة في النص أو لدليل خارجي أخرجه من الإجمال إلى الوضوح، أو من احتمال التأويل إلى عدم احتمال. مثاله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر، آية: ٣٠]، فهذا مفسر لكونه أكد فيه العموم على وجه يمنع احتمال التأويل والتخصيص. والمفسر عند الأحناف لا يقبل التأويل ولا التخصيص، ولكنه يحتمل النسخ في عهد الرسالة.

(٤) وهو: ما ازداد قوة وأحكام المراد به عن احتمال النسخ والتبديل. مثاله: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمٌ﴾ [سورة البقرة، آية: ٢٩]، ونحوها من الآيات التي تقرر حكماً كلياً أساساً في الإسلام، ولا يمكن أن يتطرق إليه التأويل أو التخصيص أو النسخ.

وأما الجمهور فيقسمونها على النحو الآتي:

القسم الأول: النص^(١).

القسم الثاني: الظاهر^(٢).

ومن تلك التقاسيم يظهر للمتبع أن مدى دخول القرينة على الألفاظ الواضحة مرتبط بطبيعة الألفاظ، وإمكان ورود الاحتمال عليها، لذلك تجد اللفظ الظاهر وفق معناه لدى الحنفية والجمهور يقبل دخول القرينة عليه، فمثال القرائن المخصصة للفظ الظاهر الدال على العموم، يقول الشوكاني -رحمه الله- في حديثه عن العموم المقصود به الخصوص: «ولا يخفأك أن العام الذي أريد الخصوص هو ما كان مصحوباً بالقرينة عند التكلم به على

(١) يطلق النص في مقابلة الظاهر والمجمل، ويكون المقصود به: ما دل على معناه دلالة لا تحتمل التأويل. مثل دلالة قوله تعالى: ﴿فَأَجِدُوهُمْ ثَمِينِينَ جَلْدَةً﴾ [سورة النور، من الآية: ٤] على مقدار الجلد. وقيل: ما دل على معناه ولم يحتمل غيره احتمالاً ناشئاً عن دليل. وعلى هذا فالاحتمال الذي لا دليل عليه لا ينقض قوة الدلالة، ولا يجعل اللفظ ظاهراً بل يبقى في مرتبة النص. (انظر: المحصول في علم الأصول، ١٠٣/٥).

(٢) وهو: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر. وهذا يدل على أن الظاهر صفة للفظ؛ لأن اللفظ هو الذي احتمل معنيين، وقد يطلقون لفظ الظاهر على المعنى الراجح الذي دل عليه اللفظ مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، فيقولون: هو الاحتمال الراجح. ومثاله: دلالة الأمر على الوجوب مع احتمال الندب، ودلالة النهي على التحريم مع احتمال الكراهة، كقوله ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي) «متفق عليه» وقوله: (لا تبع ما ليس عندك)، «أخرجه أحمد وأصحاب السنن»، وقوله: (لا تلقوا الجلب)، «أخرجه مسلم».

وهكذا كل حقيقة احتملت المجاز ولم تقم قرينة قوية تدل على ذلك فهي ظاهرة في المعنى الحقيقي.

وقد يعرفون الظاهر بما كانت دلالاته على المعنى دلالة ظنية لا قطعية؛ تفرقاً بينه وبين النص، وقد وقع للشافعي تسمية الظاهر نصّاً كما نقل ذلك الإمام الجويني وغيره. (أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٣٩١، انظر: المسودة، ص: ٥٧٤، والبرهان في أصول الفقه، ٤١٦/١).

إرادة المتكلم به بعض ما يتناوله بعمومه، وهذا لا شك في كونه مجازاً لا حقيقة؛ لأنه استعمال اللفظ في بعض ما وضع له، سواء كان المراد منه أكثره أو أقله، فإنه لا مدخل للتفرقة بما قيل من إرادة الأقل في العام الذي أريد به الخصوص، وإرادة الأكثر في العام المخصوص.

وبهذا يظهر لك أن العام الذي أريد به الخصوص مجاز على كل تقدير، وأما العام المخصوص، فهو الذي لا تقوم قرينة عند تكلم المتكلم به على أنه أراد بعض أفرادها، فيبقى متناوياً لأفراده على العموم، وهو عند هذا التناول حقيقة، فإذا جاء المتكلم بما يدل على إخراج البعض منه، كان على الخلاف المتقدم هل هو حقيقة في الباقي أم مجاز؟^(١). فيتين من خلال النقل المذكور أن القرينة تدخل الألفاظ الواضحة المحتملة. وكذلك ما يتعلق بالنص في مفهوم الحنفية له فهو: ما زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلم لا في نفس الصيغة، فيظهر من مفهوم النص لدى الحنفية؛ أنه عبارة عن ظاهر سيق الكلام له، مما جعله أكثر وضوحاً منه، لكن زيادة الوضوح نتجت من السياق، وليست من ذات اللفظ؛ وهذا يعني أن النص عندهم ليس قاطعاً في دلالة على المراد، إنما يرد عليه الاحتمال كالظاهر في مفهومه عند الحنفية والجمهور؛ وبالتالي فهو لفظ واضح ترد عليه القرينة فقد تخصص عامه، وهذا يصير تلك الألفاظ راجحة بعدما كانت مرجوحة.

وهذا يدل على أن القرينة من كواشف المعاني الواردة في النصوص الفقهية المؤثرة في الأحكام، فتأمل تلك القرائن يعد من المعززات للفقيه في تحليل النصوص الفقهية الشرعية بالدرجة الأولى، وأما ما يتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية فلا تختلف في مسلك تحليلها من طريق

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول / ١ / ٣٤٩.

القرائن من خلال الألفاظ الواضحة الواردة في النص الفقهي إلا أن المعنى المتحقق من الألفاظ وأثره ليس كما هو في الألفاظ الواضحة في النص الفقهي الشرعي، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف مسلك التحليل بالقرائن لاختلاف طبيعة النصوص الفقهية الشرعية عن النصوص الفقهية الاجتهادية.

المطلب الثاني: الألفاظ الخفية ومدى دخول القرينة عليها.

يقصد بالألفاظ الخفية، الألفاظ التي لا تدل على معناها بصيغتها، بل لا بد لها من أمر خارجي، وهي تتفاوت في خفائها، مما جعل الأصوليين يقسمونها إلى أقسام وفق ترتيب معين، وقد كان لكل من الحنفية والجمهور مسالك في الباب مختلف بعضها عن بعض، وفي هذا المطلب يذكر الباحث تلك التقسيمات، ومدى دخول القرينة عليها.

لقد قسم الحنفية الألفاظ الخفية وفق الترتيب الآتي من الأقل خفاء إلى

الأكثر:

القسم الأول: الخفي^(١).

(١) وهو: اسم لما اشتبه معناه وخفي المراد منه بعارض في الصيغة يمنع نيل المراد بها إلا بالطلب. والمعنى: أن الخفي لم يظهر المراد منه، والسبب في خفائه راجع إلى عارض عرض للصيغة فجعلها ليست ظاهرة الدلالة عليه.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة، آية: ٣٨]، في دلالة على النباش الذي ينش القبور فيأخذ أكفان الموتى، فإن دلالة الآية على قطع النباش دلالة خفية، والسبب في خفائها أن النباش اختص باسم يخصه، فقد يكون إطلاق هذا الاسم عليه لا يخل بمعنى السرقة الذي علق عليه القطع، وإنما هو لبيان سبب السرقة، وقد يكون اختصاصه بهذا الاسم لبيان اختلاف حاله عن حال السارق، كما نقل عن أبي حنيفة أن السارق يأخذ المال خفية وهو يسارق عين مالكة أو حارسه، أما النباش فلا يسارق عين صاحب الكفن؛ لأنه ميت.

وأيضاً فإن السارق أخذ مالا يستفيد منه صاحبه لو لم يسرق، وأما النباش فإنه أخذ مالا آيلاً للتلف، ولهذا ذهب أكثر الحنفية إلى عدم قطع النباش ولم يأخذوا بالدلالة الخفية الموجودة في الآية. =

القسم الثاني: المشكل^(١).

القسم الثالث: المجمل^(٢).

القسم الرابع: المتشابه^(٣).

وأما الجمهور فقد أطلقوا على الألفاظ الخفية الألفاظ المجملة «المجمل»، وقد اختصروا الأقسام الأولى التي رتبها الحنفية فيما يتعلق بالألفاظ الخفية

(انظر: أصول السرخسي، لأحمد بن سهل السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/١٦٧، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٤٠٣).
(١) وهو اسم لما يشتهه المراد منه؛ بدخوله في إشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال. وهو عندهم ضد النص، وهو قريب من المجمل، ويختلف عنه بأنه يعرف المراد منه بزيادة التأمل.

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فَأْتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْتُمْ﴾ [سورة البقرة، آية: ٢٢٣]، فيحتمل أنه يدل على إتيان المرأة في دبرها، ودلالته على المنع من ذلك دلالة خفية تبيّن بالنظر إلى فائدة الحرث وهو الإنتاج، ومعلوم أن الوطء في الدبر لا ينتج الولد فيكون غير داخل في مقصود الشارع بالآية. (انظر: أصول السرخسي، ١/١٦٨، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٤٠٤).
(٢) وهو اللفظ الذي لا يفهم المراد منه إلا باستفسار المجمل وبيان من جهته يعرف به المراد.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥]؛ فإن الربا في اللغة: الزيادة، وليس ذلك المعنى مراداً؛ لأن البيع ما شرع إلا للاسترباح وطلب الزيادة، ولذا فإن لفظ الربا كان مجملاً حتى جاء بيانه من قبل الشارع نفسه، ولا يمكن أن يعرف المراد منه في الآية إلا ببيان من جهة الشارع.

وهذا هو الفرق بين المجمل والمشكل، فإن المشكل قد يعرف المراد منه بالتأمل والنظر في القرائن المصاحبة ونحو ذلك، بخلاف المجمل فإنه لا يمكن معرفة المراد منه إلا ببيان من المتكلم به. (انظر: أصول السرخسي، ١/١٦٨، ١٦٩، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٤٠٤، ٤٠٥).

(٣) وهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه فيه.

مثاله: الحروف المقطعة في أوائل السور، وكيفيات صفات الله جل وعلا، فإنها من المتشابه مع أن أصل الصفات معلومة، وإنما التشابه في كيفياتها. (انظر: أصول السرخسي، ١/١٦٩، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٤٠٥).

فجعلوها في المجمل، ولكن بينها تفاوت في درجة الإجمال؛ فبعضها يزول ما فيه من إجمال بالتأمل اليسير، وبعضها يحتاج إلى مزيد تأمل، وبعضها لا بد فيه من البحث في أدلة الشرع الأخرى لمعرفة المراد منه. وأما القسم الرابع - وهو المتشابه - فهو الذي انقطع الأمل في بيانه، ويطلق عليه الجمهورُ الاسمَ نفسه^(١).

وبناء على ما ذكر، ولكون القرينة ترد في المحل القابل للاحتمال فإن القرينة ترد على الأقسام الثلاثة الأولى المتعلقة بالألفاظ الخفية وفق ما رآه الحنفية، بل لا بد من البحث عن القرينة ليتحقق المراد من الألفاظ؛ لينبني عليها معنى ذو أثر في الأحكام والعمل.

وأما ما يتعلق بالمتشابه عند الحنفية والجمهور؛ فإنه مما استأثر الله بعلمه فالقرينة لا ترد عليه؛ لأن مصدرها الشارع الحكيم، وهذا مناط التسليم والإيمان بالله.

والجمهور كما أوضح الباحث من صنيعهم في الألفاظ الخفية، فإنهم يندرجون مع الحنفية في مدى دخول القرينة عليها^(٢).



(١) انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٤٠٥، والقرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، ص: ٦٥.

(٢) انظر: القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، ص: ٦٥، ٦٧.

المبحث الرابع

طريقة عمل القرينة

تعتبر القرائن من مكونات النص التي يستكمل بها الناظر في النص استيعابه للنص وفهم المراد منه، وهذا عام في النصوص ويختص النص الفقهي بجملة من القرائن التي يتجلى بها المعنى الشرعي ومناطات الأحكام وعللها؛ باعتباره يقوم على بيان الأحكام وبنائها؛ لتعلقه بالجوانب العملية التي تصدر من المكلف، وهذه القرائن لها طرائق في عملها، واختلاف هذه الطرائق يعود إلى طبيعة القرينة من حيث اتصالها بالنص أو انفصالها عنه^(١).

وفي المطلبين القادمين سيعرض الباحث - بإذن الله - طريقة عمل القرائن في حال الاتصال والانفصال.

المطلب الأول: طريقة عمل القرينة المتصلة.

إن القرائن المتصلة عبارة عن كلمة أو كلام غير تام المعنى بمفرده، يتصل بالدليل المراد تبيينه، وقد تكون أمرًا معنويًا يتصل به، كأن تكون حالًا للمتكلم، أو عرفًا للمخاطبين، أو غير ذلك من الأمور المعنوية التي تتعلق بالمتكلم أو المخاطبين^(٢).

وطريقة عمل هذا النوع من القرائن لا يستتم استيعابه إلا بمعرفة مظان تلك القرائن، وهذه المظان تختلف بحسب نوع النص الفقهي، فمظان القرائن المتصلة بالنص الفقهي الشرعي يمكن حصرها في الآتي:

(١) انظر: التقريب والإرشاد «الصغير»، لأبي بكر محمد الباقلاني، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد

أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ٣ / ٧٠.

(٢) انظر: القرينة وأثرها في فهم النصوص، ص: ٧٤.

أولاً: آيات الله القرآنية أو معنى أو حال يتصل بها وله تعلق بالنص محل البحث أو التحليل، وأن يكون ذلك الاتصال مباشرًا.

ثانيًا: أحاديث رسول الله ﷺ أو معنى، أو حال يتصل بها وله علاقة بالنص محل البحث أو التحليل، وأن يكون ذلك الاتصال مباشرًا.

ثالثًا: الأحوال المحتفة بالنص محل التحليل التي تكون سببًا في نزول الآية أو ورود الحديث.

رابعًا: أقوال الصحابة أو أفعالهم - رضوان الله عليهم - المبينة لأسباب إيراد الصحابي للنص محل التحليل في أثناء الاستدلال به في مقوله أو مفعوله. فيأدرأك مظان القرائن وطبيعتها ودورها في النص من حيث الأثر في بيان المعنى، والتأثير في الأحكام يتضح به للفقهاء طرائق عمل تلك القرائن، وهذه الطرائق وفق المسالك الآتية:

المسلك الأول: جمع أول النص وما اتصل به مما له تعلق بالموضوع المضمن في النص، مع مراعاة سوابقه ولواحقه سواء كانت من جنس النص وما في معناه مما له علاقة به، قال الشاطبي - رحمه الله - موضحة أهمية النظر الجمعي للنص وما يتصل به مما له علاقة بموضوع النص: «الذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق ببعض لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض، إلا في موطن واحد، وهو النظر

في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام، فعمًا قريب يبدو له منه المعنى المراد؛ فعليه التعبد به، وقد يعينه على هذا المقصد النظر في أسباب التنزيل؛ فإنها تبين كثيرًا من المواضيع التي يختلف مغزاها على الناظر^(١). فيتبين من مسطور الشاطبي -رحمه الله- أن من مسالك عمل القرائن جمع متعلقات النص ذات العلاقة بموضوعه؛ ليتسنى عمل القرائن وإعمالها في فهم النص وتحليله والاستنباط منه.

المسلك الثاني: فحص مكونات النص اللفظية المفردة أو التركيبية، وقياس مدى قابليتها للاحتمال الذي يمكن معه دخول القرائن وإعمالها وفق ما أوضحه الباحث في المبحث السابق، وهذا يُمكن القرائن من تعيين الاحتمالات الراحجة التي يكمل بها بيان المراد من النص، أو تجلية الحكم الظاهر من النص، وتسليط الضوء على العلاقة بين مكونات النص ونتيجته.

المسلك الثالث: تتبع أسباب النزول وأسباب الورود للحديث، فهي معدودة في القرائن المتصلة، فيها يستتم معاني النص، وتعرف مناطاته، والأحوال المتضمنة علل الأحكام الواردة في النص. فالعناية بها هو من طريق إعمال القرائن المتصلة في بيان النص وتحليله والاستنباط منه^(٢).

المسلك الرابع: تتبع تاريخ نزول النصوص في حال التعارض؛ لإعمال قرينة التقدم والتأخر التي ينتج عنها القول بنسخ المتقدم بالتأخر.

المسلك الخامس: تطبيق القواعد الأصولية التي تعنى باعتبار القرائن في

(١) الموافقات، ٤/٢٦٦.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، ١/١٠٨.

باب تعيين الاحتمالات، وتخصيص العمومات، وتقييد المطلقات، ودفع التعارض ونحو ذلك.

وما ذكر الباحث من مسالك فهي في شأن النصوص الفقهية الشرعية، وأما النصوص الفقهية الاجتهادية فلها طبيعة تختص بها، وتبعها مسالك أعمال القرائن المتصلة بها وفق هذا الخصوص.

ومضان القرائن المتصلة بالنصوص الفقهية الاجتهادية على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

أولاً: المنقولات عن صاحب النص من كلامه، أو حكايته بالمعنى المتعلق بالموضوع، المضمن في النص محل الدراسة، وأن يكون هذا النقل وفق الضوابط التي يتحقق بها نسبة القول أو معناه لصاحبه، نقل المرادوي عن ابن حمدان -رحمهما الله- قوله: «اعلم أن أعظم المحاذير في التأليف النقلية: إهمال نقل الألفاظ بأعيانها، والاكتفاء بنقل المعاني، مع قصور التأمل عن استيعاب مراد المتكلم الأول بلفظه، وربما كانت بقية الأسباب مفرعة عنه؛ لأن القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه، أو الكاتب بكتابته مع ثقة الراوي: يتوقف على انتفاء الإضمار والتخصيص، والنسخ، والتقديم، والتأخير، والاشترار، والتجوز، والتقدير، والنقل، والمعارض العقلي، فكل نقل لا يؤمن معه حصول بعض الأسباب، ولا نقطع بانتفائها نحن ولا الناقل، ولا نظن عدمها، ولا قرينة تنفيها، ولا نجزم فيه بمراد المتكلم، بل ربما ظنناه، أو توهمناه، ولو نقل لفظه بعينه، وقرائنه، وتاريخه، وأسبابه لانتهى هذا المحذور أو أكثره...»^(١).

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١٢/٢٦٧.

ثانيًا: تقارير أصحاب المجتهد في بيان مذهبه من أجوبته المختلفة؛ حيث إن أصحاب الأئمة كثيرًا ما يتبعون أقوال الإمام في حال تعارض أجوبته في مسألة معينة بغية معرفة مذهبه فيها، فيسعون في معرفة ذلك من خلال كلام له في نفس المسألة، أو بإعمال القرائن المتصلة بنصوص الإمام «المجتهد» في ذات المسألة، قال بكر أبو زيد -رحمه الله-: «وهذا من الإمام في ندرة من أجوبته؛ إذ علم الأصحاب من تتبعها وجود جواب له على البت، أو قرائن تدل عليه».

ثالثًا: الوقوف على العرف المتعلق بالنص الفقهي الاجتهادي، وهذا العرف يشمل عرف المتكلم وعرف المخاطب، ومن هذه الأعراف العرف الخاص، كالاصطلاح الفقهي العام أو الاصطلاح المذهبي الخاص، فهذه الأعراف تعد قرائن متصلة؛ لكونها مكملة للنص باعتبار أن النصوص الفقهية الاجتهادية ذات لغة فقهية تخصصية، وما كان هذا شأنه فإنها لا تستغني في تكويناتها اللفظية عن مصطلحات تختصر بعض المعاني الواسعة.

ورثمة مسالك لإعمال وعمل القرائن المتصلة بالنصوص الفقهية الاجتهادية، وهي ترجع لطبيعة النص الفقهي الاجتهادي، فعلى سبيل المثال ما يتعلق بنصوص أئمة المذاهب الأربعة. وهي على النحو الآتي:

المسلك الأول: جمع منصوصات الأئمة في ذات الموضوع، وما حكي عنه من معان بنقل الأصحاب من الطبقة الأولى وفق معايير النقل بالمعنى، التي يصح معها نسبة القول للإمام، فإن المنقولات قرائن من أقوال الإمام، أو الحاكية لمعنى قوله معدودة في القرائن المتصلة، وبجمعها يتحقق عملها.

المسلك الثاني: الوقوف على منقولات تلاميذه المعنية ببيان قول الإمام الوارد في النص محل الدراسة، فمنقولاتهم لا تخلو من قرائن تُخصّص عامًا

قوله، أو تقييد مطلقه، أو تُرَجِّح متعارضه، أو تنفي أحد قوليه المتعارضين، أو تعيين احتمالاته، أو تكشف مراده.

المسلك الثالث: تتبع منهجيته في المسائل ذات الصلة والعلاقة؛ ففيه إعمال للقرائن المتصلة بذات الموضوع، مثاله: جواب أحمد «بأحد القولين، أو الأقوال في المسألة، ناسبًا له إلى من قال به، أو مشيرًا إليه، كقوله: هذا رخص فيه بعض الناس. وقوله: قال بجوازه بعضهم. وقوله: قال فلان كذا، وقوله: قد كرهه قوم. فيكون ما حكاه هو مذهبه، وهذا في اختيار جماعة من الأصحاب منهم: ابن حامد، وابن حمدان، وقيل: لا.

والصحيح: أنه مذهبه ما لم يصرف عن ذلك قرينة»^(١).

فالمناهج هي أحوال للمجتهد وقرائن يفهم من خلالها نصوصه والنقولات عنه، فإن ارتبطت أحواله بنصوصه صارت مقيدات، ف«قرائن الأحوال مع الألفاظ كقيود المقال»^(٢).

المطلب الثاني: طريقة عمل القرينة المنفصلة.

إذا عبر عن القرائن المنفصلة، أو القرينة المنفصلة فإنه يقصد بها الكلام تام المعنى بمفرده، مستقل عن النص المراد تبينه أو دراسته، لكنه متصل به من حيث الموضوع^(٣).

ومضان القرينة المنفصلة لا تختلف عن مظان القرينة المتصلة وخاصة فيما يتعلق بالنص الفقهي الشرعي؛ لكون طبيعة النص الفقهي الشرعي لا يقترن به

(١) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ١/٢٥٧.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، ١٤/٢٥٤.

(٣) انظر: القرينة وأثرها في فهم النصوص، ص: ٧٨، والقرائن عند الأصوليين، ١/١٧٢، ١٧٣.

مما له أثر في بيانه إلا ما كان من جنسه أو استند عليه كالإجماع، بخلاف النص الفقهي الاجتهادي الذي قد يقترن به ما له أثر في بيانه مما ليس من جنسه.

وأما ما يتعلق بمسالك عمل القرينة المنفصلة في النصوص الفقهية الشرعية فلها مسلكان هما:

المسلك الأول: وهو ما ذهب إليه بعض الفقهاء من اعتبار النصوص الشرعية وحدة واحدة لكونها مصدرًا واحدًا، يتحقق بيان بعضه لبعض ولو اختلفت موضوعاته، ومن ثم فالقرائن المنفصلة ليست منفصلة بل هي متصلة بهذا الاعتبار^(١).

المسلك الثاني: اعتبار النصوص الفقهية الشرعية ذات الموضوع الواحد، وجمعها وتتبع القرائن المنفصلة المعتبرة في بيان النص وما تضمنه من مكونات^(٢).

وفي كلا المسلكين لا بد من تطبيق القواعد الأصولية التي تُعنى باعتبار القرائن في باب تعيين الاحتمالات، وتخصيص العمومات، وتقييد المطلقات، ودفع التعارض ونحو ذلك.

وأما ما يتعلق بمطاب القرائن المنفصلة المرتبطة بالنصوص الفقهية الاجتهادية فلا تخرج عن مطاب القرائن المتصلة، وقد تزيد بمظنين هما:

الأول: أصول المذهب وأصول الأبواب والمسائل الفقهية، فتصور الفقيه الكلي لها، والإمام بغاياتها وموضعها من العلم، والنظر في مقاصد المسائل

(١) انظر: الأحكام، لابن حزم، ١١٨/٣.

(٢) انظر: الموافقات، ٤/٢٦٦، ٢٦٧.

والعلوم ذات الصلة بالفقه ونصوصه، جميع ذلك موارد للقرائن المنفصلة التي يستكمل بها فهم النص وتحليله والاستنباط منه^(١). ولهذا كان من أغراض العلماء في التدوين والترتيب لبعض مؤلفاتهم إبراز هذه الأصول، وتكوين فقه المتفقه بها؛ لتستتم له الآلة الفقهية وتقرب له أدواته، قال الغزالي -رحمه الله- في وصفه لمنهجه في كتاب [المستصفي]: «أتيت فيه بترتيب لطيف عجيب، يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه، فكل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه، فلا مطعم له في الظفر بأسراره ومباغيه»^(٢).

الثاني: أقوال الفقهاء والمجتهدين في موضوع النص الفقهي الاجتهادي محل الدراسة، فهي مظان للقرائن المنفصلة؛ فقد يتبين للناظر قرائن من خلال تداول الفقهاء للموضوع الوارد في النص الفقهي الاجتهادي، فقد يبدو جملة من القرائن، إما أن تكون هذه القرائن متعلقة بأصول الباب أو أصول الشريعة أو قواعدها الكلية أو ذكر النظائر التي يلزم معها الاطراد في الحكم، وهذا غالبًا ما يكون في تقرير المذاهب وتحريرها.

ومسالك إعمال القرائن المنفصلة المتعلقة بالنص الفقهي الاجتهادي يمكن اختزالها إضافة لما ذكره الباحث في الفقرة السابقة المتعلقة بعمل القرائن المتصلة في النص الفقهي الاجتهادي، في المسلك الآتي:

تتبع منقولات المجتهد وغيره ممن هم في طبقته في الموضوع محل البحث، وما هو خاضع لذات الضوابط والقواعد والأصول، مع الوقوف على مدارات العلل التي تعلق بها الأحكام التي ترد في النص الفقهي الاجتهادي

(١) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، لأسامة الأزهرى، دار الفقيه، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ص: ١٧٨.

(٢) المستصفي في أصول الفقه، ص: ٤.

محل الدراسة؛ حيث إن دواعي التشابه والنظائر، وموجبات الفرق والجمع بين تلك النصوص الفقهية الاجتهادية، التي تحمل معنى مشترك تعود إلى عمل القرينة وأثرها؛ ولهذا تنشأ التقاسيم نتيجة ذلك، ويتكون الكلام الجامع المقارب بين النصوص الفقهية الاجتهادية ذات المعنى المشترك، قال ابن تيمية -رحمه الله-: «الكلام الجامع هو الذي يستوفي الأقسام المختلفة والنظائر المتماثلة، جمعاً بين المتماثلين وفرقاً بين المختلفين، بحيث يبقى محيطاً وإلا فذكر أحد القسمين أو المثليين لا يفيد التمام، ولا يكون الكلم محيطاً ولا الكلم جوامع»^(١).



(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٣/ ٤٦٤.

المبحث الخامس

أهمية القرينة في تحليل النص الفقهي

كما تقرر في المباحث السابقة طبيعة القرائن وأقسامها باعتبارات، واستعمال الفقهاء والأصوليين في أثناء تعاملهم مع النصوص الفقهية الشرعية، واستكمال فهمها ومعرفة المراد منها، ومدى استعمال فقهاء المذاهب القرائن في معرفة تقريرات إمام المذهب، وأنها كواشف لمنهجه في جملة من المسائل، كما أن الفقهاء قد أعملوا القرائن في تحديد مقاصد المكلفين في بعض أقوالهم وتعبيراتهم كما هو الحال في باب الأيمان والندور، والطلاق والعتاق، والوقف ونحوها من الأبواب الفقهية التي تحصل منها أهمية القرائن في فهم المرادات والربط بين فعل الفاعل وقول القائل وبين قصوده ومقصوده.

فلا شك أن هذا الحجم من حضور القرائن في التعامل مع النصوص عمومًا والنصوص الفقهية بنوعها خصوصًا، تتجلى به أهمية القرائن في تحليل النص الفقهي، ولعل الباحث في التفقيط الآتي يبين تلك الأهمية على جهة الاختصار:

أولاً: أن القرائن يستكمل بها المعنى الوارد في النص الفقهي بنوعيه؛ حيث إن قصر النص الفقهي على ظاهره يوجد إشكالاً في بعض الأحيان مما يؤدي إلى عدم التكامل في التصور في ذهن الفقيه عند تأمله للنص الفقهي، ولكن مع استصحاب القرائن في أثناء النظر يستتم له المعنى، قال الشاطبي -رحمه الله- : «إذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب الرافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال..»^(١).

واستتمام المعنى مهم جداً في مراحل تحليل النص الفقهي، فالقرائن الناقلة للواجب الوارد في النص إلى أن يكون للندب تجعل الفقيه في أثناء تحليله يتتبع طبيعة هذه القرينة، ومدى تأثيرها في الصيغة الأولية الواردة في النص، ومدى قوتها وضعفها، وهل هي متصلة بالنص أو خارجة عنه، وهل القرينة شرعية فتأخذ ضوابطها المناسبة لطبيعتها الشرعية، أما أنها قرينة اجتهادية تخضع للمقارنة ومدى مطابقتها للمقاصد والأصول الشرعية، كما هو الحال في القرائن المقاصدية المصلحية التي ترد في بعض الأحيان على النصوص الفقهية الشرعية الجزئية فلا تخضع للمقارنة.

كما أن القرائن يتضح ويستكمل بها معرفة مناهج المجتهدين، ومقاصدهم في نصوصهم الفقهية الاجتهادية، ومن مقاصد تدوين المدونات الفقهية المذهبية التي تُعنى بالشرح والبيان لمتون المذهب، والتي تضم ما دونه أرباب المذهب الواحد، وتحليل المسائل، فتستعين بالقرائن في الكشف عن قرارات المذهب عند بيان مقاطع من نصوص المتن المشروح. قال المرغيناني في مقدمة كتابه المحيط البرهاني - رحمه الله -: «...وجمعت مسائل [المبسوط]، و[الجامعين]، و[السير]، و[الزيادات]، وألحقت بها مسائل [النوادر]، والفتاوى والواقعات، وضممت إليها من الفوائد التي استفدتها من سيدي ومولاي والذي تغمده الله بالرحمة. والدقائق التي حفظتها من مشايخ زماني رضوان الله عليهم أجمعين، وفصلت الكتاب تفصيلاً، وحللت المسائل تحليلاً، وأيدت بدلائل عول عليها المتقدمون واعتمد عليها المتأخرون، وعملت فيه عمل من طب لمن حب...»^(١).

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي محمود بن أحمد بن مازة البخاري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٩/١.

ثانياً: القرائن وسيلة من وسائل ربط النصوص وتجميعها ليتسنى للفقهاء أثناء تحليله للنص الفقهي تصور المعنى الكلي الذي تنظم فيه النصوص الفقهية، وهذا ظاهر في النصوص التي تتعدد فيها الاحتمالات مما يجعلها تفتقر إلى تعيين، وكذلك العمومات التي تقبل التخصيص، والمطلقات تتضح بالمقيدات. كما أن الأحوال المصاحبة للنصوص والمقارنة لها يتحقق بها تقييد النصوص، فالأحوال المصاحبة للقول مقيدات له.

وكذا الحال مع النصوص الفقهية الاجتهادية فالقرائن تربط بين المعنى الوارد في النص الفقهي الاجتهادي وبين منهج المجتهد عمومًا، فاستصحاب القرائن القولية أو الحالية المحيطة بالمجتهد يشكل بناء مذهبه وتحصيل أصوله وفق طرائق اعتبروها، تقوم على طريقتين^(١):

الطريق الأول: أخذ المذهب ومعرفته من كتب الإمام، وكتب الرواية عنه، وما تعلق بها من قرائن معتبرة في ميزان الفقهاء من الأصحاب.

الطريق الثاني: أخذ المذهب ومعرفته من طريقة الأصحاب في كتبهم المعتمدة في المذهب، وما اشتملت عليه من القرائن المخصصة والمقيدة والمبينة.

ثالثاً: أن القرائن من كواشف مكونات النص الفقهي بنوعيه، فكثير من الأمور التي تصاحب النص الفقهي ولها أثر في بيانه وتوضيحه، وهذا البيان والتوضيح غالباً لا يتحقق إلا بالوقوف على القرائن المصاحبة للنص سواء كانت هذه القرائن من القرائن المستقلة أو غيرها، فوجود القرائن يتحقق الأثر، وهذه الأمور التي تكون في النصوص أو تحتف بها هي غالباً ما تكون

(١) انظر: المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، ١/٣٦.

قرائن قوية يتحقق بمقارنتها للنص كبير أثر، من ذلك أثرها على الأدلة، وعلى الإجماع، وعلى دلالة الألفاظ، وأثرها في المفاهيم، وفي البيان^(١).



(١) انظر: القرائن عند الأصوليين فقد توسع في بيان ذلك وبين المسائل والأمثلة في كل باب.

المبحث السادس

أثر القرينة في تحليل النص الفقهي

إن دور القرائن في بيان النصوص الفقهية، وتجليتها لمعاني النص الزائدة على المعنى اللغوي من المعاني الشرعية، والاصطلاحات التي ترد في مضامين النص الفقهي الاجتهادي. جميع ذلك يبين مقدار أثر القرائن في تحليل النص الفقهي، وهذا الأثر ليس قاصراً على بيان المعاني، بل هو كذلك وسيلة من وسائل كشف العلاقة بين مكونات النص الفقهي، وسوف يبين الباحث - بإذن الله - ذلك في النقاط الآتية:

الأثر الأول: استجماع مكونات النص المؤثرة، فالنص له مكونات من جنسه في ذات النص أو ما ليست من جنسه ولكنها من المكونات المعنوية، فالقرائن تجمع تلك المكونات من خلال الربط بينها وضمها للنص محل التحليل. فمسألة تجميع مكونات النص المؤثرة في تصوره، واكتمال معناه من جهة اللفظ أو جهة المعنى العام له في جملة الفقه تعد من أولويات القيام بقياس أثر تلك المكونات في النص الفقهي.

الأثر الثاني: توضيح مدار العلاقة بين مكونات النص الفقهي، فهي تبين موطن التعاليل المستنبطة، والحكم المغلبة في النص الفقهي الشرعي، وهي توضح في نصوص الفقه الاجتهادية مدار البناء في اجتهاد الفقيه، والمؤثرات على الاجتهاد المضمن في النص الفقهي. فتلك المدارات ضرورية في تحليل الفقيه للنص الفقهي؛ فهو يتعرف بها على الأسباب والمسببات، ومناطق الجمع والفرق بين الجزئيات المتناظرة، وبها يتمكن من الإلحاق الذي يدرك معه عمومية المعنى الوارد في النص الفقهي.

الأثر الثالث: رد النصوص الفقهية إلى أصولها من خلال الربط بينها وبين الكليات الشرعية، وأصول التشريع التي يندرج تحتها النص الفقهي بنوعيه، كما أن إبراز الجانب المقاصدي الذي يعود عليه مقصد النص الفقهي يتقرر من خلال القرائن. فرد النصوص الفقهية إلى هذه المركزيات في تحليل النص الفقهي بشكل ملامح مضمون النص الفقهي المدروس، وطبيعته في سلم التشريع من حيث كونه أصلاً أم مكماً، وسيلة أم غاية، وفي أي منزلة من منازل الضروريات، وهل هو من الضروري، أم الحاجي، أم التكميلي؟

كما أن القرائن في تحليل النص الفقهي الاجتهادي ترد النتائج الواردة في النص الاجتهادي - إن كان من قبيل النص الفقهي المذهبي - إلى أصول المذهب وقواعده، ونسبة الآراء إلى إمام المذهب ونحوها.

الأثر الرابع: القرائن تعين الفقيه في تحليله للنص الفقهي بترجيح الاحتمالات التي تظهر له أثناء تحليله للنص الفقهي سواء كانت في دلالات الألفاظ أم في المفاهيم وغير ذلك. والنص الفقهي الاجتهادي يتحقق بالقرائن تحديد المتردد فيه من قبيل الأصحاب، في بيان مرادات إمام المذهب في بعض إطلاقاته وآرائه.



المبحث السابع

أمثلة تطبيقية لبيان أثر القرائن في تحليل النص الفقهي

إن تعدد مفهوم القرائن المتعلقة بالنص، ومنه النص الفقهي أوجد تعددًا في الأمثلة التي تبين أثر تلك القرائن في التعامل مع النص الفقهي ومنها تحليله، كما أن تباين طرائق الفقهاء في إعمال القرائن في النص الفقهي جعل الأمثلة ليست على نسق واحد، ومن أسباب ذلك كذلك اختلاف طبيعة النصوص الفقهية الشرعية أو الاجتهادية. لذا سينقل الباحث عددًا من الأمثلة الواردة في بعض المدونات الفقهية الآتي ذكر بعضها؛ ليجلي إعمال القرائن في البيان الفقهي الذي هو مرحلة من مراحل التحليل للنص الفقهي:

المثال الأول: قال ابن دقيق العيد -رحمه الله-: «المسألة الثامنة:

الحديث^(١) عام في جميع الكلاب. وفي مذهب مالك: قول بتخصيصه بالمنهي عن اتخاذه. والأقرب: العموم؛ لأن الألف واللام إذا لم يبق دليل على صرفها إلى المعهود المعين فالظاهر كونها للعموم، ومن يرى الخصوص قد يأخذه من قرينة تصرف العموم عن ظاهره فإنهم نهوا عن اتخاذ الكلاب إلا لوجوه مخصوصة.

والأمر بالغسل مع المخالطة عقوبة يناسبها الاختصاص بمن ارتكب النهي في اتخاذ ما منع من اتخاذه. وأما من اتخذ ما أبيح له اتخاذه، فييجاب الغسل عليه مع المخالطة عسر وحرَج، ولا يناسبه الإذن والإباحة في الاتخاذ.

(١) حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعًا: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم غسل سبع مرات أولاهن بالتراب)، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة: باب حكم ولوغ الكلب، ١/ ٢٣٤

وهذا يتوقف على أن تكون هذه القرينة موجودة عند النهي^(١).

المثال الثاني: وقال -رحمه الله- في موضع آخر: «الأمر الثاني: استدل به من جوز التيمم بجميع أجزاء الأرض، لعموم قوله: (جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)^(٢). والذين خصوا التيمم بالتراب: استدلوا بما جاء في الحديث الآخر: (وجعلت تربتها لنا طهورًا). وهذا خاص ينبغي أن يحمل عليه العام وتختص الطهورية بالتراب، واعترض على هذا بوجوه: منها: منع كون التربة مرادفة للتراب، وادعي أن تربة كل مكان: ما فيه من تراب أو غيره مما يقاربه.

ومنها: أنه مفهوم لقب، أعني تعليق الحكم بالتربة، ومفهوم اللقب: ضعيف عند أرباب الأصول، وقالوا: لم يقل به إلا الدقاق، ويمكن أن يجاب عن هذا: بأن في الحديث قرينة زائدة عن مجرد تعليق الحكم بالتربة، وهو الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجدًا، وجعل تربتها طهورًا على ما في ذلك الحديث، وهذا الافتراق في هذا السياق قد يدل على الافتراق في الحكم، وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقًا، كما في الحديث الذي ذكره المصنف^(٣).

المثال الثالث: قال بكر أبو زيد -رحمه الله-: «أقوال الإمام أحمد الحكمية المترددة بين الإباحة، والندب، والوجوب:

جوابه بالاستحسان للفعل، مثل: حسن. هذا حسن. يحسن. هذا أحسن

فيه أقوال ثلاثة:

-
- (١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/٧٨.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التيمم: باب التيمم، ١/٤٣٥-٤٣٦، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب قول النبي ﷺ: (جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)، ١/٣٧٠، ٣٧١.
- (٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/١٥١.

- ١ - الإباحة. ذكره ابن حامد
 - ٢ - الندب على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، وقدمه شيخ الإسلام في: «المسودة» وابن مفلح في: «الفروع» والمرداوي في: «الإنصاف».
 - ٣ - الوجوب. نص على اختياره ابن حامد في: «تهذيب الأجوبة».
- أقول: لعله يتحصل قول رابع، وهو الحكم عليه بما يحف به من القرائن، وهذا ليس فيه إحداث قول جديد؛ لأنه لا يخرج عن الأقوال المذكورة^(١).



(١) المدخل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/٢٤٧.

الفصل الخامس

المقارنة الفقهية

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: المقصود بالمقارنة الفقهية.
- المبحث الثاني: موضوع المقارنة الفقهية.
- المبحث الثالث: محال المقارنة الفقهية.
- المبحث الرابع: مراحل المقارنة الفقهية في النص الفقهي.
- المبحث الخامس: فوائد المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي.
- المبحث السادس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

إن الفقه الإسلامي تشكل في مذاهب فقهية وآراء اجتهادية أقامته على الدليل وبنته على مقاصد التنزيل، وفق منهجية اتخذها الفقهاء في التعامل مع الوقائع والمسائل التي تحل بدارهم، فتوارثوا نتائج الأحكام، وأعملوا قواعد النظر؛ لفهم النصوص الفقهية الشرعية؛ لكونها محلاً للاحتجاج، وركناً شديداً يقصد للاستناد، وفهم النصوص الفقهية الاجتهادية التي تحوي تقريراً قام على مسالك وأصول في البناء والاعتماد المذهبي، فاجتمع بها تنوع في النظر وتعدد في المسالك، وعليه كانت مدارك الفقهاء في الفروع تقوم على تقرير الأصول العامة للشريعة، والأصول المرسومة في بناء المذاهب أو المناهج المستقلة لبعض الفقهاء.

وفي غمار هذه المعطيات الفقهية يجب ألا يقتصر الفقيه على رد صداها، ويلتزم ما دونه الأولون دون رصد وتأمل ومقارنة بين تصوراتهم، وموارد تأصيلهم، ومقومات استدلالاتهم.

فالمذهب الفقهي باعتباره اصطلاحاً دالاً على معنى ينضوي تحته مفهومان امتزج كل منهما بالآخر؛ فالأول: أن المذهب وجه محتمل من وجوه فهم النص الفقهي الشرعي، والثاني: شخص قائم بذلك الوجه، قائل به، وكاشف عنه، وهذا الفهم ليس متعلقاً بحياة قائله ولا قاصراً عليه في تصوره وتأصيله واستدلاله^(١).

فكل مذهب فقهي إنما هو منهج وطريقة في فهم النص الشرعي ومنه الفقهي كان غائباً ومذخوراً، حتى وفق الله شخصاً مؤهلاً ذا ملكة ورصيد خبرة وبراعة دربة، فاستجمع بذلك شرائط الاجتهاد، فانقدح في ذهنه

(١) مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٢٢٠.

نتائج الأحكام بعد مراحل منهجية جمعت بين قواعد إجرائية صناعية وأخرى موضوعية، وهذا بلا شك مدار دراسة نتائج اجتهادات الفقهاء من خلال مرقومهم في أسفارهم، ف«إن في كل مذهب من المذاهب المتبوعة كتبًا متميزة تعد أمهات فيه. وليس السبب في ذلك هو كمُّها أو سعتها وكثرة أوراقها وصفحاتها فحسب، بل العمدة فيها هو الكيف قبل الكم؛ لما تعتمده من تأصيل، وما تحويه من تدليل، وما تتخذه من نهج علمي، يميزها عن غيرها»^(١). قال النووي - رحمه الله - بفوائد النظر في كتب الخلافات: «واعلم أن معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه؛ لأن اختلافهم في الفروع رحمة، وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن من المذاهب على وجهها، والراجح من المرجوح، ويتضح له وغيره المشكلات، وتظهر الفوائد النفيسات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويفتح ذهنه، ويتميز عند ذوى البصائر والألباب، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات، ولا يشكل عليه إلا أفراد من النادر»^(٢).

فهذه الأنواع من المدونات وما قامت عليه مضامينها من تأسيس وتأصيل وتقعيد وبراعة استدلال بحاجة إلى تحليل فقهي يُعنى ببيانها، ويوضح عمقها، وعبرية مدونها، وهذا غالبًا لا يتحقق بصورة نافعة إلا بتحليلها من خلال المقارنة الفقهية التي سيسعى الباحث إلى بيانها وإبرازها في المباحث القادمة - بإذن الله - باعتبارها أداة من أدوات التحليل للنص الفقهي الاجتهادي.



(١) مقدمة محقق نهاية المطلب في دراية المذهب، ص: ٣٥.

(٢) المجموع شرح المهذب، ٥/١.

المبحث الأول

المقصود بالمقارنة الفقهية

قبل الشروع في بيان المقصود بالمقارنة الفقهية في هذا المبحث يحسن بيان معنى المقارنة في اللغة:

فالمقارنة: الجمع والوصل والمصاحبة، وقرن بين الشيئين أو الأشياء وازن بينهما، فهو مقارن، والأشياء مقارنة، ويقال الأدب المقارن، أو التشريع المقارن، أو الفقه المقارن^(١). وقد بين الباحث في أثناء بيانه لمعنى القرينة في اللغة ما ينصب في هذا المعنى ويقاربه، فمنعاً من الإطالة يكتفي بما ذكر لكونه موصلاً للمقصود، ومبيناً للمعنى المنشود في هذا المقام.

وقد تحفظ بكر أبو زيد -رحمه الله- على إطلاق «المقارنة» على الموازنة، حيث قال: «... لا يساعد عليه الوضع اللغوي للفظ [قارن]؛ إذ المقارنة هي المصاحبة فليست على ما يريده منها الحقوقيون من أنها بمعنى [فاضل] التي تكون بمعنى وازن؛ إذ الموازنة بين الأمرين ترجيح بينهما، أو بمعنى [وازن] لفظاً ومعنى. أو بمعنى [قايس]؛ إذ المقايسة بين الأمرين التقدير بينهما... وعليه: فهذا الاصطلاح [الفقه المقارن] تنبغي منابذته وضعاً وشرعاً دفعاً للتوليد والمتابعة»^(٢).

والذي يظهر للباحث السعة في ذلك؛ لأمرين^(٣):

الأول: أن هذا المعنى درج بين الناس فتداولوه بينهم واستعملوه فشاع.

(١) انظر: المصباح المنير، مادة: «قرن»، ٢٥٨/١، والمعجم الوسيط، مادة: «قرن»، ٧٣٠/٢.

(٢) فقه النوازل، لبكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، ١٨٣/١، ١٨٤.

(٣) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٣١٨، ومجلة مجمع اللغة العربية، ١٥٠/١.

الثاني: إقرار مجمع اللغة العربية استعمال الفعل «قارن» بمعنى: وازن. ولفظة الفقهية في عنوان المبحث وصف للمقارنة، وهي لفظة مشتقة من الفقه، فبيان معنى الفقه بيان لها، وقد بين الباحث معنى الفقه أثناء تعريفه في التمهيد لهذا البحث، لذا فالباحث يكتفي بما ذكر في ذلك الموضوع دفعًا للإطالة.

وأما المقصود بالمقارنة الفقهية في سياق تحليل النصوص الفقهية: فهي طريقة تُعنى بالموازنة بين نصوص المجتهدين المتغايرة في حكم مسألة فرعية وفق نسق معين من غير ترجيح.

شرح المقصود بالمقارنة الفقهية:

«طريقة» أي أنها وسيلة، وهي أداة يتوصل بها لمعرفة شيء ما، وهو في هذا المقام مبني اجتهاد جملة من الفقهاء في مسألة معينة.

«بالموازنة بين نصوص المجتهدين»، أي مقابلة النصوص الفقهية لكشف مباني الاجتهاد فيها، ومدى قربها من أصول الاجتهاد المعتبرة في موضوع النص الفقهي محل المقارنة. ولا تسمى موازنة إلا بأن تكون بين نصين فصاعداً، وأن تكون النصوص منسوبة للفقهاء سواء كانوا مجتهدين أو متابعين لاجتهاد فقيه متبوع كالمجتهدين في المذهب الواحد.

«المتغايرة» أي بينها اختلاف لأسباب تعود على وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية والتفصيلية.

«حكم مسألة فرعية» تشمل الحكم التكليفي والحكم الوضعي.

و«مسألة فرعية» قيد أخرج ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالأصول؛ كمسائل الإيمان والأسماء والصفات ونحوها.

«وفق نسق معين» أي: وفق نظم يقتضيه غرضه.

«من غير ترجيح» أي: أن المقارنة الفقهية وسيلة لدراسة آراء المجتهدين وتفكيكها من خلال هذه المقارنة، ليحصل للفقهاء الدارس مباني اجتهادهم في المسألة الفرعية المشمولة بالنصوص الفقهية المتغايرة في الأحكام دون التعرض لترجيح نتيجة أحدها على الآخر.

وهذا يعد ضابطاً يفرق بينه وبين الفقه المقارن المراد به العلم الذي يعنى بجمع الآراء الفقهية المختلفة وتقييمها، والموازنة بينها بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض.



المبحث الثاني

موضوع المقارنة الفقهية

غالبًا ما يكون ذكر الموضوع في أثناء الحديث عن مبادئ أي علم معين، فيقال موضوع علم الأصول، أو موضوع علم الفرائض، أو موضوع علم القواعد الفقهية وهكذا، ويريدون بذلك ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه وأحواله الذاتية^(١).

وقصر هذا على العلوم قد يكون من العرف الغالب الذي يجب ألا يعارض به استعمال هذا الإطلاق فيما له عوارض وأحوال ذاتية، سيما أن ذلك يستكمل به تصور ما يتحدث عنه، وتذكر فائدته.

وموضوع المقارنة الفقهية هو: النصوص الفقهية المتغيرة في حكم مسألة فرعية من حيث موازنة مكونات تلك النصوص من تصور المسألة وتأصيلها واستدلالاتها.

علمًا بأن النصوص الفقهية المقصودة في موضوع المقارنة الفقهية هي النصوص الفقهية التي تفيد نتيجة حكم فقهي سواء كانت صياغة هذا النص في شكل تقرير مذهبي أم تقرير قاعدة فقهية تختزل نتيجة حكم أغلبي ينطبق على جزئياته وغيرها، فالمقصود أن النصوص الفقهية القابلة للتحليل عن طريق المقارنة الفقهية هي النصوص المتضمنة حكمًا فرعيًا وهو محل خلاف وتغاير بين الفقهاء المجتهدين، أو غيرهم من أصحاب المذاهب.

وغالب حال ما كان داخلًا في هذا المعنى أنه يقوم على تصور المسألة

(١) انظر: الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، ١١/٢-١٤.

الوارد حكمها في النص تصورًا فقهيًا، وهذا الحكم يقوم على أسس وأصول،
وطريقة في الاستدلال.



المبحث الثالث

محال المقارنة الفقهية

التحليل المقصود بيانه من خلال هذا البحث يتعلق بالنصوص الفقهية من حيث القالب والشكل الفقهي الذي غالبًا ما يقدم الفقه من خلاله، وهذه النصوص لها مكوناتها البنائية الشكلية وأخرى معنوية جوهرية.

وإذا كانت النصوص الفقهية تشتمل على حكم فقهي، وعلى فروع جزئية، فإنها كذلك تتضمن بيان الأصول والكليات الفقهية، باعتبارها مركزيات للبناء الفقهي الفروع، وهي قاعدة للتخريج الفقهي العام الذي يقصد لتخريج الأحكام الفقهية دون الارتباط بأصول مذهب معين، أو التخريج الفقهي المذهبي الذي يقصد لموافقة المذهب في توليد الفروع الفقهية القابلة للاندراج في أصول مذهب معين؛ لتكوين الفقه الفروع للمذهب^(١).

وفي المطالب القادمة سيوضح الباحث -ياذن الله- ما أجمله في السطور السالفة.

المطلب الأول: الفروع الفقهية.

الفروع من الإطلاقات المشتهرة في استعمالات الفقهاء في مدوناتهم حتى يكاد الناظر أن يعدها من بدهيات المعاني، وهي في المعنى العام لا تختلف عما قرره علماء اللغة، وهو أن معنى الفرع يتلخص في الآتي^(٢):

(١) انظر: المدخل المفصل إلى مذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، هامش «١»، ٢٠ / ١.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «فرع»، ٤ / ٤٩١، لسان العرب، مادة «فرع»، ٨ / ٢٤٦، وتاج العروس، مادة «فرع» ٢١ / ٤٨٠، والمعجم الوسيط، مادة «فرع»، ٢ / ٦٨٤.

المعنى الأول: ما يتفرع عن غيره.

المعنى الثاني: ما ينبني على غيره.

المعنى الثالث: ما يستند في وجوده إلى غيره.

المعنى الرابع: ما ينشأ من غيره.

المعنى الخامس: ما يؤخذ من غيره.

وهذا التعدد في المعنى للفرع في اللسان اللغوي، اقتضاه تنوع صفة تفرع الفرع عن أصله، مما يعني أنها كلها صحيحة.

فهذا المعنى العام للفرع، يتضح للباحث قضيتان، وهما مؤثرتان في المعنى الاصطلاحي للفروع الفقهية لدى الفقهاء، وهاتان القضيتان هما:

القضية الأولى: أن الفرع لا يتحقق وجوده إلا بأصل ينبني عليه، وطبيعة الفروع الفقهية أنها مبنية على أصليين:

الأصل الأول: نظري مجرد يرتسم به منهج بناء الفرع الفقهي، وهذا غالباً ما يقوم على أصول الفقه، باعتبارها أصلاً إجرائياً يتوصل بها إلى بناء الفروع الفقهية، فاستناد بناء الفروع على هذه القواعد النظرية المجردة جعل لها فرعاً يتكئ عليها كاعتماد الجدار على قواعده.

الأصل الثاني: وهي أصول أغلبية أو كلية تعد نتائج فقهية، ولهذا كان ضبط تلك الأصول من مجامع فروع الفقه، قال القرافي - رحمه الله -: «من ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكلليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب»^(١).

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ٣/١.

القضية الثانية: أن الفرع أضعف من الأصل، فهو يستمد القوة من أصله، ولذلك يكثر في الفروع الفقهية الخلاف بين المجتهدين؛ لما يلحق بها من الضعف من حيث مطابقتها لأصلها، بل ذكر الفقهاء أن الفروع التي لا تستمد من أصل معتبر تؤول للنقض، قال القرافي - رحمه الله - : «كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح؛ لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس، ولا يفتي به في دين الله تعالى؛ فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه، وما لا نقره شرعاً بعد تقرر بحكم الحاكم أولى ألا نقره شرعاً إذا لم يتأكد»^(١).

وقال الجويني - رحمه الله - في البرهان مبيناً قيمة التفصيل المستند لأصل: «كل تفصيل رجع إلى الأصل فهو جار على السبيل المطلوب، وكل ما لم نجد مستنداً فيه ومتعلقه تخيل ظن فهو مطرح»^(٢).

وبناء على ذلك يمكن الخلوص إلى تعريف الفروع الفقهية المناسب لموضوع تحليل النصوص الفقهية، وذلك على النحو الآتي:

الفروع الفقهية: هي «المسائل المتضمنة أحكاماً شرعية عملية استنبطها المجتهد ومن دونه من أدلتها التفصيلية»^(٣).

شرح تعريف الفروع الفقهية:

«المسائل» في اللغة: جمع مسألة، وهي: «مصدر سأل يسأل سؤالا،

(١) المرجع السابق، ١٠٩/٢.

(٢) ٣٩٨/٢.

(٣) انظر: منهاج العقول في شرح الأصول، لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٩ هـ، ٢٤٧/٣. وأبجد العلوم، لصديق حسن خان، تحقيق: عبد الجبار ركاز، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨ م، ٤٠١/٢.

ومسألة، فهو من إطلاق المصدر على المفعول، كخلق بمعنى: مخلوق، فقولنا: مسألة، أي: مسؤولة، بمعنى يُسأل عنها»^(١).

ومعنى المسائل في الاصطلاح: جاء في التعريفات: «المسائل: هي المطالب التي بُرهن عليها في العلم، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها»^(٢).

ففي التعريف الاصطلاحي تحقيق المدلول الوارد في اللغة؛ حيث إن المسألة ما يتطلب عليها برهان، الذي طريقه ووسيلته السؤال، فهي المناخ الذي يتكون منه المعارف والمعلومات، وهذا ملحوظ من خلال تقليب النظر في بعض أسفار أهل العلم، الذين كثيراً ما يُصدرون موضوعاتهم بإطلاقهم: مسألة، أو: فيه مسائل، ونحو ذلك، ثم يعقد تحت هذه المسائل مضامين من أدلة وبراهين وسؤالات، يتخلق منها نتيجة أو نتائج بسيطة أو مركبة ينشئها كاتبها أو يقربها لقارئها.

«المتضمنة أحكاماً شرعية» أي الواردة فيها أحكام تتعلق بأفعال المكلفين سواء كانت تكليفية أو وضعية، وقيد شرعي يخرج غيرها كاللغوية ونحوها. «عملية» قيد يخرج العلمية كمسائل أصول الإيمان ونحوها.

«استنبطها المجتهد ومن دونه» أي: أعمل فيها المجتهد فكره ونظره وفق قواعد الاستنباط المقررة في علم أصول الفقه، وقيد المجتهد يخرج المقلد الذي لا يملك القدرة على الاستنباط المباشر من الأدلة. ويدخل مجتهد المذهب في المقصود لكونه يعمل اجتهاده في المذهب وفق قواعد الاستنباط التي قررها إمام المذهب أو قررها الأصحاب في المذهب للاستنباط من

(١) المطلع على ألفاظ المقنع، لأبي عبد الله محمد البعلي، تحقيق محمود الأرنؤوط، وباسين

الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص: ٣٦٨.

(٢) التعريفات، ص: ٣٧١.

الأدلة المتفق عليها أو المختلف فيها والمعتبرة في المذهب.

«من أدلتها التفصيلية» يشمل الأدلة المتفق عليها، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والمختلف فيها؛ كقول الصحابي والاستحسان، وسد الذريعة، والمصلحة المرسله وغيرها من الأدلة المختلف فيها.

فالفروع الفقهية وفق المفهوم السابق تبرز معها مكونات النص الفقهي غالباً وهذا يعود على صياغة النص الفقهي الاجتهادي محل التحليل، فالنصوص الفقهية المتضمنة صورة المسألة وتأصيلها من حيث الأدلة والأصول الشرعية التي بنى عليها المجتهد حكمه، وعرض طريقة الاستدلال التي نتج عنها الحكم هي النصوص التي يمكن معها توظيف أداة المقارنة الفقهية، التي من خلالها يستطيع الفقيه تفصيل مكونات النص ويكشف علاقة المؤثرات في الحكم الوارد في النص.

والمدونات الفقهية التي عنت بعرض الفروع الفقهية بهذه الصورة المستكملة لمكونات النص الفقهي الاجتهادي، والتي تُظهر مكوناته دون كبير جهد من الناظر فيها: هي مدونات الفقه المقارن والمسماة بكتب «الخلافة العالي» حيث إن مدونات الفقه المذهبية أو الفقه العام غير معتنية بإظهار تفاصيل مكونات النص الفقهي غالباً، وقد عرض الباحث أقسام المدونات الفقهية وسماتها، وذكرها في الفصل المتعلق بالمدونات الفقهية من الباب الأول.

المطلب الثاني: الكليات الفقهية.

ما زال الفقهاء يتداولون إطلاق الكلية في مدوناتهم، ويعبر عنها كثير في مسطورهم أثناء التقرير للمذاهب، أو تنزيل الأحكام على الوقائع، وكذلك هو الحال عند بيان المعاني الأغلبية الفقهية؛ كالقواعد أو الضوابط ونحوهما، مما أدى إلى عدم استقرار واختيار معنى محدد لمفهوم الكلية في استعمال الفقهاء؛

فمنهم من جعلها متعلقة بالمعنى الجمعي العام الذي يندرج تحته جملة من الجزئيات ذات المناط الواحد والعلة المشتركة وإن كانت مستتبطة، ومنهم من جعلها تعبيراً عن الأحكام الجزئية المصدرة في صياغتها بـ «كل»^(١).

وفي هذا المطلب سيختار الباحث معنى محدداً لإطلاق الكلية الفقهية؛ قاصداً من ذلك البيان رفع التداخل مع معنى الأصول الفقهية، فالنصوص الفقهية الاجتهادية من عوائد كتابها والمعبرين بها التعرض لذكر الكليات الفقهية، وهذه الكليات إذا لم تحدد من خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي فإنه سيحدث خلط في تحليلها في حال ورودها كنصوص فقهية، أو وجودها ضمن نص فقهي اجتهادي.

وفي السطور الآتية سيذكر الباحث معنى الكليات الفقهية في اللغة والاصطلاح، المناسب لموضوع تحليل النصوص الفقهية.

أولاً: تعريف الكليات في اللغة^(٢):

الكليات جمع كلية، والكلية: أصلها كلمة كل، وقد وردت بعدة معانٍ، منها:

المعنى الأول: الكل: اسم يجمع الأجزاء يقال: كلهم منطلق، وكلهن منطلق.

(١) انظر: القواعد الفقهية، د. يعقوب البا حسين، ص: ٧٧-٨٤، ومقدمة محقق الكليات، للمقري، ص: ١٨١، ١٨٢، والكليات الشرعية في السنة النبوية من خلال سنن أبي داود، ص: ٢٧-٤٢. «وقد ورد ذكر الكليات بالصيغ التي ذكرناها في كتب الفقه منذ عهد مبكر، كما وردت على السنة من كانوا قبل فترة التدوين». (القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب البا حسين، ص: ٧٩).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة «كل»، ١١/٥٩٠، وتاج العروس، مادة «كل»، ٧/١٠٠. والقاموس المحيط، مادة «كل»، ٤/٤٥. والمعجم الوسيط، مادة «كل»، ٢/٧٩٦.

المعنى الثاني: التناهي وأنه بلغ الغاية فيما يصفه من الخصال، وقيل «العالم كل العالم»

المعنى الثالث: الاستغراق بحسب المقام.

المعنى الرابع: الكثير.

والخلاصة: أن المعنى العام للكلية لا ينفك عن معنى كل: التي هي من ألفاظ العموم المفيدة للاستغراق واستيعاب جزئيات ما دخلت عليه. ومن هذا المعنى، قولهم: الإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالولد والوالد.^(١)

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي للكليات الفقهية:

«إن التأليف في الكليات لم يقتصر على مجال الفقه، بل ظهر التأليف فيها في علوم وفنون أخرى»^(٢)، منها علم المنطق؛ حيث إن الكلية من الإطلاقات التي تداولها المناطق، بل عندهم للكلية إطلاقات أخرى، فمما عرف به المناطق الكلية قولهم: «قضية حملية حكم فيها على جميع أفراد الموضوع، وتطلق أيضًا -في استعمالهم- على كون المفهوم كليًا، حقيقيًا كان أو إضافيًا»^(٣).

وأما الفقهاء فقد تعددت مراداتهم بإطلاق الكلية، وليس ثمة محدد واضح في الباب يمكن أن يكون محل اتفاق؛ فمن الفقهاء من يطلقها ويريد بها عدة معانٍ بحسب السياق وإن كان لها معنى عام في ذهنه يلحظ من خلال استعمالاته؛ كالشاطبي -رحمه الله- على سبيل المثال: فهو من الفقهاء الذين

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ٦٤.

(٢) القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب الباحسين، هامش «٤» ص: ٧٧، ٧٨.

(٣) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد علي التهانوني، تحقيق: الدكتور: علي

دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص: ١٣٨١.

أعطوا أهمية بالغة لمصطلح الكليات؛ حيث يجد المتتبع هذه الكلمة - كلية - منتشرة في ثنايا مؤلفه الموافقات؛ إما على شكل عناوين كبرى لبعض المسائل، أو ماثورة في تحليله لقضية من قضايا أصولية، أو فروعية^(١). ويشابهه في الاستعمال القرافي - رحمه الله - مع اختلاف يسير.

ومن الفقهاء من يطلق الكلية الفقهية على كل مسألة صدرها بـ«كل»، وهذا الإطلاق لا يرقى بأن يكون كل ما أضيفت له «كل» أن يكون قاعدة فقهية بمفهومها الأغلب الجمعي؛ لكونها تتفاوت في عمومها وشمولها، بل بعضها ينزل منزلة الضابط الفقهي فحسب، فلا تتجاوز موضوعاً معيناً أو باباً محدداً من الأبواب الفقهية^(٢).

وبعد التأمل يمكن أن يكون مفهوم الكلية في المعنى الاصطلاحي وفق استعمال الفقهاء الغالب، وما يناسب مقاصد موضوع تحليل النص الفقهي: «معنى عام انتظم من استقراء جزئيات كثيرة تخص مسألة معينة»^(٣).

وبناء على المفهوم المختار للكلية يمكن القول بأن الكليات الفقهية لا تخرج عن ثلاثة أنواع^(٤):

النوع الأول: كليات فقهية ضرورية: وهي التي تندرج في أعلى المقاصد التي وضعها الشارع ابتداءً، وتتمثل في المحافظة على الدين والنفس والعقل والنفس والنسل والعرض.

(١) انظر: الكليات الشرعية في السنة، ص: ٣١.

(٢) انظر: المنشور في القواعد، ٣/ ١٥٠، وانظر في المؤلفات التي عنونت بالكليات مثاله: الكليات الفقهية، للمقري، والكليات الفقهية، لابن غازي المكناسي.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٢.

(٤) المرجع السابق، ص: ٣٣. «بتصرف».

النوع الثاني: كليات فقهية نصية: وهي التي وردت بها بعض العمومات في النصوص الفقهية الشرعية؛ كقوله تعالى في كتابه العظيم: ﴿أَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وُزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (٣٩) ﴿١﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).

النوع الثالث: كليات فقهية استقرائية: وهي المعاني المنتظمة من جزئيات كثيرة، مبثوثة في مواطن مختلفة من أبوابها كقصد الشارع إلى رفع الحرج عن المكلفين.

ويبقى أن يُعلم بأن تداول الفقهاء لهذه الكليات، وهذا المفهوم حاضر في منصوصاتهم والتعليل بها وبناء الأحكام عليها، وهي جديرة بالتحليل أثناء

(١) سورة النجم، آية: ٣٨، ٣٩. ومن تطبيقات هذه الكلية ما ذكر الطاهر بن عاشور -رحمه الله- عند بيانه للآيتين: «ومما يجب تقديمه أن تعلم أن التكاليف الواجبة على العين فرضاً أو سنة مرتبة المقصد من مطالبة المكلف بها، ما يحصل بسببها من تزكية نفسه ليكون جزءاً صالحاً، فإذا قام بها غيره عنه فات المقصود من مخاطبة أعيان المسلمين بها، وكذا اجتناب المنهيات لا تتصور فيها النيابة؛ لأن الكف لا يقبل التكرار، فهذا النوع ليس للإنسان فيه إلا ما سعى ولا تجزئ فيه نيابة غيره عنه في أدائها، فأما الإيمان فأمره بيبين؛ لأن ماهية الإيمان لا يتصور فيها التعدد بحيث يؤمن أحد عن نفسه، ولا يؤمن عن غيره؛ لأنه إذا اعتقد اعتقاداً جازماً فقد صار ذلك إيمانه. قال ابن الفرس في أحكام القرآن: أجمعوا على أنه لا يؤمن أحد عن أحد.

وأما ما عدا الإيمان من شرائع الإسلام الواجبة فأما ما هو منها من عمل الأبدان فليس للإنسان إلا ما سعى منه ولا يجزئ عنه سعي غيره؛ لأن المقصود من الأمور العينية المطالب بها المرء بنفسه هو ما فيها من تزكية النفس وارتياضها على الخير كما تقدم آنفاً.

ومثل ذلك الرواتب من النوافل والقربات حتى يصلح الإنسان ويرتاض على مراقبة ربه بقلبه وعمله، والخضوع له تعالى ليصلح بصلاح الأفراد صلاح مجموع الأمة والنيابة تفيت هذا المعنى.

فما كان من أفعال الخير غير معين بالطلب كالقرب النافلة فإن فيه مقصدين مقصد ملحق بالمقصد الذي في الأعمال المعينة بالطلب، ومقصد تكثير الخير في جماعة المسلمين بالأعمال والأقوال الصالحة، وهذا الاعتبار الثاني لا تفيته النيابة». (التحرير والتنوير، ٢٧/١٣٦).

(٢) سبق تخريجه.

ورودها في النص الفقهي الاجتهادي لأمرين:

الأمر الأول: أن الكليات الشرعية من مكونات الأحكام المقررة؛ وذلك أثناء بيانها، وبها يعزز الفقيه ترجيحه في حال كونه مجتهداً، أو ترجيح أصول مذهبه في حال كونه معنياً بتقرير المذهب والانتصار له.

الأمر الثاني: أن الكليات الفقهية معاني شمولية ابنتت من خلالها الجزئيات؛ فالجزئيات عبارة عن آحاد معينة لا يمكن النظر إليها إلا بإرجاعها إلى أصولها الكلية، مما يدفع الفقيه أثناء تحليله البحث عن حقيقة العلاقة بين الكليات والجزئيات المكونة لها، ومدى تحكيمها كأداة وظيفية في الحقل الاجتهادي^(١).

المطلب الثالث: الأصول الفقهية.

الأصول الفقهية مصطلح يستعمله بعض الفقهاء للدلالة على المعاني التي يعتمد عليها في بناء الفروع الفقهية؛ ولذلك تعددت مقاصد إطلاقه في استعمال الفقهاء، وقبل بيانها يحسن بيان المعنى اللغوي لكلمة «الأصل».

فالأصل في معناه اللغوي هو: أسفل الشيء، فهو أساسه، وهو منه، وعبر البعض بقولهم ما ينبنى عليه غيره^(٢).

وأما الاستعمال الفقهي للأصل فمتعدد باعتبارات أشهرها^(٣):

أولاً: الدليل: كما يقول الفقهاء: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة والإجماع، أي: الدليل عليها.

(١) انظر: الشاطبي وفكره الأصولي بين الإبداع والابتداع، لعبد الحميد العلمي، رسالة دبلوم الدراسات

العليا في الدراسات الإسلامية، في كلية الآداب بفاس، المغرب، ص: ٩٣. «لم يطبع».

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «أصل»، ١/١٠٩، والمعجم الوسيط، مادة «أصل»، ١/٢٠.

(٣) انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٥، القواعد والضوابط الفقهية القرآنية،

ثانيًا: القاعدة المستمرة: كما يقول الأصوليون: الأصل أن الخاص مقدم على العام عند التعارض، وكما يقول النحاة: الأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير.

ثالثًا: الراجح: كما يقول الأصوليون: الأصل بقاء ما كان على ما كان. والأصل براءة الذمة من التكاليف الشرعية.

رابعًا: مخرج المسألة الفرضية، أي: العدد الذي تخرج منه الفروض المقدره بلا كسر.

خامسًا: المقيس عليه، كما يقول الأصوليون في باب القياس: أركان القياس أربعة: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم.

ومما ختم به الشوكاني -رحمه الله- بعد ذكر إطلاقات الأصل في تداولات الفقهاء لبيانها في باب القياس: «وعلى الجملة: إن الفقهاء يسمون محل الوفاق أصلًا، ومحل الخلاف فرعًا، ولا مشاحة في الاصطلاحات، ولا يتعلق بتطويل البحث في هذا كثير فائدة»^(١).

وبتأمل هذا التعدد في إطلاقات الفقهاء للأصل يظهر أن ثمة معنى مشتركًا؛ وهو أن الأصل فيه المعنى المقرر في اللغة وهو ما ينبنى عليه غيره.

فالل دليل تقوم عليه الأحكام لاستخراجها منه وابتنائها عليه، والقاعدة المستمرة هي معنى عام يندرج تحت جملة من الجزئيات التي نشأت من خلال أعمال تلك القواعد في الوقائع، ولا شك أن مفهوم القواعد يدل على البناء، وقيام أجزاء البناء عليه، والراجح هو المعنى القاضي على المرجوح الذي يتحقق عليه اعتبار الحكم وبنائه عليه، ومخرج المسائل الفرضية هو

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ٢/١٠٥.

أصول القسمة الفرضية، ومنها تتجزأ القسمة، والأصل في عملية القياس هو قاعدة الإلحاق وبناء الفرع.

ومن خلال النظر في استعمالات الفقهاء لكلمة الأصل، ومعنى الفقه في اصطلاحهم يمكن القول بأن مفهوم الأصول الفقهية المناسب لموضوع تحليل النصوص الفقهية محل البحث: هي القواعد التي يتوصل بها المجتهد ومن دونه إلى معرفة الأحكام الشرعية من مظانها.

ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن الباحث لم يذكر المفهوم المختار للأصول الفقهية باعتباره علمًا قائمًا، وإنما ذكره كمعيار يميزه عن الكليات الفقهية والفروع الفقهية وفق مفهومها الوارد في هذا الفصل.

ومن خلال المفهوم المذكور للأصول الفقهية، يبين الباحث ما تولد عنه من معان يتضح بها المعنى المقصود من المفهوم، وهي على النحو الآتي:

أولاً: أن الأصول الفقهية معانٍ أغلبية وسائلية يتوصل بها إلى تحصيل الأحكام الشرعية، فليست نتائج أحكام بل هي من المقدمات التي يتحقق بها التوصل لمعرفة الحكم وفق آلية درج عليها علماء الأصول من فقهاء المذاهب. ثانياً: أن الأصول الفقهية مراحل تقوم عليها إجراءات عملية في الاجتهاد لتنزيل الحكم على الواقعة.

ثالثاً: أن الأصول الفقهية يستعين بها المجتهد المطلق والمجتهد في المذهب والمتفقه في المذهب؛ لأن الاستفادة من هذه الأصول لا يقتصر على النظر في الأدلة التفصيلية بل يتعدى إلى النظر فيما هو معتبر العمل به من نصوص الأئمة وأصولهم وأصول مذهبهم.

رابعاً: أن إعمال الأصول الفقهية لا يتعلق فقط بالأدلة المتفق عليها،

والأدلة المختلف فيها، بل يتعدى أعمالها إلى كل ما هو معتبر فقهيًا في تحصيل الأحكام، ليس على جهة الإنشاء والابتداء فقط، بل حتى على جهة الكشف؛ كنصوص الأئمة بالنسبة للمقلد أو نصوص المذهب وكذا الفتوى ونتائج الأقضية، فجميعها من مظان الفقه.

ولعله من خلال المطالب السابقة تبين أن مجال المقارنة الفقهية تدور على الفروع الفقهية؛ إذ هي محط الخلاف الفقهي العالي بين المذاهب، والتي تعد كاشفة لتفاصيل وإجراءات الاجتهاد. والكليات الفقهية التي تتكون من جملة من الجزئيات، والمذاهب تختلف في اعتبار بعض الكليات، وخاصة الكليات المتمثلة في القواعد والضوابط الفقهية، كذلك الأصول الفقهية التي يختلف تعامل المذاهب في اعتبارها في تحصيل الأحكام، والذي انبنى عليه تباينات في تقرير بعض الأحكام سواء على مستوى الخلاف بين الأئمة المتبوعين من الفقهاء، أو على مستوى تقرير المذاهب باعتبارها بناء فقهيًا له أصوله، أو على مستوى الأصحاب في المذهب الفقهي الواحد.

وهذا كله حري بالتحليل لمكوناتها؛ إذ لا يخلو نص فقهي اجتهادي من تلك المحال في الغالب، وقد جاء في قالب الخلاف العالي، واستكمال تحليلها بصورة لا يتحقق معها غرضه إلا من خلال المقارنة الفقهية.

والمقارنة الفقهية لا بد أن تكون وفق المراحل المذكورة في المباحث الآتية بإذن الله.



المبحث الرابع

مراحل المقارنة الفقهية في النص الفقهي

يتعدد عرض النصوص الفقهية الاجتهادية بطرائق كثيرة سار عليها الفقهاء في تدوينهم للفقه، وقد بين الباحث ما يتعلق بذلك في الباب الأول في الفصل المتعلق بالمدونات الفقهية، ومن تلك الطرائق كتب الخلاف التي تُعنى بالمداومات الفقهية المدونة فيها، فهي تعد مكنزاً علمياً يُصدِرُ النتائج العلمية المستقرّة من تقارير العلماء والمحققين في علوم الشريعة، ومن يلحظ ما حظي به الفقه الإسلامي من أصول وفروع يدرك بُعدَ نظر تلك العقول، وكيف شاركت في نسج المنظومات الحاكمة، والموجهة لتصرفات الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، فتداعت قواعدهم وضوابطهم من خلال دراسة نصوص الشريعة، وتفعيل أدوات الاستنباط وآلياته؛ للخروج بالحلول العلمية العملية لنوازل الناس وحوادثهم، وأجادوا في تحقيق المناطات العام منها والخاص، فتولد عن ذلك فقه نازلي حقق مقاصد الشارع، وراعى مقاصد المكلفين^(١).

وقد استقر في الاستعمال الفقهي في الوقت المعاصر ما يسمى بـ«الفقه المقارن» وهو نوع خاص من دراسة الفقه، يراد به العلم بالأحكام الشرعية في مختلف الأنواع، والأبواب من حيث معرفة آراء الفقهاء، ومذاهبهم المتعددة، وبيان أدلتهم وقواعدهم الأصولية ووجهات نظرهم التي كانت منشأ هذا الاختلاف، وسبر هذه الأدلة موازنة بعضها ببعض، واختيار أقربها إلى الحق، وأولاها بالقبول^(٢).

(١) انظر: تأصيل بحث المسائل الفقهية، ص: ٥.

(٢) انظر: الفقه المقارن، لحسن أحمد الخطيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م، ص: ٥٠.

وقد تكوّن هذا النوع من الدراسات الفقهية وفق هيكله جرت عليها مدونات خلافيات «الفقه المقارن»، وقد استكملت الجهود المعاصرة في البحوث الفقهية؛ بحيث عرضت أطوار ومراحل إنشاء المسائل العلمية من تصورها إلى قطف ثمارها^(١).

وقد ساعد هذا النوع من التدوين الفقهي لخلافيات الفقهاء على تقريب فقه الأئمة والمذاهب، مما يسهل على الساعي لتحليل مكوناتها بطريق المقارنة. فتحليل مضامين كتب الفقه المقارن، يقوم على ثلاث مراحل سيبين الباحث - بإذن الله - معناها والمراد بها في عملية التحليل بالمقارنة في المطالب الآتية، وأما عرضها عملياً سيكون - بإذن الله - في الباب المعني بطرائق التحليل من هذا البحث.

المطلب الأول: مرحلة التصوير.

إن المقدمات الواضحة الصحيحة تنتج نتائج صحيحة، والتصوير بإدراك الماهيات سواء المحسوسة أو المعنوية يحقق تكاملاً في نظرة الباحث للمفردات التي ينشد الوقوف على أحكامها، والمسائل الفقهية بجميع أنواعها لا تستقل في بحثها عن فهم المقدمات فلا بد من تصور للمسألة المدروسة حتى يستطيع الباحث تحليل المسألة تحليلاً صحيحاً، فالتصوير الملاقي لحقيقة المسألة الفقهية الواردة في النص الفقهي الاجتهادي عامل مهم جداً؛ لكون التصوير هو المرشد لفصول المسألة المتداولة لأجل الحكم عليها، «فبدون التصوير يفقد الحكم أساس صحته، وعناصر سلامته، ويكون لا شك قولاً بغير علم، لا يعتد بقائله، وهو في نظر الشرع الشريف معتد آثم، فإن من

(١) انظر مثلاً في بيان هذا: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائضه وترتيب موضوعاته، للأستاذ الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان.

يحرّم مباحًا مساوٍ في الإثم لمن يحل حرامًا، كلاهما آثم، كاذب مفتر على الله»^(١).

ولكي تُقرأ مناهج بعض الباحثين في الدراسات الفقهية التحليلية وتُقوّم من حيث ملاقة النتائج التي توصلوا لها في أطروحاتهم، فما على الناظر إلا أن يتأمل في تصويرهم للمسألة المدروسة، فإذا أحسنوا التصوير للمسألة فقد سارت مراحل البحث على الوجه الصحيح، ودرجت المقارنة الفقهية على طريقها المناسب.

لم يقف الباحث بعد البحث على من حد وعرف التصوير في اصطلاح الفقهاء والدارسين لمسائل الفقه، ولكن يمكن أن يعرف أو يحد مفهوم تصوير المسألة بالآتي:

تصوير المسألة: هو إدراك ماهية المسألة المدروسة من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات.

وهذا المفهوم لا يتحقق إلا بالضوابط التالية:

الضابط الأول: تمحيص المفردات تمحيصًا دقيقًا.

الضابط الثاني: تحليل أجزاء المفردات بدقة متناهية، ومهارة، وحقق، وحذر.

الضابط الثالث: تجنب الغفلة والهوى والتسرع عند صياغة التصوير، أو إدراك ماهية المسألة المدروسة الواردة في النص الفقهي.

وقد اعتنى الفقهاء بمرحلة التصوير للمسائل الفقهية الواردة في النصوص

(١) فقه المعاملات الحديثة، د. عبد الوهاب أبو سليمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ ص: ٣١.

الفقهية، قال ابن الصلاح -رحمه الله-: «.. إن تصوير المسائل على وجهها ثم نقل أحكامها بعد استتمام تصويرها، جلياتها وخفياتها، لا يقوم به إلا فقيه النفس، ذو حظ من الفقه»^(١). وقال الجويني - رحمه الله - مبيناً مقام تصوير المسائل في الصناعة الفقهية: «لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ، ولا يرجع إلى كَيْسٍ وفطنةٍ وفقهِ طبع؛ فإن تصوير مسائلها أوّلاً، وإيراد صورها على وجوهها ثانياً، لا يقوم به إلا فقيه. ثم نقل المذاهب بعد استتمام التصوير لا يتأتى إلا من مرموق في الفقه خبير، فلا يُنزلُ نقل مسائل الفقه منزلةً نقل الأخبار والأقاصيص والآثار. وإن فرض النقل في الجليات من واثق بحفظه، موثوق به في أمانته، لم يمكن فرض نقل الخفيات من غير استقلال بالدراية»^(٢).

وقد جعلها الزركشي -رحمه الله- في مقدمة الوظائف التي يجدر بالفقيه ملاحظتها أثناء نظره في الفروع الفقهية؛ حيث قال: «فعلى كل ناظر في المسألة هذه الوظائف الخمس تصويرها وطلب الاحتمالات فيها، وحصر ما ينقذ من تلك الاحتمالات، وطلب أدلتها، وطلب الترجيح»^(٣).

والتصوير من أدق مراحل النظر والتحليل في أثناء بحث المسألة الفقهية أو تحليلها، قال الغزالي - رحمه الله-: «وضع الصور للمسائل ليس بأمر هين في نفسه، بل الذكي ربما يقدر على الفتوى في كل مسألة إذا ذكرت له صورتها، ولو كلف وضع الصور، وتصوير كل ما يمكن من التفرعات والحوادث في كل واقعة لعجز عنه، لم تخطر بقلبه تلك الصور أصلاً، وإنما ذلك شأن

(١) آداب المفتي والمستفتي، ١/٣٧.

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، إدارة الشؤون الدينية في دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ص: ٤١٧.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٤١٨.

المجتهدين»^(١).

وثمة مرتكزات لمرحلة تصوير المسألة الفقهية الواردة في النص الفقهي الاجتهادي:

إن من أهم مرتكزات هذه المرحلة:

المرتكز الأول: الاستقراء الدقيق لحقيقة المسألة المدروسة في النص الفقهي الاجتهادي.

المرتكز الثاني: إدراك القيود والفروق الواردة في صورة المسألة المدروسة في النص الفقهي الاجتهادي.

المرتكز الثالث: التواصل مع الفئات المتخصصة المساندة في تكوين التصور.

وهنا يجب أن يستحضر الفقيه أثناء تحليله بالمقارنة الفقهية في مرحلة التصوير أن صور المسائل تصاغ في مدونات المذاهب وفق المشهور في التعبير لدى كل مذهب، كما قد تتوارد طبقات الأصحاب على تداول المسألة، وتقريرها، وشرحها على ما هي عليه، منذ أن استقرت، دون أدنى تغيير، ولربما تصرف أحدهم في التعبير عنها بمغايرة في اللفظ، بغرض التوضيح^(٢).

وعليه لا بد من ضبط تلك المرحلة، ويمكن التنبيه على ما يجدر مراعاته

(١) نقله عنه السيوطي - رحمه الله - ونسبه لكتاب الغزالي «حقيقة القولين»، في «الرد على من أخذ إلى الأرض»، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ ص ١٨١.

(٢) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٩٠.

قبل المقارنة بين تصوير المذاهب للمسألة الفقهية محل المقارنة الفقهية،
والتنبيهات على النحو الآتي:

التنبيه الأول: يتم تحديد المفردات الواردة في الصورة المقصود تصويرها
من قبل الباحث، وهل هذه المفردات تفسيرها يعود لأصل اللغة فتأخذ معانيها
من المعاجم اللغوية أو مفردات اصطلاحية فيلزم الوقوف على الكتب المعنية
فينقل لغة الفقهاء، وهل هذه المفردات متفق على معناها عند المذاهب أو
مختلف؟

مثال ما يؤخذ معناه من اللغة: «مهر البغي»: ما تأخذه الزانية على الزنا.

مثال ما يؤخذ معناه من مدونات لغة الفقهاء:

«الإبراء»: عند الحنفية: إسقاط الحق عن الذمة.

وعند المالكية: نقل الملك وإسقاط الحق.

وعند الشافعية: تمليك المدين ما في ذمته^(١).

التنبيه الثاني: ملاحظة السياقات الفقهية الواردة في تصوير الفقهاء؛ كونها
متعلقة بأفعال الإمام، أو أفعال عموم الناس، مثال ذلك:

عندما يثبت الفقهاء مفهوم الخيار في الصلح هل يتعدى ذلك إلى الصلح
الوارد عند القاضي الذي حكم به؟

مفهوم الصلح في مقام القضاء لا يوافق مفهوم الصلح خارج المجلس
الشرعي؛ لذا لا بد من تصور سياقات الفقهاء.

(١) القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب، ص: ٣٥.

التنبية الثالث: ملاحظة الاعتبارات والإطلاقات الواردة عن الفقهاء أثناء التصوير للمسألة مثال ذلك:

«أحكام المعاملات في الفقه الإسلامي ذات اعتبارين: اعتبار قضائي، واعتبار ديانى»^(١). «فالقضاء يحاكم العمل أو الحق بحسب الظاهر، أما الديانة؛ فإنما تحكم بحسب الحقيقة والواقع؛ لذا يذكر الفقهاء في كثير من المسائل التي يصورونها أن الحكم فيها قضاء كذا، وديانة بعكسه»^(٢).

وعليه فلا بد من مراعاة تلك الاعتبارات أثناء تصوير المسألة لاختلاف الاعتبارين.

التنبية الرابع: إدراك الفروق في الأوصاف المسندة إلى الأحكام الواردة في نصوص الفقهاء مثال:

«عورة النظر وعورة الصلاة؛ فعورة النظر ما يحرم كشفه أمام من لا يحل النظر إليه وعورة الصلاة ما يجب ستره في الصلاة، وليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر، لا طردًا، ولا عكسًا»^(٣).

ومما يحسن ذكره في هذا المقام أثر حسن تصوير المسألة وتصورها من قبل الفقيه أثناء اشتغاله بتحليل النص الفقهي من طريق المقارنة الفقهية، وهذا الأثر هو إعانة الفقيه على تحرير محل النزاع في المسألة الفقهية محل التحليل، فكثيرًا ما يدون الفقهاء رؤوس المسائل ويشرعون في ذكر الخلاف وبيان الأدلة والمناقشة دون مراعاة تصوير المسألة ولا تحرير محل النزاع لعلمهم

(١) المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، ١ / ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ١ / ٦٩.

(٣) أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج، سعد الخثلان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

بها واستقرارها في أذهانهم، ولذلك اعتنى بعض الفقهاء بمرحلة تحرير محل النزاع^(١)، الذي يدرك منه الفقيه صورة المسألة^(٢)؛ إذ إن تصوير المسألة يبين الإطار العام للمسألة محل التحليل، فباستيعاب ذلك من قِبَل الفقيه يسهل عليه النظر في صور المسألة؛ ليقوم بإخراج واستبعاد كلِّ الصُّور التي لا علاقة لها بمحل النزاع، فيتمحض للفقيه صورة النزاع في حكم المسألة محل التحليل^(٣).

المطلب الثاني: مرحلة التأصيل.

إن مرحلة التأصيل من المراحل التي يدور عليها الخلاف العالي، وهي تقوم على مسألتين:

المسألة الأولى: التأصيل الموضوعي، وهذا من حيث بناء الحكم على الأدلة المعتبرة في عرف الفقهاء وعوائدهم، وهي تشمل المتفق عليه والمختلف فيه، ويدخل ضمن ذلك ما نشأ عنها من قواعد كلية فقهية جمعت

(١) واستيعاب مفهوم تحرير محل النزاع يعود على العقلية الفقهية بالعمق وحسن التعامل مع الخلاف أو مراتبه، وتقسيمه، ويكثر إغفال كثير من طلاب العلم ومعلمي الفقه هذه المرحلة التي تضيف عطاء علمياً في دراسة المسائل الفقهية بجميع أنواعها.

(٢) نمة مدونات تعنى بإبراز مرحلة تحرير محل النزاع حيث يعد هذا النوع من المدونات خادماً للباحث في إعطاء التقسيم الأولي لمحل النزاع ومن هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر: «بدائع الصنائع»، للإمام الكاساني في الفقه الحنفي وهو من كتب الخلاف العالي. «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، للإمام محمد بن أحمد بن رشد الحفيد في الفقه المالكي وهو من كتب الخلاف العالي.

«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»، للإمام محمد بن عبد الرحمن الدمشقي في المذهب الشافعي وهو من كتب الخلاف العالي.

«الإفصاح عن معاني الصحاح»، للإمام يحيى بن محمد بن هبيرة في المذهب الحنبلي وهو من كتب الخلاف العالي.

(٣) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٤١٣.

نتائج الأحكام القائمة على مقاصد الشارع وأصول الشريعة^(١).

المسألة الثانية: التأصيل الإجرائي، وهو مسالك ومناهج الفقهاء في بناء المذاهب؛ فكل مذهب له قواعد إجرائية وفقه يبنى المذهب الفقهي على وفقهما، ويعتبر الفقهاء السير على جادة المذهب من أسس تأصيل الرأي الفقهي المنسوب للمذهب.

وفي هذا الموضوع يحسن بيان معنى التأصيل في اللغة، فالتأصيل لغة هو: الرد على الأصل: يقال: أصلته تأصيلاً: جعلت له أصلاً ثابتاً يبنى عليه^(٢). إذاً التأصيل يقوم على جعل شيء أصلاً لشيء، ومبنياً عليه، قال السعدي -رحمه الله- مبيناً هذا المعنى في ثنايا حديثه عن قيمة الأصول والقواعد: «ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبيان، والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها. والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً، وبها تعرف مأخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشبه كثيراً، كما أنها تجمع النظائر والأشياء التي من جمال العلم جمعها، ولها من الفوائد الكثيرة غير ما ذكرناها»^(٣).

(١) من ذلك مثلاً قول الشاطبي: «كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين وكان ملائماً لتصرفات الشرع ومأخوذاً معناه من أدلته فهو صحيح يبنى عليه، ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعاً به» ثم قوله: «ويدخل تحت هذا ضرب الاستدلال المرسل الذي اعتمده مالك والشافعي فإنه وإن لم يشهد للفرع أصل معين فقد شهد له أصل كلي» الموافقات ١/١٦. أما قوله بأن الشاهد هو أصل كلي مقطوع به فهو إشارة بأنه لا يكتفي بمجرد كثرة الشواهد وإنما يشترط الكثرة المفيدة للقطع. (المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية، لمحمود عبد الهادي فاعور، بسيوني للطباعة، صيدا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ص: ١٢١).

(٢) انظر: المصباح المنير، مادة «أصل»، ١/١٤.

(٣) طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، للعلامة عبد الرحمن السعدي، دار البصيرة، مصر، ص: ٥، ٦.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن التأصيل في الاصطلاح: هو ما يقوم به الفقيه من إرجاع المسائل إلى الدلائل «أصولها وقواعدها» المعتبرة شرعاً وفقهاً.

وهذا الإرجاع له أثره في قيام العلم والعدل في النظر والموازنة، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»^(١).

والتأصيل في الدراسات المقارنة لا يخرج عن إقامة الدليل، وتصدير الأصول المقدمة في بناء الأحكام، وهذا التأصيل تتفاوت المذاهب فيه؛ فقد يتفق المذهبان في الحكم ولكن يختلفان في تأصيله^(٢)، على سبيل المثال:

وقف المنقول من المتاع: أجازته كل من الشافعي ومحمد بن الحسن من الحنفية، لكن دليل الجواز عند الشافعي مختلف عنه عند محمد بن الحسن رحمهما الله^(٣).

فالشافعي يستدل لجواز وقف المنقول بالقياس على العقار، والكراع، والسلاح، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع هو «الانتفاع به مع بقاء العين».

(١) منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ٨٣/٥. وما في مجموع الفتوى ٢٠٣/١٩ مستل من منهاج السنة فيما ظهر للباحث.

(٢) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٠٢-٣٠٥.

(٣) انظر: مغني المحتاج، ٣٧٧/٢، وحاشية ابن عابدين، ٣٧٤/٣، وبدائع الصنائع، ٦/٢٢٠، والمبسوط، ٤٥/١٢.

وأما محمد بن الحسن؛ فاستدل بالعادة المحكمة وهو عرف الناس، من تأصيله في باب الوقف أن ما تعارف الناس على وقفه من المنقول يجوز وقفه، وما لم يتعارفوا عليه فلا يجوز وقفه.

فالملاحظ لتأصيل الحكم بين المذهبين يدرك أثر التحليل بالمقارنة الفقهية في كشف مكونات الحكم لدى المذهبين، كما يتعرف على مدى توظيف إمام المذهب أو أصحابه لأصول الإمام أو المذهب في تقديم تلك الأصول؛ لتأصيل الحكم والرأي المختار للمذهب في مسألة ما.

فمرحلة التأصيل من المراحل والمحطات في مسلك المقارنة الفقهية التي يتجلى من خلالها أسس بناء المذاهب الفقهية، وارتباط الفروع الفقهية المتمثلة في الأحكام بتلك الأسس، فالمتبع لكتب المذاهب المدونة لبيان المذهب أو دليله قد لا يتوصل الناظر فيها إلى مدى ارتباط أصول المذهب بنتائج الأحكام إلا من خلال مدونات الخلاف العالي؛ لأن الجدل الفقهي والمناظرة المودعة فيها تقوم على الانتصار للمذهب ونتائج أحكامه من خلال أصوله، ومن لوازم هذا الانتصار كشف مقدار الارتباط بين نتائج الأحكام وأصولها التي قد قامت عليها.

المطلب الثالث: مرحلة الاستدلال.

إن مرحلة الاستدلال في المجادلات الفقهية المرقومة، في مدونات الخلاف العالي هي المعمل الكاشف عن طرائق، ومعاقد بناء الحكم المستخلص من الأصول المعتبرة، في بناء الأحكام المعدودة في مراجع التعرف على الأحكام: كالكتاب والسنة والإجماع والقياس، وغيرها من الأدلة التي اختلف في اعتبارها، وإن كان أغلبها لا ينتهض بها إنشاء الحكم، بل لا تعدو أن تكون أدلة كاشفة للحكم لا منشئة له.

والاستدلال في اللغة: هو استفعال من طلب الدليل أو الطريق المرشد إلى المطلوب، والمطلوب هو جملة الأحكام الشرعية الحاصلة من الأدلة^(١). وهذا وفق موضوع هذا البحث.

وقد عرف الباحث الدليل في الباب الأول أثناء بيان معنى أدلة الأحكام؛ فليس ثمة حاجة لإعادته هنا، وأما المعنى الاصطلاحي للاستدلال؛ فقد عرّفه جملة من الأصوليين بعدة تعريفات، منها:

قال الباقلاني - رحمه الله -: «فأما الاستدلال فقد يقع على النظر في الدليل، والتأمل المطلوب به العلم بحقيقة المنظور فيه، وقد يقع أيضًا على المسألة عن الدليل والمطالبة به»^(٢).

ويقول ابن عقيل - رحمه الله -: «الاستدلال: الطلب للدلالة على المعنى، ولا يخلو الاستدلال من أن يستخرج به المعنى أو يعلم به الحق في المعنى»^(٣).

وقال القرافي - رحمه الله -: «هو محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوبة، فجعل الاستدلال هو كل نظر في القواعد الأصولية مفضٍ إلى استخلاص حكم شرعي»^(٤).

ويعرفه الطوفي - رحمه الله - بقوله: «ما أمكن التوصل به إلى معرفة الحكم»^(٥).

وقد جعل بعض الفقهاء للاستدلال مفهوماً خاصاً ومجالاً معيناً؛ بحيث

(١) انظر: المعجم الوسيط، مادة «دل»، ٢٩٤ / ١، والاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، ص: ٧، ٨.

(٢) التقريب والإرشاد، ٢٠٨ / ١.

(٣) الواضح، ٤٤٧ / ١.

(٤) شرح تنقيح الفصول، ص: ٤٥٠. (٥) شرح مختصر الروضة، ١ / ١٣٤.

يصبح تعريفه الاصطلاحي مغايرًا للتعريف اللغوي^(١)، قال الشوكاني - رحمه الله - في التعريف بالاستدلال: «وهو في اصطلاحهم ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس... واختلفوا في أنواعه؛ فقليل هي ثلاثة: التلازم بين الحكمين من غير تعيين علة وإلا كان قياسًا. الثاني: استصحاب الحال. الثالث: شرع من قبلنا. قالت الحنفية: ومن أنواعه نوع رابع هو الاستحسان. وقالت المالكية: ومن أنواعه نوع خامس وهو المصالح المرسله^(٢)». وقال: «المصالح المرسله... ذكرها جماعة من أهل الأصول في مباحث الاستدلال، ولهذا سماها بعضهم بالاستدلال المرسل، وأطلق إمام الحرمين وابن السمعاني عليها اسم الاستدلال^(٣)».

وقال الأمدي - رحمه الله -: «أما معناه في اللغة فهو استفعال من طلب الدليل، والطريق المرشد إلى المطلوب، وأما في اصطلاح الفقهاء فإنه يطلق تارة بمعنى ذكر الدليل، وسواء كان الدليل نصًا أو إجماعًا أو قياسًا أو غيره، ويطلق تارة على نوع خاص من أنواع الأدلة... وهو عبارة عن دليل لا يكون نصًا ولا إجماعًا ولا قياسًا... وهو على أنواع^(٤)». ثم ذكر فيه أنواعًا كلها من قبيل المنطق، وكيفية ترتيب المقدمات والخروج على النتائج.

(١) يرى بعض الباحثين أن الحنفية هم أول من حاول أن يجعل للاستدلال مفهومًا خاصًا ومجالًا معيّنًا؛ بحيث يصبح تعريف الاستدلال الاصطلاحي مغايرًا للتعريف اللغوي، حيث جعلوا كل احتجاج بغير نص أو إجماع أو قياس استدلال، ولذلك كان الحنفية في أغلب مؤلفاتهم يعقدون فصلًا خاصًا بالاستدلال ليبحث على طريقة بحث سائر الأدلة الشرعية بخلاف أكثر الأصوليين؛ فإنهم لم يتعرضوا لبيان الاستدلال بهذا الاعتبار بل نظروا إليه باعتبار التفكير في الدليل للوقوف على حقيقة حكم شرعي ما. (انظر: الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ١٧٢/٢.

(٣) نفس المصدر، ١٨٤/٢.

(٤) الإحكام للأمدي، ٣٦١/٤.

وقيل: «الاستدلال تعليق الأحكام بمصالح يراها شبيهة بالمصالح المعتبرة وفقاً، وبالمصالح المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول قارة في الشريعة»^(١).

«وهذا التعدد في تعريف الاستدلال لدى الأصوليين يدل على توسعهم فيه ليشمل الاحتجاج بمنطوقات النصوص ومفهوماتها وظواهرها، وكذلك بدلالات الألفاظ ومعانيها، وكذلك بالقواعد والمآلات والمقاصد، كما استدلوا بالقرائن الحافة بالوقائع وَبِتَعَارُضِ الْأَشْبَاهِ، وبالسكوت في محل الحاجة إلى بيان، كما استدلوا بالأحكام بعضها على بعض وباستصحاب الحال.

وحاصل المسألة أنهم استدلوا بكل دليل حاصل من قِبَلِ معارف العقل ونتائجه مما هو شرعي، أو مستفاد من دليل شرعي، أو قائم على إذن شرعي»^(٢).

وبناءً على التعريفات المتقدمة يمكن تلخيص مفهوم الاستدلال بأنه: طلب دلالة الدليل المعبر شرعاً وفقهاً على معنى أو حكم وفق قواعد الاستنباط وأصوله.

فالاستدلال الفقهي الذي يزاوله الفقهاء في النصوص الفقهية يقوم على إبراز الأدلة التي تقوم عليها الأحكام بواسطة القواعد والأصول القارة في طرائق الفقهاء، كما أن هذا الاستدلال الفقهي يدور على توظيف قواعد الاستنباط وأصوله في التعامل مع الوقائع والأدلة التي انتهت بأحكام اعتبرها المذهب وضمها إلى حزمة الفروع الفقهية المنظومة في سلكه.

(١) البرهان في أصول الفقه، ٢/٧٢١.

(٢) الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، ص: ١٠.

والاستدلال هو ملخص علاقة الأحكام والمعاني الفقهية بكل دليل معتبر في الميزان الفقهي. والفقهاء في تقريراتهم وانتصارهم للمذهب في سياقات الخلاف العالي يستندون على الاستدلال وتوضيح المسلك المتخذ في الاستدلال، وهذه المسالك تختلف من مذهب لمذهب، وهذا الاختلاف مُعزّز لتحليل النصوص الفقهية بالمقارنة الفقهية المشتملة على مرحلة الاستدلال؛ فالمقارنة الفقهية من محالها - كما بين الباحث في المبحث السابق - هي الأصول والكلليات الفقهية التي تشكلت من خلال تلك الاستدلالات، وكذلك نتائج أحكام الفروع الفقهية؛ لذا فإن تحليل مرحلة الاستدلال - ومن خلال المقارنة - يُدرك به العلاقة بين الدليل والمدلول والتي تكوّن على ضوءها الحكم الوارد في النص الفقهي.

ومرحلة الاستدلال من المراحل الثرية بتعدد طرق الفقهاء في عرضها وتقريرها، ولذلك فمن المناسب ذكر بعض القواعد في هذا الشأن مما ينبغي ويجب ملاحظته من قبل الفقيه قبل شروعه في تحليل النص الفقهي المشتمل على مرحلة الاستدلال، وهي على النحو الآتي:

أولاً: ما يتعلق بالدليل من الكتاب العزيز:

القاعدة الأولى: استقراء آيات القرآن.

بما أن القرآن الكريم هو الأصل في التشريع، فقد بينت فيه أسس الشريعة وأوضحت معالمها، وهذا الأصل مؤسس على قاعدة متينة للأحكام، ذات أثر كلي، يسعى الفقهاء على تعدد طبقاتهم إلى تعميم آرائهم، وأقوالهم، ومذاهبهم بالآيات ذات الصلة بالمسائل الفقهية الواردة في جدلياتهم، وفقههم المقارن، والخطوات العملية في استقراء الأدلة من الكتاب الحكيم تتطلب أمرين: -

الأول: عرض ما ورد في الموضوع الفقهي أو المسألة - محل البحث -

من آيات قرآنية لها علاقة بالقضية المطروحة، أو تعالج جانباً فقهياً ذا علاقة بها.

الثاني: الوقوف على الاحتمالات والتحليلات الممكنة، التي تعد مقبولة ومعتمدة في ميزان أهل العلم^(١).

القاعدة الثانية: اعتبار القراءات:

إن من الأصول الراسخة عند الفقهاء اعتبار القراءات القرآنية في الاستدلال، والتفسير، بل شكّل اعتبارها أثراً في الخلاف، مما يحتم على الباحث الوقوف على أوجه القراءات المؤثرة في الأحكام، والتي يستدل بها بعض الفقهاء في خلافاتهم، وخاصة أن توزع الفقهاء في الأمصار، يجعل اختلاف القراءات مؤثراً في استدلالاتهم، وهذا يلحظه من تأمل في بعض الخلافات الفقهية: «ومن القواعد الأصولية أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة، فلهما حكم آيتين، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولاً مهما أمكن؛ لأن إعمال الكلام أولى من إهماله»^(٢).

ثانياً: ما يتعلق بدليل السنة المطهرة:

القاعدة الأولى: استقراء الأحاديث الواردة في النص الفقهي محل التحليل.

إن من مقتضيات البحث المنهجي في المسائل الخلافية الفقهية استقراء الأدلة من السنة الواردة في النص الفقهي محل التحليل سواء لدى أصحاب المذاهب أو ما ورد في السنة - ولم يستدلوا به لظروف البعد عن النص أو

(١) منهج البحث في الفقه الإسلامي، للدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ص: ٣١.

(٢) أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، للدكتور: عبد الله الدوسري، دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص: ٦٢.

موانع الاستدلال بالسنة المذكورة في مظانها، وأن تكون آية الاستقراء على النحو التالي:

أولاً: عرض كل ما استدل به المخالفون من الأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بموضوع المسألة - محل الدراسة.

ثانياً: تحليل الأحاديث فقهياً بما يتصل بموضوع البحث.

ثالثاً: تأمل مدارات الاستدلال التي اعتمد عليها المستدلون بها على آرائهم وأقوالهم^(١).

القاعدة الثانية: التنبه لمنهج الفقهاء في إيراد الأحاديث:

قد يلحظ بعض الباحثين وجود عدد من الأحاديث الضعيفة في استدالات الفقهاء في مسائل الخلافات، وقد يوجد هذا لدى الباحث موقفاً يؤدي إلى اطراح هذه الأدلة، ولكن قبل ذلك أود الإشارة إلى بعض الملاحظات في هذا الشأن لعلها توجد شيئاً من التوازن في الموقف: -

أولى الملاحظات:

أن الأحاديث التي يوردها الفقهاء في كتبهم الاستدلالية ليست على الإطلاق هي أدلة إمام المذهب التي اعتمد عليها، فالحكم الفقهي الذي يذكرونه هو حكمه، ولكن ليس الدليل دليلاً في كثير من الأحيان، إنما هو حديث وجده هذا المؤلف موافقاً لما حكم به إمامه، فأورده دليلاً له، وقد يكون للإمام دليل آخر.

وهذه الملاحظة أكثر ما تنطبق عليه، هو المذهب الحنفي، وذلك أن الإمام أبا حنيفة لم يدون بنفسه فقهه وأدلته.

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٥.

ثانية الملاحظات:

قد يورد الفقيه دليلاً، ويكون الدليل هو دليل الإمام نفسه، فيخرجه المحدث من كتب المحدثين المتأخرين في الزمن عن أئمة المذاهب الفقهية، في حين أن هذا الحديث يرويه هذا الإمام المجتهد من طريق خاص به، بسند صحيح صالح للاحتجاج.

فمن نظر إلى الحديث من طريق المحدثين في كتبهم المتداولة التي يعتمد عليها أصحاب التخريج، وجد الحديث غير صالح للحجة، فيتسرع في رد الحديث. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «إن الأئمة الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين كانوا أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير؛ لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول، أو بإسناد منقطع، أو لا يبلغهم بالكلية»^(١). ومثله إذا ورد خلاف بين الصحابة واستدل أحدهم بحديث بلغنا بطريق ضعيفة؛ فالذي يتوجه أن استدلال الصحابي به يقويه في الدرجة، ويعد قرينة على تصحيحه واعتباره في أدلة المستدلين به وفي عمود أدلة المسألة.

وهذا الموضوع جدير بالبحث وضبطه من أهل الاختصاص.

ثالثة الملاحظات:

قد يكون دليل الأئمة الفقهاء حديثاً ضعيف السند حقاً، سواء أكان من طريقهم أم من طريق غيرهم، ولكن قد يكون له من المؤيدات ما لا يحصى كثرة، من الكتاب والسنة، أو منهما معاً.

رابعة الملاحظات:

قد يستدل الفقيه بالحديث الضعيف، وذلك وفق مذهبه من الاحتجاج

(١) مجموع الفتاوى، ٢٠/٢٣٩.

بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يشتد ضعفه، وحديث ضعيف خير من الرأي والقياس.

خامسة الملاحظات:

«للفقهاء طريقتهم في إيراد الحديث بالمعنى مع الاقتصار على موضع الاستدلال، درجوا على ذلك، ليس عن عجز وقلة معرفة بالحديث، بل رعاية للاختصار، وتوضيحاً للحكم، والتفاتاً إليه، أو بتعبيرٍ آخر، بُعداً عن الحشو والتطويل، وآية ذلك أن المحدثين الفقهاء لم يخرجوا في مؤلفاتهم الفقهية عن هذا المنهج، ومثالهم الواضح الإمام الطحاوي، المحدث الجليل، فمع جلالاته في علم الحديث رواية ودراية، تراه في مؤلفاته الفقهية يجتزئ من الحديث بموضع الاستدلال فقط، وغالباً ما يكون بالمعنى، ليدخله في صياغة العبارة وسياقها، بدون قلق أو اضطراب، ومن يتأمل كتابه «مختصر الطحاوي»، في الفقه يجد ما نقوله واضحاً جلياً»^(١).

ثالثاً: ما يتعلق بعموم الأدلة:

القاعدة الأولى: معرفة المعبر من الأدلة لدى المدارس الفقهية.

إن إدراك المعبر من الأدلة في الاستدلال لدى فقهاء المذاهب يعتبر من الموازنات في تكوين الموقف من الأدلة الواردة في معرض الحجج بين أطراف الخلاف، فلا بد أن يقف الباحث على موقف الظاهرية من القياس، واعتبار خرقهم للإجماع، وأحاديث الآحاد ومعارضتها للاستدلال عند الحنفية، والاستحسان وموقف الشافعي منه، وسد الذريعة وأثرها في إنشاء الأحكام عند الحنابلة والمالكية، وكل هذه المسائل ينبغي ألا يعيش الباحث في معزل عن تصورهما، وأثرها لدى قابليها أو رافضيها.

(١) مقدمة محقق نهاية المطلب، ص: ٣٠١.

القاعدة الثانية: حشد الأدلة عند بعض أطراف الخلاف إلزامًا لا حجة.

يكثر عند جمع من المحققين مبدأ حشد الأدلة والإكثار منها على موطن الإشكال، أو محل النزاع؛ لإلزام الخصم، ولا يراد به الاحتجاج للمسألة على جهة الأولوية، وهذا مما ينبغي ملاحظته.

مثال ذلك:

الإمام البيهقي يورد من الأحاديث استدلالًا لمذهب الإمام الشافعي ما لو ورد عليه لضعفها ولم يقبل الاحتجاج بها؛ ولذا لا تعد هذه الأحاديث حجة لمذهب الشافعي. وحشد الأدلة مسلك يسلكه بعض أهل العلم؛ لإلزام الخصم بالحكم محل النقاش. قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وإن كان البيهقي روى هذا فهذا مما أنكر عليه، ورآه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفه كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها وإنما أوقعه في هذا - مع علمه ودينه - ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر. فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق، كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي؛ لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي»^(١).



المبحث الخامس

فوائد المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي

إن المقارنة الفقهية بين آراء الفقهاء في مسألة ما لا شك أنه يثري الساحة الفقهية على مستوى الفقه ذاته، وعلى مستوى الفقيه، وعلى مستوى عموم المكلفين، وبما أن المقارنة الفقهية من مسالك دراسة الفقه، وتحليل نصوصه فإن المتحصل منه جملة من الفوائد التي تعود على مسلك تحليل النص الفقهي الاجتهادي، فمن هذه الفوائد الآتي:

الفائدة الأولى: تحرير تصوير الفقهاء للمسألة الواردة في النص الفقهي محل التحليل؛ فاعتماد الفقيه على عناوين المسائل دون المقارنة بين تصوير كل مذهب للمسألة المدروسة يجعل الفقيه يحلل المسألة وفق مفهوم واحد، وهذا يحدث تضارباً في نتائج تحليله وما سيراه في مدونات المذاهب من بعض الإطلاقات التي تدرج في المسألة وهو لم يتعرض لبيانها أثناء تحليله؛ لكونه اعتمد على العنوان المجمل للمسألة، مثال ذلك مفهوم العينة، فالعينة أضيّق المذاهب في مفهومها الشافعية، وأوسعها المالكية، وهذه المذاهب بالرغم من تفاوتها، وانفراد بعضها دون بعض في مسائل من العينة، فإنّها تتفق في أضيّق وأغلظ صور العينة، وهي العينة الثنائية، «أن يبيع سلعة بثمن حال ثم يشتريها قبل قبض الثمن بأكثر منه نسيئة»؛ إذ تتفق في صورتها، وكونها عينة؛ لكنها لم تضع تعريفاً يازائها خاصة، فإن ما أورده الحنفية والمالكية من تعريفات للعينة، يناسب مفهومها الواسع عندهم، الذي لا يقتصر على الثنائية

فقط؛ بل يشملها وغيرها^(١).

ومن ذلك صور نكاح الشغار ف «قد اختلف العلماء في صورة نكاح الشغار ونشأ اختلافهم في ذلك من اختلافهم في المعنى الذي اقتضى بطلانه»^(٢).

فغفلة الفقيه عن هذا التعدد والتنوع في مفهوم العينة لا يجعله يستكمل تحليل تصوير العينة وفق ما هو الحال في كل مذهب.

الفائدة الثانية: إدراك مدى توسع المذاهب في بعض الأبواب الفقهية دون البعض، وهذا يبرز معياراً في النظر الفقهي لكليات وأصول الأبواب في المذاهب الفقهية، ومن خلالها يستوعب الفقيه أثناء تحليله انسجام الفروع الفقهية المندرجة تحت باب معين مع أصول المذهب في الباب، فمن تحليلات شيخ الإسلام -رحمه الله- في هذا السياق قوله: «...فأما الطهارة والنجاسة فنوعان من الحلال والحرام في اللباس ونحوه، تابعان للحلال والحرام في الأطعمة والأشربة، ومذهب أهل الحديث في هذا الأصل العظيم، الجامع - وسط بين مذهب العراقيين والحجازيين، فإن أهل المدينة مالكا وغيره يحرمون من الأشربة كل مسكر كما صحت بذلك النصوص عن النبي ﷺ... وليسوا في الأطعمة كذلك، بل الغالب عليهم فيها عدم التحريم، فيباحون الطيور مطلقاً وإن كانت من ذات المخالب، ويكرهون كل ذي ناب من السباع، وفي تحريمها عن مالك روايتان، وكذلك في الحشرات عنه هل هي محرمة أو مكروهة؟ روايتان وكذلك البغال والحمير، وروي عنه أنها

(١) انظر: مذاهب الفقهاء في العينة «دراسة تفصيلية مقارنة»، للدكتور: عبد الله السعيد، بحث منشور

في شبكة الألوكة الإلكترونية. ٤/٤.

(٢) طرح الشريب في شرح التريب، ٧/٢٢.

مكروهة أشد من كراهة السباع، وروي عنه أنها محرمة بالسنة دون تحريم الحمير، والخيل أيضًا يكرهها لكن دون كراهة السباع.

وأهل الكوفة في باب الأشربة مخالفون لأهل المدينة ولسائر الناس، ليست الخمر عندهم إلا من العنب، ولا يحرمون القليل من المسكر إلا أن يكون خمراً من العنب أو أن يكون من نبيذ التمر أو الزبيب النيء، أو يكون من مطبوخ عصير العنب إذا لم يذهب ثلثاه، وهم في الأطعمة في غاية التحريم؛ حتى حرموا الخيل والضباب، وقيل: إن أبا حنيفة يكره الضب والضباع ونحوهما.

فأخذ أهل الحديث في الأشربة بقول أهل المدينة وسائر أهل الأمصار موافقة للسنة المستفيضة عن النبي ﷺ وأصحابه في التحريم، وزادوا عليهم في متابعة السنة... دخل بعضهم بغداد فقال: هل فيها من يحرم النبيذ؟ فقالوا: لا إلا أحمد بن حنبل دون غيره من الأئمة، وأخذ فيها بعامية السنة حتى إنه حرم العصير والنبيذ بعد ثلاث وإن لم يظهر فيه شدة متابعة للسنة المأثورة في ذلك؛ لأن الثلاث مظنة ظهور الشدة غالباً، والحكمة هنا مما تخفى فأقيمت المظنة مقام الحكمة، حتى إنه كره الخليطين إما كراهة تنزيه أو تحريم على اختلاف الروايتين عنه، وحتى اختلف قوله في الانتباز في الأوعية هل هو مباح أو محرم أو مكروه؟ لأن أحاديث النهي كثيرة جداً وأحاديث النسخ قليلة، فاختلف اجتهاده هل تنسخ تلك الأخبار المستفيضة بمثل هذه الأخبار التي لا تخرج عن كونها أخبار آحاد ولم يخرج البخاري منها شيئاً، وأخذوا^(١) في الأطعمة بقول أهل الكوفة؛ لصحة السنن عن النبي ﷺ بتحريم كل ذي ناب

(١) يعني بهم أهل الحديث.

من السباع، وكل ذي مخلب من الطير...»^(١).

فهذه القطعة التحليلية لشيخ الإسلام توضح مقدار الفائدة التي تعود من المقارنة الفقهية على استيعاب أصول الأبواب وتأصيلات المذاهب للفروع المندرجة تحتها.

الفائدة الثالثة: بالمقارنة الفقهية تتمايز مسالك الفقهاء في تقرير الاستدلال وإن اتفقت أحكامهم، فمن القواعد المنهجية في المقارنات الفقهية أن «الاتفاق في الحكم لا يوجب الاتحاد في العلة»^(٢)، كما أن الاختلاف في العلة مع الاتحاد في الحكم يبني عليه اختلاف في التفاصيل، وهذا يؤكد بأن عدم عناية الفقيه المشتغل بتحليل النص، من خلال المقارنة الفقهية يؤدي به إلى عدم تصور الخلاف الفقهي بين المتوافقين في الحكم والمختلفين في العلة ومسالك الاستدلال، قال العراقي -رحمه الله- في أثناء بيانه توافق الجمهور باعتبار صلاة ذوات الأسباب في أوقات النهي: «وقد ظهر بذلك أن أرباب المذاهب الثلاثة جوزوا في أوقات النهي ما له سبب في الجملة، وإن اختلفوا في تفاصيل ذلك»^(٣).

الفائدة الرابعة: الوقوف على السبب الذي بوجوده تعددت أقوال الفقهاء في حكم المسألة محل التحليل، ولم يدل دليل قاطع على حكمها؛ لذا وقع فيها الخلاف^(٤).

(١) القواعد النورانية، ص: ١-٣.

(٢) جواز وقف النقود، لأبي السعود محمد بن مصطفى، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ص: ٣٩.

(٣) طرح الثريب في شرح التريب، ١٩٢/٢

(٤) انظر للتوسع في بيان أسباب الخلاف: اختلاف المفتين والموقف المطلوب تجاهه من عموم =

وأَسباب الخلاف من مستخلصات التحليل بالمقارنة الفقهية، وهي من المعينة على معرفة أثر أصول المذاهب في بناء الرأي الفقهي، ومعايير المذاهب في التعامل مع النصوص الفقهية الشرعية، وأدوات الاستنباط الموظفة في استخلاص الحكم من النص، وتجلية مناطات الأحكام وفق مسالك كل مذهب، وكشف القرائن والظروف المؤثرة في صدور الحكم الفقهي^(١).

ولا شك أن تلمس أسباب الخلاف في المسائل الفقهية الخلافية ملكة فقهية تزيد في عمق الفقيه ونضجه، وتؤهله إلى القدرة على الربط بين النظائر وتخريج الفروع على الأصول، وتخريج الأصول على الأصول، والفروع على الفروع، والأصول على الفروع، ولدقة هذه المركزية في مراحل البحث الفقهي لا تجد المتقدمين يعنون كثيرًا بذكرها لوضوحها لديهم في مدوناتهم إلا ما ندر، والذي يظهر للباحث أن فارس ميدان هذا النوع من حيث إبراز نقطة أسباب أو سبب الخلاف في المسألة الفقهية هما عالمان مالكيان: -

الأول: الإمام محمد بن رشد القرطبي من خلال كتابه: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد».

الثاني: أبو الحسن علي بن سعيد الرجرجي من خلال كتابه: «مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها».

وأولى المظان بالرجوع لها في معرفة كيف تمكن العلماء من دراسة المسائل وتقريرها، ومعرفة نقاط الخلاف وإبرازها، والمظان التي يمكن الاستفادة منها في هذا الباب، وتكوين ملكة فقهية يستطيع معها الباحث - بإذن

= للمسلمين، للشريف حاتم، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص: ٢٥، ٢٦، واختلاف التنوع حقيقته ومناهج العلماء فيه، للدكتور خالد الخشلان، دار إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص: ١٩.

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٧٤-٩٨.

الله- التعرف على أسباب الخلاف في المسائل الفقهية هي على سبيل المثال:
 أولاً: كتب تخريج الفروع على الأصول أو كتب التخريج الفقهي عموماً.
 ثانياً: بعض المدونات المعاصرة التي عنيت بهذا النوع من المراحل
 وإبرازها إثر الأدلة والقواعد اللغوية والأصولية في الخلاف^(١).

الفائدة الخامسة: ارتباط الجزئيات بالكليات هو ارتباط التطبيق بالنظرية، وهذا الارتباط يحتاج إلى ارتياض وممارسة، فهو نافذة في معرفة كيف يفكر الفقهاء، وكيف ينقحون المناطات ويحققونها، وبالمقارنة الفقهية في أثناء تحليل النصوص يظهر للفقيه جوانب الربط بين الجزئيات والكليات، فالفقهاء غالباً عندهم مقدار كبير من الاتفاق على كليات تضبط لهم حراك الجزئيات، وتلك الكليات من موضحات مناهجهم في الفتوى ونحوها من مجالات

(١) من تلك المدونات على سبيل المثال الآتي:-

القرآن الكريم: «أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية»، للدكتور: عبد الله بن برجس الدوسري.

السنة النبوية: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء»، لمحمد عوامة.
 الأدلة المختلف فيها: «أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي»، للدكتور: مصطفى ديب البغا.
 اللغة العربية. «أثر اللغة في اختلاف المجتهدين»، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، و«الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية»، للدكتور: هادي الشجيري.

في الأصول الفقهية: «أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء»، للدكتور مصطفى الخن، و«أمالي الدلالات في مجالي الاختلافات»، لعبد الله بن ييه، و«الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي»، للدكتور: هشام قريسة، و«تعارض ما يخل بالفهم وأثره في الأحكام الفقهية»، للدكتور: شكري رامتيش البوسوني، و«نظرية التعقيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء»، الدكتور: محمد الروكي و«فقه المقاصد وأثره في الفكر النوازلي» للدكتور: عبد السلام الرفاعي.
 فاستقرأ الباحث لهذه المدونات وأمثالها يعين على فهم سبب الخلاف ومعايير وضوابط استخراجها وكيفية صياغته.

التوظيف الفقهي، ومن تلك المجالات الخلافات الفقهية، فهي تسلط نظر الفقيه على موضع الربط بين الكليات والجزئيات، أو الفروع والأصول ونحو ذلك، مثاله: ما ذكره ابن دقيق العيد - رحمه الله - في بيان رأي المالكية في مسألة نسبة الولد للفراش؛ حيث قال: «والحديث^(١) أصل في إلحاق الولد صاحب الفراش. وإن طراً عليه وطء محرم. وقد استدل به بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم، وأصل من أصول المذهب وهو الحكم بين حكيمين؛ وذلك أن يكون الفرع يأخذ مشابهة من أصول متعددة فيعطى أحكاماً مختلفة ولا يحض لأحد الأصول. وبيانه من الحديث: أن الفراش مقتض لإلحاقه بزمة والشبه البين مقتض لإلحاقه بعتبة فأعطي النسب بمقتضى الفراش. وألحق بزمة، وروعي أمر الشبه بأمر سودة بالاحتجاب منه. فأعطي الفرع حكماً بين حكيمين فلم يحض أمر الفراش فتثبت المحرمية بينه وبين سودة، ولا روعي أمر الشبه مطلقاً فيلتحق بعتبة، قالوا: وهذا أولى التقديرات. فإن الفرع إذا دار بين أصلين، فألحق بأحدهما مطلقاً، فقد أبطل شبهه الثاني من كل وجه، وكذلك إذا فعل بالثاني، ومحض إلحاقه به: كان إبطالاً لحكم شبهه بالأول فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه: كان أولى من إلغاء أحدهما من كل وجه»^(٢).



(١) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام. فقال سعد: يا رسول الله، هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي أنه ابنه، انظر إلي شبهه. وقال عبد بن زمة: هذا أخي يا رسول الله، ولد علي فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله - ﷺ - إلى شبهه، فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال: هو لك يا عبد بن زمة، الولد للفراش وللعاهر الحجر. واحتجبي منه يا سودة فلم ير سودة قط» (وقد سبق تخريجه).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥.

المبحث السادس

أمثلة تطبيقية لبيان أثر المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي

يُعنى كثير من الفقهاء المدونين لفقه الخلاف العالي بالمقارنة الفقهية، كما يعد عرض تلك الخلافات نوعاً من التحليل لآراء الفقهاء حول مسألة معينة، وقد امتاز هذا النوع من الدراسة الفقهية بإعمال أصول المذاهب المعتمدة للأدلة الشرعية والمنظمة لبناء المذهب، وهذا شكل ميداناً تطبيقياً لتحليل النتائج الفقهية وما تعلق بها من أصول وكليات، وهذه الدراسة ليست قاصرة على مذهب دون مذهب، بل إن الفقيه المعني بعرض الخلافات ملزم من جهة العرف المتقرر في مثل هذا النوع من الدراسات بأن يعرض الآراء الفقهية؛ من تصوير المسائل وتأصيلها وطرائق الاستدلال لها.

ومن الأمثلة المودعة في مدونات الفقهاء، والمعدودة في الأمثلة التطبيقية التي يتجلى بها أثر المقارنة الفقهية في تحليل النص، الآتي:

المثال الأول: قال الكاساني -رحمه الله-: «...طواف الصدر واجب عندنا، وقال الشافعي سنة.

وجه قوله مبني على أنه لا يفرق بين الفرض والواجب، وليس بفرض بالإجماع فلا يكون واجباً، لكنه سنة لفعل رسول الله ﷺ إياه على المواظبة، وأنه دليل السنة، ثم دليل عدم الوجوب أنا أجمعنا على أنه لا يجب على الحائض والنفساء ولو كان واجباً لوجب عليهما كطواف الزيارة.

ونحن نفرق بين الفرض والواجب على ما عرف، ودليل الوجوب

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (من حج هذا البيت فليكن آخر عهده به الطواف)^(١). ومطلق الأمر لوجوب العمل إلا أن الحائض خصت عن هذا العموم بدليل، وهو ما روي أن النبي ﷺ رخص للنساء الحائض ترك طواف الصدر^(٢)؛ لعذر الحيض ولم يأمرهن بإقامة شيء آخر مقامه وهو الدم، وهذا أصل عندنا في كل نسك جاز تركه لعذر أنه لا يجب بتركه من المعذور كفارة والله تعالى أعلم^(٣).

فيلحظ الناظر في هذا المثال كيف أن الكاساني - رحمه الله - أبرز فائدتين في تحليل النصوص الفقهية من خلال المقارنة تحليلًا، وهما:

الأولى: قول الشافعي - رحمه الله - بسنية طواف الوداع، ومفهوم السنة عند الشافعي وتأصيل ذلك.

الثانية: إبراز الكاساني - رحمه الله - أصل الحنفية في باب الكفارات في الحج، وهو: كل نسك جاز تركه لعذر أنه لا يجب بتركه من المعذور كفارة.

المثال الثاني:

قال القرافي - رحمه الله -: «لو اشترى عرضًا للقنية فنوى به التجارة لا يكون للتجارة، بل يستقبل حولاً بعد البيع، وقاله مالك، والأئمة.

والفرق من وجهين: الأول: أن الأصل في العروض القنية، فيرجع إلى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج: باب طواف الوداع، ٦٨٤ / ٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج: باب وجوب طواف الوداع، ٩٦٣ / ٢، ولفظه: من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض).

(٢) كما في الحديث أنف الذكر.

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٤٢ / ٢.

أصلها بالنية، ولا يخرج عنه، كما لا يرجع المقيم مسافرًا؛ لأن الأصل الإقامة حتى ينضاف إليها فعل الخروج ويصير مقيمًا بها لسلامتها عن معارضة الأصل.

الثاني: أن حقيقة القنية الإمساك، وقد وجد حقيقة البيع للربح ولم يوجد، وقال أشعب^(١): لا تبطل التجارة بالنية فإن الفعل السابق - وهو الشراء للتجارة - أقوى من النية، فإنه مقصد وهي وسيلة، والمقاصد مقدمة على الوسائل^(٢).

في هذا النقل عن القرافي - رحمه الله - يتضح دور المقارنات الفقهية في تأصيل المسائل؛ حيث ظهر ذلك من خلال أمرين:

الأمر الأول: إبراز الفروق الفقهية بين الفروع. وبيان الفروق بين المسائل هو من مستخلصات التحليل وتفكيك المسألة؛ لمعرفة أصلها الذي ترجع إليه وتحاكم به.

الأمر الثاني: الوصف المقاصدي من حيث تمييز الوسيلة من المقصد؛ بحيث لو تعارضوا قدم الأقوى، فالعبرة بالمقصد وعليه فلا يعارض بالوسيلة.



(١) كذا وجده الباحث في النسخ التي بين يديه، ولعل الصواب أشهب، وقد سبقت ترجمته. فبعد البحث في كتب التراجم وطبقات المالكية لم يقف الباحث على من أطلق عليه من فقهاء المالكية هذا الاسم «أشعب»! والله أعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

(٢) الذخيرة، ٣/١٩، ٢٠.

الفصل السادس

المطابقة الفقهية

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: المقصود بالمطابقة الفقهية.
- المبحث الثاني: معنى المطابقة بين الواقعة المعروضة والأصل.
- المبحث الثالث: مجالات المطابقة الفقهية وضوابطها.
- المبحث الرابع: أهمية إدراك المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.
- المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

مدار الفقه على الاجتهاد؛ فبه تشيد بناؤه، وتأسست أركانه، وقُعدت كلياته، وحررت أصوله، والاجتهاد له أطوار يمر بها حتى يصدر عنها نتيجة، يشهد من خلالها أصالة الاجتهاد أو عدمه؛ إذ إن الاجتهاد كد للخاطر في التنبه لوجه دلالة الدليل، فليست كل أدلة الأحكام على مستوى واحد في الوضوح والثبوت، كما أن النصوص محدودة والوقائع غير متناهية الوقوع، وخوض عباب الواقع لا يستطيعه إلا المشتغل بمعظم أحكام الشرع نصًا واستنباطًا، فمن كان عالمًا بأصول الفقه وما يستمد منه، وذا سجية وقوة يقتدر بها على التصرف بالجمع والتفريق، والترتيب والتصحيح والإفساد فقد جمع ملاك صناعة الفقه، فبمثل هذا يتحصل للفقهاء الحنكة السديدة، والتجربة العميقة؛ لاستجماعه شرائط الاجتهاد^(١).

فمرتبة الاجتهاد لها أولوية في عمل الفقيه وتنزيله الدلائل على المسائل. ولجامها أصول الفقه، قال القرافي -رحمه الله-: «يتعين على من لا يشتغل بأصول الفقه ألا يخرج فرعًا أو نازلة على أصول مذهبه ومنقولاته وإن كثرت منقولاته جدًّا، فلا تفيد كثرة المنقولات مع الجهل بما تقدم، كما أن إمامه لو كثرت محفوظاته لنصوص الشريعة من الكتاب والسنة وأقضية الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يكن عالمًا بأصول الفقه حرم عليه القياس والتخريج

(١) انظر: نفائس الأصول، ٥٨٥/٤، ٥١٥، وفتاوى البرزلي، لأبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ٩٤/١، وشرح الكوكب المنير، ٤/٥٩، ٤٦٠، والاتجاهات الاجتهادية المعاصرة، في الفقه الإسلامي، للدكتور: الذوايدي بن بخوش قوميدي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ٥٨/١.

على المنصوصات من قبل صاحب الشرع، بل حرم عليه الاستنباط من نصوص الشارع؛ لأن الاستنباط فرع معرفة أصول الفقه»^(١).

وأصول الفقه يستقي هذه الأهمية لكونه خطة منهجية لبناء الفقه؛ حيث «غلب على علم أصول الفقه الطابع المنهجي، فأصبح يقوم بدور المنطق بالنسبة إلى علم الفقه، والعلاقة بينه وبين الفقه هي علاقة النظرية بالتطبيق، فإذا كان علم المنطق يدرس عملية التفكير مهما كان مجالها، ويحدد النظام العام، الذي يجب أن تتبعه لكي يكون التفكير سليماً، فإن علم الأصول يعلمنا كيف نهج في الاستدلال، بوصفه عملية تفكير؛ لكي يكون الاستدلال صحيحاً، وكيف نستنبط الأحكام من مصادرها»^(٢)، كما أن علم الأصول تولدت به الفروع الفقهية، فكانت تلك الفروع يتوقف فهمها على: قواعد، وعلل، ونظريات، ومبادئ، ولغة، واصطلاحات فقهية؛ فلا يمكن للفقيه أن يستقل بحفظ الفروع دون أسس تمسك بهذه الفروع في فكره، ورابطة موضوعية، تجمع بعضها ببعض^(٣).

وهذا المدى الواسع لتفاعل أصول الفقه مع الفقه يكتشفه الفقيه في مراس الفقهاء غالباً في بابين من أبواب توظيف الفقه هما: الفتوى والقضاء فهما محاط ورود النوازل والمستجدات وهما بدايات تاريخ النازلة حتى تتمدد وتتوسع، والحكم على تناسب أحكام النوازل مع الأدلة، وأصول الشرع، أو المذهب الفقهي لا تتحقق معرفته في الغالب إلا من طريق ميزان الاجتهاد، وميزان الاجتهاد حتى يحكم على تناسب حكم النازلة مع الأصول لا بد من

(١) أنواء البروق في أنواء الفروق، ١٠٩/٢.

(٢) القيم الضرورية ومقاصد الشريعة، لفهمي محمد علوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص:٧.

(٣) انظر: المدخل الفقهي العام، ١٢/١.

تحليل النازلة، وتحليل النازلة يقوم على معايير المطابقة ومدى تحققها في عمل الفقيه الناظر في النازلة محل التحليل، كما سبق وأن أشار الباحث إلى أن صدور النوازل غالبًا ما تكون في قوالب نصية فقهية اجتهادية، هي نصوص الفتاوى والأقضية، وقد عرض الباحث بشيء من التفصيل في الباب الأول فيما يتعلق بالفتاوى والأقضية في كونها نصوصًا فقهية.

وما يتعلق بالمطابقة ودورها في تحليل النص الفقهي سيوضحه الباحث - بإذن الله - في المباحث القادمة.



المبحث الأول

المقصود بالمطابقة الفقهية

من المقرر أن الشريعة تكاليف بأوامر ونواهٍ، تقتضي ربطها بمحالتها، ومواضعها حتى لا تبقى نظرية. وقد كلف الله نبينا محمداً ﷺ ببيانها بيان مشروعية وبيان تحقيق وتطبيق، وقد توارث ذلك العلماء من بعده في بيان ما شرعه، وبيان تحقيقه وتطبيقه.

فالتحقيق والمطابقة مسلك درج عليه الفقهاء في التعامل مع الوقائع والأحداث المتجددة بتجدد الأحوال والأزمنة والأمكنة والأشخاص؛ لإلحاقها بما يناسبها من الأحكام.

وتجلية معنى المطابقة وفق أمرين:

الأمر الأول: المعنى اللغوي للمطابقة:

الطاء والباء والقاف أصل صحيح واحد، وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه. يقال: طابق بين الشيئين جعلهما على حد واحد. من ذلك الطبق. تقول: أطبقت الشيء على الشيء، فالأول طبق للثاني؛ وقد تطابقا. ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا، كأن أقوالهم تساوت حتى لو صير أحدهما طبقاً للآخر لصلح^(١).

الأمر الثاني: المعنى الاصطلاحي للمطابقة المناسب لموضوع البحث:

لقد استعمل الفقهاء إطلاق المطابقة في موضعين:

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «طبق»، ٤٣٩/٣، والمعجم الوسيط، مادة «طبق»، ٥٥٠/٢.

الموضع الأول: في أثناء حديث الفقهاء عن دلالة اللفظ على معناه، فمن أحواله أن يكون دلالة اللفظ على معناه مطابقة، والمراد بالمطابقة هنا: كل لفظ دل على تمام ما وضع له^(١).

والموضع الثاني: في أثناء حديث الفقهاء عن إلحاق أمر بأمر، أو فرع بأصل، أو جزئي بكلي وهكذا. فمتى تحقق اجتماع المذكورات في حكم واحد؛ لاتحادهما في أمر جامع، وهو مناط الحكم. سمي مطابقة فقهية، ومن ذلك مطابقة الواقعة المعروضة أمام الفقيه للأصل القار شرعاً وفقهاً^(٢).

فالمطابقة هي تمام تهيؤ الفرع لإلحاقه بحكم الأصل -بمفهومه العام- فيما يتحد معه في الجامع المعبر شرعاً وفقهاً.

ومعنى ذلك أن المطابقة تمر بمراحل قبل تحققها وهذه المراحل تعد تفصيلية من حيث استيعاب طرفي المطابقة والجامع بينهما؛ فالمطابقة كما أنها وصف يطلق على التمام فهي كذلك معيار بمقدماتها لتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية التي تضمنت نتائج الإلحاق.

وهذه النصوص ليست قاصرة على نتائج القياس بمفهومه الأصولي بل المقصود بالنصوص التي تضمنت نتائج الإلحاق العام، مثل إلحاق جزئي بكلي أو إلحاق فرع بأصل؛ لأن مدار الإلحاق العام هو تحقيق المناط، «وتحقيق المناط هو الصلة بين الشريعة وأفعال المكلفين، وبين الشريعة وذوات الأشياء، وصفاتها.

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ١/٤١٧. وتفصيل الكلام على دلالة المطابقة انظر: شرح

تنقيح الفصول ص: ٢٤، والمستصفي، ١/٣٠، والإحكام للآمدي، ١/١٥.

(٢) انظر: التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، للدكتور: محمد عثمان شبير، دار

القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ص: ٩٣.

وعلى هذا النحو من الشمول في تفسير تحقيق المناط كانت وجهة نظر شيخ الإسلام ابن تيمية، والشاطبي رحمهما الله.

ويقابل وجهة النظر هذه، وجهة النظر الأخرى بتفسيره على وجه يقصر مدلوله على موضع من مواضع القياس التمثيلي، وهو تحقيق العلة، ولعل ذلك كان منهم من باب تفسير الأمر الكلي ببعض مدلوله؛ لأن المقام يقتضي التعرض للمدلول كله، من حيث إن التعرض لمصطلح تحقيق المناط إنما ورد في مباحث القياس من الأدلة الشرعية، وفيما يخص مباحث العلة. فورود تحقيق المناط في مباحث العلة، هو ورود له في بعض موارد، لا أن هذا الموضوع هو كل ما يرد فيه هذا المصطلح، بحيث لا يرد في غيره^(١).

ولذلك فإن المعنى المتناول في هذا المبحث للمطابقة لعمل الفقيه الذي يزاول فيه تحقيق المناط وفق التفسير الشامل هو المذكور في السطور الآتية.



(١) تحقيق المناط، للدكتور: صالح بن عبد العزيز العقيل، بحث منشور ضمن مجلة العدل التي تصدر من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، العدد ٢٠، السنة ١٤٤٢ هـ، ص: ٦٨.

المبحث الثاني

معنى المطابقة بين الواقعة المعروضة والأصل

كما تبين فيما سبق بأن المطابقة وصف لتمام تهيؤ إلحاق أفعال المكلفين أو أعيان الأشياء وصفاتها بأحكام الشريعة، لتحقق مناط تلك الأحكام؛ لكونه موطن اتحادها.

والمطابقة مرحلة لا يتحقق التنزيل إلا بها، والتنزيل له استعمالات في الميدان الفقهي، فمن أحوال استعمال هذا الإطلاق في واقع جملة من الفقهاء الآتي^(١):

الحال الأولى: تطبيق قاعدة كلية على جزئياتها، قال السيوطي -رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «إن تنزيل الفقه الكلي على الموضوع الجزئي يحتاج إلى تبصر زائد على حفظ الفقه وأدائه»^(٢).

الحال الثانية: حمل أمر على أمر آخر أو إلحاقه به، قال الزركشي -رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «إذا دارت الحادثة بين تنزيلها على القضاء أو على الفتوى، فعندنا تنزيلها على القضاء أولى»^(٣)، يقصد بذلك إلحاقها بباب القضاء أولى من إلحاقها بباب الفتوى.

الحال الثالثة: تطبيق الأحكام الشرعية ويكون ذلك وفق أحد الأمرين الآتين:

الأمر الأول: إيقاع الأفعال على وفق مقتضى الأدلة الشرعية، قال الشاطبي

(١) انظر: فقه التنزيل حقيقته وضوابطه، ص: ١٠٠، ١٠١.

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض، ص: ١٧٩.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ٦/ ٢١٩.

-رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «المقصود من وضع الأدلة تنزيل أفعال المكلفين بحسبها»^(١). أي: بحسب الأدلة.

الأمر الثاني: بتطبيق الحكم الشرعي على محله المناط به، قال الشاطبي -رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «...لو فرض ارتفاع هذا الاجتهاد -الاجتهاد في تحقيق المناط- لم تنزل الأحكام الشرعية على أفعال المكلفين، إلا في الذهن»^(٢). وقال ابن نجيم -رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «... وعلم القضاء، الفقه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة»^(٣).

الحال الرابعة: حمل بعض الفروع الفقهية في المذهب على نصوص إمام المذهب المتحدة مع نص الإمام في مناط واحد، قال الجويني -رحمه الله- مستعملاً هذا المعنى: «اختلف نصّ الشافعي في التيمم بالرمل، والذي ذهب إليه جماهير الأصحاب تنزيلُ النصّين على حالين، فحيث منع، أراد الرمل الخالص الذي لا تراب فيه، وحيث جوز، أراد الرمل الذي يشوبه التراب»^(٤). وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن المطابقة لإجراء عملي فقهي له استعمال واسع يشمل كثيراً من المجالات الفقهية، كما أن الذي يقوم به كل من عني بتوظيف الفقه؛ كالقضاة، والمفتين، وكذلك الفقهاء في تحرير المذاهب الفقهية والموازنة بين فروع المذهب ونصوص أئمتهم.



(١) الموافقات، ٣/٣٣.

(٢) الموافقات، ٤/٩٣.

(٣) الأشباه والنظائر، ص: ٣٨٨.

(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب، ١/١٦٣.

المبحث الثالث

مجالات المطابقة الفقهية وضوابطها

مما سبق تبين بأن المطابقة إجراء عملي وهو معياري يتم قبل إلحاق المقصود بالحكم بحكم الأصل المتقرر، ولا يخفى أن لكل إجراء مجالات وضوابط يسير عليها من يزاول الإلحاق أو من يقومه وفق الميزان الفقهي، وهذا لا يكون إلا في مجالين هما:

مجال التنظير الفقهي: وهذا المجال يقصد به في هذا المقام بناء الفقه المذهبي من خلال توليد الفروع الفقهية المذهبية، وتحرير المذهب، والنظر في تخريجات الأصحاب وأقيستهم، وما ينسبونه للمذهب من فروع وفق أصول الإمام أو أصول المذهب؛ لإدراج الفروع الفقهية وفق نسق المذهب، أو في أثناء التطبيق على الكليات الفقهية من القواعد والضوابط المعتمدة في الاستعمال الفقهي العام؛ كالقواعد المتفق عليها بين المذاهب أو المعتمدة في مذهب معين. تجد ثمة فقهاء يعنون في تمحيص هذه الإجراءات، وتتبعها من حيث مراحل الإلحاق والتطبيق، وتقييمها من حيث الصناعة الفقهية ومنها المذهبية؛ لاعتبار نتائج هذه العمليات الفقهية؛ لتكون ضمن البناء الفقهي العام أو المذهبي ليتم تدوينها ونسبتها للمذهب أو لعلم الفقه الفرعي.

وهذا يوجد في بعض التصانيف الفقهية، منها: الفقه المقارن فهي تتسم بالنقد الفقهي، والحواشي على مدونات المذاهب تُعنى بتقويم مضامين المتون الفقهية وردها لجواد المذهب، وشروح القواعد التي تسعى لحشد التطبيقات الفقهية على القواعد والضوابط، وكتب الفروق التي تقوم على بيان الفارق بين أحكام الفروع وإن تشابهت صورها. وقد بين الباحث في الباب الأول من

هذا البحث المدونات الفقهية أدوارها وأنواعها وأغراضها. فكل هذه المظان تستعمل التقويم بمطابقة الفروع الفقهية لأصول الشرع وأصول المذهب.

مجال التوظيف الفقهي: وهذا المجال يحوي التطبيقات الفقهية في الجوانب القضائية، والفتوية في بيان حكم النوازل والأحداث والمستجدات، وقد تناول الفقهاء هذا المجال بالتقويم تحقيقاً لمواءمة مضامين الأفضية والفتوى لأصول الشريعة وكلياتها. وغالب من يعنى بالتوظيف الفقهي يتحرى في بنائه للأحكام القواعد والضوابط التي تراعى في الباب محل الدراسة، وهذه العناية والتحري تكمل له النظرة الفقهية، فهو يحتاج إلى تحقيق المناطات في عملية اجتهاده؛ لذلك فإن تبصره بالوقائع واستيعابه للأصول مسلك له أهميته.

ولذلك فإن تقويم هذا المجال يحتاج إلى مسلك المطابقة التي يسبقها جملة من الإجراءات، وهذه المطابقة هي نوع من التحليل؛ لكونها تقويمًا مما يلزم معها الوقوف على كل مؤثر في تحققها.

فالتقويم والتحليل من طريق المطابقة يبرز ما ذهب له الفقهاء قديمًا ويؤكد، وهو أنه «لا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن، والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه، أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرًا؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله...»^(١).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٦٩/١.

وإن المرحلة الواقعة بين منزلة التجريد ومنزلة التطبيق هي مكشف العلاقة والتناسب بينهما والمراد بها في هذا الفصل هي المطابقة الفقهية.

ولعل الباحث يتحدث في المطالب الآتية في ضوابط المطابقة لإبراز وسائليتها في تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية.

المطلب الأول: التحقق من المجانسة بين الواقعة والأصل في العناصر الأساسية. إن أسس إلحاق الوقائع بأصل شرعي أو فقهي في الحكم يتطلب من الفقيه إجراء مجانسة أو مطابقة بينهما، وهذه المطابقة تكون في إطار العناصر الأساسية.

فلا بد للناظر في أي نص فقهي اشتمل على هذا النوع من الإلحاق، ويعنى بتحليله أن يراعي الأركان والشروط والعلاقات بين أطراف الواقعة التي عرضت أمام نظر الفقيه، وقياس مدى تطابقها مع الأصل، ليتعرف على تجانس الواقعة والأصل في العناصر الأساسية، فعلى سبيل المثال لو أن النص الفقهي الاجتهادي محل التحليل اشتمل على حكم نازلة من النوازل، ولنفرض أنه عقد مالي مستجد، فعلى الفقيه المحلل للنص أن يلحظ الآتي^(١):

أولاً: النظر إلى أركان هذا العقد من الإيجاب والقبول، ومدى ظهورهما في العقد المستجد، وإلى العاقدين وما طبيعة العلاقة الناشئة بينهما، ومحل العقد، وما ألحق به من شروط.

ثانياً: النظر في مدى تطابق المذكورات مع الأصل الملحق به.

ثالثاً: في حال عدم التطابق ينظر في تناسب العقد المالي مع القواعد العامة في الشريعة الإسلامية.

(١) انظر: التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاتها الفقهية، ص: ٩٣.

وهذا الفحص من خلال المطابقة يقصد منه التحقق من الوقائع الشرعية، ومدى تطابقها مع النص الشرعي، وفي حال عدم تطابقها مع النص الشرعي، فإنه يوزن بموازين المصلحة ورجحانها حسب القواعد، والمقاصد الشرعية المعتبرة، نقل الزركشي في البحر المحيط عن الغزالي - رحمهما الله - ترتيب الوقائع الشرعية بحسب النص عليها وعدمه، وقد جعلها في خمس مراتب، حيث قال:

«الأول: ما فيه نص صريح... وعلى المجتهدين تعرف ما وضعه الشرع، فمن عرف فقد أصاب، ومن أخطأ النص ولم يعثر عليه فقد أخطأ، أي أخطأ النص الذي كان مأمورًا بطلبه، ولو وجدته للزمه الرجوع إليه، ويكون النص كالقبلة في حقه...»

الثاني: ما لا نص فيه، ولكن يدل النص عليه.. وكذلك ما شهد له النص شهادة جلية بقياس جلي، فمن أخطأ معنى النص كمن أخطأ عين النص؛ لأن النص ثبت الحكم لمعناه لا للفظه...

الثالث: ما لا يتعرض له الشرع لا بلفظ يخصه ولا يخص غيره ويسري إليه، ولكن للخلق فيه أن حكم الله فيه هو الأصلح للعباد فاطلبوه.

فهذا ينقسم إلى ما هو أصلح للعباد، فكل ما علم الله أنه أصلح للعباد فالمصيب من أمر به، ومن تعدها فهو مخطئ؛ لأن الأصلح قد تعين عند الله وصار مطلوبًا...

الرابع: ما ليس للشرع فيه حكم معين، ولكن قيل للمجتهدين: اطلبوا الحكم وترددوا بين رأيين، وكل واحد من الرأيين مساو للآخر في الصلاح والفساد عند الله تعالى، وكل واحد من المجتهدين ههنا مصيب.

وهذا يمكن وقوعه في الشرع والعقل؛ أما شرعاً؛ فكل حكم نيط باجتهاد الولاية؛ كتفرقة العطاء على المسلمين والتسوية بينهم أو التفاوت، كما اختلف فيه أبو بكر وعمر؛ إذ ليس فيه نص على عينه ولا على مسألة قريبة منه يقال: إنه في معناه، ولكن فيه إهمال لمصلحة تميز الفاضل من المفضل، وهو من المصالح، وفي التفاوت إحدى المصلحتين دون الأخرى، ومهما قوبل ما في إحداها من المضرة بما في إحداها من المصلحة يجوز أن تترجح إحداها، ويجوز أن تتساويا في علم الله...

وكذلك تقدير العقوبة والنفقات، كما في شرب الخمر؛ إذ لا يبعد أن يكون في الترقى إلى الثمانين مضرة من وجه ومصلحة من وجه. وكذا الاقتصار على الأربعين، وهما عند الله متساويان بالجبر والمقابلة. وكذا كل واقعة لا نص فيها ولا هي في معنى المنصوص.

الخامس: مسألة تدور بين نصين متعارضين، فحكم الله فيه الأصلح إن كان معقول المعنى، فيلحق بالقسم الرابع والثالث. وحكم الله فيه الأخذ بالأشبه إذا لم يكن معقول المعنى...

وكذلك سائر أحكام السياسات، وجميع مسائل تقابل الأصلين تكاد تكون من هذا الجنس...»^(١).

المطلب الثاني: تحقيق مناط الحكم في الواقعة.

يُعتبر تحقيق المناط من المراحل العملية الأساسية في الاجتهاد، وهو من مقدمات الإلحاق، ومن وسائل ومجالات المطابقة. كما يزاوله الفقيه في تنزيل الأحكام على الوقائع، فكذلك يزاوله الفقيه المعني بتحليل النصوص

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٥٤٢-٥٤٤.

الفقهية الاجتهادية المتضمنة نتائج أحكام على وقائع ومستجدات.

وقبل الحديث عن تحقيق المناط ومفهومه يحسن بيان صور الإلحاق. وصور الإلحاق أربعة وهي من مقتضيات التقسيم العقلي، واستقراء موارد الإلحاق، وهي على النحو الآتي^(١):

الصورة الأولى: إلحاق الجزئي بالجزئي:

وهذا الإلحاق جارٍ في القياس التمثيلي، المسمى بالقياس الأصولي، حيث يتم فيه إلحاق صورة لم ينص عليها، بصورة نص عليها. ومصطلح القياس ينصرف إلى هذه الصورة من الإلحاق سواء كانت علة صورة الأصل منصوطة معينة لا تحتاج لتفقيح، أو منصوطة منقحة، أو مخرجة بالاستنباط. وضابط هذه الصورة الملحقة أن تكون من نوع الصور المنصوص عليها، وفي حال تخلفها عن نوعها فإن الإلحاق يكون من باب إلحاق الجزئي بالكلي. وبالمثال يتضح المقال:

المثال الأول: إلحاق جزئي بجزئي من نوعه: إلحاق الأرز بالبر في جريان الربا بإحدى العلل الثلاث.

المثال الثاني: إلحاق جزئي بجزئي من جنسه لا من نوعه: إلحاق الكلب بالهر في طهارة السؤر بعلة الطواف.

الصورة الثانية: إلحاق الكلي بالكلي:

وهذه الصورة من الإلحاق تكون بين الكلّيات؛ كالقواعد الفقهية مع

(١) ما سيرد أدناه مستفاد من تحقيق المناط، للدكتور: صالح بن عبد العزيز العقيل، بحث منشور ضمن مجلة العدل التي تصدر من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، العدد ٢٠، السنة ١٤٤٢هـ ص: ٦٨-٨٠. «بتصرف».

بعضها، أو القواعد المقاصدية مع بعضها، أو القواعد الفقهية والقواعد المقاصدية. وهذا الإلحاق يتأتى في هذا النوع من الكليات؛ لكونها تتفاوت من حيث العموم؛ فبعضها أعم من بعض، وبعضها ذات طابع عام، وأخرى ذات طابع خاص؛ لذلك يلحظ المطلع على مجريات علم القواعد الفقهية أن ثمة قواعد ملحقة بغيرها، مثال ذلك: قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ملحقة بقاعدة: المشقة تجلب التيسير، أو قاعدة لا ضرر ولا ضرار.

لذا يرى بعض الفقهاء أن في مقام الاستدلال لإثبات القواعد الأخص يمكن اعتبارها أيضًا؛ من حيث كونها ملحقة بقاعدة أعم، فتكتسب اعتبارها، وثبوتها من حيث إلحاقها بما هو أعم مدلولاً منها.

الصورة الثالثة: إلحاق الجزئي بالكلي:

هذه الصورة من الإلحاق ممثلة في إلحاق الفروع بقواعدها سواء كانت أصولية أم فقهية. حيث إن القواعد الأصولية فروعها الأدلة الشرعية، مثال: قاعدة الأمر يقتضي الوجوب، ما لم يصرفه دليل، أو قرينة. يندرج تحتها كل دليل شرعي من كتاب، أو سنة، ورد فيه أمر بذلك القيد.

وأما القواعد الفقهية ففروعها أفعال المكلفين، مثال: قاعدة الأصل في العقود والشروط الإباحة. يندرج تحتها الشروط التي يشترطها المتعاقدان، أو أحدهما في العقد.

وقد اصطلح على هذه الصورة من الإلحاق بالقياس، ولكن يقصد به القياس الشرعي لا الأصولي؛ إذ القياس الأصولي من باب إلحاق الجزئي بالجزئي، وهذا النوع من القياس يجري في أبواب الشريعة كلها.

وهذا النوع من القياس هو المراد بقولهم: «هذا الأمر على خلاف القياس»

كقولهم: السلم على خلاف القياس، أو تطهير نجاسة الكلاب على خلاف القياس.

فالقياس في هذه الموارد، أمر كلي متقرر في الشريعة، فتأتي صور جزئية يوجد فيها المعنى الموجود في هذا الأمر الكلي، لكن تعطى حكمًا مخالفًا لحكم الكلي.

وهذا النوع من القياس هو الممكن في أبواب العبادات، وعليه يحمل إطلاق الفقهاء القياس في تقريراتهم في أبواب العبادات؛ إذ يتعذر حمله على القياس الأصولي؛ لكون العبادات مبنية على التعبد.

ويجب على الفقيه أن يلحظ مسألة في هذا الباب؛ وهي أن هذا النوع من القياس إذا كانت الفروع فيه من الأدلة الشرعية أي إذا كانت القواعد فيه أصولية، فإنه لا يستفاد به إضافة أدلة أخرى؛ لأن الإلحاق من طريق هذا القياس إنما هو كاشف لاندرج هذه الأدلة تحت هذه القاعدة، بخلاف القياس الأصولي، فإنه يستفاد به إضافة فروع أخرى.

الصورة الرابعة: إلحاق الكلي بالجزئي:

وهذه الصورة من الإلحاق يكثر في تقريرات المعاني الكلية من الأدلة الجزئية، فقد يراد تقرير أصل كلي، أو قاعدة من دليل شرعي واحد؛ وذلك من خلال النظر إلى عموم المعنى^(١) لهذا الدليل. مثال ذلك: اعتبار الحنفية

(١) «من العلماء من يقسم العموم من حيث طريق معرفة عمومته إلى لفظي ومعنوي.

فاللفظي هو المستفاد من الصيغ الآتي ذكرها، والمعنوي هو المستفاد من المعنى.

ومصطلح العموم المعنوي ليس شائعاً في كتب الأصول، ولكنه ورد في مؤلفات بعض المحققين منهم؛ كابن تيمية والزرکشي والشاطبي، وأما أنواع العموم المعنوي؛ فلا يخلو منها كتاب من كتب الأصول وإن لم يسمها بهذا الاسم.

التطهير بكل مائع؛ أخذًا من اعتبار الشارع الطهارة بالماء.

فهذه بعض الصور للإلحاق، وثمة جوانب منها تحتاج إلى مزيد بيان، وتحريير، وتقرير. وكان المقصود من إيراد الباحث لهذا التمهيد هو تجلية موارد الإلحاق، فبمعرفتها وتصورها من الفقيه المعني بتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية المتضمنة نتائج الإلحاق يستطيع استيعاب طبيعة التقويم بالمطابقة.

الفرع الأول: مفهوم تحقيق مناط الحكم وأهميته في التكييف الفقهي.

لقد تعددت مناهج الفقهاء في بيان مفهوم تحقيق المناط؛ فالأصوليون يذهبون إلى أن تحقيق المناط هو اجتهاد في مدى تحقيق العلة التي تم تعيينها وإدراكها في الواقعة المستجدة^(١).

وذهب بعض الفقهاء كشيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) والشاطبي^(٣) -رحمهما الله- إلى توسيع مفهوم تحقيق المناط؛ فهما لم يقتصر في تحقيق المناط على العلة، وإنما تعديها إلى معنى أشمل وهو المدرك الذي شمل العلة، ومعنى القاعدة الكلية.

وتأسيسًا على ما ذكر يمكن القول بأن تحقيق المناط هو: «النظر في ثبوت مدرك الحكم على آحاد الصور من الجزئيات والوقائع والأفراد، سواء أكان هذا المدرك علة لحكم شرعي، أم كان معنى قاعدة كلية عامة، جليًا كان هذا

= ويمكن أن نعرف العموم المعنوي بأنه: العموم المستفاد من طريق المعنى مع خصوص اللفظ الدال عليه من حيث الوضع^٤. (أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ٢٩١).

(١) انظر: الإحكام للآمدي، ٢٠٢/٣، والبحر المحيط في أصول الفقه، ٢٥٦/٥، وشرح الكوكب المنير، ٢٠٠/٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٢٨١/١٩، ٢٨٤، ٢٢٢/٣٢٩، ٣٣٠، ٢٩/١٥٣، ١٥٤.

(٣) انظر: الموافقات، ٨٩/٤-٩٣.

الثبوت أم خفيًا»^(١).

فتحقيق المناط يدور بين الواقعة وما يتعلق بها من أحكام وأدلة، وهو من أعظم المسالك الاجتهادية الناظرة في الوقائع المختلفة التي لا تنتهي، والتي لم ينص عليها في ذواتها وأعيانها. قال الشاطبي -رحمه الله-: «فالشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادًا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين»^(٢). ومثال ذلك: لفظ البيع فهو أمر كلي يشمل ما لا يحصى من معاملات وجزئياته، والتنصيص لم يقع على كل واحدة بعينها، وإنما وقع على جنس البيع الشامل لمختلف أنواعه وأعيانه، فتحقيق مناط البيع هو النظر في أعيانه وجزئياته، ليحكم على أنها من جنس البيع أم من جنس غيره كالربا والغرر ونحوه^(٣). قال الشاطبي -رحمه الله-: «والأفعال لا تقع في الوجود مطلقة، وإنما تقع معينة مشخصة، فلا يكون الحكم واقعا عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمله ذلك المطلق وذلك العام، وقد يكون ذلك سهلاً وقد لا يكون، وكله اجتهاد»^(٤).

وتحقيق المناط تتفاوت مراتبه ودرجاته بتفاوت العقول والقرائح والملكات، علماً وصلاًحاً، ودربة وخبرة، باختلاف الوقائع والظواهر، ومدى ظهور أو خفاء خصائصها وملايساتها ودوافعها وغير ذلك، وهو قدر كل مجتهد ومفت وقاض وحاكم، بل هو قدر المكلف نفسه الناظر فيما يتعلق به من أحكام، فهمًا وتنزيلاً.. فالمكلف مثلاً ينظر في شرعية ما يقبل عليه من فعل للتيمم أو الإفطار أو القصر بسبب المرض أو السفر، هل أن واقعة المرض

(١) التكليف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاتها الفقهية، ص: ٩٥.

(٢) الموافقات، ٩٢/٤.

(٣) انظر: الاجتهاد المقاصدي، ٧٠/٢. (٤) الموافقات، ٩٣/٤.

والسفر هي نفسها التي جاءت الأدلة لاعتبارها موجبة للتيمم والإفطار أم لا؟ وقس على ذلك بقية أحكام المكلف التي وجب عليه النظر فيها، وفيما يتعلق بها من وقائع ومناطات، ومرتبات ومتعلقات.. والمكلفون في ذلك متفاوتون بحسب تفاوت ملكاتهم وأفهامهم وجهودهم العقلية في تحقيق أفعالهم وارتباطاتها بالأحكام.

غير أن تحقيق المناط مسلك منوط بأهل الاجتهاد والاستنباط أكثر من غيرهم؛ وذلك لأن المكلف قد يكتفي باستيعاب منظومة الأحكام وفهمها من العلماء وتقليدهم في ذلك تقليدًا حسنًا وبناءً، مع استحسان ما ينبغي له من النظر في ذلك كله ولو بأقدار يسيرة وأحجام توصله إلى الساعين إلى صواب الاجتهاد وتثبت فيه معاني التحوط والاكتمال في الامتثال إلى الله تعالى وطاعته^(١).

وبناء على ما سطر آنفًا، فلا ينبغي على فقيه إغفال هذا الأصل في تطبيق الأحكام تكييفًا وتحليلًا؛ لأن إهماله يؤدي إلى بناء الأحكام على غير جادة معتبرة فقهاً، كما لا يمكن تحليل النصوص الفقهية المشتملة على نوازل ومسالك الإلحاق؛ إذ إن مطابقة الوقائع والفروع والجزئيات على ما تلحق بها أمر يضمن سير العملية الفقهية في باب تنزيل الأحكام، أو دراستها وفق الجواد الفقهية التي تتسم بحسن الربط وكمالات النتائج^(٢)؛ إذ إن من المتقرر لدى الفقهاء الأصوليين أن الحكم التكليفي قبل مرحلة تطبيقه وتحقيق مناطه في الجزئيات عام مجرد، فهو عام من حيث إنه لا يختص بزمن معين، أو بيئة خاصة أو شخص معين بل يشمل المخاطبين على الإطلاق والعموم، ومجرد

(١) انظر: الاجتهاد المقاصدي، ٧٠/٢، ٧١.

(٢) انظر: التكييف الفقهي للوقائع والمستجدات وتطبيقاتها الفقهية، ٩٧.

من حيث إنه يقع في الذهن متعلقاً بمدركه، ثم تأتي أهمية تحقيق المناط هنا في أنه الوسيلة التي تنقل الحكم من حيز العموم والتجريد إلى حيز التطبيق العملي. والمرحلة الواقعة بين منزلة التجريد ومنزلة التطبيق هي مكشف العلاقة والتناسب بينهما والمراد بها هنا المطابقة الفقهية.

الفرع الثاني: مراتب تحقيق مناط الحكم.

بما أن المختار والمقرر في هذا الفصل أن تحقيق المناط له مفهوم أشمل مما قصره عليه بعض الأصوليين فإن هذا قد انعكس على الواقع الذي يشمل تحقيق المناط ليصبح في الأنواع والأعيان؛ حيث جعل بعض الفقهاء لتحقيق مناط الحكم مرتبتين يمر بهما:

المرتبة الأولى: التحقيق في الأنواع:

والمقصود بذلك هو حصر أنواع المناطات في الوقائع التي تدرج تحت الحكم الشرعي التجريدي، والتحقق مما يكون اندراجه تحت الحكم حقيقياً أو مشتبهاً. فما كان اندراجه حقيقياً ألحقه بالحكم، وما كان مشتبهاً به صرفه عن الحكم^(١). ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال الشاطبي - رحمه الله - ممثلاً لهذه المرتبة: «كالمثل في جزاء الصيد، فإن الذي جاء في الشريعة قوله تعالى: ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾^(٢) يتأنيهاً الَّذِينَ آمَنُوا^(٣). وهذا ظاهر في اعتبار المثل؛ إلا أن المثل لا بد من تعيين نوعه، وكونه مثلاً لهذا النوع المقتول؛ ككون الكبش مثلاً للضبع من حيث

(١) انظر: الموافقات، ٤/ ٦٠-٦٢، والتكييف الفقهي للوقائع والمستجدات وتطبيقاتها الفقهية، ص: ٩٧، ٩٨.

(٢) سورة المائدة، آية: ٩٥.

النوع»^(١).

المثال الثاني: قاعدة: الأصل في العقود الإباحة، يمكن أن يكون تحقيق المناط من هذه القاعدة في مرتبة النوع؛ وذلك بالنظر في عقد شركة المساهمة على سبيل المثال من حيث النوع هل هو متحقق فيه مدلول هذه القاعدة^(٢).

المرتبة الثانية: التحقق في الأعيان:

والمقصود من ذلك هو: أن يحقق المناط في فرد معين، وهذا التحقق فيما ثبت من الأنواع أنها مناطات للحكم الشرعي. فكل نوع مما ثبت أنه مناط للحكم يشتمل على أفراد عينية كثيرة من الأفعال، أو الفاعلين، أو الأحداث والصور والظواهر. وهذه الأفراد قد تكون داخلة تحت النوع الذي حقق كونه مناطاً على سبيل الحقيقة، أو الاشتباه. فما دخل منها على سبيل الاشتباه صرفه عن الحكم الشرعي.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الأفراد التي تدخل تحت النوع قد تحفُّ بها ملابسات طارئة، وظروف تستدعي استثناءها من نوعها في انطباق الحكم عليها^(٣).

وقد قال الشاطبي - رحمه الله - مؤكداً على أثر مقام هذا النوع من التحقيق: «...ولكن هذا الاجتهاد في الأنواع لا يغني عن الاجتهاد في الأشخاص المعينة؛ فلا بد من هذا الاجتهاد في كل زمان؛ إذ لا يمكن حصول

(١) الموافقات، ٩٣/٤. «بتصرف يسير».

(٢) تحقيق المناط، للدكتور صالح العقيل، مجلة العدل، عدد ٢٠، ص: ١١٥. «بتصرف».

(٣) انظر: الموافقات، ٦٠-٦٢/٤، والتكيف الفقهي للوقائع والمستجدات وتطبيقاتها الفقهية، ص:

٩٨، وتحقيق المناط، للدكتور صالح العقيل، مجلة العدل، عدد ٢٠، ص: ١١٥.

التكليف إلا به»^(١)، كما أن ذلك يصير الأدلة الشرعية والقواعد الكلية نظرية بلا تطبيق^(٢).

كما أن تحقق المناط في الوقائع والأفراد ليس على وزان واحد، من حيث الحاجة إلى الاجتهاد والنظر؛ فقد يكون تحقق المناط واضحاً وجلياً، ولا يحتاج إلى بذل الجهد للتثبت من تحققه ووجوده، وقد يكون في حالات وصور أخرى بحاجة إلى بحث ونظر؛ بحيث لا يظهر تحققه من عدمه إلا بعد بذل المجتهد الجهد، وهذا ما يدعو إلى الاجتهاد فيه.

والأمثلة الآتية تقريبية في هذا الباب، منها:

المثال الأول: «أن الشارع إذا قال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٣)، وثبت عندنا معنى العدالة شرعاً، افتقرنا إلى تعيين من حصلت فيه هذه الصفة، وليس الناس في وصف العدالة على حد سواء، بل ذلك يختلف اختلافاً متبايناً، فإننا إذا تأملنا العدول، وجدنا لا تصافهم بها طرفين وواسطة؛ طرف أعلى في العدالة لا إشكال فيه؛ كأبي بكر الصديق، وطرف آخر وهو أول درجة في الخروج عن مقتضى الوصف، كالمجاوز لمرتبة الكفر إلى الحكم بمجرد الإسلام، فضلاً عن مرتكبي الكبائر المحدودين فيها، وبينهما مراتب لا تنحصر، وهذا الوسط غامض لا بد فيه من بلوغ حد الوسع، وهو الاجتهاد»^(٤).

المثال الثاني: لو أن شخصاً «إذا أوصى بماله للفقراء، فلا شك أن من

(١) الموافقات، ٩٤/٤.

(٢) انظر: تحقيق المناط، للدكتور صالح العقيل، مجلة العدل، عدد ٢٠، ص: ١١٦.

(٣) سورة الطلاق، آية: ٣.

(٤) الموافقات، ٩٠/٤.

الناس من لا شيء له فيتحقق فيه اسم الفقر فهو من أهل الوصية، ومنهم من لا حاجة به ولا فقر وإن لم يملك نصابًا، وبينهما وسائط كالرجل يكون له الشيء ولا سعة له، فينظر فيه هل الغالب عليه حكم الفقر؟^(١).

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقق المناط في النص الفقهي في حال تحليله.

ثمة مسائل متعددة ترد في النصوص الفقهية الاجتهادية المتعلقة بنتائج النظر في النوازل المستجدات، وهذه النوازل أحكامها محل نظر وتجادب، على سبيل المثال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: ما يصل إلى الجوف عمدًا من منفذ مفتوح يكون مفطرًا في الصيام. ولكن؛ ما مدى تحقق هذا المناط في قطرة العين، أو قطرة الأذن، أو غسول الأذن، أو بخاخ الأنف؟

المسألة الثانية: مالية البدلين شرط لصحة عقد البيع، فما مدى تحقق معنى المالية في الحقوق المعنوية؛ كالاسم التجاري والعلامة التجارية والتأليف والاختراع والابتكار؟

المسألة الثالثة: الغرر مفسد لعقود المعاوضات، فما مدى تحقق الغرر المنهي عنه في التأمين التجاري والتأمين التعاوني؟

المسألة الرابعة: الموت الحقيقي يسوغ للطبيب رفع أجهزة الإنعاش عن المريض، فما مدى تحقق الموت فيمن مات دماغياً فتعطلت فيه وظائف الدماغ نهائياً، وبقي القلب يعمل تحت أجهزة الإنعاش؟

المسألة الخامسة: الذبح الذي تتحقق به التذكية الشرعية هو ما أنهر الدم

(١) المصدر السابق، ٤/٩٠، ٩١.

وذكر اسم الله عليه، فهل يتحقق هذا المناخ في الذبح إذا استعملت فيه الصعقة الكهربائية؟

المسألة السادسة: الزواج لا يكون صحيحًا إلا إذا تحققت فيه جملة من الأركان والشروط، فهل تحققت هذه الأركان والشروط في زواج المسير والزواج العرفي؟

المسألة السابعة: الزكاة واجبة في المال إذا تحققت أركانها وشروطها وانتفت موانعها، فهل تحققت موجبات الزكاة في المال في كسب العمل والمهن الحرة؟

إن الحكم على نتائج تلك المسائل التي قد ترد في نص فقهي اجتهادي متوقف على مطابقة تحقيق المناخ لجوادر الفقهاء، فالنظر فيها وتقييمها يحتاج إلى اجتهاد ونظر وتحليل لجميع عناصر الواقعة، وتفكيك لها إذا كانت مركبة من عدة مفردات، للثبوت بعدها من مدى استجماعها لمناط الحكم المطبق عليها. وسوف يظهر للفقهاء المحلل لتلك النتائج مدى اختلاف العلماء وتقديراتهم؛ إذ يرى بعضهم أن مناط الحكم متحقق فيها، ويرى آخرون أن المناخ ليس متحققًا، قال الغزالي -رحمه الله-: «ومنه ما يتشابه الأمر فيه، ويكون تحقيق ذلك مدركًا بالنظر العقلي المحض، وهو -على التحقيق- تسعة أعشار نظر الفقيه، فتسعة أعشار الفقه: النظر فيه عقلي محض»^(١).

وقد تعرض الفقهاء إلى منهجية النظر في تحقيق المناخ، وهذه المنهجية كما يخاطب بها الفقهاء في محيط الاجتهاد التنزيلي فكذلك يخاطب بها الفقيه الراصد والفاحص لنتائج الأحكام الواردة في النصوص الفقهية

(١) أساس القياس، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: الدكتور فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص: ٤٠.

الاجتهادية. والاتحاد في المطالبة يراد منه الكشف عن علاقات المؤثرات على الأحكام قبل بنائها وبعدها.

والذي ظهر للباحث السير على مجرى الفقهاء في باب تحقيق مناطات الأحكام لأمرين:

الأمر الأول: أن جوادّ الفقه التي تُعنى بإجراءات البناء الفقهي وتكوين الأحكام تتخذ مسارًا متحدًا في الأعم الأغلب؛ لكون محل بحثها واحدًا، ومعاييرها وأدواتها للتوصل للحكم متكاملة، فلا تستقل في الاستعمال والنظر الفقهي عن بعضها.

الأمر الثاني: أن مقاصد الفقه وتحصيل أحكامه واحدة فقد تعدد الوسائل والموارد ولكن تبقى الغاية واحدة.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق المناط في النص الفقهي في حال تحليله:

ومنهجية النظر في تحقيق المناط في حال التحليل، هي أصول استرشادية يتخذها الفقيه المعني بتحليل هذا النوع من إجراءات بناء الأحكام، وقد عبر عنها البعض بأصول التثبت من تحقق المناط في حال الاختلاف، فقد قال الغزالي -رحمه الله-: «وأما إذا وقع النزاع في المقدمة الثانية، وهي وجود العلة في الفرع بعد تسليم كون الوصف علة، وهذا هو عين تحقيق المناط، فهذا يعرف تارة بالحس إن كان الوصف حسيًا، وقد يعرف باللغة، وقد يعرف بطلب الحد وتصور حقيقة الشيء في نفسه، وقد يعرف بالأدلة الشرعية النقلية.

مثال الحسي: قولنا في الماء الكثير المتغير بالنجاسة، إذا زال غيره بوقوع التراب فيه، إنه سبب مبطل للتغير الحاصل بالنجاسة، فصار كهبوب الريح

وطول المكث، وشكله أن المزيل لتغير النجاسة والتراب مزيل، فكان مبطلاً، فيقول: نسلم أن المزيل للتغير مزيل حكم النجاسة، ولكن لا نسلم أن التراب مزيل بل هو ساتر كالزعفران، فيعلم ذلك بأدلة حسية طبيعية.

ومثال العرفي: أن بيع الغرر باطل وبيع الغائب غرر، فكان باطلاً، فيقول: أسلم المقدمة الأولى، ولكن لا أسلم أن بيع الغائب غرر. فيقال: إنما يعرف هذا من العادة فيحكم العرف فيه.

وأما مثال اللغوي: فكقولنا: العتاق يحصل بالكناية المحتملة، والطلاق محتمل للعتاق فيحصل به، فيسلم المقدمة الأولى وينازع في الثانية، وهي كون الطلاق محتملاً للعتاق، فيطلب من مدارك الكنايات ومآخذ التجوزات والاستعارات.

وأما ما يثبت بالنقل؛ كإثبات كون النبأ سارقاً، فبقول عائشة: [سارق أمواتنا كسارق أحيائنا]^(١).

وأما ما يعرف بتصور ذات الشيء وطلب حده الجامع المانع، كقولنا: ولد المغصوب مغصوب؛ لأن حد الغصب إثبات يد عادية على المال على وجه تقصر يد المالك عنه وقد جرى^(٢).

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب: الحدود، كتاب: السرقة، باب: النبأ، ٤٠٩/٦، «من طريق سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: سارق أمواتنا كسارق أحيائنا. وسويد ضعيف، وأورده من رواية البيهقي. الزيلعي في «نصب الراية»، ٣/٣٦٧. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير»، ٤/٧٠: «الدارقطني من حديث عمرة عنها» انتهى. (التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، لصالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة، الأولى، ١٤١٧ هـ ص: ١٧٩).

(٢) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، مكتبة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١ م، ص: ٤٣٧. «بتصرف يسير».

إن هذه المعايير التي كشف عنها الغزالي -رحمه الله- تجلت أهميتها وضرورتها في الثبوت من تحقق المناط، لكن ثمة أصول أخرى يحسن ملاحظتها في حال النظر في مدى تحقق المناط، ولمعرفة هل ثبت المناط في الفرع أو لم يثبت، وهل يطبق عليها الحكم العام أو لا يطبق، وهذه الأصول التي ينبغي مراعاتها -غير ما ذكره الغزالي آنفاً- منها الآتي^(١):

أولاً: النظر إلى طبيعة الواقع الذي يحفُّ بالواقعة محل التحليل، والعلم بما تجري عليه حياة الناس في مجالاتها المختلفة؛ أسرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأخلاقياً، ثم معرفة مشكلات المجتمع وأمراضه المختلفة. فتأمل هذا الأصل في النصوص الفقهية الاجتهادية المتضمنة أحكاماً تعتبر من النوازل، أو أنها استثناء من حكم عام.

مثال ذلك: ما نقل عن عمر بن خطاب رضي الله عنه من فعله عندما علم بزواج حذيفة بن اليمان من كتابية، وقد كان من قادة جيش المسلمين، فكتب إليه عمر أن يطلقها. وعندما استفسر حذيفة عن سبب ذلك، وإن كان الزواج منهن حلالاً أو حراماً، بين له الفاروق -رضي الله عنه- النظر المقاصدي في هذا الإجراء بقوله: «أخشى أن تدعوا المسلمات وتكحوا المومسات»^(٢).

(١) انظر: أثر الاختلاف في تحقيق المناط في اختلاف المجتهدين نماذج دالة قديمة ومعاصرة، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الكيلاني، ورقة مقدمة لندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشرة - المنعقدة بالكويت في الفترة ١٨-٢٠/٢/٢٠١٣ - بعنوان: الاجتهاد بتحقيق المناط فقه الواقع والمتوقع، ١٢-١٧.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب النكاح، جماع أبواب نكاح حرائر أهل الكتاب وإمائهم وإماء المسلمين، باب: ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب وتحريم المؤمنات على الكفار، ٧/ ١٧٢. قال البيهقي -رحمه الله-: «وهذا من عمر رضي الله عنه على طريق التنزه والكرامية، وفي رواية أخرى أن حذيفة رضي الله عنه كتب إليه: أحرام هي؟ قال: لا، ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن». (المصدر المذكور أعلاه).

لقد راعى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الفقه بالواقع في عدم تطبيقه قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(١)، على زواج حذيفة بالكتابية، وهنا يجد المتأمل أن عمر -رضي الله عنه- لم يكتف بالنظر إلى الأصل الحسي، وهو كون المتزوج بها كتابية؛ وعليه فإنه يجوز نكاحها لعموم الآية القرآنية، وإنما راعى كذلك، طبيعة الواقع في تنزيهه للحكم الشرعي على جزئياته. وظهر هذا من خلال أمرين:

الأمر الأول: نظره -رضي الله عنه- إلى الخطر الذي يتهدد المجتمع الإسلامي عندما لا تجد النساء المسلمات الأزواج المسلمين الأكفاء، فتبرز ظاهرة العنوسة التي تتهدد الفرد والمجتمع بالفساد الكبير، وهو ما عبر عنه -رضي الله عنه- بقوله: «أخشى أن تدعوا المسلمات».

الأمر الثاني: علمه -رضي الله عنه- بواقع المجتمعات غير الإسلامية، وما تعانيه من أمراض أخلاقية واجتماعية، مثل انتشار الرذيلة والفاحشة، وامتهان بعض النساء للزنا، فخشي أن يكون الزواج بواحدة من هؤلاء مؤدياً إلى النقيض من مقاصد ومصالح الزواج الشرعي الذي حض الشارع عليه ورغب فيه، وهو الذي أرشد إليه -رضي الله عنه- بقوله: «وتنكحوا المومسات».

ثانياً: ومن هذه الأصول كذلك: مراعاة الملابس والظروف والأحوال الخاصة التي تحفُّ بالقضية محل التحليل:

فتطبيق الأحكام الشرعية ينبغي أن تراعى فيه الظروف الخاصة التي تعترض بعض الوقائع والحالات، ما يجعل تطبيق الأحكام العامة عليها سبباً

(١) سورة المائدة، آية: ٥.

في إلحاق الحرج والمشقة بها؛ ذلك أن الأحكام التي تطبّق في أوقات السعة والاختيار، تختلف عن الأحكام التي تطبق في أوقات الضيق والاضطرار، فظرف المقيم مختلف عن ظرف المسافر، وحال السليم مغاير لحال المريض، ووضع المكره والمضطر غير وضع القادر المختار.

فالظروف الضرورية والحاجية التي تكتنف بعض الأفراد عند تطبيق الأحكام عليها، تستدعي أفرادهم بحكم خاص على سبيل الاستثناء والترخص، وعدم تطبيق الأحكام العامة التي تجري على غيرهم من المكلفين.

وهذا المعنى هو ما عبّر عنه الشاطبي بقوله: «إن الأصل إذا أدى القول بحمله على عمومه إلى الحرج أو إلى ما لا يمكن عقلا أو شرعاً، فهو غير جار على استقامة ولا اطراد، فلا يستمر بإطلاق»^(١).

ومعنى هذا: أن الحكم في مرحلة التجريد قد يختلف عنه في مرحلة التطبيق؛ ففي مرحلة التجريد قد يتسم الحكم بالعموم والإطلاق نظراً لاطراده على جميع وقائعه وجزئياته، ولكن في مرحلة التطبيق قد توجد بعض الظروف الخاصة، التي تعترض الفرد أو الجماعة، وهو ما يجعل تعميم الحكم عليها سبباً في الحرج والمشقة غير المعتادة، فلا يعمم الحكم عليها، وإنما تفرد بحكم استثنائي خاص.

وهذا الأمر هو ما وعاه علماء الأمة -جزاهم الله خيراً-؛ إذ قرروا العديد من القواعد الفقهية، التي تتضمن هذا المعنى وتعبّر عنه، مثل قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» و«الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة» و«المشقة تجلب التيسير».

(١) الموافقات، ١/١٠٢.

وهو ما يلحظ شواهده وتطبيقاته في العديد من الصور والوقائع، منها مثلاً: ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مسألة طواف الإفاضة للحائض التي تخاف فوات الرفقة؛ حيث ذهب إلى أن قوله ﷺ: (اصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفي بالبيت)^(١). إنما يتعلق بالمرأة في وقت السعة والاختيار، وأنه لا يصح تطبيق هذا الحكم على الحائض التي إن لم تطف بالبيت فستفوتها الرفقة. وهذا ما كشف عنه ابن القيم بقوله: «فظنّ من ظنّ أن هذا حكم عام في جميع الأحوال والأزمان ولم يفرق بين حال القدرة والعجز، ولا بين زمن إمكان الاحتباس لها حتى تطهر وتطوف، وبين الزمن الذي لا يمكن فيه ذلك، وتمسك بظاهر النص، ورأى منافاة الحيض لعبادة الطواف كمنافاته للصلاة والصيام»^(٢).

وقرر ابن القيم أن هذا الإطلاق الذي يفهم من منطوق قوله ﷺ: (اصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفي بالبيت). مقيد بحالة الضرورة، وهو ليس أول مطلق يقيد بالضرورة، وبناء عليه فإنها «تطوف بالبيت والحالة هذه -حائضة- وتكون هذه ضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض والطواف معه، وليس في هذا ما يخالف قواعد الشريعة، بل يوافقها كما تقدم؛ إذ غاية سقوط الواجب أو الشرط بالعجز عنه، ولا واجب في الشريعة مع العجز، ولا حرام مع الضرورة»^(٣).

وهنا يمكن أن يختلف الفقهاء في مدى مراعاتهم لهذا الظرف الخاص، أو هذا المناط الخاص الذي يقتضي العدول والاستثناء.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض: باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف

بالبيت، ١/٤٨٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج: باب بيان وجوه الإحرام، ٢/٨٧٣.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣/١٤

(٣) المصدر السابق، ٣/١٤

فاجتماع هذين الأصلين وغيرهما من الأصول التي أوردها الغزالي -رحمه الله- ينبغي أن تكون حاضرة في نظر الفقيه واعتباره عند تحقيقه لمناطات الأحكام وتحليلها، فلا يكتفي بتحقيق صورة المناط وفق ما تقتضيه اللغة أو العرف أو الحس، وإنما ينظر أيضًا إلى مدى إفضاء الحكم عند تطبيقه إلى المصالح التي شرع من أجلها ومدى توافقه مع كليات الشريعة ومقاصدها وأصولها العامة.

ومع وضوح هذه الأصول وضرورة مراعاتها، فإن الاختلاف في الاجتهاد في تحقيق المناط يبقى قائمًا بين العلماء، ولا يمكن حسمه، حتى وإن روعيت واعتبرت هذه الأصول وغيرها؛ لأن طبيعة تحقيق المناط فيها مساحة للاجتهاد في تقدير المجتهد، وفي نظره واعتباره.

ومثلما أن الاجتهاد في تفسير النصوص الشرعية يبقى قائمًا بالرغم من وضوح قواعد تفسير النصوص وظهورها، فكذلك هو الاجتهاد في تحقيق المناط وتحليله؛ لأنه صنو الاجتهاد في التفسير.

المطلب الثالث: التحقيق في حصول مقاصد الشريعة في الواقع.

إن المقاصد الشرعية من أصول النظر ومكونات الملكة الفقهية للتعامل مع النصوص من حيث التفسير والاستنباط؛ لكونها نشأت عن «تعليل الأحكام الشرعية، ودراسة أسرار ومعاني وعلل الأحكام والأدلة والقرائن والمعطيات الشرعية، والنظر في غايات التشريع وأهدافه ومراميه»^(١)، فلا يتصور انفكاكها في أثناء التحليل للنصوص الفقهية بنوعيتها، فمصادرها هي مصادر القواعد والكليات الفقهية، المتعلقة بالفروع الفقهية مضامينًا ونظمًا، والمتعلقة

(١) علم المقاصد الشرعية، لنور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى،

بالأصول وسائل وأدوات، وعليه فإن حضورها في بناء الأحكام يعكس حضورها في التعامل مع النوازل والمستجدات، فمن مؤسسات ذلك قول الشاطبي - رحمه الله -: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين:

الوصف الأول: فهم مقاصد الشريعة على كمالها؛ لأن الإنسان إذا بلغ مبلغاً فهم عن الشارع قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة، وفي كل باب من أبوابها؛ فقد حصل له وصف ينزله منزلة الخليفة للنبي ﷺ في التعليم والفتيا والحكم بما أراه الله.

والوصف الثاني: التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها، بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولاً، وفي استنباط الأحكام ثانياً»^(١).

والمقام لا يتسع لحشد المنقولات عن العلماء في بيان مقام مقاصد الشريعة في قواعد الاجتهاد وتكوين المجتهد. ولعل الباحث أن يبين في الفروع القادمة المندرجة تحت هذا المطلب ما يكشف شيئاً من هذا الدور والأثر، ومن ذلك ما يعني الفقيه في تحليله للنصوص الفقهية الاجتهادية عن طريق المطابقة الفقهية.

الفرع الأول: مفهوم مقاصد الشريعة.

مقاصد الشريعة مركب من مفردتين: الأولى: «مقاصد»، والثانية: «الشريعة»، فأما الشريعة فمعلومة المعنى مستقرة في الذهن، وليس من مقصود البحث التطويل بتوضيح الواضحات وتبيين الجليات تكثراً؛ لذا سيكتفي الباحث ببيان معنى المقاصد في اللغة، ولسان الفقهاء، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المقاصد في اللغة^(١):

المقاصد: جمع مقصد، وهو مأخوذ من قصد الشيء قصداً، وله معان عدة منها:

المعنى الأول: الاعتماد، والأتم، وإتيان الشيء، والتوجه.

المعنى الثاني: استقامة الطريق.

المعنى الثالث: العدل، والتوسط، وعدم الإفراط.

ثانياً: بيان معاني إطلاقات المقاصد في لسان الفقهاء^(٢):

بالنظر إلى استعمالات الفقهاء لمفردة «المقاصد» يظهر للناظر بأنها تطلق

ويراد بها عدة معاني تبينها سياقاتها التي ترد فيها، فمن ذلك:

المعنى الأول: تطلق المقاصد ويراد بها النيات، وهي المسماة بمقاصد

المكلفين، فمن نصوص القواعد الفقهية «الأمر بمقاصدها»، وهذا الأمر

معتبر في تعامل الفقهاء مع الوقائع التي تمر بهم^(٣)، قال الجويني -رحمه

الله- في ختم حديثه عن محددات قبض المبيع: «...فلو أذن البائع للمشتري

في نقل المبيع إلى بقعة من الدار، وأجر تلك البقعة منه أو أعاره إياها، فجرى

النقل إلى بقعة من الدار استأجرها المشتري أو استعارها، فهذا نقل كافٍ،

وقبض ناقل للضمان؛ من جهة اختصاص المشتري بتلك البقعة.

وإذا قال البائع: دونك المبيع، فاقبضه وانقله إلى تلك الزاوية، فهذا إذن

في النقل، وإعارة للزاوية.

(١) انظر: لسان العرب، مادة «قصد»، ٩٦/٣، ومعجم مقاييس اللغة، مادة «قصد»، ٩٥/٥، والمعجم

الوسيط، مادة «قصد»، ٧٣٨/٢.

(٢) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٢٠٣، والتكييف الفقهي، ص: ١٠١، وعلم المقاصد

الشرعية، ص: ٥١.

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٨١/٣ وما بعدها.

وإن قال: ارفع هذه العين المبيعة، وانقلها إلى تلك البقعة، ولم يتعرض للقبض والإقباض، والدار مختصةً بالبائع، فالذي جرى ليس بقبضٍ. وإذا فهمَ الفقيهُ المقاصدَ، لم يخفَ عليه قضايا الألفاظ وموجبات الصيغ^(١).

المعنى الثاني: يراد بها المناسب، وهو إحدى الطرق التي يتعرف بها على علة الحكم.

شرح ابن السبكي عبارة البيضاوي -رحمهما الله- في المنهاج قوله: «الرابع: المناسبة: المناسب ما يجلب للإنسان نفعًا، أو يدفع عنه ضررًا». فقال ابن السبكي شارحًا: «عرف المناسب بأنه الذي يجلب للإنسان نفعًا، أو يدفع عنه ضررًا».

وغيره قال: إنه الوصف المفضي إلى ما يجلب للإنسان نفعًا، أو يدفع عنه ضررًا.

وهما متغايران؛ لأن المصنف جعل المقاصد أنفسها أو صافا...^(٢).

المعنى الثالث: يراد به المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها.

المعنى الرابع: يراد به معنى الأسرار والحكم التشريعية التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها. ومثاله: المقصد من الزواج بقاء النوع الإنساني، والمقصد من تحريم الزنا عدم اختلاط الأنساب.

كما أنهم عبروا عن المقاصد بتعبيرات كثيرة دلت في مجملها بالتصريح

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب، ٥/ ١٨٠، ١٨١.

(٢) «الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي، ٣/ ٥٤.

والتلميح والتنقيص والإيماء على التفتات هؤلاء الأعلام إلى مراعاة المقاصد، واستحضارها في فهم النصوص والأحكام والاجتهاد فيها والترجيح بينها.

ومن تلك التعبيرات والاشتقاقات إضافة لما أشير إليه آنفاً:

المصلحة، والحكمة، والعلة، والمنفعة، والمفسدة، والأغراض، والغايات، والأهداف، والمرامي، والأسرار، والمعاني، والمراد، والضرر، والأذى، وغير ذلك مما هو مبثوث في مصادره ومطانه^(١).

وأما ما يتعلق بتعريف مقاصد الشريعة من جهة التركيب، فقد تعددت التعاريف لها، وقد استحسن الباحث التعريف الآتي لشموله:

«مقاصد الشريعة هي: المصالح التي تهدف الشريعة إلى تحصيلها في جملة الأحكام وتفصيلها»^(٢).

ويظهر من خلال ما ذكر أن مقاصد الشريعة يستوجب كشفها فهماً دقيقاً يصدر عن فقيه نفس ينفذ به إلى الحكم التشريعية، والمعاني الخفية.

الفرع الثاني: أهمية التحقق من حصول مقاصد الشريعة في التكيف الفقهي.

إن التحقق من وجود المقاصد الشرعية في الأحكام التجريدية من أصول التعامل مع الأحكام والاختلاف الفقهي، وهي من معززات الترجيح في الخلاف الفقهي، كما أنها من دافعات التعارض، وهذه الأهمية كما أنها متعلقة بالأحكام التجريدية، فذلك التحقق من وجودها وحصولها في الوقائع

(١) انظر: علم المقاصد الشرعية، ص: ٥١.

(٢) ضوابط إعمال مقاصد الشريعة في الاجتهاد، للدكتور: محمد سعد اليوبي، بحث في مجلة الأصول والنوازل، عدد: الرابع، رجب، ١٤٣١هـ، ص: ٢٩.

والمستجدات في منزلة أهميتها إن لم تكن أولى من حصولها في الأحكام التجريدية؛ إذ إن إنزال الأحكام التجريدية على الوقائع، وما يصدر من المكلفين من الأفعال التي تفتقر للأحكام لا تتم إلا بتغليب الظن بحصولها، أو تخلفها عند تكييف الوقائع والمستجدات وصياغة الأحكام الشرعية لها؛ ذلك لأن الحكم الشرعي لا ينطبق مقصده على الواقعة من غير موازنة يتحقق بها التطابق. فإذا تخلف مقصد حكم الأصل الكلي عن جزئيه صار سبباً لعدم جريان الحكم عليه. قال الشاطبي -رحمه الله- مبيناً محورية ذلك في النظر الفقهي التنزيلي الصادر عن المجتهد نحو حصول المقاصد الشرعية الوقائع والمستجدات: «لا يصح إهمال النظر في هذه الأطراف، فإن فيها جملة الفقه، ومن عَدَم الالتفات إليها أخطأ من أخطأ، وحقيقته نظر مطلق في مقاصد الشارع، وأن تتبع نصوصه مطلقة ومقيدة أمر واجب؛ فبذلك يصح تنزيل المسائل على مقتضى قواعد الشريعة، ويحصل منها صور صحيحة الاعتبار»^(١).

وما كان هذا أثره ودوره فإنه «لا بد لمن يكيف الوقائع النازلة أن يبحث عن المسالك والطرق التي تكشف عن تحقق حصول المقاصد الشرعية في الوقائع النازلة. والمنهجية العامة التي تقوم عليها تلك المسالك هي دراسة الواقع وتحليله وفقه ملابساته وحيثياته»^(٢). ولعل الباحث يوضح ما يتعلق بذلك في حال النظر في تحقيق مقاصد الشريعة في النص الفقهي في حال تحليله في الفرع القادم بإذن الله.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مقاصد الشريعة في النص الفقهي في حال تحليله.

(١) الموافقات، ٣/١٨٣.

(٢) التكييف الفقهي، ص: ١٠٢، ١٠٣.

كما أوضح الباحث بأن مدار التحليل للنصوص الفقهية بنوعها يدور على كشف علاقة المؤثرات في مكونات النص الفقهي، وهذه المؤثرات كما أنها تتعلق ببنية النص اللفظية، فكذلك ثمة مؤثرات تتعلق بالمعنى المذكور في النص سواء كان هذا النص اشتمل على حكم فقهي مجرد أم على نتيجة تلاحم وتنزيل للأحكام على الوقائع، فجميع ما ذكر لا يمكن أن يستقل عن تحقيق المقاصد الشرعية فيها، وهذا كما أنه متطلب من متطلبات عمل الفقيه واجتهاده في النوازل كذلك هو الحال مع الفقيه الراصد والكاشف بتحليله تطابق هذه المقاصد الجارية في النص الفقهي.

وتقوم منهجية النظر في تحقيق المقاصد الشرعية في النص الفقهي في حال تحليله على الآتي:

أولاً: تتبع الوقائع التي طبق عليها الحكم الوارد في النص، وقياس مدى تحقق المقصد منه، وما تعرض تطبيقه من العوائق، وما آل إليه من مآلات.

ثانياً: الوقوف على مدى اعتبار قصد المكلف في الحكم الوارد في النص.

ثالثاً: استيعاب الجوانب المحيطة بالحادثة والمؤثرة في الحكم الوارد في النص؛ فبه تدرك الموازنة المتخذة في الحكم من حيث المصالح والمفاسد.

رابعاً: تحديد الوصف التشريعي للحكم من كونه مقصداً أو وسيلة، فمخرج المقاصد وأحكامها يختلف عن مخرج الوسائل وأحكامها، لذا قالوا يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد، وأن المحرم تحريم وسائل يجوز عند قيام الحاجة.

خامساً: تصنيف المقاصد وفق الباب الذي تندرج تحته لمراعاة خصوصيته وقواعده الكلية، فبادراك ذلك يقاس مدى مطابقة المقاصد لخصوصية الباب،

قال الشاطبي - رحمه الله -: «إن للخصوصيات خواص يليق بكل محل منها ما لا يليق بمحل آخر كما في النكاح مثلاً، فإنه لا يسوغ أن يجري مجرى المعاوضات من كل وجه، كما أنه لا يسوغ أن يجري مجرى الهبات والنحل من كل وجه، وكما في مال العبد، وثمره الشجرة، والقرض، والعرايا، وضرب الدية على العاقلة، والقراض، والمساقاة، بل لكل باب ما يليق به، ولكل خاص خاصة تليق به لا تليق بغيره، وكما في التراخيص في العبادات والعادات وسائر الأحكام.

وإذا كان كذلك - وقد علمنا أن الجميع يرجع مثلاً إلى حفظ الضروريات والحاجيات والتكميليات - فتنزيل حفظها في كل محل على وجه واحد لا يمكن، بل لا بد من اعتبار خصوصيات الأحوال والأبواب، وغير ذلك من الخصوصيات الجزئية فمن كانت عنده الخصوصيات في حكم التبعية الحكمي، لا في حكم المقصود العيني بحسب كل نازلة، فكيف يستقيم له جريان ذلك الكلي، وأنه هو مقصود الشارع؟ هذا لا يستمر مع الحفاظ على مقصود الشارع»^(١).

المطلب الرابع: التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه للواقعة المستجدة. «تطبيق الأحكام ينبغي أن يأخذ بالحسبان نتائج تطبيق الحكم ومآلاته التي تترتب عليه، وعدم الاكتفاء بما عليه صورة الفعل في الأصل من المشروعية أو عدم المشروعية، فقد يكون الفعل في الأصل مشروعاً، ولكن تطبيقه على واقعة معينة مفضٍ إلى مفسدة أكبر من المصلحة التي شرع من أجلها، فيمنع نظرًا لتلك المفسدة، وهو ما اصطلاح الأصوليون عليه بـ «سد الذرائع».

(١) الموافقات، ٥/٢٢٧، ٢٢٨.

وقد يكون الفعل في الأصل غير مشروع، ولكن تطبيقه على واقعة خاصة مفضٍ إلى تفويت مصلحة أكبر من المفسدة التي منع من أجلها فيشرع نظرًا لهذا الاعتبار، وهذا المعنى هو ما جسده العلماء من خلال أصل الاستحسان^(١).

وقد قال الشاطبي - رحمه الله - موضحًا: «وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم مشروعيته ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق محمود الغب، جار على مقاصد الشريعة»^(٢).

فالعمل المشروع في الأصل قد ينهى عنه لما يؤول إليه من المفسدة عند التطبيق، والعمل الممنوع قد يترك النهي عنه لما في ذلك من المصلحة التي تترتب عليه عند التطبيق وذلك كله يرتكز على أساس الموازنة بين مصلحة الأصل ومفسدة التطبيق، أو مفسدة الأصل ومصلحة التطبيق.

ومعنى أن تفضي الوسيلة المشروعة إلى مآل ممنوع، أنه قد انبنى على تطبيق تلك الوسيلة المشروعة في أصلها مفسد وأضرار، هي أعظم حجمًا وأثرًا من المصلحة التي أراد الشارع تحقيقها من وراء تشريع الحكم ابتداءً. وهنا يجب على المجتهد البصير بمقاصد الشريعة الحفاظ على الوسائل من

(١) أثر الاختلاف في تحقيق المناط في اختلاف المجتهدين نماذج دالة قديمة ومعاصرة، ص: ١٣.

«بتصرف يسير».

(٢) الموافقات، ٥/١٧٧-١٧٨.

أن تنحرف عن مصالحها ومقاصدها التي شرعت من أجلها عند تطبيقها في الواقع، فيحكم بمنعها مع أنها في أصلها مشروعة، التفاتاً منه إلى مآلها الذي تترتب عليه.

ومثال هذا؛ مسألة إقامة الحدود في الغزو، فقد ورد أن النبي ﷺ (نهى أن تقطع الأيدي في الغزو)^(١)، قال ابن القيم -رحمه الله- مبيناً السبب: «فهذا حد من حدود الله تعالى، وقد نهى عن إقامته في الغزو؛ خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره من لحوق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً»^(٢).

«وتأسيساً على هذا المعنى المقاصدي الذي وجّه إليه النبي الكريم ﷺ وهو الخوف من اللحاق بالمشركين، والخشية من أن يترتب على تطبيق الحد نتائج تفوق المصلحة التي ترجى منه، قرر الفاروق عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن جميع الحدود لا تقام في الغزو، وكتب إلى الناس ألا يجلدن أمير جيش ولا سرية رجلاً من المسلمين حدّاً وهو غاز، حتى يقطع الدرب قافلاً، لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار.

وهذا ما ذهبت إليه طائفة من الفقهاء، منهم: الأوزاعي وإسحاق وأحمد بن حنبل -رضي الله عنهم أجمعين- وذلك اعتباراً منهم لنتائج التطبيق، والتبصر

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو، ١٢٠/٢، والدارمي في سننه، كتاب السير، باب في أن لا تقطع الأيدي في الغزو، ١٦١٨/٣، والطبراني في المعجم الأوسط، ٦/٩. وصححه الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح، للتبريزي، (انظر: مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ٣/١٣٧٨).

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣/١٣.

بمآلات الأفعال^(١).

من خلال السطور السابقة يتبن للناظر مكانة اعتبار مآلات الأفعال في أثناء تنزيل الأحكام على الوقائع، وفي الفروع الآتية سيبين الباحث مفهوم مآلات الأفعال، وأهمية تحقيقها في تكييف الفقيه، ومنهجية النظر في تحقيق مآلات الأفعال في النص الفقهي في حال تحليله بإذن الله.

الفرع الأول: مفهوم مآلات الأفعال.

بالتبعية لمعنى المآل في اللغة^(٢) يمكن القول: إنه معنى يدل على الحال الذي يصير إليه الأمر سواء في مبتدئه أو منتهاه، من ذلك المرجع، والعاقبة، والمصير، والمنتهى، وغيرها من المفردات ذات المعنى المشترك^(٣).

وأما ما يتعلق بمفهوم مآلات الأفعال في العرف الفقهي والأصول، فإن الناظر في مؤلفات الفقهاء والأصوليين قد لا يجد عنايتهم ببيان حد لمفهوم مآلات الأفعال، ولعل هذا قد يعود إلى ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن مبدأ مآلات الأفعال ليس قضية نظرية بقدر ما هو إجراء عملي يعتني به الفقهاء في الممارسة، وعليه فإن جادة الفقهاء غالباً في مثل هذا الاكتفاء بالعرف الجاري والمعنى المستقر في الذهن.

(١) أثر الاختلاف في تحقيق المناط في اختلاف المجتهدين نماذج دالة قديمة ومعاصرة، ص: ١٣-

١٥. «بتصرف يسير».

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «أول»، ١/١٥٨ وما بعدها، ولسان العرب، مادة «أول»، ١١/٣٢، والقاموس المحيط، مادة «أول»، ٣/٣٣١.

(٣) قد تحدث علماء البلاغة عن اعتبار المآل لما أعدوه في أنواع العلاقة المعتبرة في المجاز المرسل، وعرفوه بأنه: «هو النظر إلى الشيء بما سيكون عليه في الزمن المستقبل». (أصل اعتبار المآل بين النظرية والتطبيق، للدكتور: عمر جدية، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ص: ٢٥)

المسألة الثانية: اكتفاء الفقهاء بإعمال مآلات الأفعال في كثير من المسائل التطبيقية عن بيانها في قالب نظري.

المسألة الثالثة: كون اعتبار مآلات الأفعال قاعدة مقاصدية؛ لذا اكتفى الفقهاء بذكر القواعد الأصولية المبنية على اعتبار المآلات، والتي تمثل الجانب التطبيقي للقاعدة.

وقد سعت جهود المعاصرين ببيان مفهوم مآلات الأفعال وجعله في حد يعرف بمآلات الأفعال^(١)، ودفعاً للإطالة فإن الباحث يكتفي بتعريف واحد يعد أقرب التعاريف وأكثرها ملاقة للمقصود، وهو: اعتبار عاقبة الفعل أثناء تنزيل الأحكام الشرعية على محالها، سواء أكان ذلك مصلحة أم مفسدة، وسواء أكان بقصد الفاعل أم بغير قصده^(٢).

الفرع الثاني: أهمية التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه الواقعة المستجدة.

قبل بيان المقصود من هذا الفرع لا بد أن يعلم بأن «التحقيق في مآلات الأفعال يعني الثبوت من أن إلحاق الحكم الشرعي بالواقعة النازلة لا يفضي إلى عواقب وتداعيات مستقبلية تناقض مقاصد الشارع المغيابة في التشريع»^(٣). إن التحقيق ليس قاصراً في نظر الفقيه على العلل والمعاني الكلية ومدى تطابق الواقعة معها، بل التحقيق يشمل النظر في مآلات الفعل الذي يتعرف به على تمام مواءمة نتيجة الإلحاق لمقاصد الشارع.

(١) انظر: المصدر السابق، ص: ٣١-٣٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص: ٣٦.

(٣) التكييف الفقهي، ص: ١٠٥.

واعتبار المآلات نوع من تقدير النتائج والآثار التي قد تترتب على حكم الفقيه على النوازل. وهذا التقدير بمثابة القاعدة الضابطة للاجتهاد التقديري.

وهذا النوع من القواعد قامت عليه جملة من الأصول المعتمدة في نظر الفقهاء؛ منها اعتبار سد الذريعة وفتحها، وكذلك الاستحسان، وتوسيع الاعتبار لبعض المرجوح من الأحكام من خلال قاعدة مراعاة الخلاف؛ وذلك بقصد الاحتياط قبل عمل المكلف، ورفع الحرج بعد وقوع المكلف في الفعل.

وهذا الأثر والأهمية لقاعدة مآلات الأفعال تجعل الفقيه المعني بتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية معتبراً لها ومعملاً لها في تلمس فطانة الفقيه مصدر النص، ومدى استيعابه للنازلة قبل إنزال الحكم عليها، وتحقيق مقاصد الشارع ومقاصد المكلف، وافتراس الأحداث والوقائع والنتائج للحكم في حال صدوره.

وفي الفرع القادم - بإذن الله - سيعرض الباحث منهجية النظر في تحقيق مآلات الأفعال في النص الفقهي في حال تحليله.

الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مآلات الأفعال في النص الفقهي في حال تحليله.

ثمة مسالك يتخذها الفقهاء في التعرف على مآل الفعل الذي يتعلق بالحكم الشرعي للنازلة والواقعة المعروضة أمام نظر الفقيه، وهذه المسالك متعددة منها المعتبر عند بعض الفقهاء دون بعض، وهذا بلا شك قد أثر على تقرير الأحكام، ومن ذلك ما يتعلق بإبطال العقود التي يقصد منها أحد العاقدين مفسدة، مثل التعاقد على بيع العنب لمن يتخذه خمراً، أو بيع السلاح في زمن الفتنة، فالشافعي - رحمه الله - يذهب لصحة هذا النوع من العقود دون الاعتبار بمآل الفعل؛ لكون مسلك معرفته أمر خفي لتعلقه بنية وقصد المكلف،

ومثله لا يعد طريقًا معتبرًا من طرق التحقق من مآل الفعل، يقول الشافعي -رحمه الله- مبيّنًا رأيه فيما ذكر: «أصل ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحًا في الظاهر لم أبطله بتهمة، ولا بعادة بين المتبايعين، وأجزته بصحة الظاهر وأكره لهما النية إذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع، وكما أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتل به ولا يحرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتل به ظلمًا؛ لأنه قد لا يقتل به، ولا أفسد عليه هذا البيع، وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يراه أنه يعصره خمراً، ولا أفسد البيع إذا باعه إياه؛ لأنه باعه حلالاً، وقد يمكن ألا يجعله خمراً أبداً، وفي صاحب السيف ألا يقتل به أحداً أبداً..»^(١).

وهذا المثال ذكره الباحث لبيان أن اعتبار مسالك التحقق من مآل الفعل تختلف من فقيه لفقيه. وهذا في حال من يزاول تنزيل الدلائل على الوقائع، فأما من يزاول تحليل النصوص المتضمنة أحكاماً في هذا المعنى فلا بد أن يسلك منهجاً في نظره لتحقيق مآل الفعل في الحكم الوارد في النص الفقهي الاجتهادي.

فالمنهج في هذا الباب يكون على النحو الآتي^(٢):

أولاً: النظر في اعتبار الفقيه لمآل الفعل هل كان إقراراً من المكلف تعبيراً صريحاً منه على مآل فعله.

ثانياً: مدى إعمال الفقيه لمبدأ الفراسة في تحقيقه لمآل الفعل أو بطريق القرائن والأمارات، مثاله: أن يكون في المعقود عليه ما يدل على طبيعة المآل، وما يترتب عليه من بطلان، من ذلك ما أشار إليه الكاساني -رحمه الله- أثناء

(١) الأم، ٣/٧٥.

(٢) انظر: التكيف الفقهي، ص: ١٠٧-١١٥، وأصل اعتبار المآل بين النظرية والتطبيق، ص: ٤٩-٥٤.

بيانه لحكم بيع القرد قائلًا: «والصحيح أنه لا يجوز بيعه؛ لأنه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة، بل للهو به، وهو محرم، فكان هذا البيع الحرام للحرام»^(١).

ثالثًا: النظر في بناء مآل الفعل على العادة المستمرة القارة في سنن الله، مثال ذلك ما قاله الشاطبي -رحمه الله- تعليقًا على قول أصبغ في إحدى المسائل حيث قال: «وفي [العتيبة] من سماع أصبغ في الشريكين يطآن الأمة في طهر واحد فتأتي بولد، فينكر أحدهما الولد دون الآخر، أنه يكشف منكر الولد عن وطئه الذي أقر به، فإن كان في صفته ما يمكن فيه الإنزال، لم يلتفت إلى إنكاره، وكان كما لو اشتركا فيه، وإن كان يدعي العزل من الوطاء الذي أقر به، فقال أصبغ: إني أستحسن هنا أن ألحقه بالآخر، والقياس أن يكونا سواء، فلعله غلب ولا يدري... لكن الاستحسان ما قال؛ لأن الغالب أن الولد يكون مع الإنزال ولا يكون مع العزل إلا نادرًا، فأجرى الحكم على الغالب، وهو مقتضى ما تقدم فلو لم يعتبر المآل في جريان الدليل لم يفرق بين العزل والإنزال...»^(٢).

رابعًا: سبر الواقع لقياس مقدار تكاثر قصد الناس بمقتضى العادة، لمعرفة طبيعة مآل الفعل المعتبر في الحكم، قال الشاطبي -رحمه الله- مبررًا اعتبار القصد الذي يكثر في الناس بمقتضى العادة: «...فإن عاقد البيع أولًا على سلعة بعشرة إلى أجل ظاهر الجواز، من جهة ما يتسبب عن البيع من المصالح على الجملة، فإذا جعل مآل ذلك البيع مؤديًا إلى بيع خمسة نقدًا بعشرة إلى أجل، بأن يشتري البائع سلعته من مشتريها منه بخمسة نقدًا، فقد صار مآل هذا

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٤٣/٥.

(٢) الموافقات، ١٩٨/٥، ١٩٩.

العمل إلى أن باع صاحب السلعة من مشتريها منه خمسة نقدًا بعشرة إلى أجل، والسلعة لغو لا معنى لها في هذا العمل؛ لأن المصالح التي لأجلها شرع البيع لم يوجد منها شيء، ولكن هذا بشرط أن يظهر لذلك قصد ويكثر في الناس بمقتضى العادة»^(١).

ومن خلال عرض هذه المنهجية قد يلحظ المتأمل أنه يصعب فحصها من خلال النصوص الفقهية المتضمنة أحكامًا فقهية مجردة، وخاصة في كتب المدونات الفقهية المذهبية، وهذا يستوجب على الفقيه تلمس ذلك من ثلاث طرق - في نظر الباحث - هي:

الطريق الأول: الوقوف على الكتب المطولة والشروح الموسعة في بيان المذهب، والمعتمنة بذكر الأدلة والعلل والمؤثرات في الأحكام من أصول المذهب المعتمدة في المذهب؛ كالأستحسان لدى الحنفية، ومراعاة الخلاف عند المالكية، والقياس لدى الشافعية، وسد الذرائع لدى الحنابلة، فتلك الأصول تقوم على اعتبار قصد المكلف الذي يحدد طبيعة فعله ومدى أيلولته.

الطريق الثاني: الفتاوى الواردة في المسألة محل التحليل أو المسائل المشابهة، فيغلب على حال الفتاوى بيان الاعتبارات التي تؤثر في الحكم، ومنها مآلات الأفعال. كما أن الأفضية تشتمل على مثل ذلك.

الطريق الثالث: كتب الخلاف العالي لاشتمالها على مناطق الاستدلال للمذهب، ومبررات الرأي الفقهي للمذهب، وما كان هذا سمته فإنه في الغالب لا يغفل الانتصار للمذهب ببيان اعتبار مآلات الفعل الذي أثر على الحكم بالمنع أو التجويز.



المبحث الرابع

أهمية إدراك المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي

بعدما ذكر في المباحث السابقة فإنه ظهر للباحث جملة من القضايا التي تبين أهمية إدراك المطابقة الفقهية في التحليل الفقهي، وهي على النحو الآتي:

القضية الأولى: أن المطابقة الفقهية تستوجب على الفقيه فحص الأصل وحكمه وكذا الفرع «الواقعة» وصورته، وهذا الفحص يجعل الفقيه يحتاج إلى مرحلتين من التحليل هما التفكيك لمكونات الأصل، والتقويم للفرع «الواقعة» لمعرفة مدى التطابق بينهما.

القضية الثانية: أن المطابقة الفقهية لا تتحقق إلا بكشف العلاقة بين الحكم والعلة في الأصل، وهذا الكشف معين للفقيه في استيعاب المؤثر من العلل والتي يحقق بها مناط الحكم.

القضية الثالثة: إدراك دواعي الاستثناء التي تنقل إلحاق الفرع «الواقعة» من أصل إلى أصل، وهذه الدواعي تعد أوصافاً مؤثرة تجعل الفقيه المعني بالتحليل يدرك اشتمال الفرع «الواقعة» على وصف مؤثر سوغ العدول لهذا لأصل دون أصل آخر.

القضية الرابعة: أن المطابقة الفقهية تحدد للفقيه طبيعة الخلاف الفقهي المذكور في النص الفقهي؛ وذلك من خلال مراعاة الخلاف؛ إذ إن مطابقة الواقعة لأحد الأقوال المخالفة لمذهب الفقيه -صاحب النص المحلل-

وحمله عليه يدل على أن الخلاف في المسألة خلاف تنوع لا خلاف تضاد،
وخلاف التنوع عادة يلتقي في أصول تعد محل اتفاق بين المتخالفين.



المبحث الخامس

أمثلة تطبيقية لبيان أثر المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي

في هذا المبحث لعل الباحث يكتفي بمثالين لعرضه بعض الأمثلة في أثناء المباحث السابقة، وهذان المثالان يبينان أثر المطابقة الفقهية في تحليل النصوص الفقهية، وهذا الأثر ليس قاصراً على تحليل النصوص بل يشمل الاستنباط منها؛ إذ إن قواعد الاستنباط قد يتولد بعضها من مسالك التحليل للنصوص الفقهية، وهذا يظهر من جواد الأحناف - رحمهم الله - في بناء أصول الفقه، فمبانيه عندهم نصوص الأئمة في الفروع واجتهاداتهم في النوازل.

المثال الأول: قال ابن العربي في بيان المقصود من عدّة المتوفى عنها زوجها؛ وذلك من خلال تحليل متعلقات أحكام العدة بكشف أسبابها وعللها بمطابقتها على المعنى المناسب.: «المسألة الحادية عشرة: في تنزيل هذه الأحكام: اعلموا وفقكم الله أن المقصود بهذه العدة براءة الرحم من ماء الزوج؛ فامتناع النكاح إنما هو لأجل الماء الواجب صيانتة أولاً. وامتناع عقد النكاح إنما هو لاستحالة وجوده شرعاً على محل لا يفيد مقصوده فيه وهو الحل. وامتناع الطيب والزينة؛ لأنه من دواعيه، فقطعت الذريعة إليه بمنع ما يحرص عليه. وامتناع الخِطبة؛ لأن القول في ذلك والتصريح به أقوى ذريعة، وأشد داعية من الطيب والزينة، فحرم من طريق الأولى. وامتناع الخروج؛ لبقاء الرقبة الموجب غاية الحيطة والعصمة. وحق أمر السكنى؛ لكونه في الدرجة

الخامسة من الحرمة، فأسقط وجوبه أحبار من الأمة»^(١).

المثال الثاني: ما ذكره ابن رشد الجد -رحمه الله- في معرض بيانه للفارق بين بعض علماء المالكية في مسألة: لو حج المرتد قبل ارتداده فهل عليه أن يحج حجة الإسلام ثانية إذا رجع إلى الإسلام؟ وبيان الفارق الذي ذكره ابن رشد يجلي أثر المطابقة بين الأقوال والواقعة، ومسالك اعتبار المآل: «...فيتحصل في المسألة ثلاثة أقوال، أحدها: أنه لا يجزيه ما ضيع من الفرائض ولا يلزمه قضاء ما ترك منها، وهو قوله في المدونة، واختيار ابن حبيب. والثاني: أنه يجزيه ما ضيع ويلزمه قضاء ما ترك وضيع، وهو الذي يأتي على قول ابن القاسم في سماع موسى من كتاب الوضوء. والثالث: تفرقة أصبغ بين الوجهين: فلا يجزيه الحج ويلزمه قضاء ما ضيع، ووجه هذه التفرقة الاحتياط والاستحسان مراعاة للخلاف»^(٢).



(١) أحكام القرآن، ١/٢٤٨.

(٢) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق: د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، ٤٢٥/١٦.

الفصل السابع

العرف

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف العرف لغة واصطلاحًا.
المبحث الثاني: الفروق بين العرف وما يشبهه به.
المبحث الثالث: أقسام العرف.
المبحث الرابع: أهمية العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي.
المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي.

تمهيد

إن العوائد التي تحتف بواقع الناس لها أثرها وسلطانها على أقوالهم إطلاقاً واعتباراً، وحمل مقاصدهم عليها إذا لم يكن ثمة حامل يجلي المقصد. وما زالت العوائد لها أثرها واعتبارها في النوازل والحكم عليها.

وهذا المدار الواسع للعرف وحضوره في الألفاظ والقصود جعل الفقهاء يعتنون به في بيان النصوص عمومًا وفي النصوص الفقهية خصوصًا، وهذه العناية متممة لأدوات الاجتهاد من حيث تفسير النصوص والاستنباط منها وكذلك تحليلها، ولم يقتصر ذلك على الواقع الفقهي الفروعى، بل شمل ذلك الواقع المنهجي في بناء الفقه المذهبي، فثمة أحوال وإطلاقات تعد من العرف الخاص للمذهب يحمل عليها تفسير إطلاقات الأصحاب وقصودهم ونحو ذلك.

وتناول العرف في الميدان الفقهي ظاهر في تعاملات واعتبارات الفقهاء والأصوليين، وثمة منقولات متعددة الأغراض تطفح بذكر العرف وأصالته، وهي شواهد على قيمة العرف في الفقه الإسلامي:

أولاً: رعاية العرف والعناية به وتحكيمه، قال الجويني -رحمه الله-: «ومن لم يمزج العرف في المعاملات بفقهها، لم يكن على حظ كامل فيها»^(١)، وقوله في موضع آخر: «والتعويل في التفاصيل على العرف، وأعرف الناس به أعرفهم بفقه المعاملات»^(٢).

ثانياً: تأكيد أصولية العرف واعتباره في الأحكام، قال ابن العربي: «العرف والعادة أصل من أصول الشريعة يقضى به في الأحكام»^(٣).

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب، ٣٨٢/١١.

(٢) المصدر السابق، ٤١٦/١١.

(٣) أحكام القرآن، ٢٨٨/٤.

ثالثاً: أن من موارد بعض المجملات في الكيفيات العرف، قال ابن قدامة -رحمه الله-: «إن الله تعالى أحل البيع، ولم يبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف»^(١).

رابعاً: التعويل على العرف في التعامل مع الوقائع والمستجدات، قال القرافي - رحمه الله-: «مهما تجدد العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمره... فالجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»^(٢).

خامساً: بيان أنه من القرائن على مرادات المكلف، قال ابن القيم -رحمه الله-: «...إياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه، فتجني عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتلزم الحالف والمقر والناذر والعاقد ما لم يلزمه الله ورسوله به»^(٣).

وهذه النقولات وغيرها من نظائرها شاهد على كلية العرف وأصوليته في قواعد الشرع، وهذا يحتم بيانه وتقسيماته وأثره في تحليل النصوص الفقهية. وهو ما سيكون في المباحث القادمة بإذن الله.



(١) المغني شرح متن الخرقى، ٦/٨.

(٢) أنواء البروق في أنواع الفروق، ١/١٧٦، ١٧٧.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣/٤٨.

المبحث الأول

تعريف العرف لغة واصطلاحاً

ثمة معانٍ للعرف في اللغة والاصطلاح، وهذه المعاني متعددة، ولها قدر من الاشتراك كما هو الحال الغالب في كثير من المفردات. والباحث يعرض معنى العرف في اللغة والاصطلاح على النحو الآتي:

أولاً: معنى العرف في اللغة:

«العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة.

فالأصل الأول العرف: عرف الفرس، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه. ويقال: جاءت القطا عرفاً عرفاً؛ أي: بعضها خلف بعض... والأصل الآخر المعرفة والعرفان. تقول: عرف فلان فلاناً عرفاناً ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه؛ لأنه من أنكر شيئاً توحش منه ونبا عنه... والعرف والمعروف، وسمي بذلك؛ لأن النفوس تسكن إليه...»^(١).

ثانياً: معنى العرف في الاصطلاح:

تكاثرت الأقسام في تعريف العرف، وبعد تأمل كثير منها فقد ظهر للباحث المعنى الآتي للعرف بما يناسب غرض البحث، وهو: «تواطؤ مستمر صادر من جمهور قوم على قول أو فعل»^(٢).

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة «عرف»، ٤/ ٢٨١. وانظر: لسان العرب، مادة «عرف»، ٩/ ٢٣٩-٢٤٢.

والقاموس المحيط، مادة «عرف»، ٣/ ١٧٩، ١٨٠، والمعجم الوسيط، مادة «عرف»، ٢/ ٥٩٥.

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام، ٢/ ٨٤٨.

وشرح التعريف يتم به البيان، وهو على النحو الآتي^(١):

«تواطؤ مستمر»: يقال: تواطأ القوم على الأمر توافقوا، وفلان فلاناً على الأمر وافقه^(٢). والمراد أن يكون التوافق مستمراً حتى يصير المتواطأ عليه قاراً في عوائلهم.

«صادر من جمهور قوم»: يفيد أن العرف لا يتحقق إلا بتوافر عادة عدد من الناس، فيخرج به تواطؤ العدد القليل. كما تفيد العبارة اشتراط شيوع الأمر حتى يكون أقل رتبة عرفاً خاصاً عند جماعات معينة كأهل فن أو حرفة ونحوهما.

«على قول أو فعل»: فيه بيان على أن العرف ينقسم إلى قسمين: قولي، وعملي. كما يستفاد من هذه العبارة أن العرف لا يكون إلا في الأمور المنبثثة عن التفكير والاختيار، وبهذا يخرج عن التعريف كل التوافقات الأخرى، كالتوافقات الطبيعية؛ لأنها تحدث دون اختيار، وذلك كبلوغ الأشخاص، وهي المعبر عنها في قول الشاطبي -رحمه الله-: «ومنها ما يختلف بحسب أمور خارجة عن المكلف كالبلوغ، فإنه يعتبر فيه عوائد الناس من الاحتلام أو الحيض أو بلوغ سن من يحتلم أو من تحيض، وكذلك الحيض يعتبر فيه إما عوائد الناس بإطلاق أو عوائد لدات المرأة أو قراباتها أو نحو ذلك، فيحكم لهم شرعاً بمقتضى العادة في ذلك الانتقال»^(٣).

(١) انظر: أثر العرف في تغير الفتوى، جمال كركار، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ص: ٤١، ٤٢. وتغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور: أسامة الشيباني، دار كنوز إشبيلية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ ٢/٢٧٧.

(٢) المعجم الوسيط، مادة «وطئ»، ١٠٤١/٢.

(٣) الموافقات، ٢/٢٨٥.

وقبل الانتقال إلى المبحث الآتي فإن الباحث يؤكد على ثلاث مسائل متعلقة بتصوير العرف المقصود تناوله في هذا الفصل، وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: أن تناول موضوع العرف في هذا الفصل باعتباره أداة لتحليل مكونات النص الفقهي بنوعيه.

المسألة الثانية: أن تناول العرف من جهة كونه مؤثرًا من المؤثرات على الأحكام وأثرًا من آثار الخلاف الفقهي.

المسألة الثالثة: أن تناول موضوع العرف في هذا الفصل وفق واقع البناء والتقعيد الفقهي، والبناء المنهجي للمذاهب الفقهية من حيث الإطلاقات والاستعمالات في كل مذهب.



المبحث الثاني

الفروق بين العرف وما يشته به

يحدث كثير من التشابه بين بعض الإطلاقات والتعبيرات في مدونات الفقهاء، وهذا التشابه يعود إلى ثلاث قضايا:

القضية الأولى: أن بعض الإطلاقات يتناولها الفقهاء متابعة لغيرهم من الفقهاء المتقدمين دون تحرير، لكون المعنى مستقرًا في الاستعمال، أو لأن السياقات تمايز بين الإطلاقات.

القضية الثانية: غلبة المدلول اللغوي للإطلاق على المعنى الاصطلاحي في الاستعمال لدى بعض الفقهاء مما يجعل ثمة مقدارًا من التشارك بين بعض الإطلاقات.

القضية الثالثة: الخصوص والعموم المتفاوت بين بعض الإطلاقات، وهذا يجعل التعبير ببعضها عن بعض من باب إذا اجتمع في النص افتراقًا في المعنى، وإذا افتراقًا في النص اجتمعًا في المعنى.

وإطلاق العرف له ما يشابهه من الإطلاقات، وفي المطالب القادمة يعرض الباحث الفروق بين العرف وبعض الإطلاقات المشابهة له، بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: الفرق بين العرف والعادة.

لقد اختلفت آراء العلماء في التفريق بين العرف والعادة، وبيان النسبة بينهما على ثلاث اتجاهات، تتلخص في الآتي^(١):

(١) انظر: العرف حجيته وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة، «دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية»، للدكتور: عادل بن عبد القادر ولي قوته، المكتبة الملكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

الاتجاه الأول: أن العرف والعادة لفظان مترادفان، وعليه: فمعناهما واحد.
الاتجاه الثاني: أن العرف مخصوص بالقول، والعادة مخصوصة بالفعل.
الاتجاه الثالث: أن العادة أعم من العرف؛ لكون العادة تشمل: العادة الناشئة عن عامل طبيعي، والعادة الفردية، وعادة الجمهور التي هي العرف. عليه: تكون النسبة بين العادة، والعرف: العموم والخصوص المطلق.
والناظر في غالب كلام الفقهاء فيما يتعلق بالعرف من جهة المسائل في الفقه الفروعوي يلحظ استعمالات الفقهاء من حيث تناوب إطلاق العرف والعادة، وهذا يفيد أنهما بمعنى واحد.

المطلب الثاني: الفرق بين العرف والعمل.

يكثر دوران مصطلح «ما جرى به العمل» أو «ما عليه العمل»، أو «جرى به العمل»، في مدونات الفقهاء، وهذا المصطلح له أثر في تعبيرات الفقهاء في التعامل مع المسائل الفروعوية، وبيان أصول المذهب الفقهي، وهذا المصطلح لا يعبر به إلا عن الأحكام أو المسائل التي يتوافر فيها الأمور الآتية^(١):

الأمر الأول: أن يكون العمل المجري عليه يستند لرأي فقهي مبني على ما هو معتبر شرعاً، سواء كان فتوى مفتٍ أو قضاء قاضٍ ولو كان مرجوحاً، لذا فإن العمل يستمر جارياً بذلك إلى حين زوال الداعي للعمل بالمرجوح، لذلك فإن القاضي أو المفتي لا يجوز له الاسترسال في الإفتاء بما به العمل، ويظن أنه حكم مؤبد، بل هو مؤقت، ما دامت المصلحة أو المفسدة التي لأجلها خولف فيها المشهور، فإذا ذهبت، رجع الحكم المشهور.

(١) انظر: المصدر السابق، ١/١١٩، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ٥١٤.

الأمر الثاني: استقرار الفتوى، ويلتزم به القضاة، ويجري عملهم عليه، فاشتراط استقرار الفتوى والتزام العمل به من قبل القضاة، لمقدرة المفتي والقاضي على تمييز ما هو مصلحة، وما هو مفسدة، أو ذريعة إليهما، وهما يملكان القدرة على الموازنة، وتقدير الاستمرار وعدمه الذي يبني عليه استقرار الفتوى والالتزام بالعمل.

الأمر الثالث: أن يكون المقصود من وراء جريان العمل بحكم ما في الفتوى أو القضاء هو المحافظة على المصالح ودرء المفاسد.

فبالنظر لهذه الأمور المذكورة يتضح أن طبيعة المسائل التي يكون هذا هو حال أحكامها هي المعدودة من النوازل والوقائع التي استجدت في الواقع، مما يستوجب على الفقهاء استمرار العمل بالأقوال الفقهية المرجوحة بعد تقويتها بأدلة وأصول معتبرة شرعاً وفقهاً.

وبتأمل ما سطر آنفاً يمكن القول بأن الفروق بين العرف وما جرى به العمل الآتي:

الفرق الأول: أن ما جرى به العمل يصدر ممن يقتدى بهم من العلماء والأئمة، وأما العرف فهو عمل العامة من غير استناد لحكم من قول أو فعل.

الفرق الثاني: أن مجالات إعمال مصطلح «ما جرى به العمل» الترجيح في مسائل مختلف فيها، وأما العرف؛ فهو أشمل؛ لخضوعه إلى اختلاف وتنوع حوائج الناس.

وعلى الرغم من قيام هذه الفروق بين المصطلحين إلا أن ثمة لحمة يسيرة، وهي أن العرف يعتبر أحد الأسس التي يبني عليها «ما جرى به العمل»،

كما أنه أحد المرجحات التي يتقوى بها من أجل مخالفة الراجح والمشهور^(١).

المطلب الثالث: الفرق بين العرف والإجماع.

ثمة فروق بين العرف والإجماع، وهذه الفروق تحدد طبيعة أعمال العرف والإجماع، وهذه المحددات كافية في اكتمال التصور لهذين المصطلحين، وسبب نشوء الشبه بينهما، هو شبهة بين الإجماع والعرف العام، لذلك دأب بعض العلماء على ذكر فوارق بينهما، والفروق هي الآتي^(٢):

الفرق الأول: أن العرف يكفي في إثباته توافق غالب الناس على قول أو فعل بما فيهم العامة والخاصة. والإجماع لا يكون إلا من مجتهدي الأمة.

الفرق الثاني: أن العرف لا يقدح فيه مخالفة البعض إذا اتفق عليه غالب الناس، أما الإجماع فإنه لا يتحقق إلا باتفاق جميع مجتهدي العصر.

الفرق الثالث: أن الحكم الثابت بالإجماع كالحكم الثابت بالنص، بل أقوى منه فلا مجال لتغييره، أما المستند إلى العرف فيتغير بتغير العرف.

الفرق الرابع: أن العرف قد يكون فاسدًا، وذلك إذا خالف نصًا شرعيًا أو غير ذلك مما يجعله غير معتبر، بخلاف الإجماع، فإنه لا يكون فاسدًا بأي حال من الأحوال؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

(١) انظر: المصدر السابق، ص: ٥١٥.

(٢) انظر: مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لعبد الوهاب مخلوف، دار القلم، الكويت، الطبعة السادسة، ١٤١٤هـ، ص: ١٤٥، ١٤٦. وأصول مذهب الإمام أحمد، ص: ٥٢٤، والعرف وحجيته وأثره في المعاملات المالية عند الحنابلة، ١/١٢٢، ١٢٣.

المبحث الثالث

أقسام العرف

لقد قسم الفقهاء العرف بعدة اعتبارات، والذي يعيننا منها في هذا المقام اعتباران، وهما:

الأول: تقسيم العرف باعتبار الشمول:

قسم الفقهاء العرف باعتبار شموله إلى قسمين:

القسم الأول: العرف العام:

ويقصد بالعرف العام: هو ما كان فاشياً في جميع البلاد بين جميع الناس في أمر من الأمور^(١).

وهذا العموم لا يلزم منه أن يكون عاماً في كل البقاع والناس، بل قد يكون عاماً في المشرق دون المغرب، وهذا يظهر كثيراً في العقود والشروط المتعلقة بالعرف، فالناس قد يستقرون على عمل يتعاملون به ولا يلتزمون اشتراطه في العقود لكونه مستقراً لديهم، وهذا في تعاملات الناس.

وقد يكون ذلك كذلك في تعاملات الفقهاء من حيث اصطلاحاتهم؛ فقد يتعارف الفقهاء في المشرق على إطلاقات لا تكون لدى علماء المغرب، وهذا يعود على تفاعل الفقهاء مع أعراف الناس؛ لذلك لا بد للفقهاء من ملاحظة ذلك أثناء أعمال بعض المصطلحات لبعض الفقهاء والمتعلقة بأعراف الناس.

القسم الثاني: العرف الخاص:

ويقصد بهذا العرف هو: الذي قد اختص به بلد دون بلد ومكان دون

(١) المدخل الفقهي العام، ٢/٨٤٨.

مكان آخر، أو بين فئة من الناس دون أخرى. قال ابن نجيم -رحمه الله-: «والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة»^(١).

ويدخل في ذلك ما يتعلق بالمصطلحات المذهبية التي يختص بها مذهب دون غيره، وهذه المصطلحات العناية بها من قبل الفقيه في أثناء تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية المذهبية من الأهمية بمكان؛ لأن «استعمالات الفقهاء وتواطؤهم على بعض المصطلحات ترجع إلى واحد من أمرين:

الأمر الأول: مصطلحات ترجع إلى: المدارك القولية للأحكام

وهي نصوص الكتاب والسنة، مثل: العلة، الحكم، الحكمة، القياس، الاستصحاب... إلى آخر التسميات، لما عرف بعد باسم: الأدلة التبعية.

الأمر الثاني: مصطلحات ترجع إلى تلقيب الفروع الفقهية ذاتها، وتسمية صور النوازل، والواقعات، بأسماء تميزها، لما عرف بعد باسم: لغة الفقهاء.

ثم نشأ بعد، في وقت متأخر أمر ثالث، وهو التواطؤ من أهل كل مذهب على ألفاظ، وحروف، للعزو والنقل، وعرفت بعد باسم: المصطلحات الفقهية»^(٢).

لذلك فإن العناية بها يعدّ من كواشف المدونات الفقهية المذهبية ويعين على الربط، والتوصل لأصول المذهب، وقواعده المؤسسة لبناية المذهب، وفتح ما استغلق من لسان المذهب»^(٣).

(١) الأشباه والنظائر، ص: ١٠١.

(٢) المدخل المفصل إلى مذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ١٦٣، «بتصرف يسير».

(٣) ومن هذا الباب ما أورده المرادوي -رحمه الله- في الإنصاف حيث قال: «تبيه: قال الحارثي «أبو بكر» المبهم في الكتاب. هو الخلال. وإطلاق «أبي بكر» في عرف الأصحاب إنما هو أبو بكر عبد العزيز، لا الخلال، وإن كان يحتمل أن يكون من كلام أبي بكر عبد العزيز. كما قال. فإنه أدخل =

وقد وضع الباحث ما يتعلق بالمصطلح في الفصل الثاني من هذا الباب فلا حاجة للإطالة هنا.

الثاني: تقسيم العرف باعتبار اللفظية وعدمها:

ينقسم العرف بهذا الاعتبار إلى قسمين:

القسم الأول: العرف اللفظي:

يقصد بالعرف اللفظي «هو أن يشيع بين الناس استعمال بعض الألفاظ أو التراكيب في معنى معيّن بحيث يصبح ذلك المعنى هو المفهوم المتبادر منها إلى أذهانهم عند الإطلاق، بلا قرينة، ولا علاقة عقلية»^(١).

والعرف اللفظي من الأنواع التي يكثر استعمالها في التعامل مع النصوص الفقهية بنوعيتها، قال القرافي - رحمه الله -: «القاعدة أن من له عرف وعادة في لفظ، إنما يحمل لفظه على عرفه، فإذا كان المتكلم هو المشرع حملنا لفظه على عرفه وخصصنا لفظه في ذلك العرف إن اقتضى العرف تخصيصاً، وبالجمله دلالة العرف مقدمة على دلالة اللغة؛ لأن العرف ناسخ للغة والناسخ مقدم على المنسوخ»^(٢). وقال في موضع آخر: «كل متكلم له عرف يحمل لفظه على عرفه، في الشرعيات، والمعاملات، والإقرارات، وسائر التصرفات»^(٣).

= في جامع الخلال شيئاً من كلامه. فربما اشتبه بكلام الخلال. إلا أن القاضي، وابن عقيل، وغيرهما من أهل المذهب: إنما حكوه عن الخلال. انتهى. (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٢٠٢/٦).

(١) المدخل الفقهي العام، ٨٤٥/٢، وانظر: التقرير والتحبير، ٢٨٢/١، والفروق للقرافي، ١/١٧١، وأصول مذهب الإمام أحمد ص: ٥٢٥.

(٢) تنقيح الفصول، ص: ٢١١.

(٣) الذخيرة، ٤/٦٤-١٠٥.

القسم الثاني: العرف العملي:

عرف الفقهاء العرف العملي بعدة تعاريف جميعها تفيد أن العرف العملي هو: ما جرى به عمل الناس وتعارفوا عليه وكان ثبوته بالعمل والفعل لا بالاستعمال اللفظي^(١).

ولا شك أن هذا النوع من العرف يدخل فيه كل ما جرى عليه العمل، وتعارف عليه الفقهاء من جواد في التعامل مع أصول الأئمة؛ من حيث التقديم والاعتبار في حال الترجيح والاختيار الفقهي، الذي يقوم على توظيف الاستدلالات وفق منهج الأصحاب وجواد المذهب في كل باب من أبواب الفقه.



(١) انظر: المدخل الفقهي العام، ٨٤٦/٢، وأثر العرف في التشريع الإسلامي، للدكتور: السيد صالح عوض، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص: ١٢٦، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص: ٤٥٢.

المبحث الرابع

أهمية العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي

إن العرف وما له من تأثير في التصور والأحكام يدل على أهميته، ودوره في التعامل مع النصوص فهمًا، وتفسيرًا، واستنباطًا، وتحليلًا، وهذه الأدوار لا يعقلها في الغالب إلا المشاركون في الحراك الاجتهادي وتصدير الأحكام الناتجة عنه.

والفقيه كلما تأمل العرف في منقولات الفقهاء، ومعاهد فصولهم ومباحثهم ومسائلهم، وموائد جدلياتهم فإنه يستطيع تقييم تلك الأهمية التي يرفل بها العرف على مستوى الأدلة غير المنصوصة.

وقد نص الفقهاء على دور العرف من خلال اعتبارات متعددة الذي يعني البحث منها هو ما تعلق بالعرف في كونه وسيلة معينة في تحليل النصوص الفقهية بنوعها الشرعي والاجتهادي، وهذه الأهمية تتجلى في مستويين يفهم منهما الناظر أهمية العرف في أغراض التحليل للنصوص الفقهية، والمستويان هما على النحو الآتي:

المستوى الأول: تحليل النصوص الفقهية الشرعية:

إن شريعة الله نزلت بلسان عربي مبين، فكان كل رسول يبعث لقومه بلسانهم، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾^(١)، فيتحقق بذلك مقصود الشارع من حيث وضعها للإفهام، قال الشاطبي -رحمه الله-: « لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم

(١) سورة إبراهيم، آية: ٤.

العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثمَّ عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه»^(١).

وعليه فمن عني بتحليل النصوص الشرعية فلا بد له معرفة واستيعاب عوائد العرب في أقوالهم، وأفعالهم، ومجاري أحوالهم في حال التنزيل. ومن هذا الباب معرفة ما أنكره الشارع ونفاه من عوائد العرب^(٢)، فالعلم بذلك يظهر منه ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: إدراك مقاصد التشريع من خلال معرفة المصالح المعتبرة والملغاة في التشريع؛ لكون العرف علامة على الدليل، وقد يكون طريقاً له، أو مناطاً للحكم، فيبحث عن العرف لتحقيقه. قال الشاطبي -رحمه الله-: «العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعا كانت شرعية في أصلها أو غير شرعية، أي سواء كانت مقررة بالدليل شرعاً؛ أمراً أو نهياً أو إذناً أم لا. أما المقررة بالدليل فأمرها ظاهر، وأما غيرها فلا يستقيم إقامة التكليف إلا بذلك... [إذ] لا بد من اعتبار العوائد؛ لأنه إذا كان التشريع على وزان واحد دل على جريان المصالح على ذلك؛ لأن أصل التشريع سبب المصالح، والتشريع دائم كما تقدم، فالمصالح كذلك، وهو معنى اعتباره للعادات في التشريع»^(٣).

الفائدة الثانية: استيعاب مراتب المحرمات ومقاصد تحريمها. وهذا بلا شك له أثر في الموازنة بين المفاسد في حال تراحمها.

الفائدة الثالثة: تأصيل فقه الموازنة في الوقائع والأحداث؛ إذ العرف باعث

(١) الموافقات، ٢/١٣١.

(٢) انظر: العرف وحجته وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة، ١/٥٩، ٦٠.

(٣) الموافقات ٢/٢٨٦-٢٨٨.

للنظر والموازنة بسبب أنه يستدعى من الحاجة والضرورة، فيكون كاشفاً لدليل دقيق في استثناء مصلحي من دليل عام. ولذا عده البعض من باب تخصيص العموم^(١).

المستوى الثاني: تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية:

إن النصوص الاجتهادية متعددة الأنواع والطرائق، وهذا التعدد يعود لأمرين:

الأمر الأول: طبيعة التدوين المذهبي وتراتبه التي يقصد منه فقهاء المذهب عرض المذهب وفق آليات يتم من خلالها استيعابه من أصحابه؛ ليجتمع لهم نتائج اجتهادات الإمام والأصحاب، وطرائق التعامل مع النصوص

(١) ثمة اختلاف في كون العادة أو العرف من مخصصات العموم ملخص ذلك «أن العادة الجماعية، وهي ما تسمى بالعرف؛ هي على قسمين:

عادة قولية: «العرف القولي»؛ فهي تخصص العموم. وقد حكى كثير من العلماء الاتفاق على ذلك، منهم الأسنوي في: «شرح المنهاج»: «١١٥/٢»، وابن أمير الحاج في كتابه «التقرير والتحرير»: «٢٨٢/٢»، وابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»: «١/٣٤٥»، وابن عابدين في «رسائله»: «١١٥/٢». ومن المتأخرين الشيخ أحمد أبو سنة في كتابه «العرف والعادة في رأي الفقهاء» ص «٩١»، والأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه «المدخل الفقهي العام»، «٢/٨٨٨».

العادة الفعلية «العرف العملي»؛ هي على نوعين:

النوع الأول: عادة عملية، أو عرف عملي، وجد في عصر الرسول ﷺ، وعلمه، وأقره؛ فهذا يعتبر مخصصاً، والحقيقة: أن المخصص هو تقرير النبي ﷺ.

النوع الثاني: عادة عملية، أو عرف عملي وجد بعد عصره عليه الصلاة والسلام؛ فإذا استمر العمل حتى كان إجماعاً عملياً؛ فهو يخص العموم، عند من يقول بحجية الإجماع العملي، والحقيقة: أن المخصص هو الإجماع.

أما إذا لم يكن كذلك؛ فالجمهور على أنه لا يعتبر مخصصاً. وذهبت فرقة قليلة من الحنفية إلى القول بتخصيص العموم والحالة هذه «محقق العدة شرح العمدة. لأبي يعلى، الدكتور: أحمد سير مباركي، هامش «٢»، «٢/٥٩٣».

الشرعية من حيث التفسير والاستنباط، وكذلك أصول المذهب ودرجات بنائه وتأصيله. وهذا بدوره أوجد عرفاً خاصاً في الأقوال والأعمال ولكنها متعلقة بالخصوص لا العموم.

الأمر الثاني: طبيعة توظيف الفقه العام أو المذهبي من خلال النظر في نوازل الناس التي تتضمن أعرافهم، وهذا يغلب على مدونات الفتاوى والنوازل والوقائع، والأفضية وما كان في سمتها من حيث التوظيف الفقهي.

وقد تعرض الباحث لبيان هذا في الباب الأول.

إذن ثمة أعراف تتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية المتمثلة في المدونات الفقهية، لا بد من معرفتها والعلم بأثرها، فان للأئمة الفقهاء المتأخرين من كل مذهب نظره فيما كان من فروع مذهبهم، يدرك منه بناء جملة من فروع المذهب على العرف والتعليل به، لكون العوائد معتبرة في تغيير الأحكام التي تقوم على الاجتهاد في المسائل الظنية القابلة لتوارد الآراء في فهمها وبناء الأحكام عليها، ولذلك تجد العرف حاضرًا في هذا المراس الفقهي وتقليب الاجتهاد، مما جعل الفقهاء المتأخرين يرجحون غير ما رجحه الأصحاب في بعض الأحوال، مع التزامهم بقواعد المذهب وأصوله.

وعليه فلا بد للفقيه أن يُعنى بأدوار العرف في الفقه والاجتهاد من خلال إدراكه للآتي^(١):

الأول: أن رجحان الرأي كما يكون بالدليل الخاص، يكون برعاية العرف وأحوال الزمان؛ لأنه مما شهد له الشرع بالاعتبار.

الثاني: أن العرف قد يكون سبباً للعدول عن الصحيح في المذهب إلى

(١) انظر: العرف وحجتيه وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة، ١/٦٠، ٦١.

رواية أو قول أو وجه فيه- في الخلاف المذهبي، أو الترجيح بين أقوال الأئمة في الخلاف العالي. قال ابن عابدين -رحمه الله-: «اعلم أن المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في كتب المذهب- لم يخالفوه إلا لتغير الزمان والعرف، وعلمهم أن صاحب المذهب لو كان في زمنهم لقال بما قالوه»^(١).

الثالث: أن لتغير الزمن وطروء المستجدات من الحوادث والأحوال أثرًا فيما بني من الأحكام الاجتهادية على العوائد ودواعي المصلحة، وذلك كله ينتج ضرورة: أن على المفتين والقضاة ترجيح النظر في آراء الأئمة، ومسطور المدونات الفقهية من الفروع والمسائل المبنية على العرف القديم واتباع العوائد السالفة.



(١) نشر العرف «رسائل ابن عابدين»، ١٢٨/٢.

المبحث الخامس

أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي

يتحصل للمتتبع في مدونات الفقهاء جملة من الأمثلة التي يستقر بها في نظر المتأمل أثر العلم بالعرف في تحليل النصوص الفقهية، ومن هذه الأمثلة الآتي:

المثال الأول: الممايزة بين الاستعمال الشرعي والوضع اللغوي، قال ابن دقيق العيد -رحمه الله-: «المشهور من مذاهب الفقهاء: وجوب زكاة الفطر، لظاهر هذا الحديث^(١)، وقوله: (فرض). وذهب بعضهم إلى عدم الوجوب، وحملوا (فرض) على معنى قدر، وهو أصله في اللغة، لكنه نقل في عرف الاستعمال إلى الوجوب، فالحمل عليه أولى؛ لأنه ما اشتهر في الاستعمال فالقصد إليه هو الغالب»^(٢).

المثال الثاني: بيان موارد التخصيص للعموم، قال الرجراجي -رحمه الله-: «وأما أواني الطعام: فهل هي كأواني الماء في لزوم غسل الإناء؟ في المذهب قولان، سبب الخلاف: العموم هل يخصص بالعادة أم لا؟

(١) عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: (فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر -أو قال: رمضان- على الذكر والأنثى والحر والمملوك: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير. قال: فعدل الناس به نصف صاع من بر، على الصغير والكبير. وفي لفظ أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة). «أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة: باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، ٣/٣٦٩، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة: باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، ٢/٢٦٧٧.

(٢) الإحكام شرح عمدة الأحكام، ١/٣١٦.

وهي مسألة اختلف فيها الأصوليون؛ فمن قال: إن العموم لا يخصص بالعادة، وقال: إن أواني الطعام مثل أواني الماء للعموم، وهو قوله عليه السلام: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم)^(١)، والإضافة دليل التعريف، والتعريف دليل العموم، إلا أن يقوم دليل على أن المراد بالتعريف العهد.

ومن رأى أن العموم يخصص بالعادة، فيقول: وجدنا عادة العرب التحفظ بأواني الطعام، ورفعها في محل الصيانة؛ إذ لا تستعمل إلا في وقت مخصوص بخلاف أواني الماء تُبذل في كل ساعة، وصارت معرضة لملاقاة الكلاب، وأن تكون مولغة فيها، فكان ذلك مقصود الشرع^(٢).

المثال الثالث: معرفة تفاوت أقوال الأئمة في بعض المسائل. فهذا الإمام مالك - رحمه الله - لما كان للمدينة عرفها الخاص في الرد بالعيوب، رفض نقل هذه الأحكام إلى بيئات أخرى مخالفة لها في الأعراف، قال ابن رشد - رحمه الله -: «إن المسلمين مجمعون على أن كل مصيبة تنزل بالمبيع قبل قبضه فهي من المشتري، فالتخصيص لمثل هذا الأصل المتقرر إنما يكون بسماع ثابت، ولهذا ضعف عند مالك في إحدى الروايتين عنه أن يقضى بها في كل بلد إلا أن يكون ذلك عرفاً في البلد»^(٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة: باب حكم ولوغ الكلب، ١/٢٣٤.

(٢) نتائج التحصيل ولطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، ١/٩٣.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٢/١٤٢.

الباب الثالث

**في بيان طرق
تحليل النص الفقهي**

توطئة

فيما سبق من البابين الأولين تعرض الباحث لذكر محالّ التحليل، وهي النصوص المعدودة من النصوص الفقهية، ومن ثمّ أدوات تحليل النصّ الفقهي، وتحت هذا الباب سيوضح الباحث طرق تحليل النصّ الفقهي، وهذا وفق ما سارت عليه تراتيب الأصوليين من الفقهاء؛ حيث يتعرضون للطرق والوسائل بعد ذكر الأدوات، وهنا يلفت الباحث النظر إلى أمرين:

الأمر الأول: أن الباحث سيُدرج في هذا الباب على بيان صياغة كل طريقة، وبيان مظانها، وذكر تطبيقات عليها؛ وذلك مشاركة في إعداد رسوم الدربة الفقهية؛ لمزاولة التحليل للنصوص الفقهية في الدراسات الفقهية من خلال تجلية مراحل وطرائقه.

الأمر الثاني: أن متعلقات طرق التحليل تختلف في نوعها وطبيعتها، وهذا بلا شك سينعكس على نسق الأمثلة التطبيقية لطرق التحليل، وهذا الاختلاف لن يخرج الباحث عن دراسة الفروع الفقهية الناتجة عن النصوص الفقهية؛ لتعلقها بالنصّ الفقهي محلّ البحث في هذه الأطروحة، ولكن الذي يختلف أسلوب التحليل وصياغاته.

فلن يكون تنوع الأساليب في طرق التحليل ناقصاً لوحدة الموضوع، فإن من سمات التدوين الفقهي التنوع وفق أغراضه وسياقاته.

إن مسألة التحليل للنصوص الفقهية كما هو مفهوم من الفصول السابقة تتسم بعدم خضوعها لطرق التحليل في الفنون العلمية الأخرى^(١)، وهذا بلا

(١) تختلف مناهج التحليل باختلاف مجالات النصوص ومستوياتها، وقد يكون النصّ شرعياً، بمعنى أن الهدف من تحليله استخراج الأحكام أو تطبيقها. وقد يكون قانونياً أي الغاية منه تفسير القواعد =

شك يعود على طبيعة الفقه ومكوناته، باعتباره علمًا يُعنى ببيان حكم أفعال المكلفين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن مقاصد التحليل للنص الفقهي لا تعود إلى شكل النص ومبانيه اللفظية المجردة، بل إن مقاصده تدور حول تكوّن الحكم الذي عرض من خلال النص الفقهي، وهذا النص يتضمن الدلالات اللفظية، ونتائج الأحكام التي تعتبر مضامين له، فالخطاب الفقهي له محمول ومضمون، وهذا يستوجب على الفقيه حسن الفهم وتنزيله في صورته العلمية، وتحقيق ذلك لا يتكامل إلا من طريق استيعاب النص من خلال مكوناته التي لا تنكشف علاقتها ببعض إلا بطريق التحليل الذي يجلي بدوره أثر الدليل على المدلول وما في معناهما.

وفي الفصول القادمة يتبين - بإذن الله - طرق تحليل النص الفقهي بنوعيه الشرعي والاجتهادي.



= لأجل تطبيقها. وقد يكون أدبيًا يرمي إلى الفهم والتذوق، أو تاريخيًا يروم الكشف عن حوادث واقعة أو فترة زمنية ما، ولكل نوع من هذه الأنواع طبقاته، أو أجناسه، أو أنواعه، ولذا يصعب اختيار نص نموذج عام جامع، مانع يتمثل فيه المنهج النموذجي المراد في التحليل. ويبقى القاسم المشترك بين هذه الأنواع جميعًا في التحليل، هو توظيف اللغة إلى أقصى حد ممكن؛ إذ هي أَسُّ أيّ منهج تحليلي ومفتاحه، إذا أريد لذلك المنهج أن يرفع بحق موانع الإدراك والفهم عن النص المحلل، ويتم التواصل به ومعه في مجاله بين أفراد أية مجموعة بشرية تتخذ اللسان العربي أداة للتواصل بين أفرادها، وأسلوبًا للتعبير عن أغراضها. (انظر: تحليل النصوص المفهوم والضوابط، ص: ٦) «لم يطبع».

الفصل الأول
تحليل الألفاظ الواردة
في النص الفقهي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحليل دلالة اللفظ اللغوية الواردة في النص الفقهي.

المبحث الثاني: تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي.

المبحث الثالث: تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

تمهيد

مما لا يخفى على الفقيه أثر المفردات والتراكيب على بناء المعنى وتكوين مضامين الكلام، كما أن لذلك دورًا ظاهرًا في استعمال الفقيه لها أثناء تأمله للنصوص رغبة في الاجتهاد وتنزيل الأحكام على الوقائع، وأنه يراعي ذلك في أثناء تعبيراته لبيان نتائج اجتهاده من خلال النصوص الفقهية الاجتهادية، وهي من وسائل الكشف لمقاصد ومعاني النصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية.

وتلك المفردات والتراكيب ليست قاصرة على الوضع اللغوي الأول، بل ثمة معانٍ تواضع عليها أهل الاختصاص في علم معين أضحت تلك المفردات بها مصطلحات علمية يتداولها واضعوها، وحملت إطلاقاتهم على ذلك المصطلح في حال جريانها في ملفوظهم أو مكتوبهم، وهذا يسري على التراكيب كما هو الحال في المفردات.

والشريعة نزلت بالوحي من رب العالمين في قرآن وسنة، مما جعل لجملة من مفرداتها معنىً تقرر في الوحي على نحو شرعي لا يفهم الوحي إلا به، ولا تحمل إلا عليه، كما أن التراكيب التي جاءت في نصوص الوحي لها أثرها ومقاصدها التي يتجلى بها معاني الأحكام.

وكل ما ذكر ليست نصوص الفقهاء الاجتهادية منها ببدع في البناء والفهم، ولذلك فإن الفقهاء ما زالوا يختطون طرائق الفقهاء المتقدمين في تفسير النصوص الفقهية، وتحليلها.

فيتضح من السطور الآتية أن مفردات النصوص الفقهية يدور تحليلها وفق

ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: اللغوي، والمعنى الثاني: الاصطلاحي، والمعنى الثالث: الشرعي. وتحليل تلك المعاني ذو طرائق يستعمل فيها أدوات بحسب المعنى المراد تحليله؛ فتحليل الألفاظ الواردة في النص الفقهي يكون بالأدوات المعتمدة في استعمال الفقهاء في تحليل النصوص الفقهية، وقد بينها الباحث في الباب السابق.

والطرق المناسبة في تحليل الألفاظ الواردة في النص الفقهي، والموافقة لطبيعة النص الفقهي وأغراضه ومقاصده، سببها الباحث في المباحث الآتية بإذن الله.



المبحث الأول

تحليل دلالة اللفظ اللغوية الواردة في النص الفقهي

إن لكل لفظ دلالة، وهذه الدلالة منها الأصلي باعتبار ما وضع له في اللغة، وقدر زائد من المعاني يتحقق بالتواضع، أو بالتراكيب والسياقات، وتحليل الدلالة اللغوية للفظ يكون وفق الآتي:

أولاً: تأصيل اللفظة، وذلك بردها إلى أصولها ومبناها في لسان أهل اللغة، وخاصة في المعاني اللغوية المتقررة قبل تنزل النصوص الشرعية.

ثانياً: النظر في اللفظة وفق تركيبها في النص الفقهي؛ لمعرفة القدر الزائد على المعنى اللغوي، وهذا يكثر مع الألفاظ التي استعملها الشرع على لسانه.

ثالثاً: اعتبار المقام النحوي للفظ من حيث تجلي إعرابها الذي يستكمل به المعنى والدلالة للفظ في الاستعمال اللغوي. «فإن للنحو قيمة كبيرة في تحليل النصوص؛ إذ إنه يتيح لمحلل النص الوقوف على الظواهر التركيبية لنص ما، ومن ثم الوقوف على ما تحمله تلك الظواهر التركيبية من إمكانات دلالية وبلاغية؛ لأن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وثيقة؛ حيث لا يتضح معنى نص ما إلا من خلال تحديد وظيفة الكلمة في تركيب النص، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وكيفية من حيث التقديم والتأخير، وإن أي تغيير في شكل التركيب لا بد وأن يتبعه تغيير في المعنى المراد»^(١).

(١) دور النحو في فهم وتحليل النص الأدبي، للسيد أحمد محمد عبد الراضي، مقال منشور في موقع الألوكة على الشبكة الإلكترونية.

رابعًا: الوقوف على الإطلاقات التي تصير اللفظة محل التحليل ذات معنى مشترك، وهذا يعين على تمييز الإطلاقات واعتبارها في مقاماتها المناسبة التي تستوجب حملها على المعنى الملاقي لاستعمالها في ذلك المقام^(١).

المطلب الأول: صياغة تحليل الدلالة اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

إن تناول المفسرين والمحدثين والفقهاء للخطاب الشرعي من الناحية اللغوية بوجه عام والدلالية بوجه خاص أفضى إلى الاهتمام بتحليل النص حسب معطيات لغوية تركيبية ودلالية، وهذا أدى إلى نمط ونوع من التحليل لم تحظ به غير النصوص الشرعية وما بني عليها.

كما يقف الفقيه دائمًا أمام النص الفقهي لتأمل دلالات ألفاظه، وفرزها عند قصده لتفسير النص أو تحليله أو الاستنباط منه، والذي يعني القارئ في هذا المقام ما يتعلق بتحليل الدلالة اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي، وهذا التحليل له صياغات متعددة لكن اختار الباحث الجري على الآتي؛ لتحقيق الغرض المباشر من منهجية تحليل النصوص الفقهية بنوعها.

(١) يرى بعض الباحثين «عدم لزوم ربط المصطلحات الشرعية بالمعاني اللغوية كما جرت به العادة في العلوم الشرعية حيث يقدم المؤلف المعنى اللغوي، ثم يعقبه بالمعنى الاصطلاحي الشرعي؛ إذ إن نصوص القرآن والحديث تتضمن إعادة تحديد لبعض المعاني اللغوية، مما لم تكن معهودة في العرف اللغوي العام قبل التنزيل، على الرغم من ارتباطها بالمعهود اللغوي العام. ويلاحظ أن المعاني اللغوية التي تذكر للمصطلحات الشرعية لا تعكس في بعض المواضع صورة مكتملة لما يمكن أن يرد لها المصطلح لغويًا؛ لأن المؤلفين يهتمون في الغالب بالمعاني المعينة على استيعاب المفهوم الشرعي للمصطلح. وتفيد هذه الملحوظة أن معرفة المعهود الشرعي تكفي في فهم المصطلحات الشرعية، أما إذا كان فهم المعهود الشرعي متعلقًا بالمعهود اللغوي العام فيكون إيراد المعهودين معًا ضروريًا، كما قد يحدث في ألفاظ العقود مما يفهم في ضوء أعراف الناس القائمة في مخاطبتهم». (الدرس اللغوي وعلاقته بالنص الشرعي، لمحمد مبشوش، ص: ٩). «لم يطبع».

وتحت هذا المبحث المعني بتحليل دلالة اللفظ اللغوية سيكون الحديث عن التحليل المعني بالجانب اللغوي دون الجانب الاصطلاحي والجانب الشرعي؛ لإفراد مبحثين قادمين لكل منهما.

فصياغة تحليل الدلالة اللغوية للفظة الواردة في النص الفقهي تأخذ المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: النظر في اللفظ محل التحليل من خلال ثلاث مستويات:

المستوى الأول: ضبط اللفظ في ماضيه ومضارعه.

والمستوى الثاني: رد اللفظ إلى بابه المناسب.

والمستوى الثالث: بيان المدلول والمعنى الذي كانوا يستعملون اللفظ

فيه.

والمستوى الرابع: تعزيز مدلول اللفظ بالشواهد من أشعار العرب.

وهذه المرحلة تُعنى ببيان استخدام العرب الألفاظ وفق مدلولاتها، والشواهد الشعرية تعتبر كاشفة لجريان اللفظ على ألسنتهم مرادًا به ذلك المعنى. وهذه المرحلة هي اللبنة الأولى إلى تأصيل الدلالة في اللسان العربي، وهي المرحلة الأولى في بناء التصور للمعنى. لذلك فاستيعاب دلالة اللفظ في اللغة مناط التصور الأولي الصحيح الذي يبني عليه أثر الحكم الشرعي في النصوص الفقهية الشرعية، قال ابن العربي في سياق نقده للإمام الطبري -رحمهما الله - حول تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾^(١): «فيه أربعة أقوال:

الأول: يوليها ظهره في فراشه؛ قاله ابن عباس.

الثاني: لا يكلمها، وإن وطئها؛ قاله عكرمة وأبو الضحى.

الثالث: لا يجمعها وإياه فراش ولا وطء حتى ترجع إلى الذي يريد؛ قاله إبراهيم والشعبي وقتادة والحسن البصري، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وغيرهم.

الرابع: يكلمها ويجمعها، ولكن بقول فيه غلظ وشدة إذا قال لها تعالي؛ قاله سفيان. قال الطبري: ما ذكره من تقدم معترض، وذكر ذلك، واختار أن معناه يربطن بالهजार وهو الحبل في البيوت، وهي المراد بالمضاجع؛ إذ ليس لكلمة اهجرهون إلا أحد ثلاثة معان. فلا يصح أن يكون من الهجر الذي هو الهديان؛ فإن المرأة لا تداوى بذلك، ولا من الهجر الذي هو مستفحش من القول؛ لأن الله لا يأمر به؛ فليس له وجه إلا أن تربطوهن بالهजार. قال ابن العربي: يا لها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة، وإني لأعجبكم من ذلك؛ إن الذي أجرأه على هذا التأويل... وعجبًا له مع تبخره في العلوم وفي لغة العرب كيف بعد عليه صواب القول، وحاد عن سداد النظر؛ فلم يكن بد والحالة هذه من أخذ المسألتين من طريق الاجتهاد المفضية بسالكها إلى السداد؛ فنظرنا في موارد «هج ر» في لسان العرب على هذا النظام فوجدناها سبعة: ضد الوصل. ما لا ينبغي من القول. مجانبة الشيء، ومنه الهجرة. هذيان المريض. انتصاف النهار. الشاب الحسن. الحبل الذي يشد في حقو البعير ثم يشد في أحد رسغيه. ونظرنا في هذه الموارد فألفيناها تدور على حرف واحد وهو البعد عن الشيء فالهجر قد بعد عن الوصل الذي ينبغي من الألفة وجميل الصحبة، وما لا ينبغي من القول قد بعد عن الصواب، ومجانبة الشيء بعد منه وأخذ في جانب آخر عنه، وهذيان المريض قد بعد عن نظام الكلام، وانتصاف النهار قد بعد عن طرفيه المحمودين في اعتدال الهواء وإمكان التصرف.

والشباب الحسن قد بعد عن العاب، والحبل الذي يشد به البعير قد أبعدته عن استرساله في تصرفه واسترسال ما ربط عن تقلقله وتحركه.

وإذا ثبت هذا، وكان مرجع الجميع إلى البعد فمعنى الآية: أبعدوهن في المضاجع. ولا يحتاج إلى هذا التكلف الذي ذكره العالم، وهو لا ينبغي لمثل السدي والكلبي فكيف أن يختاره الطبري^(١).

المرحلة الثانية: فحص الدلالات اللغوية للفظ محل التحليل بتفقد معناه في كل موضع، بالاستعانة بسياق الكلام، وقرائن الحال، والملابسات المحتفة باللفظ في النص محل التحليل، ليتبين من صلاحية معنى أحد الدلالات للفظ.

المرحلة الثالثة: الاستقراء الزائد لمعنى اللفظ من خلال النظر فيما انتهى إليه نظر وتحريير وتدقيق علماء الأصول لمعنى اللفظ، قال الجويني - رحمه الله - مبيناً أهمية هذه المرحلة: «أما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع، ما لم يكن رياناً من النحو واللغة، ولكن لما كان هذا النوع فناً مجموعاً، ينتحى ويقصد، لم يكثر منه الأصوليون مع مسيس الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن، واعتنوا في فهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه: إغفال أئمة اللسان، وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء، وما يتصل بهذه الأبواب، ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان، إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها»^(٢).

فيتبين من كلام الجويني أن مدار عناية الفقهاء الأصوليين في الباب على اجتماع أمرين:

(١) أحكام القرآن، ١/٥٣٣، ٥٣٤.

(٢) البرهان في أصول الفقه، ١/١٦٩.

الأمر الأول: ما أغفله أئمة اللسان وهو ذو بال في علم الفقه.

الأمر الثاني: ظهور مقصد الشرع.

قال الزركشي -رحمه الله-: «إن الأصوليين دققوا النظر في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي. مثاله: دلالة صيغة افعل على الوجوب، ولا تفعل على التحريم، وكون كل وأخواتها للعموم، ونحوه مما نص هذا السؤال على كونه من اللغة لو فتشت لم تجد فيها شيئاً من ذلك غالباً، وكذلك في كتب النحاة في الاستثناء من أن الإخراج قبل الحكم أو بعده، وغير ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها من كلام العرب باستقراء خاص، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو»^(١).

المرحلة الرابعة: ملاحظة اللفظ محل التحليل في سياقه النحوي في النص. «إن للنحو قيمة كبيرة في تحليل النصوص؛ إذ إنه يتيح لمحلل النص الوقوف على الظواهر التركيبية لنص ما، ومن ثم الوقوف على ما تحمله تلك الظواهر التركيبية من إمكانات دلالية وبلاغية؛ لأن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وثيقة؛ حيث لا يتضح معنى نص ما إلا من خلال تحديد وظيفة الكلمة في تركيب النص، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وكيفية من حيث التقديم والتأخير، وإن أي تغيير في شكل التركيب لا بد وأن يتبعه تغيير في المعنى المراد»^(٢).

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ٩/١.

(٢) دور النحو في فهم وتحليل النص الأدبي.

قال الجرجاني -رحمه الله- مبيِّناً قيمة العلاقة بين ترتيب الكلمات والمعاني في النفس: «ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل: الفرق بين قولنا: «حروف منظومة» و«كلمٌ منظومة»؛ وذلك أن نظمَ الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أن واضع اللُّغة كان قد قال: «ربض» مكان ضرب، كما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنها تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظمٌ يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء وأنفق....»^(١). وقال في موضع آخر: «وإنك إن عمّدت إلى ألفاظ فجعلت تُتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئاً تُدعى به مؤلفاً»^(٢).

«يتّضح إذاً أهمية النحو في بناء التركيب، ثم أهميته في تحليله، فمُنشئُ النصّ يستخدم النحو في بناء النص، ويوظّف ما يقدمه من تراكيب مختلفة لأداء المعاني المختلفة، وهو لا يختار التركيب اختياراً عشوائياً، وإنما يعمد إلى اختيار التركيب الذي يؤدي المعنى الذي يريده، ويلائم السياق الذي يُورده فيه، فقد يكون هناك أكثر من تركيب يؤدي معنى واحداً، ولكن كل تركيب يحمل دلالة لا يحملها غيره من التراكيب، وحينئذ لا بد أن يختار مُنشئ النصّ التركيب المناسب، مع عدم إغفال السياق؛ فقد يكون لتركيب ما دلالة معيّنة في سياق ما، ثم يأتي نفس التركيب في سياق آخر حاملاً دلالة

(١) دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور:

محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص: ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٧٩.

أخرى، فدلالة التركيب الواحد تختلف من سياقٍ لآخر»^(١) ف«الأشكال النحوية لا يكون لها أهمية أسلوبية إلا حين تُربط بالسياق الذي يضعها فيه الكاتب، وليس اتفاق الأشكال النحوية دليلاً على اتفاق دلالتها، بل إنها تُشير إلى ظواهر أسلوبية مختلفة»^(٢).

وبعد ذكر هذه المراحل التي يستجمع بها صياغة تحليل الدلالة اللغوية الواردة في النص الفقهي، قد يتعذر على بعض الدارسين من الفقهاء معرفة مظان تلك المراحل في كتب أهل العلم من اللغويين وغيرهم، والباحث سيسعى جاهداً في الدلالة على تلك المظان في المطلب الآتي، بإذن الله.

المطلب الثاني: مظان الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

إن المظان التي تُعنى بجانب الدلالة اللغوية للألفاظ كثيرة، وهي تنحو عدة منح في البيان، وهذا يعود إلى طبيعة التدوين من حيث مراحل وأغراضه، وهذا فيما يتعلق بالمظان المحضة في بيان الدلالة من جهة اللغة وفق ما أشير إليه فيما سبق.

وبما أن موضوع البحث يتعلق بالنص الفقهي وتحليله فإن ثمة مظان لا بد منها في بيان الدلالة للفظ الواردة في النصوص الفقهية الشرعية؛ لكون من يُعنى بالنظر في النصوص الفقهية الشرعية على جهة الخصوص تفسيراً وتحليلاً واستنباطاً لا بد أن يكون على قدر من استيعاب اللغة من حيث دلالاتها وأساليبها وإعرابها، ومن كان هذا حاله غالباً ما يكون ممن يشارك في تقرير الدلالات اللغوية، وخصوصاً لعنايته بنصوص الكتاب والسنة التي تعد من

(١) دور النحو في فهم وتحليل النص الأدبي.

(٢) الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب،

أصول الشواهد التي يستند إليها في تأصيل المعنى اللغوي للألفاظ^(١). وما ذكر يجعل الباحث يقسم مضان تحليل اللفظ الوارد في النص الفقهي تحليلاً لغوياً على النحو الآتي:

القسم الأول: المدونات المعنية بالبيان اللغوي للنص العربي مطلقاً:

تعد هذه المدونات مما يُعنى بمتن اللغة؛ لتكريسها العناية باللفظ من خلال ضبطه، وبيان مدلوله ومعناه الذي كان يستعمل اللفظ فيه، وتسنيد ذلك بالشواهد، فهي مدونات ضبطت أصول معاني الألفاظ، دون ما سلكته هذه الألفاظ على ألسنة الشعراء من مجازات ودروب ومدارج^(٢).

من تلك المدونات على سبيل المثال:

«لسان العرب»، لابن منظور، و«القاموس المحيط»، للفيروزآبادي، و«مجمل اللغة»، و«معجم مقاييس اللغة»، وكلاهما لابن فارس، و«جمهرة اللغة»، لابن دريد.

القسم الثاني: المدونات اللغوية المعنية بالنص الشرعي:

وهذه المدونات اعتنت بالمعنى اللغوي للألفاظ الواردة في النص الشرعي، وهي نوعان:

النوع الأول: المدونات القاصدة أصالة لبيان المعنى اللغوي للألفاظ الواردة في النصوص الشرعية، منها ما يتعلق بالقرآن الكريم، ومنها ما يتعلق بالسنة النبوية:

(١) انظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور: محمد ضاري حمادي، من منشورات اللجنة الوطنية، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ص: ٧.

(٢) انظر: نمط صعب ونمط مخيف، لمحمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ومطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ص: ١٣٤.

فأما ما يتعلق بغريب القرآن الكريم، «والمراد بغريب القرآن ليس ما كان غامضَ المعنى دون غيره، وإنما المراد به: تفسير مفردات القرآن عمومًا، فكتب غريب القرآن تُعنى بدلالة ألفاظه، دون غيرها من المباحث المتعلقة بالتفسير أو المعاني»^(١)، ومنها على سبيل المثال:

«غريب القرآن»^(٢)، لابن قتيبة، و«مجاز القرآن»^(٣)، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، و«مفردات القرآن»^(٤)، للراغب الأصفهاني، و«المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم»^(٥)، لمحمد حسن جبل.

(١) أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، للدكتور مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ ص: ٨١.

(٢) وهو من أقدم كتب الغريب وأوثقها. ويعتبر كتاب ابن قتيبة عمدة من عمد كتب غريب القرآن لجلالة مؤلفه، وسهولة عبارته، وأجود طبعاته طبعة السيد أحمد صقر. وقد اعتمد معظم الذين جاؤوا بعد ابن قتيبة على كتابه واختصروه واستفادوا منه. وقد قدم بين تفسير الغريب في السور بتفسير عبارات يكثر دورانها في القرآن كالأسماء الحسنى ونحوها من العبارات المتكررة، ثم بدأ بتفسير الغريب على حسب السور. (انظر: موقع ملتقى أهل التفسير، الشبكة الإلكترونية، مقال للدكتور: عبد الرحمن بن معاضة الشهري).

(٣) ويعتبر «مجاز القرآن» عمدة لمن جاء بعده، وخاصة في شواهد الشعرية على غريب القرآن. ومجاز القرآن لأبي عبيدة مرتب على ترتيب سور القرآن، وطبعته الوحيدة طبعة سزكين، وهو جدير بتحقيق علمي جديد. (انظر: موقع ملتقى أهل التفسير، الشبكة الإلكترونية، مقال للدكتور: عبد الرحمن بن معاضة الشهري).

(٤) وهو من أهم كتب المفردات، وترتيبه على الحروف، ومفردات الأصبهاني مرتب على حروف المعجم، وقد استوعب وفاته مفردات قليلة جدًا استدركها عليه السمين الحلبي في كتابه. ولا يستغني طالب العلم عن كتاب «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني. (انظر: موقع ملتقى أهل التفسير، الشبكة الإلكترونية، مقال للدكتور: عبد الرحمن بن معاضة الشهري).

(٥) كتاب «المعجم المؤصل» من أروع وأجود كتب غريب القرآن، ويكاد يتفوق على الكتب المصنفة قبله، وهو يرجع المفردات لأصولها. و«المعجم الاشتقاقي المؤصل» في أصله رسالة دكتوراه ثم زاد عليه وأخرجه مطبوعًا، أنصح طلاب العلم به ودراسته بعناية.

وأما ما يتعلق بالسنة النبوية فالكتب المعنية بالمفردات الواردة في النص النبوي، والتي تسمى غريب الحديث، «هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة^(١) البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها»^(٢)، ومن تلك المدونات على سبيل المثال:

«غريب الحديث»^(٣)، للإمام الخطابي، و«الفائق في غريب الحديث»^(٤)،

= (انظر: موقع ملتقى أهل التفسير، الشبكة الإلكترونية، مقال للدكتور: عبد الرحمن بن معاضة الشهري).

(١) «ومعرفة معاني هذه الألفاظ علم مهم بالنسبة للمحدث، كي لا يكون زاملة للأخبار لا يدري ما يرويه.

وقد نبه العلماء على وجوب التحري والتوقي في بحثه، لثلايق المتعرض له في تحريف الكلم عن مواضعه والقول على الله بغير علم.

سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب فقال: «سلوا أصحاب الغريب، فإنني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ».

وسأل أبو قلابة الأصمعي اللغوي الجليل قال: قلت: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله ﷺ: (الجار أحق بسبقه)؟ فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ لكن العرب تزعم أن السبق: اللزيق». (منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ص: ٣٣٢، ٣٣٣).

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ص: ٢٧٤.

(٣) يُعد الكتاب من أمهات الكتب المصنفة في باب؛ يقول ابن الأثير: «فكانت هذه الكتب الثلاثة -[يعني كتب أبي عبيد وابن قتيبة والخطابي]- في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب، وهي الدائرة في أيدي الناس، والتي يعول عليها علماء الأمصار» (٤/١).

(٤) وهو كتاب قيم جامع، رتبته على وضع اختاره على حروف المعجم، ولكن العثور على معرفة الغريب منه فيه مشقة، وذلك لأنه يجيء بشرح الكلمات الغريبة في حرف واحد فترد الكلمة في غير حروفها، فلذلك كان كتاب الهروي أقرب منه تناولاً، وإن كانت كلمات الحديث متفرقة في حروفها.

لأبي القاسم الزمخشري جار الله، و«النهاية في غريب الحديث والأثر»^(١)، لمجد الدين مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير.

النوع الثاني: المدونات التي تذكر بيان المعنى اللغوي للألفاظ الواردة في النصوص الشرعية على جهة التبعية، منها ما يتعلق بالقرآن الكريم، ومنها ما يتعلق بالسنة النبوية:

ثمة مدونات تعنى ببيان النصوص الشرعية وشرحها واستنباط الأحكام منها، وهذه المدونات يحرص أصحابها على بيان المعنى اللغوي للمفردات الواردة في تلك النصوص، كما يحرصون على بيان الأوجه النحوية والبلاغية؛ لما لها من أثر في شرح النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها. وهذه المدونات تقسم على النحو الآتي:

(١) وقال في مقدمته: «ولقد تبعت كتاب ابن الجوزي فرأيت مختصراً من كتاب الهروي منتزعا من أبوابه شيئاً فشيئاً، ووضعا فوضعا، فلم يكن إلا جزءاً يسيراً من أجزاء كثيرة، وأما أبو موسى الأصفهاني رحمه الله فإنه لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها إما لخلل فيها أو زيادة في شرحها أو وجه آخر في معناها، ومع ذلك فإن كتابه يضاهاى كتاب الهروي كما سبق لأن وضع كتابه استدراك لما فات الهروي.

ولما وقفت على كتابه الذي جعله مكملًا لكتاب الهروي ومتمماً وهو في غاية الحسن والكمال، وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يتطلبها في أحد الكتابين فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدة ولا خفاء بما في ذلك من الكلفة، فرأيت أن أجمع ما فيهما، من غريب الحديث مجرداً من غريب القرآن، وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لكلفة الطلب، إلى أن قال: كما يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشمل عليها أحاديث الرسول ﷺ وأصحابه وتابعيهم رضي الله عنهم، جعلها الله سبحانه ذخيرة لغيري يظهرها على يده ليذكر بها، ولقد صدق القائل: كم ترك الأول للآخر.

فحيث حقق الله النية في ذلك سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتتملا عليه، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم بالترام الحرف الأول والثاني من كل كلمة وإتباعها بالحرف الثالث إلخ... إلى أن قال: ومع هذا فإن المصيب في القول قليل، والفعل قليل بل عديم، ومن الذي يأمن الغلط والسهو والزلل نسأل الله العصمة والتوفيق» (١/٣، ٤).

القسم الأول: المدونات المعنية بتفسير القرآن الكريم:

إن ما يقدمه علماء التفسير من البحوث اللغوية المتعددة والتي تعتبر كنزاً ثميناً ومرجعاً مهماً في بابها، أمر يرجع إلى ما كانوا عليه من المعرفة الواسعة بعلوم اللغة وأشعار العرب، معرفة لا تقل عن معرفتهم بالدين والتاريخ. ومما ينبه عليه هنا إلى أن هذه البحوث اللغوية التي عالجها هؤلاء العلماء في مدونات التفسير لم تكن أمراً مقصوداً لذاته، وإنما كانت وسيلة للتفسير، على معنى أنه يتوصل بذلك إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض، كما يحاولون بذلك - أحياناً - أن يوفقوا بين ما صحح عن السلف وبين المعارف اللغوية بحيث يزيل ما يتوهم من التناقض بينهما^(١). ومن تلك التفاسير على سبيل المثال:

«جامع البيان في تفسير القرآن»^(٢)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،

(١) انظر: التفسير والمفسرون، ١/١٥٧.

(٢) «وثمة أمر آخر سلكه ابن جرير في كتابه، ذلك أنه اعتبر الاستعمالات اللغوية بجانب النقول المأثورة وجعلها مرجعاً موثقاً به عند تفسيره للعبارات المشكوك فيها، وترجيح بعض الأقوال على بعض.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية [٤٠] من سورة هود: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ﴾.. الآية - نراه يعرض لذكر الروايات عن السلف في معنى لفظ «التنور»، فيروي لنا قول مَنْ قال: إن التنور عبارة عن وجه الأرض، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عن تنوير الصباح، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عن أعلى الأرض وأشرفها، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عما يُختبئ فيه.. ثم يقول بعد أن يفرغ من هذا كله: «وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله «التنور» قول مَنْ قال: التنور: الذي يُختبئ فيه؛ لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب، وكلام الله لا يُوجّه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب، إلا أن تقوم حُجَّة على شيء منه بخلاف ذلك فيُسَلَّم لها، وذلك أنه جَلَّ ثناؤه إنما خاطبهم بما خاطبهم به لإفهامهم معنى ما خاطبهم به...». (التفسير والمفسرون، ١/١٥٥، ١٥٦).

و«البحر المحيط»^(١)، لأبي عبد الله محمد بن يوسف، المعروف بأبي حيان.

القسم الثاني: المدونات المعنية بشرح الأحاديث النبوية:

المدونات المعنية بشرح الأحاديث النبوية كثيرة ومتعددة، ويعود ذلك لكون الأحاديث النبوية مبينة لخطاب الله لخلقه من طريق القرآن الكريم، وموقف السنة من القرآن موقف تكاملي، كما أن هذا التعدد يعود إلى تصنيف العلماء للسنة النبوية من طريق الجمع والتصنيف؛ وذلك بفرز أحاديث الأحكام عن عموم السنة، وهذا الفرز وسع شروح السنة النبوية؛ لمشاركة فقهاء المذاهب في بيان المتون السنية، وربط فروع وآراء المذاهب بهذه النصوص،

(١) يقول في مقدمته في تفسيره -رحمه الله-: «وترتيبى في هذا الكتاب، أنى أبتدى أولاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة، فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيين أو معان ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة، ليُنظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه فيحمل عليه، ثم أشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها، ومناسبتها، وارتباطها بما قبلها، حاشداً فيها القراءات، شاذها ومستعملها. ذاكراً توجيه ذلك في علم العربية، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلماً على جليها وخفيها، بحيث أنى لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتى أتكلّم عليها، مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب، من بديع وبيان... ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني، مُحيلًا على الدلائل التي في كتب الفقه، وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل في تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئاً بمقتضى الدليل وما دلّ عليه ظاهر اللفظ مرجحاً له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، متكبّياً في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبيّناً أنها مما يجب أن يُعدل عنه،

وأنه ينبغي أن يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب... ثم أختتم في جملة من الآيات التي فسرتها أفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصاً، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منشور، أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني...». (البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ١/١٠٣، ١٠٤).

وقد تعرض الباحث في بيان ذلك في الباب الأول من هذا البحث.

وبناء على ذلك فيمكن تصنيف شروح الأحاديث النبوية وفق نوعين:

النوع الأول: شروح تتعلق بعموم الأحاديث النبوية:

ومن هذه الشروح: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»^(١)، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، و«شرح ابن رسلان على سنن أبي داود»^(٢)، لأحمد بن حسين بن رسلان.

النوع الثاني: شروح تتعلق بأحاديث الأحكام:

وقد تعرض الباحث لذكر جملة من تلك الشروح في الباب الأول من هذا البحث، فمنها:

«نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، لمحمد بن علي الشوكاني، و«إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، لأبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب الشهير بابن دقيق العيد، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المشهور بابن الملقن.

وهذه الشروح لا تخلو من البيان الدلالي اللغوي للمفردات الواردة في النص الفقهي الشرعي النبوي، وخاصة فيما ينبنى عليه حكم شرعي.

القسم الثالث: المدونات المعنية بالنصوص الفقهية الاجتهادية:

(١) قال ابن حجر في مقدمته: «أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافاً مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك» (٤/١).

(٢) «ابن رسلان يضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، وقد يشير إلى الخلاف في الضبط، وهو أيضاً يهتم بالجوانب الصرفية للكلمات، ويعرب ما يحتاج إلى إعراب، وقد يذكر الخلاف في إعراب الكلمة واشتقاقها، يُعنى بالجوانب البلاغية». (مقارنة بين شروح كتب السنة الستة. للدكتور: عبد الكريم الخضير) «لم يطبع».

مما سلكه جملة من الفقهاء العناية باللغة العربية من حيث بيان دلالتها في معرض حديثهم وتصنيفهم الفقهي؛ وذلك لما للدلالة اللغوية من استجماع التصور للمسائل الفقهية، وهذا الأثر جعل بعض الفقهاء يعنون بالتصنيف في لغة الفقهاء التي تتضمن الدلالة اللغوية الأولية للمفردات الواردة في النصوص الفقهية، المسطورة في متون وكتب المذاهب، فهذا النووي -رحمه الله- يقول في مقدمة كتابه الماتع «تهذيب الأسماء واللغات»: أردت أن أسلك بعض طرق أهلها لعلي أنال بعض فضلها، وأؤدي بعض ما ذكرته من فروض الكفاية، وأساعد في معرفة اللغة من له رغبة من أهل العناية.

فأجمع إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم ذو الطول والإحسان والفضل والامتنان كتاباً في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي إبراهيم المزني والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله. فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات، وأضم إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها؛ ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى اللغات العربية والعجمية والمعربة والاصطلاحات الشرعية والألفاظ الفقهية... وربما ذكرت بعض الزوائد في باب على لفظه، ونبهت على أن الحرف الفلاني زائد، وقد ذكرته في موضعه الأصلي، وإنما أفعل هذا؛ لأن هذا الكتاب قد يطالعه بعض المتفقيين ممن لا يعرف التصريف فربما طالع اللفظة في غير محلها الأصلي متوهماً أن حروفها كلها أصول فلا يجدها هناك ولا يعلم لها مظنة أخرى فأردت التسهيل عليهم فإن خير المصنفات ما سهلت منفعتهم وتمكن منها كل أحد^(١).

وهذا البيان يختصر على القارئ الغرض والمقصد من تصنيف هذا النوع

من التصانيف، ومن هذه المصنفات الآتي:

المذهب الحنفي:

«طلبة الطلبة» لنجم الدين بن حفص النسفي.

«أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء» للشيخ قاسم

القونوي.

المذهب المالكي:

«شرح غريب ألفاظ المدونة» للجبي^(١).

«الحدود» لأبي عبد الله محمد بن عرفة.

المذهب الشافعي:

«حلية الفقهاء» لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي.

«تهذيب الأسماء واللغات» لأبي زكريا محيي الدين النووي.

المذهب الحنبلي:

«المطلع على أبواب المقنع» لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي.

«الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى» ليوسف بن حسن العالي المعروف

بابن المبرد.

(١) بعد البحث والتتبع لم يجد الباحث للجبي ترجمة، وقد وقف الباحث على نص لمحقق كتاب للجبي «شرح غريب ألفاظ المدونة» محمد محفوظ حيث قال فيه: «طالعت كثيرًا من كتب التراجم والطبقات وبعض فهراس المكتبات فلم أجد لهذا الجبي ذكرًا». (انظر: مقدمة المحقق، دار الغرب، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ ص: ٨٠٧).

وفي ختم هذا المطلب يؤكد الباحث أن هذه المظان^(١) ليست على جهة الحصر بل هذه أمثلة يتضح بها حال المصنفات التي يمكن أن يستعين بها المتفقه في تحليل المفردات الواردة في النصوص الفقهية بنوعها وفق الدلالات اللغوية.

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي.

من طبيعة التمثيل للمعارف والتنظيرات العلمية، عدم التوافق من جميع الوجوه بين النظرية والتطبيق، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاستقرائية التي تُعنى بالوصول إلى المعاني والدلالات المعتمدة لأي مفردة من المفردات، وهذا يعود لأمرين -في نظر الباحث-:

الأمر الأول: أن اللغة العربية حمالة أوجه، وهي ذات تعدد في استعمال الألفاظ ومحاملها، مما يؤدي إلى تعذر الاطراد في معنى بعينه، لذا تجد عدم توفيق البعض بين الاستخدام الأصلي للفظ في اللغة، والاستخدام المجازي، أو التشبيهي في النص محل التحليل^(٢).

الأمر الثاني: تأثر معنى المفردة في حال التركيب عنها في حال الإفراد، كما أن الإضافات للمفردة تنقلها من المعنى الإفرادي إلى معنى تركيبى أخذ معناه من اللقب.

وهذان الأمران يدلان على ثراء اللغة وسعتها، وفي هذا المطلب سيذكر

(١) وثمة مظان فرعية، وهي كتب الخلافات في علم الأصول فيكثر فيها إيراد المعاني والدلالات اللغوية واستصحاب عمل جمهور أهل اللغة وأعرافهم في بيان دلالات بعض المعاني، مثل: دلالة الأمر على التكرار، وصيغ العموم، ونحو ذلك.

(٢) انظر: منهجية فقه السنة النبوية، ص: ١١١.

الباحث بعض الأمثلة التي تجلي مراحل التحليل اللغوي للمفردة التي ترد في النص الفقهي بنوعيه.

المثال الأول:

مفردة «القرء»، فهذه اللفظة مما وقع الخلاف في معناها، وترتب على ذلك الاختلاف في الحكم المبني عليها. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)، وقد حلل الطاهر ابن عاشور - رحمه الله - هذه المفردة وفق طريقته المعهودة في تفسيره الرائق «التحرير والتنوير»، وسوف يعرضه الباحث بتصرف مع بعض من التوضيح، إبرازاً للمسار التطبيقي في تحليل الدلالة اللغوية للألفاظ الواردة في النص الفقهي الشرعي.

قال الطاهر بن عاشور: «والقروء جمع قرء - بفتح القاف وضمها - وهو مشترك للحيض والطمهر».

[في هذه الجزئية يبين الطاهر بن عاشور، أن المفردة من قبيل المشترك، وهذا البيان يحصل به دفع الاحتمالات الأخرى].

وقال أبو عبيدة: إنه موضوع للانتقال من الطهر إلى الحيض، أو من الحيض إلى الطهر، فلذلك إذا أطلق على الطهر أو على الحيض كان إطلاقاً على أحد طرفيه. وتبعه الراغب. ولعلمهما أرادوا بذلك وجه إطلاقه على الضدين.

[وهنا يذكر آراء علماء غريب القرآن في معنى المفردة، وهذا يبين أهمية الرجوع لأهل الاختصاص في تجلية المعنى، وخاصة الذين عرفوا بالعناية باللغة وغريب القرآن].

وأحسب أن أشهر معاني القرء، عند العرب، هو الطهر، ولذلك ورد في

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

حديث عمر^(١)، أن ابنه عبد الله، لما طلق امرأته في الحيض، سأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك. وما سؤاله إلا من أجل أنهم كانوا لا يطلقون إلا في حال الطهر؛ ليكون الطهر الذي وقع فيه الطلاق مبدأ الاعتداد.

[وبعد هذا يرجح الظاهر بن عاشور أشهر استعمالات العرب للقرء وهو الطهر، ويسند ذلك بحوار عمر بن الخطاب مع ابنه عبد الله، وهذا التسنيذ جاء من الجهة العملية من خلال تنفيذ عمر بن الخطاب لفهمه للمفردة، وهذا النوع من الشواهد يجمع بين الاستعمال العربي والاستعمال الذي ينبنى عليه الحكم الشرعي؛ لكون المساق تقرير حكم وتحقيق مناط]

واختلف العلماء في المراد من القروء في هذه الآية، والذي عليه فقهاء المدينة، وجمهور أهل الأثر، أن القراء: هو الطهر. وهذا قول عائشة، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وجماعة من الصحابة، من فقهاء المدينة، ومالك، والشافعي، في أوضح كلاميه، وابن حنبل. والمراد به الطهر الواقع بين دميين.

وقال علي، وعمر، وابن مسعود، وأبو حنيفة، والثوري وابن أبي ليلى، وجماعة: إنه الحيض.

وعن الشافعي، في أحد قولييه: إنه الطهر المنتقل منه إلى الحيض، وهو وفاق لما فسر به أبو عبيدة، وليس هو بمخالف لقول الجمهور: إن القراء: الطهر، فلا وجه لعدده قولاً ثالثاً.

(١) عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: (مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس؛ فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء). أصل الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾. أحصيناه حفظناه واعدناه وطلاق السنة: أن يطلقها طاهراً من غير جماع ويشهد شاهدين، ٣٤٥/٩، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، ١٠٩٣/٢.

[من خلال استعراض الطاهر بن عاشور لهذا الخلاف في بيان المراد من القرء في الآية، يؤكد أن الحقيقة الشرعية في معنى اللفظة لا يخرج عن المعنى اللغوي، وذكر الخلاف في هذا يهيب معنى المفردة ويخضعه لأدوات الترجيح].
ومرجع النظر عندي في هذا، إلى الجمع بين مقصدي الشارع من العدة. وذلك أن العدة قصد منها تحقق براءة رحم المطلقة، من حمل المطلق، وانتظار الزوج لعله أن يرجع. فبراءة الرحم تحصل بحيضة أو طهر واحد، وما زاد عليه تمديد في المدة انتظاراً للرجعة. فالحيضة الواحدة قد جعلت علامة على براءة الرحم، في استبراء الأمة في انتقال الملك، وفي السبايا، وفي أحوال أخرى، مختلفاً في بعضها بين الفقهاء، فتعين أن ما زاد على حيض واحد، ليس لتحقيق عدم الحمل، بل لأن في تلك المدة رفقا بالمطلق، ومشقة على المطلقة، فتعارض المقصدان، وقد رجح حق المطلق في انتظاره أمداً بعد حصول الحيضة الأولى وانتهائها، وحصول الطهر بعدها.

فالذين جعلوا القروء أطهاراً راعوا التخفيف عن المرأة، مع حصول الإمهال للزوج، واعتضدوا بالأثر. والذين جعلوا القروء حيضات، زادوا للمطلق إمهالاً؛ لأن الطلاق لا يكون إلا في طهر عند الجميع، كما ورد في حديث عمر بن الخطاب في الصحيح، واتفقوا على أن الطهر الذي وقع الطلاق فيه معدود في الثلاثة القروء.

[وهذا التحليل المقاصدي للمعنيين المحتملين، يقرر دور اعتبار المقاصد التشريعية في ترجيح إحدى الدلالات اللغوية للمفردة المستعملة في السياق الفقهي الشرعي].

...ومن أغرب الاستدلال لكون القرء الطهر. الاستدلال بتأنيث اسم العدد في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ قالوا: والطهر مذكر فلذلك ذكر معه لفظ

«الثلاثة»، ولو كان القرء الحِيضة والحِيض مؤنث، قال ثلاث قروء، حكاها ابن العربي في «الأحكام»، عن علمائنا، يعني المالكية ولم يتعقبه وهو استدلال غير ناهض؛ فإن المنظور إليه، في التذكير والتأنيث، إما المسمى إذا كان التذكير والتأنيث حقيقياً، وإلا فهو حال الاسم من الاقتران بعلامة التأنيث اللفظي، أو إجراء الاسم على اعتبار تأنيث مقدر مثل اسم البئر، وأما هذا الاستدلال فقد لبس حكم اللفظ بحكم أحد مرادفيه^(١).

[وفي هذا النقد النحوي لمن استدل بجزئية نحوية في تقرير أن معنى القرء في الآية هو الطهر، يبرز أمرين:

الأمر الأول: أن اعتبار السياق النحوي في تحديد المعنى للمفردة معمول به وهو كاشف للمعنى.

الأمر الثاني: أن السياق النحوي ليس مؤسساً بل هو كاشف للمعنى ومن قرائنه المرجحة].

المثال الثاني:

جاء في صحيح البخاري بسنده يبلغ به أبا سعيد الخدري، قال: (نهى رسول الله ﷺ عن اشتمال الصمَّاء^(٢))، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء). قال ابن رجب -رحمه الله- محللاً لمعنى اشتمال الصمَّاء: «... لبسه الصمَّاء: هو أن يلبس ثوباً واحداً -وهو الرداء- فيشتمل به على بدنه من غير إزار، ثم يضع طرفيه على أحد منكبيه، ويبقى منكبه الآخر وشقه مكشوفاً، فتبدو عورته منه»، وبذلك فسر الصمَّاء أكثر العلماء، ومنهم:

(١) التحرير والتنوير، ٣٧١/٢، ٣٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يستر من العورة، ١/١٨٥.

سفيان الثوري، وابن وهب، وأحمد، وأبو عبيد، وأكثر العلماء.

قال الأمام أحمد: هو الاضطباع بالثوب إذا لم يكن عليه غيره.

...ونقل ابن منصور، عن إسحاق، قال: اشتمال الصماء: أن يلتحف

بثوب، ثم يخرج إحدى يديه من تحت صدره.

قال أبو عبيد: قال الأصمعي: اشتمال الصماء عند العرب: أن يشمل

الرجل بثوبه، فيجلل به جسده كله، ولا يرفع منه جانبًا فيخرج منه يده، وربما اضطبع فيه على تلك الحال.

قال أبو عبيد: كأنه ذهب إلى أنه لا يدري لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس

منه، وأن يتقيه بيده فلا يقدر على ذلك.

[في السطور السابقة يعرض ابن رجب أقوال الفقهاء وأهل اللغة في بيان

معنى اشتمال الصماء؛ لكون المعاني المتبادرة محتملة، ولكون بيان أهل اللغة

لاشتمال الصماء مجرد عن الصورة المنهي عنها؛ لذا جرى استصحاب تفسير

الفقهاء لتعلقه بصورة المسألة].

قال: وأما تفسير الفقهاء؛ فإنهم يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس

عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه.

قال أبو عبيد: والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا، وذلك أصح معنى في

الكلام. انتهى.

وجعل الخطابي: اشتمال الصماء: أن يشتمل بثوب يجلل به بدنه، ثم يرفع

طرفه على عاتقه الأيسر.

فإن لم يرفعه على عاتقه فهو اشتمال اليهود الذي جاء النهي عنه في

حديث ابن عمر، وإنما كان النبي ﷺ يشتمل بالثوب ويخالف بين طرفيه، فهو

مخالف لهما جميعًا.

وهذا الذي قاله أبو عبيد في تقديم تفسير الفقهاء على تفسير أهل اللغة حسن جدًّا؛ فإن النبي ﷺ قد يتكلم بكلام من كلام العرب يستعمله في معنى هو أخص من استعمال العرب، أو أعم منه، ويتلقى ذلك عنه حملة شريعته من الصحابة، ثم يتلقاه عنهم التابعون، ويتلقاه عنهم أئمة العلماء، فلا يجوز تفسير ما ورد في الحديث المرفوع إلا بما قاله هؤلاء أئمة العلماء، الذين تلقوا العلم عن قبلهم، ولا يجوز الإعراض عن ذلك، والاعتماد على تفسير من يفسر ذلك اللفظ بمجرد ما يفهمه من لغة العرب؛ وهذا أمر مهم جدًّا، ومن أهمله وقع في تحريف كثير من نصوص السنة، وحملها على غير محاملها. والله الموفق»^(١).

[وفي تلك الجزئية يبين ابن رجب تحليل تقديمه للمعنى المختار من الفقهاء على المعنى الوارد عند أهل اللغة، وهذا التحليل يؤسس قاعدة في اعتبار اختيارات الفقهاء لبعض المعاني اللغوية على ما يختاره علماء اللغة؛ لما يتحقق به معنى الكلام، وملاقاته للحكم الوارد في النص الفقهي الشرعي].

المثال الثالث:

جاء في المطلع على أبواب المقنع بيان معنى استهلال المولود صارخًا، وهذا البيان تم وفق ثلاث مراحل، سيوضحها الباحث وفق عرض البعلي رحمه الله.

النص: «[وإذا استهل المولود صارخًا] قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: استهل المولود: إذا صاح عند الولادة.

[المرحلة الأولى: يعرض البعلي أولاً المعنى اللغوي لاستهلال المولود

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٢/١٨٣، ١٨٤.

بالإضافة لكونه المقصود منه المعنى حال الإضافة؛ وذلك لاتصاله بصورة المسألة، وهذا النوع من البيان هو الذي يدرج عليه الفقهاء غير المعاصرين في مدوناتهم لاتصال المعنى بتصوير المسألة].

وقال القاضي عياض: استهل المولود: رفع صوته. فكل شيء رفع صوته، فقد استهل، وبه سمي الهلال هلالاً، لرفع الناس أصواتهم عند رؤيته. والإهلال بالحج: رفع الصوت بالتلبية.

[المرحلة الثانية: يذكر البعلي المعنى الدارج عند الفقهاء لاستهلال المولود، ويؤكد ذلك المعنى باستقراء مفهوم الاستهلال بأنه رفع الصوت من خلال استعمالات العرب للاستهلال، وهذه المرحلة يسعى البعلي إلى تعزيز معنى الاستهلال برفع الصوت؛ دفعاً لتشديد ما اختاره].

وحكى في «المغني» في الاستهلال المقتضي الميراث: ثلاث روايات. إحداها: أنه الصراخ خاصة.

الثانية: إذا صاح، أو عطس، أو بكى.

والثالثة: أن تعلم حياته بصوت أو حركة، أو رضاع، أو غيره^(١).

[والمرحلة الثالثة: بيان المعنى المعبر في استعمال الفقهاء، والذي ينبني عليه الحكم، وهذا يجلي قضية مهمة وهي أن تقرير معاني المفردات في المتون الفقهية لا يقصد به أصل المعنى اللغوي على جهة الأولية بقدر ما يسعى الفقهاء إلى بيان الملاقي للمعنى الذي بنى عليه الفقهاء الحكم، فمبحث اللغة في كتب الفقهاء يقصد منه كشف صور المسائل لا تفسير العبارات على

(١) المطلاع على أبواب المقنع، لمحمد أبي الفتح البعلي، المكتب الإسلامي، لبنان، الطبعة الثالثة،

جهة الأولوية، وهذا هو الفارق بين البيان اللغوي للفظة في تفسير النصوص
الفقهية الشرعية وتفسير النصوص الفقهية الاجتهادية].



المبحث الثاني

تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي

إن النص الفقهي الاجتهادي لا تتكامل بنيته ولا فهمه إلا من خلال استقلال لغته واختصاصه ببعض الإطلاقات التي تختصر جملة من المعاني، والتي ينهض بها الاصطلاح الفقهي بنوعيه الأصولي والفروعي، وهذه المصطلحات كونت لغة لأهل الاختصاص، وهذه اللغة تجري على ألسنتهم في التعبير عن مراداتهم في سياق البيان الاختصاصي، كما أنها من أسس فهم الاختصاص التابعة له ومن وسائل تواصل أربابه.

والفهاء لهم سير في هذا الباب معتبر، باعتبارهم متخصصين في معارف ذات كيان، لها تاريخها وتأثيرها، كما أن لها بناءً وفق صياغة اعتبرها الفهاء، وتداولوا مفرداتها على المستوى الفقهي العام أو على المستوى الفقهي المذهبي.

وهذه المصطلحات الفقهية اختط لها الفهاء طرائق في تكوينها إما إملاءً عرفياً أو احتياجاً صناعياً، وهذه المصطلحات شملها الفهاء بالعناية كما أحسنوا في رصفها والبنية عليها، ولا اكتمال لفقيه ولا صلة للمتفقه إلا بمعرفتها وحضورها في ملفوظه ومكتوبه.

وهذه المركزية التي يمتاز بها الاصطلاح في النص الفقهي، تستلزم تحليل معنى المصطلح الفقهي أثناء وروده في النص؛ ليتحقق للفقيه كمال تحليل النص وكشف علاقة المصطلح في مجالي تأثيره وتأثيره، فما زال الفهاء يقفون مع المصطلحات الفقهية تأملاً وإعمالاً، حتى انبرى بعض الفهاء من المذاهب

الفقهية للعناية بتدوين مؤلفات تُعنى ببيان مصطلحات المذاهب من منظور المذهب، وقد أسموها بلغة الفقهاء، ومنها ما اتخذ عنواناً يدل على عناية الكتب بغريب الألفاظ الواردة في متن معين كما اتضح ذلك في المبحث السابق.

وفي هذا المبحث يعرض الباحث - بإذن الله - طريقة تحليل المعنى الاصطلاحي الوارد في النص الفقهي، وذكر مظان هذه المصطلحات، وتركيز ذلك من خلال ذكر أمثلة تطبيقية لأهل العلم.

المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي. إن تحليل المعنى الاصطلاحي يخضع لأربع مراحل، وهذه المراحل كاشفة للمعنى الاصطلاحي في المرحلتين الأوليين والمرحلتين الأخيرتين نقدية تقويمية، فإليك المراحل:

المرحلة الأولى: استقراء مواقع المصطلح واستعمالاته:

إن المصطلح يغلب عليه كثرة التداول في العلم الذي يتبع له، والمصطلح الفقهي للمفردات مندرج في هذا السنن، حتى يكون معنى ثابتاً وملازماً للإطلاق المصطلحي للمفردة في النص الفقهي، وإدراك ذلك لا يكون إلا باستقراء مواقع إطلاق هذا المصطلح محل التحليل، ومعرفة حجم استعماله بين الفقهاء؛ فبعض المصطلحات قد تنهض في زمن دون زمن، وقد تستعمل في باب فقهي دون باب، كما تستعمل في مذهب دون مذهب. فالتمييز بين ذلك يجعل التحليل للنص أكثر عمقاً في فهم وتقدير علاقة الجوانب المؤثرة في النص.

المرحلة الثانية: المقارنة بين تعاريف وحدود المصطلح في المدارس

الفقهية:

إن المصطلحات الموحدة بين المذاهب كثيرة، ولكن قد يكون بينها قدر من الاختلاف في أثناء تعريفها للمصطلح؛ وذلك لكون المذاهب قد تتفق في الإطلاق وتختلف في الحد لهذا الإطلاق، فيكون المصطلح من قبيل المشترك اللفظي، وتعتمد بعض المذاهب لتطوير مفاهيم المصطلح من خلال تأثير المصطلح بالمتغيرات التي تطرأ على البيئة الفقهية التي نشأ فيها ذلك المصطلح، فتزيد بعض المذاهب قيوداً وشروطاً من باب ضبط حد المصطلح المتداول بين فقهاء المذهب.

وهذا يعزز أهمية المقارنة بين تعاريف المذاهب الفقهية لمصطلحاتهم ذات النطاق المتفق عليه رسماً واستعمالاً.

المرحلة الثالثة: فحص المصطلح من حيث عدم معارضته للمعاني الشرعية.

قد يغلب الاستعمال العرفي في بعض الأحيان على الاستعمال الشرعي، بل قد يعد الاستعمال الشرعي من النادر، وهذا مخل بشرعية الصياغة الفقهية، والتعبيرات الواردة في النص الفقهي الاجتهادي، ولذلك فإن حاكمية الشرع كما تكون في عموم الحياة وجوانبها، وكذلك من حيث الاستعمال والتعبير عن الشريعة في مواردها ومصادرها، لذلك كان من أصول تحليل المصطلحات وخاصة التي يبنى عليها أحكام ويترتب عليها أثر أنه لا بد أن تخضع للفحص من هذا الجانب، فلا يقضى على المعاني الشرعية بالمصطلحات الفقهية.

ويغتفر في هذا الجانب ما يتعلق ببيان ما عليه المذاهب من مصطلحات، وتفسر بها نصوصهم وإن كان في استعمالهم تغيرياً للمعنى الشرعي؛ وهذا لكون الدراسات المصطلحية لها حالان حال: تعنى بكشف حال المصطلح،

وبيان معناه عند أهل الفن، وحال: تعنى بتوظيف المصطلح والحكم به. والمغتفر ما كان من الحال الأولى.

المرحلة الرابعة: قياس أثر المصطلح وتأثيره:

كما سبق في الباب الثاني أن المصطلح يتولد بضوابط، وهذه الضوابط يجب ألا تغيب عن نظر الفقيه في أثناء تحليله للمفردة الواردة في النص الفقهي الاجتهادي من جهة الاصطلاح. فإن المصطلح الفقهي قد يكون متعدد الوظائف، مفتاحًا لجملة من المصطلحات، قوي الاستيعاب للقضايا والمفاهيم الفقهية، ولكنه مع ذلك كله ضعيف الاصطلاحية من حيث الاستعمال والتأثير، أي أنه لا يستعمل إلا متبوعًا بشروحه، وقرائنه، أو سوابقه، أو لواحقه؛ لبيان المراد منه على الدوام، كأن المستعمل منه هو المفهوم لا المصطلح.

ومن أصول القياس في هذا الباب رد المصطلح إلى أصله المتفرع عنه، فالباب الذي يتداول فيه المصطلح محل الدراسة قد يخص المصطلح بمعنى دون المعنى الوارد في الأبواب الأخرى، كما أن مدى استعمال المصطلح في مذهب قد يكون أوسع من مذهب آخر، وهذا بلا شك يفيد في قياس وتقويم تأثير المصطلح في الواقع الفقهي.

المطلب الثاني: مظان المعاني الاصطلاحية للألفاظ الواردة في النص الفقهي.

يدرك المهتم بالبحث الفقهي، والناظر في مدوناته قيمة معرفة المصطلح الفقهي في الدراسات الفقهية من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولى: أصالة المصطلح في اتصاله بالمعنى اللغوي ولو بقدر ضعيف.

الزاوية الثانية: تعدد معناه وفق الاستعمال العرفي في المذاهب الفقهية.

الزاوية الثالثة: دوره المحوري في استكمال تصور المسائل الفقهية المدروسة، التي تنبني على فهم المصطلح الفقهي في الباب الفقهي الذي تتبعه المسألة المدروسة.

وهذه الزوايا عليها تدور مظان المعاني الاصطلاحية للألفاظ الواردة في النص الفقهي الاجتهادي، وهذه المظان تصنف على النحو الآتي:

أولاً: مظان تُعنى ببيان غريب الألفاظ الواردة في النص الفقهي الاجتهادي، وبيانها وفق اللغة، واستعمال المذهب الفقهي التابعة له:

تمتاز هذه المظان بتجلية المعنى اللغوي بقصد ربطه بالمعنى الاصطلاحي، ويعمد أصحاب هذا النوع من المؤلفات بربط المتفقه باللغة العربية، وتجزير صلتها بالفقه، ومن هذه المؤلفات زيادة على ما ذكره الباحث في المبحث السابق: غريب كتاب مذهبي شهير، ك«المصباح المنير» يشرح غريب فتح العزيز للرافعي الشافعي، و«النظم المستعذب» يشرح غريب كتاب المهذب للشيرازي الشافعي، و«فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب» لأبي القاسم الغزي، و«غرر المقالة» في شرح غريب ألفاظ الرسالة لابن أبي زيد القيرواني المالكي، و«المطلع» يشرح غريب ألفاظ المقنع للإمام ابن قدامة الحنبلي، و«طلبه الطلبة» للنسفي، يشرح الغريب من ألفاظ الحنفية.

وقد انضم لذلك جملة من المصنفات المعاصرة اعتنت بتقريب المصطلحات وفق استعمال المذاهب، من هذه: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، للدكتور: محمود عبد الرحمن عبد العليم. وقد قال في مقدمته: «نظرت في المعاجم الفقهية الحديثة فوجدتها غير مستوعبة، ولا وافية في عرضها لمعاني الألفاظ التي ذكرتها، ويتصرف الكاتب في عبارات الفقهاء وتعريفاتهم بما يفسد المعنى أحياناً، ثم لا يرشد إلى المصدر أو المرجع الذي

استقى منه المعنى، ثمَّ إن كثيراً من ألفاظ الكتاب والسنة التي لها تعلق مباشر بالفقه وأصوله، واستعملها الفقهاء والأصوليون لا تجدها في كتب الغريب، والذي في كتب الغريب متناثر، وغير متوافر لدى الكثيرين من طلبة العلم، وفي كتب التفسير، وغريب القرآن، وشرح كتب السنة، وغريب الحديث معان قل أن توجد في غيرها وليست تحت يد المهتمين؛ لذا أوليت أيضاً هذه الكتب نظراً، أقرأ، وأنتقي وأستل منها ما لا غنى لدارس الفقه عنه، فجمعت الشوارد من الكتب النوادرات التي عنيت بالغريب لغة، وقرآناً، وفقهاً، وحديثاً وأصولاً، بما لا تجده مجموعاً في مكان واحد^(١).

ثانياً: مظان تُعنى بالمعنى الاصطلاحي للألفاظ الواردة في النص الفقهي الاجتهادي، لاستكمال التصوير الفقهي للمسألة:

وهذا يغلب في الكتب التي تُعنى بشروح المتون الفقهية، وكذلك كتب الخلاف العالي، وقد عرض الباحث جملة منها في الباب الأول في الفصل المتعلق بالمدونات الفقهية، فلا حاجة للإطالة في ذلك، ولكن ثمة ثلاثة أمور في هذه المظان حري بالفقيه مراعاتها أثناء تحليله للمعنى الاصطلاحي، وهي:

أولاً: عدم إخضاع المعاني الاصطلاحية لغير عرف مذهب قائلها، فهذا لا يتحقق منه تصور المعنى الاصطلاحي وفق تصور المذهب له.

ثانياً: أن المعنى الاصطلاحي المتقرر في لسان المذاهب يجب أن يربط بالباب الذي ورد فيه الاصطلاح، فقد يتعدد الإطلاق لتعدد المعاني.

ثالثاً: التركيز على تعليل إطلاق التسمية الاصطلاحية، فقد يسعى بعض

(١) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة، مصر، ٧/١.

الفقهاء لبيان العلاقة بين كثير من المصطلحات، وذلك عن طريق إيراد التعليل المناسب لذلك.

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الاصطلاحي للألفاظ الواردة في النص الفقهي.

إن تطبيقات الفقهاء لتحليل المعنى الاصطلاحي الوارد في النص الفقهي الاجتهادي يظهر لمن تتبع مدونات الفقهاء المعنية بهذا النوع من التأليف في الفقه، وهذه التطبيقات قد تشكل مرحلة من مراحل التحليل، وقد تحتاج الدراسات المعاصرة المصطلحية إلى اتخاذ منهجية موحدة، يتم من خلالها تحليل المعاني الاصطلاحية وفق نسق يتعارف عليه أهل الاختصاص، ولعل بنقل بعض التطبيقات التي سيذكرها الباحث يبرز جزء من التطبيقات اليسيرة في هذا الباب، ومن هذه التطبيقات الآتي:

المثال الأول: العناية برصد العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي؛ لتحقيق التأصيل اللغوي للمصطلح، فثمة مصطلحات فقهية لها حظ من معناها اللغوي، ومصطلحات أخرى تكاد تفقد المعنى اللغوي الدقيق فيها، فعلى سبيل المثال: التيمم، إذ هو في اللغة القصد، وشرعاً إيصال تراب طهور للوجه واليدين بدلاً عن وضوء أو غسل أو غسل عضو، بشرائط مخصوصة. وبأمل العلاقة بين القصد وبين دلالة الحركات، وهي مكونات ومركبات لمصطلح التيمم، فلا يجد المتفقه علاقة بينهما سوى النية التي محلها القلب، وبمثله يقال في تعريف الحج بالقصد في اللغة واصطلاحاً خص بأداء النسك بصفة مخصوصة.

وهذا شيخ الإسلام -رحمه الله- في النقل الآتي يحاول أن يوجد علاقة بين الاستعمال اللغوي والاستعمال الاصطلاحي، وهذا النوع من تحليل شيخ

الإسلام يقاس به مدى العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كما أنه يستعرض مدى استقرار المصطلح في استعمال الفقهاء باستدعاء النظائر في الاستعمال حسب الأبواب الفقهية، كما يبحث عن مقدار العلاقة بين استعمال الفقهاء والعلوم الأخرى التي لها استعمال للمصطلح محل التحليل: «إن اسم الكلام لا يقال إلا على الجملة المفيدة؛ كالمركبة من اسمين أو اسم وفعل. وقد ذكر ذلك [سيبويه] حكيم لسان العرب في باب الحكاية بالقول؛ حيث ذكر أن القول يحكى به ما كان كلامًا ولا يحكى به ما كان قولًا، والقول إنما تحكى به الجمل المفيدة. فعلم أنها هي الكلام في لغة العرب. وحيث أطلق الفقهاء اسم [الكلام] على حرفين فصاعداً في باب الصلاة فإنما غرضهم ما يبطل الصلاة سواء كان مفيداً أو غير مفيد، وموضوعاً أو مهملاً حتى لو صوت تصويماً طويلاً ولحن لحن الغناء أبطل الصلاة وإن لم يكن ذلك في اللغة كلاماً. وهم فيما إذا حلف لا يتكلم أو ليتكلمن لا يعلقون البر والحنث إلا بما هو في عرف الحالف كلام وإن كان أخص من الكلام الذي يبطل الصلاة، ولهذا لو حلف لا يتكلم وأطلق يمينه حنث بكلام المخلوقين وهل يحنث بتكلمه بالقرآن؟ من العلماء من قال: لا يحنث بحال. ومنهم من قال: لا يحنث بتلاوته في الصلاة. ومنهم من توقف؛ لأن اليمين مرجعها إلى عرف الحالف فعموم اسم الكلام وخصوصه عندهم بحسب الأحكام المتعلقة به... والخائضون في [أصول الفقه] وإن قالوا: إن الكلام ما تألف من حرفين فصاعداً، أو ما انتظم من [الحروف] وهي الأصوات المقطعة المتواضع عليها. وتنازعا في الحرف الواحد المؤلف مع غيره هل يسمى كلاماً؟ على قولين... كما اصطلاح النحاة على أن المفرد مثل الاسم وحرف المعنى يسمى كلمة وإن كانت الكلمة في لغة العرب العرياء لا توجد إلا اسماً للجملة التامة إلا أن

يكون شيئاً لا يحضرني الآن»^(١).

المثال الثاني: ملاحظة مدى أثر المصطلح الفقهي في الاستعمال من المعنى الشرعي، فتقديم الاستعمال الفقهي للمصطلح في مقام المفردات الشرعية هو نوع من قضاء الأول على الثاني، والواجب العكس، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- في أثناء تحليله لمعنى القضاء، وكشف مدى أثر استعمال الفقهاء على المعنى الشرعي: «هذا لفظ [القضاء] فإنه في كلام الله وكلام الرسول المراد به إتمام العبادة وإن كان ذلك في وقتها كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتُمْ مَنَسِكَكُمْ﴾^(٣)، ثم اصطلح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ [القضاء] مختصاً بفعلها في غير وقتها ولفظ [الأداء] مختصاً بما يفعل في الوقت وهذا التفريق لا يعرف قط في كلام الرسول، ثم يقولون: قد يستعمل لفظ القضاء في الأداء فيجعلون اللغة التي نزل القرآن بها من النادر. ولهذا يتنازعون في مراد النبي ﷺ: (فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا)^(٤) وفي لفظ: (فأتوا)، فيظنون أن بين اللفظين خلافاً وليس الأمر كذلك؛ بل قوله: (فاقضوا) كقوله: (فأتوا) لم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت؛ بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها لكن الوقت وقتان: وقت عام ووقت خاص لأهل الأعذار: كالنائم والناسي إذا صليا بعد الاستيقاظ والذكر فإنما صليا في الوقت الذي أمر الله به فإن هذا ليس وقتاً في حق غيرهما.

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله، أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث، فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك

(١) مجموع الفتاوى، ١٢/٤٦٠، ٤٦١.

(٢) سورة الجمعة، آية: ١٠. (٣) سورة البقرة، آية: ٢٠٠.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعياً، ١/٤٢٠.

اللغة التي اعتادها»^(١).

المثال الثالث^(٢): ممارسة المقارنة بين معاني المصطلح الواحد في أكثر من مذهب هو نوع من تحليل المعنى الاصطلاحي، فبه يتجلى ثلاث مسائل: المسألة الأولى: إدراك الأصل المعبر في المذهب الذي تحقق به المصطلح محل الدراسة.

المسألة الثانية: أثر نتائج الأحكام في المذهب على تشكل معنى المصطلح المعبر لدى المذهب.

المسألة الثالثة: دور تصور المصطلح في تصور المسائل المبنية على المصطلح محل التحليل.

وفي هذا المثال سيسعى الباحث بتجلية معنى المال اصطلاحاً في المذاهب من حيث تحليله بطريق المقارنة.

فعلى سبيل المثال، مصطلح [المال] اختلفت تعريفات الفقهاء للمال؛ نظراً لاختلاف وجهات نظرهم في المعاني الاصطلاحية المرادة منه، وقد ظهر اتجاهاً يعكسان وجهة نظر كل منهما، أحدهما: اتجاه الأحناف، والآخر: اتجاه الجمهور، كما أثر في تعريفهم للمال اختلاف المآخذ والوجهة التي عرفوه منها؛ فمنهم من عرفه بصفته، ومنهم من عرفه بوظيفته، ومنهم من عرفه بحكمه... لكن المؤثر الرئيس في اختلافهم، والذي كان له أثر حقيقي على الفروع هو اختلاف الأعراف فيما يعد مآلاً وما لا يعد؛ وذلك أنه ليس له حد

(١) مجموع الفتاوى، ١٢/١٠٦، ١٠٧.

(٢) جزء كبير من مادة هذا المثال مستفاد من بحث «العناصر المكونة لصفة المالية عند الفقهاء»، لفضيلة الدكتور: صالح بن عبد الله اللحيدان، المنشور في مجلة البحوث الإسلامية، ٧٣/ ٣٠٩-٣١٦.

«بتصرف».

في اللغة ولا في الشرع، فحكم فيه العرف^(١).

وتحليل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: مسرد لبعض تعاريف فقهاء الحنفية للمال.

ويلاحظ تباعدها أحياناً؛ وذلك لاختلاف المآخذ والوجهة التي عرف

المال منها:

التعريف الأول: قال السرخسي -رحمه الله-: «والمال اسم لما هو

مخلوق لإقامة مصالحنا به، ولكن باعتبار صفة التمول والإحراز»^(٢).

التعريف الثاني: ما ذكره السرخسي -رحمه الله- في سياق حديثه عن

خلاف أبي حنيفة وصاحبيه في تقويم رق أم الولد: «ما صح إحرازه على قصد

التمول»^(٣).

التعريف الثالث: ما جاء في البحر الرائق: «وفي الحاوي القدسي: المال:

اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على

وجه الاختيار»^(٤).

التعريف الرابع: ما جاء في العناية شرح الهداية: «قال محمد -رحمه

الله-: المال كل ما يملكه الناس من دراهم أو دنائير أو حنطة أو شعير أو

حيوان أو ثياب أو غير ذلك»^(٥).

التعريف الخامس: ما جاء في التقرير والتحبير: «المال ما يسان ويدخر

(١) انظر: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص: ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) المبسوط، ١١ / ٧٩.

(٣) المرجع السابق، ٧ / ١٦٠.

(٤) البحر الرائق، ٥ / ٢٧٧.

(٥) ٢ / ٢٨٠.

لوقت الحاجة»، وفي موضع آخر قال: «المال ما تجري فيه الرغبة والذَّنة»^(١).
ويلاحظ أنه في الأول يتكلم عن المنافع وفي الثاني عن الكفن يريد نفي
المالية عنهما، فعرف المال في كل موضع بحسب غرضه.

التعريف السادس: قال ابن عابدين -رحمه الله-: «المراد بالمال: ما يميل
إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة»^(٢).

التعريف السابع: قال ابن عابدين -رحمه الله- أيضًا: «المال: المنتفع به
في التصرف على وجه الاختيار»^(٣).

وبتأمل ما جاء في تعريف الفقهاء الحنفية يظهر للناظر أن مكونات مصطلح
[المال] في المذهب الحنفي:

المكون الأول: إمكان الإحراز والادخار.

المكون الثاني: قصد التمول، والمراد بالتمول -كما سيأتي لاحقًا-

صيانة الشيء وادخاره لوقت الحاجة.

المكون الثالث: ميل الطبع إليه.

المكون الرابع: الانتفاع به.

وعلى هذا فيخرج عن مصطلح المالية عدة محترزات هي:

المحترز الأول: المنافع، حيث لا يمكن ادخارها؛ لأنها أعراض لا تبقى

زمانين، فهي في نظرهم ملك لا مال.

المحترز الثاني: الدين؛ لعدم إمكان قبضه وإحرازه حقيقة ما دام ديناً.

(١) ١٧٣/٣، ٢٠٨/١

(٣) المرجع السابق، ٤/٥٠٢.

(٢) حاشية رد المحتار، ٤/٥٠١.

المحترز الثالث: ما لا يتمول لقلته وحقارته، كحبة قمح ونحوها.

المحترز الرابع: الميتة والدم؛ لعدم إباحتهما، ولعدم تمويلهما، ولعدم ميل الطبع إليهما.

المحترز الخامس: ما لا نفع فيه.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن العرف الغالب عند فقهاء الحنفية أن اسم المال ينصرف عند الإطلاق، إلى النقد والعروض خاصة، قال في الهداية في باب زكاة النقد والعروض: «باب زكاة المال»، وقد علق عليه الكمال بن الهمام بقوله: «ما تقدم أيضًا زكاة مال إلا أن في عرفنا يتبادر من اسم المال النقد والعروض». وقال البابر تي: «والمصنف ذكر المال وأراد غير السوائم على خلاف عرف أهل البادية، فإن اسم المال يقع عندهم على النعم، وعلى عرف الحضر فإنهم عندهم يقع على غير النعم»^(١).

وللعادة أثر في المالية عندهم كغيرهم؛ ولذا قالوا: إن المالية تثبت بتمول الناس كافة أو بعضهم^(٢).

ثانيًا: مسرد لبعض تعاريف الفقهاء المالكية لمصطلح المال:

التعريف الأول: قال الشاطبي -رحمه الله-: «وأعني بالمال: ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها وما يؤدي إليها من جميع المتمولات»^(٣).

(١) انظر: فتح القدير والعناية بهامشه، ٢/٢٠٨.

(٢) انظر: البحر الرائق، ٥/٢٧٧، وحاشية رد المحتار، ٤/٥٠١.

(٣) الموافقات، ٢/١٧.

التعريف الثاني: قال القاضي عبد الوهاب -رحمه الله-: «يقطع في جميع المتمولات التي تتمول في العادة ويجوز أخذ الأعواض عليها»^(١).

التعريف الثالث: عرف ابن العربي -رحمه الله- المال المعتبر شرعاً حيث قال: «كل ما تمتد إليه الأطماع ويصلح عادة وشرعاً للانتفاع به»^(٢). ذكره في سياق تعريفه للمسروق، وهذا يخرج المحرم قال: «فإن منع منه الشرع لم ينفع تعلق الطماعية فيه، ولا يتصور الانتفاع منه كالخمر والخنزير مثلاً».

وبتأمل ما جاء في تعريف الفقهاء المالكية يظهر للناظر أن مكونات مصطلح [المال] في المذهب المالكي:

المكون الأول: التمول عادة.

المكون الثاني: صلاحيته للانتفاع.

المكون الثالث: إباحة الانتفاع به، فيخرج به المحرمات فلا تكون مآلاً.

المكون الرابع: إمكان المعاوضة عنه.

ثالثاً: مسرد لبعض تعاريف الفقهاء الشافعية لمصطلح المال:

التعريف الأول: قال الشافعي -رحمه الله-: «ولا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها، وتكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها -وإن قلت- وما لا يطرحه الناس من أموالهم، مثل الفلوس وما أشبه ذلك الذي يطرحونه»^(٣)، وفي موضع آخر: «ولا يقع اسم مال ولا علق إلا على ما له قيمة يتبايع بها، ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها -وإن قلت- وما لا يطرحه الناس من أموالهم، مثل الفلوس وما يشبه ذلك».

(١) الإشراف على مسائل الخلاف، ٢/٢٧١.

(٢) أحكام القرآن، ٢/٢٠٧.

(٣) الأم، ٥/٥٧١.

التعريف الثاني: «كل منفعة ملكت وحل ثمنها، مثل كراء الدار وما في معناها مما تحل أجرته»^(١).

التعريف الثالث: قال الزركشي -رحمه الله-: «المال ما كان منتفعًا؛ أي: مستعدًا لأن ينتفع به، وهو إما أعيان أو منافع»^(٢).

التعريف الرابع: قال النووي -رحمه الله-: «[فما لا نفع فيه ليس بمال...]

ولعدم المنفعة سببان:

أحدهما: القلة كالحبة والحببتين من الحنطة، والزبيب، ونحوهما، فإن ذلك القدر لا يعد مالاً، ولا ينظر إلى ظهور النفع إذا ضم إليه غيره، ولا إلى ما يفرض من وضع الحبة في فخ، ولا فرق في ذلك بين زمان الرخص والغلاء... وحكى صاحب التتمة وجهًا: أنه يصح بيع ما لا منفعة فيه لقلته، وهو شاذ ضعيف.

السبب الثاني: الخسة كالحشرات، والحيوان الطاهر ضربان: ضرب ينتفع به فيجوز بيعه كالنعم والخيل... الضرب الثاني: ما لا ينتفع به، فلا يصح بيعه، كالخنافس، والعقارب، والحيات، والفأر، والنمل، ونحوها ولا نظر إلى منافعها المعدودة من خواصها...»^(٣).

التعريف الخامس: قال ابن السمعاني -رحمه الله-: «المال ما يميل طباع الناس إليه، ولهذا سمي مالا، وطباع الناس تميل إلى هذه الأشياء لمنافع تظهر لها في ثاني الحال، فيكون مالاً مثل الأطفال، والجحوش للحمر، والمهر للأفراس»^(٤).

(١) المرجع السابق، ٦٣/٥.

(٢) المنثور، ٣/٢٢٢.

(٣) روضة الطالبين، ٣/٣٥٠.

(٤) قواطع الأدلة، ٥/٤.

وبتأمل ما جاء في تعريف الفقهاء الشافعية يظهر للناظر أن مكونات مصطلح [المال] في المذهب الشافعي:

المكون الأول: كونه ذا قيمة تلزم متلفه. وهو -فيما يبدو - إمكان المعاوضة التي ذُكرت عند الحنفية والمالكية.

المكون الثاني: الانتفاع به، فيخرج من ذلك: ما لا ينتفع به لقلته أو لخسته، وما لا قيمة له مما يطرحه الناس كما عبر به الشافعي -رحمه الله تعالى-.

ويعني هذا: دخول المنفعة، والدين في مسمى المال.

رابعاً: مسرد لبعض تعاريف الفقهاء الحنابلة لمصطلح المال:

التعريف الأول: قال الفتوحى -رحمه الله-: «ما يباح نفعه مطلقاً واقتناؤه بلا حاجة»^(١).

التعريف الثاني: قال الحجّاوي -رحمه الله-: «وهو ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة»^(٢).

التعريف الثالث: قال ابن بلبان -رحمه الله-: «وهو ما فيه منفعة مباحة»^(٣).

التعريف الرابع: قال ابن قدامة -رحمه الله-: «وهو ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة»^(٤).

وبتأمل ما جاء في تعريف الفقهاء الحنابلة يظهر للناظر أن مكونات مصطلح [المال] في المذهب الحنبلي:

(١) منتهى الإرادات، ٢٥٦/١.

(٢) الإقناع لطالب الانتفاع، ١٥٦/٢.

(٣) أخصر المختصرات، ص: ١٦٣.

(٤) المقنع، ٥/٢.

المكون الأول: إمكان الانتفاع به.

المكون الثاني: حل الانتفاع مطلقاً، أي من غير حاجة ولا ضرورة.

المكون الثالث: إمكانية ثبوته في الذمة، ولعل هذا هو ما عبرنا عنه عند الآخرين بإمكان المعاوضة، وبالتمول، فيخرج ما لا يمكن فيه ذلك لقلته كحبة قمح ونحوها.

وعلى ذلك فيخرج من هذا التعريف عدة محترزات، فلا تعد مآلاً، وهي:

المحترز الأول: ما لا نفع فيه أصلاً؛ كالحشرات، لكن ينبغي أن يلاحظ

أن الحال قد اختلف في العصر الحاضر؛ إذ أصبح كثير من هذه الحشرات يتم الانتفاع بها داخل المختبرات العلمية؛ حيث تكون محلاً للتجربة العلمية، ومن خلالها يتم التوصل إلى القوانين والنظريات العلمية التي تساعد في إيجاد الحلول لكثير من الاستفسارات والأسئلة العلمية التي تهتم الإنسان... وإما أن تكون هذه الحشرات مصدرًا للمضادات الحيوية والعلاجات التي تعين على القضاء على الأمراض التي تصيب الإنسان، فالسم الذي يتكون في جسم الأفعى يشكل مضاداً حيوياً فعالاً، ويوصف علاجاً للقضاء على بعض أنواع الخلايا السرطانية التي تصيب الإنسان.

فإذا ثبت أن مثل هذه الحشرات والحيوانات تشتمل على ما فيه مصلحة

الإنسان بالتداوي، ودفع أذى المرض، وهي أمور أذن الشرع بها، فهي لا شك مال إذا حيزت لأجل منفعتها، بل ربما صارت بعض أنواع الحشرات الآن مقصودة بنفسها، تباع وتشتري للقنية، وتكون ذات قيمة، فهذه الأسباب وغيرها تجعل هذه الحشرات مآلاً حتى عند الحنابلة.

وما عبر عنه الفقهاء من عدم النفع بها إنما هو باعتبار زمنهم وما جرت

عادة الناس به فيه.

المحترز الثاني: ما فيه منفعة محرمة كالخمر والخنزير.

المحترز الثالث: ما فيه منفعة مباحة للحاجة كالكلب.

المحترز الرابع: ما فيه منفعة تباح للضرورة كالميتة في حال المخصصة،
وكالخمر لدفع غصة بها.

المحترز الخامس: ما لا يمكن تموله لقلته كحبة بر ونحوها.

المحترز السادس: ما لا يباح اقتناؤه إلا للحاجة كالكلب.

والناظر إلى هذه التعريفات يجد أن للحنفية رأياً مستقلاً في تعريف المال،
فيما تبقى المذاهب الثلاثة الأخرى متقاربة في تعريفاتها، مما يمكن معه أن
يقال: إن للفقهاء في تعريف المال اتجاهين: الأول للحنفية، والثاني للجمهور.

وأبرز ملامح اتجاه الحنفية انفرادهم بأمرين:

الأمر الأول: أنهم لم يجعلوا إباحة الانتفاع شرعاً شرطاً في المالية، مما
ساقهم إلى تقسيم المال إلى متقوم وغير متقوم، بينما اشترط الجمهور إباحة
الانتفاع فلم يحتاجوا إلى هذا التقسيم.

الأمر الثاني: أنهم اشترطوا إمكان الادخار لوقت الحاجة فأخرجوا بذلك
المنافع ونحوها من أن تكون أموالاً، وخالفهم الجمهور فلم يشترطوا ذلك^(١).



(١) انظر: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص: ٢٩٣.

المبحث الثالث

تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي

تقرر في فصول سابقة أن النصوص الفقهية الشرعية، والمتمثلة في هذا البحث بآيات الأحكام وأحاديث الأحكام. تتضمن جملة من الألفاظ التي تحمل على المعنى الشرعي، وعليها تبنى الأحكام، قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في هذا الشأن: «الأسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة؛ منها ما يعرف حده ومسماه بالشرع، فقد بينه الله ورسوله؛ كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، والإيمان والإسلام، والكفر والنفاق.

ومنه ما يعرف حده باللغة؛ كالشمس والقمر، والسماء والأرض، والبر والبحر. ومنه ما يرجع حده إلى عادة الناس وعرفهم فيتنوع بحسب عاداتهم؛ كاسم البيع والنكاح والقبض والدرهم والدينار، ونحو ذلك من الأسماء التي لم يحددها الشارع بحد، ولا لها حد واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة، بل يختلف قدره وصفته باختلاف عادات الناس.

فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله، وما كان من النوع الثاني والثالث فالصحابه والتابعون المخاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود في اللغة، أو المطلق في عرف الناس وعاداتهم من غير حد شرعي ولا لغوي، وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة.

والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر؛ فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر؛ فإنه قد بين أن كل مسكر خمر،

فعرف المراد بالقرآن. وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر أو تخصص به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم، وهذا قد عرف ببيان الرسول ﷺ، وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره، ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها. وإذا كان الأمر كذلك، فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله»^(١).

ومن خلال مسطور شيخ الإسلام آنف الذكر، يتضح التلازم بين المعنى الشرعي للمفردات الواردة في النص الفقهي الشرعي والأحكام التي تبنى عليها، وهذا يبرز أهمية تحليل المعنى الشرعي للألفاظ الواردة في النص الفقهي الشرعي. فإن المعاني الشرعية في النصوص الفقهية الشرعية مجاري الأحكام وهي أصول البناء، لذا لا تقيد المعاني الشرعية إلا بتقيد الشارع، وهذا التقيد يتوصل إلى معرفته من خلال تحليل تلك المعاني.

وفي هذا المبحث سيوضح الباحث صياغة ومراحل تحليل المعنى الشرعي المتعلق باللفظة الواردة في النص الشرعي.

المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

قبل الشروع لا بد من أن يتقرر في تصور الفقيه أن المعنى والحقيقة الشرعية هي: «اللفظ المستعمل فيما وضع له بوضع الشارع، لا بوضع أهل الشرع»^(٢)، فإذا تقرر ذلك فإن الفقيه يمكن أن يمايز بين المعاني الشرعية والمعاني الاصطلاحية التي يتواضع عليها علماء الشريعة، والسبب في التأكيد على ذلك مسألتان:

(١) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، ١/٦٣.

المسألة الأولى: أن الزوائد المعنوية على الألفاظ الشرعية من حيث التقييد أو إرادة العموم لا تحصل إلا من الشارع؛ إذ إن مقيدات الأقوال من جنسها على جهة الأولوية على الصحيح، ولذا اختلفَ في إمكان التخصيص أو التقييد بالقياس أو العرف أو قول الصحابي ونحوه.

المسألة الثانية: حاكمية الحقيقة الشرعية من حيث حمل المفردات الواردة في نص الشارع عليها؛ لكون أهل الشرع معنيين ببيان الحقائق الشرعية من خلال مواردها، وكذلك معنيون ببيان ما أنزل الله على وفق ما أنزل الله. وهذا خاصة فيما كان له وضع واستعمال استقل به الشارع ابتداءً أو غلب في استعماله على أحد الأوجه اللغوية، قال ابن جرير الطبري -رحمه الله-: «والواجب أن يوجه معاني كلام الله إلى الأغلب الأشهر من وجوهها المعروفة عند العرب ما لم يكن بخلاف ذلك ما يجب التسليم له من حجة خبر أو عقل»^(١). وقال الشنقيطي - رحمه الله -: «غلبة إرادة المعنى المعين في القرآن تدلُّ على أنه المراد؛ لأن الحمل على الغالب أولى»^(٢).

وتحليل المعنى الشرعي الوارد في النص الفقهي الشرعي يقوم على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: تحديد موارد المعاني والحقائق الشرعية، وهذه الموارد لا تنفصل عن مصادر النصوص الفقهية الشرعية، وهي الكتاب والسنة النبوية، كما يجب ملاحظة تعامل السلف مع اللفظ محل التحليل^(٣).

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٨/٤٥٣.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١/١٤٠.

(٣) قد جاء عند البخاري - رحمه الله - أن عائشة - رضي الله عنها - كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه. قال ابن حجر - رحمه الله -: «وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث، وأن النبي - ﷺ - لم يكن يتضجر من المراجعة في العلم». (فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١/١٩٧).

المرحلة الثانية: استقراء النصوص الشرعية، وتبع استعمال الشارع للفظ المراد تحليله، وهذا الاستقراء تغليبي، فالحاق الفرد بالغالب جلي في ذلك، سواء من خلال التغليب الخاص باستعمال قرآني أو نبوي، أم التغليب العام في اللغة.

وطريق ذلك أن يستقرئ المحلل للفظ معنى لفظ من الألفاظ أو يستقرئ استعمالاً معيناً، فيتقرر لديه أن ذلك الاستعمال أو المعنى هو المراد عند الإطلاق، أو المقدم غيره في اللسان الشرعي^(١).

المرحلة الثالثة: استقراء استعمال الصحابة للفظ محل التحليل؛ لكون الصحابة باشروا حال نزول الوحي، وأدركوا الاستعمال الشرعي الذي تتميز به الحقيقة الشرعية عن غيرها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «... فالصحابه والتابعون المخاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود في اللغة، أو المطلق في عرف الناس وعاداتهم من غير حد شرعي ولا لغوي، وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة»^(٢). كما أن تبصر الصحابة -رضي الله عنهم- بمقاصد الشارع من اللفظ يجعلهم أولى الناس بإدراك الحقائق والمعاني الشرعية التي يدور عليها استعمال الشارع، قال الشاطبي -رحمه الله-: «إن نسبة الوضع الشرعي إلى مطلق الوضع الاستعمالي العربي كنسبة الوضع في الصناعات الخاصة إلى الوضع الجمهوري؛ كما نقول في الصلاة: إن أصلها الدعاء لغة، ثم خصت في الشرع بدعاء مخصوص على وجه مخصوص، وهي فيه حقيقة لا مجاز؛ فكذا نقول في ألفاظ العموم

(١) انظر: الاستقراء ومجالاته في علوم الشريعة، لمحمد أيمن الزهر، بحث منشور في مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية، ج/٢٩، العدد الأول، ٢٠١٣م، ص: ٤٧٢.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٥.

بحسب الاستعمال الشرعي: إنها إنما تعم [الذكر] بحسب مقصد الشارع فيها، والدليل على ذلك مثل الدليل على الوضع الاستعمالي المتقدم الذكر، واستقراء مقاصد الشارع يبين ذلك، مع ما ينضاف إليه في مسألة إثبات الحقيقة الشرعية. فأما الأول؛ فالعرب فيه شرع سواء؛ لأن القرآن نزل بلسانهم.

وأما الثاني؛ فالتفاوت في إدراكه حاصل؛ إذ ليس الطارئ الإسلام من العرب في فهمه كالقديم العهد، ولا المشتغل بتفهمه وتحصيله، كمن ليس في تلك الدرجة، ولا المبتدئ فيه كالمتتهي: ﴿اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١)؛ فلا مانع من توقف بعض الصحابة في بعض ما يشكل أمره، ويغمض وجه القصد الشرعي فيه؛ حتى إذا تبحر في إدراك معاني الشريعة نظره، واتسع في ميدانها باعه؛ زال عنه ما وقف من الإشكال واتضح له القصد الشرعي على الكمال، فإذا تقرر وجه الاستعمال؛ فما ذكر مما توقف فيه بعضهم راجع إلى هذا القبيل، ويعضده ما فرضه الأصوليون من وضع الحقيقة الشرعية^(٢).

المرحلة الرابعة: الوقوف على طبيعة الزوائد من المقيدات أو القرائن التي تتصل بالحقيقة الشرعية، فهي من مدارات بناء الأحكام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ما أطلقه الله من الأسماء، وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله»^(٣).

فبالعناية بتلك المراحل يستطيع الفقيه معها تحليل المعنى الشرعي للفظ

(١) سورة المجادلة، آية: ١١.

(٢) الموافقات، ٢٦/٤-٢٧.

(٣) مجموع الفتاوى، ٢٣٦/١٩.

الوارد في النص الفقهي الشرعي، وهذا النوع من التحليل يترتب عليه ثلاث معارف:

المعرفة الأولى: فهم النصوص الفقهية الشرعية من جهتين:

الجهة الأولى: من حيث وضع الحقيقة الشرعية ومدى علاقتها بالمعنى اللغوي العام.

الجهة الثانية: من حيث المعنى الزائد في النص الفقهي الشرعي من حيث العموم والخصوص، ومن حيث الحكم الشرعي من جهته التكليفية والوضعية.

المعرفة الثانية: الممايزة بين الحقيقة الشرعية والاصطلاحات الشرعية المتواضع عليها من قبل أهل الشرع، وهذه المعرفة تعين الفقيه على إدراك الفروق بين المعاني الشرعية، فما كان مورده الحقيقة الشرعية غير ما كان مورده المصطلحات الشرعية، وهذه الفوارق وإن كانت جزئية لكنها تحقق قدرًا من تصور الأحكام عبر مساقها الأول، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «اسم الماء مطلق في الكتاب والسنة، ولم يقسمه النبي ﷺ إلى قسمين: طهور، وغير طهور، فهذا التقسيم، مخالف للكتاب والسنة، وإنما قال الله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾^(١)، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا أن كل ما وقع عليه اسم الماء فهو طاهر طهور، سواء كان مستعملًا في طهر واجب، أو مستحب، أو غير مستحب؛ وسواء وقعت فيه نجاسة، أو لم تقع إذا عرف أنها قد استحالت فيه واستهلكت، وأما إن ظهر أثرها فيه فإنه يحرم استعماله؛ لأنه استعمال للمحرم»^(٢).

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٧.

المعرفة الثالثة: إدراك المقدرات الشرعية من غير المقدرات، فالعلم بالمقدرات الشرعية يصيرها حدوداً شرعية لا تقبل الاجتهاد لكونها منصوصة، ولا اجتهاد مع النص، قال ابن تيمية -رحمه الله- مبيناً ذلك بمثال: «اسم الحيض، علق الله به أحكاماً متعددة في الكتاب والسنة، ولم يُقَدَّرْ لا أقله ولا أكثره، ولا الطهر بين الحيضتين مع عموم بلوى الأمة بذلك، واحتياجهم إليه، واللغة لا تفرق بين قدر وقدر، فمن قدر في ذلك حدًّا فقد خالف الكتاب والسنة، والعلماء منهم من يحدّد أكثره وأقله، ثم يختلفون في التحديد. ومنهم من يحدّد أكثره دون أقله، والقول الثالث أصح: أنه لا حدّ له لأقله ولا لأكثره، بل ما رأته المرأة عادة مستمرة فهو حيض، وإن قدر أنه أقل من يوم استمر بها على ذلك فهو حيض، وإن قدر أن أكثره سبعة عشر استمر بها على ذلك فهو حيض. وأما إذا استمر الدم بها دائماً فهذا قد علم أنه ليس بحيض؛ لأنه قد علم من الشرع واللغة أن المرأة تارة تكون طاهراً، وتارة تكون حائضاً، ولطهرها أحكام، ولحيضها أحكام... ومن لم يأخذ بهذا، بل قدّر أقل الحيض بيوم، أو يوم وليلة، أو ثلاثة أيام، فليس معه في ذلك ما يعتمد عليه، فإن النقل في ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه باطل عند أهل العلم بالحديث. والواقع لا ضابط له، فمن لم يعلم حيضاً إلا ثلاثاً قال غيره: قد علم يوماً وليلة، ومن لم يعلم إلا يوماً وليلة قد علم غيره يوماً، ونحن لا يمكننا أن ننفي ما لا نعلم، وإذا جعلنا حد الشرع ما علمناه فقلنا: لا حيض دون ثلاث أو يوم وليلة أو يوم؛ لأننا لم نعلم إلا ذلك، كان هذا وضع شرع من جهتنا بعد العلم؛ فإن عدم العلم ليس علماً بالعدم، ولو كان هذا حدًّا شرعياً في نفس الأمر لكان الرسول ﷺ أولى بمعرفته وبيانه منّا، كما حدّد للأمة ما حدّه الله لهم من أوقات الصلوات والحج والصيام، ومن أماكن الحج، ومن نُصِبَ الزكاة وفرائضها، وعدد الصلوات وركوعها وسجودها.

فلو كان للحيض وغيره مما لم يقدره النبي ﷺ حد عند الله ورسوله لبينه الرسول ﷺ، فلما لم يحدده دل على أنه رد ذلك إلى ما يعرفه النساء ويسمى في اللغة حيضًا؛ ولهذا كان كثير من السلف إذا سئلوا عن الحيض قالوا: سلوا النساء فإنهن أعلم بذلك، يعني: هن يعلمن ما يقع من الحيض وما لا يقع. والحكم الشرعي تعلق بالاسم الدال على الواقع، فما وقع من دم فهو حيض إذا لم يعلم أنه دم عرق أو جرح...»^(١).

المطلب الثاني: مظان المعاني الشرعية للفظ الوارد في النص الفقهي.

كما تبين مما سبق بأن مصادر بيان الحقائق والمعاني الشرعية الكتاب الكريم والسنة المطهرة، وما درج عليه صحابة رسول الله - ﷺ - من بيان الحقائق والمعاني الشرعية، وقد اعتنى العلماء بتجلية تلك المعاني وتقريبها من خلال مدونات اعتنت ببيان مفردات القرآن والسنة؛ كشفًا لمعانيها الشرعية التي تنبني عليها عقائد وأحكام، وهذا الكشف جاء ليعين الفقهاء على تصور الأحكام وبناء أصولهم عليها، فالفقه بها فقه بالشريعة وطرائق التشريع، ولذلك اعتنى جملة من علماء التفسير ببيان أحكام القرآن من خلال آياته، قال الطاهر ابن عاشور - رحمه الله - : «إن معاني القرآن ومقاصده ذات أفانين كثيرة بعيدة المدى مترامية الأطراف موزعة على آياته؛ فالأحكام مبينة في آيات الأحكام، والآداب في آياتها، والقصص في مواقعها، وربما اشتملت الآية الواحدة على فنين من ذلك أو أكثر»^(٢). كما اعتنى علماء السنة والحديث بتدوين السنة الجامعة للأحكام وشرحها وتبيين مفرداتها وتراكيبها؛ إتمامًا لمعاني الكتاب العزيز، قال النووي - رحمه الله - : «شرعنا مبني على الكتاب العزيز، والسنن

(١) المرجع السابق، ١٩/٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١.

(٢) التحريز والتنوير، ٨/١.

المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات؛ فإن أكثر الآيات الفروعية مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد؛ القاضي والمفتي، أن يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات^(١).

وجملة من مدونات الفقهاء تعني بالدليل وإعمال معاني الشريعة الواردة في النصوص الفقهية الشرعية لتأصيل نتائج أحكامهم، والأوجه المجلية لترجيحاتهم.

ومن خلال هذا البيان يمكن تلخيص مظان المعاني الشرعية للفظ الوارد في النص الفقهي على النحو الآتي:

أولاً: المظان المعنية بالمعاني الشرعية الواردة في النص الفقهي القرآني: إن هذا النوع من المظان ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مظان تتعلق بالمعاني الشرعية الواردة في النص القرآني العام، وهي كتب التفسير العامة، منها على سبيل المثال: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، لابن جرير الطبري، و«تفسير القرآن العظيم»، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير، و«معالم التنزيل»، للبعوي، و«التحرير والتنوير»، للطاهر بن عاشور.

القسم الثاني: مظان تتعلق بالمعاني الشرعية الواردة في النص القرآني الفقهي «آيات الأحكام»، وهذا القسم تعنى مظانه بشكل كبير بآيات الأحكام وبيانها، وقد بينها الباحث في أثناء حديثه عن آيات الأحكام. فلا داعي لتكرارها.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٤/١.

القسم الثالث: مظان في مدونات السنة المطهرة تتعلق بالمعاني الشرعية الواردة في النص القرآني، وهذه المظان وإن لم تشمل كامل الآيات القرآنية، ولكنها تتضمن بيان وتفسير بعض الآيات الواردة في القرآن، ويمتاز هذا النوع من المظان بجمعها المرفوع إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- من التفسير والموقوف على الصحابة منه.

وهنا لا بد أن يظهر للقارئ بأن هذه المدونات المشار إليها تُعنى بنقل الصحابة وغيرهم من التابعين الذين عنوا ببيان المعاني الشرعية للمفردات، وهذه النقول لا يلزم منها الاتفاق؛ فقد يقع الخلاف في بيان بعض المفردات لاعتبارات لها وزنها في الاختلاف، وكثير منها يعود إلى اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند...

الصنف الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى [لفظ الخبز] فأرى رغيماً، وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيغ وحده»^(١).

ثانيًا: المظان المعنية بالمعاني الشرعية الواردة في النص الفقهي النبوي:
وهذه المظان لا تخرج عن قسمين:

القسم الأول: المظان المعنية بالمعاني الشرعية الواردة في النص النبوي عامة، وهذه المظان تحوي جملة من الأحاديث المصنفة وفق تصنيف ونسق جرى عليه مدونو السنة النبوية، وتتضمن جمل النصوص الفقهية النبوية، وهذه المدونات قد شرحت وتوسع العلماء في شرحها، بل انبرى بعض فقهاء المذهب بشرحها وبيانها، وقد تعرض الباحث لذكرها في ثنايا الحديث عن مظان أحاديث الأحكام.

القسم الثاني: المظان المعنية بالمعاني الشرعية الواردة في النص الفقهي النبوي «أحاديث الأحكام»، وهذه المدونات كما ذكرت في الباب الأول من البحث اعتنى الفقهاء بشرحها وبيانها، وهي حافلة ببيان المعاني الشرعية لما يترتب عليها من أحكام، ويدور عليها رحي الخلاف.

ثالثًا: المظان الفقهية المعنية بالمعاني الشرعية في النص الفقهي الشرعي:
وهذا الصنف من المظان هي مظان فقهية تُعنى ببيان المعنى الشرعي باعتباره من مستندات الرأي والاختيار الفقهي، ومن أشهر هذه المدونات كتب الخلاف العالي؛ حيث إن كتب الخلاف العالي تناقش المذاهب المخالفة لها في الرأي وهذا الخلاف قد يتوجه لجملة من المراحل، والتي تعنى بمرحلتى تصور المسائل؛ إذ إنها تبنى على المعاني الشرعية، ومرحلة المناقشة، فالمعاني الشرعية إما أن يبنى عليها وإما أن ينقض بها، فيبنى عليها توجيه الدليل، وينقض بها إبطال المعنى الذي قد يستند إليه المخالف.

لذا تجد الفقهاء في هذا النوع من المصنفات يعنون بإبراز المعاني

الشرعية. مثال ذلك ما ذكره ابن قدامة -رحمه الله- من بيان الحقيقة الشرعية للوضوء ردًّا على من حمله على غسل اليدين في حديث الأمر بالوضوء من أكل لحم الإبل: «الرابع: إن خبرنا صحيح مستفيض ثبت له قوة الصحة والاستفاضة والخصوص وخبرهم ضعيف؛ لعدم هذه الوجوه الثلاثة فيه، فلا يجوز أن يكون ناسخًا له.

فإن قيل: الأمر بالوضوء في خبركم إذا أضيف إلى الطعام فتحمله عليه، ويحتمل أنه أراد بالوضوء قبل الطعام وبعده غسل اليدين؛ لأن الوضوء إذا أضيف إلى الطعام اقتضى غسل اليد، كما كان عليه السلام يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده، وخص ذلك بلحم الإبل؛ لأن فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره.

قلنا: أما الأول فمخالف للظاهر من ثلاثة أوجه: أحدها: أن مقتضى الأمر الوجوب. الثاني: أن النبي ﷺ سئل عن حكم هذا اللحم فأجاب بالأمر بالوضوء منه فلا يجوز حمله على غير الوجوب لأنه يكون تلبيسًا على السائل لا جوابًا.

الثالث: أنه عليه السلام قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم، والمراد بالنهي ههنا نفي الإيجاب لا التحريم، فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ليحصل الفرق.

وأما الثاني: فلا يصح لوجوه أربعة: أحدها: أنه يلزم منه حمل الأمر على الاستحباب فإن غسل اليد بمفرده غير واجب وقد بينا فساده.

الثاني: أن الوضوء إذا جاء في لسان الشارع وجب حمله على الموضوع الشرعي دون اللغوي؛ لأن الظاهر منه أنه إنما يتكلم بموضوعاته.

الثالث: أنه خرج لسؤال السائل عن حكم الوضوء من لحومها والصلاة في مباركها فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة.

الرابع: أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم، فإن غسل اليد منهما مستحب؛ ولهذا قال: (من بات وفي يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه). وما ذكروه من زيادة الزهومة فأمر يسير لا يقتضي التفريق والله أعلم، ثم لا بد من دليل تصرف به اللفظ عن ظاهره، ويجب أن يكون الدليل له من القوة بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها وليس لهم دليل وقياسهم فاسد فإنه طردي لا معنى فيه وانتفاء الحكم في سائر المأكولات لانتفاء المقتضى لا لكونه مأكولاً فلا أثر لكونه مأكولاً ووجوده كعدمه^(١).

المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي.

في هذا المطلب يورد الباحث مثالين^(٢) يتضمنان تحليل بعض العلماء للمعاني الشرعية في النصوص الفقهية الشرعية، وهذا التحليل قد لا يستوعب المراحل المذكورة في صميم هذا المبحث؛ وذلك لاختلاف طرائق العلماء في هذا الباب. ومن هذه الأمثلة الآتي:

المثال الأول: قال ابن العربي - رحمه الله: «المسألة الثانية والعشرون: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٣) فيها خلاف كثير، وأقوال متعددة للعلماء، ومتعلقات مختلفات، وهي من مسائل الخلاف الطويلة؛ وقد استوفينا ما فيه بطرقه البديعة، وخذوا الآن معنى قرآنياً بديعاً؛ وذلك أنا نقول: حقيقة

(١) المغني، ١/٢١١.

(٢) اكتفى الباحث بذكر مثالين في هذا المطلب لذكره بعض الأمثلة في أثناء بيانه في المبحث محل العرض.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٣.

اللمس إصاق الجارحة بالشيء، وهو عرف في اليد؛ لأنها آتته الغالبة وقد يستعمل كناية عن الجماع.

وقد قالت طائفة: اللمس هنا الجماع. وقالت أخرى: هو اللمس المطلق لغة أو شرعاً؛ فأما اللغة فقد قال المبرد: لمستم: وطئتم، ولا مستم: قبلتم؛ لأنها لا تكون إلا من اثنين، والذي يكون بقصد وفعل من المرأة هو التقبيل، فأما الوطاء فلا عمل لها فيه. قال أبو عمرو: الملامسة الجماع، واللمس لسائر الجسد، وهذا كله استقراء لا نقل فيه عن العرب.

وحقيقة النقل أنه كله سواء؛ (وإن لمستم) محتمل للمعنيين جميعاً، كقوله: لمستم، ولذلك لا يشترط لفعل الرجل شيء من المرأة.

وقد قال ابن عباس: إن الله تعالى حيي كريم يعف: كنى باللمس عن الجماع. وقال ابن عمر: قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة، وكذلك قال ابن مسعود، وهو كوفي، فما بال أبي حنيفة خالفه، ولو كان معنى القراءتين مختلفين لجعلنا لكل قراءة حكمها، وجعلناهما بمنزلة الآيتين، ولم يتناقض ذلك ولا تعارض؛ وهذا تمهيد المسألة. ويكمله ويؤكده ويوضحه أن قوله: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾^(١)، أفاد الجماع، وأن قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ﴾^(٢)، أفاد الحدث، وأن قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾^(٣)، أفاد اللمس والقبل؛ فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام، وهذا غاية في العلم والإعلام، ولو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً، وكلام الحكيم يتنزه عنه، والله أعلم^(٤).

(٢) سورة النساء، آية: ٤٣.

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٤) أحكام القرآن، ١/٥٦٣، ٥٦٤.

وقد أطال ابن جرير الطبري -رحمه الله- النفس في عرض المعنى الشرعي لمفردة «لامستم النساء» فقد ذكر القولين في المسألة، ورصد لكل قول من قال به من الصحابة والتابعين، وأهل اللغة، ثم عزز أحد المعنيين، وهو أن الملامسة في الآية تحمل على الجماع، وعزز ذلك بأن ما دون الجماع لا يقبل الحمل عليه؛ لأن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ^(١). وهذا النوع من التحليل يدل على دوره في تجلية المعنى الذي يتصور معه الأحكام وتبني عليه.

المثال الثاني: قال ابن القيم -رحمه الله-: «وقوله: (البينة على المدعي واليمين على من أنكر)^(٢)». البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء؛ حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين، ولا حجر في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص، وحملها على غير مراد المتكلم منها وقد حصل بذلك للمتأخرين أغلاط شديدة في فهم النصوص، ونذكر من ذلك مثلاً واحداً، وهو ما نحن فيه لفظ البينة فإنها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسْتَلُوا

(١) انظر: المسألة مطولة، في جامع البيان في تأويل آي القرآن، ٨/ ٣٨٩-٣٩٨.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في سننه، كتاب الدعوى والبيئات، باب: البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه من حديث ابن عباس بلفظ: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر)، ١٠/ ٢٥٢، وهو في «الصحاحين» بلفظ: (واليمين على المدعي عليه). أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي﴾، ٨/ ٢١٣، ومسلم، كتاب الأفضية: باب اليمين على المدعي عليه، ٣/ ١٣٣٦.

(٣) سورة الحديد، آية: ٢٥.

أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ ﴿١﴾، وقال: ﴿الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ ﴿٢﴾، وقال: ﴿الْمُهْتَدِينَ﴾ ﴿٣﴾ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ﴿٤﴾، وقال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ ﴿٥﴾، وقال: ﴿أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾ ﴿٦﴾، وقال: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ ﴿١٣٣﴾ ﴿٦﴾، وهذا كثير، لم يختص لفظ البينة بالشاهدين، بل ولا استعمل في الكتاب فيهما ألبتة.

إذا عرف هذا فقول النبي ﷺ للمدعي: «ألك بينة؟» ﴿٧﴾. وقول عمر: «البينة على المدعي» ﴿٨﴾ وإن كان هذا قد روي مرفوعاً المراد به: ألك ما يبين الحق من شهود أو دلالة؟ فإن الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي أدلة عليه وشواهد له، ولا يرد حقاً قد ظهر بدليله أبداً فيضيع حقوق الله وعباده ويعطلها، ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق أو رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن جرده ودفعه؛ كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة وبيده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس يعدو إثره، ولا عادة له بكشف رأسه، فبينة الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد؛ فالشارع لا يهمل مثل هذه

(١) سورة النحل، آية: ٤٣، ٤٤.

(٢) سورة البينة، آية: ٤.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٥٧.

(٤) سورة هود، آية: ١٧.

(٥) سورة طه، آية: ١٣٣.

(٦) سورة فاطر، آية: ٤٠.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار،

.٨٦/١

(٨) سبق تخريجه.

البينة والدلالة، ويضيع حقًا يعلم كل أحد ظهوره وحجته، بل لما ظن هذا من ظنه ضيعوا طريق الحكم، فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين، وصار الظالم الفاجر ممكنًا من ظلمه وفجوره، فيفعل ما يريد، ويقول: لا يقوم عليّ بذلك شاهدان اثنان، فضاعت حقوق كثيرة لله ولعباده، وحينئذ أخرج الله أمر الحكم العلمي عن أيديهم، وأدخل فيه من أمر الإمارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به أخرى، ويحصل به العدوان تارة والعدل أخرى، ولو عرف ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان»^(١).



(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٧١، ٧٢.

الفصل الثاني

تحليل النص الفقهي بالسياق

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تحليل السياق باعتبار لغة العرب.
المبحث الثاني: تحليل السياق باعتبار كلام الشارع.
المبحث الثالث: تحليل السياق باعتبار حال الصحابة.
المبحث الرابع: تحليل السياق باعتبار العرف الجاري.
المبحث الخامس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالسياق.

تمهيد

إن السياق الذي تقصده أنظار العلماء في تعاملها مع النصوص عمومًا والفقهية منها خصوصًا معتبرٌ في تحليلها، لكون السياق تقرأ من خلاله العلاقة بين النص والمؤثرات فيه، فالنصوص الفقهية تحمل أحكامًا هي نتاج تحقق مناسبات الشارع في الوقائع، ومناسبات الشريعة التي يعملها الفقيه في بيان الحكم من خلال القوالب النظرية الفقهية، أو من خلال القوالب الفقهية التوظيفية لتلك المناسبات سواء من خلال الأفضية أو الفتاوى.

والتحليل بسياقات النصوص الفقهية يخضع إلى جملة من الاعتبارات بحسب نوع النص الفقهي محل التحليل، فالنصوص الفقهية الشرعية يمكن تحليلها بالسياق باعتبار اللغة العربية، وباعتبار خطاب الشارع، وباعتبار حال الصحابة.

وأما النصوص الفقهية الاجتهادية فيمكن تحليلها بالسياق باعتبار العرف الجاري سواء كان العرف الجاري على جهة العموم، أو العرف الجاري على مستوى العرف الخاص الذي يتعلق بفرن معين أو مذهب فقهي معين.

وفي المباحث الآتية تجلية لما ذكره الباحث في السطور الآتية.



المبحث الأول

التحليل بالسياق باعتبار لغة العرب

إن تحليل السياق باعتبار اللغة، يراد به دراسة النص الفقهي من خلال علاقة ألفاظه بعضها ببعض، والأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، وما يترتب على تلك العلاقات من دلالات جزئية وكلية.

وهذا النوع من التحليل وبهذا الاعتبار يجلي مقام اللغة العربية في النص الفقهي الشرعي؛ وذلك لما للغة العربية من أثر في الدلالة على المعاني التي يفهم بفهمها صور الأحكام، كما أن سياقات اللغة العربية ذات بال في بيان المعنى للنص الفقهي الشرعي، كما أنها من الأسس للاستنباط من النص وتحليله.

ولا يمكن الوقوف على هذا النوع من التحليل وبهذا الاعتبار إلا من خلال الوقوف على خلافات الفقهاء التي تدور على المعاني اللغوية ودلالاتها، وهذه الخلافات وإن كانت تعنى ببناء الحكم فهي كذلك تنقب عن العلاقات التي آثرت معنى على معنى واستدللاً على استدلال، فعلى سبيل المثال: ما قام به الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- من تحليل القراءتين المتواترتين في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١)، حيث قال: «... أما المتواترتان: فقراءة النصب، وقراءة الخفض.

أما النصب: فهو قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص من السبعة، ويعقوب من الثلاثة.

وأما الجر: فهو قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر.

(١) سورة المائدة، آية: ٦.

أما قراءة النصب: فلا إشكال فيها، لأن الأرجل فيها معطوفة على الوجوه، وتقدير المعنى عليها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا براءوسكم.

وإنما أدخل مسح الرأس بين المغسولات محافظة على الترتيب، لأن الرأس يمسح بين المغسولات؛ ومن هنا أخذ جماعة من العلماء وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء حسبما ورد في الآية الكريمة.

وأما على قراءة الجر: ففي الآية الكريمة إجمال، وهو أنها يفهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل كالرأس، وهو خلاف الواقع للأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء والتوعد بالنار لمن ترك ذلك، كقوله ﷺ: (ويل للأعقاب من النار)^(١).

اعلم أولاً، أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين، كما هو معروف عند العلماء، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة: وأرجلكم، بالنصب صريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء، فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب، والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع أن إعرابها النصب، أو الرفع.

وما ذكره بعضهم من أن الخفض بالمجاورة معدود من اللحن الذي يتحمل لضرورة الشعر خاصة، وأنه غير مسموع في العطف، وأنه لم يجز إلا عند أمن اللبس، فهو مردود بأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجوازه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: من رفع صوته بالعلم، ١/١٣٢. ومسلم في

صحيحه، كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكما لهما، ١/١٤٧.

وممن صرح به الأخفش، وأبو البقاء، وغير واحد.

ولم ينكره إلا الزجاج، وإنكاره له مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم^(١)، يدل على أنه لم يتبع المسألة تبعًا كافيًا.

والتحقيق: أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين^(٢).

وقد يلحظ المتأمل في طريقة صاحب أضواء البيان في تحليله للنص الفقهي الشرعي من خلال السياق الذي اعتبر فيه اللغة العربية من حيث أحد أساليبها، وهذه الطريقة التي اتخذها -رحمه الله- ممكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: استجلاء الأوجه النحوية المؤثرة في النص محل التحليل.

ثانياً: تتبع القراءات المعتمدة للآية في علم القراءات، فهذا التتبع يضيف معنى قد يستكمل معه التحليل للنص؛ إذ إن القراءات القرآنية المعتمدة كثيراً ما يكون معها زيادة معنى ومبنى.

ثالثاً: الجمع بين المتعارض من الأوجه الإعرابية في القراءات بقدر الإمكان، فإن لم يكن فثمة حكم زائد قد ينشأ ويتحقق مناطه وفق مقصد الآية، كما هو الحال في آية الوضوء؛ حيث تضمنت مسألة رفع الحرج بالتميم، وهذا المقصد قد اعتبره بعض الفقهاء وحملوا قراءة الجر (وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)^(٣)، على المسح على الخفين^(٤).

(١) وقد أورد العلامة الشنقيطي -رحمه الله- بعد بيانه في هذا الموطن عدداً من النظائر القرآنية في

اعتبار المجاورة، وأنها من أساليب اللغة العربية. انظر: ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) سورة المائدة، آية: ٦.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، لمحمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي، دار الفكر، =

رابعًا: معرفة الأسلوب العربي للسياق الذي وردت به الآية، فالأساليب العربية تدور حول الإطناب والاختصار وغيرهما من أوجه البيان، وكل أسلوب له سياقه المناسب، وما يرد في القرآن الكريم منها في آية دون آية فإنه يفيد مناسبة عرض سياق الآية وفق هذا الأسلوب؛ لتحقيق الغرض وتقرير الحكم المناسب، كما هو الحال في الفصل بين النظائر لغرض التنبيه على فرضية الترتيب الوارد في آية الوضوء محل التحليل.

خامسًا: رصد النظائر الشاهدة باعتبار الأسلوب العربي الذي ورد وفق سياق الآية، وهذا ما فعله الشيخ محمد الشنقيطي -رحمه الله- في الآية محل التحليل.

سادسًا: التعزيز بالشواهد من السنة النبوية على رجحان الحكم الوارد في الآية؛ فالشواهد الشرعية تعزز المعاني والحكم الناتجة من فقه الآية القرآنية محل التحليل.

ومن خلال هذا العرض الموجز للطريقة التي اتخذها الشيخ محمد الشنقيطي -رحمه الله- من آية الوضوء، يمكن القول بأن التحليل بالسياق باعتبار لغة العرب يقوم على ثلاث مركزيات^(١):

المركزية الأولى: الأسلوب العربي في البيان، من خلال الكليات البلاغية والمعاني البيانية التي درج عليها العرب، وكانت مدارًا لعباراتهم ومحفلًا لتعبيراتهم؛ لأن «علوم المعاني، والبيان والبديع، يعرف بالأول منها خواص

= بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١١/١٦٦، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١/٣٣٦، ومنهاج السنة النبوية، ٤/١٧٤.

(١) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألويسي، دار إحياء التراث، بيروت، ١/٦٥٥.

تراكيب الكلام؛ من جهة إفادتها المعاني، وبالثاني خواصها؛ من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنه لا بد له من أن يعلم ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم^(١).

وإن كان القرآن قد حفل بما لم تحفل به اللغة العربية^(٢) من سمو البيان والمعاني الذي قُدِّمَ معه التعليل والتدليل؛ لذلك استتم في إعجازه، يقول الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: «من أعظم الأساليب التي خالف بها القرآن أساليب العرب أنه جاء في نظمه بأسلوب جامع بين مقصديه وهما: مقصد الموعظة ومقصد التشريع، فكان نظمه يمنح بظاهره السامعين ما يحتاجون أن يعلموه وهو في هذا النوع يشبه خطبهم، وكان في مطاوي معانيه ما يستخرج منه العالم الخبير أحكامًا كثيرة في التشريع والآداب وغيرها، وقد قال في الكلام على بعضه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٣)، هذا من

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الرابعة، ص: ٣٣. «بتصرف يسير».

(٢) قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: «فترى ملاك وجوه الإعجاز راجعًا إلى ثلاث جهات: الجهة الأولى: بلوغه الغاية القصوى مما يمكن أن يبلغه الكلام العربي البليغ من حصول كيفيات في نظمه مفيدة معاني دقيقة ونكتًا من أغراض الخاصة من بلغاء العرب مما لا يفيدُه أصل وضع اللغة، بحيث يكثر فيه ذلك كثرة لا يدانيها شيء من كلام البلغاء من شعرائهم وخطبائهم. الجهة الثانية: ما أبدعه القرآن من أفانين التصرف في نظم الكلام مما لم يكن معهودًا في أساليب العرب، ولكنه غير خارج عما تسمح به اللغة.

الجهة الثالثة: ما أودع فيه من المعاني الحكمية والإشارات إلى الحقائق العقلية والعلمية مما لم تبلغ إليه عقول البشر في عصر نزول القرآن وفي عصور بعده متفاوتة، وهذه الجهة أغفلها المتكلمون في إعجاز القرآن من علمائنا مثل أبي بكر الباقلاني والقاضي عياض» (التحرير والتنوير، ١/ ١٠٢).

(٣) سورة آل عمران، آية: ٧.

حيث ما لمعانيه من العموم والإيماء إلى العلل والمقاصد وغيرها»^(١).

المركزية الثانية: استيعاب قواعد النحو، فإن قواعد النحو من وسائل الاستنباط لكثير من الأحكام الشرعية^(٢)، وهي تأخذ دورها في عملية التحليل

(١) التحرير والتنوير، ١/١١٣.

(٢) وقد رأى جملة من العلماء أنه يجب على الفقيه أن يكون عالمًا بالعربية، ذلك لأن المصدرين الأساسيين للفقهاء الإسلامي هما: القرآن الكريم والسنة المطهرة، جاء بلغة العرب، فقد شرف الله تعالى اللغة العربية بنزول القرآن الكريم وبحديث سيد الأنبياء والمرسلين. فمن يريد استنباط الأحكام وفهم القرآن، لا بد أن يكون عارفاً بالنحو، بصيرًا بأساليب اللغة. قال السيوطي - رحمه الله - نقلًا عن الفخر الرازي: «اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما إردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقفت الأحكام الشرعية على الأدلة ومعرفة الأدلة توقفت على معرفة اللغة والنحو والتصريف. ومما يستوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف واجب؛ إذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجب».

(الاقتراح، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ص: ٧٨).

ويذهب ابن حزم - رحمه الله - إلى أنه لا يحل لمن لا يعرف العربية أن يفتي في مسائل الدين، يقول: «لا بُدَّ للفقهاء أن يكون نحوياً لغوياً، وإلا فهو ناقص لا يحل له أن يفتي بجهله بمعاني الأسماء، وبعده عن الأخبار». (الإحكام في أصول الأحكام: لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، ١٩٨٠ م، ٤٧/١).

ويؤكد على ذلك ابن خلدون - رحمه الله - فيقول في مقدمته: «لا بُدَّ من معرفة العلوم المتعلقة باللسان لمن أراد علم الشريعة، وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام حسبما يتبين في الكلام عليها فنأ، والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها: النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة».

(مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ص: ٤٥٣).

فمن هذه النصوص يتضح لنا أهمية النحو ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستنباط الأحكام الشرعية، وقد كان القاضي أبو يوسف لا يهتم بالنحو فأراد الكسائي أن يوضح له أهمية النحو: الكسائي يوضح لأبي يوسف أهمية النحو: «يروى أن الكسائي وأبا يوسف - رحمهما الله - اجتمعا لدى الرشيد - رحمه الله - فأراد الكسائي أن يبين لأبي يوسف أهمية النحو وفضله، فقال له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك؟ وقال الآخر: أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذه؟ قال أبو يوسف: آخذهما جميعاً، قال الرشيد، وكان له بصر بالعربية: أخطأت. فاستحيا أبو يوسف =

من خلال الربط بين قواعد النحو والمثال العلمي الذي يتعرف منه على استكمال المعنى، فالنحو هو الكاشف عن ترتيب الألفاظ في النص التي تترتب في النطق تبعاً لترتب المعاني لدي مصدر النص^(١).

كما أن تفاعل المشتغل بتحليل النصوص مع القواعد النحوية يجعله يفهم التركيب، من خلال إدراكه تعلق الكلمات ببعضها البعض، بمراعاة معاني النحو وقواعده؛ لأنه يكسب الجمل المكونة للنص معناها، وأهم وسائل التعليق الإسناد بين أركان الجملة الأساسية، تعليق قيودها بها مما يعمق المعنى ويزيده وضوحاً، فالجملة هي الغاية في النظام النحوي؛ إذ يعمل على

= قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتِلٌ غلامِك، بالإضافة لأنّه فعل ماضٍ، أمّا الذي قال: أنا قاتِلٌ غلامِك، فلا يؤخذ به؛ لأنّه مستقبل ولم يكن بعد، كما قال جلّ شأنه: ﴿قَاتِلُوا إِصْرَاجَ وَجَمَلٌ أَيْلٌ سَكَا﴾ [سورة الأنعام، آية: ٩٦].

ويروي الزبيدي - رحمه الله - أيضاً «أنّ الكسائي أقبل على أبي يوسف، قال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ قال: نحو أوفقه؟ قال: بل فقه، فضحك الرشيد حتى فحص برجله، ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقها؟ قال: نعم، قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق أن دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: أن، فقد وجب الفعل، وإذا قال: إن. فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي». (معجم الأدباء، دار المأمون، ٣/١٧٧). وتوضيح ذلك أنّه إذا قال: أنت طالق أن دخلت الدار، طلقت في الحال، لأنّ المعنى أنت طالق بسبب دخولك الدار، فصار دخول الدار سبباً لطلاقها. أمّا إذا قال: أنت طالق إن دخلت الدار، فالطلاق هنا مرتب على دخول الدار؛ لأنّ الجملة شرطية، وجزاء الشرط معلق على فعله، فمتى تحقق الشرط تحقق الجزاء، وهو الطلاق. ولم يقف أثر النحو على الفقه على مجرد الجوانب النظرية والقواعد العامة؛ وإنما استخدم الفقهاء النحو استخداماً عملياً، فطبقوه على بعض المسائل التي لا تتضح دلالتها إلا عن طريق التحليل النحوي. (انظر: أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية، للدكتور: مصطفى محمد الفكي، «لم يطبع»).

(١) انظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، للدكتور: هادي أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى،

كشف تركيبها، ويربط الصورة الصوتية المنطوقة لها بالمعنى المراد منها.

فإن المعاني لا تتزايد، إنما تتزايد الألفاظ بتوخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، فجميع ذلك يبين بأن النحو هو القواعد التي تحكم بنية النص؛ لذلك في استيعاب قواعده عون على تفكيك مكوناته، ومن ثم إدراك علاقاتها ببعضها^(١).

المركزية الثالثة: إدراك معاني المفردة حال تجردها عن سياقاتها وفي حال إضافتها لسياقاتها، فإن دلالات الألفاظ على معانيها محكومة بأمور منها ما يكون في النص نفسه وهذا هو السياق اللغوي، ومنها ما يكون خارج النص كحال المتكلم والمخاطب، وهذا يسمى سياق الموقف.

فالإخلال بهذا مدعاة لعدم القدرة على تحليل النص باعتبار هذا النوع من السياق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «اعلم أن من لم يحكم دلالات اللفظ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ: تارة يكون بالوضع اللغوي، أو العرفي، أو الشرعي: إما في الألفاظ المفردة، وإما في المركبة، وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تتغير به دلالته في نفسه، وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعله مجازًا، وتارة بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب والمتكلم فيه، وسيأتي الكلام الذي يعين أحد احتمالات اللفظ، أو يبين أن المراد به هو مجازه، إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور، وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع»^(٢).

فهذه المركزيات التي سبق ذكرها لا بد من أن يدرج عليها المشتغل

(١) انظر: مقدمة الدرس النحوي وأثره في منهج تحليل النص، للأستاذ: مصطفى إبراهيم، بحث ماجستير. «لم يطبع».

(٢) مجموع الفتاوى، ٣٣/١٨١.

بتحليل النص من طريق السياق المعتمِر للغة العربية، فالملاحظ لما يقوم به الفقهاء في هذا الباب قد لا يكون على المستوى المنشود من حيث اجتماع تلك المركزيات في أثناء تحليل النصوص، وإن كان الأعم الأغلب أن مراعاتها ظاهرة من حيث استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وتفسيرها.



المبحث الثاني

التحليل بالسياق باعتبار كلام الشارع

من الراسخ في عقول أهل الإسلام مقام كلام الله ومنزلة السنة المطهرة منه، وهذا الرسوخ عقيدة لا تنفصل عن أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا التكامل في المعتقد، والإيمان العملي من أن السنة المطهرة مكملة للقرآن أوجد توازنًا ظاهرًا في تعامل العلماء مع النصوص الشرعية من حيث تفسير بعضها لبعض، ونسخ بعضها لبعض، والجمع بين نصوصها في حال توهم التعارض بينها في ذهن المكلف^(١). قال الشاطبي -رحمه الله-: «إنها [السنة] مبينة له [القرآن] ودائرة حوله، فهي منه وإليه ترجع في معانيها، فكل واحد من الكتاب والسنة يعضد بعضه بعضا، ويشد بعضه بعضا»^(٢).

وهذا الترابط بين كلام الله وسنة رسوله، واتحادهما في المعاني التي قصدها الشارع في بيان شرعه في كتابه وسنة نبيه، يجعل اعتبارهما في فهم النصوص الفقهية الشرعية متأكدًا على المجتهد في اجتهاده واستخلاص الأحكام الشرعية، وبيان مقاصد التشريع من خلالهما، ومن أدوات ذلك السياق ودوره في تجلية معاني الأحكام ومقاصد التشريع، من طريق النصوص الفقهية الشرعية ذاتها.

ولذلك فليس من أصول النظر الاجتهادي التغافل عن السياقات واعتبارها

(١) قال السرخسي -رحمه الله-: «اعلم بأن الحجج الشرعية من الكتاب والسنة لا يقع بينهما التعارض والتناقض وضعًا؛ لأن ذلك من أمارات العجز وتعالى الله عن أن يوصف به، وإنما يقع التعارض لجهلنا...». (أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٢/٢).

(٢) الموافقات، ٩١/٢.

في رسم طرائق التشريع المدرك من كلام الله تعالى، ولا يمكن أن يستتم لفقهاء هذا الأمر إلا من خلال تتبع السياقات الواردة وفقاً للنصوص الفقهية الشرعية. قال الشاطبي - رحمه الله -: «إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم والالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذلك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض»^(١). وما ذكره الشاطبي - رحمه الله - يؤكد أثر السياق في معرفة معاني كتاب الله، وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، ومقاصد الشريعة.

وفي السطور القادمة سوف يبين الباحث - بإذن الله - طرق التحليل بالسياق باعتبار كلام الله، وسيكون ذلك وفق الآتي:

الأول: التحليل بالسياق باعتبار النظم القرآني:

ثمة سياقان في النظم القرآني يظهران لمن تأملهما، وهما:

السياق الأول: السياق الخاص الجزئي، وهو الموضع القريب المحيط بالنص المفسر، كالكلمة في الجملة أو الجملة في الآية أو الآية ضمن الآيات القريبة السابقة واللاحقة أو مجموعة الآيات المتماسكة داخل السورة التي تبرهن على الوحدة العضوية للسورة القرآنية، أي أن السياق في هذا المستوى

يرتقي بشكل تصاعدي إلى أن ينتهي إلى المستوى العام الكلي وهو السياق الثاني.

السياق الثاني: السياق العام الكلي وهو السياق القرآني بأكمله؛ حيث إن للقرآن الكريم منهجه الخاص في التعبير ومصطلحاته المبتكرة التي لم تعهد في غيره، وطريقته المتميزة التي توازن بين الإجمال والبيان، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص؛ ولذلك أدرك المفسرون الأوائل أنه لا غنى للمفسر عن المواءمة بين كل ثنائية منها، ومن خلالها تبرز النتائج الكاملة وقد دُرست في ضوء السياق الشامل للقرآن الكريم؛ لأن القرآن كما قيل: يفسر بعضه بعضاً.

وبعد حصر طبيعة السياقات في النظم القرآني، فلا بد من بيان المناطق التي تدل على اعتبار السياق في النظم القرآني، وهي تتمثل في الآتي:

أولها: النظم والترتيب بين آيات القرآن الكريم أفراداً وتركيباً بطريقة أفنى العلماء في الكشف عنها أعمارهم ولما يصلوا إلى متنهاها شاهد قوي على اعتبار السياق في النظم القرآني.

ثانيها: الآيات التي تفيد الإطلاق والتقييد، والإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، فهي من أكد الشواهد على اعتبار السياق لكن في نوعه العام أو الكلي، وذلك لتباين المواضع، فعادة القرآن في ذلك أن ما أجمل في موضع قد يبينه في موضع آخر، وأن ما عمم في موضع خصص في موضع آخر، وأن ما أطلق قد يقيد في موضع آخر مما يعضد القول بوجود النظرة الشمولية للقرآن الكريم كله عند التعامل الجزئي مع آيات القرآن الكريم.

ثالثها: المناسبة بين آيات وسور القرآن الكريم هي إحدى مظاهر اعتبار السياق في نوعيه الخاص والعام، أو الجزئي والكلي.

رابعها: الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، والتي يتفرع عنها داخل

السورة الواحدة أجزاؤها هي مظهر من مظاهر اعتبار السياق، فإذا انتقل إلى مستوى أعلى من خلال النظرة الشمولية للكتاب العزيز رثي أن هذه السور ذات الطابع الواحد في موضوعاتها تندرج في داخل الموضوع الأكبر الذي يعالجه القرآن الكريم وهو الهداية إلى الصراط المستقيم. وهذا ما يعمل على تجليته بوضوح التفسير الموضوعي.

وهذه الشواهد توضح للناظر أن الدراسات التحليلية لسور القرآن لها أثرها في كشف علاقة الجزئيات الموزعة في آيات كتاب الله، وبيان تكوّن الكليات في القرآن الكريم، وهذا الأمر يزداد وضوحًا في النصوص الفقهية القرآنية؛ وذلك لأن طبيعة آيات الأحكام بيان الأحكام العملية التي تتضمن التعليل، والربط بين الحكم الجزئي في القرآن والكلّي، كما أنها تتضمن الكليات التشريعية التي تضبط للفقهاء نظره في النوازل. كما أن «ارتباط الأحكام القرآنية بعلمها وحكمها ومقاصدها ليس إلا دليلاً واضحاً على تأكيد مقاصدية القرآن الكريم، ودعوته إلى الصلاح والخير والهدى، وتثبيت وجوب النظر المقاصدي الأصيل، وضرورة ارتباط الحكم بمقاصده وجوداً وعدمًا»^(١).

ومن الطرق المعينة للفقهاء في التحليل بالسياق من حيث اعتبار النظم القرآني العناية بالتبع والربط بين النظم القرآني في موضوع ما، قال الزركشي -رحمه الله-: «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز؛ ولهذا ترى صاحب [الكشاف] يجعل الذي سيق له الكلام معتمداً، حتى كأن غيره مطروح»^(٢)، والطريق لهذه

(١) الاجتهاد المقاصدي، ص: ٤٨. «بتصرف يسير».

(٢) البرهان في علوم القرآن، ١/٣١٧.

العناية يكمن في مرحلتين^(١) هما:

المرحلة الأولى: جمع النصوص التي لها تعلق بالنص محل التحليل، وقد تكون قريبة مثل ما يتنظم معه من السوابق واللواحق، وقد تكون بعيدة عنه في موضوعها لكنها تتعلق به في جزء منه.

المرحلة الثانية: حصر اللوازم والملابسات فهي كل ما يحتف بالنص محل التحليل من الأحوال الزمانية والمكانية، وما يتعلق به من الأشخاص والأماكن والقضايا والأحكام. وهي قد تكون قريبة أو خاصة مثل سبب النزول، وقد تكون بعيدة أو عامة مثل أحوال عصر التنزيل عامة وأخبار أهله.

ومن هاتين المرحلتين يمكن أن يُقال: إن مدارج مراحل التحليل بالسياق وفق المرحلتين السابقتين تدور على الآتي^(٢):

وقبل ذكر المدارج لا بد من استحضار أن السياق صورة كلية تنتظم الصور الجزئية، ولا يفهم كل جزء إلا في موقعه من «الكل»، ومن المتقرر في التنظير العلمي أن الصورة الكلية تتكوّن من مجموعة كبيرة من النقاط الصغيرة أو المتشابهة أو المتباينة، التي تدخلها في تركيب الصورة أو الموضوع.

المدرج الأول: السياق اللغوي تحليل النص من خلال علاقات ألفاظه بعضها ببعض، والأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، وما يترتب على تلك العلاقات من دلالات جزئية وكلية، وقد تعرض البحث لهذا المدرج من خلال المبحث الأول.

(١) منهج اعتبار السياق في فقه النص الشرعي وضوابطه، ص: ٥٨٣.

(٢) انظر بسط الموضوع في كتاب «منهج السياق في فهم النص»، للدكتور: عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمة، العدد: ١١١، الصادر في محرم/ ١٤٢٧هـ.

المدرج الثاني: السياق الموضوعي وهو تحليل النص الفقهي القرآني من خلال دراسة الكلمات، أو الجمل الواردة في النص التي يجمعها موضوع واحد، سواء أكان الموضوع عامًّا كالأحكام الفقهية، أم خاصًّا كحكم من الأحكام، وتتبع مواقعها في القرآن الكريم كله.

المدرج الثالث: السياق الزمني، وهو السياق الزمني للنص الفقهي القرآني، وهو المقصود بسياق التنزيل، والمراد به سياق الآية بين الآيات بحسب ترتيب النزول.

المدرج الرابع: السياق المكاني، وهو سياق النص الفقهي القرآني داخل السورة وموقعه بين السابق من الآيات واللاحق، ليتحقق بذلك مراعاة سياق النص في موقعه من السورة، وسياق الجملة في موقعها من الآية، ويتحصل من ذلك ربط النص الفقهي القرآني بالسياق الذي ورد فيه، ولا يقطع عمَّا قبله وما بعده.

المدرج الخامس: السياق التاريخي، وهذا السياق له جانبان:

الجانب الأول: السياق التاريخي العام، وهذا المراد به عموم الأحداث والوقائع، كما هو الحال بالعهد المكي والعهد المدني، وهذا معتبر وله محل عناية عند العلماء.

الجانب الثاني: السياق التاريخي الخاص، وهو المعني به أسباب النزول الواردة في أسباب خاصة، وهذا بلا شك أن له حضوره في الميدان الفقهي.

المدرج السادس: السياق المقاصدي، وهو تحليل النص الفقهي القرآني من خلال دراسة النص في ضوء مقاصد القرآن الكريم الشاملة العامة للموضوع المضمن في النص محل التحليل. وهذا سيفرده الباحث في الفقرة القادمة -

بإذن الله- والمتعلقة بالتحليل بالسياق باعتبار مقاصد الشريعة.

الثاني: التحليل بالسياق باعتبار السنة النبوية.

إن اتحاد مشكاة الكتاب والسنة في التنزيل، والمقام والأثر يختصر على الباحث والقارئ الحديث في بيان ما قد نثر في الباب الأول من هذا البحث، وخصوصًا ما تعلق بآيات الأحكام وأحاديث الأحكام، والذي يجب ذكره في هذا الموضوع هو ما يتعلق بالتحليل بالسياق باعتبار السنة النبوية.

فالتعامل مع النصوص الفقهية النبوية لا يختلف كثيرًا على ما تم تقريره في النقطة السابقة، ولكن الذي يحسن بيانه هنا أحوال العلماء من الصحابة ومن جاء بعدهم في تحري السياقات النبوية في نصوصها وخطاباتها، ومعرفة هذه الطرائق تسهل للفقيه التحليل بالسياق باعتبار السنة النبوية، وتتلخص هذه الأحوال في الآتي:

الحال الأولي: بيان أحوال نصوص النبي عليه الصلاة والسلام، من كونها مبتدأة ومُنشأة منه عليه الصلاة والسلام تبليغًا عن الله تعالى من غير دواع وأسباب معلومة، كأن يكون نصه عليه الصلاة والسلام خطبة خطبها أو في مجلس جمعهم له ونحو ذلك، أو كان لحدث وقع وأمر نزل، فيكون نصه على وصف هذا الأمر الواقع، أو كان جوابًا لسؤال وجه له عليه الصلاة والسلام، أم كان قولًا قيل أو فعلًا فعل وأقره النبي ﷺ فصار بذلك حكمًا شرعيًا، أو كان قضاء بين متنازعين ومتخاصمين فأصدر نصه في صفة الحكم القضائي رفعًا للنزاع؟

وهذه الاستفهامات كلها تجسد أهمية الوقوف على طبيعة الحال التي

صدر فيها النص الفقهي النبوي.

فإن علم الفقيه بطبيعة الحال التي صدر فيها النص الفقهي النبوي يعزز دور القرائن المجاورة للنص، والتي قد ينكشف بها درجة الأمر من حيث الوجوب أو الندب، والنهي من حيث التحريم أو الكراهة، وخصوص السبب أو عدمه، والإطلاق أو التقييد، والعموم أو التخصيص ونحو ذلك.

وقد اعتنى الحافظ ابن حبان البُستي -رحمه الله- في صحيحه المسمى [التقاسيم والأنواع]، حيث نظر في كيفية صدور نصوص السنة عن النبي ﷺ، والسياق الذي جاءت فيه ثم قسمها أقسامًا، وجعل تحت الأقسام أنواعًا حتى يسهل منها الاستنباط وتعرف فيها معاهد الأحكام الشرعية^(١).

الحال الثانية: تحديد النص المتقدم من المتأخر؛ لمعرفة الناسخ من المنسوخ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إدراك سياق النص النبوي وملاساته؛ ليتحقق تحديد تاريخ النص النبوي، وبذلك يتضح المتأخر فيجري الحكم به. وهذه الحال لها تعلق كبير بالفقه، وبناء الأحكام؛ لكونها من المؤثرات في الاستنباط، كما أن معرفة الناسخ والمنسوخ يكشف العلاقة بين المؤثرات في النص، من حيث إدراك مناطات الأحكام، وأثر تغييرها في تغير الحكم، كما يستوعب الفقيه مراتب التشريع ومعالمه من حيث التجويز والمنع.

الحال الثالثة: جمع روايات النص النبوي، فجمع الروايات هو بحث في السياقات سواء التي من داخل النص أو المجاورة للنص، وهذا المسلك من أصول التحليل بالسياق باعتبار النص النبوي، قال ابن دقيق العيد -رحمه الله- وذلك في سياق كلامه عن حديث المسيء صلاته، قال: «تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث، وعدم وجوب ما لم

(١) انظر: مراعاة السياق وأثره في فهم السنة النبوية، للدكتور: فاروق حمادة، ضمن أعمال ندوة «أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، ص: ٥٢.

يذكر فيه... إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف: أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه، ويأخذ بالزائد، فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب...»^(١). وقال الشوكاني -رحمه الله- معقبًا: «والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها، فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه، وتظهر؛ للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه»^(٢).

وثمة مزايا وفوائد تعود على مهارة الفقيه في التحليل بالسياق، وهذه المزايا تعد من نوافذ كشف العلاقة بين مكونات النص النبوي وما له أثر منها: المزية الأولى: أن هذا المسلك بالنسبة للفقيه المعتمى بتحليل النص الفقهي النبوي يوقفه على المقصد الشرعي للحكم، الذي قد لا يتأتى إلا بتتبع روايات الحديث، يقول الشيخ الطاهر بن عاشور -رحمه الله- في هذا الصدد: «وعلى الفقيه أن يجيد النظر في الآثار التي يترأى منها أحكام خفيت عللها ومقاصدها ويمحص أمرها فإن لم يجد لها محملاً من المقصد الشرعي نظر في مختلف الروايات لعله أن يظفر بمسلك الوهم الذي دخل على بعض الرواة فأبرز مرويّه في صورة تؤذن بأن حكمه مسلوب الحكمة والمقصد»^(٣).

المزية الثانية: من المزايا التي تُدرجُ في سلم الفوائد المتعلقة بهذا المسلك إفادة القطع في المعنى الواحد، الذي لا يستفاد من آحاد الأدلة، بل بأدلة منضاف بعضها إلى بعض؛ وذلك لأن الأدلة بعضها يعضد بعضها، والقطع في المعنى إذا تحقق في نظر الفقيه فقد تكوّن له معنى كلي قد استجمع كليته من اجتماع آحاد الأدلة، وللإجماع ما ليس للافتراق، وهذا مثل وجوب أركان

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٣/٢، ٤.

(٢) نيل الأوطار شرح متقى الأخبار، ٢/٢٩٨.

(٣) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: ٤٨.

الإسلام^(١)، وحفظ الضروريات الخمس.. فهذه وأمثالها لم تثبت بدليل واحد معين؛ لأن كل واحد منها بانفراده لا يعدو أن يكون ظنيًا، وإنما تثبت بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد، على وجه يفيد القطع، وهذا شبيه بالتواتر المعنوي.

إلا أن بعض أهل الأصول يقول الشاطبي -رحمه الله-: «ربما تركوا ذكر هذا المعنى والتنبيه عليه فحصل إغفاله من بعض المتأخرين، فاستشكل الاستدلال بالآيات على حديثها وبالأحاديث على انفرادها؛ إذ لم يأخذها مأخذ الاجتماع، فكَّرَ عليها بالاعتراض نصًّا نصًّا، واستضعف الاستدلال بها على قواعد الأصول المراد منها القطع. وهي إذا أخذت على هذا السبيل^(٢) غير مشكلة^(٣)».

المزية الثالثة: يتحصل من جمع الروايات معرفة سبب ورود الحديث، وسبب ورود الحديث له فوائد كثيرة تعود على الفقيه في تحليله للنص الفقهي النبوي، وقد ذكر الباحث جملة منها في أثناء الحديث في الباب الأول في الفصل المتعلق بأحاديث الأحكام. والذي يود الباحث بيانه في هذا المقام أن معرفة سبب ورود الحديث ضرورية لفهم وتحليل كثير من النصوص الفقهية النبوية، التي لا يحصل فهمها ولا تحليلها إلا بذلك، قال الشاطبي -رحمه

(١) «من هذا الطريق ثبت وجوب القواعد الخمس؛ كالصلاة، والزكاة، وغيرهما قطعاً، وإلا فلو استدل مستدل على وجوب الصلاة بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] أو ما أشبه ذلك؛ لكان في الاستدلال بمجردة نظر من أوجه، لكن حفَّ بذلك من الأدلة الخارجية والأحكام المترتبة ما صار به فرض الصلاة ضروريًا في الدين، لا يشك فيه إلا شاك في أصل الدين». (الموافقات، ٢٩/١).

(٢) سبيل الاجتماع الذي يصير كالإجماع من آحاد الأدلة على المعنى المطلوب. (انظر: حاشية الشيخ دراز على الموافقات، فقرة ٢٦، ٣٠/١).

(٣) الموافقات ٣٠/١.

الله-: «وقد يشارك القرآن في هذا المعنى السنة؛ إذ كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومنه أنه نهى عليه الصلاة والسلام عن ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فلما كان بعد ذلك؛ قيل [له]: لقد كان الناس يتتفعون بضحاياهم، ويحملون منها الودك، ويتخذون منها الأسقية. فقال: (وما ذاك؟). قالوا: نهيت عن لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال عليه الصلاة والسلام: (إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت عليكم؛ فكلوا، وتصدقوا، وادخروا)^(١)».

ومن حديث التهديد بإحراق البيوت لمن تخلف عن صلاة الجماعة^(٢)؛ فإن حديث ابن مسعود يبين أنه [مختص] بأهل النفاق، بقوله: «ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق»^(٣).

وحديث: (الأعمال بالنيات)^(٤) واقع عن سبب^(٥)، وهو أنهم لما أمروا

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي: باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، ٣ / ١٦٥١.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان: باب وجوب صلاة الجماعة، ٢ / ١٢٥، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، ١ / ٤٥١.
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، ١ / ٤٥٣، عن ابن مسعود؛ قال: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه، أو مريض». وفي لفظ: «ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق».
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في مواضع كثيرة، منها: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ١ / ٩، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة: باب قوله: ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، ٣ / ١٥١٥.
- (٥) إن سبب الورود الذي ذكره المصنف لا صلة له بهذا الحديث، خلافاً لما هو مشهور، وقد وقع فيه ابن دقيق العيد في «الإحكام» ١ / ٧٩-٨١، ونبه على هذا الخطأ ابن رجب؛ فقال في «جامع العلوم والحكم» ١ / ٧٤، ٧٥: «وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس كانت هي سبب قول النبي، ﷺ: (من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها)، وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم، ولم نر =

بالهجرة هاجر ناس للأمر، وكان فيهم رجل هاجر بسبب امرأة أراد نكاحها تسمى أم قيس، ولم يقصد مجرد الهجرة للأمر؛ فكان بعد ذلك يسمى: مهاجر أم قيس، وهو كثير.

ثم إن معرفة سبب ورود الحديث قد يظهر في سياق الحديث الواحد، وقد لا يظهر إلا بجمع رواياته، والنظر فيها، فما لم تصرح به بعض الروايات من أسباب ورود الحديث، قد تصرح به روايات أخرى.

ومثله حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (والذي نفسي بيده، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده، لو يعلم أحدكم أنه يجد عظمًا سمينًا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء). وقد استدلل بعض العلماء بهذا الحديث على أن الجماعة^(١) فرض عين، لكن الجمهور

= لذلك أصلًا بإسناد صحيح، والله أعلم»، وقال ابن حجر في «الفتح» ١ / ١٠: «لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك». وقد أخرج سعيد بن منصور في «سننه»، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» رقم ٨٥٤٠ عن الأعمش عن شقيق؛ قال: خطب أعرابي من الحي امرأة يقال لها: أم قيس، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجته، فكنا نسميه مهاجر أم قيس. قال: فقال عبد الله، يعني ابن مسعود: «من هاجر بيتغي شيئًا؛ فهو له». وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال ابن حجر. وهذا السياق يقتضي أن هذا لم يكن في عهد النبي ﷺ - وإنما كان في عهد ابن مسعود، ولكن روي من طريق سفیان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود؛ قال: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها: أم قيس، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها؛ فكنا نسميه مهاجر أم قيس. قال ابن مسعود: «من هاجر لشيء؛ فهو له»، ورجاله ثقات؛ كما في «طرح التريب» ٢ / ٢٥، وعلى فرض ثبوت ذلك؛ فليس فيه أنه سبب ورود حديث عمر: (إنما الأعمال بالنيات)، ومنه تعلم القصور في صنيع المصنف، والله الموفق». (حاشية محقق الموافقات مشهور حسن سلمان على الموافقات، فقرة ٦٦، ٤ / ١٥٦، ١٥٧).

(١) اتفق علماء الإسلام على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات، وأجل =

على أنها ليست كذلك، «وأجابوا عن هذا الحديث بأن هؤلاء المتخلفين كانوا منافقين وسياق الحديث يقتضيه فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة أنهم يؤثرون العظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ وفي مسجده، ولأنه لم يحرق بل همَّ به ثم تركه ولو كانت فرض عين لما تركه»^(١).

وقد بينت روايات أخرى أنه وارد على سبب، وأن المقصود به أهل النفاق خاصة لا عموم المسلمين؛ من ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار)^(٢). وبين

= القربات، ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان، أو على الكفاية، أو سنة مؤكدة على النحو الآتي:

القول الأول: فرض عين، وهذا المنصوص عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف وفقهاء الحديث. القول الثاني: فرض كفاية، وهذا المرجح في مذهب الشافعي، وقول بعض أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد.

القول الثالث: سنة مؤكدة، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة، وأكثر أصحاب مالك، وكثير من أصحاب الشافعي، ويذكر رواية عن أحمد.

القول الرابع: فرض عين وشرط في صحة الصلاة، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد وطائفة من السلف، واختاره ابن حزم وغيره، ويذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية في أحد قوليه كما في الاختيارات الفقهية ص ١٠٣، وعن تلميذه ابن القيم كما في كتاب الصلاة ص ٨٢-٨٧.

انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١/١٥٥، والذخيرة، ٢/٢٦٥، والمجموع شرح المهذب للشيرازي، ٤/٨٧، والمغني، ٣/٥، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٢٣/٢٢٥-٢٥٤، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مع المقنع والشرح الكبير، ٤/٢٦٥، ونيل الأوطار للشوكاني، ٢/٣٤٠.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٥/١٥٣.

(٢) سبق تخريجه.

حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن التخلف عن صلاة الجماعة كان سيما أهل النفاق بقوله: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه، أو مريض إن كان المريض ليمشي بين رجلين حتى يأتي الصلاة». وقال: إن رسول الله ﷺ علمنا سنن الهدى وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه»^(١) وأخرجه أبو داود بلفظ: «لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بيّن النفاق»^(٢)، وعند النسائي بلفظ: «إلا منافق معلوم نفاقه»^(٣)، وعند ابن ماجه بلفظ: «إلا منافق معلوم النفاق»^(٤).

وهذا الذي ذهب إليه ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال تعليقا على حديث أبي هريرة السابق: «وكفى بهذا توبيخا في أثره الطعام واللعب على شهود صلاة الجماعة، وهذا منه ﷺ إنما كان قصدا إلى المنافقين وإشارة إليهم ألا ترى إلى قول ابن مسعود: ولقد رأيتنا في ذلك الوقت وما يتأخر عنها إلا منافق معلوم نفاقه»^(٥). وما أظن أحدا من أصحابه الذين هم أصحابه حقا كان يتخلف عنه إلا لعذر بيّن، هذا ما لا يشك فيه مسلم إن شاء الله»^(٦).

المزية الرابعة: معرفة العلة التي سيق لها الحديث. فالوقوف على العلل التي تظهر في النص الفقهي النبوي يتحقق منها عدة فوائد في الفقه عموما، وفي تحليل النصوص الفقهية النبوية خصوصا؛ لكون العلة لها دورها في بناء

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى، ٤٥٣/١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: في التشديد في ترك الجماعة، ٢٠٦/١. وصححه الألباني.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن، ١٠٨/١. وصححه الألباني.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد، باب: المشي إلى الصلاة، ٢٥٥/١. وصححه الألباني.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) التمهيد، ١٨ / ٣٣٨.

المسائل من حيث معرفة النظائر الجزئية في النصوص النبوية التي يتكون بمجموعها كليات ضابطة للفقه من حيث اجتهاد المجتهد في حال تنزيل الأحكام على الوقائع والمستجدات، كما أن العلة المنكشفة في النص الفقهي النبوي تعين الفقيه على إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به، وبلا شك أن تصور ذلك في نظر من يتعامل مع النصوص تحليلاً واستنباطاً يجعله أكثر إتقاناً لعوائد الشارع في تقرير الأحكام، وتصوره كذلك لمعايير الشريعة في التعامل مع الحوادث؛ إذ إن العلل المنصوصة في النص الفقهي النبوي لا تخلو من اندراجها في أصل من الأصول الشرعية؛ إذ إن العلة في الأحكام عنوان من عناوين المصلحة، قال الشاطبي - رحمه الله -:

وأما العلة؛ فالمراد بها: الحكم والمصالح التي تعلق بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلق بها النواهي؛ فالمشقة علة في إباحة القصر والفطر في السفر، والسفر هو السبب الموضوع سبباً للإباحة، فعلى الجملة؛ العلة هي المصلحة نفسها أو المفسدة لا مظنتها، كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، منضبطة أو غير منضبطة، وكذلك نقول في قوله، عليه الصلاة والسلام: (لا يقضي القاضي وهو غضبان)^(١)؛ فالغضب سبب، وتشويش خاطر عن استيفاء الحجج هو العلة...^(٢).

ومن الأمثلة على هذه المزية محل البيان: الأحاديث التي يفيد ظاهرها وجوب الاغتسال ليوم الجمعة؛ كحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب: هل يقضي الحاكم أو يفني وهو غضبان، ١٣٦/١٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الأفضية، باب: كراهية قضاء القاضي وهو غضبان، ١٣٤٣، ١٣٤٢/٣.

(٢) الموافقات، ٤١٠/١، ٤١١.

مرفوعاً: (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)^(١). وفي رواية: (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة)^(٢). وكحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: (إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل)^(٣)، وفي رواية عنه أيضاً: (الغسل يوم الجمعة على كل حالم من الرجال وعلى كل بالغ من النساء)^(٤).. ونحوها. فقد بينت روايات أخرى أن الأمر في هذه الأحاديث وارد لعل معلومة هي أن القوم كانوا يروحون إلى صلاة الجمعة في ثياب مهنتهم، فكانت تنبعث منهم روائح، فأمروا بالاعتسال لأجل ذلك. وترجم لذلك ابن حبان بقوله: «ذكر العلة التي من أجلها أمر القوم بالاعتسال يوم الجمعة»، وذكر فيه حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: «لقد رأيتنا ونحن عند نبينا ﷺ ولو أصابتنا مطرة، لشممت منا ريح الضأن^(٥)، وعند أحمد بلفظ: (لو شهدتنا ونحن مع نبينا ﷺ إذا أصابتنا السماء حسبت أن ريحنا ريح الضأن، إنما لباسنا الصوف)^(٦) وأصرح منه حديث عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها - قالت: «كان الناس يتتابون يوم الجمعة من منازلهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، ٢/٢٩٨، ٢٩٩، ومسلم

في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، ٣/٣.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: غسل الجمعة، ذكر وصف غسل الجمعة والاعتسال لها لمن أراد أن يشهدها، ٤/٢٩. (قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح» ٤/٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، ٢/٣.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: غسل الجمعة «ذكر لفظة أوهمت عالماً من الناس أن غسل الجمعة فرض لا يجوز تركه»، ٤/٢٨. (صحيح إسناده شعيب الأرنؤوط، ٤/٢٨).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: غسل الجمعة «ذكر العلة التي من أجلها أمر القوم بالاعتسال يوم الجمعة»، ٤/٣٦. (قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم، ٤/٣٧»).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده، ٤/٤١٩. (قال محققو المسند: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، ٣٢/٥٣١).

والعوالي، فيأتون في الغبار، يصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق، فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي ﷺ: (لو أنكم تطهروا ليومكم هذا)^(١). وفي حديث عمرة قالت: «قالت عائشة رضي الله عنها: كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم فقيل لهم: لو اغتسلتم»^(٢).

الثالث: التحليل بالسياق باعتبار مقاصد الشريعة.

إن مقاصد الشريعة لها علاقة بخطاب الشارع، وهذه العلاقة مصدرية، أي: أن النصوص الشرعية مصدر من مصادر معرفة المقاصد الشرعية، وهذه المصدرية تعني أن النصوص هي الراسمة للمصلحة والضابطة لها من حيث بيان المعبر منها وعدمه، فهي محل معرفة اعتبار المصالح والغائها.

والمتبع لطرق كشف الفقهاء للمقاصد الشرعية، يلحظ أن سياق النص له أثره الواضح، ويتجلى هذا الأثر من خلال مسلكين، هما:

المسلك الأول: الإيماء والتنبيه:

قال الزركشي - رحمه الله - مبيناً معنى الإيماء والتنبيه: «هو يدل على العلية بالالتزام؛ لأنه يفهمها من جهة المعنى لا اللفظ، وإلا لكان صريحاً، ووجه دلالة أن ذكره مع الحكم يمنع أن يكون لا لفائدة؛ لأنه عبث، فتعين أن يكون لفائدة، وهي إما كونه علة أو جزء علة أو شرطاً، والأظهر كونه علة؛ لأنه الأكثر في تصرف الشارع»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة: باب من أين تؤتى الجمعة، ٣٨٥/٢، ومسلم في

صحيحه، كتاب الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة، ٥٨١/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: وقت الجمعة، ٧/٢.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، ١٧٨/٤.

وهذا المنقول عن الزركشي، يفيد بأن ذكر الوصف مع الحكم، يمنع أن يكون لا لفائدة؛ لأنه عبث فتعين أن يكون لفائدة، وهو إفادة العلية التي هي ضابط المصلحة.

وسياق الوصف مع الحكم له أحوال، وهذه الأحوال تفيد دور السياق في الكشف عن المصلحة وضبطها، ومن هذه الأحوال الآتي^(١):

الحال الأولى: سياق ذكر الحكم الشرعي عقب الوصف المناسب له: كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً)^(٣)، فإنه علة تجنيبه الطيب.

الحال الثانية: أن يذكر الشارع سياقاً «فيه الحكم مع الوصف» لو لم يكن علة لعري عن الفائدة، إما مع سؤال في محله، أو سؤال في نظيره.

فالأول: كقول الأعرابي: واقعت أهلي في رمضان، فقال: (أعتق رقبة). فإنه يدل على أن الوقاع علة للإعتاق، والسؤال مقدر في الجواب، كأنه قال: إذا واقعت فكفّر. والمقدر كالمحقق.

والثاني: كقوله، وقد سألته الخثعمية: إن أبي أدركته الوفاة وعليه فريضة الحج أينفعه إن حججت عنه؟ قال: (أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه؟). قالت: نعم^(٤). فذكر نظيره وهو دين الآدمي، فنبه على كونه علة

(١) المرجع السابق، ٤/١٧٨-١٨٣.

(٢) سورة النور، آية: ٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم، ٣/١٣٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ٢/٨٦٦.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك باب الحج عن الحي إذا لم يستطع، ٢/٩٧١، ونص الحديث هو: «أن امرأة من خثعم أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يركب أفأحج عنه؟ قال: (نعم فإنه لو كان على أبيك دين قضيته) وهو حديث صحيح، والحديث رواه البخاري مختصراً، كتاب الحج، باب: حج المرأة عن =

في النفع وإلا لزم العبث.

الحال الثالثة: سياق التفريق بين حكمين لوصف.

إما مع ذكرهما معًا، نحو: (للراجل سهم وللفارس سهمان)، مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾^(١)، فإنه تنبيه على أن ما جعله غاية للحكم يكون علة، وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَدُوا إِنَّا اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢) وكُلُوا مِمَّا^(٣)، فإنه يدل على أن المؤثر في حكم المؤاخذ والتفصيل ما وقع به الفرق.

وأيضًا: إما بالغاية، مثل: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ﴾^(٣) وإما بالاستثناء، كقوله تعالى: ﴿فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾^(٤).

الحال الرابعة: منعه ما قد يفوت المطلوب، بأن يذكر عقيب الكلام أو في سياقه شيئًا لو لم يعلل به الحكم المذكور لم ينتظم الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٥)؛ لأن الآية سقت لبيان وقت الجمعة وأحكامها، فلو لم يعلل النهي عن البيع بكونه مانعًا من الصلاة أو شاغلًا عن المشي إليها لكان ذكره عبثًا؛ لأن البيع لا يمنع منه مطلقًا.

الحال الخامسة: ترتب الحكم على الوصف بصيغة الشرط والجزاء،

= الرجل، ١١/٥٨٤، بلفظ «إن فريضة الله أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: (نعم).

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢٢.

(٢) سورة المائدة، آية: ٨٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٢٢.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

(٥) سورة الجمعة، آية: ٩.

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(١)، أي لأجل تقواه. ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾^(٢)، أي لأجل توكله؛ لأن الجزاء يتعقب الشرط، والسبب ما ثبت الحكم عقبه، فإذا الشرط في مثل هذا سبب الجزاء، فيكون الشرط اللغوي سببا وعلة.

المسلك الثاني: تحديد المقصد التبعية من خلال السياق:

فإن من المتقرر في أنظار أهل العلم اعتبار مقاصد الشارع من التكليف، وهذه المقاصد محل معرفتها والتعرف عليها سياقات الأوامر والنواهي، وهذه السياقات كما أن لها مقاصد أصلية فكذلك توردها لمقاصد تبعية، قال الشاطبي رحمه الله: «مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي، فإن الأمر معلوم أنه إنما كان أمراً لاقتضائه الفعل؛ ففوق الفعل عند وجود الأمر به مقصود للشارع، وكذلك النهي معلوم أنه مقتض لنفي الفعل أو الكف عنه؛ فعدم وقوعه مقصود له، وإيقاعه مخالف لمقصوده، كما أن عدم إيقاع الأمور به مخالف لمقصوده؛ فهذا وجه ظاهر عام لمن اعتبر مجرد الأمر والنهي من غير نظر إلى علة، ولمن اعتبر العلة والمصالح، وهو الأصل الشرعي.

وإنما قيد بالابتدائي تحريزاً من الأمر أو النهي الذي قصد به غيره؛ كقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٣)؛ فإن النهي عن البيع ليس نهياً مبتدأً، بل هو تأكيد للأمر بالسعي؛ فهو من النهي المقصود بالقصد الثاني، فالبيع ليس منهياً عنه بالقصد الأول، كما نهى عن الربا والزنى مثلاً، بل لأجل تعطيل السعي عند الاشتغال به»^(٤).

(١) سورة الطلاق، آية: ٢.

(٢) سورة الطلاق، آية: ٣.

(٣) سورة الجمعة، آية: ٩.

(٤) الموافقات، ٣/ ١٣٤.

المبحث الثالث

التحليل بالسياق باعتبار حال الصحابة

إن مقام الصحبة ومنزلة الصحابة مبناهما على مصاحبة النبي ﷺ مما أورثهم العلم بالشرع من جهة فهمه ونقله، وهذا الفهم يجلي طرائق الاستنباط وقواعده، كما أن النقل الذي يستبصر به الفقهاء مقيد للنصوص المطلقة، ومخصص للنصوص العامة.

ولهذا المقام الذي يتمتع به صحابة رسول الله - عليه الصلاة والسلام - عول مالك على أقوال أهل المدينة، وجعلها حجة فيما طريقه النقل، واتصل به العمل على وجه لا يخفى مثله^(١).

قال الشاطبي - رحمه الله -: «لكنهم [الصحابة رضوان الله عليهم] يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين:

أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم؛ فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان؛ صح اعتماده من هذه الجهة.

والثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسنة؛ فهم أقعد في فهم القرائن الحالية وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات؛

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٢٠/٣٠٩-٣١١.

فالعامل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم؛ فالمسألة اجتهادية»^(١).

والحديث عن الصحابة «القراء»^(٢) وأثرهم في الفقه بناء وتأصيلاً حديث له دوره في تنمية الملكة الفقهية. وقد ذكر الباحث بشيء من الإسهاب بعض ذلك في الباب الأول في الفصل المتعلق بأقوال الصحابة.

والذي يعني القارئ في هذه المبحث ما يتعلق باعتبار حالهم - رضي الله عنهم - في أثناء تحليل الفقيه للنص الفقهي بنوعيه، وحال الصحابة مع السياق يدور على ثلاثة أمور، واستيعابها يجعل الممارسة للتحليل على بينة في طرائق التحليل من خلال السياق باعتبار حال الصحابة - عليهم رضوان الله - وهذه الأمور الثلاثة تتلخص في الآتي:

الأمر الأول: معرفة لغة الصحابة، وإنزال ما اصطلحوا عليه في موضعه، ولذلك يجب فهم الكتاب والسنة وفق لغتهم التي نزل بها الوحي، فإن تحليل خطاب الشارع، وإدراك سياقاته لا يتأتى إلا بمعرفة لغتهم - رضي الله عنهم -

(١) الموافقات، ٤/١٢٤.

(٢) قال ابن خلدون - رحمه الله -: «ثم إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ من جميعهم، وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين للقرآن العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه، ومحكمه، وسائر دلالته، بما تلقوه من النبي ﷺ أو ممن سمعه منهم من عليتهم، وكانوا يسمون لذلك: «القراء» أي: الذين يقرؤون الكتاب؛ لأن العرب كانوا أمة أمية، فاخص من كان منهم قارئاً للكتاب بهذا الاسم؛ لغرابته يومئذ، وبقي الأمر كذلك صدر الملة» انتهى. (المقدمة، ٢/١٢٨).

«فهذا من ابن خلدون، يفيد تلقيب العلماء بالقراء، وواضح من سياقه أمران:

الأول: أنه يطلق على الذين يقرؤون القرآن، ويفقهون معانيه، ويعرفون أحكامه، ودلالاته، حتى تأهلوا للفتيا.

الثاني: أنه لقب شريف يطلق عليهم، لا أنهم لا يعرفون إلا بهذا اللقب» (المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/٤٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ وعادتهم في الكلام، وإلا حرف الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة، فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريد به بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك»^(١).

بل عدَّ ابن القيم - رحمه الله - اعتبار لغة الصحابة مما يرتفع به الاختلاف، قال - رحمه الله - : «ومن تأمل ألفاظ الصحابة، وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض، واعتبر بعضها ببعض، وفهم لغة الصحابة أسفر له صبح الصواب، وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب، والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد»^(٢).

الأمر الثاني: معرفة فقه الصحابة، فإن فقههم يقوم على اعتبار النصوص في مبنائها ومعناها، وهذا الاعتبار يقوم على قاعدتين:

القاعدة الأولى: تحرير الألفاظ والعناية بروايتها، لعلمهم بأثر تغير الأحكام بتغير الرواية.

القاعدة الثانية: الفهم العميق لمقاصد النصوص؛ ولذا عدَّ العلماء من مصادر معرفة المقاصد فقه الصحابة، قال الإمام أحمد - رحمه الله - عن الصحابة: «إنه ما من مسألة يسأل عنها إلا وقد تكلم الصحابة فيها أو في نظيرها، الصحابة كانوا يحتجون في عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور

(١) مجموع الفتاوى، ١/٢٤٣.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، ٢/١١١.

عنهم، وكانوا يجتهدون رأيهم، ويتكلمون بالرأي، ويحتجون بالقياس أيضاً^(١). ويعتبر الإمام أحمد أن ذلك القياس بنوعيه من قبيل فهم المقاصد فيقول: «وهما من باب فهم مراد الشارع»^(٢). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين؛ فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعانوا الرسول، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك، فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس»^(٣).

الأمر الثالث: معرفة موارد استدلالات الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - بالنصوص الفقهية الشرعية؛ فإن وقوف الفقيه على موارد استدلالات الصحابة بالنصوص الفقهية الشرعية يعين على الوقف على اعتباراتهم للسياقات الواردة بها النصوص؛ من حيث القوة في الدلالة وعدمه، كما يدرك من خلال ذلك المقيدات والمخصصات للنصوص، وتقديم المعاني الشرعية على اللغوية.

وما ذكر آنفاً يمكن توظيفه في تحليل سياقات أقوال الصحابة والمضمنة اجتهاداتهم؛ لمقاربتهم النصوص الفقهية الشرعية من حيث المفردات، ومعاني التراكيب التي من خلالها يبلغون الأحكام الشرعية، وقد أوضح الباحث شيئاً من هذه المقاربة بين نصوص الصحابة الفقهية الاجتهادية والنصوص الفقهية الشرعية. كما أن نصوص الصحابة الفقهية لها مكونان^(٤): هما:

(١) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٠٠.

(٢) المرجع السابق، ١٩/٢٨٦.

(٣) المرجع السابق، ١٩/٢٠٠.

(٤) انظر: مقالاً بعنوان: «من أجل منظور جديد للتعامل مع فقه الصحابة»، لبلال التليدي، منقول بواسطة موقع مَفْرَس على الشبكة الإلكترونية.

المكون الأول: النتائج الاجتهادية.

والمكون الثاني: آلة النظر.

فالتائج الاجتهادية تشمل الأجوبة التي قدمها الصحابة، وهي عند التأمل، وضمن شروطها التاريخية، تبرهن على قدرات عقلية ومنهجية كبيرة فضلاً عن تمثل وتصور الواقع.

فهو منهج متماسك، يوظف النص ويستثمر مقصده، بعد أن يلتزمه من سياقه وملابساته ودلالته اللغوية، ويفعل وظيفته الإجرائية، وهو رصيد خبرة بالواقع ومحدداته واعتباراته والعوامل المتحكمة في توازناته، وحكمة تنزيله، تحقق المناط، وتنظر إلى المآل، فتستبقه وتفترضه، وتعالج اختلالاته قبل أن يوجد بقوة الفعل. فالتائج الاجتهادية من فقهيات الصحابة - رضوان الله عليهم - تحضر فيه المعرفة بالنص وسياقه، والمعرفة بالواقع وحيثياته، ويحضر فيه المنهج بعد تحصيل مقصد النص وإدراك وظيفته وإجرائيته وتحقيق مناطه، ويحضر فيه جدل المعرفة والواقع بالنظر إلى الممارسة والتفاعل مع مجتمعاتهم؛ إذ لا يتصور فقه للمآل أو حكمة في التنزيل بغير ممارسة عملية تحدد إمكانية الحديث عن فتح الذريعة أو سدها، وعن ضرورة تفعيل المصالح المرسلة عند عدم الاعتبار أو الإلغاء الشرعي للمصلحة، وعن الحاجة لاعتبار العرف وقوة قانون الواقع. إنها ممارسة عملية تتحكم كثيراً في التعامل مع النص.

وأما آلة النظر: وهي المنهجية التي اعتمدها الصحابة رضوان الله عليهم - في فهم النص، وفهم الواقع وطرق التنزيل أيضاً.

فهذه السمات للنصوص الفقهية الاجتهادية الصادرة عن الصحابة - رضي الله عنهم - تجعل مراعاة حالهم في أثناء تحليل النص الفقهي بنوعيه حرية بالعناية والملاحظة.

المبحث الرابع

التحليل بالسياق باعتبار العرف الجاري

يكثر استعمال العرف ككاشف للمراتدات، ودواعي الإيرادات في تعامل الفقهاء مع ألفاظ الناس، وما يتعلق بالأحكام على العقود أو الفسوخ أو الأيمان أو النذور ونحوها، فكذلك السياقات لها حظ من اعتبار العرف وما جرى عليه عمل الناس ومنهم الفقهاء، وهذا السياق في حكم المستقر في مناهج بعض الفقهاء، فعلى سبيل المثال: مسائل الفقه التقديري التي وجدت في جملة من مدونات بعض الفقهاء، وهي أكثر ما تكون في أحكام العبادات، والرق، والأيمان والنذور والنكاح، ومنه: «لو نكح الخنثى نفسه فولد: هل يرث ولده بالأبوة، أو الأمومة، أو بهما...»، وهي من مبادرات المذهب الحنفي، ولهذا صار الفقه التقديري من سمات أصحابه. وقد نال أصحاب المذهبين المالكي، والشافعي من هذا بنصيب. أما الحنابلة فلهيهم طرف من الفقه التقديري، لكن لم يصل إلى حد الإغراب، وهذا أثر نفيس من آثار مسلك الإمام أحمد في فقهه، فما عرف عنه مع كثرة كتب المسائل عنه أنه يفرض المسألة، ثم يفرض وقوعها، ثم يفرض الحكم لها^(١).

والمقصود بإيراد هذا المثال بيان أن استقرار بعض العوائد في فقهيات بعض المذاهب يصيرها أعرافاً من خلالها يمكن تحليل نصوصهم التي تكون وفق هذه الأبواب.

وقد امتازت بعض المذاهب ببعض العوائد والأعراف في بنائها الفقهي، وتعاملاتها مع النوازل والوقائع، وهذه الأعراف والعوائد ليس المراد بها ما

(١) المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/١٣٨، ١٣٩. «بتصرف».

نشأ عليه المذهب من أصول شرعية اطرده في أعمالها في الوقائع والأحداث، بل المقصود هو تلك العوائد الاجتهادية التي تعامل بها المذهب لتحقيق سمت درج عليه في بناء فروع المذهب أو كان عرفاً اعتبره الأصحاب في التعامل مع منصوص فقهاء المذهب، وهذا بدوره جعل الفقيه المشتغل بتحليل نصوص المذاهب يراعي سياقات المذهب وفق أعرافه، والعجيب أن هذه الأعراف قد تعدد في المذهب الواحد حسب الإقليم الذي ينتشر فيه، قال النووي- رحمه الله- مبيناً اختلاف عوائد أصحاب الشافعية في التعامل مع نصوص الشافعي والمتقدمين من فقهاء الشافعية: «اعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحثاً وتفريراً وترتيباً غالباً»^(١).

وما ذكر لا يخرج عما قاله القرافي - رحمه الله-: «القاعدة أن من له عرف وعادة في لفظ، إنما يحمل لفظه على عرفه، فإذا كان المتكلم هو المشرع حملنا لفظه على عرفه وخصصنا لفظه في ذلك العرف إن اقتضى العرف تخصيصاً وبالجملة دلالة العرف مقدمة على دلالة اللغة؛ لأن العرف ناسخ للغة والناسخ مقدم على المنسوخ»^(٢). وقال في موضع آخر: «كل متكلم له عرف يحمل لفظه على عرفه، في الشرعيات، والمعاملات، والإقرارات، وسائر التصرفات»^(٣).

ومصطلحات المذاهب وأعرافهم المتعلقة بإطلاقاتهم لا تخرج عن هذا

(١) المجموع شرح المهذب، ١/٦٩.

(٢) تنقيح الفصول، ص: ٢١١.

(٣) الذخيرة، ٤/٦٤-١٠٥.

المبحث، وقد تعرض الباحث إلى شيء من ذلك في الباب الثاني ضمن الفصل المتعلق بالاصطلاح وكذلك الفصل المتعلق بالعرف، ولا داعي من استصحابها مسطورة في هذا المقام دفعًا للتكرار.

ولكن لا بد للفقيه قبل تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية من خلال سياقاتها وهو يعتبر عوائد الفقهاء وأعرافهم في بنائهم لفقه مذاهبهم أن يلاحظ المسائل الآتية:

المسألة الأولى: التفريق بين سياقات التنظير وبيان المذهب في المدونات الفقهية المذهبية، وبين الفتاوى والأقضية الواردة عن فقهاء المذهب، وهذا التفريق يعود لخمس أسباب:

السبب الأول: أن كتب التنظير وبيان المذهب في الفروع تقوم على المناطق العامة بخلاف كتب الفتاوى والأقضية فإنها تقوم على المناطق الخاص. قال محمد بن سليمان الكردي - رحمه الله-: «حيث وجد لأحد من الأصحاب كلام في فتاويه مخالف لكلامه في تصانيفه اعتمد ما في تصنيفه؛ لأنه موضوع لذكر ما هو الأمر الكلي الذي يشترك فيه جميع الناس، دون ما فيه فتاويه؛ لأنها لتنزيل ذلك الكلي على الجزئي، وقد تختلف الأبواب والأحوال في التنزيل؛ فلسنا على ثقة»^(١).

السبب الثاني: أن سياقات الفتاوى والأقضية تخضع إلى الوقائع وما يحتف بها من قرائن ومؤثرات تجعل الفتوى تأخذ طابع الاستثناء من الأصل لتخلف شرط أو تخلف ركن.

(١) الفوائد المدنية فيمن يفتى بقوله من أئمة الشافعية، بهامش قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد بن سليمان الكردي، مطبعة مصطفى محمد، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، ص: ٣٢.

السبب الثالث: اعتبار مراعاة الخلاف في سياقات الفتاوى والأقضية، لكون اعتباره يحقق رفعاً للحرَج بعد حدوث الواقعة، أو يحقق الاحتياط قبل حدوث الواقعة.

السبب الرابع: أن العناية بكتب التصانيف وتقرير الأحكام أتم في تحريرها من كتب الفتاوى والأقضية^(١)، قال محمد بن سليمان الكردي - رحمه الله -: «في كلام الأئمة إشارة إلى أنه إذا اختلف كلام الإمام في الفتاوى والتصانيف قدم الثاني؛ لأن الاعتناء في تحريرها أتم»^(٢).

السبب الخامس: أن تحرير التصانيف باعتبار السير على قواعد المذهب وأصوله، وأما تحرير الفتاوى والأقضية باعتبار موافقتها للدليل والتعليل الذي تبرأ به ذمة المفتي والقاضي^(٣).

المسألة الثانية: اعتبار سياقات النصوص الفقهية الواردة في مظانها، وهو الباب الذي تنتمي إليه المسألة أصالة الواردة في النص الفقهي؛ فإن سياقات الفقهاء قد تتعارض في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال^(٤): الصلاة في الأرض المغصوبة يتعرض لها بالدراسة في باين مختلفين: باب الصلاة، وباب الغصب، فإذا اختلف سياق المؤلف وموقفه فيما يختص بالصلاة في

(١) إن من القواعد العامة لدى فقهاء الأحناف أن مدونات الفتاوى تعد من المراحل الأخيرة في التعرف على المذهب في حال احتياج المفتي أو القاضي أو الناظر الباحث؛ لكون الفتاوى في عامتها اجتهادات فردية، وتخريجات على أصول مع احتمال في المخالفة للرأي الراجح؛ لذا تأتي في الدرجة الثالثة من الاعتماد المذهبي، الذي يلجأ إليها المتفقه في المذهب لطلب رأي المذهب حينما لا يجد مبتغاه في المتون أولاً، ثم في الشروح ثانياً. (انظر: المذهب عند الحنفية، لأحمد علي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص: ٨٢).

(٢) المرجع السابق، ص: ٣٢.

(٣) أفاد بذلك معالي الدكتور: الشيخ صالح بن حميد في توجيهات للباحث.

(٤) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٤٣.

كتاب الصلاة عما ساقه عنها في باب الغضب فإنه يقدم قوله في باب الصلاة على ما ساقه في باب الغضب.

ونظيره إذا كان البحث في النص الفقهي متعلقًا بآثار الغضب من حيث الضمان والمسؤولية فحينها يعتبر سياق النص الوارد في باب الغضب على السياق الوارد في باب الصلاة؛ فالأبواب الفقهية الواردة أصالة في مسائل باب معين، هي التي تكون محط التنظير الذي يستكمل شرائطه وصوره وما يترتب عليه؛ لذا سياقاته معتبرة في عوائد الفقهاء، قال النووي- رحمه الله-: «ومما ينبغي أن يرجح به أحد القولين، وقد أشار الأصحاب إلى الترجيح به، أن يكون الشافعي ذكره في بابه ومظتته، وذكر الآخر في غير بابه؛ بأن جرى بحث وكلام جر إلى ذكره، فالذي ذكره في بابه أقوى؛ لأنه أتى به مقصودًا وقرره في موضعه بعد فكر طويل، بخلاف ما ذكره في غير بابه استطرادًا فلا يعتنى به اعتناؤه بالأول، وقد صرح أصحابنا بمثل هذا الترجيح في مواضع لا تنحصر..»^(١).

المسألة الثالثة: السياق الذي يجب أن يعتبر في سياقات الفقهاء هو السياق المفصل؛ لكونه جاء في مقصوده، أما السياق المجمل يغلب عليه أنه في غير مقصوده^(٢).

المسألة الرابعة: مما لا بد من مراعاته في نظر الفقيه أثناء وقوفه على سياقات الفقهاء وتحليلها، أن يحلل السياقات وفق الحال والزمان الذي احتفى بزمن الفقيه، فإن جملة من نصوص الفقهاء الفروعية المذهبية مبنية على العرف ومعللة بالعوائد؛ لذا يجد المتأمل في مثل هذه النصوص أمورًا^(٣):

(١) المجموع شرح المذهب، ٦٩/١.

(٢) منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٤٧.

(٣) انظر: أثر العرف وتطبيقاته المعاصرة في فقه المعاملات المالية، ص: ٢٢.

أولها: أن العرف والعوائد مراعاة في ترجيحات الأقوال، كما أنه مسوغ من مسوغات الاختيارات الفقهية لدى الفقهاء.

ثانيها: أن العرف قد يكون من أسباب عدول الفقيه عن الصحيح في المذهب؛ لذا لا بد من تمعن سياقاته الواردة بها نصوص ذلك الفقيه.

ثالثها: أن ثمة متغيرات مؤثرة على الفقهاء في سياقاتهم، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالأحكام التي تتأثر بتغير الزمان وطروء المستجدات من الحوادث والأحوال.

المسألة الخامسة: التفريق بين سياقات المدونات الفقهية، واعتبار عوائد ومقاصد مؤلفيها، فمثلاً: التعامل مع المتون المختصرة، التي يُقصد بها شمول المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة، ليست كالشروح الموسعة والأجوبة الشفهية المقيدة من مجالس العلم والمناظرة. كما أن سياق التعاريف والحدود يستوجب من التدقيق والمحاسبة والملاحظة والنقد لسياقاتها ما لا يستجبه سياق يرد فيه التعريف بمصطلح في درج الكلام، ولا بقصد التعريف الدقيق، وإنما بقصد وصفه بما يدل عليه بأدنى دلالة^(١).

المسألة السادسة: سياقات العلماء في الغالب تخضع لطبيعة العلوم التي تنتمي لها نصوصهم، فالمفردات التي ترد في النص الفقهي الأصولي قد تكون من الألفاظ المشتركة في النص الفقهي الفروع، مثال لفظ [السنة] في سياق النص الفقهي الأصولي تختلف عنها في سياق النص الفقهي الفرعي^(٢).

المسألة السابعة: فهم سياقات المتقدمين بلغتهم دون تحكيم سياقات

(١) إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، ص: ٤٥٢. «بتصرف»

(٢) المرجع السابق، ص: ٤٦٤.

المتأخرين وإن اشتركوا في ذات المسألة، فقد يعبر المتقدمون عن تخصيص العام بالنسخ بخلاف المتأخرين؛ لهذا لا بد من تتبع سياقات الفقهاء المتقدمين ليتحرر الناظر قصودهم في إطلاقاتهم، فالمصطلحات لم تتقرر إلا في العصور المتأخرة عن عصر السلف من الصحابة والتابعين. وفي هذا شواهد على أن عوائد الفقهاء في تعبيراتهم وسياقاتهم تتغير وتنوع لظروف زمنية وأحوال يلزم معها المراعاة.

المسألة الثامنة: ملاحظة مواطن الجدل من مواطن البيان، فإن سياقات الجدل يحتف بها من التسليم والتنزل مع الخصم ببعض المقدمات التي لا قيمة لها في ميزان الحجاج عند المدلي بها، ولكن سياقات الجدل والمناظرات يغتفر فيها ما لا يغتفر في سياقات البيان^(١).

وبعد ذكر هذه المسائل يتضح أهمية مراعاة العوائد للفقهاء والعلماء في نصوصهم في أثناء تحليل نصوصهم من خلال سياقاتها.



(١) انظر: منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ٤ / ٤٤٤، ٧ / ١٦٧، ١٦٨.

هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾، فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهر متبادر من سياق الآية، وعليه فالكفر إما كفر دون كفر، وإما أن يكون فاعل ذلك مستحلاً له، أو قاصداً به جحد أحكام الله وردها مع العلم بها.

أما من حكم بغير حكم الله، وهو عالم أنه مرتكبٌ ذنباً، فاعلٌ قبيحاً، وإنما حمّله على ذلك الهوى فهو من سائر عصاة المسلمين، وسياق القرآن ظاهر أيضاً في أن آية: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٢٣٩﴾، في اليهود؛ لأنه قال قبلها: ﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٤٥﴾.

فالخطاب لهم لوضوح دلالة السياق عليه كما أنه ظاهر أيضاً في أن آية: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ﴿٨٢﴾ في النصارى؛ لأنه قال قبلها: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ﴿٤٧﴾.

واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث أن الكفر، والظلم، والفسق، كل واحد منها ربما أطلق في الشرع مراداً به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة أخرى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، معارضة للرسول وإبطالاً لأحكام الله، فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن الملة، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ معتقداً أنه مرتكبٌ حراماً فاعلٌ قبيحاً، فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج عن الملة، وقد عرفت أن ظاهر القرآن يدل على أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، والعبارة

بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، وتحقيق أحكام الكل هو ما رأيت،
والعلم عند الله تعالى»^(١).

ويظهر للناظر فيما ذكره العلامة محمد الشنقيطي - رحمه الله - ثلاثة
أمور:

الأمر الأول: مدى أثر السياق في تحليل النص القرآني، وبيان العلاقة بين
الآيات وتنزيل الحكم الوارد فيها على من توجه لهم الخطاب في ظاهر الآيات
وسياقاتها، وهذا نوع من التحليل لنظم القرآن.

الأمر الثاني: ذكره عوائد الشرع في إطلاق الكفر والظلم والفسق، وهذا
من عرض الاحتمالات الذي يعود على الفقيه بالتصور لطبيعة الإطلاقات من
حيث قطعيتها أو ظنيتها من حيث دلالاتها في محل البحث.

الأمر الثالث: استحضاره لضابط من ضوابط السياق، وهو العبرة بعموم
اللفظ لا بخصوص السبب، وهذا الاستصحاب لهذا الضابط يعطي قاعدة
جامعة في أن السياق الوارد في واقعة خاصة الأصل فيه العموم ولا يختص
إلا بدليل. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «والناس وإن تنازعا
في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من
علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين،
وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه...»^(٢)،
وقال السرخسي - رحمه الله -: «وقال بعضهم: النص يكون مختصاً بالسبب
الذي كان السياق له، فلا يثبت به ما هو موجب الظاهر، وليس كذلك عندنا،
فإن العبرة لعموم الخطاب لا لخصوص السبب، فيكون النص ظاهراً لصيغة

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١/٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٣/٣٣٨.

الخطاب نصًا باعتبار القرينة التي كان السياق لأجلها»^(١)، وقال السيوطي - رحمه الله - : «إن صورة السبب قطعية الدخول في العام، وقد تنزل الآيات على الأسباب الخاصة، وتوضع مع ما يناسبها من الآي العامة رعاية لنظم القرآن، وحسن السياق»^(٢).

المثال الثاني^(٣): كما أوضح الباحث أن اعتبار السياق في تحليل النص الفقهي يقوم على مراحل منها: حصر عناصر النص محل التحليل، وهذا الحصر يعتمد إمّا على الأشباه والنظائر، وإما على اللوازم والملابسات، وهذا النوع من التحليل تعامل به الفقهاء في التعامل مع حديث جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - في المسح على الخفين، فقد ورد في المسح على الخفين أحاديث متعددة، ولكن ثمة أمر مشكل مع آية الوضوء، وهو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٤). وليس في الآية المسح على الخفين، والمائدة إنما نزلت بعد الفتح، فلعل ما ورد في هذه الأحاديث منسوخ بآية المائدة.

لكن لا اعتبار الملابسات والظروف العامة يزول الإشكال. فقد نظر الفقهاء ومنهم الصحابة -رضوان الله عليهم- في حديث جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - فحصروا عناصره وهي:

العنصر الأول: المسح على الخفين.

(١) أصول السرخسي، ١ / ١٦٤.

(٢) الإتيان في علوم القرآن، ١ / ٦٥.

(٣) منهج اعتبار السياق في فقه النص الشرعي وضوابطه، ص: ٥٩٨، ٥٩٩.

(٤) سورة المائدة، آية: ٦.

العنصر الثاني: الموضوع؛ لأن المسح متفرع عنه.

العنصر الثالث: راوي الحديث [جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله

عنه-].

وكان التحليل على النحو الآتي:

أولاً: جمع ما ورد في شأن الموضوع والمسح على الخفين في القرآن الكريم والسنة النبوية، والوقوف على زمن ورود تلك النصوص، فوجدوا أن آية الموضوع وردت في سورة المائدة وليس فيها ذكر المسح، كما وجدوا أن المائدة قد تأخر نزولها.

ثانياً: البحث في حال الصحابي وحياته فوجدوا فيها ما له تعلق بالموضوع وهو زمن إسلام الراوي، وتاريخ تحديثه بحديث المسح على الخفين؛ حيث إن الصحابي أسلم بعد نزول المائدة.

وبهذا التحليل لنص جرير بن عبد الله من خلال الملابس انتفى احتمال النسخ، قال ابن دقيق العيد - رحمه الله -: «ومعنى هذا الكلام^(١): أن آية المائدة إن كانت متقدمة على المسح على الخفين، كان جواز المسح ثابتاً من غير نسخ، وإن كان مسح الخفين متقدماً كانت آية المائدة تقتضي خلاف ذلك، فينسخ بها المسح، فلما تردد الحال توقفت الدلالة عند قوم، وشكوا في جواز المسح، وقد نقل عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - أنه قال: «قد علمنا أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين، ولكن أقبل المائدة أم بعدها؟» إشارة منه بهذا الاستفهام إلى ما ذكرناه، فلما جاء حديث جرير مبيناً للمسح بعد

(١) يقصد ابن دقيق العيد: أن إسلام جرير بن عبد الله البجلي كان بعد نزول المائدة.

نزول المائدة: زال الإشكال...»^(١).

هذا التحليل بالسياق؛ وذلك من خلال اعتبار تاريخ النزول وحال الراوي للحديث؛ لكون الملابس التي تحتف بالنص من الممكن أن تكشف مكونات الحكم وعناصره المؤثرة وعلاقتها ببعضها.

المثال الثالث: من الأصول المستقرة في أصول الإمام أحمد العمل بسد الذرائع، وهذا الأصل قد أعمله الأصحاب في مدوناتهم الفروعية، لذا فمن تتبع سياقات الأصحاب في بعض المسائل يلمس التعليل بهذا الأصل، وهذه السياقات من خلال تتبعها وتأملها فإنه يتكوّن تصور واضح بأن الوسائل لها حكم المقاصد سدًا وفتحًا، فمن هذه السياقات الآتي:

السياق الأول: جاء في الشرح الكبير: «وإن كان ابن السبيل مجتازًا يريد بلدًا غير بلده فقال أصحابنا: يدفع إليه ما يكفيه في مضيه إلى مقصده ورجوعه إلى بلده؛ لأن فيه إعانة على السفر المباح وبلوغ الغرض الصحيح، لكن يشترط كون السفر مباحًا؛ إما قربة كالحج والجهاد وزيارة الوالدين، وإما مباحًا؛ كطلب المعاش وطلب التجارات، وأما المعصية فلا يجوز الدفع إليه فيها؛ لأنه إعانة عليها فهو كفعلها فإن وسيلة الشيء جارية مجراه، وإن كان السفر للنزهة ففيه وجهان: أحدهما: يدفع إليه لأنه غير معصية.

والثاني: لا يدفع إليه؛ لأنه لا حاجة به إلى هذا السفر»^(٢).

السياق الثاني: ما جاء فيه أيضًا: «وقال أبو الخطاب: إن قضاء خيرًا منه أو زاده زيادة بعد الوفاء من غير شرط ولا مواطأة فعلى روايتين، وروي عن

(١) الإحكام شرح عمدة الأحكام، ١/١١٣.

(٢) الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ٢/٧٠٢، ٧٠٣.

أبي بن كعب وابن عباس أنه يأخذ مثل قرضه ولا يأخذ فضلاً؛ لثلا يكون قرضاً جر منفعة، ولنا أن النبي ﷺ استسلف بكرة فرد خيراً منه، وقال: (خيركم أحسنكم قضاء)^(١)، متفق عليه، ولأنه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً في القرض، ولا وسيلة إليه، ولا إلى استيفاء دينه أشبه ما لو لم يكن قرض، وقال ابن أبي موسى: إذا زاده بعد الوفاء فعاد المستقرض بعد ذلك يلتمس منه قرضاً ثانياً ففعل لم يأخذ منه إلا مثل ما أعطاه^(٢).

السياق الثالث: وجاء في الإنصاف: «تنبيه: صرح المصنف: أن حكم العرية إذا تركها حتى أثمرت حكم الثمرة إذا تركها حتى بدا صلاحها. وهو صحيح. وهو المذهب. وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي. وقطع بعض الأصحاب بالبطلان في العرايا. وحكى الخلاف في غيرها. منهم الحلواني وابنه. وفرقوا بينهما.

فائدتان:

الأولى: للقول بالبطلان مأخذان: أحدهما: أن تأخيره محرم لحق الله فالبيع باطل كتأخير القبض في الربويات، ولأنه وسيلة إلى شراء الثمرة وبيعها قبل بدو صلاحها. وهو محرم. ووسائل المحرم ممنوعة. المأخذ الثاني: أن مال المشتري اختلط بمال البائع قبل التسليم على وجه لا يتميز منه. فبطل به البيع. كما لو تلف^(٣).

السياق الرابع: وجاء فيه أيضاً: «قوله: [وإن أقر بحد أو قصاص: صحَّ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: وكالة الغائب والشاهد جائزة، ٥/٢٥١، ومسلم

في صحيحه، كتاب المساقاة، باب: من استسلف شيئاً ففقد خيراً منه، ٣/١٢٢٥.

(٢) المرجع السابق، ٤/٣٦٢.

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٥/٧١.

وأخذ به] إذا أقر بحدٍّ: استوفي منه بلا نزاع. وإن أقر بقصاص، فطلب إقامته: كان لربه استيفاء ذلك بلا نزاع. لكن لو عفا على مال: احتمل أن يجب. واحتمل ألا يجب؛ لثلا يتخذ ذلك وسيلة إلى الإقرار بالمال. وقاعدة المذهب: سد الذرائع. وهو الصواب. وأطلقهما في المغني، والشرح، والرعاية الكبرى، والفروع^(١).

السياق الخامس: وفي كشف القناع: «[التاسع: المباشرة «من المحرم» فيما دون الفرج لشهوة بوطء أو قبلة أو لمس، وكذا نظرة لشهوة]؛ لأنه وسيلة إلى الوطء المحرم فكان حراماً»^(٢).

وبتأمل تلك السياقات واستصحاب اعتبار المذهب الحنبلي لقاعدة تعلق الوسائل بالمقاصد، وأثرها في التعليل للمذهب، والتي يجب أن يفهم سياقات المذهب من هذا الشأن في ضوء ما تقرر، قال المرداوي - رحمه الله - في مقدمته على التنقيح: «ربما عللت بعض المسائل ليدل على أصل أو قاعدة أو نكته غيرهما»^(٣)، ومعرفة ذلك لا يتحقق للفقهاء والمتفقه في المذهب إلا بتحليل تلك الصياغات ونظائرها المثورة في أبواب الفقه الحنبلي.



(١) المرجع السابق، ٥/٣٧٧.

(٢) كشف القناع، ٢/٤٤٧.

(٣) التنقيح، ص: ٣٠.

الفصل الثالث

تحليل النص الفقهي بالقرائن

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: القرائن المتصلة بالنص الفقهي.
- المبحث الثاني: القرائن المنفصلة عن النص الفقهي.
- المبحث الثالث: طرق معرفة القرائن المؤثرة في النص الفقهي.
- المبحث الرابع: تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي.
- المبحث الخامس: طرق دفع تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي.
- المبحث السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالقرائن.

تمهيد

تبيّن في الباب الثاني مفهوم القرينة وأقسامها باعتبارات عدة، كما أوضح الباحث طرق عمل القرائن المتصلة والمنفصلة، وبيان أهمية القرائن في تحليل النص الفقهي، وفي هذا الفصل من هذا الباب المعنى بيان طرائق التحليل ومنها التحليل بالقرائن سوف يشرح الباحث من خلاله بيان طرق التحليل بالقرائن وما تتعرض له عملية التحليل في هذا المسار من عوائق والمتمثلة في تعارض القرائن مع تحليل صورته وطرق دفعه، وجميع ذلك يتشكل من خلاله النظر العملي لدى الفقيه في التعامل مع النصوص الفقهية بنوعيتها.

فإن اعتبار القرائن في تحليل النصوص الفقهية يتحقق به مجريات ومسالك التحليل؛ لكون القرائن المتعلقة بالنص هي المتممة لتصوره على وفق مراد مُصِدِّره، كما أن التفرقة بين النص الفقهي وقرائنه يضعف التصور للمعاني الشرعية والأحكام الواردة في مضمون النص الفقهي؛ فالنص الفقهي لا ينشأ منفصلاً عن الأحوال المحتفة به، كما أنه لا يستقل في بيان كليات الشريعة إلا بضمائم تقترن به، يقرأ من خلالها الفقيه أبعاد النص، ومكوناته التي ارتبط بعضها ببعض حتى شكلت مضمون الحكم في معناه وصيغته ومبناه.

فاستيعاب طرائق تحليل النص بالقرائن لا شك بأنها كفيلة - بإذن الله - باكتمال منظومة التشريع وترتيبها على المستوى الفقهي العام من جهة، وعلى المستوى المذهبي من جهة أخرى.

ويأمل الباحث أن يقرب ذلك للفقيه من خلال المباحث الآتية بإذن الله العليم الحكيم.



المبحث الأول

تحليل النص الفقهي بالقرائن المتصلة به

كما هو بين من عنوان المبحث أن ثمة قرائن متصلة بالنص وهذا الاتصال إما أن يكون اتصالاً حقيقياً بالنص الفقهي لا يتحقق معناه إلا بإضافته للنص محل التحليل، وإما أن يكون اتصالاً معنوياً كحال المتكلم أو عرف المخاطب. والقرائن المتصلة وفق إحدى الحالين أمكن على الفقيه في تحليل النص الفقهي بها، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول: أن اتصال القرائن بالنص غالباً ما يكون غرض الاتصال واضحاً وجلياً، مما لا يستدعي كبير جهد في البحث عن القرائن الكاشفة عن المعنى الوارد في النص أو علاقة مكونات النص بالحكم المضمن في النص.

السبب الثاني: أن طبيعة النصوص الفقهية بنوعها، تقوم في الغالب على الأثر والمؤثر، سواء كان ذلك الأثر من باب الدليل والمدلول، أو العلة والمعلول وهكذا، وما كان هذا ارتباطه وتعلقه فإن كشف مناسبة ارتباط المذكورات ببعضها وتعلقها ببعض يسيراً؛ لأن مدار النص الفقهي على الأحكام الشرعية وهذه الأحكام لا تخرج عن الدليل وتأثيره والعلة ودوران الحكم معها.

السبب الثالث: أن عوائد الشارع بالنسبة للنصوص الفقهية الشرعية هي من المتممات للمعاني الشرعية وهذا أصل مستقر، وإنما التردد يقع في أذهان المكلفين، ولذلك لو يلاحظ الفقيه طبيعة المعنى الشرعي المقصود في النص الفقهي الشرعي لأدرك القرائن التي تتصل بالنص، والتي بها ينكشف للفقيه المعنى والحكم الشرعي في النص محل التحليل والعلاقة بين مكوناته، وهذا

في النصوص الفقهية الشرعية، أما النصوص الفقهية الاجتهادية فإن بناءها في الأعم يدور على أصليين هما:

الأصل الأول: الأصل الشرعي، وهذا قرائنه مدركة بتصور طبيعة الأصل الشرعي.

الأصل الثاني: الأصل المذهبي كأصل المذهب في الباب الفقهي الذي ينتمي له النص الفقهي محل التحليل، وقرائن ذلك تدرك بطريقتين:

الطريق الأولى: تصريح مُصدرِ النص الفقهي الاجتهادي بالقرائن.

الطريق الثانية: ظهور العرف المصاحب للنص الفقهي الاجتهادي وهي عوائد المذهب في الباب الذي ينتمي له النص الفقهي الاجتهادي.

واعتبارًا لما ذُكر فإن التحليل بالقرائن المتصلة يتخذ عددًا من المراحل، وهذه المراحل قد يحتاج لها الفقيه مجتمعة وقد يحتاج لبعضها، وهذا يعود إلى طبيعة النص واتصال القرائن به، وتكمن هذه المراحل في الآتي:

المرحلة الأولى: جمع روايات النص الفقهي:

والنص الفقهي إما أن يكون نصًا شرعيًا وهما نصوص الكتاب والسنة، وإما أن يكون نصًا اجتهاديًا، فإن كان نصًا شرعيًا فتجمع القراءات المتعلقة بالآية، وأما السنة فتجمع روايات الحديث.

والنص الفقهي الاجتهادي بطبيعته يختلف عن النص الفقهي الشرعي؛ لتعدد صورته وقوالب عرضه، ولكن ما يتعلق بالمدونات الفقهية المذهبية فتجمع نصوص مصدر النص في حال تعدد نصوصه، على سبيل المثال: جمع نصوص ابن قدامة - رحمه الله - فيما يتعلق بقراءة الفاتحة في الصلاة من كتابه المقنع والكافي والمغني وهكذا.

والمقصود من هذا الجمع التعرف على القرائن المتصلة بالنص الفقهي، وهذه القرائن قد تكون منطوقة وقد تكون مفهومة.

المرحلة الثانية: التعرف على طبيعة القرائن من حيث وظائفها:

وهذه الوظائف تشارك في بيان ما اقترنت به، فمنها ما يكشف المعنى، ومنها ما يخصص وهذا التخصيص قد يعين أحد الاحتمالات التي ترد على النص الفقهي، كما أن الصوارف من الظاهر إلى غيره من صور التخصيص، ومنها ما يعمم ما اقترنت به.

المرحلة الثالثة: تتبع الآراء الفقهية المبنية على القرائن المقترنة بالنص

الفقهي:

إن تعدد الآراء الفقهية المبنية على القرائن المقترنة بالنص الفقهي تشكل للفقهي معيارًا مناسبًا لفحص تلك القرائن من حيث الاعتبار لها وعدمه، كما أن التعارض يمكن دفعه من خلال الوقوف على الآراء الفقهية المتعلقة بالنص محل التحليل.

المرحلة الرابعة: نقد القرائن من خلال القواعد والضوابط المنظمة لها:

فثمة قرائن لغوية، ونحوية، ومنتية، وأصولية، ومذهبية، وهذه الأنواع من القرائن محكومة بقواعد وضوابط في العلم الذي تندرج فيه. فإن القواعد والضوابط الحاكمة تشارك في فحص القرائن ومدى مناسبتها من حيث اعتبارها في الاقتران من عدمه وفي كونها مؤثرة وتفيد في تحليل النص.

المرحلة الخامسة: قياس مدى تعلق القرائن المتصلة بالنص الفقهي محل

التحليل:

إن قياس قوة القرائن وأثرها مرتبط بمعرفة مدى تعلق القرائن المتصلة

بالنص الفقهي محل التحليل، وهذا الأمر لا يمكن أن يدركه الفقيه إلا من خلال المراحل السابقة المذكورة فالتفريط فيها إضعاف لقياس قوة القرائن وأثرها في النص محل التحليل.

وفي هذا المقام يُذكرُ الباحث القارئ بأهمية الاطلاع على ما تم بيانه في الباب الثاني فيما يتعلق بطريقة عمل القرينة المتصلة؛ فيها يستكمل القارئ المجالات العملية في هذا النوع من التحليل للنصوص الفقهية.

وأما المرحلة المذكورة فيمكن للفقيه تأملها من خلال مواطن الخلاف الفقهي العالي، وهذا الخلاف تتعدد مظانه بحسب النص محل التحليل، فالنصوص الشرعية مظانها كتب تفاسير آيات الأحكام، وشروح أحاديث السنة المعنية بذكر الخلافات، وكذلك شروح أحاديث الأحكام، وقد ذكر الباحث شيئاً منها في الباب الأول.

وأما النصوص الاجتهادية فيمكن تحصيل الحديث عن القرائن واعتبارها من مدونات الخلاف العالي، والمدونات التي اعتنت بالخلاف في المذهب الواحد، وهي مدرجة في بيان المدونات الفقهية المذكورة في الباب الأول من هذا البحث.



المبحث الثاني

تحليل النص الفقهي بالقرائن المنفصلة عنه

ما ذكر في القرائن المتصلة ينطبق في عمومه على القرائن المنفصلة ولكن ثمة مراحل قد تستقل بها القرائن المنفصلة، لكون القرائن المنفصلة مستقلة عن النص المراد اقترانها به فهي كلام تام المعنى، منفردة بمعناها ولكنها متصلة مع النص محل التحليل من حيث الموضوع.

ومظان القرائن المنفصلة المتعلقة بالنص الفقهي بنوعيه لا تختلف عما ذكر في المبحث السابق. وأما ما يتعلق بالمراحل العملية في تحليل النص الفقهي بالقرائن المنفصلة، فيمكن جعلها في مرحلتين بالإضافة إلى ما ذكره الباحث من مراحل في المبحث السابق، وهاتان المرحلتان هما:

الأولى: استقراء ما يحتف بالنص الفقهي محل التحليل من قرائن مجاورة مؤثرة في تشكل النص الفقهي:

لا يخفى بأن ثمة مؤثرات مجاورة للنص الفقهي وهذه المؤثرات ليست على أصل نشوء النص فقط بل ثمة مؤثرات تعين على بيان المراد بالنص وكشف العلاقة بين مضمون النص ومكوناته، فعلى سبيل المثال: أسباب النزول لآيات الأحكام، أو أسباب ورود الحديث بالنسبة لأحاديث الأحكام، أو دواعي إيراد الصحابي للآية أو الحديث النبوي.

كما أن النص الفقهي الاجتهادي وخاصة ما يتعلق بالفتاوى والأقضية لا يخلو من مؤثرات مجاورة قد تجعل الفقيه ينقل الحكم الشرعي المتمثل في النص الفقهي من المناط العام إلى المناط الخاص، ومن الأصل إلى الاستثناء، وذلك وفق قواعد مراعاة الخلاف حيناً، وحيناً وفقاً لتزاحم المصالح أو تزاحم المفاسد أو تعارض مصلحة ومفسدة.

ولذلك كان الاستقراء من المراحل الضرورية التي يجب أن تدرك من قبل الفقيه ليتسنى له تحليل النص بالقرائن المنفصلة وفق المعطيات المعتبرة في ميزان الاجتهاد، ومسلك تنزيل الدلائل على المسائل.

الثانية: استصحاب النظائر ذات المعنى المشترك، والنصوص ذات الموضوع الواحد:

إن النصوص الفقهية الشرعية تشمل الكليات والجزئيات، وهذه الكليات يعرضها الشارع من طريقتين؛ تعليل حكم الجزئيات بها، والطريق الأخرى النص عليها؛ إذ إن الرجوع إلى كليات الشريعة لفقه جزئياتها، يعتبر من القرائن التي تعين على فهم المقصود من الألفاظ الواردة في النصوص الشرعية، وتكشف عن المراد بها^(١)، وهذا يغلب على النصوص الشرعية من نصوص القرآن الكريم والسنة.

والكليات الشرعية تتكون من خلال تأمل النظائر المشتركة في معنى واحد، وتلك النظائر لا تخلو من توافق القرائن والمؤثرات التي صيرتها نظيراً لغيرها من المسائل.

وأن الموضوع الواحد الذي تتداوله نصوص متعددة لا يخلو من القرائن المعينة على استكمال المعنى وفهم الأحكام واستنباطها من النصوص، والنظائر والنصوص المتعلقة بموضوع واحد من أهم المعينات للفقيه على تحليل النص الفقهي بنوعيه.

وهذا ليس قاصراً على النصوص الفقهية الشرعية، بل إن النصوص الفقهية الاجتهادية يظهر أثر هذه المرحلة عليها بوضوح وذلك لأمرين:

(١) انظر: الموافقات، هامش «١» تعليق دراز، ٣٣/٤.

الأمر الأول: أن النصوص الفقهية الاجتهادية تقوم على قواعد في كشف المعاني والاستنباط، وهذه المسالك ذات دوائر مشتركة في الأدوات وبعض الطرق، وهذا بلا شك يؤدي إلى التوافق في القرائن من حيث الاعتبار والإعمال.

الأمر الثاني: أن الغالب في النصوص الفقهية الاجتهادية العمل وفق منهجية موحدة؛ كالعمل الفقهي المذهبي، فهو ذو أصول وقواعد وضوابط حاكمة للنصوص الفقهية التي تصدر عن أربابه، وهذا يصير إمكان التوافق والتناظر في المؤثرات والقرائن كبيرًا.



المبحث الثالث

طرق معرفة القرائن المؤثرة في النص الفقهي

إن طرق معرفة القرائن المؤثرة في النص الفقهي تظهر من خلال استيعاب موارد استفادة القرائن، وقبل بيان موارد القرائن لا بد من التفريق بين القرائن المتعلقة بالنصوص الفقهية الشرعية والقرائن المتعلقة بالنصوص الفقهية الاجتهادية، وهذا التفريق يقوم وفق طبيعة كل نوع من جهة وطبيعة وظيفة القرينة، ومن جهة أخرى:

فالقرائن المتعلقة بالنصوص الفقهية الشرعية شرعية من جميع الوجوه، والقرائن المؤثرات فيها لا بد أن تكون من جنسها، كما أن القرينة المقيدة للنص الشرعي لا بد أن تكون شرعية، والمخصصة والميسنة كذلك.

وأما القرائن المتعلقة بالنصوص الفقهية الاجتهادية، فمنها الشرعي باعتبار أن الشرع حاكم على النصوص عامة، ومنها النصوص الفقهية الاجتهادية، ولكن ثمة قرائن هي قرائن منهجية تنظم النص الفقهي الاجتهادي، وهذه القرائن تفسر قول إمام المذهب أو تكشف علاقة الفتوى أو الحكم الوارد في قضاء قاضٍ بأصول الإمام أو التحاقه بأصول المذهب.

وهذا قد يلحظه الفقيه في تعامل الفقهاء مع القواعد الفقهية بشكل واضح؛ حيث إن جملة من القواعد والضوابط الفقهية مندرجة تحت أصول المذهب، ولذلك تجد قيود القاعدة والقرائن المؤثرة فيها من داخل المذهب، ويغلب على تلك القرائن أنها ليست شرعية بل هي اجتهادية قد اعتبرها الأصحاب في تقرير المسائل وجمع الفروع وضبطها.

فالعلم بهذا التفريق يتحصل به معرفة القرائن المؤثرة في تحليل النص الفقهي. وأما موارد استفادة القرائن؛ فهي على النحو الآتي:

أولاً: ما يتعلق بالنصوص الفقهية الشرعية:

المورد الأول: النظر في جميع أجزاء النص الفقهي الشرعي، والعناية بجميع عناصره ومكوناته من الألفاظ والمعاني، ويشمل ذلك ربط النص بكل ما له تعلق بأصله أو مجاور له، قال الشاطبي -رحمه الله-: «فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره»^(١).

ويدخل في هذا المورد ما يحيط بالحدث -الوارد في النص الفقهي أو له تعلق به- من أسباب ومقاصد وعادات ونحوها، فإن اعتبار ذلك معين على معرفة مقدار التأثير للقرينة في النص محل التحليل، فإن كثيراً من كواشف تعلق الحكم الوارد في النص يكون من طريق الإحاطة بما ارتبط بالحدث من أسباب، كما أن الكثير منها يتوصل إليه من خلال ربطها بما هو معلوم عقلاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إن اللفظ لم يدل قط إلا بقرائن معنوية، وهو كون المتكلم عاقلاً له عادة باستعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى؛ وهو يتكلم بعادته والمستمع يعلم ذلك وهذه كلها قرائن معنوية تعلم بالعقل، ولا يدل اللفظ إلا معها»^(٢).

(١) الموافقات، ٤/٢٦٦.

(٢) مجموع الفتاوى، ٢٠/٤٥٩.

المورد الثاني: استقراء تفاصيل النصوص الشرعية، والتأمل في معانيها التي جاءت الشريعة بإثباتها، التي تنتهض بالنظر في المقاصد الشرعية المعتمدة بقواعدها وكلياتها العامة عند قيام الفقيه بتحليل النصوص الفقهية الشرعية، قال الجويني - رحمه الله -: «ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة»^(١).

ولهذا فإن من مهمات الفقيه في أثناء تحليله للنصوص الفقهية الشرعية مراعاة المقاصد باعتبارها من موارد القرائن المؤثرة في تكوّن النص الفقهي الشرعي فهمًا وتحليلًا واستنباطًا، قال الشاطبي - رحمه الله -: «قد قام الدليل على اعتبار المصالح شرعًا، وأن الأوامر والنواهي مشتملة عليها، فلو تركنا اعتبارها على الإطلاق؛ لكننا قد خالفنا الشارع من حيث قصدنا موافقته، فإن الفرض أن هذا الأمر وقع لهذه المصلحة، فإذا ألغينا النظر فيها في التكليف بمقتضى الأمر؛ كنا قد أهملنا في الدخول تحت حكم الأمر ما اعتبره الشارع فيه؛ فيوشك أن نخالفه في بعض موارد ذلك الأمر»^(٢).

فتقرر من خلال ما أورده الشاطبي أمران^(٣):

الأول: أنه في حال عدم اعتبار المقاصد كقرائن في التعامل مع النص الشرعي فقد تحصل المخالفة من حيث قصدنا الموافقة بفعل مقتضى الصيغة المجردة عن القرائن التي تحدد معناها.

الثاني: أن إهمال اعتبار المصلحة التي ورد الأمر أو النهي لتحقيقها يجعل الفقيه غير ضابط لحدود الأمر أو النهي؛ لأنه لا يكون له مرشد إلى مقصد الشارع سوى مجرد الصيغة، وقد لا تكون كافية في تحديد المقصد، فإذا التزم

(١) البرهان في أصول الفقه، ١/٢٠٦. (٢) الموافقات، ٣/٤١٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، هامش «٣، ٤» تعليق دراز، ٣/٤١٥.

الفقيه الوقوف معها فقط؛ فقد ينحرف عن الغرض الذي يرمي إليه الشرع. وبوقوع هذين الأمرين فإنه ينشأ قصور في تحليل النص الفقهي الشرعي، لكون القرائن المتصلة بالنص والمنفصلة عنه يستتم بها تصور النصوص الفقهية الشرعية وفق مراد الشارع، فالتقصير في استيعابها قادح من قواعد تصور الأحكام وروافدها من الأدلة وأصول الشريعة وكلياتها.

المورد الثالث: الرجوع إلى تعامل الصحابة -رضوان الله عليهم- مع النصوص الشرعية؛ فإن الصحابة قد أدركوا القرائن الحالية والمقالية، لمشاهدتهم النبي -عليه الصلاة والسلام- وأفعاله وأقواله، ومعرفتهم لأسباب النزول، وورود أقواله عليه الصلاة والسلام، قال الشاطبي - رحمه الله -: «فهم أقعد في فهم القرائن الحالية وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات؛ فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم؛ فالمسألة اجتهادية»^(١).

وقال أبو سعيد العلاني - رحمه الله -: «حضروا التنزيل، وفهموا كلام الرسول ﷺ واطلعوا على قرائن القضايا، وما خرج عليه الكلام من الأسباب والمحامل، التي لا تدرك إلا بالحضور، وخصهم الله تعالى بالفهم الثاقب، وحدة القرائن، وحسن التصرف؛ لما جعل الله فيهم من الخشية والزهد والورع، إلى غير ذلك من المناقب الجليلة، فهم أعرف بالتأويل وأعلم بالمقاصد»^(٢).

(١) المرجع السابق، ١٢٨/٤.

(٢) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، لأبي سعيد العلاني، تحقيق: الدكتور: محمد الأشقر، جمعية التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص: ٦٤.

فعلوم الصحابة- رضوان الله عليهم- كانت كامنة في تصرفاتهم العلمية، وتطبيقاتهم لمسائل الشرع، وكانت ربما تبرز في صورة عارضة، أو لمحة خاطفة، مقترنة بنتائجها؛ إذ لم يكن في أيامهم تقرير للقواعد والضوابط العلمية المجردة من حيث هي، بل كانت القواعد والضوابط ممزوجة لتطبيقاتهم^(١)، وهي حاضرة في أذهانهم فكان التقييد عندهم ممارسًا عمليًا وإن لم يدونوه، ولذلك تجد مسالكهم في أعمال القرائن منعكسة في تقريراتهم في الفتاوى والأقضية، والتداول العلمي بين بعضهم، ومسالكهم وتصرفاتهم في السياسة الشرعية، فرضي الله عنهم وأرضاهم^(٢).

ثانيًا: ما يتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية:

إن القرائن في النصوص الفقهية الاجتهادية معتبرة في تصور تلك النصوص وتحليلها، وهذه القرائن لا تخرج في وظائفها عن القرائن في النصوص الفقهية الشرعية، ولتلك القرائن موارد هي محال اجتهادية، وهذه الموارد على النحو الآتي:

المورد الأول: منصوصات الأئمة من الفقهاء من طبقة التابعين ومن بعدهم؛ فإن الفقهاء المتقدمين أقعد في معرفة العلوم، وهذا متحقق في الفقه، فإن اجتهاد المتقدمين أقعد من الفقهاء المتأخرين، قال الشاطبي -رحمه الله- : «أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين... فالتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما يبلغه المتقدم، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري؛ فأعمال المتقدمين - في إصلاح دنياهم ودينهم- على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق

(١) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ١٠٨.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين، ١/ ٢٨.

أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم، وأقوالهم، وحكاياتهم؛ أبصر العجب في هذا المعنى»^(١).

وقد بنى الفقهاء المتأخرون فقههم على ما قرره المتقدمون، لذا فإن القرائن التي يمكن أن يستفيد منها الفقيه في تعامله مع نصوص المتأخرين رد فقههم إلى فقه المتقدمين، ولهذا تجد أن أصول المذاهب تكونت وفق ذلك، وهذا صير فقه المتقدمين كالقرائن؛ من حيث اعتبار أصولهم وقواعدهم في توجيه فقه المتأخرين؛ وكاشفة لنصوصهم.

المورد الثاني: مدونات المذاهب الفقهية، فإن المدونات الفقهية في عموم المذاهب درج كاتبوها على إعداد متون مختصرة تعنى بنشر الفروع الفقهية وفق تراتيب انتهجها المدونون في كل مذهب، وبعد هذه المختصرات تأتي الشروح، وبعد الشروح تأتي الحواشي، وهذا ترتيب في الصياغة من مصالحه التي يجنيها الفقيه معرفة القرائن التي تعينه على تصور النصوص الفقهية للمذهب من حيث ألفاظها وأصولها وتكونها وغير ذلك. وبهذا يتحصل للفقيه من هذه المدونات المذهبية اجتماع أقوال الأصحاب وتدوينها، مما يجعله يستدل ببعضها على بعض، وبمبينها على مجملها، وبخاصها على عامها، وبمقيدها على مطلقها، فقد تناقلها الأصحاب نقلًا مستفيضًا^(٢). قال القرافي - مشيرًا لذلك: «اعلم أن طالب العلم له أحوال:

الحالة الأولى: أن يشتغل بمختصر من مختصرات مذهبه فيه مطلقات مقيدة في غيره، وعمومات مخصوصة في غيره، ومتى كان الكتاب المعين

(١) الموافقات، ١/١٤٨، ١٤٩.

(٢) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٢٥٣، ٢٥٤.

حفظه وفهمه كذلك، أو جوز عليه أن يكون كذلك حرم عليه أن يفتي بما فيه، وإن أجاده حفظاً وفهماً إلا في مسألة يقطع فيها أنها مستوعبة التقييد، وأنها لا تحتاج إلى معنى آخر من كتاب آخر فيجوز له أن ينقلها لمن يحتاجها على وجهها من غير زيادة ولا نقصان، وتكون هي عين الواقعة المسؤل عنها لا أنها تشبهها ولا تخرج عليها، بل هي حرفاً بحرف؛ لأنه قد يكون هنالك فروق تمنع من الإلحاق أو تخصيص أو تقييد يمنع من الفتيا بالمحفوظ فيجب الوقف.

الحالة الثانية: أن يتسع تحصيله في المذهب بحيث يطلع من تفاصيل الشروحات والمطولات على تقييد المطلقات وتخصيص العمومات، ولكنه مع ذلك لم يضبط مدارك إمامه ومسنداته في فروعه ضبطاً متقناً، بل سمعها من حيث الجملة من أفواه الطلبة والمشايخ فهذا يجوز له أن يفتي بجميع ما ينقله ويحفظه في مذهبه؛ اتباعاً لمشهور ذلك المذهب بشروط الفتيا^(١).

المورد الثالث: أصول المذهب وإمامه، تعد أصول المذهب والإمام من الأصول الحاكمة على نصوص المذهب الفقهية الاجتهادية؛ وسبب ذلك هو اعتماد فقهاء المذهب أصول المذهب كموجهات لإعمال فقه الفقيه في المذهب في أثناء تعامله مع الوقائع والأحداث، ومما يجلي هذا المعنى ما قاله محمد بن الحسن الحجوي - رحمه الله - جواباً على من افترض مسألة نصها: [لو أن نازلة وقع فيها راجح المذهب أو مشهوره في كفة، ووقع فيها القول الضعيف في كفة، وتأييد الضعيف بجريان العمل عليه، واستقراره فأيهما يقدم]: «هذا مبني على أصول في المذهب المالكي، فإذا كان العمل بالضعيف لدرء مفسدة فهو على أصل مالك في سد الذرائع، أو جلب مصلحة فهو على

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ١٠٧/٢.

أصله في المصالح المرسله، فإذا زال الموجب عاد الحكم المشهور؛ لأن الحكم بالراجع ثم المشهور واجب، وعليه، فالعمل لا يعتمد إلا إذا جرى بقول راجح، أو من قاض مجتهد الفتوى، بين وجه ترجيح ما عمل به؛ لأن المجتهد هو الذي يقدر على تمييز ما هو مصلحة، وما هو مفسدة، أو ذريعة إليها، ويميز ما هو في رتبة الضروريات، والحاجيات، وما هو في رتبة التحسينيات، وعلى كل حال لا يقدر على نقد مثل هذا إلا من بلغ رتبة الاجتهاد المذهبي، وأما من لم يبلغها، فليس له رخصة في أن يترك المشهور إلى الشاذ في الفتوى، والحكم أصلاً، فالباب دونه مسدود»^(١).

المورد الرابع: الواقع والحال الاجتماعية والسياسية والعلمية التي تحيط بالفقيه مُصدر النص الفقهي الاجتهادي؛ حيث إن الفقه علم يحيط الحياة العملية بالأحكام، فهو منظومة الأحكام التي يصدرها الفقيه على الواقع، والفقيه لديه جملة من الأصول التي يراعي فيها الواقع ليس تمثيلاً وجرياً لذات التأثير، بل المقصود المراعاة التي يتحقق بها المقصد الشرعي الذي ظهر مناطه، وقامت المناسبة لتنزيل الحكم عليه، وهذا التفاعل يجعل الفقيه في إصداره للنصوص الفقهية متكاملًا مع هذا الواقع؛ لذا كان الواقع جزءًا من عنصر النص الفقهي الاجتهادي، وهذه الجزئية تعني أنه يمكن أن ينكشف من طريقه لمن يحلل النصوص الفقهية الاجتهادية وخاصة القائمة على إلحاق العلاقة بين بعض مكونات النص، وهذا يجعل الواقع والحال المحيطة بالفقيه من القرائن التي لا بد من ملاحظتها أثناء تحليل نصوص الفقهاء الاجتهادية كما لاحظها الفقهاء أثناء العملية الاجتهادية في تنزيل الأحكام.

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي، دار المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، ١٣٤٠هـ / ٢٠٠٦م.

والعرف الدارج هو كذلك مندرج هنا، لكون العرف استقرارًا في العادات والأحوال يلاحظه الفقيه في تقرير الأحكام، وقد مضى في مباحث سابقة دور العرف في تحليل النصوص الفقهية بنوعيتها باعتبار عرف الخطاب على جهة الخصوص لكونه هو المناسب للبحث في هذه الأطروحة، ولذلك قال الفقهاء: «ينبغي لكل مفتٍ أن ينظر إلى عادة أهل بلده فيما لا يخالف الشريعة، فإن للعرف اعتبارًا في الشرع، فللمفتي اتباع العرف، الحادث في الألفاظ العرفية، وكذا في الأحكام التي بناها المجتهد على ما كان في زمانه وتغير عرفه إلى عرف آخر، بعد أن يكون المفتي ممن له رأي، ونظر صحيح، ومعرفة بقواعد الشرع، وإن لم يكن مجتهدًا، حتى يميز بين العرف الذي يجوز بناء الأحكام عليه وبين غيره»^(١).



(١) أدب المفتي، لمحمد عيم الإحسان البركتي، بعناية د. عصمت الله عنایت الله، الصدف بيلشرز، كراتشي، باكستان، ص: ٥٧٧.

المبحث الرابع

تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي

إن الشمول الوظيفي للقرائن في النصوص الفقهية يجعلها تتكاثر في النص الواحد فبعضها يكمل بعضًا، وفي بعض الأحوال قد تتعارض القرائن في توظيف النص الفقهي أو تفسيره أو الاستنباط منه، وقد ذكر الغزالي - رحمه الله - إمكان وقوع تعارض القرائن، وذلك حينما تحدث عن مسألة: دخول المخاطب تحت خطابه العام، حيث قال: «ومجرد كونه مخاطبًا ليس قرينة قاضية بالخروج عن العموم في كل خطاب، بل القرائن فيه تتعارض، والأصل اتباع العموم في اللفظ»^(١). وهذا في طبيعة الحال سيؤثر انعكاسه على تحليل النص الفقهي مما يعيقه، ولكن من الفوائد التي كثيرًا ما تتحقق من التحليل للنصوص التعرف على أسباب التعارض بين القرائن، وهذا بدوره يجعل من يشتغل بالتحليل للنصوص الفقهية أكثر استيعابًا للمعاني الشرعية والمضامين الفقهية في بطون النصوص الفقهية، وسوف يتعرض الباحث - بإذن الله - لذلك في أثناء الحديث عن الضوابط والفوائد في تحليل النصوص الفقهية.

لكن الذي يعني الناظر في فصول هذا البحث في هذا المقام التعرف على معنى التعارض، وصوره في واقع القرائن، وكيف دفعه في حال وقوعه، وهذا ما سوف يوضحه الباحث - بإذن الله - من خلال المطالب الآتية:

(١) المستصفى، ١٥٣/٢.

المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحًا.

أولاً: تعريف التعارض في لسان أهل اللغة^(١):

التعارض: مصدر تعارض من المعارضة، وهي المقابلة على سبيل الممانعة والمواقعة، ومنه: اعترض فلان فلاناً: أي: وقع فيه، ويقال: لفلان ابن يعارضه: أي يقابله بالدفع والمنع. ويقال: عارض الكتاب معارضةً وعراضاً: قابله بكتاب آخر

إذن فمنحول معنى التعارض في اللغة هو: التقابل، والتماثل، والمواقعة.

ثانياً: تعريف التعارض في اصطلاح الأصوليين^(٢):

قد عرّف الأصوليون التعارض بتعريفات عدة: منها:

التعريف الأول: تقابل دليلين على سبيل الممانعة.

التعريف الثاني: تقابل الحجتين على السواء لا مزية لأحدهما في حكمين متضادين.

التعريف الثالث: تقابل دليلين على وجه يمنع كلّ واحد منهما مقتضى صاحبه.

والذي يلحظه الناظر أن تعاريف التعارض المنقولة هنا، والتي لم تنقل منصباً على تعارض الحجة والدليل، مقام الحديث هنا عن القرائن في النص الفقهي، وعليه فإن الباحث يعرف التعارض الذي يتناسب مع موضوع البحث،

(١) انظر: تهذيب اللغة، ١/٤٦٣، والصحاح، ٣/١٠٨٧، وتاج العروس، ٥/٥١، والقاموس المحيط،

٢/٣٤٨، والكلّيات / ٨٥٠.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٦/١٠٩، وشرح الكوكب المنير، ٤/٦٠٦، وإرشاد الفحول / ٢٧٣، وأصول السرخسي ٢/١٢، وأصول البيهقي مع كشف الأسرار، ٣/١٦٢، ونهاية السؤل ٢/٢٠٧.

فهو: تقابل أمرين متساويين على وجه يقتضي كُلاً واحداً منهما خِلافَ ما يقتضيه الآخر، يصاحبان النص الفقهي لبيان المراد به وكشف العلاقة بين مكوناته في حال الاحتمال.

شرح التعريف:

«تقابل»: كالجنس في التعريف، يشمل كُلاً تقابل.

«أمرين»: مثني أمر، وهو جنس في التعريف، فيشمل اللفظ والحال، فتدخل فيه القرينة اللفظية والحالية.

«متساويين»: قيد خرج به تقابل أمرين غير متساويين.

«يقتضي كُلاً واحداً منهما خِلافَ ما يقتضيه الآخر»: قيد خرج به اتفاق ما يقتضيه الأمران في النص الفقهي، فلا يكون تعارضاً، وإنما ترادفاً وموافقة.

«يصاحبان» أي: يقارنان، فالقرينة لا تستكمل إطلاقها إلا أن تصاحب وتقارن شيئاً.

«النص الفقهي» وهو: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو مقدماته. وهو يشمل النص الفقهي الشرعي والنص الفقهي الاجتهادي.

«لبيان المراد به» أي: يوضحه، والبيان في اللغة: الكشف عن الشيء، وهو أعم من النطق، فيتحقق البيان بالقول والفعل والحال.

«ويكشف العلاقة بين مكوناته» أي: مكونات النص الفقهي، التي تشمل ألفاظه، ودلالاتها، الدليل والمدلول، والمؤثر والأثر، والعلة والحكم. وكشف العلاقة ببيانها وتوضيحها.

«في حال الاحتمال»: تقييد النص الفقهي في حال الاحتمال؛ لإخراج

النصوص الفقهية التي تستقل إفادة المعنى والحكم ولا تحتاج إلى انضمام غيرها إليها، فهي تدل على المعنى والحكم من غير التردد بين معنيين أو أكثر. كما يشمل الاحتمال النسخ بالنسبة للنص الفقهي الشرعي، وتغير الاجتهاد بالنسبة للنص الفقهي الاجتهادي.

المطلب الثاني: صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي.

إن محال تحليل النصوص الفقهية متعددة، وهذا التعدد يعود إلى أغراض التحليل، فثمة تحليل يتعلق بالألفاظ ودلالاتها، ومنه ما يتعلق بصور الأحكام ومواطن تأصيلها وطرائق الاستدلال لها، وما يؤثر في تشكيلها مما جاورها من الأحوال والأعراف، وهذا غالبًا ما يكون في النصوص الفقهية الشرعية، وأما النصوص الفقهية الاجتهادية فهي قد شاركت النصوص الفقهية الشرعية في بعض ما ذكر؛ لاختلاف طبيعة كل منهما.

ولكن ثمة محال تختص بها النصوص الفقهية الاجتهادية تتعلق بارتباط تلك النصوص بأصول المذهب وقواعده.

وبناء على ذلك فإن القرائن - كما ذكر الباحث سابقًا - قد تشترك أدوارها ووظائفها على مستوى النصوص الفقهية بنوعيتها، لذلك فإن التعارض بينها متشابه في الصورة وطرائق دفعها.

ولكن قد تستقل النصوص الفقهية الاجتهادية بشيء من صور التعارض وطرائق دفعها، وهذا يلزم الباحث أن يكون بيان صور التعارض بين القرائن في النصوص الفقهية على النحو الذي سيأتي - بإذن الله - وهنا يلفت الباحث الانتباه إلى أن صور التعارض سيسردها الباحث مع أمثلتها، ثم يقوم ببيان طرق دفعها في المطلب الذي بعده:

أولاً: صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي الشرعي:

لقد اعتنى العلماء برصد صور التعارض بين النصوص الشرعية عموماً والفقهاء منها خصوصاً؛ لكونها ذات علاقة بعمل المكلف وتنفيذ مضامين تلك النصوص من الأحكام، ولذلك فإنك تجد من ألف في ذلك تأليفاً مفرداً، أو قد يعتني بهذا الموضوع في أثناء وقوفه على مظانه ومواطنه كما هو الحال في صنيع بعض المفسرين، والشراح للحديث النبوي، وفي هذا المقام يحتاج الباحث أن يبين بعض هذه الصور المتعلقة بمقاصد البحث وغرضه؛ حيث إن صور التعارض ليست وصفاً لحقيقة الأمر وواقعها وإنما هو كشف لما وقع في أذهان العلماء وبعض الفقهاء، وإلا فإن الشرع متكامل لا تعارض فيه كما قرر أهل العلم وكما بين الباحث ذلك في موطنه، وعليه فإن العلماء قد يظهر لهم التعارض بين القرائن في أثناء تفسير النصوص الشرعية، أو في أثناء الاستنباط، أو في أثناء إيراد المخالف أو استفتاء المستفتي، أو في أثناء تحليلهم لمضامين النصوص الفقهية الشرعية. وبعد هذا يحسن الدلوف في بيان المقصود من إيراد صور تعارض القرائن في النص الفقهي الشرعي.

الصورة الأولى: تعارض القرائن المقالية:

قد يقع التعارض بين القرائن المقالية المصاحبة لأمر في نص فقهي، ويكون تعارضها بسبب تباين العلماء في الفهم لها، واستفادة الحكم منها^(١):

مثال ذلك:

اختلاف الفقهاء في حكم إعطاء المطلقات اللواتي طلقن قبل الميسس

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١٠/٢٤٠.

ولم يفرض لهن مهر ما يتمتعن به من مال، فالأمر في قوله: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾^(١) ظاهره الوجوب كما عليه الجمهور^(٢)؛ لأن أصل الصيغة للوجوب مع قرينة قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) وقوله بعد ذلك في الآية التي بعدها: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٤) لأن كلمة ﴿حَقًّا﴾ تؤكد الوجوب، والمراد بالمحسنين عند هؤلاء المؤمنون، فالمحسن بمعنى المحسن إلى نفسه بإبعاها عن الكفر، وهؤلاء جعلوا المتعة للمطلقة غير المدخول بها وغير المسمى لها مهر واجبة؛ لثلا يكون عقد نكاحها خاليًا عن عوض المهر.

وذهب جماعة^(٥) إلى أن الأمر هنا للندب، لقوله بعد: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) فإنه قرينة على صرف الأمر إلى أحد ما يقتضيه، وهو ندب خاص مؤكد للندب العام في معنى الإحسان، فجعلها: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣)، ولو كانت واجبة، لجعلها حقًا على جميع الناس، ومفهوم جعلها ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) أنها ليست حقًا على جميع الناس، وكذلك قوله: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾^(٤) في الآية التي بعدها؛ لأن المتقي هو كثير الامتثال، على أننا لو حملنا المتقين على كل مؤمن لكان بين الآيتين تعارض المفهوم والعموم، فإن المفهوم الخاص يخصص العموم^(٦).

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

(٢) وهو قول علي، وابن عمر، والحسن، والزهرري، وابن جبير، وقادة، والضحاك، وإسحاق بن راهويه، وقاله أبو حنيفة والشافعي وأحمد. (انظر: البناية في شرح الهداية، والجامع لأحكام القرآن، ٣/٢٠٣، والحاوي، ٩/٤٧٥، والتحرير والتنوير، ٢/٤٤٠).

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٤١.

(٥) وهو قول مالك وشريح. (انظر: البناية في شرح الهداية، والجامع لأحكام القرآن، ٣/٢٠٣، والحاوي، ٩/٤٧٥، والتحرير والتنوير، ٢/٤٤٠).

(٦) التحرير والتنوير، ٢/٤٤٠. «بتصرف».

الصورة الثانية: تعارض القرائن الحالية:

إن التعارض بين القرائن الحالية المصاحبة للنص الفقهي الشرعي ممكن الوقوع بحيث يقتضي بعضها خلاف ما يقتضيه الآخر.

مثال ذلك^(١):

اختلاف العلماء في وجوب الاغتسال في حال إكسال الرجل أثناء جماعه لأهله^(٢)، وهذا الاختلاف مبناه على تعارض قرينتين حاليتين صاحبتا ما أورده زيد بن ثابت - رضي الله عنه - حيث ذكر «أن الصحابة كانوا يكسلون»^(٣) على عهد رسول الله - عليه الصلاة والسلام - ولا يغتسلون»^(٤):

القرينة الأولى: سكوت النبي - عليه الصلاة والسلام - عن الإنكار على الصحابة - رضوان الله عليهم - حيث فهم بعض العلماء من ذلك عدم لزوم الاغتسال من الإكسال؛ لكونه من الأمور التي تعم بها البلوى، وما كان هذا حاله فالمتغلب على الظن اطلاع النبي - عليه الصلاة والسلام - على فعل الصحابة.

القرينة الثانية: أن الإكسال من الأمور المستورة، ويرخى لها ستار السر؛ لذا خفي أمرها ولم يظهر، وعليه فإن النبي - عليه الصلاة والسلام - لم يطلع على فعلهم هذا.

الصورة الثالثة: تعارض القرينة المقالية والقرينة الحالية:

- (١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/٢٤٣، ٢٤٢.
- (٢) انظر: المجموع شرح المذهب، ٢/١٣٧، ١٣٦، والمغني، ١/٢٧١، والمحلى، ٤/٢.
- (٣) أكسل الرجل: إذا جامع ثم أذركه فتور فلم يُنزل. (النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/١٧٤، وانظر: تهذيب اللغة، ٦/١٥١).
- (٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مطولاً، ٣٥/٢٢، ٢٣، (قال محققو المسند: صحيح) «٣٥/٢٣».

قد تتعارض القرائن الحالية والمقالية في نص فقهي شرعي، وهذا التعارض يكمن في أن القرائن الحالية تدل على خلاف ما يستفاد من القرائن المقالية.

مثال ذلك^(١):

اختلاف العلماء في مسألة: هل يعذب الميت بسبب بكاء أهله عليه؟ ومدار سبب هذا الاختلاف على تعارض قريتين، هما:

القريئة الأولى «مقالية»: وهي ظاهر قوله ﷺ: (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه)^(٢). وينضم لهذه القريئة ما نقل من جزم عن أكثر من صحابي رضوان الله عليهم.

القريئة الثانية «حالية»: وهي سبب ورود الحديث الذي أفاد أن قول النبي - عليه الصلاة والسلام- قد خُصَّ به شخص معين، حيث ثبت عن عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها - إنكارها على عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - حينما بلغها أنه يقول: (إن الميت ليعذب ببكاء الحي)، فقالت: «غفر الله لأبي عبد الرحمن؛ أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مرَّ رسول الله ﷺ على يهودية يُبكي عليها، فقال: (إنهم ليكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها)»^(٣).

ثانياً: صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي الاجتهادي:

إن صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي الاجتهادي لا تختلف

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين، ١/٢٤٤-٢٤٦.

(٢)، (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز: باب قول النبي ﷺ: (يعذب الميت ببعض بكاء

أهله عليه) ٣/١٨٠، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه،

في عمومها عن صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي الشرعي؛ ولعل ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

السبب الأول: أن تعامل الفقهاء مع النص الفقهي الاجتهادي متقارب مع النص الفقهي الشرعي، من حيث إعمال قواعد دلالات الألفاظ، واعتبار المفاهيم وعدمها، وما كان هذا حاله فإن الأفهام قد تتعارض في توجيه مراد صاحب النص.

السبب الثاني: أن النصوص الفقهية الاجتهادية من طبيعتها الارتباط بالمناطات واعتبار العلل، ومراعاة الواقع من حيث جلب المصلحة أو تكثيرها أو دفع المفسدة وتقليلها، وهذا يجعل الفقهاء يقفون أمام هذه النصوص الاجتهادية موقف الموازنة والترجيح في حال التعارض.

السبب الثالث: أن الفقهاء المجتهدين لهم عوائد لفظية وحالية وقواعد وأصول قارة يدور حولها فقههم وبوقفها يوجه الأصحاب آراءهم، ولذلك فإن الأصحاب يعدون تلك الثوابت من القرائن التي يحمل عليها نص الفقهاء المجتهدين في حال التردد في معناه وحمله.

وفي هذا الموطن سيعرض الباحث لبعض الصور من تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي الاجتهادي، وذلك على النحو الآتي:

الصورة الأولى: تعارض القرائن المقالية:

قد تتعارض القرائن المقالية في النص الفقهي الاجتهادي، وهذا التعارض يؤدي إلى حمل النص على وجوه يقتضي بعضها خلاف ما يقتضيه الآخر.

مثال ذلك^(١):

(١) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب، ١/١٢٦، والمجموع شرح المذهب، ٢/٢٦-٢٨.

اختلف بعض الشافعية في إدخال لمس المحارم في عموم النساء الوارد في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١)، وسبب التردد إطلاق الشافعي المس دون بيان، وعليه فقد تعارضت القرائن في حمل قول الشافعي بالنقض من مس المرأة على المحارم من النساء، فكان الحال كالآتي:

القرينة الأولى: عموم الآية: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

القرينة الثانية: عوائد الناس؛ حيث إنه إذا ذكرت الملامسة، وأضيفت إلى النساء، أشعر ذلك بلمس اللواتي يُعْنَيْنِ، ويُقصدُن باللمس، ويُعدَدْنَ محلاً للمس الرجال، واستمتاعهم.

ويعتضد هذا بأمرين:

أحدهما: أن من المفسرين من حمل الملامسة على المجامعة، ومنهم من حملها على الجس باليد، ولم يختلفوا في المحل، فليقع الجس عند من يحمل الملامسة عليه في محل المجامعة.

والثاني: أن الملامسة مذكورة في سياق الأحداث، وهذا يُخَيِّلُ لمسًا هو مظنة الاستمتاع.

الصورة الثانية: تعارض القرائن الحالية:

ثمة أحوال يتخذها بعض المجتهدين في عرضهم لآرائهم الفقهية أو أحكامهم على وقائع معينة، مما جعل الأصحاب يتردد حملهم لمعاني هذه الأحوال في حال ورودها في جواب أو بيان لذلك المجتهد، وهذا التردد لا يمكن الجمع بينه لاحتمال التقابل في الحكم.

مثال ذلك:

الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - له أحوال في بعض جواباته تردد

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

الأصحاب في حملها، منها: «إشارته، أو حركته، وهي: ما كان من ذلك في جوابه غير صريح في الحكم، متردداً بين حكمين من أحكام التكليف، فيحتمل جوابه في مسألة ما: الوجوب، أو السنية، أو يحتمل في أخرى: التحريم، أو الكراهة. أو يكون بحسب القرائن.

ثم هذا الاحتمال، والتردد، قد يكون ضعيفاً فيطرح، وقد يكون قوياً، فهذا يجول فيه نظر الفقيه في إنزاله مرتبته الحكمية»^(١).

الصورة الثالثة: تعارض القرائن المقالية والحالية:

وهذه الصورة نادرة الحدوث في النصوص الفقهية الاجتهادية، لكون القرائن المقالية أقوى وهي المقصودة في إنشاء النص، ويغلب على النصوص الفقهية الاجتهادية اعتبار القرائن القولية، وتبقى الحالية محل اجتهاد، ولذا لم يعتبر الحنابلة فعل أحمد قاضياً على منصوصه في حال التعارض، إلا إذا قترن به قول.

مثال ذلك:

جاءت الرواية عن أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن إمامة الصبي للبالغ لا تصح في الفرض ولا في النفل. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل - رحمه الله -: «سألت أبي عن غلام أمّ قوماً قبل أن يحتلم؟ قال: لا يعجبني»^(٢) أن يؤم

(١) المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٤٥. «بتصرف يسير».

(٢) «قول أحمد بن حنبل: «لا يعجبني»: اختلفوا فيما يفيد؛

القول الأول: يفيد: الكراهة

القول الثاني: يفيد: التحريم. وهو اختيار ابن حامد

القول الثالث: حملة على ما تفيد القرائن من: كراهة، أو تحريم، أو إباحة. (المدخل المفصل

لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٤٨) «بتصرف يسير».

إلا أن يحتلم»^(١)، وقال أيضاً: «قلت لأبي: إذا صلى الغلام الذي لم يدرك؟ قال: يعجبني أن يكون بالغاً. قلت: في رمضان؟ قال: لا يعجبني إلا من بلغ، والفريضة أشد»^(٢).

هذا منصوص أحمد بن حنبل - رحمه الله - ولكن جاء نقل عنه - رحمه الله - نصه: «أن حنبلاً قال: «كنت أصلي بأبي عبد الله في شهر رمضان التراويح وأنا غلام مراهق، وكان أبو عبد الله يصلي بهم المكتوبة»^(٣)، وجاء نقل آخر نصه: «أنه صلى في قيام خلف أبي علي حنبل ابن عمه وهو غير بالغ، فلما بلغ قال: ليؤمننا في الفرائض»^(٤). وهذان النصان الأخيران أثبتا فعلاً لأحمد اقترن به قول يقضي بالتفريق بين النفل والفرض بالنسبة إلى صحة إمامة الصبي.

وهذا المثال يُعد من صور تعارض القرائن المقالية والحالية.



-
- (١) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله بن أحمد، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص: ١١٠.
- (٢) المرجع السابق، ص: ١١٣.
- (٣) كتاب الروايتين، ١/ ١٧٢.
- (٤) تهذيب الأجوبة، ص: ٤٥.

المبحث الخامس

طرق دفع تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي

إن دفع التعارض بين القرائن المؤثرة في النص الفقهي بنوعيه غالبًا لا تخرج عن طريق دفع التعارض بين الأدلة الشرعية، فالقرائن من متممات النصوص الشرعية وهي من جنسها، فثمة قرائن مطلقة تندفع بالتقييد، وقرائن عامة تندفع بالتخصيص، وقرائن ضعيفة تندفع بالقوية وهكذا.

وفي هذا المقام يعرض الباحث إلى بعض دوافع التعارض بين النصوص الفقهية وفق الآتي:

أولاً: من طرق دفع التعارض بين القرائن المؤثرة في النص الفقهي الشرعي:
الأولى: دفع التعارض تخصيص العموم؛ إما بمنطوق أو بمفهوم، والمثال الذي ذكره الباحث، دفع تعارض القرائن فيه بأن قرينة العموم خصصت بالمفهوم، وأصلية الوجوب في الصيغة الوارد بها النص في قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ﴾^(١)، صرفت بقرينة الاستحباب، قال الطاهر بن عاشور- رحمه الله-: «عن ابن حبيب، أنه قال بتقديم العموم على المفهوم عند التعارض، وأنه الأصح عند الأصوليين، قلت: فيه نظر، فإن القائل بالمفهوم، لا بد أن يخصص بخصوصه عموم العام إذا تعارضاً، على أن لمذهب مالك أن المتعة عطية ومواساة، والمواساة في مرتبة التحسين، فلا تبلغ مبلغ الوجوب، ولأنها مال بذل في غير عوض، فيرجع إلى التبرعات، والتبرعات مندوبة لا واجبة، وقرينة ذلك قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)، فإن فيه إيماء إلى أن ذلك من

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

الإحسان لا من الحقوق، على أنه قد نفى الله الجناح عن المطلق، ثم أثبت المتعة، فلو كانت المتعة واجبة لا نتقص نفي الجناح...»^(١).

الثانية: دفع التعارض بترجيح أحد القرينتين بقريضة تقوى أحدهما، بمعنى أن القرائن قد تتساوى من حيث الاعتبار في حمل النص عليها، ولكن قد تأتي قريضة تقوى إحدى القرينتين ومن ثم يتحقق بذلك دفع التعارض، وهذا يكثر في تعارض القرائن الحالية لكون كثير منها يعود إلى وقائع ذات علاقة بالنص، ثم يجد الناظر ما يدفع به ذلك التعارض بما يبين ويرجح أحد القرينتين بزيادة بيان فترجح على الأخرى؛ لكونها أقوى في ميزان الاعتبار، من ذلك: المثال الذي أورده الباحث، حيال مسألة حكم الغسل بعد إكسال الرجل أثناء جماع أهله، فقد تعامل الفقهاء مع تعارض القرينتين اللتين تعارضتا - كما أوضحه الباحث في المبحث السابق - بالاستناد إلى قريضة أخرى مرجحة وهي سؤال زوجات النبي - عليه الصلاة والسلام - رضي الله عنهن^(٢)؛ إذ إن المتقرر أن «من كان أكثر صحبة لرسول الله - عليه الصلاة والسلام - فإنه ترجح روايته

(١) التحرير والتنوير، ٢/ ٤٤٠-٤٤١.

(٢) قال ابن رجب - رحمه الله -: «وقال طائفة من العلماء: لما اختلفت الأحاديث في هذا وجب الأخذ بأحاديث الغسل من التقاء الختانين، لما فيها من الزيادة التي لم يثبت لها معارض، ولم تبرأ الذمة بدون الاغتسال؛ لأنه قد تحقق أن التقاء الختانين موجب للطهارة، ووقع التردد: هل يكفي الوضوء أو لا يكفي دون غسل البدن كله؟ فوجب الأخذ بالغسل؛ لأنه لا يتيقن براءة الذمة بدونه. وهذا معنى قول البخاري: الغسل أحوط. ولذلك قال أحمد - في رواية ابن القاسم -: الأمر عندي في الجماع أن آخذ بالاحتياط فيه، ولا أقول: الماء من الماء.

وسلك بعضهم مسلكاً آخر، وهو: أن المجمع وإن لم ينزل يسمى جنباً ومجامعاً وواطئاً، ويترتب جميع أحكام الوطء عليه، والغسل من جملة الأحكام. وهذا معنى قول من قال من السلف: أنوجب المهر والحد ولا نوجب الغسل؟! «فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، ١/ ٣٨٤».

على رواية من دونه في الصحبة؛ وذلك لأنه أعلم برواية الحديث، وأحفظ لها، وأكثر استيعاباً لأقوال رسول الله - عليه الصلاة والسلام - وأفعاله»^(١).

فقد جاء أن علياً - رضي الله عنه - قال لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما اختلف الناس في مسألة الإكسال من حيث وجوب الغسل وعدمه: «يا أمير المؤمنين، إن أعلم الناس بهذا أزواج رسول الله ﷺ، فأرسل إلي حفصة، فقالت: لا علم لي، فأرسل إلى عائشة، فقالت: (إذا جاوز الختان الختان، وجب الغسل) قال: فتحطم عمر، يعني: تغيط، ثم قال: «لا يبلغني أن أحداً فعله، ولا يغتسل، إلا أنهكته عقوبة»^(٢)، لذا قال ابن رجب - رحمه الله - : «وقد قال عمر هذا بمحضر من المهاجرين والأنصار، ولم يخالف فيه أحد. والظاهر: أن جميع من كان يخالف فيه من الأنصار رجع عنه، ورأسهم: أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومن المهاجرين عثمان بن عفان»^(٣). وقال في موضع آخر: «ولم يصح عن أحد من الصحابة بعد ذلك إظهار الفتيا بخلافه، فوجب اتباع سبيل المؤمنين، والأخذ بما جمع عليه الأمة أمير المؤمنين، والرجوع إلى من رجعت إليه الصحابة في العلم بهذه المسألة، وهي أم المؤمنين»^(٤).

(١) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف بن عبد الله البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٦٨/٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مطولاً، ٣٥/٢٢، ٢٣، (قال محققو المسند: صحيح) ٢٣/٣٥.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، ١/٣٨٦.

(٤) المرجع السابق، ١/٣٨٧.

قال ابن رجب - رحمه الله -: في ختم المسألة معلقاً: «والمقصود بهذا: أن المسائل التي اجتمعت كلمة المسلمين عليها من زمن الصحابة، وقل المخالف فيها ونذر، ولم يجسر على إظهارها لإنكار المسلمين عليه، [كلها] يجب على المؤمن الأخذ بما اتفق المسلمون على العمل به ظاهراً؛ فإن هذه الأمة لا يظهر أهل باطلها على أهل حقها، كما أنها لا تجتمع على ضلالة، كما روي ذلك عن النبي، =

الثالثة: من طرق دفع التعارض بين القريتين في النص الفقهي الشرعي إذا عارض أحد القريتين ما هو قطعي، فعلى سبيل المثال: ما أورده الباحث من تعارض قريتين متعلقتين بقوله ﷺ: (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه)^(١).

حيث دفع التعارض بمخالفة أحد القريتين أصل قطعي، قال ابن حجر - رحمه الله -: «خاصًا ببعض الموتى. ومنهم من أوله على أن الراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه، وأن اللام في الميت لمعهود معين^(٢)... ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلًا... وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة، وفيه إشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرته من معارضة القرآن^(٣). أي معارضة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُزِرُ وَإِرَّةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾^(٤) أي: ولا تحمل حاملة ذنبًا ذنب أخرى عنها^(٥).

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى سلوك طريق أخرى لدفع التعارض؛ وذلك من خلال تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات، فالحديث وإن كان دالًّا على تعذيب كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص

= «خرجه أبو داود وغيره». فهذه المسائل قد كفي المسلم أمرها، ولم يبق فيها إلا اتباع ما جمع عليه الخلفاء الراشدون أولي العلم والعدل والكمال، دون الاشتغال فيها بالبحث والجدال وكثرة القيل والقال؛ فإن هذا كله لم يكن يخفى عن سلف، ولا يظن ذلك بهم سوى أهل الجهل والضلال. والله المسؤول العصمة والتوفيق». (فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، ١/٣٨٧، ٣٨٨).

(١) سبق تخريجه.

(٢) كما جزم به القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره (انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣/١٥٤).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ٣/١٥٤.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٤٦.

(٥) المرجع السابق، ٣/١٥٣.

ذلك ببعض البكاء، وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهمل النهي عن ذلك، فالمعنى على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضياً بذلك بأن تكون تلك طريقته^(١).

هذا ذكر جملة من طرق دفع التعارض الذي قد يقع بين القرائن المؤثرة في النص الفقهي الشرعي، وكما أشار الباحث سابقاً بأن طرق دفع تعارض القرائن لا تخرج في الأعم الأغلب عن طرق دفع التعارض المتوهم بين الأدلة الشرعية.

ثانياً: من طرق دفع التعارض بين القرائن المؤثرة في النص الفقهي الاجتهادي: إن من طبيعة البشر التباين في الأفهام، وكذلك التعبير عن المراد، ولذلك يجد من تأمل في النصوص البشرية هذه الطبيعة ظاهرة، ولكن ثمة نصوص يعنى أصحابها بصياغتها ليتحقق معها فهم من يطلع عليها، ومن هؤلاء الفقهاء الذين يعنون ببيان الأحكام، وصياغتها وفق أصول اتخاذها، وفق ما تحصل لهم من تشبعهم بأصول الشريعة وقواعدها، وهذا غالباً ما يكون شأن المجتهدين منهم، ومن الفقهاء من عني ببيان مذهبه الفقهي وفق تدوينات يتداولها أرباب المذهب من المتفهمة والفقهاء، وهذه التدوينات تتنوع بحسب الغرض منها، فمنها ما هو قواعد وضوابط، ومنها ما هو مدونات حوت فروعاً فقهية رتبت على وفق نسق معين وغير ذلك، وقد توسع الباحث في بيان ذلك في الباب الأول من البحث، والمقصود أن دراسة تلك النصوص يلزم معه حسن التصور لها، واستيعاب مضامينها.

وعليه فقد يعرض للفقهاء الدارس لتلك النصوص المعني بتحليلها بعض

(١) المرجع السابق، ٣/١٥٣.

القرائن المؤثرة المتعارضة، والتي ذكر الباحث بعض صورها في المطلب السابق، مما يستوجب عليه تأمل تلك النصوص وما صاحبها من القرائن، ليسعى إلى الموازنة بينها، ويظفر بدفع التعارض، ليصل إلى مراد صاحب النص ومقصوده منه، وفي هذا الشأن لا بد أن يستقر في ذهن الفقيه أن بعض الفقهاء ذهبوا إلى «أن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارع بالإضافة إلى الأئمة»^(١)، ولذلك كما قال -ابن بدران رحمه الله-: «كانوا إذا وجدوا عن الإمام في مسألة قولين عدلوا أولاً إلى الجمع بينهما بطريقة من طرق الأصول إما بحمل عام على خاص أو مطلق على مقيد، فإذا أمكن ذلك كان القولان مذهبه، وإن تعذر الجمع بينهما وعلم التاريخ فاختلف الأصحاب فقال قوم الثاني مذهب، وقال آخرون: الثاني والأول، وقالت طائفة الأول ولو رجع عنه... فإن جهل التاريخ فمذهب أقرب الأقوال من الأدلة أو قواعد مذهبه، ويخص عام كلامه بخاصه في مسألة واحدة»^(٢).

ومن الأمثلة على تعامل الفقهاء مع نصوص المجتهدين وفق ما سطره ابن بدران، هو ما ذكره الطوفي - رحمه الله - في بيان الأصل والظاهر من حال الإمام مع سبره الأحكام والنظر في مأخذها أنه يطرد أصوله وقواعده فيها، وأنه لا يخالف الدليل الشرعي. والذي يفيد أن هذا المسلك من طرق دفع التعارض بين نصوصه وما يتعلق بها من قرائن، حيث قال: «ومثال ذلك: ما لو اختلف نص أحمد في أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر، لكان الأشبه بأصله أنهم لا يملكون؛ بناء على تكليفهم بالفروع كما سبق، وهو أشبه بقاعدته في أن الأسباب المحرمة لا تفيد الملك، ولذلك رجحه أبو الخطاب،

(١) شرح مختصر الروضة، ٣/٦٤٦.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص: ١٢٦، ١٢٧.

ونصره في تعليقه؛ وإن كان مخالفاً لنصوص أحمد على أنهم يملكونها.
ولما اختلف نصه في أن بيع النجش، وتلقي الركبان ونحوهما باطل؛ كان
الأشبه بأصله البطلان بناء على اقتضاء النهي الفساد مطلقاً^(١).
ولعل من هذا العرض الموجز يتضح للقارئ مراد الباحث من عقد هذا
المبحث، ليتسنى للفقهاء استيعاب أن إدراك القرائن من حيث اجتماعها
وتعارضها من أهم ما ينبغي مراعاته أثناء تحليل النصوص الفقهية بنوعها من
خلال القرائن.



(١) شرح مختصر الروضة، ٣/ ٦٧٤.

المبحث السادس

تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالقرائن

أولاً: مثال: تحليل النص الفقهي الشرعي بالقرائن:

قال تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا ﴾^(١).

تضمنت الآية الكريمة أمرًا وهذا الأمر تجاذبته الأقوال في كونه لازمًا يقتضي الوجوب أم غير لازم فيقتضي الندب، وقد ترتب على ذلك الخلاف الفقهي في وجوب الإشهاد على البيع.

الأقوال في المسألة:

القول الأول: وجوب الإشهاد على البيع، وهو قول ابن حزم^(٢).

القول الثاني: استحباب الإشهاد على البيع، وهو قول الحنفية^(٣)، وقول

المالكية^(٤)، وقول الشافعية^(٥)، وقول الحنابلة^(٦).

الدراسة التحليلية للآية بطريق القرائن:

من خلال استقراء الخلاف الفقهي في المسألة فقد ظهر للباحث:

أن القائلين بالوجوب تمسكوا بظاهر الأمر في الآية ولم يظهر لهم كاشف

من القرائن ينقل الأمر من اللزوم إلى عدمه.

(١) سورة البقرة: آية: ٢٨٢

(٢) انظر: المحلى، ٨/٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) انظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ٢/٤٩٦.

(٤) انظر: الذخيرة، ١٠/١٥٢.

(٦) انظر: المغني، ٦/٣٨٢، ٣٨١.

(٥) انظر: الأم، ٣/٨٩.

وأما أصحاب القول الثاني نظروا للأمر الوارد في الآية باعتبار القرائن الناقلة للأمر من الوجوب إلى الندب.

وهذه القرائن تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: قرائن متصلة بالنص، وهي: قرينة لفظية في نفس الآية حيث قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾^(١)، قال الطاهر بن عاشور: «تعتبر تكميلاً لطلب الكتابة والإشهاد طلب ندب واستحباب عند الذين حملوا الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَكْتُوبُوهُ﴾ على معنى الندب والاستحباب، وهم الجمهور. ومعنى كونها تكميلاً لذلك الطلب أنها بينت أن الكتابة والإشهاد بين المتدائنين، مقصود بهما حسن التعامل بينهما، فإن بدا لهما أن يأخذا بهما فعلا، وإن اكتفيا بما يعلمانه من أمان بينهما فلهما تركهما. وأتبع هذا البيان بوصاية كلا المتعاملين بأن يؤديا الأمانة ويتقيا الله»^(٢). فصار الأمر إلى الأمانة.

القسم الثاني: القرينة المجاورة للنص: وهي في الآية محل التحليل منفصلة عنها، وهي على النحو الآتي:

القرينة الأولى: قرينة من فعل الرسول ﷺ، وهي ترك الرسول ﷺ الإشهاد على البيع في عدة وقائع؛ فقد اشترى من رجل سراويل^(٣)، ومن

(١) سورة البقرة: آية: ٢٨٣.

(٢) التحرير والتنوير، ٢/٥٨٦.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع والإجازات، باب: في الرجحان في الوزن، ٣/٦٣١، والترمذي في سننه، كتاب البيوع، باب: ما جاء في الرجحان في الوزن، ٣/٥٩٨، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب: ما جاء في الرجحان في الوزن، ٧/٢٥٠، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب الرجحان في الوزن، ٢/٧٤٨، وأحمد في مسنده، ٤/٣٥٢. وصححه السيوطي في الجامع الصغير، ٢/٣٠. ووافقه الألباني في صحيح الجامع الصغير، ١/٦٦٨.

أعرابي فرساً^(١)، واشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه^(٢)، ولم ينقل أنه ﷺ أشهد في شيء من ذلك.

القرينة الثانية: القرينة من فعل الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبايعون في عصره ﷺ في الأسواق، ولم يأمرهم بالإشهاد، ولا نقل عنهم فعله^(٣).

القرينة الثالثة: الاعتبار المقاصدي، فإن المبايعة تكثر من الناس في أسواقهم وغيرها، فلو وجب الإشهاد في كل بيع لأفضى ذلك للحرَج الشديد، قال ابن عطية: «والوجوب في ذلك قلق أما في الوثائق فصعب شاق، وأما ما كثر فربما يقصد التاجر الاستيلاف بترك الإشهاد، وقد يكون عادة في بعض البلاد، وقد يستحي من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يشهد عليه فيدخل ذلك كله في الائتمان، ويبقى الأمر بالإشهاد ندباً لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع عذر يمنع منه»^(٤).

ثانياً: مثال: تحليل النص الفقهي الاجتهادي بالقرائن:

إن دور القرائن في النص الفقهي الاجتهادي لا تعدو أن تكون مكملة لتصور الفقيه للنص الفقهي، وقد أضحى الفقهاء وخاصة الشراح منهم يعتنون بمعرفة القرائن التي تكشف معنى النصوص التي يعنون بشرحها، ولذلك فإن من أهم ما تعنى به الشروح والحواشي كشف القرائن التي تبين أو تعمم أو

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأفضية، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز أن يحكم به، ٤/٣١، وسكت عنه، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب: التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، ٧/٢٦٥، ٢٦٦، وأحمد في مسنده، ٥/٢١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرهن، باب الرهن عند اليهود وغيرهم، ٥/٤٤٤، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب: الرهن وجوازه في الحضر والسفر، ٣/١٢٢٦.

(٣) انظر: القرائن عند الأصوليين، ٢/٦٥٩.

(٤) انظر: المحرر الوجيز، ١/٣٨٣.

تخصص أو تقييد ما يرد في النصوص الفقهية الواردة في المختصرات، وقال الخرخشي - رحمه الله-: «وقد كان مذهب الإمام مالك أهلاً وحقيقاً بذلك، وكان أعظم ما صنف فيه من المختصرات وأغنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الضياء خليل بن إسحاق - رحمه الله - فكم كشف عن معضلات، وأبرد الغليل، وقد وضعت عليه شرحاً يحل ألفاظه يحتوي على تقييداته وفوائد يصعب...»^(١)، فتتبع ذلك من الشراح والمحشين هو نوع من تحليل النصوص بالقرائن.

ومن الأمثلة في ذلك الآتي:

المثال الأول: ما جاء في حاشية ابن عابدين - رحمه الله-: «لو أجرى ماء إناءين أحدهما نجس في الأرض أو صبهما من علو فاختلطا طهرا بمنزلة ماء جار، نعم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون أكثر من ذراع أو ذراعين يتقيد بذلك هنا، لكنه مخالف لإطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان، هذا ما ظهر لفكري السقيم، وفوق كل ذي علم عليم»^(٢)، فهذا التنبيه من ابن عابدين حيال بيان ضابط اعتبار المقدار في الجريان الذي على مثله يحكم بالطهارة، هو استعمال للقرائن المخصصة أو المقيدة التي يستكمل بها المعنى، ويتصور معها مراد صاحب النص في حال تحليله.

المثال الثاني: ما جاء في الفواكة الدواني: «وقال الباجي: يقص ما زاد على القبضة، ويدل عليه فعل ابن عمر وأبي هريرة؛ فإنهما كانا يأخذان من لحيتهما ما زاد على القبضة، والمراد بطولها طول شعرها فيشمل جوانبها فلا بأس بالأخذ منها أيضاً، ولما كان قوله: قال مالك: ولا بأس يوهم انفراد مالك

(١) شرح مختصر خليل، للخرخشي، ١/٧، ٨.

(٢) ١/٢١٢.

بقوله قال: [وقاله] أي ندب الأخذ من الطويلة قبل مالك (غير واحد من الصحابة و) غير واحد من [التابعين] رضي الله عن الجميع، والمراد قاله كثير من الفريقين فيكون هذا هو الراجح، ولا يعارضه ما روي عن مالك: من ترك طولها حتى تبلغ حد التشويه؛ لأنه بيان للطول كثيرًا؛ لأن المطلق يحمل على المقيد...»^(١)، وفيما ذكره صاحب «الفواكة» من دفع التعارض بين ما نقل عن مالك في مسألة الأخذ من اللحية، هو نوع من استعمال القرائن في تحليل النص الفقهي الاجتهادي؛ إذ إن من مراحل التحليل بالقرائن استقراء نصوص الفقيه المجتهد في الموضوع الواحد ورصدها وكشف التعارض ما بينها، ودفع هذا التعارض وفق القواعد المقررة في ذلك.

المثال الثالث: ما جاء في تحرير الجويني - رحمه الله - في نهاية المطلب، حيث قال: «وجرى في مذهب الشافعي مسألة واحدة تكاد تكون مستثناة من القاعدة التي مهدناها. ونحن نصورها، ونذكر المذهب فيها:

فإذا غضب رجل حنطة، وتركها في مكانٍ نديٍّ، حتى استمكن العفن الساري منها، وغرضنا أنها لو تركت، لتسرع الفساد الكلي إليها. قال الشافعي: المغصوب منه بالخيار بين أن يترك هذه الحنطة العفنة على الغاصب، ويغرمه مثل حنطته، وبين أن يسترد منه الحنطة العفنة ويغرمه أرش عيبٍ سارٍ غير متناهٍ.

ثم أرش نقصان المثليات من نقد البلد، ولا تقابل صفات المثليات بذوات المثليات. وهذا الذي نقل عن الشافعي في الحنطة العفنة، مشكلاً جداً، مخالف لقانونه في وجوب رد الأعيان الناقصة مجبورةً بأرش النقص.

وقد ذكر الأئمة جواباً آخر من متن المذهب، جاريًا على القياس اللائق

بقاعدة الشافعي وهو أنه يتعين ردّ الحنطة كما هي مع أرش العفن غير المتناهي، وفي ألفاظ الشافعي ما يشعر بهذا الجواب أيضًا. ثم من رأى التعلق بالجواب الثاني افترقوا فرقتين؛ فذهب بعضهم إلى حمل نص الشافعي في الجواب الأول على ما إذا انتهى ظهور العفن إلى سقوط قيمة الحنطة بالكلية، وهذا ترك لفحوى كلام الشافعي وإضراباً عن نصه؛ فإن قوله: «يتخير المغصوب منه، فإن شاء وإن شاء» - ناصّ على أن المالية قد بقيت منها بقية».

ومن أصحابنا من أقر نص الشافعي إقراره، وذكر قولاً آخر معه، ووجه القول الثاني لائح، كما ذكرناه، ووجه النص عسر، والممكن فيه أن أرش العفن الساري لا يمكن ضبطه، ولا يمكن إلحاق الحنطة التي ظهر العفن فيها بالتالف بالكلية. فيتتظم من ذلك تخير المالك بين أن يكفي نفسه مؤونة الاطلاع على الأرش، وبين أن يسترد عين ماله.

وهذا تكلف؛ فإن الحنطة العفنة إنما تكون على بقية من المالية إذا كان يتأتى استعمالها على حالٍ، وما كان كذلك ينبغي أن يجعل كقطع رطبٍ، قابل للتغيير على قرب الزمان، فليكن صاحبه أولى به على ما هو عليه، وليتعيّن مسلك الاسترداد^(١).

المثال الرابع^(٢): مما يشكل على من يعنى بتحليل المتون الفقهية غياب المقيدات لما يرد من إطلاقات في المتن محل التحليل، لذا يجب تحليل المتن من خلال تتبع القرائن إما في المتن ذاته أو شروحه أو حواشي الشروح، أو في عموم المذهب، فعلى سبيل المثال: ما ذكره صاحب «زاد المستقنع» في باب الاستنجااء في تحريم قضاء الحاجة تحت الشجرة التي عليها ثمرة،

(١) ١٩٢/٧-١٩٣.

(٢) انظر: مدارج تفقه الحنبلي، لأحمد بن ناصر القعيمي، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى،

حيث قال: «وتحت شجرة عليها ثمرة»^(١).

وكلمة «ثمرة» مطلقة تشمل كل ثمرة مقصودة أو لا، والمذهب: أنه لا بد

أن تكون ثمرة مقصودة، وإلا فلا يحرم^(٢).



(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة

الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ، ١/١٨٢.

(٢) انظر: كشاف القناع، ١/١٢٢، وشرح المنتهى، ١/٦٨، وغاية المنتهى، ١/٦١، والإنصاف في

معرفة الراجح من الخلاف، ١/٩٧، ٩٨.

الفصل الرابع

تحليل النص الفقهي بالمقارنة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد.

المبحث الثاني: تحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب.

تمهيد

تعد المقارنة الفقهية بين النصوص الفقهية الاجتهادية محورًا أساسًا في كشف مدار الأحكام الفقهية، وهي الطريق المناسبة في تأمل دواعي بناء الحكم والمؤثرات فيه، وخاصة أن الفقهاء المتبوعين من ذوي المدارس الفقهية لهم جواد في التعامل مع المسائل مما انعكس على أصحابهم في تقرير المسائل، وإدراجها وفق أصول المذهب، كما أن فقهاء المذهب الواحد قد جرى بينهم من الخلاف في تقرير المذهب واعتبار الأحكام التي تنتج عنهم أو عن الأصحاب من حيث دخولها في حمى المذهب وفاقًا لأصوله أو عدمه. وفي المباحث القادمة - بإذن الله - يتبين للقارئ ما ذكره الباحث آنفًا، ولكن لا بد من التنبيه إلى مسألتين:

المسألة الأولى: أن التحليل بالمقارنة في سياق البحث يقتصر على النصوص الفقهية الاجتهادية؛ لكونها ذات طابع خلافي في الأعم الأغلب، وهذا يعطي مجالًا واسعًا في المقارنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وقد اختلف الأصحاب فيما يصححونه؛ فمنهم من يصحح رواية ويصحح آخر رواية، فمن عرف ذلك نقله، ومن ترجح عنده قول واحد على قول آخر اتبع القول الراجح، ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد نقل ما ذكره من اختلاف الروايات والوجوه والطرق، كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذاهب الأئمة، فإنه في كل مذهب من اختلاف الأقوال عن الأئمة واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ومعرفة الراجح شرعًا: ما هو معروف»^(١).

(١) مجموع الفتاوى، ٢/٢٢٨.

المسألة الثانية: أن ما سيذكر تحت هذا الفصل يقصد به بيان طريقة التحليل بالمقارنة لا الاستيعاب التام لتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية بهذه الطريقة.



المبحث الأول

تحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد

لقد بذل بعض كبار الفقهاء في المذهب الجهود من أجل رسم طرائق تحرير المذهب وترجيح الراجح من الخلاف الواقع بين الأصحاب في تقرير الفروع الفقهية في المذهب، وهذا يعود - والله أعلم - إلى طبيعة تشكل الفقه المذهبي، وما حصل له حتى تكوّن، وقد أشار الجويني - رحمه الله - إلى هذا أثناء مقارنته بين الجهد الذي يبذله فقهاء المذاهب في إلحاق الأحكام ببعضها، والجهد الذي يبذله الفقيه المجتهد في أثناء الرد للأصول الشرعية التي يدور عليها اجتهاده: «ولعل الفقيه المستقل^(١) بمذهب إمامٍ أقدرُ على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه من المجتهد - أي صاحب المذهب - في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة؛ فإن الإمام المقلد المقدم بذل كُنه مجهوده في الضبط، ووضَع الكتاب وتبويب الأبواب، وتمهيد مسالك القياس، والأسباب.

والمجتهد الذي ينبغي ردّ الأمر إلى أصل الشرع، لا يصادف فيه من التمهيد والتععيد ما يجده ناقل المذهب في أصل المذهب المفرّع المرتّب»^(٢).

وينبني على ما أشار إليه الجويني أن ثمة جوادًا يسير عليها الفقيه المذهبي

(١) قال السيوطي - رحمه الله -: «المستقل هو الذي استقل بقواعده لنفسه، بني عليها الفقه، خارجًا عن قواعد المذاهب المقررة، وهذا شيء فُقد من دهر، بل لو أراد الإنسان اليوم لامتنع، ولم يجز له، نصّ عليه غير واحد». (الرد على من أخلد إلى الأرض، ص: ١١٣).

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، ص: ٤٢٦.

في إطار المذهب الشافعي. كما رأى الفقهاء في المذهب الشافعي أن من تخلف بناؤه للمسائل على أصول المذهب، وعدم تخريجه عليها بحيث «لو خرَّج المجتهد المنتسب إلى المذهب على غير قواعد إمامه، وغير مستنبط من نصوصه، فإن تخريجاته لا تعد وجوهاً في المذهب، بل تعدّ مذهباً خاصاً له... وأما إذا خرَّج على أصول إمامه وقواعده، أو خرَّج من نصّ معين لإمامه، أو اكتفى في الحكم بدليل إمامه من غير أن يبحث عن معارض كفعل المجتهد المستقل في النصوص، فإن هذه الوجوه تُعدّ من المذهب»^(١)، قال الجويني - رحمه الله - مجلياً بمثال: «إذا انفرد المزني برأي، فهو صاحب مذهب، فإذا خرَّج للشافعي قولاً، فتخريجه أولى من تخريج غيره، وهو يلتحق بالمذهب لا محالة»^(٢).

وقال بكر أبو زيد - رحمه الله - : «إن الأصحاب - أحسن الله إليهم - رسموا لكلا الوجهين معالم، وأثبتوا لها أصولاً، ورسموا لها طرقاً، يتفرع منها اجتهادهم في الاختيار والترجيح، والتحقيق، والتنقيح للمعتمد من المذهب، ثم التخريج من محققي المذهب؛ فألت الكيفية التي يعرف بها المذهب المعتمد في طريقتين: الطريق الأول: أخذ المذهب ومعرفته من كتب الإمام، وكتب الرواية عنه.

الطريق الثاني: أخذ المذهب ومعرفته من طريقة الأصحاب في كتبهم المعتمدة في المذهب»^(٣).

ويمكن القول بأن مدارات التحليل بالمقارنة في هذا الباب تقوم على

(١) مقدمة تحقيق نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد العظيم الديب، ص: ١٦٩، ١٧٠. «بتصرف».

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، ١/١٢٢.

(٣) المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/٣٦.

التصوير والتدليل من حيث التأصيل والاستدلال، والتعليل باعتباره محط البناء الفقهي المذهبي، وهذا ما سوف يتضح بإذن الله في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

قد يصح القول بأن التصوير الفقهي للمسائل الواردة في النص الفقهي هي فواتح فهم المذهب، ولذلك أي اختلال في التصوير هو اختلال في الحكم ومن ثمة نسبه لإمام المذهب أو للمذهب، ولذلك اعتنى جملة من الفقهاء بهذا في تصانيفهم ودرجوا على بيان صور المسائل، وإن اختلف عرضهم في هذا الباب، قال ابن الصلاح - رحمه الله - مؤكداً أهمية مسلك تصوير المسائل الفقهية: «تصوير المسائل على وجهها، ثم نقل أحكامها بعد استتمام تصويرها، جلياتها وخفياتها، لا يقوم به إلا فقيه النفس، ذو حظٍّ من الفقه»^(١). وبمثله قال المرادوي - رحمه الله -: «إن هذا الفقيه: لا يكون إلا فقيه النفس؛ لأن تصوير المسائل على وجهها، ونقل أحكامها بعده: لا يقوم به إلا فقيه النفس، ويكفي استحضاره أكثر المذهب، مع قدرته على مطالعة بقية قريباً»^(٢).

وقال المناوي - رحمه الله - مبيناً أهمية التصوير وأنه زناد تقريب الفقه وفهمه: «فخيارهم من يستعمل سهولة الإلقاء، بنصح وتلطف، ومزيد بيان، وساطع برهان، ويبدل جهده لتقريب المعنى لفهم الطالب، ولا يفجأه بالمسائل الصعبة، بل يقرر له ما يحتمله ذهنه، ويضبطه حفظه، ويوضح لمتوقف الذهن العبارة، ويحتسب إعادة الشرح له وتكراره.

ويبدأ بتصوير المسائل وتوضيحها، ثم يذكر الدلائل وتوجيهها، ويقتصر

(١) آداب المفتي والمستفتي، ص: ١٠٠.

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١٢/ ٢٦٤.

على تصوير المسألة وتمثيلها لمن لم يتأهل لفهم مأخذها ودليلها.

يذكر الأدلة واضحة منقحة لمتحنها، ويبين له معاني أسرار حكمها، وعللها وما يتعلق بها من فرع وأصل، ومن وهم فيها في حكم أو تخريج أو نقل، بعبارة جليّة، عريّة عن التعقيد والإيهام، سليمة عن تنقيص أحد من الأعلام، مبيّناً مأخذ الحكمين، والفرق بين المسألتين وبذلك يزول التعقد من اليين»^(١).

وقد عدّ بعض الفقهاء أن ضبط تصوير المسائل من معايير التدرج في معرفة الفقه، قال العدوي - رحمه الله -: «المبتدئين: جمع مبتدئ، وهو من لم يصل إلى تصوير المسألة، والمتوسط من وصل إليه دون استنباط المسائل، والمنتهي من تصوير المسألة وقدر على الاستنباط»^(٢).

وبعد هذه النقول يتضح للقارئ مقام تصوير المسائل في رواق الفقه المذهبي. وبالمطالعة والتأمل في مدونات المذاهب الفقهية يبرز للناظر مقام تصوير المسائل في بناء تلك المدونات، «من ذلك ما قال الجويني - رحمه الله - في مفتتح أحد فصول الخلع، حيث بدأ بوصف منهجه في مطلع الفصل، وأخذ بأيدينا، ووضعها على تفاصيله، وطريقة تدريجه، وهذا نص كلامه: «والقول في ذلك... [أي موضوع الفصل] مضطرب، ونحن نرى أن نجمع العوض في نوعين، ونأتي في واحدٍ بالمسائل اللاتئة مرسله، ونذكر في كل مسألة ما بلغنا من قول الأئمة، حتى إذا استوعبنا مضمون كل نوعٍ بالمسائل، انعطفنا على ذكر جامع ضابط إن شاء الله عز وجل، ثم نختم الفصل بعثرات وقعت، لا نعدّها من المذهب، ولا نرى ترك نقلها». اهـ.

(١) فيض القدير، ٤/١٢٧.

(٢) شرح خليل، للخرشي، بحاشية العدوي، ٨/١.

فها هو وضع خطوات المنهج مقدّمًا بها للكلام في الفصل، وهي كما ترى:

الخطوة الأولى: عرض الموضوع في صورة مسائل تستوعب مضمونه.

الخطوة الثانية: حكاية أقوال الأئمة في كل صورة ومسألة.

الخطوة الثالثة: وضع ضابط جامع، أخذًا من هذه المسائل والصور.

الخطوة الرابعة: ذكر العثرات التي لا تعد من المذهب، ومقتصرًا على من يستحق أن تحكى أقواله»^(١).

فهذا الاحتفاء بتصوير المسائل يجعل الفقيه المعني بتحليل النصوص الفقهية يحرص على المقارنة بين ما يرد من تصوير لمسائل الفروع في المذهب الواحد، وهذه المقارنة تقوم على اعتبار مكونات تصوير المسائل الفقهية في المذهب الواحد، وهذه المكونات - في نظر الباحث - تكمن في الآتي:

المكون الأول: المصطلحات المذهبية:

يزخر كل مذهب فقهي بمصطلحات كثيرة، ولهذه المصطلحات مدلولاتها الفقهية المذهبية، فلا يمكن تصور النصوص الفقهية بدون معرفتها والتمييز بينها، وإدراك مدلولاتها، وهذا يستوجب على الفقيه رعاية ذلك ومراعاته، في مسالك ثلاث:

المسلك الأول: تعريفها وبيان معناها، ومن ذلك إدراك سياقاتها في اللسان الفقهي المذهبي.

المسلك الثاني: بيان الفروق بين المصطلح محل التحليل وغيره من

(١) مقدمة محقق نهاية المطلب في دراية المذهب، ص: ٢٦٥، ٢٦٦. «بتصرف يسير».

المصطلحات المشابهة في المذهب نفسه؛ فقد يكون للفظ الواحد مدلولات متعددة في المذهب؛ وذلك حسب الموضوع الذي يذكره فيه، على سبيل المثال: كلمة: [الرشد] لها معان متعددة، ففي باب العبادات تختلف عنها في باب المعاملات، وكذا في باب الأنكحة، وباب الجنائيات^(١).

المسلك الثالث: تاريخ المصطلحات ذاتها، فإن المصطلحات الفقهية قد تتجدد وقد تندرُس، ويعود ذلك إلى طبيعة تطور الفقه المذهبي من حيث استقرار المذهب في الجوانب العملية في الواقع، وتفاعله مع البيئة التي نشأ بها وانتشر فيها، وكذلك صناعة الصياغة الفقهية وما تستوجه من الدقة في التدوين^(٢).

المكون الثاني: المقيدات والمخصصات المذهبية:

ثمة مقيدات للنصوص الفقهية بها يستكمل الفقيه تصور المسألة وفق ما قرره الأصحاب، والتي تعد محلاً للخلاف في حال ورودها على الصورة المستكملة بقيودها، فأغفال ذلك من قبل الفقيه في أثناء تحليل النص الفقهي يجعل عمله عسيراً لعدم تصور المسألة تصوراً تاماً لغياب المقيدات والمخصصات ونحوها من المؤثرات في صورة المسألة في حال إضافتها للنص أو تجريدتها عنه.

المكون الثالث: موضع النص في المدونات الفقهية:

إن معرفة موقع النص الفقهي ورتبته في المدونات الفقهية يعد من متمامات التصور للنص، فترتيب مسائل الباب في المدونات الفقهية، يعين على تصور

(١) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٩٥.

(٢) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث، ص: ٢٢٦-٢٣٠.

المسائل المندرجة في الباب، والسابر لجواد الفقهاء في ترتيب الأبواب يدرك ذلك الأثر على تصور مسائل الباب، قال القرافي - رحمه الله -: «وأنت تعلم أن الفقه وإن جَلَّ إذا كان مفترقاً تبددت حكمته، وقلَّت طلاوته، وبعدت عند النفوس طلبته، وإذا رتبت الأحكام مخرجة على قواعد الشرع، مبنية على مآخذها، نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقمص لباسها»^(١).

فمتى ما استوعب الفقيه هذه المكونات، وضم بعضها إلى بعض فقد تحصل له تصور المسألة وفق المذهب، وبقي عليه مقارنة هذه المكونات بالنظر فيها من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: تحديد المعثرات في المذهب وهذه المعثرات، تنحصر في مجالين:

المجال الأول: الأصحاب المعتبرون في دراية المذهب وهم الذين عليهم مدار الاتفاق والاختلاف، وبهم يحدد اختيار المذهب.

المجال الثاني: المدونات المعتبرة؛ إذ إن المدونات المعتبرة لها حضورها في تقرير المذهب واختيار الراجح إعمالاً لأصول المذهب وقواعده، كما أن المدونات ذات تراتيب في الاعتبار، وهذه التراتيبية يتحصل منها إمكان المقارنة بين صور المسائل، من حيث معاني المصطلحات والألفاظ، وتجلية المقيدات والمخصصات، كما تُعنى بترتيب المسائل بما يعود على التصور بالإتمام.

المرحلة الثانية: فحص مكونات صورة المسألة الفقهية بطريقتين:

الطريق الأولى: استقراء تصورات الأصحاب والكتب المعتمدة للمسألة الواردة في النص، والتحقق من الفروق بين تلك التصورات.

الطريق الثانية: عرض تلك الفروق على قواعد المذهب وأصوله؛ فإن كثيراً من الفقهاء قد لا يستتم صور المسائل باعتبار أنها مما تقرر في ذهن المنتسب للمذهب.

المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

إن التدليل من الرواسي للمذاهب الفقهية، وعليه يقوم البرهان، فيقصده الفقهاء في المذاهب لأغراض منها، تقريب نتائجهم الفروعية للحق استدلالاً وتأصيلاً، والحرص على تعزيز المذهب والانتصار له في ميادين الخلافات في المذهب وخارجه وغيرها من الأغراض.

وقد سعى فقهاء المذاهب إلى التدليل في ثنايا عرضهم لأرائهم، كما وقد اعتنى فريق منهم بالتدوين لقصد التدليل للمذهب الذي ينتسبون إليه، وهذه العناية حملت جملة من فقهاء المذهب على التوسع في بسط بساط الدليل، وقد تفاوتوا في ذكر الأدلة واستصحابها، وهذا ليس قاصراً على بيان المذهب، بل شمل ذلك انتصار الأصحاب في تقديم أولى الأقوال بنسبتها إلى الإمام أو المذهب، ولذلك فإن العناية بالمقارنة بين تدليلات الأصحاب هي جزء من تحليل نصوص المذهب والمدونات المذهبية، فإن الوقوف على السجال الفقهي بين أصحاب المذهب الواحد هو أوضح طريقة لكشف دقائق المذهب في كثير من مراحل التعامل مع نصوص الأصحاب سواء كانت في سياق التنظير، أو في سياق التوظيف الفقهي من على منصة القضاء أو كرسي الإفتاء.

وهنا لا بد أن يدرك القارئ أن التدليل في المذاهب الفقهية على مستويين:
 المستوى الأول: التدليل بالأدلة الشرعية المتفق عليها، والأدلة المختلف
 فيها، وهذا التدليل تقوم عليه الأحكام الشرعية المرجحة في المذهب الفقهي.
 المستوى الثاني: التدليل بالقواعد والأصول الشرعية العامة، ويتضمن
 ذلك ما صدر عن المذهب من القواعد والضوابط الفقهية، والأصول
 الموضوعية لا الإجرائية.

وقد بين السيوطي وابن الصلاح - في أثناء وصفهما مجتهد التخريج -
 خريطة تعامل فقهاء المذاهب مع هذين المستويين، قال السيوطي - رحمه
 الله -: «فقيه النفس، حافظ لمذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقريرها، يصور،
 ويحرر، ويقرر، ويمهد، ويزيف، ويرجح...»^(١).

وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: «أن يكون في مذهب إمامه مجتهداً
 مقيداً، فيستقل بتقرير مذهبه بالدليل، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه
 وقواعده، ومن شأنه أن يكون عالماً بالفقه، خبيراً بأصول الفقه، عارفاً بأدلة
 الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج
 والاستنباط، قيماً بإلحاق ما ليس بمنصوص عليه في مذهب إمامه بأصول
 مذهبه وقواعده... ويتخذ أصول نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها نحو ما
 يفعله المستقل بنصوص الشارع»^(٢).

إن التحليل بالمقارنة بين استدلالات الأصحاب في المذهب الواحد
 يتحقق وفق أربع مراحل، هي:

(١) الرد على من أخذ إلى الأرض، ص: ٤١.

(٢) أدب المفتي والمستفتي، ص: ٩٥.

المرحلة الأولى: استقراء النصوص المتفق عليها في المذهب؛ وذلك من خلال الوقوف على المدونات التي تعنى بذكر الأدلة، وكذلك الوقوف على استدلالات المعبرين من الأصحاب في أعمال النصوص المتفق عليها من خلال الفتاوى والأقضية.

المرحلة الثانية: تمييز الأدلة في السياقات العامة والسياقات الاستثنائية، فإن السياقات العامة يغلب على فقهاء المذاهب إرادة الدليل والاستناد إليه ابتداءً، أما السياقات الاستثنائية فهي ليست محلاً لاعتبار فقهاء المذهب من حيث كونها دليلاً يؤسس عليه، لكونها أحوالاً ينتقل فيها الفقيه بين الراجح والمرجوح، وهذا يغلب على الواقع الفقهي ذي المناطات الخاصة كالفتاوى والأقضية، وقد يكون من السياقات الاستثنائية ما يتعلق بالجدليات الفقهية مع المذاهب الأخرى؛ إذ إن المجادل قد يحتج ببعض الأدلة تنزلاً وإن لم تكن ذات بال في ميزان الاستدلال في أصول المذهب. على سبيل المثال، ما جاء في مجمع الأنهر: «وفي الكافي وغيره وللشافعي إن كان المبيع مستوراً بشيء لا منفعة له فصار كتراب الصاغة أي كبيع تراب الفضة بتراب الفضة أو بالفضة، ولنا أنه - عليه الصلاة والسلام - : (نهى عن بيع النخل حتى يزهي وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة)^(١)، وحكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها، فظاهره يقتضي الجواز بعد وجود الغاية، وعنده لا يجوز حتى يخرج من قشره الأول، انتهى.

لكن الاستدلال بمفهوم الغاية لا يجوز عندنا إلا أن يقال إنه مبني على إلزام الشافعي بمذهبه في المفهوم، وإن لم يكن معتبراً عندنا فيكون جواباً إلزامياً على مذهبه ويسمى جدلاً، فعلى هذا يندفع به اعتراض صاحب العناية

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، ١١/٥.

فلا يلزم عليه ما قاله صاحب الدرر؛ تأمل»^(١).

المرحلة الثالثة: فحص الأدلة من حيث دواعي الاستدلال ببعض الأدلة دون البعض، فإن فقهاء المذاهب قد ينصرفون لاعتبارات معينة عن ذكر دليل في موضع من المواضع مع اعتبارها الدليل في أصله، وهذا لا شك أن فيه بياناً وتحليلاً دقيقاً لدواعي الاستدلال وموانعه، وهذا يفيد الفقيه في مسألة الموازنة بين استعمالات إمام المذهب وفقهائه للأدلة.

ومن تلك الاعتبارات على سبيل المثال الآتي:

الاعتبار الأول: ورود الاحتمالات على الدليل فيجعل الفقيه ينصرف من دليل إلى دليل آخر، مثاله: ما جاء في البحر الرائق: «في البخاري أيضاً أن: (الناس كانوا يتمسحون بوضوء رسول الله ﷺ)^(٢). وفيه: (أنه إذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه)^(٣). فكذا استدل مشايخنا لرواية الطهارة منهم البيهقي في الشامل، وكذا استدل به النووي في شرح المهذب، ولكن لقائل أن يقول: إن هذا لا يصلح دليلاً للمدعي؛ لأن هذا الذي تمسحوا به ليس هو المتساقط من أعضائه - عليه الصلاة والسلام - فإنه يجوز أن يكون هو ما فضل من وضوئه، فإن في بعض رواياته الصحيحة فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به وفي لفظ النسائي في هذا الحديث: (وأخرج بلال فضل وضوئه فابتدره الناس)^(٤) وليس المراد به المتساقط من وضوئه - عليه السلام - وكذا

(١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، دار إحياء التراث العربي، ٢/ ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، أبواب سترة المصلي، باب: السترة بمكة وغيرها، ١٠٦/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: استعمال فضل وضوء الناس، ١/ ٤٩.

(٤) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب: الانتفاع بفضل الوضوء، ١/ ٨٧. وأصله في صحيح البخاري كما ذكره الباحث آنفاً.

حديث جابر: (فصب عليه من وضوئه)^(١)، فإنه جعل الوضوء اسمًا لمطلق الماء فلا دلالة فيه على طهارة الماء المستعمل، وإن أريد بوضوئه فضل مائه الذي توضعاً ببعضه لا ما استعمله في أعضائه فلا دلالة فيه أيضًا، وإن جعل اسمًا للماء المعد للوضوء فلا دلالة فيه أيضًا فحينئذ لا يدل مع هذه الاحتمالات كذا ذكره العلامة الهندي؛ ولهذا والله أعلم لم يستدل المحقق ابن الهمام بهذه الدلائل لرواية الطهارة وإنما استدل بالقياس فقال: المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة تتدنس.

وأما الحكم بنجاسة العين شرعا فلا؛ وذلك لأنه أصل مال الزكاة تدنس بإسقاط الفرض به حتى جعل من الأوساخ في لفظه - عليه السلام - فحرم على من شرف بقرابته الناصرة له ولم يصل مع هذا إلى النجاسة حتى لو صلى حامل دراهم الزكاة صحت، فكذا يجب في الماء أن يتغير على وجه لا يصل إلى التنجس، وهو سلب الطهورية إلا أن يقوم فيه دليل يخصه غير هذا القياس اهـ^(٢).

الاعتبار الثاني: مراعاة أقوال بعض الفقهاء في المذهب أو غيرهم فيما يتعلق بالدليل من حيث معناه أو حمله على بعض الأحوال. مثاله: ما جاء في العناية شرح الهداية: «وليس لهم» أي للحائض والنفساء والجنب (مس المصحف.. إلخ) ظاهر. وقوله: [لقوله - عليه الصلاة والسلام] رواه مالك في الموطأ^(٣).....

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الفرائض، ذكر الكلاله، ١٠٤ / ٦.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ١٠١ / ١.

(٣) أخرجه مالك في موطئه، كتاب الصلاة، الأمر بالوضوء لمن مس المصحف، ٢٧٥ / ١. قال الألباني:

«رواه الأثرم والدارقطني متصلًا واحتج به أحمد وهو لمالك في الموطأ مرسلًا. صحيح» (إرواء

الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ١ / ١٥٨).

والدارقطني^(١) وأبو بكر الأثرم^(٢). فإن قلت: ما بال المصنف لم يستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾^(٣). فإنه ظاهر في النهي عن مس المصحف لغير الطاهر. قلت: لأن بعض العلماء حمّله على الكرام البررة فكان محتملاً فترك الاستدلال به^(٤).

الاعتبار الثالث: عدم صراحة دلالة الدليل؛ حيث إن الفقهاء يعنون بصراحة الدلالة، وذلك تأصيلاً للحكم، ودفعا لإيرادات المخالف. مثاله: في حاشية الشرواني - رحمه الله - على تحفة المحتاج تعليقا^(٥) «قوله^(٦) على أن الخبر الحسن.. إلخ] ولعله إنما لم يستدل به؛ لأنه ليس نصا في ذلك^(٧)».

الاعتبار الرابع: دفعا للتكلف في الاستدلال، فالتكلف في الاستدلال يورث التعصب في مسالك بعض الفقهاء، وتأصيل الحكم بغير ما هو أولى، مثاله: ما جاء في تعليق الجويني - رحمه الله - في نهاية المطالب على تصدير المزني لأحد الأحاديث استدلالاً بتعجيل الزكاة: «إذا انعقد الحول على نصاب زكاتي، جاز تعجيل صدقته قبل وجوبها بانقضاء الحول، وذكر المزني [مختصرا]

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب: في نهي المحدث عن مس القرآن، ١/٢١٩. قال الألباني: «رواه الأثرم والدارقطني متصلاً واحتج به أحمد وهو لمالك في الموطأ مرسلًا. صحيح» (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ١/١٥٨).

(٢) لم أجده في المطبوع من سنن الأثرم. وقد نسب له التخريج ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ١/٣٦١.

(٣) سورة الواقعة، آية: ٧٧-٧٩.

(٤) العناية شرح الهداية، ١/١٦٨.

(٥) «ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة لاستقرارها بالإمسك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعنق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الإطعام وقياسًا فيه على أن الخير الحسن وهو قوله ﷺ للمظاهر لا تقربها حتى تكفر) يشمله ولزيادة التغليف عليه...».

(٦) صاحب تحفة المحتاج.

(٧) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ١٠/١٨٥.

في صدر الباب حديث أبي رافع: (أن النبي ﷺ استسلف بكراً من رجل)^(١).
والشافعي لم يستدل به في تعجيل الصدقة، وإنما احتج به في جواز
استقراض الحيوان، وقد خالف فيه أبو حنيفة.
وردُّ الحديث إلى تعجيل الصدقة تكلفاً^(٢).

الاعتبار الخامس: ترك الاستدلال بأحد الأدلة دفعاً للمعارض، وهذا
يحدث كثيراً في النصوص ذات المفاهيم المتعددة، إذ قد يحصل اعتراض
على الاستدلال بالمفهوم، لذا فيلجأ الفقيه إلى استعمال دليل آخر فرارا من
المعارض، مثاله: ما جاء في حاشية السندي على صحيح البخاري -
رحمهما الله-: «قيل: لم يستدل على ذلك^(٣) بقوله عليه الصلاة والسلام:
(صلاة الليل مثنى مثنى)^(٤) بأن يستدل به على النهار بالقياس؛ لأن القياس
حينئذٍ يصير كالمعارض لمفهوم الحديث، فإن مفهومه أن صلاة النهار
ليست كذلك وإلا سقطت فائدة تخصيص الليل، فلا يقبل القياس وردّ بأن
ذلك لو لم يكن تخصيص الليل في الحديث لفائدة أخرى، وأما إذا كان
لفائدة أخرى، فلا مفهوم وفائدة التخصيص هو أن الليل محل للوتر فيوهم
قياس صلاة الليل على الوتر فنص على الليل دفعاً لذلك القياس، وإذا
ظهرت للتخصيص فائدة سوى المفهوم فلا مفهوم، فيصح الاستدلال
بالقياس؛ قلت: هذا تطويل بلا طائل كثير؛ إذ يكفي لانتفاء المفهوم أن
السؤال كان عن صلاة الليل فقط. والتخصيص في الجواب إذا كان مبنياً

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب: من استسلف شيئاً ف قضى خيراً منه، ٥٤/٥.

(٢) نهاية المطالب في دراية المذهب، ٣/١٧٢.

(٣) أي لم يستدل البخاري على تبويه «صلاة التطوع مثنى مثنى» بحديثي صلاة الليل مثنى مثنى.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر: باب الوتر، ٤٧٧/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب

المسافرين: باب صلاة الليل مثنى، ١/٥١٦.

على التخصيص في السؤال فلا مفهوم فافهم»^(١).

المرحلة الرابعة: تصور الإشكالات التي ترد على استدلال بعض الأصحاب، وهذه الإشكالات لا بد أن تكون وفق مسلك الإمام أو مسلك المذهب الفقهي الذي يتسبب إليه الفقيه؛ فإن الإشكالات التي ترد على استدلال الفقيه المذهبي تجلي مسالك المذهب أو الإمام في الاستدلال، كما أن معرفة الفقيه لوجه الإشكال يكشف له العلاقة بين المؤثرات في مكونات النص الفقهي، من ذلك مثلاً: «اعلم أن المصنف لم يستوف ذكر المكروهات في الصلاة، فمنها أن كل سنة تركها فهو مكروه تنزيهاً، كما صرح به في منية المصلي من قوله ويكره وضع اليدين على الأرض قبل الركبتين إذا سجد، ورفعهما قبلهما إذا قام إلا من عذر... وحاصله أن السنة إذا كانت مؤكدة قوية لا يبعد أن يكون تركها مكروهاً كراهة تحريم كترك الواجب فإنه كذلك، وإن كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيهاً كما في هذه الأمثلة، وإن كان ذلك الشيء مستحباً أو مندوباً وليس بسنة كما هو على اصطلاحنا فينبغي ألا يكون تركه مكروهاً أصلاً، كما صرحوا به من أنه يستحب يوم الأضحى ألا يأكل أولاً إلا من أضحيته قالوا: ولو أكل من غيرها فليس بمكروه، فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت كراهته إلا أنه يشكل عليه ما قالوه من أن المكروه تنزيهاً مرجعه إلى خلاف الأولى ولا أن ترك المستحب خلاف الأولى»^(٢).

ومنه كذلك: ما جاء في الذخيرة «تنبيه الحديث»^(٣) يشكل عليه مذهبنا

(١) حاشية السندي على صحيح البخاري، لمحمد بن عبد الهادي السندي، دار الفكر، ١/٣٨١.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ٢/٣٤، ٣٥.

(٣) يريد بذلك حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: (جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا أن رجلاً وامراً منهم زنيا فقال رسول الله ﷺ: (ما تجدون في التوراة في شأن الرجم). فقالوا: نفضحهم ويجلدون. فقال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع =

ومذهب المخالف؛ أما مذهبنا فلأننا ندعي وحيًا وتخصيصًا بهذين الشخصين بغير دليل مع أن الظاهر اقتضى الاعتماد على التوراة لا سيما إذا جمعت طرق الحديث، وأما مذهبهم فإن التوراة محرفة وإخبار عبد الله بن سلام وغيره إنما يفيد أنه رأى ذلك في التوراة؛ لأنه يرويها عن الصدور بلا رواية في كتب الإسرائيليين لطول الزمان وكثرة اللعب والإهمال، والاعتماد على مثل هذا باطل إجماعًا، وشرع من قبلنا إنما يكون شرعًا لنا إذا ثبت أنه شرع من قبلنا بوحى ثابت أو رواية صحيحة...»^(١).

المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليل الوارد في النص الفقهي في المذهب الواحد.

إن تعليل الأحكام من الأمور التي ينشدها الفقهاء أثناء نظرهم في النصوص الفقهية الاجتهادية، وهو المدار الذي يُعدى به الأحكام المنطوقة إلى المسائل المسكوت عنها، وذلك لتشمل أحكام الواقع، وهذه الأحكام يستقر عليها العمل في حال وجود العلة.

والباحث لن يتحدث عن العلة باعتبار التنظير الأصولي، بل الذي يرمي إليه الباحث في هذا المقام هو التعليل الذي يزاوله الفقهاء في المذهب الواحد طلبًا لتعدية الأحكام وفق أصول المذهب ومسالكه في باب الإلحاق، وكما مر سابقًا

= أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم فقالوا: صدقت إن فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. وفي البخاري: وكانا قد أحصنا. (أخرج أصله = البخاري في صحيحه، كتاب المناقب: باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾، [البقرة: ١٤٦]، ٦/ ٦٣١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود: باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا، ٣/ ١٣٢٦.

(١) الذخيرة، ١٢/ ٧١.

بأن التعليل في ممارسة الفقه أوسع منه في مفهومه لدى الأصوليين؛ «ذلك أن التعليل الفقهي يغلب عليه طابع الاستعمال بخلاف التعليل الأصولي فهو أقرب إلى التجريد والنظرية منه إلى التطبيق والاستعمال، وإن الحاجة ماسة لإحياء التعليل الفقهي كما هو مستعمل عند الفقهاء الأعلام الذين تحققوا بالأصول تحققاً تاماً، ونزلوها على الوقائع تنزيلاً مضبوطاً، ولذا يجد الناظر قوة علمية واستنباطات تعليلية دقيقة لمن كان مزاولاً بين علم الأصول وعلم الفقه»^(١).

وقد سعى بعض الفقهاء فكشف علل الأحكام الفروعية الناتجة عن المذهب، من ذلك ما قام به الموصلية - رحمه الله - من تأليفه لمدون عنوانه بـ «الاختيار لتعليل المختار» فقد قال في مقدمته: «فكنت جمعت في عنوان شبابي مختصراً في الفقه لبعض المبتدئين من أصحابي. وسميته [بالمختار للفتوى] اخترت فيه قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، إذ كان هو الأول والأولى، فلما تداولته أيدي العلماء، واشتغل به بعض الفقهاء طلبوا مني أن أشرحه شرحاً أشير فيه إلى علل مسائله ومعانيها، وأبين صورها وأنبه على مبانيها، وأذكر فروعاً يحتاج إليها ويعتمد في النقل عليها، وأنقل فيه ما بين أصحابنا من الخلاف، وأعلله متوخياً موجزاً في الإنصاف، فاستخرت الله تعالى، وفوضت أمري إليه، وشرعت فيه، مستعيناً به ومتوكلاً عليه، وسميته: [الاختيار لتعليل المختار]»^(٢).

(١) ملخص بحث «النظر التعليلي وأثره في التفرع الفقهي عند المالكية» من خلال كتاب عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة للفقير جلال الدين عبد الله بن شاس، للدكتور عبد المنعم اكريكر، أطروحة دكتوراه، في جامعة المولى إسماعيل في مكناس في دولة المغرب، ص: ١٠. «لم تطبع»، «بتصرف».

(٢) الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلية الحنفي، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ، ١/٧، ٨.

فإن في تعليل الأحكام تهديبًا وتحرييرًا للمذهب، قال الجويني - رحمه الله - في مقدمته لكتابه [نهاية المطلب]: «... وأبتهل إليه سبحانه في تيسير ما هممت بافتتاحه من تهذيب مذهب الإمام المطلب الشافعي رضي الله عنه، يحوي تقرير القواعد وتحريّر الضوابط، والمعاهد في تعليل الأصول، وتبيين مآخذ الفروع، وترتيب المفصل منها والمجموع»^(١) فهو يؤكد أن عمله هذا تهذيبٌ لمذهب الإمام، وتقرير للقواعد.

وعناية فقهاء المذاهب بالتعليل يعود على جملة من الأسباب منها:

السبب الأول: أن «التعليلات التي أظهرها الفقهاء عند اشتغالهم بالفروع الفقهية تعتبر زبدة الفقه، ومن لم يفقهها لم يشم رائحة الفقه؛ ذلك أن الفقه بما هو فهم خاص في الشرع، من خلال ألفاظ مخصوصة، وهذه الألفاظ تشمل على معان ودلالات، والتعليل هو الكاشف الحقيقي عن تلك المعاني والدلالات، وعليه فالتعليلات الفقهية لا حصر لها؛ وذلك لكون المعاني الماثرة في الأدلة غير منحصرة، فالتعليل ينسحب على أحكام جميع الفروع كانسحاب القرآن والسنة على جميع الوقائع النازلة بالمكلفين إلى يوم القيامة تحقيقًا»^(٢) لمقالة الإمام الشافعي التي أوردتها في سفره النافع «الرسالة» بقوله: «كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم: اتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طُلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد»^(٣).

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب، ٣/١.

(٢) ملخص بحث «النظر التعليلي وأثره في التفريع الفقهي عند المالكية» من خلال كتاب عقد الجواهر

الشمينة في مذهب عالم المدينة للفقهاء جلال الدين عبد الله بن شاس، ص: ١٠٠.

(٣) الرسالة، للشافعي، ص: ٢٢٢.

السبب الثاني: أن التعليل من مكونات القواعد والضوابط الفقهية.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -: «الضوابط: ما يذكره العلماء تعليلاً للأحكام، فإن كل التعليلات للأحكام الفقهية تعتبر ضوابط؛ لأنها تبنى عليها الأحكام، فهذه احتفظ بها، وسمعت أن بعض الإخوان يتتبع هذه الضوابط في الروض المربع ويحررها، وقلت من الأحسن أن يقوم بهذه طائفة، تتبع الروض المربع من أوله إلى آخره كلما ذكر علة تقيده، لأن كل علة يبنى عليها مسائل كثيرة، إذ إن العلم له ضابط، فكل ضابط يدخل تحته جزئيات كثيرة... فإذا حرص طالب العلم ودون كل ما مر عليه من هذه التعليلات وحررها وضبطها ثم حاول في المستقبل أن يبنى عليها مسائل جزئية لكان في هذا فائدة كبيرة له ولغيره»^(١).

السبب الثالث: أن التعليل مما يدرك به الفروق الفقهية، كما يستجمع به النظائر الفقهية. قال عبد الله بن يوسف الجويني - رحمه الله -: «فإن مسائل الشرع ربما تشابه صورها، وتختلف أحكامها؛ لعلل أوجبت اختلاف الأحكام، ولا يستغني أهل التحقيق عن الاطلاع على تلك العلل التي أوجبت افتراق ما افترق منها، واجتماع ما اجتمع منها»^(٢).

السبب الرابع: في التعليل ربط بين الدلائل والمسائل، وهذا الربط يوسع فقه المذهب في الوقائع؛ ولذا اعتمد الأصحاب على علل أحمد في توسيع المذهب، جاء في الانصاف ما نصه: «إن نص في مسألة على حكم، وعلله بعله،

(١) كتاب العلم، لمحمد بن صالح العثيمين، تحقيق: صلاح الدين محمود، مكتبة نور الهدى، ص: ١٦١، ١٦٢.

(٢) الجمع والفرق، لأبي عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: الدكتور، عبد الرحمن بن سلامة المزيني، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ١ / ٣٧.

فوجدت تلك العلة في مسائل أخرى: فمذهبه في تلك المسائل كالمسألة المعللة قدمه في الرعاية، والفروع قال في الرعاية: سواء قلنا بتخصيص العلة أو لا^(١). وبعد أن ظهرت أهمية ومنزلة وأثر التعليل في البناء الفقهي المذهبي، ودوره في تكوين الفقيه، فمن استكمال ذلك بيان المراحل التي لا بد من مراعاتها في أثناء التحليل بالمقارنة بين التعليقات التي ترد في النصوص الفقهية المذهبية، وهذه المراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: تصنيف طرق التعليل، فثمة تعليقات تتعلق ببيان العلل المؤثرة والتي يبني عليها القياس الأصولي، وهي العلل الظاهرة المنضبطة، ومنها ما يكون من الحكم التي رأى بعض الفقهاء التعليل بها، ومن تعليقات الفقهاء التعليل بالمقاصد الشرعية، ومن ذلك ما ينص عليه الإمام في تعليقاته لبعض المسائل الجزئية التي اتخذها الأصحاب إما ضابطاً أو قاعدة كلية تنطبق على جزئيات كثيرة.

وهذا التصنيف يتحقق منه مصلحتان لمن يزاوّل التحليل بالمقارنة في هذا الجانب، هما:

المصلحة الأولى: التعرف على المعبر من التعليقات الفقهية في المذهب من حيث الأولوية في التقديم، فبعض التعليقات تنزل منزلة النص في الحجة والأثر، ومنها ما يقبل القياس عليه والتعدية.

المصلحة الثانية: التفريق بين مصادر التعليقات فثمة تعليقات، مصدرها النصوص الشرعية، ومنها ما هو مأخوذ من أصول الشريعة وقواعدها، ومنها الناشئ عن تقارير الأئمة وفقهاء المذهب.

المرحلة الثانية: تمحيص التعليقات محل الإشكال وبيان القوادح التي يوردها المعترض على تلك التعليقات في حال الاختلاف بين الأصحاب من حيث الأولوية في التعليل.

المرحلة الثالثة: تقييم التعليقات في ميزان المذهب، من حيث تأصيلها، وتأثيرها، واستعمالات الأصحاب لها، وهذا يعين على معرفة مدى حكمها الأغلبي الذي يمكن مراعاته في بناء القواعد والضوابط الفقهية المذهبية، ويتحقق بمثله الفرق والجمع بين المسائل في فروع المذهب.

المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد.

المثال الأول: على تمحيص التعليقات ما قام به الجويني - رحمه الله - من ردّه لتعليل المزني لصحة التيمم من الجنب الذي نسي الجنابة فتيمّم للحدث، حيث أضرب عن ذكر تعليل المزني، وذكر العلة التي ارتضاها، ونص عبارته: «وقد علّل المزني ذلك بعلّة غير مرضية، وليس يتعلق ذكر غلطه بغرض فقهي؛ فلا نتعرض له» ثم ذكر العلة التي ارتضاها، فقال: «والعلة السديدة أن التيمم لا يرفع الحدث، سواء ذكر على الصواب، أو على الخطأ، وإنما مقصود النية استباحة الصلاة، ولا احتفال بذكر غيرها بوجه من الوجوه»^(١).

المثال الثاني: وفيه استجماع العلل المناسبة التي يمثلها يمكن تعليل الحكم، وهذا يدخل في مرحلة فحص التعليقات الفقهية. قال الجويني - رحمه الله -: «فإذا استأجر من يذبح له شاة، ويسلخها، فجعل أجرة الأجير جلد الشاة، لم يجز له ذلك؛ لأنه جعل الأجرة جزءاً من الحيوان، وذلك ممتنع.

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب، ١/١٧٣.

ويجوز أن يقال: الفساد بعلّةٍ أخرى، وهي أن الجلد إنما ينفصل عن الشاة المذكّاة بعمل السلخ، فعمله المذكور في الإجارة يتصل بالأجرة المسماة ويقع عملاً فيها، وهذا ممتنع، والشرط أن يقع عمل الأجير في خالص ملك المستأجر»^(١).

المثال الثالث: فيه صورة من صور تقييم التعليقات الفقهية، قال ابن العربي -رحمه الله-: «المسألة الخامسة: في عتق السائبة: قال أصبغ عن ابن القاسم في العتبية: أكره عتق السائبة؛ لأنه كهبة الولاء. وقال عيسى: أكرهه وأنهى عنه. قال سحنون: لا يعجبنا كراهيته له، وهو جائز، كما يجوز أن يعتق عن غيره يريدان: ولا يكون ذلك هبة للولاء، كذلك في السائبة، وهذا الذي قالاه صحيح على تعليقه.

وأما لو علل الكراهة بأنها لفظة مذمومة شرعاً، فلا يتقرب بها؛ إذ له في غيرها من ألفاظ العتق في كناياته وصرائحه مندوحة لكان له وجه، وتبينت المسألة؛ وبالكراهة أقول للمعنى الذي نبهت عليه»^(٢).



(١) المرجع السابق، ١٩٦/٨.

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي، ٢/٢٢٢.

المبحث الثاني

تحليل النص الفقهي

بالمقارنة بأكثر من مذهب

إن الخلاف بين المذاهب مورد فقهي يستفيد منه الفقيه، ويسبر من خلاله أغوار المناهج الفقهية في التعامل مع الدلائل والمسائل، ولن يبلغ ذلك تمامه إلا بالتمييز بين الخلاف المعتمد وعدمه، وضابط الخلاف المعتمد نص عليه الشاطبي - رحمه الله - بقوله: «إن له ضابطاً تقريباً، وهو أن ما كان معدوداً في الأقوال غلطاً وزلاً قليلاً جداً في الشريعة، وغالب الأمر أن أصحابها منفردون بها، قلما يساعدهم عليها مجتهد آخر، فإذا انفرد صاحب قول عن عامة الأئمة، فليكن اعتقادك أن الحق في المسألة مع السواد الأعظم من المجتهدين، لا من المقلدين»^(١).

وقد وردت النقول عن كبار الفقهاء المبينة أثر معرفة الفقيه خلاف الفقهاء، قال قتادة - رحمه الله -: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه»^(٢)، وغيره من النقول^(٣).

(١) الموافقات، ٥/ ١٤٠.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢/ ١٠٢.

(٣) قال سعيد بن أبي عروبة رحمه الله: «من لم يسمع الاختلاف فلا تعدّوه عالماً». وروى عثمان بن عطاء، عن أبيه قوله: «لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس، حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه».

قال أيوب السختياني رحمه الله: «أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماً باختلاف العلماء، وأمسك الناس عن الفتيا أعلمهم باختلاف العلماء». (انظر: جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ١٠٢).

وهذا الأثر لن تجنى ثماره دون التأمل والنظر في مدارات اختلافات الفقهاء، وهذه المدارات مواطنها في ثلاث أحوال: الحال الأولى: التصوير، والحال الثانية: التدليل، والحال الثالثة، التعليل. وهذه الأحوال الثلاث هي محال المقارنة كما بين ذلك الباحث في المباحث المتعلقة بذلك في الباب الثاني، ولكن في هذا المبحث سيبين الباحث - بإذن الله- بعض المتعلقات التي تفيد الفقيه في تحليله للنصوص الفقهية الاجتهادية من طريق المقارنة بين المذاهب في هذه المواطن.

ومما ينبغي ملاحظته قبل الشروع في المقصود، أن يلحظ الفقيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن المقارنة في هذه المواطن يجب ألا تخضع للتصويب والتخطئة؛ لأن المقارنة المقصودة هنا هي تفكيك دواعي الخلاف وأسبابه، فهي كشف للمؤثرات في قرارات الفقهاء في مواطن الخلاف.

المسألة الثانية: أن المقارنة يجب أن تنصب على محل المقارنة وأصولها التي انبنى عليها، مثال: لا يشغل المحلل للنص الفقهي بالمقارنة في نص الفقيه دون التعامل مع أصوله التي اعتمد عليها فيما قرره في نصه محل التحليل، فالفقيه الشافعي الذي قرر إمضاء بيع العنب على من يتخذه خمراً^(١)؛ لكون الإرادة غير مؤثرة في التعاقد؛ لعدم دخولها في تكوين العقد، فلا بد للفقيه أن يتأمل ما بنى عليه الفقيه الشافعي ذلك التعليل وهو عدم اعتبار سد الذريعة أصلاً من أصول المذهب.

(١) قال النووي- رحمه الله- في المجموع شرح المذهب: «قال المصنف: [ويكره بيع العنب ممن يعصر الخمر والتمر ممن يعمل النبيذ، وبيع السلاح ممن يعصي الله تعالى به؛ لأنه لا يأمن أن يكون ذلك معونة على المعصية؛ فإن باع منه، صح البيع؛ لأنه قد لا يتخذ الخمر ولا يعصي الله تعالى بالسلاح،] [الشرح= النووي] قال الشافعي- رحمه الله- في المختصر: «أكره بيع العصور ممن يعصر الخمر، والسيف ممن يعصي الله تعالى به ولا أنقض هذا البيع. هذا نصه». (٣٥٣/٩).

المسألة الثالثة: عدم إغفال أثر الخلاف بين المذاهب في أي مسألة خلافية؛ إذ إن ثمرة الخلاف هو تمدد فقهي يُقاس من خلاله مدى التفريع للمذاهب، مثاله مسألة الوضوء من لحم الجزور، خالف الحنابلة الجمهور؛ حيث إن الحنابلة اختاروا القول بأن أكل لحم الجزور ينقض الوضوء، وهذا الاختيار ترتب عليه خلاف في المذهب الحنبلي^(١) في كل ما هو من أجزاء الإبل أو تولد عنها: كلبنها، وعظمها، وكبدها، وطحالها، والحوايا.

المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

كما تبين في المباحث السابقة المتعلقة بموضوع تصوير المسائل الفقهية مفهوم تصوير المسألة وضوابط ذلك وبيان مظانها، فإن الباحث يأمل أن يوضح في هذا الموضع ما يعين على تحليل تصوير المسائل؛ من حيث التحليل بالمقارنة بين المذاهب الفقهية، فإن الاختلاف في التصوير بين المذاهب ظاهر أثره في الخلاف، من ذلك على سبيل المثال: اختلاف الفقهاء في ضابط السفر الذي به يترخص المكلف، فهذا الخلاف الذي يظهر للباحث هو اختلاف في صورة المسألة؛ لذلك فإن كل خلاف وقع بين الفقهاء في ضابط الأوصاف المؤثرة في الأحكام هو خلاف في تصوير المسائل، ولذلك فإن خلافهم غالبًا ما يدور مع عدم استقرارهم على صورة متفق عليها تتوحد معها الأحكام.

فالتحليل بالمقارنة بين المذاهب الفقهية من حيث تصوير المسألة الفقهية يكون وفق المراحل الآتية:

(١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١/٢١٦-٢١٨.

المرحلة الأولى: تحرير تصوير كل مذهب للمسألة محل البحث، فالفقيه لا يمكن أن تتحصل له المقارنة بين المذاهب من حيث تصوير المسألة إلا بالوقوف على تحرير واضح يتحقق به استيعاب الصورة التي ارتضاها كل مذهب وعلى ضوئها بحث المسألة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالرجوع لمطابن تصوير المسائل في مدونات الفقهاء من كل مذهب، وقد ذكرها الباحث في موطنها من هذا البحث.

المرحلة الثانية: تمييز مدار تصوير المسألة من حيث كونه قد قام على مفهوم حقيقة شرعية أم لغوية أم عرفية اصطلاحية، فإن تمييز ذلك ييسر للفقيه تضييق الخلاف في التصوير؛ حيث إن الحقائق الشرعية يغلب الاتفاق على صورها في المذاهب، مثال ذلك: الصلاة لا تختلف المذاهب في صورتها وحقيقتها الشرعية، بخلاف المعنى اللغوي فهو محل تجاذب في بعض الأحيان، مثال ذلك: النبيذ الذي تسلط عليه التحريم هل هو كل ما ينبذ أم أنه يعود على ما كان معهودًا في المدينة النبوية في حينه^(١). ويزداد الأمر مفارقة في حال بناء التصوير على العرف الاصطلاحي.

ولذلك كان من أسباب الخلاف بين المذاهب في تحديد الحقائق والمعاني التي تؤثر على تصوير المسألة، من ذلك: قال ابن رشد - رحمه الله-: «واختلفوا فيما هي العدالة؛ فقال الجمهور هي صفة زائدة على الإسلام هو أن يكون ملتزماً لواجبات الشرع ومستحباته مجتنباً للمحرمات والمكروهات، وقال أبو حنيفة: يكفي في العدالة ظاهر الإسلام وألا تعلم منه جرحة، وسبب الخلاف كما قلنا ترددهم في

(١) انظر: المبسوط، ٦/٨٩، وبدائع الصنائع، ٥/١١٧، ومجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٦.

مفهوم اسم العدالة المقابلة للفسق»^(١).

ومن ذلك أيضًا «حد الغني الذي يمنع من الصدقة: فذهب الشافعي إلى أن المانع من الصدقة هو أقل ما ينطلق عليه الاسم. وذهب أبو حنيفة إلى أن الغني هو مالك النصاب لأنهم الذين سماهم النبي - عليه الصلاة والسلام - أغنياء لقوله في حديث معاذ له: (فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)^(٢). وإذا كان الأغنياء هم أهل النصاب وجب أن يكون الفقراء ضدهم. وقال مالك: ليس في ذلك حد إنما هو راجع إلى الاجتهاد.

وسبب اختلافهم: هل الغنى المانع هو معنى شرعي أم معنى لغوي؟ فمن قال: معنى شرعي قال: وجوب النصاب هو الغنى، ومن قال: معنى لغوي اعتبر في ذلك أقل ما ينطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما ينطلق عليه الاسم هو محدود في كل وقت وفي كل شخص جعل حده هذا، ومن رأى أنه غير محدود، وأن ذلك يختلف باختلاف الحالات والحاجات والأشخاص والأمكنة والأزمنة وغير ذلك قال: هو غير محدود، وأن ذلك راجع إلى الاجتهاد»^(٣).

المرحلة الثالثة: فحص القيود الواردة في تصوير المسألة في المذاهب محل المقارنة، وهذه المقيدات إما أن تكون لفظية، وإما أن تكون معنوية تؤخذ من أصول المذاهب وقواعدها، فإن المقيدات في التصور للمسائل من المهمات من جهتين:

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٤/ ٣٥٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة، ٣/ ٢١٦ حديث «١٣٩٥»، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان: باب الدعاء إلى الشهادتين، وشرائع الإسلام، ١/ ٥٠.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٢/ ٣٨.

الجهة الأولى: استكمال التصوير وتحريره وفق ما استقر عليه كل مذهب.

الجهة الأخرى: أن فيه تجلية لتحريم محل النزاع.

ومقارنة تلك القيود تكشف طبيعة المسألة في كونها مبنية على أصل تعبدي أم معقول المعنى، فتعامل الفقهاء مع تصوير المسائل مربوط بطبيعة كل باب مثاله: تعامل الظاهرية مع الشروط في المعاملات يختلف عنه عند الحنابلة؛ إذ إن الأصل عند الحنابلة في الشروط الإباحة والصحة، بخلاف الظاهرية الذين يجعلون الأصل فيها الحظر^(١). لذا يجب مراعاة تلك القيود على صور المسائل، ومن ذلك كذلك مفهوم النذر المشروع عند الحنفية، من حيث قصره على ما كان جنس المنذور واجباً بالشرع^(٢).

المرحلة الرابعة: تأمل أوجه الاتفاق والاختلاف بين تصورات المذاهب

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «إن نصوص أحمد تقتضي أنه جوز من الشروط في العقود أكثر مما جوزه الشافعي. فقد يوافقونه في الأصل، ويستثنون للمعارض أكثر مما استثني، كما قد يوافق هو أبا حنيفة في الأصل، ويستثنى أكثر مما استثني للمعارض.

وهذه الفرق الثلاث يخالفون أهل الظاهر، ويتوسعون في الشروط أكثر منهم؛ لقولهم بالقياس والمعاني وآثار الصحابة، ولما يفهمونه من معاني النصوص التي ينفردون بها عن أهل الظاهر... وأصول أحمد المنصوصة عنه، أكثرها يجري على هذا القول. ومالك قريب منه، لكن أحمد أكثر تصحيحاً للشروط. فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحاً للشروط منه.

وعامة ما يصححه أحمد من العقود والشروط فيها يثبت به دليل خاص من أثر أو قياس، لكنه لا يجعل حجة الأولين مانعاً من الصحة، ولا يعارض ذلك بكونه شرطاً يخالف مقتضى العقد، أو لم يرد به نص. وكان قد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة ما لا تجده عند غيره من الأئمة». (مجموع الفتاوى، ٢٩/١٢٩ - ١٣٣).

(٢) «ولو نذر إتيان مسجد المدينة، أو بيت المقدس ففيه قولان للعلماء. أظهرهما: وجوب الوفاء به، كقول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه. والثاني: لا يجب عليه الوفاء به، كقول أبي حنيفة والشافعي في قوله الآخر، وهذا بناء على أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان من جنسه واجباً بالشرع، والصحيح وجوب الوفاء بكل نذر هو طاعة؛ لقول النبي ﷺ: (من نذر أن يطيع الله فليطعه)، ولم يستثن طاعة من طاعة». (مجموع الفتاوى، ٢٧/٢٢٠).

في الموضوع الواحد، ومن هذه المرحلة يتحصل للفقيه الدوائر المشتركة في الإطلاقات في المذاهب الفقهية، وبه يتم استقراء الاصطلاح الفقهي، وأثر الزمان والمكان عليه.

المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

إن مواضع الخلاف الفقهي، ومعاهد أسبابه، وشواهد الفروق بين المذاهب يكمن أغلبها في باب التدليل بمعناه التأصيلي والاستدلالي، وهذا التكاثر إنما وقع لأسباب أمُّ الباب منها أن التدليل هو العملية العلمية التي يستند إليها الفقيه في توظيف الفقه من خلال اجتهاده في تنزيل الدلائل على النوازل، وهذا يستوجب إعمال الأصول التي يقررها الأئمة والأصحاب في التعامل مع الوقائع وفق قواعد الاجتهاد المقررة من حيث الاستنباط وتنزيل الأحكام.

وهذا التنوع والتعدد في ممارسة الفقهاء في باب التدليل حري بكل فقيه أن يعتني به لما له من دور كبير في تعميق النظر في مسالك الفقهاء، ومدى إعمالهم لأدلة الشرع ومقاصده، وتأمل العبقرية الفقهية التي امتازوا بها في باب التقعيد، ومهارة توظيف النصوص من خلال الأدوات الأصولية والمنهجية التي تصب في بحر الفقه وتشارك في صناعته.

وانطلاقاً مما دُوِّنَ في مباحث سابقة واستتماماً لها، فإن الباحث سيذكر مراحل تحليل النصوص الفقهية المتضمنة خلافاً عالياً، من خلال المقارنة في جانب التدليل، وقبل الحديث عن تلك الغاية، يجدر التنبيه على ثلاث مسائل لها علاقة بالمقصود، وهي:

المسألة الأولى: أن التدليل في الخلاف العالي يحتضن قضيتين: الأولى:

التأصيل، والثانية: الاستدلال، وهذه الثنائية حتمية في نصوص الخلاف العالي، وداعي حتميتها أن التقرير الفقهي لا بد من قيامه على أصول معتبرة في الميدان الفقهي وهي محل توافق، وهذه هي الأصول الشرعية من النصوص اللفظية أو المعاني الشرعية المحصلة من قواعد الشرع ومقاصده، ونشر هذه الأصول وتطبيقها من حيث تحقيق مناطها لا يتأتى إلا من خلال الاستدلال، وقد تكلم الباحث عن تينك القضيتين في مظانها في الباب الثاني من البحث.

المسألة الثانية: إن ممارسة التدليل في نصوص الخلاف العالي يراعى فيها ما تستقل به المذاهب من أصول النظر، وهذه الأصول مناهج سلكها فقهاء المذاهب لضبط النظر وتنزيل الأحكام، لذا لا يحسن بالفقيه إهمالها أثناء التحليل بالمقارنة، فالبعض قد لا يعول على تلك الأصول، ويلتفت إلى أدلة الأحكام ونتائجها دون التأمل في الطريق والأداة التي أوصلتها. فإن كشف الغايات لا يتم إلا بسبر وسائلها.

المسألة الثالثة: إن الربط بين طرائق المذاهب وأئمتها، وبين المنقول من مناهج الصحابة في مجال التدليل في أقضيتهم وفتاويهم من الأمور المعينة على استيعاب جوادّ التدليل لدى المتقدمين من فقهاء الصحابة، قال ولي الله الدهلوي - رحمه الله -: «وفي كل من الطريقتين^(١) خلل إنما ينجبر بالأخرى، ولا غنى لإحدهما عن صاحبتها.

(١) أراد بالطريقتين - رحمه الله - قوله: «واعلم أن تلقي الأمة منه الشرع على وجهين: أحدهما: تلقي الظاهر... وثانيهما: للتلقي دلالة، وهي أن يرى الصحابة رسول الله ﷺ يقول، ويفعل، فاستنبطوا من ذلك حكماً من الوجوب وغيره، فأخبروا بذلك الحكم، فقالوا: الشيء الفلاني واجب، وذلك الآخر جائز، ثم تلقى التابعون من الصحابة كذلك، فدون الطبقة الثالثة فتاواهم وقضاياهم، وأحكموا الأمر...». (حجة الله البالغة، لولي الله الدهلوي، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ١-٢٢٧-٢٢٨، «بتصرف»).

أما الأولى: فمن خللها ما يدخل في الرواية بالمعنى من التبديل، ولا يؤمن من تغيير المعنى، ومنه ما كان الأمر في واقعة خاصة، فظنه الراوي حكمًا كليًا، ومنه ما أخرج فيه الكلام مخرج التأكيد؛ ليعضوا عليه بالنواجذ، فظن الراوي وجوبًا أو حرمة، وليس الأمر على ذلك - فمن كان فقيهاً، وحضر الواقعة استنبط من القرائن حقيقة الحال؛ كقول زيد رضي الله عنه في النهي عن المزارعة، وعن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها: إن ذلك كان كالمشورة.

وأما الثانية فيدخل فيها قياسات الصحابة والتابعين واستنباطهم من الكتاب والسنة، وليس الاجتهاد مصيباً في جميع الأحوال، وربما كان لم يبلغ أحدهم الحديث، أو بلغه بوجه لا يتنهض بمثله الحجة، فلم يعمل به، ثم ظهر جليلة الحال على لسان صحابي آخر بعد ذلك؛ كقول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في التيمم عن الجنابة، وكثيراً ما كان اتفاق رؤوس الصحابة رضي الله عنهم على شيء من قبل دلالة العقل على ارتفاق، وهو قوله ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي)^(١). وليس من أصول الشرع، فمن كان متبحراً في الأخبار وألفاظ الحديث يتيسر له التقصي عن مزال الأقدام، ولما كان الأمر كذلك وجب على الخائض في الفقه أن يكون متضلعا من كلا المشربين، ومتبحراً في كلا المذهبين، وكان أحسن شعائر الملة ما أجمع عليه جمهور الرواة وحملة العلم، وتطابقت فيه الطريقتان

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، ٢/٦١١، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ٥/٤٤، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ٥/١٥، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ليس له علة. وقال البغوي: حديث حسن. (انظر: شرح السنة للبغوي، ١/١٨١، والتلخيص الحبير، ٤/٤٦٠، ٤٦١).

جميعاً، والله أعلم»^(١).

وأما ما يتعلق بمراحل تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية المتضمنة خلافاً عالياً فتكون على النحو الآتي:
المرحلة الأولى: تصنيف الأدلة:

ثمة تقسيمات للدليل اتخذها الفقهاء والأصوليون حسب اختلاف مناهجهم في ذلك بحيث تنقسم الأدلة إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة: الاعتبار الأول: وهو أشهر تقسيم للأدلة تقسيمها إلى متفق عليها وأدلة مختلف فيها.

فيقصد بالمتفق عليها: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

وأما الأدلة المختلف فيها فيقصد بها: الاستصحاب، والاستصلاح، والاستحسان، وقول الصحابي، والعرف، وشرع من قبلنا، وغيرها، على اختلاف بينهم في اعتبار بعضها من عدمه أو في تقديم بعضها وتأخيرها. وعلى ذلك التقسيم درج كثير من الأصوليين؛ كما هو ظاهر لمن استقرأ كتبهم^(٢).

الاعتبار الثاني: باعتبار إثبات الحكم تنقسم إلى:

أولاً: أدلة مؤسسة: وهي الأدلة التي تنشئ الحكم ابتداءً وتأسيساً وهي الكتاب والسنة فقط.

ثانياً: أدلة كاشفة: وهي التي تكشف عن الحكم، مثل الإجماع والقياس

(١) حجة الله البالغة، ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير، ٢/٦٠٥.

وسائر الأدلة المختلف فيها فلا بد أن تستند إلى نص من الكتاب أو السنة^(١).
 قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : «... لأن الله جل ثناؤه أقام على خلقه الحجة من وجهين، أصلهما كتابه ثم سنة نبيه»^(٢).
 وقال أيضًا - رحمه الله - : «... وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ»^(٣).

الاعتبار الثالث: باعتبار مورد الدليل تنقسم إلى:

القسم الأول: الأدلة النقلية.

ثم قسموا النقلية إلى نقلية من طريق الوحي: وهي دليل الكتاب، والسنة، وإلى نقلية من غير طريق الوحي وهو الإجماع.

القسم الثاني مصادر عقلية: القياس، والاستحسان، والاستصلاح، وسد الذرائع، والاستصحاب، والاستقراء، وغيرها.

الاعتبار الرابع: باعتبار القطع والظن فهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول الأدلة القطعية: ما كان قطعي الثبوت والدلالة فيجب اعتقاده موجه علمًا وعملاً، ولا يسوغ الاختلاف فيه في الجملة.

القسم الثاني الأدلة الظنية: ما كان دلالة ظاهرة غير قطعية، أو كان ثبوته غير قطعي^(٤).

(١) انظر: روضة الناظر، ١/١٧٧، ١٧٨، ومجموع الفتاوى، ٧/٤٠، ١٩/١٩٥، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص: ٨٧. ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص: ٦٧، ٧٦، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، د/ عياض السلمي، ص: ٩٤-٩٦.

(٢) الرسالة، ص: ٣٩.

(٣) جماع العلم، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، ص: ١١.

(٤) انظر: كشف الأسرار، ٤/٧٧، والفقيه والمتفقه ١/٢١٥، وشرح مختصر الروضة، ٣/٦٨٢.

وهذه الاعتبارات المذكورة ملاحظتها من قبل الفقيه أمر ضروري؛ إذ إن استعمالات الفقهاء في بيان أدلتهم محكومة بهذه الاعتبارات، وهذا ملاحظ في ترتيبهم للأدلة في حال الاحتجاج والمناظرة، والتعارض والترجيح، ولذلك فإن الإلمام بذلك معدودٌ في أسس معارف الفقيه المجتهد، قال الشيرازي - رحمه الله- في بيان ما لا يسع المفتي جهله: «... ويعرف إجماع السلف، وخلافهم، ويعرف ما يعتد به من ذلك وما لا يعتد به، ويعرف القياس، والاجتهاد، والأصول التي يجوز تعليلها، وما لا يجوز، والأوصاف التي يجوز أن يعلل بها وما لا يجوز، وكيفية انتزاع العلل. ويعرف ترتيب الأدلة بعضها على بعض وتقديم الأولى منها...»^(١).

فتصنيف الأدلة في نظر الفقيه كما أنه معتبر في مرحلة الاحتجاج والترجيح كذلك هو أساس في ممارسته لتحليل النصوص الفقهية المتضمنة حكاية للخلاف العالي، وهذا التصنيف يتحقق به فوائد لا بد من مراعاتها من قبل المحلل، كما أنها تعود بالتكميل على استيعاب الفقيه - الممارس للتحليل بالمقارنة- للدليل وذلك من عدة نواح هي:

الناحية الأولى: معرفة مقام الدليل في سلم الأولويات لدى الفقيه المستدل أو مذهبه.

الناحية الثانية: مدى وضوح وخفاء دلالة الدليل في نظر الفقيه المستدل.

الناحية الثالثة: أصالة التدليل أم أنه على جهة التنزل.

المرحلة الثانية: تتبع قواعد الاستدلال التي بنى عليها الفقيه دليله في المسألة:

تعد قواعد الاستدلال في النصوص الفقهية الاجتهادية مرتكزًا يدور عليه

(١) اللع في أصول الفقه، ص: ١٢٧.

بناء الفقهاء نصوصهم الاجتهادية، واستصحابهم لتلك القواعد يعطي للناظر مدى التطابق بين دليل الفقيه والنازلة محل الاجتهاد، لذا تتبع الفقيه لهذه القواعد يتحصل منه في عملية التحليل ثلاثة أصول في التحليل:

الأصل الأول: قياس مدى المطابقة بين الدليل والمسألة وهذا يكشف براعة الفقيه في تحقيق المناط.

الأصل الثاني: التعرف على القرائن الفقهية المتعلقة بالدليل والتي استجمع بها الفقيه المناسبة بين الحكم والواقعة.

الأصل الثالث: معرفة مدى أثر أصول الإمام أو المذهب في مسلك الفقيه الاجتهادي، وقربه من تلك الأصول وبعده عنها.

المرحلة الثالثة: قياس مدى ربط الفقيه بين المسائل الجزئية بالقواعد الكلية:

كثيراً ما يستحضر الفقهاء في هذا النوع من النصوص الاجتهادية القواعد الكلية، فهم يسعون لتحضيرها كشاهد أداء في ميدان الخلاف الفقهي؛ إذ إن توظيف القواعد الفقهية من حيث تطبيقها على المسائل الجزئية يعد من حذاقة الفقيه حيث «يجمع بين فهم النصوص الجزئية من جهة، وربطها بالقواعد الكلية من جهة أخرى»^(١)، ومقامات الخلاف العالي هي مبراة لآلة رسوخ الفقيه، وعميق فقعه.

المرحلة الرابعة: بيان الفارق بين الأدلة في حال اتحاد مذهبين أو أكثر في الحكم دون الدليل:

(١) أرجوزة رفع الاشتباه عن مهمات من المغالاة، لمحمد رجب، دار البخاري، الرياض، الطبعة الأولى، ص: ١٨.

إن تساهل المحلل بالمقارنة في التمييز بين أدلة كل قول في حال الاتحاد في الحكم يعد من قوادح التحليل في هذا الباب؛ إذ إن التحليل بالمقارنة من أهم أغراضه التعرف على مواطن الاتفاق والاختلاف في تفسيرات الفقهاء في المسائل الخلافية، فإن اختلاف الدليل مع اتحاد الحكم من أهم المعينات على بيان الفروق بين أصول المذاهب في التعامل مع المسائل وخاصة في باب التأصيل والاستدلال، كما أن إغفال ذلك يحدث تناقضاً في قراءة مستندات الفقه المذهبي في بناء فروع الفقهية وتوظيف أصوله في مجال الاجتهاد.

المرحلة الخامسة: فحص القرائن من حيث تعزيزها للأصل أو صرفها

عنه:

سبق وأن أوضح الباحث ما يتعلق بالقرائن من حيث دورها في تحليل النصوص، وفي هذا المقام يحسن بالفقيه فحص القرائن التي يتكئ عليها الفقيه في سياقات الخلاف العالي من جانب تقرير الأدلة من حيث تفسيره أو الاستنباط منه، وهذه القرائن قد تكون صارفة للأدلة من أصل الوجوب إلى الاستحباب، أو من التحريم للكراهة، كما أن القرائن تعزز أصول الأدلة من حيث الارتقاء بالدليل الجزئي إلى معنى كلي، أو تعزيز الاستثناء بمعنى كلي كرفع الحرج أو التيسير، أو التعبد.

المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليل الوارد في النص الفقهي بأكثر من مذهب.

من الخلافات التي وردت في كتب الأصوليين ما يتعلق بتعليل الأصول أي نصوص القرآن والسنة المتضمنة للأحكام^(١)، وفي هذا المقام فإن الحديث

(١) انظر: أصول السرخسي، ١٤٤/٢، وكشف الأسرار، ٢٩٣/٣، وشرح اللمع، ٣٢٥/٣-٣٣٠، والبحر المحيط في أصول الفقه، ١٨/٥، ٧٧، والعدة شرح العمدة، ١٣٦٥/٤، وشرح مختصر الروضة، ٤١١/٣.

لن يقتصر على مفهوم التعليل كما في الجدلية الأصولية المشار إليها، وإنما المقصود مفهوم التعليل في استعمال الفقهاء؛ إذ إن الناظر في استعمالات الفقهاء يدرك توسعهم في إطلاق التعليل، وفي وجهة نظر الباحث أن هذا الاستعمال من الفقهاء في نصوصهم المتضمنة الخلاف العالي بحاجة إلى التحليل من خلال المقارنة، فتحليلها من خلال هذا المسلك يترتب عليه جملة من الفوائد تعود على استيعاب تعامل الفقهاء للتعليل في قراراتهم الفقهية، وبناء الأحكام، والتعامل مع المخالف في حال الخلاف الفقهي، ومن هذه الفوائد الآتي:

الفائدة الأولى: الربط بين أصول الفقه وفروعه، وهذا الربط يتضح من خلال دعم الفقهاء أحكامهم في مدونات الخلاف العالي؛ من حيث إبراز جوانب التعدية للأحكام من خلال التعليقات، وهذه التعليقات تقديمها من خلال ذلك يعد مصدرًا من مصادر معرفة تخريجات الفقهاء لفروعهم على أصولهم المذهبية مما يعتبر محلاً للبناء والاعتماد.

الفائدة الثانية: التعرف على مصادر تعليقات الفقهاء، فإن كثيرًا من التعليقات التي يستعملها الفقهاء متعددة المصادر، فمواطن جمعها تلك الفصول في الخلاف العالي.

الفائدة الثالثة: كشف معايير الموازنات الفقهية من حيث التعليل بالمصالح جلبًا، والتعليل بالمفاسد درءًا، ومنها بيان تراتيب الأولوية في تزاخم المصالح أو تزاخم المفاسد، وهذا بلا شك يرسم خريطة المواقف الشرعية من بعض المسائل الفقهية، وخاصة ما يتعلق منها في باب السياسة الشرعية، وما يتعلق منها في باب القضاء، والفتوى.

الفائدة الرابعة: الوقوف على قوادح العلل من حيث بيان المعارض

وتجلية الفارق في مسالك الإلحاق في البناء الفقهي لكل مذهب، وهذا السبر للقوادح يعزز معرفة المعبر والملغى في الشريعة أو في قواعد المذاهب الفقهية.

الفائدة الخامسة: معرفة الفروق الفقهية بين المسائل الفقهية، وهذا يكسب الفقيه أثناء تحليله تصور المسائل؛ من حيث عللها ومدى الجمع بين النظائر الفقهية، فيكثر من الفقهاء في الخلافات الفقهية ما يعزز أصلاً باستجماع العلل من خلال استحضار النظائر التي تكوّن معنى عامّاً يعزز تعليل الفقيه؛ ليرتقي إلى أصلٍ يعتبره الخصم.

وبعد ذكر هذه الفوائد يدلف الباحث إلى بيان مراحل التحليل بالمقارنة بين التعليقات الواردة في النص الفقهي في أكثر من مذهب، وقبل بيان ذلك يذكر الباحث أمرين:

الأمر الأول: أن ما ذكر من مراحل في تحليل التعليقات الواردة في النص الفقهي في مذهب واحد لا يختلف عما سيذكر في هذا المقام إلا في بعض الجوانب التي تتضح في حين مناسبتها.

الأمر الثاني: أن التعليل الذي يدلي به فقهاء المذهب الواحد في مدوناتهم المؤلفة استقلالاً قد يختلف في سياقات مدونات الخلاف العالي؛ فالمدونات المستقلة لكل مذهب تعتبر من التعليقات ما هو وفق ميزان المذهب، وما قرره الأصحاب في هذا الشأن بخلاف سياقات الخلاف العالي فإن المذاهب تعنى ببيان العلل التي تكون محل تسليم للخصم، ولذلك فإن دائرة التعليقات في كتب الخلاف العالي أضيق منها في كتب المذاهب المؤلفة استقلالاً.

وأما مراحل التحليل، فهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: فرز التعليل من الدليل:

يكثر في مسالك الفقهاء في مدونات الخلاف العالي، الحشد في مراحل الاستدلال، وهذا الحشد يجمع بين ما هو دليل في عرف الفقهاء وما هو تعليل، لذلك يتحتم على الفقيه القاصد لتحليل تلك التعليقات، أن يفرز الدليل عن التعليل، ليهيئ التعليل للتحليل بالمقارنة، كما أن بعض الفقهاء الذين يدونون في الخلاف العالي يخضع تعليقات المذاهب الأخرى وفق طريقته أو طريقة مذهبه.

المرحلة الثانية: فحص التعليقات من حيث الاعتبار وعدمه:

ثمة تعليقات لا تعد معتبرة في ميزان فقهاء المذاهب وخاصة ما كان مبنياً على أصول مختلف فيها، ولا يتم فحص التعليقات إلا من خلال معايير كل مذهب، وفي حال استصحاب بعض المذاهب تعليقات ليست وفق معاييرها فإنها توضع في حقل إلزام الخصم والبحث عن إقراره، كما أن مما يحسن ملاحظته في هذا الشأن تتبع إيراد بعض التعليقات المتعلقة بالأحكام التي تخرج مخرج فرض التسليم؛ حيث إن هذا النوع من التعليقات كشف للعلاقة بين النظائر الفقهية في كل مذهب، كما تعد شواهد تطبيق لإعمال أصول المذهب في بناء الأحكام، مثال ذلك: جاء في المغني: «ولا فرق بين كون الفرج قبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة في أشهر الروايتين عنه: لا كفارة في الوطء في الدبر؛ لأنه لا يحصل به الإحلال ولا الإحصان فلا يوجب الكفارة كالوطء دون الفرج.

ولنا: أنه أفسد الصوم بجماع في الفرج فأوجب الكفارة كالوطء، وأما الوطء دون الفرج فلنا فيه منع، وإن سلمنا فلأن الجماع دون الفرج لا يفسد

الصوم بمجردة بخلاف الوطاء في الدبر»^(١).

المرحلة الثالثة: تأمل قواعد التعليل التي يظهرها المخالف:

من الطافي على سطح نصوص الخلاف العالي قواعد المذاهب لتعليلات المخالفين، والعناية بهذه القواعد تعين المحلل بالمقارنة على معرفة درجة قوة تلك التعليلات وأثرها في الجوانب العملية، فإن كثيرًا من العلل أحيانًا ذات حضور في الجوانب النظرية، وفي بعض التطبيقات تعارضها أصول أخرى تضعفها، كما أن تأمل موارد تلك التعليلات يعين على تصورها وخاصة فيما يكون من التعليلات المبنية على أصل مذهبي كسد الذريعة، فعلى سبيل المثال ما جاء في المجموع: «...ووجه الذريعة فيها هو أن البائع دفع مائة نقدًا ليأخذ مائة وخمسين إلى أجل وذكر السلعة والتبايع لغو، وهذه ذريعة لأهل العينة أن يقول الرجل للرجل: أتبيع لى هذه السلعة بعشرة دنانير وأنا أربحك دينارًا؟ فيفعل ذلك فيحصل منه قرضه عشرة دنانير بأحد عشر من غير حاجة بالبائع إلى السلعة، وإنما تذرع بها إلى قرض ذهب بأكثر منها، وإذا وجدنا فعلًا من الأفعال يقع على وجه واحد ولا يختلف إلا بالنية من فاعله والقصد وكان ظاهره واحدًا ولم يكن لنا طريق إلى تميز مقاصد الناس ولا إلى تفصيل قصودهم وأغراضهم وجب حسم الباب وقطع النظر إليه، فهذا وجه بناء هذه المسألة على الذريعة، قالوا: فإن سلم لنا هذا الأصل بنينا الكلام عليه، وإن لم يسلم نقل الكلام إليه، هذا ما عولت عليه المالكية، والنزاع معهم في هذا الأصل مشهور في الأصل، وقد وافقونا كما ظهر من كلامهم على عدم إناطة الأحكام بالمقاصد ووجوب ربطها بمظان ظاهرة، فقد يوجد القصد الفاسد في عقد نتفق نحن وهم على الحكم بصحته، وقد يعدم القصد الفاسد في عقد

يحكمون هم بفساده، والحكم حينئذ بالفساد احتكام بنصب شيء مفسد، وذلك منصب الشارع ليس لأحد الفقهاء استقلال به، فإذا لم يكن الرجوع إلى المقاصد الخفية جائزًا اتفاقًا، فالأولى الاعتماد على ظواهر العقود الشرعية وعدم الإحكام بأمر آخر وليس هذا موضوع الإطناب في ذلك..»^(١).

المرحلة الرابعة: الربط بين التعليقات وأصول كل مذهب:

من أصول التحليل للتعليقات أن تربط التعليقات بأصولها المذهبية، وهذا يتحقق من أمرين:

الأمر الأول: التعرف على مصادر التعليقات في كل مذهب، فبعضها قائم على النصوص الشرعية، وبعضها قائم على العقليات، كما أن القواعد الكلية والضوابط لا بد من تمييزها من بين تلك التعليقات، وهذا يسهل على الفقيه تتبع المستندات والأصول الناهضة لتلك التعليقات.

الأمر الثاني: يعين على تمييز التعليقات الكاشفة لأصول المذهب أو المؤسسة لأصوله، فثمة تعليقات تبنى بها أصول المذهب، وأخرى إنما هي كاشفة لأصول المذهب، والتعامل مع التعليقات لا بد أن يكون وفق دورها، فما كان منها من مباني أصول المذهب فهي تبرز مدى أثرها في بناء الأحكام والتخريج عليها، وأما ما كانت كواشف فهذه تبين مسالك المذاهب والفقهاء في توظيف أصول المذهب، وهذا غالبًا ما يظهر في التعليقات المتعلقة بالأصول المختلف فيها بين المذاهب.

المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب.

المثال الأول: التحليل بالمقارنة من جانب تصوير المسألة:

حقائق الأسماء هي من المسائل المؤثرة في كشف طبيعة الاستعمال الوارد في النص الفقهي، ونظر المجتهد إلى حقيقة الأسماء الواردة أمامه في النص الفقهي ترسم طبيعة تقريره للحكم في المسألة محل البحث، ويعود ذلك على المعنى المترتب على ذلك النظر، وفي هذا المثال يحلل الباحث موقف المذاهب الأربعة من مسألة فرعية يتجلى بها اعتبارهم لحقائق الأسماء في تعاملهم مع النص الفقهي.

المسألة: انتشار الحرمة باللبن المشوب بالطعام وغيره؟

صورة المسألة: هل تنتشر الحرمة بتناول من هو في الحولين للبن أم ذات زوج مشوب بطعام وغيره؟

الأقوال في المسألة:

القول الأول: ينشر الحرمة إذا كان اللبن هو الغالب، وهو قول أبي ثور^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، وقول المزني من الشافعية^(٣)، وطائفة من الحنابلة^(٤).

القول الثاني: ينشر الحرمة مطلقاً، وهو مذهب الشافعية^(٥)، والمالكية^(٦)، وأكثر الحنابلة^(٧).

التحليل بالمقارنة بين الأقوال المبينة على صورة المسألة:

بالنظر بين الأقوال المذكورة في المسألة يجد الناظر أن ثمة اختلافاً في

(١) انظر: المغني، ١٩٧/٩. (٢) انظر: العناية شرح الهداية، ١٤١/٥.

(٣) انظر: المجموع، ٢٢٢/١٨.

(٤) انظر: المغني، ١٩٧/٩، والمحزر في الفقه، ١١٢/٢.

(٥) انظر: روضة الطالبين، ٤٢٠/٦.

(٦) انظر: المدونة، ٢٩٤/١.

(٧) انظر: المغني، ١٩٧/٩، والمحزر في الفقه، ١١٢/٢.

المذهب الحنفي والشافعي والحنبلي من خلال ترددهم في ترجيح أحد المدلولين وهما المدلول اللغوي والمدلول الشرعي، مع اعتبارهم أن الأصل هو تقديم المدلول الشرعي على اللغوي؛ فأصحاب القول الأول اعتبروا الأغلب الناقل للاسم والمعنى المراد به، فإن كان الأغلب اللبن تحقق به المعنى كما تحقق به الاسم، وما كان الأغلب غير اللبن فإنه ينقل اسم اللبن عنه لغة وجعلوا المعنى الشرعي تابعاً له. وأما أصحاب القول الثاني فلم ينظروا للأغلب تقديمًا للمعنى الشرعي للإرضاع وبقاء حقيقة اللبن.

وبناء عليه: نجد الحنفية خالفوا أصل تقديمهم للدلالة الشرعية على اللغوية في خطاب الشارع بربط الحكم بإطلاق الاسم اللغوي مع اعتبارهم انتشار الحرمة بالإرضاع بالمصصة الواحدة؛ حيث فرقوا في المسألة محل البحث بين المحض والمشوب ويعتبر في الخلطة الغالب منهما، ولا ينظر إلى حقيقة وجود اللبن وإن كان قليلاً.

وأما الشافعية، وأكثر الحنابلة فلا تتحقق الحرمة عندهم إلا بخمس رضعات وهو في المسألة محل البحث يرون كل إشابة لبين بغيره ناشرة للحرمة، ففي المحض لا يعتبرون القليل وفي المشوب يعتبرونه.

وأما المالكية فاعتبروا وجود حقيقة اللبن، ولو كان مغلوباً كما اعتبروا القليل من اللبن والكثير في نشر الحرمة، وهنا يلتمس المتفقه تقديم المالكية الدلالة الشرعية على اللغوية في خطاب الشارع طرداً لأصلهم في الباب.

المثال الثاني: التحليل بالمقارنة من خلال تعليل المذاهب في المسألة:

المسألة الثانية:

النص الفقهي محل التحليل: «اختار ابن حزم رحمه الله: أنه يجزئ في

التكبير «الله أكبر»، و«الأكبر لله»، و«الكبير لله»، و«الرحمن أكبر» وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكر بالتكبير، ولا تجزئ غير هذه الألفاظ؛ لأن النبي ﷺ قال: (إذا قمت فتوجهت إلى القبلة فكبر)^(١). وكل هذا تكبير، ولا يقع على غير هذا لفظ التكبير^(٢).

الأقوال في المسألة:

القول الأول: أن الصلاة لا تنعقد إلا بقول: «الله أكبر» وهو قول المالكية والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أن الصلاة تنعقد بقول: «الله الأكبر»، وهو قول الشافعي^(٤).
القول الثالث: أنه يجزئ في التكبير «الله أكبر»، و«الأكبر لله»، و«الكبير لله»، و«الرحمن أكبر» وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكر بالتكبير ولا تجزئ غير هذه الألفاظ. وهو قول الظاهرية^(٥).

القول الرابع: أن الصلاة تنعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم وهو قول الحنفية^(٦).

الدراسة التحليلية:

أولاً: التقيّد بما جاء عن صاحب الشرع من صيغ للعبادة وتحتم التعبد بها

- (١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، ١/٢٢٥.
- وأصله مخرج في الصحيحين، قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي».
- (مستدرک الحاكم، ١/٢٤٢).
- (٢) انظر: المحلي، ٣/٢٣٣.
- (٣) انظر: حاشية الدسوقي، ٢/٣٨٥، والمغني، ١/٥٠٥.
- (٤) انظر: الحاوي الكبير، ٢/٢١١.
- (٥) انظر: المحلي، ٣/٢٣٣.
- (٦) انظر: الهداية، ١/٤٧.

دون غيرها، وهذا ما بنى عليه المالكية والحنابلة مذهبهم في المسألة. أما الشافعي رحمه الله: قال تنعقد بقول: «الله الأكبر» بدعوى أن الألف واللام لم تغيّره عن بنيته ومعناه وإنما أفادت التعريف^(١).

ثانيًا: اعتبار الصيغ التي لا تؤثر في معنى اللفظ ولا في مبناه، وهذا ما بنى عليه الشافعية والظاهرية مذهبهم في المسألة.

ثالثًا: اعتبار المعاني والنظر إلى مقصود الشرع والمقصود هو التعظيم فينعقد التكبير بكل صيغة يستشف منها هذا المعنى، وهذا ما بنى عليه الحنفية مذهبهم في المسألة.

وبناء عليه فإن ابن حزم وداود قد خالفا أصليهما الجاري عليه عملهم وهو التعبد حيث اعتبرا ظاهر ما جاء في نص الكتاب والسنة وما دل عليه صيغ الألفاظ، وهذا ظاهر لمن تتبع تقارير الظاهرية في أبواب الطهارة والصلاة والصيام وغيرها في هذا السياق.

وأما قول الشافعي من أن تجويز زيادة الألف واللام لا تبدل في مبنى الكلمة، ومعناها. فإن قول الشافعي في هذا السياق عده البعض موقفًا خاصًا؛ لأنه بحث المسألة من جهة الدلالة اللغوية^(٢).

وأما أبو حنيفة والحنفية فكانوا أكثر المذاهب عدولاً عن المنصوص في هذه المسألة لما اتسم به الإمام في مذهبه التوسع في مجال التعليل؛ لكون المعبر لديه -رحمه الله- الالتفات إلى المعاني.

المثال الثالث: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي بأكثر

من مذهب:

(١) انظر: الحاوي الكبير، ٢/٢١١.

(٢) انظر: الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، ص: ٤٣٨.

النص الفقهي محل التحليل: قال الماوردي رحمه الله: «أما المجنون فشراؤه باطل، ولا يقف على إجازة الولي إجماعاً»^(١).

الدراسة التحليلية:

قال ابن حزم: «واتفقوا أن بيع الذي لُبِسَ في عقله - بغير السكر - باطل، وكذلك ابتياعه»^(٢). نقله عنه ابن القطان^(٣).

قال ابن العربي رحمه الله: «المجنون ليس له قول حسّاً ولا شرعاً، باتفاق من العلماء»^(٤).

قال ابن هبيرة رحمه الله: «واتفقوا على أنه لا يصح بيع المجنون»^(٥).

قال ابن بزيمة: «لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل». نقله عنه الصاوي والدسوقي^(٦).

قال النووي رحمه الله: «وأما المجنون: فلا يصح بيعه بالإجماع، وكذلك المغمى عليه»^(٧).

قال ابن تيمية: «وأما المجنون الذي رفع عنه القلم... لا تصح عقوده باتفاق العلماء، فلا يصح بيعه ولا شراؤه»^(٨).

(١) الحاوي الكبير، ٥/٣٦٨.

(٢) مراتب الإجماع ص: ١٥٠.

(٣) الإقناع لابن القطان، ٤/١٧١٦، وفيه بدل [لُبِسَ] [أصيب].

(٤) القبس ٢/٧٧٦.

(٥) الإفصاح، ١/٢٧٠.

(٦) بلغة السالك، ٣/١٧، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣/٥.

(٧) المجموع، ٩/١٨١.

(٨) مجموع الفتاوى، ١١/١٩١.

وقد حكى الإجماع في هذه المسألة الحنفية^(١).

تقويم التدليل:

بني الإجماع على جملة من الأدلة:

أولها: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق)^(٢).

ثانيها: أن أهلية المتصرف شرط في انعقاد التصرف، والأهلية لا تثبت بدون العقل، فلا يثبت الانعقاد بدونها.

ثالثها: أن البيع قول يعتبر له الرضا، والرضا لا يصح من غير المكلف. خالف في المسألة ودليلها: ابن عرفة رحمه الله من المالكية، فقال: «إن عقد المجنون حال جنونه، ينظر له السلطان بالأصلح في إتمامه وفسخه، إن كان مع من يلزمه عقده»^(٣). فعقد المجنون على رأيه موقوف على إجازة السلطان.

مبنى رأيه: بالقياس على من جُنَّ في أيام الخيار، فالسلطان ينظر له بالأصلح^(٤).

(١) بدائع الصنائع، ٥/١٣٥، والبحر الرائق، ٥/٢٧٨، ورد المختار، ٤/٥٠٤.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ٦/١٠٠، ١٠١، والدارمي في سننه كتاب الحدود، باب: رفع القلم عن ثلاثة، ٢/١٧١ وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب: في المجنون يسرق، ٤/٥٥٨، والنسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، ٦/١٥٦، وابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق: باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ١/٦٥٧. كلهم من رواية حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: (رفع القلم عن ثلاثة؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل).

(٣) شرح الخرشي على مختصر خليل ٥/٨، والتاج والإكليل ٨/٣٥.

(٤) منح الجليل ٤/٤٣٧.

وعليه فقد ثبت انعقاد الإجماع على أن من زال عقله بالكلية، من غير تسبب الآدمي: كالمجنون، فإن بيعه وابتیاعه باطل؛ وذلك لشذوذ الخلاف فيها وهو ما ذهب إليه ابن عرفة؛ لعدم الموافق له من أهل العلم.

الفصل الخامس

تحليل النص الفقهي بطريق التخريج الفقهي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالتخريج الفقهي.

المبحث الثاني: أنواع التخريج الفقهي.

المبحث الثالث: طرق تحليل النص الفقهي بالتخريج
الفقهي.

تمهيد

إن الجهد الفقهي الذي بذله الفقهاء في دراسة الأحكام الشرعية، وتأسيس البناء الفقهي الممنهج وفق قواعد منظمة لنتائج ذلك الفقه؛ لتؤكد حرص الفقهاء على توسيع بيان الأحكام وتنزيلها على الوقائع، ومن وسائل هذا التوسيع ما يتعلق بالتخريج الفقهي الذي درج الفقهاء عليه في تعدية الأحكام من خلال إلحاق المسكوت بالمنطوق به من الأحكام، وهذا التخريج تنوع في الأدوات والمقاصد والأغراض، ومن تأمل صناعة التخريج الفقهي يدرك أثره في ربط الفروع بالأصول والعكس، وترتب على هذا الربط ثلاث مسائل^(١):

المسألة الأولى: إبراز الأصول المؤثرة في بناء الأحكام، وتوضيح مدارات الإلحاق التي يعتمد عليها الفقيه في تنزيل الحكم على الواقعة.

المسألة الثانية: تجلية الأصول المذهبية التي اعتبرها فقهاء المذاهب من حيث توظيفها في بناء الفروع، والتي يتحقق بها المطابقة بين التنظير المذهبي وتطبيقه.

المسألة الثالثة: توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان عللها ومآخذهم، واستنباط المقيد منها.

وهذه المسائل التي تعكس الفوائد من التخريج الفقهي، تبين مقامه كطريق ووسيلة من وسائل التحليل للنصوص الفقهية الاجتهادية، فهو يقوم على مسلك تفكيكي؛ من حيث معرفة مكونات الحكم المخرج عليه، وتكوينه من حيث تتبع أحكام الجزئيات التي للإمام رأي فيها، منصوص أو مخرج، والنظر

(١) انظر: القواعد الفقهية، للباحسين، ص: ٢٢٣.

في عللها وأدلتها، وما بينها من علاقة ومعانٍ مشتركة^(١).
وفي المباحث الآتية يوضح الباحث - بإذن الله - ما ذُكر مختصراً هنا.



(١) انظر: المصدر السابق، ص: ٢٢٤.

المبحث الأول

المقصود بالتخريج الفقهي

ترجع مادة التخريج في لسان أهل اللغة إلى أصلين^(١):

الأصل الأول: النفاذ عن الشيء. وهذا الأصل أكثر استعمالاً في كلام أهل اللغة، وهو أقرب إلى المعنى المراد في هذا البحث.

الأصل الثاني: اختلاف لونين.

إن مصطلح التخريج مما تداولته أقلام الفقهاء والأصوليين بالبيان والتحرير، وقد دارت معاني استعمالات الفقهاء لهذا المصطلح على المعاني الآتية^(٢):

المعنى الأول: التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم الكلية التي بنوا عليها فروعهم الفقهية، وهو ما يعبر عنه بتخريج الأصول على الفروع.

المعنى الثاني: رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية، وهو المعبر عنه بتخريج الفروع على الأصول.

المعنى الثالث: التوصل إلى معرفة حكم الإمام في مسألة لم يرد بها نص عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل الفرعية التي ورد نص الإمام بها، أو عن طريق إلحاقها بمفهوم نصوص الإمام وعموماتها وهو ما يعبر عنه بتخريج الفروع على الفروع.

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة «خرج»، ١٧٥/٢. ولسان العرب، مادة «خرج»، ٢٤٩/٢، وتاج العروس، مادة «خرج»، ٥٠٨/٥.

(٢) انظر: مدخل مفاهيمي حول التخريج الفقهي، للدكتور: نصيرة دهينة، بحث ضمن مجموعة أعمال ملتقى التخريج في المذهب المالكي وأثره في حركية الاجتهاد، ص: ٢٣، ٢٤، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، ص: ٤٧٢-٤٧٧.

ومدار المقصود من هذه الاستعمالات، هنا، هو «التوصل إلى الأحكام الشرعية العملية وقواعد الأئمة الفقهية، من خلال النظر في الجزئيات المنقولة عنهم، والمنسوبة إليهم إلحاقاً، وبالطرق المعهودة، لدى الفقهاء»^(١).



(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٤٦، ٢٤٧، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، ص: ٤٧٨.

المبحث الثاني

أنواع التخرير الفقهي

كما يظهر للقارئ بأن التخرير من مسالك البناء والكشف في الفقه، وهذا البناء إما أن يكون على مستوى الكليات أو الفروع «الجزئيات»، وقد اتخذ الفقهاء التخرير وسيلة لتقرير القواعد وإظهارها في المدونات الفقهية، وكان للفقهاء إجراءات في هذا الباب، من خلالها توصلوا إلى نظم الكليات والجزئيات في الفقه الإسلامي، وانحصر التخرير وفق ذلك في نوعين يأتي بيانهما في المطلبين القادمين:

المطلب الأول: تخرير الكليات الفقهية.

إن المخرجات الفقهية المسماة بالكلية هي: القواعد الأصولية، والأخرى القواعد الفقهية، وهذه القواعد اعتنى الفقهاء بها عناية ظاهرة، وكان من مصادرها اجتهادات الفقهاء من الأئمة وأصحاب المذاهب، وعليه سيكون الحديث عن ذلك من جانبين:

الجانب الأول: القواعد الأصولية:

درج فقهاء الحنفية إلى تتبع أقوال الأصحاب ونتائج الفروع لديهم، فسلط الأحناف جهدهم على تتبع تلك الفروع والجزئيات ابتغاء استكشاف القواعد الأصولية التي اتخذها أبو حنيفة وأصحابه الكبار للوصول إلى هذه النتائج، قال الخضري- رحمه الله-: «أما الحنفية، فإن طريقتهم كان يراعى فيها تطبيق الفروع المذهبية على تلك القواعد، حتى إنهم كانوا يقررون قواعدهم على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم، وإذا كانت القاعدة يترتب عليها مخالفة فرع فقهي شكلوها بالشكل الذي يتفق معه، فكانهم إنما

دونوا الأصول التي ظنوا أن أئمة المذهب اتبعوها في تفريعهم المسائل وإبداء الحكم فيها»^(١).

وقد بين الدهلوي - رحمه الله - أن القواعد الأصولية لدى الحنفية من مصادرها تخريجات الأصحاب، قال: «وجدت بعضهم يزعم أن بناء الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله على هذه الأصول المذكورة في كتاب البزدوي ونحوه، وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم: وعندى أن المسألة القائلة بأن الخاص مبین، ولا يلحقه بيان، وأن الزيادة نسخ، وأن العام قطعي كالخاص، وأن لا ترجيح بكثرة الرواية، وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي، وأن لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً، وأن موجب الأمر هو الوجوب ألبتة: وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة، وأنه لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه»^(٢).

وإن كان هذا المسلك اختص به فقهاء الحنفية، فقد شاركهم في ذلك مع قلة في الاستعمال بعض الفقهاء من المذاهب الأخرى، قال الحجوي - رحمه الله - : «... وعلى نمطها ألف القرافي قواعد في المذهب المالكي، وعياض، والمقري، والونشريسي، والزقاق، وأمثالهم».

فتلك القواعد إنما هي مأخوذة بالاستقراء من كثير من الفروع لا من كلها. وهكذا في مذهب الشافعية والحنابلة ألف أصحابهما على هذا النمط بيان الأصول التي عليها مبني جل المسائل، أخذوها من صنيع الإمام وأصحابه في استنباطهم»^(٣).

(١) أصول الفقه، لمحمد الخضري، دار الفكر، الطبعة السابعة، ١٩٨١م، ص: ٦.

(٢) حجة الله البالغة، ١/ ١٧١-٢٧٢.

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ١/ ٤٢٥.

وثمة أمثلة على ما ذكر يتضح بها حكاية الحال، منها:

المثال الأول: قال محمد بن الحسن - رحمه الله - : «لو نذر أن يعتكف شهراً له أن يعتكف أي شهر شاء، ولو نذر أن يصوم شهراً له أن يصوم أي شهر شاء، وفي الزكاة وصدقة الفطر والعشر، لا يصير بالتأخير مفراً»^(١)، وقد خرج الأصحاب لمحمد بن الحسن أصلاً، وهو أن الأمر على التراخي^(٢).

المثال الثاني: قال القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - : «إن دلالة الأمر على الفور أخذها المالكية من قول مالك بتعجيل الحج، ومنعه من تفريق الوضوء ومن مسائل أخرى»^(٣).

المثال الثالث: خرج بعض الحنابلة أصلاً لأحمد بن حنبل - رحمه الله - يقضي بأن الأمر يقتضي الفورية، بناء على قوله بوجوب الحج على الفور، قال أبو يعلى - رحمه الله - : «الأمر المطلق: يقتضي فعل المأمور به على الفور عقيب الأمر. وهذا ظاهر كلام أحمد - رحمه الله - لأنه يقول: الحج على الفور...»^(٤).

كما خرج على خلاف ذلك، وهو أن الأمر لا يقتضي الفور، قال القاضي أبو يعلى - رحمه الله - : «وقد أوماً أحمد إلى هذا [عدم الفورية] في رواية الأثرم، وقد سئل عن قضاء رمضان يفرق؟ فقال: نعم، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ

(١) أصول الشاشي، لأحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ ص: ١٣١.

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٣٠.

(٣) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، للرجراجي، تحقيق: الدكتور أحمد السراح، ٢ / ٩٨٤، «لم يطبع». بواسطة التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٣٠.

(٤) العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: الدكتور أحمد سير مباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ٢٨١.

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١﴾. فظاهر هذا أنه لم يحمل الأمر على الفور؛ لأنه لو حملة على الفور منع التفريق^(٢).

الجانب الثاني: القواعد الفقهية:

إن الحراك الفقهي الحاصل من اجتهادات الفقهاء، ومن ذلك النظر في الجزئيات المتعددة، واعتبارها في أثناء البحث والاجتهاد للتعامل مع النوازل والوقائع أبرز الحاجة إلى وضع القواعد والضوابط، التي تجمع هذا الشتات المتناثر من الفروع لتسهيل عملية الإلحاق والتفريع بعد ذلك^(٣).

وقد اتخذ العلماء مسلكًا للتقعيد منه: التخريج تحقيقًا واستجابة لهذا الاحتياج؛ حيث إن التقعيد يقوم على مسارين:

المسار الأول: الاستنباط من الأدلة الشرعية.

المسار الثاني: استقراء الجزئيات والفروع المنقولة في المذهب، ثم الحكم عليها بحكم كلي يشملها جميعًا.

والمسار الثاني هو مقصود هذا المطلب؛ فالقواعد الفقهية يستجمع معناها الكلي من خلال تتبع الجزئيات التي تصب في معنى أغلبي قابل للتحقيق مناطه في تلك الجزئيات، والناظر في هذه العلاقة التكوينية، القائمة على نظم كل ما يتناسب مع المعنى العام للقاعدة، يدرك من خلالها أن التخريج هو طريق من طرق تحليل النصوص الفقهية التي جاءت في صور قواعد أو ذات جزئيات مشتركة في المعنى، قال الشاطبي - رحمه الله - : «إن تلقي العلم

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

(٢) العدة في أصول الفقه، ١/ ٢٨٣.

(٣) انظر: القواعد الفقهية، للندوي، ص: ٩٩.

بالكلي إنما هو من عرض الجزئيات واستقراءها؛ وإلا فالكلي من حيث هو كلي غير معلوم لنا قبل العلم بالجزئيات، ولأنه ليس بموجود في الخارج، وإنما هو مضمن في الجزئيات حسبما تقرر في المعقولات؛ فإذا الوقوف مع الكلي مع الإعراض عن الجزئي وقوف مع شيء لم يتقرر العلم به بعد دون العلم بالجزئي، والجزئي هو مظهر العلم به^(١).

ومن زيادة الإيضاح البيان بالمثال: النظر إلى الأحكام الجزئية الآتية:

الحكم الأول: أن الحمل يدخل في بيع الأم تبعًا، ولا يفرد بالبيع، والهبة كالبيع.

الحكم الثاني: أن الشرب، والطريق يدخلان في بيع الأرض تبعًا، ولا يفردان بالبيع على الأظهر.

الحكم الثالث: أنه لا كفارة في قتل الحمل.

الحكم الرابع: أنه لا لعان بنفي الحمل.

تحصل من مجموع تلك الأحكام الجزئية معنى أغلبي مشترك هو: أن الفرع لا يفرد بالحكم^(٢).

وبهذه الطريقة أمكن تخريج الكثير من القواعد الفقهية، وهذا الاعتماد على النظر في الفروع والجزئيات لتأسيس القواعد الجامعة، وهو ذاته مسلك التعرف على الضوابط الفقهية^(٣).

(١) الموافقات، ٣/ ١٧٤، ١٧٥.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠ هـ ص: ١٢٠.

(٣) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ٧٥.

المطلب الثاني: تخريج الفروع الفقهية.

من نظر إلى مدونات الفقهاء في الفروع الفقهية لحظ شمولها وتوسعها، بل من تتبع المسائل والفروع في تلك المدونات يلحظ دخول صور ومسائل جديدة في تلك المدونات لم تكن معهودة فيما قبل، وهذا بلا شك يعود على توارد الوقائع والنوازل التي تحتاج إلى أحكام تحكمها، وفقهاء المذاهب لهم أثر واضح في التفاعل مع هذا التوسع الحاصل؛ وذلك من خلال الاجتهاد في إلحاق تلك الوقائع بالأحكام المنطوقة، سواء المحصّل من النصوص الشرعية الكلية أو الشرعية الجزئية، ومن الوسائل التي تشارك في بيان أحكام تلك المسائل مسلك التخريج للفروع من خلال فروع نظيرة أو أصول قابلة، وهذا التخريج نافذة من نوافذ الصناعة الفقهية، وعليه يقوم التفرع للمسائل الفروعية في الفقه.

وتخريج الفروع الفقهية يقوم على مصدرين:

المصدر الأول: تخريج الفروع على الأصول:

قال الزنجاني - رحمه الله -: «لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع، وأداتها التي هي أصول الفقه لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفرع عليها بحال، فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة، وأوضاع منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علمًا»^(١).

فمن تأمل ما ذكره الزنجاني ظهر له الآتي^(٢):

(١) تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة

الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ، ص: ٣٤.

(٢) التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٥٠. «بتصرف يسير».

أولاً: أن التخريج في مفهوم الزنجاني هو بيان للأصول التي استند إليها الأئمة في الاستنباط، وبيان لكيفية وجوه الاستنباط منها، وجمع للفروع المختلفة، ولو تباعدت أبوابها إن كانت تستند لأصل واحد.

ثانياً: أن التخريج يهيئ العالم به إلى التفرع على الأصول، وبيان أحكام ما لم ينص عليه، استناداً إلى تلك الأصول أو العلل إن كانت تلك الوقائع تتفق مع الفروع المنقولة عن الأئمة في معناها، وفي الدخول تحت القاعدة أو الأصل الذي رُدت إليه الفروع.

وعليه فإن غرض مسلك التخريج في هذا المجال هو البحث عن علل ومآخذ الأحكام الشرعية لرد الفروع إليها، وذلك لسببين، هما:
السبب الأول: بياناً لسبب الخلاف.

السبب الثاني: بياناً لحكم ما لم يرد بشأنه نص عن الأئمة بضمه ضمن قواعدهم وأصولهم.

المصدر الثاني: تخريج الفروع على الفروع:

وهذا النوع يُتوصل به إلى الأحكام الشرعية من فروع الأئمة المنسوبة إليهم، سواء كانت من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريراتهم، وقد عرض الباحث شيئاً من التفصيل لهذا النوع في أثناء الحديث عن نصوص الأئمة في كونها نصوصاً فقهية وما يلحق بها نسبة إليهم^(١).

فالغاية من هذا النوع هو إلحاق الوقائع المستجدة بالأحكام الفقهية المستقرة المستفادة من أقوال الأئمة، أو أفعالهم، أو تقريراتهم، وهذه الغاية راجعة إلى الاجتهاد والاستنباط وفق مصادر فروعية يتلقى منها النصوص

(١) المصدر السابق، ص: ١٨٦.

المخرج عليها، وموطن الاستفادة منها في عملية التحليل أن التخريج وسيلة من وسائل التعرف على المؤثرات في نصوص الإمام، أو ما كان صالحاً أن يكون سبباً للإلحاق، وهذا يفيد القائم على تحليل النصوص بمسألتين:

المسألة الأولى: معرفة النظائر الفقهية من خلال العلل والأسباب التي يعول عليها في مسألة التخريج.

المسألة الثانية: الأوصاف الجامعة بين الحكم المستفاد من نصوص الإمام أو فعله أو تقريره، وهذا من أفضل الوسائل المعينة على معرفة معاهد التفرع والبناء الفقهي الفروع.

وتخريج الفروع على الأصول، أو تخريجها على نظائرها من الفروع كما أشار إليه الباحث، اعتنى بها الفقهاء كثيراً، وقد سلكوا بها شعباً عدة من خلال النظر في وقائع المستفتين، أو الوقائع التي ينبنى عليها شيء من النزاع، فيتعامل معها الفقهاء تعامل المتبع لقواعد بناء الأحكام الفقهية على الوقائع، وهذا التبع يكون من جانبيين:

الجانب الأول: تتبع عوائد الفقهاء في تأسيس الأحكام وهذا يتحقق من خلال مسلكين:

المسلك الأول: الوقوف على الأصول المؤسسة للفقهاء الفروع لمدى الأئمة، وقواعد وضوابط الأصحاب في التعامل مع أقوال الأئمة وتأسيس المذهب.

المسلك الثاني: الوقوف على الجوانب التطبيقية في تعامل الفقهاء مع النوازل التي تحل بدارهم والبارزة من خلال سؤالات الناس ونزاعاتهم.

الجانب الثاني: الأسباب المؤثرة في بناء الأحكام؛ كالعلل الفقهية

بمفهومها العام، ودواعي الخلاف على مستوى المذهب الواحد، أو المذاهب الأخرى.

ولذلك يجدر بالفقيه الذي يباشر النظر والتحليل للنصوص الفقهية أن يقف مع موارد الخلاف بين المذاهب الفقهية؛ فإن كل خلاف فقهي حقيقي بين المذاهب ينبني عليه مسائل أخرى، وهذا الابتداء ومعرفته جزء من تحليل النص الفقهي الاجتهادي، والسبب في ذلك أن التفرع الفقهي لا بد له من أصل جزئي أو كلي يجمعه، فكشف العلاقة بين تلك الفروع وأصولها التي ترتب عليها التخريج يعتبر من أسس عملية التحليل الفقهي، ففقد تلك الأصول وإغفالها في نظر الفقيه يعود بالنقص والإخلال على تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية.

والمتمامل في جوادٍ بعض الفقهاء يلحظ أن الفرع المخرج على فروع المذهب يندرج معها في المذهب، وينسحب عليه ما انسحب عليها من خلاف، فعلى سبيل المثال:

ما جاء في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف في عدة مواضع:

الأول: «ولا يطهر ما عدا الماء والأدهان من المائعات بالغسل سوى الزئبق على ما تقدم؛ فلا يطهر باطن حبّ نقع في نجاسة بتكرار غسله وتجفيفه كل مرة على الصحيح من المذهب؛ كالعجين وعليه الأصحاب، وعنه: يطهر قال في الفائق: واختاره صاحب المحرر وهو المختار، ومثل ذلك خلافاً ومذهباً الإناء إذا تشرب نجاسة، والسكين إذا أسقيت ماء نجسًا، وكذلك اللحم إذا طبخ بماء نجس على الصحيح من المذهب»^(١).

الثاني: «حكم من طهرت من الحيض والنفاس حكم الجنب خلافاً ومذهباً وكذا كل غسل وجب قبل القتل؛ كالكافر يسلم ثم يقتل، وقيل في الكافر لا يغسل وإن غسل غيره وصححه ابن تميم وقدمه في الرعاية الكبرى، قال في الفروع: ولا فرق بينهم»^(١).

الثالث: «قوله: [وحكم المضاربة حكم الشركة فيما للعامل أن يفعله أو لا يفعله وما يلزمه فعله] وفيما تصح به الشركة من العروض والمغشوش والفلوس والنقرة خلافاً ومذهباً، وهكذا قال جماعة؛ أعني أنهم جعلوا شركة العنان أصلاً وألحقوا بها المضاربة، وأكثر الأصحاب قالوا: حكم شركة العنان حكم المضاربة فيما له وعليه، وما يمنع منه فجعلوا المضاربة أصلاً، واعلم أنه لا خلاف في أن حكمهما واحد فيما ذكروا»^(٢).



(١) ٤٩٩/٢.

(٢) ٤٢٩/٥.

المبحث الثالث

طرق تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي

إن الفهم الأوليَّ لدور التخريج في العرف الفقهي أنه مسلك من مسالك الاجتهاد، وأنه طريقة من ضمن طرق الاستنباط وإعمال المقررات الفقهية من نتائج الفقهاء المتبوعين ومذاهبهم في الوقائع، وهذا يجب ألا يسلبه أدواره الأخرى، والتي منها:

أولاً: أن التخريج يُتعرّف به على تطورات المذاهب الفقهية، وكيف تكوّن لكل مذهب كيانه المستقل في قواعده وضوابطه ونتائجه، مما جعله يستمر في تفاعله والإجابة عن قضايا الحياة ومشاكلها عبر العصور^(١).

ثانياً: أن التخريج الفقهي مقياس لقوة القواعد والضوابط المذهبية، ومدى تطابقها ومواءمتها للشرع في حال تنزيل الفقيه لها على الوقائع، مما يعين الفقيه على الترجيح بين الأقوال، واختيار الملاقي منها لمقاصد الشارع وعلل الأحكام المعتبرة في ميزان الشرع. قال الأسنوي - رحمه الله - في مقدمة كتابه: «وقد مهدت بكتابي هذا طريق التخريج لكل ذي مذهب، وفتحت به باب التفريع لكل ذي مطلب، فلتستحضر أرباب المذاهب قواعدها الأصولية وتفاريحها، ثم تسلك ما سلكته، فيحصل به إن شاء الله تعالى لجميعهم التمرن على تحرير الأدلة وتهذيبها، والتبين لما أخذ تضعيفها وتصويبها، ويتهيأ لأكثر المستعدين الملازمين للنظر فيه نهاية الأرب وغاية الطلب، وهو تمهيد الوصول إلى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول، والتعريج إلى ارتقاء مقام ذوي

(١) نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ١٧٧.

التخريج»^(١).

ثالثاً: أن التخريج من كواشف أسباب الخلاف بين الفقهاء، وهذا الكشف يعود على موضعين^(٢):

الموضع الأول: الأصول المعتمدة في بناء الفقهاء لفروعهم الفقهية.

الموضع الثاني: محل التطبيق للقواعد والأصول من حيث تطابق الجزئيات والفروع مع مناطات القواعد والضوابط المعتمدة في بناء الأحكام.

رابعاً: أن في التخريج الفقهي إثراءً للمادة الأصولية بالأمثلة الواقعية في التطبيق الفقهي، وهذا بلا شك يكسب علم الأصول الشواهد العملية لما يودع في مدوناته من تنظيرات^(٣).

ويتضح مما سبق بأن التخريج له أدوار مكملة لعمل الفقيه في تعامله مع النصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية، وما ذكر من أدوار تصب في بناء المهارة التحليلية لدى الفقيه؛ حيث إن التخريج من طرق تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية، وهذا - بإذن الله - ما سوف يبسط الباحث الحديث عنه في المباحث القادمة.

المطلب الأول: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق القياس.

ليس المقصود من هذا المطلب توسيع البحث في مسألة صحة نسبة نتائج قياس قول الإمام له وأنه مذهبه، وإنما مقصود البحث في هذا المطلب تحليل

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، تحقيق: د. محمد

حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ ص: ٤٧.

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٣.

النص الفقهي الذي اعتبر مصدره نتائج القياس على قول الإمام وأنه مذهبٌ له، فتحليل هذه الأقوال المبنية على هذا المسلك، وهو التخريج بالقياس مسار يحتاج معرفته الفقيه والمهتم بالصناعة الفقهية، وذلك لسببين:

السبب الأول: التعرف على مفهوم القياس من خلال الممارسة لدى الفقهاء، وهذا المفهوم لا يستقل عن فهم أصول المذاهب؛ حيث إن الفقهاء قد يخضعون القواعد النظرية لبعض الاستثناءات، وهذا يفيد المعنى بالفقه بأن القواعد النظرية قواعد أغلبية في تقرير الفقهاء وخاصة الأصوليين منهم.

السبب الثاني: قياس مدى إخضاع نصوص الفقهاء لقواعد الأصول التي أنشئت للتعامل مع النصوص الفقهية الشرعية، ودراسة ما يحيط بقول الفقيه والإمام من احتمالات يمكن معها الإلحاق، ونسبة نتائج قياس قوله لمذهبه.

وقبل الحديث عن مراحل تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق القياس يحسن الإشارة إلى أن ما سيتناوله الباحث في هذا المطلب يتعلق بالقياس، ومسائل القياس في هذا الباب «لم تكن جامعة لكل شرائط القياس، ولا سيما ما يتعلق بالعلة وما ينبغي لها من الصفات، فإن أساس عملهم في هذا المجال- تخريج الفروع على الأصول- هو إدراك التشابه في الأحكام، فإذا ما وجد الفقهاء حالة تشبه حالة أخرى في حكمها، ألحقوها بها»^(١)، كما أن مسائل القياس في هذا الباب تدور على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: القياس على ما علته منصوصة في قول الإمام.

الأمر الثاني: القياس على ما علته مستنبطة من قول الإمام.

الأمر الثالث: القياس على ما قطع فيه بنفي الفارق.

(١) القواعد الفقهية، د. يعقوب الباسين، ص: ٢٣٠.

وقد حكى الفقهاء خلافاً في اعتبار نتائج تلك الأقيسة المشار إليها^(١)، من حيث صحة نسبتها إلى الإمام، وليس هذا مقام تفصيلها، وإنما الحديث حول مراحل تحليل تلك الأحوال في نصوص من اعتبرها من الفقهاء.

وهذه المراحل تتلخص في الآتي:

المرحلة الأولى: تمييز مدار القياس من حيث قيامه على علة منصوصة، أم علة مستنبطة، أم لكونه مقطوعاً فيه بنفي الفارق.

المرحلة الثانية: النظر في نصوص الأصحاب ومدى جزمهم بنسبة الحكم المقيس إلى فروع الإمام، فنتائج القياس في العموم لا تنتهض بأن تكون من فروع المذهب إلا باعتبارين:

الاعتبار الأول: موافقتها للأصول وقواعد المذهب الموضوعية. قال ابن عابدين - رحمه الله - مبيناً وجوب التزام الفقهاء المخرجين بقواعد المذهب: «إن مسائل المتون هي المنقولة عن أئمتنا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح، بخلاف ما في الفتاوى فإنه مبني على وقائع تحدث لهم، ويسألون عنها وهم من أهل التخريج، فيجيب كل منهم بحسب ما يظهر له تخريجاً على قواعد المذهب إن لم يجد نصاً، ولذا ترى في كثير منها اختلافاً»^(٢).

الاعتبار الثاني: موافقتها للأصول الإجرائية المعتمدة في المذهب. لذلك اعتبر الفقهاء انتفاء الفارق بين مسألتين إحداهما واردة عن الإمام أن يكون الفارق مما اعتبر في أصل الإمام، قال ابن تيمية - رحمه الله -: «إن العالم

(١) انظر لعرض الخلاف في اعتبار تلك الأقيسة من حيث نسبة نتائجها إلى الإمام: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص: ٢٤٧-٢٦٦، والمدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ونظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ١٨٤-١٩٩.

(٢) حاشية ابن عابدين، ٦/ ٥٥٠.

من الصحابة والتابعين والأئمة كثيرًا ما يكون له في المسألة الواحدة قولان في وقتين، فكذلك يكون له في النوع الواحد من المسائل قولان. فيجيب في بعض أفرادها بجواب في وقت، ويجيب في بعض الأفراد بجواب آخر في وقت آخر. وإذا كانت الأفراد مستوية وكان له فيها قولان، فإن لم يكن بينهما فرق يذهب إليه مجتهد فقوله فيها واحد بلا خلاف، وإن كان مما قد يذهب إليه مجتهد، فقالت طائفة، منهم أبو الخطاب: لا يخرج. وقال الجمهور؛ كالقاضي أبي يعلى: يخرج الجواب، إذا لم يكن هو ممن يذهب إلى الفرق، كما اقتضته أصوله^(١).

المرحلة الثالثة: التفريق بين نتائج القياس من حيث كونها أحكامًا جزئية أم ضوابط وأصولًا، فتعامل الفقهاء في تخريج القواعد والضوابط أوسع منه في تخريج الأحكام الجزئية^(٢).

المرحلة الرابعة: معرفة طبيعة نتيجة القياس من حيث جريها وفق الأصل أم أنها استثناء منه، ويمكن معرفة ذلك من خلال إدراك مناط الحكم المخرج عليه من طريق القياس هل هو مناط عام أم مناط خاص؟ والعائد المفيد من هذه المعرفة هو التفريق بين أحوال التخريج من حيث تعارض النصوص الواردة عن الإمام في المسألة، وأيهما الأولى بالتقديم تخريجيًا، وبيان وجه تلك الأولوية.

المطلب الثاني: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق المفهوم.

إن اعتبار المفهوم في التعامل مع النصوص يُعد من أصول النظر في تحليل النصوص الفقهية، وقد بين الباحث في الباب الأول اختلاف الفقهاء

(١) مجموع الفتاوى، ٢٩/٤٠.

(٢) القواعد الفقهية، د. يعقوب الباسين، ص: ٢٣٠.

حول موضوع صحة نسبة ما تحصل من أحكام وفق مفاهيم أقوال الأئمة إلى مذاهبهم، وفي هذا المطلب يتركز الحديث على مراحل تحليل نصوص الفقهاء من خلال التخريج الفقهي المبني على المفهوم؛ حيث إن أعمال مفاهيم النصوص يتحقق بها توسيع المذاهب الفقهية، مما يحتاج إلى دراسة وتحليل، فالمفاهيم لها شروطها في حال توظيفها في تفسير النص والاستنباط منه وكذلك تحليله.

فقد اعتبر بعض الفقهاء العناية بمفهوم أقوال إمام المذهب ضرباً من فقه الأصحاب في إطار أصول المذهب، وقواعده، والتنظير بمسائله فيما لا نص فيه، ولا رواية عن الإمام حينما تعوزهم الرواية عن الإمام، ويفقدون النص عنه، فإن الفقيه المتمذهب يفرع إلى نصوص إمامه فيجبل نظره في ذلك النص: في منطوقه، ومفهومه، وعامه، وخاصه، ومطلقه، ومقيده، مستظهرًا علته، مبيّنًا مدركه، حتى يتم له بيان الحكم التكليفي فيما لم يتكلم فيه الإمام في إطار مذهب على وجه الترجيح، أو الوجه، أو الاحتمال، أو قياس المذهب، فيحصل للفقيه المتمذهب أمران:

أولهما: بيان حكم الواقعة، أو الفرع المقرر المفترض.

وثانيهما: أن يكون ذلك الحكم في دائرة المذهب بواحد من المسالك الممنوحة لمجتهد المذهب من الأصحاب^(١).

والمقصود من ذلك أن جزءاً من البناء الفقهي المذهبي يقوم على اعتبار المفاهيم في مسلك إلحاق الأحكام بعضها ببعض، وعليه فإن تأمل الأحكام المخرجة بطريق المفهوم يوقف الفقيه المحلل لنصوص الفقهاء على العلل

(١) المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخرجات الأصحاب، ١/٢٦٩.

والمدارك التي بنى إمام المذهب عليها أحكامه، كما أن عناية الأصحاب بذلك من خلال أعمالهم مفهوم قول الإمام قد ساعدت في تفریع المذهب، ومن يطالع كتب الفروع والمستخرجات يلحظ هذا بشكل واضح.

إن تحليل نصوص الفقهاء المبني على التخریج بطریق المفاهیم يتطلب ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التفریق بین أنواع المفاهیم، فالتخریج بطریق مفهوم الموافقة يختلف عن مفهوم المخالفة وهكذا، فاعتبار المفاهیم في نصوص الفقهاء يختلف بحسب نوع المفهوم، كما أن ملاحظة رأي المذاهب الفقهية في مسألة الاعتداد بالمفاهیم في تفسير نصوص الفقهاء من المكملات في هذا الباب.

وهنا ينبه الباحث إلى أن من الفقهاء من لا يعتبر بعض المفاهیم والدلالات في تقريراته التأصيلية، ولكن في أثناء تخریجاتهم فإن مؤداها قد يوافق مقتضى ما لم يعتبروه في الجانب التأصيلي وإن عللوا بغيرها، ومنهم من يعتبرها في جوانب التخریج ولا يعتبرونها في جوانب التأصيل^(١).

المرحلة الثانية: فحص القرائن والعلامات الواردة في نص الإمام من حيث إفادتها نفي الحكم عما عداه، وهذا من حيث اعتبار مفهوم المخالفة.

المرحلة الثالثة: عرض نتائج التخریج بطریق المفهوم على أصول المذهب وقواعده ومقارنتها بها، فإن المفاهیم يجب أن تتوافق مع أصول المذهب وإلا لم يكن لها اعتبار في نظر الفقيه مصدر النص لتعارضها مع أصوله أو أصول

(١) انظر: التخریج على دلالة الاقتران، للدكتور: أكرم أوزيقان، بحث ضمن مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الثاني، ص: ٢٣٧.

المذهب؛ لكونها قرائن تفيد قصر الحكم على المنطوق دون ما يخالفه ونحوه، كما أن النصوص الاستثنائية في نصوص الفقهاء يجب ألا تعتبر مفاهيمها؛ لكون الاستثناء قاصراً على الواقعة وهو خلاف التعدية. وقال ابن القيم - رحمه الله -: «المتأخرون يتصرفون في نصوص الأئمة، وبينونها على ما لم يكن لأصحابها ببال، ولا جرى لهم مقال، ويتناقله بعضهم عن بعض، ثم يلزمهم من طرد لوازم لا يقول بها الأئمة؛ فمنهم من يطردها ويلزم القول بها، ويضيف ذلك إلى الأئمة، وهم لا يقولون به؛ فيروج بين الناس بجاه الأئمة، ويفتي به، ويحكم به والإمام لم يقله قط بل يكون قد نصَّ على خلافه»^(١).

وقال أيضاً: «لا يحل أن ينسب إلى إمامه القول، ويطلق عليه أنه قول، بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها، أو طالعها من كلام المنتسبين إليه؛ فإنه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاويهم، بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم، فليس كل ما في كتبهم منصوصاً عن الأئمة، بل كثير منه يخالف نصوصهم، وكثير منه لا نص لهم فيه، وكثير منهم يخرج على فتاويهم، وكثير منهم أفتوا به بلفظه، أو بمعناه، فلا يحل لأحد أن يقول: هذا قول فلان ومذهبه، إلا أن يعلم يقيناً أنه قوله ومذهبه»^(٢).

المطلب الثالث: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق لازم المذهب.

التخريج بطريق لازم المذهب درج عليه بعض الفقهاء لتسديد ما يذهب إليه من أحكام فرعية؛ لأجل المقاربة بين ما ذهب إليه وما هو من قول الإمام أو فروع المذهب، وقد تعرض الباحث لبيان اختلاف الفقهاء من حيث صحة نسبة ما تخرج على لازم الإمام هل يُعدُّ مذهباً له؟ وقد عبر جملة من الفقهاء

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ٢/٦٠٨-٦٠٩.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٤/١٣٥.

على هذا النوع من التخريج بعدة تعبيرات منها^(١):

التعبير الأول: لازم المذهب: هل يكون مذهباً لصاحبه أم لا؟

التعبير الثاني: لازم قول المجتهد: هل يكون مذهباً وقولاً له، أم لا؟

التعبير الثالث: ثمره الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية، هل تكون مذهباً

للمجتهد أم لا؟

التعبير الرابع: فائدة الخلاف: هل تكون مذهباً للمجتهد، أم لا؟

التعبير الخامس: أثر قول المجتهد في الخلافات: هل يعتبر قولاً له، أم

لا؟

التعبير السادس: ما يبني على الخلاف من أحكام فقهية: هل يكون مذهباً

للمجتهد، أم لا؟

التعبير السابع: أثر الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية.

ومؤدى هذا الاختلاف في التعبيرات والتصويرات واحد؛ إذ هو من باب

اختلاف العبارات؛ لاختلاف الاعتبارات.

وهذا التنوع في التعبيرات المراد منه في هذا المقام بيان أن لازم المذهب

موارده في المسائل الخلافية، وهذا النوع من الموارد لها مراحلها في مسلك

التحليل. وهذه المراحل تتدرج وفق الآتي:

المرحلة الأولى: تصور القول المخرج على لازمه؛ فإن دقة التصور مقدمة

لاستيعاب لازم القول. ومن فروع هذا التصور إدراك ما يأتي: هل الخلاف

مما له ثمره أم أنه خلاف لفظي؟

(١) انظر: المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

المرحلة الثانية: معرفة هل اللازم مضمونه حق أم باطل؟ فما كان لازمه باطلاً فلا يتصور دخوله وفق الأصول الشرعية والقواعد المذهبية.

المرحلة الثالثة: فرز أقوال الإمام أو فروع المذهب؛ لتمييز ما كان منها موافقاً للزم القول وعدمه، فالمعاني المشتركة بين أقوال الإمام أو فروع المذهب من الدلالات على أن اللازم حق.

المرحلة الرابعة: بحث أسباب الخلاف من العلل القياسية، أو القواعد والأصول المذهبية، أو ما اعتبره الفقهاء من أسباب الخلاف، فبمعرفة الأسباب ينكشف للناظر مباني الخلاف والعلاقة بين الدلائل والمسائل.

المطلب الرابع: تحليل النص الفقهي بالتحريج الفقهي بأصول المذهب. من المستقر في ذهن الفقيه أثر الأصول المذهبية التي أسسها أئمة المذاهب في التعامل مع الأدلة والوقائع، وهذه الأصول نظمت نظر فقهاء المذاهب نحو البناء الفقهي للمذهب، وكانت حاکمة على اجتهادات فقهاء المذهب في ممارسة الفتوى والقضاء، وهذا أدى دوراً واضحاً في التعامل مع المذاهب الأخرى؛ حيث كانت هذه الأصول من القواعد التوجيهية في الخلاف العالي والمذهبي، والتعارض في المذهب الواحد؛ ولذلك فإن عناية الفقيه بهذه الأصول ومعرفتها تعود على تأصيل أقواله وتسنيدها بما هو محل للاحتجاج في باب الاستدلال والخلاف الفقهي، وكذا في باب تحليل نصوص الفقهاء التي خرّجت أقوال الفقهاء على ضوء تلك الأصول، وقد أوضح الباحث شيئاً من أصول الأئمة في الباب الأول فيما يتعلق بأقوال الأئمة الأربعة والمدونات المذهبية.

فلا ينبغي للفقيه الغفلة عن هذه الأصول التي عرف بها فقه الأئمة الأربعة

في أثناء القراءة الفقهية لمدوناتهم وأقوالهم، وقد راعى الفقهاء تلك الأصول كثيراً في توجيه أقوال المذاهب، فعلى سبيل المثال: قال ابن القيم - رحمه الله - تعليقا على قراءته الخلاف في مسألة العينة بكل صورها وبيان علله وأسبابه: «وإنما تردد من تردد من الأصحاب الحنابلة في العقد الأول في مسألة العينة؛ لأن هذه المسألة إنما ينسب الخلاف فيها إلى العقد الثاني بناء على أن الأول صحيح.

وعلى هذا التقدير؛ فليست من مسائل الحيل، وإنما هي من مسألة الذرائع، ولها مأخذ آخر يقتضي التحريم عند أبي حنيفة وأصحابه؛ فإنهم لا يحرمون الحيل ويحرمون مسألة العينة، وهو أن الثمن إذا لم يستوف لم يتم العقد الأول؛ فيصير الثاني مبنياً عليه، وهو تعليل خارج عن قاعدة الحيل والذرائع؛ فصار للمسألة ثلاثة مآخذ...

قال شيخنا ابن تيمية: والتحقيق أنها إذا كانت من الحيل أعطيت حكم الحيل، وإلا اعتبر فيها المآخذ الأخران...»^(١).

«فابن القيم يرى أن الحيل لا تمشي على أصول الأئمة، بل تناقضها أعظم مناقضة، وبيان ذلك أن الشافعي - رحمه الله - يحرم مسألة مدَّ عجوة ودرهم بمد ودرهم، ويبالغ في تحريمها بكل طريق؛ خوفاً أن يتخذ حيلة على نوع ما من ربا الفضل؛ فتحريمه للحيل الصريحة التي يتوصل بها إلى ربا النسئة أولى من تحريم مد عجوة بكثير؛ فإن التحيل بمد ودرهم من الطرفين على ربا الفضل أخف من التحيل بالعينة على ربا النساء، وأين مفسدة هذه من مفسدة تلك؟ وأين حقيقة الربا في هذه من حقيقته في تلك؟

وأبو حنيفة يحرم مسألة العينة، وتحريمه يوجب تحريمه للحيلة في مسألة مد العجوة بأن يبيعه أحد عشر درهماً بعشرة في خرقة: دراهم بدراهم بينهما حريرة كما قال ابن عباس.

فالشافعي يبالغ في تحريم مسألة مد عجوة ويبيح العينة، وأبو حنيفة يبالغ في تحريم العينة ويبيح مسائل مد عجوة ويتوسع فيها، وأصل كل من الإمامين رضي الله عنهما في أحد البابين يستلزم إبطال الحيلة في الباب الآخر. وهذا من أقوى التخريج على أصولهم ونصوصهم^(١).

إن تحليل النص الفقهي الاجتهادي من خلال التخريج على أصول المذهب له مراحل، وقبل ذكر تلك المراحل، لا بد من التنبيه إلى أنه من الممكن أن يخرج الفرع على أكثر من أصل، والفائدة المتحققة من ذلك ترجيح الفرع على غيره، بل قد يرتقي الأمر إلى أن يكون الفرع في محل القطعية.

وثمة دواعٍ لاستعمال هذه التعددية في الأصول التي يخرج عليها الفرع، منها^(٢):

الداعي الأول: تحقيق المسألة، ولمعرفة مدى استنادها إلى أصول الشريعة المتعددة.

الداعي الثاني: جمع ما في كتاب معين من كتب الفقه المجردة عن أصولها، على مستوى مذهب معين؛ لإثبات استنادها لأصول شرعية لازمة الاتباع.

(١) الحيل الفقهية في المعاملات المالية، لمحمد بن إبراهيم، دار السلام، ص: ١٤٤ وما بعدها. «بتصرف يسير».

(٢) انظر: دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين والفقهاء، ص: ٢٢٧، ٢٢٨.

الداعي الثالث: المقارنة بين أقوال الأئمة المجتهدين في فرع فقهي، فيُخَرَّج هذا الفرع على أصول أولئك الأئمة، من خلال ذكر أصل كل منهم، فيتكون عند المخرِّج عدد متنوع من الأصول، كل واحد منها يعد أصلًا لهذا الفرع حسب فهم المستدل.

وقد سار على هذه الطريق أرباب مدونات الخلاف العالي؛ لأنها المعنية بتقرير الفروع الفقهية وتثبيتها، بيان مآخذها ومداركها المتنوعة، وقواعدها وأصولها المختلفة.

وممن استعمل ذلك في عمله الفقهي، الإمام البيهقي - رحمه الله - حيث قال مبيِّنًا ذلك: «وقد قابلت بتوفيق الله تعالى أقوال كل واحد منهم [الأئمة المتبوعين] بمبلغ علمي من كتاب الله عز وجل، ثم بما جمعت من السنن والآثار في الفرائض والنوافل والحلال والحرام والحدود والأحكام، فوجدت الشافعي رحمه الله أكثرهم أتباعًا وأقواهم احتجاجًا وأصحهم قياسًا وأوضحهم إرشادًا؛ وذلك فيما صنف من الكتب القديمة والجديدة في الأصول والفروع وبأبين بيان وأفصح لسان... ثم شبه [الشافعي] الفرع المختلف فيه بالأصل المتفق عليه من غير مناقضة منه للبناء الذي أسسه ولا مخالفة منه للأصل الذي أصله، فخرَّجتُ بحمد الله ونعمته أقواله مستقيمة وفتاويه صحيحة... فنظرت فيها [كتب الشافعي القديمة والجديدة] وخرَّجتُ بتوفيق الله تعالى مبسوط كلامه في كتبه بدلائله وحججه. على ترتيب مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله ليرجع إليه إن شاء الله من أراد الوقوف على مبسوط ما اختصره، وذلك في تسع مجلدات»^(١).

(١) معرفة السنن والآثار ٢٠٩/١.

وأما ما يتعلق بمراحل تحليل النص الفقهي بالتخريج بأصول المذهب فتكون من الآتي:

المرحلة الأولى: تصور الفروع المخرجة، تصورًا يتحقق به استيعاب حقيقة الفروع وفق المذاهب المخرجة.

المرحلة الثانية: معرفة طبيعة الأصل المخرج عليه الفرع، المسمى بالمأخذ، وهذه المرحلة لا بد من العناية بها من قبل الفقيه، لتفاوت المذاهب الفقهية في اعتماد بعضها استدلالًا وتقديرًا في حال الاحتجاج، وأصول المذاهب منها الشرعي ومنها العقلي ومنها القواعد الكلية؛ أصولية وفقهية، ومنها مقاصد الشريعة، ومن مميزات تلك المرحلة إدراك تراتيب تلك الأصول على جهة الأولوية في مساق التخريج الفقهي عند المذاهب.

المرحلة الثالثة: فحص المناط الذي تخرج على ضوئه الفرع، وهذا الفحص له مقومان:

الأول: فحص المناط من حيث عمومه وخصومه.

الثاني: تتبع النظائر في المذاهب المتفقة مع الفرع المخرج وفق الأصل والمناط.

المرحلة الرابعة: في حال تعدد الأصول المخرَج عليها الفرع فلا بد للفقيه أن يعرف أقوى وأولى الأصول من حيث بناء الفرع عليها.

المرحلة الخامسة: قياس مدى المطابقة بين الأصل والفرع المخرَج عليه، وتحدد المطابقة بإدراك العلل والمعاني التي اعتبرها الفقيه في تخريج الفرع على الأصل.

المرحلة السادسة: في حال رغبة الفقيه المقارنة بين المذاهب المخرجة

فرعاً معيناً بأصول متنوعة، فيمكن أن تكون المقارنة وفق الآتي:

أولاً: تحرير الفرع تحريراً يجلي صورته.

ثانياً: تحرير نسبة الأقوال المختلفة فيه.

ثالثاً: تتبع الأصول المتنوعة التي تم عليها تخريج الفرع.

رابعاً: المقارنة بين هذه الأصول، وما ترتب عليها من خلاف في نتائج

الفرع المخرج.

المطلب الخامس: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بتفسير نصوص المذهب.

إن النصوص الفقهية الاجتهادية لها سياقاتها ودلالاتها، وقد اعتنى الفقهاء بتفسير نصوص الفقهاء من خلال دلالات الألفاظ وسياقات نصوصهم، فكان أصحاب المذاهب يبذلون جهدهم في الكشف عن تلك الدلالات وتأويل تلك السياقات استكمالاً لمعاني تلك النصوص، وتجلية للأحكام في حال حدوث احتمال وإشكال، فقد اعتنى الفقهاء ببيان قيود نصوص الأئمة ومدونات الفقه الأخرى؛ حيث خصصوا العام، وقيدوا المطلق، فكان تأويلهم لظواهر النصوص يلحظه من تتبع مدوناتهم، وهذا الجهد البياني يقوم على أمرين:

أولاً: استيعاب أصول المذهب وقواعده التي يرد تفسير نصوصها وتأويلها

وتقييدها وتخصيصها.

ثانياً: استحضار أقوال الأئمة وسبر النقول عنهم، مما يكون قاعدة من البيانات

الكاشفة لمعاني ألفاظهم، والمبصرة بمقاصدهم في أثناء تعاملهم مع الوقائع

والنوازل.

وهذا الجهد الفقهي المذهبي الذي تولاه فقهاء المذهب جعلهم ينطلقون من سياستهم في تفسير نصوص المذهب إلى التخريج عليها، وهذا التخريج الذي اتخذه الفقهاء هو من باب التخريج على المفاهيم، ولكن خص الباحث الحديث عنها هنا لعناية الفقهاء بها.

وهذا المسلك للفقهاء في هذا الباب، هو نوع من تحليل النصوص الفقهية؛ وذلك لاعتبارين:

الاعتبار الأول: أن التخريج بهذا الطريق هو كاشف للمؤثرات في بناء وتفريع الأحكام من خلال معاني نصوص الفقهاء.

الاعتبار الثاني: أن التخريج بهذا الطريق يبين العلاقة بين الحكم والدلالة التي فهم من خلالها، فالتخريج من هذا الطريق فيه جانب تطبيقي من حيث ربط الجزئيات بعضها ببعض، وتفكيكها، فمن الأول: تطبيق النص الفقهي العام على أفرادها، وهذا من باب إدخال الصور الجزئية تحت النص العام الذي يشملها.

فعلى سبيل المثال: قال ابن رجب - رحمه الله - : «المردود بالعيب إذا كان قد زاد زيادة متصلة كالسمن وتعلم صناعة، فالمشهور عند الأصحاب أن الزيادة للبائع تبعاً لأصلها، ولا يستحق المشتري عليه شيئاً، وخرّج ابن عقيل بأن الزيادة للمشتري، وكذلك قال الشيرازي، وزاد أنه يرجع على البائع بقيمة النماء، وكذلك ذكره الشيخ تقي الدين وأخذه من عموم كلام أحمد في رواية أبي طالب: إذا اشترى غنماً فتمت ثم استحقت فالنماء له قال: وهذا يعم المنفصل والمتصل»^(١).

(١) القواعد في الفقه الإسلامي، ص: ١٦٦.

ومن الثاني: تخصيص العموم ببعض أفراده أو تقييد المطلق المسمى بالعموم الصلاحي. وكل ذلك بما يتفق مع أصول المذهب وقواعده القارة. فعلى سبيل المثال: من تخصيص العموم: «نص الشافعي - رضي الله عنه - : أن الأرزاق التي يخرجها السلطان للناس، يجوز بيعها قبل القبض. فمن الاصحاب من خصص قول الشافعي بما إذا أفرزه السلطان، فتكون يد السلطان في الحفظ يد المفرز له، ويكفي ذلك لصحة البيع.

ومن الأصحاب من خصص النص بما إذا وكل وكيلاً في قبضه، فقبضه الوكيل، ثم باعه الموكل، وإلا، فهو بيع شيء غير مملوك»^(١).

وأما ما يتعلق بتقييد المطلق فمثاله: «نص أحمد على جواز الصدقة بالرهون التي لا يعرف أهلها. وذلك في رواية أبي طالب وأبي الحارث وغيرهما. وقد قيد هذا الإطلاق القاضي وابن عقيل بحال تعذر إذن الحاكم، لما روى عنه أبو طالب أيضاً: إذا كان عنده رهن وصاحبه غائب وخاف فساده يأتي السلطان ليأمر ببيعه ولا يبيعه بغير إذن السلطان.

وأنكر ذلك الشيخ مجد الدين وغيره وأقروا النصوص على إطلاقها، فإن كان المالك معروفاً لكنه غائب رفع أمره إلى السلطان، وإن جهل جاز التصرف فيه بدون حاكم، وإن علم صاحبه لكنه آيس منه تصدق به عنه. وهذا نص عليه في رواية أبي الحارث»^(٢).

وأما المراحل المتعلقة بتحليل النص الفقهي الاجتهادي من خلال التخريج المبني على تفسير نصوص المذهب فهي لا تخرج عن مراحل التحليل بالتخريج على مفاهيم نصوص الأئمة، ولكن الذي لا بد أن يستوعبه

(١) روضة الطالبين، ٣/ ١٧٠. «بتصرف».

(٢) القواعد في الفقه الإسلامي، ص: ٢٤٠. «بتصرف».

الفقيه في هذا المقام أن النصوص المتعلقة بالمذهب تحكم نتائج التخريج عليها بقواعد المذهب، بخلاف نصوص الإمام فإنه يحكم بأصوله وما استقر من قواعده المعتبرة في نظره^(١)، قال ابن عابدين - رحمه الله -: «نسبة المسائل المخرجة إلى مذهبه أقرب من نسبة المسائل التي قال بها أبو يوسف أو محمد إليه؛ لأن المخرجة مبنية على قواعده وأصوله، وأما التي قال بها أبو يوسف ونحوه من أصحاب الإمام فكثير منها مبني على قواعد لهم خالفوا فيها قواعد الإمام؛ لأنهم لم يلتزموا قواعده كلها»^(٢). إذن المذهب يستقل ببعض القواعد عن قواعد الإمام لأمر اقتضت، وهذا يعود إلى ثلاثة أمور:

أولاً: استقلال بعض أصحاب الإمام ببعض القواعد لاطلاعهم على بعض الأحوال والمناهج، مما جعلهم يتخذون بعض القواعد والضوابط التي تخالف ما عليه الإمام؛ لذا يدرجها الأصحاب في المذهب ولا يحكم بها قول الإمام. ثانياً: أن الوقائع والأحداث المتجددة تجعل الأصحاب يحكمون بعض النصوص في المذهب بقواعد يتحقق بها المقاربة للأصول الشرعية.

ثالثاً: توسع وانتشار المذهب في الأقطار وحلوله في جوانب مستجدة؛ كالقضاء وتعميم الفتوى، ودخول بعض الأصحاب في الواقع السياسي الذي يحتاج إلى جملة من الموازنات التي قد تقتضي ترجيح المرجوح تحقيقاً للصالح العام الذي يشهد له الشرع بالاعتبار ونحو ذلك.

المطلب السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي.

قد ظهر للقارئ عدد من التطبيقات الواردة في أثناء البيان لهذه المطالب

(١) انظر: منهجية الإفتاء ابن عابدين أنموذجاً، للدكتور: عبد الستار عبد الجبار عباس، دار

النفائس، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ ص: ٣٦٠.

(٢) عقود رسم المفتي، ١/ ٢٥.

السابقة، وسوف يذكر الباحث جملة من التطبيقات تحت هذا المطلب راجياً أن تكون محققة للمقصود، وهي على النحو الآتي:

المثال الأول فيما يتعلق بتحليل النص الفقهي بطريق القياس: خرّج المازري على قول مالك - رحمهما الله - في النجش أن من أعطى مثل ثمن السلعة وهو لا يرغب فيها، بل في أن يقتدي به غيره، فهو ناجش.

وقال ابن العربي - رحمه الله - : «إن بلغها النّاجش قيمتها ودفع الغبن عن صاحبها، فهو مأجور ولا خيار للمبتاع»^(١).

فالمازري بنى تخريجه على إناطته النهي بمجرد القصد ولا أثر عنده لثمن السلعة، وهذا تحليل لرأي مالك من حيث كشف مناط النهي الذي فهمه مالك من تحريم النجش.

وأما ابن العربي فقد بنى الحكم على مراعاة مصلحة البائع بدفع ضرر الغبن عنه، لذلك جوز بعض المالكية ما كان يفعله ابن الأديب^(٢) - رحمه الله - في سوق الكتب جرياً على مقتضى ما ذهب له ابن العربي.

المثال الثاني فيما يتعلق بتحليل النص الفقهي بطريق التخرّيج على مفهوم قول الإمام:

قال ابن قدامة - رحمه الله - : «نقل عن أحمد، فيمن حلف أيماناً كثيرة،

(١) منح الجليل شرح مختصر خليل، ٦٠/٥.

(٢) لم يجد الباحث له ترجمة، وقد عرّف به الدكتور برهان التفاتي في بحثه «تخرّيج الفروع على الفروع عند المالكية من خلال النوازل»: أن ابن الأديب رجل مشهور بالخير والصلاح، وكان إذا حضر السوق يستفتح للدلائل ما يينون عليه نداءهم، ولا غرض له في شراء الكتب. (بحوث الملتقى الدولي الثامن للمذهب المالكي بعنوان «التخرّيج في المذهب المالكي وأثره في حركية الاجتهاد، ص: ٤٥٧).

فإن أراد تأكيد اليمين، فكفارة واحدة. فمفهومه أنه إن نوى الاستئناف فكفارتان^(١). فمن تأمل تخريج ابن قدامة بناء على مفهوم المخالفة القاضي: بأن الحالف أيماناً كثيرة إن نوى الاستئناف فكفارتان؛ حيث إن الحالف لم ينو التأكيد، فهذا التخريج إجراء تحليلي لقول أحمد- رحمه الله- حيث كشف المعنى المخالف لمفهوم كلام أحمد مما ترتب عليه التفريع على قول أحمد قولاً في المذهب، وهذا التفريع قام على مفهوم المخالفة^(٢).

المثال الثالث: فيما يتعلق بتحليل النص الفقهي بطريق لازم المذهب:

جاء في الموطأ: «سئل مالك هل تأكل المرأة مع غير ذي محرم منها أو مع غلامها؟ فقال مالك: ليس بذلك بأس؛ إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه من الرجال.

قال: وقد تأكل المرأة مع زوجها، أو مع غيره ممن يؤاكله، أو مع أخيها على مثل ذلك. ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ليس بينه وبينها حرمة»^(٣).

فخرج بعض المالكية من لازم قول الإمام مالك: «تأكل المرأة مع غير ذي محرم منها أو مع غلامها؟ فقال مالك: ليس بذلك بأس..» جواز أن تبدي المرأة وجهها وكفيها^(٤)، قال ابن القطان- رحمه الله-: «فيه إباحة إبداء المرأة وجهها ويديها للأجنبي، إذ لا يتصور الأكل إلا هكذا»^(٥) وهذا التخريج من

(١) المغني، ٤٣/٨.

(٢) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ٢٢٥.

(٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٤/٤٩٨.

(٤) انظر: شرح مختصر خليل، للخرشي، ١/٢٤٧، والتاج والإكليل لمختصر خليل، ٢/١٨١.

(٥) المرجع السابق.

خلال لازم قول الإمام مالك هو ضرب من تحليل قول الإمام مالك^(١)، من

(١) إن مسألة جواز كشف المرأة وجهها أمام الرجل الأجنبي مسألة ذات ذيول، والخلاف فيها واسع، والمقام لا يتسع لبسطها، ولكن نمة أمران:

الأمر الأول: أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - نبه إلى أنه من أخطاء متأخري الفقهاء ذكر عورة المرأة في باب شروط الصلاة، وأنه نتيجة لذلك ربط كثير منهم بين عورة المرأة داخل الصلاة وخارجها، مع أنه لا تلازم؛ إذ بعض ما يجوز كشفه داخلها لا يجوز خارجها، وبعض ما يلزمها تغطيته في الصلاة لا يلزمها خارجها، كتغطية الرأس في الصلاة أو خارجها عند المحارم، ومثل كشف الوجه داخل الصلاة وتغطيته خارجها عند الأجانب. (انظر: مجموع الفتاوى، ١١٣/٢٢ - ١٢٠).

الأمر الثاني: تساهل واسع في نسبة القول للأئمة الأربعة بجواز كشف المرأة وجهها خارج الصلاة أمام الرجال الأجانب، ورأي الأئمة الأربعة في هذه المسألة كما يظهر للباحث هو الآتي: أولاً: رأي أبي حنيفة وأصحابه: أما إمام المذهب فلم يقف الباحث على أقوال له صريحة في عورة المرأة خارج الصلاة، وكل الأقوال المنقولة عنه داخلها، وحكم القدم وانكشاف شيء من الشعر أثناءها ونحو ذلك، أما عزو أقوال أصحابه إليه فغير دقيق، وكمن نسبت أقوال للأئمة هم منها براء، الصواب عزو هذه الأقوال لمن ذكرها ليس أكثر. وأما رأي أصحابه فهم على طائفتين: متقدمون ومتأخرون، فأما المتقدمون فلهم في المسألة قولان:

القول الأول: إن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها في الصلاة وخارجها، وأن صوتها عورة، اختلفوا في الذراع والقدم وباطن الكف، فبعضهم عدّها عورة داخل الصلاة لا خارجها، وبعضهم على العكس، إلا أن هؤلاء جميعاً تبّهوا إلى أنه لا تلازم بين كون وجه المرأة ليس بعورة وأنه يجوز النظر إليه، كما أنهم اتفقوا على أنه يجب تغطيته عند الفتنة إلا إن كانت كبيرة لا تُشتمى (انظر: بدائع الصنائع، ١٢١/٥، ١٢٢، والاختيار، ٤٦/١، وفتح القدير، ٢٥٨/١ - ٢٦٠، والبحر الرائق، ٢٨٤، ٢٨٥، ورد المحتار، ٤٠٥، ٤٠٦، وإعلاء السنن، ١٥٤/٢، ١٥٥).

القول الثاني: إنه يلزم تغطية الوجه عند الأجانب وإظهار السر والعفاف، ولم يقيدوه بفتنة ولا غيرها (انظر: أحكام القرآن، للجصاص، ٢٤٥/٥، وروح المعاني، ٨٩/٢٢، وإرشاد العقل السليم، ١١٥/٧، والكشاف، ٢٧٤/٣، وتفسير النسفي، ٧٩/٣، وروح البيان، ٢٤٠/٧).

وأما المتأخرون منهم، فانفتحت كلمتهم على أنه يجب تغطية الوجه، سواء إن قلنا أنه عورة أو لا، لاتفاقهم على وجوب السر عند الفتنة، (انظر: فيض الباري، للكشميري، ٢٥٤/١، والبحر الرائق، ٢٨٤/١، والفتن، للبيانوني، ١٩٦، ١٩٧، وفصل الخطاب، ص: ٥٥، وعودة الحجاب، ٤٢١ - ٤٢٣).

= ثانياً: رأي الإمام مالك وأصحابه: أما رأي الإمام مالك، فلم يقف الباحث عليه صريحاً إلا في الصلاة، وحكم انكشاف شيء منها قبل خروج الوقت أو بعده... وعليه فلا يصح نسبة أقوال المالكية إليه في هذه المسألة أيضاً. ومن تأمل النقل الوارد في أصل المتن أعلاه من تخريج باللازم على قول مالك فلا يصح نسبته لمالك ولا للمذهب؛ لكونه مخالفاً لأصل من أصول مالك وهو اعتبار سد الذريعة في بناء الأحكام، وقد لاحظ ذلك بعض علماء المالكية كما في المراجع المشار إليها في هذا الهامش..

وأما علماء المالكية فلهم في المسألة قولان:

القول الأول: إن جسدها كله عورة إلا الوجه والكفين في الصلاة وخارجها عند أمن الفتنة، وأما إذا خيفت الفتنة فيجب سترهما، وبعضهم خص ذلك بالشابة الجميلة، وبعضهم قال: يجب على الرجل غض البصر.. وهذا كله عند المالكية مع غير الكافر والعبد الوغد، أما هؤلاء فيجب الستر مطلقاً (انظر: أحكام القرآن، لابن العربي، ٣/١٥٧٨، وتفسير القرطبي، ١٤/٢٣٤، والتمهيد، ٦/٣٦٣-٣٦٩، والفواكه الدواني، ١/١٥٢، وحاشية العدوي على شرح الرسالة، ١/١٥٠، وسالك الدلالة، ١٢، ١٣، ومنح الجليل، ١/٢٢٢، ومواهب الجليل، ١/٤٩٩، وحاشية الدسوقي، ١/٢١٤، والقوانين الفقهية، ص: ٤١، وبلغة السالك، ١/٢١٩، ٢٢٠).

القول الثاني: إنه يجب ستر وجهها عند الأجانب مطلقاً دون هذه التفاصيل (انظر: أحكام القرآن، ١٢/٢٢٨، وعارضة الأحوذى، ٤/٥٦، وحاشية الكشاف، لابن المنير، ٣/٧٦، وتفسير ابن جزي، ٣/١٤٤، والبحر المحيط، ٧/٢٥٠، وتفسير الميرغني، ٢/٩٣، وأضواء البيان، ٦/٥٨٦، والمرأة المسلمة، لوهمي الألباني، ص: ٢٠٤، ٢٠٥، وعودة الحجاب، ٣/٤٢٣-٤٢٦).

ثالثاً: قول الشافعي وأصحابه حيث نسب إليه أصحابه القول بعورة المرأة في الصلاة، ثم نقلوه خارجها، والذي في «الأم»، ٢/٨٥-٨٨ الكلام على العورة في الصلاة فحسب. وأما عن أصحابه، فلهم في ذلك تفصيل على النحو الآتي: إذا خيفت الفتنة أو أمنت مع النظر بشهوة فيجب على المرأة تغطية وجهها. وأما إذا أمنت الفتنة ولم يكن ثمة نظر إليها بشهوة، فهم على قولين: الأول: جواز الكشف، والثاني: وجوب الستر أيضاً مع عدم الالتفات إلى تلك التفاصيل، وهو المعتمد عند المتأخرين منهم (انظر: نهاية المحتاج، ٦/١٨٥-١٨٧، ومغني المحتاج، ٣/١٢٨، ١٢٩، وحاشية البيجوري على شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع، ٢/٩٩، ١٠٠، وروضة الطالبين، ٧/٢١، والحاوي، ٢/١٦٧-١٧٠، وحاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، ١/١٧٥، والمجموع، ٣/١٦٧-١٦٩ على أنه في الصلاة فقط، وإتحاف السادة المتقين، ٧/١٧).

رابعاً: قول الإمام أحمد وأصحابه: أما أقوال الإمام في هذه المسألة فهي مشهورة منقولة حتى في كتب المذاهب الأخرى، منها أنه قال: «ولا تبدي زيتها إلا لمن في الآية»، ونقل أبو طالب - من =

حيث كون هذا اللازم يقتضيه معنى قول الإمام، وهو تفكيك للمعنى المحتمل وفق لازم القول.

المثال الرابع: فيما يتعلق بتحليل النص الفقهي، بالتخريج على أصول الأئمة:

إن من الأصول التي يستند عليها الأصحاب في التخريج في رواق الفقه المذهبي ما يتعلق بالعرف، وهذا العرف رسومه تختلف من مذهب لآخر، وهذا الاختلاف ليس في أصل الاعتبار، ولكن الاختلاف في النطاق الذي يستعمل فيه العرف، وليس هذا محل البحث، فالمقصود بيان تحليل النص الفقهي، ولا يخفى على من تأمل في طرائق الفقهاء في هذا الباب مقام العرف في ساحة تنزيل الأحكام على الوقائع، لذلك يحسن بمعلم الفقه ومعد الفقهاء أن يحلل النصوص الفقهية الاجتهادية ذات المدار العرفي، سواء المصطلحي المذهبي، أو العرف الفروع المذهبي. كما يحسن من الفقيه إدراك «أن المتأخرين من الفقهاء الذين خالفوا المنصوص في كتب مذاهبهم لم يخالفوها إلا لتغير الزمان والعرف، وعلمهم أن صاحب أئمة المذاهب لو كانوا في زمنهم لقالوا بقولهم»^(١)، فالعناية بتجلي العرف في النصوص، وتخريج المستجد عليها هي تحليل بجمع ذوات المعاني المتحدة، والاعتبار الواحد

= أصحاب أحمد - عنه: «ظفرها عورة، فإذا خرجت، فلا يبين منها شيء ولا خفها، فإن الخف يصف القدم، وأحب إلي أن تجعل لكرمها زراً عند يدها لا يبين منها شيء». اهـ. (الفروع، ١/٦٠١، ٥/١٥٤). وكذلك رأي أصحابه، وقد اتفقت كلمتهم على أنه يلزم المرأة ستر وجهها في باب النظر عند الأجانب، ولكن اختلفوا في وجوب تغطيته في الصلاة على قولين، الأصح أنه لا يجب على المرأة، وليس بعورة داخلها (انظر: المغني، ١/٦٠١، ٦٠٢، والإنصاف، ١/٤٥٢، ومطالب أولي النهى، ١/٣٣٠، وكشاف القناع، ١/٢٤٣، ونيل المآرب، ١/٣٩، والآداب الشرعية، ١/٣١٦، والفروع، ١/٦٠١، ٥/١٥٤، وعودة الحجاب، ٣/٤٢٩-٤٣١).

(١) نشر العرف، ٢/١٢٨، «بتصرف».

تحت أصل واحد، وبيان شيء من ذلك يستوجب على الباحث الدلوف في المثال، فقد جاء في منح الجليل: «في تنازع الزوجين في قبض ما حلّ من الصداق، بأن ادعى الزوج أنها قبضته وأنكرته، فيقبل قبل البناء قولها [أي الزوجة] ويقبل بعده قوله [أي الزوج].»

وقد خرج القاضي إسماعيل البغدادي - رحمه الله - هذا العرف، فقال: قبول قول الزوجة بعد البناء مقيد بالعرف^(١)، فقال القرافي - رحمه الله - معلقاً: «كانت هذه عادتهم بالمدينة أن الرجل لا يدخل بامرأته حتى تقبض جميع صداقها، واليوم عادة المدينة على خلاف ذلك»^(٢).

فدراية الفقيه بالعرف، وتخريج الأحكام المودعة في النصوص الفقهية عليه هو شكل من أشكال التحليل للنص؛ لكون القيود في النصوص الفقهية كشفها من خلال أصول المذهب تحليل لنصوصه.

ومن الأمثلة في الباب ما جاء في المعيار حول مسألة قول الواقف: «على أولادي» هل يدخل فيه الذكر والأنثى أم لا؟

فكان مخطوط الجواب، ونتاج كد الذهن، ومثور الفقه «أنه إذا كان العرف في البلد، إذا قال الرجل: حبس على أولادي، أن يكون على الذكران خاصة، فلا حق لإناث فيه، وكذلك لو كان العرف فيه بما عرف من تحبب أهله، أنهم يريدون الإناث، لما كان للذكر منه حق... وإذا لم يكن في البلد عرف دخل ذلك الاختلاف»^(٣).

وثمة أمثلة في الباب ذكرها الباحث في سياقها المناسب في المطلب

(١) ٣/٣٣٧.

(٢) الإحكام، ص: ٦٨.

(٣) المعيار المعرب، ٧/٤٤٤.

المتعلق بما ذكر هنا فمن تكميل الفائدة مراجعتها.

المثال الخامس فيما يتعلق بتحليل النص الفقهي، بالتخريج بتفسير نصوص المذهب:

ما جاء في المدونة: «قلت [سحنون]: رأيت المساقى إذا اشترط على رب النخل التلقيح، أيجوز أم لا؟ قال: نعم، وهو قول مالك. قلت: فإن لم يشترطه، فعلى من يكون التلقيح؟ قال: التلقيح على العامل؛ لأن مالكاً قال: جميع عمل الحائط على العامل»^(١).

في هذا الجواب العلمي من قبل ابن القاسم - رحمه الله - يتضح تحليله لقول مالك - رحمه الله -: «جميع عمل الحائط على العامل» حيث خرج على هذا العموم في قول مالك أن التلقيح على العامل في حال عدم اشتراطه ذلك في العقد، فهو بهذا ربط بين عموم نص مالك بالصورة الجزئية وهي حال عدم اشتراط العامل التلقيح في العقد، لكون العموم يتناولها ويشملها^(٢).

(١) ٥٦٥/٣

(٢) انظر: نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، ص: ٢٨٣.

الباب الرابع

**ضوابط تحليل
النص الفقهي وفوائده**

توطئة

إن تحليل النص الفقهي كما تبين أن له محالاً وأدوات وطرائق، وهذا سبيل العلوم الوظيفية التي تتعلق بدراسة النصوص والأفعال ونحوها، وقّل ما تجد علماً له هذه السمة إلا وقد اعتنى أهل الاختصاص فيه بجعل ضوابط له، وتلمس فوائده، وذلك تحقيقاً لأمرين:

الأول: السعي لتكميل صورته وإجراءاته، وتأهيل من يرغب الاشتغال به، ولذا فإن الباحث بعد تأمل العلوم ذات الضوابط ظهر له أنها تتأخر عن بداية ما تتبعه من العلم؛ لكون الضوابط يستتم نهوضها بتصور مسائل العلم من حيث كنهه وموضوعه وأدواته وطرائقه.

الثاني: الترغيب فيه من خلال ضبطه وبيان فوائده، فالعلوم تجذب بأثرها وفوائدها، وفي الميدان الفقهي يتجلى ذلك المسلك في طرائق الفقهاء وتفننهم وتنوع صياغاتهم وتوالي فهم لمواد الفقه ومسائله.

وقد سمت عناية الفقهاء بهذا النوع من الصياغات للعلوم، فعلى المستوى الفقهي حرص الفقهاء بضبط الفقه على مستويين:

المستوى الأول: ضبط الفقه العام من حيث جوانبه الموضوعية وتحرير قواعده، ومن ذلك ما يتعلق بتفسير نصوصه الشرعية والاجتهادية، والاستنباط منها، ولعل ذلك ظهر للقارئ في أثناء تأمله للأبواب السابقة من هذه الإطروحة.

المستوى الثاني: ضبط الفقه المذهبي بتشديد بنائه الفروعى وفق لغة فقهية خاصة، وتحرير قواعد المذهب وأصوله رسماً لجواد المذهب، وتأصيلاً لمضامينه.

وتحليل النص الفقهي لا يستقل عن تلك التدايعات للزوم ضبطه وبيان فوائده، وفي الفصلين القادمين سيوضح الباحث - بإذن الله - ما ظهر له في هذا الباب من ضوابط وفوائد، راجياً من الله التوفيق والإعانة في كد الذهن وخط القلم.



الفصل الأول

ضوابط تحليل النص الفقهي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمزاوّل التحليل الفقهي.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمحل التحليل الفقهي.

المبحث الثالث: الضوابط المتعلقة بعملية التحليل الفقهي.

تمهيد

يتكوّن التحليل الفقهي للنصوص الفقهية من قائم بالتحليل، ومحل للتحليل، التي يتكوّن باتحادهما عمل التحليل، وهذه المكونات لها جملة من الضوابط، ظهرت للباحث في أثناء جمعه لمادة البحث، وهذه الضوابط تشكل طبيعة عملية التحليل الفقهي عمومًا، والنص الفقهي على جهة الخصوص، وتحت هذا الفصل سيذكر الباحث جملة من الضوابط التي تحكم مكونات التحليل الفقهي، وهي:

أولاً: الضوابط المتعلقة بمزاويل التحليل الفقهي.

ثانيًا: الضوابط المتعلقة بمحل التحليل الفقهي.

ثالثًا: الضوابط المتعلقة بعملية التحليل الفقهي.

ولا يدعي الباحث استيعابه لتلك الضوابط، فأول المعارف قد تكون شبرًا ويأتي من يعززها لتكون ذراعًا، وهذه سنة الله في خلقه، (فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)^(١).



(١) جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده، ٤٦٧/٣٥، والطبراني في معجمه الكبير، ٩١/٢١، ومعجمه الأوسط، ٥/٢٣٣، في مسند الشاميين، ٢/٢٨٢، والطحاوي في مشكل الآثار، باب: بيان مشكل قوله ﷺ (من يرد الله به خيرا يفقهه فالدين)، قال محققو مسند أحمد بن حنبل: «إسناده صحيح». (انظر: مسند أحمد بن حنبل، حاشية: ٤١، ٤٦٧/٣٥).

المبحث الأول

الضوابط المتعلقة بمزاوّل التحليل الفقهي

إن من يقوم بمهمة التحليل للنصوص الفقهية بنوعها الشرعي والاجتهادي يحتاج إلى ضوابط في ذاته، بها يستكمل عملية تحليله للنصوص، علمًا بأن الباحث ذكر في تمهيد البحث ما هو مكمل لهذه الضوابط، وهذه الضوابط لا تخرج في الأعم عن ضوابط المجتهد في الفقه، ولكن اعتبارها فيمن يقوم بتحليل النصوص الفقهية يتركز باعتبارين:

الاعتبار الأول: كونه محصلاً للفقه وحاملاً له، وما يتعلق به من مكملات من علوم الشريعة الغائية والوسائلية.

الاعتبار الثاني: كونه يزاول عملية النظر والتأمل والربط بين مكونات النصوص الفقهية، والمقارنة بينها، فهو ذو تخصص عملي في التعامل مع النصوص الفقهية.

وبهذين الاعتبارين يمكن أن يُقال بأن الضوابط المتعلقة بمزاوّل التحليل الفقهي تنتظم في الآتي:

الضابط الأول: التكامل في العلوم ذات العلاقة بالنصوص الفقهية:

من سمات النصوص الفقهية بنوعها أن لها متطلبات من العلوم لا بد من استحضارها بالقوة القريبة، أو بالفعل في تعامل الفقيه معها، وهذه العلوم تتكامل في دورها في التعامل مع النصوص الفقهية، وهذا التكامل يتحقق به كشف مكونات النصوص الفقهية وفق ما خطت مناهج الفقهاء والأصوليين، وثمره ذلك الكشف تجلية المعاني التي يمكن حمل مفردات النص الفقهي

أو تركيبه عليها، وكذلك تحرير الأحكام الشرعية من حيث بناؤها وتكونها، وبيان المؤثرات التي احتفت بتلك النصوص.

ففقّد التكامل العلمي فيمن يقوم بتحليل النصوص الفقهية بلا شك أنه سيعود بالإخلال على تحليله للنصوص الفقهية.

الضابط الثاني: التعمق والسعة في النظر الفقهي:

لا يخفى على من عايش النصوص الفقهية وتعامل معها بعد غورها وسعة شمولها وتكاملها، فهي كليات وجزئيات، وهذه الشمولية والتكاملية لا يمكن استقراؤها إلا من ملك نظرًا يستطيع معه أن يستوعب ما قامت عليه تلك النصوص من شمول وتكامل. «فإن الله تعالى قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متعاضدة متناصرة يُصدّق بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض»^(١).

وتلمس أعمال هذا المعنى والضابط في رد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله على من يقول: إن الحشيشة لم يرد فيها آية ولا حديث.

حيث قال - رحمه الله -: «هذا من جهله؛ فإن القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد عامة وقضايا كلية تتناول كل ما دخل فيها، وكل ما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص.» ثم ذكر أمثلة لهذه الألفاظ وشرح معانيها وحللها،

(١) جامع المسائل، لأبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢/٢٣٥.

منها: [الناس] و[الميسر] و[الأيمان] و[الماء] و[المشركون] و[الذين أوتوا الكتاب]، وقال: «هذا وأمثاله نظير عموم القرآن لكل ما دخل في لفظه ومعناه، وإن لم يكن باسمه الخاص. ولو قُدِّرَ بأن اللفظ لم يتناوله، وكان في معنى ما في القرآن والسنة أُلْحِقَ به بطريق الاعتبار والقياس. وقد بعث الله محمداً - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، والكتاب: القرآن، والميزان: العدل، والقياس الصحيح هو من العدل، لأنه لا يفرق بين المتماثلين»^(١).

الضابط الثالث: فقيه النص والنفس:

والمراد بفقيه النص هنا القادر على معرفة معاني النص، فإن فقه النص عليه مدار الاختلافات على مستوى الفقهاء، إذ إن «اختلاف فهوم المجتهدين في فقه النص المحتمل لأكثر من وجه من جهات كثيرة تتعلق بالمبنى والمعنى؛ من حيث مدلولات الألفاظ واختلاف حقائقها لغة وشرعاً وعرفاً.

ومن حيث التكييف الفقهي في الأصل الذي ترد إليه المسألة الفرعية، ومن هنا جاء بيان الفقهاء لما يسمونه: ثمرة الخلاف أو أثر الخلاف وبيان أثر الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية «من المهمات العلمية الموجودة في تفاريق كلامهم»^(٢).

فمن رام فهم النص فلا بد له من «الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٢٠٦/٣٤-٢١٠.

(٢) المدخل المفصل لمذهب أحمد بن حنبل، ٩٦/١.

آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض، إلا في موطن واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام، فعمما قريب يبدو له منه المعنى المراد؛ فعليه التبعيد به، وقد يعينه على هذا المقصد النظر في أسباب التنزيل؛ فإنها تبين كثيرًا من المواضع التي يختلف مغزاها على الناظر»^(١).

ولن يؤدي فقه النص أثره في تكوين القائم بتحليل النصوص الفقهية إلا إذا كان فقيه النفس، «وفقه النفس مداره على كثرة الارتياض بمعرفة مآخذ الفروع، وإدمان النظر في وجوه الأدلة، والتمرس بالنظر في مدارك الفقهاء في الاستنباط، من بعد تحصيل الآلات العلمية اللازمة، والتي هي الأداة التي تمكنه من التصرف في وجوه النظر»^(٢)، وفقه النفس له سمات، منها^(٣):

السمة الأولى: شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام، قال السيوطي - رحمه الله-: «وأن يكون مع ذلك قد أحاط بمعظم قواعد الشرع، ومارسها بحيث اكتسب قوة، يفهم بها مقاصد الشرع، وكأن هذا هو الذي عبر عنه الغزالي بفقه النفس، ويحتمل أن يكون غيره، وجزم به ابن السبكي في جمع الجوامع، وفسروه بأن يكون شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام؛ بحيث يكون له قدرة على التعريف، قال الغزالي إذا لم يتكلم الفقيه في مسألة لم يسمعها ككلامه

(١) الموافقات، ٤/٢٦٦.

(٢) مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٦٦.

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي، ١/٣٥، والبحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٥٢٠، والمسودة في

أصول الفقه، ص: ٤٩٠، وشرح الكوكب المنير، ٤/٤٦٩.

في مسألة سمعها فليس بفقيه»^(١).

وثمة مجامع للأفهام حصرها السبكي - رحمه الله - في قوله: «لقد اعتبرت مجامع الأفهام فألفت أنواعها منحصرة في ثلاثة أنواع.

النوع الأول: وهو أنزلها من إذا ذكرت له المسألة انتقل ذهنه إلى نظيرها فإن كان حافظاً - وهي مسطورة، اكتسب باستحضار النقل فيها كيفية أخرى، وقوى متجددة، تولدت من اجتماع النظرين وما قبل، وهذا عمدة باب الأشباه والنظائر؛ فإن الفقيه الفطن الذكي إذا أخذ المدرس يذكر القاعدة، ويعد فروعها انفتح ذهنه لنظائرها، ووصل بالقاعدة لما لو لم يكن منقولاً لكانت قواه تفي به.

فرب حافظ لقاعدة لم ينزل عليها فروعها، وحافظ لفروع متبددة لم يصلها بأصولها...

النوع الثاني: وهو أرفع الأنواع مقدراً من له فكرة مضيئة، يستخرج القواعد من الشريعة، ويضم إليها الفروع المتبددة، ويحصل من جزئيات الفروع ضابطاً انتهى إليه بالفكرة المستقيمة، محيطاً بمقصد الشارع، فما ارتد إليه كان المقبول عنده، وما صدر عنه كان مردود...

النوع الثالث: منزلة بين المنزلتين، وهو أن يعمد الفهم إلى آية، أو حديث، أو نص من نصوص إمامه في مسألة، فيستنبط من ذلك بمقدار ما آتاه الله من الفهم ما شاء الله من الفروع.

وأستاذ الأستاذين في هذا النوع، وسيد المتأخرين شيخ الإسلام، تقي

(١) تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور/ فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، ص: ٤٦.

الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد رحمه الله؛ فإن فتح الأحاديث استنباطاً لم يتهاً لغيره، واستخرج بقريحته الوقادة عدداً كثيراً من الأحكام استنبطها من الأحاديث...»^(١).

السمة الثانية: يصور المسائل على وجهها وينقل أحكامها بعد استتمام تصويرها جليها وخفيها. ومن نفيس ما خطه قلم فقيه حول عناية الفقهاء بتصوير المسائل وكشفها والدربة عليها ما ذكره السبكي - رحمه الله - في بيان فوائد المسائل التي توقف فيها الإمام الشافعي - رحمه الله - : «الثاني: إن كان حاصله التردد فما فائدة ذكرها؟ وجوابه: له خمس فوائد:

الفائدة الأولى: وضع تصوير المسائل لأنه أمر صعب.

الفائدة الثانية: والتحريك لداعية النظر فيها.

الفائدة الثالثة: وحثه لأصحابه لتخريجها على أشبه أصوله.

الفائدة الرابعة: وإنه يكفي مؤنة النظر من الاحتمالات؛ لأنه لا يحتمل سوى ما ذكره.

الفائدة الخامسة: وذكر توجيهها فإنه لا بد أن يذكر وجه كل، فتحصل معرفة الأدلة ومدارك العلماء، ويهون النظر في طلب الترجيح؛ فإن طلب الترجيح وحده أهون من طلب الدليل.

فعلى كل ناظر في المسألة هذه الوظائف الخمس تصويرها، وطلب الاحتمالات فيها، وحصر ما ينقدح من تلك الاحتمالات، وطلب أدلتها، وطلب الترجيح، والشافعي قام بالوظائف الأربع ولم يترك إلا الخامسة، فكيف

(١) الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ

تنكر فائدة القولين؟!»^(١).

السمة الثالثة: أن يكون مستظهرًا لمذهبه الذي ينتسب له أو يُعنى بضبطه، قادرًا على التفريع والترجيح، يحاصر ذلك بالتدليل والتعليل والتنزيل، وعبر البعض عن ذلك بـ [ماذا، ولماذا، وكيف.

فأما التدليل: أن يجمع الفقيه النصوص والأدلة ذات العلاقة بكل مسألة، وأما التعليل: أن ينقب ويفتش في المدارك والمعاني والعلل، التي علق الشرع ذلك الحكم بذلك المحل، وتخريج المناط، وأما التنزيل: أن يبذل الفقيه غاية الوسع في الثبوت من المحل الذي تم ويتم إيقاع الحكم الشرعي عليه^(٢).

السمة الرابعة: «الارتياض بمجاري كلام الفقهاء في مناظراتهم في مباحثهم، محيطًا بجليات كلام الأصوليين، محتويًا على أطراف هذا العلم، خبيرًا بمنهاج الحجاج، كثير الدربة والمران، بمصنفات أهل الزمان»^(٣)، والارتياض يتحقق بالاعتماد، وتكلف التولج في هذه المسالك، حتى تحصل للدارس دربة ومران على تأمل كيفية صناعة وتحليل الفقهاء للفروع الفقهية.

«والحاصل أن الارتياض المفضي إلى فقه النفس، هو المسلك الأقوى المؤدي إلى استعمال الأدوات العلمية على نحو معين، يؤدي إلى تحقيق المقصود منها، ولقد كان الصحابة- رضي الله عنهم- أكمل الناس في هذا الباب سليقة وملكة، وكانوا على الغاية القصوى من حصول ثمرات وغايات العلوم في نفوسهم، فما احتاجوا في فهم الوحي إلا إلى أدنى باعث، حتى

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٤١٨.

(٢) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٢٦٠، ٢٦١.

(٣) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ ص: ٦٧.

اقتدروا على استخراج علوم الوحيين من غير سبق تعلم وممارسة، لاستحكام الملكة في نفوسهم»^(١).

السمة الخامسة: فهمه الواقع الذي يعتبر محل التنزيل، فهو يمثل نصف الطريق أو نصف الحقيقة التي توفى عندها الكثير من الفقهاء في فهم بعض النصوص الفقهية بنوعها، فثمة وقائع تحتف بالنصوص لها علاقة ولها أثر في تحليلها.

لذلك لا بد من فقه النفس وفقه النص ليكتمل لدى الفقيه مهارة التحليل الفقهي.



(١) مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ٩٣.

المبحث الثاني

الضوابط المتعلقة بمحل التحليل الفقهي

سبق للباحث أن عرض بشكل موسع في الباب الأول النصوص الفقهية التي تعد محلاً للتحليل، وهذا العَدّ ليس حاصراً، بل مبني على ما يساق بسياق القول وله أثر واعتبار في البناء الفقهي وتقرير الأحكام. والذي يقصد من تأسيس هذا المبحث بيان الضوابط في النصوص الفقهية في حال تحليلها، وهذه الضوابط تعود إلى أمرين:

الأمر الأول: ضوابط تتعلق بطبيعة تلك النصوص وخصائصها.

الأمر الثاني: ضوابط تتعلق بالنص في حال دراسته بطريق التحليل الفقهي.

فلا بد من مراعاة تلك الضوابط؛ دفعاً للخلط بين تحليل تلك النصوص

الفقهية وأثرها في البناء الفقهي. وأما الضوابط فهي على النحو الآتي:

الضابط الأول: مراعاة خصوصية النصوص الفقهية الشرعية:

إن النصوص الفقهية الشرعية لها مقامها وأثرها وسيادتها على جميع النصوص الفقهية الأخرى، فكما أنها حاکمة بمضامينها فهي كذلك في رتبها وخصائصها، قال ابن تيمية - رحمه الله -: «إن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعاً لها تصديقاً وعملاً وحباً وموالاةً لمن والاه، ومعاداة لمن عاداه، الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة،

ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه»^(١).

وقال أيضًا: «فمن بنى الكلام في علم الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار الماثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة»^(٢).

وقال ابن رجب - رحمه الله - : «ومن ذلك أعني محدثات العلوم ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد عقلية، ورد فروع الفقه إليها سواء خالفت السنة أم وافقتها، طردًا لتلك القواعد المتقررة، وإن كان أصلها مما تأولوه على نصوص الكتاب والسنة لكن بتأويلات يخالفهم غيرهم فيها، وهذا هو الذي أنكروه أئمة الإسلام»^(٣).

وقال ابن القيم - رحمه الله - : «أما أن نقعد قاعدة ونقول هذا هو الأصل، ثم ترد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة، فلعمر الله، لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله أفرض علينا من ردّ حديثٍ واحدٍ»^(٤).

وقال الشوكاني - رحمه الله - أثناء بيانه فيما ينبغي للمجتهد أن يعمل في اجتهاده ويعتمد عليه: «فعلية أو لآ: أن ينظر في نصوص الكتاب والسنة، فإن وجد ذلك فيهما قدمه على غيره، فإن لم يجده أخذ بالظواهر منهما، وما استفاد بمنطوقهما ومفهومهما، فإن لم يجد نظر في أفعال النبي ﷺ، ثم في تفريراته لبعض أمته، ثم في الإجماع، إن كان يقول بحجيته، ثم في القياس، على ما يقتضيه اجتهاده من العمل بمسالك العلة، كلاً أو بعضاً.

(١) مجموع الفتاوى، ٣/٣٤٦.

(٢) نفس المرجع، ١٠/٣٦٢.

(٣) فضل علم السلف على علم الخلف، ص: ٥٧.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢/٣٦٨.

وما أحسن ما قاله الإمام الشافعي فيما حكاه عنه الغزالي: أنها إذا وقعت الواقعة للمجتهد، فليعرضها على نصوص الكتاب، فإن أعوزه عرضها على الخبر المتواتر، ثم الآحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس، بل يلتفت إلى ظواهر الكتاب، فإن وجد ظاهراً نظر في المخصصات، من قياس، وخبر، فإن لم يجد مخصصاً حكم به، وإن لم يعثر على ظاهر، من كتاب ولا سنة، نظر إلى المذاهب فإن وجدها مجمعة عليها اتبع الإجماع، وإن لم يجد إجماعاً خاض في القياس، ويلاحظ القواعد الكلية أولاً، ويقدمها على الجزئيات، كما في القتل بالمثل، فتقدم قاعدة الردع على مراعاة الاسم، فإن عدم قاعدة كلية نظر في المنصوص، ومواقع الإجماع، فإن وجدها في معنى واحد ألحق به، وإلا انحدر به إلى القياس، فإن أعوزه تمسك بالشبه، ولا يعول على طرد^(١).

والنصوص الفقهية الاجتهادية لها مكانتها في الاعتبار كما أن لها خصائصها، وآثارها، فالنصوص الفقهية الصادرة من الصحابة تختلف في خصائصها ومقامها عن بقية النصوص الفقهية الاجتهادية الأخرى، كما بين الباحث ذلك في موضعه من البحث، والمدونات الفقهية المذهبية تتفاوت في الاعتبار والتقديم في النظر الفقهي المذهبي، وهكذا.

وعليه فلا بد لكل ناظر ومحلل لمضامين هذه النصوص أن يعتبرها بضوابطها وخصائصها.

الضابط الثاني: أن تكون النصوص الفقهية محل التحليل لها أثرها ودورها في بناء الفقه:

إن الغرض من التحليل هو بيان بناء الأحكام، وكشف العلاقة بين مكونات

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول، ٢/ ٢٢٤.

النص الفقهي، وتجلية المعاني المرتسمة من خلال تلك النصوص؛ كالمقاصد الشرعية والمعاني الكلية، كما أن النصوص الجزئية يتحقق بها بناء الكليات أو الإلحاق لبيان الأحكام المتعلقة بالوقائع والمستجدات.

فالنصوص الفقهية الاجتهادية لا ينشغل الفقيه منها بالتحليل إلا ما يعود على البناء الفقهي بالأثر النافع، ولذلك فإنك تجد العلماء لهم العناية بالخلافات والمسائل ذوات الثمار في بيانها وتجلية أصولها وتعليقاتها، وما لا فلا يعول عليه، قال الشاطبي - رحمه الله - : «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية.

والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له، ومحققاً للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك؛ فليس بأصل له... وإنما اللازم أن كل أصل يضاف إلى الفقه لا يبنى عليه فقه؛ فليس بأصل له»^(١).

الضابط الثالث: أن تكون النصوص محل التحليل لها روابط تربطها بغيرها من النصوص الفقهية بنوعها:

من المتقرر فقهاً أن النصوص الفقهية يأخذ بعضها بحجز بعض من حيث المعاني، فمنها التنظيري والتطبيقي، ومنها الكلي والجزئي الشاهد على المعنى الكلي، كما أن بعضها قيود بيانية لبعض، وهذا على مستوى النصوص الشرعية. قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : «لم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه، أحدها: ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب، فسنن رسول الله مثل ما نص الكتاب، والآخر: ما أنزل الله عز وجل فيه جملة فيبين

عن الله معنى ما أراد، والوجه الثالث: ما سنّ رسول الله مما ليس فيه نص كتاب^(١).

وقال ابن القيم - رحمه الله - : «والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص، وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكمين، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتبنيه واعتباره.

وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقترانه به قدرًا زائدًا على ذلك اللفظ بمفرده، وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا يتنبه له إلا النادر من أهل العلم، فإن الذهن قد لا يشعر بارتباط هذا بهذا وتعلقه به^(٢).

وأما النصوص الفقهية الاجتهادية فهي نصوص كواشف لمعاني الشريعة ومقاصدها، وهي وظيفة؛ فمنها الشارح ومنها المختصر ونحو ذلك.

وهذه العلاقات المتنوعة في أغراضها تدل على أن ثمة نصوصًا تعد من الروابط التي لا بد للفقيه المشتغل بالتحليل من إدراكها، فلا يصرف نظره واعتبار لتلك النصوص في أثناء تحليله للنصوص الفقهية بنوعها. ولا يغفل عن المتون والشروح والحواشي عند تحليله للقواعد الفقهية عامة أو المذهبية، ففي الأولى بيان روابط الثانية ومكوناتها.



(١) الرسالة، ص ٤١.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٢٦٧.

المبحث الثالث

الضوابط المتعلقة بعملية التحليل الفقهي

إن ممارسة التحليل الفقهي للنصوص ليس في معزل عما قرره الفقهاء من ضوابط في الاجتهاد والنظر في النصوص الفقهية بقصد التفسير والاستنباط، ومراعاة تلك الضوابط يجعل القائم بعملية التحليل الفقهي أكثر إتقاناً وأبلغ في تحصيل الغرض المنشود من تحليل النصوص، وهذه الضوابط منظومة على النحو الآتي:

الضابط الأول: تصور مضامين النصوص الفقهية محل التحليل:

إن خوض الفقيه لتحليل النصوص دون تصور لا شك بأنه سيعود بالإخلال على نتائج التحليل؛ لكون مقدمة التحليل غير وافية، وهذا التصور يكون للجوانب الآتية:

الجانب الأول: المعنى العام للنص من حيث لغته، وهذه اللغة المراد بها: اللغة من جهة اللسان العربي، أو من جهة اللسان العرفي الخاص، كالمعنى الشرعي، والمعنى الاصطلاحي.

الجانب الثاني: تصور النص في بابه من حيث دخوله في نصوص العبادات أو نصوص المعاملات وهكذا، ويفضّل النص الفقهي الاجتهادي في تصور الأبواب التي يعود لها النص وفق أعراف المذهب الذي ينسب إليه، فمن كمال التصور تصور الأبواب والمسائل، وحضور التصور الكلي لها، والإلمام بغاياتها وموضعها من العلم، والنظر في مقاصد المسائل والعلوم^(١)، قال

(١) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ١٧٨.

الغزالي - رحمه الله -: «كل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه، فلا مطمع له في الظفر بأسراره»^(١).

الجانب الثالث: تصور علاقة النصوص بعضها ببعض، فهذا الجانب اتضح أمره من خلال فصول البحث؛ حيث برزت علاقة سبب النزول والورود والإيراد بفهم النص وكشف علاقة المؤثرات في الأحكام بنتائج الأحكام، ومدى دور القرائن والسياق في تركيب النص، وصلة العرف بالنص وهكذا، فتصور ذلك من المعني بتحليل النص يجعله يستكمل تصور النصوص الفقهية محل النص.

الضابط الثاني: الجمع بين مهارة الفقيه والأصولي في التعامل مع النصوص الفقهية تفسيراً واستنباطاً وتحليلاً:

وهذا الجمع هو المعين للفقيه في تحليل النصوص الفقهية بنوعيتها، فإن العلاقة بين وظيفة الأصولي في التحليل، وبين وظيفة الفقيه لها أثرها البالغ، كما في الاجتهاد والتعامل مع الأدلة، قال السبكي - رحمه الله -: «ففي الأدلة اعتباران:

أحدهما: من حيث كونها معينة، وهذه وظيفة الفقيه، وهي الموصلة القريبة إلى الفقه، والفقيه قد يعرفها بأدلتها إذا كان أصولياً، وقد يعرفها بالتقليد، ويتسلمها من الأصول، ثم هو يرتب الأحكام فمعرفتها حاصلة عنده.

والاعتبار الثاني: من حيث كونها كلية، أعني يعرف ذلك الكلي المندرج فيها، وإن لم يعرف شيئاً من أعيانها، وهذه وظيفة الأصولي، فمعلوم الأصولي الكلي، ولا معرفة له بالجزئي من حيث كونه أصولياً، ومعلوم الفقيه الجزئي،

(١) المستصفي في علم الأصول، ص: ٤.

ولا معرفة له بالكلي من حيث كونه فقيهاً، ولا معرفة له بالكلي إلا لكونه مندرجاً في الجزئي المعلوم، وأما من حيث كونه كلياً فلا، فالأدلة الإجمالية هي الكلية سميت بذلك؛ لأنها تعلم من حيث الجملة لا من حيث التفصيل، وهي توصله بالذات إلى حكم الإجمالي، مثل: كون كل ما يؤمر به واجباً، وكل منهي عنه حراماً، ونحو ذلك، وهذا لا يسمى فقهاً في الاصطلاح، ولا توصل إلى الفقه بالتفصيلي، وهو معرفة سنية الوتر، أو وجوبه، والنهي عن بطلان بيع الغائب، أو صحته مثلاً إلا بواسطة، فقيدية الإجمال مأخوذة في الأدلة، والمعرفة معاً أيضاً، وليست مأخوذة في الفقه، ولذلك لا يلزم من النظر في الأصول حصول الفقه، والحكم الكلي متوقف على الأصول توقفاً ذاتياً، والحكم التفصيلي وهو الفقه موقوف عليه أيضاً وعلى غيره، كلية قد يكون بالتقيد للأصولي كما أشرنا إليه، وبهذا يظهر أن الاجتهاد في الفقه على الإطلاق شرطه الأصول، ومعرفتها بالاجتهاد، وأما بدون ذلك فيكون مقلداً، وإن اجتهد في تفريع المسائل»^(١).

وما ذكره السبكي هو في محيط النصوص الفقهية الشرعية أم في النصوص الفقهية الاجتهادية فقال عنها القرافي - رحمه الله -: «يتعين على من لا يشتغل بأصول الفقه ألا يخرج فرعاً أو نازلة على أصول مذهبه ومنقولاته، وإن كثرت منقولاته جداً، فلا تفيد كثرة المنقولات مع الجهل بما تقدم، كما أن إمامه لو كثرت محفوظاته لنصوص الشريعة من الكتاب والسنة وأقضية الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يكن عالماً بأصول الفقه، حرم عليه القياس والتخريج على المنصوصات من قبل صاحب الشرع، بل حرم عليه الاستنباط من

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، ١/٢٢، ٢٣.

نصوص الشارع؛ لأن الاستنباط فرع معرفة أصول الفقه»^(١).

الضابط الثالث: اعتبار الجهات الأربع في أثناء تحليل النصوص الفقهية:

مما يجاور النص الفقهي أربع مؤثرات في بناء الحكم وتقريره، وهي الزمان، والمكان، والأشخاص، والأحوال، فهذه المحركات الأربع - إن صح التعبير - للأحكام التي تنبني على الأعراف والعوائد، وهذه من مشمولات النصوص الفقهية الاجتهادية، فمراعاتها في أثناء تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية ضروري من حيث فهم العلاقة بين الوقائع والأدلة العقلية؛ كالقياس أو المصالح المرسلة أو الاستحسان أو غيرها من الأدلة الفرعية.

فالفقيه الذي يراعي تلك المحركات في عمله التحليلي للنصوص الفقهية الاجتهادية، يتكون له مهارة إعادة وتصور صناعة المسألة الفقهية؛ لكونه عرف جهات التغير التي تتغير بإزائها الأحكام الشرعية، وعرف اختلاف الأزمان، واختلاف الأمكنة، واختلاف الأحوال، واختلاف الأشخاص، وهو بذلك يتحرر له المحلّ الذي تنزل عليه الأحكام الشرعية؛ لكونه دقق فيه، وأدرك أن ذهاب المحلّ أو تغييره تغييرٌ للحكم الشرعي في المسألة على جهة التبع^(٢).

الضابط الرابع: معرفة طرائق الفقهاء والمحدثين في التعامل مع النصوص الفقهية ومدوناتها:

ثمة اختلافات بين طرائق الفقهاء والمحدثين في التعامل مع النصوص الفقهية الشرعية [أحاديث الأحكام]؛ لا بد للفقيه المعني بتحليلها للإمام بها، فعلى سبيل المثال: قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - «قاعدة صناعية لا يكاد

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق، ١٠٩/٢.

(٢) انظر: مشكاة الأصوليين والفقهاء، ص: ١٨٦.

أهل الفقه يعتبرونها، ولا تكاد توجد في تصرفاتهم، وكذلك تصرف بعض أهل الحديث ممن يتكلم في الفقه.

والذي يُعهد من تصرف أهل الفقه غالباً أنهم يجعلون اختلاف الألفاظ في الروايات كاختلاف الأحاديث، ويستدلون بكل لفظة على الحكم الذي يُستفاد منها.

ولأهل الحديث نظر في اتحاد الحديث واختلافه يتصرفون بسببه فيما يتعلق بصناعتهم عند اختلاف الروايات، ويوجد في كلام بعضهم فيما يتعلق بالأحكام، وليس ذلك بالكثير جداً^(١).

ومما يتمايز فيه طرائق الفقهاء والمحدثين، وله أثر في تحليل النصوص الفقهية ما يتعلق بالتبويب ومقاصده؛ فالفقهاء لهم مقاصد وعوائد في التبويب قد تفاوتت من مذهب لمذهب، وقد أوضح الباحث ذلك في أثناء الحديث عن المدونات الفقهية، وأما المحدثون فإنهم يعنون ببيان المعاني المستنبطة من الأحاديث المدرجة تحت ترجمة الباب، «وهذه التراجم التي يترجم بها أصحاب التصانيف على الأحاديث، إشارة إلى المعاني المستنبطة منها على ثلاث مراتب:

منها: ما هو ظاهر في الدلالة على المعنى المراد، مفيد لفائدة مطلوبة.
ومنها: ما هو خفيُّ الدلالة على المراد، بعيدٌ مستكرهٌ، لا يتمشى إلا بتعسف.
ومنها: ما هو ظاهر الدلالة على المراد، إلا أن فائدته قليلة، لا تكاد تستحسن.

(١) شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف آل عبد الله، دار النوادر، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ / ٣ / ٥٦٠.

مثل ما ترجم [باب السواك عند رمي الجمار]، وهذا القسم - أعني ما لا تظهر منه الفائدة - يحسن إذا وجد معنى في ذلك المراد يقتضي تخصيصه بالذكر، فتارة يكون سببه الرد على مخالف في المسألة لم تشهر مقالته، مثل ما ترجم على أنه يقال: «ما صلينا» فإنه نقل عن بعضهم [أنه كره ذلك] ورد عليه بقوله ﷺ: (إن صليتها، أو ما صليتها). وتارة يكون سببه الرد على فعل شائع بين الناس لا أصل له، فيذكر الحديث للرد على من فعل ذلك الفعل، كما اشتهر بين الناس في هذا المكان: التحرز عن قولهم: [ما صلينا] إن لم يصح أن أحداً كرهه، وتارة يكون لمعنى يخص الواقعة، لا يظهر لكثير من الناس في بادئ الرأي، مثل ما ترجم على هذا الحديث [استياك الإمام بحضرة رعيته]، فإن الاستياك من أفعال البذلة والمهنة، ويلزمه أيضاً من إخراج البصاق وغيره ما لعل بعض الناس يتوهم أن ذلك يقتضي إخفاءه، وتركه بحضرة الرعية، وقد اعتبر الفقهاء في مواضع كثيرة هذا المعنى، وهو الذي يسمونه بحفظ المروءة، فأورد هذا الحديث لبيان أن الاستياك ليس من قبيل ما يطلب إخفاؤه، ويتركه الإمام بحضرة الرعايا، إدخالاً له في باب العبادات والقربات، والله أعلم^(١).

الضابط الخامس: لزوم التأمل في أثناء تحليل النصوص الفقهية فإنه مدرك لدقائق النصوص:

ثمة صعوبات قد تعترض المشتغل بتحليل النص الفقهي، والتي يمكن تجاوزها من خلال التأمل الدقيق، وطول الفكر، والنظر لحل ما يغمض من مسائل، ومعان^(٢).

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ١/١١١-١١٢.

(٢) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص: ٣٨٧.

فالتأمل مفتاح حقيقي لما يعترض المحلل من مشكلات وغموضات النصوص، قال الزرنوجي - رحمه الله -: «وينبغي لطالب العلم أن يكون متأملاً في جميع الأوقات في دقائق العلوم، ويعتاد ذلك، فإنما تدرك الدقائق بالتأمل»^(١).

وقد اعتبر الفقهاء التأمل من الإجراءات العملية في كشف المعاني، جاء في كشف الأسرار: «كما أن التأمل في أحوال من قبلنا واجب لنعتبر أحوالنا بأحوالهم، [فكذلك] التأمل في حقائق اللغة أي: في معاني الألفاظ لاستعارة غيرها أي: غير ألفاظها الدالة عليها بالوضع لها، أي: لتلك الحقائق والمعاني سائغ، أي: جائز... فكذا التأمل في الأصل والفرع لتعرف المعنى الذي هو مناط الحكم، وتعدية حكم الأصل إلى الفرع يكون جائزاً أيضاً، ولو قيل: وكذلك التأمل في حقائق اللغة لاستعارتها لغير موضوعاتها سائغ لكان موافقاً لما ذكر شمس الأئمة وغيره، وهو أن التأمل في معنى الثابت بإشارة صاحب الشرع بمنزلة التأمل في معنى اللسان الثابت بوضع واضع اللغة، ثم التأمل في ذلك للوقوف على طريق الاستعارة حتى نجعل ذلك اللفظ مستعاراً في محل آخر بطريقة جائزة مستقيمة من عمل الراسخين في العلم، فكذلك التأمل في معاني النص لإثبات حكم النص في كل موضع علم أنه مثل المنصوص عليه؛ لأننا لا نعرف المؤثر إلا بالسماع من صاحب الشرع، كما لا يعرف طريق الاستعارة إلا من العرب، فكان البابان واحداً غير أن المصير إلى أحدهما بالسماع من صاحب الشرع وفي الآخر من العرب... ودعانا [الشارع] إلى التأمل ثم الاعتبار؛ لأن الاعتبار يتوقف على سابقة التأمل فكان الدعاء إلى

(١) تعليم المتعلم طرق التعلم، لبرهان الدين الزرنوجي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ ص: ٤٥.

الاعتبار دعاء إلى التأمل»^(١).

وبهذا الضابط يُختَم الحديث عن الضوابط، وُيَبِّهُ الباحث بأن ثمة ضوابط ذكرت ضمن فصول الأبواب السابقة ناسب ذكرها هناك تحقيقاً لغرضها مباشرة.



الفصل الثاني

فوائد تحليل النص الفقهي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفوائد العائدة على الفقيه.

المبحث الثاني: الفوائد العائدة على المتفقه.

المبحث الثالث: الفوائد العائدة على الفقه ونوازله.

تمهيد

تكثر الفوائد والعوائد في أي ممارسة عملية علمية وخاصة ما يتعلق بتنفيذ النظريات لترتقي إلى واقع التطبيق. وتحليل النص الفقهي باب من أبواب الفائدة والنفع للفقهاء - عالمًا ومعلمًا - وللمتفقه - طالبًا ومتعلمًا - والفقهاء - علمًا ومعالمًا.

وهذه الفوائد منها ما يعود على الجوانب النظرية، ومنها ما يعود على الجوانب التطبيقية. والفقهاء ما زالوا يعنون بتلمس الفوائد والنكت العلمية فيما يتوصلون له في أثناء تعاملهم مع الفقه وخاصة الوظيفي منه، وسبب ذلك يعود إلى طبيعة الفقه وعمليته في الواقع، وهذه الطبيعة جعلته محلًا لتولد الفوائد. وتحت المباحث الآتية جملة من الفوائد التي ظهرت للمباحث أثناء بحثه ومطالعه تتعلق بموضوع تحليل النصوص، والمباحث لا يزعم حصرها ومنتهاى غايتها.



المبحث الأول

الفوائد العائدة على الفقيه

الفقيه له دوره المؤثر في بناء الفقه وتكوينه، وهذا الدور يستوجب عليه مسؤوليات لما أنيط به من بيان الحق ونشره وإعماله، ولا يتحقق للفقيه إتقانه الفقهي في كل ما يقوم به من اجتهاد إلا من خلال ضبطه وحسن تفسيره للنصوص، والاستنباط منها وتحليلها، ومن نوافذ تعزيز تلك الجوانب لدى الفقيه تأمله للفوائد والنكت العلمية والعملية المحصلة من الدراسات الفقهية المنهجية، ومن ذلك دراسة النصوص الفقهية من خلال تحليلها، فمن الفوائد التي تعود على الفقيه من تحليل النصوص الفقهية بنوعها الآتي:

الفائدة الأولى: توسيع مدارك الفقيه العلمية من خلال تحليل النصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية، باعتبار النصوص الشرعية توقُّفه على طرائق التشريع ومقاصده، ووضوح التكامل بين الكتاب والسنة.

وباعتبار النصوص الفقهية الاجتهادية تُوقِّفه على أصول الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن أتى بعدهم من المحققين، فهو يدرك بهذه الأصول مقاصدهم في بيان الأحكام وموارد بنائها.

فتوسع مداركه من خلال هذين الاعتبارين يجعله أكثر إتقاناً لتنزيل الأحكام على الوقائع.

الفائدة الثانية: معرفة مناطق الاشتراك والانفراد في المذاهب الفقهية، وهذا يسهل له تصور أدلة المذاهب، وأصولهم، وتعليقاتهم؛ لكون النصوص الفقهية المذهبية لا تنفك في تأصيلها عن أصول كل مذهب.

الفائدة الثالثة: تكون التصور العام للأدلة التي عليها مدار الفقه وهي الأدلة النقلية والعقلية، وينضم لذلك استيعاب المعاني الكلية التي ترد في تلك الأدلة والتي باستيعابها وفهمها ينصقل اجتهاد المجتهد ليصبح قادرًا على الآتي:

أولاً: التفريق بين المسائل المتناظرة في الظاهر، وهذا التفريق لا يراد منه التفريق باعتبار نتائج المسائل، بل يدخل التفريق على تأصيل تلك المسائل وما تعلق بها من قواعد.

ثانياً: القدرة على معرفة المعاني الجامعة التي يتحقق بها بناء الكليات الأصولية أو الكليات الفقهية ذات الحكم الأغلب الذي ينطبق على جزئياته.

ثالثاً: تكوّن قواعد الجمع والترجيح بين الأدلة في حال التعارض، وهذه القواعد من أهم مصادرها النصوص الفقهية الشرعية والنصوص الفقهية الاجتهادية، فالكشف عن تلك النصوص سواء الكشف لمعانيها أو للعلاقة بين الحكم ومؤثراته هو المبيّن لمدارات الجمع والترجيح.

الفائدة الرابعة: القدرة على الربط بين مناهج الفقهاء وأصول مذاهبهم، فمن خلال تحليل النصوص الفقهية لفقهاء المذاهب سواء كانت هذه النصوص الفقهية محضة في تقريرها للمذهب، أو كانت تقرر المذهب وفق الخلاف العالي؛ حيث يتضح منها مدى ارتباط مناهج أصحاب تلك النصوص بأصول المذهب الذي يتمون إليه.

الفائدة الخامسة: التعرف على مسالك الفقهاء في تقرير الأحكام، وتنوع صياغاتهم للفقه، وآليات التقييد والتأصيل للفقه عمومًا وللغة المذهبي على جهة الخصوص.

الفائدة السادسة: الوقوف على مناهج البحث وتقرير المسائل التي يسلكها

الفقهاء من خلال بيان آيات الأحكام وأحاديث الأحكام، وما يتداولونه من مسائل خلافية وفق مراحل بحثية لعرض المسائل الفقهية، فالتعرف على مناهج البحث يرتقي بمهارة الفقيه في النظر الفقهي والدراسات الفقهية المقارنة.

الفائدة السابعة: التمكين من ممارسة الاستنباط الفقهي؛ إذ إن الغاية المقصودة والهدف المنشود من تحليل النصوص الفقهية دعم قدرة الفقيه العلمية والعقلية.



المبحث الثاني

الفوائد العائدة على المتفقه

لا شك أن المتفقه من الشرائح المستهدفة في الدرس الفقهي، والمتفقه بقدر ما تكون العناية به يكون عمق وتأصيل فقهاء المستقبل، فمتفقه اليوم فقيه الغد، وفقه اليوم متفقه الأمس، لذلك يجب أن يكون المتفقه متفطنًا لهذا الدور ويتلمس مكونات شخصيته الفقهية، فرصد المتفقه لنتائج الفقهاء وتأملها بعد تعلم طرائقهم وأدواتهم في تعاملهم مع الدلائل والمسائل يشكل له بناء فقهيًا متكاملًا، ومما يحسن ملاحظته من قبل المتفقه مسالك الفقهاء في تحليلهم للنصوص الفقهية بنوعيتها، وما ينتج من خلال ذلك من الفوائد، وخاصة فيما يعود على تقييده وتأصيله وبنائه الفقهي، وقد ظهر للباحث بعض الفوائد التي تناسب مهمة المتفقه في الحاضر والمستقبل، فمن هذه الفوائد الآتي:

الفائدة الأولى: تكوين الملكة الفقهية التي تبني فقه النفس وفقه النص، وهذه الملكة محاط تكوينها من خلال عملية التحليل تتلخص في الآتي:

الأول: تشوف الذهن إلى اقتناص كل ما يرد عليه من مطالب.

الثاني: التأمل الجيد المعين على جودة التصور.

الثالث: تجميع جوامع المسائل من القواعد والضوابط العلمية المباشرة في الأبواب الفقهية أو في فصول العلوم المساندة للفقهاء.

الرابع: تكرار النظر في نصوص الفقهاء الذين عرفوا بقوة الملكة والمكنة في الصناعة الفقهية.

الخامس: النظر في المعاهد والمدارك التي تبنى عليها الأحكام وتقرر وفقها المسائل.

السادس: التصور الكلي للأبواب والمسائل ومعرفة مقاصدها.

السابع: التعرف على أثر القرائن والسياقات في بيان معاني النصوص الفقهية وبنائها وتوجيهها.

الثامن: تركيز النظر في الأمثال التي ترد في النصوص الفقهية لتقريب معنى أو تطبيق قاعدة أو ضابط.

التاسع: الانتقال مما لا ثمرة فيه لما له ثمرة، فالاشتغال بالغوامض من عوائق الفهم، ومن مشوشات الذهن.

الفائدة الثانية: معرفة تراتيب الفقهاء للأدلة والأصول وفق عملهم الاجتهادي، وأن التفاوت بين الفقهاء تفاوت في الأدوات والأولوية في الاستدلال، واعتبار بعض الجوانب في كونها تنتهض لبناء الأحكام الفقهية أو المعارضة لأصل قارّ في أصول المذاهب.

الفائدة الثالثة: بيان حاكمية النصوص الفقهية الشرعية على كافة النصوص الفقهية، وأنها ذات سيادة في اجتهادات الفقهاء.

الفائدة الرابعة: تجلية الدور المحوري للصحابة في بيان النصوص الفقهية الشرعية، وأثرهم في إعمال الأصول العلمية والقواعد الأصولية مما عاد على الفقه عموماً وفقه المذاهب بالتقعيد والتأصيل.

الفائدة الخامسة: قيمة التدرج في بناء الفقه من حيث أصوله وقواعده سواء على مستوى الفقه العام أم الفقه المذهبي، حيث إن المدونات الفقهية الأصيلة والخادمة يتضح منها هذا المعنى، فالتمدد الفقهي الذي يقرأ من ذلك

التدرج يكرس قناعة في نفس المتفقه أن البناء الفقهي يقوم على أصول وأولويات من حيث بيان الحكم أو من حيث ورود الوقائع والمستجدات.

الفائدة السادسة: أهمية تحالف الفقه وأصوله في تقرير الأحكام من جهة وفي بيان معاني النصوص الفقهية الشرعية والاجتهادية، وتحليلها والاستنباط منها من جهة أخرى، ومن الموضحات في هذا الباب النصوص الفقهية التطبيقية المتضمنة آلية استنباط الحكم من آيات الأحكام أو أحاديث الأحكام، أو المعني بتفصيل الاختيارات الفقهية من خلال ذكر توظيف قواعد الأصول أو قواعد المذاهب الفقهية.

الفائدة السابعة: إبراز الإبداع الفقهي من خلال أداء الفقهاء المحققين، مما يُقرب به النماذج العبقريّة من فقهاء الإسلام الذين يشكلون مراجع علمية منهجية في تصور العلم وخدمته بنشره وتطبيق قواعده من خلال النظر في نوازه.



المبحث الثالث

الفوائد العائدة على الفقه ونوازلها

علم الفقه من أجل العلوم وأسمائها، فهو تنزيل وحي الله على أفعال عباده، وهو تمعن في خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين، بحثًا عن مقتضاه التكليفي والوضعي، وهو تفصيل خريطة التشريع الرباني المتجلية في علل الأحكام وحكمها ومقاصدها.

فالفقه مكنز حراك فقهي في أفلاك الفقهاء، قربته أقلامهم ومداولاتهم وبياناتهم وتوظيفاتهم له في الفتوى والقضاء.

فأضحى الفقه بين نصوص شرعية مؤسّسة ونصوص اجتهادية كاشفة، فالعناية بتفسيرها والاستنباط منها أضاف إلى معلمة الفقه مسالك ومناهج وفوائد، والتحليل لهذه النصوص لم يغب عن هذا الأثر والدور، فثمة فوائد منه تعود على الفقه الحالي والمآلي، وهي على النحو الآتي:

الفائدة الأولى: أن التحليل للنصوص الفقهية يعين على التوصل إلى نتائج دقيقة في البحث الفقهي، إذا سبق بالاستقراء وتفسير تلك النصوص، وسبق مرحلة الاستنباط.

الفائدة الثانية: يعين على تمييز الأدلة من خلال تحليل مدلولاتها وتفسيراتها، فيتحقق بذلك إدراك الصور التي تندرج تحت هذه الأدلة ودلالاتها، وهذا يهيئ إلى مرحلة الاستنباط.

الفائدة الثالثة: التقريب والإضافة للأمثلة والشواهد التطبيقية للقواعد والأصول الفقهية على مستوى الفقه العام أو الفقه المذهبي، وتلك الأمثلة

والشواهد مُسَعِّفة للفقهاء والمتفقيين في أثناء تقريراتهم وتعليمهم وتعلمهم. الفائدة الرابعة: الكشف عن طرائق الفقهاء المحققين في هذا الباب، فثمة فقهاء يزاولون تحليل النصوص الفقهية، ولم تبرز تلك الطرائق - فيما ظهر للباحث - لسببين:

السبب الأول: تركز الاستفادة الفقهية من نتائج الأحكام واختيارات الفقهاء دون التأمل في تحليلاتهم الفقهية.

السبب الثاني: اعتماد بعض الفقهاء على المختصرات والنظر فيها دون العناية بالشروح والحواشي، والتطبيقات الفقهية في كتب القواعد، وهذا أضعف العناية بطرق الفقهاء في تحليل النصوص الفقهية.

الفائدة الخامسة: تقريب اعتبارات الفقهاء في البناء الفقهي، وبيان مدارات الترجيح والاختيار الفقهي لدى الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم.

الفائدة السادسة: توضيح العلاقة بين النظرية والتطبيق وأصول الفقه والفقه من خلال النصوص الفقهية الاجتهادية، فتفاعل أصول الفقه مع الفقه في نصوص الفقهاء متقرر، ولكن الذي يغيب عن التدوين الفقهي في هذا الجانب هو تفسير هذه العلاقة وبيانها.

الفائدة السابعة: التحليل للنصوص الفقهية يُستكملُ به قراءة تاريخ المسائل، حيث إن المسائل الفقهية ذات أطوار في تحريرها الفقهي، فالمسائل في بداية نشوئها تختلف عن نهاية تقريرها، فثمة أحوال تمر بها النازلة الفقهية لها تأثيرها على أحكام الفقهاء، وهذه الأحكام قد تبدأ بالإباحة ثم تنتهي إلى التحريم، أو العكس، وهذا التغيير متعلق بمؤثرات معتبرة عند الفقهاء تتغير الأحكام بورودها على الواقعة أو بتخلفها عنها.

الفائدة الثامنة: بواسطة التحليل الفقهي تستتبع الوقائع في حيثياتها وملايساتها، وتصور ما أحاط بها من الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تصدر فيه، وتصور أحوال المكلفين والعوائد التي جرت عليها معاملاتهم في الشؤون المالية وأحوالهم الشخصية، وهذا بدوره يعطي التصور لطبيعة العقلية الفقهية التي تعاملت مع هذه الأحوال، وكيف وظفت أصول الشريعة وقواعدها.

الفائدة التاسعة: من خلال تحليل النصوص الفقهية الاجتهادية تبرز جملة من النظائر والتخريجات الفقهية المعينة على تقرير أحكام بعض النوازل المعاصرة، فكثير من النصوص الفقهية تتضمن معاني وعللاً يمكن بعد فحصها وتأملها أن تكون محلاً للتخريج الفقهي لبعض النوازل المعاصرة، وهذا قد يحتم على الفقهاء المعاصرين العناية بأطروحات الفقهاء المتقدمين الذين يعنون بالتحليل الفقهي في مدوناتهم الفقهية.

الفائدة العاشرة: من نتائج التحليل الفقهي للنصوص ظهور عدد من القضايا الفقهية العلمية والعملية المنهجية التي تحتاج إلى تتبع واستقراء من خلال بحوث علمية محكمة، فالطرح الفقهي العلمي المعني باستقراء النتائج قد لا يتحقق به تطوير المسار الفقهي من جميع الجوانب، ولكن بتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية ومناهج العلماء في البناء الفقهي يستكمل عقد الفقه وتنتظم حلقاته على نحو يجمع بين الدراسة الفقهية الموسعة المعمقة بتحليل النصوص على مستوى أفقي وعمودي.

وبهذا المبحث يختم الباحث أبواب بحثه، ولله الحمد والمئة والفضل أولاً وآخراً، كما يسأل المولى أن يختم حياته بإحسان، وأن يغفر له ما كان من الزلل والنقصان.



الخاتمة

الحمد لله العليم الحكيم، الجواد المنعم الكريم، الذي بنعمته تتم
الصالحات،
وبعد:

ففي نهاية هذا البحث الذي يرجو الباحث أن يكون قد نجح في دراسته،
التي حاول فيها رسم منهجية تحليل النص الفقهي وفق مسارين؛ تنظيري
وتطبيقي بُنِيَ على ممارسة الفقهاء الأجلاء من خلال مدوناتهم ومناهجهم في
تحليل النصوص الفقهية الشرعية والفقهية الاجتهادية. ودرجًا على عوائد
الباحثين في المسار الأكاديمي، يختم الباحث بحثه ببيان أمرين هما:

أولاً: أهم النتائج:

- أن معنى التحليل: إرجاع الشيء إلى عناصره، هذا في اللغة، وأما في
الاصطلاح: فيأتي معنى التحليل وفق معنيين، المعنى الأول على جهة
العموم، والمعنى الثاني على جهة الخصوص.
- فعلى جهة العموم: هو إرجاع ظاهرة مركبة إلى أبسط عناصرها أو
أجزائها.
- وأما على جهة الخصوص فيستخدم في علوم إنسانية وطبيعية كثيرة
بمعان متعددة تلاقي طبيعة هذه العلوم كحال المعاني العرفية
الاصطلاحية، لكنها جميعًا ترتبط بهذا المعنى العام.
- النص في اللغة رفعك الشيء، مأخوذ من مادة نصص، نصّ الحديث
ينصه رفعه، وكل ما أظهر فقد نصّ. وثمة تنوع اصطلاحى في تعريف

النص؛ لكون لفظة النص لها عدة استعمالات عرفية متعددة وفق سياقات معرفية وأدبية عربية وغربية، وهذا أدى بدوره للتنوع المشار إليه، وقد يتفق الباحثون على أن تعريف النص أمر صعب؛ وذلك لتعدد معايير هذا التعريف ومدخله ومنطلقاته.

- قد وردت جملة من معاني النص في عرف الفقهاء، والمقصود بالنص اصطلاحاً في هذا البحث: حكاية اللفظ على صورته، وتعبير آخر: صيغة الكلام الأصلية التي وردت عن المؤلف أو المتكلم.

- جرى في كلام أهل العلم امتزاج بين المعنى اللغوي للفقهاء وبين معناه الاصطلاحي فخصوه بمزيد أوصاف على أصل معناه الذي يذكره أهل اللغة وهو الفهم مطلقاً، فالفقه في الاصطلاح «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية». وقد استقر جمهور من أعلام الأصوليين المتأخرين على هذا التعريف لكونه أشهر وأضبط.

النص الفقهي: كل قول اشتمل على حكم شرعي فرعي أو مقدماته. النص الفقهي ينقسم إلى قسمين - كما ظهر للباحث -:

القسم الأول: النص الفقهي الشرعي، وهو: نصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتخصيص كونها فقهية لتعلقها بأفعال المكلف التي هي محل خطاب الشارع في الحكم التكليفي والوضعي. وهذه النصوص لها خصائصها التي تميزها عن غيرها لما تتسم به من القداسة والحاكمية، ولذلك هي المقدمة في نظر الفقهاء عند التعامل مع الوقائع.

القسم الثاني: النص الفقهي الاجتهادي، وهو: النصوص المتعلقة بأفعال المكلفين الصادرة وفق اجتهاد معتبر، ومنها أقوال الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة، وغيرهم من المجتهدين، المتعلقة بالأحكام

التكليفية والوضعية، ونتائج الأحكام؛ كالكليات، والقواعد، والضوابط
الفقهية، ومدونات الأحكام من متون وغيرها، ومواطن تحقيق مناطات
الأحكام كالفتاوى والأقضية.

- التعامل مع النص الفقهي له ثلاثة مسارات - ظهرت للباحث - ينبنى
بعضها على بعض لا بد للمجتهد من مراعاتها في دراسته للنصوص
الفقهية وهي:

المسار الأول: مسار تفسير النص الفقهي والذي يعنى بكشف معاني
دلالات الألفاظ، وصيغ التراكيب، والأعراف المصطلحية ونحوها.

المسار الثاني: مسار تحليل النص الفقهي، والذي يعنى بكشف العلاقة
بين مكونات النص وإدراك طبيعتها من تدليل وتعليل، وأثرها في البناء،
والتفريع للأحكام.

وهذان المساران يشكلان الفهم للنص الشرعي وبهما يتحقق ويُهيأُ
النص للاستنباط منه، وهو المسار الثالث الآتي.

المسار الثالث: مسار الاستنباط من النص الفقهي والذي يُعنى
باستخلاص الأحكام بواسطة القواعد والضوابط الأصولية المرعية
والمقررة في علم الأصول.

- قد ظهرت عناية الفقهاء بجميع المسارات المذكورة إلا أن مسار
التحليل كان حاضرًا في الممارسة، ولم تُعنِ الدراسات بمنهجته وجعله
وفق ضوابط يستوعبها دارس الفقه والمتفقه الذي درج فكره على
مراتب الاجتهاد وتراتبية.

مفهوم تحليل النص الفقهي المراد في البحث: هو دراسة النص الفقهي

بطريق (التفكيك) من خلال إرجاعه إلى أصوله، أو بطريق (التركيب) لعناصره المتفرقة من خلال دراسة طبيعتها، ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة، أو بطريق (التقويم) نقدًا لا نقضًا. ويتحقق بذلك مسلك (السبر) الفحص والاختبار الذي يلغي ما ليس مناسبًا، ويثبت الصالح المناسب.

- الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - معدود في أصول أهل العلم وصناع الفقه، وهو في منهجيته الفقهية وتنظيراته الأصولية وممارسته التحليلية في مدوناته صيرته - بفضل من الله - ابن بجدتها؛ فقد انفرد بين الأئمة بتدوين فقه مذهبه وأصوله بأسلوب ومنهج غير مسبوقين، ومن طالع كتابه «الأم» المدون في الفروع بمسائله الموزعة والمصنفة وفق التقسيم الفقهي؛ كتاب العبادات والمعاملات وكافة الأبواب الفقهية؛ كالحدود، والجنايات والشهادات، والقضاء، وقد تعرض الإمام الشافعي - رحمه الله - لمسائل الموضوعات السابقة بالتفصيل، في تحليل واسع، بل تعرض أحيانًا كثيرة إلى التفصيلات الدقيقة، والأمثلة النادرة البعيدة مما يعز، أو يندر وجوده في المدونات الفروعية وغيرها المماثلة للغرض الذي دون الشافعي كتابه الأم من أجله.

- الملكة التحليلية للنصوص الفقهية هي: القدرة العلمية على دراسة النص الفقهي ببسر وسهولة بطريق (التفكيك) من خلال إرجاعه إلى أصوله، أو بطريق (التركيب) لعناصره المتفرقة من خلال دراسة طبيعتها، ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة، أو بطريق (التقويم) نقدًا لا نقضًا؛ ولتحقق بذلك مسلك (السبر) الفحص والاختبار الذي يلغي ما ليس مناسبًا، ويثبت الصالح المناسب.

- إن ملكة التحليل للنصوص الفقهية لا تحصل إلا بالإحاطة بمبادئ وقواعد الفنون، والوقوف على مسائلها واستنباط فروعها من أصولها.

- فإن ملكة تحليل النصوص الفقهية تفتقر لمقومات - ذكرها الباحث في موطنها من البحث - نفسية، وعقلية، وعلمية، وعملية؛ ليكون صاحبها قادرًا على بناء ملكته بالقوة والفعل.

إن دراسة تحليل النصوص الفقهية الشرعية والنصوص الفقهية الاجتهادية يتحقق بها دفع وتفادي الفصل بين الفقه ونصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتجلية الترابط المنهجي والمعرفي بينها، وهذا موجبٌ يستحث الباحث في الفقه لكشف منهجيات المدارس والمذاهب الفقهية من خلال تحليل النصوص الفقهية بقسميها الشرعي والاجتهادي.

- آيات الأحكام يقصد بها: كل آية دلت على الحكم الشرعي الفقهي دلالة أولية بذاتها.

- آيات الأحكام لها نوع من الخصائص التي تحدده ضمن النصوص الفقهية الشرعية، وتستقل بها عن النصوص الفقهية الاجتهادية، ذكرها الباحث.

- في القرآن الكريم صور تبين منهج عرض آيات الأحكام، وهي مما يحتاجه الفقيه في تحليله لآيات الأحكام.

- وآيات الأحكام هي من أصول الأدلة التي لها الصدارة في تقرير الأحكام الفقهية في جميع المدارس والمذاهب الفقهية؛ لذا سعى أتباع كل

مذهب فقهي إلى توظيفها في كتب التفاسير عمومًا وخاصة آيات الأحكام وقد بسط الباحث الحديث حول ذلك.

- وآيات الأحكام هي من أصول الأدلة التي يحرص كل باحث على تقريبها وبيان مظانها في كتب العلم، والفقهاء بشتى مذاهبهم يبنون مسائلهم على آيات القرآن الكريم من خلال إبراز الدلالات المعتمدة في استنباط الأحكام منها؛ لذا حرص المفسر المشارك في الفقه أن يؤكد ذلك في أثناء تفسيره، كما انتخب بعض الفقهاء أنفسهم أو غيرهم للتدليل على فروع المذهب، وكتب الخلاف العالي يسلك أصحابها في تعاملهم مع المخالف مسلك حشد النصوص القرآنية لتعميد أقوالهم وإلزام المخالف، وجميع ما ذكر شكّل قدرًا كبيرًا من المراجع والمظان لآيات الأحكام متبوعة بالبيان الأصولي والتمثيل الفقهي، والبناء والربط بين الأدلة من القرآن والمسائل الفرعية المبنية عليها.

- قول النبي - عليه الصلاة والسلام - أو فعله أو تقريره لفعل المكلف. قد تعارف العلماء على تسمية هذا النوع من السنة النبوية بأحاديث الأحكام. والمقصود بأحاديث الأحكام: «ما نقل عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير وكان متعلقًا بفعل المكلف بالاقضاء أو التخيير أو الوضع».

- ثمة خصائص لأحاديث الأحكام - ذكرها الباحث - تخصها عن النصوص الفقهية الأخرى، وهي تشارك آيات الأحكام في كثير من الخصائص؛ لكونها صادرة عن مشكاة واحدة.

- لمقامات النبي ﷺ تبين أن الأحوال الحاقّة بأقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله تؤثر في طبيعة الحكم المستفاد، من جهة كونه تشريعيًا

أو غير تشريع، فالتعرف على مقامات النبي عليه الصلاة والسلام، والتي يصدر عنها من تصرفه النبوي ضروري لفهم أحاديث الأحكام فهما سليمًا. فهو منبع علم كثير ومدرك حسن للمجتهدين.

- وما لهذه المسألة من الأهمية والأثر في فهم أحاديث الأحكام تفسيرًا وتحليلًا فإن الباحث عرضها في مطلبين ضمن منظوم البحث، وذلك فيما يتعلق بمقامات النبي ﷺ وأثرها في بيان الشرع وأحكامه.

من مهمات فقهاء المذاهب الفقهية التأصيل والتدليل للمذهب، والتأصيل يقوم على بناء المذهب من خلال تكوين أصوله وقواعده وضوابطه ومنهجه في الاستدلال والاعتبار، وغالبًا ما يكون هذا المسلك منبنيًا على منهج الإمام في تقريراته الفقهية واستدلالاته أو ما يستجد في نظر الأصحاب من تعامل مع الوقائع الحادثة وهذه تُرصد من خلال كتب الفتاوى والنوازل والأقضية، وكذلك الخلافات في المسائل المتعلقة بالفروع. وأما التدليل فيتحقق بإقامة الدليل والبراهين الشرعية على نتائج الأحكام الفرعية الصادرة من الأئمة أو اجتهاد الأصحاب من المجتهدين المنسوبين للمذهب أو المجتهدين فيه، وقد اعتنى المحدثون المنتسبون للمذاهب الفقهية بالتأليف فيما يعود على فروع المذهب بالتدليل؛ لربط اتباعه بالدليل وانتصارًا للمذهب وتجذيرًا لنتائجه.

- للمذاهب أثر في مسألة تدوين أحاديث الأحكام، والتي اتخذت مسارًا يلمس منه المتفقه عمق العلاقة بين النصوص الفقهية الشرعية والفروع الفقهية، ومدى ابتناء الثانية على الأولى، وأثر مقاصد المؤلف المكونة من مذهبه الفقهي في التدوين والتبويب.

- إن مظان أحاديث الأحكام على تنوعها عرضاً وتبويباً وغرضاً سواء كانت مستقلة في بيان أحاديث الأحكام أو تبعاً لغيرها، تفيد المتفقه في التعرف على متعلقات تلك النصوص النبوية من حيث أسانيدها، ومتونها، وما يكمل ذلك من الوقوف على العلل بكافة أحوالها، وكذلك الترتيب والتبويب وأسارره، وأسباب ورود الحديث وإيراده، وغير ذلك من المعالم والفوائد التي تكشف مدارك الأحكام وأصول التشريع وسنن إعماله، كما أن النظر في السنة وسيرها لا يستقل الناظر فيها عن أدوات تفسيرها والاستنباط منها وتحليلها.

- الصحابة والصحابي إطلاقان لهما الاعتبار والأثر في المدونات الشرعية عموماً، وهذا الاعتبار والأثر ليس قاصراً على الجوانب العلمية بل والعملية، وهذا الدور مقامه في الشريعة كمقام الوسائل من الغايات، فإذا عظمت الغاية عظمت الوسيلة الموصلة إليها؛ ولهذا السبب اعتنى المحدثون والفقهاء الأصوليون في تحديد مفهوم الصحبة ومن ينطبق عليه وصف الصحابي. والتفاوت في تحديد مفهوم الصحبة بين استعمال أهل اللغة واستعماله في العرف قد تفاوتت تعريفات المحدثين والأصوليين لمفهوم الصحابي، وعرضها الباحث في مظانها.

- إطلاق الصحابي له مفهومان: مفهوم عام، ومفهوم خاص اعتبر فيهما طبيعة عناية المحدثين والأصوليين وتخصصهم. ومحل البحث من هذين المفهومين هو مفهوم الأصوليين للصحابي في كونه ضابطاً لاعتبار قول الصحابي نصاً فقهياً اجتهادياً له مكوناته وأثره في بناء الفقه وبيان طرائق الاجتهاد.

- حقيقة أقوال الصحابة في سياق البحث: هي آراؤهم الاجتهادية المحكية

والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع والنتيجة عن فتاواهم - سواء كانت بياناً ابتدائياً أم جواباً عن سؤال - أو أفضيتهم أو سياستهم الشرعية.

معالم مقام منصوص أقوال الصحابة في منظومة النصوص الفقهية الاجتهادية كثيرة أشار الباحث لأهمها باعتبار مناسبتها لأغراض البحث ومفاهيمه.

من أصول مسائل علم الأصول ما يتعلق بقول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام من الكتاب والسنة، وتلك العناية بأثر قول الصحابي في نصوص الأحكام ينبنى على حجية قول الصحابي.

لا يغيب عن المتفقه الواعي لأدوار الفقه وما مر به من مراحل تميز فقه الصحابة الكرام، الذي كان من أسس التكوين للفقه والفقهاء؛ لما تسموا به من العناية والرعاية والإعمال للشريعة وأصولها في الواقع والأنفس، وهذا المسلك الرائد في الاهتمام يقوم على أصليين الإخلاص والاتباع؛ لأن هذين الأصلين هما أسس التوفيق للفقهاء في بنائه الفقهي القائم على العلم والعمل؛ العلم المبني على الدلائل، والعمل الموظف للقواعد والمسائل، ومن نظر في فقه الصحابة الملفوظ والمحكي عنهم بدا له مركزية هذا الفقه في فقه من جاء بعدهم؛ لذا جاءت أهمية إبراز خصائص أقوال الصحابة والمتعلقة بفقهم وعدها من حيث مبنائها ومعناها في جملة النصوص الفقهية الاجتهادية.

- لن تنشر جهود الأئمة الفقهاء البارعين إلا بدراسة فقهم وتحليله وتتبع مسالكهم في تقرير الأحكام من خلال أقوالهم الواردة في سياق الفتوى أو القضاء أو التدوين العلمي لمخرجاتهم الفقهية المحكية عنهم من

قبل تلاميذهم الذين سبروا علومهم وأصولهم، فرسموها من خلال قواعد وضوابط علمية انتظمت بها أصولهم وفروعهم مما أنتج تأصيلًا راسخًا وعلمًا نافعًا. ومعرفة مساحة ذلك وزنته عند هؤلاء الأئمة تنهض بتحليل المنقول من أقوالهم الاجتهادية في توضيح الأحكام والحكم على النوازل من خلال الاستدلال والإلحاق والتفعيد ونحو ذلك.

- إن المعنى العام للأئمة لم يخرج عن المعنى اللغوي، ولكن ثمة اصطلاحات متعددة للمقصود بالأئمة تختلف باختلاف المطلقين، ومنشأ هذا الاختلاف يعود على محددات مفهوم الإمام في بعض الأعراف العلمية.

- المقصود بأقوال التابعين: هي آراؤهم الاجتهادية المحكية والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع والناجئة عن فتاواهم - سواء كانت بيانًا ابتدائيًا أم جوابًا عن سؤال - أو أفضيتهم أو سياستهم الشرعية.

- إن للتابعين مقامًا في منظومة الفقه والفقهاء، أخذوا بها السبق في علو المنقولات ودقائق الفقه النبوي المنقول عن تقارير الصحابة الفقهية الناشئة عن فتاويهم أو أفضيتهم أو مخرجات تصرفاتهم في سياقات السياسة الشرعية، وهذا التقارب الزمني انعكس على التقارب المنهجي فكان التابعون صنو الصحابة في الفقه والمنهج لا الحجية والاعتبار في تراتيب الأدلة والاستدلال.

- فإذا ذكر الصحابي في مضامين المسائل والمباحث العلمية ذكر التابعي على جهة التبعية والتقريب. وهذا من أسباب امتياز أقوال التابعين

الفقهية على أقوال من دونهم، وثمة أوجه لامتيازهم ولخصيصة في أقوالهم باعتبارها نصوصاً فقهية ذكرها البحث.

- إن مصطلح الأئمة الأربعة من المصطلحات التي تعدد المقصود بها في الأعراف العلمية، وينكشف المقصود بالمصطلح بطريقتين؛ الطريق الأول السياق، والطريق الثاني عرف المطلق للمصطلح؛ فمن تحدث في سياق التاريخ الإسلامي أو كان المتحدث من أهل علم التاريخ وأطلق اصطلاح الأئمة الأربعة فإنه يتوجه للخلفاء الأربعة: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب. رضي الله عنهم وأرضاهم. وإذا أطلقه الفقيه في سياق الفروع وتقرير المذاهب حمل الإطلاق على جهة الأولوية في الاستعمال للأئمة الأربعة أرباب المذاهب الإسلامية: أبي حنيفة، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

- المقصود بأقوال الأئمة الأربعة في سياق البحث، أقوالهم الحاوية لأرائهم الاجتهادية المحكية والكاشفة للمعاني الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع والناجئة عن فتاواهم - سواء كانت بياناً ابتدائياً أم جواباً عن سؤال - أو تقريراتهم الفقهية المتعلقة بالقضاء أو السياسة الشرعية.

يُعد التخريج الفقهي منهجاً من مناهج تفریع الأحكام الشرعية العملية وهذا التفریع يكون منطلقاً من نصوص المذهب وقواعده وفق مسالك التفریع الفقهي. وأقوال الأئمة معتبرة في نصوص المذهب، بل إن قواعد المذهب متكونة منها غالباً.

- قد اختلفت آراء الفقهاء في مدى إمكان إنزال نتائج التخريج على

نصوص الإمام؛ منظوقها ومفهومها، أو على أفعال الإمام أو لوازم أقواله منزلة منصوصه. وقد بين ذلك الباحث في موضعه.

- كان للفقهاء كبير الاهتمام بالكتابة والكتاب الفقهي، فتميزت أساليبهم فيه بالدقة المتناهية في تركيبه، واختيار ألفاظه، وعباراته مع الوضوح والبيان. كما تنوعت طرائق التأليف والتدوين للفقهاء؛ فنوع تحققت به مصلحة تأصيل المذهب وتقييده، ونوع بتأسيس الفقه وبناء المتفقه بإعطائه الدربة وتدريبه، ونوع عني بتقريب الفقه بالتفنن في تصنيفه وتقاسيمه، ونوع في تقرير الفقه وأصوله ودليله من خلال الخلاف العالي. فهذا صارت المدونات الفقهية محللاً للدراسة والتحليل؛ ليتحقق بذلك تعميق نظر المتفقه في الربط بين نصوص الفقهاء ومكوناتها سواء التأصيلية أو الصياغية.

- المدونات الفقهية: مجمع ما كتبه فقهاء المذاهب من المسائل ونتائج الأحكام وفق ما عليه المذهب وإمامه في تقرير الأحكام وبنائها، مراعاةً فيه مساق فقهي مرتب.

- مدونات المذاهب الفقهية جهدٌ فقهيٌّ انطلق بهمم فقهاء، سعت للنهوض بمذاهبها تعليمًا وإعمالًا، وهو فقهيٌّ في صياغته ومساقه، فقد استقل بأعراف واصطلاحات اجتمعت عليها معارف فقهاء المذاهب فاختص بها بعضهم عن بعض في جوانب، واشتركوا في البعض الآخر وهو الغالب.

- إن الفقه الإسلامي فقه يتمدد بتمدد الوقائع والأحداث؛ لكونه علمًا عمليًا يُعنى بأفعال المكلفين، كما أن هذا الفقه العريق العميق ينهض من خلال نصوص تشريعية وكليات شرعية تجري مجرى النص في الضبط

والأثر؛ لابتنائها على عوائد الشارع وطرائقه في تشريع الأحكام من خلال إعمال النبي ﷺ لتلك النصوص في وقائع الناس وفي جميع الجوانب، وقد خط ﷺ بذلك خطأ يوضح أصول الأحكام وإجراءات التعامل معها، وهذه العناية أسست معنى أصلياً لدى الصحابة وهو ضرورة إقامة الأحكام على الأدلة والأصول الشرعية، فورث ذلك العلماء والفقهاء كابراً عن كابر، وعليه دونت المدونات الفقهية المذهبية، وانضم لذلك طرائق الأئمة في فهم النص وإعماله من خلال إنزال الدلائل على المسائل والواقع، وهذه المصادر بنوعها الأصلي والفرعي محط استمداد لبناء المذاهب وتبعاً لذلك أثرت تلك المصادر على نصوص هذه المذاهب الموثقة في مدوناتهم. وعرضها الباحث في أثناء الحديث عنها في مظناته.

- إن الفقهاء حازوا قدم السبق في التدوين للفقهاء مما شكل تفتناً واضحاً في الصياغة للفقهاء وتقديمه؛ فقد قدموا الفقه بنصوصه الأولية، وقدموه في قواعد وضوابط فقهية، وقدموه مختصراً ومشروحاً، وقدموا مصنفاً وفق وسيلة [أصول الفقه] وغاية [الفقه]، قدموه مجموعاً في أسلوب متني وفي أسلوب مفصل لبيان النظائر والأشباه، والفروق والتقسيم ونحو ذلك من التعدد، فكانوا أهل إبداع لا ابتداع. ومن شواهد ذلك فن تصنيف المدونات اعتماداً وتنوعاً، والباحث من خلال المطلبين في البحث وقف - مستعينا بالله - على تلك الشواهد لبيانها.

- من النتائج العملية والعلمية للعقلية الفقهية تلك القواعد الفقهية والأصولية المشاركة في بناء الفقه، وهي صيغ إجمالية عامة من قانون الشريعة الإسلامية، ومن جوامع الكلم المعبر عن الفكر الفقهي،

استخرجها الفقهاء في مدى متناول من دلائل النصوص الشرعية، وصاغوها بعبارات موجزة جزلة، وجرت مجرى الأمثال في شهرتها ودلالاتها في عالم الفقه الإسلامي، بل في عالم القانون الوضعي أيضاً، فكثير منها يعبر عن مبادئ حقوقية معتبرة ومقررة لدى القانونيين أنفسهم؛ لأنها ثمرات فكر عدلي وعقلي، ذات قيم ثابتة في ميزان التشريع والتعامل والحقوق والقضاء.

- القواعد الفقهية عنوان لمعنى جامع لأفراد متعددة من المعاني المتوافقة أو المشتركة، وعليه فيمكن دراسة القواعد الفقهية من جانبين:

الجانب الأول: الجانب التكويني، باعتبار أن القواعد الفقهية متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع؛ حيث إنها تقوم بجمع أشتاتها وتربط بين ما تناثر منها.

الجانب الثاني: الجانب التفكيكي، باعتبار أن القواعد معنى كلي له تطبيقاته في جزئيات متعددة تحقق فيها مناط القاعدة الفقهية.

وهذان الجانبان مسوغان لأن تكون القواعد الفقهية نصوصاً فقهية اجتهادية، وأن تكون محلاً قابلاً للتحليل الفقهي.

إن تحرير تعريف القواعد الفقهية تداولته أقلام الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين، وتعددت فيه النتائج وإن كانت متقاربة في العموم، لكن ثمة تعريفات تعتبر جامعة وإن اختلفت في كونها مانعة، وهذه التعريفات تتفق في ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: أن القواعد الفقهية حكم جامع «أغلي أو كلي» يضم جزئيات.

الجانب الثاني: أن القواعد الفقهية أصول تطبيقية بينى عليها غيرها.
 الجانب الثالث: أن القواعد الفقهية نصوص معللة فهي محل للإلحاق.
 وهذه الجوانب تبرز الجانب العملي في القواعد وخاصة أنها تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ، وهي من نتائج الأحكام العملية التكليفية المندرجة تحت أبواب فقهية متعددة، وهذا معنى كون القواعد الفقهية متأخرة عن الفروع.

- تعريف القاعدة الفقهية في كونها نصًا فقهياً: صياغة مجردة لحكم أغلبي فقهي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية.

- إن توافق عمل القاعدة الفقهية والضابط الفقهي في الدور والأثر الجمعي أو وجد قدرًا من التشابه، ويبرز الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي في مدى التطبيق والإعمال.

المعنى الكلي لا بد من وضوحه في الجانب المنطقي، وجانب البناء اللفظي الصياغي، والجانب المعنوي.

والدراسات التحليلية للنصوص الفقهية والتي منها القواعد الفقهية أو غيرها تقوم على تجزئة النص محل التحليل وفق الجوانب المذكورة آنفاً: الجانب المنطقي، والجانب الصياغي، والجانب المعنوي. وعرض الباحث مقومات القواعد الفقهية في كونها نصوصاً فقهية.

- إن من أبرز سمات القواعد الفقهية اجتماعها لمعنى كلي انتظم من جزئيات متعددة، وهذه الجزئيات نتائج فقهية إما أن تكون نتائج مشتركة بين المذاهب وإما مشتركة بين مذهب ومذهب، وقد يستقل بها مذهب عن بقية المذاهب كما اتضح ذلك سابقاً، ولذلك صارت القواعد

الفقهية حاضرة في استعمال كل من له بيان للأحكام الفقهية، مما ترتب عليه استصحاب القواعد في المدونات الفقهية المذهبية وكذلك في المدونات المعنية بشرح أحاديث الأحكام، وكتب النوازل والوقائع والفتاوى. فتحققت جملة من المصالح في هذا، منها على سبيل المثال: ورود القواعد الفقهية في مدونات الفقهاء المذهبية تعطي المتفقه عددًا من التطبيقات الفقهية للقاعدة، وكذلك تبرز له مناسبات القواعد الفقهية وخاصة إذا اعتنى صاحب المدونة ببيان التعليل، والتخريج على القواعد الفقهية.

وأما ورود القواعد الفقهية في المدونات المعنية بشرح أحاديث الأحكام فإنها تعين المتفقه على معرفة أدلة القاعدة وتأصيلها.

وأما ورودها في كتب الفتاوى والنوازل فظاهر الفائدة من حيث بيان كيفية توظيف القاعدة الفقهية في النازلة الواردة في الواقع.

فمن أحسن وأتقن في مزاولته للإفتاء صارت نتائج فتاواه نصوصًا معتبرة لدى فقهاء مذهبه وفقهاء عصره، ويفسر هذا الاعتبار للفتاوى بثلاثة أمور:

الأمر الأول: التعرف على المذهب وإعمال قواعده وتحقيقها من خلال تلك الفتوى.

الأمر الثاني: تحويل نتائج الفتوى إلى جزئيات فرعية تُضمن متون الفقهاء ومختصراتهم.

الأمر الثالث: التقييد بالفتوى ما كان عامًّا من القواعد الفقهية والإطلاقات الواردة في مدونات المذهب، ومن ذلك التعرف على الاستثناءات التي

- تطراً على القواعد الفقهية أو الكليات في المذهب.
- لذلك لا بد من إعداد الدراسات المعنية بتأمل الفتاوى وتحليلها وكشف أثرها في البناء للفقهاء والمتفقه، ومعرفة مكونات الفتوى التي يتم من خلالها دراسة الفتوى وتحليلها بما يعود على ملكة المتفقه بالكمال وعلى تفقهه بالدربة والتأصيل؛ ليتأهل في توظيف الفقه وإعماله في الوقائع والنوازل. وفي هذا البحث بين الباحث ما يتعلق بالفتوى من كونها نصاً فقهياً اجتهادياً قابلاً لأن يكون محلاً للتحليل.
- يظهر للباحث وفق ما يتعلق بمعنى الفتوى المقصودة في هذا البحث - أن الفتوى: الإخبار بحكم شرعي في مسألة جواباً عن سؤال أو بياناً ابتدائياً.
- مكونات الفتوى ثلاثة:
- المكون الأول: الواقعة وهي المسألة أو النازلة المعروضة أمام نظر المفتي.
- المكون الثاني: مستند الفتوى من الأدلة الشرعية المتفق عليها أو المختلف فيها.
- المكون الثالث: تحقيق المناط ومعتبراته الذي نتج عنه الفتوى.
- وهذه المكونات بينها الباحث في موطنها.
- الفتوى ميدان لإعمال الفقه، كما أنها مهارة تأخذ في إجراءاتها ما يأخذه القضاء في تعامله مع القضايا المعروضة أمام نظر القاضي، وهذا الذي جعل قدرًا من التشابه كبيرًا بين الفتوى والقضاء، ولكن ثمة فروق بين الفتوى والفقه، وبين الفتوى والقضاء، وبين الفتوى والاجتهاد،

أوضحها الباحث كما هو مثبت في المبحث المتعلق بذلك.

- الفتوى أوسع مدى ومجالاً من القضاء، وهذا تمايز في النطاق والمجال نشأ عنه تقاسيم في مجالات الفتوى باعتبار نوع المسائل، كما تبين في البحث- منها: مجالات الفتوى باعتبار نوع المسائل، ومنها: مجالات الفتوى باعتبار النص على حكم الواقعة المسؤول عنها من عدمه.

وهذا التقسيم يفيد في قضيتين:

القضية الأولى: تصنيف الفتوى وهذا يعين على تصور طبيعة النوع المصنف، فمعايير الفتوى في باب العقائد تختلف عن معايير الفتوى في باب العبادات، وكذا معايير الفتوى في باب المعاملات المالية تختلف عن معايير الفتوى في باب النكاح وغيره وهكذا.

القضية الثانية: تمييز محل الاجتهاد من بين المجالات وما ليس كذلك؛ إذ إن تمييز محال الاجتهاد يعين الناظر في الفتوى على إمكان البناء والتفريع من خلال القياس أو التخريج وهذا غالباً ما يكون في الفتوى المذهبية التي مستندها قواعد المذهب وأصوله المعتمدة.

الفتوى من مصادر البيان لأحكام الشريعة، وهي من مصادر الاستمداد للمدونات الفقهية، كما أنها من ميادين أعمال قواعد الشريعة وأصولها العامة والخاصة، وهذا الحضور المؤثر للفتوى في الواقع الفقهي جعل لها خصائص ومميزات عن باقي النصوص الفقهية الاجتهادية، وهذه الخصائص - كما تبين - فيما يتعلق بالفتوى في كونها نصاً فقهيًا.

إن فقه الفتوى وعلم الفتوى من الفقه الوظيفي، لذلك هي مركز جذب للعامة والخاصة؛ فالعامة يقصدونها لبيان بعض ما يطرأ عليهم من

مسائل وخاصة في المسائل التي ورد نص بشأنها واستقرت الفتوى عليها لكونها من أصول الدين أو من المسائل الفقهية التي لا يسع العامة جهلها وهي من الواضحات في التصوير والدليل ونتيجة الحكم.

وأما الخاصة فيقصدونها لإتمام البنية الفقهية عمومًا والمذهبية خصوصًا وخاصة ما يرد فيها من تعديدات وتنظيرات وتطبيقات تعود بالدربة على المتفقه وتبين له مسالك الفقهاء في التعامل مع النوازل والحادثات، كما أن الفقهاء يقصدونها للوقوف على محض الاختيار الفقهي للعالم في مواطن بعض المسائل التي لا يتحرر للعالم فيها رأي إلا في سياق فتوى. ولهذا وذاك تنوعت مظان الفتاوى الموضحة في البحث.

- إن القضاء صنو الإفتاء من حيث تعلقه بالنظر في الوقائع الجزئية من جهة ومن جهة أخرى التوافق في إجراءات تنزيل الحكم على محل الواقعة المعروضة لبيان الحكم الشرعي فيها، وإن كان ثمة فروق بين الفتوى والقضاء.

- تعريف الاجتهاد القضائي وهو: استفراغ القاضي وسعه في دَرَكَ الأحكام الشرعية، وتنزيلها على الواقع، من أجل الفصل بين المتنازعين، وصيانة الحقوق العامة.

- وإن العملية الاجتهادية التي يمارسها القاضي أثناء نظره القضائي مدارها على تنزيل الحكم على الواقعة. والعملية الاجتهادية المنوطة بالقاضي الشرعي ذات بعدين: بعد تأويلي استنباطي، وبعد تطبيقي إنجازي، وهما يشكّان معًا عصب الاجتهاد الصحيح.

- فالأفضية: هي كل ما يصدر عن النظر القضائي من القاضي من أحكام

فقهيّة ومقدماتها بعد اجتهاده في تنزيل الأحكام على الواقعة ليتحقق المقصد من القاضي.

- عناية المتفقه لا بد أن تنصب عند تأمله ونظره في الأقضية بالمحاور المؤثرة في عملية الاجتهاد والمنتجة للأحكام الفقهيّة، وكذلك مواطن الربط بين مضمون الحكم ومستنداته الأصليّة والتبعية.

- يبرز طبيعة العلاقة بين القضاء والفقّه من حيث إن الفقه من مصادر القضاء، وأن القضاء من معامل الفقه التي يصدر عنه مخرجات تعود إلى منظومة الفقه لما تضمنته من قواعد وضوابط فقهيّة تقوم على معان ومعتبرات شرعية تكونت من تفاعل كليات الفقه مع الوقائع الجزئية. وقد عرض الباحث هيكل تلك العلاقة من خلال جوانب عدة.

ثمة مراحل اجتهادية في نظر القاضي في الواقعة من حين سماع الدعوى إلى أن يصدر منطوق الحكم القضائي، وهذه المراحل تعد نقاط توافق بين ممارسة المفتي والقاضي في التعامل مع الوقائع، وغالبًا ما ينص عليها القاضي في أثناء تقريره للحكم على صفحات بيانه القضائي والرقعة المشتملة على الحكم الشرعي للواقعة. وقد يكون جزء من هذه المراحل في ذهن القاضي وملكته لا يسطرها في رقعة الحكم.

وهذه المراحل لا بد بأن تكون هي مركز الدراسة ومحل التحليل الفقهي عند تأمل الأقضية من قبل المتفقه.

كما يتبين من تلك المراحل الأسس التي قام عليها التوصيف القضائي وتنزيل الحكم على الواقعة. وهذا ما بينه الباحث في موضعه، وهذا التبيين ليس رسمًا لطرائق الاجتهاد في تلك المراحل، بل المراد به تبيين تلك المواضع في كونها المراحل الاجتهادية التي يمارس فيها القاضي

عمله الفقهي وفق أدوات الفقه، والتي يزاوُل فيها الربط بين الحكم والواقعة.

- الواقعة القضائية هي: الحادثة التي يقع فيها التنازع لدى القاضي تقتضي فصلاً بحكم ملزم، أو صلح عن تراض. فهي محل التوصيف، وأساسها الوقائع الفقهيّة، وهي المحرّكة للكلّي الفقهي من سكونه فيها تشخيص الكليات وتنزل على الأعيان والأشخاص.

- التّسبب القضائي وصفٌ لاجتهادِ القاضي في بيانِ الأحكامِ الكليّة وأدلتها الشرعيّة، وبيان الوقائع القضائية المؤثرة في الحكم، وكيف تثبت لديه، بشهادة، أو يمين، أو نُكول، أو غيرها من طُرُق الحكم، وبيان صفة انطباق الحكم الكليّ على الواقعة القضائية، فهو ترجمةٌ للاجتهاد والعمل الذّهني الذي يقومُ به القاضي عند الفصل في القضية والتوصّل إلى الحكم فيها، وهو مرآةٌ تظهر فيها الخُطوات التي سَلَكَها القاضي حتى الحكم في القضية.

والتسبب القضائي له قسمان هما:

القسم الأول: التسبب الشرعي:

وهو تجلية الحكم الشرعي في الواقعة القضائية، وتسنيده من الكتاب أو السنة أو أقوال أهل العلم وما يعد متمماً لذلك من بيان أوجه الاستدلال ونحوه.

القسم الثاني: التسبب الواقعي:

وهو: بيان الواقعة المؤثرة التي شهد لها الشرع بالتأثير في الحكم القضائي وصفة ثبوتها.

إن التسبب القضائي يبرز فيه خصائص القاضي عن المفتي في تعامله مع الواقعة؛ إذ إن المفتي متعلق بتجلية الواقعة من خلال ما يصدر من استفتاء المستفتي، والقاضي متعلق تعامله مع الواقعة بما يديه الخصوم من البيانات والحجاج التي من خلالها يقرأ مركز التأثير في الواقعة القضائية والتي يتحقق بها التسبب بنوعيه.

- وأسباب الحكم القضائي من المعينات في التحليل الفقهي القائم على المقارنة؛ وذلك لما لهذه الأسباب من دور في إبراز الشواهد أو الأمثلة التطبيقية للكليات الفقهية التي عني المتفقه بدراستها، والتي تظهر العلاقة بين الأحكام الكلية والوقائع القضائية.

- الأحكام القضائية متى بان تقيدها وتأصيلها من خلال تسببها فسوف تكون عوناً لمن يسعى إلى تحويل الأحكام القضائية إلى مبادئ فقهية تحمل صفة القاعدة التي يستفيد منها المزاول من الفقهاء أو القضاة لعملية البحث في الجوانب الفقهية في المسائل العلمية المتقدمة أو النوازل الفقهية الحادثة.

- المبادئ الفقهية: معانٍ جمعية مستخلصة من جزئيات فقهية وفق مدارك ومآخذ وعلل معتبرة. ومدار تلك المبادئ الفقهية على ثلاثة أمور بينها الباحث. وثمة مراحل تحول نتائج الأفضية إلى مبادئ فقهية وفق مسالك أوضحها الباحث.

- والتحليل مسلك علمي يتوصل به لكشف العلاقة بين مكونات النص الفقهي والمؤثرات في مبناه ومعناه. وبيان هذه الأدوات لتحليل النص الفقهي ليست بدعاً من العلوم، بل هي مأخوذة من طرائق أهل العلم وتقريراتهم المنهجية المتعلقة بدراسة النصوص من حيث تفسيرها أو الاستنباط منها.

- الدلالة اللفظية للنصوص الفقهية تناولها علماء الأصول؛ لكونها من القواعد المعينة على استنباط الأحكام وإدراك المعاني المؤثرة في تغير الأحكام، والمشتغل بتحليل النص الفقهي لا ينفك عن نظير تلك الاستعمالات إلا أن استعماله يقوم على ثلاثة مسارات:

المسار الأول: استعمال الدلالة اللفظية لكشف المعنى الوارد في الألفاظ المكونة للنص.

المسار الثاني: استعمال الدلالة اللفظية للتعرف على طبيعة الدلالة من حيث وضعها الأول وما طرأ عليها من معنى حاد بها عن المعنى الأول الناتج عن الدلالة اللفظية اللغوية إلى المعنى الشرعي أو المعنى الاصطلاحي.

المسار الثالث: استعمال الدلالة اللفظية لقياس أثرها في بناء الحكم الذي تضمنه النص.

وقد يرتسم من خلال ذكر هذه المسارات أهمية الدلالة اللفظية في النص الفقهي باعتبارها أداة تحليلية في عملية التحليل للنص الفقهي.

فلا يمكن تركيز مهارة التحليل لدى الفقيه دون تصوره لمباحث اللغة ذات الصلة والأثر في عملية التحليل للنصوص الفقهية.

والاستيعاب لمباحث اللغة التي لا بد أن تكون في ذهنية الفقيه المزاول لتحليل نصوص الفقه وهو ما يرتبط بالتكون اللفظي لتلك النصوص، وإدراك المعاني الزائدة على المعنى اللغوي الأول للفظة محل الدراسة والتحليل، وضبط القواعد العملية في بناء الأحكام المؤثرة في الخلاف الفقهي، وقد سعى الباحث لبيان ذلك كما هو مبين في محله من البحث.

- قواعد دلالات الألفاظ وطرق الاستنباط التي ذكرها أهل العلم؛ تظهر للمتفقه كيفية توظيف تلك القواعد والاستفادة من طرق الاستنباط في ممارسة التحليل للنصوص الفقهية.
- ابتناء القاعدة والمنهج على المصطلح ودوره في تشكيل العلوم جعل العناية بالمصطلح في الدراسة التحليلية للنص الفقهي من الأسس اللفظية في تحليل النص الفقهي فهو من مكوناته، فالمصطلح بمثابة عصب النص، لذلك فإن الفقيه الذي يستطيع أن يحدد معالم الألفاظ الفقهية التي تكتسب صبغة الاصطلاح يزيل بذلك عائق العنت والمشقة في تعامله مع النصوص الفقهية، كما أن استجلاء صور المسائل يصبح أمامه سهلاً في أثناء أي مهمة فقهية ينشدها من التعامل مع النص الفقهي.
- المصطلح الفقهي: تواطؤ جماعة من الفقهاء على استخدام مفردات محددة للدلالة على معانٍ محددة.
- إن المصطلح الفقهي من القضايا الفقهية المنهجية التي اعتنى العلماء بها وسعوا للتأليف فيها لإبراز مصطلحات مذهبهم وهذا النوع من المدونات قد تلتقي في بعض المصطلحات؛ لكونها معاني مشتهرة برزت في واقع الفقهاء من خلال لسانهم، وثمة مصطلحات أخذت شيئاً من الخصوصية بمذهب دون مذهب وهذه متعلقة غالباً بالإطلاقات المذهبية ذات الدلالات التي يدركها أصحاب المذهب الواحد وهي من ضمن مكملات استيعاب أقوال إمام المذهب ولغة فقهاءه، ومنها الترميز الحرفي أو الكلمي في بعض المدونات التي غالباً ما توضح في مقدمات تلك المدونات.

- إن تحليل المصطلح الفقهي لا يتم تحليله وفق قواعد الدراسة المصطلحية إلا بعد فهمه وتمييزه عن غيره، ولهذا الفهم ضوابط بينها الباحث ترجع للواضع، ومحل الوضع، وطبيعة المصطلح بعد وضعه.
- ومراعاة السياق وسيلة مهمة من وسائل الكشف عن وحدة النص الفقهي وتحقيق تماسكه وانسجامه. وهذا يعني أن العلاقات التماسكية الدلالية والشكلية كعلاقات التماسك اللفظي - المعجمي والنحوي - وعلاقات التماسك المعنوي - العلاقات المنطقية بين المفاهيم - إنما تتضافر مع السياق في تحقيق التماسك النصي، فالنص الفقهي يحتوي على علاقات داخلية - لفظية ومعنوية - وأخرى خارجية مرتبطة بالسياق، وهذه وتلك تحققان التماسك النصي.
- السياق له أهميته - كما اتضح في البحث - في العملية الاجتهادية في الفقه سواء على مستوى النصوص الشرعية أو التعامل مع كلام الفقهاء في قراراتهم الفقهية في ضوء منصوصات الأئمة وأخذ الأحكام من ألفاظها.
- السياق في كونه أداة في تحليل النص الفقهي فإن له فوائد وضوابط ذكرها الباحث، ليستكمل بذلك محورية السياق في أدوات تحليل النص الفقهي.
- القريئة اصطلاحاً: أمر يصاحب النص الفقهي يبين المراد به، ويكشف العلاقة بين مكوناته في حال الاحتمال.
- القرائن في الفقه لها أقسامها التي تنكشف بها حقيقة القريئة في استعمال الفقهاء سواء في تقرير الأصول أو تقرير الفروع أو ضبط المذهب الفقهي، وهذه التقسيمات للقريئة تصورها من قبل المشتغل بتحليل

النص الفقهي بنوعيه يجعله يتعامل مع القرينة من حيث الاعتبار وعدمه، والتقديم والتأخير باعتبار أثر القرينة في دلالة النص، والترجيح في حال التعارض.

- إن استفادة الفقيه من القرائن يتطلب ربط النص الفقهي - أيًا كان نوعه - بعضه ببعض، وذلك من خلال النظر في جميع ما يحيط به من ألفاظ مؤثرة وأسباب ومقاصد وعادات، كما يتطلب منه أيضًا النظر في المقاصد الشرعية، وذلك بالاعتداد بقواعد الشريعة وكلياتها العامة من خلال استقراء تفاصيل النصوص الشرعية، ولا بد أيضًا من استفادة القرائن من الرجوع إلى فهم الصحابة رضوان الله عليهم؛ وذلك لامتيازهم بمباشرة القرائن المحيطة بها، سواء المقالية أو الحالية. وأما ما يتعلق بالنصوص الفقهية الاجتهادية فلا بد للفقيه من النظر في أصول الأئمة والمنقولات عنهم ومنها المعلل والمستدل له، والنظر في طرائق الأصحاب في تعاملهم مع نصوص الإمام وتأويلها وبيان منصوصاته، وكذلك النظر في الأحوال التي احتفت بالفتوى أو القضية الصادرة عن الفقيه.

- ويختص النص الفقهي بجملة من القرائن التي يتجلى بها المعنى الشرعي ومناطات الأحكام وعللها؛ باعتباره يقوم على بيان الأحكام وبنائها لتعلقه بالجوانب العملية التي تصدر من المكلف، وهذه القرائن لها طرائق في عملها، واختلاف هذه الطرائق يعود إلى طبيعة القرينة من حيث اتصالها بالنص أو انفصالها عنه.

- المدونات الفقهية وما قامت عليه مضامينها من تأسيس وتأصيل وتقييد وبراعة استدلال بحاجة إلى تحليل فقهي يعنى ببيانها، ويوضح عمقها،

وعبقرية مدونها، وهذا غالبًا لا يتحقق بصورة نافعة إلا بتحليلها من خلال المقارنة الفقهية التي سعى الباحث لبيانها وإبرازها في البحث باعتبارها أداة من أدوات التحليل للنص الفقهي الاجتهادي.

- المقصود بالمقارنة الفقهية في سياق تحليل النصوص الفقهية: هي طريقة تُعنى بالموازنة بين نصوص المجتهدين المتغايرة في حكم مسألة فرعية وفق نسق معين.

- إن المقارنة الفقهية وسيلة لدراسة آراء المجتهدين وتفكيكها من خلال هذه المقارنة ليحصل للفقهاء الدارس مباني اجتهادهم في المسألة الفرعية المشمولة بالنصوص الفقهية المتغايرة في الأحكام دون التعرض لترجيح نتيجة أحدهم على الآخر. وهذا يعد ضابطًا يفرق بينه وبين الفقه المقارن المراد به العلم الذي يُعنى بجمع الآراء الفقهية المختلفة وتقييمها والموازنة بينها بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض.

- النصوص الفقهية المقصودة في موضوع المقارنة الفقهية هي النصوص الفقهية التي تعلن نتيجة حكم فقهي سواء كانت صياغة هذا النص في شكل تقرير مذهبي أم تقرير قاعدة فقهية تختزل نتيجة حكم أغلبي ينطبق على جزئياته وغيرها، فالمقصود أن النصوص الفقهية القابلة للتحليل من طريق المقارنة الفقهية هي النصوص المتضمنة حكمًا فرعيًا، وهو محل خلاف وتغاير بين الفقهاء المجتهدين أو غيرهم من أصحاب المذاهب.

- المدونات الفقهية التي عنيت بعرض الفروع الفقهية بهذه الصورة المستكملة لمكونات النص الفقهي الاجتهادي والتي تُظهر مكوناتها

دون كبير جهد من الناظر فيها: وهي مدونات الفقه المقارن والمسماة بكتب «الخلاف العالي»؛ حيث إن مدونات الفقه المذهبية أو الفقه العام غير معتنية بإظهار تفاصيل مكونات النص الفقهي غالبًا.

- ما زال الفقهاء يتداولون إطلاق الكلية في مدوناتهم ويعبرون عنها كثيرًا في مسطورهم أثناء التقرير للمذاهب أو تنزيل الأحكام على الوقائع، وكذلك هو الحال مع بيان المعاني الأغلبية الفقهية كالقواعد أو الضوابط ونحوهما، مما أدى إلى عدم استقرار واختيار معنى محدد لمفهوم الكلية في استعمال الفقهاء؛ فمنهم من جعلها متعلقة بالمعنى الجمعي العام الذي يندرج تحته جملة من الجزئيات ذات المناط الواحد والعللة المشتركة وإن كانت مستنبطة، ومنهم من جعلها تعبيرًا عن الأحكام الجزئية المصدرة في صياغتها بـ «كل». ومفهوم الكلية في المعنى الاصطلاحي وفق استعمال الفقهاء الغالب، وما يناسب مقاصد موضوع تحليل النص الفقهي: «كل معنى عام انتظم من استقراء جزئيات كثيرة تخص مسألة معينة».

- ومن خلال النظر في استعمالات الفقهاء لكلمة الأصل ومعنى الفقه في اصطلاحهم يمكن القول بأن مفهوم الأصول الفقهية المناسب لموضوع تحليل النصوص الفقهية محل البحث: هو القواعد التي يتوصل بها المجتهد ومن دونه إلى معرفة الأحكام الشرعية من مظانها. ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن الباحث لم يذكر المفهوم المختار للأصول الفقهية باعتباره علمًا قائمًا، وإنما ذكره كمعيار يميزه عن الكليات الفقهية والفروع الفقهية وفق مفهومها الوارد في هذا الفصل.

- إن مجال المقارنة الفقهية تدور على الفروع الفقهية؛ إذ هي محط

للخلاف الفقهي العالي بين المذاهب والتي تعد كاشفة لتفاصيل وإجراءات الاجتهاد. والكليات الفقهية التي تتكون من جملة من الجزئيات، والمذاهب تختلف في كثير من اعتبار بعض الكليات وخاصة الكليات المتمثلة في القواعد والضوابط الفقهية، كذلك الأصول الفقهية التي يختلف تعامل المذاهب في اعتبارها في تحصيل الأحكام والذي انبنى عليه تبيانات في تقرير بعض الأحكام سواء على مستوى الخلاف بين الأئمة المتبعين من الفقهاء، أو على مستوى تقرير المذاهب باعتبارها بناء فقهياً له أصوله، أو على مستوى الأصحاب في المذهب الفقهي الواحد. وهذا كله حري بالتحليل لمكوناتها؛ إذ لا يخلو نص فقهي اجتهادي من تلك المحال في الغالب، وقد جاء في قالب الخلاف العالي، واستكمال تحليلها بصورة يتحقق معها غرضه لا يكون إلا من خلال المقارنة الفقهية.

- قامت جملة من الدراسات الفقهية وفق هيكله جرت عليها مدونات الخلافيات «الفقه المقارن»، وقد استكملتها الجهود المعاصرة في البحوث الفقهية؛ بحيث عرضت أطوار ومراحل إنشاء المسائل العلمية من تصورهما إلى قطف ثمارها. وقد ساعد هذا النوع من التدوين الفقهي لخلافيات الفقهاء على تقريب فقه الأئمة والمذاهب، مما يسهل على الساعي تحليل مكوناتها بطريق المقارنة. فتحليل مضامين كتب الفقه المقارن يقوم على ثلاث مراحل بينها الباحث في مقامها.

- إن المقارنة الفقهية بين آراء الفقهاء في مسألة ما لا شك أنها تثري الساحة الفقهية على مستوى الفقه ذاته وعلى مستوى الفقيه وعلى مستوى عموم المكلفين، وبما أن المقارنة الفقهية من مسالك دراسة

الفقه وتحليل نصوصه فإن المتحصل منها جملة من الفوائد التي تعود على مسلك تحليل النص الفقهي الاجتهادي.

- وتحليل النازلة يقوم على معايير المطابقة ومدى تحققها في عمل الفقيه الناظر في النازلة محل التحليل، وكثيراً كما أشار الباحث إلى أن صدور النوازل غالباً - ما تكون في قوالب نصية فقهية اجتهادية هي نصوص الفتاوى والأفضية، وقد عرض الباحث ذلك بشيء من التفصيل.

- المطابقة هي تمام تهيؤ الفرع لإلحاقه بحكم الأصل - بمفهومه العام - فيما يتحد معه في الجامع المعبر شرعاً وفقهاً. ومعنى ذلك أن المطابقة تمر بمراحل قبل تحققها وهذه المراحل تعد تفصيلية من حيث استيعاب طرفي المطابقة والجامع بينهما، فالمطابقة كما أنها وصف يطلق على التمام فهي كذلك معيار بمقدماتها لتحليل النصوص الفقهية الاجتهادية التي تضمنت نتائج الإلحاق.

- لا بد للناظر في أي نص فقهي اشتمل على هذا النوع من الإلحاق، ويُعنى بتحليله أن يراعي الأركان والشروط والعلاقات بين أطراف الواقعة التي عرضت أمام نظر الفقيه، وقياس مدى تطابقها مع الأصل، ليتعرف على تجانس الواقعة والأصل في العناصر الأساسية.

- ومنهجية النظر في تحقيق المناط في حال التحليل، هي أصول استرشادية يتخذها الفقيه المعني بتحليل هذا النوع من إجراءات بناء الأحكام، وقد عبر عنها البعض بأصول التثبيت من تحقق المناط في حال الاختلاف.

- أوضح الباحث بأن مدار التحليل للنصوص الفقهية بنوعها يدور على كشف علاقة المؤثرات في مكونات النص الفقهي، وهذه المؤثرات كما أنها تتعلق ببنية النص اللفظية، فلكذلك ثمة مؤثرات تتعلق بالمعنى

المذكور في النص سواء كان هذا النص قد اشتمل على حكم فقهي مجرد أم على نتيجة تلاحم وتنزيل للأحكام على الوقائع، فجميع ما ذكر لا يمكن أن يستقل عن تحقيق المقاصد الشرعية فيه، وهذا كما أنه يتطلب من متطلبات عمل الفقيه واجتهاده في النوازل كذلك هو الحال مع الفقيه الراصد والكاشف بتحليله تطابق هذه المقاصد الجارية في النص الفقهي. وثمة منهجية للنظر في تحقيق المقاصد الشرعية في النص الفقهي في حال تحليله قد بينها الباحث في بحثه.

- للعرف مداره الواسع وحضوره في الألفاظ والقصود مما جعل الفقهاء يعتنون به في بيان النصوص عمومًا وفي النصوص الفقهية خصوصًا، وهذه العناية متممة لأدوات الاجتهاد من حيث تفسير النصوص والاستنباط منها وكذلك تحليلها، ولم يقتصر ذلك على الواقع الفقهي الفروعى، بل شمل ذلك الواقع المنهجي في بناء الفقه المذهبي، فثمة أحوال وإطلاقات تعد من العرف الخاص للمذهب يحتمل عليها تفسير إطلاقات الأصحاب وقصودهم ونحو ذلك.

- ظهر للباحث أن معنى العرف بما يناسب غرض البحث هو: تواطؤ مستمر صادر من جمهور قوم على قول أو فعل.

- وضح الباحث طرق تحليل النص الفقهي، وفق ما سارت عليه تراتيب الأصوليين من الفقهاء؛ حيث يتعرضون للطرق والوسائل بعد ذكر الأدوات. ومتعلقات طرق التحليل تختلف في نوعها وطبيعتها، وهذا بلا شك انعكس على نسق الأمثلة التطبيقية لطرق التحليل.

- طرق تحليل النص الفقهي عرضها الباحث بشيء من البسط في عدة نسق تتضمن مراحل، وهذه الطرق اتخذت صورًا: الأولى: طريقة

تحليل الألفاظ الواردة في النص الفقهي، والثانية: تحليل النص الفقهي بالسياق، والثالثة: تحليل النص الفقهي بالقرائن، والرابعة: تحليل النص الفقهي بالمقارنة، والخامسة: تحليل النص الفقهي بطريقة التخريج الفقهي.

- إن تحليل النص الفقهي كما تبين أن له محالاً وأدوات وطرائق، وهذا سبيل العلوم الوظيفية التي تتعلق بدراسة النصوص والأفعال ونحوها، وقل ما تجد علمًا له هذه السمة إلا وقد اعتنى أهل الاختصاص فيه بجعل ضوابط له، وتلمس فوائده. وتحليل النص الفقهي لا يستقل عن تلك التداعيات للزوم ضبطه وبيان فوائده.

- ثمة ضوابط - كما بينها الباحث - لا بد منها لتراعى في ذات عملية التحليل للنص الفقهي وطرفاها هما النص والمزاول.

- مسلك تحليل النصوص الفقهية له أثره وفوائده - كما أوضحها الباحث - التي تعود على الفقه كعلم عملي وعلى الفقيه والمتفقه.

ثانيًا: التوصيات:

ظهر للباحث عدد من التوصيات العلمية التي يتمنى أن ينفع بها في ميدان الفقه والفقهاء، وهي تلخص في الآتي:

أولاً: العناية بالتحليل الفقهي في التعليم الجامعي ويكون ذلك وفق مجالين:

المجال الأول: الدرس الفقهي في الرواق الأكاديمي، والتعليم في المساجد.

المجال الثاني: إعداد البحوث والدراسات التحليلية من حيث منهجته، ومن حيث تطبيقه.

ثانيًا: ثمة أطروحات علمية لا بد من تطويرها لتؤتي ثمارها منها:

- دراسة المذاهب الفقهية من حيث تتبع الأصول للأئمة والمذاهب في المدونات المذهبية، على سبيل المثال: تتبع أعمال الاستحسان في المدونات الحنفية، أو مراعاة الخلاف في المدونات المالكية، وتطبيقات الشافعي لأصوله في كتابه الأم، أو سد الذرائع في مدونات الحنابلة.

- دراسة أسانيد موقوفات الصحابة -رضي الله عنهم- ضمن مشاريع بحثية، وقبل ذلك تدوين القواعد والمعايير للتصحيح والتضعيف لآثار الصحابة.

ثالثًا: إقامة ندوات علمية تعنى بالدراسات التحليلية لمناهج الفقهاء المتقدمين.

رابعًا: عقد الدورات مهارية لتعزيز مهارة التحليل الفقهي للمعنيين بتعليم الفقه وتوظيفه كالمفتين والقضاة.

وفي ختام الخاتمة أسأل الله حسن الخاتمة، وأن يكون هذا العمل من نشر شرعه ونفع خلقه، وأن يثقل به الميزان، ويمحو به أثر الزلل والعصيان.



ثبت المصادر والمراجع

- ١- أبجد العلوم، لصديق حسن خان، تحقيق: عبد الجبار ركاز، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م.
- ٢- الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٣- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٤- الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة في الفقه الإسلامي، للدكتور: الذواودي بن بخوش قوميدي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ٥- الإتيقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ٦- الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الحكام المعروف بشرح ميارة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي ميارة، دار المعرفة.
- ٧- أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، للدكتور: عبد الله الدوسري، دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٨- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، للدكتور: مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ / ١٩٩٢م.
- ٩- أثر الاختلاف في تحقيق المناط في اختلاف المجتهدين نماذج دالة قديمة ومعاصرة، للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الكيلاني، ورقة مقدمة لندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشرة- المنعقدة بالكويت في الفترة ١٨-٢٠ / ٢ / ٢٠١٣- بعنوان: الاجتهاد بتحقيق المناط فقه الواقع والمتوقع.
- ١٠- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٦هـ.

- ١١- أثر العرف في التشريع الإسلامي، للدكتور: السيد صالح عوض، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ١٢- أثر العرف في تغير الفتوى، جمال كركار، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٣- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام.
- ١٤- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر ياسين الفحل، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ١٥- إجابة السائل شرح بغية الآمل، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين السياغي ود: حسن محمد الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- ١٦- الاجتهاد القضائي المعاصر ضرورته ووسائل النهوض به، للدكتور قطب الريسوني، ضمن أعمال ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والمأمول، في الفترة الواقعة بين ١٢-١٣-١٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ. / ١١-١٢-١٣/٤/٢٠٠٦هـ.
- ١٧- الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، لنور الدين الخادمي، كتاب الأمة، العدد: ٦٥، ١٤١٩هـ.
- ١٨- الاجتهاد بتحقيق المناط وسلطانة في الفقه الإسلامي، لعبد الرحمن زايدي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- ١٩- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي تحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٢٠- أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها، لمحمد الفراء، جامعة غزة، فرع الجنوب خان يونس. «لم يطبع».
- ٢١- الاحتمال وأثره على الاستدلال، لعبد الجليل زهير ضمرة، «بحث لم يطبع».
- ٢٢- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: محمد

- حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م.
- ٢٣- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٤- أحكام القرآن للشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٢٥- أحكام القرآن، لعلي بن محمد بن علي، المعروف بإلكيا الهراسي، تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢٦- أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٧- أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبي بكر الرازي الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨- أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج، سعد الخثلان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٩- أحكام بيع المزايدة في الفقه الإسلامي دراسة تطبيقية مقارنة، لخالد السعيد، دار الميمان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٣٠- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ٣١- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي ابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاکر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٣٢- الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام، للقرافي، مكتبة المطبوعات الإسلامية ١٣٨٧هـ، حلب.
- ٣٣- إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار الشعب، القاهرة.
- ٣٤- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق:

أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

٣٥- اختلاف التنوع حقيقته ومناهج العلماء فيه، للدكتور خالد الخشلان، دار إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٦- اختلاف المفتين والموقف المطلوب تجاهه من عموم المسلمين، للشريف حاتم، دار الصمعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٧- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٣٨- أدب القاضي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: محمد هلال السرحان، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، جمهورية العراق، بغداد، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٣٩- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م.

٤٠- أدب المفتي والمستفتي، لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، المعروف بابن الصلاح تحقيق: الدكتور. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤١- إدرار الشروق على أنواع الفروق، لأبي القاسم قاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الشاط، وهو حاشية على أنواع الفروق، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٢- ارتباط الشريعة الإسلامية باللغة العربية، لعلي آيت علي، مقال منشور في مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، العدد: ٣١٦، رمضان ١٤١٦هـ/يناير-فبراير، ١٩٩٦م، منشور في موقع المجلة على الشبكة الإلكترونية.

٤٣- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- ٤٤- الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، لأبي محمد الطالب ابن الحاج السلمي المرادسي الفاسي، تحقيق: الدكتور: جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطوان أسير، تطوان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٤٥- أساس القياس، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: الدكتور فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٤٦- أسامي مشايخ الإمام البخاري، لمحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ٤٧- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى.
- ٤٨- أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد، للدكتور: فايز بن أحمد حابس، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ٤٩- استدلال الأصوليين باللغة العربية دراسة تأصيلية تطبيقية، لماجد بن عبد الله الجوير، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ٥٠- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ودار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٥١- الاستقراء ومجالاته في علوم الشريعة، لمحمد أيمن الزهر، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، ج/٢٩، العدد الأول، ٢٠١٣م.
- ٥٢- أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٥٣- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الرابعة.
- ٥٤- الأسس في فقه الخلاف دراسة تنظيرية تأصيلية تطبيقية جامعة في اختلافات

- الفقهاء، للدكتور: أبو أمامة نوار بن الشلي، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٥٥- الأسلوبية ونظرية النص، لإبراهيم خليل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٥٦- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٥٧- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- ٥٨- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- ٥٩- الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق الدكتور: محمد الروكي، دار البحوث العلمية، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٦٠- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٦١- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ.
- ٦٢- أصول الشاشي، لأحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٦٣- أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، للدكتور: محمد رياض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ٦٤- أصول الفقه الحد والموضوع والغاية، للدكتور: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٦٥- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، للدكتور عياض بن نامي السلمي، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- ٦٦- أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- ٦٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ.
- ٦٨- إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين «هو حاشية على فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين»، لأبي بكر «المشهور بالبكري» بن محمد شطا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
- ٦٩- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ٧٠- الاعتماد على القرائن في الشريعة الإسلامية: الفقه وأصوله والقضاء، لعبد الله المودن، أطروحة ماجستير، جامعة محمد الخامس، المغرب، ١٤١٧ هـ.
- ٧١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.
- ٧٢- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.
- ٧٣- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٧٤- اقتضاء الصراط المستقيم، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- ٧٥- أليس الصبح بقريب، لمحمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، تونس.
- ٧٦- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد بدرالدين حسون، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

- ٧٧- أمالي الدلالات ومجالى الاختلافات، للشيخ عبد الله ابن بيه، دار ابن حزم، جدة.
- ٧٨- الإمام أحمد بن علي الرازى الجصاص، للدكتور عجيل جاسم النشمى.
- ٧٩- الإمام فى بيان أدلة الأحكام، لأبى محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨٠- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبى الحسن علي بن سليمان المرادوى، دار إحياء التراث العربى، الطبعة الثانية.
- ٨١- انفتاح النص الروائى النص والسياق، لسعيد يقطين، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- ٨٢- أنوار البروق فى أنواء الفروق، لإحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافى، دارعالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ٨٣- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، للدكتور مساعد الطيار، دار ابن الجوزى، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ٨٤- إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبى عبد الله محمد بن على المازرى، تحقيق: الدكتور: عمار الطالبى، دار الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ٨٥- البحر المحيط فى أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٨٦- بحوث فى أصول التفسير ومناهجه، لدكتور: فهد الرومى، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٨٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تنقيح وتصحيح: خالد العطار، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٨٨- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشى أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.

- ٨٩- بدائع الصنائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٩٠- بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- ٩١- تسيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، للشيخ: عبد الله بن محمد آل خنين، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- ٩٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٩٣- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي، تحقيق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، مطابع الدوحة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ٩٤- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- ٩٥- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.
- ٩٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، مصر، ١٣٢٦هـ.
- ٩٧- بلاغة الخطاب وعلم النص، لصالح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٩٢م.
- ٩٨- بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف.
- ٩٩- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار أطلس للنشر والتوزيع.

- ١٠٠- البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١٠١- البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٠٢- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور: محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ١٠٣- التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف المواق المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٤م.
- ١٠٤- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، طبع بمصر ١٩١٣-١٩١٤م.
- ١٠٥- تاريخ الفقه الإسلامي، لإلياس دردور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ١٠٦- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- ١٠٧- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ١٠٨- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٩- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١١٠- تاريخ قضاة الأندلس المعروف بـ (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، للنباهي المالقي الأندلسي، مصر، ١٩٤٨م.

- ١١١- تأصيل بحث المسائل الفقهية، لخالد السعيد، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- ١١٢- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١١٣- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- ١١٤- شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ١١٥- التبويب وفقه المناسبة في كتاب الطهارة في مؤلفات الحنابلة، للدكتور: عبد العزيز بن سعود الضويحي، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١١٦- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المطبعة الأميرية بولاق، ١٣١٣هـ، صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١١٧- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١١٨- تحقيق المناط، للدكتور: صالح بن عبد العزيز العقيل، بحث منشور ضمن مجلة العدل التي تصدر من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، العدد ٢٠، السنة ١٤٤٢هـ.
- ١١٩- تحقيق رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري وبيان ما تضمنته من توجيهات للقضاة، للدكتور: ناصر بن عقيل بن جاسر الطريفي، بحث علمي في مجلة البحوث الإسلامية، صادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

- ١٢٠- التحقيق والبيان في شرح البرهان، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأنباري، تحقيق: الدكتور: علي بسام، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.
- ١٢١- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي وابن السبكي والزيدي، لمحمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- ١٢٢- تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، تحقيق: الدكتور: محمد أديب الصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ١٢٣- التخريج على دلالة الاقتران، للدكتور: أكرم أوزيقان، بحث ضمن مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الثاني.
- ١٢٤- التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية، للدكتور: يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٢٥- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ١٢٦- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، دار الفكر، الناشر: السيد محمد هاشم الندوي، ١٣٥٤هـ.
- ١٢٧- تربية ملكة الاجتهاد من خلال كتاب «بداية المجتهد وكفاية المقتصد» لابن رشد، للدكتور: محمد بولوز، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- ١٢٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وعبد القادر الصحراوي ومحمد بن شريفة وسعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.
- ١٢٩- ترجيح الفقهاء، للجنة الدائمة، بحث في مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.

- ١٣٠- تسهيل دراية الموطأ في كتاب المسوي شرح الموطأ، لولي الله الدهلوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣١- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٣٢- تطور القواعد الفقهية من ظاهرة إلى علم وأثر ذلك في الفقه الإسلامي، للدكتور: محمد عبد الرحمن المرعشلي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، السنة: ١٤٢٨هـ، العدد: ٧٠.
- ١٣٣- التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف بن عبد الله البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ١٣٤- التعريف والتنكير في النحو العربي، لأحمد عفيفي، دار الثقافة العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٣٥- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
- ١٣٦- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٣٧- تعليم المتعلم طرق التعلم، لبرهان الدين الزرنوجي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ.
- ١٣٨- تغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور: أسامة الشيباني، دار كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- ١٣٩- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٤٠- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للدكتور: وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ١٤١- تفسير آيات الأحكام ومناهجها، للدكتور: علي بن سليمان العبيد، دار التدمرية،

- الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ١٤٢- التفسير والمفسرون، للدكتور: محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ١٤٣- التفسير ورجاله، للشيخ: محمد الفضل بن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، مصر، السنة الثانية، الكتاب الثالث عشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ١٤٤- التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة، للدكتور: إبراهيم البلوشي، الدار الأثرية، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ١٤٥- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م.
- ١٤٦- التقريب والإرشاد «الصغير»، لأبي بكر محمد الباقلاني، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٤٧- تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٤٨- التقرير والتحبير، لمحمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنفي، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٤٩- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ١٥٠- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- ١٥١- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، لصالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- ١٥٢- تكوين الملكة الفقهية، للدكتور: محمد عثمان شبير، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- ١٥٣- تكوين ملكة المقاصد دراسة نظرية لتكوين العقل المقاصدي، للدكتور: يوسف بن عبد الله حميتو، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
- ١٥٤- التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، للدكتور: محمد عثمان شبير، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٥٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.
- ١٥٦- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ١٥٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١٥٨- تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرني، دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ١٥٩- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف بن موسى النووي، دار الكتب العلمية، مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية.
- ١٦٠- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ١٦١- توصيف الأفضية في الشريعة الإسلامية، للشيخ: عبد الله بن محمد آل خنين، طباعة المؤلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٦٢- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن

- صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، دراسة وتحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٦٣- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم «النونية»، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
- ١٦٤- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ١٦٥- تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ١٦٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول. للإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١٦٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار البيان، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ١٦٨- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٦٩- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٧٠- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ١٧١- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

- ١٧٢- جلاء العينين في محاكمة الأحمديين، لنعمان بن محمود بن عبد الله أبي البركات خير الدين الألوسي، مطبعة المدني، الطبعة سنة: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ١٧٣- الجمع والفرق، لأبي عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: الدكتور، عبد الرحمن بن سلامة المزيني، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ١٧٤- جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية، للدكتور: سعد الدين العثماني، دار الكلمة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.
- ١٧٥- جواز وقف النقود، لأبي السعود محمد بن مصطفى، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٧٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء، مطبعة مجلس المعارف، الهند، الطبعة الأولى.
- ١٧٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
- ١٧٨- حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني، «ضمن شروح التلخيص»، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.
- ١٧٩- حاشية السندي على صحيح البخاري، لمحمد بن عبد الهادي السندي، دار الفكر.
- ١٨٠- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
- ١٨١- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، للبناني، دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٨٢- حاشية قليوبي وعميرة، لشهاب الدين القليوبي، والشيخ عميرة، دار إحياء الكتب العربية - مصر.
- ١٨٣- الحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي، دار الفكر، بيروت.

- ١٨٤- حجة الله البالغة، لأحمد شاه ولي الله الدهلوي، ضبطه ووضع حواشيه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨٥- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٨٦- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور: محمد ضاري حمادي، من منشورات اللجنة الوطنية، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- ١٨٧- حديث معاذ بن جبل في أصول الاستدلال دراية أصولية، للدكتور: عبد العزيز بن محمد العويد، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ١٨٨- الحسن البصري، لإحسان عباس.
- ١٨٩- الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، للدكتور: محمد بن عمر بزمول، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ.
- ١٩٠- الحكم الشرعي بين العقل والنقل، لصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ١٩١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- ١٩٢- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة سنة ١٤١٣هـ.
- ١٩٣- خطة السياق ومحاولة تطبيقها على النص الحديثي، للدكتور: محمد خرويات، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.
- ١٩٤- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ليوسف بن عبد الهادي الحنبلي المعروف

- «ابن المبرد»، تحقيق: الدكتور: رضوان مختار بن غريبة، دار المجتمع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٩٥- الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، للدكتور: هادي أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٩٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
- ١٩٧- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لعبد الرحمن السيوطي جلال الدين، تحقيق: محمد بن لطف الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ١٩٨- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول أحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ١٩٩- دلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية جمعا وتوثيقاً ودراسة، للدكتور: عبد الله آل مغيرة، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٢٠٠- دلالة الألفاظ في مباحث الأصوليين، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.
- ٢٠١- دلالة السياق عند الأصوليين دراسة نظرية تطبيقية، لسعد بن مقبل العنزى، أطروحة ماجستير في جامعة أم القرى، «لم تطبع».
- ٢٠٢- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ٢٠٣- دور النحو في فهم وتحليل النص الأدبي، للسيد أحمد محمد عبد الراضي، مقال منشور في موقع الألوكة على الشبكة الإلكترونية.
- ٢٠٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد،

ابن فرحون، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٢٠٥- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م

٢٠٦- ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين أبي فرج عبد الرحمن ابن رجب، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، الطبعة سنة: ١٣٧٢ هـ/ ١٩٥٢ م.

٢٠٧- رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٠٨- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م.

٢٠٩- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٢١٠- الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاکر.

٢١١- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.

٢١٢- رسم المفتي، لابن عابدين، دار عالم الكتب.

٢١٣- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٢١٤- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، للعلامة الشوشاوي، تحقيق: مبالر كمو تافي، وأحمد الغالب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١ م.

- ٢١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٢١٦- الروض المرعي في صناعة البديع، لابن البناء المراكشي، تحقيق: رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ٢١٧- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- ٢١٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين، محيي الدين النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة سنة: ١٤٠٥هـ.
- ٢١٩- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٢٢٠- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢١- زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ٢٢٢- سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير، للدكتور: محمد عصري زين العابدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- ٢٢٣- سبل الاستفادة من النوازل «الفتاوى»، والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، للشيخ خليل محيي الدين الميس، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر.
- ٢٢٤- سبل الاستنباط من الكتاب والسنة: دراسة بيانية ناقدة، محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤١٣هـ.
- ٢٢٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين

- ابن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ٢٢٦- سلم الوصول شرح نهاية السؤل، لمحمد بخيت، بهامش نهاية السؤل، للأسنوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٤٣ هـ.
- ٢٢٧- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٢٨- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- ٢٢٩- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٢٣٠- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- ٢٣١- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.
- ٢٣٢- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٣٣- السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤ هـ.
- ٢٣٤- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، اعنتى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى المفهرسة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- ٢٣٥- السياق وتعليل الأحكام: أسباب النزول والورود نموذجًا، للدكتورة: أمينة سعدي،

- ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.
- ٢٣٦- السياق «المفهوم- المنهج- النظرية»، للدكتور: طه جابر العلواني، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.
- ٢٣٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- ٢٣٨- السير الصغير، لأبي عبد الله محمد بن الحسن، تحقيق: مجيد خلدوري، دار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ٢٣٩- الشاطبي وفكره الأصولي بين الإبداع والابتداع، لعبد الحميد العلمي، رسالة دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية، في كلية الآداب بفاس، المغرب، «لم يطبع».
- ٢٤٠- الشافعي حياته وعصره وآراؤه الفقهية، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر، مصر.
- ٢٤١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- ٢٤٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٣- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف آل عبد الله، دار النوادر، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.
- ٢٤٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ٢٤٥- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء

- وخرج أحاديثه الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.
- ٢٤٦- شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن محمد الزرقاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤٧- الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- ٢٤٨- شرح الكوكب المنير، لتقي الدين الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة البيكان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢٤٩- الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
- ٢٥٠- شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- ٢٥١- شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ٢٥٢- شرح صحيح البخاري - لابن بطال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٥٣- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة: الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٢٥٤- شرح غريب ألفاظ المدونة، للجبي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

- ٢٥٥- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٥٦- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، مكتبة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١م.
- ٢٥٧- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- ٢٥٨- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢٥٩- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٠- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٦١- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- ٢٦٢- صفة الفتوى، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
- ٢٦٣- صفحة الشيخ بكر أبي زيد على على الموقع الإلكتروني على طريق الإسلام.
- ٢٦٤- صناعة الفتوى وفقه الأقليات، لعبد الله بن بيه، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ٢٦٥- الصياغة الفقهية في العصر الحديث دراسة تأصيلية، للدكتور: هيثم فهد الرومي، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- ٢٦٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن

- عبد الرحمن بن محمد السخاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٦٧- ضوابط أعمال مقاصد الشريعة في الاجتهاد، للدكتور: محمد سعد اليوبي، بحث في مجلة الأصول والنوازل، العدد: الرابع، رجب، ١٤٣١هـ.
- ٢٦٨- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٦٩- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٠- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٧١- طبقات الفقهاء، لمحمد بن جلال الدين المكرم الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- ٢٧٢- طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأذنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٢٧٣- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، مطبعة المؤيد والآداب، شركة طبع الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.
- ٢٧٤- طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، للعلامة عبد الرحمن السعدي، دار البصرة، مصر.
- ٢٧٥- العدة شرح العمدة، لابن قدامة المقدسي، بعناية: خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- ٢٧٦- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: الدكتور أحمد سير مباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٢٧٧- العرف حجيته، وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة، «دراسة نظرية تأصيلية

- تطبيقية»، للدكتور: عادل بن عبد القادر ولي قوته، المكتبة الملكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٨- العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، دار المعرفة.
- ٢٧٩- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر، دار القلم، الطبعة الثامنة.
- ٢٨٠- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق «دراسة تطبيقية على السور المكية»، دار قباء، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٢٨١- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ٢٨٢- علم المقاصد الشرعية، لنور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٨٣- علم النص، لجوليا كريستفا، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- ٢٨٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٨٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.
- ٢٨٦- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية، مذيّل به حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي، وحاشية العلامة الشربيني.
- ٢٨٧- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن شكوال، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال

- الدين عز الدين، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٨٨- غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، إدارة الشؤون الدينية في دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٢٨٩- غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- ٢٩٠- فتاوى البرزلي، لأبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٢٩١- فتاوى السبكي، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر دار المعرفة، لبنان، بيروت.
- ٢٩٢- الفتاوى الفقهية الكبرى، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي، المكتبة الإسلامية.
- ٢٩٣- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ٢٩٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الرياض الحديثة.
- ٢٩٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٩٦- الفتوى وأهميتها، للدكتور عياض السلمي، ورقة بحثية ضمن أعمال ندوة «الفتوى المعاصرة» التابعة لمجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة.
- ٢٩٧- الفتيا المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية، للدكتور: خالد المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

- ٢٩٨- الفتيا ومناهج الإفتاء، للدكتور: محمد بن سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- ٢٩٩- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٣٠٠- الفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين جمعًا وتوثيقًا ودراسة، للدكتور: هشام بن محمد السعيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة في الرياض التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ، لم تطبع حتى تاريخه.
- ٣٠١- فقه التنزيل حقيقته وضوابطه، للدكتورة: وسيلة خلفي، دار الوعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- ٣٠٢- فقه المعاملات الحديثة، الدكتور. عبد الوهاب أبو سليمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣٠٣- فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور: محمد بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٣٠٤- فقه النوازل عند المالكية تاريخًا ومنهجًا، للدكتور: مصطفى الصمدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ٣٠٥- فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٠٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، دار المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، ١٣٤٠هـ.
- ٣٠٧- فهرس الفهارس والأثبات. ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، فاس، ١٣٤٦ - ١٣٤٧هـ.
- ٣٠٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد اللكنوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٤هـ.

٣٠٩- الفوائد المدنية فيمن يفتى بقوله من أئمة الشافعية، بهامش قرّة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد بن سليمان الكردي، مطبعة مصطفى محمد، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٣١٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٣١١- القانون في تفسير النصوص، لأبي الطيب مولود السريري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٣١٢- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب.

٣١٣- القرائن الحالية وأثرها على النص عند الأصوليين، لعبد الخليل أبو عيد وأيمن علي صالح، بحث ضمن مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، ٢٠٠٧م.

٣١٤- القرائن في علم المعاني، للدكتور: ضياء الدين القالشي، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٤.

٣١٥- القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، لمحمد قاسم الأسطل، بحث ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، لم يطبع.

٣١٦- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.

٣١٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩١م.

٣١٨- القواعد الأصولية للإمام القرافي وتطبيقاته عليها من خلال كتابه «الذخيرة»، للدكتور: محمد أحمد محمد، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٣١٩- القواعد الفقهية، للدكتور: علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

- ٣٢٠- القواعد الفقهية، للدكتور: يعقوب بن إبراهيم الباسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ٣٢١- القواعد الفقهية، لمحمد بن محمد بن أحمد المقرئ، تحقيق: الدكتور: أحمد بن عبد الله بن حميد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٣٢٢- القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام، تحقيق: الدكتور: نزيه حماد والدكتور. عثمان ضميرية، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٣٢٣- القواعد النورانية، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٢٤- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، الطبعة، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢٥- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، لأحمد بن محمد بن جزي الكلبي.
- ٣٢٦- قول الصحابي وحجية العمل به، لأنس بن محمد بن رضا القهوجي، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- ٣٢٧- القيم الضرورية ومقاصد الشريعة، لفهمي محمد علوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٣٢٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ٣٢٩- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٨م.
- ٣٣٠- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق:

- عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٣١- كتاب العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، الناشر مطابع الحميضي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣٣٢- كتاب العلم، لمحمد بن صالح العثيمين، تحقيق: صلاح الدين محمود، مكتبة نور الهدى.
- ٣٣٣- كتابة البحث العلمي والمصادر الدراسات الإسلامية، للدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٣٣٤- كشاف القناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب - بيروت.
- ٣٣٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٣٣٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لمحمد بن إسماعيل العجلوني، مكتبة القدسي، الطبعة ١٣٥١هـ.
- ٣٣٧- كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الشهير بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٣٣٨- كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب، لإبراهيم بن علي بن فرحون، تحقيق: حمزة أبو فارس والدكتور: عبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ٣٣٩- الكليات الشرعية في السنة من خلال سنن أبي داود، للدكتور: عبد الإله القاسمي، دار الكلمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.
- ٣٤٠- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- ٣٤١- كنز الوصول لمعرفة الأصول «أصول البزدوي»، لعلي بن محمد البزدوي، مركز العلم والأدب، الطبعة الأولى.
- ٣٤٢- الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية، للدكتور: عبد الإله بن محمد الملا، ضمن بحوث مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد: ٦٢، سنة: شعبان، ١٤٢٦هـ.
- ٣٤٣- لازم المذهب وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور: عبد الباقي بدوي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ولاية عين الدفلى، الجزائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- ٣٤٤- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- ٣٤٥- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٣٤٦- لغة القانون في ضوء لغة النص دراسة في التماسك النصي، للدكتور: سعيد بيومي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٣٤٧- اللغة معناها ومبناها، للدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٤٨- لماذا أسلمنا؟ جمع الدكتور: عبد الحميد السحيباني، دار بن خزيمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٤٩- مبادئ في اللسانيات، لخولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، الجزائر ٢٠٠٠م.
- ٣٥٠- المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ٣٥١- مجلة الوعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- ٣٥٢- مجلة أم القرى، بحث: مدخل لدراسة أحاديث الأحكام، للدكتورة: نورة بنت حسن قاروت، السنة الحادية عشر، ١٤١٩هـ العدد ١٨.

٣٥٣- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، دار إحياء التراث العربي.

٣٥٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، العراقي وابن حجر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٣٥٥- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.

٣٥٦- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣٥٧- المجموع شرح المهذب للشيرازي، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

٣٥٨- محكمات الخلاف الفقهي من خلال القواعد والمقاصد الشرعية، للدكتور: محمد هندو، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.

٣٥٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.

٣٦٠- المحرر في الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٣٦١- المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.

٣٦٢- المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد بن شاكر، دار التراث - القاهرة.

- ٣٦٣- محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، للشيخ محمد الحبيب خوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٦٤- المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز ابن مازة البخاري الحنفي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٣٦٥- مخالفة الصحابي للحديث الشريف دراسة نظرية تطبيقية، أ.د: عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ٣٦٦- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٣٦٧- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٦٨- مدارج تفقه الحنبلي، لأحمد بن ناصر القعيمي، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- ٣٦٩- المدارس الفقهية في عصر التابعين «أهل الحديث» و«أهل الرأي» دراسة نقدية في مراجع تاريخ الفقه الإسلامي الحديثة، للدكتور حميدان الحميدان، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٣٧٠- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٣٧١- المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، للدكتور: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٧٢- المدخل إلى السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى

- البيهقي، تحقيق: الدكتور. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٣٧٣-مدخل إلى تحليل النص الأدبي، لعبد القادر أبو شريفة، وحسن لافي قزق، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ٣٧٤-المدخل إلى دراسة المذاهب والمدارس الفقهية، للدكتور: عمر بن سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
- ٣٧٥-المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، تحقيق: الدكتور. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- ٣٧٦-المدخل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٣٧٧-المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، دار صادر، الطبعة الأولى.
- ٣٧٨-مذاهب الفقهاء في العينة «دراسة تفصيلية مقارنة»، للدكتور: عبد الله السعيد، بحث منشور في شبكة الألوكة الإلكترونية.
- ٣٧٩-مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، للعلامة: محمد الأمين الشنقيطي، إصدارات مجمع الفقه الإسلامي، بإشراف الدكتور: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣٨٠-المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته- خصائصه وسماته، لمحمد المختار المامي، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٣٨١-مراحل النظر في النازلة الفقهية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة البحثية التي ينظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، للدكتور خالد بن عبد الله المزيني.
- ٣٨٢-مرعاة السياق وأثره في فهم السنة النبوية، للدكتور: فاروق حمادة، ضمن أعمال

ندوة «أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام».

٣٨٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣٨٤- مسائل الإجماع في عقود المعاوضات المالية، للدكتور: علي بن عبد العزيز الخضير، دار الفضيلة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٣٨٥- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله بن أحمد، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٨٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٢م.

٣٨٧- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٣٨٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٨٩- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٣٩٠- مشكاة الأصوليين والفقهاء، لأسامة الأزهرى، دار الفقيه، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٩١- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٩٢- مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لعبد الوهاب مخلوف، دار القلم، الكويت، الطبعة السادسة، ١٤١٤هـ.

- ٣٩٣- المصالح المرسله وبناء المجتمع الإنساني، الشاطبي وابن خلدون نموذجين، للدكتور: إدريس حمادي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٩م.
- ٣٩٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٣٩٥- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، لفريد الأنصاري، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٣٩٦- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، للدكتور: علي جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٩٧- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٣٩٨- المطلع على أبواب المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، المكتب الإسلامي، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- ٣٩٩- المطلع على ألفاظ المقنع، لأبي عبد الله محمد البعلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، وياسين الخطيب، مكتبة السوادى للتوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٠٠- معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م.
- ٤٠١- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرسين، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٠٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر وبمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٤٠٣- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إيلان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس، مصر ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م.

- ٤٠٤- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة، مؤسسة الرسالة.
- ٤٠٥- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- ٤٠٦- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي/ حامد صادق قبيبي، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٠٧- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- ٤٠٨- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الدكتور: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، ١٩٨١ م.
- ٤٠٩- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- ٤١٠- المغني، لابن قدامة، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤١١- مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.
- ٤١٢- مفاهيم إسلامية، مقال للدكتور علي مرعي، الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء بالأزهر.
- ٤١٣- مفاهيم إسلامية، موقع وزارة الأوقاف المصرية على الإنترنت، أ.د: محمد محمد الجوادي.
- ٤١٤- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- ٤١٥- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستور، وأحمد السيد، ومحمد إبراهيم، ويوسف بدوي، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ٤١٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ٤١٧- مقاصد الشريعة الإسلامية، للطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٤١٨- المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية، لمحمود عبد الهادي فاعور، بسبوني للطباعة، صيدا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٤١٩- مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق الدكتور: مصطفى البغا، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٤٢٠- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ٤٢١- المقدمة لابن خلدون، تحقيق: حجر عاصي، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
- ٤٢٢- من أجل منظور جديد للتعامل مع فقه الصحابة، لبلال التليدي، منقول بواسطة موقع مَغْرَسٌ على الشبكة الإلكترونية.
- ٤٢٣- من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة، لعبد الله عقيل بن سليمان العقيل، دار البشير، الطبعة السابعة، ١٤٢٩هـ.
- ٤٢٤- مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث العربي، مصر، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- ٤٢٥- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، لمحمد فتحي الدريني، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية.

- ٤٢٦- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجرجاني، اعتنى به: أبو فضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٤٢٧- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
- ٤٢٨- المنتقى شرح موطأ مالك، لسليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٤٢٩- منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عlish، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٤٣٠- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، للمجلماسي، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م.
- ٤٣١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٣٢- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق: الدكتور. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٤٣٣- منهاج العقول في شرح الأصول، لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- ٤٣٤- منهاج تدريس الفقه دراسة تاريخية تربوية، لمصطفى صادقي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندين، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ٤٣٥- منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ٤٣٦- منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي، لشادي حمزة عبد طبازة، بحث مقدم لمؤتمر العالم الشهيد الدكتور نزار ريان وجهوده في خدمة الإسلام المنعقد

- بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، في الفترة: ٢٠-٢١/١٠/٢٠٠٩م.
- ٤٣٧- منهج اعتبار السياق في فقه النص الشرعي وضوابطه، للدكتور: عبد الكريم عكيوي، ضمن أعمال ندوة «أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، تنظيم الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.
- ٤٣٨- المنهج الأصولي في فقه الخطاب، للدكتور: إدريس حمادي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٤٣٩- منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، للدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- ٤٤٠- منهج البحث في الفقه الإسلامي، للدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٤٤١- منهج السياق في فهم النص، للدكتور: عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمة، العدد: ١١١، الصادر في محرم/ ١٤٢٧هـ.
- ٤٤٢- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ٤٤٣- منهجية الإفتاء ابن عابدين أنموذجاً، للدكتور: عبد الستار عبد الجبار عباس، دار النفائس، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- ٤٤٤- منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله تأصيل وتحليل، للدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ٤٤٥- الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين في قبول الأحاديث وردّها، لعبدان علي الخضر، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ٤٤٦- الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- ٤٤٧- مواقف وعبر من حياة العلامة الألباني يرويها بنفسه، وحياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، تأليف: محمد بن إبراهيم الشيباني.
- ٤٤٨- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرُّعيني، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٤٤٩- موسوعة التشريع الإسلامي، إشراف: أ.د: محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م
- ٤٥٠- الموسوعة الحرة موقع ويكيبيديا على الإنترنت.
- ٤٥١- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة: ١٤٠٤هـ-١٤٢٧هـ.
- ٤٥٢- موسوعة القواعد الفقهية، للدكتور: محمد صديقي أحمد البورنو، نشر المؤلف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٤٥٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الحنفي التهانوي، تحقيق: الدكتور. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٤٥٤- موطأ الإمام مالك بن أنس برواية يحيى الليثي، لمالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ٤٥٥- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٤٥٦- موقع ملتقى أهل التفسير، الشبكة الإلكترونية، مقال للدكتور: عبد الرحمن بن معاضة الشهري.
- ٤٥٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، مؤسسة الرسالة.
- ٤٥٨- نثر الورود على مراقبي السعود، لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: علي العمران،

- عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٤٥٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٤٦٠- نحو تأهيل اجتهادي لأعضاء هيئة الفتوى بالمصارف الإسلامية؛ قطب الريسوني، ضمن بحوث مؤتمر المصارف الإسلامية بدبي، سنة: ١٤٣٠هـ.
- ٤٦١- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، المكتبة التجارية.
- ٤٦٢- النظر التعليلي وأثره في التفريع الفقهي عند المالكية من خلال كتاب عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة للفقير جلال الدين عبد الله بن شاس، للدكتور عبد المنعم اكريكر، أطروحة دكتوراه، في جامعة المولى إسماعيل في مكناس في دولة المغرب، ص: ١٠. «لم تطبع».
- ٤٦٣- نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، للدكتور: نوار بن الشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- ٤٦٤- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، للدكتور محمد الروكي، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- ٤٦٥- نقد مراتب الإجماع، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، بعناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤٦٦- نمط صعب ونمط مخيف، لمحمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ومطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٤٦٧- نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، تحقيق: أ.د. عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٤٦٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

- ٤٦٩- نوادر الأصول، للحكيم الترمذي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- ٤٧٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٤٧١- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، لصديق حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٤٧٢- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لمحمد بن قاسم الأنصاري الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.
- ٤٧٣- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مصورة من طبعة وكالة المعارف الجليلة، إستانبول سنة: ١٩٥١م.
- ٤٧٤- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب ابن قنفذ، تحقيق: عادل نويهض، دار الإقامة الجديدة، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٤٧٥- الوصول إلى علم الأصول، لابن برهان البغدادي، تحقيق: الدكتور: علي أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- ٤٧٦- الوعي المقاصدي قراءة معاصرة للعمل بمقاصد الشرعية في مناحي الحياة، لمسفر بن علي القحطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.



فهرس الموضوعات

٧	المقدمة
٩	أهمية الموضوع
١٠	أسباب اختيار الموضوع
١٣	الدراسات السابقة
١٤	منهج البحث
١٦	خطة البحث
٣٩	التمهيد
٤١	المبحث الأول: بيان مفردات البحث
٤١	المطلب الأول: تعريف التحليل لغة، واصطلاحاً
٤٣	المطلب الثاني: تعريف النص لغة واصطلاحاً
٤٦	المطلب الثالث: تعريف الفقه لغة، واصطلاحاً
٥٠	المطلب الرابع: تعريف النص الفقهي باعتبار التركيب
٥١	المطلب الخامس: أقسام النص الفقهي
٥٣	المطلب السادس: مفهوم تحليل النص الفقهي
٥٧	المبحث الثاني: تحليل النصوص الفقهية لدى الفقهاء، الإمام الشافعي أنموذجاً في كتابه الأم
٨٣	المبحث الثالث: مقومات ملكة التحليل للنص الفقهي
٨٧	المطلب الأول: الاستعداد العقلي والروحي والشخصي لمزاولة التحليل
٩١	المطلب الثاني: المنهجية العلمية في تكوين فقه المزاولة للتحليل
٩٩	المطلب الثالث: معرفة العلوم المؤثرة في بناء الفقه والملكة الفقهية
١٠١	الفرع الأول: معرفة آيات الأحكام وعلوم القرآن
١٠٤	الفرع الثاني: معرفة أحاديث الأحكام وعلوم السنة النبوية
١٠٧	الفرع الثالث: معرفة مواقع الإجماع في الفقه وطبيعتها
١١٢	الفرع الرابع: معرفة علم الأصول وقواعده المؤثرة في الأحكام الفقهية وبنائها
١١٤	الفرع الخامس: معرفة علوم اللغة العربية وأثرها في الأحكام الفقهية صياغة واختلافاً
١١٧	الفرع السادس: معرفة مقاصد الشريعة ودورها في تقرير الأحكام الفقهية
١٢٠	الفرع السابع: معرفة الفروع الفقهية وقواعدها تكوناً وصياغة وتطبيقاً
١٢٢	الفرع الثامن: معرفة أصول فهم الواقع وأثرها في آراء الفقهاء

١٢٧	الباب الأول: في بيان النصوص الفقهية.....
١٣١	الفصل الأول: آيات الأحكام.....
١٣٣	المبحث الأول: المقصود بآيات الأحكام.....
١٣٩	المبحث الثاني: خصائص آيات الأحكام في كونها نصوصا فقهية.....
١٤٥	المبحث الثالث: منهج القرآن الكريم في عرض آيات الأحكام.....
١٥١	المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهية في تفسير آيات الأحكام.....
١٦٥	المبحث الخامس: مظان آيات الأحكام.....
١٧١	الفصل الثاني: أحاديث الأحكام.....
١٧٩	المبحث الأول: المقصود بأحاديث الأحكام.....
١٨٥	المبحث الثاني: خصائص أحاديث الأحكام في كونها نصوصا فقهية.....
١٩٧	المبحث الثالث: بيان مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع، وأثرها في الأحكام.....
٢٠٠	المطلب الأول: ذكر مقامات النبي ﷺ في بيان الشرع.....
٢١٦	المطلب الثاني: أثر تعدد مقامات النبي ﷺ في الأحكام.....
٢٢٥	المبحث الرابع: أثر المذاهب الفقهية في أحاديث الأحكام.....
٢٢٦	المطلب الأول: أثر المذاهب الفقهية في تدوين أحاديث الأحكام.....
٢٣٨	المطلب الثاني: أثر المذاهب الفقهية في شرح أحاديث الأحكام.....
٢٥٥	المبحث الخامس: مظان أحاديث الأحكام.....
٢٦١	الفصل الثالث: أقوال الصحابة.....
٢٦٩	المبحث الأول: المقصود بأقوال الصحابة.....
٢٧٧	المبحث الثاني: قول الصحابي وأثره في نصوص الأحكام.....
٢٨٩	المبحث الثالث: خصائص أقوال الصحابة في كونها نصوصا فقهية.....
٢٩٧	المبحث الرابع: مظان أقوال الصحابة.....
٣٠١	الفصل الرابع: أقوال الأئمة.....
٣٠٣	المبحث الأول: أقوال التابعين.....
٣٠٦	المطلب الأول: المقصود بأقوال التابعين.....
٣٠٨	المطلب الثاني: خصائص أقوال التابعين في كونها نصوصا فقهية.....
٣١١	المطلب الثالث: مظان أقوال التابعين.....
٣١٣	المبحث الثاني: أقوال الأئمة الأربعة.....
٣١٣	المطلب الأول: المقصود بمصطلح الأئمة الأربعة.....
٣١٥	المطلب الثاني: المقصود بأقوال الأئمة الأربعة.....

- المطلب الثالث: خصائص أقوال الأئمة الأربعة في كونها نصوصاً فقهية ٣١٦
- المطلب الرابع: تخريج الفروع على ما ينسب للأئمة هل يعد نصاً فقهياً؟ ٣٢٣
- الفرع الأول: تخريج الفروع على نصوص الأئمة أو ما يجري مجراه ٣٢٥
- الفرع الثاني: تخريج الفروع على مفهوم نصوص الأئمة ٣٣١
- الفرع الثالث: تخريج الفروع على أفعال الأئمة ٣٤٠
- المطلب الخامس: القول في اعتبار لازم مذهب الإمام ٣٤٥
- المطلب السادس: مظان أقوال الأئمة الأربعة ٣٥٤
- الفصل الخامس: مدونات المذاهب الفقهية ٣٦٣
- المبحث الأول: المقصود بمدونات المذاهب الفقهية ٣٦٧
- المبحث الثاني: مصادر استمداد المذاهب الفقهية وأثرها في نصوصها ٣٨٥
- المطلب الأول: مصادر استمداد أصلية ٣٨٥
- المطلب الثاني: مصادر استمداد تبعية ٣٨٨
- المطلب الثالث: أثر مصادر الاستمداد في نصوص المذاهب الفقهية ٣٩٠
- المبحث الثالث: أقسام مدونات المذاهب الفقهية ٤٠١
- المطلب الأول: تقسيم مدونات المذاهب باعتبار الاعتماد ٤٠١
- المطلب الثاني: تقسيم مدونات المذاهب الفقهية باعتبار النوع ٤١٨
- الفصل السادس: القواعد الفقهية ٤٢٧
- المبحث الأول: تعريف القواعد الفقهية ٤٣١
- المطلب الأول: تعريف القواعد الفقهية باعتبار أفرادها ٤٣١
- المطلب الثاني: تعريف القواعد الفقهية باعتبار تركيبها ٤٣٢
- المطلب الثالث: الفرق بين القواعد الفقهية والضوابط الفقهية ٤٣٤
- المبحث الثاني: مقومات القواعد الفقهية في كونها نصوصاً فقهية ٤٣٧
- المطلب الأول: أن تكون القاعدة الفقهية قضية حملية موجبة ٤٣٧
- المطلب الثاني: أن تكون القاعدة الفقهية قضية تركيبية ٤٤٠
- المطلب الثالث: أن تكون القاعدة الفقهية موجزة الصياغة ٤٤٠
- المبحث الثالث: مظان القواعد الفقهية ٤٤٣
- الفصل السابع: الفتوى ٤٤٩
- المبحث الأول: تعريف الفتوى ٤٥٣
- المطلب الأول: تعريف الفتوى لغةً واصطلاحاً ٤٥٣
- المطلب الثاني: الفرق بين الفتوى وما يشابهها ٤٥٥

٤٥٥	الفرع الأول: الفرق بين الفتوى والفقہ.....
٤٥٦	الفرع الثاني: الفرق بين الفتوى والاجتهاد.....
٤٥٨	الفرع الثالث: الفرق بين الفتوى والقضاء.....
٤٦١	المبحث الثاني: مجالات الفتوى
٤٦١	المطلب الأول: مجالات الفتوى من حيث نوع المسائل
	المطلب الثاني: مجالات الفتوى من حيث النص على حكم الواقعة المسؤول
٤٦٤	عنها وعدمه
٤٦٧	المبحث الثالث: خصائص الفتوى في كونها نصاً فقهيًا
٤٧١	المبحث الرابع: مظان الفتاوى
٤٧٩	المبحث الخامس: المكونات الاجتهادية في الفتوى
٤٨٠	المطلب الأول: الواقعة محل الإفتاء.....
٤٨٣	المطلب الثاني: الأدلة التي بنيت عليها الفتوى محل الدراسة
٤٨٤	المطلب الثالث: تحقيق المفتي المناط في الفتوى محل الدراسة.....
٤٨٧	الفصل الثامن: الأفضية.....
٤٩١	المبحث الأول: تعريف الأفضية لغة واصطلاحًا
٤٩٥	المبحث الثاني: علاقة الأفضية بالفقہ
٥٠٣	المبحث الثالث: المكونات الاجتهادية للأفضية
٥٠٣	المطلب الأول: الواقعة القضائية
٥٠٦	المطلب الثاني: التسبب القضائي
٥٠٩	المبحث الرابع: مراحل تحول نتائج الأفضية إلى مبادئ فقهية.....
٥١٥	الباب الثاني: أدوات تحليل النص الفقهي
٥١٩	الفصل الأول: الدلالة اللفظية في النص الفقهي.....
٥٢٣	المبحث الأول: تعريف الدلالة لغة، واصطلاحًا
٥٢٥	المبحث الثاني: المبادئ اللغوية
٥٢٦	المطلب الأول: علاقة اللغة بالشرعية.....
٥٣٠	المطلب الثاني: مبدأ اللغات.....
٥٣٦	المطلب الثالث: الأسماء الشرعية
٥٤٠	المطلب الرابع: الاشتراك
٥٤٣	المطلب الخامس: الترادف
٥٤٦	المطلب السادس: العطف والاقتران

المبحث الثالث: قواعد دلالات الألفاظ، وطرق الاستنباط ودورها في تحليل النص الفقهي	٥٥١
المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر قواعد دلالات الألفاظ، وطرق الاستنباط في تحليل النص الفقهي	٥٦١
الفصل الثاني: المصطلح الفقهي	٥٦٩
المبحث الأول: مفهوم المصطلح الفقهي	٥٧٣
المطلب الأول: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار أفراداه	٥٧٣
المطلب الثاني: تعريف المصطلح الفقهي باعتبار تركيبه	٥٧٥
المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة	٥٧٧
المطلب الأول: التعريفات	٥٧٧
المطلب الثاني: المفهوم	٥٧٩
المبحث الثالث: نشأة المصطلح الفقهي وأهميته في التحليل الفقهي	٥٨٣
المطلب الأول: المصطلح الفقهي في عصر التشريع	٥٨٥
المطلب الثاني: المصطلح الفقهي قبل استقرار المذاهب	٥٨٩
المطلب الثالث: المصطلح الفقهي بعد استقرار المذاهب	٥٩١
المطلب الرابع: أهمية المصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي	٥٩٦
المبحث الرابع: ضوابط في فهم المصطلح الفقهي	٥٩٩
المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالمصطلح الفقهي في تحليل النص الفقهي	٦٠٥
الفصل الثالث: السياق	٦٠٩
المبحث الأول: تعريف دلالة السياق	٦١٥
المطلب الأول: تعريف دلالة السياق في اللغة والاصلاح	٦١٥
المطلب الثاني: ذكر بعض مردفات دلالة السياق	٦١٨
المطلب الثالث: الفرق بين الدلالة والاستدلال	٦٢٥
المبحث الثاني: فوائد دلالة السياق في تحليل النص الفقهي	٦٢٧
المبحث الثالث: ضوابط إعمال دلالة السياق في تحليل النص الفقهي	٦٣٧
المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر دلالة السياق في تحليل النص الفقهي	٦٤٣
الفصل الرابع: القرائن المؤثرة في النص الفقهي وأثرها في تحليله	٦٥١
المبحث الأول: تعريف القرائن	٦٥٥
المطلب الأول: تعريف القرينة لغة، واصطلاحا	٦٥٦

٦٥٩	المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة
٦٦٣	المطلب الثالث: معنى القرينة عند الفقهاء
٦٦٥	المبحث الثاني: أقسام القرينة
٦٦٥	المطلب الأول: أقسام القرينة من حيث المصدر
٦٦٨	المطلب الثاني: أقسام القرينة من حيث قوتها
٦٧١	المطلب الثالث: أقسام القرينة من حيث المقال والحال
٦٧٧	المطلب الرابع: أقسام القرينة من حيث علاقتها بمدلولها
٦٧٩	المبحث الثالث: الألفاظ ومدى دخول القرينة عليها
٦٧٩	المطلب الأول: الألفاظ الواضحة ومدى دخول القرينة عليها
٦٨٣	المطلب الثاني: الألفاظ الخفية ومدى دخول القرينة عليها
٦٨٧	المبحث الرابع: طريقة عمل القرينة
٦٨٧	المطلب الأول: طريقة عمل القرينة المتصلة
٦٨٣	المطلب الثاني: طريقة عمل القرينة المنفصلة
٦٩٧	المبحث الخامس: أهمية القرينة في تحليل النص الفقهي
٧٠١	المبحث السادس: أثر القرينة في تحليل النص الفقهي
٧٠٣	المبحث السابع: أمثلة تطبيقية لبيان أثر القرائن في تحليل النص الفقهي
٧٠٧	الفصل الخامس: المقارنة الفقهية
٧١١	المبحث الأول: المقصود بالمقارنة الفقهية
٧١٥	المبحث الثاني: موضوع المقارنة الفقهية
٧١٧	المبحث الثالث: محال المقارنة الفقهية
٧١٧	المطلب الأول: الفروع الفقهية
٧٢١	المطلب الثاني: الكليات الفقهية
٧٢٦	المطلب الثالث: الأصول الفقهية
٧٣١	المبحث الرابع: مراحل المقارنة الفقهية في النص الفقهي
٧٣٢	المطلب الأول: مرحلة التصوير
٧٣٨	المطلب الثاني: مرحلة التأصيل
٧٤١	المطلب الثالث: مرحلة الاستدلال
٧٥١	المبحث الخامس: فوائد المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي
٧٥٩	المبحث السادس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المقارنة الفقهية في تحليل النص الفقهي
٧٦٣	الفصل السادس: المطابقة الفقهية

- ٧٦٩المبحث الأول: المقصود بالمطابقة الفقهية.....
- ٧٧٣المبحث الثاني: معنى المطابقة بين الواقعة المعروضة والأصل.....
- ٧٧٥المبحث الثالث: مجالات المطابقة الفقهية وضوابطها.....
- ٧٧٧المطلب الأول: التحقق من المجانسة بين الواقعة والأصل في العناصر الأساسية.....
- ٧٧٩المطلب الثاني: تحقيق مناط الحكم في الواقعة.....
- ٧٨٣الفرع الأول: مفهوم تحقيق مناط الحكم وأهميته في التكيف الفقهي.....
- ٧٨٦الفرع الثاني: مراتب تحقيق مناط الحكم.....
- الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق المناط في النص الفقهي في حال
تحليله.....
- ٧٨٩المطلب الثالث: التحقيق في حصول مقاصد الشريعة في الواقعة.....
- ٧٩٧الفرع الأول: مفهوم مقاصد الشريعة.....
- ٧٩٨الفرع الثاني: أهمية التحقق من حصول مقاصد الشريعة في التكيف الفقهي.....
- ٨٠١الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مقاصد الشريعة في النص الفقهي في حال
تحليله.....
- ٨٠٢المطلب الرابع: التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه للواقعة المستجدة.....
- ٨٠٤الفرع الأول: مفهوم مآلات الأفعال.....
- ٨٠٧الفرع الثاني: أهمية التحقيق في مآلات الأفعال عند تكييف الفقيه الواقعة
المستجدة.....
- ٨٠٨الفرع الثالث: منهجية النظر في تحقيق مآلات الأفعال في النص الفقهي في
حال تحليله.....
- ٨٠٩المبحث الرابع: أهمية إدراك المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.....
- ٨١٣المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر المطابقة الفقهية في تحليل النص الفقهي.....
- ٨١٥الفصل السابع: العرف.....
- ٨١٧المبحث الأول: تعريف العرف لغة واصطلاحاً.....
- ٨٢١المبحث الثاني: الفروق بين العرف وما يشبهه به.....
- ٨٢٥المطلب الأول: الفرق بين العرف والعادة.....
- ٨٢٥المطلب الثاني: الفرق بين العرف والعمل.....
- ٨٢٦المطلب الثالث: الفرق بين العرف والإجماع.....
- ٨٢٨المبحث الثالث: أقسام العرف.....
- ٨٢٩المبحث الرابع: أهمية العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي.....
- ٨٣٣

- المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لبيان أثر العلم بالعرف في تحليل النص الفقهي ٨٣٩
- الباب الثالث: في بيان طرق تحليل النص الفقهي ٨٤١
- الفصل الأول: تحليل الألفاظ الواردة في النص الفقهي ٨٤٥
- المبحث الأول: تحليل دلالة اللفظ اللغوية الواردة في النص الفقهي ٨٤٩
- المطلب الأول: صياغة تحليل الدلالة اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٥٠
- المطلب الثاني: مظان الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٥٦
- المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل الدلالات اللغوية للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٦٦
- المبحث الثاني: تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٧٥
- المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الاصطلاحي للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٧٦
- المطلب الثاني: مظان المعاني الاصطلاحية للألفاظ الواردة في النص الفقهي ٨٧٨
- المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الاصطلاحي للألفاظ الواردة في النص الفقهي ٨٨١
- المبحث الثالث: تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٩٣
- المطلب الأول: صياغة تحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي ٨٩٤
- المطلب الثاني: مظان المعاني الشرعية للفظ الوارد في النص الفقهي ٩٠٠
- المطلب الثالث: تطبيقات لتحليل المعنى الشرعي للفظ الوارد في النص الفقهي ٩٠٥
- الفصل الثاني: تحليل النص الفقهي بالسياق ٩١١
- المبحث الأول: التحليل بالسياق باعتبار لغة العرب ٩١٥
- المبحث الثاني: التحليل بالسياق باعتبار كلام الشارع ٩٢٥
- المبحث الثالث: التحليل بالسياق باعتبار حال الصحابة ٩٤٥
- المبحث الرابع: التحليل بالسياق باعتبار العرف الجاري ٩٥١
- المبحث الخامس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالسياق ٩٥٩
- الفصل الثالث: تحليل النص الفقهي بالقرائن ٩٦٧
- المبحث الأول: تحليل النص الفقهي بالقرائن المتصلة به ٩٧١
- المبحث الثاني: تحليل النص الفقهي بالقرائن المنفصلة عنه ٩٧٥
- المبحث الثالث: طرق معرفة القرائن المؤثرة في النص الفقهي ٩٧٩
- المبحث الرابع: تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي ٩٨٩
- المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحاً ٩٩٠
- المطلب الثاني: صور تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي ٩٩٢
- المبحث الخامس: طرق دفع تعارض القرائن المؤثرة في النص الفقهي ١٠٠١
- المبحث السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالقرائن ١٠٠٩

- ١٠١٧..... الفصل الرابع: تحليل النص الفقهي بالمقارنة.
- ١٠٢١..... المبحث الأول: تحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد
- المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي في
- ١٠٢٣..... المذهب الواحد
- المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي في المذهب
- ١٠٢٨..... الواحد
- المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليق الوارد في النص الفقهي في المذهب
- ١٠٣٦..... الواحد
- ١٠٤١..... المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة في المذهب الواحد
- ١٠٤٣..... المبحث الثاني: تحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب
- المطلب الأول: التحليل بالمقارنة في التصوير الفقهي الوارد في النص الفقهي
- ١٠٤٥..... بأكثر من مذهب
- المطلب الثاني: التحليل بالمقارنة في التدليل الوارد في النص الفقهي بأكثر من
- ١٠٤٩..... مذهب
- المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة في التعليق الوارد في النص الفقهي بأكثر من
- ١٠٥٦..... مذهب
- ١٠٦١..... المطلب الرابع: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالمقارنة بأكثر من مذهب
- ١٠٦٩..... الفصل الخامس: تحليل النص الفقهي بطريق التخريج الفقهي
- ١٠٧٣..... المبحث الأول: المقصود بالتخريج الفقهي
- ١٠٧٥..... المبحث الثاني: أنواع التخريج الفقهي
- ١٠٧٥..... المطلب الأول: تخريج الكليات الفقهية
- ١٠٨٠..... المطلب الثاني: تخريج الفروع الفقهية
- ١٠٨٥..... المبحث الثالث: طرق تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي
- ١٠٨٦..... المطلب الأول: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق القياس
- ١٠٨٩..... المطلب الثاني: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق المفهوم
- ١٠٩٢..... المطلب الثالث: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بطريق لازم المذهب
- ١٠٩٤..... المطلب الرابع: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بأصول المذهب
- المطلب الخامس: تحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي بتفسير نصوص
- ١٠٩٩..... المذهب
- ١١٠٢..... المطلب السادس: تطبيقات لتحليل النص الفقهي بالتخريج الفقهي

١١١١.....	الباب الرابع: ضوابط تحليل النص الفقهي، وفوائده
١١١٥.....	الفصل الأول: ضوابط تحليل النص الفقهي
١١١٩.....	المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمزاوول التحليل الفقهي
١١٢٧.....	المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمحل التحليل الفقهي
١١٣٣.....	المبحث الثالث: الضوابط المتعلقة بعملية التحليل الفقهي
١١٤١.....	الفصل الثاني: فوائد تحليل النص الفقهي
١١٤٥.....	المبحث الأول: الفوائد العائدة على الفقيه
١١٤٩.....	المبحث الثاني: الفوائد العائدة على المتفقه
١١٥٣.....	المبحث الثالث: الفوائد العائدة على الفقه ونوازله
١١٥٧.....	الخاتمة
١١٩١.....	ثبت المصادر والمراجع
١٢٣٧.....	فهرس الموضوعات

